وزارة التعليـــم العالـــي والبحـث العلمـي

جامعـــة العربي بن مهيدي – أم البواقـي–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــــوع:

دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي - دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر (2014/1980) -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالب:
قجاتي عبد الحميد

إشراف:
د. صرارمة عبد الوحيد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ. د. محمود جمام	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيسا
د. عبد الوحيد صرارمة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة أم البواقي	مشرفا ومقررا
د. أحمد توفيق بورحلي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة أم البواقي	عضوا
د. عبد الرزاق بن الزاوي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة بسكرة	عضوا
د. مصطفى جاب الله	أستاذ محاضر -أ-	جامعة المسيلة	عضوا
د. مصطفى عوادي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة الوادي	عضوا

الموسم الجامعي: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم

"سورة التوبة الآية 105"

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

صدق الله العظيم

سورة يوسف: "الآية 76

شكـــر وتقديـــر

يقول تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ سورة النمل الآية 19

أرفع شكري وعظيم امتناني لربي وحده نصرني وأيدني والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى صحابته الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

بعد شكر الله العلي القدير وحمده على ما أنعم به علينا من نعم وعلى ما وهبنا من عقل وحس تدبير، لا يسعُني في هذه العجالة إلا أن أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم ووافر الامتنان الى الدكتور **صرارمة عبد الوحيد** الذي لم يبخل عليّ بنصائحه القيمة وارشاداته المفيدة وتوجيهاته الصائبة وتشجيعه المحفّز والدائم، كما أتقدم بالشكر الى السادة أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

وبكل عبارات التقدير والاحترام أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم الاقتصاد بجامعتي **أم البواقي وبسكرة** وخاصة أعضاء **مخبر المحاسبة والمالية والجباية والتأمين**، كما لا يفوتني أن أتقدم بشكر خاص الى جميع عمال المكتبة في جامعات كل من **أم البواقي، بسكرة، البليدة، سطيف، باتنة وقالمة.**

وإقرارا بالفضل فإنني أسجل الشكر الخالص الى كل الأيادي التي امتدت لمساعدتي من قريب أو من بعيد، في السر أو في العلن الى هؤلاء ألف شكر وجعلهم الله ذخرا للعلم والمعرفة.

وأخيرا هذا جهد بشري يحتمل الخطأ ويشوبه القصور والنقصان، فان كنت قد أصبت فلله الحمد والمنة، وإن كان غير ذلك فحسبي إني اجتهدت

الإهـــــداء

إلى روح أمي الطاهرة تغمدها الله برحمته الواسعة.

إلى والدي العزيز أطال الله في عمره.

إلى أخي نبيل ذكره الله بالخير وأطال الله في عمره.

إلى جميع إخوتي وأخواتي الأعزاء، أبنائهم وبناتهم.

إلى جميع زملائي الأفاضل وخاصة طلبة الدكتوراه.

إلى جميع أصدقائي وأحبابي.

إلى كل طالب علم.

إلى جميع أبناء قريتي – الصعيرة –.

إلى كل الشرفاء والخيّرين في هذا العالم.

إلى كل هؤلاء: أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

عبد الحميد

ملخص:

يبرز التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني من خلال السياسة المالية وسياسة الإنفاق العام بالخصوص، حيث لعبت هذه الأخيرة دورا حاسما في رسم المعالم الأساسية للاقتصاد الوطني وتحديد اتجاهاته العامة في إطار تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة وذلك على امتداد أزيد من نصف القرن السابق، ويرجع سبب اعتماد السلطات العامة على السياسات الانفاقية التوسعية في كل مرة سواء أثناء المخططات التنموية أو برامج الإنعاش الاقتصادي إلى الموارد المالية التي تحصلت عليها الدولة من خلال استخراج وتصدير الثروة النفطية، خاصة بعد تأميم هذه الثروة سنة 1971 وارتفاع أسعار النفط بعد سنة 1973 و سنة 2000، وعليه يمكن القول أن إيرادات الجباية البترولية لعبت دورا حاسما في كل مرحلة شهدها الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تمويل الإيرادات العامة وتغطية عمليات الإنفاق العام والتي كان الغرض منها تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الجباية البترولية على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، وهذا بعد التطرق إلى مفاهيم عامة حول السياسة الجبائية والتوازن الاقتصادي، وكذا الإطار القانوني والمحاسبي للجباية البترولية، حيث يبرز لنا تطور موارد الميزانية العامة للدولة الأهمية المتزايدة للجباية البترولية وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، ولهذا تعتبر الجباية البترولية المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، ونقطة انطلاق لكل برنامج حكومي، فميزانية الدولة يتم إعدادها بعد تحديد قيمة إيراداتها البترولية للسنة الموالية، بالإضافة إلى أهمية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عمليات الخزينة العمومية.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الجباية البترولية لها دور كبير وفعال في الاقتصاد الوطني نظرا لنسبة مساهمتها في الإيرادات العامة للموازنة بنسب تفوق 60 %وتكوين الادخارات الحكومية بنسب تصل الى 90%، الأمر الذي ساعد الحكومة في تنفيذ برامجها التنموية في كل مرحلة مفصلية مر بها الاقتصاد الوطني، حيث تقوم الجباية البترولية بتغطية معظم النفقات العامة وخاصة النفقات الاستثمارية والتي لها دور جد مهم في دعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تقليص معدلات البطالة والفقر من خلال تحسين خيارات التنمية البشرية الثلاث.

كما خلصت الدراسة التحليلية والقياسية أن المحددات الرئيسية لعدم استقرار إيرادات الجباية البترولية تمثلت أساسا في سعر البترول وسعر الصرف، والتي نوصي من خلالها ضرورة تحقيق الإدارة الجيدة والكفؤة في تسيير هذه الإيرادات على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض للصدمات النفطية، كما أن وضع استراتيجية ورؤية استشرافية طويلة الأمد تمتد إلى غاية 2030 أو 2050 تهدف من خلالها المزج بين الرؤية متعددة الأجيال والقدرات الاستثمارية النشطة يسمح للجزائر بتوظيف كفؤ لإيراداتها النفطية.

<u>الكلمات المفتاحية:</u> الجباية البترولية، التوازن المالي، النمو الاقتصادي، التوازن الاجتماعي، التوازن الخارجي.

Résumé :

L'intervention du gouvernement dans l'économie nationale se concrétise à travers la politique fiscale et en particulier par la politique des dépenses publiques, qui est un facteur majeur dans l'économie nationale et cela pour identifier les tendances générales dans le cadre de la réalisation des grands objectifs de la politique économique durant la période de l'après indépendance. A cause des ressources financières obtenues par l'État grâce à l'extraction et l'exportation des hydrocarbures, surtout après la nationalisation du pétrole et gaz en 1971 et la hausse des prix du pétrole après l'année 1973 et 2000 L'Etat a adopté une politique expansionniste des dépenses publiques par des plans de développement ou des programmes de relance économique. La fiscalité pétrolière a joué un rôle crucial dans chaque étape de l'économie nationale, grâce à au financement des recettes publiques et la couverture des dépenses publiques pour le but d'atteindre les équilibres économiques et sociaux.

Cette étude vise à analyser et mesurer l'impact du fiscalité pétrolière sur les équilibres économiques en Algérie pendant la période de 1980 à 2014, après avoir étudier les concepts généraux de la politique fiscale et de l'équilibre économique, ainsi que le cadre juridique et comptable pour la fiscalité pétrolière, ainsi l'évolution du budget de l'Etat montre l'importance des ressources de la fiscalité pétrolière de plus en plus puisque l'économie algérienne est basée sur le secteur des hydrocarbures, et que la fiscalité pétrolière est le principal moteur de l'économie algérienne, et un point de départ pour chaque programme du gouvernement, vue que le budget de l'Etat sera préparé après la détermination de la valeur des recettes pétrolières pour la prochaine année, sans oublier l'importance des fonds de régulation des revenues dans le financement des opérations de trésor publique.

Les résultats de cette étude confirme que la fiscalité pétrolière a un rôle important et efficace dans l'économie nationale en raison du pourcentage de sa contribution aux recettes budgétaires qui atteint des taux supérieurs à 60% et de l'épargne publique a un taux de 90%, ce que a permis au gouvernement de mettre en œuvre des programmes de développement de l'économie nationale, d'où la fiscalité pétrolière couvre la plupart des dépenses publiques et surtout des dépenses d'investissement qui ont un rôle très important dans le soutien de la croissance économique, dans la réduction du chômage et de la pauvreté grâce à l'amélioration du développement humain.

L'étude analytique et économétrique a également conclu que les principaux déterminants de l'instabilité des recettes de la fiscalité pétrolière consistaient principalement dans le prix de pétrole et le prix du taux de change, dans la quel nous recommandons la nécessité de parvenir à une bonne gouvernance et une efficacité dans la gestion de ces revenus à long terme, ce qui permet de réduire l'exposition aux chocs pétroliers, et d'élaborer une stratégie et avoir une vision prospective à long terme et qui se prolonge jusqu'a 2030 ou 2050 ce qui vise à la synchronisation de vision des générations avec la capacité d'investissement ce qui permet à Algérie de bien gérer ses recettes pétrolières.

<u>Mots-clés</u> :la fiscalité pétrolière, l'équilibre budgétaire, la croissance économique, l'équilibre social, l'équilibre externe.

Abstract:

The intervention of the government in the nation's economy is concretized through the fiscal policy and in particular by the policy of the public expenditure, which is a major factor in the nation's economy and to identify the general tendencies within the framework of the realization of large the objectives of the economic policy during the period of after independence. Because of the financial resources obtained by the extraction and the export of hydrocarbons, especially after the nationalization of oil and gas in 1971 and oil prices raise after the year of 1973 and 2000 The State adopted an expansionist policy of the public expenditures by development plans or programs of economic recovery.

The oil taxation played a crucial role in each stage of the nation's economy, due to the financing of the budget receipts and the cover of the public expenditure in order to reach the economic and social equilibrium.

This study aims to analyze and measure the impact of the oil taxation on the economic equilibrium in Algeria for the period of 1980 to 2014, after the study of the general concepts of the fiscal policy and of the economic equilibrium, as well as the legal and accountant framework for the oil taxation. The evolution of the stat budget shows the importance of the oil taxation resources more and more in the Algerian economy is based on the sector of hydrocarbons, and that the oil taxation is the main factor of the Algerian economy, and a starting point for each program of the government, sight that the State budget will be prepared after the determination of the value of the oil revenues for the next year, without forgetting the importance of the regulation funds in the financing of the Treasury operations.

The results of this study confirms that the oil taxation has a big and effective role in the nation's economy because of the percentage of its contribution to the budget revenue which reaches rates higher than 60% and public saving with a rate of 90%, which helps the government to implement development programs of the nation, where the oil taxation covers the majority of the public expenditure and especially of the capital expenditures which have a very important role in the support of the economic growth, the diminution of the poverty, fight against the unemployment and to the improvement of human development.

The analytical and econometric study also concluded that the principal determinant of the instability of the oil taxation receipts consisted mainly in the oil price and the price of the foreign exchange rate, in which we recommend the need for arriving to a good governance and an effectiveness in the management of these long-term incomes, which makes it possible to reduce the exposure to the oil crises, and to work out a strategy and to have a long-term prospective vision which is prolonged up to 2030 or 2050, which aims to the synchronization of vision of the generations with the investments capacity and allows the State to manage well its oil revenues.

Key words: the oil taxation, the budget balance, economic growth, social balance, external balance.

فهرس المحتويات

البـــــيان	الصفحة

آيات قرآنية..... ii

شكر وتقدير..... iv

الإهداء..... v

الملخص..... vi

فهرس المحتويات..... ix

قائمة الجداول والأشكال والمختصرات..... xvii

المقدمة..... أ-ي

الفصل الأول: الإطار العام للسياسة الجبائية والنظام الجبائي الجزائري

تمهيد..... 02

المبحث الأول: مفهوم السياسة الجبائية والنظام الجبائي..... 03

المطلب الأول: مفهوم وتطور الجباية..... 03

1- مفهوم الاقتطاع الجبائي..... 03

2- تطور الجباية في الفكر الاقتصادي..... 12

المطلب الثاني: تعريف السياسة الجبائية وأهم أدواتها..... 15

1- مفهوم السياسة الجبائية..... 15

2- مبادئ وأهداف السياسة الجبائية..... 18

المطلب الثالث: فعالية النظام الجبائي..... 22

1- مفهوم النظام الجبائي..... 22

2- الفعالية الجبائية للنظام الجبائي..... 26

المبحث الثاني: صعوبات وعراقيل السياسة الجبائية..... 31

المطلب الأول: الضغط الجبائي..... 31

1- مفهوم الضغط الجبائي..... 31

2- الحدود المثلى للضغط الجبائي (المعدل الأمثل للضغط الجبائي)..... 34

المطلب الثاني: الازدواج الجبائي..... 38

1- مفهوم الازدواج الجبائي..... 38

2- أسباب الازدواج الجبائي وصور معالجته..... 39

المطلب الثالث: تشخيص ظاهرة التهرب الجبائي..... 40

1- مفهوم التهرب الجبائي..... 40

2- طرق قياس ومعالجة التهرب الجبائي..... 44

المبحث الثالث: النظام الجبائي الجزائري بعد الإصلاحات -بين تطور الحصيلة المالية وضعف الفعالية- 49
المطلب الأول: ماهية الإصلاح الجبائي 50
1- مفهوم الإصلاح الجبائي 50
2- أسباب وأهداف الإصلاح الجبائي الوطني سنة 1991 52
المطلب الثاني: تشخيص بنية النظام الجبائي الوطني بعد إصلاحات 1991 55
1- الضريبة على الدخل الإجمالي 55
2- الضريبة على أرباح الشركات 58
3- الرسم على القيمة المضافة 61
4- ضرائب ورسوم أخرى 64
المطلب الثالث: تحليل الحصيلة المالية للجباية العادية واهم مكوناتها وتقييم فعالية ومردودية النظام الجبائي بعد إصلاحات 1991 خلال الفترة (1992-2014) 65
1- تقييم الحصيلة المالية للجباية العادية خلال الفترة 1992-2014 65
2- تقييم فعالية ومردودية النظام الجبائي الوطني بعد إصلاحات 1991 72
خلاصة الفصل 81

الفصل الثاني: السياسة الجبائية وتحليل التوازن الاقتصادي

تمهيد 83
المبحث الأول: ماهية التوازن الاقتصادي 84
المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي 84
1- تعريف التوازن الاقتصادي 84
2- أشكال التوازن الاقتصادي ومجالاته 85
المطلب الثاني: تطور مفهوم التوازن الاقتصادي في الفكر الاقتصادي 88
1- التوازن الاقتصادي في الفكر التجاري والفكر الكلاسيكي 88
2- نظرية التوازن الاقتصادي عند كارل ماركس و كينز 90
المطلب الثالث: أهمية التوازن الاقتصادي 92
1- أهمية التوازن الاقتصادي على المستوى الجزئي والسياسة الاقتصادية العامة 92
2- أهمية التوازن الاقتصادي لتصميم عملية التخطيط الاقتصادي ومواجهة الصدمات الاقتصادية 94
المبحث الثاني: نماذج التوازن الاقتصادي وفعالية السياسات الاقتصادية 97
المطلب الأول: نموذج IS/LM وفعالية السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد 97

1- الإطار العام لبناء التوازن العام وفق نموذج IS-LM.....98
2- فعالية السياسة النقدية والمالية في إطار نموذج IS-LM.....102
المطلب الثاني: نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي AS-AD وفعالية السياسات الاقتصادية.....107
1- الإطار العام لبناء نموذج الطلب الكلي العرض الكلي AS-AD.....107
2- فعالية السياسات الاقتصادية في ظل نموذج العرض الكلي الطلب كلي AS-AD.....112
المطلب الثالث: نموذج التوازن الخارجي IS - LM- BP.....114
1- الإطار العام للتوازن الاقتصادي الإجمالي IS/LM/BP.....114
2- فعالية السياسات الاقتصادية في ظل نموذج IS-LM-BP.....118
3- فعالية السياسات الاقتصادية في حالة الاقتصاد المفتوح ومرونة الأسعار- نموذج AS-AD.....112
المبحث الثالث: آليات وآثار تطبيق السياسة الجبائية في الاقتصاد 126
المطلب الأول: السياسة الجبائية وتحليل التوازن الجزئي.....126
1- توزيع العبء الضريبي والمرونات.....127
2- أثر الاقتطاعات الجبائية على مستوى الرفاهية 133
المطلب الثاني: أثر السياسة الجبائية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.....134
1- أثر السياسة الجبائية على الاستهلاك والادخار وتوجيه الاستثمار.....134
2- أثر السياسة الجبائية على المستوى العام للأسعار والإنتاج.....138
المطلب الثالث: أهمية ودور السياسة الجبائية في تفعيل وظائف الدولة.....142
1- السياسة الجبائية كوسيلة تدخل بيد الدولة لإعادة توزيع الدخل.....142
2- السياسة الجبائية ووظيفة التثبيت في الاقتصاد.....147
خلاصة الفصل.....152

الفصل الثالث: تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1962-2014

تمهيد.....154
المبحث الأول: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة.....155
المطلب الأول: اقتصاديات الطاقة.....155
1- مفهوم الطاقة.....155
2- تطور مؤشرات الطاقة التقليدية والمتجددة في العالم.....156
المطلب الثاني: الإصلاحات القانونية لقطاع المحروقات في الجزائر حسب التطورات العالمية لقطاع المحروقات في العالم خلال الألفية الجديدة.....175

1- الإطار القانوني لقانون المحروقات 07/05.....175
2- تعديلات قانون المحروقات الجزائري 07/05 والتطورات الراهنة التي يشهدها قطاع المحروقات في العالم.....178
المطلب الثالث: تقييم أداء قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014.....179
1- مصادر الطاقات التقليدية في الجزائر.....180
2- الطاقات المتجددة في الجزائر.....185
المبحث الثاني: تطور الإطار القانوني للجباية البترولية خلال الفترة 1962-2014 193
المطلب الأول: الإطار القانوني للجباية البترولية منذ الاستقلال إلى غاية الأزمة النفطية الأولى 1986.....193
1- الجباية البترولية في ظل القانون البترولي الصحراوي واتفاقية الجزائر.....193
2- الإصلاحات الجبائية للجباية البترولية بعد قرار التأميم 1971.....195
3- التعديلات الجبائية لمكونات الجباية البترولية سنة 1983.....196
المطلب الثاني: الإطار القانوني للجباية البترولية بعد أزمة النفط الأولى سنة 1986 197
1- النظام الجبائي البترولي حسب قانون 86-14.....197
2- التعديلات الجبائية حسب قانون 91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14.....199
المطلب الثالث: المكونات المحاسبية للجباية البترولية في الجزائر على ضوء قانون المحروقات الجديد 05-07 وتعديلاته.....200
1- مكونات الجباية البترولية حسب قانون المحروقات 05-07.....200
2- الأمر 06-10: المعدل والمتمم لقانون المحروقات 05-07.....203
3- قانون 13-01 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 05-07.....204
المبحث الثالث: الجباية البترولية بين تطور الحصيلة المالية وتحديات الحوكمة الطاقوية.....207
المطلب الأول: تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1962- 2014 207
1- تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال الفترة 1970- 1983.....207
2- تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال الفترة 1984- 1998.....208
3- تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال الفترة 1999- 2014.....210
المطلب الثاني: تقييم حوكمة إيرادات الجباية البترولية في الجزائر.....211
1- أهم المؤشرات الدولية لحوكمة العوائد الطاقوية.....211
2- تقييم وضعية إدارة حوكمة العوائد الطاقوية في الجزائر حسب المؤشرات الدولية.....218
خلاصة الفصل 223

الفصل الرابع: دراسة تحليلية للآثار المباشرة وغير المباشرة لإيرادات الجباية البترولية على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

تمهيد 225

المبحث الأول: دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن المالي والاستقرار النقدي..... 226

المطلب الأول: دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن المالي للموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014..... 226

1- الجباية البترولية وتمويل الإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة خلال الفترة 1980- 2014..... 226

2- دور الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014 232

3- الجباية البترولية ورصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1980-2014..... 243

المطلب الثاني: الجباية البترولية وتمويل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2000-.2014..... 245

1- ماهية صندوق ضبط الإيرادات 246

2- دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات..... 247

3- موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2014..... 250

المطلب الثالث: الجباية البترولية وتحقيق الاستقرار النقدي..... 254

1- مكانة الجباية البترولية في العملية النقدية في الجزائر..... 255

2- الجباية البترولية وتطور الكتلة النقدية في الجزائر..... 256

3- الجباية البترولية وسياسة التعقيم النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014..... 261

المبحث الثاني: دور الجباية البترولية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية للاقتصاد الوطني..... 264

المطلب الأول: مساهمة الجباية البترولية في الادخار الحكومي وتمويل الاستثمارات العمومية 266

1- الجباية البترولية وتكوين الادخار الحكومي خلال الفترة 1980-2014..... 266

2- دور الجباية البترولية في تغطية الاستثمارات العمومية..... 271

المطلب الثاني: دور الجباية البترولية في دعم النمو الاقتصادي..... 277

1- أهمية الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني..... 277

2- الجباية البترولية ضمن مجهودات الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2014..... 280

المطلب الثالث: الجباية البترولية وتحقيق التوازن الاجتماعي..... 287

1- دور إيرادات الجباية البترولية في محاربة ظاهرة الفقر – خيارات التنمية البشرية الثلاث-..... 287

2- الجباية البترولية وتطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014..... 295

المبحث الثالث: دراسة وتحليل علاقة الجباية البترولية بالتوازن الخارجي 300

المطلب الأول: أثر أسعار البترول على إيرادات الجباية البترولية..... 301

1- تطور أسعار النفط والأزمات النفطية..... 301
2- أثر أسعار البترول على إيرادات الجباية البترولية..... 309
المطلب الثاني: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على إيرادات الجباية البترولية في الجزائر..... 312
1- تطور نظام الصرف في الجزائر..... 312
2- أثر تغيرات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على إيرادات الجباية البترولية 317
المطلب الثالث: العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري..... 321
1- دراسة وتحليل العلاقة بين الإيرادات العامة والصادرات..... 321
2- دراسة وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2014..... 323
3- تحليل العلاقة بين مكونات رصيد الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري 324
خلاصة الفصل 327

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر الجباية البترولية على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014

تمهيد 329
المبحث الأول: الأدوات والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة..... 330
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي..... 330
1- أهداف الاقتصاد القياسي..... 330
2- مراحل بناء النموذج الاقتصاد القياسي..... 331
المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك..... 332
1- استقرارية السلاسل الزمنية..... 332
2- اختبار التكامل المشترك (المتزامن) ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM..... 335
المطلب الثالث: نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه 339
1- النموذج العام لـ VAR..... 340
2- ديناميكية نماذج VAR..... 341
3- اختبار السببية لـ غرانجر 343
المبحث الثاني: أثر الجباية البترولية على التوازن المالي والنقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014..... 344
المطلب الأول: اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة..... 344
1- المتغيرات المستخدمة ومصادر بياناتها..... 344

2- الدراسات السابقة..... 346
3- تقدير نموذج أولوية الإيرادات العامة على النفقات العامة..... 349
4- اختبار فرضية أولوية النفقات العامة على الإيرادات العامة..... 353
المطلب الثاني: دراسة العلاقة السببية واختبار التكامل المشترك بين مكونات الموازنة العامة..... 357
1- مدى تغطية الإيرادات الجبائية للنفقات الجارية (نفقات التسيير) 357
2- مدى تغطية الإيرادات الجبائية للنفقات الاستثمارية (نفقات التجهيز) 362
المطلب الثالث: أثر الجباية البترولية على التوازن النقدي..... 368
1- المتغيرات المستخدمة ومصادر بياناتها..... 368
2- تقدير النموذج للعلاقة بين الجباية البترولية والكتلة النقدية..... 369
3- نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين الجباية البترولية وتطور الكتلة النقدية في الجزائر بواسطة نموذج ARDL..... 372
المبحث الثالث: قياس أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي والتوازن الاجتماعي..... 376
المطلب الأول: أثر الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي..... 376
1- المتغيرات المستخدمة ومصادر بياناتها..... 376
2- الدراسات السابقة..... 377
3- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية..... 378
4- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون..... 379
5- تقدير نموذج VAR..... 379
المطلب الثاني: قياس أثر الجباية البترولية على تخفيض معدلات البطالة..... 385
1- المتغيرات المستخدمة ومصادر بياناتها..... 385
2- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون..... 387
3- تقدير نموذج VAR..... 387
المطلب الثالث: أثر الجباية البترولية على تقليص معدلات الفقر..... 393
1- المتغيرات المستخدمة ومصادر بياناتها..... 393
2- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون..... 394
3- تقدير نموذج VAR..... 395
المبحث الرابع: علاقة الجباية البترولية بالتوازن الخارجي..... 400
المطلب الأول: العلاقة بين مكونات الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري..... 400
1- البيانات المستخدمة ومصادر بياناتها..... 401
2- استقرارية السلاسل الزمنية..... 402
3- اختبار التكامل المشترك والعلاقة السببية بين مكونات الإيرادات العامة ومكونات الصادرات الإجمالية..403

4- اختبار التكامل المشترك والعلاقة السببية بين النفقات العامة والواردات الإجمالية.....410
المطلب الثاني: اختبار العلاقة بين العجز الداخلي والعجز الخارجي.....413
1- المتغيرات المستخدمة ومصادر بياناتها..... 413
2- النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة..... 414
3- تقدير العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري..... 417
4- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون..... 418
5- اختبار العلاقة السببية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري..... 419
6- تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين العجز الداخلي (الموازنة العامة) والعجز الخارجي (الميزان التجاري) 419.....
المطلب الثالث: محددات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014..... 423
1- المتغيرات المستخدمة ومصادر بياناتها..... 423
2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية..... 425
3- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون..... 425
4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM..... 426
5- الدراسة الديناميكية لنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM..... 430
خلاصة الفصل.....434
الخاتمة.....435
قائمة المراجع 446
قائمة الملاحق.....461

قائمة الجداول

والأشكال

والمختصرات

قائمـــــة الجـــــــداول

رقم الجدول	العنـوان	الصفحة
جـداول الفصـل الأول		
(1-1)	السلم الضريبي على الدخل الإجمالي 2015	57
(2 -1)	تحليل الحصيلة المالية للجباية العادية بعد إصلاحات 1991 خلال الفترة 1992- 2014	66
(3 -1)	تحليل الحصيلة المالية لأهم مكونات الجباية العادية بعد الإصلاحات الجبائية لسنة 1991 خلال الفترة (1992 -2014)	67
(4 -1)	تقييم فعالية النظام الجبائي الجزائري بعد إصلاحات 1991 من خلال مؤشر التنفيذ خلال الفترة 1992- 2014	73
(5 -1)	تقييم فعالية النظام الجبائي الجزائري بعد إصلاحات 1991 من خلال مؤشر المرونة الجبائية خلال الفترة 1992- 2014	75
(6-1)	تقييم فعالية النظام الجبائي الجزائري بعد إصلاحات 1991 من خلال مؤشر تغطية نفقات التسيير خلال الفترة 1992-2014	76
(7 -1)	تقييم فعالية النظام الجبائي الجزائري بعد إصلاحات 1991 من خلال مؤشر الضغط الجبائي خلال الفترة 1992-2014	78
جـداول الفصـل الثانـي		
(1-2)	ملخص العوامل المؤثرة على ميل ووضعية منحنى BP.	117
(2-2)	فعالية السياسات الاقتصادية في ظل نموذج Mendel-Fleming.	122
(3-2)	فعالية السياسات الاقتصادية في ظل أنظمة الصرف ومرونة المستوى العام للأسعار	126
جـداول الفصـل الثالـث		
(1-3)	التوزيع الجغرافي للاحتياطات المؤكدة للبترول في العالم خلال الفترة 2010-2014	158
(2-3)	التوزيع الجغرافي للإنتاج العالمي للبترول خلال الفترة 2010-2014	159
(3-3)	التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي للبترول خلال الفترة 2010-2014	160
(4-3)	التوزيع الجغرافي للاحتياطات المؤكدة للغاز الطبيعي في العالم خلال الفترة 2010-2014	161
(5-3)	التوزيع الجغرافي للإنتاج العالمي للغاز الطبيعي في العالم خلال الفترة 2010-2014	162
(6-3)	التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي خلال الفترة 2010-2014	163
(7-3)	التوزيع الجغرافي لاحتياطات النفط الصخري في العالم	165
(8-3)	التوزيع الجغرافي لاحتياطات الغاز الصخري في العالم	166
(9-3)	أنواع الفحم حسب القيمة الحرارية لكل نوع	167
(10-3)	التوزيع الجغرافي للاحتياطات المؤكدة للفحم الحجري في العالم خلال الفترة 2010-2014	168
(11-3)	التوزيع الجغرافي للإنتاج العالمي للفحم الحجري خلال الفترة 2010-2014	168
(12-3)	التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي للفحم الحجري خلال الفترة 2010-2014	169
(13-3)	التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي للطاقة النووية خلال الفترة 2010-2014	171
(14 -3)	تطور احتياطات البترول والغاز الطبيعي للجزائر خلال الفترة 2000-2014	180
(15 -3)	مناطق تواجد الغاز الصخري في الجزائر	181
(16 -3)	تطور إنتاج البترول والغاز الطبيعي للجزائر خلال الفترة 2000-2014	182
(17 -3)	تطور صادرات البترول والغاز الطبيعي للجزائر خلال الفترة 2000-2014	184

(3- 18)	الإمكانات الشمسية للجزائر	186
(3- 19)	توزيع البرنامج الوطني للطاقات المتجددة في الجزائر حسب نوع الطاقة	190
(3- 20)	المشاريع المستقبلية للمحطات الهجينة في الجزائر	192
(3- 21)	قيمة الرسم المساحي بالدينار الجزائري/كلم^2	200
(3- 22)	معدل الإتاوة على أساس المتوسط الشهري للإنتاج	201
(3- 23)	معدلات تطبيق الرسم على الدخل البترولي TRP	202
(3- 24)	معدلات التقويم	202
(3- 25)	معدلات حساب الرسم على الدخل البترولي حسب قانون 13-01.	205
(3- 26)	الرسم المساحي لمساحات البحث عن المحروقات غير التقليدية	206
(3- 27)	تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1970-1983	207
(3- 28)	تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1984-1998	209
(3- 29)	تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1999-2014	210
(3- 30)	أهم الدول حسب تصنيف مؤشر إدارة الموارد IRG سنة 2013	213
(3- 31)	ترتيب الفئات حسب درجات الشفافية لمؤشر OBI.	214
(3- 32)	وثائق الميزانية الثمانية الرئيسية لمؤشر الموازنة المفتوحة	214
(3- 33)	تصنيف أهم صناديق الثروة السيادية حسب مؤشر ترومان سنة 2008	216
(3- 34)	مكونات مؤشر الشفافية "لينبرغ-مادول"	217
(3- 35)	تصنيف بعض صناديق الثروة السيادية حسب مؤشر الشفافية لينبرغ-مادول	217
(3- 36)	تصنيف FRR من خلال مؤشر الشفافية لينبرغ-مادول خلال الثلاثي الرابع 2014	220
(3- 37)	تصنيف مؤشر ترومان لصندوق ضبط الموارد سنة 2010.	220
(3- 38)	تصنيف الجزائر حسب مؤشر الموازنة المفتوحة لسنوات 2008-2015	222
جـداول الفصـل الرابـــع		
(1-4)	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 1980-1989	227
(2-4)	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 1990- 1999	228
(3-4)	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2000- 2014	230
(4-4)	الجباية البترولية وتغطية النفقات العامة للميزانية خلال الفترة 1980- 1989	234
(5-4)	الجباية البترولية وتغطية النفقات العامة للميزانية خلال الفترة 1990- 1999	237
(6-4)	الجباية البترولية وتغطية النفقات العامة للميزانية خلال الفترة 2000-2014	240
(7-4)	نسب الجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-2014	244
(8-4)	مؤشرات اقتصادية تبين مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات خلال الفترة (1995 -2000)	248
(9-4)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأسعار البترول خلال الفترة 1995-2000	249
(10-4)	مساهمة الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000- 2014	250
(11-4)	تطور موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2014	252
(12-4)	تطور الجباية البترولية والقروض المقدمة للدولة خلال الفترة 1980-1999	257
(13 -4)	تطور الجباية البترولية والقروض المقدمة للدولة خلال الفترة 2000-2014	258

(4- 14)	تطور مساهمة القروض المقدمة للدولة في إجمالي مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1980-2003	259
(4- 15)	تطور النشاط التعقيمي لصندوق ضبط الإيرادات لإيرادات الجباية البترولية خلال الفترة 2000-2014	262
(4-16)	تطور الادخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980- 1989	266
(4-17)	تطور الادخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990- 1999	268
(4- 18)	تطور الادخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014	269
(4- 19)	تغطية الجباية البترولية للاستثمارات العمومية خلال الفترة 1980-1989	271
(4- 20)	تغطية الجباية البترولية للاستثمارات العمومية خلال الفترة 1990- 1999	273
(4- 21)	تغطية الجباية البترولية للاستثمارات العمومية خلال الفترة 2000- 2014	274
(4- 22)	تطور الحاجة للتمويل خلال الفترة 1997-2014	275
(4- 23)	تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-2014	278
(4-24)	تطور نسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-2014	279
(4-25)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2014	281
(4-26)	مساهمة القطاعات القانونية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014	284
(4-27)	تطور المنشآت القاعدية لقطاع الصحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	288
(4-28)	تطور عدد الأطر الصحية في الجزائر خلال الفترة 1980-2010	289
(4-29)	تطور الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2012	289
(4-30)	تطور البنية التحتية لقطاع التعليم في الجزائر خلال الفترة 1980-2011	290
(4-31)	تطور البنية التحتية لقطاع التعليم العالي والتكوين المهني	291
(4-32)	تطور نسبة التمدرس في الجزائر خلال الفترة 1970-2008	291
(4-33)	تطور مخصصات التجهيز والتسيير لقطاع التعليم خلال الفترة 1980-2011	292
(4-34)	تطور السكنات المنجزة في الجزائر خلال الفترة 1999-2011	293
(4-35)	تطور الاستهلاك النهائي للأسر ومعدل التضخم خلال الفترة 2000-2014	294
(4-36)	تطور معدل البطالة ونسب الجباية البترولية والاستثمار العمومي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-1989	296
(4-37)	تطور معدل البطالة ونسب الجباية البترولية والاستثمار العمومي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-1999.	297
(4-38)	تطور معدل البطالة ونسب الجباية البترولية والاستثمار العمومي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2014	298
(4-39)	حساب الإتاوة والضرائب من السعر المعلن	301
(4-40)	تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-2015.	303
(4-41)	تطور معدلات نمو أسعار النفط والجباية البترولية خلال الفترة 1980-1989	309
(4-42)	تطور معدلات نمو أسعار النفط والجباية البترولية خلال الفترة 1990-1999	310
(4-43)	تطور معدلات نمو أسعار النفط والجباية البترولية خلال الفترة 2000-2014	311
(4-44)	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2014)	316
(4-45)	أثر تغيرات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على إيرادات الجباية البترولية الفترة 1980-1989	317
(4-46)	أثر تغيرات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على إيرادات الجباية البترولية الفترة 1990-1999	318
(4-47)	أثر تغيرات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على إيرادات الجباية البترولية الفترة 2000-2014	319

(48-4)	تطور نسب الجباية البترولية ورصيد الموازنة ورصيد الميزان التجاري إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-2014	325
جداول الفصل الخامس		
(1-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج 01 باستخدام اختبار ADF	349
(2-5)	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين النفقات العامة والإيرادات الجبائية	350
(3-5)	نتائج اختبار السببية لـ غرانجر بين النفقات العامة والإيرادات الجبائية	351
(4-5)	اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار للنموذج رقم 01	252
(5-5)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين النفقات العامة والإيرادات الجبائية	252
(6-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج 02 باستخدام اختبار ADF	253
(7-5)	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين الإيرادات العامة ومكونات الإنفاق العام	254
(8-5)	نتائج اختبار السببية لـ غرانجر بين الإيرادات العامة ومكونات الإنفاق العام	254
(9-5)	اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار للنموذج رقم 02	355
(10-5)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين الإيرادات العامة ونفقات التجهيز ونفقات التسيير	356
(11-5)	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين نفقات التسيير والجباية العادية	357
(12-5)	نتائج اختبار السببية لـ غرانجر بين نفقات التسيير والجباية العادية	358
(13-5)	اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار للنموذج رقم 03 باستخدام اختبار ADF	259
(14-5)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين الجباية العادية ونفقات التسيير	369
(15-5)	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين نفقات التسيير والجباية البترولية	260
(16-5)	نتائج اختبار السببية لـ غرانجر بين نفقات التسيير والجباية البترولية	361
(17-5)	اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار للنموذج رقم 04 باستخدام اختبار ADF	362
(18-5)	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين نفقات التجهيز والجباية البترولية	363
(19-5)	نتائج اختبار السببية لـ غرانجر بين نفقات التجهيز والجباية البترولية	263
(20-5)	اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار للنموذج رقم 05 باستخدام اختبار ADF	264
(21-5)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين نفقات التجهيز والجباية البترولية	365
(22-5)	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين نفقات التجهيز والجباية العادية	366
(23-5)	نتائج اختبار السببية لـ غرانجر بين نفقات التجهيز والجباية العادية	366
(24-5)	اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار للنموذج رقم 06 باستخدام اختبار ADF	367
(25-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج 07 باستخدام اختبار ADF	369
(26-5)	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين الكتلة النقدية والجباية البترولية	370
(27-5)	نتائج اختبار السببية لـ غرانجر بين الكتلة النقدية والجباية البترولية	370
(28-5)	اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار للنموذج رقم 07 باستخدام اختبار ADF	371
(29-5)	اختبار فترات الإبطاء المثلى (p,q) لنموذج ARDL	372
(30-5)	اختبار الحدود "Bounds test" لنموذج ARDL	373
(31-5)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL	374
(32-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج رقم 08 باستخدام اختبار ADF	378

(33-5)	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين متغيرات الدراسة	379
(34-5)	نتائج اختبار تحديد فترات التأخر لنموذجVAR	380
(35-5)	نتائج تقدير نموذجVAR	380
(36-5)	نتائج اختبار استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي	381
(37-5)	نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي بواسطة OLS	381
(38-5)	اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات العامة والتضخم ومعدل النمو الاقتصادي	382
(39-5)	نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير معدل النمو الاقتصادي	384
(40-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج رقم 09 باستخدام اختبار ADF	386
(41-5)	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين معدل البطالة والجباية البترولية	387
(42-5)	نتائج اختبار تحديد فترات التأخر لنموذجVAR	388
(43-5)	نتائج تقدير نموذج VAR بين معدل البطالة ونسبة الجباية البترولية	388
(44-5)	نتائج اختبار استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي	388
(45-5)	اختبار LM test للارتباط الذاتي بين البواقي لنموذجVAR	389
(46-5)	اختبار Jarque- Bira للتوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج VAR	389
(47-5)	اختبار White test لثبات التباين في الأخطاء لنموذج VAR	389
(48-5)	تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي بين معدل البطالة ونسبة الجباية البترولية بطريقة OLS	390
(49-5)	اختبار العلاقة السببية بين نسبة الجباية البترولية ومعدلات البطالة	391
(50-5)	نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير معدل البطالة	392
(51-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج رقم 10 باستخدام اختبار ADF	394
(52-5)	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين معدل الفقر والجباية البترولية	394
(53-5)	نتائج اختبار تحديد فترات التأخر لنموذجVAR	395
(54-5)	نتائج تقدير نموذج VAR بين معدل الفقر ونسبة الجباية البترولية	395
(55-5)	نتائج اختبار استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي	396
(56-5)	اختبار LM test للارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج VAR	396
(57-5)	اختبار Jarque- Bira للتوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج VAR	396
(58-5)	اختبار White test لثبات التباين في الأخطاء لنموذج VAR	397
(59-5)	تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي بين معدل البطالة والجباية البترولية بطريقة OLS	397
(60-5)	اختبار العلاقة السببية بين نسبة الجباية البترولية ومعدلات الفقر	398
(61-5)	نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير معدل الفقر.	399
(62-5)	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية لمكونات الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري	402
(63-5)	اختبار السببية لـ غرانجر بين مكونات الإيرادات العامة ومكونات الصادرات الإجمالية	403
(64-5)	اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار باستخدام اختبار ADF	404
(65-5)	اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار باستخدام اختبار ADF	406
(66-5)	اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار باستخدام اختبار ADF	409
(67-5)	اختبار السببية لـ غرانجر بين مكونات النفقات العامة والواردات الإجمالية	410

(68-5)	اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار باستخدام اختبار ADF	411
(69-5)	نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيري رصيد الموازنة ورصيد الميزان التجاري باستخدام اختبار ADF	418
(70-5)	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين رصيد الموازنة ورصيد الميزان التجاري	418
(71-5)	نتائج اختبار السببية لـ غرانجر بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري	419
(72-5)	اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار باستخدام اختبار ADF	420
(73-5)	الاختبارات التشخيصية لمعادلة نموذج تصحيح الخطأ للنموذجين	422
(74-5)	المقارنة بين النموذجين 19 و20	423
(75-5)	نتائج اختبار ADF لمتغيرات النموذج رقم 21	425
(76-5)	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين متغيرات النموذج رقم 21.	425
(77-5)	نتائج اختبار تحديد فترات التأخر لنموذج VECM	427
(78-5)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM بواسطة OLS	427
(79-5)	اختبار العلاقة السببية بين الجباية البترولية والمتغيرات المفسرة في النموذج VECM	429
(80-5)	نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير نسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة	432

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكـــل	الصفحة
أشكال الفصل الأول		
(1-1)	يبين منحنى لافير (مردودية الاقتطاع بدلالة المعدلات)	35
(2-1)	أشكال عدم الانتظام الضريبي	42
(3-1)	تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1992-2014	66
(4-1)	تطور مكونات الجباية العادية خلال الفترة 1992-2014	68
(5-1)	تطور معدل تحصيل الجباية العادية خلال الفترة 1992-2014	73
(6-1)	تطور معدل المرونة الجبائية خلال الفترة 1992-2014	76
(7-1)	تطور نسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير خلال الفترة 1992-2014	77
(8-1)	تطور الضغط الجبائي الكلي والجزئي خلال الفترة 1992-2014	79
أشكال الفصل الثاني		
(1-2)	بناء منحنىIS	99
(2-2)	بناء منحنى LM	100
(3-2)	التوازن في ظل نموذجIS-LM	101
(4-2)	أثر ميل منحنى LMعلى فعالية السياسات الاقتصادية	101
(5-2)	فعالية السياسة المالية في ظل نموذج IS-LM	103
(6-2)	فعالية السياسة النقدية وفق النموذج "IS-LM "	105
(7-2)	شكل يبن ظاهرة بيجو	108
(8-2)	شكل يبن ظاهرة كينز	108
(9-2)	شكل يبن بناء منحنى الطلب الكلي AD	109
(10-2)	شكل يبن بناء منحنى العرض الكلي AS	110
(11-2)	شكل يبن التوازن الكلي في نموذج العرض الكلي والطلب الكلي AD-AS	111

(12-2)	شكل يبن فعالية السياسة المالية في ظل نموذج AS-AD	113
(13-2)	شكل يبن فعالية السياسة النقدية في ظل نموذج AS-AD	114
(14-2)	منحنى IS-LM في ظل اقتصاد مفتوح	115
(15-2)	شكل يبين منحنى توازن ميزان المدفوعات BP	116
(16-2)	شكل يبين التوازن الإجمالي IS-LM-BP	118
(17-2)	شكل يبين فعالية السياسة المالية في ظل نظام الصرف المرن	119
(18-2)	شكل يبين فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف المرن	120
(19-2)	شكل يبين فعالية السياسة المالية في ظل نظام الصرف الثابت	121
(20-2)	شكل يبين فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف الثابت	121
(21-2)	شكل يبين فعالية السياسة المالية في ظل نظام الصرف الثابت ومرونة المستوى العام للأسعار.	123
(22-2)	شكل يبين فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف الثابت ومرونة المستوى العام للأسعار	124
(23-2)	شكل يبين فعالية السياسة المالية في ظل نظام الصرف المرن ومرونة المستوى العام للأسعار	124
(24-2)	شكل يبين فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف المرن ومرونة المستوى العام للأسعار.	125
(25-2)	أثر الاقتطاع الجبائي على منحنى العرض والطلب	129
(26-2)	الشكل يبن القسط الذي يتحمله المنتج والمستهلك	132
(27-2)	الشكل يبن تأثير الاقتطاع على رفاهية المستهلك	133
(28-2)	الشكل يبن تأثير الاقتطاع على رفاهية المنتج	134
(29-2)	شكل يبين منحنى لورنز courbe de Lorenz	146
أشكال الفصل الثالث		
(1-3)	تطور الاحتياطات العالمية من البترول الخام خلال الفترة 2010-2014	158
(2-3)	تطور الإنتاج العالمي من البترول الخام خلال الفترة 2010-2014	159
(3-3)	تطور الطلب العالمي البترول خلال الفترة 2010- 2014	160
(4-3)	تطور احتياطات الغاز الطبيعي في العالم خلال الفترة 2010-2014	162
(5-3)	تطور الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي في العالم 2010-2014	163
(6-3)	تطور استهلاك الغاز الطبيعي في العالم خلال الفترة 2010-2014	164
(7-3)	توزيع احتياطات النفط الصخري في العالم سنة 2014	165
(8-3)	توزيع احتياطات الغاز الصخري في العالم سنة 2014	166
(9-3)	احتياطات العالم من الفحم الحجري سنة 2014	168
(10-3)	إنتاج الفحم في العالم خلال الفترة 2010-2014	169
(11-3)	الاستهلاك العالمي للفحم 2010-2014	170
(12-3)	الاستهلاك العالمي للطاقة النووية خلال الفترة 2010-2014	171
(13-3)	الإطار المؤسساتي في قانون 07/05	176
(14-3)	خريطة أحواض الغاز الصخري في الجزائر	181
(15 -3)	المتوسط السنوي لشدة الإشعاع الشمسي في مختلف مناطق الوطن	186
(16 -3)	خريطة سرعة الرياح في الجزائر	187
(17 -3)	قدرات الحرارة الجوفية في الجزائر	188
(18 -3)	تغلل الطاقات المتجددة في تمويل نسبة الإنتاج الوطني للكهرباء.	189
(19 -3)	مخطط عقد الشراكة لمحطة SPP1	191
(20 -3)	موقع محطة SPP1	192
(21 -3)	حظيرة الرياح بأدرار	192

(3- 22)	تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1962- 1983	208
(3- 23)	تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1984- 1998	209
(3- 24)	تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1999-2014	210
(3- 25)	مكونات مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية IRG	212
أشكال الفصل الرابع		
(4-1)	تطور إجمالي إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الميزانية خلال الفترة 1980-1989	227
(4-2)	تطور إجمالي إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الميزانية خلال الفترة 1990-1999	229
(4-3)	تطور إجمالي إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الميزانية خلال الفترة 2000-2014	231
(4-4)	الإيرادات الجبائية وتغطية مكونات الإنفاق العام خلال الفترة 1980-1989	235
(4- 5)	الإيرادات الجبائية وتغطية مكونات الإنفاق العام خلال الفترة 1990-1999	238
(4- 6)	الإيرادات الجبائية وتغطية مكونات الإنفاق العام خلال الفترة 2000-2014	241
(4- 7)	تطور نسب الجباية البترولية ورصيد الميزانية إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-2014	244
(4-8)	دور الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000- 2014	251
(4- 9)	دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض الدين العمومي الخارجي 2000-2008	253
(4- 10)	اقتطاعات صندوق ضبط الموارد لتمويل عجز الخزينة العمومية 2006-2013	254
(4- 11)	العملية النقدية في الجزائر	255
(4-12)	تطور الجباية البترولية والقروض المقدمة للدولة خلال الفترة 1980-1999	257
(4- 13)	تطور الجباية البترولية والقروض المقدمة للدولة خلال الفترة 2000-2014	258
(4- 14)	مساهمة القروض المقدمة للدولة في مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1980-2003	260
(4- 15)	تطور النشاط التعقيمي لصندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2014	262
(4- 16)	دور الجباية البترولية في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الاجتماعي	264
(4-17)	مساهمة الجباية البترولية في الادخار الحكومي خلال الفترة 1980-1989	267
(4- 18)	مساهمة الجباية البترولية في الادخار الحكومي خلال الفترة 1990- 1999	268
(4- 19)	مساهمة الجباية البترولية في الادخار الحكومي خلال الفترة 1990- 1999	270
(4- 20)	دور الجباية البترولية في تمويل الاستثمار العمومي خلال الفترة 1980-1989	272
(4- 21)	دور الجباية البترولية في تمويل الاستثمار العمومي خلال الفترة 1990- 1999	273
(4- 22)	دور الجباية البترولية في تمويل الاستثمار العمومي خلال الفترة 2000- 2014	275
(4- 23)	تطور الادخار العام والاستثمار العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	276
(4- 24)	تطور نسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014	279
(4-25)	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2014	281
(4-26)	مساهمة القطاعات القانونية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014	285
(4-27)	تطور المنشآت الصحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	288
(4-28)	تطور الأطر الصحية في الجزائر خلال الفترة 1980-2010	289
(4-29)	تطور الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2012	289
(4-30)	تطور البنية التحتية لقطاع التعليم في الجزائر خلال الفترة 1980-2011	290
(4-31)	تطور نسبة التمدرس في الجزائر خلال الفترة 1970-2008	292
(4-32)	تطور الإنفاق على التعليم في الجزائر خلال الفترة 1980-2011	292
(4-33)	تطور عدد السكنات المنجزة في الجزائر خلال الفترة 1999-2011	293
(4-34)	تطور معدلات التضخم ومعدل نمو الاستهلاك النهائي للأسر خلال الفترة 2000-2014	295
(4- 35)	تطور معدل البطالة والجباية البترولية والاستثمارات العمومية نسبة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-1989	296

(36-4)	تطور معدل البطالة والجباية البترولية والاستثمارات العمومية نسبة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-1999	297
(37-4)	تطور معدل البطالة والجباية البترولية والاستثمارات العمومية نسبة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2014	298
(38-4)	تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1970-2013	299
(39-4)	العلاقة بين مكونات الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري	300
(40-4)	تطور أسعار البترول خلال الفترة 1970-2014	303
(41-4)	تطور أسعار سلة خامات الأوبك خلال الفترة 2005-2015	308
(42-4)	أثر تقلبات أسعار النفط على تطور إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة 1980-2014	309
(43-4)	النمو السنوي لإيرادات الجباية البترولية بالدينار والدولار الأمريكي خلال الفترة 19980-1989	318
(44-4)	النمو السنوي لإيرادات الجباية البترولية بالدينار والدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-1999	319
(45-4)	النمو السنوي لإيرادات الجباية البترولية بالدينار والدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2014	320
(46-4)	تطور الإيرادات العامة والصادرات الإجمالية في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014	321
(47-4)	تطور الجباية البترولية وصادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1980-201	322
(48-4)	تطور النفقات العامة والواردات في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014	323
(49-4)	تطور نسب الجباية البترولية ورصيد الموازنة ورصيد الميزان التجاري إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-2014	325
أشكال الفصل الخامس		
(1-5)	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014	345
(2-5)	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الجباية البترولية والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014	369
(3-5)	اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي للنموذج رقم 07	375
(4-5)	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للنموذج رقم 08 في الجزائر خلال الفترة 1980-2014	377
(5-5)	شكل استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمات تنبؤية لمتغيرات الإيرادات العامة ومعدل التضخم خلال 10 سنوات مقبلة	383
(6-5)	التمثيل البياني للسلسلتين الزمنيتين الجباية البترولية ومعدل البطالة	386
(7-5)	شكل استجابة معدل البطالة لصدمات تنبؤية لمتغير الجباية البترولية خلال عشر سنوات مقبلة	391
(8-5)	التمثيل البياني للسلسلتين الزمنيتين الجباية البترولية ومعدل الفقر.	393
(9-5)	شكل استجابة معدل الفقر لصدمات تنبؤية لمتغير الجباية البترولية خلال عشر سنوات مقبلة	398
(10-5)	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014	402
(11-5)	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لرصيد الموازنة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980-2014	414
(12-5)	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للنموذج رقم 21 في الجزائر خلال الفترة 1980-2014	422
(13-5)	اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي لنموذج VECM	428
(14-5)	شكل استجابة نسبة الجباية البترولية لصدمات تنبؤية لمتغيرات الدراسة خلال عشر سنوات مقبلة	431

قائمة المختصرات

المختصرات	اللّغة الأجنبية	اللّغة العربية
DGI	Direction génale d'impôt	المديرية العامة للضرائب
DGE	Direction des Grands d'entrepris	مديرية كبريات الشركات
IRG	Impôt Sur le Revenue Global.	الضريبة على الدخل الاجمالي
IBS	Impôt sur le bénéfice des sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée.	الرسم على القيمة المضافة
TUGP	Taxe Unique Global sur Produit.	الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج
TUGPS	Taxe Unique Global sur Service.	الرسم الإجمالي على تأدية الخدمات
TOBA	Taxe sur les Opérations Bancaire et Assurances	الرسم على عملية البنوك والتأمين
TAP	Taxe sur l'Activité Professionnelle.	الرسم على النشاط المهني
TF	Taxe Foncière	الرسم العقاري
TIC	Taxe intérieure sur Consommation	الرسم الداخلي للاستهلاك
TPP	Taxe sur les Produits Pétroliers.	الرسم على المنتجات البترولية
D&T	Droits d'enregistrement et Timbre.	حقوق التسجيل والطابع
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول المصدرة البترول
OAPEC	Organization of Arab Petroleum Exporting Countries	منظمة الدول العربية المصدرة للبترول
OCDE	Organisation de Coopérations de Développement et Enveniment.	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
BRISC	Brésil, Russie, Inde, China, Sud Afrique	الدول الصاعدة في طريق النمو
AIE	Agence International Énergie.	الوكالة الدولية للطاقة
IRENA	Agence International Energie Renouvelable	الوكالة الدولية للطاقات المتجددة
ALNAFT	Agence nationale de valorisation des ressources en hydrocarbures	الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات
ARH	Autorité de Régulation des Hydrocarbures	سلطة ضبط المحروقات
ONS	Office national des statistique	الديوان الوطني للإحصائيات
FP	La fiscalité pétrolière	الجباية البترولية
TS	La Taxe superficie	الرسم المساحي
R	La redevance pétrolière	الإتاوة
TRP	Taxe sur le revenu pétrolière	الرسم على الدخل البترولي
ICR	L'impôt complémentaire sur le résultat	الضريبة على النتيجة
FRR	Fond régulation de revenu	صندوق ضبط الايرادات
IRG	Indice de Gouvernance des Ressources Naturelles	مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية
OBI	Open budget initiative	مؤشر الموازنة المفتوحة
ADF	Augmentation Dickey Fuller	ديكي فور الموسع
ECM	Erreur Correction Modèle	نموذج تصحيح الخطأ
VECM	Vectoriel Erreur Correction Modèle	نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي
VAR	Victor Autorégressive Modèle	نموذج الانحدار الذاتي
ARDL	Autoregressive Distributed lag model	نموذج الانحدار الذاتي للفترات الإبطاء الموزعة

المقدمة

يعد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الأمور الضرورية في أي مجتمع من المجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية، متقدمة كانت أو نامية، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتبلور الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال سياستها الاقتصادية بمختلف فروعها (سياسة مالية، سياسة نقدية...).

ومما ينبغي ملاحظته أن هذه الأهداف لا تختلف بطبيعتها بين الدول مهما اختلفت الفلسفة الاقتصادية التي تؤمن بها (رأسمالية أو اشتراكية) ولكن من المؤكد أن تختلف وسائل تحقيقها فيما بين الدول، بل من المتوقع أن يمتد الاختلاف لنفس المجتمع من فترة لأخرى وفقا لاختلاف الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي يمر بها هذا المجتمع.

ويعتبر النظام الجبائي أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق هذه الأهداف، فطالما اقترن اسم الضريبة بالسلطة السيادية للدولة، وتطور مفهومها بتطور مفهوم ودور الدولة، حيث تطور دور الدولة من دولة حارسة ذات مهام محددة إلى دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي بهدف خلق التوازن وتحقيق الاستقرار خاصة بعد أزمة الكساد **1929**، وقد تترتب على استخدامها كأسلوب لتوجيه الاقتصاد وكأداة لتمويل التنمية، وفي هذا الإطار تم الاعتناء بالسياسة الجبائية لاعتبارها احد مظاهر السلطة، فهي تتواجد في كل النظم الاقتصادية المعاصرة بأشكال ومضامين مختلفة ومتباينة نسبيا، لكنها تشترك في كونها أداة تمويلية هامة وحيوية ومصدرا رئيسيا لإيرادات الدولة.

من خلال هذا التطور لتدخل الدولة امتدت العلاقة بين السياسة الجبائية والتوازن الاقتصادي، الأمر الذي جعل من السياسة الجبائية تساهم في تحقيق الوفر المالي للدولة من خلال درجة التحكم في الاقتطاعات الجبائية، فتزداد في فترة الانتعاش وتقل وقت الانكماش بهدف تنشيط وزيادة حركة المتغيرات الاقتصادية الغاية منها تحقيق أو إعادة التوازن الاقتصادي.

وفي ذات السياق يبرز التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني من خلال السياسة المالية وسياسة الإنفاق العام بالخصوص، حيث لعبت هذه الأخيرة دورا حاسما في رسم المعالم الأساسية للاقتصاد الوطني وتحديد اتجاهاته العامة في إطار تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة وذلك على امتداد أزيد من نصف القرن السابق، ويرجع سبب اعتماد السلطات العامة على السياسات الانفاقية التوسعية في كل مرة سواء أثناء المخططات التنموية أو برامج الإنعاش الاقتصادي إلى الموارد المالية التي تحصلت عليها الدولة من خلال استخراج وتصدير الثروة النفطية، خاصة بعد تأميم هذه الثروة سنة 1971 وارتفاع أسعار النفط بعد سنة 1973 و سنة 2000.

فالجزائر كغيرها من الدول تعتمد على الجباية كمصدر أساسي في تمويل نفقاتها، إذ تحتل الجباية مكانة بارزة ضمن الإيرادات العامة، حيث نميز بين نوعين من الجباية في الميزانية العامة للدولة هما الجباية البترولية والجباية العادية، فهذه الأخيرة تتمثل في مختلف الضرائب والرسوم التي يدفعها الأشخاص سواء الطبيعيون أو المعنويون والتي تمس النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتي تحكمها قوانين معينة كقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الرسم على رقم الأعمال، أما الجباية البترولية فهي تتكون من ضرائب ورسوم كالإتاوة، الرسم المساحي، الرسم على الدخل البترولي...وغيرها والمفروضة على الشركات البترولية والتي يحكمها نظام جبائي خاص منطو تحت قانون المحروقات.

وما إن اتضحت الرؤية الايجابية للسوق النفطية سنة 2000، شرعت الجزائر في سياسة انفاقية جديدة تسمى سياسة الإنعاش الاقتصادي ذو النظرة الكينزية، والتي تهدف الجزائر من خلالها دفع عجلة التنمية الاقتصادية والعودة إلى سكة التوازنات الاقتصادية التي تزعزعت بعد أزمة النفط 1986.

وكالعادة استغلت الجزائر ثورة أسعار النفط بعد سنة 2000 في تنفيذ برامجها التنموية، فالارتفاع الكبير في أسعار النفط أدى إلى تعبئة إيرادات الجباية البترولية في الموازنة العامة، وخوفا من عودة السيناريو السلبي لأزمة 1986 قامت الجزائر بإنشاء صندوق سّمي بـ صندوق ضبط الإيرادات، تدرج من خلاله إيرادات الجباية البترولية فوق السعر المرجعي للموازنة العامة المقدر بـ 19 دولار للبرميل والذي كان هدفه الأساسي تمويل الموازنة العامة، إلا أنه وبعد سنة 2006 أصبح يغطي عجز الخزينة العمومية على أن لا يقل رصيده عن 740 مليار دينار.

ويمكن القول أن إيرادات الجباية البترولية لعبت دورا هاما في كل مرحلة شهدها الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تمويل الإيرادات العامة وتغطية عمليات الإنفاق العام والتي كان الغرض منها تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من مرور الجزائر في فترة سبقت بمرحلة صعبة عقب أزمة النفط 1986 ها هي الآن أمام تحدي أصعب في الفترة الحالية، والتي تشهد بتراجع إيراداتها النفطية منذ شهر جوان 2014، حيث عرفت سنتي 2015 و2016 انخفاض كبير ومستمر في أسعار النفط، الأمر الذي انعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية التي انخفضت إلى مستويات قياسية، والملاحظ من خلال القوانين المالية بعد سنة 2014 التخوفات التي تجلت على جميع طبقات المجتمع الأمر الذي يستدعي الكثير من التساؤلات حول المستوى التي بلغته الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق نصوغ اشكاليتنا العامة كما يلي:

ما مدى أثر الجباية البترولية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لإحداث التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980- 2014 ؟

ومن خلال الإشكالية المطروحة آنفا نقوم بطرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

أ- كيف يتم تطبيق آليات السياسة الجبائية في الاقتصاد لتفعيل وظائف الدولة؟

ب- ما هو تقييم نجاح سياسة الإصلاح الجبائي في الجزائر من خلال فعالية ومردودية النظام الجبائي الجزائري؟

ج- ما هو الإطار القانوني للجباية البترولية والضرائب المفروضة في مختلف النشاطات البترولية في الجزائر؟ وكيف يتم حوكمة وتسيير حصيلتها المالية؟

د- ما هي مكانة الجباية البترولية ضمن العملية النقدية في الجزائر؟

هـ- ما هو مستوى التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي ومتغيرات التوازن الاجتماعي؟

و- إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الجباية البترولية على التوازن الخارجي؟

ز- ما هي أسباب التقلبات وعدم الاستقرار في إيرادات الجباية البترولية؟ وما هي ظروف وأهمية إنشاء صندوق ضبط الإيرادات؟

ولمعالجة الإشكالية العامة والأسئلة الفرعية لدراستنا اعتمدنا على **الفرضيات** التالية:

أ- يقضي تطور مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة في دعم نظرية فريدمان في أولوية الإيرادات على النفقات؛

ب- تؤدي تقلبات إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات العامة إلى إحداث اختلال في سوق النقد مما يؤدي إلى عدم استقرار معدل التضخم؛

ج- الجباية البترولية لها أثر ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى المتوسط والطويل؛

د- تساهم الجباية البترولية بقسط كبير في تسهيل وظيفة الدولة لإعادة توزيع الدخل وتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مؤشرات التنمية البشرية؛

هـ- العلاقة بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري في الجزائر تدعم المقاربة الكينزية، أي العجز الداخلي يسبب العجز الخارجي؛

و- تعد تقلبات أسعار البترول وسعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من أهم محددات عدم استقرار عائدات الجباية البترولية.

1- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى بلوغ الأهداف الرئيسية التالية:

أ- إبراز أسباب ودوافع الإصلاحات الجبائية التي اعتمدتها الجزائر سنة 1991 وتقييم فعاليتها ومرد وديتها في الاقتصاد الوطني؛

ب- إظهار كيفية تأثير الجباية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لتحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الجزئي والكلي؛

ج- الإحاطة بمختلف الجوانب المحاسبية والإحصائية والقانونية لموضوع الجباية البترولية في الجزائر وذلك لمعرفة وزنها في الاقتصاد الوطني وكإيرادات مهمة للموازنة العامة للدولة خصوصا؛

د- إبراز الآثار المباشرة وغير المباشرة للجباية البترولية على الاقتصاد الوطني من خلال الوصول إلى مستوى التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي المرغوب فيه من قبل السلطات العامة؛

هـ- تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة لإيرادات الجباية البترولية، ومدى انعكاس ذلك على الحصيلة الإجمالية للجباية البترولية وتقلباتها؛

و- قياس أثر إيرادات الجباية البترولية على متغيرات الاقتصاد الكلي، ووضع نموذج قياسي يوضح مجالات تأثير الجباية البترولية في الاقتصاد وبناء أهداف اقتصادية واجتماعية استراتيجية طويلة المدى من خلال هذا النموذج؛

ز- محاولة إضافة دراسة علمية إلى مجموع الدراسات السابقة في إطار وميدان الجباية والاقتصاد البترولي عموما.

2- أهمية الدراسة:

تكتسي أهمية دراستنا هذه إلى عدة اعتبارات أهمها نذكر:

- يعتبر الإصلاح الجبائي ضرورة لمواكبة التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، ومن ثم أهمية الجباية كأداة ضبط وتوجيه لمسايرة التحولات العالمية والمحلية؛

- تحليل ودراسة مختلف الضرائب والرسوم لحساب الجباية البترولية حسب الإطار القانوني لقوانين المحروقات في الجزائر، وكيفية التعامل معها بتحديد طريقة حسابها وطريقة تحصيلها؛

- مكانة الجباية البترولية في الهيكل التمويلي للاقتصاد الوطني لتمويل النشاطات الاقتصادية من خلال المداخيل التي توفرها للميزانية العامة للدولة ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي.

3- أسباب اختيار الموضوع:

تمثلت أهم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع في:

- معالجة قطاعات حساسة في الاقتصاد الوطني كقطاع المحروقات والذي يعتبر العصب الحيوي للاقتصاد الوطني؛

- التطور الذي عرفته الجباية البترولية والدور الريادي الذي أصبحت تلعبه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية مما يفرض علينا دراسة وتحليل أهميتها في تمويل ميزانية العامة للدولة وكذا تأثيرها على الاقتصاد الجزائري؛

- الميول والاهتمام الشخصي لمواضيع الطاقة وذلك لعلاقة هذه القطاع بالتنمية الاقتصادية وخاصة في الجزائر.

4- الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة تكملة وتعميقا لبعض الدراسات التي سبقت في الخوض لبعض الجوانب المرتبطة بالجباية البترولية عموما وبقياس أثرها على الاقتصاد الوطني خاصة، ومن بين هذه الدراسات التي تصب في سياق دراستنا نذكر:

- دراسة يحياوي عبد الحفيظ (2016/2015) تحت عنوان **"إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري – دراسة حالة للفترة 1980-2014 "**، تطرقت الدراسة الى تحليل وتتبع مسار السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على التوازن الاقتصادي خلال الفترة (2014-1980)، بالإضافة الى بيان مختلف التأثيرات التي تحدثها الميزانية العامة على الميزان التجاري ومن ثم على التوازن الاقتصادي العام، وأوضحت نتائج هذه الدراسة على وجود علاقة واضحة وملموسة بين بنود الميزانية العامة وبنود الميزان التجاري في إطار تحقيق التوازن الاقتصادي العام، كما أشارت الدراسة على ان هذه العلاقة محكومة بسيطرة المورد الريعي (النفط)، الذي يتأثر بعوامل خارجية بعيدة عن سيطرة الاقتصاد الوطني، بالرغم من أن الدراسة قامت بتحليل مفصل حول الظاهرتين والعلاقة بينهما إلا أن افتقار هذه الدراسة الى نموذج قياسي يوضح العلاقة السببية ما بين العجزين، والتي كان بالإمكان الوصول الى نتائج أفضل.[1]

[1] يحياوي عبد الحفيظ، **إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة 1980-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، جامعة الجزائر 3، 2016/2015.

- دراسة أولاد العيد سعد (2013/2012) المعنونة بـ **"ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة – حالة الجزائر-** ، تناولت الدراسة تحليل وقياس العديد من العلاقات التي تربط مكونات الموازنة العامة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، واهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي تأكيد أولوية الإيرادات العامة على النفقات العامة، والتي نوه الباحث من خلالها إلى أهمية ومكانة الجباية البترولية في الموازنة العامة وتأثيرها على مكونات الإنفاق العام وبالأخص النفقات الاستثمارية، كما اختبر الباحث العلاقة بين العجز الداخلي والعجز الخارجي واستنتج أن هناك ثنائية سببية بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري من خلال الارتباط بالإيرادات النفطية (الجباية البترولية والصادرات النفطية) لكلا المتغيرين.[1]

- دراسة معط الله آمال (2014/2013) تحت عنوان **" آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (2012-1970)"**، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مختلف متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 من خلال اختبار العلاقة بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي و فحص قانون **Wagner** الذي يفسر العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام اختبارات السببية لـ **Granger** والتكامل المشترك لـ **Johansson** و **Engel-Granger** ، وتتقاطع دراستنا مع هذه الدراسة حول أثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي، حيث خلصت نتائج هذه الدراسة على وجود أثر ايجابي ومعنوي للإيرادات العامة على النمو الاقتصادي ومن بينها إيرادات الجباية البترولية، وقد تم تقدير وقياس هذه العلاقة بواسطة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي **VECM**.[2]

- دراسة مختار عصماني (2013/2012) الموسومة بـ **"دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014"**، تناولت إشكالية الباحث على دور الجباية البترولية في تحقيق نمو مستدام لبرامج التنمية الاقتصادية، وقد تطرق الباحث إلى تحديد فترة الدراسة بالموازاة مع ارتفاع إيرادات الجباية البترولية (2014-2000)، وحسب الباحث أن تواصل الارتفاع في إيرادات الجباية البترولية ساعد بشكل كبير على دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تمويلها لبرامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، وفي نقطة مهمة أشار إليها الباحث في ثنايا بحثه وهي التحديات التي تواجه الجباية البترولية في الجزائر وهي الحوكمة والشفافية في تسيير إيرادات الجباية البترولية، بالإضافة إلى المساءلة حول كيفية صرف أموال صندوق ضبط الإيرادات، وحسب الباحث أن الاستناد على مبادئ الحكم الراشد في تسيير الجباية البترولية يضمن كفاءتها في تحقيق النمو المستدام، وما يعاب على هذه الدراسة هو عدم تطرقها إلى الفترة التي شهدت فيها الجباية البترولية انخفاضا في إيراداتها أي قبل سنة 2000، وذلك للحكم على أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي، فربما تحسن معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة دراسة الباحث (2014-2000) يعود إلى متغيرات اقتصادية أخرى على خلاف الجباية البترولية. [3]

---

[1] أولاد العيد سعد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة –حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2013/2012.

[2] معط الله آمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (2012-1970)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2015/2014.

[3] مختار عصماني، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال والتنمية المستديمة، جامعة سطيف، 2013/2012.

- دراسة قنادزة جملية (2011/2010) حول **" الجباية البترولية في الجزائر"**، تمثلت هذه الدراسة في البحث عن تأثيرات الجباية البترولية على الاقتصاد الوطني من خلال التطرق إلى تحليل الجداول الإحصائية بين الجباية البترولية وبعض المتغيرات الاقتصادية على غرار الموازنة العامة، المديونية العمومية، البطالة والتضخم، وتوصلت نتائج دراسة هذه الباحثة إلى الآثار السلبية لانخفاض إيرادات الجباية البترولية بعد أزمة النفط 1986 على بعض المؤشرات الاقتصادية مثل العجز الموازاناتي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، في حين أكدت الدراسة على الآثار الايجابية لارتفاع إيرادات الجباية البترولية بعد سنة 2000 وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات خاصة على التوازن المالي للموازنة العامة، وما يعاب على هذه الدراسة هو تأكيد أو نفي هذه النتائج من خلال أدوات القياس الاقتصادي، كما أن إحصائيات الدراسة توقفت سنة 2003، وهنا يطرح مشكل التأكد من النتائج للآثار الايجابية للجباية البترولية بعد سنة 2000 وكذا الحكم على أداء صندوق ضبط الإيرادات.[1]

- دراسة هندي كريم (2009/2008) بعنوان **"الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات"**، تطرقت الدراسة إلى تطور قطاع المحروقات والجباية البترولية خلال الفترة 1980-2008 ودورهما في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الجباية البترولية تلعب دور مهم في الاقتصاد الوطني من خلال المكانة التي تحلتها هذه الأخيرة في الموازنة العامة وأثرها على المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، البطالة والتضخم، كما أشارت الدراسة إلى أثر أسعار النفط على إيرادات الجباية البترولية، إلا أن عدم استعمال أدوات والأساليب القياسية أبقت النتائج المتوصل إليها محل شك وتساؤل.[2]

- دراسة سمير بن عمور (2006) حول **" إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة"**، تطرق الباحث إلى مصادر تمويل الموازنة العامة من خلال الإيرادات الجبائية (الجباية العادية والجباية البترولية)، وركز الباحث على تراجع إيرادات الجباية البترولية بعد أزمة النفط 1986 وقيام السلطات بإصلاح النظام الجبائي سنة 1991 والعمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية من خلال هذا الإصلاح، وبعد الدراسة الإحصائية لبعض مؤشرات الموازنة العامة ومصادر تمويلها التي قام بها الباحث إلى غاية سنة 2004، استنتج أن إصلاحات النظام الجبائي سنة 1991 والتعديلات التي توالت بعد هذا الإصلاح لم تكف للوصول إلى الهدف المرجو من هذا الإصلاح وهو إحلال الجباية العادية للجباية البترولية في الموازنة العامة خاصة بعد انتعاش إيرادات الجباية البترولية بعد سنة 2000.[3]

- دراسة يونس فرج (2015) بعنوان: " **La place de la fiscalité pétrolière dans l'économie nationale algérienne (étude économétrique à l'aide des modèles VAR)"**، كان هدف هذه الدراسة البحث عن أهم محددات الجباية البترولية في الجزائر نظرا لأهمية المستوى التي وصلت إليه هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني، ومن خلال نمذجة قياسية

[1] قنادزة جميلة، **الجباية البترولية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2011/2010.

[2] هندي كريم، **الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2009/2008.

[3] سمير بن عمور، **إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال، جامعة البليدة، 2006.

بواسطة نموذج VAR التي أكد من خلالها الباحث أن متغيرات سعر النفط، سعر الصرف والصادرات الإجمالية هي عوامل أساسية في عدم استقرار إيرادات الجباية البترولية.[1]

5- **حدود الدراسة:** تتمثل حدود الدراسة في الإطارين:

أ. **الإطار الزماني:** إن المجال الزماني لهذه الدراسة حدد خلال الفترة 1980-2014 وهذا للأسباب التالية:

- تتبع مراحل تطور المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الوطني لتحليل أهم المحطات التي نجحت وأخفقت فيها السياسات الاقتصادية والقرارات المتخذة من قبل أصحاب القرار في الجزائر وكذا للتقييم الجيد والمعمق حول جميع هذه المتغيرات الاقتصادية؛
- يمكننا من خلال هذه الفترة الطويلة نوعا ما من استنباط العلاقات بشكل صحيح، كونها تسمح لنا بالمقارنة بين وضعيات وظروف مختلفة؛
- تسمح لنا هذه الفترة بدراسية قياسية معمقة حول أثر إيرادات الجباية البترولية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري وإبراز النتائج خلال خمس والثلاثين سنة الماضية؛

ب- **الإطار المكاني:** تتمثل الحدود المكانية للدراسة في التركيز على الاقتصاد الجزائري، وبالضبط السياسة الجبائية في الجزائر، حيث تعد السياسة الجبائية الشق الثاني للسياسة المالية وأحد أدواتها لتحقيق التوازن الاقتصادي.

6- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل معالجة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات السابقة اعتمدنا على **المنهج الوصفي التحليلي** وذلك لوصف ظاهرة الجباية البترولية والتوازن الاقتصادي، وبغرض تحليل الآثار الاقتصادية المترتبة على الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية قمنا باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي من خلال جمع البيانات والإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها واستنتاج ما تم استنتاجه، وذلك لتأكيد أو نفي هذه النتائج في الفصل الخامس الذي استخدمنا ضمن صفحاته بعض الأساليب والطرق القياسية.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة هي الكتب بالدرجة الأولى والمجلات المتخصصة، وكذا البحوث المنشورة والمقالات، إضافة إلى التقارير والبيانات المنشورة من قبل الهيئات الوطنية والدولية مثل الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، بنك الجزائر (B-A)، مديرية السياسات والتوقعات (DGPP)، البنك الدولي (BIRD)،صندوق النقد الدولي (FMI)، منظمة الأوبك (OPEC) و الشركة البترولية بريتش بتروليوم (BP)، كما تم الاستعانة بمجموعة من مواقع الإنترنت المقبولة علميا والتي تخدم موضوع الدراسة، كما سيتم استخدام برنامج **Eviews 9** كأداة للدراسة القياسية المنصبة حول آثار الجباية البترولية على التوازنات الاقتصادية في الجزائر.

7- هيكل الدراسة

[1] Younes Fredj, **La place de la fiscalité pétrolière dans l'économie nationale algérienne (étude économétrique à l'aide des modèles VAR),** intervention présenter dans le séminaire vers les politiques d'utilisation des ressources énergétiques, Sétif, 07/08 avril 2015.

بناء على أهداف وأهمية الدراسة والدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها وإشكالية هذه الدراسة وفرضياتها، اقتضى الأمر تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة، وعليه جاء هيكل دراستنا على النحو التالي:

جاء عنوان الفصل الأول بـ **"السياسة الجبائية والنظام الجبائي الجزائري"**، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث لكل مبحث منها ثلاث مطالب، حيث تناول المبحث الأول مفهوم السياسة الجبائية والنظام الجبائي، أما المبحث الثاني فتناول أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجهها السياسة الجبائية، وأخيرا تطرقنا إلى وضعية النظام الجبائي الجزائري بعد الإصلاح لسنة 1991 وكذا تقييم فعالية ومردودية هذا النظام من خلال الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية التي تراعي هذا الجانب.

أما الفصل الثاني فيأتي تحت عنوان " **السياسة الجبائية وتحليل التوازن الاقتصادي"**، حيث تم تجزئته هو الآخر إلى ثلاث مباحث، حيث تناولت صفحات المبحث الأول مفهوم التوازن الاقتصادي ونظرة المدارس الاقتصادية إليه، في حين تناولت صفحات المبحث الثاني أهم نماذج التوازن الاقتصادي ومدى فعالية السياسات الاقتصادية في ظل هذه النماذج على غرار السياسة المالية والسياسة النقدية، وللربط بين الفصل الأول والثاني تطرقنا في المبحث الثالث إلى آليات وآثار تطبيق السياسة الجبائية في الاقتصاد سواء على المستوى الجزئي أو المستوى الكلي، كما تطرقنا في ذات المبحث إلى أهمية السياسة الجبائية في تفعيل وظائف الدولة التي ذكرها الاقتصادي **Mus grave** في كتابه **(1959) la théorie des finances publiques.**

في حين عنون الفصل الثالث بـ " **تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1962-2014"**، حيث خصص لهذا الفصل ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول مفاهيم وإحصائيات حول الطاقة في العالم، كما خصص جزء من صفحاته لقطاع المحروقات والطاقات المتجددة في الجزائر من خلال إصلاحاته القانونية ومؤشرات أدائها في العقد الأخير، أما المبحث الثاني والثالث فقد خصص للجباية البترولية في الجزائر، وذلك بدء من تطور إطارها القانوني والمحاسبي إلى تطور حصيلتها المالية، للوصول أخيرا إلى وضعية أداء حوكمة هذه العائدات في الجزائر من خلال إسقاط المؤشرات العالمية للحوكمة الطاقوية على هذا الأداء.

يعد الفصل الرابع أهم نقطة نصيب بها اشكاليتنا المطروحة والإجابة على بعض التساؤلات حول مكانة الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة إحصائية تحليلية وكذا مفتاحا للدراسة القياسية، حيث وسم هذا الفصل تحت عنوان " **دراسة تحليلية للآثار المباشرة وغير المباشرة لإيرادات الجباية البترولية على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014"**، وكالعادة تم تقسيم هذا الفصل هو الآخر إلى ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول لأثر الجباية البترولية على التوازن المالي والاستقرار النقدي، والذي نحاول من خلاله فهم واستنتاج كيفية وصول الجباية البترولية إلى هذا المستوى من الأهمية في الموازنة العامة وكذا تأثيرها على عرض النقود، في حين خصص المبحث الثاني إلى مكانة الجباية البترولية في دعم النمو الاقتصادي من خلال تحريك القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات ومستوى النشاط الذي يقوم به القطاع العمومي لهذا الغرض، وفي سياق ذات المبحث تطرقنا كذلك إلى دور الدولة في إصابة هدفها الاجتماعي وتحقيق نوع من التوازن الاجتماعي من خلال معضلتي الفقر والبطالة والنظر إلى مكانة الجباية البترولية كأداة بيد الدولة لتحقيق هذا الهدف وفي ظروف مختلفة ومفصلية، أما المبحث الأخير فقد

خصص للتوازن الخارجي وعلاقة الموازنة العامة بالميزان التجاري بواسطة دراسة إحصائية تحليلية لمركبات وبنود كلا الطرفين، وذلك لمعرفة وإدراك العلاقة بين الجباية البترولية والتوازن الخارجي.

أما الفصل الخامس والأخير يمثل الجانب التطبيقي للدراسة والموسوم بـ " **الدراسة القياسية لأثر الجباية البترولية على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014"** ، حيث تناول هذا الفصل ما تم دراسته ومناقشته في الفصول السابقة وخاصة الفصل الرابع، وعليه وقبل دراسة واستخدام النمذجة القياسية للدراسة تم التطرق في المبحث الأول إلى أهم الأدوات والأساليب القياسية المعتمدة والتي سنحاول استخدامها في دراستنا التطبيقية، أما المباحث الأخرى فتناولت صفحاتها أثر الجباية البترولية على التوازنات الاقتصادية المطروحة في الفصل الرابع، بدء من التوازن المالي والنقدي إلى التوازن الخارجي مرورا على التوازن الاجتماعي والنمو الاقتصادي، وأخيرا وضمن ثنايا المبحث الأخير تم التطرق إلى مشكلة عدم استقرار إيرادات الجباية البترولية من خلال نمذجة مقترحة نحدد من خلالها أهم المتغيرات المحددة لإيرادات الجباية البترولية في الجزائر.

وفي النهاية نستكمل عملنا هذا بخاتمة عامة، نحاول من خلالها اختبار فرضياتنا المطروحة سابقا، وترجمة ما تم تناوله ضمن ثنايا هذه الدراسة في أهم النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري، التحليلي والتطبيقي، بالإضافة إلى تقديم بعض المقترحات التي نعتقد من خلالها أنها مناسبة لتفعيل دور الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني للوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة وتحقيق التنويع الاقتصادي.

8- صعوبات الدراسة:

نظرا لقيام الجزائر بالعديد من الإصلاحات والبرامج الاستثمارية سواء في فترة النظام الاقتصادي الاشتراكي أو النظام الاقتصادي الرأسمالي، إلا أن غموض الأهداف الصريحة للسياسة الاقتصادية العامة وكذا النموذج الاقتصادي المرغوب التوصل إليه من قبل السلطات العامة للدولة، الأمر الذي عسر من عملنا حول البحث عن النموذج الاقتصادي الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية العامة ويضع الجزائر في مصاف الدول المتطورة.

كما أن مشكل عدم تجانس الإحصائيات وتضاربها من مصدر لآخر، والحصول عليها في سلسلة زمنية من أهم المشاكل التي اعترضتنا أثناء انجاز هذه الدراسة، مما حتم علينا اللجوء إلى أكثر من مصدر من أجل إتمام السلاسل الزمنية محل الدراسة

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة الجبائية والنظام الجبائي الجزائري

تمهيد:

تحتل السياسة الجبائية مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية لأي دولة، كونها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة للاقتصاد، حيث تمثل دورا أساسيا مؤثرا على النشاط الاقتصادي، والأداة المثلى التي يمكن من خلالها توجيه النشاط الاقتصادي نحو القطاعات الهادفة إلى تحقيق مختلف استراتيجيات التنمية الاقتصادية، وهو ما يؤدي بدوره إلى إيجاد مصادر كافية لتمويل وتغطية النفقات العامة للدولة.

وعقب أزمة الكساد العظيم سنة **1929** أصبحت السياسة المالية بما فيها السياسة الجبائية أداة رئيسة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تعمل توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة الأزمات والهزات الاقتصادية، معتمدة في ذلك على التوفيق بين معدلات الاقتطاع والمردودية الجبائية حسب طبيعة النظام الاقتصادي ومستوى تطوره، فهي تبحث في مختلف الظواهر الجبائية المتفاعلة فيما بينها غاية في الوصول إلى تحديد وتكثيف حجم الإيرادات التي تسمح بتمويل النشاطات الاقتصادية ودعم التطور الاقتصادي.

وفي ذات الإطار ومن خلال تبني الجزائر الإصلاحات الاقتصادية مع نهاية الثمانينيات، والذي استدعى إصلاح المحيط الاقتصادي والمالي للمؤسسة، والتي يشكل فيها المحيط المالي جانبا مهما، وعليه برزت ملامح الإصلاح الجبائي الجديد في مارس **1987** عند تشكيل اللجنة الوطنية للإصلاح الجبائي، والذي أفرز عن إصلاحات جبائية دخلت حيز التنفيذ في أفريل **1992**، حيث شملت الإصلاحات الجانب الهيكلي للتنظيم الإداري والجانب الهيكلي للأنماط الضريبية بإدخال تعديلات وتكييف النظام الجبائي قصد تحقيق الأهداف المسطرة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، ومواكبة عملية التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

ومن خلال هذا التقديم سوف نحاول تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول عن الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية والنظام الجبائي، وخاصة إبراز مؤشرات التقييم لفعالية ومردودية الأنظمة الجبائية، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى أهم الصعوبات والعراقيل التي تعترض السياسة الجبائية والنظام الجبائي خصوصا وهي التهرب الجبائي، الازدواج الجبائي والضغط الجبائي، إما المبحث الثالث فقد خصص لعملية الإصلاح الجبائي في الجزائر سنة **1991**، بالإضافة إلى تقييم فعالية ومردودية هذا النظام الجبائي على مر **23** سنة تقريبا من بداية عملية تنفيذ الإصلاح الجبائي (**1992**).

المبحث الأول: مفهوم السياسة الجبائية والنظام الجبائي

تمثل السياسة الجبائية الشق الثاني من السياسة المالية التي تشمل بالإضافة إليها سياسة الإنفاق الحكومي وتستخدم من خلالها الدولة كافة الأدوات الجبائية لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى غير مرغوبة وذلك تماشيا مع أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

إن استخدام هذه الأدوات يتم في إطار نظام جبائي معين تتحدد من خلاله فعالية السياسة الجبائية باعتباره المرتكز الأساسي لتنظيمها وتنفيذها وتحقيق أهدافها، وتكتسي بذلك السياسة الجبائية أهمية خاصة بالنظر لما تستطيع إن تسهم به في تحقيق أهداف السياسة المالية، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى جميع الأدوات الجبائية التي تستخدمها الدولة في إطار سياستها الجبائية والمعبر عنها في الواقع بالنظام الجبائي.

المطلب الأول: مفهوم وتطور الجباية

تتمتع الدولة بسلطة سيادية بتدبير الأموال اللازمة للإنفاق على الخدمات العامة التي تؤديها بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع، ويتم تقدير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة، وتقوم السلطة التنفيذية بتحصيل تلك الإيرادات بحكم القانون مما يؤكد مبدأ السلطة والسيادة للدولة، كما قد يكون أحد مصادر الإيرادات هو الاستثمارات التي تتولاها الدولة وتحقق من خلالها الأرباح التي تعتبر مصدرا من مصادر تمويل الخزينة العامة.

واهتمت العديد من المدارس الاقتصادية بالجباية وتحديد دورها ونشاطها في الحياة الاقتصادية، ولهذا تعددت الآراء والمفاهيم الخاصة بالجباية مما جعلها تأخذ اهتمام كبير من قبل الاقتصاديين وتعرف العديد من التطورات في الحياة الاقتصادية، خاصة بعد أزمة الكساد سنة **1929**.

1- مفهوم الاقتطاع الجبائي

ويشمل كافة الاقتطاعات التي تجبى لصالح الدولة أو أحد هيئاتها العمومية كالضرائب والرسوم والإتاوات والثمن العام وغيرها، ويمكن تقسيم هذه الاقتطاعات إلى اقتطاعات جبائية مباشرة وأخرى جبائية غير مباشرة.

1-1- الاقتطاعات الجبائية المباشرة(الضرائب)

وهي التي تقتطع من دخل أو رأس مال المكلف وتفرض مباشرة على الثروة والمعبر عنها عادة بالضرائب، وسنحاول فيما يأتي إبراز المفاهيم الخاصة بالضريبة.

أ- تعريف الضريبة

لقد تعرضت العديد من كتب المالية لمفهوم الضريبة وتعريفها وذلك عبر التطور التاريخي للدولة، هذه التعاريف رغم تباينها واختلافها فهي قريبة من حيث محتوى الضريبة، وهذا ما نوجزه من خلال التعاريف التالية:

التعريف الأول: «الضريبة هي فريضة مالية إلزامية تفرضها الدولة وفق قانون أو تشريع معين وتحصل من المكلفين دون مقابل مباشر لتتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إليها".[1]

التعريف الثاني: «الضريبة هي مبلغ من المال يدفعه المكلفون لخزينة الدولة، إسهاما منهم بالنفقات العامة التي تحتاجها الدولة، باعتبارهم أعضاء متضامنين في منظمة سياسية تستهدف الخدمات العامة، كما أنها فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم المكلف بأدائها بلا مقابل تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع".[2]

---

[1] نور عبد الناصر وآخرون، **الضرائب ومحاسبتها**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2، 2008، ص 13.

[2] أبو حشيش خليل عواد، **المحاسبة الضريبية**، الأردن، 2008، ص 17.

التعريف الثالث: " الضريبة هي فريضة نقدية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام من أموال الأفراد جبرا، وبصفة نهائية، وبدون مقابل، تستخدمها في الوفاء بمقتضيات وأهداف السياسة المالية العامة للدولة".[1]

التعريف الرابع: «الضريبة عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى هيئاتها العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة ".[2]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريف شامل لتعريف الضريبة:" **الضريبة هي عبارة عن مبلغ نقدي يدفع جبرا من طرف المكلفين بها للدولة أو أحد هيئاتها العامة، دون مقابل وبصفة نهائية وذلك لتحقيق أهداف ومنافع للصالح العام".**

من خلال التعريف السابق يمكننا تحديد أهم خصائص الضريبة وهي:[3]

- **الضريبة أداء نقدي لا عيني:** يعني أنها تشكل اقتطاعا ماليا من ثروة المكلف بها، وليست عينا يتجسد في كمية من حاصلات الأرض أو في عدد من ساعات العمل، أي أن الضرائب النقدية تشكل القاعدة العامة للضريبة بالنظر إلى كونها أكثر ملائمة للاقتصاد النقدي؛

-**إن الضريبة تفرض وتدفع جبرا:** أي أن فرض الضرائب وجبايتها يعدان عملا من أعمال السيادة التي تتمتع بها الدولة ويترتب على ذلك أن الدولة تنفرد بوضع النظام القانوني للضريبة دون اتفاق مع الممول، ولا يعني عنصر الجبر في الضريبة جواز فرضها وتحصيلها دون ضوابط قانونية، بل يلزم أن تصدر الضريبة بقانون يحدد الأحكام المتعلقة بها وعلى الدولة مراعاة هذه الأحكام، إذ يترتب الاستناد إلى هذا العنصر أن للدولة عند امتناع الممول عن دفع الضريبة حق اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبري للحصول على الضريبة؛

- **إن الضريبة فريضة بدون مقابل:** كان لفشل فكرة المقابل في تعريف الضريبة الفضل في اتجاه الفكر المالي إلى فكرة التضامن الاجتماعي لتبرير فرض الضريبة، فالدولة ضرورة اجتماعية اقتصادية تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع وتضطلع في سبيل ذلك بالعديد من النشاطات والمهام التي يتعذر تحديد مدى انتفاع كل فرد منها على حدا، ومادام قيام الدولة بهذه النشاطات ومن ثم تصح الضريبة فريضة يحتمها واجب التضامن الاجتماعي بغض النظر عن المنافع التي تعود على الفرد من خلال هذا النشاط؛

- **إن الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام:** بما أن الضريبة تجبى بحكم موجب التضامن الاجتماعي بين الأفراد، فان ثمة خاصية تتجلى في كونها تهدف إلى تحقيق النفع العام؛

- **إن الضريبة تفرض تعبيرا عن سياسة الدولة الداخلية:** تأتي هذه الخاصية نتيجة للخاصية السابقة، فهي أداة تدخلية توظفها الدولة في خدمة الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية وذلك استجابة من الدولة لدورها المرصود في التدخل والعناية والإنماء وتحقيق النفع العام والرفاهية العامة؛

- **إن الضريبة تجبى بصورة نهائية:** تفرض الضريبة وتجبى من المكلف بصورة نهائية لا عودة عنها خصوصا وأنها ليست قرضا يرد ويسدد مع حلول آجاله، ولو كانت الضريبة تجبى بصورة مؤقتة لكان في ذلك سببا من أسباب الاختلال العام.

ب- قواعد الضريبة:

يقصد بقواعد الضريبة تلك الأسس التي تلتزم بها الدولة عند التنظيم الفني للضريبة، وتهدف هذه القواعد إلى التوفيق بين مصلحتي الدولة (الخزينة العمومية) ومصلحة الممولين، ويعتبر الاقتصادي **آدم سميث** أول من صاغ مجموعة

[1] غازي عناية، **أصول الإيرادات المالية في الفكر المالي الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2006، ص 67.

[2] ناشد سوزي عدلي، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحبلي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 117

[3] يحياوي نصيرة، **الضرائب الوطنية والدولية**، دار الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 12-13.

متماسكة من القواعد الضريبية والمتمثلة في: العدالة، اليقين، الملائمة في التحصيل والاقتصاد في نفقات الجباية، ولا تزال إلى الآن معتبرة كمبادئ عامة يستحسن الاسترشاد بها في هذا المجال وهي:[1]

- **قاعدة العدالة:** على مواطني كل دولة أن يساهموا في نفقات الحكومة قدر ما يمكن مع قدراتهم التكليفية، بمعنى مع الدخل الذي يتمتعون به تحت حماية الدولة، أي يجب على كل الفئات الاجتماعية أن تخضع للضريبة لسبب انه يوجد مبرر لعدم إخضاع فئة دون الأخرى من جهة، ولسبب أن كل امتياز يمنح لفئة ما يثقل العبء على الفئة الأخرى من جهة ثانية، ويؤخذ بالحسبان بمبدأين هما:

- **مبدأ الشمولية الشخصية للضريبة**: فالضريبة يجب أن تفرض على كافة المواطنين المكلفين؛

- **مبدأ الشمولية المادية للضريبة:** ويقصد به أن تفرض الضريبة على كافة الأموال والعناصر المادية أي أن الضريبة تفرض حسب المقدرة التكليفية للأفراد، ومن أكثر أنواع الضرائب عدالة الضرائب التصاعدية.

- **قاعدة اليقين (الوضوح):** وذلك بأن تكون الضريبة معلومة وواضحة بالنسبة للمكلف وهذا ما يتطلب:

- أن تكون التشريعات الجبائية واضحة وجلية لا غموض فيها؛

- أن تكون جميع القوانين واللوائح والتعليمات المتعلقة بالضرائب في متناول يد المكلفين.

أي: "يجب أن تكون الضريبة أو جزء منها الذي يلزم كل فرد بدفعها أن تكون يقينية وليست عشوائية، فالفترة، النمط وحجم الدفع كل هذا يجب أن يكون واضحا ودقيقا سواء للمكلف أو بالنسبة لكل دفع آخر".

- **قاعدة الملائمة في التحصيل:** أي أن يراعي نظام الضريبة المفروض مصلحة المكلف وظروفه ولا يقف عائقا وحاجزا أمام طموحات ومصالح المكلفين، وهذا يتضمن ما يتضمنه من ضرورة تحصيل قيمة الضريبة خلال الفترات الزمنية التي تناسب ظروف المكلف، بمعنى: "يجب أن تحصل كل ضريبة في الفترة وحسب النمط الذي يمكن أن نراه الأكثر ملائمة للمكلف بالضريبة".

- **قاعدة الاقتصاد في نفقات التحصيل:** وتقوم هذه القاعدة على أن متحصلات الضريبة يجب أن تكون أكبر من النفقات التي تتحملها الدولة في عملية فرض الضريبة وتحصيلها، إذ أن نظام الضريبة الجيد هو الذي يحقق مصلحة المكلف والدولة والمجتمع وبشكل متوازن.

وقد أضاف كتاب المالية المحدثين إضافة للقواعد التي وضعها ادم سميث ما يلي:[2]

- **قاعدة الثبات:** ويقصد بها ألا تتغير حصيلة الضرائب تبعا للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية، وخصوصا في أوقات الكساد وذلك أن حصيلة الضريبة تزداد عادة في أوقات الرخاء بسبب زيادة الدخول والإنتاج، بينما نجد أن حصيلة الضريبة تقل عادة في أوقات الكساد مما يعرض السلطات العامة لمضايقات مالية كبيرة بالنسبة لمسؤولياتها التي تزداد في هذه الأوقات.

- **قاعدة المرونة:** ويقصد بها أن يكون تغير الدخل مصحوبا من الناحية الزمنية وقدر الإمكان بتغير في الحصيلة الضريبية وفي نفس الاتجاه، بمعنى آخر فالضريبة المرنة هي التي تزداد حصيلتها نتيجة لازدياد معدلاتها مع عدم انكماش وعائها ومن ثم إلى انخفاض حصيلتها.

ومن زاوية أخرى وبعد ظهور التجارة الالكترونية وبمبادرة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تم عقد مؤتمر وزاري في 26-27 جوان 2000 بأطاوا بكندا تم فيه إقرار مجموعة من المبادئ التي تحكم الضرائب على التجارة الالكترونية وهي:[3]

---

[1] يحياوي نصيرة، **مرجع سابق**، ص 16-17.

[2] حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 9-10.

[3] قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 42.

- **مبدأ الحيادية:** تسعى الحيادية إلى ضمان المساواة وعدم الانحياز بين مختلف أشكال التجارة الالكترونية وبين الأشكال التعاقدية والأشكال الالكترونية للتجارة مع تفادي الازدواج الضريبي أو ازدواج الإعفاءات غير الطوعية؛
- **مبدأ الكفاءة:** بحيث تكون تكاليف الالتزام الضريبي للمكلفين وللإدارة الجبائية مقلصة إلى حد أدنى ممكن؛
- **مبدأ اليقين والبساطة:** بحيث تكون القواعد الضريبية واضحة وبسيطة للفهم بطريقة تجعل المكلفين بأي شكل ملتزمين؛
- **مبدأ الفعالية والعدالة:** إذ يجب أن يعمل الإخضاع الجبائي على تحصيل المبلغ العادي للضريبة في الوقت المراد، وتقل إمكانيات الغش والتهرب الجبائي إلى أدنى مستوياتها؛
- **مبدأ المرونة:** يجب أن يكون نظام الإخضاع الجبائي مرنا وديناميكيا بطريقة تسمح له بمسايرة وتيرة نمو التقنيات والمعاملات التجارية.

ج- أهداف الضريبة: تصبو الضريبة في أي مجتمع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تحديدها في الآتي:[1]

الأهداف المالية: ويقصد بها تغطية الأعباء العامة، أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع، أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى استثمارات الإدارة الحكومية (كبناء السدود والمستشفيات والجامعات، شق الطرق...).

الأهداف الاقتصادية: ويقصد بها أن الضريبة تستخدم بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي، غير مشوب بالتضخم أو بالانكماش وأصبحت في إطار الدولة الحديثة أداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويمكن إيجاز أهم الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

- تشجيع بعض أنواع المشروعات لاعتبارات معينة فتعفيها من الضرائب كليا أو جزئيا.
- حماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، ويتم ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الاستيراد من الخارج وبإعفاء الصادرات من الضرائب كليا أو جزئيا.
- استعمال حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الدخول المرتفعة لتمويل النفقات الحكومية مما يعمل على زيادة الاستهلاك وبالتالي يعمل على رفع الطلب الكلي وهذا من اجل تحقيق التشغيل الكامل.
- تخفيض معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من اجل توسيع الاستثمار.

الأهداف الاجتماعية: تعمل الضريبة على تحقيق بعض الأغراض الاجتماعية والتي من أهمها:

- تخفيف حدة التفاوت بين الدخول والثروات المرتفعة، وذلك بان تعتمد الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخول والثروات المرتفعة ثم تقوم بإعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخول المنخفضة، ويتم ذلك من خلال التصاعدية على الدخول.
- جلب أكبر قدر ممكن من المساكن بهدف التخفيف من أزمة السكن، وذلك بإعفاء مداخيل الكراء من الضريبة أو منحها تخفيض.

الأهداف السياسية: أي أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، ففرض رسوم جمركية على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر استعمالا للضريبة لأهداف سياسية، كما هو الحال في الحروب التجارية بين البلدان المتقدمة (اليابان والولايات المتحدة الأمريكية).[2]

د- أنواع الضرائب:

[1] علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 175-176.

[2] حميد بوزيدة، **مرجع سابق**، ص 13.

تعددت أنواع الضرائب وتختلف صورها الفنية باختلاف المكان والزمان ولكل نوع من هذه الأنواع مزاياه وعيوبه ،لذلك لا تقتصر النظم الضريبية الحديثة على نوع من أنواع الضرائب دون سواه ،بل تحاول كل دولة أن تختار مزيجا متكاملا من أنواع الضرائب وان تصيغه في أكثر صور التنظيم الفني ملائمة لتحقيق أهداف المجتمع وهذا هو سر اختلاف الأنظمة الضريبية من دولة لأخرى، ويتوقف نجاح الدولة في اختيار النظام الضريبي الأمثل على معرفة كاملة بأيديولوجيات المجتمع وكافة أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويمكن تصنيف أنواع الضرائب المختلفة على أساس خمس مجموعات أساسية نذكر:[1]

✓ **التصنيف القائم على طبيعة الضريبة:** يعد هذا التصنيف هو الشائع في وقتنا الحالي، وتتم التفرقة في هذا التصنيف بين الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة، ولتسهيل التمييز بين هذين النوعين نضع المعايير التالية:

- **معيار الثبات:** ويعني ذلك مدى ثبات المادة الخاضعة للضريبة، فتعد ضريبة مباشرة إذا فرضت على مادة تمتاز بالثبات (ثبات نسبي وليس مطلق)، وتعد ضريبة غير مباشرة إذا كانت مفروضة على بعض الوقائع المتقطعة والتصرفات العرضية مثل الضرائب على الإنتاج أو الاستهلاك أو المبيعات...الخ.

ونستطيع القول أن الضرائب المباشرة تصيب الثروة في حد ذاتها سواء محققة أو قيد التحقيق، والضرائب غير المباشرة تصيب أعمال مرتبطة بحركة الثروة واستخدامها؛

- **معيار التحصيل (المعيار القانوني):** فالطريقة التي تتبع للوصول إلى المادة الخاضعة للضريبة وتحصيله يمكن أن تستخدم للتمييز بين الضرائب المباشرة إذا كانت تجبى على جداول يبين فيها اسم المكلف والمال الخاضع للضريبة ومبلغ الضريبة...الخ، مثل الضرائب على الدخل ورأس المال، نظرا لان العلاقة هنا مباشرة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة دون أي وسيط، وتعد الضرائب غير مباشرة إذا لم يتم تحصيلها بناء عن جداول مبنية مسبقا بل تجبى بمناسبة حدوث وقائع مثلك تسليم البائع للمشتري سلعة، أو عند إنتاج سلعة أو عند اجتياز السلعة للحدود فتفرض ضريبة الاستهلاك، مبيعات أو جمارك....الخ؛

- **معيار نقل العبء الجبائي (المعيار الاقتصادي):** ويعني من الذي يتحمل الضريبة، فتعد الضريبة مباشرة إذا تحملها المكلف نهائيا، مثل ضريبة الدخل والضرائب على رأس المال، وتعد الضرائب غير مباشرة إذا تم نقلها من مكلف لآخر مثل الضرائب على الإنتاج والاستهلاك.. الخ.

✓ **التصنيف القائم على امتداد مجال التطبيق:** وفقا لهذا التصنيف يتم التفرقة بين الضرائب الحقيقية والضرائب الشخصية من جهة، الضرائب العامة والخاصة من جهة أخرى، والضرائب الموحدة والضرائب المتعددة.

- **الضرائب الحقيقية والضرائب الشخصية:** تقوم الضريبة الحقيقية(الموضوعية) على قيمة أو كمية المادة الخاضعة للضريبة (للسلع، القيم، الدخول)، أما الضريبة الشخصية (الذاتية) فهي تأخذ بعين الاعتبار الوضعية الشخصية للمكلف بالضريبة، فبعض الرسوم تحمل بالضرورة صفة الحقيقية مثل الرسوم على رقم الأعمال، حقوق الجمارك، الضرائب على الاستهلاك، الضريبة العقارية (تستهدف السلعة أو الشيء) بينما الضرائب الشخصية فهي تتعلق بالضريبة على الدخل الإجمالي.

- **الضرائب العامة والضرائب الخاصة:** وفقا لهذا المعيار التفرقة تعتبر الضريبة عامة إذا تعلق الأمر بالوصول إلى وضعية اقتصادية في مجملها أو إلى قيمة إجمالية، أما الضريبة الخاصة فهي تلك التي تقع على عنصر واحد من النشاط الممارس من طرف المكلف بالضريبة أو عنصر واحد من دخله.

[1] حمو محمد ومنور أوسرير، **محاضرات في جباية المؤسسات**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص 26-36.

ومنه تخص الضريبة فئة واحدة من الدخل حيث تعتبر ضريبة تحليلية مادام أنها تستهدف كل عنصر، عكس الضريبة العامة التي هي ضريبة تركيبة مادام أنها تقع على الدخل الإجمالي للمكلف بالضريبة حيث تقوم بتركيب كل الدخول مهما كان مصدرها.

- **الضرائب الموحدة والضرائب المتعددة:** إن الأخذ بنظام الضريبة الواحدة عرف منذ القدم، إذ كانت الدولة تفرض ضريبة واحدة فقط، وقد طبق ذلك الفرنسيين في نهاية القرن الثامن عشر عندما نادى أصحاب المدرسة الطبيعية بضرورة فرض الضريبة على الأراضي الزراعية، باعتبار الأرض هي الأساس في الاقتصاد وهي المصدر الرئيسي للإنتاج والثروة، بعد ذلك طالب بعض المفكرين بضرورة فرض أكثر من ضريبة على أي نشاط يزاوله الفرد ويحقق له ربحا، ومن هنا ظهرت الضرائب المتعددة، وأنصار نظام الضرائب المتعددة يرون بأن الضريبة الواحدة أصبحت لا تتوافق مع الأوضاع الاقتصادية المعاصرة، حيث توسعت الأنشطة الاقتصادية ، فهذه الأوضاع الجديدة تتطلب التوسع في فرض الضرائب وتنوعها، لكي تشمل كافة الثروات والدخول والأنشطة التي يمارسها الأفراد.

✓ **<u>التصنيف الاقتصادي للضريبة:</u>** إن الهدف من هذا التصنيف هو الأخذ بعين الاعتبار الطابع الاقتصادي للضريبة، وهذا دون الخلط بين الطابع الاقتصادي والدور الاقتصادي للضريبة، هذا الأخير يسمح بجعل الضريبة أداة للتنمية الاقتصادية، ويضم التصنيف الاقتصادي ثلاث فئات:

- **الضرائب على الدخل:** يعرف الدخل على انه مبلغ نقدي ناتج عن مصدر ثابت قد يكون رأس المال أو العمل أو تركيبتهما معا، بصفة دورية منتظمة وبصورة متجددة، أما من جهة فرض الضريبة على الدخل فهناك نوعين على فرض الضريبة على الدخل هما:

- **الضريبة على مجموع الدخل:** وفق هذا الأسلوب تصيب الضريبة مجموع الدخل الذي يحققه الشخص، وهذا ما يطبق في معظم دول العالم ومنها الدول العربية، وهناك استثناء تصيب فيه الضريبة مجموع دخل الأسرة ويطلق عليه (سكن ضريبي) كما هو الحال في فرنسا، إذ تفرض الضريبة على ما تحققه الأسرة بجميع أعضائها العاملين والقاطنين بسكن واحد.

- **الضريبة على فروع الدخل**: إذ تصيب الضريبة كل نوع من أنواع الدخل حسب مصدره، فمثلا الإيراد الزراعي كمصدر للدخل يخضع لضريبة الإيراد الزراعي، والإيراد المتأتي من العمل كمصدر للدخل يخضع لضريبة الرواتب والجور، والإيراد العقاري يخضع لضريبة العقارات.. الخ.

- **الضرائب على رأس المال:** يعرف رأس المال بأنه مجموع ما يمتلكه الشخص من أموال عقارية أو منقولة في لحظة زمنية معينة، سواء كانت منتجة لدخل أو غير منتجة، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الضرائب على رأس المال نذكر:

- **الضريبة على تملك رأس المال:** إذ تصيب الضريبة نفس رأس المال الذي يمتلكه الفرد بغض النظر عن شكله أو طريقة الحصول عليه، أو كيفية استخدامه حتى لو كان مدخرا، والأسلوب المتبع لتطبيق هذا النوع من الضرائب هو إما أن تفرض على مجمل رأس المال أو جزء من مكوناته، وهذا النوع من الضرائب استخدم في الأنظمة المالية القديمة، حيث كان الحاكم يفرض الضريبة على أي نوع من رأس المال حتى لو لم يستخدم في الإنتاج.

- **الضريبة على رأس المال المكتسب**: ونعني برأس المال المكتسب ما يحصل عليه الشخص دون أن يبذل أي جهد في ذلك مثل: الوصية، الهبة، الإرث...الخ، وهناك أسلوبان لتطبيقها، الأول تفرض الضريبة على حصة كل وارث أو موصى له على حدا، وذلك بعد دفع جميع الالتزامات المترتبة على الموروث أو الموصي وبعد توزيع التركة على الورثة، والأسلوب الثاني أن تفرض الضريبة على مجموع التركة وذلك بعد دفع جميع الالتزامات المترتبة على المورث أو الموصي وقبل توزيع التركة على الورثة، هذا الفرع من الضرائب يعتبر مصدر وفير لخزينة الدولة لكنه في نفس الوقت يعتبر غير عادل من

وجهة نظر الورثة، حيث تقاسمهم الدولة أموالهم، وهذا النوع لا يطبق إلا في بعض الدول مثل: ألمانيا، فرنسا، سوريا ومصر.

- **الضرائب على نمو رأس المال**: وتفرض في الحالات التي تزيد فيها قيمة العقار، إما أثناء إعادة الصيانة أو بسبب عمل قامت به الدولة دون أن يطلب صاحب رأس المال ذلك، كأن تقوم بشق شارع عام أمام عقار يؤدي إلى زيادة قيمته، وهذا النوع من الضرائب يعتبره البعض غير عادل لأنه يصيب أملاك الفرد الخاصة، لذا لا يطبق إلا في بعض الدول الأوربية المشتركة مثل ألمانيا وفرنسا.

- **الضرائب على الإنفاق:** وهي تلك الضرائب التي تفرض في حالة استعمال الدخل وإنفاقه في المجالات المختلفة، إذن فهي ضرائب غير مباشرة، ويمكن تقسيم الضرائب إلى نوعين:

- **الضرائب على الاستهلاك:** تفرض الضريبة هنا على أساس واقعة الاستهلاك أو إنفاق الفرد لدخله وهي ضريبة متنوعة ومتعددة وبصورة عامة يمكن إجمالها في نوعين هما: الضرائب النوعية على الاستهلاك، الضرائب العامة على الاستهلاك.

- **الضريبة على التداول:** إن الجزء الذي يتم استهلاكه من الدخل تفرض عليه ضريبة الاستهلاك السابقة، أما الجزء المتبقي من الدخل إما أن يدخره الفرد أو يقوم باستثماره في شكل شراء أصول عقارية أو منقولة، وفي هذه الحالة تفرض ضريبة على تداول وانتقال الأموال بين الأفراد، ويطلق على هذه الضريبة بضريبة التداول، ومن أهم ضرائب التداول نجد: ضريبة الطابع وضريبة التسجيل.

✓ **<u>التصنيف القائم على أساس المادة الخاضعة للضريبة:</u>** يتم وفق هذا التصنيف تقسيم الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال:

- **الضريبة على الأشخاص:** يقصد بها أن يكون الإنسان نفسه هو محل الضريبة أو الوعاء الضريبي، فتفرض على الأفراد اعتبارا لوجودهم في الدولة تخت حمايتها، وقد عرفت قديما بضريبة الرؤوس في جل الدول (روسيا القيصرية، فرنسا..)، ويذهب البعض إلى الإشارة إلى الجزية التي عرفت في الدول الإسلامية، حيث كانت تفرض على غير المسلمين (الذميين)، كما عرفتها بعض الدول العربية كمصر وتونس حتى مطلع القرن التاسع عشر.

ومع تقدم المجتمعات وظهور الفوارق الاقتصادية بين الأفراد تم الاتجاه نحو ضريبة الرؤوس المدرجة، حيث يقسم المجتمع إلى طبقات مختلفة، وكل طبقة ملزمة بدفع مبلغ محدد من الضريبة، وفي وقتنا الحاضر تكاد تخلو التشريعات الضريبية الحالية من الضريبة على الرؤوس.

- **الضرائب على الأموال:** ساد الاتجاه إلى اختيار الأموال كأساس لفرض الضريبة، وإما أن تكون الأموال ثروة أو دخلا، والثروة هي مجموع ما يمتلكه الأفراد من قيم استعمال في لحظة معينة، سواء كانت في شكل عيني كالأراضي والمباني، أو في شكل سلع استهلاكية أو سلع إنتاجية أو أوراق مالية أو مبلغ من النقود.

✓ **<u>التصنيف القائم على ظروف وضع الضريبة:</u>** وتنقسم إلى:[1]

- **الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية:**

- **الضرائب التوزيعية:** هي تلك الضرائب التي لا يحدد المشرع معدلها مسبقا ولكنه يقوم بتحديد حصيلتها الإجمالية وفي مرحلة تالية يقوم بتوزيعها على المكلفين بها بحسب ما يملكه كل فرد من المادة الخاضعة للضريبة، حيث تعرف هذا الضرائب بأنها قليل التهرب الجبائي نتيجة للرقابة التي يفرضها الأشخاص على بعضهم البعض من أجل تجنب عبء أكبر عند تهرب أحدهم عن الدفع لكنها غير عادلة وعديمة المرونة.

[1] يحياوي نصيرة، **<u>مرجع سابق</u>**، ص 21.

- **الضرائب القياسية:** وهي التي يحدد المشرع معدلها مقدما دون أن يحدد حصيلتها الإجمالية بصورة قاطعة، تاركا أمر تحديدها للظروف الاقتصادية بفرض معدل معين يتناسب مع قيمة المادة الخاضعة للضريبة، تمتاز بأنها عادلة لأنها على أساس المقدرة التكليفية وتتمتع بالمرونة إلى حد كبير.

- **الضرائب التصاعدية والضرائب النسبية:**

- **الضرائب التصاعدية:** تقسم هذه الضريبة الدخل إلى شرائح، تفرض الضريبة على كل شريحة بسعر متصاعد أي تقوم على زيادة مقدار الضريبة المستحقة على المكلف كلما زاد دخله- علاقة طردية بين الدخل والضريبة- تعتبر هذه الضريبة أكثر عدالة من غيرها.

- **الضريبة النسبية**: يقصد بها تلك الضريبة المحسوبة على أساس معدل ثابت مهما كان حجم المادة الخاضعة للضريبة من أمثلتها: الضريبة على أرباح الشركات التي تفرض بمعدل **30**% من قيمة أرباحها، الرسم على القيمة المضافة بمعدل **17**%.

2-1- <u>الاقتطاعات الجبائية غير المباشرة</u>

وهي تلك الأموال التي تقتطع بطريقة غير مباشرة من دخل أو رأس مال المكلف وتفرض على استعمالات الثروة وتجبى لصالح الهيئات العامة التابعة للدولة التي خولت لها صلاحيات التحصيل كالرسوم مثلا، ولهذه الاقتطاعات أنواع نذكر:

أ- **<u>الرسوم:</u>**

يعد الرسم مصدرا آخرا من مصادر الإيرادات العامة الأخرى كالضرائب والدومين ويعد الرسم من الإيرادات الدورية والمنتظمة التي تدخل خزانة الدولة وتساهم في نفقاتها العامة، كما يعمل على تنظيم الخدمة والحد من الاستغلال، وإذا كانت أهمية الرسوم في الوقت الحالي قليلة فهي لم تكن كذلك فيما مضى وعلى الأخص في القرون الوسطى والعصور التي تلتها، إذ يظهر التاريخ المالي أنها كانت في تلك الفترة أكثر موارد حصيلة بعد الدومين.

يعرف الرسم على انه: "مبلغ من المال تجبيه الدولة أو أحد الشخصيات العامة الأخرى جبرا من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمة".[1]

وكذلك يعرف بأنه "مبلغ من النقود يدفعه الفرد للدولة أو أحد هيئاتها لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة وبناء على طلبه".[2]

من خلال التعريفين السابقين يمكن وضع تعريف شامل للرسم:

"هو مبلغ مالي يدفعه المنتفعون إلى الدولة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام، تقوم بها السلطة العامة لصالحهم ويتطلب الرسم موافقة السلطة التشريعية وجباية الرسوم، أمر في غاية البساطة، يتصف بعدم التعقيد والتقليل من الإجراءات الشكلية، فهو يدفع إما عن طريق إيصال أو بموجب كشوف أو باستعمال الطوابع".[3]

من خلال التعاريف السابقة نجد أن الرسم يتسم بعناصر محددة هي:

- **الصفة النقدية للرسم:** إن اشتراط الصورة النقدية للرسم جاء ليتلاءم مع التطور الحديث لمالية الدولة من حيث اتخاذ إيراداتها ونفقاتها الصورة النقدية وعليه أصبح من غير المقبول اتخاذ الرسم صورة أو استغلال الفرد لمدة معينة لمصلحة الإدارة مقابل الحصول على الخدمة بدلا من دفع الرسم نقدا؛

[1] فليح عادل، **<u>المالية العامة والتشريع المالي الضريبي</u>**، دار حامد للنشر، الأردن، 2003، ص 85-86.

[2] طاقة محمد وهدى العزاوي، **<u>اقتصاديات المالية العامة</u>**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2010، ص 81.

[3] خليفي عيسى، **<u>هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي</u>**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 46.

- **الصفة الجبرية للرسم:** يتضمن الرسم عناصر الإجبار إذ يلتزم الأفراد بدفعه عند طلب الخدمة ويأتي عنصر الإجبار من منطلق استقرار الدولة والهيئات العامة الأخرى في وضع نظامه القانوني من حيث تحديد مقداره وطرق تحصيله؛
- **الرسم مقابل خدمة خاصة:** يعد عنصر المقابل من العناصر الأساس في تحديد طبيعة الرسم إذ يتحقق الرسم بمناسبة طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة ومن ثم تعد تلك الخدمة مقابلا للرسم الذي هو ثمنها.

ب- الثمن العام:

يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة ويمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل خدمات البريد، الكهرباء، المياه ...الخ. والثمن العام يدفع اختياريا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبرا.[1]

ويعرف كذلك على انه: "مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة مقابل إنتاجها منتج معين، خدميا أو سلعيا وبيعه للقطاع الخاص بهدف إشباع بعض الحاجات الخاصة الذي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها".[2]

وهناك تشابه بين الخدمات التي تقدمها الدولة مقابل ثمن عام وبين الخدمات المماثلة التي يؤديها القطاع الخاص، وفي الحالتين لا تقدم الخدمة لجميع الأفراد بل تقتصر على من يرغب فيها، أما الاختلاف الأساسي ينحصر في أن الحكومة عادة لا تهدف إلى الربح بل المنفعة العامة بعكس القطاع الخاص.

ج- الغرامة:

وهي عبارة عن مبلغ من المال تتقاضاه الدولة جبرا من المكلف نتيجة ارتكابه مخالفة قانونية أو قيامه بعمل مخالف للتعليمات الصادرة من الدولة أو أحد مؤسساتها ومن أمثلتها: مخالفة السير، مخالفة الصحة...ويكمن هدف هذه الغرامات أو الغاية منها هو ردع المكلف عن الإتيان ببعض الأعمال أو الأفعال...الخ.[3]

ونلاحظ من خلال طبيعة الغرامات والهدف التي تسعى لتحقيقه أنه لا يمكن أن تكون مصدرا مهما ومباشرا للإيرادات العامة، حيث أن الغرامة تعتبر أداة تنظيمية من أجل تحقيق العدالة والأمن بين أفراد المجتمع، فتعتبر الغرامات بالنسبة للإيرادات العامة أمرا استثنائيا.[4]

د- الإتاوة:

هي مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه بعض أفراد طبقة ملاك العقارات نظير عمل قصد به المصلحة العامة فعاد عليهم علاوة على ذلك بمنفعة خاصة تتمثل في ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم.[5]

وتعرف كذلك بأنها:" عبارة عن مبلغ من المال تتقاضاه الدولة جبرا من مالكي العقارات نتيجة استفادتهم من عمل قامت به الدولة وأدى إلى تحسين وإضافة إلى هذا العقار مثل: شق طرق جديدة، انجاز أرصفة، الإنارة...الخ.[6]

وتعتبر التعويضات كذلك من الاقتطاعات الجبائية غير المباشرة وتعرف بأنها: "مبالغ مالية اللازم دفعها للدولة تعويضا عن أضرار معينة لحقت بها إما من الأفراد أو الهيئات الخاصة داخل الدول أو من خارجها مثل: تعويضات عن الحروب".[7]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، 2003، ص 64.

[2] المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام (الموازنة العامة- الإيرادات العامة – القروض)**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009، ص 193.

[3] القطاونة محمد عادل، **مرجع سابق**، ص 6

[4] الوادي محمود حسين، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 88.

[5] حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002، ص 203.

[6] القطاونة محمد عادل، **مرجع سابق**، ص 6.

[7] دويدار محمد، **دراسات في الاقتصاد المالي (النظرية العامة في مالية الدولة، السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي)**، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية،1996، ص 158.

2- تطور الجباية في الفكر الاقتصادي

يرجع ظهور مفهوم الجباية إلى حقبة العصور الوسطى، أي منذ عهد الدولة الرومانية والفراعنة في مصر، لكن بعد تطور الفكر الاقتصادي تباين مفهوم الجباية لدى المدارس الاقتصادية في العصر الحديث والمعاصر، فقد فرضت الجباية عند المدرسة الطبيعية على الناتج الصافي على الأرض باعتبار الأرض هي قوام الثروة، أما الكلاسيك فقد نادوا بفرض الضرائب على أساس تغطية النفقات العامة للدولة، لكن بعد أزمة الكساد **1929** ظهر الفكر الاقتصادي الكينزي والذي نادى بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و استعمال الضرائب لتسهيل الوظائف المنوطة بالدولة، أما المدرسة النقدية والتي يتزعمها فريدمان **M.FREDMAN** فترى أن الضرائب سبب في ركود الإنتاج، وعليه يجب التقليل من الضرائب خاصة الضرائب المباشرة لزيادة الادخار والاستثمار اللذان لهما دور مهم في زيادة معدلات النمو.

2-1- الجباية في الفكر الاقتصادي التجاري:

تتميز المرحلة التاريخية التي تبدأ منذ أواخر العصور الوسطى، إلى ما يقرب من منتصف القرن الثامن عشر، بحدوث تطورات هامة في الوقائع الاقتصادية في حياة الكثير من الدول (على الأخص دول أوربا الغربية)، كان لها أكبر أثر في تطور العالم، ذلك التطور الذي نلاحظه في الوقت الحاضر، فقد أدت الاكتشافات الجغرافية إلى نطاق التجارة وتدفق المعادن النفيسة، وقد تسبب هذا الوضع في خلق ثروات طائلة، فضلا عن قلب السلم الاجتماعي رأسا على عقب فأصبح التجار هم سادة العصر.

في ظل المدرسة التجارية كان النظام القائم يقوم على عدد كبير من الضرائب النوعية المباشرة وغير المباشرة التي تستغرق جزء أكبر من دخل العامة ولا تمتد إلى طبقة النبلاء ورجال الدين، ومن أهم هذه الضرائب المباشرة ضريبة الأراضي و المباني..، والضرائب غير المباشرة والتي تفرض على السلع الصناعية عند انتقالها من المنتجين إلى تجار الجملة ثم مرة أخرى عند انتقالها إلى تجار التجزئة، هذا فضلا عن الضرائب الجمركية وعدد آخر لا بأس به من الضرائب المحلية، وبالرغم من الضرائب المقدمة فلم تكن تدار بالطريقة التي تحقق للدولة إيرادات مالية تتناسب مع عبئها، بل على العكس من ذلك كانت الدولة تعاني دائما من كثرة النفقات وقلة الإيرادات.[1]

2-2- الجباية في الفكر الاقتصادي الطبيعي:

نشأ الفكر الاقتصادي الطبيعي بفرنسا في القرن الثامن عشر ميلادي، وقد كان الاقتصاديون الطبيعيون أول من بحثوا في الظواهر الاجتماعية*،واعتنقوا بعض الآراء حول القوانين الطبيعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية، وطبيعة النقود، وضرورة حرية التجارة، وتوصلوا إلى بعض النتائج بخصوص طبيعة الثروة وتوزيعها، إذ اعتقدوا أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة، لأنها وحدها هي التي تنتج فائضا صافيا، وهذا الفائض هو وحده الذي يخضع للضرائب.[2]

من أهم مبادئ المدرسة الطبيعية وجود نظام طبيعي يسيطر على الظواهر الاقتصادية والحرية الاقتصادية وقوام الثروة هو الأرض والنشاط الزراعي.

وقد ظهر هذا الفكر بصدور كتاب **الجداول الاقتصادية** للدكتور **فرانسوا كيني François ciné** ويقسم الفيزيوقراطيون المجتمع إلى ثلاث طبقات:[3]

---

[1] منور أوسرير، **مرجع سابق**، ص14.

*نادى الفيزيوقراط بالتخلي على كل سياسة تصنيعية من شأنها تفقير البلاد، وسايرت عهدا ازدهرت فيه العلوم والآداب والفلسفة والفنون ونادت بالإصلاح والرجوع إلى القيم الأصيلة للإنسان فمهدت بذلك للثورة الفرنسية الكبرى.

[2] حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية (دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي)**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص 190.

[3] بوزيدة حميد، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 4.

- **الطبقة المنتجة:** هي طبقة المزارعين الذين يحرثون الأرض ويعملون بها، أو يملكونها وهم الذين يقومون باستخراج العائد الصافي بفضل عملهم وبفضل الأراضي التي يملكونها؛

- **الطبقة العقيمة:** التي تضم كل العاملين في التجارة والصناعة، وهي التي لها دورها الاقتصادي، لأن لهذين القطاعين منفعة لا يناقش في صحتها أحد، ولكنهما لا يزيدان أبدا في الثروة الوطنية، لذلك يعتبر الفيزيوقراطيون طبقة العاملين بهما طبقة ثانوية بالرغم من الفوائد التي يستخرجها منها المجتمع؛

- **طبقة الملاك:** وهي الطبقة التي تأخذ الناتج الصافي الذي تنتجه الطبقة المنتجة، بالإضافة إلى أنها تقوم بباقي الأعمال التي من شأنها زيادة إنتاجية الأرض وترقيتها.

وبما أن الناتج الصافي هو قوام الثروة عند الطبيعيين، وكانت طبقة الملاك هي التي تتلقى الناتج الصافي، فقد ذهب الطبيعيون إلى القول بأن المنطق يوجب على أن يقع العبء الضريبي على الناتج المقدم وأن تقوم طبقة الملاك وحدها بالنهوض به، وبالتالي فقد نادوا على أن تقتصر الدولة على فرض ضريبة واحدة يقع عبؤها على طبقة الملاك دون غيرهم من الطبقات، مع إلغاء كل أنواع الضرائب الأخرى، ويرجع ذلك إلى أن الصناعة في الفكر الطبيعي لم تكن بقادرة على أداء أي نوع من الضرائب، فهي كالنشاط العقيم تتساوى فيه القيمة المنتجة مع المستهلكة دون فائض يصلح أن يكون وعاء للضريبة، وفرض أي نوع من الضرائب عليها إنما يؤدي إلى امتصاص جزء من نشاطها مما يلحق الضرر بالنشاط الاقتصادي، وإنما ينقل عبؤها إلى طبقة الملاك ومن الأفضل أن تفرض الضريبة مباشرة على من يقوم بأدائها، ولا تختلف التجارة عن الصناعة في هذا الصدد بل إنها تزيد عليها في أن دخل التجار دخل مستتر لا يصلح من الناحية العملية أن يكون وعاء للضريبة، ومن ناحية أخرى فقد نادى الطبيعيون بعدم جواز فرض الضريبة على طبقة الزراع بالنظر إلى أن هؤلاء لا يتمتعون بدخل يوجز القدر الضروري لسد حاجياتهم للقيام بعمليات الزراعة، ومن ثم فان تحميل هذه الطبقة بعبء ضريبي يؤدي إلى المساس بالجزء المخصص لنفقات الزراعة، مما يؤثر على الناتج الصافي.[1]

وعليه خلص الطبيعيون إلى المناداة بفرض ضريبة واحدة على الناتج الصافي يقوم الملاك بدفعها، ولا شك أن منطق هذه الضريبة يتركز على تحليلهم لمفهوم الثروة والطبقة المنتجة، فضلا على سهولة جبايتها، على ألا تتجاوز الضريبة ثلث الناتج الصافي.

2-3- الجباية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

على الرغم من تبني المدرسة الكلاسيكية لفكرة حيادية الدولة وعلى الرغم من إيمانهم بوجود يد خفية تحرك قوى السوق (قانون ساي للمنافذ -**La Lois de Say**) ، ولها المقدرة على إعادة التوازن في حالة حدوث اختلال.[2]

بالإضافة إلى ذلك نجد بان الدولة تقوم بتدبير النفقات العامة والإيرادات العامة اللازمة لتغطية تلك النفقات، وهذا ما يتطلب أن يكون هناك توازن بين النفقات والإيرادات الذي يعبر عن حسن الإدارة المالية.[3]

مع كل هذه الاعتبارات فإن لكبار هذه المدرسة آراء بخصوص الضريبة ونذكر من هؤلاء على سبيل المثال أب الاقتصاد السياسي **آدم سميث Adam Smith** ، لقد أيد آدم سميث وجهة نظر الطبيعيين بخصوص اتخاذ الضريبة الوحيدة على ريع الأرض واستبعد العاملين الآخرين (العمل ورأس المال) لا باعتبار عجزهما عن تحقيق الفائض كما يدعي الفيزيوقراطيون، بل إنه يرى أن فرض الضرائب على الأجور والأرباح سينعكس على مستوى كل من الإنتاج والعمالة وقد وضع آدم سميث "أربعة شروط وقواعد موضوعية للضريبة هي : **العدالة واليقين ،الملائمة في الدفع ،الاقتصاد في نفقة الجباية والتحصيل".**

---

[1] منور أوسرير، **مرجع سابق**، ص16.

[2] دراز حامد عبد المجيد، **السياسات المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000، ص 26.

[3] حشيش عادل أحمد، **أصول الاقتصاد السياسي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص 288.

وفي إطار استعراض بعض أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية بخصوص الضرائب فإننا نجد الاقتصادي **جان باتيست ساي J-B-Say** الذي ينطلق في معالجته للضريبة من رفضه للاستدانة وعجز الميزانية، ولكون زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة ينتج عنه اختلال في الميزانية، مما يؤدي إلى تمويل زيادة النفقات عن طريق القروض وما يترتب عنها من فوائد، وعليه يبرر ساي فرض الضرائب من أجل مواجهة النفقات العامة التي يجب أن تكون في أضيق الحدود.

وفي نفس السياق دائما نجد الاقتصادي **دافيد ريكاردو D. Ricardo** والذي اهتم أكثر من غيره بالضرائب على خلفية أن هذا الموضوع لم يلق العناية الكافية من قبل الاقتصاديين، وهذا ما دفعه إلى إصدار كتابة **مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب** سنة **1817**، وخصص الفصول الإحدى عشر الأخيرة منه للضرائب وكيف يمكنها التأثير على التوزيع.

حيث يرى ريكاردو انه من الأفضل أن تكون الزراعة والصناعة والتجارة خارج ميادين تدخل الدولة، إلا أن الدولة حتى تتمكن من مواجهة نفقاتها العامة التي تتطلبها وظائفها تكون مضطرة لفرض الضرائب.

كما يرى ريكاردو أن الضريبة على الريع المفروضة على الملكية العقارية تصيب المالك العقاري، ولا تصيب سعر المستهلك، لان المالك العقاري لا يدخل في تكوين الأسعار الزراعية، كما انه لا يحبذ الضرائب على الاستهلاك ليس لكونها تؤثر على القدرة الاستهلاكية للأفراد ولكن لأنها تؤدي إلى المطالبة برفع الأجور الأمر الذي ينعكس على أرباح المالكين، مما يترتب عليه تراكم لرأس المال المتراكم اللازم للنمو.

2-4- <u>الجباية في الفكر الاقتصادي الكينزي</u>

لقد كان لأفكار **جون مينا رد كينز J-M-Keynes** أثرها الواضح في الفكر الاقتصادي خاصة بعد أزمة الكساد الكبير **1929** وبالذات بعد صدور مؤلفه المعروف **"النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة** سنة **1936** ، هذا المؤلف الذي فسر من خلاله جذور وأسباب الأزمة الاقتصادية **1929** ، هذا وقد اعتمد كينز في فكره على منطق تحليل جديد لتفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية يختلف تماما عن المنطلقات والثوابت التي اعتمدها الكلاسيكيون من قبله، فقد اعتبر كينز أن تدخل الدولة لازم وضروري خاصة وأنها ستعمل من خلال الضرائب على تحقيق التوازن، وتدعيم القدرة الشرائية، وتوفير التشغيل.[1]

يضاف إلى ذلك انتقاد كينز لفكرة التوازن التلقائي بفعل القوى الخفية نتيجة النظرة غير التدخلية وحيادية الدولة، حيث يرى كينز أن توسيع وظائف الدولة هو الوسيلة للحيلولة دون خراب المؤسسات الاقتصادية، وفي ميدان الضرائب تستطيع الدولة أن تقلص من الميل الحدي للاستهلاك لبعض الفئات الاجتماعية إذا ما عمدت إلى رفع معدلات الضرائب التي تصيب مداخيلها.

وبهذا تستطيع الدولة التأثير على مستوى الطلب على الاستهلاك، وذلك بتغير إعادة التوزيع الأصلية للدخول عن طريق السياسة الجبائية، وفي الواقع تستطيع الدولة أن تفرض ضرائب عالية على الدخول المرتفعة، وفي نفس الوقت تعفي نهائيا الضريبة على الدخول المتدنية، وبهذا الشكل يمكن أن يتزايد الاستهلاك وبالتالي الطلب الفعال، وعن طريق السياسة الجبائية تستطيع الدولة أن تشجع المؤسسات على الاستثمار، وذلك بمنحها إعفاءات ضريبة على السلع المشتراة أو السلع المباعة.

2-5- <u>الجباية في الفكر الاقتصادي النقدوي:</u>

قامت المدرسة النقدية على انتقاد المدرسة الكينزية كنتيجة لعجز النظرية الكينزية في إدارة رأسمالية الدولة الاحتكارية، بحيث لم تعد قادرة على فهم الواقع الراهن للرأسمالية المعاصرة، وتعد أفكار النقديين امتداد للفكر النيوكلاسيكي، بحيث انتقدوا المدرسة الكينزية فيما يخص:[2]

---

[1] عبد المنعم فوزي، **<u>المالية العامة والسياسة المالية</u>**، دار النهضة العربية، بيروت، 1971، ص 23.

[2] منور أوسرير، **<u>مرجع سابق</u>**، ص19.

- إن الاعتماد على السياسة المالية وخاصة السياسة الجبائية ورفع معدلات التضخم لم يمكن أبدا من خل المشكلات الاقتصادية؛

- على خلاف كينز رأوا بالإمكان استخدام سعر الفائدة بالارتفاع أو الانخفاض لتقليص أو تشجيع الائتمان بحسب الظروف؛

- اعتبروا أن تخفيض الضرائب يؤدي نظريا وآليا إلى زيادة حجم الادخار الخاص، مما يمكن من رفع الاستثمار الإنتاجي، وهذا الربط بين التخفيض في الضريبة ورفع مستوى النشاط الاقتصادي تم إبرازه من خلال منحنى **لافير Laffer** الذي يوفر العلاقة بين العوائد الضريبة ومعدلات الاقتطاع الجبائي.

يفسر النقديون أزمة الكساد التضخمي إلى ركود الإنتاجية الذي يساهم فيه بقدر واف النظام الجبائي، الذي تعمل فيه الضرائب المباشرة المرتفعة على تخفيض الادخار والاستثمار ومبادرات رفع مستوى الإنتاج، وعليه ينادي النقديون إلى تخفيض الضرائب المباشرة على مداخيل رجال الأعمال لزيادة الادخار والاستثمار وزيادة عرض الإنتاج، بالإضافة إلى ضغط الإنفاق العام الموجه للاستثمارات العمومية.

المطلب الثاني: تعريف السياسة الجبائية وأهم أدواتها

تعد السياسة الجبائية جزءا من السياسة المالية التي هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، فهي تبحث في مختلف الظواهر الجبائية وتحلل أوجه النشاط المالي، لتعين الدولة على المساهمة في تحقيق أهدافها في المجتمع، فهي برنامج تخططه الدولة وتنفذه الدولة مستخدمة كافة أساليب وفنون الضرائب لإحداث آثار تسعى إلى تحقيقها على كافة المتغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

1- مفهوم السياسة الجبائية

1-1- تعريف السياسة الجبائية وأهميتها

يمكن تعريف السّياسة الجبائية نظريا حسب مفهومين:[1]

- **المفهوم الأول:** هو التصّور العام الذي يوضع للنظام الجبائي كالأهمية المتبادلة لمختلف الضرائب، مجال الضرائب المباشرة بالنسبة للضرائب غير المباشرة، استحداث ضرائب جديدة مثل الضريبة على الدّخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرّسم على القيمة المضافة و الضريبة علي الممتلكات سنة **1992** في الجزائر، حيث تعلق الأمر باختيارات أساسية للهيكل الجبائي ضمن النظام الجبائي و التجربة أثبتت أن تطبيق مثل هذه الاختيارات يتطلب عنصر الزمن، فمثلا التطبيق التّام لضريبة الدّخل تطّلب خمسون سنة في فرنسا و عملية تعميم تطبيق الرّسم علي القيمة المضافة تطلبت **30** سنة.*

- **المفهوم الثاني** فإنه يتمثل في كونها مرادفا لمصطلح " الإصلاح الجبائي" **Réforme Fiscale**فليس هناك إعادة نظر كلّية في النظام الجبائي أو استحداث ضرائب جديدة ولكن إحداث مجرد تغييرات بسيطة غالبا ما تكون لأهداف اقتصادية واجتماعية بتكييف بعض القواعد القانونية الجبائية أو مراجعة نسب الضرائب الموجودة.

أ- **تعريف السياسة الجبائية:** ومن خلال المفهومين السابقين جاءت عدة تعاريف للسياسة الجبائية نذكر منها:

[1] فلاح محمد، **السياسة الجبائية الأدوات والأهداف بالرجوع إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006، ص 5.

*أستحدث الضّريبة التصاعدية على الدّخل في فرنسا سنة 1914 من قبل وزير المالية آنذاك جوزيف كايو، أمّا الرّسم على القيمة المضافة فكان في سنة 1954.

التعريف الأول: السياسة الجبائية هي "مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية".[1]

التعريف الثاني: السياسة الجبائية هي "مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال دورها المالي باعتبار الضريبة الممول الرئيسي لخزينة الدولة إلى جانب الدور الضبطي والتوجيهي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة ميزان المدفوعات".[2]

ويمكن أن نستخلص من هذا كله إلى أن أي مكون من مكونات السياسة الجبائية ما هو إلا جزء متكامل في السياسة المالية ومن ثم فهي:" **مجموعة الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة انطلاقا من المذهب الاقتصادي المتبع وفي إطار النظام الاقتصادي المطبق، وفي مرحلة من مراحل التطور المجتمعي التي تعكس أوضاعا داخلية وظروفا دولية من اجل ضبط وتحصيل وتنمية مواردها المالية بكفاءة وحسن تخصيصها في المجالات المتعددة التي تحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية وسياسية أحيانا وثقافية".**[3]

ولذلك فإن تصميم أي سياسة جبائية بعيدا عن السياسة الاقتصادية والمالية للدولة سوف يؤدي إلى وجود تعارض في الأهداف، وقد يصل هذا التعارض إلى وسائل تحقيق هذه الأهداف لذلك يجب أن توازن السياسة الضريبة ما بين العدالة والفعالية والبساطة.

وانطلاقا من هذه التعاريف فان السياسة الجبائية تتسم بالخصائص التالية:[4]

- مجموعة متكاملة ومترابطة من التدابير والإجراءات الجبائية وليست مجموعة متناثرة؛
- تساهم في تحديد الخصائص المميزة للنظام الجبائي؛
- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية للمجتمع؛
- تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة كالحوافز والإعفاءات.

ب- أهمية السياسة الجبائية:

تعبر دراسة السياسة الجبائية لأي دولة مهمة بالنسبة لعدة قطاعات في البيئة الاقتصادية وتبرز أهمية هذه الدراسة للجهات المعينة التالية:[5]

- **القطاع العائلي:** تعتبر السياسة الجبائية من انشغالات القطاع العائلي لما تتأثر بها مستوياتهم معيشتهم ومدخراتهم؛
- **القطاع الأعمال (المحلي والأجنبي): يهتم** كلا القطاعين بالسياسة الجبائية المنتهجة داخل الدولة لما تشكله من تأثير مباشر على أرباحهم، خاصة أن دراستها تعد عنصرا لاتخاذ القرار الاستثمار من عدمه، من خلال أنظمة الحوافز والتخفيضات والإعفاءات التي تحويها والتي يمكن أن يستفيد منه المستثمر أو العكس؛
- **القطاع الحكومي: تعمد** الدولة لدراسة السياسة الجبائية لها وتحليلها، قصد تطويرها لمواكبة التطورات والتحولات الاقتصادية الطارئة، وذلك بتفعيلها لتجنب الأزمات أو التخفيف من حدتها أو القضاء عليها مثل البطالة والتضخم، كما يعتمد عليها لمواجهة الإنفاق العام؛

---

[1] قدي عبد المجيد، **مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية وتقييمية**- ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 139.

[2] بن عمارة منصور، **أعمال موجهة في تقنيات الجباية –الضرائب مصلحتك أولا ج1**، دار هومة للنشر الجزائر، 2008، ص 206.

[3] صالحي صالح، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الوفاء، مصر، 2001، ص 90.

[4] ولهي بوعلام، **نحو تفعيل أدوات السياسة الضريبية لمواجهة الأزمة المالية العالمية –حالة الجزائر- الجزء الرابع**، مكتبة المجتمع الغربي، الأردن، 2011، ص 175.

[5] سيد المرسي الحجازي، **النظم الضريبة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1998، ص 5.

- **قطاع البحث العلمي**: تعتبر السياسة الجبائية من أبرز اهتمامات الباحثين في قطاع البحث العلمي، لما لها من تأثير مباشر على سيرورة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية منها.

2-1- أدوات السياسة الجبائية

ترتكز السياسة الجبائية اليوم على مجموعة من الأدوات وهو ما يعبر عنها بالنفقات الجبائية التي عادة ما تستخدم في عمليات دعم الاستثمار وتأهيل المؤسسات الاقتصادية على نحو يزيد من التكيف والتنافسية ومن بين أهم الأدوات نجد ما يلي:

أ- الإعفاء الجبائي:

الإعفاء الجبائي هو "عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة محدد من طرف الدولة".[1]

وهناك نوعان من الإعفاء إعفاء دائم وإعفاء مؤقت، فالأول هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف مادام سبب الإعفاء قائم أما الإعفاء المؤقت يكون إسقاط هذا الحق لفترة زمنية محددة عادة ما تكون 3-10 سنوات، ويرتبط بمكان فرض الضريبة (موطن التكليف)، أو بأهمية النشاط الممارس ومدى تأثيره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ب- التخفيضات الجبائية: يمكن تقسيم التخفيضات الجبائية إلى الأنواع التالية:[3]

✓ **التخفيضات المتعلقة بالمعدل:**

تتمثل في أن يتم إخضاع المكلف بالضريبة (الممول) إلى معدلات خاصة بدل معدلات النظام العام مقابل الالتزام ببعض الشروط القانونية كما هو مطبق على الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات في الجزائر حيث يتم تطبيق معدل خاصا قدره 19% على أرباح الشركات في الجزائر، التي تنشط في الإنتاج والبناء والأنشطة السياحية بينما يطبق معدل 25% على باقي الأنشطة.

✓ **التخفيضات المتعلقة بأساس الضريبة (الوعاء):**

وهي تلك التخفيضات التي تمس الأساس الخاضع للضريبة (الوعاء) قبل فرض الضريبة مثل التخفيضات الممنوحة عند تقديم طلب مشترك لغرض توحيد فرض الضريبة على الدخل الإجمالي ما بين الزوج وزوجته المحققين لمداخيل خاضعة في الجزائر.

✓ **التخفيضات المطبقة على مبلغ الضريبة:**

وهي تلك التخفيضات المطبقة على المبلغ النهائي للضريبة المستحقة مثل التخفيضات المطبقة على الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي للمكلفين القاطنين والناشطين تجاريا في ولايات الجنوب الكبير بالجزائر.

ج- نظام الاهتلاك العادي:

إن الاهتلاك المالي هو انخفاض قيمة عنصر نشيط على إثر استعماله، أو مرور زمن عليه أو أي تغير يطرأ عليه وهو يعبر عن القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الاهتلاك ويطرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي يصبح العبء الضريبي اقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك، ويعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية، حيث كلما كثر حجم هذه المخصصات كلما اعتبر ذلك امتياز لصالح المؤسسة.

د- نظام الاهتلاك المعجل:

---

[1] الحاج طارق، **المالية العامة**، مطابع الأرز، الأردن، 1999، ص 88.

[2] بوقفة عبد الحق وبغداد بنين، **الحوافز الجبائية وشبه جبائية وأثرها على تصدير التمور في الجزائر- دراسة حالة ولاية الوادي**- مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد الرابع، جوان 2013، ص 101.

[3] ولهي بوعلام، **النظام الضريبي الفعال في ظل دور الجديد للدولة**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة سطيف، 2012، ص27-28.

تنطوي الحوافز الضريبية التي تمنح في شكل اهتلاك معجل على اقل قدر من العيوب المرتبطة بالإعفاءات الضريبية المؤقتة، وجميع المزايا التي توفرها الاعتمادات الضريبية، والإعفاءات الموجهة للاستثمار. حيث انه وبمجرد التعجيل بإهتلاك أحد الأصول فإنما يتولد عنه تشوه لصالح الأصول قصيرة الأجل، وعلاوة على ذلك فهو يتمتع بميزتين إضافتين، أولاهما أنه الأقل في السنوات التالية، وثانيهما أنه إذا توفر استخدام الأساس المعجل بصفة مؤقتة فحسب، فمن الممكن أن يحدث ذلك طفرة كبيرة في الاستثمارات على المدى الطويل.[1]

هـ- إمكانية ترحيل الخسارة إلى السنوات اللاحقة:

تشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر في سنوات معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة، بحيث يمكن اعتبارها كأعباء تخفض من أرباح السنوات اللاحقة إلى غاية انتهاء السنة الرابعة الموالية لسنة تسجيل الخسارة مثلما هو حاصل في التشريع الضريبي الجزائري.[2]

2- مبادئ وأهداف السياسة الجبائية

2-1- مبادئ السياسة الجبائية

قسم علماء المالية مبادئ السياسة الجبائية إلى مبدأين هما العدالة والكفاءة، إذ يعتمد عليهما عنه بناء نظام جبائي جديد، وعند تعارض أهداف العدالة وأهداف الكفاءة يجب إصدار أحكام معيارية أو اعتبارية على الأولويات الجبائية الواجب إتباعها في هذه الحالة.

أ-**مبدأ العدالة:** إن مفهوم العدالة نسبي يختلف من دولة إلى أخرى، ومن طبقة اجتماعية لأخرى، فالأغنياء يروا أن فرض ضرائب موحدة النسب مع جميع الأفراد والأموال في الدولة دون أي اعتبار آخر هو عدالة ضريبية، بينما هو العكس من منظور الأفراد ذو الدخل المحدود أو الضعيف، حيث يعتقدون أن من باب التضامن الاجتماعي بين فئات المجتمع تحميل الطبقة الغنية القسط الأكبر من الأعباء العامة حسب حالتهم ومقدرتهم التكليفية.

كما انه يختلف مفهوم العدالة حسب طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة، وكذلك صعوبة قياس أثر الضريبة وتحديد عبئها على المكلف بشكل فردي وعليه ذهب بعض علماء المالية إلى تحديد مفهوم العدالة الجبائية بناء على مبدأي الانتفاع والقدرة على الدفع:[3]

- **مبدأ الانتفاع:** ويقتضي هذا المبدأ أنه على الأفراد المنتفعين من الإنفاق الحكومي مسئولين عن دفع تكاليف هذا الإنفاق، من تحملهم للضرائب المباشرة المفروضة عليهم، في حين أنهم غير مجبرين على تحمل تكاليف الخدمات التي لا يستفيدون منها مباشرة، فتقتضي العدالة هنا مقابلة العبء الجبائي لما يتلقاه من منفعة شخصية وما يعاب على هذا المبدأ:

- أنه يخالف مفهوم الضريبة وطبيعتها القانونية، فالمكلف يدفع الضريبة من باب التضامن الاجتماعي؛
- صعوبة تحديد المنفعة التي يحصل عليها الفرد نتيجة قيام الدولة بمهامها.

ب- مبدأ القدرة على الدفع: ويقتضي عدم تحميل الأفراد ضرائب تفوق قدرتهم على الدفع، أي المشاركة في الأعباء العامة على أساس المساواة في التضحية، وبمعنى أن يتصف النظام بعدم المغالاة والإفراط في الضرائب عددها أو معدلاتها. فيراعي المقدرة المالية للمولين وحالتهم الاقتصادية في تحمل العبء الجبائي، فيجب ألا تكون الضريبة ثقيلة ومبالغ فيها لان ذلك يدفع بالممول إلى التهرب من دفعها، أو تخرجه من النشاط الاقتصادي، إذ ما أدى دفعها

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي، **النظم الضريبية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 96.

[2] طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس، 2008، ص 318.

[3] الصعدي عبد الله، **دور الضرائب في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، 2006، ص 123.

إلى استنفاذ رأس ماله تدريجيا وبالتالي تصفية نشاطه، وبذلك يكون النظام الجبائي عائقا أمام النمو والاستقرار الاقتصادي لا داعما له، فشرط عدم المبالغة والمغالاة شرط ضروري لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

مما لا شك فيه بان هذه الخاصية مهمة في تصميم السياسة أو النظام الجبائي، فكل مخالفة لقاعدة العدالة، تشكل استهانة بشعور الممولين وتكون مصدر إضراب في الكيان الاجتماعي.

ب- **مبدأ الكفاءة:** وهي التي تكون في الغالب أكثر وضوحا ومباشرة، لأنها تتعامل مع الحقائق الموضوعية المتعلقة بآثار الضرائب، فالضريبة التي تتسم بالكفاءة العالية هي التي تعمل على تقليل وتدنيه العبء الإضافي الزائد للضريبة، وتتسم بسهولة إدارتها وممارسة الرقابة عليها.

إذن فمعيار الكفاءة يقتضي قيام السلطات العامة باختيار الضرائب اقل سلبية في تأثيرها على الاقتصاد القومي ذلك لان الضريبة تستهدف أغراضا متنوعة فهي تفرض أحيانا لتحقيق أغراض اجتماعية اقتصادية وسياسية.

2-2- أهداف السياسة الجبائية.

من المعروف أن للسياسة الجبائية أهداف متنوعة، ولكن المتبع لهذه الأهداف يلاحظ التطور في هذه الأهداف، فكان الهدف المالي هو الأساس في البداية، وارتبطت بهذا الهدف مجموعة من الأفكار، وهذا الهدف كان الأساس في سن قوانين الضرائب في أغلب الدول، وفي بداية القرن العشرين اعتقد الاقتصاديين التقليديون أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، وبالتالي فان الاستثمار الكامل والتوظيف الأمثل لموارد المجتمع يتحققان إذا لم تتدخل السلطات العامة بالنشاط الاقتصادي، وترتب على ذلك وجوب حياد السياسة المالية بشكل عام والسياسة الجبائية بشكل خاص، و تهدف السياسة الجبائية إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- الهدف المالي

وذلك من خلال توفير حصيلة ضريبية كافية ودائمة يمكن الاعتماد عليها في توفير المتطلبات اللازمة لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحقيق التنمية المطلوبة مع مراعاة أن تكون مصاريف تحصيل الضريبة في أدنى حدودها، والتشديد على أهمية التوسع الأفقي في أعداد المكلفين، وبالتالي توفير ممولين جدد للمحافظة على مقدار الضرائب التي يتم تحصيلها كل سنة.[1]

ب- الأهداف الاقتصادية

نظرا للآثار المتعددة التي يمكن أن تحدثها الضريبة على النشاط الاقتصادي ، أصبحت السياسة الجبائية تستعمل كأداة للسياسة الاقتصادية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية تعمل في إطار وظيفتين أساسيتين هما ضبط النشاط الاقتصادي والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة .و تتعدد الأهداف الاقتصادية للسياسة الجبائية وتختلف تبعا للواقع الاقتصادي لكل دولة فأهدافها في الدول الرأسمالية المتقدمة ليست نفسها الأهداف التي تسعى إليها هذه السياسة في الدول النامية ويمكن إجمال أهم الأهداف الاقتصادية للسياسة الجبائية فيما يلي:[2]

✓ **تحقيق النمو الاقتصادي**: نقصد بالنمو الاقتصادي ذلك التطور الذي من خلاله ينمو إنتاج المواد والخدمات عن كل فرد عبر الزمن، وخلال الثمانينات عرفت ظاهرة النمو تطورات جديدة في إطار النظريات الجديدة للنمو، التي تعتبر النمو ظاهرة تراكم أربعة عوامل رئيسية وهي الرأسمال المادي والتكنولوجي والبشري والعمومي تشترك مع بعضها لإنعاش النمو الاقتصادي في إطار السياسة الاقتصادية العامة، وترتبط السياسة الجبائية بالنمو الاقتصادي من خلال اثر الضرائب على محددات النمو الاقتصادي والتي تتمثل في نوعية وكمية الاستثمارات والآلات والمعدات وفي رأس المال

[1] القطاونة عادل محمد، **مرجع سابق**، ص 7

[2] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2011، ص 42-56.

البشري من خلال التعليم والتدريب، ومن خلال تعديل بعض أنواع السلوك والقيم في البنية العامة والتي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي؛

✓ **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تعتبر السياسة الجبائية إلى جانب سياسة الإنفاق الحكومي من بين الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير والطويل، ويمكن للسياسة الجبائية المساعدة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها على الطلب الكلي، فتخفيض الاستهلاك عن طريق الرفع من الضرائب على الإنفاق والضرائب على الدخل إلى جانب كبح الاستثمارات عن طريق الرفع من معدل الضريبة على أرباح الشركات وتغيير نظام حساب الاهتلاك والحد من الإعفاءات سيؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي والتأثير على مستويات التضخم نتيجة تخفيض الدخل النقدي المتاح للأفراد..

وتسعى السياسة الجبائية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاربة الركود الاقتصادي والتضخم وحتى الركود التضخمي وتحقيق التوظيف الكامل واستقرار مستويات الأسعار، وتختلف بذلك الأدوات المستعملة في إطار السياسة الجبائية تبعا للظرف الاقتصادي الذي يعرفه كل بلد؛

✓ **محاربة الضغط التضخمي والمحافظة على قيمة النقد الوطني:** يرجع التضخم إلى زيادة العرض النقدي عن حجم السلع، فترتفع الأسعار وتتدهور قيمة النقد الوطني، ولمحاربة التضخم تلجا الدولة إلى زيادة حجم الضرائب فينخفض دخل الأفراد، مما يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وتخفيض حدة التضخم؛

✓ **تحقيق التوازن القطاعي والجهوي للاستثمار:** تستعمل الدولة الضريبة كأداة لتحقيق التوازن القطاعي للاستثمار، وذلك عن طريق التمييز في المعاملة الضريبية قصد توجيه عناصر الإنتاج نحو القطاعات غير المرغوب فيها، ومن أجل ذلك تستعين الدولة بسياسة التحريض الضريبي في شكل إعفاء تلك القطاعات من الضرائب، أو بفرض ضريبة أقل بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، مما يشجع الاستثمار في المجالات غير المرغوب فيها وبالتالي تحقيق التوازن القطاعي للاستثمار.

كما يمكن استخدام السياسة الجبائية كأداة لتحقيق التوازن الجهوي للاستثمار، وذلك من خلال توجيه عناصر الإنتاج نحو المناطق غير المرغوب فيها، ومن أجل ذلك تتخذ الدولة سياسة التحريض الضريبي في شكل إعفاء أو تخفيف الضرائب المستحقة على المؤسسات العاملة في المناطق النائية، ويترتب على ذلك تنقل عوامل الإنتاج إلى النشاط الاقتصادي الذي يقل فيه العبء الجبائي، حيث دائما تسعى موارد الإنتاج التنقل أين يمكن استغلالها في أكثر النشاطات ربحية؛

✓ **تصحيح إخفاقات السوق:** إن وجود الآثار الخارجية نتيجة ممارسة نشاطات اقتصادية معينة من طرف الأفراد والمؤسسات يشكل سببا لإخفاق نظام السوق وعدم قدرته على التخصيص الأمثل للموارد وهو ما يجعل التكاليف التي يتحملها الأفراد منخفضة جدا مقارنة بالتكاليف التي يتحملها المجتمع ككل، ولتصحيح هذا الإخفاق تستعمل الضريبة كوسيلة لتحديد الأسعار المثلى بأخذها في عين الاعتبار للتكاليف الناتجة عن الآثار الخارجية كالتلوث الصناعي ، الضجيج ،تدهور البيئة والتربة ، التصحر ، تلوث المياه ...الخ لتصبح التكاليف الخاصة تقترب أو تساوي التكاليف الاجتماعية، ولهذا نجد أن اغلب الدول المتقدمة وفي إطار سياستها البيئية تستعمل أكثر فأكثر الجباية البيئية، فالضريبة على التلوث مثلا والتي تقعد على أساس كمية العناصر الملوثة المنبعثة نتيجة نشاط معين تجبر الملوث على أن يأخذها بعين الاعتبار عند حسابه لتكاليف المشروع، وبذلك لم تصبح السياسة الجبائية أداة لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى فقط، بل تعدتها لتضمن تحقيق التوازنات البيئية الكبرى حيث أصبح الأعوان الاقتصاديون يتصرفون بصورة مسئولة وتأخذ في اعتبارها عند حساب التكاليف الأضرار التي تسببها أنشطتها للمحيط؛

✓ **العمل على تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية :تلجأ** الدولة لحماية بعض الصناعات المحلية التي قد لا تكون قادرة على منافسة الصناعات المستوردة عن طريق فرض ضرائب على السلع المستوردة، وهذا بدوره يعمل على رفع أسعار السلع المستوردة ويؤدي بالتالي إلى خلق ظروف منافسة أفضل للسلع المصنعة محليا.[1]

ج- الأهداف الاجتماعية

لا يقتصر دور الضريبة على الأهداف الاقتصادية والمالية بل أصبح يتعداه ليشمل تحقيق أهداف اجتماعية أخرى وذلك في سبيل المساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأي بلد. ولقد اخذ الهدف الاجتماعي للضريبة أهمية متزايدة بتعاقب السنوات، ومن أبرز الأهداف الاجتماعية للسياسة الجبائية:[2]

✓ **الحد من بعض العادات السيئة أو غير المرغوب فيها في المجتمع:** من الأمثلة على ذلك فرض ضرائب عالية على نوع من العادات السيئة مثل: التدخين والمسكرات وبعض السلع الترفيهية، وبالتالي محاولة التقليل من آثارها السلبية قدر الإمكان؛

✓ **تنظيم النسل في المجتمع**: في المجتمعات التي تعاني من الكثافة السكانية العالية يتم فرض ضرائب عن كل طفل بعد عدد معين من الأطفال للمكلف الواحد، ويتم منح إعفاء ضريبي عن كل طفل في الأسرة في الدول التي تعمل على تشجيع النسل؛

✓ **إعادة توزيع الثروة بين المجتمع:** إن المبدأ العام في فرض الضريبة هو أن الجزء الأكبر منها يقع على عاتق أصحاب الدخول العالية، ويصرف في تغطية نفقات الدولة على خدمات الصحة والتعليم وغيرها، ومن المعروف أن أصحاب الدخول المتدنية هم الأكثر استفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة وذلك لان أصحاب الدخول العالية يلجئون في العادة إلى التعليم الخاص والمستشفيات الخاصة وغيرها من الخدمات المدفوعة الأجر، وإذا ما تم استغلال هذا الهدف بشكل فعال وصحيح فانه سيعمل على تقليل الفجوة بين أصحاب الدخول العالية وأصحاب الدخول المتدنية، ويعمل على الحد من الطبقية في المجتمع ،وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من الكراهية بين طبقات المجتمع وبالتالي إلى التآلف والمحبة.[3]

نشير في هذا الإطار إلى أن السياسة الجبائية تعتبر مكملة لسياسة الإنفاق العام في السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية وهو الأمر الذي يستدعي تنسيقا كبيرا في استعمال أدوات كلا السياستين، فالسياسة الإنفاقية لحصيلة الضرائب تساهم في تقليل حدة التفاوت بين الدخول والثروات إذ أن الدولة تعمل على تكييف إنفاقها العام بحيث يفيد ذوي الدخول الضعيفة أكثر مما يفيد ذوي الدخول المرتفعة وقد يتم ذلك بطريقة مباشرة من خلال منح المسنين والعاطلين عن العمل في شكل إعانات نقدية أو بطريقة غير مباشرة من خلال التوسع في أداء الخدمات العامة في ميادين التعليم والصحة والإسكان، ويترتب على ذلك زيادة الدخل الحقيقي للفقراء ، وتقليل الفوارق بين دخول الطبقات وتصحيح الهيكل الاجتماعي وتحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

وقد اختلفت آراء علماء المالية العامة حول أولوية الأهداف عند تعارضها، حيث يرى الكثير منهم انه يجب إعطاء الأولوية للهدف المالي في حالة تناقضه مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للضريبة، ويذهب آخرون إلى انه يجب أن لا تكون الأولوية في هذه الحالات للهدف المالي حتى تتمكن الدولة من تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن القول انه يمكن في حالة التناقض هذه إعطاء الأولوية للهدف المالي إذا أمكن للدولة تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بوسائل أخرى غير الضرائب وذلك للمحافظة على غزارة الحصيلة الضريبية.

---

[1] أبو حشيش خليل عواد، **مرجع سابق**، ص 34.

[2] القطاونة عادل محمد، **مرجع سابق**، ص 8.

[3] حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، **مرجع سابق**، ص 13.

المطلب الثالث: فعالية النظام الجبائي

إن الأهمية التي تحتلها السياسة الجبائية في تنفيذ أهداف السياسات المالية التي تعد وسيلة لعقلنة وتنظيم الاقتصاد ومواجهة أزمات التضخم والانكماش وتفشي البطالة والتحكم بوتيرة النمو الاقتصادي، جعل الدولة تكرس جل اهتماماتها لتطوير أنظمتها الجبائية حتى تساير العصر من جهة وتحقق أكبر إيراد ممكن من جهة أخرى، وهذا لا يتم إلا بإنفاق جزء يسير في سبيل جبايتها وهو ما دفع بالمختصين في الفكر المالي إلى معرفة التكاليف الجبائية والبحث في كيفية التخفيض منها وبالتالي المساعدة في بناء نظام جبائي فعال.

1- مفهوم النظام الجبائي

إن الضريبة في المفهوم التقليدي كان الهدف منها هو تغذية خزينة الدولة بالإيرادات اللازمة لتغطية النفقات، ولكن مع تغير مفهوم دور الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، تغير مفهوم الضريبة بحيث أصبحت الآن من الوسائل التي تستخدمها الدولة وفقا للظروف والحاجات لتحقيق أغراضها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فهذه العوامل الاقتصادية دخلت في مفهوم الضريبة، و أضافت مفهوم جديد في دراسة الضرائب، بحيث أصبحت دراسة كل ضريبة مرتبطة بدراسة الضرائب الأخرى ضمن نظام جبائي يتكون من مجموع الضرائب المطبقة فعلا في بلد ما بطريقة متناسقة ومنسجمة مع النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد

1-1- تعريف النظام الجبائي وأركانه

أ- تعريف النظام الجبائي

إن الاهتمام بمعرفة مفهوم النظام الجبائي لا يقتصر عن فئة دون أخرى بل يشمل كل الأعوان الاقتصاديين والأفراد مما يوحي بالأهمية الكبيرة للنظام الجبائي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فللنظام الجبائي مفاهيم عديدة منها ما يرتبط بالمفهوم الضيق، ومنها ما يرتبط بمجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية، وهو ما يشير إليه المفهوم الواسع للنظام الجبائي، وانطلاقا من هذا المنطلق نعطي التعاريف التالية للنظام الجبائي:

يعرف النظام الجبائي بأنه" **مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الجبائية التي ارتضاها ذلك المجتمع".**[1]

ويعرف كذلك بأنه " **مجموعة من الضرائب والفرائض التي يلتزم بها رعايا دولة معينة في زمن محدد بأدائها للسلطة العامة على اختلاف مستوياتها من مركزية أو محلية**".[2]

وكذا "**هو مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة تتلاءم مع خصائص البيئة التي تعمل في نطاقها تتمثل في مجموعة برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية المصدرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية ومذكرات تفسيرية تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الجبائية".**[3]

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ انه يتم استخدام السياسة الجبائية في إطار نظام جبائي معين ،باعتبار النظام الجبائي ما هو إلا تحكيم بين مجموعة من القضايا الاقتصادية تعكس رغبة الدولة وأهداف السلطات، فهو مجموع القواعد والأصول الحاكمة للمجتمع الضريبي الممثل في الممولين والإدارة الضريبية ،ويعبر عن مجموع الضرائب المطبقة بالفعل في اقتصاد ما وتتحد معالم النظام الجبائي بالنسب والعلاقات القائمة بين مختلف أنواع الضرائب في دولة معينة ،ولهذا يمكننا تصور العديد من الأنظمة الجبائية تبعا لاختلاف الهياكل الجبائية ،فيمكن أن نجد نظاما جبائيا

[1] حامد عبد المجيد دراز، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1999، ص 22.

[2] البطريق يونس أحمد، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص 18.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **مرجع سابق**، ص 14.

تسود فيه الضرائب المباشرة وآخر يخضع لهيمنة الضرائب غير المباشرة، ويقود التحكيم الذي يقوم به النظام الجبائي إلى تحديد :[1]

- ✓ **كمية الأموال التي يجب على الدولة حيازتها:** وتلك التي يجب أن تترك للأشخاص للتصرف فيها، وهذا ما يطرح في الواقع مستوى الضغط الجبائي المقبول، إذ لهذا المستوى حد لا يجب أن نتجاوزه لأنه يمكن أن يؤدي إلى ردود فعل اقتصادية واجتماعية غير محسوبة.
- ✓ **نسب مختلف الضرائب المرغوب فيها:** والتي تعبر عن وجهة نظر القائمين على السلطة أكثر مردودية وانسجاما مع معطيات العدالة الجبائية، لأنه لا يمكن تحقيق أهداف النظام الاقتصادي انطلاقا من أي ضريبة كانت.

ب- <u>أركان النظام الجبائي:</u>

من خلال التعاريف السابقة والمختلفة تبين أن النظام الجبائي يقوم على ركنين هامين هما الهدف والوسيلة، فالهدف يتصل بالمبادئ والنظريات العملية، أما الوسيلة فتعتبر تفصيل لأساليب التطبيق العملي.

- **الهدف**: يسعى كل نظام ضريبي إلى تحقيق أهداف محددة هي نفسها أهداف السياسة الجبائية التي تتبناها الدولة وذلك وفق السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة، وتختلف هذه الأهداف وتتغير تبعا للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة.[2]

فقد يكون هدف الدولة بالدرجة الأولى اقتصاديا أي العمل على تنمية وترقية هذا القطاع الحيوي الهام والذي من خلاله تتمكن الدولة من تطوير القطاعات الأخرى، ومن ثم فالدولة تعمل على وضع نظام جبائي يعمل من أجل تحقيق هذا الهدف، وقد يختلف هذا الهدف بالنسبة لدولة أخرى، ومن ثم لا بد من وضع نظام جبائي يتماشى مع هذه السياسة.[3]

- **الوسيلة:** يعتمد النظام الجبائي في سبيل تحقيق أهدافه على مجموعة من الوسائل تقوم على عنصرين هما العنصر الفني والعنصر التنظيمي واللذان يشكلان في تداخلهما النظام الجبائي بالمفهوم الضيق ونقصد بهما:[4]

▪ **العنصر الفني:** يتكون العنصر الفني للنظام الضريبي من مجموعة الضرائب المختلفة المطبقة في بلد ما لفترة زمنية معينة، وبالتالي تشكل الضريبة وحدة بناء النظام الجبائي، وتختار الدولة عادة من الوسائل الفنية ما يسمح لها بتحقيق حصيلة ضريبة غزيرة تتصف بالثبات من جهة والمرونة من جهة أخرى، كتوسيع مجال فرض الضريبة كما هو الحال بالنسبة للرسم على القيمة المضافة، كما تسعى إلى تحقيق العدالة في توزيع العبء الجبائي باستعمال الضريبة التصاعدية مثل الضريبة على الدخل الإجمالي، ويتجسد العنصر الفني في صياغة الأصول العلمية للضرائب المختلفة في إطار القانون الضريبي الذي يرتكز على سيادة الدولة في فرض الضرائب عن طريق التشريع الجبائي ومساهمة ممثلي الشعب في تقريرها من خلال البرلمان.

▪ **العنصر التنظيمي:** يكتسي العنصر التنظيمي للنظام الجبائي أهمية بالغة حيث توجد الضريبة ضمن مزيج ضريبي متشعب مما يقتضي وجود تنظيم إداري يتكفل بمهمة الإقرار والربط والتحصيل، ويزداد حجم هذا التنظيم كلما تعقد الكيان الضريبي، ولاستمرار وجود النظام الضريبي يجب توفر علاقة تكاملية بين مختلف الضرائب التي تكونه، بحيث نقص حصيلة إحداها يجب أن يعوضه ارتفاع في حصيلة ضريبة أخرى، كما أن عدالة الضرائب التصاعدية يعوض عدم عدالة الضرائب على الاستهلاك وعندما تفرض ضريبة على سلعة معينة يجب أن لا تترك السلع التي يمكن أن تحل محلها بدون ضريبة، وإلا تحول الاستهلاك نحو هذه السلع البديلة وتجنب كذلك المكلفين من دفع الضريبة.

---

[1] قدي عبد المجيد، **<u>مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية وتقييميه</u>**-، **مرجع سابق**، ص 140.

[2] ناصر مراد، **<u>مرجع سابق</u>**، ص 20.

[3] جمام محمود، **<u>النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر</u>**- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010، ص 75.

[4] ناصر مراد، **<u>مرجع سابق</u>**، ص 21.

وتبرز أهمية العنصر التنظيمي عند فرض ضريبة جديدة أو عند تحديد عناصر وعائها، إذ يجب أن تكون هذه الضريبة متفقة مع جميع الضرائب الموجودة قبلها أي مراعاة التنسيق الضريبي، وذلك حفاظا على وحدة الهدف للنظام الضريبي.

2-1- الهيكل العام للنظام الجبائي والعوامل المؤثرة فيه

أ- الهيكل العام للنظام الجبائي:

بصفة عامة يتكون الهيكل الجبائي في معظم النظم الضريبية من ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة إضافة إلى الضرائب المسماة دولية حسب المعايير الدولية

- **الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة**

تنقسم الضرائب إلى الضرائب المباشرة وغير المباشرة، هو تقسيم قديم إلا انه رغم قدمه ما زال يحتفظ بأهميته حيث لا يكاد يخلو أي هيكل جبائي من هذين النوعين، ففي الدول الصناعية المتقدمة تكون الضرائب المباشرة هي الغالبة لان أوعية الضريبة تكون قادرة على تامين حاجة الدولة للأموال، أما في الدول النامية فان الضرائب غير المباشرة تكون هي الغالبة.

ويرى المختصون في هذا المجال أن هناك عدة معايير للتمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والتي تتمثل في:[1]

- **المعيار الخاص بوعاء الضريبة:** وفقا لهذا المعيار فان الضرائب المباشرة تفرض على مادة ثابتة الوجود أو متكررة، أما الضرائب غير المباشرة تفرض على وقائع متفرقة، أو أعمال عرضية كالضريبة على الاستهلاك مثلا

- **المعيار الإداري:** إن هذا المعيار يعتمد في التفرقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على بعض المسائل الإدارية المتصلة بتنظيم الضريبة، من حيث كيفية فرضها أو تحصيلها، والجهة المختصة بالتحصيل إذ أن الضرائب تعد مباشرة إذا كانت تجبى بموجب جداول اسمية، وبالتالي تكون الصلة بين دافع الضريبة والإدارة مباشرة وقوية، وعلى العكس من ذلك تماما تجبى الضرائب غير المباشرة، إلا أن هذا المعيار غير ثابت وغير صحيح في كل الأحوال لأنه يستند إليه من الناحية الإجرائية فقط؛

- **معيار نقل عبء الضريبة:** إن الضرائب المباشرة يتحملها المكلف بها بصفة نهائية ولا يستطيع نقل عبئها إلى مكلف آخر، إلا أن الضرائب غير المباشرة يستطيع نقل عبئها إلى مكلف آخر، ومن هنا تبرز أهمية التفرقة بين المكلف القانوني الذي يجسده التاجر والمكلف الفعلي الذي يجسده المستهلك النهائي للسلع والخدمات.

ب- العوامل المؤثرة في هيكل النظام الجبائي:

ينصرف الحديث عن هيكل النظام الجبائي إلى تحديد نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ضمن الاقتطاعات الإجبارية، إلا أن تحديد الهيكل الجبائي لدولة ما ليس أمرا عشوائيا بقدر ما هو مرتبط بعدة عوامل أهمها:

الهيكل الاقتصادي: تختلف الاقتصاديات من حيث ارتكازها على بعض القطاعات ،حيث تعتبر قطاعات محركة للاقتصاد كحال قطاع المحروقات في الجزائر ،كما أن القطاعات الاقتصادية لا تعرف نفس درجة النمو في كل الاقتصاديات ، وهذا الوضع هو الذي يدفع السلطات إلى الارتكاز على بعض قطاعات النشاط لتحقيق اكبر عائد ضريبي، كما أن ضعف بعض قطاعات النشاط يدفع بالسلطات إلى البحث عن تنشيطها وترقيتها باستخدام الضريبة(إعفاءات جبائية)، من هنا تتميز الدول الصناعية بتطور قطاع الصناعة والخدمات لديها ،وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام من جهة ومساهمة كل القطاعات فيه بنسب متوازنة وهي تتميز بـ:[2]

[1] فؤاد توفيق ياسين، **المحاسبة الضريبية**، دار اليازوري، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 13.

[2] قدي عبد المجيد، **مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية وتقييميه**-، **مرجع سابق**، ص 148-150.

- تنوع الأنشطة الاقتصادية وارتفاع نسبة اليد العاملة المؤهلة لديها، فضلا عن حجم السوق الكبير والذي يساهم في وفورات الحجم؛
- تطور المؤسسات المالية والمصرفية بما يمكن من تعبئة الادخار، بما يجعلها تنعكس على الهيكل الجبائي لهذه الدول؛
- ارتفاع مستوى الاقتطاع الضريبي وهذا يمثل حصيلة الضرائب أهم مصادر الإيرادات العامة؛
- ارتفاع أهمية الضرائب المباشرة ضمن الهيكل الجبائي العام وذلك بسيطرة الضرائب المباشرة المفروضة على دخول الأفراد والشركات، وهذا مؤشر على ارتفاع اليد العاملة وارتفاع المداخيل من جهة أخرى، فضلا عن كفاءة المؤسسات الاقتصادية؛
- مرونة النظام: وهذا يجعل أي ارتفاع في الناتج المحلي الخام يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية سواء تعلق الأمر بالضرائب المباشرة أو غير المباشرة، وتعود هذه المرونة لكون الناتج الداخلي الخام يأخذ صفة النقدية، وارتفاع متوسط الدخل الفردي وتعدد الأنشطة الاقتصادية فضلا عن كفاءة الإدارة الضريبية وتمتعها بالوسائل والأدوات اللازمة للممارسة الضريبية.

أما في الدول النامية فنجد أن الهيكل الاقتصادي يتميز بسيطرة بعض القطاعات عليه ممثلة في الصناعات الاستخراجية النفطية وغير النفطية أو القطاع الزراعي مع أهمية نسبية واضحة للتجارة الخارجية، فضلا عن وجود الكثير من المشكلات الاقتصادية مثل البطالة، التضخم، ضعف المداخيل ...الخ، وهذا ما يجعل النظام الجبائي في الدول النامية يتميز بالخصائص التالية:[1]

- ضعف نسبة الاقتطاع الجبائي ومنه الحصيلة الجبائية، وهذا بسبب تواضع حجم الدخل الوطني وكذا حجم النشاط الاقتصادي؛
- هيمنة الضرائب على التجارة الخارجية والتي تتمثل في الضرائب على صادرات المواد الأولية **(الجباية البترولية)** والضرائب على الواردات.. الخ، وهي بالإضافة إلى هذا ضرائب غير مباشرة، وتعود أهمية الضرائب على التجارة الخارجية إلى أهمية هذا القطاع ضمن مكونات الناتج المحلي الخام؛
- جمود الأنظمة الجبائية: بما يعني أن الأنظمة الجبائية لا تعكس في حصيلتها زيادة نسبة مساوية على الأقل للزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الخام، نتيجة ضعف الإدارة الجبائية من جهة وضعف كفاءة الجهاز الإنتاجي وانخفاض متوسط الدخل من جهة ثانية.

الخلفية السياسية والفكرية للاقتصاد: تعتمد السلطات منطلقات إيديولوجية مختلفة ضمن الفكر الواحد ، فمثلا ضمن الفكر الليبرالي هناك الذين يستلهمون آراءهم من الكينزية، وهناك النقديون، وكذا أنصار التوقعات الرشيدة ،فضلا عن التباين الواضح بين الفكر الاشتراكي والليبرالي، وموقع الضريبة لدى مختلف التيارات الفكرية ليس واحدا والنظرة إليها والى كيفية أعمالها متباينة، فمثلا أصحاب نظرية العرض يدعمون دوما تخفيض الضريبة لإنعاش الاستثمار، أما نيكولاس كالدور **N. Kaldor** من أنصار ضريبة واحدة على الإنفاق، في حين يذهب موريس أليه **MOURIS ALAI** إلى فرض ضريبة على الثروة، ولهذا لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن الضريبة هي اقتطاع إجباري في مجتمع معين ذي نهج اقتصادي خاص به، وهذا ما يجعل هناك تباينا في أنواع الضرائب المعتمدة من نظام اقتصادي إلى آخر وتباينا من حيث الأهمية النسبية لكل ضريبة ، وتباينا في الأهداف المراد تحقيقها عن طريق الضريبة ، ومما يؤثر على الهيكل الجبائي أيضا حجم القطاع العام ضمن النشاط الاقتصادي.[2]

[1] المرسي السيد حجازي، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص 12.

[2] قدي عبد المجيد، **مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية وتقييمية**-، مرجع سابق، ص 153.

درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي: تلعب الحالة التي يعرفها الاقتصاد دورا بارزا في تحديد معالم الهيكل الجبائي، ذلك أن البيئة التي يطبق فيها هذا الهيكل تؤثر على تصميمه وبنيته.[1]

2- الفعالية الجبائية للنظام الجبائي

تعد الفعالية الجبائية هدفا ووسيلة ، فهي هدف باعتبارها ظاهرة صحية لازمة لأي نظام جبائي يسعى لضمان استمرار تدفق الإيرادات على المدى القصير والمتوسط والطويل ، ووسيلة لكونها الأداة المحققة لبلوغ الأهداف والنتائج المرجوة من أي سياسة جبائية سليمة .ولهذا فإن جميع الأنظمة الجبائية باختلاف أنواعها وأهدافها ، تحتاج إلى استخدام معايير معينة للحكم على فعاليتها ولا يمكن تحديد معيار واحد فقط للحكم على نجاح نظام جبائي معين أو فشله ، لذلك ولتحديد خصائص ومقومات النظام الجبائي الفعال يجب معرفة معنى الفعالية الجبائية.

2-1- تعريف الفعالية الجبائية ومداخلها

لقد حظيت دراسة الفعالية الجبائية باهتمام كبير من قبل الباحثين والدارسين في ميدان الجباية، حيث سعوا من خلال بحوثهم ودراساتهم إلى وضع معايير ومؤشرات لهذه الفعالية بهدف تحسينها، لذلك سنتطرق أولا إلى تعريف الفعالية بصفة عامة ثم نقوم بتعريف الفعالية الجبائية.

أ- تعريف الفعالية:

جاءت عدت تعاريف تخص تعريف الفعالية نذكر منها:

لقد عرفت الفعالية على أنها " **الفعالية تستخدم لقياس قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها المخططة**"،[2] وعلى هذا الأساس يتم قياس فعالية الوحدة الاقتصادية بنسبة ما تحققه من نتائج فعلية إلى ما كانت ترغب في تحقيقه طبقا للخطة، والفعالية بهذا المفهوم ترتبط بكمية المخرجات النهائية دون النظر إلى كمية الموارد المستنفذة في سبيل الحصول عليها.

وتعني الفعالية خاصية كل ما هو فعال أي خاصية الفرد أو النظام الذي ينتج القدر الأقصى من النتائج بأقل قدر من المجهود، ويستخدم هذا المصطلح عندما يتعلق الأمر بمخرجات المؤسسة ومقارنتها بالأهداف.[3]

وهناك من يعرف الفعالية على أنها: " **قدرة المنظمة على البقاء والتكيف والنمو بغض النظر عن الأهداف التي تحققها**"،[4]وهنا نرى مفهوم آخر للفعالية له علاقة بمتطلبات التكيف البيئي والنمو والبقاء، فالمؤسسة تتعامل في إطار بلوغ أهدافها مع أوساط بيئية غير مستقرة، مما يعني أن الإمكانية التي تتطلبها في الاستمرار أو الاستقرار تجعل التكيف البيئي وخلق التوازن المتحرك معه، ومن مستلزمات وجودها، وعليه فإن الفعالية حسب هذا التعريف تكمن في تحقيق ما يلي:

- قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها؛
- قدرة المؤسسة على التكيف مع البيئة والاستمرار في البقاء؛
- قدرة المؤسسة على النمو والتطور باستمرار.

ومن هنا يتضح لنا أن الفعالية تتعلق بالسبل الكفيلة باستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية المتاحة استخداما قادرا على تحقيق الأهداف والتكيف والنمو والتطور.

وخلط بعض الباحثين بين مفهوم الفعالية **efficacité** و الكفاءة **compétence** ، غير أن هناك شبه إجماع بين علماء الإدارة على التمييز بين هذين المفهومين ، فبينما يركز مفهوم الفعالية على أسلوب تحقيق أهداف المؤسسة ، أما مفهوم

---

[1] قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سابق، ص81.

[2] خريف نادية، **أساليب قياس الأداء والفعالية بالمؤسسة الصحية وسبل تطويرهما**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد الثالث، ديسمبر 2012، ص 98.

[3] ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، **مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، دون سنة النشر، ص 14.

[4] مزهودة عبد المليك، **الأداء بين الفعالية والكفاءة – مفهوم وتقييم**- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الأول، 2001، ص 87.

الكفاءة يقيس مدى تحقيق المخرجات و المدخلات (تكلفة الحصول على هذه المخرجات)، وقد فرق إتزيوني **Etzioni** بين هذين المفهومين ، ويؤكد أنه على الرغم من تلازمهما ، إلا أنه ليس بالضرورة أن تكون المنظمة فعالة وذات كفاءة عالية في آن واحد ، بل إن الكفاءة ربما تحد من مجالات وأنشطة المؤسسة، باعتبارها تركز على التكلفة بينما قد تتطلب الفعالية عددا أوفر من هذه الأنشطة.[1]

أما جورجي فقد ميز بين مفهومي الكفاءة والفعالية، حيث اعتبر الكفاءة داخلية وتقاس بالنسبة إلى الطاقة والنشاط والحيوية القائمة داخل المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاقتصادي المتمثل في تناسب النتائج والموارد المستثمرة، أما الفعالية فيرى أنها خارجية بمعنى نوعية الخدمة التي تؤثر في العالم الخارجي والمستهدف في خدمة المؤسسة له.[2]

وعموما فإن الكفاءة تشير إلى العلاقة بين الموارد والنتائج وترتبط بمسألة ما هو مقدار المدخلات من مواد الخام والأموال والطاقات البشرية اللازمة لتحقيق مستوى معين من المخرجات أو هدف معين.

ب- <u>تعريف الفعالية الجبائية:</u>

إن الفعالية الجبائية تعني عند الكثير بأنها القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت الإمكانيات المستخدمة، إذ لا يمكن أن يتصف أي نظام جبائي بالفعالية إذا لم يحقق النتائج المرجوة منه سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو مالية.

حيث يرى Annie vallée أن الضريبة الجد فعالة نظريا هي التي لا يمكن تحصيلها والتي لا تشوه هيكل الأسعار النسبية والتي لها أثر الدخل وليس أثر الإحلال.

إن تحليل أثر الضريبة على الفعالية الاقتصادية مبني على فرضيتين:[3]

- **الفرضية الأولى**: وهي أن غياب الضريبة عن السوق تجعل هذا الأخير يعمل بطريقة سوية ويتجه إلى التقدير الأمثل للموارد، بحيث يجب أن يقل تأثير الضريبة على آلية الأسعار حتى لا تتغير شروط التوازن ولا تتأثر قرارات الأعوان الاقتصاديين، لذلك فحيادية الضريبة مرتبطة بالفعالية الاقتصادية والنظام الجبائي الأمثل هو الذي يقلل من الاختلالات.
- **الفرضية الثانية**: هي أن الضريبة ليست حيادية بل تستطيع التأثير على قرارات الأعوان الاقتصاديين، وهذا ما يجعل الدولة تتدخل عن طريق فرض الضرائب من أجل المحافظة على توازن السوق وتسوية أي اختلال قد يطرأ عليه، بهذا المعنى يمكن للضريبة أن تزيد من فعالية النظام الجبائي.

أما **Salanie Bernard** فيرى أن الفعالية الجبائية تكمن في التوزيع العادل للإيرادات، وبالتالي فإن المشكل الذي يقف عائق أمام الفعالية الجبائية هو البحث عن المعدلات الضريبية التي تجعل الدولة تحصل أكبر قدر ممكن من الإيرادات تمكنها من الوصول إلى الرفاهية التامة للمجتمع.

وهناك من يرى أن المعدل الأمثل للضريبة ينظر إليه من زاويتين، فمن الناحية الاقتصادية يعتبر المعدل الضريبي أمثلا عندما يجعل الناتج المحلي الخام في أعلى مستوياته، أما من الناحية المالية فإن المعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية في أعلى مستوياتها.[4]

بناء على ما سبق يمكن تعريف **فعالية النظام الجبائي بمدى قدرته على تحقيق وتمكين أهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن، ويتعين على المشرع أثناء فرض الضريبة مراعاة: مصلحة الدولة، مصلحة الممول، مصلحة المجتمع.**

---

[1] حريم حسين، **<u>إدارة المنظمات منظور كلي</u>**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 96.

[2] عالية خلف وأخوا رشيدة، **<u>المساءلة والفاعلية في الإدارة التربوية</u>**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 78.

[3] Annie vallée, **<u>les systèmes fiscaux</u>**, Editions du seuil, France, 2000, p 76-77.

[4] قدي عبد المجيد، **<u>مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية وتقييمية</u>**-، مرجع سابق، ص 161.

ومع ازدياد الدراسات الخاصة بالفعالية الجبائية نجد أن هناك من حدد ما يقارب ثلاثين معيارا لقياس هذه الفعالية وتحديدها نذكر منها: مردودية الموظف، الغياب عن أوقات العمل، التخطيط ووضع الأهداف...الخ، وهناك من وضع نموذجا يمكن من خلاله تقييم الفعالية الجبائية وهذا النموذج يتكون من أربعة عناصر وهي:

- **الاستقرار**: والذي يمثل استقرار التشريعات والقوانين وهياكل الإدارة الضريبية؛
- **التكامل**: وتعني قدرة الإدارة الضريبية على الربط بين هياكلها وتفادي الصراع بين الموظفين بما توفر لهم من اتصال وعلاقات؛
- **رغبة العاملين**: وتعني إرادتهم في الاستمرار والتفاني في العمل، وهذا يتأتى من خلال إشباع حاجات العاملين؛
- **التحصيل**: وهو النتيجة النهائية التي تسعى الإدارة الضريبية إلى تحقيقها.

مداخل الفعالية الجبائية

نظرا لعدم قدرة الباحثين المختصين على وضع تعريف موحد وجامع لمعنى الفعالية الجبائية، فإن ذلك أدى إلى ظهور مداخل مختلفة تهدف إلى دراستها وقياسها يمكن أن نجملها في:

أ- مدخل الأهداف: ويشير هذا المدخل على أن الفعالية تعني تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج التي تم تحديدها مسبقا، ومن هنا يمكن القول أن الموظف إذا قام بواجباته وكانت له مرد ودية نقول عنه بأنه فعال، وإذا حققت الإدارة الجبائية أهدافها وفي مقدمتها الحصيلة الضريبية نقول عنها بأنها فعالة.[1]

ب- مدخل تأمين الموارد: ويركز هذا المدخل على ما ينفقه النظام الجبائي، فهو يفترض أن يكون فعالا إذا استطاع أن يوفر ما يحتاج إليه من موارد مادية وبشرية مع الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، وهناك من وجه انتقادا لهذا المدخل لأنه يركز على الوسائل اللازمة لتحقيق الفعالية ويهمل جوانب أخرى ذات أهمية كبرى في قياس الفعالية مثل التشريع الجبائي والثقافة الجبائية لدى المكلفين.[2]

ج- المدخل المالي: يركز هذا المدخل في قياس الفعالية الجبائية على استخدام بعض المؤشرات الكمية نذكر منها:[3]

$$\text{معدل تحقيق الحصيلة الضريبية} = \frac{\text{حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية}}{\text{حصيلة الاقتطاعات الضريبية التقديرية}} \times 100$$

$$\text{معدل نمو الإيرادات} = \frac{\text{الحصيلة الضريبية للسنة n} - \text{الحصيلة الضريبية للسنة n-1}}{\text{الحصيلة الضريبية للسنة n-1}} \times 100.$$

$$\text{نسبة تغطية النفقات العامة} = \frac{\text{مجموع النفقات العامة}}{\text{حصيلة الإيرادات الضريبية}} \times 100.$$

3- مؤشرات وخصائص الفعالية الجبائية

تعتمد فعالية السياسة الجبائية على مجموعة من المؤشرات والخصائص التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند صياغة أي سياسة جبائية ووضعها قيد التنفيذ، وهو أمر يساعد على تحقيقها للأهداف التي وضعت لأجلها.

---

[1] أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2003 ، ص -ص 226-227.

[2] سنوسي علي، **تقييم مستوى الفعالية التنظيمية للمستشفيات في الجزائر – دراسة تطبيقية للمستشفيات العمومية**-مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السابع، 2007، ص294.

[3] DGI, **dispositif d'évaluation des performances des services extérieurs**, Instruction générale n° 2, MF /DG, avril 2003, p 07.

أ- مؤشرات تقدير الفعالية الجبائية

نظرا لتعدد التعاريف الخاصة بالفعالية الجبائية وتعدد طرق قياسها، فكذلك تعددت المؤشرات والمعايير الخاصة بتقدير الفعالية وذلك حتى يمكن مقاربة النتائج المترتبة عنها بالأهداف المحددة، ومن هذه المؤشرات الهامة التي نستطيع من خلالها اكتشاف ما إذا كان أي نظام جبائي فعال أم لا، إذ يحدد لنا FITO TANZI مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها لتصميم نظام جبائي فعال وهذه المؤشرات هي:[1]

- **مؤشرات التركز:** ويقيس هذا المؤشر مدى قدرة النظام الجبائي على ضمان أن يأتي الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية من عدد قليل من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك يعمل على تقليص نفقات وتكاليف الإدارة والتنفيذ فيمكن أن يقود تجنب عدد كبير من الضرائب وجداول المعدلات التي تدر إيرادات محدودة إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة الجبائية وتفادي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.
- **مؤشرات التشتت:** يقيس هذا المؤشر ما إذا كانت هناك ضرائب قليلة الإيراد ومزعجة وإذا كانت موجودة، هل عددها قليل؟ هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعيا لتبسيط النظام الجبائي دون أن يكون لحذفها أثر على مردودية النظام.
- **مؤشر التآكل:** يقيس هذا المؤشر ما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية يجب أن تكون قريبة من الأوعية الممكنة ذلك، لأن اتساع الوعاء الضريبي يعمل على زيادة الإيرادات حتى ولو كانت المعدلات منخفضة نسبيا، أما في حالة ابتعاد الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بسبب كثرة الإعفاءات للأنشطة والقطاعات، فإن ذلك سيؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي، وبالتالي انخفاض الحصيلة وهذا ما يدفع إلى رفع المعدلات حتى يتم تعويض الانخفاض وهذا يؤدي إلى التهرب والغش الجبائي.
- **مؤشرات تأخرات التحصيل:** يقيس هذا المؤشر مدى وجود الآليات الدافعة إلى جعل المكلف يدفعون المستحقات الضريبية في مواعيدها، لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض من القيمة الحقيقية للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم، كما أن الدولة مرتبطة بنفقات عامة تصرفها من هذه الحصيلة الضريبية من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين وبالتالي إذا تأخر التحصيل فسوف تتعطل جميع المشاريع الحكومية. لذلك فحسب هذا المؤشر يجب وضع الآليات الدافعة إلى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها، ولذلك لا بد أن يتضمن النظام الجبائي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات.
- **مؤشر التحديد:** ويقيس هذا المؤشر مدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة مع إمكانية إحلال بعض الضرائب مكان ضرائب أخرى وعلى سبيل المثال نذكر الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي، يمكن إحلالهما بضريبة واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.
- **مؤشر الموضوعية:** يقيس هذا المؤشر ما إذا كانت جباية الضرائب تفرض على أوعية يتم قياسها بموضوعية وهذا يسهل للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها، وهذا يقتضي أن الضريبة الواجب دفعها واضحة المعالم بحيث يكون وعاءها محددة وآجال الدفع محددة، والمبلغ المطلوب دفعه واضحا ومعلوما للممول، ولأي شخص آخر، وهذا يساعد الممول من الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من قبل الإدارة الجبائية، ويندرج هذا المؤشر ضمن مبدأ اليقين الذي قدمه آدم سميث.

[1] قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سابق، ص 102-103

- **مؤشر التنفيذ:** ويقيس هذا المؤشر مدى تنفيذ النظام الجبائي بالكامل وبفعالية ويتعلق هذا بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات وبمدى كفاءة الإدارة الجبائية والتثبت من صحة تنفيذها للنظام الجبائي القائم بالإضافة إلى معرفة مدى توافق التشريعات مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي ومدى قابليته للتنفيذ.
- **مؤشر تكلفة التحصيل:** يقيس هذا المؤشر مدى ارتفاع أو انخفاض تكلفة تحصيل الضرائب، إذ أن ارتفاعها سوف ينعكس سلبا على الحصيلة الجبائية من جهة ومن المكلف من جهة ثانية.

ب- خصائص الفعالية الجبائية

يرى الباحثين أن بناء نظام جبائي فعال لا يقتصر على خصائص معينة يمكن أن تعمم على بقية الأنظمة الجبائية الأخرى أو تشتق منها نظرية عامة للفعالية الجبائية، لأن الأمر هنا يتوقف على خصوصيات كل نظام جبائي وعلى السياسة الجبائية المتبعة، وعلى حسب النظام الاقتصادي السائد في كل بلد وهناك من يرى خصائص الفعالية الجبائية هي نفسها خصائص الضريبة المثلى، وحسب **Annie-vallée** فإنها تتمحور حول أربعة خصائص وهي:[1]

خاصية المردودية: يجب على النظام الجبائي الفعال أن يصل إلى الحصيلة المقدرة بفضل الضرائب المطبقة، حيث أن هناك ضرائب ذات مردودية كبيرة أكثر من غيرها، ويرجع ذلك إلى سهولة تحصيلها، وبضعف التهرب منها وعدد المكلفين بدفعها كبير، كما أن الضرائب ذات الوعاء الواسع والمعدل (السعر) المنخفض تكون مرد وديتها أكبر من الضرائب ذات الوعاء الضيق والمعدل المرتفع، وهناك من بين أن هذه الخاصية تعني الوفرة الضريبية بمعناها الضيق فالضريبة المنتجة هي التي تأتي بأكثر ما يمكن من الحاصلات مع أخذ تكاليف جبايتها بعين الاعتبار، ومن أجل الوصول إلى المر دودية الأكبر للضريبة (الإنتاجية الضريبية) يجب توفر عدة عوامل منها:

- شمول الضريبة ويقضي بأن تصيب الضريبة جميع الأفراد وجميع الأموال؛
- عدم تمكن المكلف من التخلص من الضريبة بواسطة الغش أو التهرب، أو بنقل عبئها إلى شخص أو أشخاص آخرين؛
- جعل الضريبة غير متضورة أو ما يعرف بـ "التخدير الجبائي " وينظر التقليديون في هذا الصدد إلى الضرائب غير المباشرة التي تختفي ضمن أسعار السلع على أنها أكثر الضرائب ملائمة لأن المكلف ليس بإمكانه عمليا تحديد الرقم السنوي للضرائب التي يدفعها بصورة دقيقة.

خاصية الاستقرار: يقال عن الضريبة أنها مستقرة إذا كانت لا تتأثر بالتقلبات الاقتصادية، فلا تزيد حصيلتها إذا زاد الإنتاج والمداخيل في حالة الازدهار، كما أنها لا تنخفض بانخفاض الإنتاج والمداخيل في حالة الأزمة.

إن استقرار الضريبة هو انعدام تأثرها بالتقلبات التي تطرأ عليها تحت تأثير التقلبات الاقتصادية. ويقصد بالاستقرار كذلك تجنب التعديلات المستمرة في التشريع، إذ أن التعديلات المستمرة من شأنها أن تؤدي إلى نتائج غير مستحبة بالنسبة لكل من الممول والإدارة الجبائية.

خاصية البساطة: الضريبة البسيطة هي التي يمكن إدارتها بسهولة، ويمكن فهمها وتقبلها من طرف المكلفين وتعمل على شفافية ووضوح النظام الجبائي. وتعتبر بساطة النظام الجبائي ضرورية لتجنب تعسف إدارة الضرائب وتخفيض حجم التهرب الضريبي واكتساب رضا الممولين.

خاصية المرونة: ويقصد بذلك أن يتمكن النظام الجبائي من أن يتكيف بسهولة مع تغير الظروف الاقتصادية فتزيد حصيلتها في فترات الرواج وتنخفض في فترات الكساد، أي تعبر مرونة النظام الجبائي عن مدى استجابة النظام للتغيرات الحاصلة في الأوضاع الاقتصادية السائدة خاصة عند تأثيرها على المادة الخاضعة للضريبة انخفاضا وارتفاعا.

[1] Annie vallée, **op cit**, p 74-75.

إن النظام الجبائي باعتباره إحدى الظواهر الاجتماعية لابد أن يعكس جميع التطورات الاقتصادية والسياسية في المجتمع، لذلك يتعين أن يكون هذا النظام الجبائي على جانب من المرونة بالقدر الذي يسمح باستمراره كعنصر فعال متطور من عناصر النظام الاجتماعي الأكبر، ويمكن قياس المرونة الجبائية من خلال العلاقة التالية:[1]

المرونة الضريبية للناتج المحلي الخام = التغير النسبي في الحصيلة الضريبية / التغير النسبي في الناتج المحلي الخام

$$B=(\Delta T/T)/(\Delta Y/Y)$$

حيث:

ΔT = التغير في الحصيلة الضريبية، T = الحصيلة الضريبية، Y= الناتج المحلي الخام، ΔY= التغير في الناتج المحلي الخام.

فهذه الأخيرة تعبر عن مدى استجابة العائدات الضريبية للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الخام وهناك عدة مرونات مثل المرونة التعويمية للسنة وكذا المرونة الدخلية للضريبة، والمرونة الضريبية لفترة معينة.

المبحث الثاني: صعوبات وعراقيل السياسة الجبائية

لا يمكن لأي سياسة جبائية أن تكون فعالة وذات أداء جيد إلا إذا تم وضعها في ظل احترام مجموعة من الشروط الأساسية التي تعتبر ضرورية لكل نظام ضريبي يسعى لتحقيق الفعالية، كما أن هذه الفعالية قد تصطدم ببعض المعوقات التي تكون سببا في جعل السياسة الجبائية لا تتمكن من تحقيق الأهداف التي وضعت لأجلها، وتعتبر أهم عراقيل السياسة الجبائية في ارتفاع معدلات الضغط الجبائي، الازدواج الجبائي وكذا التهرب الجبائي الذي يعتبر أهم وأخطر الصعوبات التي تحد من فعالية النظام الجبائي وتحقيق أهداف السياسة الجبائية عامة.

المطلب الأول: الضغط الجبائي

يملك كل فرد موارد شخصية التي تستهدفها الدولة والجماعات المحلية باقتطاعات في شكل ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، وتمثل هذه الاقتطاعات طبعا مساهمات، لكن كذلك تمثل تضحية يجب على كل واحد أن يتحملها مادام انه يوجد حرمان لكل مكلف بالضريبة من جزء من دخله، وسوف نحاول من خلال هذا المطلب بدراسة مفهوم الضغط الجبائي وكيفية قياسه وكذا محدداته.

1- مفهوم الضغط الجبائي

تهدف النظرية العامة للضغط الضريبي الكشف عن صيغ للإخضاع الضريبي تتقلص معها الآثار السلبية إلى أقصى درجة على ضوء الوضع الأمثل الذي تحدده ظروف المجتمع وأيديولوجيته، ويكتسي مؤشر الضغط الضريبي أهمية بالغة كونه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني.

1-1- تعريف الضغط الجبائـي:

إن الضغط الجبائي هو "**نسبة الاقتطاعات الجبائية مقارنة بعملية الثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الخام، والذي يسمح لنا بتحديد العبء المالي الذي يتحمله الأشخاص (الطبيعيون والمعنويون) والاقتصاد الوطني ككل، حيث أن ارتفاع الموارد العائدة للخزينة العمومية من جهة وضعف الموارد الموجهة للأشخاص (المستثمرين)، والذي يحول دون مواصلة أنشطتهم الإنتاجية، لذلك فان ارتفاعه يعد عائقا في طريق التنمية**"[2].

ويمكن تعريفه على أنه "العلاقة بين الاقتطاع الضريبي المتحمل من طرف شخص طبيعي أو فئة اقتصادية (قطاع) والدخل المتاح لهذا الشخص أو الفئة، حيث يرتبط خصوصا بطبيعة ومستوى النظام الاقتصادي السائد وأيضا

[1] قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سابق، ص 98-99

[2] قدي عبد المجيد، **مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية وتقييميه**-، مرجع سابق، ص 156.

بالهياكل الاجتماعية، فنكون بذلك أمام ضغط ضريبي فردي وضغط ضريبي لفئة فضلا عن الضغط الضريبي الإجمالي".[1]

ويعبر مستوى الضغط الضريبي عن نسبة الاقتطاع الضريبي منسوب إلى بعض المقادير الاقتصادية الهامة والتي تكون في العادة إما:[2]

- الناتج المحلي الخام **(Le Produit Intérieur Brut)**.
- الناتج الوطني الخام **(Le Produit national Brut)**.
- مجموع الاقتطاعات العمومية (مجموع موارد الدولة).

وتنحصر معايير الضغط الجبائي في مختلف الدول على نسبة الاقتطاعات الكلية أو الفردية حيث يتم تحديدها كالتالي:

الضغط الجبائي الكلي = الاقتطاعات الجبائية / الدخل الوطني الخام

الضغط الجبائي الفردي = الاقتطاعات الجبائية الفردية / الدخل الفردي

الضغط الجبائي القطاعي = الاقتطاعات الجبائية من القطاع / الدخل القطاعي

ومما تجدر الإشارة إليه تحديد مختلف أصناف الدخل وخاصة الدخل الفردي، إذ من الصعب تحديد العبء الذي يتحمله الفرد إثر الاقتطاعات الملقاة على استهلاكه، ولإظهار حقيقة هذا الضغط يحسب متوسط العبء الجبائي الفردي من خلال قسمة مجموع الاقتطاعات الجبائية المباشرة وغير المباشرة على عدد السكان، ولذلك يعمد إلى مفهوم الصحة النسبية للضغط الجبائي.

كذلك هناك الضغط الجبائي الحقيقي والوهمي، حيث يرتبط الأول بالتنظيم الداخلي للجباية والثاني يخص الدول ذات الريوع البترولية إذ من شانها (الجباية البترولية) أن تضخم النسبة ولا تعطينا صورة حقيقية عن العبء، ذلك أن الضغط الجبائي للجباية العادية المنسوب إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يكون أكثر دلالة، ونجد الضغط الجبائي الحقيقي يتكون من نوعين:

الضغط الجبائي غير المباشر= الاقتطاعات الجبائية غير المباشرة / حجم النفقات الاستهلاكية

الضغط الجبائي المباشر= الاقتطاعات الجبائية المباشرة / حجم المداخيل المحققة

وتحدد التغيرات الاقتصادية التي يحدثها فرض الضرائب أهداف دراسة النظرية العامة للضغط الضريبي وتنقسم هذه التغيرات إلى:[3]

- **تغيرات لا إرادية**: والتي تحدث نتيجة عيوب في النظام الجبائي فتؤدي إلى تغيرات معاكسة لأهداف السياسة الجبائية؛
- **تغيرات مقصودة:** وهي التغيرات التي يهدف النظام الضريبي إلى تحقيقها حيث تسعى النظرية العامة للضغط الضريبي للكشف عن صيغ للإخضاع الضريبي تتقلص معها آثار التغيرات التي تشوه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة من جراء زيادة الاقتطاعات لزيادة الإنفاق الحكومي.
- **تغيرات تلقائية** والتي تحدث تلقائيا عن غيرها من التغيرات المقصودة أو اللاإرادية من جراء فرض ضرائب معينة.

2-1- قياس الضغط الجبائي:

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 183.

[2] قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سابق، ص 82.

[3] ناصر مراد، **مرجع سابق**، ص 134.

يعتبر الضغط الضريبي مؤشرا كميا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني لذلك يجب تحديد قيمته بكيفية دقيقة وفي هذا المجال توجد طريقتين لقياس مستوى الضغط الضريبي: أما على أساس الاقتطاع الضريبي نسبة إلى الدخل الوطني، أو على أساس الاقتطاع الضريبي نسبة إلى مجموع الاقتطاعات العامة.

ويواجه قياس الضغط الضريبي عدة صعوبات والتي تنتج عن تفسير المتغيرين الذين يتكون منهما، وعن تحديدهما بدقة نتيجة اختلاف طرق الحسابات من دولة لأخرى، بالإضافة إلى تباين مدلول الموارد الحكومية في مختلف الدول، وكذلك اختلاف مستوى التقدم الاقتصادي وطبيعة الهيكل الاقتصادي والسكاني في كل دولة مما يؤدي إلى الوصول إلى دلالات متفاوتة لمعايير الضغط الضريبي ويمكن حصر هذه الصعوبات في العناصر التالية:[1]

أ- تحديد مجموع المداخيل الضريبية:

والتي تشمل إيرادات ضرائب الدولة والجماعات المحلية بالإضافة إلى الأعباء شبه الضريبية والتي تعتبر اقتطاعات إجبارية تتم لصالح شخص معنوي عام أو خاص غير الدولة، وذلك بقصد تحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي، ضف إلى ذلك توجد بعض الدول كالجزائر تعتبر الجباية البترولية ضمن المداخيل الضريبية.

ب- اختيار المجمع الاقتصادي:

نواجه عند حساب المجمع الاقتصادي عدة صعوبات نتيجة اختلاف النظم المتبعة في تحديده وتقييمه، والتي تخضع للفلسفة الاقتصادية للدولة في التمييز بين القطاعات المنتجة و غير المنتجة في تحديد قيمة الثروة المنتجة مما يؤدي إلى اختلاف النتائج تبعا للنظام المتبع، فحسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA) يتخذ الإنتاج الداخلي الخام (La PIB) مجمعا اقتصاديا أساسيا والذي يمكن تعريفه على انه(مجموع السلع والخدمات الإنتاجية التي تم إنتاجها من قبل الوحدات المقيمة والتي تكون موضوعا للاستخدامات النهائية فقط).ويمكن صياغة الإنتاج الداخلي الخام في المعادلة الرياضية:

$$La\ PIB = \sum VAB + \sum TVA + \sum DD$$

حيث أن:

La PIB = الإنتاج الداخلي الخام

$\sum$VAB = مجموع القيم المضافة

$\sum$ TVA = مجموع الرسم على القيمة المضافة

$\sum$ DD = مجموع الحقوق الجمركية

وحسب هذا المجمع يتم قياس مستوى الضغط الضريبي كما يلي:

معدل الضغط الضريبي = مجموع الضرائب (مباشرة وغير مباشرة) / الإنتاج الداخلي الخام]× 100

وانتقد هذا المجمع كونه لا يستند إلى نظرية اقتصادية معينة بقدر ما هو عبارة عن مؤشر للنشاطات التي يعتبرها النظام إنتاجية، ونشير انه يستبعد عناصر أساسية كقطاعي المؤسسات المالية والأشغال العقارية على الرغم من كونهما يقدمان خدمات هامة في السوق، ذلك فان هذا المجمع لا يعبر بصدق حجم النشاط الفعلي للاقتصاد الجزائري.

ويتخذ نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة مجمع آخر يعرف بالناتج الداخلي الخام (Le PIB) الذي يتميز باتساع حقله الإنتاجي من خلال اعتماده على نظرية القيمة/ المنفعة كما انه يصلح للمقارنات الدولية، ويمكن صياغته في المعادلة الرياضية التالية:

[1] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب –حالة الجزائر**-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص-ص:17-173.

$$Le\ PIB = La\ PIB + VAB\ ad + VAB\ if + VAB\ ai + VAB\ sd - Loyers$$

Le PIB = الناتج الداخلي الخام

La PIB = الإنتاج الداخلي الخام

VAB_{ad} = القيمة المضافة للإدارات العمومية.

VAB_{if}= القيمة المضافة للمؤسسات المالية

VAB_{ai} = القيمة المضافة للأشغال العقارية.

VAB_{sd} = القيمة المضافة للخدمات المنزلية.

Loyers= الإيجارات.

وحسب هذا المجمع يتم قياس معدل الضغط الجبائي كما يلي:

معدل الضغط الضريبي =[مجموع الضرائب (مباشرة وغير مباشرة) / الناتج الداخلي الخام]× 100

بالإضافة إلى ما سبق، يوجد مجمع آخر يعرف بالناتج القومي الخام le PNB والذي يستعمل بكثرة في قياس الضغط الضريبي ويختلف هذا المجمع عن الناتج الداخلي الخام كونه يأخذ بعين الاعتبار معيار الجنسية بدلا من معيار الإقامة ويتحدد وفق العلاقة التالية:

$$PNB = Le\ PIB + (PRO.Ag.Nat.Nr) - (PRO.Ag.etr.R)$$

حيث أن:

PNB = الناتج القومي الخام

Le PIB = الناتج الداخلي الخام

(PRO. Ag. Nat. Nr) = إنتاج الأعوان الوطنيين غير المقيمين.

(PRO. Ag. etr. R) = إنتاج الأعوان الأجانب المقيمين.

وحسب برامج صندوق النقد الدولي فان المؤشر الشائع لقياس الضريبي يتمثل في العلاقة التالية:

معدل الضغط الضريبي =[(الإيراد الضريبي الحكومي / إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق)] × 100

ونشير أن العلاقة السابقة تكون صحيحة فقط في ظل اقتصاد مغلق، بينما في ظل اقتصاد مفتوح فان المتطابقة بين الإنتاج والدخل لن تصبح مناسبة ويرجع ذلك إلى سببين هما:[1]

- يختلف الدخل كثيرا عن إجمالي الناتج المحلي بسبب صافي دخل عوامل الإنتاج وصافي التحويلات من الخارج.
- إن مجموع الواردات والصادرات التي تفرض عليه الضرائب غير المباشرة قد يختلف كثيرا عن إجمالي الناتج المحلي استنادا إلى أهمية الواردات في الإنتاج والاستهلاك.

وبناء على ما سبق فان التحليل القياسي للضغط الضريبي على أساس نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي يجب أن يستكمل بحساب مؤشرين إضافيين هما: نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الدخل القومي بتكلفة عوامل الإنتاج، ونسبة الضرائب غير المباشرة على الصادرات والواردات.

يتطلب تفسير معدل الضغط الضريبي وجود علامات مرجعية ومواضع للمقارنة أي ضرورة اتخاذ مستويات الضغوطات الضريبية لمجموعة من الدول التي تتشابه حالتها مع اقتصاد البلد محل الدراسة، ثم مقارنة الضغط الضريبي المعني بهذه المستويات ومعرفة ضمن هذه الضغوطات الضريبية، إلا أن الإحصاءات المتوفرة عن الدخول

[1] كريم النشا شيبي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 42.

وعمليات المحاسبة الوطنية ليست مهيأة بكيفية دقيقة كما أنها قد لا تعرض بنفس الطريقة، وهذا لاختلاف تركيبة الإيرادات الضريبية وتباين المجمع الاقتصادي المتبع وفق طبيعة نظام المحاسبة الوطنية المطبقة.

2- الحدود المثلى للضغط الجبائي (المعدل الأمثل للضغط الجبائي)

تميز القرن الماضي بمجموعة من الأزمات الاقتصادية التي مست معظم بلدان العالم، حيث طرحت كل أزمة مسألة المداخيل الضريبية للدولة والتي ترتبط بشدة بمستوى النشاط الاقتصادي الذي يتأثر بدوره بحجم الدولة، ووسط كل أزمة وقصد تصحيح عجز الميزانية حاول المشرع رفع معدل الضغط الضريبي لكن ما هو المعدل الأمثل للاقتطاع الضريبي الذي تزيد معه الإيرادات دون إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني ودون تضخيم الأزمة.

2-1- معدل الضغط الجبائي الأمثل:

تعددت المحاولات لتعيين حدود الاقتطاع الجبائي، فبالنسبة للطبيعيين الضريبة يجب ألا تقتطع أكثر من 20 % من الدخول الفردية، غير أن الواقع أثبت دائما تجاوز هذه النسبة أما "Proudhon" في نظريته للضريبة التي أنشأها سنة 1868، فقد حدد معدل الضغط الضريبي بـ 10 %من الدخل الوطني كحد أقصى قابل للتخفيض.[1]

أما الأسترالي "Colin Clark" في سنة 1950 فقد وضع نسبة متوسطة متمثلة في 25%، تتغير في مجال محدود [23 %، 27%] من الدخل الوطني في البلدان المتقدمة، وحسب رأيه لا يمكن تجاوز هذا الحد دون التعرض لخطر التضخم.[2]

وهناك من يرى أنه يمكن لمعدل الضغط الضريبي أن يتغير من 1% إلى 100% من الدخل الوطني، وهذا أقرب للواقع حيث أن نسبة الاقتطاع مرتبطة بحجم النفقات العامة والتي تقوم عادة بتحديد معدل الضغط الضريبي غير أنه لا يمكنه الوصول إلى 100 %.[3]

ويرى الاقتصادي آرثر لافير (a. Laffer) أخذا بنظرية العرض مبينا بواسطة منحنى أن هناك مستوى حرج إذا تخطته معدلات الاقتطاع يعمل على تثبيط النشاط الاقتصادي ودون مردودية تجبى من ذلك.

الشكل رقم (01-01): يبين منحنى لافير (مردودية الاقتطاع بدلالة المعدلات)

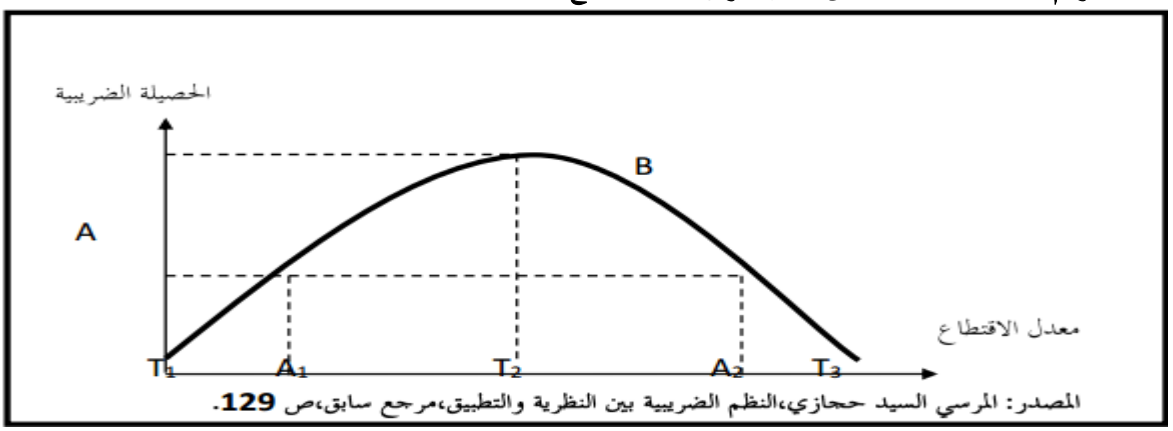

المصدر: المرسي السيد حجازي،النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق،مرجع سابق،ص **129**.

من خلال المنحنى نلاحظ أن كل زيادة في معدل الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة في الحصيلة الضريبية، أين الأعوان الاقتصاديين يقبلون الضريبة و لا ينقصون من نشاطاتهم الخاضعة لها و هو الجزء [T1 ,T2]من المنحنى، وذلك حتى الوصول إلى عتبة قصوى تتمثل في ذروة المنحنى (T2) بعدها يبدأ إنتاج الاقتطاعات يتناقص و أي ارتفاع في معدل الضغط الضريبي يتبعه انخفاض في النشاط الخاضع أو زيادة في التهرب و الغش مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض المداخيل الضريبية حتى الاختفاء عند بلوغ المعدل 100%، وهو ما يسمى بمبدأ **الضريبة تقتل الضريبة** المفسر في الجزء [T2,T3].

[1] البطريق يونس احمد، **مرجع سابق**، ص 91.

[2] قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سابق، ص 163.

[3] فلاح محمد، **مرجع سابق**، ص 71.

وحسب المنحنى نلاحظ أنه رغم زيادة في المعدل الضغط الضريبي أي (A1<A2) إلا أن الحصيلة الضريبية تبقى نفسها (A)، وبمعدل ضريبي أقل (A2>T2) نحصل على حصيلة ضريبية أكبر حيث (A<B).

غير أن منحني لافير ينطوي على بعض الغموض لكونه قدم حالة مصاغة لا يمكن ترجمتها إلى أرقام قصد معرفة العتبة الحقيقية والمثلى لمعدل الضغط الضريبي والتي يجدر الوقوف عندها.

2-2- العوامل المحددة للضغط الجبائي الأمثل:

يعتمد تحديد الضغط الضريبي الأمثل على عاملين أساسيين هما: العامل الاقتصادي والمتمثل في ثقل العبء الضريبي على الاقتصاد القومي أو الفرد وهو ما يعرف بالمقدرة التكليفية والعامل البسيكولوجي والمتمثل في الانطباعات النفسية لهذا الضغط لدى المكلفين وهو ما يعرف بالضغط الضريبي النفسي.

أ- **المقدرة التكليفية (الطاقة الضريبية):** نقصد بالمقدرة التكليفية للاقتصاد القومي (قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو بالمقدرة الإنتاجية القومية)، أما المقدرة التكليفية للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي ويتوقف بمستوى دخل الفرد وكيفية استخدامه، كما تتحدد المقدرة التكليفية بعوامل أخرى نلخصها فيما يلي:

- **العوامل الاقتصادية:** تتأثر المقدرة التكليفية بعدة عوامل اقتصاديه تتمثل في طبيعة النشاط السائد في هيكل الاقتصاد الوطني، ونمط توزيع الدخل الوطني وطبيعة الظاهرة النقدية السائدة ودرجة إنتاجية الإنفاق العام:[1]

- **هيكل الاقتصاد الوطني:** يؤدي تطور الاقتصاد الوطني من مجتمع زراعي- تسود فيه ظاهرة الاستهلاك الذاتي، كما تنخفض به مستويات الدخول والمعيشة، مما يؤدي إلى انكماش المادة الخاضعة للضريبة- إلى مجتمع صناعي يترتب عليه زيادة التدفقات النقدية والتبادلات إلى زيادة الطاقة الضريبية (المقدرة التكليفية) للمجتمع حيث تزيد الفرصة لتطوير الضرائب على الدخول والإنفاق.

- **طريقة توزيع الدخول**: تؤثر طريقة توزيع الدخول في المجتمع على نوع الضريبة المطبقة، فعندما تتفاوت الدخول بين المواطنين في مجتمع ما يفضل فرض الضرائب التصاعدية -لإصابة الدخول المرتفعة- عن النسبية حتى تغل حصيلة أكبر، فمثلا إذا تساوى مجتمعان في مستوى الدخل ولكن أحدهما يقل فيه التفاوت في توزيع الدخل بين مواطنيه، فإن حصيلة الضريبة النسبية في الأول تزيد عن حصيلة الضرائب التصاعدية في المجتمع الثاني، مما يتضمن زيادة المقدرة التكليفية فيه مقارنة بالمجتمع الآخر.

- **إنتاجية الإنفاق العام:** تزداد المقدرة التكليفية للمجتمع كلما استخدمت أموال الضرائب في مشروعات إنتاجية، أما إذا استخدمت الأموال في تمويل برامج التسلح أو لسداد قروض عامة استهلاكية فتكون بمثابة عبء على الاقتصاد الوطني وتخفض من المقدرة التكليفية للمجتمع.

- **التقلبات النقدية:** تتوقف المقدرة التكليفية للجماعة على طبيعة الظاهرة النقدية السائدة، فتؤثر التغيرات النقدية في المقدرة على تحمل العبء الضريبي، حيث يؤدي التضخم النقدي إلى تخفيض المقدرة التكليفية الفعلية للدخل الوطني رغم ما يصاحبه عادة من ارتفاع في الحصيلة النقدية للضرائب، و ذلك نتيجة لما ينطوي عليه هذا التضخم من انخفاض القيمة الحقيقية للنقد و بالتالي انخفاض الدخول الحقيقية للممولين، بينما يؤدي الانكماش النقدي الذي لا يصاحبه تخفيض أسعار الضرائب إلى رفع القيمة الحقيقية لذلك الجانب الذي تقتطعه الضرائب من الدخول على الرغم مما قد تتصف به الحصيلة النقدية للضرائب من انخفاض، لذلك يفترض عدم ربط معدل الضريبة بالقيمة

[1] المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام (الضرائب والموازنة العامة)**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص، ص 87،88.

الاسمية للوعاء الضريبي بل يجب ربطه بالقيمة الحقيقية للوعاء من خلال استخدام الأرقام القياسية (Indexation) التي بدورها تعكس مقدار التغير الحقيقي في القيمة.[1]

- **العوامل الاجتماعية:** تتمثل في:

- **الهيكل السكاني:** كلما تزايدت نسبة سكان المجتمع- داخل الهرم السكاني- في سن العمل والإنتاج زادت المقدرة التكليفية للمجتمع مقارنة بالمجتمعات الأخرى التي تتشابه مع هذا المجتمع في الدخل الوطني وفي عدد السكان إلا أن نسبة الأطفال والشيوخ بها أكثر ارتفاعا، أي كلما انخفضت نسبة الإعالة زادت المقدرة التكليفية للمجتمع.

- **حجم الاستهلاك الكلي:** يؤثر المستوى العام للاستهلاك الكلي على المقدرة التكليفية للمجتمع، فكلما ارتفع هذا المستوى في المجتمع كلما انخفضت المقدرة التكليفية، حيث ينخفض المجال للاقتطاع الضريبي، ومع انخفاض المستوى العام للاستهلاك يتسع المجال لاقتطاع جانب أكبر من الدخل.

- **الوعي الضريبي لأفراد المجتمع:** ترتفع المقدرة التكليفية في المجتمعات التي يؤمن أفرادها بضرورة وأهمية برامج الإنفاق العام والتي يتم تمويلها بالطبع بالإيرادات الضريبية.

ب- الضغط الجبائي النفسي:

يعتبر الضغط النفسي عن الشعور النفسي للمكلفين تجاه الضرائب ومدى ما يتحملونه من عبء ضريبي، وتؤثر العوامل النفسية على سلوك المكلفين إذ يؤدي فرض الضرائب إلى إحداث انطباعات لدى المكلفين إذ يؤدي فرض الضرائب إلى إحداث انطباعات لدى المكلفين تنعكس على تصرفاتهم ويتوقف الضغط الضريبي النفسي على عدة عوامل نذكر:[2]

- **طبيعة الضرائب:** تختلف الآثار النفسية للاقتطاعات المتساوية القيمة من دخول الأفراد، فارتفاع الأسعار نتيجة فرض ضريبة غير مباشرة وما ينطوي عليه من انخفاض للقوة الشرائية للدخل ليس له عادة نفس الآثار النفسية لفرض ضريبة مباشرة تؤدي إلى تخفيض مماثل في حجم الدخل، فدرجة شعور المكلفين بعبء الضريبة المباشرة أكبر من الضريبة غير المباشرة والمتضمنة في الأسعار وحدة الضغط النفسي في الأولى أكبر منه في الثانية.

- **استقرار الهيكل الضريبي**: يؤدي الاستقرار الضريبي إلى انخفاض من حدة الضغط النفسي، وذلك لما يوفره الاستقرار من وضوح في التشريع وبساطة في الإجراءات الإدارية المتعلقة بالربط والتحصيل الأمر الذي يضمن للضريبة ركنا رئيسيا من أركانها وهو اليقين، كما أن وطأة الضريبة الجديدة ستكون أكبر وتكون أكثر رفضا من الضريبة القديمة التي ينخفض ضغطها الضريبي النفسي إلى أقصى الحدود.

- **درجة الوعي الضريبي:** ينطوي الوعي الضريبي على مدى اقتناع الممولين بما للخزانة العامة من حقوق عليهم ويؤدي افتقاد هذا الشعور إلى زيادة حدة الضغط الضريبي النفسي لدى الممولين ويؤدي ارتفاع درجة الوعي إلى انخفاضه، فلا وجود للضغط الضريبي النفسي في حالة ما إذا اعتبر المكلف الضريبة أمرا ضروريا.

إن تعقد النظام الضريبي من جهة وإلحاح الدولة في البحث عن موارد إضافية لتمويل النفقات العمومية المتزايدة من جهة، يؤدي إلى زيادة الضغط الضريبي مما ينعكس سلبا على فعالية النظام الضريبي كما يدفع بالمكلفين إلى استعمال كافة الطرق للتهرب من دفع الضريبة (ويمس بروح المبادرة وينمي المطالب العمالية ويرفع الفئات الاجتماعية المحبذة للتضخم: المدينون والمقاولون)، ولتجنب ذلك الوضع يجب مراعاة حدود الضغط الضريبي الأمثل.

المطلب الثاني: الازدواج الجبائي

[1] دويدار محمد، **مرجع سابق**، ص 166.

[2] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب –حالة الجزائر-**، مرجع سابق، ص 183.

يعتبر الازدواج الضريبي ظاهرة خطيرة بحيث يجب السعي لتفاديها ومحاربتها وذلك نظرا للآثار السلبية الناتجة عنها والتي تحد من فعالية السياسة الجبائية وتؤثر على الاقتصاد الوطني بأكمله، فالازدواج الضريبي يشكل عبئا ضريبيا إضافيا يثقل كاهل المكلف بالضريبة ويخل بذلك بمبدأ العدالة الضريبية، كما يكون دافعا قويا بالمكلف على استعمال كل الطرق للتهرب من دفع ما عليه من ضريبة ، كما أنه يعتبر عائقا يحد من حركة رؤوس الأموال التي تتنقل بين الدول لغرض الاستثمار الأمر الذي يجعل بعض الدول تفقد فرصة الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

1- مفهوم الازدواج الجبائي

1-1- تعريف الازدواج الجبائي وأنواعه

إن الهدف من الضريبة هو جعل كل المكلفين كشركاء في تحمل الأعباء العامة وذلك بالنسبة للمقدرة التكليفية لكل منهم، ولكن قد يحدث في بعض الأحيان أن يتعرض وعاء إلى عدة ضرائب، أي لأكثر من ضريبة وهذا ما يدعى بالازدواج الجبائي.

أ- تعريف الازدواج الجبائي

يعرف الازدواج الجبائي لدى العديد من خبراء المالية العامة، بمشكلة تعدد فرض الضريبة على المكلف بأدائها، ففي الازدواج الجبائي يدفع المكلف بالضريبة على نفس الوعاء أكثر من مرة لأكثر من إدارة ضريبية، وقد يحدث الازدواج الجبائي على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي، ومن هذا نقدم التعاريف التالية التي توضح لنا الازدواج الجبائي:

يعبر الازدواج (التعدد) الجبائي عن "**فرض ضريبتين أو أكثر من نوع واحد على نفس المادة الخاضعة للضريبة خلال فترة زمنية واحدة واقتطاعها من نفس الممول**".[1]

ويعرف كذلك بأنه "**خضوع المال نفسه لأكثر من مرة إلى لضريبة من نفس النوع ونفس الشخص في نفس المدة**".[2]

وفي تعريف آخر هو: "**فرض الضريبة على نفس الشخص المكلف بالضريبة أكثر من مرة، على نفس المادة الخاضعة للضريبة وخلال نفس المدة**".[3]

من خلال التعاريف السابقة نرى أن الازدواج الجبائي يتحقق خاصة عندما تكون المادة الخاضعة للضريبة ثابتة ودورية أي تتكرر في أوقات منتظمة، وبهذا يكون الازدواج الجبائي أكثر وضوحا في الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل أو رأس المال).

ب- أنواع الازدواج الجبائي

يمكن تصنيف الازدواج الضريبي إلى معيارين أساسين هما:[4]

- **المعيار الأول: من حيث إرادة المشرع (القصد)**

- **الازدواج المقصود:** وكون عندما يتعمد المشرع الضريبي إحداثه بتوفير جميع عناصره سواء بهدف زيادة الحصيلة الضريبية أو تحقيق العدالة بزيادة الأعباء على بعض الفئات الاجتماعية. وذلك لتحقيق متطلبات السياسة الجبائية من اجل تحقيق أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية.
- **الازدواج غير المقصود:** ويعني بأن الضرائب التي يتم فرضها ستؤدي إلى الازدواج الضريبي دون أن يدرك المشرع ذلك، ويحدث ذلك على الغالب بسبب خلل في التشريع وعدم توزيع الاختصاص الضريبي بصورة دقيقة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية أو عدم وجود اتفاقيات دولية لمنع هذا الازدواج.

---

[1] قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سابق، ص 62.

[2] زينب حسن عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية بيروت، 1998، ص 180.

[3] محرزي محمد عباس، **مرجع سابق**، ص 192.

[4] قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سابق، ص 63-64.

- **المعيار الثاني:** من حيث مكان الوقوع (النطاق الجغرافي): ويكون الازدواج في هذه الحالة إما داخليا (محليا) أو خارجيا (دوليا)

- **الازدواج الضريبي الدولي:** ويحدث نتيجة اختلاف ضوابط الإخضاع الضريبي بين الدول، التنظيم الفني للضرائب، تفسير المصطلحات والمفاهيم الفنية للضريبة، وممارسة كل دولة لسيادتها على إقليمها كان تفرض دولة الضريبة على الدخل على أساس محل إقامة المكلف في حين تفرض دولة أخرى الضريبة على أساس محل تحقق الدخل.
- **الازدواج الضريبي المحلي:** وهو الازدواج الذي يقع داخل حدود الدولة الواحدة، وهذا نتيجة تعدد مستويات الإخضاع الضريبي (الدول الاتحادية) أو نتيجة تقعد النظام الضريبي.

ج- شروط الازدواج الضريبي:

لقد اجمع اغلب المؤلفون على أن تحقق الازدواج الضريبي يتطلب تحقق أربعة شروط أساسية وهي:[1]

- **وحدة الضريبة المفروضة:** يشترط لوجود الازدواج الضريبي أن تفرض ضريبتان من نوع واحد أو متشابهة إلا أنه يصعب تحديد الضرائب المتشابهة، لذلك تعمل الاتفاقيات الدولية الخاصة بتجنب الازدواج الضريبي على تحديد الضرائب التي تعتبر متشابهة.
- **وحدة الشخص المكلف بالضريبة:** يعني هذا الشرط أن يكون الشخص الذي فرضت عليه ضريبتان هو نفس الشخص، وفي هذا المجال لا توجد صعوبة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين لكن تبرز الصعوبة فيما يتعلق بالأشخاص المعنويين بحيث إذا فرضت الضريبة على أرباح الشركة ثم على نصيب المساهمين في هذه الأرباح فمن الناحية القانونية لا يوجد ازدواج ضريبي لان للشركة شخصية معنوية مستقلة، لكن من الناحية الاقتصادية تعتبر ازدواج ضريبي باعتبار أن أرباح الشركة هي نفسها الموزعة على الشركة لان هذا الشرط لا يشترط تساوي الربح الخاضع للضريبة.
- **وحدة المادة الخاضعة للضريبة:** أي أن تفرض الضريبة على نفس الوعاء الضريبي أكثر من مرة، ويتحقق ذلك بشكل واسع عند الخروج عن قاعدة إقليمية الضريبة، بحيث يخضع المكلف لضريبتين على موضوع واحد في دولتين، وهو ما يعرف بالازدواج الدولي.
- **وحدة المدة:** حتى يتحقق الازدواج الضريبي يجب أن تفرض نفس الضريبة في نفس المدة وليس في أوقات مختلفة، فإذا فرضت ضريبة على الدخل سنة 1995، فانه يتحقق الازدواج الضريبي إذا فرضت ضريبة ثانية على الدخل في نفس المدة، أما إذا فرضت في سنة أخرى فلا يتحقق الازدواج الضريبي.

ونشير انه يجب تحقق جميع هذه الشروط الأربعة بحيث إذا لم يتحقق شرط واحد فإننا لا نعتبره ازدواج ضريبي، ولتحديد الدقيق للازدواج الضريبي يجب تمييزه عن التكرار الضريبي الذي يتحقق عند فرض ضريبة على كل عملية تتميز عن الأخرى مثل بيع العقار أكثر من مرة ويخضع للضريبة في كل مرة.

د- <u>أسباب الازدواج الجبائي وصور معالجته</u>

نظرا لما يسببه الازدواج الجبائي من آثار سلبية على الممول والاقتصاد الوطني، نجد كل التشريعات تهدف إلى الحد منه بالقضاء على أسبابه

أسباب الازدواج الجبائي: سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الدولي تعود أسبابه إلى عوامل اقتصادية واجتماعية ومالية ومن هذه الأسباب:[2]

- تزايد حجم النفقات العامة مما يدفع الدولة إلى التوسع في فرض الضرائب

[1] ناصر مراد، **<u>فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي- دراسة حالة الجزائر-</u>** مرجع سابق، ص 191.

[2] البطريق يونس أحمد، **<u>السياسات الدولية في المالية العامة</u>**، الدار الجامعية الإسكندرية، ط 2، 1986، ص 135.

- رغبة الدول في تحقيق العبء النفسي على الأشخاص من خلال ارتفاع معدلات الضرائب وتقسيمها – المعدلات- على أكثر من ضريبة متشابهة.
- التوسع في الأخذ بمبدأ شخصية الضريبة مما يتطلب فرض الضريبة على كافة الدخل دون مراعاة مصدره
- الحركة القوية لحركة رؤوس الأموال الأجنبية وسهولة انتقال اليد العاملة بين الدول.
- اختلاف التشريعات الجبائية وعدم التنسيق بينهما.

صور معالجة الازدواج الجبائي:

يتم معالجة الازدواج الجبائي على المستوى الداخلي من خلال قيام الدول بعدم فرض الضرائب إلا على الأموال الواقعة على أراضيها وما يتحقق داخل حدودها من أرباح، أو انه في حالة امتداد سلطاتها الجبائية إلى الخارج أن تقوم بخصم من ضرائبها ما يدفع من ضرائب عن نفس الأموال والأرباح في الخارج، كما يتطلب التنسيق بين مختلف السلطات والتزام الجميع بتطبيق نفس القوانين عند فرض الضريبة وهذا ليس صعبا نظرا لوجود هناك سلطة عليا بإمكانها مراقبة ذلك والتدخل سريعا.

أما فيما يتعلق بالازدواج الضريبي الدولي فيتم علاجه من خلال اتفاقيات الدولية التي من شأنها أن تخفف أو تلغي حدة التعدد الضريبي الدولي، فقد تكون هذه الاتفاقيات ثنائية أو متعددة وأطراف بين هيئات دولية، بحيث تلتزم الدولة الموقعة عليها لمعالجة التعدد (الازدواج) الضريبي الدولي بصفته يشكل عائقا أمام حرية تنقل رؤوس الأموال بين مختلف الدول.[1]

المطلب الثالث: تشخيص ظاهرة التهرب الجبائي

يتطلب النظام الجبائي الفعال وجود تضامن بين المكلف والإدارة الجبائية، من خلال تأديته لواجباته الجبائية، إلا انه غالبا ما يلجأ المكلف إلى استعمال عدة أساليب للتهرب الجبائي ويترتب على ذلك السلوك عدة انعكاسات سلبية تضر بالاقتصاد الوطني، ولتشخيص ظاهرة التهرب الجبائي سنحاول في هذا المطلب تحديد مفهوم التهرب الجبائي واستعراض مختلف أشكاله وأسبابه وكذا آثاره وطرق معالجته.

1- مفهوم التهرب الجبائي

في معظم الحالات، تجد الإدارة الضريبية نفسها عاجزة عن تحصيل كل الضرائب المفروضة نتيجة عدم انتظام جبائي من قبل المكلفين، قد يكون عمديا وقد يكون غير عمدي مما يولد مجموعة من الحالات والسلوك التي يمكن تصنيفها تبعا لمدى مشروعيتها من جهة ومدى قصدها من جهة ثانية.

1-1- تعريف التهرب الجبائي:

إنَّ تحديد مفهوم وطبيعة التهرّب الجبائي متعلقة بالكيفية التي يتم من خلالها التخلص من دفع المستحقات الجبائية، أي يقصد بالتهرب الجبائي أن يحاول المكلف الذي تتوافر فيه شروط الخضوع للضريبة عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا، دون أن ينتقل عبؤها إلى شخص آخر*، و في هذه الحالة لا تحصل الإدارة الضريبية على أية ضريبة، فالتهرب الجبائي بهذا المعنى يفترض تحقق الواقعة المنشئة للضريبة، إلاّ أن المكلف يتهرب من دفعها، وهذا إما بالغش أو التجنب الجبائي، ونظرا لتداخل وتشابه هذين المصطلحين، ارتأينا ضرورة الفصل بينهما، لأنهما ظاهريًا يؤديان إلى نفس المعنى، أمّا جوهريا فهما غير ذلك، ويتجلى لنا ذلك أكثر من خلال تعريف كل واحد منهما.

فالغش الجبائي يحدث عند امتناع المكلف الذي توافرت فيه شروط الخضوع للضريبة عن الوفاء بها، باستعمال ما استطاع من الطرق الاحتيالية للتخلص من دفعها، ويتحقق هذا التهرب أساسا بمناسبة ربط الضريبة للحيلولة دون

[1] فوزي عطوي، **المالية العامة**، منشورات الحبلي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 270.

*وإن كان المكلف بتهربه من الضريبة في الواقع يحمل عبأها لأشخاص آخرين ملتزمين بواجباتهم الجبائية.

تحققه كلية، وذلك بإنكار تحقق الواقعة المنشئة للضريبة، أو بجعله يتم على جانب من وعاء الضريبة الحقيقي، عن طريق إخفاء جزء من القاعدة الضريبية.[1]

ومنه يكون هناك غش جبائي عند لجوء المكلف بالضريبة إلى استعمال طرق وأساليب احتيالية وتدليسية قصد التخلص من دفع الضريبة المفروضة عليهم كليًا أو جزئيًا، لذلك يطلق عليه أيضا بالتهرّب غير المشروع.

ويأخذ الغش الجبائي عدة مظاهر تتمثل في:[2]

- عدم تقديم المكلف القانوني تصريح جبائي عن النشاط الخاضع للضريبة، معتمدا في ذلك على عدم وجود مقر لنشاطه، وفي هذه الحالة يكون التهرب كلي؛

- إدخال السلع المستورة من الخارج خفية، أي عدم التصريح بها لدي مصالح الجمارك حتى لا يدفع عليها الضريبة الجمركية؛

- تقديم المكلف بالضريبة تصريح جبائي لدى إدارة الضرائب مخالف للحقيقة حتى تفرض عليه ضريبة أقل مما يجب، كان يذكر في تصريحه دخلا أقل من دخله الحقيقي، أو يذكر قيمة السلعة المستوردة أقل من قيمتها الحقيقية؛

- المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة للخصم من وعاء الضريبة، مما يؤدي إلى تقليص الأرباح المفروضة عليها الضريبة وبالتالي تخفيض الضريبة المستحقة؛

-إخفاء أو تهريب أموال المكلف بالضريبة حتى لا يدفع قيمة الضريبة بحيث يتعذر على إدارة الضرائب الحصول على مستحقاتها اتجاهه؛

- هروب المكلف خارج البلاد، وبالتالي يصعب على إدارة الضرائب تحصيل الضريبة المترتبة عليه.

وحتى يعتبر أي سلوك غش جبائي يجب توفر عنصرين أساسيين هما: العنصر المادي المتمثل في تخفيض الاقتطاع الجبائي بطرق غير مشروعة، بالإضافة إلى توفر النية السيئة لذلك السلوك.

أما التجنب الجبائي فيقصد به أن تفرض الضريبة على تصرف معين كالبيع والشراء، لكن المكلف رغبة منه في عدم دفع الضريبة يعمل على عدم تحقق الواقعة المنشئة لها، ويتم التجنب الجبائي بطريقتين: الامتناع أو الإحلال.[3]

أي أن المكلف بالضريبة يجتهد بشتى الطرق والأساليب للتخلص من أداء بعض الضرائب المستحقة عليه دون مخالفة القانون والنصوص التشريعية، أيْ يستفيد من الثغرات الموجودة في التشريعات الجبائية بفعل تعقد النظام الجبائي أو عدم إحكام صياغة قوانينه، لذا يطلق عليه بالتهرّب المشروع كون المكلف يتحرك في إطار قانوني.

ورغم كلا الشكلين اللذين يمكن أن يتخذهما التهرب الجبائي يهدفان للوصول إلى نفس الغاية وهي عدم الالتزام بأداء الضريبة، إلا أن الغش الجبائي يؤثر سلبا على فعالية النظام الجبائي دون أي مقابل ايجابي، بينما التجنب الجبائي قد يكون مقصودا من طرف المشرع لتحقيق أهداف معينة - اقتصادية، اجتماعية أو سياسية-، لذلك يجب مكافحة الغش الجبائي.

وعلى الرغم من الاختلاف الوارد بين هذه المفاهيم نبين السلوكيات المترتبة عنها لها خصائص مشتركة من حيث انعكاساتها على مستوى الخزينة العمومية، ومن خلال الشكل الموالي نبين أشكال عدم الانتظام الضريبي.

الشكل رقم (02-01): أشكال عدم الانتظام الضريبي

[1] مجدي محمود شهاب، **أصول الاقتصاد العام (المالية العامة)**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 391.

[2] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، **مرجع سابق**، ص 154.

[3] محمد جمال ذنيبات، **المالية العامة والتشريع المالي**، الدار العلمية الدولية، عمان، 2003، ص 145.

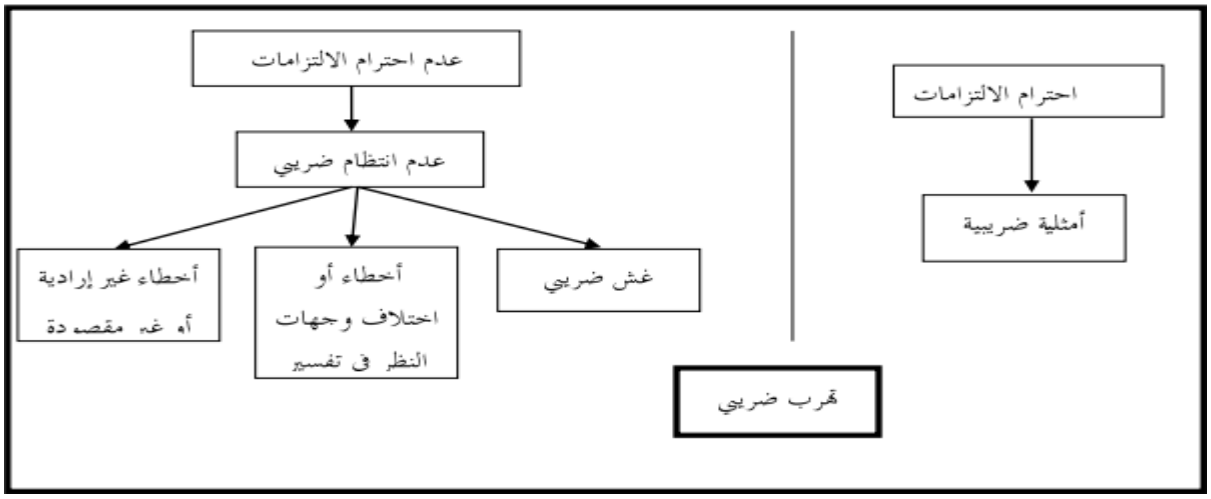

المصدر: قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سابق، ص 216.

من خلال الشكل نلاحظ أن كل حالات عدم الانتظام الضريبي تؤدي إلى التهرب الضريبي، فعدم الانتظام الضريبي يعبر عن مجموع الوضعيات والحالات التي لا يحترم فيها الممول التزاماته الضريبية سواء كان ذلك بشكل إرادي أو غير إرادي بحسن نية أو سوء النية. أما الأمثلية الضريبية فتعبر هي الأخرى إلى الوضعية التي ينجح فيها الممول في تقليص مبلغ الضريبة الواجب عليه دفعها من دون أن ينتهك القانون أو يقلص من التزاماته الضريبية ،وعليه تقتضي الأمثلية الاستفادة من الإمكانيات القانونية باستخدام ثغرات القانون وعدم دقة النصوص بتفسيرها في الاتجاه الذي لم يقصده أو يقدره المشرع بالضرورة من اجل تقليص الاقتطاعات المفروضة مع البقاء في إطار الشرعية، ولهذا فالتهرب الضريبي هو مجموع السلوكيات الرامية إلى تقليص مبالغ الاقتطاعات الضريبية الواجبة الدفع ،فإذا كان ذلك باستخدام أدوات مشروعة فيدخل في إطار الأمثلية، وإذا كان بوسائل غير مشروعة فيدخل ضمن دائرة الغش الضريبي ،وعليه يمكن اعتبار الغش الضريبي تهربا غير مشروع.

ومما سبق يقصد بالتهرب الجبائي بـ "**تلك المخالفات القانونية المتمثلة في عدم الامتثال للتشريع الجبائي، أو الثغرات الموجودة في القانون من أجل التخلص من أداء الواجب الضريبي بجميع الوسائل والأشكال سواء تعلق الأمر بالعمليات المحاسبية أو الحركات المادية، وذلك بكل أو بجزء من المبلغ الواجب الدفع للخزينة العمومية والذي تستعمله الدولة في تغطية نفقاتها، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية**".[1]

2-1- أسباب وآثار التهرب الجبائي

أ- أسباب التهرب الجبائي

في جميع الحالات، فإن التهرب الجبائي يحمل في طياته طابع الاحتيال والغش، مما يستوجب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد منه ومكافحته، بدءا بحصر الأسباب التي تحكم هذه الظاهرة، والعوامل التي تمكن المكلف من استغلال كل الطرق الاحتيالية للفرار من دفع الضريبة، هذه الأسباب والعوامل نوجزها فيما يلي:[2]

✓ **عيوب التشريع الضريبي:** وذلك من خلال:

- **تعقد التشريعات الضريبية:** ومن أمثلة هذا التعقيد ما تحتويه قوانين الضرائب من إعفاءات وتخفيضات وإضافات في سعر الضريبة، لكل هذه التعقيدات تخلق مشاكل للإدارة المالية وتزيد من احتمال التهرب الجبائي ولو أن الباعث على هذا التعقيد قد يكون في كثير من الأحيان تحقيق العدالة وإرضاء الممولين

[1] بوزيدة حميد، **جباية المؤسسات**، مرجع سابق، ص 39.

[2] عبد المنعم فوزي، **مرجع سابق**، ص 224-226

- **المغالاة في تعدد الضرائب:** إن تعدد الضرائب يؤدي لا محالة إلى زيادة تكلفة تحصيل الضريبة بالنسبة للممول ويترك ثغرات عديدة يمكن التسلل منها للتهرب من الصريبة

الثابت انه كلما ارتفع سعر الضريبة وزاد عبؤها كان ذلك مدعاة للتهرب منها، كذلك قد يكون التفاوت في أسعار الضرائب مدعاة إلى التهرب أيضا، بالإضافة إلى إن التصاعد في سعر الضريبة إذا ما غولي فيه فانه قد يدعو إلى التهرب كذلك، إذا يحاول الممول إن يخفض من وعاء الضريبة حتى ينتقل من شريحة لأخرى

✓ **عيوب الإدارة المالية:** وتتمثل في:

- **صعوبة تقدير وعاء الضريبة:** لا شك أن الصعوبات التي تواجه الإدارة المالية في تقدير بعض الأوعية الضريبة هي ما يشجع الممول على التهرب الجبائي، وقد تعمد الإدارة المالية إلى ربط الضريبة ربطا جزافيا بأقل من القيمة الحقيقية أو بأكثر من قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى إحداث آثار معنوية تشجع على التهرب

- **عدم المساواة في التطبيق:** يجدر بنا أن نفرق بين العدالة القانونية والعدالة الفعلية، فقد تكون الضريبة عادلة من الوجهة القانونية، كما أرادها المشرع المالي، ثم تأتي صعوبات التطبيق فتقضي على هذه العدالة، ولا شك أن الضريبة لا تعتبر عادلة إلا إذا استوفت ركني العدالة، أي عدالة الضريبة وعدالة تطبيقها، والأخيرة منوطة بكفاية الإدارة المالية، ومن الثابت أن عدم المساواة في التطبيق تضعف الثقة العامة بعدالة الضريبة وتكون من دواعي التهرب منها

- **تعقد الإجراءات الإدارية الخاصة بتحصيل الضريبة:** فالإجراءات الروتينية المعقدة كثيرا ما تبذر روح الكراهية للضريبة، وهو ما يجب على الإدارة المالية بتلافيه وأن تعمل على تيسيرها.

✓ **العوامل النفسية في التهرب من الضريبة:** تلعب العوامل النفسية دورا هاما في التهرب من الضريبة، فكلما زاد الوعي المالي ضعف الباعث على التهرب، وبالعكس كلما ضعف الوعي المالي كان الباعث النفسي على التهرب من الضريبة قويا وملموسا، ويعتقد بعض الماليين أن من العوامل النفسية ما لا مفر من وجوده بالنسبة لبعض الضرائب، فكثيرا ما تعترض الإدارة المالية صعوبات تطبيقات بالنسبة إلى تحديد الوعاء وربط الضريبة وتحصيلها مما يباعد بينهما وبين تحقيق المساواة الفعلية بين الممولين، على انه مهما يكن من أمر فان واجب المشرع المالي والإدارة المالية معا القضاء على هذه المساوئ أو إضعاف أثرها على الأقل.

كما أن هناك مجموعة من العوامل السلوكية بإمكانها التأثير على سلوك الممولين تجاه التزاماتهم الضريبية وهي:[1]

- مدى إدراكهم سياسة محاربة الغش الضريبي ومدى الخوف من مخاطر العقوبات؛
- المعايير الاجتماعية والثقافية والاعتبارات السيكولوجية والمعنوية للمولين؛
- التفاعل مع السلطات العمومية، وتقدير الممولين للإدارة الضريبية، النظام الضريبي والسياسات العمومية.

كما أن هناك **أسبابا سياسية** تتمثل في انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي داخل الدولة، عادة ما يكون سببا لانتشار التهرب الجبائي، لأنه يولد الإحساس لدى الأفراد بعدم قدرة السلطات العامة على القيام بوظيفتها، أي انعدام الثقة في السلطات الحاكمة في الدولة، وبالتالي عدم قدرتها على مطالبتهم بأداء التزاماتهم الضريبية.[2]

كما قد يمكن أن يؤثر التاريخ**(الأسباب التاريخية)** في سلوك الممولين تجاه الضريبة، فلقد كانت الضريبة في العهد الاستعماري في الجزائر مثلا وسيلة لتنظيم وتسريع تحويل ممتلكات الجزائريين لصالح المعمرين، وهذا في إطار تفقير الشعب ومصادره أراضيه، حتى أصبحت الضريبة تسمى لدى الممولين بـ "**الغرامة**"، وكان التهرب آنذاك يشكل مظهر من

[1] قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سابق، ص 220.

[2] عطية عبد الواحد، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 809.

مظاهر المقاومة تجاه المستعمر، وتحت هذا المنظور استمر الممول الجزائري حتى بعد الاستقلال في ممارسة التهرب الضريبي انطلاقا من كون النظام الضريبي موروثا عن العهد الاستعماري.[1]

ب- **آثار التهرب الجبائي:**

تعتبر الضريبة أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق عدة أهداف مالية واقتصادية واجتماعية، لذلك فان الإخلال بالواجب الجبائي يؤثر على الدور المنوط بها، وعليه يؤدي التهرب الجبائي عدة آثار سلبية يمكن تصنيفها إلى آثار مالية واقتصادية واجتماعية ونوجزها فيما يلي:[2]

✓ **الآثار المالية للتهرب الجبائي: يؤدي** التهرب الجبائي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة، بحيث يضيع على الدولة جزءا هاما من الموارد المالية، ويترتب على ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل، وبالتالي تصبح الدولة عاجزة عن أداء واجباتها الأساسية تجاه مواطنيها وفي ظل عجز الميزانية تضطر الدولة إلى اللجوء إلى وسائل تمويلية أخرى كالإصدار النقدي واللجوء إلى الاقتراض، إلا أن هذا الاتجاه قد يسبب مخاطر تمس الاستقلال المالي والاقتصادي للبلد المعني.

✓ **الآثار الاقتصادية للتهرب الجبائي:** تعتبر الضريبة متغيرا اقتصاديا هاما لذلك يؤدي التهرب الجبائي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وذلك من عدة جوانب، بالنسبة للاستثمار فان نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب الجبائي لا يسمح بتكوين ادخار عام، لذلك يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية، بالإضافة إلى ذلك فان انخفاض معدلات الادخار يجعل الدولة تقلص حجم الإعفاءات الممنوحة في ترقية الاستثمار، ويترتب على ذلك ركود اقتصادي متميز بارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

كما يعمل التهرب الجبائي الإخلال بقواعد المنافسة حيث تصبح المؤسسات المتهربة أفضل من تلك التي تؤدي واجباتها الضريبية، حيث تكون لها إمكانيات تمويلية هائلة تسمح بتحسين جهازها الإنتاجي وتقوية مكانتها في السوق، كما يضر التهرب الجبائي بإنتاجية المؤسسة بحيث يعمل ذلك التهرب إلى توجه عناصر الإنتاج إلى الأنشطة التي يسهل فيها التهرب الجبائي حتى ولو كانت هذه الأنشطة ذات إنتاجية ضعيفة، وهذا على حساب المشروعات الاستثمارية، وتساهم ظاهرة التهرب الجبائي في توجيه الاقتصاد الوطني نحو إرساء اقتصاد غير رسمي أو ما يعرف بالاقتصاد الموازي والذي يحدث مشاكل عديدة تعرقل السير الحسن للاقتصاد الوطني.

✓ **الآثار الاجتماعية للتهرب الجبائي:** يؤدي التهرب الجبائي إلى إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع، كما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبء الضريبة، إذ يتحمل البعض الضريبة بكاملها بينما يتخلص منها الذين تمكنوا منها، أي عدم عدالة توزيع العبء الجبائي، وتؤدي كثرة التهرب الجبائي لجوء الدولة إلى رفع معدلات الضرائب الموجودة أو إضافة ضرائب جديدة، فيزداد العبء على من لم يتهرب من الضريبة، لذلك تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال البحث عن جميع الوسائل سواء المشروعة أو غير المشروعة قصد التحايل والإفلات من الواجب الضريبي.

✓ **الآثار على فعالية النظام الجبائي: يعتبر** التهرب الجبائي نتيجة لعدم فعالية النظام الجبائي، لذلك فان انتشار ظاهرة التهرب الجبائي كدليل على عدم فعالية النظام الجبائي، في هذا المجال نجد أن التهرب الجبائي لا يحقق مبدأ العدالة الضريبية، ويبتعد عن التكافل الاجتماعي، كما يقلص الإيرادات المالية للدولة، لذلك يعمل التهرب الجبائي على عدم تحقيق أهداف السياسة الجبائية - المالية، الاقتصادية والاجتماعية- وبالتالي يقلص من أهمية الضريبة.

2- <u>طرق قياس ومعالجة التهرب الجبائي</u>

[1] قدي عبد المجيد، **<u>دراسات في علم الضرائب</u>**، مرجع سابق، ص 221.

[2] ناصر مراد، **<u>فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق</u>**، مرجع سابق، ص 160-161.

2-1- طرق قياس التهرب الجبائي:

من الصعب قياس حجم التهرب الجبائي، وذلك لطبيعته السرية، حيث لا توجد طرق قياسية دقيقة، إنما بعض المناهج المقترحة على الأقل لتمكننا من أخذ صورة ولو بسيطة عن حجمه، ومن بين هذه المناهج لدينا منهج الاقتصاد غير الرسمي ومنهج عدم الالتزام الضريبي:

أ- منهج تقدير الاقتصاد غير الرسمي:

يعتمد هذا المنهج على تقدير أو تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي، والذي من خلاله يمكننا حساب وتقدير حجم التهرب الجبائي، وهذا لأن مجمل النشاطات والمداخيل التي تتم في هذا الاقتصاد لا يتم إخضاعها للضريبة. وتوجد عدة طرق تستخدم لقياس قيمة الاقتصاد غير الرسمي ولكل طريقة مزاياها وعيوبها وهذه الطرق هي: طريقة أسئلة الاستقصاء، المراقبة الجبائية، حجم المعاملات النقدية (العلاقة بين الناتج المحلي الخام وحجم المعاملات)، الطلب على النقد (النقود السائلة)، استهلاك الكهرباء.[1]

ولهذا تتجلى لنا العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد غير الرسمي وظاهرة التهرب الجبائي، حيث أن حدوث أحدهما تؤدي بالضرورة إلى حدوث الأخرى، ومن بين أهم الطرق المقترحة والمستعملة في قياس الاقتصاد غير الرسمي نجد:[2]

- **المنهج النقدي:** لقياس حجم التهرب الجبائي وفقا لهذا المنهج، فإننا بصدد (03) طرق، كما يلي:

- **متغير المعدل الثابت:** هذا المتغير مبني على فرضية وجود معدل نقدي يبقى ثابتا، وذلك في غياب الاقتصاد غير الرسمي، ومن أجل تطبيق هذا المتغير يستوجب تحديد السنة القاعدية (المرجعية) التي يجب أن تكون مميزة بغياب الاقتصاد غير الرسمي، وحساب المعدل النقدي (الثابت) المناسب، والذي تقارن به الأسعار النقدية للمراحل المدروسة. وفي حالة ما يكون المعدل النقدي لسنة معينة أو مرحلة معينة أكثر من السنة المرجعية، تصبح هذه الكتلة النقدية الزائدة هي نتيجة نشاطات الاقتصاد غير الرسمي.

ونستطيع إذن تقدير حجم نشطات الاقتصاد غير الرسمي بالرجوع إلى الفرضيات المتعلقة بسرعة دوران النقود، ونستطيع حينها الحصول على حجم التهرب الجبائي عن طريق ضرب حجم الاقتصاد غير الرسمي في المعدل الضريبي المتوسط المفروض.

ويمكن تلخيص هذه المعادلات فيما يلي:

$$AEST = (M_2 - M_1) \times PNB / M_2$$

حيث:

AEST : حجم الاقتصاد غير الرسمي

M_1 : الكتلة النقدية للسنة المرجعية

M_2 : الكتلة النقدية للسنة المدروسة

(M2-M1) : الكتلة النقدية الزائدة

PNB : الناتج الوطني الخام

$M2/PNB$: سرعة دوران النقود خلال السنة المدروسة

ويكون بذلك حجم التهرب الجبائي VFF كما يلي:

$$\mathbf{VFF = \{[(M_2 - M_1) \times PNB]\}/M_2 \times Tm}$$

[1] قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سابق، ص 221.

[2] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب– دراسة حالة الجزائر**-، مرجع سابق، ص – ص 298 – 301.

حيث: Tm: المعدل الضريبي المتوسط المفروض.

لكن ما يوجه إلى هذه الطريقة من انتقادات هو هشاشة الفرضيات التي يرتكز عليها المتغير، ففي الميدان العملي، تبقى النتائج تابعة لاختيار السنة المرجعية، زيادة على هذا، يخضع هذا المتغير إلى فرضيات غير واقعية حيث تكون سرعة دوران النقود نفسها في الاقتصاد غير الرسمي وفي الاقتصاد الرسمي.

- **متغير المعادلة النقدية:** يبنى هذا المتغير على فكرة وجود علاقة مباشرة بين الجباية والاقتصاد غير الرسمي، فحسب هذه الطريقة فإن الاقتصاد غير الرسمي هو النتيجة المباشرة للضرائب المرتفعة، إضافة إلى ذلك أنه من المفروض إقامة المبادلات أو الصفقات المتعلقة بهذا الاقتصاد عن طريق استعمال النقود.

وبغرض حساب مدى تأثير الجباية على الاقتصاد غير الرسمي، يجب العمل بمعادلة طلب العملة، التي تدخل "متغير الجباية" أو المتغير الضريبي، وقبل حساب حجم الاقتصاد غير الرسمي، لابد من حساب سرعة دوران العملة القانونية أو الشرعية، والتي هي العلاقة بين الناتج الوطني الخام والعملة القانونية، وتفرض هذه السرعة أنها نفسها في الاقتصاد غير الرسمي، كما يلي:

$$\boldsymbol{AEST = (M_3 - M_2) \times PNB/M_0}$$

حيث:

$(M3 - M2)$: العملة غير الشرعية

M_0 : العملة الشرعية

$PNB/M0$: سرعة دوران العملة القانونية.

ويصبح بذلك حجم التهرب الجبائي كما يلي:

$$\mathbf{VFF = \{[(M_3 - M_2) \times PNB]\}/M_0 \times Tm}$$

وبالإضافة إلى افتراض أن سرعة دوران النقود الشرعية هي نفسها في العملة الشرعية، فإن الانتقاد الثاني الذي يوجه إلى هذا المنهج كونه لا يراعي إلاّ الغش الضريبي الناتج عن توظيف العملة والاقتصاد غير الرسمي، ويهمل الصور الأخرى للغش، كالاستفادة من إعفاءات لا أساس لها.

- **متغير فئات العملة**: ويفترض هذا المتغير أنه في ظل الاقتصاد غير الرسمي يتم استخدام فئة معينة من الأوراق النقدية، ويستند حجم الاقتصاد غير الرسمي في هذه الحالة إلى التغير في عدد هذه الأوراق.

ويوجه إلى هذه الطريقة انتقادين، يتمثل الأول في كون التضخم المرتفع يجعل الأوراق النقدية الكبيرة لا تبدو كبيرة كما كانت عليه، ويمكن توقع زيادة استخدامها دون أن يكون ذلك حتما في الاقتصاد غير الرسمي، أما الثاني، فهو كون الأوراق النقدية الأمريكية الكبيرة تستخدم كمستودع للقيمة في الكثير من الدول، وبالتالي يمكن زيادة الطلب عليها وزيادة تداولها في الدول الأجنبية دون أن يزيد ذلك من حدة الاقتصاد غير الرسمي.

<u>منهج عوامل الإنتاج (العمل المادي):</u> حسب هذا المنهج، نقوم باختيار عامل إنتاج معين مثل الكهرباء، بافتراض وجود علاقة مباشرة بين عامل الإنتاج والناتج الوطني، وبالاعتماد على حجم المخرجات واستهلاك هذا المدخل، يتم تقدير الناتج الوطني، ويقاس حجم الاقتصاد غير الرسمي عن طريق الفرق بين الناتج الوطني المقدر حسب المدخل المادي والناتج الوطني الرسمي.

ولقد وجه لهذا المنهج انتقاد، كونه يفترض وجود علاقة ثابتة بين عوامل الإنتاج والناتج الوطني، إلاّ أن تغييرات استهلاك تلك العوامل قد لا تنعكس حتما عن ارتفاع الاقتصاد غير الرسمي، بحيث قد تزيد نسبة الاستهلاك نتيجة التبذير مثلا.

منهج التفاوت: حسب هذا المنهج، يتم حساب الدخل الوطني اعتمادا على مصادر الإدارة الضريبية، كما يتم حسابه من مصادر أخرى غير المصادر الضريبية، وبمقارنة الدخلين، نستخرج الفرق الذي يمثل الدخل المتهرب من الضريبة، ورغم سهولة هذا المنهج، إلاّ أنه توجد (03) صعوبات هي:

- كون الناتج الوطني يستمد من البيانات الضريبية في الكثير من الدول؛
- مفهوم الدخل الفردي لحساب الناتج الوطني يشمل كل دخل يكسبه الأفراد، سواء كان خاضعا للضريبة أو غير خاضع للضريبة، غير أن الدخل المصرح به في الإقرارات الضريبية هو الدخل الخاضع للضريبة؛
- توجد اختلافات في معالجة الاستهلاك، وهذه الاختلافات تجعل التقديرين غير قابلين للمقارنة.

منهج سوق العمل: ويقوم هذا المنهج على تقدير العمالة غير المعلنة عن طريق الاستقصاء، ثم يقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي على أساس حجم العمالة غير المصرح بها ومتوسط إنتاجية العامل.

والانتقاد الذي يوجه لهذا المنهج هو أنه يحسب الدخل من العمل وحده لا من رأس المال، كما أنه يقدر الاقتصاد غير الرسمي بشكل حاسم على الافتراضات المطروحة بشأن إنتاجية العمل في القطاعات المحسوبة وغير المحسوبة في الاقتصاد.

ب- منهج تقدير عدم الالتزام الضريبي:

بالإضافة إلى المناهج السابقة الذكر والتي تعتمد في قياس التهرّب الضريبي على أساس حجم الاقتصاد غير الرسمي هناك مجموعة من المناهج الأخرى والتي يستند إليها في التقدير ومن بينها:[1]

منهج الضريبة القانونية المحتملة: حيث يقوم هذا المنهج على صحة أرقام الدخل الوطني الرسمي، وتؤخذ كأساس لحساب ضريبة الدخل التي يفترض تحصيلها، ومقارنتها بحجم الضريبة المحصلة فعلا، والفارق بينهما بالإيجاب يمثل قيمة التهرب الجبائي، ويمكننا توضيح ذلك وفق ما يلي:

$$INP = PLF - PFR$$

حيث:

INP : الضريبة المتهرب منها، PLF : الضريبة القانونية المحتملة PFR : الضريبة المحققة.

وقد وجهت لهذا المنهج جملة من الانتقادات نوجزها فيما يلي:

- إن هذا المنهج يهمل الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي لا يقيس الدخل المتهرب من الضريبة الذي أغفل في التقدير الرسمي لإجمالي الناتج الوطني؛
- يعتمد التقدير في هذا المنهج على افتراض أن توزيع الدخل يستند إلى استقصاءات الأسرة، ودرجة الثقة فيها؛
- يتطلب هذا المنهج التزام ووعي ضريبي عال جدا، ووجود إدارة ضريبية لها درجة من الكفاءة والقدرة على التحصيل، وهو شرط لا يتوفر دائما.

منهج نسبة الضريبة الثابتة: يرتكز مضمون هذا المنهج على أن حجم التهرب الجبائي يساوي الفرق بين الضريبة المقدرة والضريبة الفعلية لسنة معينة، كما توضحه المعادلة التالية:

$$\boldsymbol{VFF = POES - POR}$$

حيث:

VFF : حجم التهرب الجبائي

POES : مجموع الاقتطاعات الضريبية المقدرة

POR : مجموع الاقتطاعات الضريبية الفعلية.

[1] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب – دراسة حالة الجزائر-، مرجع** سابق، ص – ص 301 – 303.

ولإيجاد الضريبة التقديرية، نحدد سنة مرجعية، بحيث يكون فيها التهرب الجبائي في حده الأدنى، ثم نطبق نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخاص بالسنة المرجعية على إجمالي الناتج الداخلي للسنة المدروسة.

ولقد وجهت لهذا المنهج كذلك بعض الانتقادات منها:

- يسمح هذا المنهج بتقدير حجم التهرب الجبائي الإضافي وليس التهرب الضريبي الكلي، لذلك يفيد في إبراز مدى تدهور أداء الإدارة الضريبية؛
- إن فرضية النسبة الثابتة بين الضريبة وإجمالي الناتج المحلي تكون صحيحة في حالة افتراض أن مرونة الضريبة تكون مساوية للواحد، أي أن التغير الحاصل لإجمالي الناتج المحلي يكون مساويا للتغير النسبي في الضريبة، أما في حالة العكس فإن تقدير حجم التهرب الضريبي يكون خاطئا؛
- تتوقف صحة قياس التهرب الضريبي على مدى صحة اختيار السنة المرجعية، فإذا قدمت هذه السنة أرقاما مرتفعة لإجمالي الناتج الداخلي، فإنه سوف يؤدي إلى تضخيم حجم التهرب الجبائي.

منهج الإعفاءات الضريبية

من خلال هذا المنهج يتم قياس حجم التهرب الجبائي بالاعتماد على المعلومات الموجودة في التصريح الجبائي الذي يقدمه المكلف، وفي هذه الحالة ينخفض ميل المكلف للتهرب، إذ يستفيد من إعفاء جبائي، لذلك يصرح عن دخله الحقيقي، وعليه يتم قياس حجم التهرب الجبائي من خلال فحص التصريحات الضريبية المستلمة أثناء فترة الإعفاء.

ويكتسي هذا المنهج أهميته بالنسبة للإعفاء الجزئي وليس الكلي، بحيث في حالة إعفاء شامل لجميع الضرائب، فإن المكلف يتجنب من أي التزام جبائي، بعكس الإعفاء الجزئي الذي يكون خاضعا لضرائب معينة، ضف إلى ذلك أنه يجب نشر الوعي الضريبي، إذ أنه بالرغم من الإعفاء الجزئي، قد يتمادى المكلف في التهرب من الضرائب الأخرى، وعليه يمكن أن يكون الإقرار الضريبي غير صحيح، مما يؤثر سلبا على صحة تقدير حجم التهرب الجبائي.

2-1- طرق وأساليب مكافحة التهرب الجبائي:

تبرز أهمية مكافحة ظاهرة التهرب الجبائي، ومعالجة الآثار التي خلفتها على اقتصاديات الدول، عن طريق حصر العوامل والأسباب التي سمحت بانتشارها، وانتهاج كل السبل والوسائل التي تمكن من مكافحتها، والعمل على سد الثغرات التي تمكن المكلفين من التهرب من التزاماتهم الجبائية، والقيام بالإصلاحات اللازمة التي تحفز الممولين على دفع الضرائب المستحقة عليهم، وتتم محاربة هذه الظاهرة إلا بالعمل على عدة محاور:[1]

أ- **المحور الأول: منع وقوع التهرب الجبائي**: وذلك بالقضاء على العوامل والأسباب المؤدية للظاهرة ولعل أبرزها:

- تبسيط النظام الجبائي وتحسين شفافيته؛
- رفع كفاءة الإدارة الجبائية برفع مستوى التأهيل للموارد البشرية وتحصينهم ضد الفساد بتحسين مكافآتهم؛
- تعزيز المراقبة الجبائية وتوسيع نطاقها لتشمل مختلف فئات المجتمع الجبائي؛
- تعميق عدالة النظام الجبائي بزيادة حياديته من جهة وتقليل مستويات الضغط الجبائي إلى حدود مستوى القدرة على تحملها اقتصاديا وبسيكولوجيا.

ب- **المحور الثاني: التقليل من حجم الظاهرة**: وذلك بـ:

- تحسين علاقة الإدارة الجبائية بالممولين، والسعي إلى تغيير نظرة الممولين تجاه الإدارة الجبائية باعتبارهم زبائن لديها؛
- العمل على روح المواطنة لدى الممولين بتعميم الثقافة الجبائية عن طريق وسائل الإعلام والبرامج التعليمية؛
- رفع العقوبات على الغش الجبائي إلى الدرجة التي يشعر فيها الممول بارتفاع تكلفة عدم الامتثال الجبائي؛

[1] قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سابق، ص– ص 228- 230.

- اعتبار الغش الجبائي ليس مجرد جنحة وإنما هو مخالفة جنائية تؤدي إلى حرمان مرتكبيها من الحقوق المدنية والسياسية؛
- إعداد مدونة وطنية بالمتهربين، وإقامة وتفعيل خلايا الاستعلام الآلي؛
- تبادل المعلومات بين الهيئات والإدارات ذات العلاقة بالضرائب وتمكين الوصول إليها بطريقة سريعة وبأساليب آلية.

ج- **المحور الثالث: المكافحة على المستوى الدولي**: وذلك بتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة التهرب الجبائي وتبادل المعلومات بخصوصه وفي هذا الإطار دعا **Vito Tanzi*** إلى إقامة سلطة جبائية دولية.

ومن خلال الرسالة الموجهة لإنشاء منظمة دولية للضرائب من قبل الأمم المتحدة في 2001/06/25 والتي جاء فيها ما يلي:

- جمع ووضع الإحصاءات وتعيين الاتجاهات والمشاكل وتقديم التقارير والمساعدات الفنية ووضع القواعد الدولية للسياسة الجبائية والإدارة؛
- مواصلة رصد التطورات الضريبية بنفس الطريقة التي يرصد بها صندوق النقد الدولي سياسات الاقتصاد الكلي؛
- الاضطلاع بدور رائد في تقييد المنافسة الجبائية التي تستهدف جذب الشركات متعددة الجنسيات بالحوافز المفرطة وغير الحكيمة؛
- وضع إجراءات بشكل أكثر طموحا من اجل التحكيم عندما تثور الاحتكاكات بين البلدان بشأن الجوانب الجبائية؛
- الإشراف على آليات لتقاسم أطراف متعددة للمعلومة الجبائية.

وفي ظل الغياب الفعلي لمثل هذه المنظمة، وفي إطار تجسيدها على ارض الواقع تلجأ الحكومات إلى إبرام اتفاقيات لتبادل المعلومات الجبائية وللتعاون في مجال مكافحة التهرب الجبائي.

المبحث الثالث: النظام الجبائي الجزائري بعد الإصلاح الجبائي 1991-بين تطور الحصيلة المالية وضعف الفعالية -

تتميز الأنظمة الجبائية الفعالة بتطورها المستمر تبعا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، لذلك فهي تطبق خلال فترة زمنية ثم تصبح غير مناسبة مما يقتضي تعديلها وإصلاحها سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو الدول النامية.

فالمتتبع للنظام الجبائي الجزائري قبل إصلاحه لم يكن ذو فعالية تذكر، بالنظر إلى الاهتمام الضئيل التي كانت توليه السلطات العامة للجباية العادية، و هذا راجع إلى الاعتماد الكبير على إيرادات الجباية البترولية التي تدر في ميزانية الدولة، وبالنظر للظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري إثر انهيار أسعار البترول سنة **1986**، واستجابة للتحولات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي، توجب إعطاء أهمية أكبر للجباية العادية، من خلال تفعيل دورها في الاقتصاد ، و هو ما أدى إلى إجراء إصلاحات عميقة على النظام الجبائي الجزائري، تتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الجزائر للمرور لاقتصاد السوق.

المطلب الأول: ماهية الإصلاح الجبائي

*هو مسؤول قسم المالية بصندوق النقد الدولي.

يتم تصميم الأنظمة الجبائية في العادة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والجبائية التي يتم تحديدها بدلالة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة، إلا أن معطيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي تتغير بفعل عوامل عديدة، مما يجعل النظام الجبائي عاجزا عن تحقيق الأهداف، وهذا ما يستدعي تغييره ومراجعته، وتدعى هذه المراجعة والتغيير بالإصلاح **الجبائي**.

1- مفهوم الإصلاح الجبائي

1-1- تعريف الإصلاح الجبائي:

يعرف الإصلاح الجبائي على أنه: "**التغير المقصود للنظام الجبائي القائم بهدف التكفل بالحاجات الجديدة أو المعدلة والاستجابة لقيود المحيط الجديدة، فالإصلاح الجبائي الحقيقي لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية لكل بلد**".[1]

وعرف كذلك على أنه: " **عملية تبسيط للنظام الجبائي، وهذا عن طريق توسيع الوعاء الجبائي وخفض معدلات الضريبة، وإعفاء فئة من الشعب من أدائها (الفقراء لم يبلغوا حد الكفاف) ، والتخفيف على عمومه بشكل يقلل من المصاريف الجبائية، ويفعل من النظام الجبائي ويجعله أكثر اتساقا وتجانسا مع الأداء الداخلي المطلوب والتطورات الخارجية المتسارعة**".[2]

ومن خلال التعاريف سابقة الذكر نستخلص التعريف الشامل للإصلاح الجبائي على النحو التالي:

"يقصد بالإصلاح الجبائي إصلاح النظام الجبائي في الدولة بشكل يجعله ينسجم مع مجمل السياسة العامة فيها، ومع حاجة الاقتصاد، و ذلك من خلال إدخال ضرائب أكثر تطورا، و البحث عن آليات ضريبية تضمن العدالة الاجتماعية، و إعادة توزيع الدخل و الثروة، و إلغاء أنواع الضرائب التي تشوه الاقتصاد، و اختيار إطارات من الجهاز الجبائي من الأشخاص المؤهلين علميا و فنيا وأخلاقيا، بما يعني زيادة قدرة الحكومة على القضاء على التهرب الجبائي، بحيث تصبح إيرادات الضرائب كافية لتحقيق النهوض بمشاريع الدولة، و تمويل إنفاقها، و منع مظاهر التهرب الجبائي بتطبيق القانون حيال ذلك ".

وعموما فان الإصلاح الجبائي هو عملية تخفيض العبء الجبائي على الدخل ومدخلات الإنتاج لتشجيع الاستثمار والإنتاج والادخار، وتخفيف أعباء الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللازمة للصناعة لتخفيف تكلفة الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية عند التصدير، الذي يجب أن ندعمه بإعفاء الصادرات من كافة الضرائب والرسوم وتذليل العقبات الإدارية لتحسين ميزان المدفوعات.

والجدير بالذكر أن عملية الإصلاح الجبائي عملية استراتيجية طويلة المدى، لا تظهر نتائجها على القريب، ولذلك فعملية الإصلاح غالبا ما ينتج عنها أضرار تمس القطاعات التي طبق عليها الإصلاح وخصوصا في البلدان النامية والتي تكون الضرائب والرسوم الجزء الأكبر من مداخيلها.

1-2- دوافع وأهداف الإصلاح الجبائي:

تعود دوافع القيام بالإصلاح الجبائي عموما إلى محاولة تجاوز بعض جوانب القصور في النظام الجبائي، وعليه وحسب صندوق النقد الدولي **FMI** فإن سبب قصور النظام الجبائي يعود إلى الأسباب التالية:[3]

أ- ضعف الجهد الضريبي واختلال الجهاز المالي: ويقصد بالجهد الضريبي هو الحصيلة الضريبية، وضعفها من خلال انخفاض الطاقة الضريبية الفعلية عن الطاقة الضريبية المعيارية أو المتوقعة، ولذلك فعلى الإصلاحات أن تعود

[1] قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سابق، ص 249.

[2] فرحان الجوراني، **الإصلاح الضريبي -المفهوم والأسباب والأهداف**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3580، العراق، 2011، ص 03.

[3] فارس مسدور، **التجربة المغربية في الإصلاح الجبائي وأثرها على الاقتصاد المغربي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، 12-2014/05/13، جامعة البليدة، ص 05.

إلى الوصول إلى الهدف المعياري المتوقع لمعالجة الاختلالات الموجودة في الميزانية العامة، فإذا قمنا بقياس الفعلي مع المعياري فإن هذا يعكس الجهد الضريبي، فإذا كانت النسبة أقل من **100%** فهذا معناه أن هناك قصورا في السياسة الجبائية نجم عنه عجز في الموازنة العامة، وهذا للأسباب التالية:[1]

- انخفاض مستوى الدخل القومي، ومتوسط نصيب الفرد منه؛
- كثرة الإعفاءات الجبائية المرتبطة بسياسات تنمية قطاعات اقتصادية، معينة أو تلك المتعلقة بتحفيز الاستثمارات الأجنبية الخاصة، واتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمي؛
- غلبة طابع الاقتصاد العيني على الهياكل الاقتصادية للدول النامية، والذي يتميز باتساع نطاق المقايضة والمبادلات العينية، لاسيما الدول التي ترتفع فيها نسبة مساهمة قطاع الزراعة في تكوين الدخل القومي؛
- فساد الإدارة المالية عموما، والجبائية خصوصا، وانخفاض كفاءتها، مما أدى إلى تفاقم حالات التهرب الجبائي، الذي انعكس على انخفاض الحصيلة الجبائية.

ب- اختلال الهيكل الجبائي: إن الضرائب في الدول النامية غالبا ما تكون نتيجة لعمليات الاستهلاك والتجارة الخارجية، حيث وجدت دراسة لحوالي **86** دولة نامية ومنها العديد من الدول العربية، أن **60%** من مداخيلها هي ضرائب على الإنفاق والاستهلاك، وبالتالي فهي تعتمد بشكل كبير على ضرائب التجارة، وهذا لا يؤدي إلى تنمية اقتصادية كفؤة فيجب تنويع مصادر تحصيل الضريبة كما تفعل الدول الغربية، التي تعتمد على ضرائب الدخل على العمل أو الريع من الملكية أو فائدة رأس المال والثروة.

ج- ضعف الجهاز الإداري القائم على تنظيم الضرائب وتحصيلها: ضعف الجهاز الإداري في الدول النامية مرجعه نقص البيانات المالية في الجهاز، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة التهرب الجبائي.

د- غياب العدالة الجبائية: تفتقد النظم الجبائية في الدول النامية إلى العدالة في توزيع الأعباء الجبائية على القطاعات الاقتصادية في المجتمع، أما على الصعيد الفردي أو الصعيد القومي، وهذا ناجم عن سيطرة العقلية الجبائية على من يصممون الأنظمة الجبائية أو على من يطبقونها، فلا يراعون توزيع العبء الجبائي، في ضوء المقدرة التكليفية الفردية القومية، الأمر الذي تمخض عنه إفقار فئات عديدة من المجتمع(ذوي الدخول المنخفضة) .[2]

إلا أن اختلاف السياق الاقتصادي والاجتماعي من محيط إلى آخر تجعل مبررات الإصلاح بعيدة عن النمطية، وهو ما يجعل لكل إصلاح مبرراته ومنطلقاته الخاصة، فعلى سبيل المثال كانت مبررات الإصلاح الجبائي في أوروبا في التسعينات وبداية الألفية الثالثة مدفوعة بمجموعة من العوامل والمبررات المختلفة تماما عن المبررات التي قادت إلى الإصلاح الجبائي في الدول النامية والدول الانتقالية.

إن أي إصلاح جبائي في أي دولة يجب أن يسعى إلى تحقيق أهداف مختلفة سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وذلك تماشيا مع أهداف السياسة الاقتصادية التي تضعها الدولة، وعادة ما ترتبط أهداف الإصلاح الجبائي بالدوافع التي قادت إليه، إلا أن أهداف الإصلاح الجبائي عموما هي:[3]

- السعي إلى زيادة الإيرادات بالقيمة المطلقة وبالنسبة للناتج المحلي الخام؛
- السعي إلى تلخيص الدعم الخارجي بطريقة هيكلية؛
- زيادة الاستثمارات العمومية؛
- زيادة قدرة الدولة على المساهمة في الاستثمارات العمومية؛

[1] عمار السيد عبد الباسط، **الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم**، دار الوفاء القانونية، مصر، 2013، ص 77.

[2] نفس المرجع، ص81

[3] قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، مرجع سابق، ص252.

- زيادة كفاءة وشفافية الإدارة العمومية خاصة الإدارة الجبائية؛
- تنمية الثقافة الاقتصادية والضريبية لدى المجتمع المدني؛
- زيادة مساهمة المجتمع المدني في النقاش حول المالية العمومية.

2- أسباب وأهداف الإصلاح الجبائي الوطني سنة 1991

2-1- أسباب ودوافع الإصلاح الجبائي في الجزائر:

هناك العديد من الدوافع إلى جانب السلبيات التي ميزت النظام الجبائي السابق أدت إلى إجراء الإصلاحات الجبائية، في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف تتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي باشرتها الجزائر منذ بداية التسعينات، ومن النقائص والعيوب التي دفعت الجزائر بإصلاح نظامها الجبائي نذكر:[1]

أ- تعقد وعدم استقرار النظام الجبائي:

النظام الجبائي الجزائري معقد، نتيجة تنوع الضرائب و تعدد معدلاتها مقارنة مع معدلات ضريبية في بعض الدول بالإضافة إلى اختلاف مواعيد التحصيل، و هو ما زاد من العبء الجبائي على المكلفين فمثلا كانت تقدر الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية في الجزائر عام **1988** بـ **55%**، في حين أنه في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقدر ب **35%**، فالضرائب على الدخل وحدها كانت تسعة و الضرائب على الأنفاق أربعة و غيرها من الضرائب على رقم الأعمال التي كانت تضم **18** معدلا، و السلم الضريبي على الأجور و المرتبات لسنة **1985** يضم **20** معدلا لكل فئة مما يولد في النهاية **60** معدلا لوجود ثلاث فئات مأخوذة بعين الاعتبار، و هذا العبء هو عامل من العوامل التي ساهمت غياب التوازن المالي للمؤسسات.

ب- النظام الجبائي الجزائري نظام غير ملائم لمعطيات تلك المرحلة الراهنة:

بعد الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر أمام المعطيات الجديدة لاقتصاد السوق، أصبح النظام الجبائي غير ملائم ويرجع هذا إلى النقائص التالية:

- **عدم ملائمة الاهتلاك الخطي**: هذا النوع من الاهتلاك وجد قبل عام **1989** وهو وحيد تستعمله جميع المؤسسات، وبعد دخول المؤسسة العمومية عهد الاستقلالية أصبح هذا النوع غير ملائم وهنا أضاف المشرع طرق أخرى للإهتلاك؛
- **لا مركزية BIC و TAIC:** الضريبة على الأرباح الصناعية **BIC**كانت تفرض على أساس كل وحدة وليس على مستوى المؤسسة، حيث لو حققت إحدى الوحدات ربحا فإنها مطالبة بدفع الضريبة ولو كانت تعاني من عجز مالي، وتم العدول عن هذا الإجراء وأصبحت تطبق هذه الضريبة على مستوى المؤسسة.

وحسب المادة **206** من قانون الضرائب المباشرة أصبحت العمليات التي تتم بين وحدات نفس المؤسسة تخضع للرسم على النشاط الصناعي والتجاري TAIC، فإخضاع تلك الوحدات لهذا الرسم سوف ينعكس سلبا على خزينة المؤسسة نتيجة تضخم حجم الضريبة.

- **تحديد غير عقلاني للأعباء غير قابلة للخصم**: للحصول على الربح المحاسبي نطرح التكاليف من الإيرادات، وهناك بعض الأعباء تطرح من الربح المحاسبي للحصول على الربح الجبائي، وهو الوعاء الجبائي، وبالمقابل هناك أعباء غير قابلة للخصم ويتم خصمها مثلها مثل: الغرامات، مصاريف الاستقبال، والهدايا ذات الصيغة الاشهارية، و اهتلاك السيارات السياحية.

ج- **الضغط الضريبي المرتفع:**

[1] أوسرير منور، **مرجع سابق**، ص - ص:66- 71.

لقد كان هذا الضغط الضريبي المرتفع نتيجة لبنية النظام الجبائي السابق التي ميزتها كثرة الضرائب و تعددها إلى جانب ارتفاع معدلاتها و ثقل عبئها خاصة على المؤسسات الاقتصادية التي عانت من كثرة الاقتطاعات و ارتفاع المعدلات، فقد كانت الضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية مثلا تصل إلى **50 %** و معدل الدفع الجزافي يقدر بـ **6%**، إلى جانب ارتفاع معدلات الرسوم و التعريفات الجمركية، فالضغط الجبائي في الجزائر و عند حسابه على أساس كل الاقتطاعات الضريبية كان يساوي حوالي **45%** سنة **1986** و **46%** سنة **1987** من الناتج و هو ما بين العبء الكبير للاقتطاعات الجبائية.

د- **الأزمة النفطية:**

لقد كان الاعتماد على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة كبيرا مما جعلها تتأثر بتقلبات أسعار النفط التي تحكمها السوق العالمية و بانخفاض أسعار النفط بداية من **1986** أصبحت الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية ضعيفة حيث بلغت **28.56%** سنة **1986** و **26.06%** سنة **1987** من مجموع إيرادات الجباية بعد أن كانت تشكل نسبة **66.4%** سنة **1981**، و لم يستطع النظام الجبائي السابق تعويض هذا النقص في الإيرادات من خلال الجباية العادية، و هو الأمر الذي جعل عجز الميزانية متواصل مما دعا إلى البحث على نظام جبائي جديد يكون مرنا و يستطيع توفير إيرادات جبائية لتدعيم الميزانية و التحرر من الارتباط بأسعار النفط التي قد لا تعرف الاستقرار.

هـ- **تفشي ظاهرتي الغش والتهرب الجبائي:**

لقد ساهم في تنامي ظاهرتي الغش والتهرب الجبائي غياب الوعي الجبائي، ضعف الإدارة الجبائية نتيجة تدني مستوى التعليمي لموظفيها، إلى جانب عدم استقرار التشريع الجبائي وتعقده وزيادة الضغط الجبائي على المكلفين مما دفعهم إلى إتباع مختلف السبل لتفادي تسديد ما عليهم من ضرائب، وقد قدرت مبالغ التهرب الجبائي سنة **1989** بحوالي **50** مليار دولار سنويا، ومبلغ ضخم جدا إذا تمت مقارنته بالناتج الداخلي الإجمالي في ذلك الوقت أين كان حوالي **52** مليار دولار.

و- **عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار:**

هذه الحوافز لم تحقق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية وهذا راجع إلى:

- عدم توازن هيكل قطاع الاستثمار في وقت لجأت فيه المؤسسات إلى الاستثمار في القطاعات التي تتطلب مهارات عالية وتكاليف باهظة بغرض تحقيق أكبر مردودية؛
- عدم التوازن الجغرافي لمؤسسات عبر التراب الوطني، فالحوافز الضريبية لم تؤدي دورها اللازم لتوجيه الاستثمار نحو القطاعات المنتجة وكذلك نحو القطاعات الأقل تطور.

ز- **ضعف العدالة الضريبية:**

النظام الجبائي الجزائري آنذاك كان يتميز بابتعاده عن العدالة الضريبية وهذا راجع إلى:

- إن طريقة الاقتطاع من المصدر مقتصرة على بعض المداخيل دون أخرى؛
- اختلاف مواعيد التحصيل الضريبي؛
- الضريبة المباشرة يغلب عليها الطابع النسبي وليس التصاعدي.

كما كان لارتباط برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر بدعم صندوق النقد الدولي الأثر الكبير في الدفع إلى إصلاح النظام الجبائي وذلك من خلال وضعه لقواعد مشتركة للإصلاح الجبائي في الدول النامية والتي تمثلت في:

- توسيع وعاء الضريبة وخفض أسعارها حتى يتم تفادي التهرب الجبائي؛
- اعتبار الضريبة على القيمة المضافة عنصرا هاما في برامج الإصلاح لما تتميز به خصائص من الحيادية والشفافية والمردودية، إذ أثبتت التجربة فعاليتها في البلدان التي طبقتها؛

- إصلاح النظام الجبائي بشكل منسق وعام ولأن إصلاح أجزاء منعزلة عن بعضها البعض يمكن ألا يحقق النتائج المتوخاة من الإصلاح؛
- عدم المبالغة والتوسع في الأهداف الضريبية، لأن هذا التوسع قد يؤدي إلى التناقض والتعارض بين الأهداف ويؤدي إلى بروز استثناءات تقود إلى تشويه النظام الجبائي وتعقيده.

وقد كانت هذه القواعد لبنة أساسية في تصور نظام جبائي جديد يتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر.

2-2- أهداف إصلاحات النظام الجبائي الجزائري:

لقد جاء إصلاح النظام الجبائي كنتيجة لمختلف السلبيات التي ميزت النظام الجبائي السابق إلى جانب التطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر من خلال إلا إصلاحات الاقتصادية والتحول إلى نظام اقتصاد السوق، وسعي الإصلاح الجبائي نتيجة لهذا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

أ- **الأهداف الاجتماعية: العمل** على تحقيق العدالة الاجتماعية بين المكلفين بدفع الضريبة وذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها الدولة وهي:

- الفصل بين الشخص الطبيعي والمعنوي بحيث يخضع الشخص الطبيعي للضريبة على الدخل الإجمالي **IRG**، وفي حين يخضع الشخص المعنوي للضريبة على أرباح الشركات **IBS**، كما إن معاملة المكلفين تتم طبقا لمحددات الضريبة التي يخضع لها كل مكلف؛
- العمل على التوسع أكثر في تطبيق الضريبة التصاعدية وخاصة الضريبة التصاعدية بالأجزاء التي تطبق على الدخل الإجمالي لأشخاص الطبيعيين، بالمقابل التقليل من تطبيق الضريبة النسبية التي يبقى معدلها ثابت مهما تغير الوعاء وهذه فكرة التقليديين سابقا؛
- توسيع الحقل الضريبي بإخضاع العديد من السلع والخدمات لأنواع الاقتطاعات "**الرسم على القيمة المضافة TVA**»، هذا من جهة والأخذ بعين الاعتبار القدرة التكليفية لدافع الضريبة من جهة أخرى، وهذا من خلال تحديد حجم الإعفاءات الواجبة لذلك.

ب- **الأهداف الاقتصادية:** إن التغيرات الاقتصادية التي حدثت في الهيكل الاقتصادي يتطلب وضع ضريبي يتماشى مع هذه التغيرات، وذلك بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة توسيعها على مختلف ولايات الوطن بتخفيض المعدلات الضريبية وإحداث إعفاءات ضريبية مما يجعل من الضريبة وسيلة فعالة لتمتين وتثبيت برامج الإصلاح الاقتصادي وذلك عن طريق:

- توفير الجو الملائم والمناسب للقيام بالاستثمارات؛
- عدم عرقلة وسائل الإنتاج المستوردة الأزمة لأعمال الإنتاجية؛
- استعمال النظام الجبائي من خلال مكوناته كأداة لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو إقامة مؤسسات اقتصادية قوية قادرة على تموين السوق المحلية ومنافسة السلع الأجنبية؛
- تقديم امتيازات جبائية للقطاع الخاص حتى يقوم بدوره الفعال في التنمية الاقتصادية.

ج- **الأهداف المالية:** إن كل عمل إنتاجي أو تجاري يتطلب أموال لتحريكه ورفع مردوديته لخدمة الاقتصاد الوطني وهذا يتطلب:

- رفع الحصيلة الضريبية وزيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة والعمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية التي يعتبر مصدرها غير دائم لتعرض هذه المادة لتقلبات في أسعارها في السوق العالمية؛

[1] جمام محمود، **مرجع سابق**، ص- ص111-113.

- وضع أساليب وطرق جبائية حديثة لمنع محاولات الغش والتهرب الجبائيين.

د- **الأهداف التقنية:** إن النظام الجبائي الجزائري يتصف بتعقده ولذلك يجب تبسيطه من خلال:

- تقنين بعض الضرائب لمنع الازدواج أو الحد منه وعليه تم وضع تقنية جديدة في النظام الجبائي وفق المادة 09 من قانون الضرائب المباشرة،[1] وهي الرصيد الجبائي " **Avoir fiscal***"؛
- إقامة إدارة ضريبية فعالة وديناميكية باعتبارها حلقة وصل بين المكلفين والنظام الجبائي ومن ثم لابد من تحقق وتوافر بعض الصفات؛
- رفع مستوى العاملين بالمصالح الضريبية من خلال توظيف الإطارات الكفؤة الجامعية؛
- إجراء فترات تربصيه في معاهد مختصة في كيفية التحصيل الجبائي وتقنياته لرفع مستوى تلك الإطارات؛
- رفع الوعي الجبائي لدى المكلفين بالاتصال المباشر أو عن طريق توسيع الإعلام الجبائي.

المطلب الثاني: تشخيص بنية النظام الجبائي الوطني بعد إصلاحات 1991

بعد الإصلاحات الجبائية لسنة 1991 ثم استحداث ضرائب ورسوم جديدة لتتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك المرحلة، ومن بين أهم هذه الضرائب نذكر **IRG، IBS وTVA**، بالإضافة إلى إبراز بعض الضرائب الأخرى مثل **TIC، TPP، D&T** ، والتي ليس لها أهمية بالغة في الميزانية العامة للدولة نظرا لمحدودية مساهمتها في إيرادات الجبائية العادية.

1- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

1-1- تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي:

يقصد بالضريبة على الدخل الإجمالي الضريبة التي تفرض على مجموع الدخل المتحقق للمكلف بالضريبة من مصادر متعددة، ويعرفها المشرع الجزائري على أنها " تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي للمكلف بالضريبة".[2]

ومن خلال التعريف السابق تتميز الضريبة على الدخل الإجمالي بالخصائص التالية:

- ضريبة سنوية، أي تؤسس كل سنة على الأرباح أو المداخيل التي يحققها المكلفون بالضريبة أو التي يحصلون عليها خلال سنة معينة؛
- تطبق على دخل الأشخاص الطبيعيين؛
- ضريبة إجمالية أي شاملة لكل المداخيل التي تمس الدخل الإجمالي الصافي وهذا بعد خصم الأعباء المحددة قانونا؛
- تعد ضريبة وحيدة بمعنى أنها تضم كل أصناف الدخل؛
- ضريبة تصريحيه بمعنى أنها واجبة التصريح بها من طرف المكلف؛
- ضريبة تصاعدية، حيث يتم حساب الضريبة بتطبيق سلم تصاعدي مقسم على شرائح من الدخول، الذي يسمح بتطبيق معدل تصاعدي كذلك، بشكل يكون فيه العبء ملقى على عاتق المكلف بالضريبة أكثر أهمية كلما زاد دخله.[3]

---

[1] Ministre de finance, **code des impôts directs et taxes assimilées**, publication DGI, 1997, Alger, P39.

[*] **الرصيد الجبائي " Avoir fiscal »:** هو مبلغ مالي يستخرج من الأرباح الموزعة على المكلفين بعد تحديد نسبة الرصيد الجبائي وإضافتها للوعاء الخاضع للضريبة، وبعد حساب الضريبة يتم خصم قيمة الرصيد الجبائي من مبلغ الضريبة، وهذا لتقليل من الازدواج الضريبي ومعدل الرصيد الجبائي محدد بـ **25%**.

[2] المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، **2015**، ص 17.

[3] منور أوسرير، **مرجع سابق**، ص 95.

وحسب الخاصية الأخيرة المذكورة سابقا والتي تشير إلى إن الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة تصاعدية، فقد عرفت هذه الأخيرة تغيرات مستمرة على السلم الضريبي وهذا من أجل المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية وذلك من إعفاء الشريحة الأولى من الدخل الخاضع للضريبة والمقدر **25000دج** وذلك عام **1992**، ثم ارتفع إلى **30.000دج** عام **1994**، وبلغ عام **2000** مبلغ **60.000دج** إلى أن وصل عام **2008** إلى مبلغ **120.000دج** والمطبق حاليا وقد يرتفع إلى مبلغ **150.000دج** حسب تصريحات الوزير الأول في اجتماع الثلاثية (النقابة، الحكومة، أرباب العمل) فهذه الإعفاءات خير دليل على رغبة الدولة في الاستمرار في تقديم الامتيازات الجبائية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

2-1- الأشخاص الخاضعون للضريبة:

تنص **المادة 3 و4** من قانون الضرائب المباشرة على إخضاع دخول الأشخاص الطبيعيين للضريبة على الدخل الإجمالي الصافي والمتكونة من:[1]

أ- يخضع لضريبة الدخل على ككافة مداخيلهم الأشخاص الذين يوج موطن تكليفهم في الجزائر، ويخضع لضريبة الدخل على عائداتهم من مصدر جزائري الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر؛

ب- يعتبر الأشخاص الذين لهم مقر جبائي في الجزائر بالنسبة إلى:

- الأشخاص الذين لديهم مسكن باعتبارهم مالكين له أو منتفعين به أو قاموا بتأجيره عندما يكون الإيجار في هذه الحالة الأخيرة قد اتفق عليه إما باتفاق وحيد أو باتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل؛
- الأشخاص الذين لديهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية؛
- الأشخاص الذين يزاولون نشاطاتهم مهنيا سواء أكانوا إجراء أو لا.

ج- كذلك يعتبر موطن تكليفهم الجزائر، أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهما ويكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم؛

د- يخضع كذلك لضريبة الدخل سواء أكان موطن تكليفهم في الجزائر أم لا، الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية الذين يتحصلون على أرباح أو مداخيل يخول فرض الضريبة عليها في الجزائر بمقتضى اتفاقية جبائية تم عقدها مع بلدان أخرى.

بالإضافة إلى الأشخاص المذكورين سابقا والخاضعين لضريبة الدخل الإجمالي، هناك أشخاص آخرين لهم إيرادات يحققونها فرادى من الشركات أشخاص أو أعضاء الجمعيات المساهمة الذين لهم مسؤولية تضامنية وغير محدودة حسب **المادة 7** من قانون الضرائب المباشرة.[2]

ومن جهة أخرى يعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي والمقدر حاليا بـ **120000دج**، كما يعفى السفراء والأعوان الدبلوماسيين والقناصل والأعوان القنصليين من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الامتيازات للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الجزائريين وذلك حسب **المادة 5** من قانون الضرائب المباشرة.

وحسب **المادة 104** من قانون الضرائب المباشرة تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعا للجدول التصاعدي التالي:

الجدول رقم (1- 1): السلم الضريبي على الدخل الإجمالي 2015

قسط الدخل الخاضع للضريبة دج	نسبة الضريبة
لا يتجاوز 120000	% 0
من 120001 إلى 360000	% 20

[1] المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، **2015**، ص 17-18.

[2] المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، **2015**، ص 19.

من 360001 إلى 1440000	30 %
أكثر من 1440000	35 %

المصدر: المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2015، ص47.

أدرج الجدول أعلاه في سياق إصلاحات وتعديلات النظام الجبائي لسنة **2007**، وذلك رغبة في تدنيه العبء الذي يتحمله ذوي الدخول المنخفضة وتثبيت العبء الذي يتحمله ذوي الدخول المتوسطة والمرتفعة، وانطلاقا من الجدول أعلاه يمكن إدراج الملاحظات التالية:[1]

- إن الحد الأدنى المعفى والمقدر بـ **120.000دج** يعد منخفضا لاسيما مع ارتفاع مستوى الأسعار وتدهور القدرة الشرائية؛
- يطبق هذا الجدول وفق التصاعد بالشرائح بحيث يطبق معدل الضريبة الجديد على الجزء الإضافي فقط من الدخل وليس على الدخل بكامله كما هو الحال في التصاعد الإجمالي؛
- عدم مرونة التصاعدية المعتمدة بحيث نجد طول الشريحة الأولى **120.000دج** في حين طول الشريحة الثانية **360000دج** أما الشريحة الثالثة فهي أكبر إذ طولها يساوي **1400000دج؛**
- قد تدفع تصاعدية الضريبة بالمكلف في حال وقوع دخله في شريحة ذات معدل مرتفع للعمل على تدنيه دخله لإلحاقه بشريحة ذات معدل منخفض لذلك يجب أن يكون الانتقال في المعدل بين شريحة وأخرى بدرجة صغيرة بتجنب تحايل المكلفين وتقليص حدة التهرب؛
- تعد المعدلات المدرجة في الجدول مرتفعة نوعا ما ولا تشجع على الاستثمار ولاسيما الشريحة الثانية التي حددت بـ **20%.**

3-1- أصناف الدخل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي:

يخضع لضريبة الدخل الإجمالي أصناف الدخل التالية:

- الأرباح الصناعية والتجارية:

هي تلك الأرباح الناتجة عن ممارسة مهنة تجارية، صناعية، حرفية أو نشاطات منجمية، وقد أحال قانون الضرائب المباشرة تحديد الدخل الخاضع للضريبة على تحديد قواعد تحديد الضريبة على أرباح الشركات، وعليه فالدخل الخاضع للضريبة يشمل فائض قيم الأصول على المجموع المكون للخصوم من حقوق الغير، الاستهلاكات والمؤونات المبررة.[2]

- أرباح المهن غير التجارية:

تعتبر الأرباح المتأتية من ممارسة نشاط غير تجاري تلك الأرباح المحققة من طرف أصحاب المهن الحرة والوظائف والمهام التي لا يتمتع أصحابها بصفة التاجر والمستثمرات المدرة للأرباح، والتي مصدر كسب لا تنتمي إلى صنف آخر من الأرباح والمداخيل مثال ذلك: الأطباء، المحامين...الخ.[3]

- الإيرادات الفلاحية:

الأرباح الفلاحية هي تلك الأرباح الناتجة عن النشاطات الزراعية، الرعوية وتربية النحل ...الخ، على ألا تكون ذات طابع صناعي، وتعفى من الضرائب عائدات زراعة الحبوب، الخضر الجافة والتمور.[4]

---

[1] ولهي بوعلام، **النظام الضريبي الفعال في ظل دور الجديد للدولة**، مرجع سابق، ص54.

[2] Ministre de finance, **code des impôts directs et taxes assimilées**, publication DGI, 2015, Alger, P20.

[3] أوسرير منور، **مرجع سابق**، ص 101

[4] يحياوي نصيرة، **مرجع سابق**، ص 141.

- **المداخيل الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية:**

وهي تلك المتأتية من تأجير العمارات، المحلات التجارية والصناعية الفارغة وتلك التي تنتج عن عقد سلف للاستعمال، وتلك الناجمة عن تأجير ممتلكات غير مبنية من كل الأصناف بما فيها الأراضي الفلاحية.[1]

ريوع رؤوس الأموال المنقولة:

يوجد نوعان من العائدات المعنية بهذا الصنف، نواتج الأسهم والحصص الاجتماعية المماثلة من جهة والتي تخضع لاقتطاع من المصدر بـ **15%** عند حلول موعد سدادها، وعائدات الديون، الودائع والضمانات من جهة أخرى والتي توجب الخضوع للضريبة بمجرد دفع أو تسجيل حساب دائن أو مدين من خلال خصم من المصدر بنسبة **10%** وتصل إلى **50%**بالنسبة للأوراق لحاملها.[2]

- **المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية:**

يتعلق الأمر بالمرتبات، التعويضات، أجور، معاشات، ريوع عمرية إلى جانب امتيازات عينية ممنوحة لهم (طعام، سكن، لباس، إنارة...).

باستثناء المكافآت والتعويضات والعلاوات والمنح غير الشهرية الخاضعة للضريبة من خلال الاقتطاع من المصدر بنسبة 15%، تكون المداخيل الإجبارية خاضعة للضريبة وفق مبدأ الاقتطاع من المصدر محرر كليا من الضريبة والذي يتم حسابه على أساس الوضعية الزوجية للأجير، الدورة الزمنية للدفع والقيمة التي تحسب على أساسها المكافأة (الساعة أو اليوم).[3]

- **فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية:**

يتعلق الأمر بالزيادات في القيمة الحقيقية فعليا من طرف الأشخاص الذين يتنازلون خارج النشاط المهني عن العمارات أو أجزاء منها بالإضافة إلى حقوق عقارية على علاقة بهذه الممتلكات.

ويتكون فائض القيمة الخاضع للضريبة في الفرق بين سعر التنازل الذي تخصم منه الأعباء والرسوم المرتبطة وسعر الشراء والإنشاء، أو الإنشاء بزيادة **8%** لكل سنة كاملة للأخذ بعين الاعتبار لبعض التكاليف والتضخم.

2- الضريبة على أرباح الشركات IBS:

2-1- مفهوم الضريبة على أرباح الشركات:

نعني بأرباح الشركات بالنتيجة التي تحققها الشركة من خلال مزاولة النشاط وذلك في نهاية كل سنة مالية، حيث ترصد الحسابات وتقوم بتسويتها واستخلاص النتيجة، وتعتبر هذه الأخيرة، المادة الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات **IBS**، والتي على أساسها تقوم مصلحة الضرائب المباشرة بفرض الضريبة وتكون هذه النتيجة بعد حذف جميع التكاليف.[4]

وحسب قانون الضرائب المباشرة تأسست هذه الضريبة في الجزائر بموجب القانون **90-36** المؤرخ في **1991/12/31** المتضمن في قانون المالية لعام **1992**(**المادة 38** من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة) وجاءت هذه الضريبة لتعويض الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، وتطبق على جميع الأشخاص المعنويين الذين يحققون أرباح في الجزائر، وبالتالي فإنشاء هذه الضريبة أدى إلى إلغاء التمييز بين الشركات الوطنية والأجنبية والشركات العمومية والشركات الخاصة.

[1]Ministre de finance, op cit, P27.
[2] Ministre de finance, op cit, P 30.

[3]يحياوي نصيرة، **مرجع سابق**، ص 142.

[4]أوسرير منور، **مرجع سابق**، ص 121

وتعتبر هذه الضريبة النوع الثاني من الضرائب المباشرة التي جاء بها التشريع الجبائي **1992**، حيث تنص **المادة 135** من قانون الضرائب المباشرة على أنه: " **تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتسمى هذه الضرائب الضريبة على أرباح الشركات**".[1]

وتتميز هذه الضريبة بعدة خصائص يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

- أنها ضريبة وحيدة لأنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين؛
- ضريبة عامة لمكوناتها تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز لطبيعتها؛
- ضريبة سنوية إذ أن وعائها يتضمن ربح سنة واحدة مقفلة؛
- ضريبة نسبية لان الربح الضريبي يخضع لمعدل واحد وليس إلى جدول تصاعدي؛
- ضريبة تعتمد على التصريح الإجباري للمكلف من خلال إرسال ميزانية جبائية لمفتش الضرائب قبل 01 ماي من كل سنة لتحقيق أرباح وتستحق هذه الضريبة على الأرباح المحققة بالجزائر والمتمثلة على الخصوص في:

- الأرباح المحققة في شكل شركات والعائدات من الممارسة العادية لنشاط ذو طابع صناعي أو تجاري أو فلاحي؛
- أرباح المؤسسات وان كانت لا تملك إقامة أو ممثلين معنيين إلا أنها تمارس نشاطا من العمليات التجارية.

من خلال الخصائص السابقة لضريبة على أرباح الشركات فان هذه الضريبة تضمن المزايا التالية:[3]

- **الشفافية:** وذلك من خلال النظرة الإجمالية لمجموع أرباح المكلف وطريقة تحديد الربح الخاضع للضريبة؛
- **البساطة**: سواء بالنسبة للمكلف أو لإدارة الضرائب، بحيث هؤلاء المكلفين مطالبون بتصريح وضريبة واحدة على الأرباح، وبالتالي تسهيل عملية مسك الملفات الضريبية ومراقبتها؛
- **الاقتراب من العدالة:** من خلال إلغاء التمييز بين الشركات العمومية والشركات الخاصة وكذلك بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية.

إن إدخال الضريبة على أرباح الشركات تجسد مبدأ فصل الضرائب على الدخل بالنسبة للأفراد والضرائب على دخل الشركات، وهي تعمل على ضبط ضريبة قطاع الإنتاج للحفاظ على خزينة وطاقة تراكم المؤسسات الإنتاجية، كما تعتبر الضريبة على أرباح الشركات أداة ترشيد جباية المؤسسة.[4]

2-2- الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات:

لتحديد الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات، تنص **المادة 140** من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:[5]

- الربح الخاضع للضريبة هو "**الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات من أية طبيعة كانت تنجزها كل مؤسسة أو وحدة أو مستثمرة تابعة لمؤسسة واحدة بما في ذلك على الخصوص التنازلات عن أي عنصر من عناصر الأصول، أثناء الاستغلال أو في نهايته**".

ويتشكل الربح الصافي من الفرق بين قيم الأصول الصافية لدى اختتام وافتتاح الفترة التي يجب استخدام النتائج المحققة فيها قاعدة للضريبة، وتحسم الضريبة من الزيادات المالية وتضاف عند الاقتطاعات التي يقوم بها صاحب

---

[1] Ministre de finance, **code des Taxes sur chiffres d'affaire**, publication DGI, 2015, Alger, P 60-61

[2] بن أعمارة منصور، **الرسم على الرسم القيمة المضافة**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011، ص 15.

[3] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي- دراسة حالة الجزائر-**، مرجع سابق، ص 232.

[4] ناصر مراد، **الإصلاحات الجبائية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة ورقلة، ص 27

[5] Ministre de finance, **code des Taxes sur chiffres d'affaire**,2015 , op cit, P66

الاستغلال أو الشركاء خلال هذه الفترة، ويقصد بالأصول الصافية، الفائض في قيم الأصول من بين جملة الخصوم المتكونة من ديون الغير، والاستهلاكات المالية والأرصدة المثبتة.

وتحسب الضريبة على أرباح الشركات على أساس الربح الضريبي وليس الربح المحاسبي الذي يظهر في الميزانية المحاسبية، ويحدد ذلك الربح الضريبي بالفرق بين الإيرادات والتكاليف المسجلة حسب طبيعتها خلال السنة المالية، أما الربح الضريبي فهو عبارة على ذلك الربح المحاسبي مع إجراء بعض التعديلات ويتضح ذلك من خلال العلاقات التالية:[1]

الربح الضريبي = الربح المحاسبي + (الاسترددات - التخفيضات)

وتعبر **الاسترددات** عن تلك التكاليف التي أدرجت في حساب الربح المحاسبي إلا أن مصلحة الضرائب قد ترفضها نهائيا لأنها تعتبر مصاريف استغلالية أو أنها تتجاوز الحد الأقصى المحدد من قبل إدارة الضرائب، كما قد ترفضها بصفة مؤقتة إلى أن يتم تسديدها.

أما **التخفيضات** فهي عبارة عن تلك التكاليف التي لم تدرج في حساب الربح المحاسبي، وتعتبرها إدارة الضرائب كتكاليف تطرح من إيرادات المؤسسة هذه التكاليف تتمثل في خسائر السنوات السابقة إلى غاية السنة الخامسة.

3-2- المعدلات الضريبية المطبقة على أرباح الشركات

هناك ثلاث معدلات ضريبية تخضع لها أرباح الشركات وهي:

أ- **المعدل العام:** ويفرض هذا المعدل على الأرباح الصافية المحققة، بحيث تم تحديده أول مرة في قانون المالية **1992** بمعدل قدره **42%**.

وتم تعديل هذا المعدل عدة مرات، فانخفض سنة **1994** إلى نسبة **38%**، ثم إلى **30%** سنة **1999**، ثم إلى **25%** بالنسبة لنشاطات التجارة و19% بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات وذلك سنة **2008**، ثم إلى **23%**بالنسبة لجميع القطاعات سنة **2015**.[2]

ب- **المعدل المنخفض:** وهو خاص بالأرباح المعاد استثمارها والمحدد في البداية بمعدل **5%** سنة **1995**، ثم إلى **33%** سنة **1994**، ثم إلى معدل **15%** سنة **1999**، إلى أن وصل نسبة **12.5%** سنة **2008**.

ج- **المعدلات الخاصة:** وهي التي يتم فرضها على عائدات رؤوس الأموال المنقولة وعلى إيرادات المؤسسات الأجنبية التي ليست لها عمل دائم بالجزائر.

وحسب المادة **150** من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة **2015** نجد بعض الاقتطاعات من المصدرتم إخضاعها لمعدلات مختلفة:[3]

- **10%** بالنسبة لمواد الديون والودائع والكفالات؛
- **40%** بالنسبة للمداخيل الناتجة عن السندات الصناديق فير الرسمية أو لحاملها؛
- **20%** بالنسبة للمبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير الذي يخضع إلى الاقتطاع من المصدر؛
- **24%** بالنسبة للمداخيل المحققة من طرف شركات أجنبية لا تملك منشأة مهنية دائمة؛
- **10%** بالنسبة للمداخيل المحققة من طرف مؤسسات أجنبية كالنقل البحري

ويعفي من الضرائب على أرباح حسب المادة **138** ما يلي:[4]

- الأعمال الممارسة من قبل المستثمرون في إطار إعانات **ENSEJ،CNAC** وذلك بإعفاء كلي لمدة **3** سنوات وقد تصل إلى **06** سنوات في بعض المناطق؛

---

[1] شريف اسماعيل، **أساسيات حول النظام الجبائي الجزائري بين المفهوم القانوني والتطبيقي**، دار طليطلة، المحمدية، الجزائر، 2015، ص 34.

[2] Ministre de finance, **code des Taxes sur chiffres d'affaire**, op cit, P 74

[3] Ministre de finance, **code des Taxes sur chiffres d'affaire**, op cit, P74

[4] Ministre de finance, **code des Taxes sur chiffres d'affaire**, op cit, P74.

- تعفى التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية من الضريبة على أرباح الشركات؛
- تستفيد من إعفاء لمدة 10 سنوات المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب باستثناء الوكالات السياحية والأسفار وكذا الشركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي؛
- تستفيد من إعفاء لمدة 03 سنوات بالنسبة لوكالات السياحية والأسفار والمؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة؛
- تستفيد من إعفاء دائم للعمليات المدرة للعملة الصعبة ولاسيما:
  - ❖ عمليات البيع الموجهة للتصدير؛
  - ❖ تأدية الخدمات الموجهة للتصدير؛

لا يمكن الاستفادة من أحكام البند الأخير، بالنسبة لعمليات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك.

3- الرسم على القيمة المضافة TVA:

لقد جاءت نصوص الرسم على القيمة المضافة TVA في قانون المالية سنة 1992، وهذا تعويضا للنظام المعمول به سابقا والمتضمن الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP والرسم الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS، كما تم إدماج مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة ابتداء من 01 جانفي 1995 على عمليات البنوك والتأمين التي كانت خاضعة لرسم آخر يسمى الرسم على عملية البنوك والتأمين TOBA

3-1- مفهوم الرسم على القيمة المضافة:

يعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم الرسوم غير المباشرة، تفرض على الاستهلاك وتخص العمليات ذات الطابع الصناعي، التجاري، الحرفي أو الحر، ويتحملها المستهلك النهائي لا المؤسسة، فهي تلعب دور الوسيط في تحصيل تسديد الرسم إلى إدارة الضرائب.

ونعني بالقيمة المضافة على أنها الفرق بين الإنتاج العام ولاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات، بمعنى آخر فهي تقيس القيمة المحصل عليها من طرف المؤسسة للسلع والخدمات الآتية من المتعاملين كما توضحه المعادلة التالية:

الإنتاج = القيمة المضافة + الاستهلاك

ويتمثل الرسم من الناحية الاقتصادية في مساهمة المكلف بالضريبة لمزاولة نشاط اقتصادي، وتعبر عن فرق الحجم بين الإنتاج والاستهلاك الوسيطي.

القيمة المضافة = الإنتاج – الاستهلاك الوسيطي.

ويعتبر الرسم على القيمة المضافة أداة ضريبية لعصرنة الاقتصاد الوطني وذلك لما تتمتع به هذه الضريبة من خصائص:[1]

- **توسيع مجال التطبيق:** يعتبر مجال تطبيق TVA حد واسع بحيث انه يتضمن العمليات الخاضعة لـ TUGP، والعمليات الأخرى التابعة لـ TUGPS، والمساحات الكبرى والمهن الحرة، إن توسيع مجال التطبيق على القيمة المضافة للدولة التحكم أكثر في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الحصول على موارد إضافية أخرى؛
- **توسيع مجال الخصم :** يمنح نظام الرسم على القيمة المضافة للخاضعين لهذه الضريبة إمكانية خصم مبلغ الرسم المجمل على مشترياتهم من مبلغ الرسم المستحق على مبيعاتهم، إن مجال ذلك الخصم لم يكتفي بالخصم المادي أو المالي كما هو الشأن بل تعداه ليشمل أيضا عمليات القطاعين الإداري و التجاري، بالإضافة إلى العمليات الخاصة

[1] يحياوي نصيرة، **مرجع سابق**، ص 132.

بتأدية الخدمات و التي ترتبط بالنشاط الخاضع بالرسم على القيمة المضافة، ويسمح أسلوب الخصم الجديد من جهة حيادية الضريبة، فهو لا يعرقل توسع نشاط المؤسسة بل يشجع المنافسة و المبادلات على المستوى الدولي، و من جهة ثانية يعمل على ضبط المعاملات التجارية بحيث يجبر التعامل بالفواتير التي تشكل الوسيلة الضرورية للاستفادة من حق الخصم؛

- **تقليص عدد المعدلات:** حسب قانون المالية لسنة 2001 يحتوي نظام الرسم على القيمة المضافة على معدلين، ويطبق المعدلين على أساس رقم الأعمال غير متضمن للرسم {HT} بينما في النظام السابق كانت تطبق تلك المعدلات على أساس TTC رقم الأعمال متضمن للرسم الذي يترتب عن ذلك تحقيق العبء الضريبي.

2.3. العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة: TVA

إن تحديد مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة يعني البحث عن العمليات أو الأشخاص الخاضعين لهذا الرسم، فالمبدأ أن العمليات أو الأشخاص الذي تتوفر فيهم المواصفات التي نص عليها القانون يدخلون في مجال التطبيق، إلى أنه قد تكون عملية أو شخص لا يخضع لهذا الرسم مؤقتا أو نهائيا، فمجال تطبيق الرسم حدد بموجب **المادة 01** من قانون الرسم على رقم الأعمال.

وبالنظر لهذه المادة نجد أنها ميزت نوعين من العمليات، فمنها ما يخضع لرسم القيمة المضافة وجوبا ومنها ما يخضع اختيارا

أ- العمليات الخاضعة للضريبة وجوبا وهي:[1]

- **العمليات التي يقوم بها المنتجون:** ويقصد بعبارة المنتجين ما يلي:
- الأشخاص الذين يقومون بصفة رئيسية أو ثانوية باستخراج أو صناعة المنتجات ويتعهدون بالقيام بعمليات التصنيع بصفتهم صناعا أو مقاولين بقصد إخراج المنتج في شكله النهائي (التام) أو الشكل المطلوب من قبل المستهلك لاستعماله أو استهلاكه سواء استعمل في سبيل إنتاجها مواد أولية أم لم تستعمل؛
- الأشخاص الطبيعيين أو الشركات (الشركات التي تقوم بعمليات نهائية على السلع) كالتغليف، التنضيب، التوزيع، سواء تمت هذه العمليات داخل المصانع أو خارجها، وسواء بقيت هذه المنتجات تحت علامة أو اسم من يقومون بهذه العمليات أم لا؛
- **العمليات التي يقوم بها تجار الجملة:** ويقصد بعبارة تجار الجملة ما يلي:
- الأشخاص الذين يبيعون لتجار آخرين؛
- تجار التجزئة الذين يبيعون لتجار آخرين، والذين يتجاوز رقم أعماهم أثناء السنة السابقة **1200.000دج؛**
- الأشغال العقارية؛
- المبيعات والتسليمات التي تتم على حالتها من المنتجات أو البضاعة الخاضعة للضريبة والمستوردة والمنجزة وفقا لشروط البيع بالجملة؛
- التسليمات لأنفسهم (إنتاج الشركة لنفسها) مثل الأعمال التي يقوم بها الخاضعون والموجهة لتلبية حاجياتهم الخاصة أو حاجات مستثمراتهم؛
- عمليات الإيجار وأداء الخدمات؛
- بيوع العقارات والمحلات التي يقوم بها الأشخاص الذين يشترون هذه الأملاك بصفة اعتيادية أو عرضية بغرض إعادة بيعها؛

[1] Ministre de finance, **code des Taxes sur chiffres d'affaire**, op cit, P390.

- العمليات التي يقوم بها الوسطاء لشراء أو بيع الأملاك المشار إليها أعلاه؛
- عمليات البيع والتقسيم التي يقوم بها ملاك الأراضي وفقا لشروط المنصوص عليها في التشريع باستثناء تلك الأعمال الخاصة ببناء العمارات الخاصة بالسكن التي تنجز وفق شروط النوعية والسعر المطلوبين من قبل الهيئات المكلفة بالترقية العقارية؛
- المتاجرة في الأشياء الثمينة (ذهب، فضة، بلاتين، والتحف الفنية الأصلية...)؛
- أشغال الدراسات والبحوث التي تنجزها الشركات؛
- الحفلات الفنية حتى ولو كانت تحت رعاية الجمعيات الخاضعة للتشريع؛
- الخدمات المتعلقة بالتليفون والتيليكس...الخ، التي يقوم بها إدارة البريد؛
- عمليات البيع التي تقوم المساحات الكبرى (الأروقة وأسواق الفلاح).

ب . العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة اختياريا: وهي:[1]

يجوز للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الخارجين عن مجال تطبيق TVA أن يختاروا، وبناء على التصريح منهم اكتساب صفة الخاضعين للرسم على القيمة المضافة على أن يزودوا سلع وخدمات:

- موجهة للتصدير؛
- الشركات البترولية؛
- مؤسسات تتمتع بنظام المشتريات الإعفاء المنصوص عليها في المادة 09؛
- المكلفون بالرسم الآخرين؛

3 . 3 . معدلات الرسم على القيمة المضافة:

حدد قانون المالية 1992 أربعة معدلات للرسم على القيمة المضافة ما يلي:

- المعدل المنخفض الخاص: 7%؛
- المعدل المخفض: 13 %؛
- المعدل العادي: 21 %؛
- المعدل المضاعف: 40%.

تحدد قائمة المنتجات الخاضعة لكل معدل وتعديلها يتم بموجب قوانين المالية، في هذا المجال ألغي المعدل المضاعف 40 % في قانون المالية لسنة 1995، كما تم تعديل المعدل المنخفض 14 % وفق قانون المالية لسنة 1997، بينما في قانون المالية لسنة 2001، تم إعادة هيكلة معدلات الرسم عن القيمة المضافة، حيث أصبح يشمل معدلين فقط هما: المعدل المخفض بـ 7%والمعدل العادي بـ 17%، ويندرج هذا التعديل في اتجاه زيادة تبسيط الرسم على القيمة المضافة وتخفيض تكلفة الاستثمارات وبالتالي زيادة فعالية الرسم على القيمة المضافة.

4- ضرائب ورسوم أخرى:

بالإضافة إلى الضرائب والرسوم السابقة التي تعود أساسا إلى الميزانية العامة للدولة، فهناك ضرائب ورسوم أخرى تعود عائداتها إلى الجماعات المحلية والصندوق المشترك نذكر منها:

4-1- الرسم على النشاط المهني: TAP

أنشئ هذا الرسم في 01 **جانفي**1996، بحيث عوض النظام السابق الذي كان يحتوي أو يتضمن الرسم على النشاط الصناعي والتجاري TAIC والرسم على النشاط غير التجاري TANC، ويمكن حسابه على مجمل المبيعات المحققة في

[1] Ministre de finance, **code des Taxes sur chiffres d'affaire**, op cit, P331.

الجزائر من طرف مكلفين يمارسون نشاطا تجاريا أو صناعيا أو غير تجاري، وحددت نسبته بـ **2%**، ويتم توزيع نتائجه، بحيث تستفيد الولاية **0.59%** والبلدية **1.3%**وحصة الصندوق المشترك بـ **0.11%**.

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرتفع إلى **3%** فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، ويتم توزيعه على الولاية بـ **0.88%** والبلدية **1.96%** والصندوق المشترك بـ **0.16%**.

4-2- الرسم العقاري: TF

وهو ضريبة سنوية على الملكيات العقارية المبنية وغير المبينة على أساس القيمة الإيجارية الجبائية السنوية، حسب نوعية المناطق الموجود فيها، كما توجه هذه الضريبة لصالح ميزانية البلدية، ويقدر هذا الرسم بـ **3%** بالنسبة للملكيات العقارية المبنية أما العقارات غير المبنية فهي تتراوح بين **3% - 10%** وذلك حسب المناطق والمساحات.

4-3- **الرسم الداخلي على الاستهلاك: TIC**

أنشئ هذا الرسم بموجب قانون المالية **1992** فهو رسم نوعي يفرض على منتجات في الغالب ضارة بالصحة مثل مواد التبغ والكبريت (أنظر **المادة 25 من قانون الرسم على رقم الأعمال**)، ومعدل الرسم النسبي قدر بـ **10%** للمنتجات التبعية و20 **%** بالنسبة للكبريت.[1]

4-4- **الرسم على المنتجات البترولية: TPP**

وهو الرسم يطبق على المنتجات البترولية والمماثلة لها سواء المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، ويعود موارد هذا الرسم لصالح ميزانية الدولة، وتختلف قيمة الرسم حسب المواد المحددة في قانون الرسم على رقم الأعمال وتستثنى منه المواد البترولية الموجهة للتصدير.[2]

4-5- حقوق التسجيل والطابع: D et T

تعرف حقوق التسجيل على أنها الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود المختلفة وخصوصا العقود الرسمية القضائية متضمنة للقرارات النهائية للعقود الإدارية وعقود نقل الملكية، وحق الانتفاع بالمنقولات أو العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار.... الخ.

أما حقوق الطابع فهي الرسوم المفروضة على التداول المعاملات المدفوعة في شكل طوابع جبائية أو الدمغة، وتحدد مبالغ هذه الحقوق في الجزائر حسب قانون الطابع الصادر عن مديرية الضرائب، وعلى سبيل المثال ارتفع حق الطابع بالنسبة لجواز السفر من مبلغ **2000** دج إلى **6000** دج حسب المادة **136** من قانون الطابع.

وللتذكير هناك العديد من الضرائب والرسم ضمن النظام الجبائي الجزائري التي تساهم ولو بقسط بسيط في الميزانية العامة للدولة، كما أن بعضها تعود حصيلة إلى ميزانيات البلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية ومن بينها: رسم التطهير، الضريبة على الأملاك، حق التداول .....الخ.

[1] Ministre de finance, **code des Taxes sur chiffres d'affaire**, op cit, P408.
[2] Ministre de finance, **code des Taxes sur chiffres d'affaire**, op cit, P410.

المطلب الثالث: تحليل الحصيلة المالية للجباية العادية واهم مكوناتها وتقييم فعالية ومردودية النظام الجبائي بعد إصلاحات 1991 خلال الفترة (1992-2014)

إن من بين الأهداف التي يسعى إليها الإصلاح الجبائي **1991** هي توفير الموارد المالية الكافية لتمويل ميزانية الدولة للقيام بوظيفتها الاقتصادية و الاجتماعية، وعند تضييق هذا المفهوم فإن الهدف الأساسي الذي يركز عليه الإصلاح الجبائي هو تحسين مردودية الجباية العادية في الإيرادات العامة للميزانية، وذلك بهدف إحلال الجباية العادية للجباية البترولية، فهذه الأخيرة عرفت تقلبا خطيرا قبل الإصلاح الجبائي وذلك سنة **1986** من خلال انخفاض حصيلتها المالية، جراء تراجع أسعار البترول والذي انجر عنه وضع اقتصادي واجتماعي صعب مرت به البلاد.

ومن خلال هذا التقديم سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل الحصيلة المالية للجباية العادية وتقييم مردودية وفعالية النظام الجبائي من خلال مؤشرات كمية وذلك خلال الفترة **1992-2014**.

1- تقييم الحصيلة المالية للجباية العادية خلال الفترة (1992-2014)

تشكل الحصيلة المالية الفعلية للجباية العادية إحدى المؤشرات الأساسية لقياس فعالية النظام الجبائي وذلك من خلال متابعة تطور إيرادات الضرائب والرسوم المحصلة لميزانية الدولة، إضافة إلى تحديد أهم المكونات للجباية العادية وتحليلها من خلال الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

ولتكون دراستنا دراسة مبنية على أسس علمية ومعمقة في تحليل الحصيلة المالية للجباية العادية ومدى نجاعة الإصلاح الجبائي الذي سعت إليه الدولة بداية التسعينات، نرتكز على نقطتين هامتين: الأولى هي تقييم الحصيلة المالية للجباية العادية من خلال معدلات النمو السنوي في قيمة إيراداتها ومدى مساهمتها في الإيرادات العامة للميزانية، والثانية هي تحليل الحصيلة المالية لأهم مكونات الجباية العادية التي استحدثت من خلال الإصلاح الجبائي وذلك خلال الفترة **1992- 2014**.

1-1- تحليل تطور الحصيلة المالية للجباية العادية خلال الفترة (1992-2014)

وفي بداية تحليلنا لهذه النقطة نستعين بالجدول الموالي:

الجدول رقم (1- 2): تحليل الحصيلة المالية للجباية العادية بعد إصلاحات 1991 خلال الفترة 1992- 2014

السنة	الجباية العادية (1)	نسبة نمو الجباية العادية	الإيرادات الجبائية (2)	الإيرادات العامة (3)	نسبة المساهمة 2/1	نسبة المساهمة (2/1)
1992	109.1	**2,73**	310.4	316.8	**35,14**	**34,43**
1993	126.1	**15,58**	311.1	320.1	**40,53**	**39,39**
1994	175.96	**39,54**	398.14	434.2	**44,19**	**40,52**
1995	233.15	**32,5**	569.3	600.85	**40,95**	**38,80**
1996	290.6	**24,64**	786.6	825.16	**36,94**	**35,21**
1997	314.01	**8,05**	878.78	926.67	**35,73**	**33,88**
1998	329.83	**5,03**	708.39	774.52	**46,56**	**42,58**
1999	314.77	**-4,56**	903.1	950.5	**34,85**	**33,11**
2000	349.5	**11,03**	1562.7	1578.1	**22,36**	**22,14**
2001	398.2	**13,93**	1399.6	1505.5	**28,45**	**26,44**
2002	482.9	**21,27**	1490.8	1603.2	**32,39**	**30,12**
2003	524.9	**8,69**	1869.9	1966.6	**28,07**	**26,69**
2004	580.4	**10,57**	2151.1	2229.7	**26,98**	**26,03**
2005	640.4	**10,3**	3082.6	3082.6	**20,77**	**20,77**

19,80	**20,47**	3639.8	3519.8	**12,55**	720.8	**2006**
20,79	**21,51**	3687.8	3563.5	**6,367**	766.7	**2007**
18,59	**19,09**	5190.5	5053.8	**25,89**	965.2	**2008**
31,19	**32,21**	3676	3559.3	**18,79**	1146.6	**2009**
29,54	**30,88**	4392.9	4203	**13,20**	1298	**2010**
26,37	**27,73**	5790.1	5506.8	**17,65**	1527.1	**2011**
30,09	**31,31**	6339.3	6092.9	**24,94**	1908.1	**2012**
34,09	**35,57**	5957.5	5709.1	**6,44**	2031	**2013**
36,34	**38,02**	5719	5467	**2,34**	2078.7	**2014**

من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات والتقارير السنوية لبنك الجزائر.

الشكل رقم (1– 03): تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1992–2014

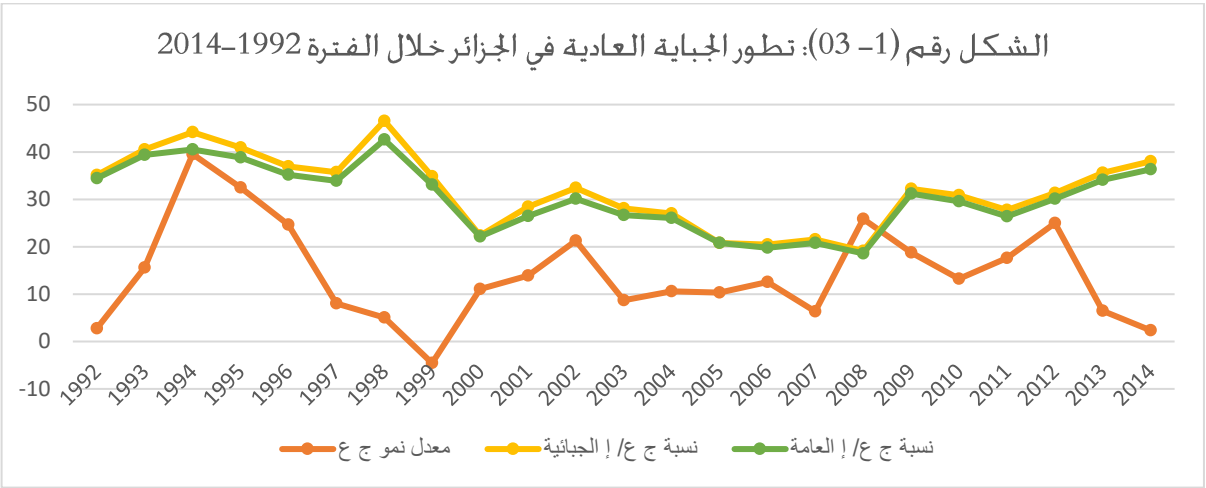

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (1- 3)

من خلال الجدول أعلاه رقم **(3-1)** و الذي يبرز لنا تطور الحصيلة المالية للجباية العادية و مدى مساهمتها في الإيرادات الجبائية والعامة للدولة، حيث عرفت هذه الأخيرة تطور بطيئا على العموم خلال فترة الدراسة، حيث عرفت معدل نمو سنوي موجب خلال الفترة **1992-2014**، إلا سنة واحدة أين عرف معدل النمو السنوي انخفاضا قدر-**4.57%**سنة **1999** ، وعليه ارتفعت الحصيلة المالية للجباية العادية من 109.1 مليار دج سنة 1992 إلى مبلغ **349,502** مليار دج سنة **2000** بزيادة قدرت نسبتها **221,044%**، ثم توالت في الارتفاع إلى أن وصلت مبلغ **1298,00** مليار سنة **2010** بزيادة نسبتها **271,38%** منذ سنة **2000**، إلى أن بلغت سنة **2014** مبلغ قدره **2078,577** مليار دج أي بزيادة قدرها **60%**خلال الفترة **2010-2014**.

أما عن مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الجبائية، فقد بلغ متوسط نسبة مساهمتها خلال الفترة 1992-2014 معدل 31.77%، وقد تراوحت نسبة المساهمة ما بين 46.56% سنة 1998، حيث شهدت الجباية البترولية خلال هذه السنة تراجعا بسبب انخفاض أسعار البترول (أزمة 1998)، وأدنى نسبة مساهمة كانت سنة 2008 بـ 19.09 %، والتي عرفت الجباية البترولية في ذات السنة ارتفاعا كبيرا بسبب ارتفاع أسعار النفط، وعليه تبقى مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الجبائية مساهمة ضئيلة نظرا لهيمنة الجباية البترولية على الإيرادات الجبائية، ونفس الأمر ينطبق على إجمالي الإيرادات العامة للميزانية، فتساهم الجباية العادية في هذه الأخيرة بنسب تتراوح ما بين 18.5 % و 42.58%، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الكلية للميزانية بـ 30.3%.

2-1- تحليل الحصيلة المالية لأهم مكونات الجباية العادية خلال الفترة 1992-2014:

بعد التطرق إلى تحليل الحصيلة المالية للجباية العادية ومدى مساهمتها في الإيرادات الكلية للموازنة العامة، نقوم في هذه النقطة بتحليل أهم مكونات الجباية العادية بعد إصلاح 1991 وذلك من خلال تطور الحصيلة المالية لهذه المكونات ونسب مساهمتها في تمويل إيرادات الجباية العادية ولهذا نقوم بعرض الجدول الموالي الذي يبين تطور الحصيلة المالية ونسب المساهمة لأهم مكونات الجباية العادية خلال الفترة 1992-2014.

الجدول رقم (1- 3): تحليل الحصيلة المالية لأهم مكونات الجباية العادية بعد الإصلاح الجبائي 1991 خلال الفترة 1992-2014

السنة	الجباية العادية (1)	ضرائب على الدخل (2)	ضرائب على الأجور (3)	ضرائب على أرباح الشركات (4)	حقوق التسجيل والطابع (5)	الرسم على القيمة المضافة (6)	رسوم على الواردات (7)
1992	109.1	19.85	19.62	4.71	4.66	28.56	00
1993	126.1	25.58	22.49	4.62	6.68	35.6	00
1994	175.96	29.44	23.79	8.37	6.90	50.56	00
1995	233.15	39.81	32.02	17.16	6.41	68.39	00
1996	290.6	44.76	33.23	23.19	9.15	92.88	49.4
1997	314.01	50.63	40.8	31.15	10.6	98.99	43.7
1998	329.83	58.91	42.5	32.75	11.3	108.26	51.5
1999	314.77	49.23	32.6	29.94	12.7	110.8	53.3
2000	349.5	50.03	34.9	32.19	16.2	116.35	54.5
2001	398.2	62.74	45.5	36.39	16.8	126.42	60.8
2002	482.9	70.76	52.76	42.87	18.9	156.74	79.2
2003	524.9	79.79	77.4	45.65	19.3	172.27	92.9
2004	580.4	96.08	85.6	49.03	19.6	210.23	118.8
2005	640.4	105.60	96.1	62.64	19.6	239.79	135.7
2006	720.8	121.84	124.9	118.32	23.5	259.21	140.9
2007	766.7	158.60	141.9	97.4	28.1	307.14	171.9
2008	965.2	193.90	155.5	133.5	33.6	387.4	223.3
2009	1146.6	228.95	183.6	229.03	35.6	434.54	234.5
2010	1298	297.6	244.8	255.5	39.7	452.5	252.6
2011	1527.1	435.1	382.6	245.9	47.4	504.9	291.7
2012	1908.1	606.549	552.5	248.204	56.1	592.9	392.8
2013	2031	556.774	489.1	258.170	61.7	672.3	439.2
2014	2078.7	597.205	527.085	269.524	69.857	701.252	438.869
نسب مساهمة كل ضريبة في الجباية العادية							
السنة	(1) / (2)	(1) / (3)	(1) / (4)	(1) / (5)	(1) / (6)	(1) / (7)	(6) / (7)
1992	18,19	17,98	4,32	4,27	26,18	0,00	0,00
1993	20,29	17,84	3,66	5,30	28,23	0,00	0,00
1994	16,73	13,52	4,76	3,92	28,73	0,00	0,00
1995	17,07	13,73	7,36	2,75	29,33	0,00	0,00
1996	15,40	11,43	7,98	3,15	31,96	17,00	53,19
1997	16,12	12,99	9,92	3,38	31,52	13,92	44,15
1998	17,86	12,89	9,93	3,43	32,82	15,61	47,57
1999	15,64	10,36	9,51	4,03	35,20	16,93	48,10
2000	14,31	9,99	9,21	4,64	33,29	15,59	46,84
2001	15,76	11,43	9,14	4,22	31,75	15,27	48,09
2002	14,65	10,93	8,88	3,91	32,46	16,40	50,53
2003	15,20	14,75	8,70	3,68	32,82	17,70	53,93
2004	16,55	14,75	8,45	3,38	36,22	20,47	56,51
2005	16,49	15,01	9,78	3,06	37,44	21,19	56,59

54,36	19,55	35,96	3,26	16,42	17,33	16,90	2006
55,97	22,42	40,06	3,67	12,70	18,51	20,69	2007
57,64	23,14	40,14	3,48	13,83	16,11	20,09	2008
53,97	20,45	37,90	3,10	19,97	16,01	19,97	2009
55,82	19,46	34,86	3,06	19,68	18,86	22,93	2010
57,77	19,10	33,06	3,10	16,10	25,05	28,49	2011
66,25	20,59	31,07	2,94	13,01	28,96	31,79	2012
65,33	21,62	33,10	3,04	12,71	24,08	27,41	2013
62,58	21,11	33,74	3,36	12,97	25,36	28,73	2014

من إعداد الطالب بالاعتماد على مصادر مختلفة.

الشكل رقم (1-4): تطور مكونات الجباية العادية خلال الفترة 1992-2014

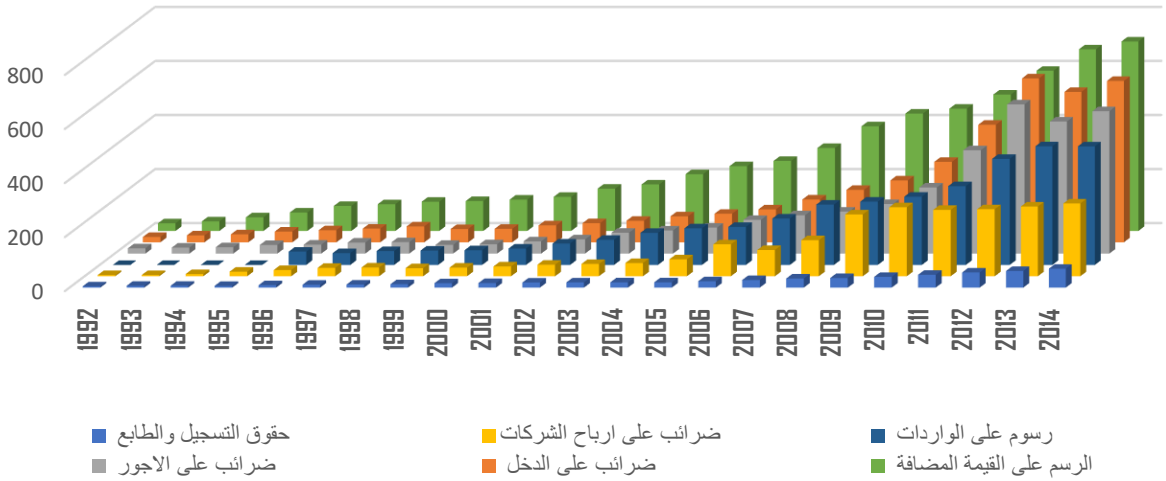

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (1-3).

من خلال الجدول أعلاه والذي يبرز تطور الحصيلة المالية لأهم مكونات الجباية العادية ومدى مساهمتها في إجمالي الإيرادات الجبائية خلال الفترة 1992-2014، وبعد عرض معظم الإحصائيات في الجدول نقوم بتحليل هذه المكونات بالتفصيل وكل على حدا وذلك على النحو التالي:

أ- تحليل الحصيلة المالية للضريبة على الدفع الإجمالي IRG:

إن المتتبع لتطور الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي منذ الإصلاحات إلى غاية سنة 2014 ، يلاحظ التطور المتسارع في الحصيلة المالية لهذه الضريبة (IRG)، حيث بلغت قيمتها 50,03 مليار دج سنة 2000 بعدما كانت تقدر ب 19,85 مليار دج سنة 1992 أي بزيادة نسبتها 152%، ثم ارتفعت خلال الفترة 2000- 2014 بـ 12 مرة تقريبا أي بزيادة قدرها 547,175 مليار دج حيث قدرت قيمتها في سنة 2014 بـ 597.205 مليار دج، أي أن الحصيلة المالية لهذه الضريبة تضاعف بـ 30 مرة خلال فترة الدراسة، وللعلم عرفت الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي انخفاضا خلال سنتين فقط وهم سنة 1999 حيث قدرت بـ 16,43% أما الانخفاض الثاني كان سنة 2013 حيث قدرت خلال هذه السنة بـ 556.774 مليار دج بينما بلغت سنة 2012 مبلغ 606,549 مليار دج أي انخفضت بنسبة 8,20% .

ومن جهة أخرى تعد الضريبة على الدخل الإجمالي من الضرائب ذات الأهمية البالغة في تمويل ميزانية الدولة من خلال الإيرادات المتأتية من هذه الضريبة، وتساهم هذه الضريبة أحيانا بنسبة تصل 31,79% (2012)، ويبلغ متوسط

نسبة مساهمة **IRG** في ميزانية الدولة خلال الفترة الدراسية **(1992-2014)** نسبة **19,45%**، أي أن خمس الجباية العادية العائدة إلى ميزانية الدولة هي من الضرائب على الدخل الإجمالي **IRG**.

وبما أن الضريبة على الدخل الإجمالي تفرض أساسا على سبعة أصناف حسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2015، ولعل من أبرز هذه الأصناف هي الضريبة على المرتبات والأجور خاصة أن القوة العاملة في الجزائر تتزايد من سنة لأخرى بالإضافة إلى طريقة الاقتطاع (الاقتطاع من المصدر)، وهو ما نبرزه في النقطة الموالية في تحليل الضريبة على المرتبات والأجور.

ب- الضريبة على المرتبات وال أجور:IRG-SALAIRE

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الضريبة على المرتبات والأجور قد عرفت تطور كبيرا منذ سنة **1992**، وذلك باعتبار أن هذه الضريبة يتم اقتطاعها من المصدر و هو ما يحد من ظاهرة التهرب الجبائي للمكلفين بهذه الضريبة، بالمناسبة عرفت هذه الضريبة انخفاضا مرة واحدة خلال فترة الدراسة **(1992-2014)**، وكان ذلك سنة **1999**، وذلك بانخفاض قدرت نسبته **23,29%**، بينما عرفت جميع السنوات خلال فترة الدراسة ارتفاعا مستمرا، ومن جهة بلغت مساهمة هذه الضريبة في إجمالي الإيرادات الجبائية ما بين **10%** و**28,96%** وهي نسبة معتبرة في تمويل ميزانية الدولة، كما عرفت هذه النسبة تزايدا مضطردا خلال الفترة الأخيرة حيث قدرت بـ **25,05%، 28,94%، 24,34%، 25,35%**وذلك خلال سنوات **2011، 2012، 2013 و 2014** على التوالي، ويرجع سبب ذلك إلى زيادة نمو القوة العاملة في الإدارة العمومية، بالإضافة إلى الزيادات المتتالية في الأجور والمرتبات وكان ذلك إما بالاحتجاجات والمظاهرات التي عرفتها الجزائر للعمال في اغلب القطاعات (التربية، الصحة، الأمن...)، أو البرامج الاقتصادية التي سطرتها الحكومة منذ سنة **2000** حيث من بين أهدافها تحسين المستوى المعيشي والاجتماعي بصفة عامة للمجتمع.

إن النقطة المهمة التي تم استنتاجها من خلال تحليل النقطتين السابقتين **(IRG،IRG-Salaire)** هو أن الضريبة على المرتبات والأجور تساهم بنسبة تفوق **80%**من الضريبة على الدخل الإجمالي، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول الاقتطاعات الجبائية للأصناف الباقية **(06 أصناف)**، وربما يرجع سبب هذا التراجع في إيرادات الاقتطاعات خارج الضريبة على الأجور والمرتبات إلى:[1]

- إن الضريبة على الدخل الإجمالي هي ضريبة تصريحيه، مما يجعل التصريحات المقدمة من طرف المكلفين لا تعبر في غالب الأحيان عن الأوعية الحقيقية الجبائية، وبالتالي ضعف مرد وديتها؛
- إن إخضاع المداخيل الزراعية للضريبة على الدخل الإجمالي، لم يكن له الأثر الايجابي في تحسين مردودية هذه الضريبة، كون هذا النشاط له خصوصيات النشاط الاقتصادي ويصعب على الإدارة الوصول إلى حقيقية المداخيل الواجبة للإخضاع؛
- فيما يخص المداخيل الرأسمالية المنقولة، لم يكن له الأثر الايجابي من حيث المردودية المالية، وهذا لغياب سوق مالي بأتم معنى الكلمة.

ج- الضريبة على أرباح الشركات IBS:

من خلال الجدول أعلاه والذي يبرز تطور الحصيلة المالية للضريبة على أرباح الشركات، نلاحظ أن مساهمة **IBS** في إجمالي الإيرادات الجبائية ضعيفة جدا خاصة في بداية فترة الدراسة، ويرجع سبب هذه المردودية الضعيفة إلى الوضعية المالية العسيرة التي كانت تعاني منها المؤسسات العمومية آنذاك وعدم قدرتها على تحقيق أرباحا أو عوائد لتفرض عليها ضرائب، بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص وعدم أخذه مكانة في الاقتصاد لتلك الفترة بسبب النظام الذي كان

[1] كمال رزيق، فارس مسدور، **تقييم إصلاح النظام الجبائي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة،2003، ص 165.

سائدا قبل التسعينات (النظام الاشتراكي)، بالرغم من هذه النقائص بلغت الحصيلة المالية لـ **IBS** سنة **1992** مبلغ قدره **471** مليون دج ثم انتقلت إلى مبلغ قدره **32,19** مليار دج سنة **2000**، أي تضاعف **7مرات** خلال هذه الفترة **(1992-2000)**، ثم تواصل الارتفاع مع دخول الألفية الثالثة حيث وصلت إلى مبلغ قدره **118,32** مليار دج سنة **2006**، أي بزيادة قدرها **267%**منذ سنة **2000**، إلى أن وصلت إلى مبلغ قدره **269,524** مليار دج سنة **2014**.

أما فيما يخص مساهمة **IBS** في الجباية العادية فقد كانت مساهمتها جد ضئيلة في بداية الإصلاحات، حيث قدرت مساهمتها سنة **1992** نسبة **4,32%** ثم بدأت بالارتفاع إلى أن وصلت سنة **2000** نسبة **9,21%**، وقدرت نسبتها سنة **2006** بـ **16,42%** ثم **19,97%**سنة **2009** وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، ثم بدأت بالانخفاض في السنوات الأخيرة حيث قدرت نسبتها **12,71%**و**12,97%**سنتي **2013** و2014 على التوالي.

وبما أن الحصيلة المالية ل IBS ضعيفة جدا خاصة في بداية فترة الدراسة أو في بداية الإصلاحات إلا أنها عرفت انتعاشا طفيفا خلال الألفية الجديدة ويعود سبب هذا التحسن إلى الاستقرار المالي الذي عرفته بعض المؤسسات العمومية مما سمح لها بالوفاء بالتزاماتها الجبائية، كما أن القطاع الخاص بدأ في وضع بصمته على الأنشطة الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تشجيع الدولة لهذا القطاع الهام، بالإضافة إلى تحسن وضعية النظام المصرفي الذي له دور هام في تمويل مشاريع القطاع الخاص، كما أنه سبب هام في تطور الحصيلة المالية لـ **IBS** هو التخفيضات التي عرفها معدل الضريبة على أرباح الشركات وذلك من **40%** سنة **1992** إلى **19%** (الأشغال العمومية و البناء) سنة **2014**، والذي يقدر حاليا **(2015)** معدل **25%** بالنسبة لجميع الأنشطة، وبما أن هذه التخفيضات لم تصل بالحصيلة المالية لـ **IBS** لتحقيق الأهداف المنشودة للسياسة الجبائية للدولة، بالرغم أن هذه المعدلات منخفضة مقارنة مع دول الجوار **(تونس و المغرب)** وبعض الدول المتقدمة، وتعود أسباب ضعف هذه المردودية لـ **IBS** إلى:[1]

- تزايد حجم الإعفاءات الجبائية المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات؛
- تزايد التهرب الجبائي عن طريق استغلال التغيرات الموجودة في التشريع وضعف الأدوات الرقابية؛
- انحصار الشركات الأجنبية المستثمرة وتركزها في قطاعات محدودة كالمحروقات والاتصالات؛
- ضعف إمكانيات الإدارة الجبائية في تتبع الشركات الكبرى، خاصة قبل استحداث مديرية المؤسسات الكبرى **(DGE)** سنة **2002**.

د- حقوق التسجيل والطابع Droit d'enregistrant et Timbre:

تعد حقوق التسجيل و الطابع من بين الرسوم الهامة التي تجبي موارد معتبرة لخزينة الدولة، ومن خلال الجدول أعلاه الذي يبرز تطور الحصيلة المالية لـ **D&T**، حيث عرفت هذه الأخيرة نموا بطيئا في حصيلتها المالية، حيث لم تتجاوز نسبتها في إيرادات الجباية العادية نسبة **5%** خلال فترة الدراسة **(1992-2014)**، حيث بلغت مبلغ قدره **466** مليون دج سنة **1992** ثم ارتفعت إلى **16,2**مليار دج سنة **2000** أي زيادة بـ **247%**، وقد بلغت سنة **2010** مبلغ قدره **39.7** مليار دج أي بزيادة نسبتها **145%** منذ سنة **2000**، وقدرت في آخر سنة لفترة الدراسة **2014** مبلغ **69.857** مليار دج أي تضاعفت بـ **15 مرة** منذ سنة **1992**.

ورغم هذا النمو في الحصيلة المالية لحقوق التسجيل والطابع، إلا أن مرد وديتها تبقى ضعيفة، وهذا راجع إلى الأفراد في غالب الأحيان عن الإعلان عن حقيقة هذه العمليات الرأسمالية كانتقال الملكية وتسجيلها، خاصة ضخامة حجم المعاملات العقارية التي تتم سنويا وبمختلف الصيغ.

هـ- الرسم على القيمة المضافة TVA:

[1] ولهي بوعلام، **النظام الضريبي الفعال في ظل دور الجديد للدولة**، مرجع سابق، ص 153.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01-03) التطور الذي يحدث في الحصيلة المالية للرسم على القيمة المضافة، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا كبيرا في حصيلتها المالية خاصة خلال السنوات الأخيرة، وبما أن الرسم على القيمة المضافة هو رسم جديد استحدث من بعد الإصلاحات الجبائية 1991، إلا أنه ومع مرور الزمن أصبح لديه مكانه هامة في تمويل إيرادات الموازنة العامة، حيث بلغت قيمتها في بداية الفترة 1992 مبلغ قدره 28,56 مليار دج، ثم ارتفعت إلى 116,35 مليار دج سنة 2000 أي بزيادة وصلت إلى 307,38%، ثم توالت في التزايد والارتفاع إلى أن وصلت سنة 2010 مبلغ 452,5 مليار دج أي بزيادة قدرها 288,91% منذ سنة 2000 وبلغت سنة 2014 مبلغ قدره 701,252 مليار دج أي بزيادة نسبتها 54,97%منذ سنة 2010، و على العموم عرفت TVA تضاعفا منذ 1992 إلى 2014 قدر بـ 25 **مرة**، وترجع هذه الزيادة إلى توسيع مجال الإخضاع، تحكم الإدارة الجبائية في تقنيات هذه الضريبة (عن طريق المراقبة، إلزامية الفوترة....).

أما عن مساهمة TVA في الجباية العادية هي مساهمة جد هامة، والتي قد تصل أحيانا إلى أزيد من 40%كما حدث سنتي 2007و2008، وتقدر نسبة مساهمة TVA في إيرادات الجباية العادية في المتوسط خلال فترة الدراسة (1992-2014) بـ 33.39%، فهي إذن تعد من أهم الضرائب والرسوم التي تدر الحصة الأكبر في إيرادات الجباية العادية، ويعود هذا إلى الأسباب التالية:[1]

- الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة تمتاز بالمرونة ووفرة الحصيلة المالية؛
- الرسم على القيمة المضافة تعكس حالة الانتعاش الاقتصادي التي تجلت مع برامج دعم النمو وزيادة الإنفاق العام؛
- تعميم مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة مع تطبيق معدلين 17% كمعدل عام و7%كمعدل منخفض.

و- الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للواردات TVA sur l' importation:

تفرض TVA على جميع العمليات المفوترة داخل الوطن أو التي تبرم صفقاتها مع الخارج، وباعتبار الجزائر دولة ريعية لا يعتمد اقتصادها على قطاعات تنموية تساهم في الاقتصاد الوطني المنتجات ذات الطلب الواسع لدى أفراد المجتمع، وبما أن السياسة الاقتصادية العامة خلال الألفية الثالثة بدأت بتطبيق برامج دعم النمو والانتعاش الاقتصادي، و ذلك من خلال تحفيز الطلب الكلي الفعال مما أدى إلى تزايد الاستهلاك الوطني الذي بدوره أدى إلى تزايد فاتورة الواردات وذلك في غياب أو عدم جودة المنتج الوطني، فالارتفاع المتزايد في قيمة الواردات انعكس إيجابا على الإيرادات الجبائية من خلال الرسم على القيمة المضافة على الواردات **(علاقة طردية)**.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور الذي عرفته الحصيلة المالية لـ TVA على الواردات، فبلغت سنة 1996 مبلغ قدره 49,4 مليار دج ثم ارتفعت إلى 54,5مليار دج سنة 2000 بزيادة نسبتها 10,32% ثم انتقلت إلى 438,869 مليار دج سنة 2014، فمنذ بداية الفترة 1996 إلى 2014 عرفت هذه الضريبة تضاعفا بـ 9 **مرات** تقريبا.

أما عن مساهمتها في إجمالي الحصيلة المالية لـ TVA فهي تمثل تقريبا في جميع السنوات خلال فترة الدراسة نصف 2/1 مبلغ TVA لكل سنة، وقد بلغت أقصى مساهمة لها سنة 2012 بنسبة 66.25% وبلغ متوسط مساهمة هذه الضريبة في إجمالي الحصيلة المالية لـ TVA بـ 54, 51% خلال فترة الدراسة (1996-2014)، كما أن هذه الضريبة تساهم في الجباية العادية بنسب تتراوح ما بين 13.92 %و 23.14 %، ويبلغ متوسط مساهمة الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للواردات في الجباية العادية خلال الفترة 1996-2014 نسبة 18, 82%، وهي نسبة تفوق نسبة مساهمة باقي الضرائب والرسوم الأخرى إلا IRG ورغم ذلك فهي قريبة منها بفارق يقدر بـ 0, 63% وهي نسبة ضئيلة جدا.

[1] المرجع السابق، ص 154.

2- تقييم فعالية ومردودية النظام الجبائي الجزائري بعد إصلاحات 1991 خلال الفترة 1992- 2014

بعدما تطرقنا فيما سبق إلى تطور الحصيلة المالية للجباية العادية وتحليلها وكذا تطور الحصيلة المالية لأهم مكوناتها ومدى مساهمتها في الجباية العادية، سوف نحاول من خلال هذه النقطة تقييم فعالية ومردودية النظام الجبائي حسب بعض المؤشرات ونكتفي على العموم بأربعة مؤشرات هي: مؤشر التنفيذ **(Vito Tanzi)**، مؤشر المرونة الجبائية **(Annie Vallée)**، وقياس الضغط الجبائي **(A. Laffer)**، وكذا مؤشر نسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير في الجزائر.

2-1- مؤشر التنفيذ: (التقديرات والانجازات)

تم تحديد هذا المؤشر من خلال الاقتصادي **(Vito Tanzi)**، وذلك لتصميم نظام جبائي فعال، ويقيس هذا المؤشر مدى تنفيذ النظام الجبائي بالكامل وبفعالية ويتعلق هذا بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات وبمدى كفاءة الإدارة الجبائية والتثبيت من صحة تنفيذها للنظام الجبائي القائم بالإضافة إلى معرفة توافق التشريعات مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي ومدى قابليته لتنفيذه.

إذن يعتبر مؤشر التنفيذ من أهم مؤشرات قياس أداء النظام الجبائي من خلال المردودية التي تحصل في تطور الحصيلة المالية من خلال دراسة العلاقة بين التقديرات الجبائية المنصوص عليها في قوانين المالية للدولة، بالإنجازات المحققة فعلا وذلك بعد كل نهاية كل سنة.

ومن أجل تطبيق هذا المؤشر على النظام الجبائي الجزائري وذلك لمعرفة مدى مردودية هذا النظام خاصة بعد الإصلاحات الجبائية التي أحدثت على النظام الجبائي الوطني سنة 1991، نقوم بإدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (1- 4): تقييم فعالية النظام الجبائي الجزائري بعد إصلاحات 1991 من خلال مؤشر التنفيذ خلال الفترة 1992- 2014

السنة	الجباية المقدرة 2	الجباية المحصلة 1	معدل التنفيذ 2/1
1992	121.90	109.1	89,49
1993	129.50	126.1	97,37
1994	143.20	175.96	122,87
1995	236.50	233.15	98,58
1996	295.70	290.6	98,27
1997	334.60	314.01	93,84
1998	344.50	329.83	95,74
1999	380.10	314.77	82,81
2000	425.84	349.5	82,07
2001	411.38	398.2	96,79
2002	438.85	482.9	110,03
2003	475.89	524.9	110,29
2004	532.30	580.4	109,03
2005	596.93	640.4	107,28
2006	610.77	720.8	118,015
2007	676.11	766.7	113,39
2008	754.80	965.2	127,87
2009	921.00	1146.6	124,49
2010	1068.50	1298	121,47
2011	1324.50	1527.1	115,29
2012	1595.75	1908.1	119,57

2013	1831.40	2031	110,89
2014	2267.5	2078.7	91,673

من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين المالية وبيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (1-5): تطور معدل تحصيل الجباية العادية خلال الفترة 1992-2014

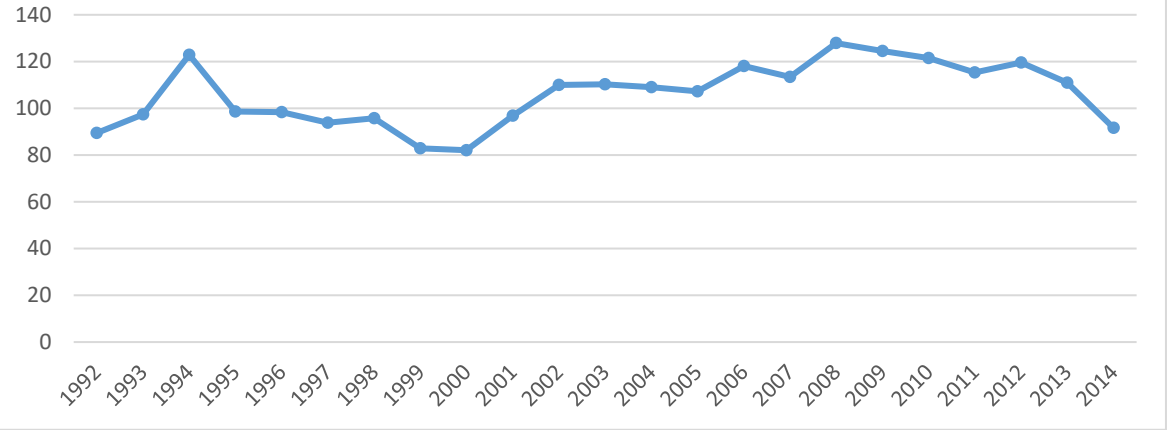

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (1- 4)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل التنفيذ في تحصيل الجباية العادية عرف تذبذبات من حين لآخر، ولتحليل أكثر نقسم فترة الدراسة إلى مرحلتين:

- **1992- 2001:** خلال هذه الفترة عرف معدل التنفيذ أو تحصيل الجباية العادية معدلات أقل من **100%** ما عدا سنة **1994** أين بلغ معدل التنفيذ **122.87%**، إلا أن باقي السنوات في هذه المرحلة عرف فيها معدل التنفيذ فيها ما بين **82.07%**وذلك سنة **2000** و**93.84%** سنة **1997**، ويمكن تفسير ذلك خاصة في بداية فترة الإصلاحات إلى صعوبة تطبيق الإصلاح الجبائي وكذا حداثة الضرائب الجديدة .....**IRG, IBS**، واتساع مجال الإخضاع الضريبي، مما يصعب مهام الإدارة الجبائية، وأما السبب الرئيسي فيما بعد هو عجز الإدارة الجبائية وعدم قدرتها لمسايرة التحولات التي ترتبت عنه الإصلاح الجبائي، بحيث لم تشهد تلك الإدارة أي إصلاح شامل، وعلى هذا الأساس لا يمكن البحث عن فعالية النظام الجبائي دون إصلاح الإدارة الجبائية.
- **2002-2014:** عرفت هذه الفترة معدلات تنفيذ أو تحصيل الجباية العادية نسبة تفوق **100%**، حيث بلغ معدل التنفيذ سنة **2002** معدل **110.03%** و118.015%سنة **2006** وبلغت أعلى قيمة لها سنة **2008** بنسبة **127.8%**وذلك بعد الإصلاحات التي عرفها النظام الجبائي سنة **2007** مباشرة، ويمكن تفسير هذه المعدلات إلى الإصلاحات التي مست الإدارات الجبائية والتي تهدف إلى تنظيم الإدارة الجبائية وذلك قصد عصرنتها ويمكن إبراز ذلك من خلال:

- استحداث هياكل جبائية: وذلك بإنشاء مديرية لكبريات المؤسسات **DGE**، والتي تهتم بالمكلفين الكبار مثل الشركات البترولية، مراكز الضرائب **CDI**، مراكز الضرائب الجوارية **CDPI**، والتي تدير صغار الممولين للنظام الجزافي، وكذا مفتشيات الضرائب؛
- تبسيط الإجراءات الجبائية، فعلى سبيل المثال تم استحداث وثيقة واحدة وذلك على صعيد التصريح بالمادة الخاضعة لضريبة يطلق عليها **G50**تتضمن تصريح الممول بمداخيله بدلا من **17** تصريحا كما كان سائدا؛
- الاهتمام بالعنصر البشري وذلك بوضع برامج تكوينية لموظفي الضرائب قصد تجديد معارفهم وتكييفها مع التغيرات، وذلك سواء على المستوى المحلي (**المدرسة الوطنية للضرائب ENI، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي IEDF**)، أو على

مستوى الخارج من خلال إرسال بعثات للتربص بالخارج، وذلك لتكوين أضل للممارسة مهنة الجباية على مستوى المراكز أو المديريات.

بالإضافة إلى الإصلاحات التي مست الإدارة الجبائية، فهناك سبب آخر في تحسن معدل التنفيذ وهي التخفيضات التي أقرها المشرع الجبائي الجزائري خلال هذه الفترة، مثل تخفيض معدل **IBS**، من **30%** إلى **25%** بالنسبة للنشاطات التجارية و19% بالنسبة للأشغال العمومية والبناء، وكذا إلغاء الضريبة الجزافية الوحيدة سنة **2006**، وتخفيض معدل الرسم على النشاط المهني **TAP** من **2.55%** إلى **2 %**، وهو ما يؤدي إلى تقليل حجم التهرب الجبائي.

2-2- مؤشر المرونة الجبائية:

إن تقييم مردودية النظام الجبائي من خلال المؤشر السابق ربما يشير بنسبة كبيرة إلى قياس أداء الإدارة الجبائية ومدى صرامتها في تطبيق اللوائح والنصوص القانونية وكذا محاربة التهرب الجبائي، لكن يجب معرفة درجة وتيرة زيادة الإيرادات الجبائية وعلاقتها بالناتج الداخلي الإجمالي، وهو ما يعرف بالمرونة الجبائية وهي تعكس العلاقة بين التغير النسبي للإيرادات الجبائية والتغير النسبي للناتج الداخلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة.

ولهذا فإن قياس مرونة النظام الجبائي له أهمية بالغة حيث يسمح لنا معرفة مدى إمكانية زيادة المداخيل الجبائية، لذلك نعتبر أن زيادة مرونة النظام الجبائي تعمل على زيادة مردوديته.

ومن خلال هذا المؤشر سوف نحاول قياس مردودية النظام الجبائي الجزائري من خلال قياس مرونته، لكن ونظرا للأهمية التي يكتسيها قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي والتي تصل أحيانا إلى نسبة **46%** مثلا سنة **2008**، وكذا مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الجبائية والتي تفوق **70%**، لذلك فقد تكون نتائج دراستنا مضللة نوعا ما، لهذا سوف نقوم بقياس مرونة الجباية العادية من خلال التغير النسبي للجباية العادية والتغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال إدراج الجدول الموالي:

الجدول رقم (1- 5): تقييم فعالية النظام الجبائي الجزائري بعد إصلاحات 1991 من خلال مؤشر المرونة الجبائية خلال الفترة 1992-2014

السنة	الجباية العادية	معدل تغير الجباية العادية (1)	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	معدل التغير للناتج المحلي الإجمالي (2)	معدل المرونة 2/1
1992	109.1	2,73	814.26	31,45	**0,09**
1993	126.1	15,58	929.05	14,10	**1,11**
1994	175.96	39,54	1142.39	22,96	**1,72**
1995	233.15	32,5	1477.46	29,33	**1,11**
1996	290.6	24,64	1791.59	21,26	**1,16**
1997	314.01	8,05	1723.9	-3,78	**-2,13**
1998	329.83	5,03	1965.3	14,00	**0,36**
1999	314.77	-4,56	2131	8,43	**-0,54**
2000	349.5	11,03	2239.4	5,09	**2,17**
2001	398.2	13,93	2514	12,26	**1,14**
2002	482.9	21,27	2687.4	6,90	**3,08**
2003	524.9	8,69	2994.8	11,44	**0,76**
2004	580.4	10,57	3384.4	13,01	**0,81**

1,05	9,82	3716.7	10,3	640.4	**2005**
1,10	11,42	4141.1	12,55	720.8	**2006**
0,44	14,58	4744.9	6,367	766.7	**2007**
1,77	14,62	5438.5	25,89	965.2	**2008**
1,45	12,96	6143.1	18,79	1146.6	**2009**
0,88	14,98	7063.5	13,20	1298	**2010**
0,87	20,22	8491.5	17,65	1527.1	**2011**
1,92	12,99	9594.7	24,94	1908.1	**2012**
0,74	8,74	10433.7	6,44	2031	**2013**
0,28	8,39	11308.9	2,34	2078.7	**2014**

من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (1-6): تطور معدل المرونة الجبائية خلال الفترة 1992-2014

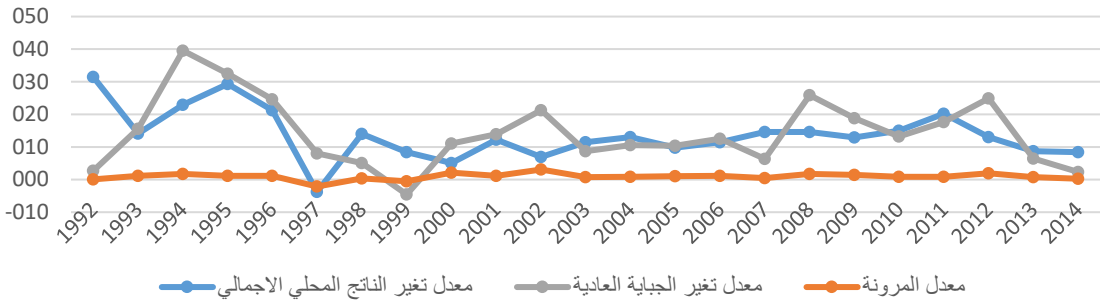

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (1 -5)

يتضح من خلال الجدول أعلاه والذي يبين مدى مرونة الجباية العادية مع التغيرات النسبية للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، حيث عرفت معدلات هذه المؤشرات تغيرات متفرقة خلال فترة الدراسة، حيث واكبت الجباية العادية تغيرات الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في بعض السنوات، أين وصل معدل المرونة **2.26** سنة **2002**، والملاحظ عموما من خلال نسب المرونة الجبائية أن الجباية العادية تكون مرنة خاصة بعد الإصلاحات أو التعديلات التي حدثت بعد إصلاح **1991** فمثلا بعد إصلاح **1991** بلغ معدل المرونة **1.11**، 1.72، **1.11 و 1.16**خلال الفترة 1993-1996، وكذلك بعد إصلاح **1999** فبلغ معدل المرونة الجبائية 2.17، 1.14، 3.08 خلال سنوات **2000**، **2001** و **2002** على التوالي، أما إصلاح سنة **2007** نجد أن الجباية العادية استجابت لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقاتسنتي**2008** و **2009**أين بلغ معدل المرونة الجبائية **1.77** و **1.45** على التوالي.

وعلى العموم يمكن القول أن النظام الجبائي لا يتميز بالمرونة تجاه التغيرات التي تحدث في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حيث بلغ معدل المرونة الجبائية لمتوسط الفترة **0.93**، وهو ما يوجب المزيد من الإصلاحات الجذرية للنظام الجبائي وتحسين الإدارة الجبائية.

2-3- تقييم مردودية النظام الجبائي من خلال إمكانية تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير

من بين الأهداف التي كان يسعى إليها المشرع الجبائي الجزائري بعد الإصلاحات الجبائية **1991** هي إحداث توازن بين الجباية العادية ونفقات التسيير بحيث تكون حصيلة الجباية العادية كافية لتغطية هذه النفقات حتى تتمكن الدولة

من تنفيذ ميزانيتها دون مشاكل، وعلى هذا الأساس نتخذ مدى إمكانية الجباية العادية في تغطية نفقات التسيير كمؤشر لتقييم مردودية النظام الجبائي ولمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (1- 6): تقييم فعالية النظام الجبائي الجزائري بعد إصلاحات 1991 من خلال مؤشر تغطية نفقات التسيير خلال الفترة 1992- 2014

السنة	الجباية العادية (1)	نفقات التسيير (2)	معدل التغطية 2/1
1992	109.1	236.1	**46,21**
1993	126.1	288.9	**43,65**
1994	175.96	344.2	**51,12**
1995	233.15	444.43	**52,46**
1996	290.6	550.6	**52,78**
1997	314.01	643.56	**48,79**
1998	329.83	663.86	**49,68**
1999	314.77	774.7	**40,63**
2000	349.5	838.9	**41,66**
2001	398.2	798.6	**49,86**
2002	482.9	975.6	**49,50**
2003	524.9	1138.1	**46,12**
2004	580.4	1251.1	**46,39**
2005	640.4	1245.1	**51,43**
2006	720.8	1437.9	**50,13**
2007	766.7	1673.9	**45,80**
2008	965.2	2217.7	**43,52**
2009	1146.6	2300	**49,85**
2010	1298	2659	**48,82**
2011	1527.1	3879.2	**39,37**
2012	1908.1	4782.6	**39,90**
2013	2031	4131.5	**49,16**
2014	2078.7	4486.3	**46,33**

من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (1-7): تطور نسبة تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير خلال الفترة 1992-2014

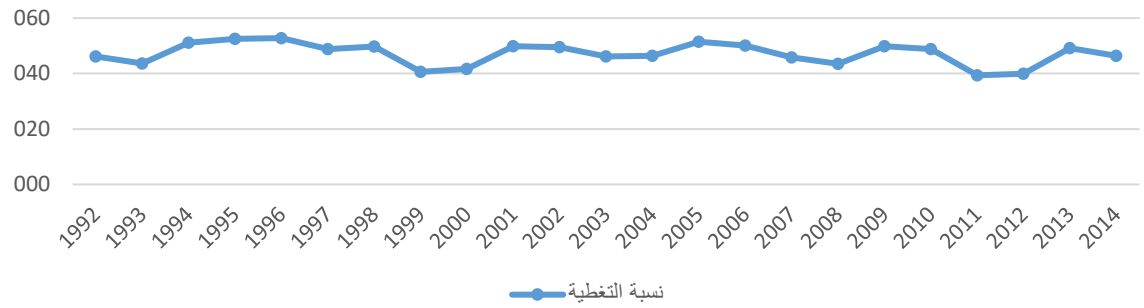

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (1- 6)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نفقات التسيير عرفت نموا متزايدا، حيث بلغت هذه النفقات سنة **1992** مبلغ قدره **236.1** مليار دج وبلغت سنة **2014** مبلغ قدره **4486.313** مليار دج أي تضاعفت بأزيد من 18 مرة خلال **23** سنة، وذلك بسبب تطور عدد العاملين في الإدارة العمومية بالإضافة إلى سعي الدولة في تحسين الخدمة العمومية من توفير الإمكانيات المادية والبشرية وكذا عصرنة خدماتها مع التغيرات التي عرفها محيطها الخارجي، أما فيما يخص تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير بلغ متوسط معدل التغطية 47.09%، وهي نسبة منخفضة جدا قد تسبب العديد من الاضطرابات على مستوى الجهة الاجتماعية خاصة، ويعود سبب تدني هذه النسبة إلى ضخامة نفقات التسيير وعدم ترشيدها من جهة وضعف الحصيلة المالية للجباية العادية من جهة أخرى، حيث لم تتجاوز نسبة التغطية **53%**من نفقات التسيير، وبما أن هذه الأخيرة لا يمكن تخفيضها، فنفقات التسيير تتمتع بطابع الاستقرار إذ تتعلق أساسا بمرتبات وأجور قطاع الإدارة العمومية، وبالتالي فخفضها يواجه مقاومة كبيرة من طرف مختلف هيئات الضغط الاجتماعي، لذلك تقوم الدولة بتخفيض نفقات التجهيز بدلا من نفقات التسيير، إلا أن هذا الإجراء يؤثر سلبا على دفع وتيرة النمو الاقتصادي في البلاد، وعلى هذا الأساس نستنتج عدم مردودية النظام الجبائي لعدم قدرة الجباية العادية تغطية نفقات التسيير رغم الإصلاحات والتعديلات الجبائية التي أدرجت بعد إصلاح **1991**، وهو ما يستلزم المزيد من الإصلاحات الجبائية لوضع هندسة جبائية مثلى من جهة، وترشيد الإنفاق العام وخاصة نفقات التسيير من جهة أخرى.

2-4- تقييم مردودية النظام الجبائي الجزائري من خلال قياس معدل الضغط الجبائي خلال الفترة (1992-2014)

يمثل الضغط الجبائي جملة ما تحدثه السياسة الجبائية من تأثير على سلوك الأفراد في المجتمع وتعديل خططهم في مجالات الإنفاق الاستهلاكي والادخار والاستثمار، أي ما يؤدي إليه فرض الضرائب المختلفة من تغييرات في مجرى الحياة الاقتصادية، تلك التغييرات التي تتفاوت أبعادها لحجم الاقتطاعات الجبائية وصور التركيب الفني الجبائي.

ويعتبر الضغط الجبائي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الجبائي، فهو يقيس العلاقة الموجودة بين الإيرادات الجبائية والثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج الداخلي الخام، فهو يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الجبائية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال اختيار التنظيم الفني الجبائي الذي يتلاءم مع الظرف الاقتصادي والاجتماعي، ولقد حدد الاقتصادي الاسترالي **Colin clarck** مستوى الضغط الجبائي النموذجي بـ **25%**، في حين يرى الاقتصادي **A. Laffer** من خلال نظريته أن هناك مستوى حرج إذا تخطته معدلات الاقتطاع يعمل على تثبيط النشاط الاقتصادي ودون مردودية تجبى من ذلك.

من جهة أخرى يوجد هناك ما يسمى بالضغط الجبائي الوهمي، والذي تختص به الدول الريعية ومن بينها الجزائر، فهيكل الإيرادات الجبائية فيها يتمثل في الجباية البترولية والجباية العادية، فإذا قمنا بحساب الضغط الجبائي المطبق بأخذ الجباية البترولية بعين الاعتبار فان هذا من شأنه أن يضخم معدل الضغط الجبائي المطبق ولا يعطينا صورة

حقيقية عن حجمه، على عكس الضغط الجبائي الخاص بالجباية العادية الذي يسمح لنا بالحكم على مدى توفر إمكانيات الاقتطاع الجبائي، التي تسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من الإيرادات الجبائية، ولتقييم مردودية النظام الجبائي الوطني من خلال قياس معدل الضغط الجبائي خلال الفترة **1992-2014** نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (1- 7): تقييم فعالية النظام الجبائي الجزائري بعد إصلاحات 1991 من خلال مؤشر الضغط الجبائي خلال الفترة 1992- 2014

السنة	الإيرادات الجبائية (2)	الناتج الداخلي الخام	الجباية العادية (1)	الناتج الخام خارج المحروقات (2)	الضغط الجبائي الكلي	الضغط الجبائي الجزئي
1992	310.4	1047.7	109.1	814.26	**29,63**	**13,40**
1993	311.1	1189.7	126.1	929.05	**26,15**	**13,57**
1994	398.14	1487.4	175.96	1142.39	**26,77**	**15,40**
1995	569.3	2004.9	233.15	1477.46	**28,40**	**15,78**
1996	786.6	2570	290.6	1791.59	**30,61**	**16,22**
1997	878.78	2780.2	314.01	1723.9	**31,61**	**18,22**
1998	708.39	2830.5	329.83	1965.3	**25,03**	**16,78**
1999	903.1	32.482	314.77	2131	**27,80**	**14,77**
2000	1562.7	4123.5	349.5	2239.4	**37,90**	**15,61**
2001	1399.6	4260.8	398.2	2514	**32,85**	**15,84**
2002	1490.8	4541.9	482.9	2687.4	**32,82**	**17,97**
2003	1869.9	5266.8	524.9	2994.8	**35,50**	**17,53**
2004	2151.1	6150.4	580.4	3384.4	**34,97**	**17,15**
2005	3082.6	7563.6	640.4	3716.7	**40,76**	**17,23**
2006	3519.8	8514.8	720.8	4141.1	**41,34**	**17,41**
2007	3563.5	9366.6	766.7	4744.9	**38,04**	**16,16**
2008	5053.8	11090	965.2	5438.5	**45,57**	**17,75**
2009	3559.3	9968	1146.6	6143.1	**35,71**	**18,66**
2010	4203	11991.6	1298	7063.5	**35,05**	**18,38**
2011	5506.8	14588.6	1527.1	8491.5	**37,75**	**17,98**
2012	6092.9	16208.7	1908.1	9594.7	**37,59**	**19,89**
2013	5709.1	16643.8	2031	10433.7	**34,30**	**19,47**
2014	5467	17205.1	2078.7	11308.9	**31,78**	**18,38**

من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (1-8): تطور الضغط الجبائي الكلي والجزئي خلال الفترة 1992-2014

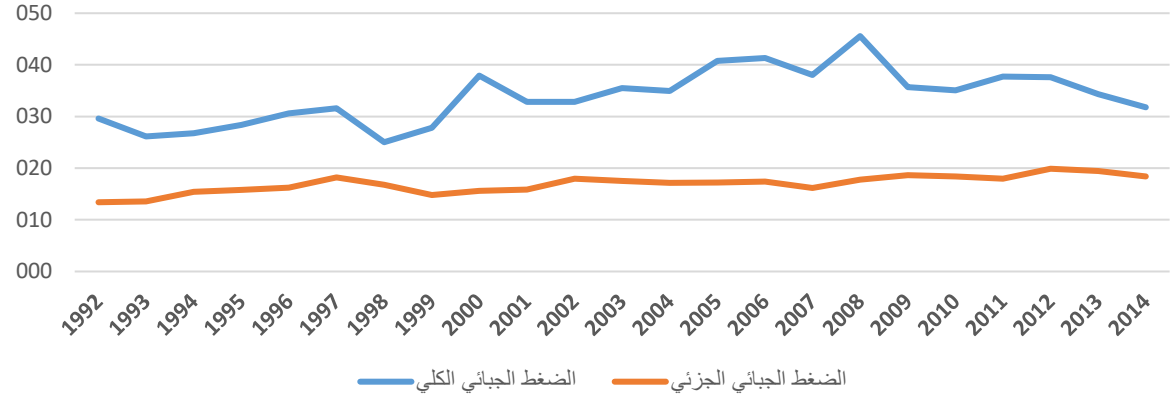

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (1- 7)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يبرز لنا معدلات الضغط الجبائي الكلي والضغط الجبائي الجزئي، فالضغط الجبائي الكلي تميز بالارتفاع الكبير خاصة بعد سنة **2004**، علما أن المعدل الأمثل للضغط الجبائي هو **25%** حسب الاسترالي **Colin clarck**، ففي سنة **2008** بلغ هذا المعدل **45.57%**وهو معدل مرتفع جدا، ويوحي ف، أيفس الوقت إلى مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهم هذا الأخير في الناتج المحلي سنة 2008 بنسبة 46%، وشهد معدل الضغط الجبائي الكلي نسب تتراوح ما بين **25.3%**و **35.5%** وذلك خلال الفترة **1992- 200**، **أي** بمتوسط 30.77%، أما في الفترة الممتدة من **2005** إلى **2014** فقد بلغ متوسط هذه الفترة 37.79%، أي بمعدل ارتفاع بين الفترتين بـ 22.81% وسبب هذا الارتفاع هو ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط بعد سنة 2004، أما متوسط فترة الدراسة **1992-2014** فقد بلغ معدل الضغط الجبائي الكلي**33.82%** وهو معدل يفوق المعدل الأمثل، ويدل هذا المعدل على المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام **PIB** والذي يتجاوز **32%**.

أما بالنسبة للضغط الجبائي الجزئي والذي يقيس لنا مدى تأثير الاقتطاعات الجبائية على الأفراد من خلال الثروة المنتجة والمعبر عنها بالناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، حيث شهد هذا المعدل خلال فترة الدراسة مستويات منخفضة حيث تتراوح نسبة هذا المعدل خلال فترة الدراسة **1992-2014** ما بين **13.4%** و19.8% وهو معدل منخفض مقارنة بالمعدل الأمثل **25%**، وبلغ متوسط هذا المعدل خلال فترة الدراسة نسبة 16.94%، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى العوامل التالية:[1]

- تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، مما انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية؛
- ضعف الاقتطاعات الجبائية نتيجة انخفاض الدخل الفردي وانتشار ظاهرة التهرب الجبائي؛
- انتشار البطالة التي تفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع؛
- ارتفاع حدة التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، مما يخفض القيمة الحقيقية لحصيلة الجباية العادية.

ولتحسين مستوى الضغط الجبائي يجب معالجة تلك العوامل التي تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والجبائي.

من خلال ما سبق نلاحظ أن النظام الجبائي الجزائري وبالرغم من الإصلاحات التي أدخلت عليه منذ بداية التسعينيات، إلا أنه مازال بعيدا عن الأهداف والتطلعات التي تصبوا إليها السلطات الحكومية، كما أن تفاقم أزمة النفط

[1] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي- دراسة حالة الجزائر-**، مرجع سابق، ص 266.

الأخيرة (2015) واستمرارها يزيد من الضغوطات حول الموازنة العامة، وذلك من خلال تراجع إيرادات الجباية البترولية التي تعد المساهم الأول في الإيرادات العامة، وفي ظل هذه الظروف ستزيد الضغوطات على النظام الجبائي للبحث عن مصادر تمويلية جديدة لتعويض خسارة الميزانية لإيرادات الجباية البترولية، وهو ما تم ملاحظته من خلال قانون المالية التكميلي 2015 وقانون المالية 2016، حيث ارتفعت بعض الرسوم (الرسم على المنتجات البترولية) وتفعيل بعض الضرائب (الضرائب العقارية)، كما تم استحداث بعض الضرائب الجديدة، بالإضافة إلى قرار الامتثال الجبائي والذي يفرض نسبة 7% فقط من الأموال التي تتواجد خارج الدائرة الرسمية للاقتصاد.

وفي ذات السياق يقترح الخبير الاقتصادي بشير مصيطفى العمل على تطوير الجباية من الإدارة إلى الخدمة، وهي فكرة جديرة لمعالجة التهرب الجبائي، لأنها تحول الجباية من فكرة العبء إلى فكرة المنفعة بالنسبة لدافعي الضرائب، ولكن تطبيقها يحتاج إلى وكالة وطنية للجباية تعمل تحت صلاحيات الابتكار الجبائي، ويكون جيدا أن تعمل الوكالة تحت وصاية وزارة منتدبة للجباية هدفها الأول هندسة رؤية جبائية جديدة مبنية على الاقتطاع من الثروة الحقيقية أي من النمو خارج المحروقات، وهدفها الثاني إدماج جميع دافعي الضرائب في الجباية العادية بطريقة آلية وبدافع من المتعامل الاقتصادي نفسه وليس بطريقة التحصيل المبني على المتابعة كما هو الحال اليوم.[1]

[1] بشير مصيطفى، **نهاية الريع – الأزمة والحل-**، دار الجسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2015، ص 114.

خلاصة الفصل:

بعد تعرضنا في هذا الفصل إلى بعض المفاهيم النظرية التي تخص السياسة الجبائية والنظام الجبائي الجزائري استنتجنا بعض النقاط الآتي ذكرها:

- إن مفهوم الجباية ليس مفهوما حديثا وإنما يرجع تاريخها إلى العصور القديمة حيث تم تداولها بطريقة غير تنظيمية، ولم تأخذ مكانة هامة في إيرادات الدولة العامة إلا في العصر الحديث حيث أصبحت أداة فعالة تستخدمها الدولة بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة؛

- تعرف السياسة الجبائية على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة انطلاقا من المذهب الاقتصادي المتبع وفي إطار النظام الاقتصادي المطبق وفي مرحلة من مراحل التطور المجتمعي التي تعكس أوضاعا داخلية وظروفا دولية من اجل ضبط وتحصيل وتنمية مواردها المالية بكفاءة وحسن تخصيصها في المجالات المتعددة التي تحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية وسياسية أحيانا وثقافية؛

- يعتبر النظام الجبائي ترجمة تقنية للسياسة الجبائية على أرض الواقع فهو مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة تتلاءم مع خصائص البيئة التي تعمل في نطاقها، وتتمثل في مجموعة برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية المصدرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية ومذكرات تفسيرية تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الجبائية؛

- لضمان نظام جبائي فعال يجب أن يتميز بأربعة خصائص هامة وهي: خاصية المرونة، خاصية المردودية، خاصية البساطة، خاصية الاستقرار، أما لتقدير فعالية النظام الجبائي فهناك العديد من المؤشرات التي تقيس هذه الفعالية لعل أهمها: مؤشر التركز، مؤشر التآكل، مؤشر التشتت، مؤشر تأخرات التحصيل.... الخ.

- تتمثل أهم معوقات السياسة الجبائية في ثلاث صور هي: الضغط الجبائي، الازدواج الضريبي، التهرب الضريبي ولهذا الأخير شقين هما التجنب الضريبي (التهرب المشروع) أما الثاني فهو الغش الضريبي (التهرب غير المشروع)، ويعد الغش الضريبي (صعوبة القياس ومكافحته) من أصعب العراقيل التي تعيق عمل الإدارة الجبائية خاصة وعدم الوصول إلى الأهداف المسطرة للسياسة الجبائية عامة.

- شهد النظام الجبائي الجزائري إصلاحات جذرية سنة **1991**، حيث تم استحداث ضرائب ورسوم جديدة لتتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك المرحلة، ومن بين هذه الضرائب نذكر: **IRG,IBS, TVA.**

- عرفت الحصيلة المالية للجباية العادية تطورا بطيئا منذ إصلاحات **1991**، حيث يغلب على تكوين هذه الإيرادات الضرائب على المرتبات والأجور والرسم على القيمة المضافة، في حين تبقى مساهمة الضرائب على أرباح الشركات والضرائب على الدخل الإجمالي محدودة وضئيلة.

- نظرا لمرور أكثر من عقدين من الزمن بعد الإصلاح الجبائي، إلا أن النظام الجبائي الجزائري لا يزال يعاني من نقص في الفعالية الجبائية، حيث نجد أن الجباية العادية تغطي 50% فقط من نفقات التسيير، عدم مرونة هيكل الضرائب مع الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، أين بلغ معدل المرونة أقل من الواحد 1، عدم الوصول إلى معدل الاقتطاع الجبائي الأمثل، حيث يتراوح معدل الضغط الجبائي ما بين 17% و19%.

بعد العرض الشامل في الفصل الأول حول السياسة الجبائية من خلال تطور الجباية وإبراز مفهوم السياسة الجبائية وأهدافها وعلاقتها بالمتغيرات الجبائية كالنظام الجبائي والفعالية الجبائية وغيرها لكن كيف يمكن أن تؤثر السياسة الجبائية على المتغيرات الاقتصادية في اقتصاد دولة ما لإحداث التوازنات الاقتصادية المرغوبة في إطار السياسة الاقتصادية العامة، هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني الذي جاء بعنوان: **السياسة الجبائية وتحليل التوازن الاقتصادي**

الفصل الثاني

السياسة الجبائية وتحليل التوازن الاقتصادي

تمهيد:

إن نظرية التوازن الاقتصادي وسيلة فعالة لا غنى عنها في تصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية من جهة، بالإضافة إلى قدرتها على تحديد المجال المناسب لإحداث الدفعة القوية ومتابعتها وتوجيهها على أفضل وجه من جهة أخرى، فشرط التوازن بالنسبة للاقتصاد يتمثل في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية، والتي يتم الربط والتنسيق بينهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.

ومن زاوية ثانية فإن إصدار القرارات الجبائية يجب ان يستند إلى استنتاجات النظرية الاقتصادية سواء كانت جزئية أو كلية من اجل إيجاد مبادئ مثلى لاقتطاعات تحظى بالتوزيع السليم وذات فعالية اقتصادية ومالية من شأنها تحقيق توازنات على المستويات الجزئية والكلية وضمان الاستقرار العام للاقتصاد ولهذا تتجلى معالم هذا الفصل في النقاط التالية:

- طرح نظري يظهر مدى أهمية نظرية التوازن الاقتصادي بين المدارس الفكرية الاقتصادية وإبراز جدوى هذه النظرية كوسيلة لا بديل عنها لإعداد السياسات الاقتصادية العامة؛
- التطرق الى نماذج التوازن الاقتصادي والإطار العام في بناءها، وكذا فعالية كل من السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد؛
- تحليل مدى تأثيرات تطبيق آليات السياسة الجبائية للوصول إلى تحليل التوازنات الاقتصادية وذلك من الجانب التوازن الجزئي **(منتج- مستهلك)** والتوازن الكلي من خلال تأثيرها على أهم المؤشرات الاقتصادية على المستوى الكلي، وكذا أهمية هذه السياسة كأداة فعالة لمساعدة الدولة في تطبيق أو القيام بوظائفها الأساسية الثلاث التي جاء بها الاقتصادي **Musgrave** وهي التخصيص الأمثل للموارد **allocation des ressource**، إعادة توزيع الدخل **distribution** ووظيفة التثبيت في الاقتصاد **la stabilité de l'économie**.

ومن خلال هذا التقديم نقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، حيث يتناول في المبحث الأول التوازن الاقتصادي من خلال تعريفه وكيف تناولته النظريات الاقتصادية، بالإضافة الى اهميته على المستوى الجزئي والكلي، أما المبحث الثاني فيتناول نماذج التوازن الاقتصادي وفعالية السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد، أما المبحث الأخير فيتطرق الى تأثير السياسة الجبائية على التوازن الجزئي والتوازن الكلي، كما تطرق الى أهمية هذه السياسة في تفعيل الوظائف المنوطة بالدولة.

المبحث الأول: ماهية التوازن الاقتصادي

لقد تعدى إطار مفهوم التوازن من موازنة الدولة التي كانت تقتصر على إقامة التعادل بين النفقات الإدارية اللازمة لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات من جهة أخرى، ليشمل التوازن العام على المستوى الكلي الذي تمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وتكتسي نظرية التوازن أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي لإسهاماتها إلى تحقيق التوازنات الجزئية والكلية على السواء، فهي وسيلة فعالة لتصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي

لقد عرف مصطلح التوازن الاقتصادي مفاهيم عديدة ومتنوعة حيث لم يكن محل إجماع بين الاقتصاديين، فقد تباينت المفاهيم بين المفكرين التقليديين (الكلاسيكيين) والحديثين من حيث النوع المرغوب فيه والأدوات المستعملة لتحقيق ذلك، ولتوضيح فكرة التوازن يجدر بنا التطرق إلى مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بهذا المفهوم.

1- تعريف التوازن الاقتصادي:

التوازن في الأصل هو تطبيق لمفهوم فيزيائي، ويقصد به "تعادل قوى المتغيرات المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة أي أن تكون محصلة جميع المتغيرات المؤثرة في الظاهرة مساويا للصفر"[1]، وبعبارة أخرى فإن فكرة التوازن تعني أن ظاهرة معينة لا يمكن تفسيرها إلا بعدد من المتغيرات والقوى المتعارضة في اتجاهاتها أو حركاتها، بحيث أن تقابلها يحقق للظاهرة ثباتا ونظاما في الحركة وقد احتفظت فكرة التوازن بهذا المفهوم عند تطبيقها في العلوم الاقتصادية مع بعض التطوير.

ويعرف التوازن كذلك على انه "تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائما طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها، أي ثبات واستقرار المتغيرات المستقلة وبقائها على حالها، ما لم تتغير العوامل المحددة لها"[2].

أما التوازن الاقتصادي هو "الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أوكلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محدّدة بحيث أنّ عدم استمرار إحداهما أو نقصها أو زيادتها مع ثبات غيرها ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي إلى سيرته الأولى".[3]

فالتوازن الاقتصادي إذن هو "وضع ثبات نسبي لظاهرة اقتصادية معينة، ما لم تحدث أي مؤثرات خارجية على المتغيرات ذات الصلة بالظاهرة وبالتالي إبعادها عن هذا الوضع، ويمكن شرح ذلك بأن المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة المدروسة، تأخذ قيما مختلفة تتغير صعودا أو هبوطا وقد تستقر لفترة معينة عند قيمة معينة أو مستوى معين، وهذه القيم المختلفة تتأثر بعدد لانهائي من المتغيرات والمسببات وإذا لم يتواجد ما يغيّر هذه المؤثرات والعوامل التي تدفع إلى تغيير قيمة المتغير فإنّ هذه القيمة تعرف بالقيمة التوازنية". [4]

ويقصد بالتوازن الاقتصادي كذلك وصول الاقتصاد إلى الحالة المثالية التي من خلالها يتم الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية وهذا بدوره ينعكس على النمو والتطور الاقتصادي، وقد توحي فكرة التوازن الاقتصادي

---

[1] عبد الرحمان يسري، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، مصر، 2004،ص 24.

[2] دانيال أرلوند، **تحليل الأزمات الاقتصادية**، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1992،ص 141.

[3] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 1990-2004-** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004, ص 102.

[4] نعمة الله نجيب إبراهيم وآخرون، **مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، مصر،2001 ,ص 23.

بالسكون الذي لا يتناسب مع المفهوم الحديث للأهداف الاقتصادية التي تؤكد على التوازن الحركي الذي يتماشى مع التحليل الكلي للاقتصاد.

و يختلف مفهوم التوازن الاقتصادي عن الاستقرار الاقتصادي الذي هو عبارة عن "مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أو غير مثالي"، فمثلا المحافظة على المستوى العام للأسعار عبر معدلات مقبولة من التضخم أو الحد من ارتفاع معدلات البطالة من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل، و عند النظر إلى مفهوم التوازن الاقتصادي من زاوية العلاقة بين الطلب و العرض فإنه يعني "تعادل العرض الكلي والطلب الكلي، و يحصل المستوى التوازني في الاقتصاد عند النقطة التي يتقاطع عندها الطلب الكلي مع العرض الكلي".[1]

بالإضافة إلى ما سبق هناك بعض الدراسات التي تناولت تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي العام بمفهوم الاختلال والتي عرفت اختلال التوازن بأنّه الاختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتيا وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع أي أنّ الاقتصاد هنا يكون في حالة اختلال توازني إذا ما كان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، حيث أنّ اختلال التوازن الاقتصادي العام ينعكس في مجالين اقتصاديين هما اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي واختلال التوازن الخارجي".[2]

وفي هذا الإطار نجد أن التوازن الاقتصادي قد يكون داخليا وهو في هذه الحالة يشمل تحقيق التوازن في القطاع الحقيقي والنقدي، ففي القطاع الحقيقي يتطلب التوازن تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى أسعار معين، أما في القطاع النقدي فيتطلب التوازن تساوي عرض النقود مع الطلب عليها، أما التوازن الاقتصادي الخارجي فيقصد به تساوي قيمة الصادرات الحقيقية مع صافي التدفقات المالية ويتحقق ذلك بوجود توازن مطلق في ميزان المدفوعات وتوازن سوق العملات الأجنبية.

وعليه نستنتج من التعاريف السابقة أن التوازن الاقتصادي هو وضع استقرار تام يتحقق حينما لا تظهر فيه أي واحدة من المتغيرات الاقتصادية التي أدت إلى أي نوع من التغير ويستمر وضع التوازن سائدا طالما ان هذا الشرط يبقى متحققا، ومن زاوية أخرى فالتوازن الاقتصادي يرمز كذلك إلى أسواق السلع والخدمات والنقد والعمالة، أي انه إذا تحقق توازن في جميع هاته القطاعات (الحقيقي، النقدي والخارجي) فيمكن القول أن الاقتصاد في حالة توازن عام وهذا ما تهدف إليه السياسة الاقتصادية العامة في أي دولة.

2- أشكال التوازن الاقتصادي ومجالاته

لقد أخذ التوازن الاقتصادي أشكال مختلفة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له من جهة والهدف المنشود لتحقيقه من جهة ثانية، كما يأخذ التوازن الاقتصادي مجالين أساسيين هما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي.

2-1 أشكال التوازن الاقتصادي: هناك أشكال عديدة للتوازن الاقتصادي نذكر:

أ- التوازن الاقتصادي الجزئي والتوازن الاقتصادي الكلي:

إن نظرية **التوازن الجزئي** تهتم بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، فالتحليل الجزئي للاقتصاد يوضح سلوك الوحدات الفردية المكونة للاقتصاد الوطني في مجالات الاستهلاك والإنتاج...الخ، ففي مجال الاستهلاك توضح نظريات التحليل الجزئي سلوك الوحدات الاستهلاكية(المستهلك) في تخصيص مواردها (دخولها) بين السلع والخدمات الاستهلاكية التي ترغب فيها والعوامل المؤثرة في ذلك السلوك وفي مجال الإنتاج ترشدنا إلى السلوك الأمثل للوحدات الإنتاجية في استخدام عناصر الإنتاج والعوامل المؤثرة في تكاليف

[1] خالد واصف الوزاني واحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2006, ص 92.

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم ، **مرجع سابق**، ص 22.

الإنتاج للمؤسسة الواحدة أو مجموعة من المؤسسات والعلاقة بين تكاليف والعرض، هذا بالإضافة إلى المبادئ التي تحكم تفاعل سلوك المستهلكين (الطلب) مع سلوك المنتجين (العرض) في أسواق السلع والخدمات المنفردة، حيث ان توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها.[1]

إن الجزء الأكبر من نظريات الاقتصاد الكلي هو مخصص لمعالجة وتحليل العوامل المؤثرة في استقرار أو عدم استقرار الحالة الاقتصادية وتشخيص هذه العوامل واقتراح السياسات المناسبة لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج وتحديدا عنصر العمل بدون ارتفاع كبير في مستوى الأسعار (التضخم)، ولذلك سميت هذه النظريات بنظريات الدخل والاستخدام والأسعار وهي تختص بتحليل سلوك مجموع الوحدات الفردية بشكل كلي في الاقتصاد الوطني في الاستهلاك والإنتاج والاستثمار وتأثيرات السياسات الحكومية المالية والنقدية عليها، فبدلا من توضيح تقلبات الاستخدام في وحدة إنتاجية واحدة تعالج نظريات الاقتصاد الكلي تقلبات الاستخدام في مجموع الوحدات الإنتاجية وبدلا من تحليل سلوك المستهلك في إنفاق دخله واختياره للسلع والخدمات أو تحليل العرض والطلب في سوق سلعة معينة تهتم نظريات الاقتصاد الكلي بتقلبات الناتج الكلي أو العرض الكلي وتأثيرات الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي، وتعد الصفة الأساسية للاقتصاد الكلي انه يدرس الاعتماد المتبادل بين المتغيرات الكلية وكيف تتأثر تلك المتغيرات عندما يحدث تغيير في إحداها فضلا عن ردود الأفعال المتداخلة بينها **feedback affects**.[2]

فالتوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني والتأثيرات المتبادلة فيما بينها.

ب- التوازن الاقتصادي قصير الأجل والتوازن الاقتصادي طويل الأجل:

التوازن قصير الأجل هو تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخزون لاحقا، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل أي أنّ التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير لضآلتها نسبيا مع مقارنتها مع الحجم الكلي للسلع.

أما **التوازن الاقتصادي على المدى الطويل** فيتحقق في الفترات التي تتغير فيها العوامل الثابتة للإنتاج، فتتغير بذلك كفاية الإنتاج تغيرا كبيرا، ويأخذ هذا التوازن في الاعتبار إدخال الفنون الحديثة في الإنتاج، والذي يؤدي إلى تغير في العلاقات بين عوامل الإنتاج مثل نسبة اليد العاملة ورأس المال.

ومنه فالمحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن القصير تتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل زيادة استثمار اليوم دائما عن ادخار الأمس، أي مع مرور الأيام يستلزم أن يكون الاستثمار أكبر من الادخار بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل.[3]

ج- التوازن الاقتصادي الناقص والتوازن الاقتصادي الكامل:

التوازن الناقص هو ذلك التوازن الذي نادى به كينز في نظريته، حيث يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحدا من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة

---

[1] نزار سعد الدين عيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001, ص32.

[2] احمد رمضان نعمة الله وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003,ص 13.

[3] دراوسي مسعود، **مرجع سابق**، ص 105.

في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني.

أما **التوازن الكامل** هو ذلك التوازن التي تسعى الدولة لتحقيقه بعدما عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد عن طريق تنسيق بين قرارات المنتجين والمستهلكين تجنبا لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن، الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة.

مما سبق يتضح أن هذا التوازن الهدف منه هو تحقيق التوازن الاجتماعي، فالتوازن الاجتماعي للمالية العامة يحقق أغراضه على مستوى التوازن الاقتصادي عندما تستطيع سياسة إعادة توزيع الدخول تحقيق توازن في التوزيع بين مختلف المواطنين والقطاعات في المجتمع فيكون هذا التوزيع على أساس زيادة قدرة الطبقة ذات الدخل الضئيل على الإنفاق ورفع مستواها المعاشي، وفي الوقت نفسه يؤثر ذلك في الحالة الاقتصادية العامة فيزيد من حجم الاستهلاك ويمكن أن يكون عاملا إيجابيا في التأثير في الاقتصاد الوطني بغية إقامة اقتصاد عام.[1]

د- التوازن الاقتصادي الساكن والتوازن الاقتصادي الديناميكي:

يكون **التوازن في حالة سكون** عندما تستقر قيم المتغيرات محل الدراسة، فيكون بذلك النظام الاقتصادي خاليا من التراكمات، وتظل معدلات الإنتاج والاستهلاك ثابتة ومتساوية، كما لا تتغير الأسعار والمخزون ولا صافي الادخار، ويتميز التحليل الساكن بكون العلاقات السببية مستقلة عن الزمن أي ان المتغيرات المختلفة المتضمنة في النموذج غير مؤرخة، فهو عبارة عن صورة جامدة أو ساكنة لنواحي النشاط الاقتصادي، أي افتراض ثبات وعدم تغير قيم المتغيرات محل الدراسة، لان هذه القيم تتغير بمعدلات بطيئة، وبالتالي لا تؤثر على الدراسة في الفترة المحددة، فالتوازن الساكن هو تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مرور الزمن، فقد يختل التوازن في مركزه.

إن هذا النوع من التوازن لم يهتم بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، كما أن منهجه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد بل على العكس من ذلك قد تنحرف المتغيرات عن مسارها نحو التوازن الجديد مما قد يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة، ونظرا للانتقادات التي وجهت للنوع الأول تمّ استخدام النوع الثاني من التوازن والمتمثل في التوازن الحركي أو الديناميكي.[2]

وعلى خلاف النوع السابق فيهتم **التوازن الحركي (الديناميكي)**بدراسة المتغيرات وتطورها خلال الزمن، فتكمن الحركة والديناميكية فيه بالأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، أي الزمن اللازم ليتمكن المتغير المستقل من التأثير على المتغير التابع، ويهدف هذا الأسلوب من التحليل إلى معرفة تطور وسير النظام الاقتصادي تبعا لتطور الزمن وكيف ان التوازن والاختلال المحقق في فترة معينة يمكن ان يكون له تأثير على حالات الاقتصاد في فترات أخرى، فحدوث إختلالات جديدة تكون واردة لحصول توازنات جديدة بتدخل ظروف وعوامل جديدة.

2-2- مجالات التوازن الاقتصادي:

للتوازن الاقتصادي مجالين أساسين وهما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي

أ- **التوازن الاقتصادي الداخلي:** ويقصد به ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنده البطالة والتضخم وعدم ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويكون عند حدوث تناسب بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات.

---

[1] دراوسي مسعود، **مرجع سابق**، ص 106.

[2] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2009،ص 9.

ويعتبر اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي مؤشر مهم في تفسير الاختلالات الاقتصادية بغرض توجيه السياسة الاقتصادية التي تؤدي إلى إحداث التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل، ويتحقق هذا التوازن عند تحقق التوازنات التالية:

- **توازن الادخار والاستثمار:** والذي يعتبر شرطا أساسيا للتوازن الداخلي ويحصل الاختلال عند حدوث عدم التعادل بين الاستثمار والادخار، أي عدم موافقة الاستثمار المخطط مع الادخار الموجود فعلا؛

- **توازن الإنتاج والاستهلاك**: حتى يحصل هذا التوازن يجب ألا يتعدى نمو الطلب الاستهلاكي (العام والخاص)، نمو العرض أو الناتج الحقيقي من السلع لتفادي التضخم الذي يعتبر أحد مظاهر هذا الاختلال؛

- **توازن الموازنة العامة:** ويتحقق هذا التوازن عندما تكون هناك تعادل بين الإيرادات والنفقات، وعند غياب هذا التوازن يحدث الاختلال بما يسمى فائضا أو عجزا؛

- **التوازن النقدي:** ويتحقق عند تعادل الكمية المعروضة من النقد لدى السلطات النقدية والكمية المطلوبة من النقد للأعوان الاقتصاديين.

ب- **التوازن الاقتصادي الخارجي:** ويقصد به تحقيق التوازن في القطاع الخارجي والذي يشمل جميع المعاملات الحقيقية (صادرات وواردات سلعية وخدمية) والمعاملات النقدية مع الدول الأخرى، أي تساوي صافي التدفقات المالية، ويتحقق ذلك من خلال توازن ميزان المدفوعات وسوق العملات الأجنبية.

وللإشارة نميز بين نوعين من التوازن بخصوص ميزان المدفوعات، النوع الأول وهو التوازن الحسابي حيث يكون فيه الميزان دائما في حالة توازن بسبب طريقة التسجيل التي تعتمد على القيد المزدوج في المحاسبة، وهذا التوازن لا يعني توازن النوع الثاني والمتمثل في التوازن الاقتصادي وهذا الأخير هو الذي يهم مخططي السياسات الاقتصادية.

فإذا كانت صادرات الدولة أقل من وارداتها فإن قيمة المقبوضات تكون أقل من المدفوعات و عليه يكون هناك عجز في الحساب الجاري يقابله فائض و بالقيمة نفسها في ميزان التحويلات الرأسمالية، و بالعكس إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات فإن المقبوضات تكون أكبر من المدفوعات ويكون هناك فائض في الحساب الجاري الذي ينشأ عنه خروج رأس المال إلى الخارج، هذه الاختلالات في ميزان المدفوعات تتفاوت في تأثيراتها و انعكاساتها على الاقتصاد الوطني، فالاختلالات السالبة (حالة العجز) تؤدي إلى الركود، وتتدهور مستويات المعيشة و حالة الاقتصاد كلما تزايد حجم هذه الاختلالات، و الاختلالات الموجبة في ميزان المدفوعات (حالة الفائض) تؤدي إلى انتشار التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة و أن استمرار هذه الاختلالات لسنوات عديدة ستنعكس بصورة أشد على النشاط الاقتصادي لذلك بات من الضروري تلافي الاختلال قبل أن يتراكم و يولد نتائج سلبية حادة على الاقتصاد الوطني.[1]

المطلب الثاني: تطور مفهوم التوازن الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن الاقتصادي بشكل واضح بين المفكرين والمدارس الاقتصادية سواء في العصور الوسطى أو العصر الحديث، فلم يظهر مفهوم التوازن الاقتصادي في الوهلة الأولى بالشكل الذي هو عيه الآن، وعليه سنحاول إبراز أهم تطورات نظرية التوازن بدءا من المدرسة التجارية إلى المدرسة الكينزية مرورا بالمدرسة الكلاسيكية والفكر الاشتراكي.

1- التوازن الاقتصادي في الفكر التجاري والفكر الكلاسيكي

1-1 نظرية التوازن الاقتصادي في الفكر التجاري:

[1] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر، عمان، 2006،ص 235.

لقد تمحور التوازن الاقتصادي عند التجاريين* حول فكرة تكوين فائض في الميزان التجاري ليزيد بذلك ثراء الدولة ورصيدها من المعادن النفيسة، فتزداد سلطتها وتدخلها ومن ثم انتعاش الإنتاج، وتم تطبيق فكرة التوازن التجاري على مراحل:[1]

- **مرحلة السياسة المعدنية في اسبانيا:** كان الإسبان من أوائل التجاريين في العالم الذين طالبوا بمنع تصدير السبائك الذهبية للخارج لغرض عدم المساس برصيد البلد من ثروته الذهبية، غير أن هذا الرأي كان غاية في السذاجة لان الحفاظ على القوة الاقتصادية لأي بلد يتطلب العمل على زيادة الثروة وليس فقط تثبيتها في مستوى معين، وقد ترتب على زيادة كمية المعادن الثمينة في اسبانيا ان ازدادت كمية النقود وارتفعت الأسعار بشكل كبير؛

- **مرحلة السياسة الصناعية في فرنسا:** تنسب هذه السياسة إلى الوزير الفرنسي **Colbert** الذي قام بتطبيقها بهدف الحصول على الذهب والفضة من الخارج، حيث اتجهت لزيادة الصادرات على الواردات، على أن تكون الصادرات من المنتجات الصناعية وليس من الحاصلات الزراعية وذلك لأن قيمة المنتجات الصناعية الكبرى تكون عادة أكبر، وأنها لا تخضع لتقلبات العوامل الطبيعة كما في حال المنتجات الزراعية؛

- **مرحلة السياسة التجارية الانجليزية وتوازن الميزان التجاري :** اعتمدت هذه السياسة على تطوير وتشجيع التجارة الخارجية للحصول على المعادن الثمينة عن طريق تصدير السلع المحلية إلى الخارج وتقديم التجارية لباقي البلدان في العالم، مقابل الحصول على أثمانها من الذهب والفضة، وقد ساعد انجلترا في تنفيذ هذه السياسة أسطولها التجاري التقليدي والمتميز فقد أنشئت انجلترا شركات خاصة لم تتدخل الحكومة في تكوينها وذلك بهدف تشجيع النشاط التجاري الذي يقدم لحساب جميع البلدان في العالم مقابل أجور تتقاضاها بالذهب والفضة مما يحقق لها فائضا في الميزان التجاري.

فحسب فكر التجاريين فان التوازن الاقتصادي لا يمكن ان يتحقق تلقائيا إذ لابد من تدخل الدولة من خلال توجيه مسار التجارة الخارجية بهدف تحقق فائض في الميزان التجاري، ويخص هذا الأخير بالذهب والفضة من الدول المدينة، وعمل التجاريون لذلك بتحصيل الفائض بسياسة ضريبية من خلال فرض ضرائب جمركية على الواردات وتشجيع سياسات التصدير.[2]

وتدور نظرية "**دافيد هيوم**" على فكرة أساسية مفادها ان المعدن النفيس يتوزع تلقائيا على البلاد المشاركة في علاقات التبادل الدولي دون اللجوء إلى تدخل من طرف الدولة، فكل زيادة تحصل للدولة من المعدن النفيس عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، ستؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار تلك السلع في الدولة بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى، مما يعجل في حدوث تناقص صادرات هذا البلد وزيادة وارداته، وهذا ما يؤدي إلى حدوث رصيد تجاري سلبي الذي ينجر عنه خروج الذهب إلى بقية العالم.[3]

أما إن حدث العكس أي نقص في الذهب عن القدر الذي يتناسب مع حجم نشاطه الاقتصادي فان الأسعار السلعية في البلد ستنخفض مقارنة بالأسعار في البلاد الأخرى، وهذا ما يفعل الصادرات على حساب الواردات، فيتجسد فائض في الميزان التجاري مما يؤدي إلى انسياب الذهب من العالم الخارجي إلى داخل الدولة.

---

*التجاريون يطلق على أنصار ومفكري تلك الإيديولوجية التي سادت الدول الأوروبية مدة ثلاثة قرون كاملة من 1450 الى 1750، والتي كانت تعمل على تركيز السلطة الملكية وقوة الدولة، وقد عرفت المركانتيلية عدة اتجاهات فكرية تعبر كل منها عن فترة تاريخية وبنية اقتصادية وآفاق تنمية اقتصادية معينة، أكثر مما تعبر عن نظرية ومذهب بالمعنى الصحيح لكل منهما، حيث تقوم أفكار التجاريين على بعض التعليمات العملية التي وضع أسسها "أنطوان دي مونكريتيان". وكان من أهم مفكري هذا الاتجاه كل من: .Jean B Colbert, Tomas Man, William Petty

[1] مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2008 ,ص86-87.

[2] حسين رحيم، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2010, ص 56

[3]Jean François Goux, **Macroéconomie monétaire financière**, Economisa, 6eme édition, paris, 2011. p204.

2-1 التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك:

ان ظهور الفكر التقليدي أو الكلاسيكي* في القرن 18 أحدث تطورا كبيرا في الدول الأوروبية من مختلف النواحي، وخلاله سادت التجربة الاقتصادية التي اعتبرت -حسب رأيهم- الحل الوحيد لحل المشاكل الاقتصادية ومن الفروض التي قام عليها الفكر نذكر:

- توافر شروط المنافسة التامة في أسواق السلع والخدمات؛
- مبدأ مستوى التشغيل الكامل (بطالة غير إرادية)؛
- الادخار يساوي الاستثمار، واستبعاد فكرة الاكتناز.

أما بخصوص نظرتهم للتوازن الاقتصادي فإنها تتم بواسطة آلية السوق (قانون ساي للأسواق) مؤكدين بان كل عرض يخلق الطلب الخاص به، ويترتب على هذا القانون انه مهما كان حجم الإنتاج فسيقابله الطلب الكافي، وان حجم الإنتاج يتحقق عندما تكون القوى العاملة تشتغل إلى الحد الذي يتساوى فيه الأجر الإنتاجية الحدية للعمل.

واعتقد الكلاسيك عدم وجود أزمة في تصريف الإنتاج طالما ان كل عرض يخلق طلبه، وان كل سلعة تدخل في السوق تجد من يطلبها، وتوصلوا إلى ان المنتجات لا تبادل إلا المنتجات لاعتبار ان النقود لا تمثل سوى وسيط للمبادلة ذات دور حيادي في نقل القيم، فهي لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، إضافة إلى أنها عديمة الفائدة، وبمعنى لا يمكنها ان تكون مخزن للقيمة، وعليه فان ارتفاع عرض سلعة ما في قطاع معين ليس يعني نقص النقود وإنما يعني إنتاج فرع آخر.[1]

وهذا النقص الحاصل في عرض القطاع الثاني يدل على نقص طلبه في الحصول على منتجات القطاع حتى تتم عملية المبادلة بالمنتجات، وتحقيق ذلك يستوجب توازن طلب وعرض السلعة، ومنة ثم توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي والتي تجعل الاقتصاد في حالة توازن واستقرار عند مستوى التشغيل الكامل. (سوف نتطرق في المبحث الثاني بالتفصيل عن التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك).

أما بخصوص التوازن الخارجي فقد نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعا لمناداتهم بالحرية الاقتصادية عموما، واكتفوا بضرورة التوازن التلقائي الذي يتحقق بواسطة حركات خروج ودخول الذهب، وان الاختلالات تصحح ذاتها بواسطة التضخم والانكماش.[2]

2- نظرية التوازن الاقتصادي عند كارل ماركس وكينز

2-1 التوازن عند كارل ماركس:

لقد استند كارل ماركس* في تحليله لنظرية الدورات الاقتصادية المنحدرة في النظام الرأسمالي، ويرى بان الوضع الطبيعي للاقتصاد(الرأسمالي) هو الاختلال بدلا من التوازن، وقد يبلغ هذا الاختلال في فترات معينة حدا لا يمكن معالجته، والبديل الأمثل عند ماركس هو إقامة نظام اشتراكي خال من التناقضات يؤدي إلى الاستقرار

---

*إن اصطلاح النظرية التقليدية " أو الكلاسيكية " ينصرف إلى مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وضع أسسها وساهم في تطويرها "آدم سميث" ، ويعتبر" كارل ماركس " أول من جمعهم على مستوى صعيد فكري واحد وأطلق عليهم اسم " المدرسة التقليدية " بالرغم من أنهم لم يكونوا على رأي واحد في المسائل التي تصدوا لها، ولكن تبقى مع ذلك بدايتهم وطريقتهم في تناول الأمور وفلسفتهم السياسية متفقة إلى حد كبير، وقد سيطرت على تاريخ الفكر الاقتصادي لمدة ثلاثة أرباع قرن، يعتبر آدم سميث مؤسسها بدون منازع ومن رعيلها الأول، أما الجيل الثاني الأكثر ثراء فيضم: جان باتيست ساي Jean Baptiste Say، و مالتس Robert Malthus، ودافيد ريكاردو David Ricardo، وأما جون ستيوارت ميل JOHN Stuart Mill فيعتبر من بين جيلها الثالث الذي عرف بتحليله الفكري الجامعي، ويؤكد أنصار هذه المدرسة على المصلحة الشخصية وحرية المؤسسات والصفقات التجارية باعتبار ذلك هو المحرك لمجمل الحياة الاقتصادية في المجتمع.

[1] جون جالبيرت، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، مجلة عالم المعرفة، العدد 261، الكويت 2000،ص 90.

[2] خبابة عبد الله، **الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية والتنمية المستديمة**، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 2009، ص 91.

* كارل ماركس Karl Marx 1818-1883 من عائلة برجوازية ألمانية وكان من النشطين سياسيا، فطرد إلى إنجلترا، حيث لعب دورا مهما في الحرية العمالية والثورية في عصره، ويحتل ماركس مكانة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي.

الاقتصادي، ويركز على ان التوازن الاقتصادي يجب توافره بين قطاع إنتاج السلع الإنتاجية وقطاع إنتاج السلع الاستهلاكية، ولا يتحقق هذا التوازن إلا بتعادل الطلب على مجموع سلع القطاعين بنسب ثابتة من خلال توزيع رأس المال المستثمر في كل منهما، فان عدم وجود مؤشر يضمن في الأجل القصير توزيع هذه النسب يجعل الأوضاع تتجه نحو الأزمة وعدم التوازن، ويرى ماركس ان الطلب الفعال وحده غير كاف لتحقيق التوازن الاقتصادي لسببن هما:[1]

- **السبب الأول:** يتمثل في فائض القيمة وما تسببه من نقص في الاستهلاك، بحيث يؤدي سوء توزيع الدخل الوطني بين العمال وبين أصحاب الأعمال إلى نقص الاستهلاك لدى العمال والفلاحين والفقراء نتيجة ضعف مداخيلهم، وبالتالي يظهر عدم التوازن بين طلب وعرض مجموعتي سلع الاستهلاك وسلع الإنتاج، وهنا يرفض ماركس قانون المنافذ لـ ساي، وحتى يتحقق التوازن ينبغي إنفاق جزء من فائض القيمة المحتجز حتى يعادل النقص المسجل في قيمة الاستهلاك، وبما ان ماركس تعددت تفسيراته بخصوص الأزمات الاقتصادية المؤدية إلى عدم التوازن، فقد اثبت ان الجهاز الإنتاجي يحتاج إلى تجديدات لتعويض قيمة النقص الحاصل في الطاقة الإنتاجية، بسبب عمل الآلات، وهنا أثار مشكلة عمر الآلات وبين بأنه عندما يكون هذا العمر يختلف من سنوات إلى أخرى، فينجر عن ذلك تخصيص نفقات تجديد (صيانة) تزيد من قيمة الاستهلاك في بعض السنوات، بينما نخفض النفقات عن مخصصات الاستهلاك في السنوات الأخرى وهنا الاختلال وعدم التوازن.

- **السبب الثاني**: هو ميل معدل الربح نحو الانخفاض في حين يزيد الاعتماد على الآلات، فعند انخفاضه عن القدر الذي يعتبره أرباب العمل معدلا عاديا، فان الاستثمار سيقل مما يدفعهم إلى احتباس جزء من فائض القيمة عن التداول ولا يحول إلى استثمارات صافية، وغياب هذه الاستثمارات في أي نظام ستعرضه للاختلال وعدم التوازن.

2-2 التوازن عند كينز:

تهدف النظرية الكينزية إلى البحث عن العوامل الواقعة والتي تحدد حجم التوظيف الفعلي في المجتمعات ومن ثمّ كيفية التخلص من البطالة والوصول إلى أعلى درجة من التوظيف، فحدوث الأزمة الاقتصادية سنة 1929، وما انجر عنها من اضطرابات مست اقتصاديات الدول الرأسمالي، جعلت المفكر الاقتصادي "**جون مينارد كينز***" عام 1936م يتصدى لها، فقام بعرض أفكاره خلال كتابه "**النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود**" والذي يرفض فيه الافتراضات الأساسية التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية.

إن كينز قد أعرض عند فكرة التوازن الجزئي، وتمسك بفكرة التحليل الواقعي على المستوى الكلي، وانطلق في تحليله من فكرة أساسية يتوقف عليها الاقتصادي من حيث الرواج أو الكساد، وهي الطلب الفعلي(الكلي) والذي على أساسه يتحدد مستوى الدخل ومستوى التشغيل وتوازن الاقتصاد، أي ان الطلب هو الذي يخلق العرض، وان التوازن يتحقق عند كل مستوى من مستويات التوظيف.[2]

ويتكون الطلب الفعال عند كينز من الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي، وأوضح ان الإنفاق الاستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخرى شخصية، ولذا اعتبره دالة في الدخل مهملا بقية العوامل على الأقل في الزمن القصير، وان ميله الحدي يتناقص مع زيادة الدخل، في حين يتحدد الإنفاق الاستثماري تبعا للعائد

---

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت،1997, ص 195-196.

*جون مينارد ك ينز John Maynard Keynes(1883-1946) ابن أخد صغار الفلاحين من أتباع المدرسة التقليدية، وهو جون نيزيل كينز، درس الاقتصاد في جامعة كمبردج على يد أستاذه مارشال، ثم حقق أمله في التدريس، اهتم كثيرا بدراسة نظرية النقود، ترأس وفد بلاده في المؤتمر المالي والنقدي للأمم المتحدة الذي انعقد في 1944/07/01، وحضره ممثلو 44 دولة في "بريتون وودز" والذي أسفر عن اتفاقيتين دوليتين، اختصتا بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. أحدث كينز ثورة في الدراسات الاقتصادية عندما أصدر كتابه الشهير "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود «سنة 1936.

[2] زينب حسن عوض الله، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بيروت، لبنان،2006 ,ص 133.

المتوقع ومدى تغطيته لتكاليف الاستخدام، ولذا اعتبر ان قرار الاستثمار دالة في الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق.

وقد قدم كينز نموذجا للتوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي، فاعتبر ان المساواة بين الادخار والاستثمار شرطا ضروريا عند كل مستوى من مستويات الدخل، فعرف الادخار على انه ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الإنفاق الاستهلاكي، وان الاستثمار هو ذلك النصيب من الدخل الكلي الذي لم يستهلك.

إن المساواة بين الادخار والاستثمار حسب الكلاسيك تحدد تلقائيا، من خلال ثبات الدخل وتحركات الفائدة، أما عند كينز فإضافة إلى ما أقره الكلاسيك، فان التوازن يتحقق لما يتساوى الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة أو ما يعبر عنه بتساوي طلب الاستثمار في الفترتين.

المطلب الثالث: أهمية التوازن الاقتصادي

إن نظرية التوازن الاقتصادي وسيلة منهجية في التحليل الاقتصادي ولا يستغنى عنها في الأبحاث العلمية الكلية، رغم ما وجّه إليها من انتقادات، كما أنها تساعد على التنبؤ بالمركز الاقتصادي التوازني الجديد، فحتى لو أخذنا بالنظريات المتطوّرة اللاحقة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية واعتبرناها هي الواقع فإن الاقتصاد الوطني في حالة خلل توازني اقتصادي، فإنّه لابد من البحث أيضا في إطار نظرية الخلل هذه عن وضعيات خلل التوازن التي تكون أكثر فعالية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يفرض من جديد تبني نظرية التوازن الاقتصادي لفهم واقع الخلل وصولا إلى الخلل، وبحثا عن حالات التوازن الممكنة، ولدراسة الخلل والتوازن أيهما أجدى ضمن معطيات اقتصادية معينة، لهذا ظلت فكرة التوازن أساسا للتحليل الاقتصادي، نظرا لإسهامها الكبير في حل المشكلة الاقتصادية.

1- أهمية التوازن الاقتصادي على المستوى الجزئي والسياسة الاقتصادية العامة:

تبحث جميع الوحدات الاقتصادية سواء على المستوى الجزئي (المنتج، المستهلك) أو على مستوى الكلي (الدولة) على وضعية تناسبها وتناسب الوضعيات التي هي عليها والظروف المحيطة بها، وتكمن الوضعية الأنسب والأجدر هي وضعية التوازن، فالتوازن الاقتصادي بالنسبة لهاته الوحدات الاقتصادية هام إلى درجة عمل هاته الأخيرة إلى تحقيقه أو البحث عن الطريقة الأمثل للوصول إليه.

1-1 أهمية التوازن الاقتصادي على المستوى الجزئي:

يعرف التوازن على انه رقم لمجموعة قيم من المتغيرات المختارة لعلاقة متبادلة ومنسقة مع بعضها ومتوافقة كلا مع الأخر، وقد يعتقد البعض بان التوازن حالة مرغوب فيها دائما أو حالة مثالية ، على ان الحالة المثالية لا يوجد مبرر أو حافز لتغييرها، هذا الاستنتاج لا مبرر له لان هناك حالات توازنية مرغوب فيها وينبغي السعي لتحقيقها مثل التوازن الذي ينشأ من تعظيم ربح المؤسسة هذا التوازن مرغوب فيه من وجهة نظر المؤسسة ولكن هناك حالات توازنية غير مرغوب فيها مثل التوازن في الدخل الوطني الذي تنشأ عنه بطالة في القوى العاملة أو ارتفاع الأسعار أو انخفاض في معدل النمو، والنموذج المستهدف على المستوى الجزئي هو نموذج توازن الساكن والهدف منه الحصول على قيم المتغيرات الداخلية التي تحقق شروط التوازن حيث ان التعرف على هذه القيم يؤدي إلى التعرف على الحالة التوازنية للنموذج، ونموذج التوازن الجزئي في سوق معينة يتطلب بناء خطوات منها: [1]

- تحديد متغيرات النموذج ويتحقق التوازن في الحصول على القيم الكمية لمتغيرات النموذج الداخلية التي تحقق شروط التوازن في النموذج وبعبارة أخرى نحاول الحصول على السعر التوازني والكمية التوازنية تحت شروط محددة من الأسعار والدخل وغيرها وذلك بتحليل جانب الطلب والعرض لسلعة واحدة وبالتالي هذا النموذج يحتوي على ثلاث متغيرات داخلية فقط وهي الكمية المعروضة من السلعة، والكمية المطلوبة من السلعة وسعر السلعة.

[1] مداني بن شهرة، **النظرية الاقتصادية الجزئية (الجزء الأول والجزء الثاني)**، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع القبة، الجزائر، 2012،ص 64-65.

- وضع فروض اقتصادية عن آليات ونظام عمل السوق حيث ان الشرط الأول لتحقيق التوازن هو تساوي الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من السلعة، وكما نعلم ان الكمية المطلوبة دالة متناقصة في السعر والكمية المعروضة دالة متزايدة في السعر بشرط ان مستوى السعر موجب

- تحديد الشكل الرياضي للنموذج بمعنى ترجمة فروض ومعطيات النظرية الاقتصادية إلى معادلات وصيغ رياضية حيث شرط التوازن $Q_d = Q_s$ ، بينما دالة الطلب هي:$Q_d = a - bP$ حيث $a, b > 0$ والكمية المطلوبة تمثل المتغير التابع بينما السعر يمثل المتغير المستقل، بينما دالة العرض $Q_s = -c + dP$، حيث:$c, d > 0$ والكمية المعروضة تمثل المتغير التابع بينما السعر يمثل المتغير المستقل.

- التمثيل البياني للنموذج وتظهر فيه دالة الطلب بميل سالب، ودالة العرض بميل موجب، أما عملية الحصول على قيم المتغيرات الداخلية (P, Q_S, Q_d) التي تحقق شرط التوازن فيتم ذلك من خلال الحل الرياضي للنموذج.

إن أهمية التوازن الاقتصادي في هذا الإطار يعتبر من أشهر الاستخدامات في الاقتصاد، ولهذا سوف نتطرق إلى توازن المنتج (المؤسسة) وتوازن المستهلك كما يلي:

أ- أهمية التوازن الاقتصادي في توازن المنتج:

إن المشروع الاقتصادي هو كل تنظيم له كيان مستقل به وترجع ملكيته وإدارته إلى منظم واحد، يؤلف بين عناصر إنتاجه لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة وطرحها في السوق لتحقيق أهداف معينة، ويتوازن هذا المشروع بغض النظر عن السوق التي يعمل فيها في حال تعادل الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية $Rm = Cm$.

ب- أهمية التوازن الاقتصادي في توازن المستهلك:

يكون المستهلك في حالة توازن عند تحقيق أقصى إشباع ممكن ضمن المعطيات الموضوعية وضمن تقييمه الذاتي للمنافع الحدية، عندما يوزع دخله المحدود على أسعار السلع السائدة في السوق، وهنا نميز بين حالة تواجد سلعة أو أكثر ففي الحالة الأولى يتحقق التوازن عندما تتساوى المنفعة المكتسبة مع المنفعة المضحى بها عن كل وحدة، أما الحالة الثانية عند إنفاق دخله على الأكثر من سلعة فيتحقق عندما تكون قيم المنافع الحدية لمختلف السلع مقسومة على أسعارها متعادلة مع قيمة المنفعة الحدية للنقود المضحى بها، ونعبر عنها رياضيا كما يلي:

$$U_m = \frac{M_{UA}}{P_A} = \frac{M_{UB}}{P_B} = \cdots \ldots \ldots \ldots \ldots \frac{M_{UN}}{P_N}$$

حيث: M_U: تمثل المنفعة الحدية، B،A : سلع، P: سعر، U_M: المنفعة الحدية للنقود

ولكن هذا الشرط غير كاف لتوازن المستهلك إذ لا بد من توفر قيد آخر وهو قيد ميزانية المستهلك، إذ لا يمكن ان يتجاوز إنفاق المستهلك دخله الذي يمثل ضرب الأسعار في الكميات وتمثل بالمعادلة التالية:

$$Y = P_A Q_A + P_B Q_B + \cdots \ldots P_N Q_N$$

في الأخير يعني ان المستهلك سيختار مجموعة من السلع ويقارن بين منافعها الحدية ضمن حدود دخله النقدي والمشكلة التي تواجه المستهلك هي كيفية الحصول على أعظم منفعة كلية تحت قيد الميزانية للحصول على الكميات المناسبة لذلك وتصاغ رياضيا بصياغة دالة الأمثلية المقيدة (مضاعف لاقرانج):

$$L = U(X, Y) + \lambda(R - XPx - YPy)$$

2-1- السياسة الاقتصادية العامة والبحث عن نموذج للتوازن الاقتصادي للدولة:

عرف الاقتصادي الهولندي **J. Tinbergen** السياسة الاقتصادية بأنها" **السعي المستمر لتحقيق النظام الأمثل وإدارته"**، مما يعني من جهة استمرار السياسة الاقتصادية وعدم انقطاعها ومن جهة استهدافها النظام السوسيو-الاقتصادي الأقرب إلى تيسير معاش الأفراد وتلبية حاجياتهم.[1]

وتعرف السياسة الاقتصادية العامة على أنها "**مجموعة من قواعد السلوك التي تحكم عمل السلطات العامة في الدولة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع من أجل السعي إلى تحقيق أهداف اقتصادية معينة"**، وعلى الرغم من تعدد الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية العامة لتحقيقها واختلافها من دولة لأخرى كالمحافظة على الثروة القومية أو تحقيق العدالة الضريبية أو مكافحة الاحتكار أو تنمية الأقاليم، وغير ذلك، إلا أن الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية يمكن حصرها في أربعة أهداف هي: [2]

- العمالة الكاملة **Full Employment**.
- استقرار المستوى العام للأسعار **Price Stability**.
- النمو الاقتصادي **Economic Growth**.
- التوازن الخارجي **External Balance**.

هذا بالإضافة إلى أهداف أخرى عديدة كالحرية الاقتصادية **Economic Freedom**، الأمن الاقتصادي **Economic Security**، المعايير البيئية **Environmental Standards**وغيرها، وبدون نظرية اقتصادية تصبح السياسة الاقتصادية العامة ضربا من الخبط العشوائي الذي يفلح مرة ويخيب مرات، فالنظرية أو التحليل هما اللذان يمدان متخذي القرارات في السياسة الاقتصادية العامة بوصف عام للعلاقات السببية القائمة في الاقتصاد، وبالنظر إلى عدم التوافق الكامل بين الأهداف الاقتصادية المختلفة، ووجود تناقض بين تحقيق بعض تلك الأهداف والبعض الآخر منها، فإنه يتعين على السلطات العامة تحديد الأولويات التي يمكن التضحية بغيرها من أجلها (فمثلاً عندما تقتضي السياسة الاقتصادية العمل على التوسع في الإنفاق الكلي بهدف تحقيق العمالة الكاملة، فإن ذلك يتعارض مع هدف ثبات أو استقرار الأسعار وهكذا).

وقد كان سائدا عند الكلاسيك أنّ السياسة المالية تستعمل بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل، كما تستعمل السياسة النقدية من خلال تخفيض أسعار الفائدة لتحقيق النمو الاقتصادي، في حين تستعمل السياسة التجارية لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، حتى جاء الفكر الكينزي الذي أظهر أهمية وفعالية السياسة المالية كسياسة تثبيت استجابة لصدمات الطلب الكلي كما أنّ الاستخدام المتزامن للأدوات من أجل إنجاز أهداف متعددة في وقت واحد هي طريقة أكثر فعالية وأضمن نجاحا، بدلا من استخدام أدوات محددة لأغراض وأهداف محددة الأمر الذي أدى إلى تنامي الاعتقاد بتشابك وتعقد الحياة الاقتصادية مما أدى في النهاية إلى اللجوء للحلول الشمولية، وهو ما يفسح المجال أمام استخدام النماذج الاقتصادية. [3]

ويعرف النموذج الاقتصادي بأنّه وسيلة رياضية تعتمد على النظرية الاقتصادية، ويتمثل في مجموعة من المعادلات أو القواعد التي تكفي لتصوير الهيكل الاقتصادي ونمط معدل أدائه من اجل استخدامها في دراسة مختلف التطوّرات المحتملة بناء على فروض معيّنة توطئة لتحديد السياسات الواجبة الإتباع لتحقيق الأهداف الاقتصادية. ويربط النموذج الاقتصادي ما بين الظواهر الاقتصادية على أساس علاقات سببية، كما يمكن من تقدير وضع ما على أساس وضع آخر وذلك دائما مع تبسيط الواقع المعقد، مثلا يصور لنا النموذج الكينزي ان الاستهلاك متوقف

[1] محمد فرحي، **سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الإطار والمقومات**، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة ورقلة، 2003،ص 17.

[2] سالمي جمال، **السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، 29/30-12-2004، جامعة تلمسان، 2004،ص 1.

[3] دراوسي مسعود، **مرجع سابق**، ص 153.

على مستوى الدخل بالعلاقة: $C = F(y)$، وتكتب العلاقة السلوكية بين متغيرات النموذج كما يلي: $C = C_0 + C_1 Y_d$

ان تصميم النماذج الاقتصادية لا تعتبر هدفا في حد ذاته بل وسيلة للقيام بالتنبؤات المستقبلية، وكذا تحديد السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها وتجنيب الاقتصاد المشاكل والاختناقات بتقديم أحسن الطرق لمعالجتها.

لكن عندما يصبح النموذج غير قادر على تفسير الظاهرة المعينة يجب التخلي عنه وبناء نموذج جديد، ولهذا يرتكز كل نموذج على ملاحظات معينة حول ظاهرة معينة هذا ما يؤدي إلى إمكانية وجود أكثر نموذج لدراسة نفس الظاهرة.

2- أهمية التوازن الاقتصادي لتصميم عملية التخطيط الاقتصادي ومواجهة الصدمات الاقتصادية

قبل انهيار النظام الاشتراكي سنة 1989 الذي أسس في الاتحاد السوفيتي آنذاك وانضمت إليه العديد من الدول منها الجزائر في عهد الراحل هواري بومدين -رحمه الله- وسميت بالدول الاشتراكية، وكانت أبرز نقاط ارتكاز هذا النظام هو التخطيط المركزي، حيث كانت عملية التخطيط بيد الدولة الاشتراكية لوضع الأهداف والاستراتيجيات خاصة طويلة الأمد لتحقيق التوازن الاقتصادي والرفاهية والعدالة الاجتماعية، كما يعتبر التخطيط كذلك وظيفة من وظائف المؤسسة التي وضعها الاقتصادي **فايول FAYOUL**، وفي ذات السياق مر النظام الاقتصادي بالعديد من الصدمات والأزمات لعل أبرزها الأزمة المالية والاقتصادية سنة 2008 (أزمة الرهن العقاري)، كما يشهد العالم اليوم نوع من الصدمات وهي صدمة انهيار أسعار البترول التي بدأت بوادرها في جوان 2014، فالأزمات تخل بالنظام الاقتصادي للدولة أو لمجموعة من الدول، ولهذا تعمل هاته الأخيرة على إيجاد الحلول للعودة إلى التوازن الاقتصادي المرغوب.

2-1- التخطيط الاقتصادي كوسيلة لتصميم هدف التوازن الاقتصادي

بالرغم من أن علم الاقتصاد لم يكن فيه مكان لنظرية التخطيط - على الأقل حتى الحرب العالمية الثانية - فإن مفهوم التخطيط *حظي بأهمية استثنائية حتى وقت قريب، كونه اقترن بالعديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البارزة خلال القرن العشرين، ورغم ما حدث من تحولات اقتصادية وسياسية على الصعيد الدولي فانه لا يمكن إنكار أهمية التخطيط الاقتصادي في عملية التنمية خصوصا بالبلدان النامية.

إن الحافز على التخطيط الاقتصادي يبرز كقاعدة عامة في الأوقات الصعبة، ذلك أنه كلما كان المستقبل غائما زادت الحاجة للتخطيط، حيث يعرف الاقتصادي **James. Meade** التخطيط"بأنه العملية التي تقوم الدولة بمقتضاها بوضع قطاعات الاقتصاد الوطني في صورة متكاملة لفترة زمنية مستقبلة بصرف النظر عما إذا قامت بتنفيذ هذه العملية بذاتها أو أوكلتها إلى القطاع الخاص "، وضمن هذا المنظور يمكن أن يندرج فهم **Barbara watne** للتخطيط باعتباره " الاختيار الواعي المقصود من جانب سلطة عامة للأمور ذات الأولوية من الناحية الاقتصادية".[1]

وبما أن التخطيط يعرف عامة بأنّه عملية ووسيلة لتحقيق هدف معين وليس هدفا أو غاية بحد ذاته ولا يشكل أكثر من مرحلة عابرة في إنجاز عمل أو تحقيق هدف، في حين نجد أسلوب التخطيط مبرره في فشل نظام السوق الذي لم يقم بإدارة الاقتصاد على أكمل وجه وذلك كما يلي:[2]

---

* لفظ التخطيط الاقتصادي، أستخدم لأول مرة من قبل الاقتصادي النمساوي كريستيان شوي ندر (Christian Schneider) في مقال له عن النشاط الاقتصادي نشر سنة 1910 وقد تم فيما بعد، خلال الحرب العالمية الأولى، تطوير الفكرة لإدارة الأوضاع الاقتصادية وتنظيمها وتوجيهها من ظروف السلم إلى ظروف الحرب. للمزيد أنظر: موسى حربي عريقات، **مبادئ الاقتصاد -التحليل الكلي-**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 279.

[1] رابح حمدي باشا، **أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007, ص 25.

[2] دراوسي مسعود، **مرجع سابق**، ص 156.

- إن جهاز الأسعار يعكس الوضع الاقتصادي السائد لا كما يكون في المستقبل من خلال القرارات الاستثمارية وبالتالي عجز نظام السوق في التنسيق بين قرارات المنتجين والمتعلقة بالاستثمارات الجديدة؛

- فشل نظام السوق في توجيه موارد المجتمع والمحدد نحو إنتاج السلع والخدمات الجماعية التي تزداد الطلب عليها، نظرا لعدم الاستثمار فيها من طرف القطاع الخاص بسبب ما تتطلبه من رؤوس أموال ضخمة هذا من جهة وضعف مرد وديتها من وجهة نظر المستثمر الخاص من جهة أخرى، في حين يفضل الخواص الاستثمار في مشاريع ذات مردودية سريعة وبأقل تكلفة؛

- كما أن ظاهرة عدم تجزئة بعض عناصر تجعل نظام السوق غير قادر على ديمومة توازن المنتج مما يؤدي إلى عدم تحقيق حجم الإنتاج الذي تتساوى عنده النفقة الحدية مع الثمن، هذا ما يجعل المنتج أمام عملية مفاضلة بين أحجام مختلفة، وإن كان بعضها يولد أرباح غير عادية إلا أنها قد لا تكون بالضرورة مناسبة من وجهة النظر الاجتماعية.

فالضرورة الموضوعية والعلمية تقتضي وجود حدّ أدنى من التخطيط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية التي توصف بظاهرة الجمود بسبب طبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة بها، ولهذا تتأكد أهمية التخطيط الاقتصادي وخاصة لما يحققه من خدمات اجتماعية بالإضافة إلى قدرته على تحقيق التنسيق على مستوى الأهداف أو الوسائل، وهكذا يصبح التوازن الاقتصادي شرط ضروري لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد والمتمثلة في النمو، التوازن الخارجي والاستقرار في الاسعار والتي تتضمنها العملية التخطيطية لنفس البلد.

ولقد استخدم الاقتصاديون الموازين الكلية كأدوات فنية في التخطيط ولعل من أهمها نذكر: [1]

- **ميزان الفجوة التمويلية:** تعبر الفجوة التمويلية عن الفرق بين الاستثمار الإجمالي المخطط والادخار الإجمالي، ويعتبر ميزان الفجوة ذلك المرتبط بإقامة المشروعات الاستثمارية، لتوسيع ما هو قائم منها بغرض زيادة القدرة الإنتاجية المؤدية إلى النمو.

وموازنة الفجوة التمويلية هي اللحظة التي تضمن التوازن بين الادخار والاستثمار، فإذا كانت الفجوة موجبة فهي حافزا لدفع المخططين لتوسيع الاهداف الإنتاجية، أما في حالة الفجوة السالبة فتتم الموازنة بتمويل الاستثمارات بالقروض الأجنبية واستخدام فائض في الإيرادات على حساب النفقات الجارية في الموازنة العامة للدولة.

- **ميزان القوي العاملة:** والذي يعبر عن مقارنة القوى العاملة المتوفرة خلال فترة الاحتياجات والتعرف على العجز أو الفائض مع الأخذ بالتدابير والإجراءات المناسبة لإحداث التوازن المطلوب.

2-2- التوازن الاقتصادي هدف سياسات الإصلاح الاقتصادي لتصحيح الصدمات الاقتصادية

إن الأزمات الاقتصادية وليدة تقلبات اقتصادية ذات نظام دوري، فتحدث آثارا سلبية على اقتصاديات الدول، وخاصة في مرحلة الانكماش حيث يتأثر الأداء الاقتصادي وتظهر البطالة والتضخم والعجز في مختلف الموازين الكلية، وغيرها من المشاكل الأخرى التي تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية.

ونتيجة للصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها اقتصاديات دول العالم كفشل النظام الاشتراكي خلال الثمانينات من القرن الماضي، وتصاعد حجم المديونية في الدول النامية، وتحوّل الاهتمام إلى السياسات الاقتصادية الكلية بوجه عام، وسياسات الإصلاح الهيكلي على وجه الخصوص، في الوقت الذي تم تجاهلها خلال فترة السبعينات حيث كان نادرا ما يستخدم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

[1] عقيل جاسم، **مدخل إلى التخطيط الاقتصادي- منهج نظري وأساليب تخطيطية**، 1997،ص 161.

ونظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية المتأزمة في الدول النامية، قامت مؤسسات التمويل الدولية بتصميم برامج إصلاح اقتصادي بهدف معالجة تلك الاختلالات وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي في هذه الدول، مشترطة في ذلك التقليل من دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا.

وجاءت سياسات الإصلاح الاقتصادي على مرحلتين، تتمثل الأولى في سياسة التثبيت الاقتصادي التي اعتمدها صندوق النقد الدولي لأزمة الدول النامية والتي تقوم على أولوية قضايا التوازن العام في مواجهة قضايا استحداث النمو الاقتصادي على مستوى كل من الجهاز الإنتاجي والطلب الكلي الفعال، أي تعزيز التخصيص الفعال للموارد وتحقيق النمو وتتضمن هذه البرامج إدماج تدابير التثبيت التقليدية القصيرة الأجل وخاصة تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية من خلال التحكم في الطلب الكلي في عمليات التكيّف الهيكلي أطول أجلا ترمي إلى حقن جانب العرض في الاقتصاد، أما المرحلة الثانية فتتمثل في سياسات الإصلاح الهيكلي التي يضطلع بها البنك الدولي، والتي ينبغي أن تواكب جهود تصحيح الاقتصاد الكلي إصلاحات هيكلية ترمي إلى تحسين فعالية الموارد الإنتاجية المحدودة بغية زيادة معدل النمو في البلد بصفة دائمة.[1]

مما سبق يتضح أن برامج الإصلاح تشمل عنصرين يحدد الأول الإطار العام للأداء الاقتصادي، من خلال السياسات المالية والنقدية وسياسات تحرير الأسعار، أما الثاني يحدد منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية الذي يزيد من قدرتها على المنافسة، بالإضافة إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد عن طريق تشجيع المبادرات الفردية (القطاع الخاص) على حساب دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

وتظهر أهمية التوازن الاقتصادي من خلال المعادلات التوازنية التي تستخدم كتدابير وقائية ضد هذه الدورات، فمثلا معادلة Y=C+I يمكن استخدامها كنموذج لتحليل الدورات الاقتصادية إذا استطعنا تحديد المتغيرين اوC بدلالة الدخل أو متغيرات أخرى، بحيث المعادلة تعكس النمط السلوكي للمستثمرين والمستهلكين، ويمكن تعميم هذه الاعتبارات على المعادلات التوازنية الأخرى لتصبح كنماذج اقتصادية لوصف وشرح الدورات الاقتصادية ومن ثمة إيجاد الحلول المناسبة، وعليه يمكن القول أن التوازن الاقتصادي أمر مهم وضروري ولمختلف الأنظمة الاقتصادية رأسمالية كانت أو اشتراكية، دول متقدمة أو دولا نامية، بالرغم من اختلاف أسباب الحاجة إليه.

المبحث الثاني: نماذج التوازن الاقتصادي وفعالية السياسات الاقتصادية

تهدف النظرية الاقتصادية إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد الوطني بشكل كامل، و هذا يعني أن اهتمام النظرية مركز حول دراسة القوى المؤثرة في مستوى الأداء الكلي للنظام الاقتصادي و التي تعمل بالتالي على تحديد المتغيرات التي تعبر عن مستوى الأداء أو النشاط الاقتصادي في المجتمع مثل مستوى الناتج أو الدخل و الإنفاق الحكومي و مستوى التوظيف و البطالة و المستوى العام للأسعار، و بذلك نجد الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة القضايا الكلية كالرواج و الكساد و إجمالي الناتج الوطني و معدلات التضخم و البطالة و بالتالي فهو يتعامل مع الموضوعات الاقتصادية الرئيسية و المشاكل التي تنتاب الاقتصاد و التي تؤثر في أداءه و لقد تعددت التحليلات و التفسيرات الاقتصادية و التي انصبت حول تشخيص الحالة المثلى للاقتصاد و التي يتم توازنه فيها و يعظم أداؤه.

المطلب الأول: نموذج IS/LM وفعالية السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد

أحدث العمل الذي جاء به كينز سنة **1936** ثورة في ميدان الاقتصاد الكلي، حيث أعاد صياغة المعارف وبين أهمية التدخل الحكومي لامتصاص البطالة غير الإرادية، وقد كلف هذا كينز الخروج عن بعض المبادئ الكلاسيكية المتجذرة كقانون ساي، وبالتالي تهديم قناعات أساتذته في الجامعة، رد أبرز العلماء الكلاسيك على كينز بنموذج

[1] دراوسي مسعود، **مرجع سابق**، ص 154.

جديد فحواه احتواء النموذج الكينزي، ففي سنة 1937 في مقال نشره جون هيكس JOHN HICKES تحت عنوان **"السيد كينز و الكلاسيك**: تفسير مقترح، أطلق العنان لمجموعة من الأفكار التي سمحت بإعادة صياغة الأفكار الكينزية واحتوائها في نموذج كلاسيكي جديد يعرف بنموذج **IS/LM**.[1]

وتم هذا الاحتواء على مستويين الأول على مستوى منهجية التحليل، حيث حاول هيكس إعادة صياغة الأفكار الكينزية في إطار نموذج توازني كلي معتبرا ان النموذج الكلاسيكي لم يستبعد من كينز، بل الفرق في مستوى التحليل، فإذا فضل والرس **WARLES**في النموذج الكلاسيكي التحليل على مستوى الجزئي، راح كينز إلى التحليل على المستوى الكلي، فالفرق بين النموذجين ظاهري فقط، حيث يمكن لكلاهما التوصل إلى نفس النتائج.

أما الاحتواء الآخر تم على مستوى الفرضيات، فبين هيكس ان النتائج التي توصل إليها كينز جاءت انطلاقا من فرضيات خاصة، بالتالي فالاعتماد على فرضيات أوسع سيقود لا محال إلى النتائج الكلاسيكية، بمعنى ان النموذج الكينزي ما هو في الحقيقة إلا حالة خاصة من النموذج الكلاسيكي.

1- الإطار العام لبناء التوازن العام وفق نموذج IS-LM

أكد كينز على أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد من خلال توازن العرض النقدي مع الطلب على النقود، وأن سعر الفائدة من العوامل الهامة في التأثير على مستوى الاستثمار وهو ما تم التعبير عنه بالعلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، وباعتبار أن الاستثمار هو من أهم مكونات الطلب الكلي فان كل من سعر الفائدة و مستوى الاستثمار من العناصر الرئيسية المحددة لتوازن الدخل، لكن نماذج التوازن لدى كينز (توازن سوق النقد - توازن الدخل/الإنفاق) لم تظهر آلية الترابط بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي في التوازن، بناء عليه تم تطوير نموذج في التوازن الساكن يجمع بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي سمي بنموذج **هيكس- هانسن** نسبة إلى الاقتصاديين الذين صاغوا هذا النموذج وهما الاقتصادي البريطاني **John Hicks**، والاقتصادي الأمريكي **Alvin Hansen** أو ما يطلق عليه نموذج **IS-LM**، وهو نموذج يخلص إلى تحديد مستوى الدخل وسعر الفائدة في ظل التوازن الآني في سوق النقود وسوق السلع والخدمات، مع ملاحظة أنه لما كان التوازن في سوق النقود إنما يصحب بالتوازن في سوق السندات فان سعر الفائدة والدخل اللذان يحققان التوازن في كل من سوق النقد وسوق السلع يحققان التوازن في سوق السندات، و لفهم النموذج لابد من استعراض التوازن في سوق السلع والخدمات ثم التوازن في سوق النقد ثم التوازن الآني للسوقين معا.

1-1- التوازن في سوق السلع والخدمات واشتقاق منحنى IS:

يتضح عند مقارنة النموذج الكلاسيكي والكينزي، التشابه الكبير بين النموذج والاختلاف الواضح يكمن في شكل دالة الادخار والتي هي أوسع في النموذج الكلاسيكي منه في النموذج الكينزي، فالادخار الكينزي مرتبط بالناتج وحده، أما عند الكلاسيك فالادخار مقترن بالناتج ومعدل الفائدة، أما الاختلاف الثاني ففي شكل دالة الطلب على النقود مع العلم ان الكينزيين لا يعتدون بها نظرا لظاهرة مصيدة السيولة، وبالتالي يخلص هيكس إلى ان النموذج الكينزي الخاص ما هو إلا حالة من النموذج الكلاسيكي.

وحتى يوضح أكثر ويدمج شكليا النموذج الكينزي في النموذج الكلاسيكي، ابتكر هيكس منحنى IS الذي يعبر عن التوازن الكلي والاني في السوق السلعي وسوق رؤوس الأموال ويتم ذلك على النحو الموضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (2- 1): بناء منحنى IS

[1] Daniel. B. Klein, **"ideological profiles of the john hick's economics lameates"**, Eco Journal Watch, Vol N°10, September 2013, p 371

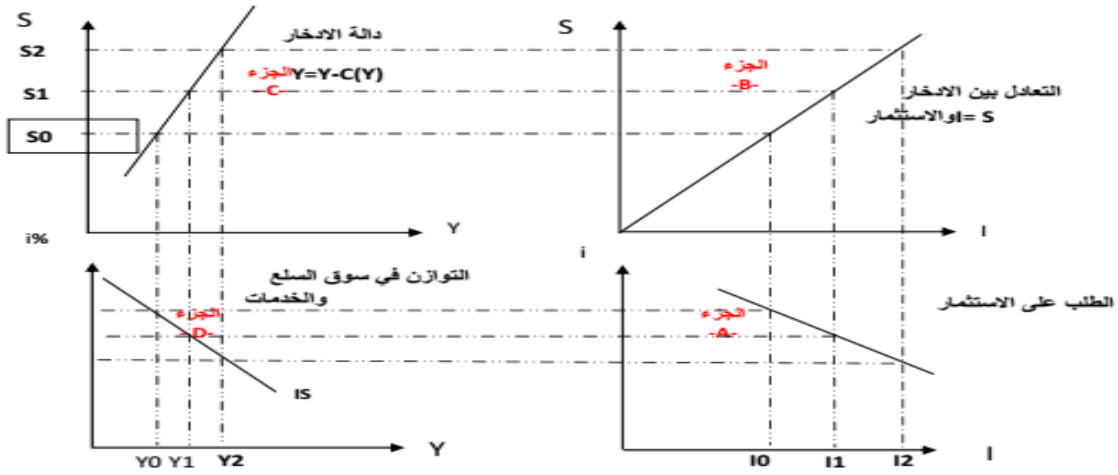

المصدر: ساكر محمد العربي، **محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 33.

لنعتبر ان معدل الفائدة معطى عند مستواه الأصلي i_0 فهذا يقابله حسب الشكل السابق استثمار قدره I_0، أما شرط التوازن الكلي S=I فيسمح باستنتاج قيمة S_0، ومن ثم إسقاط قيمة الادخار على منحنى دالة الادخار سيحدد قيمة الناتج التوازني اللازمة لخلق ادخار مماثل، وعليه فنحصل على النقطة ذات الإحداثيات (y_0,i_0) من نقطة منحنى IS، فإذا انخفض معدل الفائدة الاسمي تكررت الحالة السابقة باستنتاج مستوى الاستثمار عند I_1 والادخار عند S_1 ومن ثم الناتج التوازني y_1، إذن سنحصل على نقطة جديدة ذات الإحداثيات (y_1,i_1)، بالتالي تستخلص مجموعة من الثنائيات التوازنية التي تشكل منحنى IS، وكما هو موضح في الشكل السابق فان منحنى IS هو منحنى متناقص وهذا بديهي لان زيادة الناتج مرتبطة بارتفاع الاستثمار وهذا الأخير مرتبط عكسيا بمعدل الفائدة، ورياضيا يمكن استنتاج دالة IS على النحو التالي:

$$\mathbf{S = I}$$
$$\mathbf{I(i) = S(Q)}$$
$$\mathbf{IS' < 0;\ \Rightarrow } i = \mathbf{IS(Q)}$$

ان التحليل السابق لمنحنى ISادال على احترام المشروع الكينزي، حيث ان انخفاض معدل الفائدة الاسمي دافع للاستثمار ومن ثم رافع لقيمة الناتج والادخار، في نفس الوقت تم مطابقة الفكر الكلاسيكي، حيث ان التوازن ليس توازن أحادي بل توازن آني لسوقين، فيعبر عن التوازن بثنائية الناتج ومعدل الفائدة، أي انه تم إدماج الفكر الكينزي في آلية كلاسيكية.

2-1- التوازن في سوق النقد واشتقاق منحنى LM:

لقد وفق هيكس إلى حد بعيد في إدراج النموذج الكينزي كحالة خاصة من النموذج الكلاسيكي عن طريق منحنى IS، إلا ان التحليل السابق غفل نقطتين مهمتين، سعي هيكس إلى تداركهما عن طريق منحنى جديد وهو منحنى LM أما النقطة الأولى فهي عدم إدراج مبدأ تفضيل السيولة وخاصة الشق المتعلق بظاهرة مصيدة السيولة، أما النقطة الثانية فتمس منحنى IS بحد ذاته كونه مجموعة من الثنائيات التوازنية، فيطرح السؤال أيهما وجب الاختيار؟

يعبر منحنى LMعن التوازن في السوق النقدي وبالتالي يوازن بين الطلب على النقود وعرضها، بالنسبة للطلب على النقود يرى هيكس ان الطلب الكينزي على النقود مشكل من طلب تابع لمعدل الفائدة الاسمي وطلب آخر من أجل المعاملات والحذر تابع للناتج ما هو إلا ما جاء به الكلاسيك في معادلة كمبريدج، وبالتالي فالكتابة الرياضية للطلب على النقود هي من الشكل:

$$M_D = L_1(Q) + L_2(i)$$
$$\Rightarrow M_D = L(Q, i)$$

بالنسبة لعرض النقود، فاعتبره هيكس عاملا خارجيا، فعكس كينز الذي اعتبر جزء يكون فيه عرض النقود مقيد بالطلب عليها، لذلك فلا حاجة لإلغاء الطلب على النقود التابع للناتج عن معادلة الطلب الكلية على النقود.[1]

ومنه فالتوازن في سوق النقود يكون كالتالي:

$$M_S = M_D$$
$$\Rightarrow M_S = L(Q, i)$$
$$LM' > 0 \Rightarrow i = LM(Q)$$

والشكل التالي يبين كيفية اشتقاق منحنى LM:

الشكل رقم (2-2): بناء منحنى LM

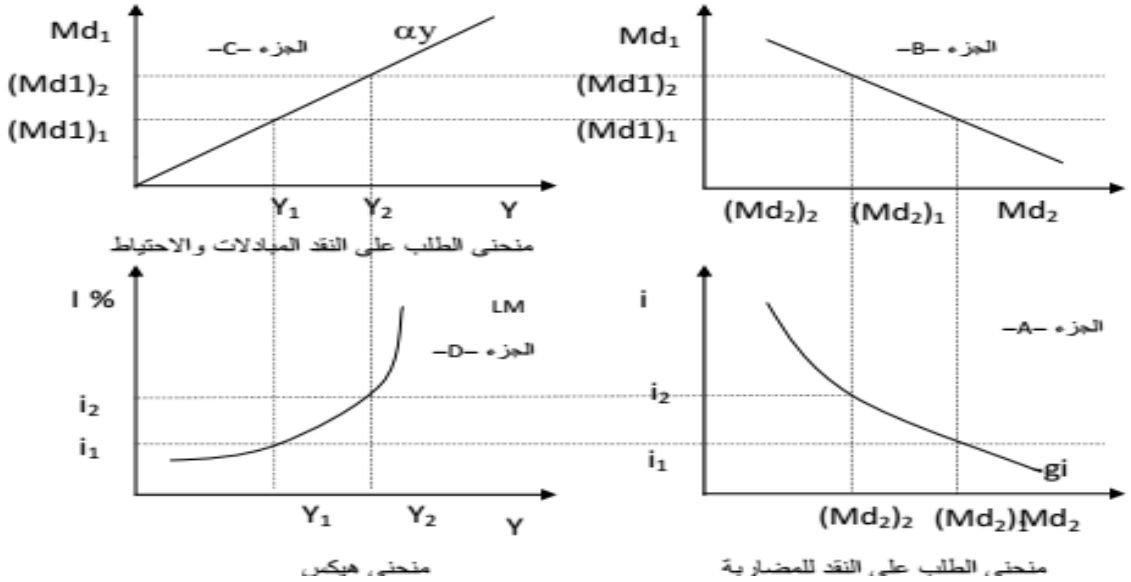

المصدر: ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص 40.

لنفترض في البداية ان الناتج معطى ويعادل القيمة y_1، في هذه الحالة الطلب على النقود التابعة للدخل هو $md1_1^0$ ، يتم التوازن في سوق النقد في حال تساوي الطلب والعرض على النقود، وهذا يعني وجوب مساواة الطلب على النقود التابع لمعدل الفائدة إلى الفرق ما بين عرض النقود والطلب على النقود التابعة للدخل، أي القيمة M_S - md_1^0 من خلال إسقاط القيمة الأخيرة على منحنى تفضيل السيولة، يمكننا حساب معدل الفائدة الاسمي التوازني في سوق النقود، وعليه تحصلنا على نقطة أولى ذات الإحداثيات (y_1,i_1)، من منحنى LM ، بنفس الطريقة إذا ارتفع الناتج إلى y_2 فسيرتفع الطلب على النقود التابع للدخل إلى $md1_2$ ومن ثم يتقلص الطلب على النقود التابع لمعدل الفائدة إلى القيمة $md2_2$ وهذا يعني استخلاص نقطة توازنية ثانية من منحنى LM ذات الإحداثيات (y_2,i_2)، فمجموع النقاط التوازنية سينجر عنه إنشاء منحى LM، وكما هو موضح في الشكل السابق نلاحظ ان منحنى LM هو منحنى متزايد نظرا للجزء الكلاسيكي لدالة الطلب على النقود وخارجية عرض النقود.

إذن منحنى LM هو مجموعة من التوليفات الممكنة بين الناتج ومعدل الفائدة الاسمي والتي يتحقق بموجبها التوازن في السوق النقدي، إلا ان الأمر لا يجيب على الإشكاليتين المطروحتين سابقا، فأي توليفة وجب الاختيار؟ للإجابة على هذا السؤال يرى هيكس أنها توافق نقطة تقاطع منحنيا IS/LMاكما هو موضح في الشكل أدناه.

[1]Jean Pier Damon, **l'équilibre macroéconomique**, Octobre 1985, p 6.

شكل رقم (2- 3): التوازن في ظل نموذج IS-LM

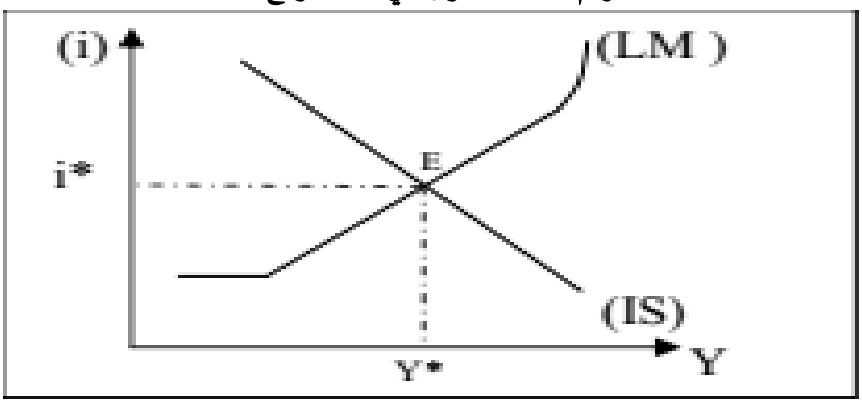

المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص 254.

يتضح من الشكل أعلاه ان تقاطع منحنى IS ومنحنى LM يبين التوازن الكلي والذي بموجبه تتحدد الثنائية التوازنية (Y_0, i_0) والملاحظ أن هذه النقطة هي الوحيدة التي تحقق التوازن في جميع الأسواق بالمفهوم الوالرسي، لذلك فالنقطة التوازنية مرتبطة بجل متغيرات النموذج، بمعنى ان تموقعها يستخلص بحسب ميل ووضعية كل من المنحنيين ISوLM، أما الصيغة الرياضية للتوازن فتكون كما يلي: $IS(Y_0) = LM(Y_0)$ حيث:

Q_E : التوازني الناتج

على الرغم من النتائج المحصل عليها، يبقى السؤال المطروح ألا وهو مكانة مصيدة السيولة من النموذج؟ ولم يغفل هيكس الإجابة عن هذا السؤال معتبرا ان شكل منحنى LM هو الذي يحدد وجود مصيدة السيولة من عدمها، حيث يرى هيكس انه يمكن تجزئة منحنى LM إلى ثلاث مقاطع رئيسية كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (2- 4): أثر ميل منحنى LM على فعالية السياسات الاقتصادية

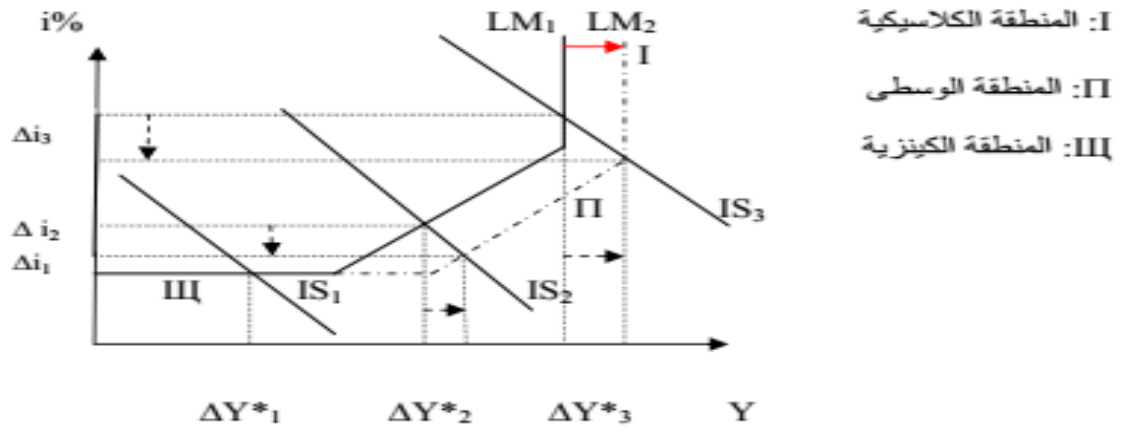

المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص 263.

من الشكل يمكن ملاحظة ثلاث مقاطع مختلفة، ففي المقطع الأول أين يمتاز منحنى LM بالأفقية ويكون فيه النموذج الكينزي الخاص وحده صحيحا، حيث ان السياسة المالية وحدها فعالة، فالسياسة النقدية غير فعالة نظرا لمصيدة السيولة، فلا يتسنى للبنك المركزي تخفيض معدل الفائدة، بالتالي فيتبقى للحكومة فقط خيار السياسة المالية لرفع الناتج وبالتالي تقليص البطالة غير الإرادية.

فانسحاب منحنى IS_0 إلى الوضعية IS_1 يرفع من قيمة الناتج التوازني من Y_0 إلى Y_1، في المقطع الثاني الذي يمتاز فيه منحنى LM بميل موجب فتكون فيه كلتا السياستين المالية والنقدية فعالتين، وعرف هيكس هذه المنطقة بالحالة الكينزية العامة، حيث أن فيها مجال للبنك المركزي لتخفيض معدل الفائدة لانتقاء ظاهرة مصيدة

السيولة، إلا ان فاعلية السياسة المالية وان كانت فعالة لن تكون بتلك الفاعلية التي هي عليه في المقطع الكينزي الخاص، وأخيرا المقطع العمودي الموافق للمنطقة الثالثة هو مقطع كلاسيكي محض بالنسبة لهيكس ولا جدوى فيه للسياسة المالية، فالملاحظ من الشكل أعلاه ان انسحاب منحنى IS_4 إلى الوضعية IS_5 لم يغير قط من مستوى الناتج وعليه ففيه تكون السياسة النقدية وحدها فعالة.

وفي الأخير نستخلص من هذا التحليل نتيجتين مهمتين والتي ستبصم منذ تلك الفترة النقاش بين الكلاسيك والكينزيين، فالنتيجة الأولى هي انه كلما ابتعدنا عن التشغيل الكامل، أي زادت البطالة غير الإرادية، كلما كانت السياسة المالية أكثر فعالية من السياسة النقدية والعكس صحيح، أي كلما اقتربنا من التشغيل الكامل كلما كانت السياسة النقدية أكثر فاعلية من السياسة المالية.[1]

أما النتيجة الثانية فلها بعد منهجي حيث ان الصراع بين النموذجين ابتعد تدريجيا عن المسائل الجوهرية الخاصة بسير اقتصاد السوق، وتحول إلى نقاش بين الطرفين عن جدوى السياسات الاقتصادية، فالكلاسيك أشهدوا على ان نفسهم فعالية السياسة النقدية، أما الكينزيون فراحوا بكل ما لديهم من حجج يدافعون عن فعالية السياسة المالية.

2- فعالية السياسة المالية والنقدية في إطار نموذج IS-LM:

من أهم نتائج النموذج IS-LM تلك التي يترتب عنها فعالية كلا من السياستين النقدية والمالية، ونظرا لاحتدام الجدل بين الكلاسيك والكينزيين حول فعالية تلك أو تلك، فمن الضروري إبراز الأدوات التي تسمح بقياس ذلك، وأهم أداة هي المضاعف، بمعنى انه علينا حساب مضاعف السياسة المالية ومضاعف السياسة النقدية.

2-1- فعالية السياسة المالية في ظل نموذج التوازن الاقتصادي IS - LM:

يعد نموذج المضاعف نظرية اقتصادية تستعمل لتفسير الطريقة التي يتحدد بها الإنتاج في المدى القصير، وكلمة مضاعف **Multiplicateur** تأتت من تغير قيمة كل وحدة من الإنفاق مثل الاستثمار وأدت إلى تغيير قيمة الناتج المحلي، ويهدف المضاعف إلى تبيان كيف أن الصدمات التي تقيس الاستثمار أو التجارة الخارجية أو السياسة المالية والنقدية تؤثر على الإنتاج والتشغيل في اقتصاد سالم لم يصل إلى حالة التشغيل الكامل، ويعرف **Samuelson** المضاعف على انه العدد الذي يضاعف التغيير في الاستثمار للحصول على التغيير في الناتج المحلي الخام وتعتمد نظرية المضاعف على فرضية أساسية تتمثل في أن الأسعار والأجور ثابتة في المدى القصير.[2]

لنفترض ان الحكومة أقرت سياسة مالية توسعية والتي يتم تمويلها عن طريق القرض العام، فيترتب عن ذلك زيادة الطلب الكلي ومن ارتفاع الناتج، إلا ان زيادة الناتج تعني نمو المداخيل وهذا ينتج عنه ارتفاع الاستهلاك، لما للأخير من علاقة طردية مع الدخل عن طريق الميل الحدي للاستهلاك، ومن ثم فالسياسة المالية التوسعية كان لها أثرين، الأول بارتفاع الناتج بقدر الزيادة في الإنفاق الحكومي والثاني من خلال نمو الاستهلاك، وبالتالي فالسياسة المالية كان أثر مضاعف على الناتج، ونبين ذلك رياضيا كالتالي:[3]

$$Q = C + I + G$$
$$\Rightarrow Q = c_1 Q + I + G$$
$$\Rightarrow (1 - c_1)\, Q = I + G$$
$$\Rightarrow Q = \frac{1}{1 - c_1}(I + G)$$

---

[1] مايكل أبد جمان، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض،1999، ص 279.

[2] صرارمة عبد الوحيد، **تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق مداه وحدوده**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،2007، ص 151.

[3] Michael Rockinger, **macroéconomie**, ellipses, paris, 2000,p 84.

$$\Rightarrow dQ = \frac{1}{1-c_1}(dI + dG)$$

لحد الآن لم نلاحظ أي زيادة في حجم الاستثمار، وبالتالي فيمكن اعتبار ان تغيره منعدم مبدئيا ولذلك تتحول المعادلة السابقة إلى ما يلي:

$$\Rightarrow dQ = \frac{1}{1-c_1}dG$$
$$\Rightarrow \frac{dQ}{dG} = \frac{1}{1-c_1}$$

إذن فمضاعف السياسة المالية ما هو إلا النسبة $\frac{I}{1-C'}$ بالتالي كلما كان الميل الحدي للاستهلاك أقل كلما زادت فعالية الإنفاق الحكومي، وهذا ما توصل إليه كينز سابقا والذي يمكن التعبير عنه بالشكل الموالي:

الشكل رقم (2- 5): فعالية السياسة المالية في ظل نموذج IS-LM

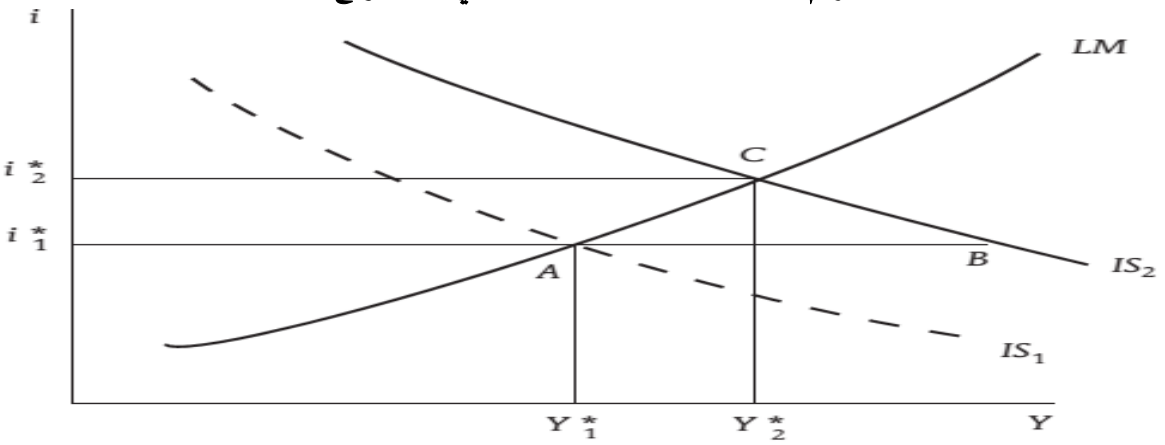

Source : Michael Rockinger, **macroéconomie**, ellipses, paris, 2000, p100.

ويلاحظ من الشكل2- 5أن التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى(IS) من (IS_1 إلى IS_2) والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع القيم التوازنية كسعر الفائدة من($i_2 - i_1$) مع ارتفاع الدخل من ($Y_2 - Y_1$)، ولكن إذا كان الهدف من التوسع في الإنفاق الحكومي يستهدف الحفاظ على حالة التوازن في سوق السلع ، فإن هذا لا يتطلب إحداث تغيير في سعر الفائدة ، لأن الدخل يرتفع من($Y - Y_1$)،إلا أن عند النقطة (B) يصبح سوق النقود في وضع عدم التوازن وتكون هناك حالة عجز في التوازن العام، لأن الزيادة في الدخل تتطلب زيادة في الطلب على النقود من أجل إتمام معاملات التبادل الإضافية، وحتى يتناقص الطلب على النقود لا بد أن ترتفع المكافأة المقدمة لمن يقل الطلب عليها (سعر الفائدة) ، و يأتي هذا من خلال ارتفاع سعر الفائدة من ($i_2 - i_1$) ويترتب على ذلك الارتفاع انخفاض في مستوى الإنفاق الخاص على الاستهلاك و من ثم مستوى الاستثمار ويكون ذلك في النقطة (C) التي يعود فيها سوق النقود إلى التوازن(مع الحفاظ على حالة التوازن في سوق السلع على طول المنطقة ما بين C,B على منحنى IS وفي نهاية المطاف يتناقص الدخل الحقيقي من ($Y - Y_2$) نتيجة تناقص الاستهلاك والاستثمار الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة إلا أن (Y_2) يبقى أكبر من (Y)،و تعني أن إتباع سياسة مالية توسعية تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي والإنتاج الكلي ومن ثم تنشيط الاقتصاد إلا أنه يمكن ملاحظة مسألة مهمة جدا، وهي أن السياسة المالية التوسعية زاحمت القطاع الخاص على المدخرات المالية**(أثر المزاحمة)**، الأمر الذي يترتب عليه رفع سعر الفائدة وانخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا يتطلب إتباع سياسة نقدية توسعية لمواجهة الزيادة في سعر الفائدة، و لا يمكن افتراض السياسة النقدية ثابتة، بمعنى أن السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية تعمل بكفاءة ودقة عالية في إحداث حالة التوازن العام، و يمكن

أن نتصور العكس في حالة إتباع سياسة مالية انكماشية، والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى انتقال منحنى(IS) إلى اليسار نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي.[1]

إذن فالمضاعف التي تم حسابه سابقا ليس صحيحا لإغفاله تغيرات سعر الفائدة، ولذلك يجب إعادة صياغة مضاعف السياسة المالية على النحو التالي:[2]

$$dQ = \frac{1}{1-c'}(dI + dG)$$

وبما أن: $I_i = \frac{dI}{di}$ فانه يمكن كتابة المعادلة الاخيرة على الشكل التفاضلي التالي التي تعبر عن المعادلة التفاضلية لمنحنى *IS′*:

$$dQ = \frac{1}{1-c'}(I_i dI + dG)$$

علينا التخلص من معدل الفائدة لحساب مضاعف السياسة المالية، لذلك نلجأ إلى معادلة *LM* حيث يمكن كتابة:

$$M_s = L_1(Q) + L_2(i)$$
$$\Rightarrow dM_s = dL_1(Q) + dL_2(i)$$
$$\Rightarrow dM_s = L_Q dQ + L_i di$$
$$L_Q = \frac{dL_1}{dQ} \quad و \quad L_i = \frac{dL_2}{di}$$

إلا ان البنك المركزي تحاشى كل سياسة نقدية، معناه التغير في عرض النقود معدوم، إذن يمكن كتابة ما يلي:

$$L_Q dQ + L_i di = 0$$
$$L_i di = -L_Q dQ$$
$$L_i = -\frac{L_Q}{di}\, dQ$$

وإذا عوضنا قيمة تفاضل معدل الفائدة المستخلص من المعادلة الأخيرة في المعادلة التفاضلية لمنحنى IS′ سنجد:

$$dQ = \frac{1}{1-c'}\left(-\frac{L_Q}{di}\, I_i dQ + dG\right)$$
$$\Rightarrow dQ\left(1 - c' + \frac{L_Q}{di}\, I_i\right) = dG$$
$$\Rightarrow \frac{dQ}{dG} = \frac{1}{1 - c' + \frac{L_Q}{di}\, I_i}$$

تعبر هذه المعادلة عن مضاعف السياسة المالية في نموذج *IS-LM* والتي يمكن الاستخلاص منها مجموعة من النتائج، بداية إذا كان الطرف $I_i \frac{L_0}{L_i} = 0$ فهذا معناه العودة الى مضاعف السياسة المالية في النموذج الكينزي الخاص، حيث تتحقق المساواة الاخيرة في ثلاث حالات :اما $L_i \to \infty$ وتوافق هذه الحالة مصيدة السيولة ، اما $L_Q = 0$ وهذا يعني عدم تأثر الطلب على النقود من اجل المعاملات والاحتياط بالناتج وبالتالي يوافق ما قاله كينز بان عرض النقود هو عرض داخلي، الحالة الأخيرة توافق المساواة $I_i = 0$ وهذا ينسجم مع استقلالية الاستثمار عن معدل الفائدة، تعرف هذه بظاهرة المعجل لارتباط الاستثمار بالناتج وليس معدل الفائدة.

بالمقابل فالسياسة المالية تكون غير فعالة تمام إذا اقترن النموذج بخصائص الحالة الكلاسيكية أي عندما يكون $I_i \frac{L_0}{L_i} \to \infty$ ، فأما منحنى *LM* يكون عموديا $L_Q \to \infty$، أو تكون كل التوقعات المستقبلية لمعدل الفائدة

[1]Jean François Goux, **op cit**, 192.

[2]البشير عبد الكريم، **الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، 29/30-12-2004، جامعة تلمسان، ص 7.

موجهة نحو الانخفاض، $L_i = 0$ وإما تكون مرونة الاستثمار بالنسبة لمعدل الفائدة شديدة، $I_i \to \infty$مع العلم ان الحالتين الأخيرتين دالتين على اقتراب الناتج من مستواه عند التشغيل الكامل.

الفعالية النسبية للسياسات المالية تقترن مع الحالات الأخرى ويوافق ذلك أخذ المشتقات $I_i; L_i; L_Q$ ، لقيم معرفة وغير منعدمة.

2-2- **فعالية السياسة النقدية في ظل التوازن الاقتصادي *IS-LM*:**

يعرف مضاعف عرض النقود بأنه عبارة عن عدد مرات تضاعف عرض النقد عند تغير القاعدة النقدية والتي يتحكم فيها البنك المركزي من خلال تأثيره في القاعدة النقدية بواسطة عمليات السوق المفتوحة.[1]

لتكن سياسة نقدية توسعية من البنك المركزي والتي تهدف زيادة الناتج التوازني، في هذا الحال فالزيادة في عرض النقود ستخل بالتوازن في سوق النقود والذي يترتب عنه انخفاض معدل الفائدة وهذا ما سيدفع الاستثمار إلى الزيادة مما يترتب عنه زيادة الناتج تحت تأثير المضاعف كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (2- 6): فعالية السياسة النقدية وفقا لنموذج " IS - LM "

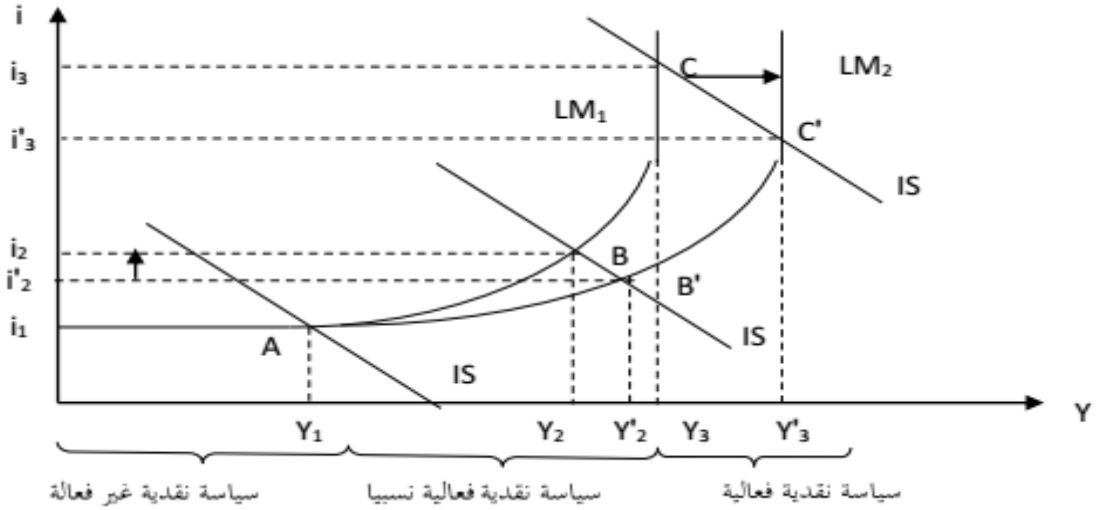

المصدر: عبد النعيم مبارك وآخرون، **اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 1999، ص365.

من خلال الشكل أعلاه نحلل فعالية السياسية النقدية في ثلاث وضعيات كما يلي:

- بافتراض أننا في حالة التشغيل الكامل، فإذا كان التوازن يتحقق في المنطقة الكلاسيكية فإن نقطة التوازن عند تطبيق السياسة النقدية التوسعية تتغير من C إلى 'C , فينخفض سعر الفائدة من i_3 إلى i'_3 ويرتفع الدخل من Y_3 إلى Y'_3, لأنه لا يوجد طلب على النقود بدافع المضاربة في المنطقة الكلاسيكية، وبالتالي فأي زيادة في العرض النقدي سوف تمتص بالكامل بدافع المعاملات، وبافتراضنا وجود فجوة انكماشية (حالة التشغيل الناقص)، فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل (بصفة مباشرة)، كما يزيد الاستثمار بسبب انخفاض سعر الفائدة الناتجة عن زيادة العرض النقدي، ومنه يتضاعف الدخل (بصفة غير مباشرة)، وعليه فإن **السياسة النقدية تكون كاملة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية.**
- بينما إذا حدث التوازن في المنطقة الوسطى عند B فإن هذا التوازن ينتقل إلى النقطة 'B بفعل انتقال منحنى LM إلى اليمين، وينخفض سعر الفائدة من i_2 إلى i'_2 ويزيد الدخل من Y_2 إلى Y'_2 لكن بمقدار أقل من زيادته في

[1] عباس كاظم، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار الصفاء لنشر والتوزيع، الأردن،2010, ص 62.

المنطقة الكلاسيكية لان جزءا من الزيادة في العرض النقدي تذهب إلى دافع المضاربة بسبب انخفاض سعر الفائدة، كما أن الأثر المالي للسياسة النقدية سيكون أقل أيضا، لأن سعر الفائدة ينخفض بمقدار أقل، من انخفاضه في المنطقة الكلاسيكية، وبالتالي يحفز الاستثمار بصفة أقل، فيزيد الدخل بصفة أقل أيضا، وهكذا يمكن **القول أن السياسة النقدية في المنطقة الوسطى تكون فعاليتها جزئية أي غير كاملة.**

- أما إذا تحقق التوازن في المنطقة الكينزية البحتة (مصيدة السيولة) كما هو واضح من النقطة A التي تحدد مستوى الدخل Y_1 ومستوى الفائدة i_1، فإن أية زيادة في العرض النقدي سوف تمتص بكاملها بدافع المضاربة حيث يكون منحنى تفضيل السيولة في هذه المنطقة لا نهائي المرونة، ولا يتغير سعر الفائدة ولا الدخل وهذا يعني أنه ليس هناك أثرا مباشرا للسياسة النقدية ولا أثر غير مباشرا (الأثر المالي) لها، وهنا تكون **السياسة النقدية في منطقة مصيدة السيولة عديمة الفعالية.**

فالسياسة النقدية في الفكر الكينزي يمكنها أن تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال مستوى سعر الفائدة الذي يؤثر على مستويات الاستثمار وكذلك على حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي، إلا أن التحليل الكينزي يفضل انتهاج السياسة المالية التي يرى أن أدواتها أكثر فعالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة ومنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يقترح سياسة نقدية مصاحبة فقط لتخفيف من حده التقلبات الاقتصادية عن طريق الإبقاء على مستويات الإنفاق الكلي اللازمة لتحقيق أكبر قدر من التشغيل وبأقل ارتفاع ممكن في الأسعار.[1]

وانطلاقا من المعادلات التفاضلية المتحصل عليها سابقا، يمكن حساب مضاعف النقود رياضيا على النحو التالي:

$$\begin{cases} dQ = \frac{1}{1-c'}(I_i dI + dG) \\ \Rightarrow dM_s = L_Q dQ + L_i di \end{cases}$$

بما أنه لا وجود لسياسة مالية فالتغير في الإنفاق العام منعدم، أي $dG = 0$ وبالتالي يمكن كتابة:

$$\begin{cases} dQ = \frac{1}{(1-c_1)} I_i dI \\ dM_s = L_Q dQ + L_i di \end{cases}$$

$$\Rightarrow dM_s = \left[L_Q \frac{L_i}{I_i}(1-c')\right] dQ$$

$$\Rightarrow dM_s = L_Q dQ + \frac{L_i}{I_i}(1-c_1) dQ$$

$$\Rightarrow \frac{dQ}{dM_s} = \frac{1}{(L_Q + \frac{L_i}{I_i}(1-c_1))}$$

$$\Rightarrow \boldsymbol{\frac{dQ}{dM_s} = \frac{\frac{I_i}{L_i}}{(1 - c_1 + I_i \frac{L_Q}{L_i})}}$$

يتضح من معادلة المضاعف النقدي انه يبلغ أقصاه عندما يؤول L_i إلى الصفر، بمعنى ان الطلب على النقود من أجل المضاربة عديم التأثر بمعدل الفائدة، كما انه يبلغ أقله عندما يؤول L_i إلى مالا نهاية الموافق إلى حالة مصيدة السيولة، أو عندما يكون الاستثمار ضعيف التأثر بمعدل الفائدة، أي حالة المعجل.

عموما يتضح مما سبق ان ما يعظم المضاعف المالي يقلل من المضاعف النقدي والعكس صحيح، فالخلاف الكينزي الكلاسيكي تحول إلى إثبات أي المضاعفين أكثر أثرا على الناتج، الكلاسيك يقولون انه المضاعف النقدي أما الكينزيين فيجزمون بأنه المضاعف المالي ويرى الكينزيين انه حتى ولو تساوى المضاعفين فان الأفضلية تعود

[1] Jean François Goux, **op cit**, 193.

للسياسة المالية، فحجتهم في ذلك الأثر المباشر وبالتالي الفوري للنفقات العمومية على الناتج، فالسياسة المالية تقلص البطالة في آجال قصيرة، عكس السياسة النقدية، فحتى تصيب السياسة النقدية التوسعية الناتج عليها أولا تخفيض معدل الفائدة في السوق النقدي، فيترتب بعد ذلك زيادة الاستثمار في سوق رؤوس الأموال وبعد ذلك يتأثر الناتج في السوق جراء ارتفاع الطلب، بالتالي يرى الكينزيين السياسة النقدية غير مباشرة الأثر وقد تتأثر بمرونة الطلب على النقود من أجل المضاربة أو مرونة الاستثمار بالنسبة لمعدل الفائدة.

بالمقابل يعارض الكلاسيك الكينزيين بحجة مضادة، فيرد هؤلاء ان للسياسة المالية عيب جوهري والذي يتمثل في طرد الاستثمار الخاص، فمزاحمة الإنفاق العام للاستثمار الخاص في سوق رؤوس الأموال يؤدي إلى رفع معدل الفائدة ومن ثم تقليص حجم الاستثمار الخاص، والمتعارف عليه ان جدوى الاستثمار العام اقل من جدوى الاستثمار الخاص، وبالتالي في المدى البعيد قد تؤثر السياسة المالية سلبا على أداء الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي AS-AD وفعالية السياسات الاقتصادية

سمح النموذج IS-LM بتحقيق قفزة نوعية من حيث التحليل الاقتصادي الكلي لما وسع من أشكال السياسات الاقتصادية الفعالة، وعلى الرغم من محاسنه، يعاب على النموذج IS-LM افتراضه ثبوت المستوى العام للأسعار، فأثبت الواقع الاقتصادي ان المستويات العامة للأسعار ليست ثابتة وتتأرجح بحسب مستوى النشاط الاقتصادي، لذلك تمت إعادة صياغة نموذج IS-LM بطريقة يسمح فيها بتفسير تقلبات المستويات العامة للأسعار، ويعرف هذا النموذج بنموذج AS-AD أي نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي، وهذا الأخير إذن هو امتداد لنموذج IS-LM تفسر فيه التغيرات الحاصلة في المستويات العامة للأسعار.

1- الإطار العام لبناء نموذج الطلب الكلي العرض الكلي AS-AD

إن دراسة نموذج الطلب الكي والعرض الكلي يتطلب صياغة دالتي العرض الكلي والطلب الكلي ثم إيجاد التوازن الكلي لهذا النموذج، ولهذا سوف نتطرق إلى صياغة دالة الطلب الكلي ثم دالة العرض الكلي وأخيرا التوازن بين الداليتين AS-AD.

1-1- الطلب الكلي:

لنفترض بداية أن الاقتصاد في حالة توازن في النقطة ذات الإحداثيات (Q_0,i_0) من منحنى IS-LM وأن المستوى العام للأسعار معلوم ويساوى P_0، ولظروف معينة تغير المستوى العام للأسعار حيث ارتفع إلى المستوى P_1، ما أثر ذلك على منحنى IS-LM؟ يرى الاقتصاديون ان هناك ظاهرتين أساسيتين تدفعان إلى تغير وضعية منحنيا IS-LM، حيث تعرف هاتين الظاهرتين بظاهرتي بيجو وكينز، وسنوضحهم كالآتي:[1]

- ظاهرة بيجو: تعبر ظاهرة بيجو عن تأثر السلوك الاستهلاكي بالتقلبات في المستوى العام للأسعار، فالسلوك الاستهلاكي مرتبط بالدخل أو بالثروة المكتنزة عموما، لذلك فإما ان يهيمن الاحتياط والحذر عند ارتفاع المستوى العام للأسعار أو يسود التراخي والتساهل في الاستهلاك عند انخفاض المستوى العام للأسعار، فتبسط الأيادي في الثانية وتغل في الأولى، لذلك يرى الاقتصاديون ان هناك علاقة عكسية بين الاستهلاك والمستوى العام للأسعار، وبما أن منحنى IS عرضة لتقلبات السلوك الاستهلاكي، فارتفاع المستوى العام للأسعار سيكون له أثر على منحنى IS على النحو التالي:

الشكل رقم (2- 7): شكل يبن ظاهرة بيجو

[1] محمد بوخاري، **الاقتصاد الكلي المعمق**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2014،ص 120-125.

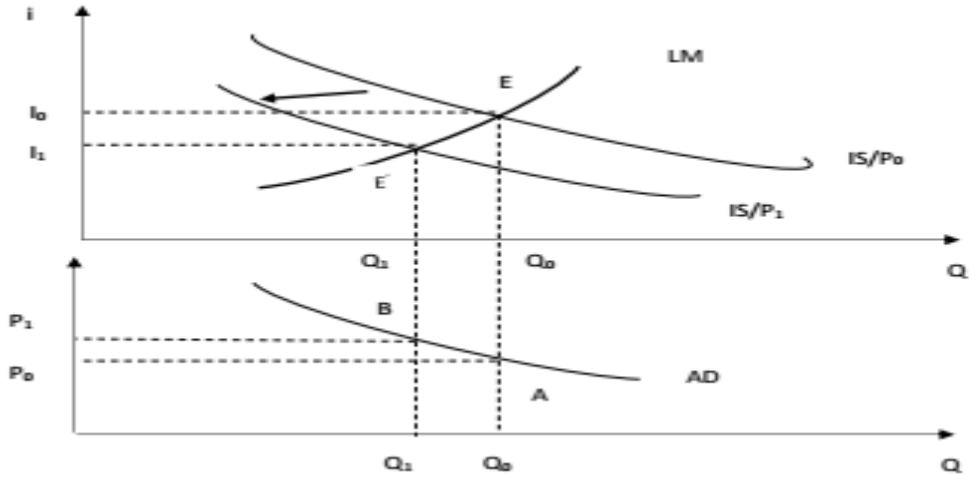

المصدر: محمد بوخاري، مرجع سابق، ص 121.

يلاحظ من خلال الشكل ان التوازن الأصلي للنموذج كان في النقطة E ذات الإحداثيات (Q_0,i_0)، وكان بموجبها المستوى العام للأسعار يساوي P_0، بالتالي فأمكن من رسم النقطة A ذات الإحداثيات(Q_0,P_0) على مستوى السوق السلعي، إلا ان ارتفاع المستوى العام للأسعار إلىP_1 غير من السلوك الاستهلاكي للعائلات، وهو الأمر الذي دفع بمنحنى IS إلى الانسحاب من وضعه الأصلي أي IS/P_0 إلى وضعه الجديد IS/P_1، مما تسبب في تراجع الناتج إلى القيمة Q_1 وبإسقاط هذه القيمة على السوق السلعي أمكننا رسم نقطة ثانية وهي B ذات الإحداثيات (Q_1,P_1) ، فجمع النقطتين A وB في منحنى واحد سمح لنا باستنتاج منحنى الطلب الكلي AD، وكما في الشكل أعلاه فان منحنى الطلب الكلي هو عبارة عن دالة عكسية بين الناتج والمستوى العام للأسعار

- ظاهرة كينز: تعبر ظاهرة كينز عن التغير السلوكي للوكلاء الاقتصاديين في سوق النقود جراء تقلبات المستويات العامة للأسعار، حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، ويترتب عن هذا تقلص ما يخصصه الأعوان الاقتصاديين من نقود من أجل المضاربة، وعليه فارتفاع المستوى العام للأسعار يقلص من مستوى الأرصدة الحقيقية وبالتالي يغير من وضعية منحنى LM، الذي ينسحب إلى اليسار، ففي ظل ثبات منحنى IS سيؤدي هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى ارتفاع معدل الفائدة التوازني ومن ثم تراجع الناتج، فتتشكل علاقة عكسية بين ارتفاع المستوى العام للأسعار والناتج كما هو موضح في الشكل أدناه

الشكل رقم (2- 8): شكل يبن ظاهرة كينز

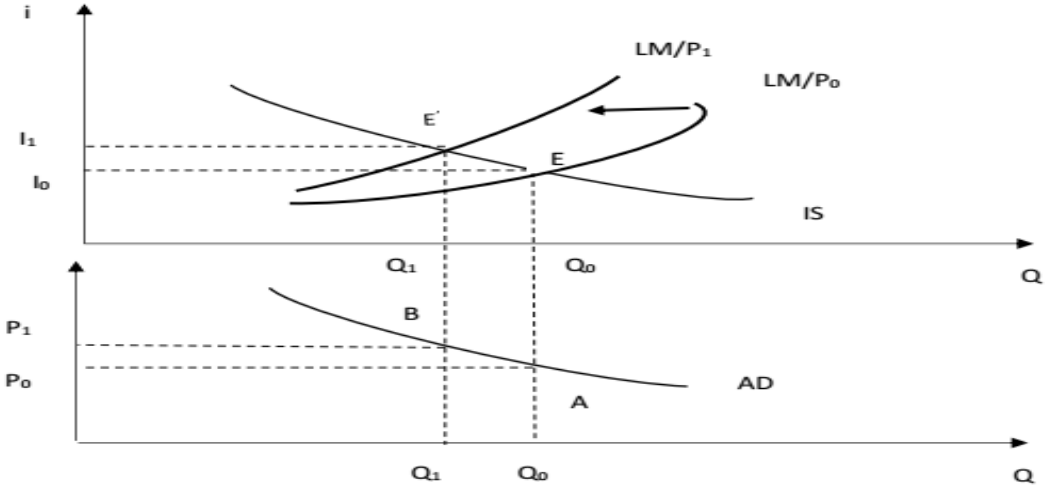

المصدر: محمد بوخاري، مرجع سابق، ص 124.

يلاحظ من خلال الشكل ان التوازن الأصلي للنموذج كان في النقطة E ذات الإحداثيات(Q_0,P_0)، وكان بموجبها المستوى العام للأسعار يساويP_0، وتوافق هذه النقطة E النقطة A ذات الإحداثيات (Q_0,P_0)على مستوى السوق السلعي، فارتفاع المستوى العام للأسعار إلىP_1 قلص حجم الأرصدة الحقيقية ومن ثم دفع بانسحاب منحنى LM إلى اليسار ليتحول من موضعه الأصليLM/P_0 إلى الوضع LM/P_1، فتسبب ذلك في تراجع الناتج إلى القيمة Q_1 وظهور نقطة جديدة B ذات الإحداثيات (Q_1,P_1) على مستوى السوق السلعي، إذن فمن الشكل أعلاه فالمنحنى الذي يجمع بين النقطتين A و B هو منحنى الطلب الكلي AD ذات الميل السالب.

- الظاهرتان معا: بعد دراسة كل من ظاهرة بيجو وظاهرة كينز على حدا إلا ان التغيرات الحاصلة في المستويات العامة للأسعار قد ترتب الحدوث المتزامن لكلا الظاهرتين كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (2- 9): شكل يبن بناء منحنى الطلب الكلي AD

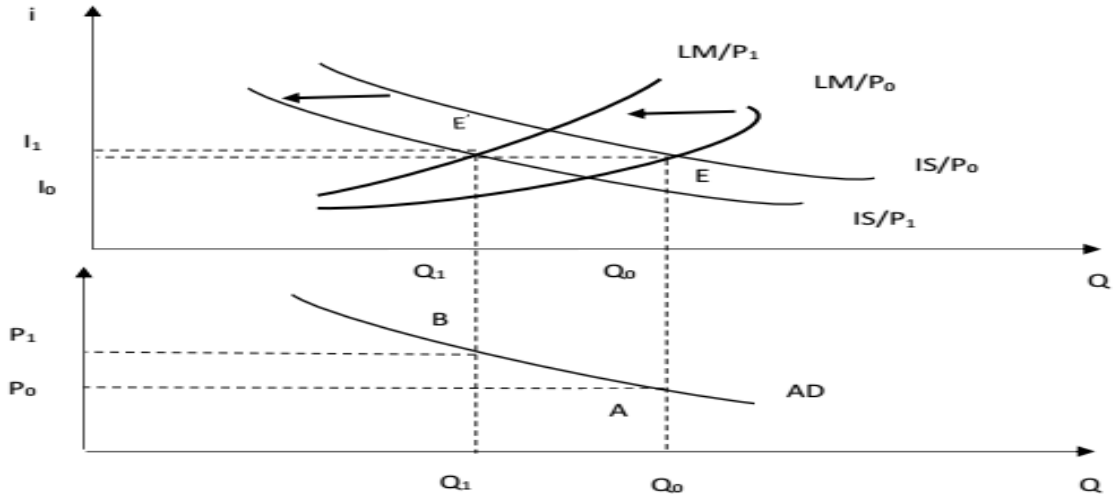

المصدر: محمد بوخاري، مرجع سابق، ص 125.

نلاحظ من الشكل أعلاه الأثر المزدوج للمستويات العامة للأسعار على شكل منحنى الطلب الكلي، فارتفاع مستوى الأسعار من P_0 إلى P_1 أدى إلى انسحاب منحنى ISإلى الأسفل ومنحنى LM إلى اليسار فالتوازن الجديد يوافق تقاطع منحنيا IS/P_1 وLM/P_1 ويترتب عن هذا ان منحنى الطلب الكلي له ميل سالب حيث أنه يبين العلاقة العكسية بين الناتج والمستوى العام للأسعار في السوق السلعي، ورياضيا يمكن أن نستنتج معادلة الطلب الكلي كالآتي:

$$\begin{cases} I = S \\ M_D = M_S \end{cases}$$

$$\begin{cases} I(i) = S(Q,P) \\ M_S = L(Q,P,i) \end{cases}$$

$$\begin{cases} i = IS(Q,P) \\ i = LM(Q,P) \end{cases}$$

$$P = AD(Q); AD' < 0$$

2-1- <u>العرض الكلي:</u>

من خلال نموذج IS-LM اعتبرت مستويات الأجور والمستوى العام للأسعار كعوامل خارجية، بمعنى أنها محددة مسبقا ولا تتأثر بالتفاعلات الداخلية للنموذج (إسقاط سوق العمل من التحليل)، لكن هل هذا دوما صحيح؟ يرى علماء الاقتصاد أن الأمر ليس بهذه البساطة، فهم يفرقون بين نوعين من المقاربات هما: [1]

[1] محمد بوخاري، **<u>مرجع سابق</u>**، ص 126-127.

حسب المقاربة الأولى تتأثر الأجور بعوامل اجتماعية واقتصادية خارجية، بالتالي انفصام بين العالم الذي تتكون فيه الأجور والعالم الذي تتكون فيه الأسعار، فالأسعار فتتحدد من طرف الشركات بناء على تكلفة الإنتاج، أما الأجور كمحدد رئيسي للتكلفة فيتم تعيينها خارج النموذج وتفسر النظرية الاقتصادية التحديد الخارجي للأجور بثلاث عوامل هي:

- وجود النقابات العمالة، فالصراع النقابي مع أرباب العمل يتبلور في شكل اتفاقيات جماعية ملزمة التي بموجبها كثيرا ما تتحدد الأجور ويرتب نموها زمنيا
- صدور التشريعات الخاصة بالأجور، ويقصد بها أساسا ما تفرضه الدولة من أجور دنيا، كالحد الأدنى الوطني للأجور في الجزائر، والتي تعتمدها الشركات جبرا
- تعرض العمال للوهم النقدي، فالعمال أكثر حساسية لتغير الأجور منه لتغير الأسعار، حيث أنهم يولون اهتماما أوسع لتغير الأجور الاسمية منه لتغير الأجور الحقيقية، فتتكون لزوجة زائدة للأجور بالنسبة للأسعار، فلب الوهم النقدي هو عدم إلمام العمال بمجمل المعلومات المتعلقة بتغير الأسعار.

أما المقاربة الثانية هي مقاربة كلاسيكية محضة، فتعتبر عكس الأولى ان كلتا المتغيرين الأجور والأسعار هما متغيران داخليتان فيتم الاستواء بينهم على أساس تلاقي دوال الطلب والعرض على العمل، فكل زيادة في الأسعار يترتب عنها ارتفاع مقابل للأجور بحيث يتم الحفاظ على ثبات مستوى الأجور الحقيقية بصفة آنية.

فالمقاربتان متعارضتان فالأولى هي مقاربة كينزية، حيث تعتبر ان الأجور خارجية عن النموذج ولذلك أمكن اعتبارها ثابتة في المدى القصير ريثما تتغير التشريعات، أما المقاربة الثانية فتنفي ذلك معتبرة ان الاستواء الآني للأجور بالنسبة للأسعار يتم عن طريق سوق العمل الكلاسيكي، إذن من الصعب تقبل إحدى المقاربتين على حساب الأخرى، فلا يمكن نفي وجود تشريعات تحد من الأجور الاسمية، لكن هذا لا يعني تقبل فكرة ثبات الأجور الاسمية كحالة عامة، والأرجح أن كل مقاربة تصلح لظروف معينة وأن ما بينهما توجد حالة توافقية لا تستوي فيه الأجور آنيا بالنسبة للأسعار، وهذا ما سنوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (2- 10): شكل يبن بناء منحنى العرض الكلي AS

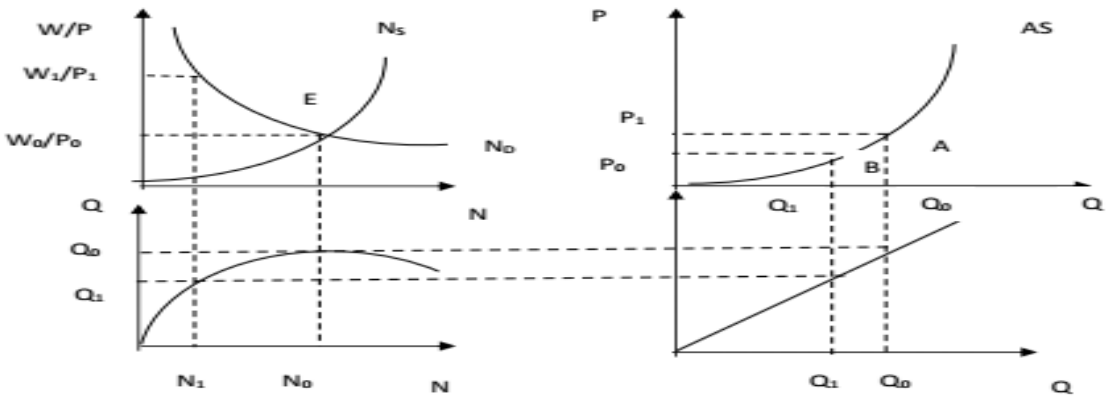

المصدر: محمد بوخاري، مرجع سابق، ص 129.

لنفترض ان الاقتصاد في النقطة E والتي تمثل حسب الشكل نقطة التشغيل الكامل، وبإسقاط هاته النقطة على منحنى دالة الإنتاج يسمح لنا بتحديد قيمة الناتج التوازني، بالتالي فمعرفتنا للمستوى العام للأسعار الأصلي P_0 يمكننا من استنتاج النقطة الأولى من منحنى العرض الكلي أي النقطة Aذات الإحداثيات (Q_0,P_0) بالاستعانة بالمنحنى المساعد لنفترض الآن ان المستوى العام للأسعار قد انخفض إلى القيمة P_1فما يترتب عن ذلك؟

إذا اعتبرنا المقاربة كلاسيكية فان انعدام الوهم النقدي عند العائلات سيجعلها تتقبل أجورا اسمية أقل لان العبرة بالأجور الحقيقية، يترتب عن هذا بقاء الأجر الحقيقي ثابتا عند المستوى W_0/P_0. لذلك فلا تغير في مستوى الإنتاج ومنه يكون لمنحنى العرض الكلي شكلا عموديا لثبوت الناتج وتغير المستوى العام للأسعار.

لكن إذا كنا في الحالة التوافقية فهذا يعني لزوجة استواء الأجور على الأجور، هذا يعني بقاء الأجور الاسمية ثابتة بينما يتغير المستوى العام للأسعار، فينتج عنه ارتفاع الأجور الحقيقية إلى W_1/P_1 وبالتالي تقلص ما يمكن للشركات توظيفه إلى N_1 لتنتج ما قدره Q_1 فقط، فنحصل على النقطة B ذات الإحداثيات (Q_1,P_1)، إذن فعلى المقطع AB يكون منحنى العرض الكلي مائلا وليس عموديا بمعنى التغير يمس الناتج والمستوى العام للأسعار.

كما يمكن ملاحظة أنه كلما ابتعدنا من التشغيل الكامل كلما نقص منحنى العرض الكلي، وعليه إذا ابتعدنا بما فيه الكفاية عن التشغيل الكامل تظهر لنا بطالة معتبرة وغير إرادية، فان منحنى العرض الكلي سيأخذ شكلا أفقيا، بمعنى تغير الناتج وثبات المستوى العام للأسعار فلا ينزل دون ذلك، وتحدد هاته القيمة الدنيا بالأجور الاسمية الخارجية، فلا يمكن للشركات تجاهل هاته التكلفة الثابتة والمحافظة على هامش ربح معتدل، إذن توافق هذه الحالة المقاربة الكينزية.

على ضوء ما سبق نستخلص ما سبق ان الشكل العام لمنحنى العرض الكلي يتكون من ثلاث مقاطع، أولهم كنزي ويكون فيه منحنى العرض الكلي أفقيا أما ثالثهم فهو عمودي الشكل ويوافق الحالة الكلاسيكية، وأخيرا المقطع الثاني يقع بين الحالة الكلاسيكية والحالة الكينزية ويعرف بالمقطع التوفيقي فيه الأجور الاسمية لا ثابتة ولا مرنة تماما، بل هناك استواء لزج بين الأجور الاسمية والمستوى العام للأسعار.

3-1- التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي:

انطلاقا من منحنيا العرض والطلب الكلي يمكن استخلاص التوازن الكلي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2- 11): شكل يبن التوازن الكلي في نموذج العرض الكلي والطلب الكلي AD-AS

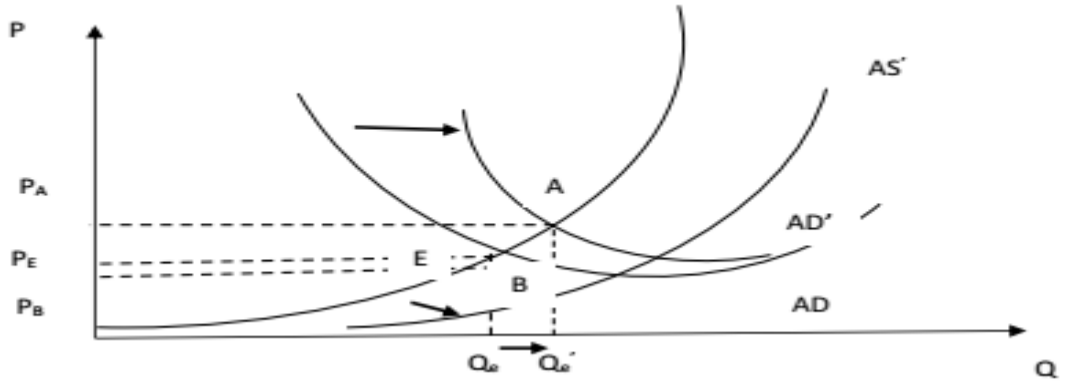

المصدر: محمد بوخاري، مرجع سابق، ص 136.

يظهر من الشكل أعلاه تقاطع منحنيا العرض والطلب الكليين يحدد نقطة التوازن E ذات الإحداثيات (Q_e, P_e)، ورياضيا يمكن حساب التوازن على النحو التالي:

AS=AD

$$P_e\, Q_e^{\beta} = AD(Q_e)$$

حل هذه المعادلة يسمح باستخلاص الناتج التوازني Q_e، لكن حسب الشكل فان الناتج التوازني ليس ناتج التشغيل الكامل، إذن ما الوسيلة لزيادة الناتج وتقريبه للتشغيل الكامل؟

حسب نفس الشكل فهناك طريقتين أساسيتين: أولاهما انسحاب منحنى الطلب الكلي نحو اليمين حتى يبلغ الوضع AD'، فالتقاطع الجديد بين AD' وAS عند النقطة A يعني ارتفاع الناتج التوازني من Q_e إلى Q'_e وبما أن منحنى الطلب الكلي ما هو إلا إعادة كتابة منحنى IS-LM فان انسحاب منحنى الطلب الكلي نحو اليمين يعني توظيف سياسات مالية أو نقدية، بالتالي إذا أردنا زيادة الناتج الكلي بالطريقة الأولى يفضي باستعمال الحكومة أو البنك المركزي سياسات توسعية.

من جهة أخرى نلاحظ أن هذه الطريقة مقترنة بارتفاع المستوى العام للأسعار من P_e إلى P_a يعني أن توظيف سياسات مالية أو نقدية توسعية، والتي تغير من الطلب ترافقها زيادة في المستوى العام للأسعار، بمعنى أن على الاقتصاد الوطني دفع ضريبة سعرية إذا استعملت سياسات الطلب الكلي لرفع الناتج والتقرب من التشغيل الكامل.

أما الطريقة الثانية لزيادة الناتج التوازني تكمن في انسحاب منحنى العرض الكلي من الوضعية AS إلى الوضعية AS'، في هذه الحالة ينتقل التوازن من النقطة E إلى النقطة B وهذا يعني ارتفاع الناتج التوازني من Q_e إلى Q'_e ، لكن على الطريقة الأولى فانسحاب منحنى العرض الكلي ينتج عنه انخفاضا في الأسعار والذي ينزل من P_e إلى P_b.

في هذه الحالة ليس على الاقتصاد دفع ضريبة سعرية بل بالعكس يرافق زيادة في الإنتاج وتراجع في المستويات العامة من الأسعار، لكن كيف يمكن لنا عمليا دفع منحى العرض الكلي إلى الانسحاب نحو اليمين؟ فمن الواضح أن السياسات المالية والنقدية التقليدية لن تؤدي هذا الدور وبالتالي وجب اللجوء إلى سياسة جديدة وتعرف بالسياسة الهيكلية **(Politique Structurelle)**، ففي الشق الذي يهمنا يمكن تعريف هذه الأخيرة على أنها كل سياسة حكومية تصبو إلى تخفيض الأسعار عن طريق استهداف المنافسة وتكاليف الإنتاج ومن أبرز السياسات في هذا المجال نذكر:[1]

- تطوير رأس المال البشري عن طرق تحسين المنظومة التربوية وكذا التعليم العالي
- دعم التنافسية في الصناعة عن طريق تقليص تكاليف الدخول
- دعم التنافسية في الخدمات عن طريق تبسيط الإطار القانوني المنظم للخدمات
- تحسين المنظومة الإبداعية عن طريق تشجيع وتطوير التفاعلات بين الشركات والجامعات
- تسقيف أسعار السلع الطاقوية....

من خلال الأمثلة المعروضة أعلاه فالملاحظ ان هذه السياسات صعبة التحقيق حيث تقتضي زمنا طويلا لبلوغ الاهداف المرجوة، لذلك فالسياسات الهيكلية هي سياسات الأمد البعيد التي تهدف إلى تغيير هيكلة الاقتصاد الوطني، وبالتالي فرغم قوة هذه السياسة وأثرها الايجابي على الاقتصاد الوطني فان نتائجها لن تظهر إلى بعد مدة زمنية طويلة مما لا يسمح لنا باستعمالها لرد التقلبات الظرفية للناتج التوازني في المدى القصير، لهذا السبب تلجأ الحكومات إلى تفعيل كلتا السياستين الهيكلية وسياسة الطلب الكلي.

2- فعالية السياسات الاقتصادية في ظل نموذج العرض الكلي الطلب كلي AS-AD:

2-1- فعالية السياسة المالية في ظل نموذج AS-AD:

من خلال ما سبق اتضح ان للسياسة المالية التوسعية أثر ايجابي على الناتج التوازني (الشكل السابق)، ولكن كيف تم ذلك؟ لنفترض أننا في الحالة التوافقية لا كلاسيكية ولا كينزية، والمتميزة بالاستواء اللزج بين الأجور الاسمية والمستوى العام للأسعار، لبلوغ التشغيل الكامل ترسي الحكومة سياسة مالية توسعية، فزيادة النفقات العامة غير مؤثر على العرض الكلي ولكن يدفع بالطلب الكلي للارتفاع، بمعنى ان منحنى الطلب الكلي سيندفع نحو اليمين كما هو مبين في الشكل الموالي:

[1] محمد بوخاري، **مرجع سابق**، ص138.

الشكل رقم (2- 12): شكل يبن فعالية السياسة المالية في ظل نموذج AS-AD

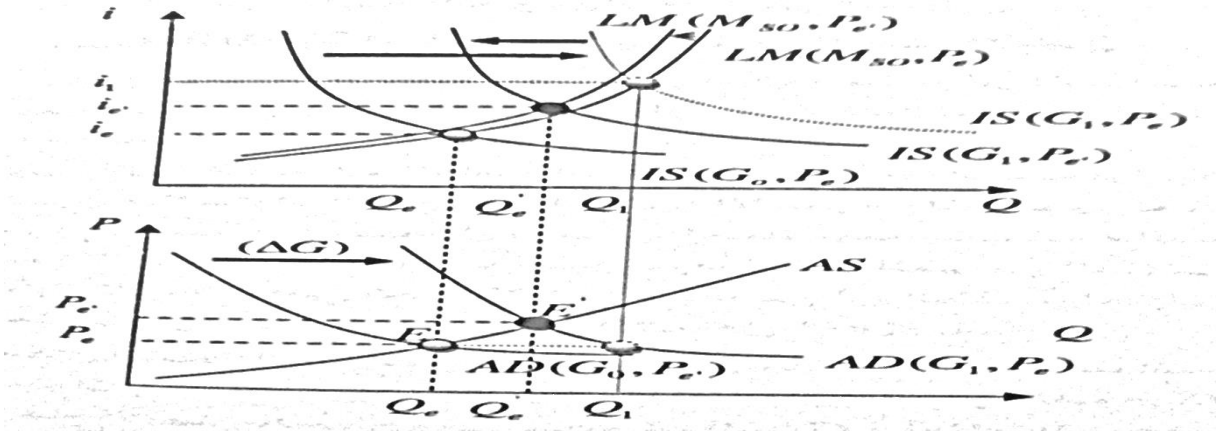

المصدر: محمد بوخاري، مرجع سابق، ص 140.

من خلال الشكل يمكن ملاحظة ان للسياسة المالية التوسعية آثار عدة على التوازن، انطلاقا من منحنى IS-LM يترتب عن ارتفاع الإنفاق الحكومي من G_0 إلى G_1، أولا انسحاب منحنى IS نحو اليمين حتى يبلغ الوضعية $IS(G_1,P_e)$، بمعنى منحنى IS الذي يوافق مستوى النفقات الحكومية G_1 ومستوى الأسعار الأصلي التوازني P_e، بطبيعة الحال فالنتيجة الأولية ستكون زيادة في الناتج إلى المستوى Q_1 وارتفاع معدل الفائدة إلى i_1 بالموازاة مع ذلك ينسحب منحنى الطلب الكلي بدوره إلى وضعية جديدة وهي $AD(G_1,P_e)$.

إلا ان الملاحظ ان تقاطع منحنيا العرض الكلي والطلب الكلي الجديد لا يوافق مستوى الناتجQ_1 . فتوازن نموذج AS-AD يقتضي ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_e إلى P'_e وهذا ما يؤثر على وضعية كلا من منحنيا IS-LM، فظاهرة بيجو تعمل على انسحاب منحنى IS نحو اليسار من الوضعية $IS(G_1,P_e)$ إلى الوضعية $IS(G_1,P_e)$، أما ظاهرة كينز فتدفع منحنى LM إلى الانسحاب يسارا من الوضعية $LM(M_S,P_e)$ إلى الوضعية $LM(M_S,P'_e)$، بالتالي فيتحول التوازن النهائي إلى النقطة (Q'_e,i'_e).

خلاصة يمكن القول ان استواء الأسعار قلص من فاعلية السياسة المالية التوسعية بحيث الزيادة في الناتج أقل من تلك الزيادة لو كانت الأسعار ثابتة، ومن الشكل واضح أن Q'_e اقل من Q_e.

2-2- فعالية السياسة النقدية في ظل نموذج AS-AD:

وبنفس الطريقة السابقة نبين أثر السياسة النقدية التوسعية على التوازن، فإذا كنا في الحالة التوافقية فكل زيادة في عرض النقود لن يكون مؤثرا على العرض الكلي ولكن بالمقابل سيدفع بالطلب الكلي نحو الزيادة كونه سينسحب نحو اليمين كما مبين في الشكل أدناه:

الشكل رقم (2- 13): شكل يبن فعالية السياسة النقدية في ظل نموذج AS-AD

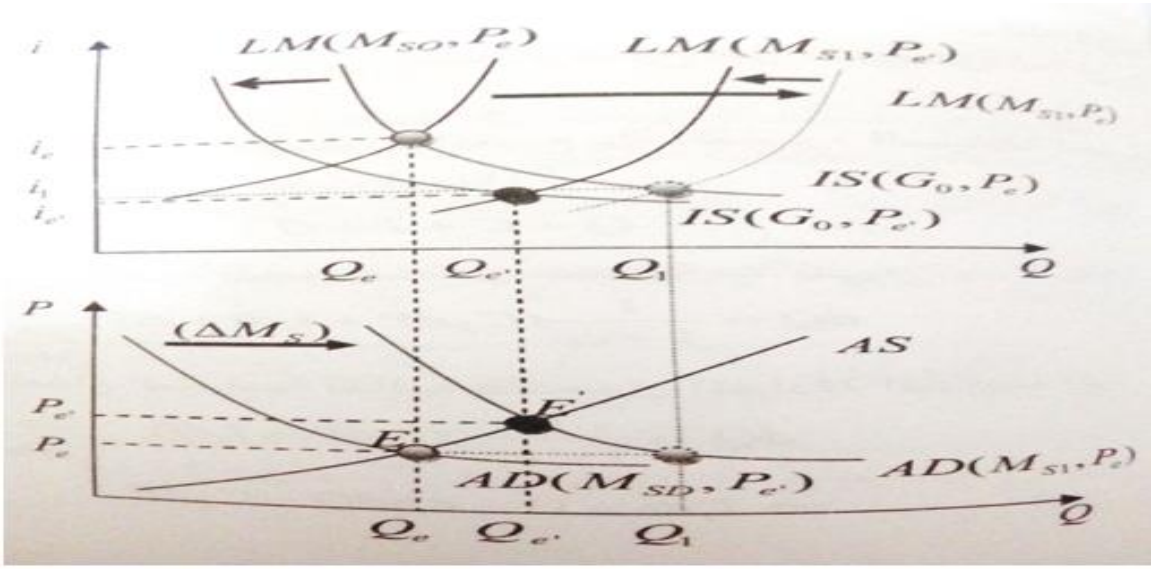

المصدر: محمد بوخاري، مرجع سابق، ص 140

من الشكل يتضح ان للسياسة النقدية التوسعية آثارا عدة على التوازن، انطلاقا من منحنى IS-LM يترتب عن زيادة الكتلة النقدية من M_{S0} إلى M_{S1} انسحاب منحنى LM نحو اليمين حتى يبلغ الوضعية **$LM(M_{S1},P_e)$**، فيترتب عن هذا زيادة الناتج إلى المستوى Q_1 وانخفاض معدل الفائدة إلى i_1، بالموازاة مع ذلك فمنحنى الطلب الكلي سينسحب بدوره إلى وضعية جديدة وهي $AD(M_{S1},P_e)$.

لكن تقاطع منحنيا العرض الكلي والطلب الكلي الجديد لا يوافق مستوى الناتج Q_1، فتوازن نموذج AS-AD يقضي ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_e إلى P_e'، بالتالي فهناك تغيرات أخرى على مستوى منحنيا IS وLM، فظاهرة كينز تعمل على انسحاب منحنى LM نحو اليسار من الوضعية **$LM(M_{S1},P_e)$** إلى الوضعية **$LM(M_{S1},P'_e)$**، أما ظاهرة بيجو فتدفع منحنى IS إلى الانسحاب نحو الأسفل من الوضعية **$IS(G_0,P_e)$** إلى الوضعية**$IS(G_0,P'_e)$** ، لذلك فالتوازن النهائي يحدث في النقطة **(Q'_e,i_e)**.

وخلاصة القول أن ما يترتب من هذا كله تقلص فاعلية السياسة النقدية التوسعية نظرا لاستواء الأسعار، بحيث أن الزيادة في الناتج أقل من تلك الزيادة لو كانت الأسعار ثابتة، ويتجلى ذلك من الشكل حيث Q'_e اقل من Q_1.

المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي الخارجي وفعالية السياسات الاقتصادية في ظل نموذج IS-LM-BP

إن النمو الهائل في التجارة وحركة رؤوس الأموال الدوليين، خاصة بعد الحرب العالمية، أصبحتا مصدر تأثير متزايد على الاقتصاديات الوطنية وعليه، أصبح من الضروري إدراجهما في نموذج اقتصادي حتى يتسنى فهم أثرها على السياسات الاقتصادية، وبالتالي صياغة هذه الأخيرة بشكل يضمن فعاليتها القصوى، وسنة 1961شكل كل من الاقتصاديين **Mendel وFleming** نموذج توازن اقتصادي في ظل اقتصاد صغير مفتوح سمي بنموذج **Mendel-Fleming**.

1- الإطار العام للتوازن الاقتصادي الإجمالي IS/LM/BP

تنتج الوضعية الاقتصادية الكلية من ثلاث علاقات توازن وهي توازن السوق السلعي، التوازن النقدي وتوازن ميزان المدفوعات، ولقد تم تطوير أهم نموذج يفسر هذا التوازن الإجمالي وهو نموذج IS-LM-BP من قبل الاقتصاديين Mendel-Fleming في سنة 1961، وذلك بتبني نموذج IS-LM في الاقتصاد المفتوح، حيث يعتمد هذا

التحليل في مضمونه على الفكر الكينزي، ويدرس نموذج Mendel-Flemingالاقتصاد المفتوح بالاعتماد على فرضية اقتصاد صغير مفتوح* التي تساعد في تبسيط التحليل.

لفتح الاقتصاد، يبدأ نموذج IS-LM ويدخل في التحليل عنصرين جديدين:

- ظهور معادلة إضافية، تمثل التوازن الخارجي للاقتصاد تتمثل في الحصول على منحنى جديد يسمى بـ BP، فيصبح النموذج متكون من ثلاث منحنيات IS-LM-BP.
- يتم تعديل معادلات منحنيات IS-LM المعروفة سابقا في الاقتصاد المغلق.

يكون هذا التحليل على المدى القصير حيث يمتاز المستوى العام للأسعار P بالجمود، ويكون الإنتاج محدد بالطلب على السلع، أما الإنتاج الأجنبي Y^* ومعدل الفائدة الأجنبي r^* والأسعار الأجنبية P^* فهي متغيرات خارجية **variables exogènes**، يكون المصدر الوحيد للتغيرات في معدل الصرف الحقيقي (Ep/p^*) تحت هذه الفرضيات هو سعر الصرف الاسمي E، وللتبسيط سوف يتم قبول أن p و p^* معدلة بشكل $p/p^*=1$، وبالتالي يتم تعويض معدل الصرف الحقيقي بمعدل الصرف الاسمي.

1-1- التوازن في سوق السلع والخدمات (منحنى IS)

بإدخال المتغيرات التي تفسر كل مكون من مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد المفتوح، فان شرط التوازن الاقتصاد الكلي يكتب:

$$\boldsymbol{Y = c(y^{+}) + I(i^{-}) + G + BC(y^{-}, y^{*+}, e^{+}) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)}$$

حيث: BC= X-M يمثل رصيد الميزان التجاري

وتشير الإشارة (+) (-) إلى الارتباط الايجابي والسلبي بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

يعتبر معدل الفائدة الاسمي كمحدد للاستثمار، ولان الأسعار جامدة فيمكن قبول أن معدل التضخم المتوقع معدوم، ويصبح معدل الفائدة الحقيقي r يساوي إلى معدل الفائدة الاسمي i، كما يتم افتراض ان شرط مارشال-ليرنر محقق (أي انخفاض في قيمة العملة الوطنية سوف يحسن من صافي الصادرات التي هي الصادرات منقوص منها الواردات)

تبين المعادلة (1) العلاقة بين Y, r, e, G, Y* والتي تمثل في التمثيل البياني من المستوى (y, e) منحنى IS.

الشكل رقم (2- 14): منحنى IS-LM في ظل اقتصاد مفتوح

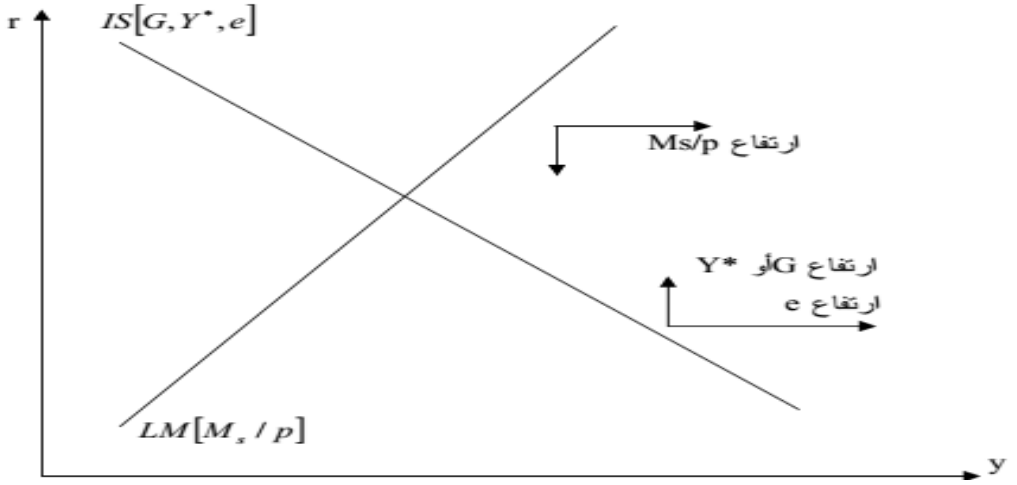

* **الاقتصاد المفتوح** هو الاقتصاد الذي لديه مبادلات مع العالم الخارجي، وهذه المبادلات تتمثل في واردات وصادرات السلع والخدمات، التحويلات الدولية للدخل وأيضا حركات رأس المال، أما خاصية الاقتصاد المفتوح" الصغير" هو أن تغيرات المتغيرات الاقتصادية الكلية للدولة محل الدراسة لا تؤثر في الشركاء الاقتصاديين، وبالتالي تكون مهمشة بالنسبة لبقية الدول الأخرى.

المصدر: تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2009، ص 278.

تستطيع السلطات في نظام سعر الصرف الثابت تغيير IS بتغيير e نتيجة السعر الرسمي المعلن لمعدل الصرف ويكون e متغير خارجي، يتحرك IS تلقائيا في ظل نظام الصرف المرن بدلالة تغير e في سوق الصرف ويكون e متغير داخلي.

2-1- توازن ميزان المدفوعات ومنحنى BP:

تختلف شروط توازن ميزان المدفوعات، باختلاف نظام الصرف المتبع وذلك من خلال:[1]

- في ظل نظام الصرف المرن يكون $\Delta CR = 0$، نظرا لعدم تدخل السلطات النقدية في الأسواق لعمل على استقرار سعر الصرف e في قيمته المرجعية وعليه ففي ظل هذا النظام فان e متغير داخلي.
- يتغير ΔCR في ظل نظام سعر الصرف الثابت بسبب تدخل السلطات النقدية للدولة في أسواق الصرف للحفاظ على سعر الصرف ثابت، ويكون ΔCR هو المتغير الداخلي وe هو متغير يتم اختياره من قبل السلطات النقدية.

يمكن أن يترجم التوازن في ميزان المدفوعات (السوقي) في ظل نظام الصرف المرن كتوازن في سوق الصرف، وهو يوافق الوضعية التي لا تتغير فيها الاحتياطات الرسمية ($\Delta CR = 0$)

وبافتراض: $\Delta CR = 0$

فان الشرط: $\mathrm{BC} + \mathrm{BK} + \Delta CR = 0$ يصبح:

$$BC + BK = 0 \dots\dots\dots\dots (2)$$

أما مقارنة عوائد الأصول الوطنية والأجنبية يكون بالفرق بين معدلات الفائدة مطروحا منه التغير المرتقب لسعر الصرف أي: $(r - r^* - \frac{\Delta e}{e})$BK=BK، فإذا كان $(r - r^* - \frac{\Delta e}{e}) > 0$فان الرصيد BK سوف يتحسن وسوف يتدهور في الحالة العكسية، وبافتراض$\Delta e = 0$للتبسيط فان:

$BK = BK(r^+ - r^*)$، وتعني الإشارة (+) أنه في مستوى معين لمعدل الفائدة الأجنبي، فإن أي ارتفاع في معدل الفائدة الوطني سوف يجلب رؤوس الأموال الأجنبية، مما يعمل على رفع الرصيد المالي.[2]

وعليه يمكن إعادة صياغة المعادلة (2) كما يلي:

$$\boldsymbol{BC(y^-, y^{*+}, e^+)} + BK(r^+ - r^*) = 0 \dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

الشكل رقم (2- 15): شكل يبين منحنى توازن ميزان المدفوعات BP

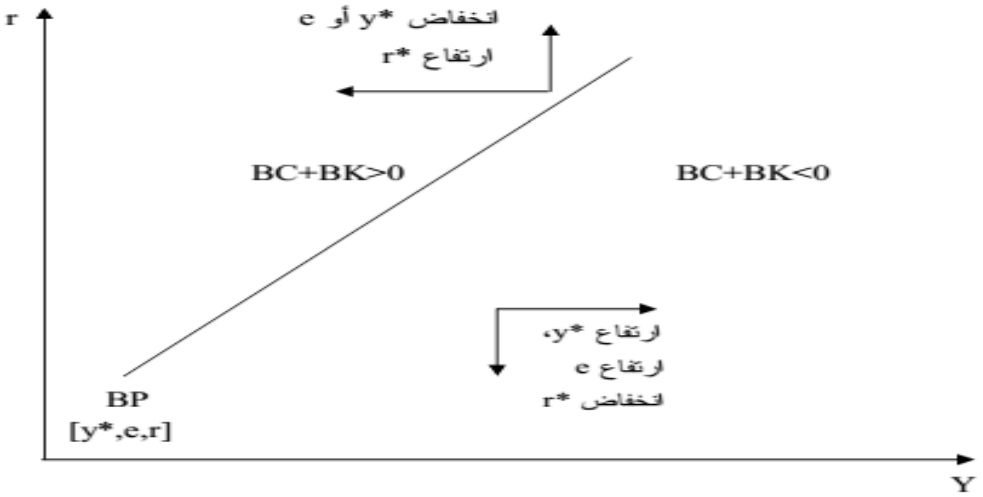

Source : Michel Dévoluy, op cit, p127.

[1]Michel Dévoluy, **Théorie Macroéconomique**, Armande colin, 2eme édition, paris, 1998, p127.
[2]Jean François Goux, **op cit**, P 303.

إن المنحنى BP المعرف بمستوى معطى لـ y^*, e, r^* هو منحنى متزايد (ذو ميل موجب)، ويكون ميل منحنى BP ضعيف كلما كانت حركية رؤوس الأموال قوية.*

بالنسبة لوضعية المنحنى BP، فنقول أنه يتحرك في المجال الهندسي (i, y) عندما تؤثر العوامل الخارجية على الميزان التجاري (الصادرات أو الواردات) وعلى ميزان رؤوس الأموال (دخول وخروج الأموال)، أما العوامل الخارجية التي تؤثر على الميزان التجاري فهي الدخل العالمي، سعر الصرف الحقيقي وسعر الفائدة الخارجي الحقيقي، ويمكن تلخيص العوامل المحددة لميل BP والعوامل المساعدة على تحركه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2- 1): ملخص العوامل المؤثرة على ميل ووضعية منحنى BP.

التأثير / العوامل	التغير	يصبح منحنى BP	يتحرك منحنى BP نحو
النمو في الصادرات	زيادة	أكثر أفقية	-
النمو في الإنفاق الداخلي	زيادة	أكثر عمودية	-
حساسية حركية رؤوس الأموال لسعر الفائدة	انخفاض	أكثر عمومية	-
الدخل العالمي	زيادة	-	الأسفل
	انخفاض	-	الأعلى
سعر الصرف الحقيقي	تدهور	-	الأسفل
	تحسن	-	الأعلى
سعر الفائدة الحقيقي الخارجي	زيادة	-	الأعلى
	انخفاض		الأسفل

المصدر: تومي صالح، مرجع سابق، ص 309.

3-1- الاحتياطات الأجنبية ومنحنى LM:

في حالة نظام الصرف ثابت، فسعر الصرف سوف لن يصبح كمتغير تعديل وبذلك سوف تعمل السلطات النقدية بانتهاج سياسة الحفاظ على e في مستوى معين، ويصبح متغير التعديل هنا هو ΔCR ويكون هناك من الآن: [1]

$$BC+BK=-\Delta CR$$

إذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات أي $BC + BK > 0$ ، فان الاحتياطات سوف تتحسن $-\Delta CR < 0$ ، وعندما يكون هناك عجز فان قيمة الاحتياطات سوف تتدهور

يتم تحليل التغيرات الرسمية للصرف كتغيرات في مقابلات الكتلة النقدية المتداولة ولتكن ΔM، وأي زيادة في الاحتياطات ينتج عنه إصدار مساو للنقود وعند انخفاض الاحتياطات، فان الكتلة النقدية تتقلص هي كذلك.

من أجل تجنب أثر ΔCR على ΔM ، فا البنوك المركزية يمكن أن تتبع سياسة تسمى بـ: "**تعقيم احتياطات الصرف" (La starisation)** [2]* حيث تتمثل هذه السياسة في تعويض آثار تغيرات احتياطات الصرف، يمكن للسلطات

*يمكن تمييز حالتين خاصيتين لحركة رؤوس الأموال وهما: الحركية التامة لرؤوس الأموال مع إحلال تام بين مختلف الأصول المالية المحلية والأجنبية ويكون فيها المستقيم BP أفقي حيث $r=r^*$، والجمود التام لحركة رؤوس الأموال والتي يكون فيها المستقيم BP عموديا ولا يرتبط بمعدل الفائدة.

[1] Michel Dévoluy, **op cit**, p130.

*إن سياسة التعقيم تعني "عملية نقدية والتي من خلالها يعدل الارتفاع في صافي الأصول الأجنبية عن طريق التخفيض في صافي الأصول المحلية، وبذلك تبقى القاعدة النقدية (الأساس النقدي) ثابتة، ويتحقق ذلك عبر تدخل البنك المركزي والعمل على تحييد أثر الزيادة في صافي الأصول الأجنبية بعدة وسائل منها عمليات السوق المفتوحة، الزيادة في الاحتياطي الإجباري، تثبيط المضاعف النقدي".

في حالة ما ارتفعت الاحتياطات أن تعمل على تقليص تغير القروض الداخلية مثلا، وبفرض عدم وجود فرضية التعقيم فان:

$$\Delta M = -\Delta CR$$

ان التوازن بين العرض النقدي وكمية النقود تحقق العلاقة التالية:

$$\frac{M_s}{P} = L(Y^+, r^-) \text{ أو } M_S = PL(Y^+, r^-) \dots\dots\dots\dots (4)$$

وفي الأخير، فان التوازن الاقتصادي الإجمالي هو الوضعية التي تكون فيها العلاقات (1)، (3)، (4) محققة في نفس الوقت.

الشكل رقم (2- 16): شكل يبين التوازن الإجمالي IS-LM-BP

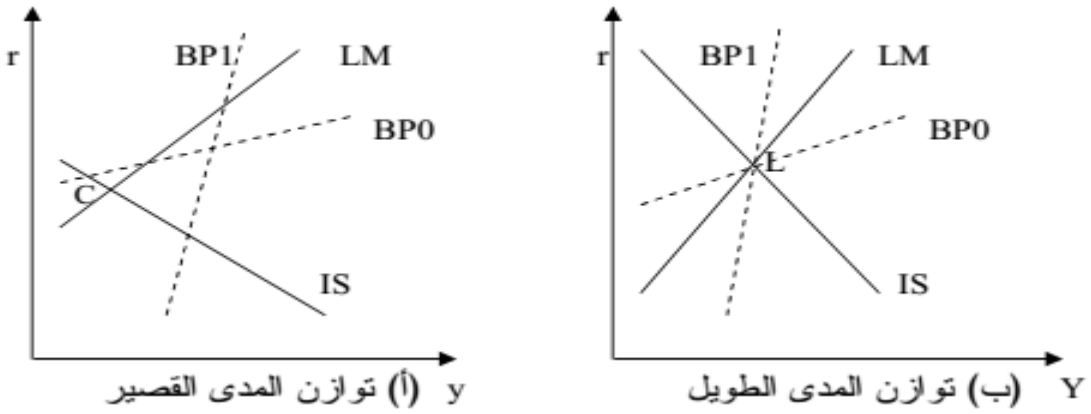

المصدر: سمير آيت يحي، مرجع سابق، ص 135.

التوازن على المدى القصير ممثل بالنقطة c للجزء (أ) من الشكل 2- 37

التوازن على المدى الطويل IS-LM-BP ممثل بالنقطة L للجزء (ب).

تكون ميكانيزمات التي تؤدي بالاقتصاد إلى التحول من التوازن في المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها وتحت فرضية جمود الأسعار مرتبطة بنظام الصرف: [1]

- في ظل نظام صرف ثابت، فان التغيرات في الاحتياطات الأجنبية ΔCR وبالتالي التغير في الكتلة النقدية (بفرض عدم وجود فرضية التعقيم بالطبع) هي التي تضمن التسوية؛
- أما في ظل نظام صرف مرن، فان التغير في سعر الصرف هو الذي يلعب دور التسوية.

2- فعالية السياسات الاقتصادية في ظل نموذج IS-LM-BP

بعد إعادة صياغة نموذج IS-LM في إطار الاقتصاد المفتوح، وإضافة منحنى التوازن الخارجي المتمثل في توازن ميزان المدفوعات BP، وبعد دراسة الإطار العام للتوازن الإجمالي في ظل نموذج IS-LM-BP، أصبح من المهم تحليل فعالية السياسة الاقتصادية من خلال هذا التوازن في ظل كل من نظامي الصرف المرن والثابت.

2-1- فعالية السياسات الاقتصادية في حالة نظام سعر الصرف المرن.

سيتم تحليل فعالية كل من السياسة النقدية والمالية في ظل نظام صرف مرن وذلك تحت الأشكال المختلفة لحركة رؤوس الأموال وذلك من خلال ما يلي:

[1] آيت يحي سمير، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2014، ص 135.

أ- **السياسة المالية:** بافتراض أن السلطات ترغب في زيادة الدخل الوطني عن طريق سياسة مالية بدلا من السياسة النقدية والتي تأخذ شكل توسعي إما بالزيادة في الإنفاق الحكومي أو تخفيض معدل الضريبة.

الشكل رقم (2- 17): شكل يبين فعالية السياسة المالية في ظل نظام الصرف المرن

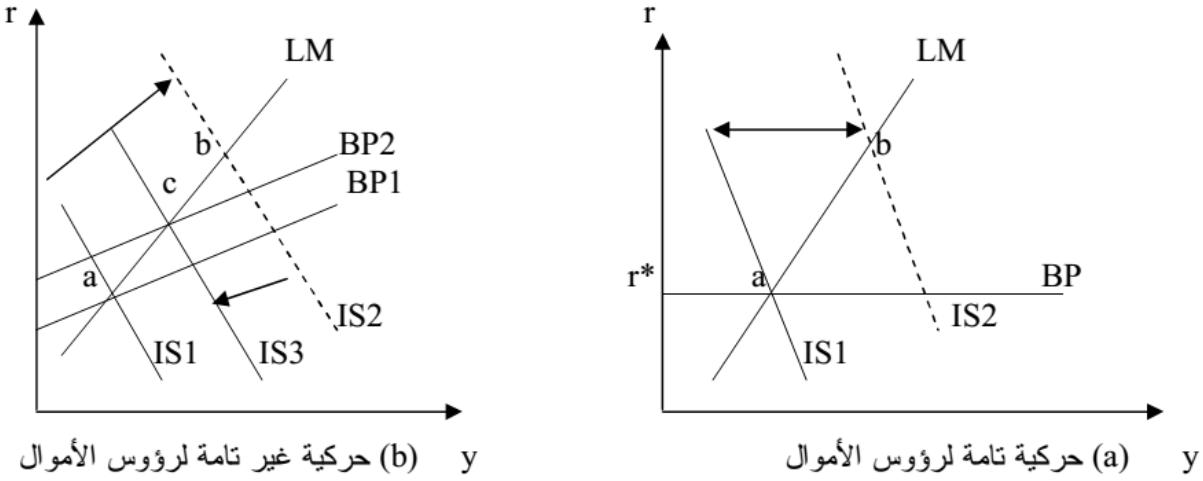

Source : Michel Dévoluy, op cit, p134-135.

يبين الشكل أعلاه نتائج السياسة المالية تحت فرضيات مختلفة لحركة رؤوس الأموال:

- **حالة الحركية التامة لرؤوس الأموال:** يظهر الجزء (a) من الشكل أعلاه ان إتباع سياسة مالية توسعية يؤدي إلى انتقال IS1 نحو IS2، وتكون نقطة التوازن الداخلي هي النقطة b وهي نقطة تقاطع LM مع IS2 وتقع هذه النقطة فوق منحنى BP، مما يعني وجود فائض في الطلب على العملة الوطنية في سوق الصرف نتيجة دخول لرؤوس الأموال لان $r > r^*$ ، إن ارتفاع قيمة العملة الوطنية (انخفاض e) يفقد الاقتصاد تنافسيته (انخفاض الطلب الأجنبي على السلع الوطنية سوف تتصدى للأثر الأولي لإنعاش الطلب الخارجي) وبالتالي ينتقل IS إلى الأسفل فيعود تدريجيا إلى وضعيته الأولية IS1 ليجد في النهاية النقطة a.

تعتبر السياسة المالية إذا سياسة غير فعالة على الإطلاق في ظل نظام الصرف المرن وذلك في حالة الحركية التامة لرؤوس الأموال.

- **حالة الحركية غير التامة لرؤوس الأموال:** تمثل النقطة b في الجزء (b) من الشكل أعلاه التوازن الداخلي دون التوازن الخارجي وذلك نتيجة إتباع سياسة مالية توسعية (الانتقال من IS1 إلى IS2)، ويكون هناك فائض في ميزان المدفوعات عند هذه النقطة مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية وينتقل IS إلى الأسفل و BP إلى الأعلى في آن واحد، وبما أن المنحنى LM لا يتحرك لأنه مرتبط بشكل كلي بالسياسة النقدية، فوضعية التوازن النهائية تكون عند النقطة c وهي نقطة تقاطع BP2، IS3 و LM.

يمكن استخلاص أنه إذا كانت حركية رؤوس الأموال غير حرة بالمطلق فان السياسة المالية يمكن أن يكون لها أثر على النشاط الاقتصادي يتمثل في ارتفاع الدخل y.[1]

ب- **السياسة النقدية:** عندما ترغب السلطات النقدية رفع مستوى الدخل المحلي فإنها تلجأ إلى انتهاج سياسة نقدية توسعية، وبما أن أسعار الصرف في هذه الحالة كاملة المرونة، فإن السلطات النقدية لا تتدخل قطعيا في أسواق العملات الأجنبية.

الشكل رقم (2- 18): شكل يبين فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف المرن

[1]Michel Dévoluy, **op cit**, p134.

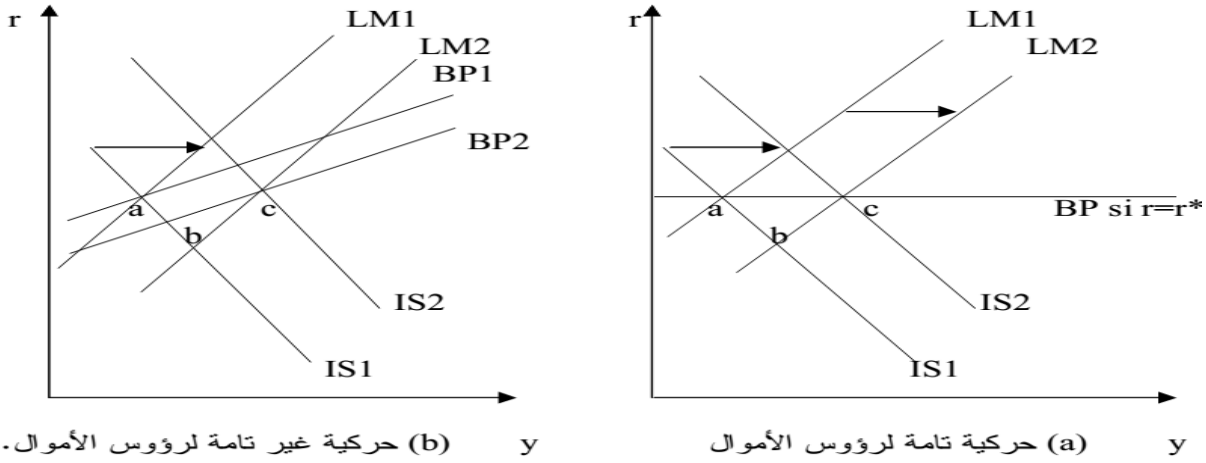

Source : Michel Dévoluy, op cit, p134-135.

يبين الشكل أعلاه نتائج السياسة النقدية تحت فرضيات مختلفة لحركة رؤوس الأموال:

- **حالة الحركية التامة لرؤوس الأموال:** يظهر الجزء (a) من الشكل أعلاه، أن إتباع سياسة نقدية توسعية تعطي توازن داخلي جديد عند النقطة b والتي يكون فيها $r < r^*$ وهو ما يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال وبالتالي يرفع أيضا من عرض النقود في سوق الصرف أو عجز في ميزان المدفوعات، فينتج عنه تدهور في قيمة العملة الوطنية، مما يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية (تحت فرضية مارشال- ليرنر) فينتقل منحنى IS نحو الأعلى ويستمر النشاط الاقتصادي ويعاود r في الارتفاع إلى غاية بلوغ مستوى r^* من جديد وهو مستوى معدل الفائدة العالمي، وعليه يسمح نظام سعر الصرف المرن من إيجاد استقلالية تامة للسلطات في إتباع سياستها النقدية، ويظهر الأثر في التغيرات الناتجة في سعر الصرف.
- **حالة الحركية غير التامة لرؤوس الأموال:** يظهر الجزء (b) من الشكل السابق أنه عند إتباع سياسة نقدية توسعية تكون النقطة b تحت منحنىBP ما يعني وجود عجز خارجي وبالتالي تنخفض العملة الوطنية (ارتفاع e) مما يدفع IS إلى الأعلى و BP إلى الأسفل، وتكون نقطة التوازن الكلية الجديدة في النقطة c، وهي نقطة تقاطع المنحنيات الجديدة IS2، LM2، BP2، فينتج عنه ارتفاع في الدخل y.

من خلال التحليل أعلاه توصل الاقتصاديين **Mendel-Fleming** إلى نتيجة مفادها ان السياسة النقدية فعالة جدا في حال اعتماد نظام الصرف المرن بشرط أن تكون حرية تامة لحركة رؤوس الأموال.

2-2- فعالية السياسات الاقتصادية في حالة نظام سعر الصرف الثابت

يكون التغير في احتياطات الصرف في ظل نظام الصرف الثابت بدلالة التغير في ميزان المدفوعات، فالبنك المركزي يساند سعر الصرف من خلال تدخله بشراء أو بيع العملات الأجنبية، لهذا يصبح ΔRCمتغير داخلي و e متغير خارجي، وفي ظل غياب التعقيم، سوف يؤدي التغير في الاحتياطات الأجنبية إلى تغير مماثل للكتلة النقدية ΔM، فينتقل هكذا منحنى LM تلقائيا بدلالة ΔRC ولن يتأثر انتقال ISو BP بـ e إلا في حالة إعادة إعطاء قيمة جديدة له من طرف السلطات النقدية.

أ- **السياسة المالية:** إن أي توسع مالي سيؤدي إلى انتقال IS في الشكل أدناه من IS1 إلى IS2، حيث تمثل النقطة b التوازن الداخلي مع وجود فائض في ميزان المدفوعات $BC + BK > 0$، وسوف يؤدي ارتفاع y (الذي ينتج عنه ارتفاع في الواردات) إلى انخفاض BC، بينما يرتفع BK بسبب ارتفاع r.

الشكل رقم (2- 19): شكل يبين فعالية السياسة المالية في ظل نظام الصرف الثابت

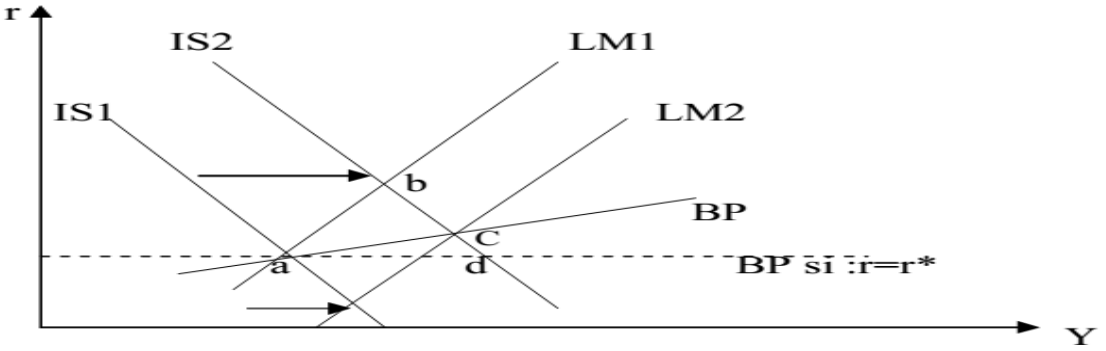

Source : Michel Dévoluy, op cit, p137.

ينتج عن هذا الفائض دخول صافي لرؤوس الأموال، وبالتالي حدوث فائض في الطلب على النقود المحلية مما يدفع سعر الصرف للارتفاع، وللحفاظ على معدل الصرف التوازني، تقوم السلطات النقدية بشراء العملات الأجنبية، فترتفع الاحتياطات الأجنبية التي تؤدي إلى ارتفاع الكتلة النقدية المتداولة وينتقل LM إذا نحو اليمين لمدة تكون طويلة قبل أن تحقق التوازن الخارجي، وعند النقطة c يتحقق التوازن الكلي.

ب- **السياسة النقدية**: عند إتباع سياسة نقدية توسعية بهدف الزيادة في الدخل الوطني، فان ذلك يترجم في الشكل 2- 40 بانتقال LM من LM1 إلى LM2، وتمثل النقطة b وجود توازن داخلي دون توازن خارجي، وهي تقع تحت المنحنى BP، مما يعني أن ميزان المدفوعات يعاني من عجز $BC + BK < 0$ ، كما تتعرض العملة الوطنية لهجمات مضاربة في سوق الصرف، مما يدفع بالبنك المركزي بالتدخل من أجل الإبقاء على سعر التوازن ببيع العملات الأجنبية الموجودة في احتياطات الصرف لديه فتنخفض هذه الأخيرة، التي تؤدي بدورها إلى انخفاض M كذلك، وينتقل منحنى LM1 تدريجيا إلى LM2 ويعود إلى اليسار تدريجيا ليستقر في النهاية عند النقطة a نقطة التوازن الأولية، وتفسير ذلك أن الزيادة الأولية لـ M المقررة من قبل السلطات قد تم امتصاصها بالانخفاض الداخلي لـ M الذي تلا انخفاض احتياطات الصرف، وعليه تصبح السياسة النقدية إذا غير فعالة على الإطلاق في ظل نظام الصرف الثابت، وعدم الفاعلية هذه ناتجة عن داخلية الكتلة النقدية (M متغير داخلي)، فلم تعد مراقبتها ممكنة من قبل السلطات الوطنية.

الشكل رقم (2- 20): شكل يبين فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف الثابت

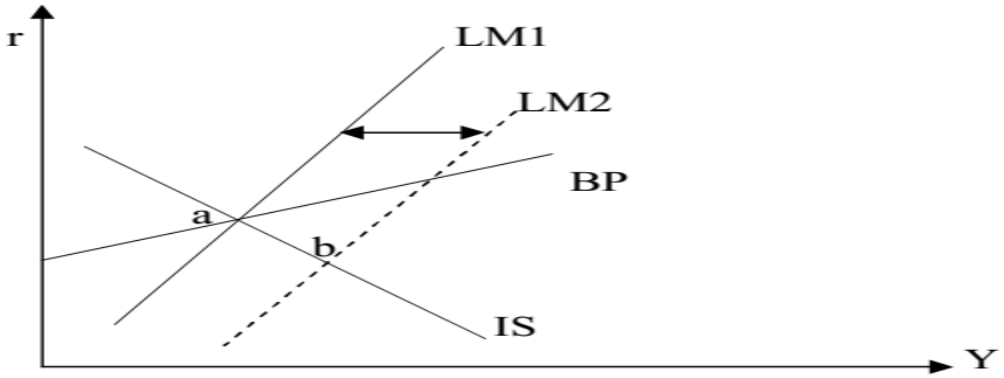

Source : Michel Dévoluy, op cit, p136.

وكخلاصة القول ومن خلال النتائج السابقة استقر **MENDEL et FLIMING** على النتيجة التي فحواها أنه إذا كان الاقتصاد مفتوحا واعتمد البنك المركزي نظام الصرف الثابت فتكون السياسة المالية ذات فعالية كبيرة وإذا تم السماح بالحرية التامة لحركة رؤوس الأموال.

الجدول رقم (2-2) : فعالية السياسات الاقتصادية في ظل نموذج Mendel-Fleming.

السياسة النقدية	السياسة المالية	حركية رؤوس الأموال	نظام الصرف
غير فعالة	غير فعالة	حركية منعدمة	نظام الصرف الثابت
غير فعالة	فعالة	حركية تامة	
فعالة	فعالة	حركية منعدمة	نظام الصرف المرن
فعالة	غير فعالة	حركية تامة	

المصدر: طويل بهاء الدين، **دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج M-F**، مجلة أبحاث وإدارية، بسكرة، العدد 11، جوان 2012، ص 260.

ومن زاوية اخرى يكون الاقتصاد المفتوح معرض بصفة دائمة للصدمات من الخارج، وتتمثل آثار هذه الصدمات في متغيرات تتبع نظام الصرف، مما يجبر السلطات على اختيار سياسة ملائمة للصرف، وعليه يمكن تمييز نوعين من الصدمات الخارجية في إطار نموذج M-F للدولة الصغيرة هما: صدمة حقيقية تتمثل في الركود العالمي (Y^*) مثل الأزمة العالمية 2008، وصدمة نقدية تتمثل في حالة ارتفاع معدل الفائدة الأجنبي r^* ويكون تحت فرضية الحركية التامة لرؤوس الأموال كما يلي:[1]

- **أثر ارتفاع معدل الفائدة العالمي:** عندما يرتفع معدل الفائدة العالمي تحت فرضية الحركية التامة لرؤوس الأموال فسوف يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال نتيجة العائد الأفضل في الخارج، وبالتالي يخلق ضغط لانخفاض معدل الصرف.

في ظل نظام الصرف الثابت تنخفض الكتلة النقدية نتيجة خسارة الاحتياطات الأجنبية، فترتفع معدلات الفائدة العالمية التي تؤدي بدورها إلى أثر سلبي للاقتصاد وهو انخفاض y، وبالتالي يمكن الحكم على أن أنظمة الصرف الثابتة لا تقي الاقتصاد من تقلبات معدلات الفائدة العالمية r^*.

أما في ظل نظام الصرف المرن، تعوض حركات سعر الصرف آثارا r^* ويدفع العجز الخارجي سعر الصرف e للارتفاع، وبالتالي فان انخفاض قيمة العملة المحفز للطلب الأجنبي سيمارس أثر توسعي على الاقتصاد الوطني بالرغم من ارتفاع معدل الفائدة، وعليه فنظام الصرف المرن يحمي بفعالية الاقتصاد من ارتفاع معدلات الفائدة العالمية.

- **حالة الركود العالمي:** يؤثر الركود الخارجي الناتج عن انخفاض قيمة y^* في الاقتصاد الوطني من انخفاض الصادرات الناتجة عن انخفاض الطلب الأجنبي، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الفائدة الوطني وخروج رؤوس الأموال، مما يخلق ضغط يعمل على انخفاض قيمة العملة الوطنية.

سوف يحسن هذا الانخفاض في قيمة العملة الوطنية في ظل نظام الصرف المرن، من تنافسية المنتجات المحلية وبالتالي فان الزيادة التي تنتج من الطلب الأجنبي سوف تقصي أثر الركود الابتدائي على طلب السلع، فيعود الدخل إلى وضعه التوازني الأول، وعليه يمكن ملاحظة أن هذه الصدمة ليس لديها أي أثر على y عندما تكون رؤوس الأموال تامة، وبالتالي يسمح نظام الصرف المرن للاقتصاد من الوقاية من صدمة الركود العالمي.

ويكون أثر الصدمة بالغ الأهمية في حالة نظام الصرف الثابت، عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات والذي يؤدي إلى خسارة في الاحتياطات الأجنبية نتيجة تدخل البنك المركزي للحفاظ على معدل التوازن فتنكمش الكتلة النقدية وهو ما يزيد من أثر الركود الأولي فينخفض y، وبالتالي فان نظام الصرف الثابت غير فعال أبدا عندما ترغب الدولة من الوقاية ضد خطر الركود العالمي.

[1] آيت يحي سمير، **مرجع سابق**، ص 140-141.

3- فعالية السياسات الاقتصادية في حالة الاقتصاد المفتوح ومرونة الأسعار- نموذج AS-AD

رأينا سابقا أن سياسة الصرف تلعب دورا مهما في تحديد فعالية سياسات الاقتصادية، لكن النتائج المحصل عليها تتغير نسبيا عند فك القيد الموضوع في التحليل السابق وهو جمود المستوى العام للأسعار، فمرونة المستويات العامة للأسعار مؤثرة على بعض السلوكيات، حيث بالإضافة إلى ظاهرة كينز تتوسع ظاهرة بيجو لتشمل حساسية الصادرات بالنسبة لتقلب المستويات العامة للأسعار.

3-1- فعالية السياسات الاقتصادية في ظل نظام الصرف الثابت ومرونة المستوى العام للأسعار

أ- **السياسة المالية:** لنفترض الحالة العامة والتي يكون فيها التوازن مختلف عن نقطة التشغيل الكامل مع العلم أن معدل الفائدة في الاقتصاد الوطني مساو لنظيره الأجنبي $r=r^*$ ، فعندما تكون المستويات العامة للأسعار مرنة وتنتهج الحكومة سياسة مالية توسعية فينسحب منحنى الطلب الكلي AD كما هو في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2- 21): شكل يبين فعالية السياسة المالية في ظل نظام الصرف الثابت ومرونة المستوى العام للأسعار.

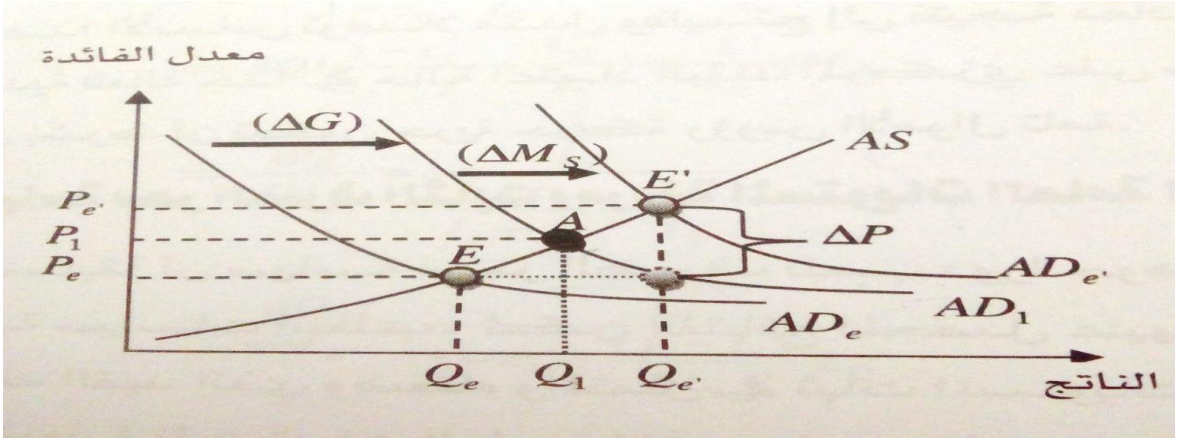

المصدر: محمد بوخاري، مرجع سابق، ص 180

من الشكل أعلاه يظهر أن التوازن الأصلي يوافق النقطة E ذات الإحداثيات (Q_e, P_e) وذلك عند تقاطع منحنيا الطلب الكلي والعرض الكلي، بما أن السياسة المالية التوسعية غير مؤثرة في العرض الكلي، فتحول التقاطع الجديد إلى النقطة A بعد انسحاب منحى الطلب الكلي إلى الوضعية AD_1، وهو ما أدى إلى ارتفاع الناتج إلى Q_1 والمستوى العام للأسعار إلى P_1 ،إلا ان النقطة A ليست نقطة توازنية، فكما بينا سابقا أن السياسة المالية التوسعية في ظل نظام الصرف الثابت تؤدي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية نظرا لارتفاع معدل الفائدة والذي يؤدي هذا إلى زيادة احتياطات الصرف وحدوث سياسة نقدية تلقائية وهو ما يعني انسحابا ثانيا لمنحنى الطلب الكلي إلى الوضعية AD_e. وبالتالي يستقر التوازن عند النقطة E′ذات الإحداثيات (Q_2, P_2) الموافقة لتقاطع منحنى العرض الكلي AS ومنحنى الطلب الكلي AD_e، حيث نحصل على نفس النتيجة التي توصلنا إليها في ظل ثبات المستوى العام للأسعار مع اختلاف جوهري والمتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_e إلى P_2، لهذا نخلص إلى أن السياسة المالية التوسعية في ظل ثبات نظام الصرف ومرونة مستويات العامة للأسعار تكون جد فعالة حي يرتفع الناتج مرتين إلا انه يكون مصحوبا بالمكبح النقدي، الذي يرفع المستوى العام للأسعار على مرتين كما هو موضح في الشكل ΔP.

ب- **السياسة النقدية:** كما في السابق ننطلق من الحالة العامة والتي تكون فيها حالة اختلال توازني مع مساواة معدل الفائدة الوطني لنظيره الأجنبي، في حال قرر البنك المركزي انتهاج سياسة نقدية توسعية وفي حالة ما إذا كانت المستويات العامة للأسعار مرنة فهذا يؤدي إلى التغييرات المبينة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2- 22): شكل يبين فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف الثابت ومرونة المستوى العام للأسعار.

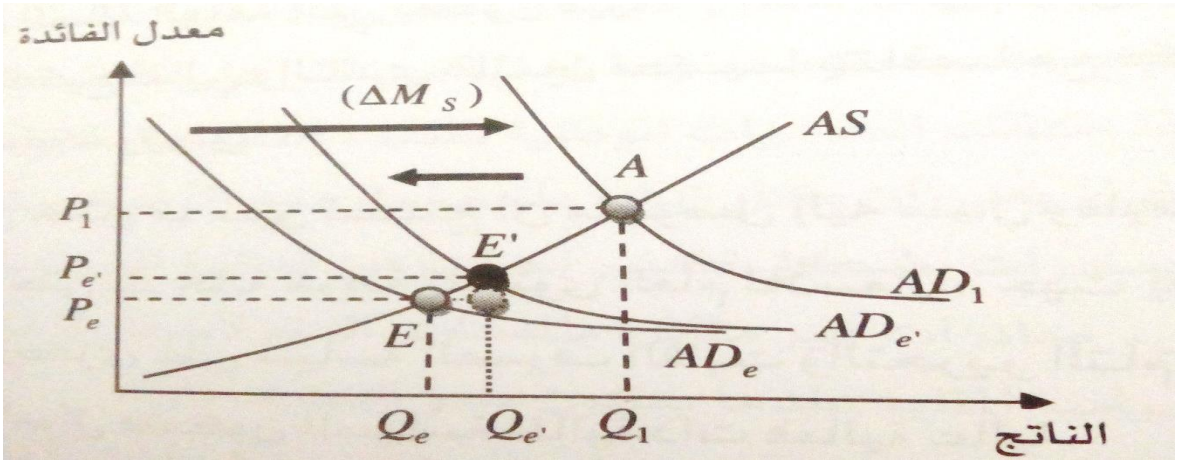

المصدر: محمد بوخاري، مرجع سابق، ص 186.

من خلال الشكل نلاحظ أن تطبيق البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية أدى إلى انسحاب منحنى الطلب الكلي إلى اليمين ليبلغ الوضعية AD_1 وبالتالي حدث زيادة في الناتج من Q_e إلى Q_1 وارتفاع المستوى العام للأسعار من P_e إلى P_1، إلا ان هذه النقطة ليست بالنقطة التوازنية، لان اللجوء إلى السياسة النقدية التوسعية ترتب عنه انخفاض في معدل الفائدة المحلي وهو الأمر الذي أدى إلى خروج لرؤوس الأموال إلى الخارج، لكن في ظل نظام الصرف الثابت فأي خروج لرؤوس الأموال يعني حدوث سياسة نقدية انكماشية تلقائية وهو ما دفع بمنحنى الطلب الكلي إلى الانسحاب يسارا نحو وضعيته النهائية AD_2.

وتحول التوازن إلى النقطة E' ذات الإحداثيات **(Q_2, P_2)والموافقة** لتقاطع منحنيا الطلب الكلي AD_2 والعرض الكلي AS، وبالتالي انخفض المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 ، لكن الملاحظ هو أن النقطة التوازنية النهائية مخالفة للنقطة التوازنية الأصلية وهذا يفسر بالحركية غير التامة لحركة رؤوس الأموال، لذلك فالسياسة النقدية كانت ضعيفة الفعالية ورتبت زيادة ولو نسبية للمستوى العام للأسعار.

2-3- فعالية السياسات الاقتصادية في ظل نظام الصرف المرن ومرونة المستوى العام للأسعار

أ- السياسة المالية: ننطلق دائما من الحالة العامة حيث نون في حالة اختلال توازني، ولنفترض أن الحكومة قررت تبني سياسة مالية توسعية، وفي حالة مرونة كل من نظام الصرف والمستوى العام للأسعار نحصل على التغيرات الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2- 23): شكل يبين فعالية السياسة المالية في ظل نظام الصرف المرن ومرونة المستوى العام للأسعار.

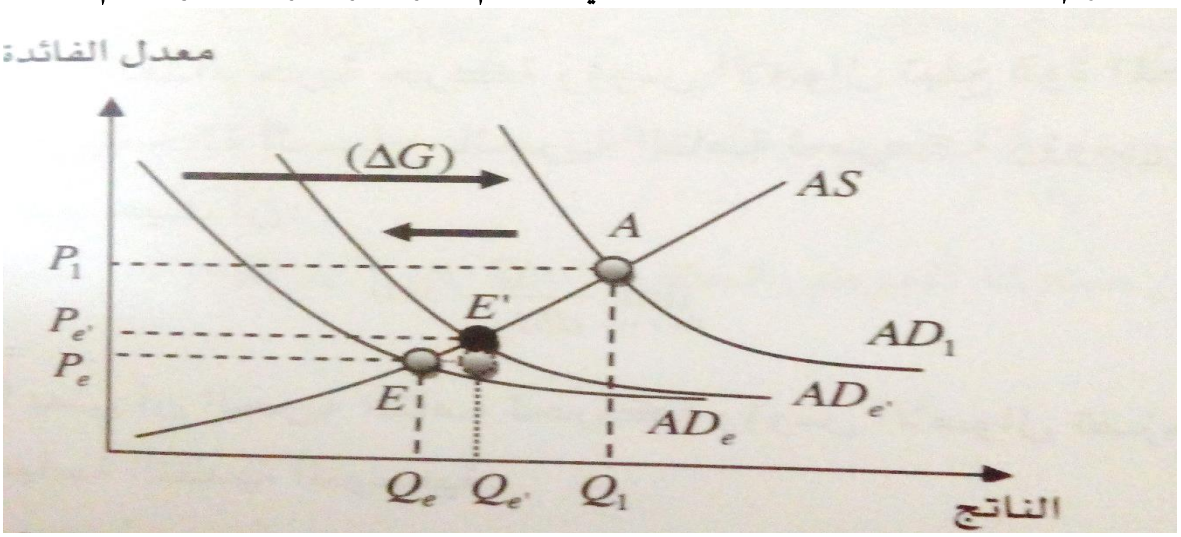

المصدر: محمد بوخاري، مرجع سابق، ص 190

كما نلاحظ من الشكل أعلاه فإن السياسة المالية التوسعية أدت إلى انسحاب منحنى الطلب الكلي إلى اليمين وبالتالي تحول تقاطع منحنيا الطلب الكلي والعرض الكلي من النقطة E إلى النقطة A، يترتب عن ذلك زيادة الناتج من Q_e إلى Q_1 وارتفاع المستوى العام للأسعار من P_e إلى P_1، إلا أن تطبيق السياسة المالية يعني ارتفاع معدل الفائدة وهو ما يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وبما أن سياسة الصرف المطبقة هي سياسة الصرف المرن، فدخول رؤوس الأموال الأجنبية يعني انخفاض قيمة العملة الأجنبية مقارنة مع العملة الوطنية وهو ما يتسبب في تراجع الصادرات الوطنية، لذلك فالنقطة A ليست نقطة توازنية نظرا لتراجع منحنى AD_1 وانسحابه يسارا إلى الوضعية AD_2، بالتالي فالتوازن النهائي يحدث في النقطة E′ ذات الإحداثيات (Q_2, P_2) والموافقة تقاطع منحنيا الطلب الكلي AD_2 والعرض الكلي AS.

يجب الإشارة إلى نقطة التوازن النهائية E′ لا توافق نقطة التوازن E الأصلية لحركة رؤوس الأموال غير التامة، لذلك نخلص أن السياسة المالية غير فعالة نسبيا في ظل سياسة الصرف المرن والمستويات العامة للأسعار المرنة.

ب- السياسة النقدية: ننطلق دائما من الحالة العامة حيث نكون في حالة اختلال توازني، ولنفترض أن البنك المركزي قرر تبني سياسة نقدية توسعية، وفي حالة مرونة كل من نظام الصرف والمستوى العام للأسعار نحصل على التغيرات الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2- 24): شكل يبين فعالية السياسة النقدية في ظل نظام الصرف المرن ومرونة المستوى العام للأسعار.

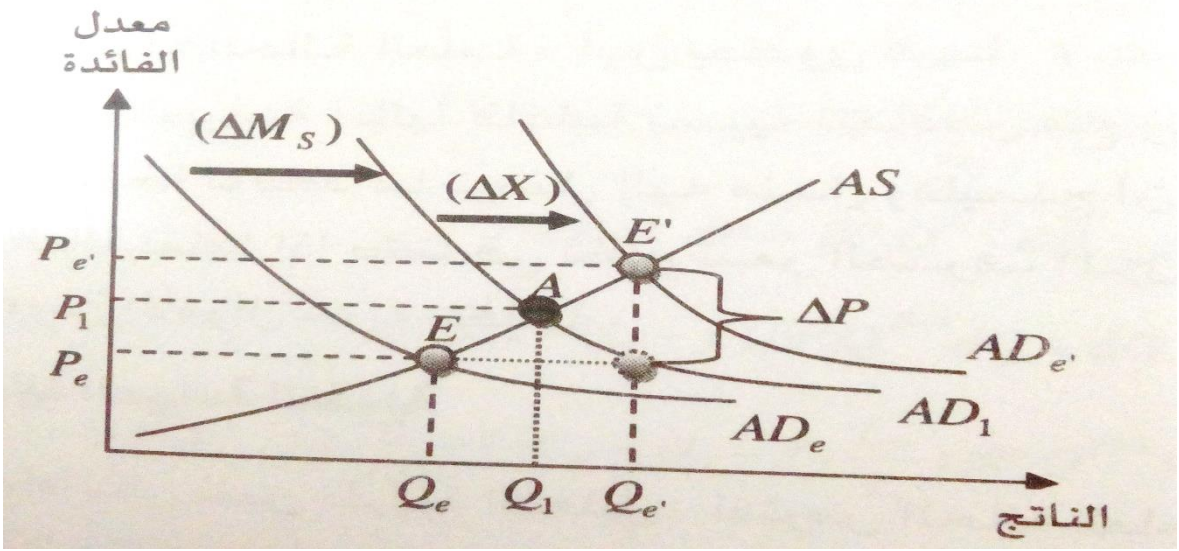

المصدر: محمد بوخاري، مرجع سابق، ص 194

من خلال الشكل نلاحظ أن النقطة التوازنية الأصلية هي النقطة E ذات الإحداثيات (Q_e, P_e) ، عند استخدام البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية ينسحب منحنى الطلب الكلي إلى الوضعية AD_1 وبالتالي يتحول التقاطع بين منحنيا العرض الكلي والطلب الكلي إلى النقطة A وهذا يعني زيادة الناتج من Q_e إلى Q_1 وارتفاع المستوى العام للأسعار من P_e إلى P_1، لكن النقطة A ليست نقطة توازنية والسبب في ذلك يعود إلى خروج رؤوس الأموال نحو الخارج نظرا لانخفاض معدل الفائدة نتيجة السياسة النقدية التوسعية، فخروج رؤوس الأموال يعني ارتفاع سعر العملة الأجنبية مقارنة مع العملة المحلية وهو ما يؤدي إلى زيادة تنافسية الصادرات المحلية ومن ثم انسحاب منحنى الطلب الكلي مرة ثانية ليبلغ الوضعية AD_2 وعليه يستقر التوازن عند النقطة E′ ذات الإحداثيات (Q_2, P_2) والموافقة لتقاطع منحنيا العرض الكلي AD_2 والعرض الكلي AS.

لهذه الأسباب نخلص أن السياسة النقدية التوسعية في ظل مرونة كل من سعر الصرف والمستويات العامة للأسعار تكون ذات فاعلية عالية جدا.

الجدول رقم (2- 3): فعالية السياسات الاقتصادية في ظل أنظمة الصرف ومرونة المستوى العام للأسعار

السياسة النقدية	السياسة المالية	حركية رؤوس الأموال	نظام الصرف
فعالة نسبية	فعالة نسبية	حركية منعدمة	نظام الصرف الثابت
غير فعالة	فعالة	حركية تامة	
فعالة	فعالة نسبية	حركية منعدمة	نظام الصرف المرن
فعالة نسبية	غير فعالة	حركية تامة	

من إعداد الطالب بناء النتائج المحصل عليها سابقا.

وفي الأخير نستخلص ان استعمال السياستين النقدية والمالية تتطلب إذا مهارة في التنسيق والملائمة بين السياستين، وهو ما يطرح إشكالية التنسيق بين الإجراءات والتدابير الخاصة بكل سياسة، خاصة وأن أوضاع الدول من حيث النظام الاقتصادي وهيكل الإنتاج والسياسة الاقتصادية العامة تختلف من بلد متقدم إلى بلد في طريق الإنماء إلى بلد متخلف، ولامتصاص الاختلالين (الداخلي والخارجي) في نفس الوقت ينبغي تطبيق سياسة مختلطة (Politique mixte) التي تمزج السياسة النقدية والسياسة المالية وينبغي بالتالي استعمال أدوات توافق الاهداف، فالجرعة المناسبة للسياسة النقدية والمالية تتعلق بمجموع خصائص الاقتصاد وبالخصوص درجة حركية رؤوس الأموال.

المبحث الثالث: آليات وآثار تطبيق السياسة الجبائية في الاقتصاد

تشكل السياسة الاقتصادية إحدى فروع السياسة العامة، وتتوجه بنشاطاتها إلى الاقتصاد العام، ونحو حركة الفعاليات الاقتصادية من أجل التأثير عليها في اتجاه الأهداف التي تريد الدولة الوصول إليها وتحقيق التوازنات الاقتصادية المرغوبة، وتؤثر السياسة الاقتصادية في مختلف الأنشطة الاقتصادية بواسطة أدوات عديدة لعل أهمها السياسة الجبائية.

فالسياسة الجبائية جزءا من السياسة المالية التي هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، فهي تبحث في مختلف الظواهر الجبائية وتحلل أوجه النشاط المالي، لتعين الدولة على المساهمة في تحقيق أهدافها في المجتمع، فهي برنامج تخططه الدولة وتنفذه الدولة مستخدمة كافة أساليب وفنون الضرائب لإحداث آثار تسعى إلى تحقيقها على كافة المتغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وفي هذا الصدد وبعد التطرق إلى مفهوم مختلف التوازنات الاقتصادية وفعالية السياسة المالية والنقدية في ظل نماذج التوازن الاقتصادي، سوف نحاول في هذا المبحث الربط بين السياسة الجبائية باعتبارها جزء من السياسة المالية والتوازنات الاقتصادية لعل أهمها التوازن الجزئي(المنتج- المستهلك) والتوازن الكلي(مؤشرات اقتصادية كلية) وذلك من خلال تأثيرات أدوات السياسة الجبائية كالاقتطاعات والإعفاءات في ظل الوصول إلى أو الاقتراب من التوازن الاقتصادي، كما سنقوم بتحليل استخدام السياسة الجبائية من طرف الدولة في تطبيق وظائفها الأساسية في الاقتصاد والمجتمع.

المطلب الأول: السياسة الجبائية وتحليل التوازن الجزئي

تسمح نظرية التأثير الجبائي بتوجيه الاقتطاع الجبائي حسب نوعية السلع وحسب أهداف العدالة والفعالية المحدّدة من قبل السلطات العمومية، وعليه يمكن دراسة التأثير الاقتصادي للعبء الجبائي بمقارنة التوازن قبل وبعد الاقتطاع الجبائي وذلك في بعده الجزئي حيث تستبعد العلاقات المتداخلة بين مختلف الأعوان الاقتصادية.

وعليه فإن التوزيع الجبائي العشوائي للعبء الجبائي لا يمكن اعتماده لأنه قد يؤدي إلى خسارة اجتماعية (الرفاهية الاجتماعية) وجبائية لا يمكن تحّملها ودراسة التوازن الاقتصادي الجزئي قبل وبعد الاقتطاع الجبائي تسمح بإعداد توزيع للعبء الجبائي بدلالة مرونة أسعار طلب وعرض مختلف السلع المسعرة جبائيا.

1- توزيع العبء الجبائي والمرونات

إن تحديد المعايير والأسس العادلة التي يجب إتباعها لتحديد العبء الجبائي الأمثل المستحق لكل عنصر جبائي يعكس مدى نجاح السياسات الجبائية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وعليه فإن تحليل العبء الجبائي على مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي يرتكز بالدرجة الأولى على إبراز أهم نظريات نقل العبء الجبائي بين العناصر الجبائية (الاسمية والحقيقية)*.

1-1- نظريات العبء الجبائي

تعتبر عملية نقل العبء الجبائي عملية اقتصادية يتمكن الممول عن طريقها من نقل ما يدفعه كليا أو جزئيا إلى من يتعامل معه، فيستقر العبء الجبائي في الأخير على الممول النهائي، فالعبء الجبائي يقصد به مبلغ الضريبة والآثار المترتبة على من يدفعه من جراء دفعه له المكلف بأداء الضريبة[1]، ولا تتحقق عملية النقل هذه إلا بتوفر ممول قانوني الذي يعتبر العنصر الرسمي المسجل في الدوائر الجبائية، وكذا وجود علاقة اقتصادية(إنتاج سلعة أو خدمة) يقدمها العنصر القانوني إلى العنصر الفعلي (الواقعي) المحتمل، ويتضح ذلك من خلال النظريات التالية:

أ- نظرية الفيزيوقراط: لقد نادت نظرية الفيزيوقراط بأن الأرض هبة من هبات الله، وهي لذلك تكون قادرة على تحقيق دخل صافي دون العوامل الإنتاجية الأخرى، فالأرض بإمكانها إنتاج أكثر مما ينفق على زراعتها ومن ثم تحقيق فائضا يسمونه الناتج الصافي، فالزراعة تعتبر المنتج الأساسي والوحيد للثروة وبالتالي فالمزارعون هم الطبقة المنتجة الوحيدة في المجتمع، لأنهم هم الطبقة الوحيدة التي تنتج فائضا في الإنتاج الزراعي يفوق احتياجاتها، أما بالنسبة للطبقات الأخرى كطبقة الصناع والتجار ما هي إلا طبقات غير منتجة بل عقيمة لا تضيف دخلا صافيا لثرواتها وإنما تقوم بإنتاج ما يكفيها ويسد حاجياتها.[2]

وانطلاقا من مفهوم هذه النظرية، فإن قيام الدولة بفرض ضرائب على مختلف الطبقات الأخرى "العقيمة في نظر التقليديين" ستنتقل أعبائها في النهاية على الناتج الصافي للأرض، فلو فرضت ضرائب على إيرادات أصحاب رؤوس الأموال وعلى طبقة الصناع والتجار فأنهم سيقومون برفع أسعار منتجاتهم، وعليه نجد أن كافة الضرائب ستنقل أعباؤها كلها إلى الدخل الصافي الناتج من الأرض.

فما دامت الضرائب ستستقر على الدخل الصافي للأرض والتي تم فرضها على مختلف الطبقات، فمنطقيا يجب فرض الضرائب المباشرة على الناتج الصافي للأرض، ومن هنا جاءت فكرة الضريبة الوحيدة للثروة، والذي من خلاله تحصل الدولة على الإيرادات اللازمة لقيامها بوظيفة الإنفاق العام، وهي إلى ذلك أسهل الضرائب وأبسطها وأقلها عناء وأكثرها اقتصادا في نفقات الجباية وأفرها حصيلة.[3]

وبناء على ذلك فان الدولة تستمد مواردها المالية من ناتج الأرض الصافي، إذ أن فرض ضريبة على أجور العمال (المزارعين) يؤدي إلى رفع أجورهم وبالتالي يتحمل أصحاب الأرض عبء الضريبة حتى لا يتوقف الإنتاج.

ب- نظرية الانتشار: يرى أصحاب هذه النظرية ان الضريبة لا يمكن أن تنحصر في وعاء واحد وهو القطاع الزراعي (نظرة الفيزيوقراط) بل يجب عند فرض الضريبة على طبقة معينة فسرعان ما يتم انتقالها إلى طبقة أخرى وهكذا

---

*العناصر الاسمية هم المكلفون قانونا والذين استهدفهم المشرع الجبائي، أما العناصر الحقيقية (الواقعيين) هم الذين يلقى على عاتقهم تحمل العبء جزئيا أو كليا حين يستقر العبء عندهم ويعجزون عن نقله إلى أشخاص آخرين.

[1] حسني خربوش وحسن اليحي، **المالية العامة**، الشركة العربية للتسويقات والتوريدات، القاهرة، 2013،ص89.

[2] حامد دراز وآخرون، **مرجع سابق**، ص172.

[3] نفس المرجع، ص 174.

إلى أن تعم الضرائب كل أفراد المجتمع، ويعني أن الضريبة لا تستقر عند شخص معين وإنما تتحملها كل الطبقات سواء الغنية أو الفقيرة.[1]

وتعود هذه النظرية إلى أفكار وكتابات اللورد مانسفيلد **Lord Mansfield** عام **1766**، ورغم تعدد الكتاب في تحليل وتدعيم هذه النظرية فان نظرية الانتشار عادة ما تنسب في الكتابات الحديثة إلى العالم الفرنسي كانار **.N.F Canard**.

وقد قام **Canard** بتشبيه الضريبة بعملية سحب قليل من الدم من أحد الشرايين من جسم الإنسان، فبالرغم من سحب تلك الكمية من شريان معين من جسم الإنسان، فيؤدي بالضرورة إلى نقص كمية الدم في جميع أجزاء الجسم من خلال الدورة الدموية، ومن ثم فان فرض الضريبة سينتشر عبئها على كافة أجزاء النظام الاقتصادي، من خلال المعاملات التجارية وتبادلاتها.

كذلك فان وفق هذه النظرية "كل ضريبة قديمة ضريبة طيبة، وكل ضريبة جديدة ضريبة رديئة" وذلك لما تحدثه هذه الأخيرة من آثار سلبية على مراكز المكلفين ويتطلب وقت لانتشارها بين أفراد المجتمع عن طريق ما أسماه كانار بالاحتكاك الضريبي ومن ثم يعود التوازن.[2]

ويعيب على هذه النظرية النظرة التفاؤلية وذلك بسهولة نقل عبئها إلى كافة أفراد المجتمع في حين ذلك لا يمكن ان يتحقق دائما وقد يتحملها المكلف القانوني وحده

ج- نظرية هوبسون Hobson: لقد نادى **جون هوبسون J. Hobson** في أوائل القرن العشرين ان الضرائب في مجملها تقع على الفائض (امتداد للنظرية الفيزيوقراطية) وان الأرض ليست هي العامل الوحيد الذي يدر فائضا، وأن العناصر الريعية يمكن ان توجد في الأرباح والفوائد والأجور، كما أن الاقتطاع من ذوي الدخول المنخفضة هو بمثابة اقتطاع جزء من ذلك الدخل الذي يعتبر نفقة معينة ضرورية.[3]

د- النظرية الحديثة: تعالج هذه النظرية ظاهرة العبء الضريبي باعتبارها مشكلة من المشاكل الخاصة بتحديد الثمن وامتدادا لنظرية القيمة، واعتبرت النظرية الحديثة التي تزعمها **الفريد مارشال A. Marchal** أن ظاهرة العبء الجبائي هي مشكلة متعلقة بتحديد القيمة والثمن للسلع والخدمات، حيث قامت بتحليل هذه المشكلة وافترضت بان الأسعار والثمن المتداول إنما هو نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب ومرونتهما.[4]

وأورد الفريد مارشال ان تحليل العبء الجبائي متعلق بالمدى الطويل على اعتبار ان آثاره في المدى القصير هي مؤقتة، إذ لا يتسنى للمنتجين تكييف ظروف إنتاجهم وما يتوافق مع الأوضاع الاقتصادية من جراء فرض الضرائب.[5]

إن كل مكلف سواء في البلدان المتطورة أو في البلدان النامية يعمل جاهدا للتخلص من العبء الضريبي بشتى الطرق، فالضريبة التي تصيب العامل مثلا تدفع العامل ان يطالب بزيادة أجره لكي ينقل العبء الجبائي إلى رب العمل، والتاجر يعكس مثلا الضريبة الجمركية على الواردات على ثمن السلعة، وصاحب المؤسسة ينقل عبء الضريبة على تكلفة السلع المنتجة.....وهكذا، فنقل المكلف العبء للضريبة إلى شخص آخر وهذا بدوره ينقلها إلى شخص ثالث بحيث يقتصر دور المكلف الأساسي على دور الوسيط بين الخزينة والمستهلك بتوريد الحصيلة الضريبة

---

[1] جمام محمود، **مرجع سابق**، ص 55.

[2] المرجع نفسه، ص55.

[3] فوزي عبد المنعم، **المالية العامة والسياسات المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، 162.

[4] خربوش حسني، **مرجع سابق**، ص 93.

[5] فوزي عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص 164.

للخزينة، بينما الدافع الفعلي للضريبة شخص آخر، ونعلم ان المكلف القانوني والمكلف الاقتصادي كل منهما له دور في تمويل خزينة الدولة من الضرائب.[1]

نستنتج مما سبق أنه لا يمكن وضع قواعد ثابتة للعبء الضريبي ولكن هناك بعض المعايير التقريبية للعبء وهذه المعايير يمكن الأخذ بها لتحديد مفهوم العبء الضريبي:[2]

- إن هناك ضرائب لا تقبل بطبيعتها الانعكاس أو النقل، ويتحملها بالتالي المكلف القانوني مثل ذلك الضرائب على الدخل للعاملين في الدوائر الحكومية، والضرائب على السلع التي تحتكرها الدولة مثل التبغ.... الخ؛
- هناك ضرائب ينذر ان يتم نقل عبئها إلى الغير كالضريبة على الدخل التي لا تحمل مظاهر العبء فهي تستقر على المكلف القانوني؛
- هناك ضرائب يمكن نقل عبئها إلى الغير خصوصا بعض الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية التي يعكسها التاجر على المستهلك وان كان الأمر متعلقا بطبيعة الظروف الاقتصادية وبالعرض وبالطلب، وهكذا فان نقل العبء الضريبي إذا تم فغالبا ما يتحمل المستهلك العبء الضريبي النهائي ويؤثر هذا الأمر على قدرته الشرائية، وبالتالي تفقد الضريبة أحد مبادئها الهامة وهو مبدأ العدالة.

2-1- توزيع العبء الجبائي ومرونة الأسعار:

ضمن سياق المنافسة التامة حدد DALTON سنة 1954 قاعدة للتوزيع الجبائي **Le partage fiscal** بين المشترين والعارضين للسلع المسعرة جبائيا وفي هذا الصدد يقول DALTON: "إن توزيع العبء الجبائي يستند إلى المرونة السعرية للعرض والطلب، فسعر الاقتطاع على منتج معين يجب ان يوزع على العارضين والطالبين وفقا للمرونات السعرية". [3]

أ- أثر الاقتطاع الجبائي على منحنى العرض والطلب:

إن فرض اقتطاعات ثابتة عن كل وحدة منتجة (مباعة) له الأثر على العلاقة الاقتصادية (منتج-مستهلك) أي من شأنه ان يؤثر على التفاعل الحر لعاملي العرض والطلب في السوق ويحول دون التوازن التلقائي، فيؤدي لرفع تكاليف الإنتاج مما يحتم على المنتج إدماج عبء الاقتطاع ضمن سعر البيع، فينتقل منحنى العرض من الوضع التوازني قبل الاقتطاع الممثل بالدالة: $Q_S = q_s(P_s)$ الى وضع توازني جديد (بعد الاقتطاع) ممثل بالعلاقة التالية: $Q_S = q_s(P_s) + T$ وعند اقتناء المستهلك لهذه السلعة ينتقل منحنى الطلب من الوضع التوازني قبل الاقتطاع $Q_D = q_d(P_d)$ ،الى وضع آخر (بعد الاقتطاع) الممثل بالعلاقة : $Q_D = q_d(P_d) - T$ ويتضح ذلك من الشكل التالي:

الشكل رقم (2- 25): أثر الاقتطاع الجبائي على منحنى العرض والطلب

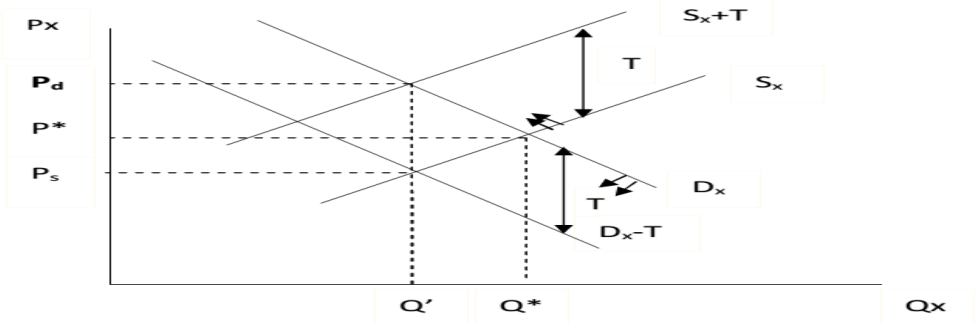

[1] جمام محمود، **مرجع سابق**، ص 57.

[2] خالد شحادة وأحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الأردن،2012 ،ص 227.

[3]Semedo Gervasio et autres, **économie des finance publique**, mame tour, paris, 2001, p99.

المصدر: سعيد عبد العزيز عثمان وآخرون، مرجع سابق، ص 13.

حيث: S_x: دالة عرض المنتج قبل الاقتطاع الجبائي، S_x+T: دالة عرض المنتج بعد الاقتطاع الجبائي.

D_x: دالة طلب المستهلك قبل الاقتطاع الجبائي، D_x-T: دالة طلب المستهلك بعد الاقتطاع الجبائي.

Q^*: كمية التوازن قبل الاقتطاع الجبائي،Q': كمية التوازن بعد الاقتطاع الجبائي.

P^*: سعر التوازن قبل الاقتطاع الجبائي، P_d : سعر توازن المنتج قبل الاقتطاع الجبائي، P_s: سعر توازن المستهلك قبل الاقتطاع الجبائي.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن انتقال منحنى العرض من الوضع التوازني S_x الممثل بالإحداثيات (P^*،Q^*) إلى الوضع التوازني الجديد S_x+T بعد الاقتطاع الجبائي ذو الإحداثيات (Q'،P_d) حيث نلاحظ من خلال هذا الانتقال تراجع الكمية التوازنية من Q^*إلى Q' لكن ولمحافظة المنتج على توازنه أدى به رفع الأسعار من P^* إلى P_d، وهذا ما يفسر لنا تحمل المستهلك جزءا من العبء الجبائي الذي قد تم تحميله أصلا للمنتج وذلك من خلال السعر التوازني P_d حيث:

$$P_d = P^* + T$$

من جهة أخرى فانتقال منحنى الطلب من الوضع التوازني D_x الممثل بالإحداثيات (P^*،Q^*)إلى وضع جديد D_x-T بعد الاقتطاع الجبائي والممثل بالإحداثيات (Q'،P_s)، ونستطيع تفسيره بالاقتطاع الجبائي على دخول المستهلكين الذي أثر على القوة الشرائية للمستهلكين بالانخفاض، مما أثر على التوازن في السوق، حيث نلاحظ من خلال انخفاض الطلب على السلع أدى إلى انخفاض الأسعار من P^* إلىP_s وهذا ما يدل على تحمل المنتجين(البائعين) جزءا من العبء الجبائي الملقى أصلا للمستهلك حيث: ومما سبق يتضح ان فرض الاقتطاع أدى بتحرك منحنى العرض إلى الأعلى وبنفس القيمة التي تحرك بها منحنى الطلب إلى الأسفل، لاعتبار ان الاقتطاع المفروض هو نفسه ، وان السعر الذي يدفعه المستهلك هو نفسه P_d سواء كان الاقتطاع على المنتج أو المستهلك (الأسواق التنافسية) لكن القسط من العبء الذي يتحمله كل من المنتج والمستهلك يعتمد على المرونات السعرية للعرض والطلب.

ب- الاقتطاع الجبائي والمرونة السعرية للطلب والعرض:

يعود الفضل في تطبيق المرونة في الاقتصاد إلى الاقتصادي تيرغو **Trigo**سنة **1966** ورياضيا المرونة هي التغير النسبي في المتغير التابع على تغير النسبي للمتغير المستقل، وهي ثلاث أنواع: المرونة الدخلية، المرونة التقاطعية والمرونة السعرية، وتعرف هذه الأخيرة بأنها درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في سعرها مع ثبات العوامل الأخرى على حالها ويعبر عنها رياضيا بـ:[1]

$$\boldsymbol{E = \frac{\Delta Q/Q}{\Delta P/P} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P}{Q}}$$

ولقد برهن **KELLER** عن مبدأ قانون **Dalton** باستعمال الحساب التفاضلي وذلك بهدف البحث عن التأثير الجبائي المتناهي وضمان التوازن الاقتصادي قبل وبعد الاقتطاع الجبائي.

ويمكن إيجاد العلاقة بين المرونة السعرية للطلب والعرض بدلالة الأسعار بعد وقبل فرض الاقتطاعات النسبية t انطلاقا من التحليل الرياضي للتوازن قبل وبعد الاقتطاع:

قبل الاقتطاع:

$$\left.\begin{array}{c} Q_S = q_s(P_s) \\ Q_D = q_d(P_d) \\ Q_s = Q_d \\ P_s = P_d \end{array}\right\}$$

[1] مداني بن شهرة، **مرجع سابق**، 115.

وبعد الاقتطاع يحقق سعر الطلب العلاقة التالية:

$$P_d = P_s + tP_s \Rightarrow P_d = (1+t)\,P_s$$

وبعد حساب المعادلات التفاضلية للدوال السابقة واختزالات تصبح:

$$q_s = \frac{dq_s}{q_s}(\varepsilon_s)(p_s) \dots 1$$

$$q_d = \frac{dq_d}{q_s}(-\varepsilon_d)(p_d) \dots 2$$

$$p_d + tp_s + t\frac{dp_s}{p_s} = \frac{(dt)}{t}\frac{dp_s}{p_s} \dots 3$$

$$q_s = q_d \dots 4$$

وبتعويض المعادلات 01 و02 في 04 نجد:

$$q_s = q_d \leftrightarrow (\varepsilon_s)(p_s) = (-\varepsilon_d)(p_d)$$

$$\mathrm{P_s'} = \frac{(-\varepsilon_\mathrm{d})(\mathrm{P_d})}{\varepsilon_\mathrm{s}}$$

ومن المعادلة 03 نجد:

$$\mathrm{P_s'} = \frac{(-\varepsilon_\mathrm{d})\tau(\mathrm{P_d})}{(\varepsilon_\mathrm{s})}$$

وبذلك نحصل على نسبة تغير الأسعار بعد الاقتطاع الجبائي وتتحدد بدلالة مرونة أسعار العرض والطلب كما يلي:

$$\frac{P_s}{P_d} = \left(\frac{(-\varepsilon_\mathrm{d})\tau(\mathrm{P_d})}{(\varepsilon_\mathrm{s})}\right)\left(\frac{1}{t(p_s)}\right) \rightarrow \frac{P_s}{P_d} = \frac{-\varepsilon_d}{\varepsilon_s}$$

مما سبق عرضه نستنتج أن **KELLER** احتفظ بنسبة تغير أسعار العرض والطلب كمؤشر لتوزيع العبء الجبائي بين المستهلكين والمنتجين ومن المعادلة أعلاه يتبن أن عبء الاقتطاع الجبائي على منتج ما يتوزع بين العارضين والطالبين لهذا المنتوج المسعر جبائيا أساسا، حسب مرونة أسعار العرض والطلب، وبذلك فإن النتيجة تبين أو تظهر قاعدة التوزيع الجبائي لقانون دالتن بالنسبة لتغيرات صغيرة في الاقتطاعات الجبائية.

وفي إطار أشغال السلطات العمومية بتدنيه تأثير الاقتطاع الجبائي على التوازن فإنها تختار السلع المسعرة جبائيا بدلالة حساسية العناصر الجبائية العارضة والطالبة لهذه السلع وتوزع العبء الجبائي بدلالة مرونة الأسعار النسبية، وعلى هذا الأساس فإن الاقتطاع عند الاستهلاك يؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة أكثر كلما كان العرض عليها مرنا والطلب، وبالعكس فإن الطلب المرن للأسعار يحد من وزن الاقتطاع الجبائي عند الاستهلاك ويقلص الإيراد الإضافي الذي يحصل عليه المنتجون عند بيعهم لمنتجات مسعرة جبائيا.[1]

إذن فالعلاقة بين نقل العبء الجبائي ودرجة مرونة الطلب علاقة عكسية، فكلما زادت درجة مرونة الطلب السعرية كلما قلت إمكانية نقل العبء الجبائي، لان أي زيادة في السعر (نتيجة تضمين الاقتطاع) تؤدي إلى انخفاض أكبر في الطلب، وهنا نجد السلع الضرورية التي تتسم بضعف مرونتها هي الأكثر ملائمة لنقل العبء الجبائي[2]، ويمكن توضيح كل من القسط الذي يتحمله المنتج والمستهلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2- 26): الشكل بين القسط الذي يتحمله المنتج والمستهلك

[1] فلاح محمد، **مرجع سابق**، ص 125.

[2] قدي عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص 145.

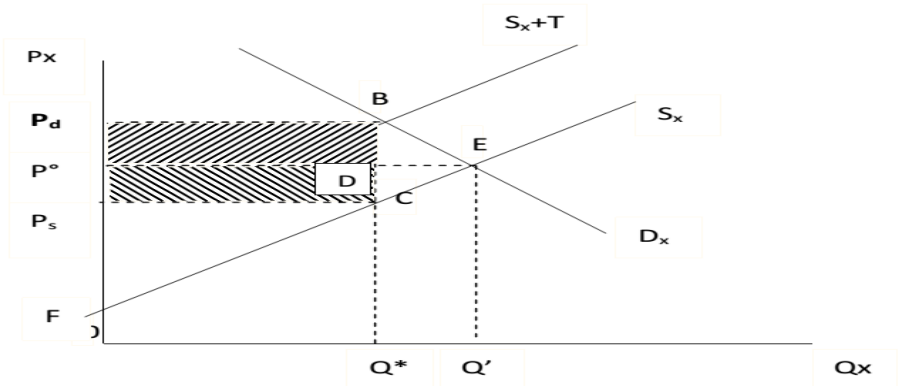

Source : Bruno Gendron, **l'essentiel de la microéconomie**, gualino, paris, 3eme édition, 2012, p 102.

إن حجم الاقتطاع الذي اقتطعته الدولة فعليا (بعد عملية توزيع العبء الجبائي) من المنتج والمستهلك هو التالي: العبء الذي يتحمله المستهلك الممثل في المساحة P_dBDP^0 والذي يساوي إلى $Q^*(P_d - P^0)$ ويعبر عنه من خلال المرونات بالعلاقة التالية: $PCC^* = \frac{E_S}{E_S - E_D} \times T(P_d)$

ويتضح من خلال هذه العلاقة أنه يتزايد مقدار ما يتحمله المستهلك من عبء الاقتطاع كلما زادت مرونة العرض السعرية، ويستمر ما يتحمله المستهلك من عبء في التزايد مع زيادة مرونة العرض السعرية حتى تصل مرونة العرض السعرية إلى ما لا نهاية، وهنا يتحمل المستهلك عبء الاقتطاع بالكامل ومن ثم لا يتحمل المنتج أي عبء، والعكس صحيح، فعندما تصل مرونة العرض السعرية إلى الصفر سوف يصل ما يتحمله المستهلك من عبء إلى الصفر.

أما العبء الذي يتحمله المنتج ممثل بالمساحة P^0DCP_s والتي تساوي:$Q^*(P^0 - P_s)$ ويعبر عنه من خلال المرونات بالعلاقة التالية: $PCP^{**} = \frac{E_D}{E_S - E_D} \times T(P_d)$

وعليه فانه كلما كانت مرونة الطلب أكبر من مرونة العرض فان الجزء الأكبر في الاقتطاع يكون على عاتق المنتج، أي أن القسط الذي يتحمله المنتج أكبر مما يتحمله المستهلك ويتزايد مقدار ما يتحمله المنتج من عبء كلما زادت مرونة الطلب السعرية، حيث توجد علاقة طردية بين ما يتحمله المنتج ومرونة الطلب السعرية، وعندما تصل هذه الأخيرة إلى أقصاها فان ما يتحمله المنتج من عبء يصل إلى أقصاه.

وخلافا لما استنتجناه سابقا فان نقل العبء الضريبي له علاقة كذلك بالظروف الاقتصادية خاصة حالة الركود والانتعاش، وذلك من خلال التأثير في مدى مرونة العرض والطلب.

ففي فترات الانتعاش الاقتصادي ترتفع الدخول الفردية وتقل تبعا لذلك درجة حساسية الطلب بالنسبة لارتفاع الأثمان وهو ما يعني قلة مرونة الطلب ويشجع هذا الوضع المنتجين على رفع الأسعار بمقدار الضريبة وبالتالي من نقل عبئها إلى المستهلكين، حتى بالنسبة للضرائب التي تبعد عن مجال المبادلات.

أما في فترات الانكماش فتنخفض الدخول الفردية، وتزيد تبعا لذلك درجة حساسية الطلب بالنسبة لارتفاع الأثمان، وهو ما يعني ارتفاع مرونة الطلب، ويدفع بذلك المنتجين حتى لا ينصرف بعض المستهلكين عنهم وتنخفض أرباحهم، في وقت هم في أشد الحاجة فيه إلى المحافظة على مستوى الطلب بل زيادته، ويتحقق هذا الوضع حتى بالنسبة للضرائب التي يسهل نقل عبئها إلى المستهلكين في الظروف العادية كالضرائب على الإنتاج والضرائب على الاستهلاك.[1]

2- أثر الاقتطاعات الجبائية على مستوى الرفاهية

[1] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص 211.

يترتب على فرض الاقتطاعات بصفة عامة تحويل القوة الشرائية من أيدي المستهلكين إلى الدولة، ونتيجة لذلك من المتوقع أن يترتب على هذه الاقتطاعات اختلال في اختيارات المستهلكين بين السلع والخدمات الاستهلاكية، واختلال أيضا في خيارات المنتجين بين التوليفات المختلفة لعوامل الإنتاج، ويصطلح على هذا السلوك (من جانب المنتج والمستهلك) جراء الاقتطاع بـ "**تكلفة الاقتطاعات الجبائية على الرفاهية**"، ففرض اقتطاعات لن يؤدي إلى تحميل المستهلكين تكلفة مالية جديدة فحسب، ولكنه يدفعهم إلى تغيير سلوكهم وقراراتهم الشرائية، لأنه سيميلون إلى خفض معدلات استهلاكهم للسلع التي فرض اقتطاعات جديدة عليها، الأمر الذي يكون له تأثير مباشر على درجة رفاهية المستهلكين لاعتبار أن كمية السلع والخدمات التي يمكن للفرد استهلاكها أو يستهلكها هي أفضل مقياس لمدى التعبير عن الرفاهية الاجتماعية لهذا الفرد.[1]

2-1- الاقتطاع الجبائي ورفاهية المستهلك:

إن فرض اقتطاعات جبائية على الاستهلاك عادة ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المواد التي يشتريها المستهلك، ونتيجة ذلك تنخفض الكمية التي يمكن للمستهلك ان يشتريها في حدود دخله، ويمكن ترجمة ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2- 27): الشكل بين تأثير الاقتطاع على رفاهية المستهلك

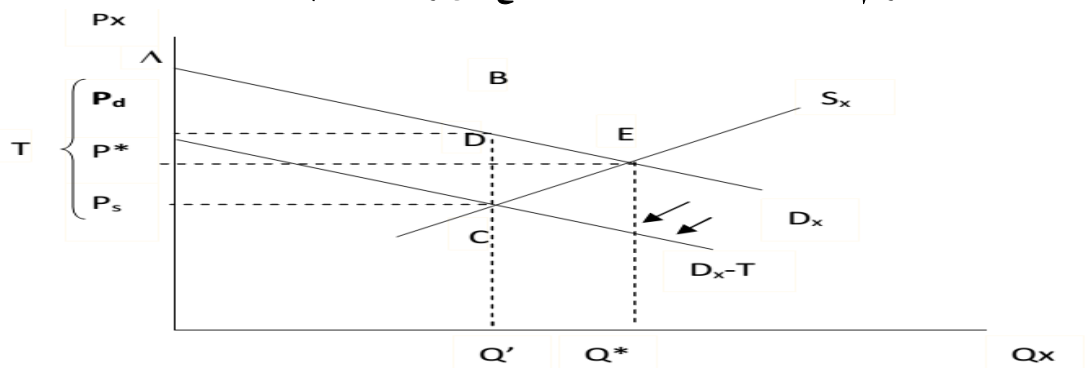

المصدر: سعيد عبد العزيز عثمان وآخرون، مرجع سابق، ص 10

يتبين من خلال الشكل السابق ان الاقتطاع T يجعل من منحنى الطلب ينخفض إلى الأسفل يسار D_X-T لمقدار الاقتطاع T المفروض، مما يؤدي بذلك إلى انخفاض الكمية التوازنية من Q^* إلى Q' وكذلك انخفاض السعر التوازني من P^* إلى P_S، ولكن عند إسقاط الكمية التوازنية Q' على منحنى الطلب الأولي D_X فنجد أن منحنى الطلب قد تحرك لمقدار T (الزيادة) ونجد أن المستهلك سيدفع السعر P_d الذي يمثل:

- قيمة إسهام المستهلكين في تحمل عبء الاقتطاع وهو: $Q'(P_d - P^*)$
- قيمة إسهام المنتجين في تحمل العبء الحياتي $Q'(P^* - P_S)$

ومن هنا نجد أن تكلفة الاقتطاع على مستوى الرفاهية تنتج عن الانخفاض في معدل الاستهلاك للسلع كل الاقتطاع من Q^* إلى Q' ومعناه أن المستهلك سيكون في وضع أسوء نسبيا مما كان عليه من قبل، لان إجمالي المنافع التي كان يحصل عليها قبل الاقتطاع لا يمكن ان تتحقق من جديد لاعتبار ان القدرة الشرائية قد قلت في ظل عدم زيادة الدخل.

2-2- أثر الاقتطاع الجبائي ورفاهية المنتج:

[1] سعيد عبد العزيز وآخرون، **مرجع سابق**، ص 23.

ان فرض اقتطاعات جبائية على الإنتاج تجعل من التكاليف العامة للإنتاج ترتفع، فيعتمد المنتجون على إدراج مبلغ الاقتطاع (التكلفة الإضافية)، بعد ما كان P^* (قبل الاقتطاع) فيرتفع بذلك سعر السوق، مرفقا بانخفاض في الكميات المتداولة في السوق من Q^* إلى Q' وللتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (2- 28): الشكل يبن تأثير الاقتطاع على رفاهية المنتج

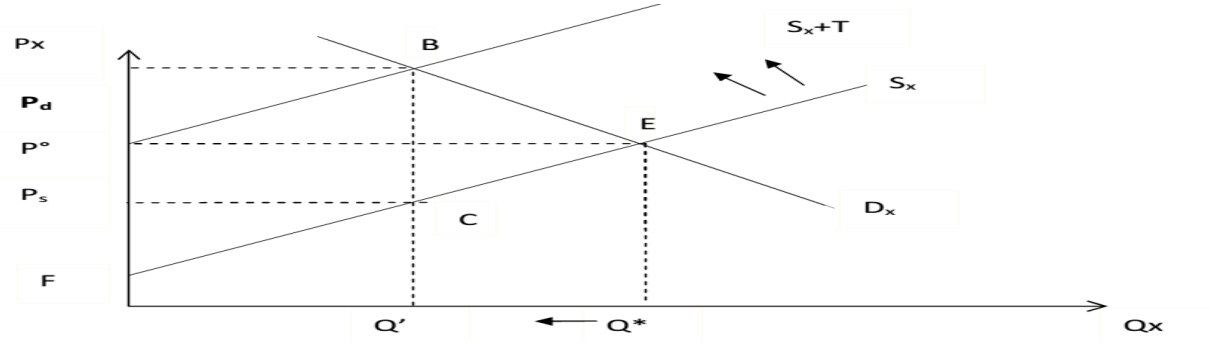

المصدر: سعيد عبد العزيز عثمان وآخرون، مرجع سابق، ص 10

يتبن من خلال الشكل ان نسبة الاقتطاع خفضت من الكمية المتداولة في السوق ($Q^* - Q'$)، فارتفاع سعر السوق إلى P_d وهو السعر الذي يدفعه المستهلكون ويتحصل عليه المنتجون، وهو بمثابة سعر خام، لكن في حقيقة الأمر ان المنتجين لا يقبضون سوى سعر صافي P_s بعد الاقتطاع T والذي يساوي الفرق (P_d-P_S)

وعليه فان هذا الاقتطاع ساهم في تخفيض كمية التوازن السوقية والسعر المقبوض فعلا (الصافي) لدى المنتجين، مما صاحبه انخفاض في الفائض الذي يحص عليه المنتج من P^*EF إلى P_SCF، أي أن هناك خسارة في فائض المنتج تقدر بالمساحة P_SCEP^*.

المطلب الثاني: أثر السياسة الجبائية على المتغيرات الاقتصادية الكلية

إن تحديد آثار السياسة الجبائية من الوجهة الاقتصادية أمر تكتنفه صعوبات تحليلية جمة، ذلك أن هذه الأخيرة ليست العامل المؤثر الوحيد في مجرى الحياة الاقتصادية، بل هناك عوامل أخرى تتشابك وتتداخل لتصعب من مهمة تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على فرضها.

1- أثر السياسة الجبائية على الاستهلاك والادخار وتوجيه الاستثمار

1-1- أثر السياسة الجبائية على الاستهلاك

يعتبر الاستهلاك من أهم مكونات الإنفاق الكلي، فهو الاستخدام النهائي للسلع والخدمات لتحقيق الإشباع لحاجات الأفراد المختلفة، وتتفاوت نسبته من مجتمع لآخر فيمكن أن يشكل نسبة 65% إلى 75% في الدول المتقدمة، بينما قد يصل في الدول المتخلفة إلى 90% من إجمالي الإنفاق، فمن بين العوامل المؤثرة في الاستهلاك، نجد القاعدة الإنتاجية، الأجور، نمط الاستهلاك، درجة توافر السلع والخدمات والأسعار بالإضافة إلى الضرائب، وتتباين الضرائب التي يراد منها ضبط الاستهلاك بتباين الفئات التي توجه لضبط استهلاكها، لذلك يمكن التمييز بين تأثير الضريبة المباشرة و الضريبة غير المباشرة في ضبط الاستهلاك.

تؤثر السياسة الجبائية على الاستهلاك بصفة مباشرة في توجيه وترشيد الاستهلاك عن طريق إنقاص أو زيادة القوة الشرائية للأفراد، وبصفة غير مباشرة، عن طريق التأثير في كمية سلع وخدمات الاستهلاك.[1]

ويكون تأثير السياسة الجبائية بواسطة الضرائب على الاستهلاك من خلال تأثيرها على الدخل، ذلك أنها تؤدي إلى خفض الدخول النقدية، أو رفع أسعار المنتجات، وهو ما ينعكس في انخفاض الدخول المتاحة، فإذا ما فرضت

[1] عبد المنعم فوزي، **مرجع سابق**، ص 200.

ضريبة على هذا الدخل فأدت إلى إنقاصه كما كان عليه، فإن ذلك يؤدي بالممول أو المكلف إلى إعادة توزيع استعمالات دخله، فالفرد متى حصل على دخله، فإنه يعمل على توزيعه بين الاستهلاك والادخار.

من جهة ثانية فإن تأثير السياسة الجبائية يكون مختلف حسب مداخيل الطبقات الاجتماعية، فإذا فرضت الضريبة على الإنفاق الاستهلاكي مثلا على المكلف ذو الدخل المحدود، فإن ذلك سيؤدي به إلى التخفيض من استهلاك للسلع التي يتصف الطلب عليها بالمرونة العالية كالسلع الكمالية ويتحول نحو السلع التي يتصف الطلب عليها بعدم المرونة، أما ذوي الدخل المرتفع فان الاقتطاع الضريبي لا يؤثر على نشاطهم الاستهلاكي لأنهم سيحافظون على مستوى معيشتهم، فيزداد ميلهم نحو الاستهلاك وينقص ميلهم للادخار، إذ يؤدي ذلك بهم إلى إعادة توزيع دخولهم بين الاستهلاك والادخار، نلاحظ أن حجم الدخل يحدد درجة التأثير بالضريبة فالدخل المرتفع لا يتأثر كثيرا بالضريبة على عكس الدخل المنخفض.[1]

ومن زاوية أخرى تؤثر الضرائب المباشرة في ضبط الاستهلاك من خلال الضرائب التصاعدية التي تعمل على التقليل من الاستهلاك المسرف، وحيث أن تحفيز الادخار يستوجب إعفاءا ضريبيا لكبار مالكي الفائض الاقتصادي على مدخرات دخولهم، فالأمر يتطلب من السياسة الجبائية أن تكون محكمة التدبير، بحيث لا تسمح باستثمار هذا الفائض استثمارا غير منتج، كما أن عليها أن تحد من الاستهلاك الترفي المعتاد ممارسته خاصة في الدول النامية.

أما الضريبة غير المباشرة فيتوقف تأثيرها في ضبط الاستهلاك، على درجة مرونة الطلب السعرية، فالسلع ذات الطلب المرن يتأثر استهلاكها نتيجة فرض الضرائب أكثر من السلع ذات الطلب غير المرن التي لا يستطيع المكلفون الاستغناء عنها إلا في حدود ضيقة، فإذا هدفت الدولة تخفيض الاستهلاك، تقوم بفرض الضريبة على السلع ذات الطلب المرن، بينما فرضها على السلع ذات الطلب غير المرن فلن يقلل من استهلاك هذه السلع إلا في حدود ضيقة، وحسب درجة مرونة الطلب عليها، كما تعمل الضرائب غير المباشرة على الواردات، دورا مهما في التخفيض من الاستهلاك، وزيادة حصيلة إيرادات الدولة بالإضافة إلى ما توفره من عملات صعبة التي كانت تصرف في استيراد هذه السلع الاستهلاكية.[2]

2-1- أثر السياسة الجبائية على الادخار:

تعمل السياسة الجبائية على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول خاصة النامية، ومن بين هذه الأهداف هو استخدام حصيلة الضرائب كنوع من الادخار الإجباري في عملية التنمية الاقتصادية، نظرا لقلة الموارد المالية اللازمة للتنمية، وكذلك للسياسة الجبائية دور أساسي في عملية إعادة توزيع الدخل الوطني، حيث تستعمل الضريبة لتمتد إلى دخول كان من الممكن توجيه جزء منها للادخار، إلا أن هذه الدخول تتسرب معظم فوائضها إلى الاستهلاك الكمالي، ولا توجه إلى الوجه الاستثماري السليم.

ويشكل الادخار ذلك الجزء الذي لم يستهلك من الدخل، لذلك يتحدد حسب حجم الدخل والميل للادخار، وتؤثر الضرائب المفروضة على الدخل تأثيرا سلبيا على الادخار إذ تقلل حجم الادخار وبنسبة تفوق نسبة انخفاض الاستهلاك حيث يستمر الأفراد في الاستهلاك على حساب الادخار، وفيما يتعلق بالمقدرة على الادخار فإن الضرائب على الدخول العالية التي يدخر أصحابها جزءا كبيرا منها تقلل من قدرة هؤلاء على الادخار، أما الضرائب على الدخول المتدنية التي لا يملك أصحابها فائضا فإنها لا تؤثر على مقدرة هؤلاء الأفراد على الادخار لأنهم لا يدخرون أصلا، كما تؤدي الضرائب على المدخرات إلى خفض الميل للادخار، حيث أن المدخرين يوازنون بين التضحية التي

[1] جمام محمود، **مرجع سابق**، ص 64.

[2] بوزيدة حميد، **مرجع سابق**، ص 37.

يتحملونها بحرمان أنفسهم من التمتع بأموالهم في اقتناء الحاجات الاستهلاكية، وبين المنفعة المتناقصة من مدخراتهم المحتفظين بها، مما يدفعهم إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار.[1]

يتضح مما سبق أن للسياسة الجبائية (فرض ضرائب) أثر على الادخار، لكن بالمقابل قد تعتبر الضريبة ادخار إجباري تنفقه الدولة لتمويل الاستثمارات العامة اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، ضف إلى ذلك يعتبر الادخار عنصرا حيويا لتنمية اقتصاديات الدول النامية، إلا أنه يؤدي إلى ضغط الاستهلاك، ولتفادي الانعكاسات الاجتماعية يجب أن تفرض الضرائب على الدخول المرتفعة والمتوسطة قصد ضغط الاستهلاك غير الضروري، وفي هذا المجال يجب أن لا نراعي الاعتبارات الاقتصادية وحدها، بل يجب أيضا مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والإنسانية والسياسية، بحيث يتوزع عبء الضريبة بحسب المقدرة الدخلية لسائر أفراد المجتمع.[2]

تتوقف طرق تعبئة الفائض الاقتصادي على طبيعة الهيكل الاقتصادي للدول، ففي الدول الرأسمالية تعتمد تعبئة الفائض الاقتصاد على الضريبة والادخار الخاص، وفي الدول النامية، فإن تعبئة الفائض الاقتصادي يعتمد على الضريبة والادخار الخاص والعمومي، ولهذا لابد الأخذ بعين الاعتبار أن الضريبة هي اقتطاع إجباري في مجتمع معين ذي نهج اقتصادي خاص به، وهذا ما يجعل هناك تباينا في السياسات الجبائية المعتمدة من نظام اقتصادي إلى آخر وتباينا من حيث الأهمية النسبية لكل سياسة، وتباينا في الأهداف المراد تحقيقها عن طريق السياسة الجبائية.[3]

وتلجأ الدولة عادة في سبيل تشجيع الادخار إلى ضمان منح مزايا للجزء من الدخل الذي يدخر، وقد يتجاوز سلوكها هذا الحد فتعفي الدخل المتولد عن المدخرات إذا أعيد استثماره من الضرائب، وبذلك تبدأ عملية تراكم رأس المال التي تساعد في الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية.

ومن زاوية أخرى يتكون الادخار الوطني على وجه التحديد من الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد، والادخار العام الذي تقوم به الدولة، فلكي تقوم الدولة بالاستثمارات، فأنها تلجأ عادة إلى الضريبة لتمويل هذه الاستثمارات، ويمكن القول ان أثر الضريبة في الادخار العام يكون أثرا ايجابيا إلا ان أثر الضريبة على الادخار الخاص لا يكون كذلك في الغالب من الحالات، وتختلف آثار السياسة الجبائية على مختلف أنواع الادخارات وذلك على النحو التالي:[4]

- **ادخار الأفراد:** يختلف أثر الضرائب على الادخار، حسب نوعها مباشرة أو غير مباشرة، فبالنسبة للضرائب المباشرة، فإن أثرها كبيرا على حجم الادخار، إذ أن الفرد مهما كان دخله يسهر دوما إلى توزيعه بين الاستهلاك والادخار ومع فرض الضريبة على الدخل يقوم بإعادة بناء استعمالات دخله حسب تأثر الدخل بالضريبة، فإذا كان الدخل وفيرا تدفع الضريبة في هذه الحالة من ذلك الجزء الذي كان سيوجهه للادخار، وإذا كان الدخل منخفضا، فإن الضريبة ستدفع مقابل انخفاض في الاستهلاك، ومن ثم فإن الفرد لا يوجه شيئا للادخار، وعليه يمكن أن نخلص بأن أثر الضريبة المباشرة يكون كبيرا على ادخار الأفراد ذوي الدخول المحدودة على العكس من أصحاب الدخول المرتفعة.

أما بالنسبة لأثر الضرائب غير المباشرة على الادخار فإنها تخفض من القوة الشرائية للدخل، كنتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات بفعل ارتفاع أسعار الضرائب على الإنفاق كالضريبة على القيمة المضافة، والرسوم الجمركية، وينتج عن هذا أن الزيادة في الضرائب غير المباشرة، يصيب الاستهلاك الضروري لأصحاب الدخول المنخفضة، وبالتالي لا تترك لهم فرصة للادخار، وأن هذه الضريبة يدفعونها حتما بينما ذوي الدخول المرتفعة،

[1] ناصر مراد، **مرجع سابق**، ص 97.

[2] عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص 426.

[3] قدي عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص 153.

[4] حميد بوزيدة، **مرجع سابق**، ص 40-41.

فإنهم ينفقون كثيرا، لكن مع ذلك يدخرون، وهو ما يجعل الضريبة غير المباشرة في هذه الحالة مشجعة للادخار، "وعلى هذا تفضل الضرائب غير المباشرة عن المباشرة في تشجيع ادخار الأفراد بالدول النامية".

- **ادخار المؤسسات:** يعتبر ادخار المؤسسات ذلك الجزء من الأرباح غير الموزعة والمحتفظ بها في شكل احتياطي لتمويل الاستثمارات الجديدة، وبهذا يكتسي هذا الادخار أهمية في تكوين رأسمال المؤسسات، فزيادة الادخار تعتمد على تشجيع المؤسسات على حجز جزء من أرباحها دون توزيع، غير أنه لا يضمن أن يعاد استثمار الأرباح المحتجزة استثمارا إنتاجيا وتتحول المؤسسات في هذه الحالة إلى خزائن للاكتناز، لذلك يجب أن يربط الإعفاء بالحجز وإعادة الاستثمار في أوجه النشاط المرغوب فيه، والتي تدخل ضمن برامج التنمية.

وقد يغري إعفاء الأرباح المحتجزة من الضريبة بعض المؤسسات على المبالغة والإفراط في احتجاز الأرباح وعدم توزيعها، فتحجز ما يزيد عن طاقتها وعن حاجتها للتوسع، ويكون ذلك على حساب الاستثمار في أوجه استثمار أخرى قد تكون أكثر فائدة للاقتصاد ككل، وعلى هذا يتوجب على التشريعات الجبائية في منحها الإعفاءات أن تحدد وتنظم بدقة وحسب حاجة كل قطاع، وذلك خدمة للتنمية الاقتصادية.

- **الادخار العمومي:** يقصد به فائض الإيرادات العامة عن النفقات العامة للدولة، وما دامت الإيرادات العامة تتكون أساسا من الاقتطاعات الجبائية، فإن الادخار الموازني يتغير بتغير الاقتطاعات الضريبية على الأفراد والمؤسسات، ويرتبط تمويل الاستثمارات العمومية بحجم الادخار العمومي، والموارد المالية الأخرى من قروض وإعانات، وتكمن أهمية الادخار الموازني في توجيهه إلى تكوين رأس المال، وأن فعالية الادخار الموازني تكون لما يوجه لتمويل الاستثمارات، كما أن المغالاة في الاقتطاعات الضريبية بهدف زيادة الادخار، تترتب عليه آثارا سلبية على ادخار الأفراد والمؤسسات.

وعلى العموم، فإن سياسة التوسع في الادخار الموازني من خلال ضغط الضريبة على حساب الادخار الخاص (الأفراد والمؤسسات)، قد يخفض من الاستثمار الخاص، وقد يشكل خطرا على النشاط الاقتصادي، وقد يعقد الدور التدخلي للضريبة في الحياة الاقتصادية أمام حيادية الدولة في النشاطات الاقتصادية.

3-1- أثر السياسة الجبائية على توجيه الاستثمار

إن الاستثمار يعد محور التنمية الاقتصادية الأساسي، فهو أداة لتحقيق النمو الاقتصادي بحيث يتوقف معدل النمو بشكل كبير على كمية الاستثمارات وتوزيعها بين القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي، فالسياسة الجبائية بمختلف أدواتها سواء الاقتطاعات أو التخفيضات أو الإعفاءات تستطيع توجيه الاستثمار نحو قطاعات معينة أو العكس، بحيث تسهل عملية تراكم رأس المال وبالتالي تسمح بتطوير أكثر لعملية التنمية في بلد ما، حيث تراعى في هذا الجانب أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

وتشكل السياسة الجبائية وسيلة هامة للعمل الاقتصادي والاجتماعي وفي هذا وبغية توجيه الاستثمار، تعمل التشريعات الجبائية على منح مزايا جبائية لجلب الأفراد المستثمرين للنشاطات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتشمل هذه المزايا الجبائية مجموعة من التدابير متمثلة في الإعفاءات والتخفيضات في الضرائب والرسوم لتشجيع أعمال، أو مؤسسات محددة بالذات إذا كان وجودها من متطلبات التعجيل بالتنمية، إذ أن خفض الضريبة على المشروعات المتعلقة بالتنمية يؤدي إلى زيادة الإيرادات الصافية المتوقعة، كما أن إعفاء المواد الأولية والآلات المستوردة يساعد أيضا على تشجيع الاستثمار.

وتجدر الإشارة هنا، بأن الإعفاء من الضرائب لتوجيه وتحفيز الاستثمار يجمع في مضمونه الهدف المالي والهدف الاقتصادي (التوجيه)، على عكس ما يبدو من أن الإعفاء يؤدي بالهدف المالي على حساب الهدف الاقتصادي، ولإبراز ذلك، نجد أن الإعفاء الضريبي إذا تعارض مع الهدف المالي للضريبة في المراحل الأولى من جراء خفض

الحصيلة الضريبة اللازمة إلى الخزينة العمومية، إلا أن إعفاء بعض المشروعات من الضرائب يؤدي إلى نهوض، وإنعاش صناعات أخرى قد تكون متكاملة معها، أو تتمتع بما حققته المشروعات الأولى من وفورات، وكذلك قد يؤدي الإعفاء الضريبية إلى قدر كبير من الحماية للصناعة الوطنية، ذلك أن التضحية بالحصيلة الضريبية يشكل الدعامة الملائمة للصناعة الناشئة، أي المصلحة العاجلة يقابلها مصلحة آجلة تبرز من خلال إنعاش المشروعات ونمو الصناعات الناشئة الوطنية بما يحقق أرباحا كبيرة تمثل وعاء ضريبيا هاما، بالإضافة إلى نجاح هذه المشروعات يرتبط بارتفاع حجم التشغيل الذي بدوره يؤدي إلى إدخال دخول جديدة وزيادة دخول منخفضة مما يزيد من حجم القوة الشرائية، ويرفع من حصيلة الرواتب والأجور.[1]

من زاوية أخرى يعد استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية، ولهذا تعمد هذه الأخيرة على تهيئة مناخ الاستثمار فيها، ومن بين السياسات التي تحفر المستثمر الأجنبي للاستثمار في هذه الدول هي السياسات الجبائية المطبقة في ذلك البلد، وبما أن التحفيزات الجبائية إجراء من إجراءات تطبيق السياسة الجبائية، فهي تعد أهم عامل الذي يودي إلى زيادة العائد الصافي للاستثمارات بحيث تقلل من الاقتطاعات الجبائية، ولكن السياسة الجبائية الناجحة في هذا المجال ليست هي بالضرورة التي تخفض حجم الاقتطاعات الجبائية وإنما هي التي تربط بين التخفيض في حجم الاقتطاعات وبين المتغيرات الأساسية التي تتحكم في قرارات الاستثمار، ولكل نوع من أنواع التحفيزات الجبائية تأثيره الخاص على قرارات الاستثمار ومن ثم على اجتذاب أنواع معينة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- أثر السياسة الجبائية على المستوى العام للأسعار والإنتاج

2-1- أثر السياسة الجبائية على المستوى العام للأسعار (ظاهرة التضخم)

إن ظاهرة التضخم من أهم مظاهرها هو الارتفاع الكبير في الكتلة النقدية عن كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق ولمعالجتها يجب العمل على تخفيض الطلب الكلي نظرا لعدم توازنه مع العرض الكلي للسع والخدمات، ومن المعلوم أن التضخم يؤثر على الدخل الحقيقي مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية ومستوى المعيشة، لذلك فأن أي سياسة جبائية ناجحة يجب أن تراعي كل هذه الآثار، ولتحديد أثر السياسة الجبائية (اقتطاعات وتخفيضات ضريبية) على المستوى العام للأسعار نضع ما يلي:[2]

- قد تؤدي زيادة الضرائب إلى اتساع حدة التضخم، وذلك على عكس المقصود منها امتصاص القوة الشرائية الزائدة والحد من الإنفاق النقدي الكلي ويتحقق ذلك عند تمتع العمال بثقل سياسي واجتماعي قوي من خلال وجود نقابات عمالية قوية، فكلما زادت قيمة الضريبة إلا وطالب العمال بزيادة أجورهم، تماشيا مع ارتفاع التكاليف؛

- تختلف آثار الضرائب على الأسعار حسب طبيعة الضريبة (مباشرة وغير مباشرة)، فتؤدي الضرائب المباشرة إلى انخفاض المستوى العام للأسعار حيث تفرض هذه الضرائب على الدخول والثروات، مما يقلل من توفر القوة الشرائية للأفراد، وبالتالي تخفيض استهلاكهم، فيقل الطلب الكلي النقدي على المعروض من السلع والخدمات، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، أما الضرائب غير المباشرة فتؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حيث تفرض هذه الضرائب على السلع الاستهلاكية ذات الطلب المرتفع، مما يقلل من عرضها فترتفع أسعارها خاصة إذا لم تقدم الإعانات الحكومية لدعمها؛

[1] بوزيدة حميد، **مرجع سابق**، ص 45.

[2] ناصر مراد، **مرجع سابق**، ص 99.

- تتكامل آثار كل من الضرائب والإنفاق العام لحصيلتها، لذا يصعب التعرف على الأثر النهائي للسياسة الجبائية على المستوى العام للأسعار دون تحديد فئات الدخل التي تتحمل الضريبة وفئاته التي تستفيد من حصيلة الضريبة عن طريق الإنفاق العام؛

- إذا أدت زيادة الحصيلة الجبائية إلى زيادة مستوى الإنفاق الحكومي، فان القدرة الشرائية تتحسن أي زيادة الطلب على السلع، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار؛

- تؤدي زيادة الضرائب على المشروعات الإنتاجية في اقتصاد السوق إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى إقصاء المشروعات الصغيرة، وبالتالي تخفيض حجم الإنتاج فينخفض العرض، مما يتيح الفرصة للمشروعات الباقية في السوق لرفع زيادة الأسعار وزيادة حدة التضخم؛

- تؤدي الضريبة المرتفعة إلى زيادة نفقات المؤسسة، مما ينعكس سلبا على نتيجة المؤسسة، وفي هذا الوضع وخاصة عند غياب التحفيزات الاستثمارية تلجأ المؤسسة إلى زيادة أسعار السلع قصد تحقيق نتيجة ايجابية، وينعكس ذلك على ارتفاع المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدلات التضخم؛

إن الأثر الكلي للسياسة الجبائية (اقتطاعات أو تخفيضات ضريبية) على المستوى العام للأسعار لا يمكن تحديده على وجه الإطلاق إلا إذا أخذنا في الاعتبار كلا من مستويات الدخل المنصبة عليها الضريبة ومستويات الدخل المستفيدة من إنفاق الدولة لحصيلة هذه الضريبة، أي ان أثر الضريبة وكذا إنفاق حصيلتها على حجم الدخل المعد للإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية لابد من تتبعه قبل تحديد الآثار النهائية للضريبة على مستوى الأثمان العام.[1]

2-2- أثر السياسة الجبائية على الإنتاج

إن تأثير السياسة الجبائية على الإنتاج يكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك بالتأثير على حجم الإنتاج وعوامله، إذ يمكن أن تؤثر مباشرة على الإنتاج من خلال التأثير على معدل الربح المحقق من العمليات الإنتاجية، وتؤثر بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على حجم الاستهلاك، حيث أن إعراض المستهلكين عن سلعة أو خدمة ما، يؤدي بالمنتجين إلى العزوف عن الاستثمارات وتوظيف الأموال في العمليات الإنتاجية فيتراجع بذلك حجم الإنتاج الكلي.

أ- أثر السياسة الجبائية على الرغبة والمقدرة على العمل:

يمكن أن تشكل السياسة الجبائية (اقتطاعات جبائية) حافزا للعمل كما يمكنها أن تعرقل مبادرة العمل بحيث نجد الضرائب المباشرة المرتفعة تؤدي إلى تقليص أرباح المنتجين، وهذا الوضع يؤدي إلى تخفيض حجم الإنتاج، ويمكن ملاحظة ذلك الأثر بالنسبة للضرائب التصاعدية على الأرباح، بحيث يعمل المنتج على تخفيض الإنتاج حتى لا يفرض الإنتاج على الشريحة العليا للربح معدل ضريبي مرتفع، مما ينعكس سلبا على حجم العمالة، كذلك فان الضرائب التي تزيد من تكلفة العمل قد تشجع على استخدام الآلات وإحلالها محل العمال، كما أن الضرائب تزيد من تكاليف إنتاج سلع معينة تعمل على تشجيع العمالة في الصناعات التي تنتج سلعا بديلة في الوقت الذي تؤدي إلى خفض العمالة في الصناعات الخاضعة للضريبة.

بالإضافة إلى ذلك نلاحظ ارتفاع الضرائب على أجور العمال وعلى سلع الاستهلاك الضرورية يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعمال، مما يؤثر سلبا على قدرتهم الإنتاجية، بحيث أنها تؤدي إلى التقليل من الاستهلاك الضروري للعمال، وكما تعمل تلك الضرائب على تخفيض المقدرة على العمل ويتضح ذلك جليا في قلة الساعات الإضافية،

[1] عبد المنعم فوزي، **مرجع سابق**، ص 200.

بالإضافة إلى ذلك فان قلة الطلب على السلع والخدمات تجبر المنتج تخفيض الإنتاج وبالتالي توظيف عدد قليل من العمال.

يتضح مما سبق أن للسياسة الجبائية من خلال الاقتطاعات الضريبية آثارا على المقدرة على العمل وللتخفيف من ذلك الأثر، قد يتخذ المشرع الجبائي بعض الإجراءات أهمها ما يلي: [1]

- تجنب فرض ضرائب مرتفعة على السلع الضرورية للاستهلاك؛
- تحديد حد أدنى من الدخل معفى من الضريبة؛
- عدم المبالغة في رفع المعدلات الضريبية.

ومن زاوية أخرى يمكن أن تمارس السياسة الجبائية آثارا على الرغبة في العمل، وهو ما يعرف بالضريبة الحافزة، وفي هذه الحالة لا تكون الضريبة عبء بل حافز تشجع العمل ويرجع هذا التحليل إلى التقليديين الذين يبررون ذلك الاتجاه كما يلي:[2]

- قد تدفع الاقتطاعات الضريبية العامل إلى بذل مجهود إضافي قصد تعويض ما اقتطع منه عن طريق الضريبة ويترتب على ذلك زيادة حجم الإنتاج؛
- تعمل الضريبة على تخفيض دخل المنتجين، ومن أجل المحافظة على مستوى ذلك الدخل السابق لفرض الضريبة، يلجأ المنتجون إلى ضغط نفقات الإنتاج ورفع الإنتاجية والتوسع في الإنتاج، أي أن الضريبة تدفع صاحب المشروع إلى زيادة الإنتاج وبالتالي توظيف العمال.

نلاحظ أن السياسة الجبائية من خلال الاقتطاعات الضريبية تشكل حافزا يشجع العمل، لكن ذلك ليس دوما صحيحا، حيث يمكن وضع الملاحظات التالية:

ان تحليل التقليديين حول الضريبة الحافزة كان يجد له دعما في وقت كان فيه عدد الضرائب محدود ومعدلاتها معتدلة، لكن في الوقت الحالي تنعدم هذه المعطيات حيث نجد تعدد الضرائب وتقل عبئها، مما يقلل الرغبة في القيام بالعمل الإضافي، ويتوقف تحفيز الضرائب في الرغبة على العمل على مدى مرونة طلب الأفراد على الدخل وهذه الأخيرة تتحدد بالعناصر التالية:[3]

- قدرة الأفراد في زيادة عملهم؛
- مستوى الدخل الذي انقطعت منه الضريبة، بحيث عند مقارنة الدخل الصافي بمستوى معيشة الأفراد، وقد يترتب على ذلك عدم تحفيز الأفراد على القيام بالمجهود التعويضي لاقتطاع الضريبة؛
- نوع الاستهلاك الذي يؤدي فرض الضريبة إلى الحد منه، فإذا تعلق الأمر بالحد من سلعة ضرورية فان الدافع إلى زيادة الدخل يكون أقوى منه في حالة ما إذا تعلق الأمر بالخد من استهلاك سلعة غير ضرورية.

وفي الأخير يمكن القول أن تأثير السياسة الجبائية على العمل والإنتاج من خلال فرض الضرائب ذات النسب العالية يؤدي إلى تثبيط همة المكلف صاحب الدخل المرتفع وتدفع به إلى التقاعس عن العمل، وعدم بذل المزيد من الجهد في سبيل زيادة الإنتاج لأن المنفعة من الجهد تنقص كلما ازدادت مشقة العمل، ومن ناحية أخرى يؤدي فرض الضرائب بمعدلات مرتفعة على نواتج صناعات معينة إلى التخفيض من حجم العمالة في تلك الصناعات، كما أن زيادة نفقات الإنتاج تؤدي بدورها إلى تخفيض حجم الإنتاج.[4]

---

[1] ناصر مراد، **مرجع سابق**، ص 102.

[2] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص 196.

[3] نفس المرجع، ص 197.

[4] عبد المنعم فوزي، **مرجع سابق**، 206.

كما أن نشير أيضا إلى أن السياسة الجبائية تؤثر بشكل آخر معاكس إذا كان المكلف من أصحاب الدخل المحدود حيث لابد له في سبيل تأمين الموارد الضرورية لحياته من كسب دخل معين، فإذا اقتطعت الضريبة جزءا من الدخل فلابد له من زيادة نشاطه بغية تأمين ما هو بحاجة إليه وهكذا تؤثر الضريبة في عزيمة الفرد وتبعثه على العمل.

ب- أثر الجباية على نفقة الإنتاج:

تؤدي الضرائب عموما إلى ارتفاع نفقة الإنتاج، إلا أن ذلك التأثير يختلف حسب شكل السوق، وسنوضح ذلك كما يلي:[1]

- **سوق المنافسة الكاملة:**

في ظل المنافسة الكاملة أو التامة يتحدد السعر حسب قوى السوق، أي حسب مستوى الطلب والعرض السائدين في السوق، لذا يعتبر السعر بالنسبة لكل من المنتج والمستهلك كقيمة معطاة لا نستطيع التأثير عليه، ويترتب على ذلك أن المنتج لا يستطيع تعويض الضريبة المدفوعة من خلال رفع سعر البيع عن المستوى السائد في السوق، أي لا يستطيع نقل عبء الضريبة إلى المستهلك، لذا يقع أثر الضريبة على الربح، بحيث تزداد تكاليف الإنتاج، وقد تزداد قيمة الضريبة عن مقدار الربح المحقق، ويترتب على ذلك تحقيق خسارة، مما يؤدي إلى تخفيض الإنتاج، وقد يؤدي إلى انسحاب هؤلاء المنتجين في السوق.

- **سوق المنافسة الاحتكارية:**

في حال سوق تسوده المنافسة الاحتكارية يتمتع المنتجون بسيطرة نسبية على السوق، لذا فان رفع السعر بمقدار الضريبة قد يؤدي إلى انخفاض الطلب، وذلك حسب مرونة الطلب، ثم إلى انخفاض مستوى الإنتاج، ويكون انخفاض الإنتاج ضعيف إذا كان عرض السلعة قليل المرونة، أما إذا كان عرض السلعة مرن فان انخفاض الإنتاج يكون كبير.

- **سوق الاحتكار:**

إن ظل سوق الاحتكار نلاحظ سيطرة المنتج على السوق فهو يعمل على رفع سعر السلع بمقدار الضريبة دون انخفاض كمية الإنتاج، إلا ان ذلك السلوك يتوقف على مرونة الطلب وعلى مستوى السعر قبل فرض الضريبة، بحيث يترتب على الضريبة نقص كمية الإنتاج إذا كان الطلب عديم المرونة، أما إذا كان الطلب مرن فلا نشهد نقص في كمية الإنتاج رغم زيادة السعر بمقدار الضريبة.

يتضح مما سبق أن شكل السوق له أهمية كبيرة في تحديد أثر الضريبة على نفقة الإنتاج، وبالإضافة إلى ذلك التأثير نجد في كثير من البلدان مثل فرنسا، ألمانيا، سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية ان الضرائب المرتفعة على الأرباح تؤدي إلى زيادة نفقة المشروع، وذلك عن طريق رفع مرتبات كبار المساهمين الذين يعملون فيها وهذا ما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج.

[1] ناصر مراد، **مرجع سابق**، ص 104.

المطلب الثالث: أهمية ودور السياسة الجبائية في تفعيل وظائف الدولة

قام **Musgrave** بتحليل جزئي وكلي للسياسة الاقتصادية وحدد وظائف الدولة في ثلاث نقاط أساسية وهي: تخصيص الموارد **allocation des ressources**، التوزيع **Distribution** والتثبيت **Stabilisation**، فوظيفة تخصيص الموارد تتمثل في استعمال أمثل للموارد حسب أمثلية باريتو* **Pareto** تصححها الدولة في كل مرة كانت المبادلات في السوق لا تؤدي إلى الأمثلية، أما وظيفة التوزيع فهي عبارة عن إعادة توزيع الدخول وتسمح بتعديل التوزيع التلقائي للدخول لإيجاد نوع من العدالة، أما وظيفة التثبيت فتتمثل في تنظيم الدولة للاقتصاد وهذا للوصول إلى التشغيل الكامل للموارد وثبات الأسعار، وهذه الوظيفة مستوحاة من أعمال كينز وذلك بحث أو التخفيض في الطلب حسب المشكل المطروح إما بطالة أو تشغيل، فـ **Musgrave** في كتابه **la théorie des finances publiques (1959)** حاول تحليل سياسة ميزانية لدولة خيالية وحدد أهداف الحكومة في ثلاث مجموعات من خلال استعمالها لوسائل الميزانية هي:[1]

- تحقيق التصحيحات في مجال تخصيص الموارد؛
- تحقيق التصحيحات في مجال توزيع الدخل والثروات؛
- التحكم في التغيرات الظرفية للاقتصاد.

وحدد لكل وظيفة مصلحة تهتم بتنفيذها، ولا تقتصر وظائف الدولة على ما جاء به **Musgrave** فيمكن التوسع في هذه الوظائف مثلا وظيفة التثبيت يضاف إليها النمو والتوازن الخارجي، كما ان هناك وظائف أخرى مثل محاربة الفقر وحماية البيئة.

تناولنا فيما سبق التوازن الجزئي وتأثير الاقتطاعات الجبائية على المنتج والمستهلك، ومتى تكون السياسة الجبائية فعالة من خلال قانون المرونة السعرية لـ **DALTON**، وبهذا الطرح نكون قد أصبنا وظيفة من وظائف الدولة وهي وظيفة التخصيص الأمثل للموارد وذلك من خلال التصحيحات الجبائية في السوق، أما تدخل الدولة للقيام بوظيفة إعادة التوزيع ووظيفة التثبيت يكون من خلال أهم وسائلها وهي السياسة الجبائية وهو ما سنقوم بتحليليه في الفقرات التالية.

1- السياسة الجبائية كوسيلة تدخل بيد الدولة لإعادة توزيع الدخل.

1-1- مفهوم وطرق قياس التوزيع وإعادة التوزيع

تعد مشكلة توزيع الدخل القومي والثروة بين أفراد المجتمع وطبقاته من أبرز وأخطر المشاكل الاقتصادية التي واجهت المجتمعات قديما ومازالت تواجهها حديثا ويرجع السبب الأساسي في هذه المشكلة إلى ارتباطها ارتباطا وثيقا بالمشكلة الاقتصادية وأسبابها، ولقد نال موضوع توزيع الدخل القومي اهتمام العديد من الاقتصاديين والمفكرين باختلاف اتجاهاتهم الفكرية وقد اختلفت أساسيات توزيع الدخل القومي وعدالته من مجتمع لآخر وفقا لاختلاف الفلسفة الاقتصادية التي يؤمن بها المجتمع.

حيث يرى **Stieglitz** أن التوزيع يمثل أحد أهم وظائف الدولة لكنه يمثل مشكل أساسي لأنه عادة ما يكون تحويل الأموال من شخص لآخر عن طريق الإكراه، وان التحويلات الإرادية من صدقة وهبة في نطاق ضيق وبحجم محدود، لهذا تتدخل الدولة لتلعب دور أساسي في هذه العملية والتي تتم بطرق مختلفة مثل وضع حواجز على تجارة بعض

---

*يعرف **Pareto** الوضع الأمثل **optimum position** أو أقصى الرفاهية العامة **maximum general welfare** بأنه ذلك الوضع الذي لا يمكن التحرك منه إلى وضع آخر يصبح فيه كل فرد في النظام الاقتصادي أحسن حالا من ذي قبل. للمزيد أنظر: حسين عمر، **الرفاهية الاقتصادية**، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، 1999،ص 73.

[1] صرارمة عبد الوحيد، **مرجع سابق**، ص 122.

السلع لإبقاء الأسعار مرتفعة أو تقديم إعانات عن طريق ضمان القروض ...الخ، وان كل قرار عمومي له آثار على وظيفة التوزيع مثل فرض الضريبة أو صرف النفقة.[1]

ويقصد بتوزيع الدخل القومي تحديد حصة كل عنصر إنتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل، وأسلوب هذا التوزيع يعكس طبيعة النظام الاقتصادي وآلية عمله، فالتوزيع هو حصيلة عمل آلية النظام الاقتصادي لتوزيع ما تم إنتاجه على العناصر التي ساهمت في خلقه، كل حسب وزن هذه المساهمة، ويتم التوزيع في كل نظام حسب مبدأ معين يقوم عليه النظام بالشكل الذي يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين عناصر الإنتاج ذاتها.[2]

ومن جهة أخرى يعد اتساع فجوة توزيع الدخول من أخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ذلك لأنها تهمش أو تشرد فئة ليست بالقليلة من المجتمع، مما يعني تقوقع هذه المجموعة في دوائر التخلف والحرمان، حيث يعد التفاوت في توزيع الدخول واحدا من الموضوعات المهمة التي حظيت باهتمام الاقتصاديين، لارتباطها بمستويات معيشة الأفراد وحياتهم اليومية (**الرفاهية الاجتماعية**) من جهة، واعتبارها هدفا من أهداف التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

فالأثر الاقتصادي للتفاوت في توزيع الدخول يتمثل في التغير الحاصل في حجم الطلب والإنفاق على السلع والخدمات وذلك عندما يتغير النمط الاستهلاكي المعتاد حين يفقد المستهلكون العقلانية في تصرفاتهم، أما بالنسبة للآثار الاجتماعية لتفاوت الدخل فإنها تتجسد في التأثير على المستوى المعيشي الذي ينعكس اجتماعيا على معظم شرائح المجتمع وخصوصا أصحاب الدخول الثابتة، وكذلك يؤدي إلى اختلال التوازن الاجتماعي وإثراء بعض الفئات على حساب فئات أخرى، وهذا ما سيؤدي إلى انتشار أعمال غير قانونية(رشوة، اختلاسات) لإشباع الحاجات الضرورية والأساسية.

إذن ولتقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية من حيث توزيع الدخول تتدخل الدولة لتصحيح هذه الاختلالات في إطار وظيفة إعادة التوزيع بوسائلها المتوفرة والتي ترسي نوعا من العدالة في التوزيع، ونقصد بوظيفة **إعادة توزيع** التي تقوم بها الدولة هي إصباغ درجة أكبر من العدالة على توزيع الدخول بين مختلف الطبقات والأفراد، ويرى **Luc weber**"أن السوق تحتوي على نقائص في مجال توزيع الدخل والثروة مما يستدعي رد فعل تصحيحي للمنظمات الخاصة وهو ما يبرر التدخل العمومي".[3]

وعليه فان وظيفة إعادة التوزيع تقوم بتحويل المنافع من شخص لأخر لهذا لابد من تحديد لطرق التوزيع الموجودة ومن ثم تحديد مصادر عدم تساوي الدخول والثروات، وبالتالي تحديد الإجراءات اللازمة لعملية التوزيع المرغوبة.

يتضح مما سبق أن وظيفة إعادة التوزيع الدخول التي تتدخل بواسطتها الدولة لبسط نوع من العدالة الاجتماعية والتقليل من حدة التفاوت بين أفراد المجتمع، وذلك للوصول إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، ولكن المهم هو كيف يتم هذا التوزيع أو الوصول إلى التوزيع الأمثل لتحقيق هذه الاهداف؟ ولهذا يقول **Musgrave** أن قرار التوزيع لا يمكن أن يترك للسوق والمبادلات السوقية ولكن يجب أن يخضع لقرارات سياسية، حيث أن الفكر الديمقراطي مبني على القيم التي يحملها كل فرد من أفراد المجتمع والتي تصب عادة في مبدأ العدالة سواء الاقتصادية أو السياسية، لكن العدالة الاقتصادية لا تحمل تصورا واحدا، فبعضهم يرى العدالة الاقتصادية في المساواة في الرفاهية لجميع الأفراد، أي أن هناك معايير للحصول على التوزيع الأمثل، فإذا اعتمدنا على معيار الرفاهية تكون المساواة في الرفاهية لجميع الأفراد، أي أن يتمتعوا بنفس الطريقة بدخلهم وبما أن الأفراد ليس لديهم نفس السلوك

---

[1] صرارمة عبد الوحيد، **مرجع سابق**، ص 137.

[2] يونس علي، **تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 83، 2010، ص 282.

[3] Luc Weber, **L'état acteur économie**, economica, 3eme édition, paris, 1997, p86.

فإننا نتقبل التوزيع غير المتساوي وهو ما يخالف ما تم ذكره سابقا، أما إذا اعتمدنا على معيار تساوي الحظوظ ونقصد به تساوي الحظوظ في التعليم والعمل والاستثمار مع محاولة التخفيف في التفاوت بين الدخول عن طريق الضرائب، والعدالة في التوزيع قد تكون عمودية وذلك عن طريق فرض ضرائب ومنح معونات لتصحيح الاختلالات بين الدخول، أما العدالة الأفقية فتكون عن طريق معاملة جميع الأفراد من طبقة واحدة بنفس المعاملة وبالتالي فان تحديد الحالة المثلى للتوزيع يكون على أساس الدخول المحصلة بعد نزع الضرائب والتحويلات، ورأينا سابقا أنه لا يوجد حل أمثل لتلبية الحاجات العامة وحتى لو كانت التفضيلات معروفة ولكن يمكن الاختيار بين عدة بدائل عن طريق وظيفة التوزيع.[1]

يمكن القول إجمالا ان التوزيع الأمثل للدخل هو ذلك الذي يهيئ لكل فرد درجة إشباع متساوية من السلع والخدمات التي تشتريها وحدات الدخل الحدية فان لم تحقق هذا فان زيادة الإشباع الكلي تقتضي نقل أو تحويل جانب من الدخل من هؤلاء الذين تعتبر المنافع الحدية لمشترياتهم منخفضة نسبيا إلى أولئك الذين تعتبر المنافع الحدية لمشترياتهم مرتفعة نسبيا هذا ولو انه قد يكون من المتعذر تحديد نمط توزيع الدخل الذي يحقق هذا الوضع تحديدا دقيقا لصعوبة المقارنة بين درجات الإشباع التي يحصل عليها مختلف الأفراد إلا انه من البين ان الحد من التفاوت في توزيع الدخول بين الأفراد يؤدي ولا شك إلى مضاعفة الإشباع الجماعي ويساهم بالتالي مساهمة فعالة نحو الوصول إلى الهدف المرجو.[2]

2-1- كيفية عمل السياسة الجبائية لإعادة توزيع الدخول.

يمكن للسياسة الجبائية والنظام الجبائي بالتحديد أن يمارس دورا هاما في تحقيق عدالة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع من خلال الضرائب المفروضة على دخول الأفراد سواء في صورتها الإجمالية أو الصافية، وسوف يتوقف تأثير هذا النوع من الضرائب على النمط الفعلي لتوزيع الدخل والثروة على شكل الضريبة المفروضة وما إذا كانت نسبة ثابتة من الوعاء أو تصاعدية أو متدرجة تدرج عكسي.

وبما أن غاية التنمية هي تحقيق الرفاهية للمجتمع، وهذه الرفاهية لا تتوقف على حجم الدخل القومي فحسب بل على الطريقة التي يتم بها توزيع الدخل، وهذا ما تسعى إليه السياسة الجبائية من خلال إعادة توزيع هذا الدخل، وهنا تصطدم سياسة إعادة توزيع الدخل بمشكلة أساسية متمثلة في عدالة التوزيع وهي المشكلة التي لا تزال تحد من فعالية السياسة الجبائية في معظم الدول، الأمر الذي يحتم على صناع القرار الاقتصادي التفكير في كل مرة عن بلورة سياسة جبائية أكثر رشادة ومرونة، لذلك قد تتغير طرق تأسيس وحساب الضريبة على الدخل من دولة لأخرى.

ولهذا نجد أن هدف تحقيق العدالة في توزيع الدخل باستخدام السياسة الجبائية يمثل أهمية كبرى، وذلك بسبب دورها الكبير في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، على الرغم من العراقيل التي تواجه مخططي التنمية الاقتصادية في تحقيق العدالة والتي من أهمها: ضيق نطاق الضرائب على الدخل، ارتفاع نسبة التهرب الضريبي والاعتماد بصورة كبيرة على ضرائب الاستهلاك في تحقيق الجانب أكبر من الحصيلة الجبائية.[3]

ويتخذ إعادة توزيع الدخل الوطني شكلين: رأسي وأفقي، أما الشكل الرأسي فيعني التغيير في حجم الدخل الوطني التي يحصل عليها الأفراد في فئات الدخول المختلفة بصرف النظر عن نوع هذه الدخول أو مصدرها، وفي هذا المجال يختلف أثر الضريبة حسب طبيعة الضريبة ومجال تطبيقها، فالضرائب النسبية التي لا تراعي ظروف وأعباء المكلف

[1] صرارمة عبد الوحيد، **مرجع سابق**، ص 139.

[2] فوزي عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص 404.

[3] ولهي بوعلام، **مرجع سابق**، ص 36.

بها ويزداد عبئها على أصحاب الدخل المنخفض، بينما ينخفض عبئها على أصحاب الدخل المرتفع، وبالتالي تؤدي إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات المختلفة، كما نجد نفس التأثير السابق بالنسبة للضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع الضرورية، بينما الضرائب المباشرة على الدخل التي تتصف عادة بتصاعد معدلاتها ووجود حد أدنى معفى من الضريبة، فتؤدي إلى الحد من التفاوت في توزيع الدخل، ونشير أن التصاعد الضريبي يعتمد في جوهره على فلسفة اجتماعية تطالب بتقريب التفاوت بين دخول طبقات المجتمع.[1]

أما الشكل الأفقي لإعادة توزيع الدخل، فيعني التمييز بين عناصر الدخل حسب المصدر والنوع، كالتفرقة بين دخل العمل ودخل الملكية، وفي هذا المجال تلجأ الدولة إلى تخفيف عبء الضريبة على دخول العمل المكتسبة وزيادتها بالنسبة للدخول الناجمة عن الملكية، ويمكن للسياسة الجبائية أن تكيف عبء الضريبة على أوجه النشاط الاقتصادي، فتؤدي إلى الحد من التفاوت في توزيع الدخل مما يؤثر على توزيع الدخل للصناعات المختلفة وينعكس على حجم الموارد المستخدمة في مختلف الصناعات وكذا في العائد عن الوحدة من العوامل الإنتاجية المستغلة. [2]

كما تؤثر السياسة الجبائية في توزيع الدخل من خلال الكيفية التي يتم بها إنفاق حصيلة الضرائب، فقد تعمل الدولة على تكييف إنفاقها بحيث يفيد أصحاب الدخول الصغيرة أكثر مما يفيد أصحاب الدخول الكبيرة، وقد يتم ذلك في صورة مباشرة كحال تقديم الدولة إعانات مالية لفائدة المسنين والعاطلين إلى العمل أو في صورة غير مباشرة من خلال تدعيم السلع الضرورية التي يستهلكها أصحاب الدخول المنخفضة أو من خلال توسع نشاط القطاع العام، بحيث تقل الدخول الناجمة عن الملكية مما يعمل على تحسين توزيع الدخل في تلك المجتمعات، أما إذا اتجهت حصيلة الضرائب إلى تسديد قروض خارجية أو كان الإنفاق على أنشطة يستفيد منها أصحاب الدخول المرتفعة فان هذا الاتجاه يدعم التفاوت في توزيع الدخول، ويلغي الأثر الايجابي للضريبية في إعادة توزيع الدخل.[3]

يتضح مما سبق أهمية السياسة الجبائية في إعادة توزيع الدخول من خلال تكييف أدواتها للتأثير بفعالية في أسباب سوء توزيع الدخل، ونشير أنه عند تحديد أثر الضريبة على توزيع الدخول يجب أن يؤخذ الهيكل الجبائي بكامله دون التركيز على ضريبة معينة وإهمال الضرائب الأخرى التي يضمها الهيكل الضريبي، بحيث قد تلغي الآثار التي تحدثها ضريبة معينة على توزيع الدخل الآثار الناجمة عن الضرائب الأخرى، والملاحظ أنه بعد الأزمة المالية العالمية 2008 كان انخفاض الضرائب الاستهلاكية أكثر فعالية من تخفيض الضرائب على الدخل، والسبب أن هذا التخفيض ينشط الاستهلاك الخاص ويدعم الطلب المحلي.[4]

إن ما يمكن الإشارة إليه ان العديد من الدول لا تعتمد في إعادة توزيع على سياستها الجبائية فقط وإنما تعتمد على السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة الإنفاقية، السياسة السعرية...الخ، كما تستطيع بعض الدول أن تتدخل بصورة مباشرة في إعادة توزيع الدخل في صالح الفقراء ومحدودي الدخل عن طريق:[5]

- وضع قوانين الحد الأدنى للأجور؛
- وضع قوانين تحديد الملكية الزراعية أو الصناعية؛
- تحويل بعض الأنشطة الاقتصادية والأنشطة العامة والتي يسمح للقطاع الخاص بالمشاركة فيها؛
- تطبيق خريطة الزكاة في المجتمعات الإسلامية حيث أنها تحقق عدالة توزيعية أكبر في ظل افتراضات معقولة خلال فترة زمنية لا تتجاوز اثنتي عشرة سنة.

---

[1] عبد المنعم فوزي، **مرجع سابق**، ص 208.

[2] نفس المرجع، ص 209.

[3] ناصر مراد، **مرجع سابق**، ص 67.

[4] ايمانويل بالداتشي، **سياسات التوسع المالي**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2009،ص 23.

[5] السيد المرسي حجازي، **مرجع سابق**، ص 50.

نستخلص فيما سبق ان الجباية تؤثر على الحصص النسبية من الدخل الوطني الموجهة لمختلف الشرائح والفئات المكونة للمجتمع، وهذا قصد تقليل الفوارق بينها وتقليص درجة تركز الدخل لبعض الفئات، أين تقوم الجباية بدور المصحح للاختلالات في الدخل الملاحظة في التوزيع الأولي، ولهذا تقوم الدولة باستخدام السياسة الجبائية في اتجاه تصحيح إختلالات الدخل بمراعاة الموازنة بين كفاءة استخدام الموارد من جهة وتحقيق العدالة من جهة ثانية.

للإشارة أنه يتم قياس توزيع الدخول بعدة طرق ومؤشرات إحصائية وذلك قبل فرض الضريبة على الدخل، ثم يتم إعادة حساب هذه المؤشرات لقياس أثر التي خلفته الجباية أو سياسات أخرى في سبيل إعادة توزيع هذه الدخول، ولهذا نتطرق لأهم هذه المؤشرات نذكر:

أ- **منحنى لورنز courbe de Lorenz**: لقد استخدم هذا المنحنى لأول مرة من قبل الإحصائي الأمريكي .**Lorenz M.O** عام **1950**، ويعد حاليا من أكثر الأشكال البيانية استخداما للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة أو غيرها، وقد تزايد الاهتمام بهذا الجانب في السنوات الأخيرة بعد أن أظهرت العديد من الدراسات ان النمو الاقتصادي الذي شهدته الدول النامية رافقته زيادة في التفاوت في توزيع الدخول.[1]

وهناك حالتان لعدالة التوزيع باستخدام منحنى لورنز فإذا ما وقع منحنى لورنز على خط المساواة فهذا دليل على توزيع أكثر عدالة، أما عندما لا يقع التوزيع على هذا الخط بل على منحنى تحته فان هذا المنحنى هو منحنى لورنز لعدم عدالة التوزيع، وكلما اتسعت الفجوة بين هذا المنحنى والخط المرشد كلما زادت لا عدالة التوزيع والعكس صحيح.

الشكل رقم: (2- 29): شكل يبين منحنى لورنز courbe de Lorenz

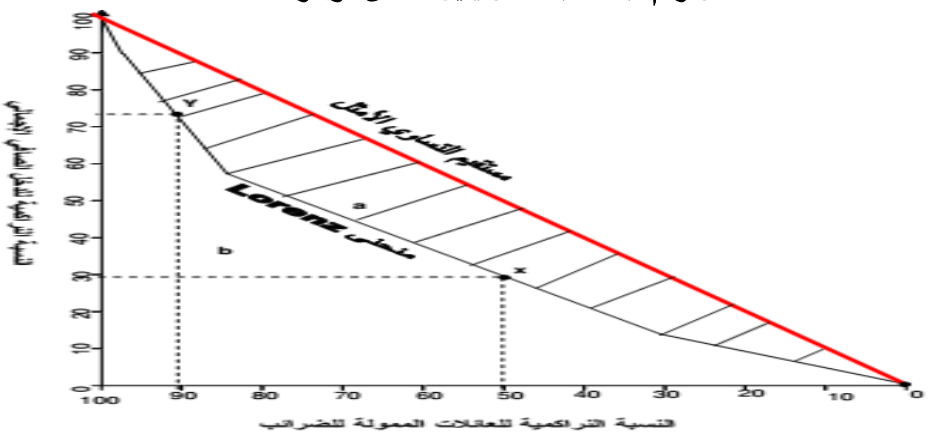

Source : Luc weber, op cit, p 92.

نلاحظ من الشكل السابق أنه بالتقريب أن **50 %**من العائلات تستحوز على **30 %**من الدخل الصافي الإجمالي عند النقطة **x** بينما عند **y** فنلاحظ أن **10 %من** العائلات تستحوز على **25 %من** الدخل، ومنحنى **Lorenz**يبين التوزيع غير المتساوي للدخل بينما كان كل **10 %من** العائلات تستحوز على **10 %من** الدخل لحصلنا على خط مستقيم يسمى خط التساوي الأمثل **La Ligne de parfaite égalité.**

ب- **معامل جيني (coefficient Gini)**: بالاعتماد على منحنى لورنز السابق اقترح عالم الرياضيات الايطالي جيني **Gini** مقياسا جبريا لدرجة التفاوت في توزيع الدخل، والذي يمكن حسابه بالمعادلة التالي التالية:

[1] يونس علي، **مرجع سابق**، ص 286.

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{المساحة } \boldsymbol{a}}{\text{المساحة } \boldsymbol{a+b}}$$

$$\textbf{Coefficient G} = \frac{\textbf{aire a}}{\textbf{aire a + b}}$$

أو عن طريق المعادلة:[1]

$$G = (1 - \sum_{i=0}^{i=n-1} (X_{i+1} - X_i)(y_i + y_{i+1})$$

أو عن طريق المعادلة التالية

$$G = (2n^2\mu)1 \sum_{j=1}^{m} \sum_{k=1}^{m} n_j n_k |y_j - y_k|)$$

حيث:

m : عدد فئات (أصناف) الدخل؛

n : عدد السكان الكلي؛

x : الحصة (النسبة) المتراكمة من متغير السكان؛

y : الحصة (النسبة) المتراكمة من متغير الدخل؛

μ: الدخل المتوسط (الدخل الكلي / عدد السكان).

وتتراوح قيمة ***Gini*** بين الصفر **(0)** وهذا عندما نكون في حالة التوزيع المتساوي الأمثل، أي كل الأفراد يستفيدون من الدخل، و **(1)** أي كل الدخل يوجه لفرد واحد فقط وهذا مستحيل، إذن وعن طريق معامل ***Gini*** يمكن إدراك مدى عدالة توزيع الدخول أو الثروة في المجتمع، فكلما كانت قيمة المؤشر(المعامل) تقترب من الواحد كلما كانت الفروق في الدخل بين فئات المجتمع أكبر.

ومعامل *Gini* لا يسمح فقط بقياس عدم تساوي التوزيعات في الدخول، ولكن أيضا الأثر التوزيعي لأي سياسة عمومية مثل تغير النظام الجبائي أو المقارنة بين طرق التوزيع في بلدان مختلفة، ولكن في بعض الأحيان لا يفرق بين إذا ما أدت سياسة ما إلى تخفيض التركيز للدخل بالنسبة للطبقات المعنية لصالح الطبقات المتوسطة وتم تعويض ذلك بواسطة تدهور مستوى الطبقات الفقيرة لصالح الطبقات الغنية في هذه الحالة لا يسمح معامل جيني بمقارنة حالات التوزيع لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار هياكل التوزيع.[2]

2- السياسة الجبائية ووظيفة التثبيت في الاقتصاد:

بعدما تطرقنا الى وظيفتي التخصيص الأمثل للموارد **allocation des ressource** (رفاهية المنتج والمستهلك) وكذا إعادة توزيع الدخل **distribution de bien-être** ، أما الوظيفة الثالثة والأخيرة هي وظيفة تثبيت الاقتصاد **la stabilité de l'économie**، وهي وظيفة مرتبطة بأعمال الاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز **1936**، ووظيفة التثبيت في الاقتصاد مرتبطة بالميزانية العامة للدولة وخصوصا النفقات العامة والسياسة الجبائية وذلك لقوة تأثير هذين السياسات في تثبيت تقلبات النشاط الاقتصادي وتخفيف اللاتوازنات على المستوى الكلي (التضخم، كساد)، وبغرض ربط موضوعنا بوظيفة التثبيت سوف نقوم بدراسة أثر السياسة الجبائية من خلال وظيفة التثبيت في الاقتصاد.

2-1- دور السياسة الجبائية في تطبيق وظيفة التثبيت للاقتصاد:

[1] قدي عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص 144.

[2] Luc weber, **op cit**, p 92.

تشهد الحياة الاقتصادية وخاصة اقتصاد السوق، تقلبات عديدة على شكل دورات اقتصادية حيث يمر النشاط الاقتصادي بفترات رواج وفترات انكماش، ويترتب على هذه الحالة الأخيرة انتشار البطالة وارتفاع حدة التضخم، مما يؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي لتلك الدول، ويهدد استقرارها الاقتصادي، وترتبط فعالية النظام الاقتصادي بوجود درجة من الاستقرار الاقتصادي، والذي يتضمن استقرارا في التوظيف وفي مستوى الأسعار وفي معدل النمو الاقتصادي، ولا نقصد بالاستقرار تحقيق الثبات وإنما تحقيق عدم الاضطراب في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة(العمل على تحقيق الاستقرار في معدل النمو وليس العمل على ثبات حجم الدخل القومي)

ويمثل الاستقرار الاقتصادي إحدى أهداف الرئيسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وللضريبة دورا هاما في ذلك المسعى، من خلال استخداماتها في المجالات التالية:[1]

- لتخفيض حدة البطالة تعمل الدولة على رفع الإنفاق الكلي إلى مستوى يعادل قيمة الإنتاج عند التوظف الكامل، ويتم ذلك عن طريق السياسة المالية إما بزيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات لسد العجز في حجم الإنفاق الكلي وإما برفع الدخل المتاح للأفراد من خلال تخفيض الضرائب المحصلة منهم؛

- أما لمعالجة ظاهرة التضخم، تعمل الدولة على تخفيض حجم الإنفاق الكلي حتى يتعادل مع قيمة الإنتاج، ولتحقيق ذلك المسعى تتبع الدولة سياسة مالية انكماشية مع تلك التي اتبعتها لمعالجة البطالة أي من خلال رفع الضرائب المستحقة على الأفراد أو تقليص الاستثمار الحكومي؛

- إذا تحقق الاستقرار في مستوى الأسعار والتوظيف الكامل فانه يتعين العمل على استقرار معدل النمو وذلك من خلال العمل على نمو الطلب جنبا إلى جنب مع نمو الطاقة الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك يجب العمل على استقرار الإنفاق النقدي الكلي تجنبا لحدوث بطالة أو تضخم.

إذن في المدى القصير يتعرض اقتصاد السوق إلى تغيرات بسيطة أو حادة في الأسعار والتشغيل، أما في المدى الطويل فتؤدي هذه التغيرات على البطالة والتضخم، ومن ثم فوظيفة الدولة هي المحافظة على حد مسموح به للبطالة والتضخم، والقيام بإجراءات تصحيحية تسمح بالحفاظ على مستوى التشغيل المرتفع، كما أنه من الصعب إيجاد توازن دائم بين العرض والطلب وترجع هذه الاختلالات للأسباب التالية:[2]

- زيادة عدد السكان وتحسين مستواهم التعليمي أي التغير في العرض والطلب على العمل؛
- تراكم رأس المال نتيجة للاستثمار أي زيادة عرض للسلع والخدمات والطلب على عوامل الإنتاج؛
- إدخال سلع جديدة للسوق تحمل تقنيات تكنولوجية متطورة وهو ما يؤدي إلى زيادة العرض والطلب معا؛
- إدخال تقنيات إنتاج حديثة مما يؤدي إلى زيادة عرض السلع والخدمات.

إن تدخل الدولة بهدف تخفيف حدة التغيرات بين العرض والطلب وتحقيق النمو، يكون ذلك بعدة وسائل ترتبط بالمدة الزمنية ففي المدى القصير لا يمكن للدولة أن تؤثر في العرض لأن ذلك يتطلب القيام باستثمارات وزيادة في اليد العاملة، أما في المدى الطويل فيمكن حث الأفراد على العمل وتشجيع المستثمرين على الإنتاج ويكون ذلك بـ:

- تحسين مستوى التعليم والتكوين بما يواكب احتجاجات سوق العمل؛
- وتشجيع الاستثمار بواسطة إجراءات ضريبية أو منح إعانات وضمانات ضد بعض المخاطر.

وهناك وسائل أخرى غير مباشرة تؤثر على المحيط الاقتصادي ونذكر منها:

- السياسة النقدية حيث تؤثر على معدل الفائدة؛

---

[1] ناصر مراد، **مرجع سابق**، ص 78.

[2] Luc weber, **op cit**, p125.

- السياسة الجبائية وتؤثر على العمل والاستثمار والادخار؛
- تدعيم البيئة التحتية للاقتصاد بالاستثمار في المواصلات والاتصالات والطاقة...الخ؛
- تشريع قانوني واضح يتماشى مع اقتصاد السوق.

2-1- أثر السياسة الجبائية في الاقتصاد (مضاعف الضرائب):

إن التحليل الاقتصادي للسياسة الجبائية يتطلب التعرض لمختلف التدابير والإجراءات التي يتم العمل بها لغرض أن تحافظ أو تحقق هذه السياسة هدف التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي داخل الاقتصاد القومي، فبعد ظهور النظرية الكينزية أصبح للضريبة دور هام في توجيه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في مواجهة التغيرات الاقتصادية، واستعمال الضريبة التصاعدية على الدخل تعتبر مثبت تلقائي **Stabilisateur automatique** ففي مرحلة الانتعاش ترتفع الضريبة على الدخل أسرع من الدخل ومن ثم فهي تخفض إمكانية الادخار والاستثمار للأفراد وبالتالي تكبح تزايد الظاهرة، أما في مرحلة الكساد فإن الاقتطاع الضريبي يتناقص بسرعة أكبر من تناقص الدخل ويترك للأفراد إمكانية الانتعاش من جديد، وتستطيع الدولة زيادة آثار الضريبة التصاعدية على الدخل بفرض اقتطاعات ضريبية أخرى، ففي مرحلة الازدهار يمكن ان ترفع الضريبة على رقم الأعمال وعلى الدخل بهدف كبح الحركة التوسعية، وفي مرحلة الكساد **dépression** فتنخفض من المعدلات المطبقة من أجل تشجيع الاستهلاك وبالتالي النشاط الاقتصادي.

كما تعتبر الضريبة أحد أهم وسائل سياسات محاربة التضخم **les politiques anti-inflationnistes**، وهذا لأنها تخفض من الدخول فينخفض الفرق بين الكتلة النقدية والسلع الحقيقية المعروضة، ولكن الرفع من الأسعار عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة على الإنفاق تؤدي إلى زيادة التضخم، وهو ما لا تشجعه السياسات الاقتصادية، لهذا نفضل دائما اللجوء إلى الضرائب المباشرة على الدخول، ومرافقتها بوسائل أخرى (معدل الفائدة...الخ).[1]

ولدراسة أثر السياسة الجبائية على الاقتصاد (الناتج الداخلي الخام) سوف نعتمد في تحليلنا على النموذج الكينزي البسيط (مبدأ الطلب الفعال)، وعليه فالنموذج يتكون من ثلاثة قطاعات (قطاع العائلات **C**، قطاع الأعمال **I** والقطاع الحكومي **G**) وذلك في اقتصاد مغلق، ونعلم أن الناتج الداخلي الخام **PIB** يساوي إلى الدخل المتاح y_d مضافا إليه التحويلات وبعد دفع الضرائب حيث: $\mathbf{Y_d = Y - T + R}$ ويمثل **T** الضرائب وR التحويلات، وبالتالي فالدخل المتاح هو الدخل المتحصل عليه بعد دفع الضرائب وتحصيل التحويلات.[2]

ولتكن لدينا المعادلات التالية:

$$y = C + I_a + G_a \dots\dots\dots (1)$$
$$C = c_a + Cy_d \quad 0 < c < 1 \dots\dots \text{fonc } de\ cons$$
$$Yd = y - T + F \dots\dots \text{fonc de revenu}$$
$$T = T_a \dots\dots\dots\dots\dots \text{fonc d'imp}$$
$$I = I_a \dots\dots\dots\dots\dots \text{fonc d' inves}$$
$$G = G_a \dots\dots \text{fonc de dépanse pup}$$

من المعادلة (1) نجد: $y = C + I_a + G_a$

$$y = C_a + C(y - T_a + F_a) + I_a + G_a$$
$$y = C_a + CY - CT_a + CF_a + I_a + G_a$$
$$y - Cy = C_a - CT_a + CF_a + I_a + G_a$$

[1] صرارمة عبد الوحيد، **مرجع سابق**، ص 152.

[2] Luc weber, **op cit**, p130.

$$(1-c)y = C_a - CT_a + CF_a + I_a + G_a$$

$$y = \frac{1}{(1-c)}\ (C_a - CT_a + CF_a + I_a + G_a) \dots\dots (2)$$

إذن تبرز لنا المعادلة الأخيرة التوازن الأولي بين العرض الكلي والطلب الكلي في سوق السلع والخدمات، وبالتالي فالدولة تستطيع ان تتعامل بالأدوات المتداولة وغير المتداولة عن طريق ثلاث متغيرات حسب الظروف الاقتصادية وهي: **النفقات العامة، التحويلات والضرائب.**[1]

بما أن للسلطات العمومية لديها ثلاث آليات لرفع الدخل القومي من خلال زيادة الطلب الكلي، نقتصر نحن فقط على آلية السياسة الجبائية وذلك من خلال تخفيض معدلات الضرائب على الدخل المتاح للعائلات، إذن فالتغيرات في الضرائب يكون لديها تأثير على استهلاك العائلات من خلال ارتفاع الدخل المتاح وهذا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الدخل التوازني للاقتصاد حيث: $T + \Delta T = \Delta T$ ، $\Delta Y + Y = \Delta Y$

$$y = \frac{1}{(1-c)}\ (C_a - C\Delta T + CF_a + I_a + G_a) \dots\dots (3)$$

بطرح المعادلتين (2) و(3) نجد:

$$\Delta y = \frac{1}{(1-c)}\ - c\ \Delta T_a$$

ومنه:

$$\Delta y = \frac{-c}{(1-c)}\ \Delta T$$

ومنه فالعلاقة الأخيرة توضح أثر الضريبة على الناتج الداخلي، وعليه علاقة مضاعف الضرائب تكون:

$$\frac{\Delta y}{\Delta T} = \frac{-c}{(1-c)}$$

إذن $\frac{-c}{(1-c)}$ يسمى بالمضاعف الجبائي أو مضاعف الضرائب، وتدل الإشارة السالبة للميل الحدي للاستهلاك إلى العلاقة العكسية بين الضرائب والناتج الداخلي الخام، فأي تخفيضات في الضرائب تؤدي إلى ارتفاع في الدخل المتاح للعائلات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي رافقه زيادة في الناتج.

للعلم أن أثر مضاعف الإنفاق الحكومي له فعالية أكبر من الزيادة في الناتج وذلك يكون بخفض الضرائب نسبيا حيث نجد:

من خلال المعادلة التوازنية يمكن استنتاج مضاعف الإنفاق الحكومي والذي يساوي:

$$\frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{(1-c)}$$

وعليه نستنتج:

$$\frac{1}{1-c} > \frac{-c}{(1-c)}$$

ويمكن تفسير ذلك بان خفض معدلات الضرائب لا تذهب بشكل إجمالي إلى الإنفاق الاستهلاكي وذلك بوجود الميل الحدي للادخار.[2]

وفي حالة الضرائب النسبية بالإضافة إلى الجزافية فإن دالة الضرائب تصبح كما يلي:

---

[1] Thierry Tacheix, **L'essentiel de la Macro-économie**, gualino édition, 6éme édition, paris, p88.

[2] Ibid, p90.

$$T = T_a + ty$$

حيث:

$1 > t > 0$ حيث أنه كلما ارتفع الدخل ارتفعت الضرائب لكن بزيادة أقل وتكون دالة الدخل كما يلي:

$$y = C_a + C(y - T_a - ty + F_a) + I_a + G_a$$
$$y = C_a + CY - CT_a - cty + CF_a + I_a + G_a$$
$$y - Cy + cty = C_a - CT_a + CF_a + I_a + G_a$$
$$y(1 - C + ct) = C_a - CT_a + CF_a + I_a + G_a$$
$$y = \frac{1}{1 - C + ct} C_a - CT_a + CF_a + I_a + G_a$$

ومن المعادلة الأخيرة نستنتج مضاعف الضرائب الجديد:

$$\Delta y = \frac{-c}{1 - C + ct} \Delta T_a$$

وهكذا فإن الزيادة في الطلب والناتجة عن الزيادة في الإنفاق العام أو الاستثمار أو الاستهلاك يتم كبحها بواسطة الضرائب، فلها عمل تثبيت تلقائي حيث انه كلما ارتفع الدخل ارتفعت الضرائب المفروضة عليه والعكس، مما يؤدي إلى التخفيف من أثر التغيرات في الدخل.

وبالتالي فمتغيرات السياسة المالية من الضرائب وإنفاق عام لها أثر تثبيت تلقائي، ويكون لذلك أثر إيجابي إذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل كامل أو أن الاقتصاد يعاني من التضخم أما إذا كنا في حالة أقل مستوى من التشغيل الكامل أي أن هناك تعطيل للموارد في هذه الحالة فإن الضرائب النسبية تقوم بكبح نمو الطلب مما يعيق عمل المضاعف.[1]

[1] Luc weber, **op cit**, p 145.

خلاصة الفصل:

إن التوازن الاقتصادي العام يتحقق عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها للاقتصاد معادلة على الأقل للمنفعة التي تحجب عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع هذه الأموال، فالتوازن الاقتصادي العام غرضه أن تصل مردودية النظام الاقتصادي إلى أعلى حد لها، ويسهم ذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي العام المتمثل بتوازن العرض والطلب، توازن الإنتاج والاستهلاك، توازن الادخار، الاستثمار والتوازن الخارجي.

أما العلاقة بين السياسة الجبائية والتوازن الاقتصادي، جعلت السياسة الجبائية تساهم في تحقيق الوفر المالي للدولة من خلال درجة التحكم في الاقتطاعات الجبائية، فتزداد في فترة الرخاء والانتعاش وتقل وقت الكساد والانكماش بهدف تنشيط وزيادة حركة المتغيرات الاقتصادية الغاية منها تحقيق أو إعادة التوازن الاقتصادي الذي يعرف في حقيقته عن ذلك التعادل بين طلب وعرض تلك المتغيرات الاقتصادية في ظل ظروف راهنة بحيث لا يوجد أي حافز أو أية فرصة لتغيير هذا الموقف، والذي يتحقق عند مستويين جزئي وكلي، فيركز الأول على سلوك الوحدات الاقتصادية الجزئية التي تتوازن عند كميات من سلع وخدمات تحقق إشباعا بأسعار تلقى قبولا عاما في فترة زمنية معينة، أما الثاني فيتحقق عند تحقق التوازنات الجزئية، وعليه فإن السياسة الجبائية أثر كبير وأهمية بالغة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي، فهي تمكن من تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن ترشيد استخدام الأموال وتحقيق أقصى إنتاجية منها، والتأثير على حجم العمالة والدخل الوطني ومستويات الأسعار والاستثمار ومن ثم التأثير على التوازن الاقتصادي العام.

وتعد السياسة الجبائية إحدى أهم الأدوات والسياسات التي تطبقها الدولة في تنفيذ وظائفها الأساسية والتي حددها **Musgrave** بثلاث وظائف والمتمثلة في التخصيص الأمثل للموارد، إعادة التوزيع الدخل ووظيفة التثبيت، ومن خلال تحليلينا تؤثر السياسة الجبائية على وظيفة التخصيص الأمثل الموارد من خلال الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للوحدات الاقتصادية(**أمثلية باريتو Pareto**) من خلال الاقتطاعات الجبائية المباشرة وغير المباشرة حيث يرتبط الأثر الجبائي لهذه الاقتطاعات من خلال المرونات للطلب والعرض، أما وظيفة إعادة توزيع الدخول فتؤثر السياسة الجبائية مثلا من خلال الضرائب التصاعدية للحد من التفاوت في طبقات المجتمع لتحقيق مبدأ العدالة، أما وظيفة التثبيت فتعتمد الدولة على عدة سياسات من بينها السياسة الجبائية وذلك لمواجهة التغيرات الظرفية للاقتصاد وحماية السوق وضمان العمل الأحسن لآلياته، وللسياسة الجبائية أثر على تثبيت الاقتصاد، فاستخدام الضرائب مثل الضرائب التصاعدية حسب الظروف الاقتصادية السائدة حيث ترتفع في مرحلة الانتعاش وتنخفض في مرحلة الركود.

إن ما تم التطرق اليه في هذا الفصل كان طرح نظري بحت حول دور الجباية في الاقتصاد، وإن لم يتم ذكر الجباية البترولية إلا ان هذه الأخيرة تلعب دور مهم في الاقتصاد ولكن حسب خصوصية كل الاقتصاد، فالجباية البترولية لدى الدول المستهلكة للبترول تلعب هذه الأخيرة دور فعال من خلال ترشيد الاستهلاك وتوجيه الاستثمار، بالإضافة الى تحقيق وفر مالي للدولة، أما الجباية البترولية لدى الدول المنتجة للبترول ومنها الجزائر، والتي تفرض على مكلفين محددين وهم الشركات البترولية، وهو ما يحد من فعاليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي، هذا إذا نظرنا اليها من زاوية المعدلات المطبقة، إلا أن الدور الحقيقي الذي تلعبه الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي يكمن في الايرادات المالية الضخمة التي تجبى من خلالها للميزانية العامة للدولة، حيث يتم توزيع هذه الايرادات في الاقتصاد من خلال وظيفة الانفاق العام والموجه الى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وعليه ومن خلال الفصلين القادمين الثالث والرابع سوف نتطرق الى الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

الفصل الثالث

تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1962-2014

تمهيد:

إن الدور الذي يلعبه قطاع الطاقة اليوم وفي جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية يجعله قطاعا متميزا عن باقي القطاعات الأخرى، حيث عرف هذا القطاع وخاصة البترول تطورات هامة في جميع المستويات وعلى مر الزمن، الأمر الذي حتم على الدول وخاصة المنتجة والمصدرة لها وضع سياسة طاقوية متينة وقادرة على التكيف مع كل التغيرات التي تطرأ على الساحة الدولية، ومن بين أهم عناصر السياسة الطاقوية هو النظام الجبائي المطبق على نشاطات الصناعة في هذا القطاع.

وبما أن الجزائر دولة تمتلك توليفة متنوعة من الموارد الطاقوية خاصة الطاقات الأحفورية (النفط والغاز)، إلا أن سيطرة الدولة على هذا القطاع لم يتم إلا بعد مرور **15 سنة** من اكتشاف البترول في الجزائر سنة **1956**، وذلك بعد القرار المصيري والهام يوم **1971/02/24** وهو قرار تأميم الثروات الباطنية للبلاد، القرار الذي انعكس إيجابا على فرض السيادة الوطنية والتحكم في جميع مواردها وبعث سياسة طاقوية تواكب التغيرات والتطورات التي يشهدها السوق الدولية للطاقة، ولعل من أبرز هذه التغيرات الجباية البترولية المفروضة على نشاطات الصناعة النفطية، أين كانت الجباية البترولية في الجزائر تخضع للقانون البترولي الصحراوي، لكن ومنذ سنة **1971** أصبحت الجباية البترولية تخضع لقوانين المحروقات المصدر من الدولة الجزائرية، حيث شهدت الجزائر قانونين للمحروقات هما قانون **14/86** المعدل سنة **1991**، وقانون **07/05** المعدل سنة **2006** و **2013**.

ومن زاوية أخرى ومنذ بداية خضوع الجباية البترولية لقوانين المحروقات في الجزائر، شهدت هذه الأخيرة تطورا كبيرا في حصيلتها المالية، مما جعلها موردا مهما للميزانية العامة للدولة، لكن وبالرغم من هذه الإيرادات الضخمة التي تحصلها الدولة من الجباية البترولية إلا أنه يكتنفها المزيد من الغموض في طرق تسييرها وخاصة صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأ سنة **2000**، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول تطبيق معايير الحوكمة والشفافية لإيرادات الجباية البترولية في الجزائر.

ومن خلال ما تقدم ذكره ارتأينا تقسيم هذا إلى ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول الى مكانة قطاع المحروقات في الجزائر، والذي تناولنا من خلاله احصائيات حول الطاقة في العالم وكذا الاطار القانوني الذي يحكم النشاطات البترولية، بالإضافة الى تقييم أداء هذا القطاع في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، في حين تم التطرق في المبحث الثاني الى تطور الاطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر منذ الاستقلال الى غاية قانون المحروقات 01/13 الصادر سنة 2013، أما المبحث والأخير فقد تناولت صفحاته تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال الفترة 1970-2014 وكذا تقييم هذه الحصيلة من خلال المؤشرات الدولية للحوكمة الطاقوية.

المبحث الأول: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة

نظرا للدور الهام الذي تلعبه الطاقة في كافة الاقتصاديات العالمية، لعب النفط الدور الأساسي في ميزان الطاقة العالمي، لكن وبعد أزمة 1973 توجه العالم نحو البحث عن مصادر بديلة كالغاز الطبيعي أو مصادر طاقة متجددة كالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، أو الغاز الصخري الذي أصبح اليوم البديل الأول لدى بعض الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ظل هذه التطورات تمتلك الجزائر العديد من الإمكانيات من الطاقات الأحفورية أو المتجددة مما يجعلها تعمل على تنويع مصادرها الطاقوية ضمن توليفة متنوعة من الطاقة بهدف ترشيد الاستهلاك الطاقوي من جهة وزيادة الموارد المالية من جهة أخرى.

المطلب الأول: اقتصاديات الطاقة

لقد حظي موضوع الطاقة بالدراسة على مستوى دول العالم بصفة عامة، كما أولته المؤسسات والهيئات العالمية الكثير من البحث والدراسة، فاكتشاف الإنسان للطاقة واستخدامه لها، كان يزيد من معارفه ويوسع من مستوى سيطرته على الطبيعة، وكان هذا في ذات الوقت يزيد من قدرات الإنسان على اكتشاف المزيد من مصادر الطاقة ويرفع مستوى استخدامه للمصادر القديمة والحديثة معا، فدخل بذلك موضوع الطاقة في سلسلة من الارتقاء كانت كل حلقة تؤدي الوصول إلى حلقات أخرى.

1- مفهوم الطاقة

1-1- تعريف الطاقة: الطاقة كلمة ذات أصل لاتيني " **Energia**" وهي تعني "**قوى فيزيائية تسمح بالحركة** "، فالطاقة مصطلح علمي يعني ترشيد وتنظيم العمليات القاعدية على الطبيعة ولا نستطيع ملاحظتها أو قياسها مباشرة إنما ندرس تأثيرها على المواد[1] ، فالطاقة هي التي تحرك الآلات التي نستعملها في الحياة اليومية، ولكي نقوم بعمل شاق في مكاننا من أجل الحصول على الراحة اللازمة : التدفئة، الإنارة، والتبريد[2]، وهي عبارة كذلك عن قابلية الشيء على إنجاز عمل ما والناجمة عن القوة الكامنة في الشيء[3]، أي أنها تعبير عن علاقتها بالعمل الذي تنجزه، وهي مرتبطة بمفهوم التحويل في الشكل الطبيعي لمصادر الطاقة، أو استهلاك المنتج، وما ينجزه استهلاك هذا المصدر وتحويله إلى جهد وعمل ، وما يطلق من طاقة حرارية على الخصوص والتي تقاس بوحدة الحرارة البريطانية *BTU كمقياس عالمي، أما عن مصادر الطاقة ضمن الاستخدام الاجتماعي فهي تطلق على كل مل يندرج مصادر الطاقة من حيث إنتاجها، استهلاكها وحفظها، حيث أن جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية تتطلب مصدرا من مصادر الطاقة، ولذلك فإن استغلالها وتوفرها يتطلب جهدا إنسانيا كبيرا ومعقدا، سواء من حيث صعوبة تأمينها الدائم، أو ترشيد استهلاكها أو من حيث القدرة على تحمل تكاليف الحصول عليها فالطاقة من جهة هي عامل من عوامل الإنتاج، إذ يؤمن استهلاكها سير وعمل الأنشطة الاقتصادية الهامة في المجتمع مثل قطاعات الصناعة والنقل وغيرها، ومن جهة أخرى هي نشاط اقتصادي قائم بذاته ويخضع لأساليب الدراسة والتحليل الاقتصادي.

---

[1] Jean-Marie harribey, **le développement soutenable**, Economica, paris, 1998, p8

[2] Chams Eddine Chittoor, **l'énergie : Les enjeux de l'an 2000**, OPU, Alger, 1994, p32.

[3] أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1983 ,ص 176.

*British Thermal Unit : BTU (وحدة حرارية بريطانية) هي وحدة معهودة للطاقة حيث تبلغ 1 BTU (1.054 إلى 1.06 جول) أو 0.293071 واط ساعي، وتعرف بأنها كمية الطاقة اللازمة لتسخين 1 رطل من الماء في درجة 1 فهرنهايت، وهي تستخدم في محطات توليد الطاقة الكهربائية ومحطات البحار، وفي صناعة تسخين وتبريد الهواء، وقد استبدلت وحدة BTU في المجال العلمي بالوحدات الأساسية العالميةا S للطاقة وهو الجول ويرمز له بـ (J).

ونستخلص في الأخير أن الطاقة هي الوسيلة الرئيسية التي يعتمدها الإنسان لتحقيق عائد أكبر وراحة أفضل وسعادة ورفاهية أمثل، كما أنها المفتاح الرئيسي لنمو الحضارات ورقيها على امتداد الحقب التاريخية لحياة الإنسان على الأرض ومنه يمكن قياس مدى تقدم الإنسان من قدرته على التحكم في الطاقة واستغلالها بشكل يعطي إنتاجا ونتائج أفضل.

2-1- مصادر الطاقة: يمكن تقسيم مصادر الطاقة إلى عدة أقسام طبقا لمعايير معينة نذكر منها:

أ- من ناحية معيار قدرتها على التجدد: حسب هذا المعيار نذكر:[1]

- **مصادر الطاقة التقليدية:** وهي تلك المصادر المعرضة للنضوب عبر الزمن نتيجة الاستغلال اللاعقلاني مثل: البترول، الغاز الطبيعي والفحم.
- **مصادر الطاقات المتجددة:** هي تلك المصادر التي يمكن أن تتجدد باستمرار في البيئة وتشمل أساسا: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، الحرارة الجوفية، طاقة الكتلة الحية، وتوصف هذه المصادر بالمتجددة لأن احتياطاتها لا تنقص بفعل استغلالها المستمر.

ب- **مصادر الطاقة حسب مصدرها:** تنقسم مصادر الطاقة حسب هذا المعيار إلى قسمين: [2]

- **مصادر الطاقة الطبيعية:** وهي تلك المصادر ذات الأصل الطبيعي، بمعنى أنها توجد في الطبيعة ومن صنعها، وليس للإنسان أي دخل في ذلك وتشمل هذه المصادر: الشمس، الرياح، الوقود الأحفوري بأنواعه المختلفة من فحم وغاز وبترول.
- **مصادر الطاقة الصناعية:** وهي تلك المصادر التي تنشأ عن نشاط الإنسان وذكائه في الاستفادة من بعض الظواهر الطبيعية بتقنيات معينة، ونذكر منها: السدود والخزانات المستعملة في توليد الطاقة الكهربائية.

ج- **حسب معيار درجة استخدامها:** يمكن تقسيم مصادر الطاقة من ناحية استخدامها إلى:[3]

- **مصادر طاقة أساسية:** وهي مصادر الطاقة الأساسية التي يعتمد عليها بصفة أساسية مثل: البترول والغاز الطبيعي والفحم والطاقة النووية، وتسهم هذه المصادر بنسبة كبيرة في استهلاك العالم من الطاقة.
- **مصادر طاقة بديلة:** وهي مصادر الطاقة الحديثة مثل: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة الأمواج والمد الجزر، وهي مصادر قليلة تسهم بنسبة في تلبية احتياجات العالم من الطاقة.

2- تطور مؤشرات الطاقة التقليدية والمتجددة في العالم

يمتلك العالم اليوم توليفة متنوعة من الطاقة، سواء كانت طاقات ناضبة كالبترول، الغاز الطبيعي، الفحم الحجري والطاقة النووية، أو طاقات متجددة كالطاقة الشمسية، طاقة الرياح والطاقة المائية، ويشهد العالم اليوم المزيد من التوترات بسبب احتياطات هذه الطاقات وخاصة البترول والغاز الطبيعي والمتركزة أساسا في منطقة الشرق الأوسط، ومن جهة أخرى ونظرا للتطورات التي عرفتها أسعار البترول خاصة بعد أزمة **1973** توجهت العديد من الدول نحو البحث عن مصادر بديلة للنفط وهي الطاقات المتجددة والتي تراهن عليها العديد من الدول كمصدر مستقبلي للطاقة.

2-1 الطاقات التقليدية (الأحفورية): les énergies fossiles

وهي عبارة عن المصادر الناضبة، أي التي تنتهي مع الزمن لكثرة استخدامها وتوجد في الطبيعة بكميات محدودة وغير متجددة بالإضافة إلى ذلك فهي ملوثة للبيئة، وتشمل هذه الأخيرة الأنواع التالية:

أ- **البترول (النفط):**

---

[1] رمضان محمد مقلد وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2002, ص-ص: 197-198.

[2] شحاتة حسن أحمد، **التلوث البيئي ومخاطر الطاقة**، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 2002,ص 38.

[3] حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، دار العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2007,ص 96.

لا جدال أن البترول يحتفظ بمركز اقتصادي أساسي ينافس كافة المصادر الطاقوية الأخرى، ومن ثم فهو يشكل المصدر الرئيسي للطاقة اليوم، فقد بين تاريخ تطور استعمال الطاقة أن البترول يعتبر حتى الآن أهم المصادر الطاقوية دون منازع وقد تزايدت أهميته بصورة ملحوظة من الحرب العالمية الثانية، كما تؤكد ذلك نسب الاستهلاك المتزايدة، إذ بلغ حجم استهلاك البترول من إجمالي مصادر الطاقة **26 %** سنة **1950** وارتفعت إلى **43 %** سنة **1974** وأصبحت **38 %** و**32 %** للبترول والغاز على التوالي وهما يشكلان معا **70 %** سنة **2000**، وبلغ استهلاك البترول سنة **2014** ما يقارب **91.323.5** مليون برميل يوميا.[1]

البترول(**Petroleum**) كلمة ذات أصل لاتيني مركبة من شقين **Petro**: "صخر" و**leum**:" زيت" وتعني مجتمعة زيت الصخر، وقد دعي كذلك لتفجره بين الصخور، أما كلمة نفط والمرادفة لكلمة بترول فهي من أصل يوناني Naphta وتعني الزيت الجبلي.[2]

وقد تم اكتشاف أول بئر نفطية، في مدينة " تيتوس فيل" بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859، عندما تمكن الكولونيل **(Edwin Drake)** من حفر أول بئر نفطية، لم يتعدى إنتاجها 2000 برميل في تلك السنة.[3]

والنفط أو البترول هو سائل معدني كثيف قاتم أسود اللون، له رائحة غير مستحبة، وسريع الاشتعال، ويتكون من خليط من الهيدروكربونات عادة ما يتواجد في مكامن خاصة بين مسامات طبقات الصخور الرسوبية، وكلما كثرت هذه المسامات ازداد تركيز النفط فيها، ويتراوح عمق التوضعات الأرضية ما بين 500 م إلى 3500م لبلوغ هذه المكامن.

أما فيما يخص أنواع البترول، فهذا الأخير لا ينتمي إلى نوع واحد متجانس في خواصه الطبيعية الكيماوية والفيزيائية، بل هناك أنواع تتباين تبعا لنسب احتوائها على الكبريت والمواد الشمعية والأملاح والمياه والمواد الخفيفة والثقيلة فهو يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة من مكان إلى آخر، ويصنف البترول الخام إلى ثلاثة أصناف من حيث نسبة الشوائب العالقة به:

- البترول البرافيني: الذي يحتوي على شمع البرافين ويعطي قدرا من هذا الشمع ومن الزيوت الممتازة؛
- البترول الإسفلتي: الذي يحتوي على قدر قليل من شمع البرافين ونسب عالية من المواد الإسفلتية؛
- البترول الخليط: الذي يحتوي على كميات كبيرة من شمع البرافين والمواد الإسفلتية.

وتختلف أنواع البترول من حيث كثافتها النوعية التي تتراوح 0.80 و0.98، وكلما قلت درجة الكثافة النوعية للنفط كلما ازدادت فيه نسبة المقطرات الخفيفة ذات الاستعمال الواسع كوقود السيارات والطائرات،[4]وتقاس درجة الكثافة باستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي* **API**، كما يلي:[5]

$$D° API = \frac{131.5}{\text{درجة الكثافة النوعية عند حرارة } 60°} - 131.5$$

ويصنف النفط حسب درجة الكثافة API إلى: نفط خفيف عندما تكون درجة الكثافة API أكبر من 35 درجة، نفط متوسط الكثافة تكون درجة الكثافة API أقل من 35 درجة وأكبر من 26 درجة، نفط ثقيل درجة الكثافة API أقل من 26 د وأكبر من 10 درجات، ونفط ثقيل جدا تكون درجة الكثافة API أقل من 10 درجات.

---

[1] OPEC, Annual **Statistical bulletin 2015**, Vienna, 2015. p 42.

[2] مصلح الطراونة، **المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة الدول المصدرة للبترول- دراسة قانونية-** دار وائل للنشر، الأردن،2013, ص 232.

[3] Harvard devold, **oil and gas production handbook**, ABB ATPA oil and gas, 2006, p 04.

[4] حسين عبد الله، **البترول العربي -دراسة اقتصادية سياسية-** دار النهضة العربية، مصر، 2003,ص 11.

* API: **American Petroleum Institute**.

[5] International Energy Agency, **Energy statistic manual**, publication, 2005, p72.

ومن زاوية ثانية يشهد العالم اليوم منذ عقود صراعات ونزاعات في عدة مناطق في العالم حول منافذ البترول، سواء كانت هذه الصراعات سياسية أو جيو إستراتيجية وحتى تنافسية في مجالات اقتصادية، ومن خلال هذه النقطة سوف تضعنا الأرقام والإحصائيات وتحليلها أمام أرض الواقع لفهم واقع هذه الصراعات الموجودة في مناطق متعددة من العالم، هذه الأرقام مستمدة من تقارير إحصائية سنوية لأهم كارتل نفطي في العقود الأخيرة وهي منظمة الأوبك (OPEP 1960)، وكذا شركة بريتش بترو ليوم BP، الشركة العملاقة في قطاع الطاقة والمتواجدة منذ عقود طويلة في هذا المجال.

✓ **الاحتياطات العالمية المؤكدة:**

بلغت الاحتياطيات المؤكدة في العالم سنة 2014 كمية قدرت بـ 1492.880 مليار برميل تركزت معظمها في منطقة الشرق الأوسط، والجدول الموالي يبين توزيع الاحتياطات المؤكدة للبترول في العالم.

الجدول رقم (3 -1): التوزيع الجغرافي للاحتياطات المؤكدة للبترول في العالم خلال الفترة 2010-2014

المنطقة	2010	2011	2012	2013	2014
أمريكا الشمالية	27.469	30.625	34.661	37.532	40.681
أمريكا الجنوبية والوسطى	334.127	336.996	338.356	341.328	342.235
أوروبا	130.724	128.994	131.44	131.986	131.44
الشرق الأوسط	794.595	797.155	799.132	802.958	802.518
إفريقيا	125.623	126.474	128.371	128.149	127.561
آسيا واستراليا	47.227	47.567	48.291	48.181	48.445
الإجمالي العالمي	1.459.765	1.467.811	1.480.251	1.490.134	1.492.880

Source: OPEC, annual Statistical bulletin 2015, Vienna, p 22.

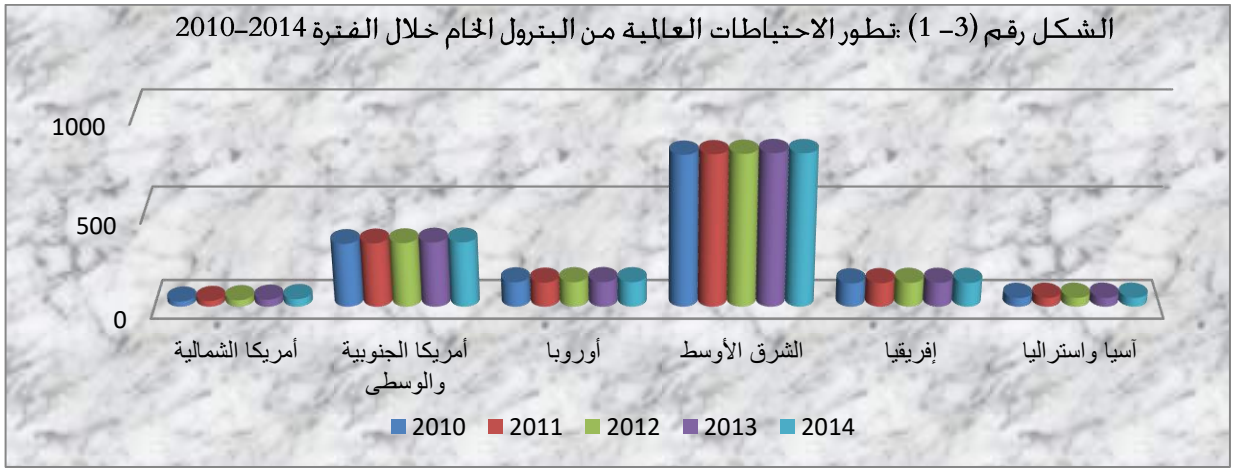

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3- 1).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن التوزيع الجغرافي للاحتياطات المؤكدة للنفط غير متوازنة على أساس أن معظم الاحتياطات المؤكدة تتركز في منطقة الشرق الأوسط بنسبة 53% (802.518 مليار برميل)، أما المنطقة الثانية بعد الشرق الأوسط هي أمريكا اللاتينية بنسبة 22.92% (342.235 مليار برميل) أما أوروبا وأفريقيا فتقدر نسبة احتياطاتهما المؤكدة من النفط بـ 8.8% (131.44 مليار برميل)، 8.5% (127.561 مليار برميل) على التوالي، وتبقى منطقة آسيا وأمريكا الشمالية ضمن أقل المناطق ندرة لهذه المادة حيث تمتلك احتياطات قدرت بـ 48.445 مليار برميل (3.24%) و 40.681 مليار برميل (2.72%) على التوالي.

✓ **الإنتاج العالمي:**

نظرا للتطور التكنولوجي الذي عرفته الشركات البترولية في قطاع المحروقات وارتفاع معدلات النمو العالمي الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاج العالمي للبترول والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3 -2): التوزيع الجغرافي للإنتاج العالمي للبترول خلال الفترة 2010-2014

المناطق	2010	2011	2012	2013	2014
دول OPEC	29.249.4	30.121.2	32.424.7	31.603.8	30.682.9
الولايات المتحدة أ	5.481.9	5.644.8	6.496.7	7.461.2	8.662.7
كندا	1.227.1	1.260.8	1.305.5	1.381.6	1399.0
روسيا	9.841.3	9.943.3	10.042.9	10.146.6	10.221.1
الصين	4.076.4	4.052.1	4.074.2	4.163.8	4.194.6
المكسيك	2.577.2	2.552.5	2.547.9	2.522.2	2.428.9
باقي العالم	69.885.6	70.426.7	72.784.6	72.909.2	73.420.1

Source: OPEC, annual Statistical bulletin 2015, Vienna, p 28.

الشكل رقم (2-3): التوزيع الجغرافي للإنتاج العالمي للبترول خلال الفترة 2010-2014

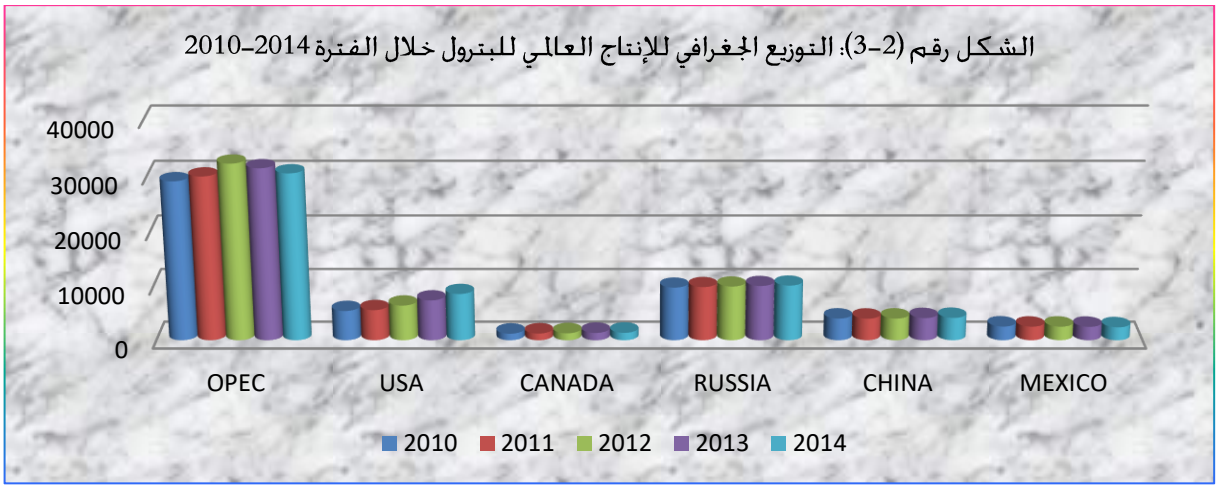

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3- 2).

من خلال إحصائيات الجدول نلاحظ تزايد وتيرة الإنتاج العالمي للنفط، حيث قدر الإنتاج سنة 2010 بـ 69.8856 مليون برميل يوميا ليرتفع إلى غاية 73.4201 مليون برميل يوميا سنة 2014 أي بنسبة زيادة تقدر 5.05%، وتنتج منظمة الأوبك لوحدها ما يقارب 41.79% عن الإنتاج العالمي سنة 2014 بكمية تقدر 30.6829 مليون برميل يوميا، أما خارج المنظمة فتعتبر روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر منتجي النفط في العالم بنسب تقدر بـ 13.92% (10.221 مليون برميل يوميا) و 11.79% (8.6627 مليون برميل يوميا) على التوالي وذلك سنة 2014، أما الصين فقد بلغ إنتاجها سنة 2014من النفط 4.1946 مليون برميل يوميا بنسبة تقدر 5.71% من الإنتاج العالمي، أما النسبة المتبقية فتتوزع على باقي الدول في العالم والتي تقدر بـ 30%.

✓ **الطلب العالمي للبترول:**

يرتبط الطلب على الطاقة عموما ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه، التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم الطلب، والجدول الموالي يبرز نمو الطلب على النفط خاصة من الدول الصناعية والدول الناشئة.

الجدول رقم (3-3): التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي للبترول خلال الفترة 2010-2014

المنطقة	2010	2011	2012	2013	2014
دول OPEC	8096.9	8341.2	8678.2	9037.8	9299.8
الولايات المتحدة أ	19180.5	18984.2	18513.4	18961.3	19078.0
كندا	2283.2	2310.0	2353.5	2438.7	2452.0
روسيا	3199.3	3262.2	3317.7	3376.6	3405.1
الصين	8951.2	9409.9	9739.0	10067.8	10464.8
اليابان	4429.2	4443.1	4705.2	4521.1	4315.4
الهند	3305.9	3432.6	3649.4	3698.3	3786.3
البرازيل	2714.2	2797.6	2895.1	3012.6	3118.1
باقي العالم	87.337.1	88.197.4	89.014.4	90.365.5	91.323.5

Source: OPEC, annual Statistical bulletin 2015, Vienna, p 42.

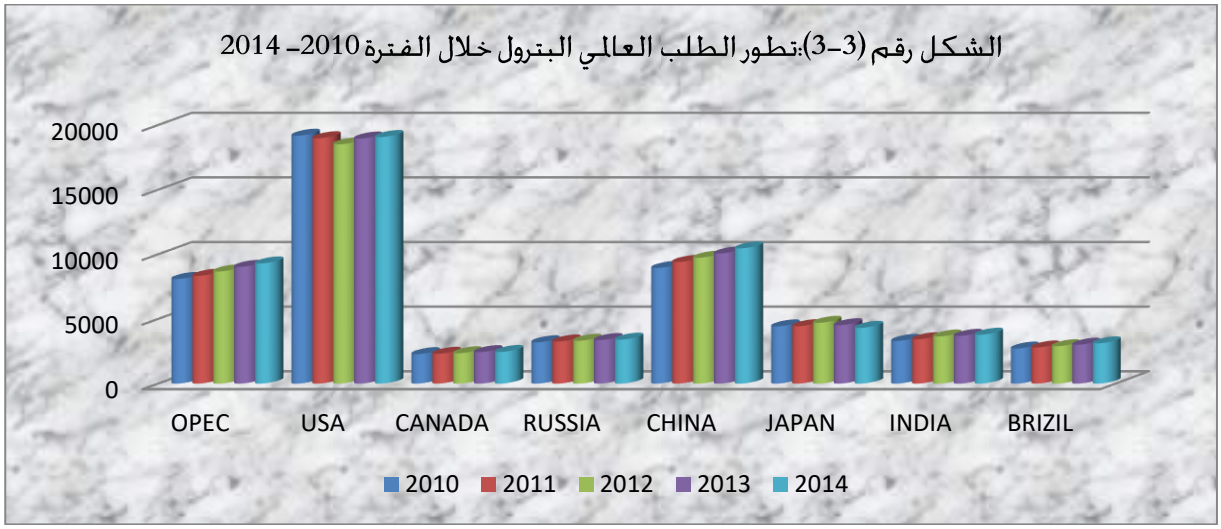

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-3).

عرف الطلب على النفط تزايدا معتبرا خاصة مع بداية الألفية الجديدة بسبب ارتفاع معدلات النمو العالمي وظهور بعض الدول التي تعمل على تطوير اقتصاديات للحاق بركب الدول المتقدمة على غرار دول البريكس BRICS* حيث تزايد الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2010-2014 بنسبة 44%، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك رقم واحد في العالم بكمية تقدر بـ 19.078 م/ب/ي، تليها الصين بـ 10.4648 م/ب/ي، ثم دول الأوبك مجتمعة بكمية تقدر 9.2998 م/ب/ي، واليابان 4.3 م/ب/ي، الهند بـ 3.7 م/ب/ي وروسيا 3.4 م/ب/ي والبرازيل 3.1 م/ب/ي، فمن خلال هذه الأرقام المدرجة في التحليل نجد أن الاستهلاك العالمي يتركز معظمه في الولايات المتحدة الأمريكية، دول جنوب شرق آسيا وأوروبا وهي اقتصاديات متطورة وذات معدلات نمو تصل أحيانا في بعض الدول إلى معدل نمو ذو رقمين(< 10).

ب- **الغاز الطبيعي:**

يوصف الغاز بأنه الصورة الغازية للبترول، وقد وصف بالطبيعي للتفرقة بينه وبين الغاز الصناعي الذي يماثله في التركيب والخواص تقريبا، والذي يتم الحصول عليه بتسخين الفحم، والغاز الطبيعي هو أسهل مصدر للهيدروكربونات لأنه يتألف من مركبات نسبيا يمكن أن نصل إليها بسهولة وهي خليط من الغازات ذات الأصل البترولي، حيث نجد أن المكمن النفطي يتكون من ثلاث طبقات: طبقة الماء وهي أسفل المكمن، طبقة النفط السائلة فوق طبقة الماء، ثم نجد على قمة المكمن طبقة الغاز، ليتم تجميع الغاز بوضع تجهيزات خاصة على فوهة البئر لفصل الغاز أثناء خروجه مع

* **BRICS : B**résil, **R**ussie, **I**nde, **C**hina, **S**ud Afrique.

النفط، أو خروجه المستقل في حالة حقول الغاز، ويتم ربط الآبار المجاورة بأنابيب تجميع تصب مدخلاتها في مصنع الغاز الذي يقوم بتنظيف الغاز من الشوائب خاصة الكبريت، ويتم فصل البروبان والبيوتان من الغاز، ويتبقى غاز الميثان الذي يستخدم كمصدر للطاقة، وكأحد المدخلات الهامة لصنع العديد من البتروكيمياويات ويتم نقله لمسافات يسيرة بعدما يتم إسالته (أي تحويله إلى صورة سائلة، عن طريق التبريد لدرجات برودة منخفضة جدا)[1]، ويتم استخدام ناقلات بحرية في هذه الحالة لنقله وتعد شحنة لتجارة الغاز المسيل عام 1964 بين الجزائر والولايات المتحدة هي أول شحنة تجارية.[2]

ويعتبر الغاز الطبيعي في الوقت الراهن، الوقود المثالي في الاستعمال لما يتصف به من خصائص عدة أهمها:[3]

- توفره بكميات كبيرة جدا وسهولة نقله واستخراجه؛
- يتمتع بتركيب كيميائي بسيط نسبيا وبطاقة حرارية عالية وهذا بسبب خاصية الاحتراق الكامل له؛
- يتطلب عمليات معالجة بسيطة جدا قبل استعماله مقارنة بالنفط والفحم الحجري؛
- ذو احتراق نظيف (لا يخلف عند احتراقه أي رماد) وذلك لعد احتوائه على شوارد معدنية.

يعد التوجه نحو الغاز الطبيعي بعد الحرب العالمية الثانية، تطورا مهما شهده مجال الطاقة، وبعد أزمة البترول سنة 1973 زاد الاهتمام بهذا المورد، ونظرا لعدم التوازن بين توزيع الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي وعملية إنتاجه وتسويقه، ارتبط هو الآخر بعدة صراعات ونزاعات وهو ما نبرزه في هذه النقطة.

✓ **الاحتياطات العالمية:**

أدى الاهتمام المتزايد بإنتاج الغاز الطبيعي واستهلاكه، إلى الاهتمام بتقدير احتياطاته القابلة للاستخلاص في العالم، ويعتبر الخبراء في مجال الطاقة أن احتياطات الغاز الطبيعي تتضاعف كل سبع سنوات، وتعد منطقة الشرق الأوسط وروسيا أهم المناطق التي تحتوي في باطن أراضيها احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي، والجدول الموالي يوضح توزيع احتياطات الغاز الطبيعي في مناطق العالم.

الجدول رقم (3 -4): التوزيع الجغرافي للاحتياطات المؤكدة للغاز الطبيعي في العالم خلال الفترة 2010-2014

المنطقة	2010	2011	2012	2013	2014
أمريكا الشمالية	9700.6	10524.2	11121.0	10423.8	11607.8
أمريكا الجنوبية والوسطى	8325.0	7886.4	7947.4	8061.0	8009.9
أوروبا	66035	67381	69544	69471	69471
إفريقيا	14462.5	14597.0	14569.0	14498	14494
الشرق الأوسط	78889.0	79581	80131	80065	80109.2
آسيا واستراليا	15827.0	16526	16757	16891.0	16943.0
الإجمالي العالمي	193239.1	196495.5	200069.3	199409.8	201139.9

Source: OPEC, annual Statistical bulletin 2015, Vienna, p 94.

[1] كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004/2003, ص 38.

[2] رومات مابرو، **مقارنة بين نقل الغاز بواسطة الأنابيب وناقلات الغاز المسيل الطبيعي**، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلة 21، العدد 75، الأوابك، الكويت، 1995, ص 13.

[3] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، **مستقبل الغاز الطبيعي في السوق الطاقة العالمية**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004, ص20.

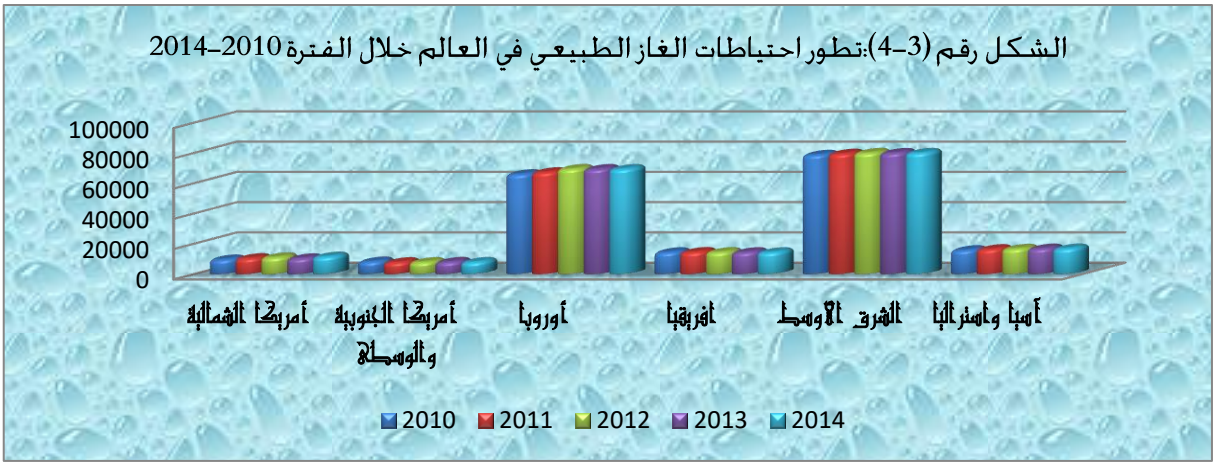

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3- 4).

شهدت احتياطات الغاز الطبيعي في الآونة الأخيرة ارتفاع محسوس، أين بلغ سنة 2010 ما يقارب193.239.1 مليار م^3 ليرتفع إلى 201.139.0 مليار م^3 سنة 2014، وتعد منطقة الشرق الأوسط المنطقة الأكبر تركزا لاحتياطات الغاز الطبيعي في العالم بقدرة 80.109 مليار م^3 بنسبة تقارب 40% من الاحتياطات العالمية، حيث تضم هذه الأخيرة كل من السعودية وإيران وقطر، فهذه الدول تمتلك احتياطات ضخمة حيث تساهم كل منهم بنسب 3.3%، 18.2%، 13.1% على التوالي، كما تمتلك القارة الأوروبية جانب مهم من الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي وهذا بفضل دول أوروبا الشرقية وخاصة روسيا، فتقدر الاحتياطات الأوروبية من الغاز الطبيعي بـ 69.471 مليار م^3 أي بنسبة 34.5% من الاحتياطات العالمية، أما روسيا لوحدها فتمتلك ما يقارب32.6 مليار م^3 أي بنسبة17.4 %من الاحتياطات العالمية و56% من الاحتياطات الأوروبية، وتعد روسيا الممول الرئيسي للسوق الغازية الأوروبية، أما أمريكا الشمالية فتقدر احتياطاتها 11.607.8 مليار م^3 أي بنسبة 5.77% من الاحتياطات العالمية وإفريقيا بـ 14.494 مليار م^3 بنسبة 7.02% من الاحتياطي العالمي، أما القارة الآسيوية فقدرت احتياطاتها بـ 16.943 مليار م^3 بنسبة 8.42% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي.

✓ **الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي:**

ازداد الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي بعد الحرب العالمية الثانية، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من أكبر منتجي الغاز في العالم، حيث بلغ إنتاجهما حسب تقرير شركة **BP** سنة 2014 نسبة 22.7% و12% من الإنتاج العالمي على التوالي، والجدول التالي نوضح تطور إنتاج الغاز الطبيعي في العالم.

الجدول رقم (3 -5): التوزيع الجغرافي للإنتاج العالمي للغاز الطبيعي في العالم خلال الفترة 2010-2014

المنطقة	2010	2011	2012	2013	2014	%
أمريكا الشمالية	849.6	870.6	903.4	928.5	949.4	28.3
أمريكا الجنوبية والوسطى	148.6	152.1	161.7	168.4	170.1	5
الولايات المتحدة الأمريكية	682.1	693.1	723.2	739.9	759.4	22.7
روسيا	414.1	424.6	416.2	413.5	409.2	12
أوروبا	1121.3	1097.8	1080.9	1060.8	1009.6	29.6
دول الشرق الأوسط	395.4	418.7	430.5	437.7	465.2	13.7
إفريقيا	107.2	113.9	121.8	120.3	120.1	3.5
آسيا	571.6	612.2	647.6	665.3	678.6	19.9
باقي العالم	3193.7	3265.3	3345.8	3381.0	3393.0	100

Source: BP, statistical review of world energy, London, 2015, p 23.

الشكل رقم (3-5):تطور الانتاج العالمي للغاز الطبيعي في العالم 2010-2014

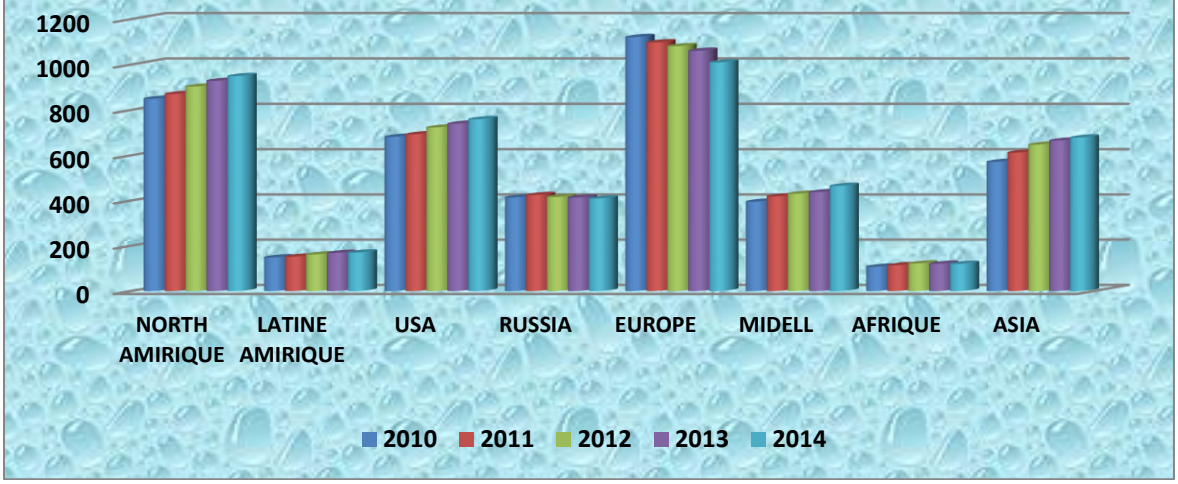

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3- 5).

بلغ الإنتاج العالمي سنة 2014 من الغاز الطبيعي 3460.6 مليار م^3 بزيادة قدرها 8.05% مقارنة بسنة 2010، ويعود إنتاج أكثر من نصف هذه المادة إلى كل من القارة الأوروبية بنسبة 28.8 % أي بكمية 1002.4 مليار م^3 وأمريكا الشمالية بنسبة 27.7% بكمية 948.4 مليار م^3 ، وتعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية الفاعلين الأساسيين، حيث تنتج الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 21% من الإنتاج العالمي، أما روسيا فتنتج ما نسبته 16.7%ن وبالرغم من تركز أكبر الاحتياطات في منطقة الشرق الأوسط إلا ان هذه المنطقة لا تنتج سوى 17.3% من الإنتاج العالمي، أما آسيا فيقدر إنتاجها بـ 531.2 مليار م^3 أي بنسبة 15.3%، وتبقى منطقة إفريقيا وأمريكيا اللاتينية أقل إنتاجا بنسب 5.8%، 5% على التوالي.

✓ **الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي:**

لعبت أسعار البترول دورا بارزا في توجه السياسة الطاقوية للدول ذات الاستهلاك الواسع للطاقة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين وذلك من خلال الأزمات التي عرفتها خاصة أزمة **1973**، بالإضافة إلى دور المجتمع المدني وبعض المنظمات الدولية والالتفاف حول ملف البيئة ومشكل الاحتباس الحراري، والعمل على التوجه نحو طاقات نظيفة كان من أبرزها الغاز الطبيعي، ولهذا عرف هذا الأخير زيادة في الاستهلاك وهو ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3 -6): التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي خلال الفترة 2010-2014

المنطقة	2010	2011	2012	2013	2014	%
أمريكا الشمالية	821.1	866.5	893.8	903.3	948.4	27.7
أمريكا الجنوبية والوسطى	163.2	167.2	173.7	173.3	175.0	5
أوروبا	1021.7	1034.2	1028.2	1034.7	1002.4	28.8
الشرق الأوسط	488.6	540.7	565.1	580.5	601.0	17.3
إفريقيا	213.3	210.2	215.4	204.7	202.6	5.8
آسيا واستراليا	494.7	496.9	504.0	512.3	531.2	15.3
الإجمالي العالمي	3202.6	3315.7	3380.2	3408.8	3460.6	100

Source: BP, statistical review of world energy, London, 2015, p 22.

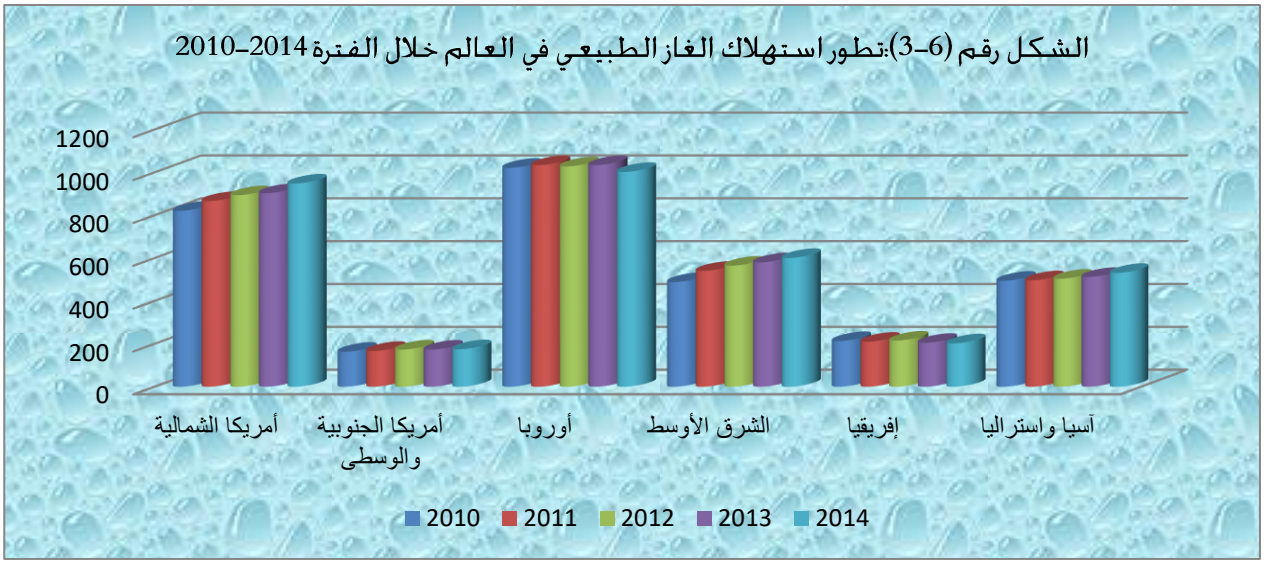

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3 -6).

لقد زاد الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي، خاصة بعد أزمة الطاقة عام 1973، حيث تستهلك أوروبا الغاز الطبيعي بشكل رئيسي من مصادر محلية كهولندا وايطاليا وألمانيا أو من مصدرين قريبين مثل روسيا والجزائر، وتعتبر دول التعاون والتنمية OCED أكبر الدول المستهلكة للغاز الطبيعي، فخلال سنة 2014 بلغ استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية 759.4 مليار م^3 أي ما يقارب 23% من الاستهلاك العالمي، أما أوروبا فبلغ استهلاكها للغاز الطبيعي 29.6% بكمية تقدر 409.2 مليار م^3 ، أما دول آسيا والباسفيك فبلغ استهلاكها للغاز الطبيعي 678.6 مليار م^3 سنة 2014 بنسبة 19.9% من الاستهلاك العالمي، أما منطقة الشرق الأوسط فبلغ استهلاكها للغاز الطبيعي 465.2 مليار م^3 من نفس السنة بنسبة 13.7%، أما دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا فيعدان المناطق اقل استهلاكا بنسبة 5% و 3.5% على التوالي، وذلك بسبب ضعف التنمية الاقتصادية فيها على خلاف دول أوروبا وآسيا.

ج- النفط الصخري والغاز الصخري:

في ظل ارتفاع أسعار البترول في بداية الألفية الجديدة والتطور التكنولوجي الذي وصلت إليه الشركات النفطية ازداد الاهتمام بالنفط والغاز الصخري (المحروقات غير التقليدية) في العديد من الدول المتعطشة للنفط وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من ارتفاع تكاليف البحث والتنقيب وكذلك الاعتبارات البيئية المختلفة.

النفط الصخري:

النفط الصخري أو السجيل، عبارة عن مركب صلب ذو نشأة عضوية، تشكل في ظروف مائية، وهو عبارة عن صخور رسوبية تتكون أساسا من المواد العضوية (الحيوانات والأحياء البحرية والنهرية) التي تجعلها مماثلة للنفط، وعادة ما تكون نسبته رقيقة، وعند تسخين النفط الصخري في ظروف انعدام الهواء يتشكل لدينا هيدروكربونات سائلة أو غازية، وتمثل المادة الجديدة المتشكلة بسبب التسخين في ظل انعدام الأوكسجين ما نسبته 20% إلى 70% من الحجم الأولي للهيدروكربونات السائلة الناتجة عن تسخين الزيت الصخري (الصخر الرسوبي النفطي).[1]

وقدرت احتياطات البترول الصخري في العالم بـ 345 مليار برميل، تتركز هذه الاحتياطات بنسبة 40% في روسيا بـ 75 مليار برميل (22%) والولايات المتحدة الأمريكية بـ 58 مليار برميل (17%) والصين بـ 32 مليار برميل (9%)، والجدول الموالي يبين توزيع احتياطي النفط الصخري في العالم.

[1] عبد القادر بلخضر، **أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة -حالة الجزائر-** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع: إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 50.

الجدول رقم (3- 7): التوزيع الجغرافي لاحتياطات النفط الصخري في العالم **الكمية: مليار برميل**

الدولة	روسيا	و م أ	الصين	الأرجنتين	ليبيا	فنزويلا
الكمية	75	58	32	27	26	13
الدولة	المكسيك	باكستان	كندا	اندونيسيا	باقي العالم	إجمالي الاحتياطات
الكمية	13	9	9	8	75	345

Source: Adam sieminski, **Outlook for USA shale oil and gas**, EIA, Washington, 22 January 2014, P18.

الشكل رقم (3-7):توزيع احتياطات النفط الصخري في العالم سنة 2014 مليار برميل

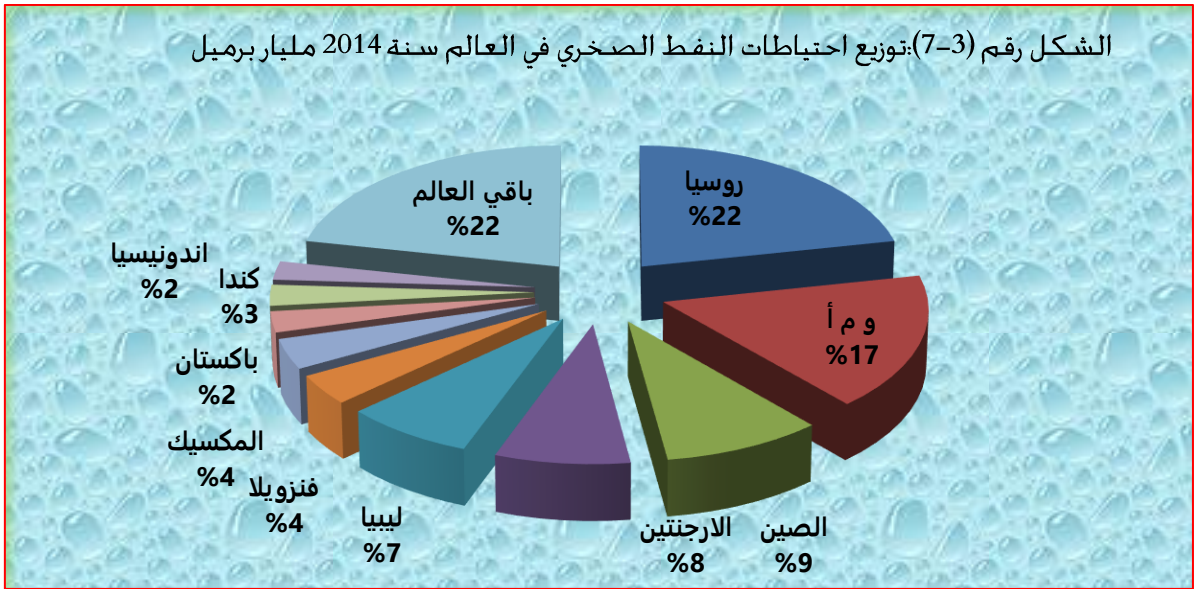

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3- 7).

الغاز الصخري:

يعد الغاز الصخري مصدرا من مصادر الطاقة الحديثة وهو صنف غير تقليدي من الغاز الطبيعي يوجد داخل الصخور العميقة وينتشر غالبا في الطبقات الصخرية للأحواض الرسوبية تسمى هذه الطبقات من الصخور "السجيل".

الغاز الصخري هو غاز طبيعي يستخرج بطرق دقيقة ومعقدة، ويتم استخدام تقنيات حديثة ومتطورة جدا لاستخراج الغاز الطبيعي غير التقليدي من طبقات الصخور الزيتية (السجيل الصخري)، تتضمن تقنيات الحفر الأفقي وتشقيق الصخور بالسوائل (التصديع الهيدروليكي).

إذن الغاز الصخري يتشكل في صخور السجيل في باطن الأرض التي تحتوي على نسبة من النفط والمواد العضوية الهيدروليكية بنسبة تتراوح بين 0.5 % و25 %، ويتولد الغاز الصخري بفعل الحرارة والضغط ويبقى محتجزا داخل تجويفات تلك الصخور الصلبة التي تمنع نفاذه، وهو يصنف من الغازات غير التقليدية، وتقبع صخور السجيل على أعماق سحيقة تصل [**1500- 3000 متر**] تحت سطح الأرض، وقد يكون الغاز الصخري من النوع الجاف الذي ترتفع فيه نسبة الميثان المفضل لصناعة البيتروكيماويات، أو يكون غني بسوائل الغازات الأخرى.[1]

وقد قدرت الوكالة الأمريكية للطاقة احتياطات الغاز الصخري في العالم بـ 7.299 تريليون قدم مكعب، احتلت الصين المرتبة الأولى باحتياطات قدرت 1.115 ت قدم^3 بنسبة إجمالية من الاحتياطي العالمي 15%، تليها الأرجنتين بـ 802 ت قدم^3 بنسبة 11%، ثم الجزائر بـ 707 ت قدم^3 بنسبة 10 %، والجدول الموالي يوضح احتياطات الغاز الصخري في العالم.

[1] محمد شايب، **جدلية واقعية الأخطار بخصوص تقنية التصديع الهيدروليكي وإمكانية البدائل المتاحة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، يومي 8/7 أفريل 2015، سطيف، ص 3.

الجدول رقم (3- 8): التوزيع الجغرافي لاحتياطات الغاز الصخري في العالم الكمية: تريليون قدم مكعب

الدولة	الصين	الأرجنتين	الجزائر	و م أ	كندا	المكسيك
الكمية	1.115	802	707	665	573	545
الدولة	استراليا	جنوب إفريقيا	روسيا	البرازيل	باقي العالم	إجمالي الاحتياطات
الكمية	437	390	285	245	1.535	7.299

Source: Adam sieminski, **Outlook for USA shale oil and gas**, EIA, Washington, 22 January 2014, P18.

الشكل رقم (3–8):توزيع احتياطات الغاز الصخري في العالم سنة 2014 تريليون قدم مكعب

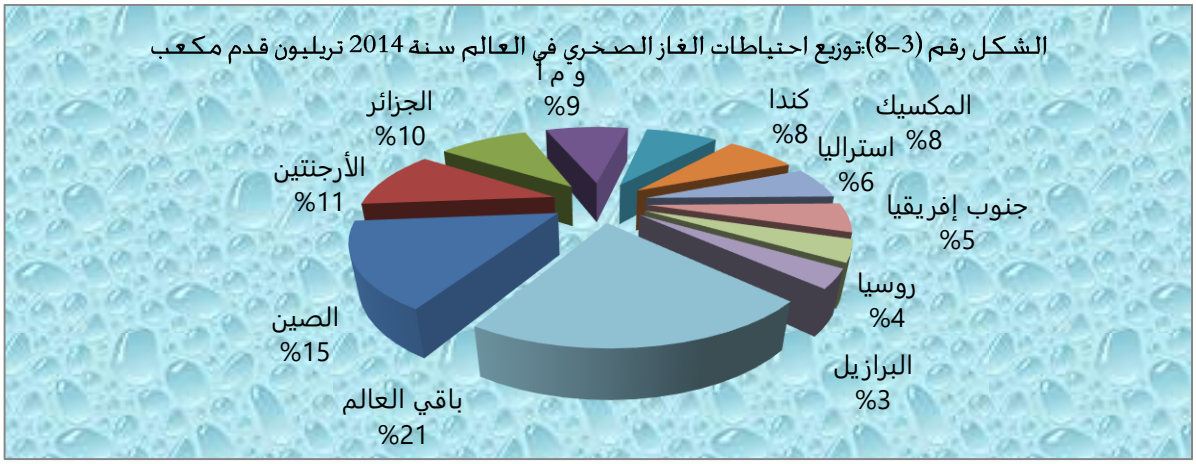

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3- 8).

ومن المتوقع أن يساهم النفط الصخري في تحقيق إضافات هامة لإمدادات النفط الخام بعد عام 2015 تبلغ حوالي 6.4 مليون برميل يوميا من إجمالي الإمدادات النفطية لسنة 2015، وترتفع إلى حوالي 8.5 مليون برميل يوميا خلال عام 2020 وتصل إلى حوالي 13.2 مليون برميل يومي خلال عام 2030، ويتوقع أن تأتي حوالي 95 % من إمدادات النفط غير التقليدي من خارج دول أوبك حيث تأتي أغلب الإمدادات من الرمال النفطية الكندية والصخر الزيتي في الولايات المتحدة، وتحويل الفحم إلى سوائل في أمريكا الشمالية وجنوب إفريقيا والصين واستراليا، أما إمدادات أوبك من النفط غير التقليدي فسوف تأتي أساسا من تحويل الغاز إلى سوائل التي لا يتوقع أن تزيد إمداداتها عن 0.6 مليون برميل يوميا خلال عام 2030.

وتؤكد الأبحاث والتقارير أن الزيت الصخري كان محل اهتمام الدول المتقدمة منذ أوائل القرن الماضي، وقد أدت زيادة أسعار النفط في السنوات الأخيرة من تلك الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى بذل جهود لتطوير موارد الزيت الصخري، بمساعدة تكنولوجيا الحفر الأفقي والتشقيق الهيدروليكي، مما يؤهلها ذلك إلى الاكتفاء الذاتي من النفط وتسعى في عام 2035 لزيادة إنتاج النفط من الصخر الزيتي الكثيف مرتين.[1]

إن من أهم أسباب انهيار أسعار البترول في السوق الدولية في الآونة الأخيرة والتي عرفت منذ جوان 2014 تراجعا أكثر من 50 % من قيمتها، هو بداية إنتاج الغاز والنفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وبداية البحث والاستكشاف وكذا التنقيب في مناطق أخرى من العالم، وتعد المحروقات غير التقليدية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تحديا صعبا نظرا للتكنولوجيا اللازمة في التنقيب عليها وكذا الاعتبارات البيئية والتي تلقى دعما من المجتمع المدني، إلا أنها وبالرغم من هذا بدأت الولايات المتحدة منذ سنة 2011 في إنتاج المحروقات غير التقليدية وهو ما أدى إلى نقص الطلب العالمي على المحروقات التقليدية والتي أدت إلى تراجع أسعار النفط إلى مادون 40 دولار في شهر ديسمبر 2015، ومن جهة ثانية مازالت الأوبك تناور على تهميش هذه الطاقات غير التقليدية والعمل على ضخ كميات إضافية في السوق

[1] World Energy council, **survey of energy resources ELSELVIER**, 2010, p223.

وخاصة من قبل المملكة العربية السعودية، حيث تنظر بعض دول هذه المنظمة إلى ان انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب على المحروقات التقليدية و تخفيض إنتاج المحروقات غير التقليدية وذلك لتكبدها خسائر بسبب التكلفة المرتفعة في استخراج هذا المورد الذي تتراوح تكلفة استخراجه بين 60-75 دولار للبرميل على خلاف البترول والذي تتراوح تكلفة استخراجه ما بين 4 -15 دولار للبرميل، إلا انه وفي الأخير مازالت أسعار النفط تتراجع إلى مستويات لم تشهدها السوق النفطية منذ عقود والتي امتدت أكثر من سنة ونصف (جوان 2014 - ديسمبر 2015) ومازالت الأسواق لم تشهد أي تحسن، ولهذا نستطيع القول أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت جر السوق الدولية للنفط للتهاوي وخاصة منظمة الأوبك.

د- **الفحم الحجري:**

هو أحد أنواع الوقود الأحفوري كان المصدر الأساسي لإمدادات الطاقة في العالم منذ الثورة الصناعية التي قامت أساسا في انجلترا، ثم دول أوروبا الغربية وظل كذلك حتى الحرب العالمية الثانية، ومع اكتشاف النفط في منتصف القرن 19، وما توافر فيه من مزايا عديدة لا تتوفر في الفحم، فقد أثر ذلك على نسبة إمدادات الطاقة، وزادت في المقابل نسبة إمدادات النفط والغاز الطبيعي في ميزان الطاقة العالمي.

ويعرف الفحم على أنه صخر أسود أو بني اللون قابل للاشتعال ويعطي جراء احتراقه طاقة حرارية وتستغل هذه الأخيرة في مختلف الاستعمالات مثل تدفئة المنازل أو وقود المؤسسات، ويبقى الاستخدام الأساسي لهذه الحرارة هو توليد الكهرباء، حيث كانت المعامل التي تعتمد الفحم في إنتاج الطاقة الكهربائية تشكل ثلثي الكهرباء المستهلكة في العالم.[1]

وللفحم أنواع كثيرة تختلف هذه الأنواع باختلاف المحتوى الحراري لكل نوع وعادة ما تتخذ إحصائيات الأمم المتحدة القيمة الحرارية للفحم البيتوميني وهي 7000 كيلو كالوري/كلغ كقاعدة لحساب الطن من معادن الفحم وهناك ثلاثة أنواع من الفحم هي: [2]

الجدول رقم (3- 9): أنواع الفحم حسب القيمة الحرارية لكل نوع

نوع الفحم	كثافة النوعية	كيلو كالوري/كلغ	BTU لكل رطل	نسبة الكربون
الانتراميب	1.6	8100	14500	96
البيتوميني	1.4	7200	13000	90 -75
البني واللجنيت	2.2	5000	900	83

المصدر: عبد القادر بلخضر، **مرجع سابق**، ص 41.

رغم قدم استخدام الفحم الحجري في توليد الطاقة، إلا ان هذا المورد مازالت بعض الدول تستعمله في توليد الطاقة الكهربائية أو كوقود خاصة الدول الآسيوية، حيث يعتبر الفحم الحجري ثاني بديل للنفط بعد الغاز الطبيعي وهو ما توضحه الأرقام أدناه.

✓ **الاحتياطي العالمي من الفحم الحجري:**

يشكل احتياطي الفحم العالمي ضعف الاحتياطي الموجود من النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث بلغ الاحتياطي العالمي المؤكد من الفحم 891 مليار طن خلال سنة 2014 بعمر يقدر 110 سنة، خلافا عن الذي تنفذ احتياطاته بعد 52.5 سنة والغاز الطبيعي بعد 54 سنة،[3] والجدول الموالي يوضح توزيع احتياطات الفحم الحجري في العالم.

الجدول رقم (3- 10): التوزيع الجغرافي للاحتياطات المؤكدة للفحم الحجري في العالم خلال الفترة 2010-2014

[1] Chams Eddine Chittoor, **pétrole et politique ou va le monde ?**, André, 2002, p38

[2] عبد القادر بلخضر، **مرجع سابق**، ص 41.

[3] BP, **statistical review of world energy**, London, 2015, p-p: 6-20-30.

المنطقة	2014	النسبة من الإنتاج العالمي	عمر الاحتياطات بالسنوات
أمريكا الشمالية	245088	27.5	248
أمريكا الجنوبية والوسطى	14641	1.6	142
أوروبا	310538	34.8	268
الشرق الأوسط و إفريقيا	32936	3.7	122
آسيا واستراليا	288328	32.3	51

Source: BP, statistical review of world energy, London, 2015, p 30.

الشكل رقم (3-**9**):احتياطات العالم من الفحم الحجري سنة 2014

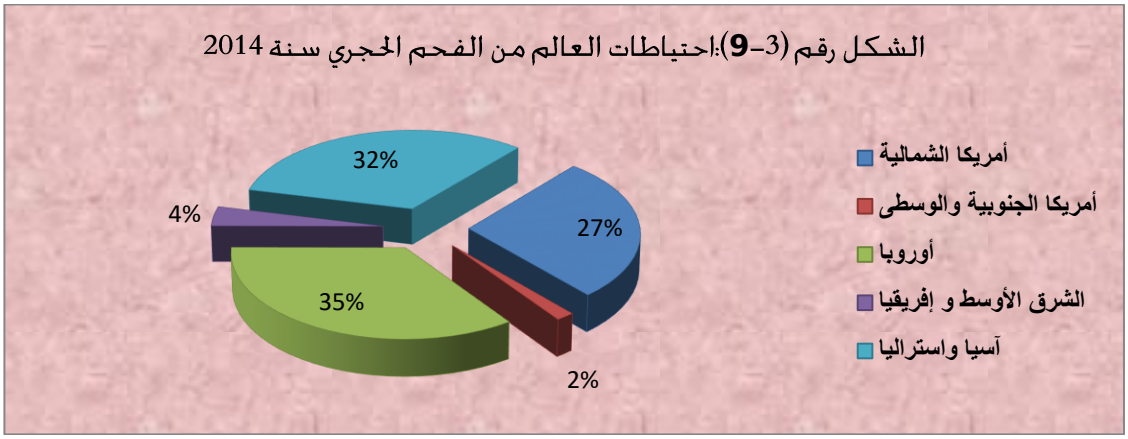

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3- 10).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياطي الفحم يتوزع معظمه بين أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، أو بالأحرى في النصف الشمالي للكرة الأرضية، حيث بلغت أعلى نسبة احتياطي الفحم سنة 2014 في أوروبا بـ 34.8% بكمية تقدر 310538طن تلها آسيا بنسبة 32.3% بكمية تقدر بـ 288328 طن ثم أمريكا الشمالية بنسبة 27.5 % بكمية تقدر 245088 طن، أما النسبة المتبقية والتي تقدر بـ 5.3 % والتي تركزت في النصف الجنوبي للكرة الأرضية موزعة بين الشرق الأوسط وأفريقيا بنسبة 3.7% بكمية تقدر 32930 طن وأمريكا الجنوبية بنسبة 1.6% بكمية تقدر 14641 طن.

✓ **الإنتاج العالمي للفحم الحجري:**

نظرا للتطور الاقتصادي وزيادة الحركة التجارية في منطقتي أمريكا الشمالية وجنوب شرق آسيا على غرار الصين والهند وكوريا الجنوبية، ونقص الموارد الطاقوية من البترول والغاز في دول أوربا خاصة الغربية منها، مازال هذه الدول إنتاج الفحم الحجري لتقليل تكلفة وارداتها من النفط والغاز الطبيعي لتمويل حركتها الاقتصادية.

الجدول رقم (3- 11): التوزيع الجغرافي للإنتاج العالمي للفحم الحجري خلال الفترة 2010-2014

المنطقة	2010	2011	2012	2013	2014	%
أمريكا الشمالية	594.0	600.9	561.1	545.0	551.4	14
أمريكا الجنوبية والوسطى	52.7	59.8	61.8	62.4	65	1.7
أوروبا	443.6	463.4	475.7	461.0	441.6	11.2
الشرق الأوسط	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	/
إفريقيا	147.1	146.0	149.2	150.4	152.2	3.9
آسيا واستراليا	2366.2	2598.5	2664.4	2741.9	2722.5	69.2
الإجمالي العالمي	3604.3	3869.4	3912.9	3961.4	3933.5	100

Source: BP, statistical review of world energy, London, 2015, p 32.

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3- 11).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الأهمية التي مازال يحتفظ بها الفحم حيث عرف إنتاجه خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا بنسبة9.13% وربما يعود سبب الاعتماد على الفحم كمصدر للطاقة هو ارتفاع أسعار البترول، وتعتبر القارة الآسيوية المنتج رقم واحد لهذه المادة حيث بلغ نسبة إنتاجها 69.2% من الإنتاج العالمي سنة 2014، وتعد الصين أكبر دولة منتجة للفحم بنسبة46.9%، أما أمريكا الشمالية فبلغت حصتها من الإنتاج العالمي نسبة 14% ومن بين الدول المنتجة للفحم في المنطقة هي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة إنتاج 12.9%، أما القارة الأوروبية فقد بلغت حصة إنتاجها 11.2% من الإنتاج العالمي ولعل أهم الدول المنتجة هي روسيا بنسبة إنتاج قدرت بـ 4.3%، أما أمريكا اللاتينية فقد قدر إنتاجها بـ 65 طن بنسبة 1.7% من الإنتاج العالمي، وفي القارة الإفريقية مازالت هناك بعض الدول تنتج هذه المادة على غرار جنوب إفريقيا وزيمبابوي، فكانت نسبة إنتاج الفحم في إفريقيا تقدر بـ 3.9% منها 3.8% تنتجها جنوب إفريقيا، أما دول الشرق الأوسط فنسبة إنتاجه للفحم شبه معدومة وذلك لاعتماده على مصادر طاقة أخرى مثل النفط والغاز.

✓ **الاستهلاك العالمي للفحم الحجري:**

مادام الفحم الحجري مازال ينتج في العالم إلا وله مستهلكون، حيث تستهلك الدول الآسيوية (المنطقة الأكثر استهلاكا للفحم في العالم) تقريبا ثلاثة أرباع من الإنتاج العالم للفحم، في حين هي تنتج ثلثي من هذه المادة والباقي يستورد لتغطية العجز، أما أوروبا وأمريكا الشمالية تستهلك الربع المتبقي مناصفة، والجدول الموالي يوضح الاستهلاك العالمي للفحم الحجري.

الجدول رقم (3- 12): التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي للفحم الحجري خلال الفترة 2010-2014

المنطقة	2010	2011	2012	2013	2014	%
أمريكا الشمالية	567.5	536.5	472.4	488.8	488.9	12.6
أمريكا الجنوبية والوسطى	27.3	29.9	30.1	33.6	31.6	0.8
أوروبا	490.2	511.5	529.9	508.2	476.5	12.3
الشرق الأوسط	9.9	10.8	11.9	10.3	9.7	0.3
إفريقيا	100.0	97.8	95.3	96.6	98.6	2.5
آسيا واستراليا	2416.3	2590.3	2690.3	2659.3	2776.6	71.5
الإجمالي العالمي	3611.2	3777.4	3798.8	3867.0	3881.8	100

Source: BP, statistical review of world energy, London, 2015, p 33.

الشكل رقم (3- 12):الاستهلاك العالمي للفحم 2010-2014

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3- 12).

يتركز الاستهلاك العالمي للفحم في ثلاث مناطق رئيسية في العالم وهي آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، ويعود ذلك لوجود حقول الفحم في تلك المناطق، بالإضافة إلى التطور الاقتصادي والصناعي الذي تعرفه دول تلك المنطقة والنمو المتزايد لدول صاعدة كالصين والهند، حيث بلغت نسبة استهلاك الفحم في القارة الآسيوية 71.5% من الاستهلاك العالمي للفحم، أما أمريكا الشمالية وأوروبا فقد قدرت نسبة استهلاكهما 12.6% و 12.3% على التوالي، وبلغ استهلاك إفريقيا 2.5%، ويبقى أدنى استهلاك في كل من دول الشرق الأوسط و دول أمريكا اللاتينية بنسبة 0.3% و 0.8% على التوالي.

هـ- **الطاقة النووية:**

إن أول من وضع النواة الأولى في اكتشاف هذا النوع من الطاقة هو العالم الفيزيائي ألبرت اينشتاين، ففي بداية القرن الماضي قام هذا العالم بوضع النظرية النسبية، وأوضح فيها المعادلة الرياضية أن المادة يمكن أن تتحول إلى طاقة وعبر عن ذلك بمعادلته الشهيرة: **ط = ك * ع^2 (ط: طاقة، ك: كتلة، ع: سرعة الضوء)**

وقد بني أول مفاعل نووي لتوليد الطاقة النووية في الولايات المتحدة سنة 1951، وكان هذا المفاعل من النوع الذي يتولد فيه الوقود النووي، وفي سنة 1956 أنشأت ثاني محطة نووية، وكانت تتكون من أربع وحدات نووية، طاقة كل منها 50 ميغا واط، وهي من نوع المفاعلات المبردة بالغاز وبمرور الوقت تضاعف عدد المفاعلات النووية في العالم وزاد الاعتماد عليها في توليد الكهرباء،[1] فقد تضاعف عدد المحطات النووية في العالم ثلاث مرات بين عام 1974 و 1984 ولكن بعد الحوادث النووية الجسيمة التي وقعت خاصة " ثري مايل ايلاند" في الولايات المتحدة عام 1979، وحادث تشرنوبيل بالاتحاد السوفيتي عام 1986، والى جانب انهيار أسعار النفط إلى اقل من النصف عام 1986، انخفضت مشاريع الطاقة النووية وألغيت العديد منها.[2]

وتعرف الطاقة النووية على أنها الطاقة التي يتم توليدها عن طريق التحكم في تفاعلات انشطار أو اندماج النووية الذرية، تستغل هذه في محطات التوليد الكهرباء النووية لتسخين الماء وإنتاج بخار الماء الذي بدوره يستخدم بعد ذلك في إنتاج الكهرباء.[3]

وقد توقف بناء المفاعلات في الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا الغربية إلى غاية القرن 21، خاصة مع انفجار أزمة اليابان النووية و ما يعرف بحادثة فوكو شيما 2011 ، حيث عملت هذه الأزمة على إعادة النظر في مركبات المفاعلات

[1] Chams Eddine Chittoor, **Quelles Energies Pour Demain - les changements climatiques et le développement durable**, édition ENAG, Alger 2007.

[2] عبد القادر بلخضر، **مرجع سابق**، ص 54.

[3] مخفي أمينة، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسات حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2012/2011، ص 25.

النووية لدى الدول الصناعية، وهذا من جهة ضمان أكثر لمعايير الأمن والسلامة في المفاعلات النووية، كما نتج كذلك عن أزمة اليابان إغلاق العديد من المفاعلات النووية في الدول الأوروبية وخاصة في ألمانيا، غير أن بعض الدول وبسبب الحاجة الماسة للطاقة وقلة الموارد البديلة ، تراجعت في أواخر سنة 2011 وبداية 2012 بفتح مفاعلات جديدة في كل من كوريا الجنوبية وروسيا وألمانيا، والجدول الموالي يبين استهلاك العالم للطاقة النووية.

الجدول رقم (3 -13): التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي للطاقة النووية خلال الفترة 2010-2014

المنطقة	2010	2011	2012	2013	2014	%
أمريكا الشمالية	213.8	211.9	206.9	213.7	216.1	37.6
أمريكا الجنوبية والوسطى	4.9	4.9	5.0	4.7	4.7	0.8
أوروبا	272.9	271.5	266.7	262.9	266.1	46.3
الشرق الأوسط	/	1.0	0.3	0.9	1.0	0.2
إفريقيا	2.9	3.2	2.8	3.4	3.6	0.6
آسيا واستراليا	131.7	109.1	77.8	78.1	82.5	14.4
الإجمالي العالمي	626.2	600.7	559.6	563.7	574.0	100

Source: BP, statistical review of world energy, London, 2015, p 35.

الشكل رقم (3- 13):الاستهلاك العالمي للطاقة النووية خلال الفترة 2010-2014

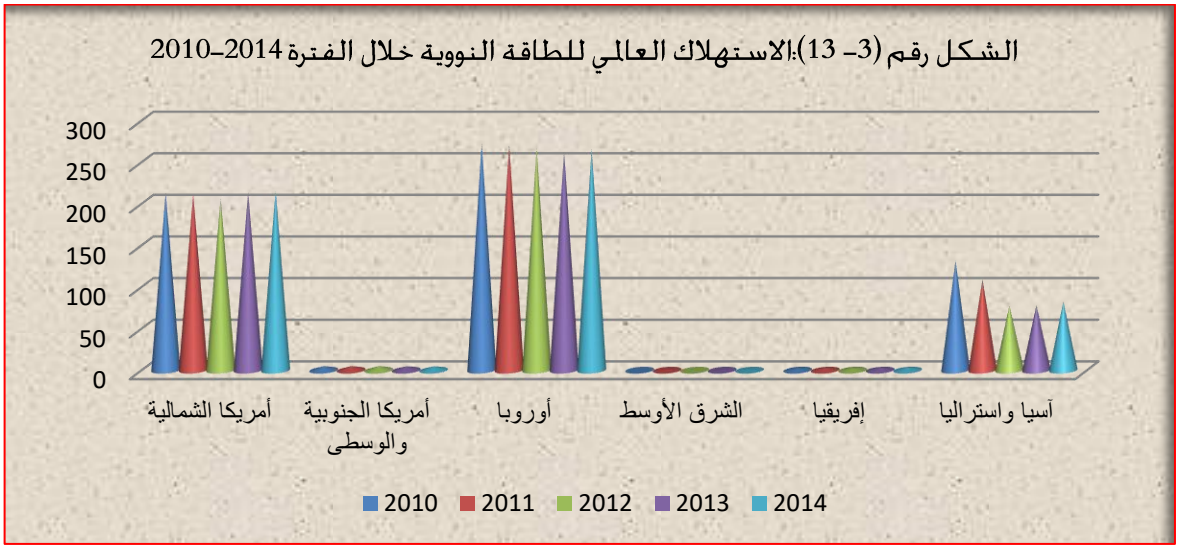

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3 -13).

ان الاستهلاك العالمي للطاقة النووية قد ازداد، حيث بلغ 639.7 تيرا واط/سا سنة 1979 بعدما كان 202.6 تيرا واط/سا سنة 1973بزيادة قدرها 316% مما يؤكد التوجه العالمي نحو طاقات بديلة للنفط بعد أزمة النفط 1973، وفي سنة 1985 بزيادة 231% عن سنة 1979ن وتعد أوروبا أكبر مستهلك للطاقة النووية في العالم وذلك بسبب نقص الموارد من الطاقات الأحفورية، حيث بلغ استهلاكها 266.1 مليون طن مكافئ للنفط أي بنسبة 46.3% من الاستهلاك العالمي، وتعد فرنسا المستهلك رقم واحد في أوروبا بنسبة 17.2% تليها روسيا 7.1%، أما أمريكا الشمالية فبلغ استهلاكها من هذه الطاقة 216.1 مليون طن مكافئ للنفط بنسبة 37.7% من الاستهلاك العالمي، وتستهلك الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها ما نسبته 33.1% أي كمية تقدر 189.8 مليون طن مكافئ للنفط، أما آسيا فقد بلغ استهلاكها سنة 2014 بـ 82.5 مليون طن مكافئ للنفط بنسبة 14.4% من الاستهلاك العالمي، وتعد الصين وكوريا الجنوبية أكثر استهلاكا في المنطقة وذلك بنسبة 5% و 6.2% على التوالي، أما اليابان فبعدما كان رائدا في هذا المجال حيث بلغ استهلاكه للطاقة النووية 66.2 مليون طن مكافئ للنفط سنة 2010 إلا انه تقلص هذا الاستهلاك إلى ان وصل إلى 3.3 مليون طن مكافئ للنفط سنة 2013 ويعود سبب هذا التراجع إلى حادثة فوكوشيما سنة 2011.

2-2 التوجه نحو الطاقات المتجددة كمستقبل للطاقة

إن بداية الاهتمام بالطاقات المتجددة كنوع من مصادر الطاقة، يعود إلى بداية سنوات السبعينيات وبالأساس إلى الصدمة النفطية 1973، وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المتقدمة، والتي وجدت أن الحل المتاح للقضاء على تبعية اقتصادياتها للبترول هو تطوير مصادر بديلة تكون محليا، إلا أن هذا الاهتمام سرعان ما تلاشى بعد انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية بعد أزمة النفط 1986.

ومع تنامي الوعي البيئي والتأكد العلمي من علاقة التغير المناخي بحرق مصادر الطاقة الأحفورية، وبعد بروتوكول "كيوتو" وكذا الاستنزاف الحاصل في المصادر المعتمدة بات الاهتمام بمصادر الطاقات المتجددة أكثر إلحاحا، وبدأت الدول توحد جهودها للبحث العلمي في هذا المجال، من أجل وضع مختلف أنواعها في خدمة اقتصاديات الدول.

أ. تعريف الطاقات المتجددة:

الطاقات المتجددة هي الطاقة التي تتجدد مصادرها باستمرار، وغير قابلة للنضوب، وهي متوفرة في الطبيعة ما دامت الحياة البشرية قائمة، عكس الموارد الناضبة كالطاقة الأحفورية غير المتجددة، حيث تعرفها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة IRENA والتي تتخذ أبو ظبي مقرا لها، بأن " **الطاقة المتجددة تعني كل أشكال الطاقة المنتَجة من المصادر المتجددة بطريقة مستدامة، وبشكل خاص طاقة الرياح، الطاقة الشمسية وطاقة الأمواج وطاقة المد والجزر، والطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة المواد الحيوية والطاقة الكهرومائية، والأشكال الأخرى للطاقة المتجددة**"[1]، أما الوكالة الدولية للطاقة IEA تعرفها على أنها: **"الطاقات التي تتشكل من المصادر الناتجة من مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح، والتي تتوافر في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها".**[2]

وتعرف الطاقات المتجددة على أنها الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتوافر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك على عكس التقليدية الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الفرد لإخراجها.[3]

أما الخبير الطاقوي **"شمس الدين شيتور"** فيعرف الطاقات المتجددة على أنها عبارة عن مصادر طبيعية دائمة غير ناضبة متوفرة في الطبيعة بصورة محدودة أو غير محدودة إلا أنها متوفرة باستمرار واستعمالها لا ينتج أي تلوث للبيئة فهي طاقات نظيفة، فنجد مثلا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، طاقة الماء والحرارة الجوفية لا ينتج عن استخدامها أي تلوث، أما احتراق الكتلة الحيوية فينج عنه بعض الغازات إلا أنها أقل من تلك الناتجة عن احتراق الطاقات الأحفورية[4].

وتسمى الطاقات المتجددة **Renewable Energy** أيضا بالطاقات النظيفة **Clean Energy** أو الطاقة الخضراء **Green Energy**، وتشير على وجه التحديد إلى الطاقة المنتجة من مصادر متجددة وخلق ديون بيئية **Environmental Debt**، هناك عدة طرق أخرى يمكن بها تعريف هذا المصطلح، ولكنها تشير في مجملها إلى عمليات الطاقة التي تتميز بتلوث أقل أو بالتناوب، إلى الطاقة التي لا تلوث إطلاقا، وعدم استخدام الموارد التي لا يمكن تجديدها بسهولة، من المأمول أنه باستخدام هذا النوع من الطاقة كبديل لإجمالي استخدام النفط قد يساعد على الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري **Global Warming** وانبعاث غازات الدفيئة **Green House Gas Emission** وخلق بيئة أكثر أمانا لجميع سكان الكوكب.

---

[1] عبد القادر بلخضر **مرجع سابق**، ص 200.

[2] IEA, **Energy statistics manual**, IEA publications, France, September 2004, p 115.

[3] قدي عبد المجيد وآخرون، **الاقتصاد البيئي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 133.

[4] Chams Eddine Chittoor, **pour une stratégie énergétique de l'Algérie a l'horizon 2030**, OPU, Alger, 2003, P 41.

إن الملاحظ للطاقات المتجددة يرى أن هذه الأخيرة تحولت إلى طاقة منافسة (طاقة نظيفة)، خصوصا مع ظهور مفاهيم التكاليف البيئية وتطبيق ذلك من خلال اتفاقية كيوتو التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 بموافقة 192 دولة، ووفقا لنصوصها فإن انبعاث CO_2 وغيره من الغازات صارت له تكلفة **Carbon Pricing** وبذلك أصبح من الممكن أن يقاس الأثر البيئي للطاقة الأحفورية بشكل اقتصادي من خلال أرقام وأن توضع في ميزان الربح أو الخسارة عند وضع الخطط الاقتصادية والجدوى من هنا أصبح من الممكن للطاقات النظيفة أن تتفوق على الطاقة الأحفورية عند قياس الأثر البيئي لكل منهما.[1]

ب. أنواع الطاقات المتجددة:

- **الطاقة الشمسية:**

إن طاقة الشمس تعتبر المصدر الرئيسي للطاقة في كوكب الأرض ومنها توزعت وتحولت مصادر الطاقة الأخرى سواء ما كان منها مخزون في طاقة الرياح والطاقة الحرارية في جوف الأرض والطاقة المولدة مساقط المياه، والطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة كالفحم والبترول.

وتصل طاقة الشمس على شكل إشعاعات كهرومغناطيسية، حيث يكون حوالي 47% من الأشعة مرئي، ونحو 45 % منها أشعة تحت الحمراء وحوالي 8 %أشعة فوق البنفسجية، وتنبعث طاقة الشمس بعدل ثابت تقريبا يسمى بالثابت الشمسي ويقدر بنحو 1.35 كيلو وات/م^2، ولا يصل من هذه إلا حوالي 70 % منها و30 % ينعكس إلى الفضاء مرة أخرى على شكل موجات وإشعاعات.[2]

تستخدم حاليا الطاقة الشمسية بصورة مباشرة، وتشمل هذه الاستخدامات، تسخين المياه وبرك السباحة، وتدفئة المباني وتبريدها، كما يجري في أمريكا وأوروبا وبقية دول العالم المتقدم، أما في دول العالم الثالث فتستعمل في تحريك مضخات المياه في المناطق الصحراوية الجافة، ومما سبق نستنج أن الاستخدامات للطاقة الشمسية تتمحور أساسا في التسخين الشمسي، التبريد الشمسي، الإنتاج الكهربائي.[3]

- **طاقة الرياح:**

وهي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح، عرفها الإنسان منذ القدم واستخدمها في تنقله بالسفن الشراعية وفي أغراض صناعية وزراعية متعددة، ويرتبط اليوم مفهوم هذا النوع من الطاقة باستعمالها في توليد الكهرباء بواسطة طواحين هوائية، ومحطات توليد تنشأ في مكان معين ويتم ربط المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية.

فطاقة الرياح هي طاقة مجانية تعود بالأساس إلى الشمس، حيث يؤدي تسخين أشعة الشمس للهواء إلى تصاعد هذه الطبقات الحارة إلى الأعلى تاركة تحتها فراغ يتم ملؤه بالهواء البارد الذي ينساب كرياح، إذا فأصل طاقة الرياح هي الشمس، حيث قدر العلماء أن 2 %من الطاقة الشمسية التي تصل سطح الأرض تتحول إلى طاقة الرياح.

وتستخدم اليوم طاقة الرياح في توليد الكهرباء، عن طريق تحويل طاقة الحركة الموجودة في الرياح إلى طاقة كهربائية، وتسمى الماكينات التي تعمل على توليد الكهرباء "توربينات الرياح"، بخلاف تلك المستخدمة في طحن الحبوب والتي يطلق عليها "طواحين الرياح"، وتعود أولى تطبيقات طاقة الرياح في توليد الكهرباء إلى عام 1910م في الدانمرك.[4]

- **طاقة المياه:**

---

[1] بشار حميض، **قطاع الطاقة المتجددة نموذجا للإدارة الإماراتية**، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد 11، الإمارات، 2011,ص 14.

[2] سالم عبد الحسن رسم، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999, ص 112.

[3] أمينة مخفي، **مرجع سابق**، ص 29.

[4] محمد مصطفي الخياط وماجد كرم الدين محمود، **"الطاقة المتجددة.. الحاضر ومسارات المستقبل"**، ورشة عمل عن أنواع الطاقة المتجددة، برعاية مؤسسة هانس زاي دال الألمانية، القاهرة-مصر 2007.

يرتبط مفهوم الطاقة المائية في وقتنا الحالي بمحطات توليد الطاقة الكهربائية التي تقام على مساقط الأنهار، ويترافق مع بناء هذه المحطات بناء السدود وتكوين البحيرات الاصطناعية لحجز مياه الأنهار، وضمان توفير كميات كبيرة من المياه لتشغيل محطات الطاقة بشكل دائم، ويعتبر من أنظف الطاقات المتجددة والأكثر كفاءة لإنتاج الكهرباء.

تعود أول فكرة لإنشاء أول محطة لإنتاج الطاقة على مساقط الأنهار لأواخر القرن العشرين، وفي سنة 1870 طرحت فكرة إنشاء محطة لتوليد الطاقة عند شلالات نيا غارا –كندا-، وبدأ العمل في المحطة سنة 1886 وتم تشغيلها فعليا سنة 1895 حيث وفرت طاقة قدرت بـ MW3.75 ، وتبلغ الطاقة الكامنة لمصادر الطاقة المائية في العالم حوالي 3 ملايين ميغا وات، يوجد ربعها في إفريقيا و20 %في أمريكا الجنوبية و16% في جنوب شرق آسيا و16 % في الصين وروسيا، بينما يتوزع الباقي بين أمريكا وأوروبا ومناطق أخرى.[1]

يمكن تصنيف المصادر المائية إلى مجموعتين رئيسيتين هما:[2]

- **المصادر البحرية:** وهي مصادر الطاقة ذات الأصل البحري أي المرتبطة بالمسطحات البحرية والمحيطية، وتتمثل في حركة الأمواج والمد والجزر، وتعد من أوسع المصادر المائية للطاقة انتشارا بحكم ارتباطها بالمسطحات البحرية والمحيطية، والتي تشغل حوالي 71 %من مساحة سطح الكرة الأرضية.
- **مصادر الطاقة المرتبطة بالمجاري النهرية:** وهي إما اصطناعية كالسدود والخزانات، أو طبيعية مثل الشلالات والمندفعات المائية، وتمتلك المياه المنحدرة في الشلالات الطبيعية أو المساقط الاصطناعية قوة هائلة في إنتاج الطاقة الكهربائية.

- **طاقة الكتلة الحيوية:**

تعد الطاقة الحيوية من مصادر الطاقة الناتجة عن الشمس من خلال عملية التركيب الضوئي التي تنتج المادة العضوية، وتعرف التعليمة الأوروبية لترقية الطاقات المتجددة (2009/28/CE) الكتلة الحيوية بأنها: الجزء القابل للانحلال الحيوي للمنتجات النفايات والبقايا ذات المصدر الحيوي الناتجة عن النشاط الزراعي والغابات، والصناعات المرتبطة بها والصيد البحري وتربية المائيات، إضافة إلى الجزء القابل للانحلال الحيوي من النفايات المنزلية والصناعية.[3]

يتم إتباع عدة طرق لتحويل الكتلة الحية لوقود صالح للاستعمال سواء في شكل صلب، سائل أو غازي، ونذكر منها: الاستخلاص، التخمير والتمييع...، من بين نواتج هذه الطرق نذكر الإيثانول والذي يعتبر من أشكال الكحول المستخرج من تخمر الحبوب حيث يتم استخلاصه من قصب السكر والنشاء وهو الجيل الأول لما يعرف بالوقود الحيوي، ومن بين الدول الرائدة في هذا المجال هي البرازيل حيث يتم استعماله لوقود السيارات بنسبة تزيد عن 60 %.

أما الجيل الثاني من الوقود الحيوي فيتم العمل على تطوير استخلاصه من الطحالب البحرية، وذلك من أجل تفادي استعمال المحاصيل الزراعية الموجهة للاستهلاك البشري، ومن ثم انعكاس زيادة الطلب على الأسعار.

- **الطاقة الجوفية:**

الطاقة الحرارة الجوفية هي الحرارة الطبيعية للأرض، الناشئة عن وجود العناصر المشعة في باطن الأرض، أي هي طاقات دفينة في باطن الأرض، وهي أكبر بكثير من احتياطات الطاقة المتوقعة، وهي حرارة تزداد مع العمق.

---

[1] خويلدات صالح، **الطاقة النظيفة مدخل لتحقيق التطور المستدام للبيئة - مؤشرات دولية وعربية-** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول **الطاقات البديلة خيارات التحول وتحديات الانتقال**، يومي: 19/18- نوفمبر-2014، أم البواقي، 2014,ص 6.

[2] فوزي شوق وصراع توفيق، **الطاقات البديلة وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول **الطاقات البديلة خيارات التحول وتحديات الانتقال**، يومي: 19/18- نوفمبر-2014، أم البواقي،2014, ص 12.

[3] فاتح بن نونة، **كفاءة الوقود الحيوي كتثمين لطاقة الكتلة الحيوية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول **الطاقات البديلة خيارات التحول وتحديات الانتقال**، يومي: 19/18- نوفمبر-2014، أم البواقي، 2014,ص 2.

وتم استخدام هذه الطاقة لتوليد الكهرباء سنة 1904 بإيطاليا، من خلال بناء أول مشروع تجاري في العالم لتوليد الكهرباء باستخدام البخار الصادر من باطن الأرض، ثم عام 1958 في نيوزيلندا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فبدأ استخدامها عام 1960 في كاليفورنيا.[1]

تكتسب اليوم الطاقات المتجددة مكانة هامة ضمن مصادر الطاقة في العالم، حيث تساهم هذه الأخيرة في توليد الطاقة الكهربائية مع نهاية سنة 2014 بنسبة 22.8% من الإجمالي العالمي، والتي تساهم الطاقة المائية فيها بنسبة كبيرة بـ 16.6%، أما نسبة 6.2% فتولد عن طريق الطاقات الأخرى (طاقة الرياح 3.1%، الكتلة الحيوية 1.8%، الطاقة الشمسية الفولتوضوئية 0.9% و طاقة الحرارة الجوفية بـ 0.4%)،[2] وتعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرائدة في مجال الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا واسبانيا.

المطلب الثاني: الإصلاحات القانونية لقطاع المحروقات في الجزائر حسب التطورات العالمية لقطاع المحروقات في العالم خلال الألفية الجديدة

رغم الظروف السياسية والاقتصادية التي جرى فيها تطبيق قانون 14/86 إلا أنه أثبت في العموم نجاعة كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تعديلات 1991 (21/91)، وقد تأكد هذا الحكم بعد بداية ظهور ملامح عودة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي مع مطلع الألفية الجديدة، حيث تمكنت الجزائر مثلا في عام 2001 من تحقيق أعلى معدل لجذب الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات في العالم.

وفي ظل الظروف العالمية التي سادت في 10 سنوات الأولى في القرن 21 والمتميزة بهيمنة مبادئ العولمة الاقتصادية، سعت الدولة الجزائرية إلى تبني هذه المبادئ من خلال تحرير مختلف قطاعات الاقتصاد لمسايرة هذا الوضع العالمي حيث لم يسلم قطاع المحروقات والذي يعتبر أهم قطاع اقتصادي في الجزائر من هذا التحرر السبب الذي جعل البرلمان يصادق على نظام جديد لاستغلال المحروقات تجسد في قانون رقم 07/05 المؤرخ في 2005/07/28.

ويتكون قانون المحروقات 07/05 من 115 مادة، موزعة على عدة أبواب تتناول كل المسائل المتعلقة بتنظيم القطاع بداية من كيفيات ممارسة النشاط، وانتهاء بالمنظومة الجبائية التي يخضع لها النشاط، وذلك بعد إدخال العديد من التعديلات عن نص شروع النسخة الأصلية التي نشرت أول مرة في سبتمبر 2001.

كما هدف القانون إلى تحويل سونطراك إلى مجرد كيان تجاري عن طريق تحريرها من الدور الحكومي وإبقاء الدور التجاري فقط، وهذا بهدف التخلي عن مهمة تعاكس وتعرقل مهمتها الاقتصادية الطبيعية وذلك لأجل تقوية متزايدة وديمومة لدورها الأساسي في خلق ثروات لصالح الجماعة الوطنية، وبذلك أنهى احتكار سونطراك لتصبح واحدة من بين مجموعة من اللاعبين في قطاع المحروقات الجزائري تقوم بالتنافس الحر مع الشركات الأجنبية.

1- الإطار القانوني لقانون المحروقات 07/05:

وبالرجوع إلى مضمون مواد هذا القانون يظهر جليا عزم الدولة نحو ترقية ومساهمة أكثر للقطاع الخاص في مجال الطاقة، بالإضافة إلى الهدف الأساسي، وهو تحديد النظام القانوني لنشاطات البحث من المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها، وتحويل وتسويق وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية وكذا الهياكل والمنشآت والأطر المؤسساتية التي تسمح بممارسة هذه النشاطات وحقوق ومزايا الأشخاص المؤهلين للممارسة واحدا أو عددا منها.

1-1- الإطار المؤسساتي:

[1] بلخضر عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 216.

[2] Renewable Energy Policy Network for the 21st century, **Renewable 2015 - global status report**, France, P 27.

بموجب هذا القانون تم إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية وهما: سلطة ضبط المحروقات ARH، الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات ALNAFT ويسير كل منهما لجنة مديرية تتكون من رئيس وخمس مديرين يعينون بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمحروقات.[1]

أ- سلطة ضبط المحروقات: ARH

تكلف ARH بمجموعة مهام أهمها:[2]

- السهر على احترام التنظيم التقني المطبق على النشاطات؛
- التنظيم المتعلق بتطبيق التعريفات ومبدأ الاستغلال الحر من الغير لمؤسسات النقل عبر الأنابيب والتخزين، دفتر الشروط الخاص بإنجاز هذه المؤسسات؛
- تطبيق المقاييس والمعايير الدولية؛
- تطبيق العقوبات والغرامات التي تسدد للخزينة العمومية في حالة مخالفة القوانين والتنظيمات؛
- دراسة طلبات منح امتياز النقل عبر الأنابيب وتقديم توصيات إلى وزير الطاقة، والتعاون مع هذا الأخير في مجال السياسة القطاعية وإعداد النصوص التنظيمية التي تحكم نشاطات المحروقات.

ب- **الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات ALNAFT**: ومن مهام الوكالة ما يلي:[3]

- تطوير الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات مع تسيير وتحسين بنوك المعطيات الخاصة به؛
- القيام بعملية طرح المناقصات على المنافسة وتقييم العروض المتعلقة بنشاطات البحث و/ أو الاستغلال، وتسليم رخص التنقيب، وكذا منح مساحات البحث ومساحات الاستغلال، وإبرام العقود في هذا المجال وبصفتها طرف متعاقدا تقوم ALNAFT بمراقبة ومتابعة تنفيذ هذه العقود؛
- تحديد وجمع الإتاوات وإعادة دفعها إلى الخزينة العمومية، وترقية تبادل المعلومات الخاصة بالسوق الغازية؛
- المساعدة على ترقية الصناعية الوطنية، وتشجيع نشاطات البحث والتنمية، والتعاون مع الوزير المكلف بالمحروقات في مجال السياسة القطاعية وإعداد النصوص التنظيمية التي تحكم نشاطات المحروقات، والقيام سنويا بإعداد مخطط على المدى المتوسط، والمدى الطويل لقطاع المحروقات بناء على مخطط المتعاقدين.

وفي ظل هذا الإطار المؤسساتي تصبح سونطراك تعامل مثل أي مستثمر أجنبي وتمول مشاريعها بدون ضمانات حكومية، وتصبح مكانتها في الإطار المؤسساتي كما يلي:

الشكل رقم (3- 14): الإطار المؤسساتي في قانون 07/05

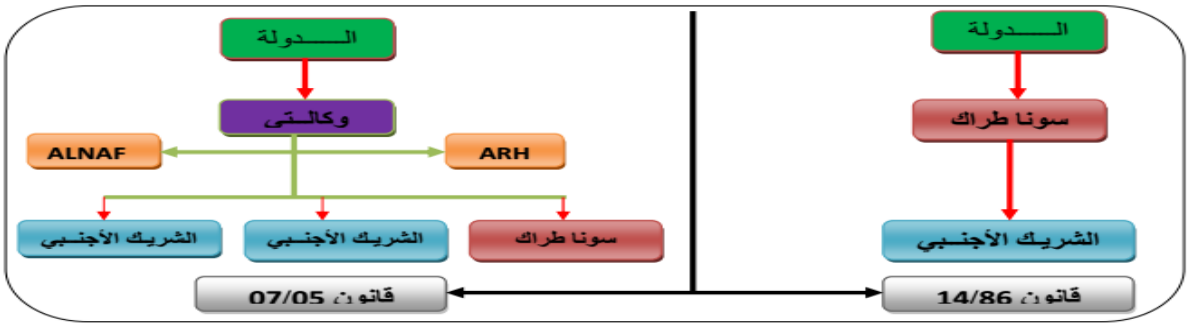

من إعداد الطالب.

[1] Article 12, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P 9.
[2] Ministre de l'énergie et mines, **bilan de réalisation de secteur de l'énergie et mines 1962-2010**, Edition 2011, p 10.
[3] Ibid, p 9.

2-1- النظام التعاقدي:

كان من بين أهداف الإطار المؤسساتي الجديد لقطاع المحروقات أنه يؤدي إلى تطبيق مبدأ الحوكمة والقابلية للتكيف الذي ميز نشاط الدولة، ومنه يعيد لهذه الأخيرة إحدى صلاحياتها التي كانت تمارسها سونطراك من قبل، بحيث يمكن أن تستفيد سونطراك، بعد التخلي عن مهمة تعاكس وتعرقل مهمتها والاقتصادية الطبيعية يوجب هذا القانون، من تقوية دورها الأساسي في خلق الثروات لصالح الجماعة الوطنية.

ويعد أهم بند في النظام التعاقدي هو: على كل من يرغب في ممارسة نشاطات المحروقات أن يبرم عقدا مع الوكالة الوطنية ALNAFT.[1]

حيث تمنح ALNAFT كل نتائج أشغال التنقيب، وتمنح عقود بحث و/ أو الاستغلال الحد الأدنى من الأشغال التي يلتزم بإنجازها خلال كل مرحلة من مدة البحث، كما تقلص آليا مساحة البحث 30% في المرحلة الأولى من البحث ثم 30% مرة أخرى نهاية المرحلة الثانية،[2] وينظم كل عقد بند ينص على إمكانية تطيق تحديدات على إنتاج المكامن عند الاقتضاء لأسباب مرتبطة بأهداف السياسة الوطنية للطاقة تحددها وكالة ALNAFT.[3]

أما عن وضع شركة سونطراك، فقد أوجب القانون أن يتضمن كل عقد بحث واستغلال بندا يعطي ل سونطراك شركة ذات أسهم، عندما لا تكون طرفا متعاقدا، خيار المشاركة في الاستغلال بنسبة من 20% إلى 30% في أجل 30 يوما على الأكثر بعد موافقة ALNAFT على مخطط تطوير الاكتشاف التجاري، ولا يجوز لها أن تنقل كل جزء من مشاركتها قبل 5سنوات من تاريخ ممارسة هذا الخيار، وتتحمل كل تكاليف الاستثمار ولاستغلال بمقدار نسبة مشاركتها، مع توقيعها على اتفاق عمليات، يتضمن وجود بند للتسويق المشترك لأي غاز مستخلص من الاكتشاف في حالة ما إذا هذا الغاز موجها للتسويق للخارج.[4]

ومن جانب آجر أوجب القانون 07/05 على سونطراك تحويل كل أو جزء من العناصر المكونة لبنوك المعطيات التي تمتلكها بناء مع طلب القانون سارية المفعول إلى غاية انتهاء تاريخ صلاحيتها، وخلال أجل 90 يوما بعد تنصيب ALNAFT، يتم مقابل كل عقد من الشراكة إبرام عقد أن تعيد السند المنجمي الذي بحوزتها ليتم تسليمه إلى ALNAFT، حيث تكون مدة هذا العقد الموازي مساوية للمدة المتبقية من عقد الشراكة.[5]

وفي سياق المرحلة الانتقالية لتطبيق هذا القانون يتوجب على سونطراك في مدة لا تزيد عن 30 يوما بعد تنصيب ALNAFT، تقديم حدود مساحات البحث والاستغلال التي ترغب في الاحتفاظ بها موضوع طرح الطلب على المنافسة لمنح عقد بحث و/أو استغلال المحروقات وفي كل الأحوال يتعين على سونطراك أن تعيد السندات المنجمية التي بحوزتها بهذه المساحات إلى الوزارة المكلفة بالمحروقات التي تقوم بمنحها إلى الوكالة ALNAFT، وفيما يخص كل عقد من عقود الاستغلال المبرمة بين ALNAFT و سونطراك، تعرض هذه الأخيرة على الوكالة للموافقة في أجل لا يزيد عن 180 يوما ابتداء من سريان مفعول العقد، مخطط للتنمية كما هو محدد في العقد، والاحتياجات المالية الضرورية للشروع في

---

[1] Article 23, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P 13.

[2] Articles 38-50, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P 15, P 17.

[3] Article 43, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P 16.

[4] Article 48, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P 16.

[5] مباني عبد المالك، **الجزائر في ظل التحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات -دراسة تحليلية-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص 123.

تنفيذها وفي حالة ما لم يتوصل الطرفان إلى اتفاقا بشأن المخطط خلال مدة لا تزيد عن 360 يوما، يقرر الوزير المكلف بالمحروقات بشأن المخطط الذي يجب أن تشرع في تنفيذه سونطراك بعد استشارة خبير تقني يختاره الطرفان.[1]

3-1- النظام الجبائي:

ومن أجل تنمية موارد الدولة الجبائية، فقد جاء قانون المحروقات 07/05 بنظام جبائي جديد يطبق على نشاطات البحث و/ أو الاستغلال المحروقات، حيث قسم القانون 07/05 الأملاك المنجمية الوطنية إلى 04 مناطق، أ، ب، ج، د تطبق على كل منطقة أحكام جبائية خاصة.

وعلى غرار القوانين السابقة التي اجتمعت على أن النظام الجبائي ينحصر في الإتاوة والضريبة المباشرة جاء قانون 05/07 في صيغة الأولى خمس بنود جبائية، حيث يجب على الشركات التي تمارس نشاطات قطاع المحروقات في الجزائر دفع:[2]

- **الإتاوة:** تدفع شهريا للوكالة الوطنية لتثمين المحروقات ALNAFT؛
- **الرسم المساحي:** وهو رسم قابل للخصم يدفع للخزينة العمومية؛
- **الضريبة على الدخل البترولي TRP :** وهي ضريبة شهرية تدفع للخزينة العمومية؛
- **ضريبة تكميلية على النتائج ICR:** تدفع سنويا للخزينة العمومية وتطبيق على الأرباح؛
- **ضريبة عقارية:** وتشمل ضريبة حرق الغاز، ضريبة استخدام المياه، ضريبة إنبعاثات co_2.

وبالإضافة إلى الرسوم والحقوق الأخرى التي ينص عليها القانون حيث تم وضع طريق حساب وتحديد نسب هذه الضرائب والرسوم والإتاوات حسب مختلف المناطق. **(سيتم التطرق إليها في المبحث الثاني).**

2- تعديلات قانون المحروقات الجزائري 07/05 والتطورات الراهنة التي يشهدها قطاع المحروقات في العالم

2-1- الأمر 10/06 المعدل المتمم لقانون المحروقات 07/05.

في ظل هذه الاستنتاجات والتحفظات وظهور مشاكل حقيقية مع بداية المرحلة الانتقالية لتطبيق، والتي تزامنت مع التوجه الواضح لارتفاع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية، وليس الانخفاض الذي كما توقعه واضعو القانون الجديد، تمت المصادقة بعد سنة فقط على تعديله بموجب الأمر 10/06 الذي أصدر في 29/ جويلية 2006 حيث تشمل التعديل نقاطا مهمة.

ومن بين هذه التعديلات التي جاء بها الأمر 10/06 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 07/05 هو تحديد نسبة مساهمة شركة سونطراك في عقود الشراكة بنسبة لا تقل عن 51% في جميع نشاطات البحث في المحروقات واستغلالها، ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها، وتحويل وتسويق وتخزين المنتجات البترولية.[3]

كما تضمن الأمر 10/06 بعض التعديلات الطفيفة في نظام الجباية البترولية، وذلك لاسيما من خلال فرض ضريبة على الفوائد الاستثنائية (TPE) لتشمل عقود تقاسم الإنتاج المبرمة مع سونطراك في إطار قانون 14/86 والمعدل 21/31، تلتزم الشركات الأجنبية بدفعها مع حصة الإنتاج العائد لها عندما يزيد معدل المتوسط الشهري لشهر البرنت الخام عن 30 دولار، ويبلغ معدل هذه الضريبة ما بين **5%** و **50%** وإشعارات المادة 04 من هذا الأمر بوضوح إلى

[1] مباني عبد المالك، **المرجع السابق**، ص 124.

[2] Articles 83, **Régime fiscal applicable aux activités de recherche et/ou d'exploitation**, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P24.

[3] Article 02, **Ordonnance N° 06/10 du 29 juillet 2006 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 48, Juillet 2006, P-P 8-10.

استبدال مصطلح " سونطراك" شركة ذات أسهم المذكور في قانون 07/05 إلى مصطلح المؤسسة الوطنية سونطراك شركة ذات أسهم.[1]

لقد شكل البند المتعلق بالرسم على الأرباح الاستثنائية أحد اكبر نقاط الخلاف التي عرفتها الجزائر مع الشركات الأجانب خلال السنوات الماضية، حيث شددت الشركات البترولية وعلى رأسها ANADARCO الأمريكية، على عدم قانونية، الإجراء بالنظر إلى تطبيقه بأثر رجعي، وبعد فشل المفاوضات في 2007 و2008، سارعت الشركات الأجنبية للجوء إلى القضاء الدولي، وطالبت بتعويض مادي يصل إلى 5 ملايير دولار، بسبب تطبيق الجزائر لهذا الرسم بأثر رجعي دون الرجوع إليها مما تسبب حسبها في خسائر معتبرة حيث طالبت شركة ANADARCO بتعويض عن الإضرار تصل قيمتها 3 ملايير دولار على الأقل، ونظرا لتعقد الإجراءات وطول مدتها، بحث الطرفان في إيجاد حلول توافقية تضع حدا للنزاع القضائي وذلك من خلال تغيير بعض الإجراءات الخاصة بالعقود خاصة المتعلقة تقاسم الإنتاج والتي تلتزم بموجبها سونطراك علة دفع الرسم على الإرباح الاستثنائية مع توسيع مدة الرخصة الممنوحة في إطار اتفاق تقاسم الإنتاج لمدة 25سنة، لتصل قيمة التعويض العيني الذي تحصلت عليه شركة ANADARCO لوحدها إلى 4.4 مليار دولار، إن التنازلات التي أقرتها الشركة الوطنية كتعويض غير مباشر لصالح الشركات الأجنبية بعد تأكيد الشركة لخطا وقع في صياغة البند المتعلق بالرسم على الإرباح الاستثنائية، وهو ما اضعف قدرتها التفاوضية في تسيير الملف لصالحها، مما فرض على الجزائر ضرورة تعديل قانون المحروقات وفقا لمعطيات جديدة يمكن إن تدعم موقع الشركات.[2]

2-2- الأمر 01/13 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 07/05:

بدأت الجزائر في عام 2012 إعادة النظر في قانون المحروقات من جديد في محاولة لجذب المستثمرين الأجانب لمشاريع جديدة، وذلك وسط تراجع ملحوظ في إنتاج المحروقات واحتياطاتها، حيث صدر القانون 01/13 المؤرخ في 24 فيفري 2013 معدلا ومتمما للقانون 07/05 وجاءت التعديلات الجديدة لتعكس رغبة الحكومة الجديدة الجزائرية وحاجتها إلى شركاء أجانب من أجل زيادة الاحتياطات من النفط والغاز الطبيعي، واكتشاف مناطق جديدة مثل البحر والمناطق التي تحتوي على موارد التي تحتوي على موارد النفط والغاز الصخري، مع إن هذا التعديل لم يغير شرط أغلبية الحصة لسوناطراك،[3] وإلا أنه شمل تغيرات في هيكل الضرائب لاسيما تغيير طريقة حساب الرسم على الدخل البترولي، وإلغاء الضريبة على الإرباح الاستثنائية على الشركات الأجنبية في خطوة اعتبرت محاولة لطمأنة المستثمرين الأجانب ومواجهة ضعف الاهتمام بالاستثمار في قطاع الطاقة بالجزائر خلال السنوات القليلة الماضية، كما تشمل أيضا تقديم حوافز مالية لشركات الاستثمار في التنقيب البحري والموارد غير التقليدية من خلال دمج معدلات ضريبية تحفيزية في مجال المحروقات غير التقليدية ضمن النظام الجبائي الجديد.

المطلب الثالث: تقييم أداء قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014

لعبت التطورات الحاصلة في جانب الإطار القانوني والمؤسساتي تؤثر في جزء منها على تطورات أداء قطاع المحروقات وحركيته، وفي جزء آخر تتأثر بها، وفي هذا الإطار سنقوم بتقديم تحليل إحصائي واقتصادي حول تطور أداء قطاع المحروقات المتمثل أساسا في مصادر الطاقة من البترول والغاز، بالإضافة إلى التطرق إلى مصادر الطاقات المتجددة والغاز الصخري اللذان مهدا أي التحول العالمي للسياسة الطاقوية في السنوات الأخيرة.

---

[1] Articles 03-04, **Ordonnance N° 06/10 du 29 juillet 2006 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 48, Juillet 2006, P 10.

[2] مباني عبد المالك، **مرجع سابق**، ص 126.

[3] Article 32, **Ordonnance N° 13/01 du 24 février 2013 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 11, février 2013, P 11.

1- مصادر الطاقات التقليدية في الجزائر

لعب النفط والغاز (الطاقات التقليدية) في الجزائر دورا محوريا في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني الذي يكاد يعتمد اعتادا شه كلي على المحروقات لتلبية احتياجات التنمية والحصول على العملة الصعبة.

1-1- احتياطات النفط والغاز في الجزائر

صدر في تقرير منظمة الدول المصدرة للبترول **OPEC** لسنة **2015** تقديرات احتياطات الجزائر من النفط والغاز والمقدرة **12.2 مليار برميل** و **4504 مليار م³** على التوالي، وتحتل الجزائر المرتبة **17** عالميا بنسبة 0.7 % من الاحتياطات العالمية للبترول سنة **2014**،[1] وقد قدرت شركة **Britsh Petroleum** عمر الاحتياطات المؤكدة للجزائر من البترول بـ 21.9 سنة، أما بالنسبة لاحتياطات الغاز الطبيعي، فالجزائر تحتل المرتبة 10 عالميا بنسبة قدرها 2.4 % من إجمالي الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي والمقدر بـ 187.1 مليار م³، كما قدرت شركة **Britsh Petroleum** عمر احتياطات الغاز الطبيعي بـ 54 سنة،[2] ومن خلال الجدول الموالي نبين تطور احتياطات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2000-2014.

جدول (3- 14): تطور احتياطات البترول والغاز الطبيعي للجزائر خلال الفترة 2000-2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
احتياطي البترول	11.314	11.314	11.314	11.800	11.350	12.270	12.200	12.200
احتياطي الغاز ط	4.523	4.523	4.523	4.545	4.545	4.504	4.504	4.504
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
احتياطي البترول	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200	
احتياطي الغاز ط	4.504	4.504	4.504	4.504	4.504	4.504	4.504	

Source: OPEC, annual Statistical bulletin 2015, Vienna, p 22.

إن الملاحظ أن احتياطات النفط في الفترة الأخيرة عرفت استقرار تام في حدود 12.2 مليار برميل منذ سنة 2006، أما الفترة 2000-2005 عرفت تطور في كمية الاحتياطات المؤكدة، حيث بلغت سنة 2000 ما قيمته 11.314 مليار برميل ثم ارتفعت إلى 12.270 مليار برميل سنة 2005 أي بزيادة قدرها 8.44%، ويرجع سبب هذا التزايد إلى قانون المحروقات الذي كان سائدا خلال تلك الفترة وهو قانون 86-14 والذي عدل سنة 1991 والذي تعتبر بنوده جذ جذابة للاستثمارات الأجنبية في ذات القطاع، حيث عرفت الفترة 1987 -2003 توافد 50 شركة تقريبا وتم توقيع على أزيد من 50 عقد شراكة، مما ساهم في تحويل اتجاه منحنى الاحتياطات نحو الصعود المستمر، وبفضل العقود المبرمة تحقق 56 اكتشافا نفطيا وغازيا، أما أول مناقصة تم الإعلان عنها من طرف الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات **ALNAFT** في إطار قانون المحروقات الجديد 07/05 والمعدل والمتمم في سنة 2006 فقد تمت في جويلية 2008، حيث تم توقيع 4 عقود كانت مع شركات BG, Eni, Gazprom, ayon ror gaz.[3]

وعرفت الاكتشافات خلال الفترة 2000-2008 تطورا معتبرا، حيث تم انجاز 555 بئر للاستكشاف أي بمعدل 62 بئر في السنة منها 29 بجهد خالص لشركة سوناطراك و 33 في إطار الشراكة، وعرفت سنة 2007 أعلى عدد في الاكتشافات حيث بلغ عدد الآبار المكتشفة 114 بئر منها 63 بجهد خالص لشركة سوناطراك ، أما الفترة 2009 -2013 فقد بلغ عدد الاكتشافات 48 اكتشاف نفطي، حيث احتلت المرتبة الثانية في عدد الاكتشافات في الدول العربية بعد دولة مصر،

[1] OPEC, **annual Statistical bulletin 2000- 2015,** Vienna, p 22.

[2] BP, **statistical review of world energy**, London, 2015, p 19.

[3] وزارة الطاقة، **حصيلة انجازات قطاع الطاقة 2000-2008**، طبعة 2009,ص 12.

أما اكتشافات الغاز الطبيعي فقد عرفت الجزائر خلال الفترة 2009-2013 اكتشاف أزيد من 80 اكتشاف شهدت فيها سنتي 2012 و2013 اكتشاف 23 و 20 بئر على التوالي.[1]

بالإضافة إلى ما تمتلكه الجزائر من احتياطات في مجال النفط والغاز التقليديين، فهي كذلك تمتلك احتياطات ضخمة من المحروقات غير التقليدية (الغاز الصخري)، فحسب وكالة الإدارة الأمريكية للطاقة أن الجزائر تمتلك ثالث احتياطي تقني قابل للاسترجاع من الغاز الصخري في العالم والذي يقدر بـ **707 تريليون قدم مكعب**،[2] حيث تتوفر هذه الكمية في سبعة أحواض رئيسية، والجدول الموالي يوضح تقسيم هذه الاحتياطات حسب المناطق.

جدول (3- 15): مناطق تواجد الغاز الصخري في الجزائر

الحوض	مساحة الحوض (م^2)	كمية الغاز الصخري (تريليون قدم مكعب)
غدامس (بركين)	117000	282.3
إيليزي	44900	55.7
تيميمون	43700	152.5
أوهانت	20200	59.9
مويدير	22300	9.5
رقان	40000	119.8
تندوف	77000	26
المجموع		**707**

Source: U.S Energy Information Administration

الشكل رقم (3- 15): خريطة أحواض الغاز الصخري في الجزائر

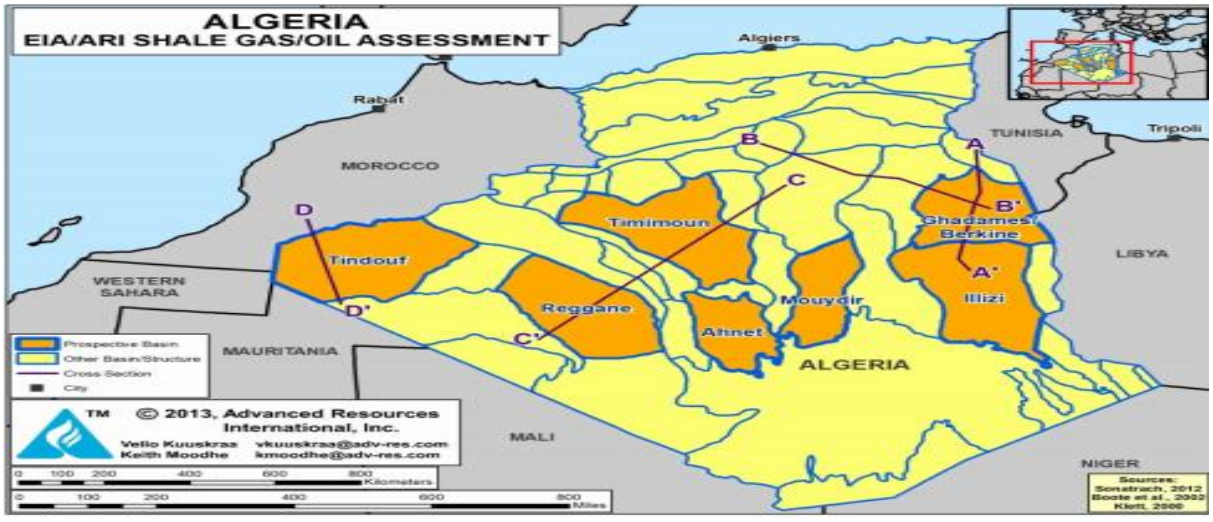

Source: U.S Energy Information Administration

إن عملية البحث والاستغلال للغاز الصخري في الجزائر يتضمن مرحلتين: أولا البحث ومدتها 11 سنة على الأكثر ابتداء من تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ، تبدأ بمرحلة ابتدائية مدتها 3 سنوات وتكون هذه المرحلة الابتدائية أول مرحلة للبحث، حيث تتبع بمرحلة ثانية ومرحلة ثالثة للبحث مدة كل واحدة منهما سنتين، وتنضم إلى هذه المراحل الثلاث مرحلة تسمى نموذجية مدتها 4 سنوات على الأكثر، ويمكن أن تمدد إحدى مراحل البحث وتمنح هذه المرحلة

[1] الأوابك، **التقرير الإحصائي السنوي 2014**، 2015، الكويت.

[2] Vello. A. kuuskraa, **EIA/ARI world shale gas and shale oil - Resource Assessment,** EIA, Washington, 17 June 2013, P11.

النموذجية للمتعاقد من طرف الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات ALNAFT، أما مرحلة الاستغلال فتبلغ مدتها 40 سنة بالنسبة لاستغلال المحروقات غير التقليدية الغازية، ويضاف إلى المرحلة الاستغلال تمديد اختياري مدته 5 سنوات إضافية بناء على طلب المتعاقد.[1]

وحسب الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات ALNAFT، فان الجزائر بحاجة لاستثمارات بقيمة 300 مليار دولار أمريكي لإنتاج 60 مليار م^3 من الغاز الصخري في غضون 50 عاما، وحسب السيناريو المعد من طرف نفس الوكالة والذي ينص على ضرورة قيام الجزائر بحفر 12 ألف بئر على مدى 50 عاما بوتيرة 240 بئر سنويا لإنتاج 60 مليار م^3.

على الرغم من تحمس العديد من الشركات الأجنبية مثل ENI, total, BP, STATOIL ، لبدء أعمال الاستكشاف للغاز الصخري، إلا ان تأخر عمليات الاستكشاف نتيجة المخاوف البيئية وارتفاع تكاليف عمليات الاستخراج تعد من العوائق الرئيسية التي تحول دون استغلال هذه الثروة في الجزائر خاصة مع معارضة المجتمع المدني لهذه الطاقة، وهو ما شهدته الجزائر من مظاهرات واحتجاجات في العديد من المناطق ولعل أبرزها منطقة عين صالح، حيث بدأت سوناطراك عمليات الاستكشاف في حوض أحنيت بقرب من عين صالح وأنجزت الدراسات على مساحة 180 ألف كلم^2.

2-1- تطور إنتاج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014

تملك الجزائر كل المواصفات التي تجعلها نموذجا للبلد المنتج للمحروقات بامتياز، ذلك ان إنتاجها من هذه المحروقات يتميز بالتنوع فهي لا تنتج منتجا واحدا وإنما كل أنواع النفط الخام والغاز الطبيعي وسوائل الغاز، فقد اعتمدت الجزائر على إستراتيجية تهدف إلى إرساء نوع من التوازن في مساهمة المصادر الثلاثة في ميزان إنتاج الطاقة، كما لجأت إلى تثمين جزء منها، حيث تقوم بتكرير قسم من إنتاج النفط الخام محليا، كما تقوم بمعالجة قسم من إنتاج الغاز الطبيعي وتحويله إلى غاز سائل، وذلك لغاية واضحة وهي مواجهة تقلبات الأسواق الخارجية وتنويع الزبائن بالإضافة إلى تلبية احتياجات السوق الوطنية.

بلغ الإنتاج العالمي للنفط الخام سنة 2014 ما يقارب 73.420.1 م/ب/ي تساهم الجزائر فيه بنسبة 1.62% أي بكمية قدرها 1.192.8 م/ب/ي، أما بالنسبة للإنتاج المسوق للغاز بلغ الإنتاج العالمي 3.566.249.3 مليار م^3، ساهمت فيه الجزائر بنسبة 2.33% بإنتاج قدره 83.295.6 مليار م^3 وذلك سنة 2014، واحتلت بذلك الجزائر في المرتبة التاسعة عالميا بعد كل من:[2] الولايات المتحدة الأمريكية (21%)، روسيا (16.7%) قطر (5.1%) ، إيران (5%)، كندا (4.7%)، الصين (3.9%)، السعودية (3.1%) والجدول الموالي يبين تطور إنتاج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

جدول (3- 16): تطور إنتاج البترول والغاز الطبيعي للجزائر خلال الفترة 2000-2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إنتاج البترول	796.0	776.6	729.9	942.4	1311.4	1352.0	1368.8	1371.8
إنتاج الغاز ط	170.179	173.106	175.197	176.026	183.878	193.101	194.782	198.182
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
إنتاج البترول	1356.0	1216.0	1189.8	1161.6	1199.8	1202.6	1192.8	
إنتاج الغاز ط	201.186	196.917	192.208	190.127	182.599	179.489	186.724	

Source: OPEC, annual Statistical bulletin 2015, Vienna, p 28.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد في وتيرة إنتاج النفط، حيث بلغ سنة 2000 ما يقارب 796 مليون برميل يوميا في حين بلغ 1192.8 م/ب/ي سنة 2014، ويعود هذا التطور إلى تزايد وتيرة الاستكشافات والاستغلال، حيث عرفت هذه

[1] ALNAFT, **Les hydrocarbures non conventionnels en Algérie - Environnement législatif**-, conférence internationale sur l'industrie du gaz en Algérie, 12/13 octobre 2014, Oran, P 5-6.
[2] OPEC, **annual Statistical bulletin 2015**, Vienna, 2015, p 28.

المرحلة دخول عدة حقول نفطية حيز الإنتاج، وما يدل على صحة هذا التحليل هو القيمة الأعلى التي عرفتها سنة 2007 بقدرة إنتاج 1371.8 م/ب/ي، حيث بلغ عدد الاكتشافات في هذه السنة 114 بئر ، وتم التنقيب في سنة 2006 في 208 بئر، كما عرفت هذه المرحلة انخفاض الإنتاج في بعض السنوات، والتي تعود أساسا إلى الظروف الدولية للسوق النفطية وعلاقتها بالطلب العالمي، كما أن نظام الحصص في منظمة OPEC يحد نوعا ما في زيادة وتيرة الإنتاج بالنسبة للجزائر، فمثلا سنة 2008 بلغ إنتاج الجزائر 1356 م/ب/ي ثم انخفض سنة 2009الى 1216 م/ب/ي وهذا راجع إلى قرار منظمة OPEC بتخفيض الإنتاج وذلك أثناء الاجتماع الذي أنعقد بمدينة وهران سنة 2008، أما الانخفاض الذي عرفته سنة 2010 والذي قدر بـ 1189.8 م/ب/ي بانخفاض قدره 2.15% كان بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالنمو العالمي والطلب العالمي على الطاقة خصوصا بداية من سنة 2009، أما سبب تراجع إنتاج البترول سنة 2014 والذي بلغ 1192.8 م/ب/ي أي بانخفاض قدره 0.81% يعود إلى الظروف التي تمر بها السوق الدولية للنفط، والتي عرفت تراجع رهيب لأسعار البترول بداية من شهر جوان 2014 ونفسر هذا التراجع في أسعار البترول في هذه السنة إلى عدة أسباب منها ولعل أهمها تراجع الطلب العالمي من النفط في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين باعتبارهما المستهلك رقم 1 و2 في العالم، بالإضافة إلى التوجه الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية الألفية الجديدة وهي بداية البحث والتنقيب على مكامن النفط الصخري والذي بدأت بإنتاجه بداية من سنة **2011**، كما قامت الدول الأوروبية خاصة الغربية منها نحو التوجه إلى استغلال الطاقات المتجددة والعمل على تطويرها للاعتماد عليها في استهلاك الطاقة ضمن برنامج طويل المدى (آفاق 2050)، حيث توجهت القارة العجوز وخاصة ألمانيا، فرنسا، اسبانيا وغيرهم إلى الطاقات المتجددة بسبب ارتفاع الأسعار التي عرفتها السوق النفطية خلال الفترة (2008-2004)، وكذلك اتفاقيات المناخ التي تعمل على من انبعاث ثاني أكسيد الكربون CO_2 للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، وكان آخر هذه الاتفاقيات **(COP 21)** التي انعقدت مؤخرا (ديسمبر 2015) بالعاصمة الفرنسية باريس.

أما بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي فقد عرف هو الآخر تطور طفيف، حيث بلغ إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي 170.170 مليار م^3 سنة 2000 ثم ارتفع إلى 198.180 مليار م^3 سنة 2007 ثم إلى 201.186 مليار م^3 سنة 2008، ثم عرف تراجع طفيف خلال السنوات 2009 -2013 ، أين بلغ 196.917 مليار م^3 ، سنة 2009 بتراجع نسبته 2.12% ويعود هذا التراجع لقمة الأوبك سنة 2008 والعمل على تخفيض الإنتاج، أما سنة 2013 فقد عرفت انخفاض معتبر بنسبة 10.78% مقارنة بسنة 2008، وذلك بسبب الهجوم الإرهابي الذي عرفته محطة الحياة الغازية بعين أمناس بولاية إيليزي، والتي تسبب بتوقف النتاج من الغاز لعدة أشهر خاصة من قبل الشركات الأجنبية على غرار ,Stat oïl BP..، أما سنة 2014 فقد عرف إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر تحسن أين بلغ 186.724 مليار م^3 بزيادة قدرها 4% عن سنة 2013.

3-1- صادرات المحروقات في الجزائر

أدى التطور المستمر في نشاطات سلسلة المحروقات الجزائرية خلال العقود الماضية إلى تطور مماثل في نشاط تصديرها، ومع تزايد حجم الصادرات الجزائرية من المحروقات، حيث بلغت صادرات الجزائر من البترول الخام 623 مليون برميل يوميا و 583 مليون برميل يوميا من المنتجات المكررة سنة 2014بزيادة قدرها 0.7% عن سنة 2013، ونسبة 1.81% من تصدير النفط في العالم، أما صادرات الغاز الطبيعي فقد بلغت 83.295 مليار م^3 سنة 2014 بزيادة قدرها 4.58% عن سنة 2013، ولتحليل تطور حصيلة الصادرات من النفط والغاز الطبيعي في الجزائر ندرج الجدول الموالي.

جدول (3- 17): تطور صادرات البترول والغاز الطبيعي للجزائر خلال الفترة 2000-2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صادرات البترول	461.1	441.5	566.2	741.0	893.2	970.3	947.2	1253.5
صادرات الغاز ط	83.119	78.240	80.367	82.829	82.009	89.235	88.209	84.827
تصدير المنتجات المكررة	544.3	555.8	527.2	528.3	446.0	451.9	495.1	451.3
قيمة الصادرات الإجمالية	21.419	18.484	18.091	23.939	31.302	45.094	53.429	58.831
ص المحروقات/ إجمالي الصادرات *	97.22	96.61	96.10	97.26	97.56	98.02	97.83	97.78
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
صادرات البترول	841.9	747	709	843	809	744	623	
صادرات الغاز ط	86.505	81.426	84.615	82.767	86.454	79.647	83.295	
تصدير المنتجات المكررة	456.7	232.5	314	492	449	453	583	
قيمة الصادرات الإجمالية	77.361	44.128	55.527	71.427	69.804	62.960	**58.34	
ص المحروقات/ إجمالي الصادرات *	97.55	97.64	97.32	97.20	97.30	96.90	97.16	

Source: OPEC, **annual Statistical bulletin 2015**, Vienna, p 53-55-99.

* Ministère De Finance, **Direction Générale Des Douanes**, Sur Le Site : www.douane.gov.dz.

** Banque D'Algérie, **Tendances Monétaires Et Financières Au Cours Du Quatrième Trimestre 2014**, Mars 2015, P : 03.

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي هام جدا (دائرة 200كلم) الأمر الذي يساعدها في تصدير محروقاتها بكل سهولة، حيث تعتبر السوق الأوروبية والأمريكية الأقرب للجزائر، ومن خلال إحصائيات الجدول أعلاه نلاحظ أن صادرات النفط الخام شهدت بمرحلتين الأولى من 2000 إلى 2007 والتي تميزت بتحسن مستمر لأسعار البترول، العامل الرئيسي الذي انعكس على الكمية المصدرة من النفط الخام والذي ارتفع من 461.1 م/ب/ي سنة 2000 إلى 1253.5 م/ب/ي سنة 2007 أي بنسبة ارتفاع قدرت بـ 171.8% ، أما المرحلة الثانية وهي الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية 2014 أين عرفت صادرات النفط الخام تذبذبات من حين لآخر، فقد عرفت تراجع سنة 2008 بـ 33 % ويعود سبب هذا التراجع إلى تأخر العقود المبرمة في قطاع المحروقات إثر إصدار قانون المحروقات الجديد 07/05 والمعدل سنة 2006، حيث تمت أول مناقصة في إطار هذا القانون شهر مارس 2008 مما انعكس على تطوير واكتشاف حقول جديدة، بالإضافة إلى قرار تخفيض الإنتاج المعتمد في إطار نظام الحصص للأعضاء منظمة الأوبك سنة 2008، أما سنة 2009 فقد قدرت الكمية المصدرة من النفط الخام بـ 747 م/ب/ي أي بتراجع 11% وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي انعكست بالسلب على الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات وأسعار النفط الخام في السوق الدولية، إلا انه وبداية من سنة 2010 بدأت الصادرات من النفط الخام في تحسن نسبي إلى غاية سنة 2014 والتي شهدت انخفاض إلى مستوى 623 م/ب/ي بنسبة 16%، وسبب هذا التراجع هو الأزمة النفطية التي بدأت بوادرها منذ السداسي الثاني من سنة 2014.

أما فيما يخص المنتجات البترولية المصدرة فقد عرفت هذه الأخيرة استقرار شبه كلي على مدى فترة الدراسة إلا سنة 2009 أين تراجعت بنسبة 57%، ويبقى السبب دوما خلال هذه السنة هو الأزمة المالية العالمية، التي أدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية والتي أدت بدورها كذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة في أوروبا وأمريكا، لكن مع بداية سنة 2010 بدأت المنتجات البترولية المصدرة تعرف انتعاشا بتعافي الاقتصاد العالمي و العودة إلى مستوى التصدير

الأولي خلال فترة الدراسة، والتي بلغت سنة 2014 كمية 583 م/ب/ي وهو أكبر تقريبا من الكمية المصدرة سنة 2000 والبالغة 544.3 م/ب/ي.

أما صادرات الغاز الطبيعي فقد عرفت مستوى ثابت خلال فترة الدراسة، والسبب أن الجزائر أغلب صادراتها الغازية منقولة عبر الأنابيب إلى السوق الأوروبية عن طريق ايطاليا واسبانيا وهي الوجهة الأولى للغاز الجزائري، أما العامل الآخر هو أن عقود الغاز الطبيعي هي عقود طويلة الأجل والتي غالبا ما تتأثر بأسعار النفط، والدليل على ذلك أن الأزمة المالية سنة 2009 لم تؤثر على الصادرات الغازية بنسبة كبيرة، حيث بلغت 81.426مليار م^3 أي تراجعت بنسبة 5% فقط، في حين فقد الصادرات النفطية أزيد من 50%، وكذلك نجد أن متوسط التغير خلال فترة الدراسة لا يتجاوز 0.002%.

ان الحديث بلغة الأرقام يجعل من تحليلنا أقرب منه للواقع، فمن خلال الكميات الضخمة المصدرة من المحروقات سواء الخامة منها أو المكررة، والتي انعكست إيجابا على العوائد النفطية (الجباية النفطية، احتياطات الصرف)إلا أنها لم تغير في هيكل الصادرات النفطية بالرغم من البرامج الاستثمارية خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ من خلال هذه الفترة ثبات شبه دائم لنسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات للدولة مثل الجزائر التي تمتلك احتياطات صرف وصلت إلى حدود 195 مليار دولار سنة 2014 و أزيد من 47 مليار دولار في صندوق ضبط الإيرادات و أزيد من 1000 مليار دينار تضخ للميزانية عن طريق إيرادات الجباية النفطية، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 96% - 98% ، وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول جدوى تسيير هذه الإيرادات الضخمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والعمل على تحريك عجلة التنويع الاقتصادي القائم على قطاعات ذات مردودية اقتصادية وأثر ايجابي داخلي وخارجي على الاقتصاد الوطني على غرار قطاعات الفلاحة، الصيد البحري، الصناعة والسياحة.

2- الطاقات المتجددة في الجزائر:

مهدت الجزائر لديناميكية الطاقة الخضراء بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على إستراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب مثل الموارد الشمسية واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة وهذا لإعداد جزائر الغد، وبفضل الإدماج بين المبادرات والمهارات تعتزم الجزائر الدخول في عصر الطاقة الجديد المستدام، وتعد الإمكانيات الوطنية من الطاقات المتجددة هامة جدا و لاسيما بالطاقة الشمسية، لذا تعتبر الجزائر هذه الطاقة بمثابة فرصة ومحرك للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وهذا من خلال إقامة صناعات خلاقة للثروة ومناصب للشغل مقارنة بإمكانياتها من طاقات متجددة.

2-1- إمكانيات الجزائر من الطاقات المتجددة:

تسعى الجزائر من خلال النموذج الطاقوي الذي يرتكز على الإمداد الطاقوي المستدام إلى تطوير إمكانيات استخدام الطاقة المتجددة، بوصفه أحد رهانات المرحلة القادمة، حيث يشهد العالم اليوم تحولا في سياسته الطاقوية نحو الطاقة النظيفة والمستدامة، وفي ظل محاكاة هذا الواقع فان الجزائر تعمل على ترقية الكفاءة الاستخدامية للطاقات المتجددة وتطبيقاتها، وذلك لاقتناص الفرص التي تدعم مكاسب الاستدامة الاقتصادية وكذا التحوط ضد التقلبات التي قد تعرفها السوق الدولية للنفط.

أ- الطاقة الشمسية: إن الموقع الجغرافي للجزائر وكبر مساحتها واختلاف تضاريسها وخصوصية مناخها جعلها تتوفر على عدد كبير من الساعات المشمسة، حيث يصل الإشعاع الشمسي فيها إلى 3000 ساعة مشمسة في السنة في الهضاب العليا و3500 ساعة في المناطق الجنوبية للبلاد، بمعدل إشعاع أكثر من 1900 كيلو وات ساعي/م^2/سنة، والجدول الموالي يبين الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر.[1]

[1] عمر شريف، **استخدام الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة" دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة،2007 .ص 318.

كما تتوفر الجزائر على أغنى الحقول الشمسية في العالم حيث أن كمية الطاقة الواردة إلى المتر المربع الواحد مقدرة ب 5 كيلو وات ساعي/م² على معظم أجزاء التراب الوطني، ومن الممكن أن تبلغ أحيانا 7 كيلو وات ساعي/م²، وهو ما يوفر إشعاعا شمسيا سنويا يتجاوز 3000 كيلو وات في الساعة للمتر المربع الواحد على مساحة تقدر ب 2.381.745 كلم² (هذا بالنسبة لأهم الحقول الشمسية في الجزائر).

وحسب وزارة الطاقة والمناجم فإن احتياطي حقول الطاقة الشمسية يتجاوز 5 ملايير وات ساعي، وتعتبر القدرة الشمسية للجزائر الأهم في الحوض المتوسط فهي تغطي:[1]

- 169440 تيرا وات ساعي/السنة.
- 5000 مرة الاستهلاك الجزائري للكهرباء.
- 60 مرة استهلاك أوربا الخمسة عشر (15) المقدرة ب 3000 تيرا واط ساعي/السنة.

جدول (3- 18): الإمكانات الشمسية للجزائر

المنطقة	المناطق الساحلية	الهضاب العليا	المنطقة الصحراوية
المساحة %	4	10	86
معدل سطوع الشمس (ساعة/سنة)	2650	3000	3500
الطاقة المتوسطة المستقبلة (كيلو وات ساعي/م²/السنة)	1700	1900	2650

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، دليل الطاقات المتجددة، طبعة 2007، ص 37.

من الجدول أعلاه يتبين أن معدل الفترة الزمنية للتشمس في الجزائر أكبر قيمة له في المناطق الصحراوية بـ 3500 ساعة في السنة، مع العلم أن مساحة الجنوب تمثل 86% من إجمالي مساحة الجزائر، ما يعني أن مستقبل الطاقة الشمسية في الجزائر يكمن في الصحراء، أين يمكن توفير الطاقة لاستصلاح الأراضي الفلاحية وتوفير الكهرباء للمناطق المعزولة، وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3- 16): المتوسط السنوي لشدة الإشعاع الشمسي في مختلف مناطق الوطن (كيلو واط/سا/م²/ اليوم)

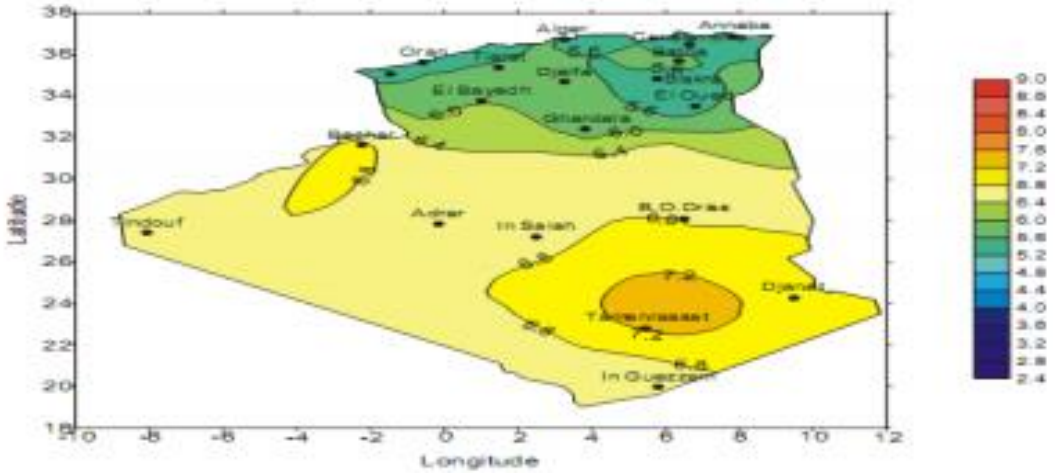

Source : CDER, **Evaluation du potentiel énergétique solaire**, bulletin des énergies renouvelables, N2, Algérie, p 12.

يتضح من الشكل أعلاه أن الجزائر تتمتع بقدر هام من الإشعاع الشمسي يمكن أن يؤهلها لاعتماد الطاقة الشمسية بصورة رئيسية ضمن خططها التنموية، لاسيما الشق المتعلق بفك العزلة عن المناطق النائية، والأقل جاذبية، من خلال رفع مؤشرات التنمية البشرية فيها وتوفير الإمداد الطاقوي الآمن والمستدام والأقل تكلفة، حيث يتم توفير الطاقة

[1] وزارة الطاقة والمناجم، **مجلة الطاقة والمناجم**، العدد 08، جانفي 2008،2008, ص 133.

لهذه المناطق من خارج الشبكة، كما أن الطابع اللامركزي الذي تتميز به يصلح جيدا للوضع المتفرق للمناطق ذات الكثافة السكانية القليلة، وعليه فبإمكانها أن تسهم في حماية البيئة وتكون بديلا في المستقبل للطاقات الأحفورية.

وتبقى أدرار أكثر المناطق تعرضا للشمس في الجزائر، إضافة إلى تمنراست حيث تصل شدة الإشعاع الشمسي بها إلى 7.2 كيلو واط ساعي/م²/اليوم.

ب- **طاقة الرياح:** الرياح في الجزائر تتغير من مكان إلى آخر وذلك حسب الموقع من جهة والتضاريس المختلفة من جهة أخرى، تهب على الجزائر رياح تحمل معها كثيرا من الهواء البحري الرطب، وكميات كبرى من الهواء القاري الصحراوي، بمتوسط سرعة سنوي يفوق 7 أمتار في الثانية، خصوصا في المناطق الساحلية، هذا وتعتبر الجزائر من أهم المناطق التي تهب عليها رياح قوية، حيث تتميز الرياح بقدرتها على توليد طاقة معتبرة فعلى سبيل المثال، فإن التربينات الهوائية على ارتفاع 30 متر بسرعة رياح تقدر ب 5.1 متر/ ثا يمكن أن تولد طاقة سنوية تقدر ب 673 مليون وات ساعي، والتي يمكن أن تغطي احتياجات 1008 مسكن من الطاقة، يتميز الجنوب الجزائري وخصوصا الجنوب الغربي بكثرة هبوب الرياح فيه وبسرعة أعلى، حيث يمكن لسرعة الرياح أن تصل إلى 5 أمتار في الثانية مم يزيد من قدرتها على تدوير التربينات وبالتالي طاقة أكبر وتكلفة أقل لكل كيلو وات ساعي، ومنه فالطاقة الكهربائية المولدة عن طريق الرياح يمكن إنتاجها محليا ودون تكاليف نقل عن طريق إنشاء المحطات الكهربائية في المناطق المعزولة، مما يمكن من علاج مشكل الكهرباء في الجزائر.[1]

الشكل رقم (3- 17): خريطة سرعة الرياح في الجزائر

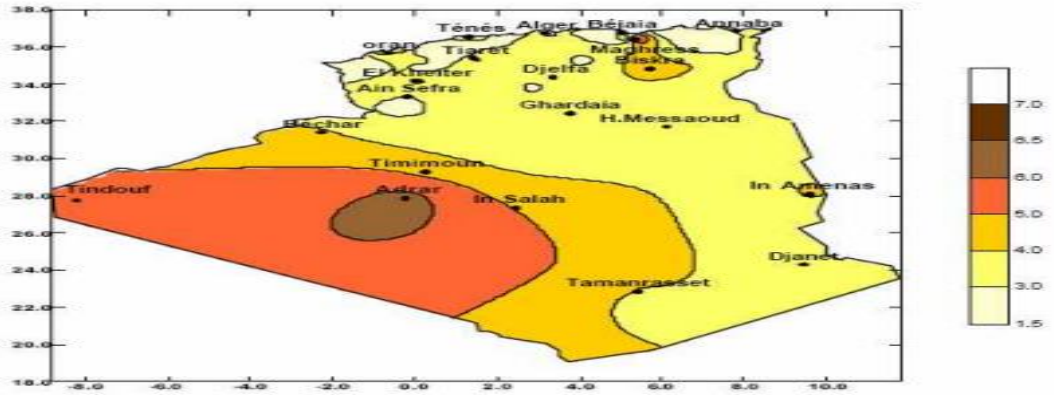

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، **دليل الطاقات المتجددة**، طبعة 2007، ص 37.

يتضح من خلال الشكل أن المورد الريحي في الجزائر متغير من مكان لأخر نتيجة الطبوغرافيا والمناخ المتنوع، فالجنوب يتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثا وتتجاوز قيمة 6م/ثا في منطقة أدرار، كما يلاحظ على العموم أن معدل سرعة الرياح غير مرتفعة جدا في الشمال، لكن تم تسجيل وجود مناخات تفصيلية على المواقع الساحلية لوهران، بجاية وعنابة وكذلك الهضاب العليا لـ تيارت، وكذلك المنطقة التي تحدها بجاية شمالا وبسكرة جنوبا.

ج- **الطاقة المائية:** تقدر كميات الأمطار التي تسقط على الجزائر بحوالي 65 مليار م³ سنويا، وهذه الكمية تعتبر مهمة بالرغم من أن كمية صغيرة فقط تستغل منها بنسبة 5% من الموارد المائية في توليد الطاقة الكهربائية على عكس بعض الدول الأوربية (استغلال 70% من الموارد المائية في توليد الطاقة الكهربائية)، عدد الأيام التي تهطل فيها الأمطار في انخفاض، بالإضافة إلى أنها تتركز في مناطق محددة، وجزء منها يتبخر بفعل الحرارة، ناهيك عن تدفقها بسرعة نحو البحر أو حقول المياه السطحية كلما اتجهنا جنوبا. حاليا تقدر كمية المياه النفعية والمتجددة ب 25 مليار م³ ثلثا هذه

[1] Hania amardgia adnani, **Algérie « énergie solaire et hydrogène » développement durable**, OPU, Alger, 2007, p109.

الكمية مياه سطحية (103 سد منجز و50 في طور الانجاز)،[1] والباقي جوفية، وتبلغ حصة حضيرة الإنتاج الكهرومائي بالجزائر ما استطاعته 286 ميغا واط، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الإنتاج الكهرومائي والى عدم استغلال المواقع الموجودة استغلالا كفئا، وأسهمت طاقة المياه في إنتاج ما استطاعته 99 جيغا واط من الطاقة الكهرومائية بالجزائر سنة 2013، وهي استطاعة ضئيلة مقارنة بالإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر.

د- **الطاقة الحرارية الجوفية:** تتركز جل قدرات طاقة حرارة باطن الأرض في إفريقيا كلها في الجهة الغربية، ويشكل كلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة تتمركز أساسا في الشمال الشرقي والشمال الغربي للوطن، وتوجد هذه المنابع في درجات حرارة غالبا ما تزيد عن 40 ° مئوية، ويعد المنبع الأكثر حرارة هو منبع المسخوطين بدرجة حرارة تصل إلى 98° مئوية، ويمكن ان تصل أحيانا إلى 118° بـ بسكرة، وهو ما يسمح بإنشاء محطات لتوليد الكهرباء إلا انه لا يتم استغلالها حاليا سوى في تجفيف المنتجات الزراعية وتكييف البنايات إضافة إلى تسخين البيوت الزراعية ، مما يعني إهدار إمكانات نظيفة لإنتاج الطاقة الكهربائية.[2]

الشكل رقم (3- 18): قدرات الحرارة الجوفية في الجزائر

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، **دليل الطاقات المتجددة**، طبعة 2007، ص 42.

كما تتوفر الجزائر على طبقة الألبية يتم استغلالها من خلال تنقيب بأكثر من 4م^3/ثا وتصل حرارة مياه هذه الطبقة إلى 57° درجة مئوية، ولو جمعنا التدفق الناتج من استغلال هذه الطبقة الألبية والتدفق الكلي لمنابع المياه المعدنية الحارة، فهذا يمثل على مستوى الاستطاعة، أكثر من 700 ميغا واط.

هـ- **طاقة الكتلة الحيوية:** تبقى إمكانيات الجزائر قليلة إذا ما قورنت بالأنواع الأخرى، أولا لان المساحة الغابية لا تمثل سوى 10 % من المساحة الإجمالية للوطن، أما المصادر الطاقوية من النفايات الحضرية والزراعية فتقدر بحوالي 5 مليون طن مكافئ نفط، وتقدر الطاقة الإجمالية للمورد الغابي في الجزائر بحوالي 37 ميغا طن مكافئ نفط، وبالنسبة للقدرات الغابية فان الجزائر تنقسم إلى منطقتين:[3]

[1] Boudries khellaf, **Estimation de la production de l'hydrogène solaire au sud algérien**, revue des énergies renouvelables, CDER, Alger, décembre 2003.

[2] S. Ouali, **les sources thermales en Algérie**, bulletin des énergies renouvelables, CDER, N13, Alger, p 16.

[3] عليوة علي، **دراسة وتحليل مقومات الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر كبديل للاستثمار خارج المحروقات**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول **الطاقات البديلة خيارات التحول وتحديات الانتقال**، يومي: 19/18- نوفمبر-2014، أم البواقي، ص 9.

- **منطقة الغابات الاستوائية:** التي تحتل مساحة تقارب 25 مليون هكتار، أكثر بقليل من 10% من المساحة الإجمالية للبلاد، وتغطي الغابات فيها حوالي 1.8 مليون هكتار، في حين تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال 1.9 مليون هكتار؛
- **المنطقة الصحراوية**: والتي تغطي أكثر من 90% من المساحة الإجمالية للبلاد

ويعتبر كل من الصنوبر البحري والكاليتوس نباتين هامين في الاستعمال الطاقوي لكنهما لا يمثلان سوى 5% من الغابات الجزائرية، وتجدر الإشارة إلى ان استغلال النفايات والمخلفات العضوية خاصة الفضلات الحيوانية من أجل إنتاج الغاز الطبيعي يمكن أن يعتبر كحل اقتصادي من شأنه أن يؤدي تنمية مستدامة خصوصا في المناطق الريفية، وتتمثل هذه المخلفات في النفايات المنزلية، أوحال محطات تطهير مياه الصرف الصحي، النفايات العضوية الصناعية، النفايات الفلاحية وتربية المواشي (الجلود فضلات الحيوانات....).

2-2- البرنامج الوطني للطاقات المتجددة - آفاق 2030-

تملك وزارة الطاقة برنامجا هاما لتطوير الطاقات المتجددة لاسيما في المناطق المعزولة في الجنوب والهضاب العليا مؤكدة أن الهدف يتمثل في تشجيع استعمال الطاقات النظيفة حتى وان كانت جد مكلفة بالمقارنة مع الطاقات التقليدية، حيث تمت المصادقة على البرنامج الوطني للطاقات الجديدة والمتجددة من طرف مجلس الوزراء يوم 03/ 02/ 2011 والممتد إلى غاية سنة 2030، وهو برنامج لترقية الطاقات المتجددة مخصص معظمها لإنتاج الكهرباء، إذ تمثل الطاقة الشمسية المحور الرئيسي للبرنامج الوطني للطاقات الجديدة والمتجددة.

إن البرنامج الوطني للطاقات المتجددة يرمي من خلاله استغلال الطاقات الشمسية و الهوائية و الحرارية الجوفية إلى رفع إنتاج الكهرباء انطلاقا من هذه الطاقات تدريجيا في ظرف 20 سنة إلى 40 بالمائة من الإنتاج الوطني للكهرباء ملخصة بين الطاقة الشمسية بنسبة 37% و3 % من طاقة الرياح، كما يهدف البرنامج إلى إنشاء قدرة إنتاج ذات طابع متجدد تقارب 22.000 ميغا واط في آفاق 2030 أي ضعف الطاقة الحالية المُولدة من الغاز، منها 12.000 ميغا واط موجهة لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء، لاسيما أن الطلب على الكهرباء يشهد تناميا محسوسا قد يبلغ ثلاثة أضعافه إلى غاية سنة 2030 في الجزائر التي عليها التوجه نحو الطاقات المتجددة لتنويع مصادرها الطاقوية و 10.000 ميغا واط موجهة للتصدير "إذا ما أتاحت الظروف لذلك.[1]

الشكل رقم (3- 19): تغلل الطاقات المتجددة في تمويل نسبة الإنتاج الوطني للكهرباء.

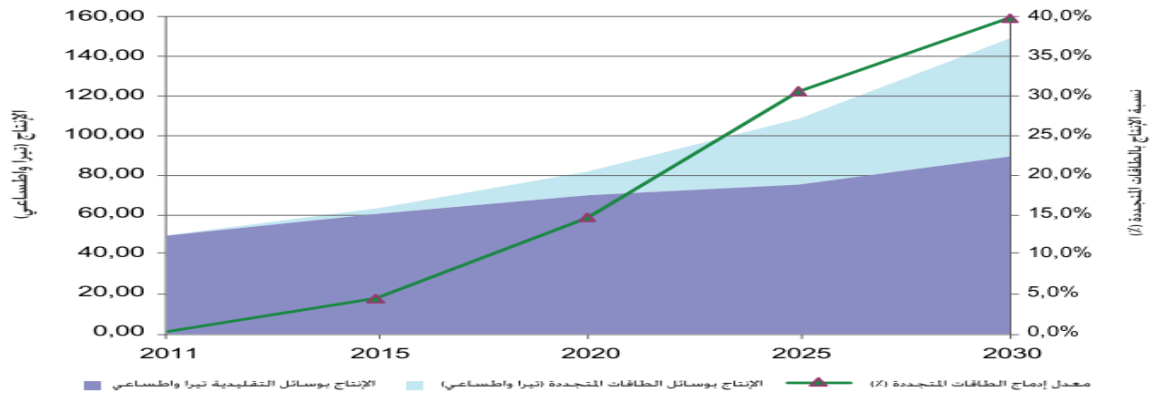

المصدر: وزارة الطاقة، دليل الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، مارس 2011، ص 9.

ويتمثل الهدف الرئيسي للسياسة الجديدة في تحضير البلاد لعهد ما بعد النفط، وذلك من المزج الطاقوي بين الطاقات التقليدية والطاقات المتجددة، بالإضافة إلى تنويع فروع الإنتاج والمساهمة في التنمية المستدامة، وحسب

[1] وزارة الطاقة والمناجم، **البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية**، مارس 2011, ص4.

التقديرات حول السوق المحلية فستبلغ احتياجات السوق الوطنية من الغاز الطبيعي حوالي 45 مليار م^3 سنة 2020 و 55 مليار م^3 سنة 2030، أما إنتاج الكهرباء فمن المقرر ان ننتقل من استهلاك 40 تيرا واط/الساعة سنويا في الساعة حاليا إلى 75-80 تيرا واط/الساعة سنة 2020 و 130-150 تيرا واط/الساعة سنة 2030.[1]

ويعرف برنامج الطاقات المتجددة التنويع بين الطاقات المتوفرة في الجزائر وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي:

جدول (3- 19): توزيع البرنامج الوطني للطاقات المتجددة في الجزائر حسب نوع الطاقة

البيان	2013-2011	2015-2014	2020-2016	2030-2021
الطاقة الشمسية الكهروضوئية	إنتاج قدره 800 ميغا واط			إنتاج قدره 200 ميغا واط
الطاقة الشمسية الحرارية	قدرة إجمالية بـ 300 ميغا واط		قدرة إجمالية بـ 1200 ميغا واط	قدرة إجمالية بـ 500 ميغا واط إلى غاية 2023 و600 ميغا واط إلى غاية 2030
	انجاز محطتين حراريتين لكل منهما قدرة 150 ميغا واط		انجاز 04 محطات حرارية	
طاقة الرياح	قدرة إجمالية بـ 10 ميغا واط	قدرة إجمالية بـ 40 ميغا واط	قدرة إجمالية بـ 1700 ميغا واط	
	مزرعة أدرار	انجاز مزرعتين هوائيتان	ما زالت الدراسات والبحث حول مواقع طاقة الرياح وتحديدها	

من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البرنامج الوطني للطاقات المتجددة.

من خلال الجدول نلاحظ ان البرنامج الوطني للطاقات المتجددة في الجزائر متنوع بين الطاقات المتجددة الموجودة خاصة الطاقة الشمسية بنوعيها الكهروضوئية والحرارية، فالطاقة الأولى سيبلغ إنتاجها 10000 ميغا واط في سنة 2030 حيث تشمل هذه الأخيرة على مشاريع الإنارة العمومية وكهربة المنازل والقرى خاصة في الجنوب الكبير، حيث بدأ تجسيد هذا البرنامج في العديد من المناطق سواء في المناطق الشمالية أو الهضاب بالإضافة إلى ولايات الجنوب(تمنراست،إيليزي، أدرار، تندوف، بشار)،أما الطاقة الشمسية الحرارية فسيبلغ إنتاجها 2600 ميغا واط بحلول سنة 2030 ولهذه الطاقة خدمات هامة مثل العزل الحراري للمباني وتطوير سخان الماء الشمسي وأجهزة التبريد في الصيف خاصة في الجنوب، أما طاقة الرياح فستبلغ قدرة إنتاجية حوالي 1750 ميغا واط سنة 2030.

3-2- انجازات مشاريع الطاقات المتجددة في الجزائر

تبنت الجزائر إدماج الطاقات المتجددة منذ الثمانينات وذلك في إطار تزويد سكان المناطق الصحراوية بالكهرباء عن طريق الألواح الشمسية، كما قامت بتجسيد محطات شمسية وأخرى ريحية في المدة الأخيرة وهو ما يدل على توجه الحكومة نحو الطاقات المتجددة كمصدر طاقوي يساعد على التنويع والأمن الطاقوي للدولة ومن بين هذه المشاريع نذكر:[2]

- البرنامج الخاص بالجنوب الكبير 1985-1989: هو مشروع ممول من طرف الدولة ومخصص لولايات الجنوب (أدرار، بشار، الوادي، إيليزي، تمنراست) يمح هذا البرنامج بتوفير الماء الشروب لساكني هذه المناطق (الضخ أو التحلية)، توفير الإنارة، التبريد المنزلي.

- مشروعات ورقلة- تقرت (1993-1997): تهيئة 18 بيت بلاستيكي فلاحي على مساحة تبلغ 7200م^2 باستعمال مياه الطبقة الألبية (La Nappe Albienne) ولكن هذه التجربة لم تعمم على غرار بعض الدول مثل تونس.

[1] المرجع السابق، ص 5.

[2] سعيدي هاجر وتيمجغدين عمر، **الطاقات المتجددة الواقع والمأمول وثروة ما بعد البترول في الجزائر - القدرات والاستغلال**-، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول **الطاقات المتجددة وتحدي التنمية المستدامة -الواقع، الآفاق، التحديات-**، يومي: 24/23- نوفمبر-2015، الطارف، ص 14.

- **مزارع ريحية:** وتعمل هذه المزارع لضخ المياه في كل من منطقتي حد الصحاري بالجلفة ومامورية بالسعيدة، وذلك لتغطية احتياجات الزراعة من الماء، حيث تم توفير 80 مضخة تعمل بالرياح بقدرة تعادل 120 كيلو وات/سا و160 مضخة تعمل بالطاقة الشمسية بقدرة تعادل 240 كيلو وات /سا، وفي إطار تنمية المناطق السهبية الرعوية وهذا بإتاحة طاقة كهربائية (شمسية/ريحية) لـ 3000 منزل من طرف المحافظة السامية للسهوب (HCDS) وتزويد 300 منزل بالطاقة المستمدة بالرياح ب إيليزي.

- **برنامج القرى الشمسية:** تم الانطلاق في المشروع عام 1988، وتعتبر شركة سونلغاز هي المسئولة عن انجاز هذا المشروع، ولقد خصص هذا الأخير للمناطق المهجورة وذات كثافة سكانية متدنية في أقصى الجنوب.[1]

- **مشروع حاسي رمل SPP1:** وهو مشروع شراكة أجنبية رائد حيث يعد الخطوة الأولى نحو التوجه للاستثمار في الطاقات المتجددة واستغلال إمكانيات الجزائر من الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، وأنشئت محطة SPP1 بتمويل قدره 315 مليون أورو من خلال اتفاق عقد شراكة جزائري - اسباني المبرم في 16 سبتمبر 2006، ين الشركة الجزائرية المتخصصة في تطوير الطاقات المتجددة (NEAL) والمؤسسة الاسبانية ABENER، بلغت حصة الطرف الجزائري 34% أما حصة الشريك الاسباني 66%، وتم تمويل حصة الشريك الجزائري من قبل البنك الجزائري الخارجي BAE.[2]

ويحدد العقد أن الكهرباء المنتجة من قبل المحطة تباع لشركة سوناطراك وعلى شركة ABENER أن تقوم بدراسة وبناء ومتابعة وصيانة المحطة وحددت مدة الإنتاج في المحطة 33 شهرا.

الشكل رقم (3- 20): مخطط عقد الشراكة لمحطة SPP1

المصدر: بريطل هاجر، مرجع سابق، ص 11.

وتقع محطة SPP1 في تيلغميت على بعد 25 كلم شمال بلدية حاسي رمل التي تبعد هذه الأخيرة بحوالي 120 كلم عن عاصمة الولاية الاغواط، ودخلت المحطة حيز التشغيل يوم 14 جويلية 2011، ويعتبر موقع المحطة من أحسن المناطق استقبالا للإشعاع الشمسي في الجزائر حيث بلغ متوسط الإشعاع بمنطقة حاسي رمل 3000 ساعة / سنويا، بالإضافة إلى وجود أرضية مستوية التي تسمح بوضع المرايا الشمسية عليها، كما تتوفر المنطقة على الغاز الطبيعي وإمكانية توصيل محطة SPP1 بالشبكة الكهربائية لقرب المحطة من محطة توليد الكهرباء التقليدية والشكل الموالي يوضح لنا موقع المحطة SPP1:

[1] فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستديمة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012،ص 154.

[2] بريطل هاجر، **دور الشراكة الأجنبية في نشر استغلال الطاقات المتجددة عبر العالم- مع الإشارة إلى تجربة الجزائر-** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول **الطاقات البديلة خيارات التحول وتحديات الانتقال**، يومي: 19/18- نوفمبر-2014، أم البواقي، ص11.

الشكل رقم (3- 21): موقع محطة SPP1

المصدر: مركز تطوير الطاقات المتجددة، بوزريعة، متاح على الموقع: Portail.cder.dz تاريخ الاطلاع: 2016/01/06 على الساعة: 17:32.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المحطة تحتوي على صفوف المرايا القطع المكافئ تشمل 224 لاقطات شمسية طول كل واحدة منها 150 متر، تحتل هذه المرايا مساحة 180000 م^2، وتقوم هذه المرايا بتجميع 25 ميغا واط من الطاقة الشمسية حيث توصل بأنبوب غاز بقدرة 125 ميغا واطن وبالتالي تقدر قدرة هذه المحطة بـ 150 ميغا واط.

ونظرا لنجاح مشروع SPP1 مع الشريك الاسباني ABENER، وفي إطار تثمين هذه الشراكة تم التوقيع على مشاريع مشتركة لإنتاج الطاقة من المركزات الشمسية والتي نوردها في الجدول الموالي:

جدول (3- 20): المشاريع المستقبلية للمحطات الهجينة في الجزائر

المحطة الشمسية الهجينة	المنطقة	قدرة المحطة الشمسية (ميغا واط)	السنة
محطة الطاقة الشمسية الهجينة SPP2	المغير	MW70 /MW470 شمسي	آفاق 2014
محطة الطاقة الشمسية الهجينة SPP3	النعامة	MW70 من أصل شمسي	2016
محطة الطاقة الشمسية الهجينة SPP4	حاسي رمل	MW70 من أصل شمسي	2018

Source: United Nations Economic Commission for Africa: Office for North Africa, General Secretariat: Arab Maghreb Union, The Renewable Energy Sector in North Africa: Current Situation and Prospects, Expert Meeting about 2012 International year of Sustainable Energy for All, Rabat, January 12-13, 2012, P 15.

- **حضيرة طاقة الرياح:** انطلقت عملية تجسيد أول حضيرة هوائية من هذا النوع على القياس الوطني سنة 2011 بأدرار، وهي عبارة عن مشروع شراكة جزائرية- فرنسية، ويحتوي المشروع 12 ناعورة، قدرة لكل واحدة منها 0.85 ميغا واط، لتبلغ قدرة الحظيرة إجمالا 10 ميغا واط والتي من المفروض أن تبلغ قدرتها 22 ميغا واط سنة 2030.[1]

الشكل رقم (3-22): حضيرة الرياح بأدرار

[1] Ministre de l'énergie, **Algérie énergie**, revue algérienne de l'énergie, N°3, mars 2015, 2015. p 30.

المصدر: مركز تطوير الطاقات المتجددة، بوزريعة، متاح على الموقع: **Portail.cder.dz** تاريخ الاطلاع: 2016/01/06 على الساعة: 17:34.

إن ما تم سرده من إمكانيات طاقوية في الجزائر سواء طاقات تقليدية أو متجددة، يوحي بأن الجزائر تستطيع أن تكون دولة رائدة في مجال الطاقة من خلال العمل على توليفة متنوعة في ظل إستراتيجية طاقوية طويلة المدى تحقق بها أمنها الطاقوي، وتنمية إيراداتها المالية من جهة أخرى ولعل أبرزها الجباية النفطية، حيث عرفت هذه الأخيرة العديد من التطورات كان آخرها توسعة وعائها الجبائي بعد دخول الغاز الصخري حيز الاستكشاف والتنقيب، وهو ما نتناوله في النقطة الموالية.

المبحث الثاني: تطور الإطار القانوني للجباية البترولية خلال الفترة 1962- 2014

تميز الإطار التشريعي للنظام الجبائي البترولي عدة تغيرات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك نظرا للظروف والتغيرات المحيطة خاصة السياسية، وعلى هذا النحو عرف هذا النظام قانونين أساسين: الأول **قانون 86-14** الصادر سنة **1986** والذي اصدر في ظل الأزمة الاقتصادية (أزمة انهيار أسعار البترول **1986**)، والثاني صدر سنة **2005 (قانون 05-07)** حيث تميزت هذه المرحلة بارتفاع متصاعد لأسعار البترول وأهمية الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للدولة، بالإضافة إلى تعديل هذا القانون سنة **2013** بقانون رقم **13-01** في وقت الذي عرف فيه قطاع المحروقات توجها جديدا نحو قطاع المحروقات غير التقليدية **(الغاز الصخري)**.

المطلب الأول: الإطار القانوني للجباية البترولية منذ الاستقلال إلى غاية الأزمة النفطية 1986

1- الجباية البترولية في ظل القانون البترولي الصحراوي واتفاقية الجزائر

عرفت هذه المرحلة تطورات كبيرة فيما يخص الجباية البترولية واستغلال الثروات النفطية في الجزائر، حيث أدت الاكتشافات البترولية في الصحراء الجزائرية إلى إصدار السلطات الفرنسية تشريع سمي بالقانون البترولي الصحراوي سنة **1958** وذلك لبسط سيادتها على ثروات الجزائر، أما بعد الاستقلال إلى غاية سنة **1971** وقعت الجزائر على اتفاقيتين الأولى هي اتفاقية الجزائر وكان ذلك سنة **1965**، والثانية هي اتفاقية الشراكة بين سوناطراك و شركة قيتي سنة **1968**، بالإضافة إلى انضمام الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للبترول **OPEP** سنة **1969**.

**1-1- القانون البترولي الصحراوي: Le Code Pétrolier Saharien (CPS)*

لقد كان قانون التعدين أو المنجمي هو التشريع الساري المفعول به قبل إصدار قانون بترولي خاص بالصحراء، حيث لم يتضمن قانون التعدين تسهيلات كفيلة باستقطاب المستثمرين في الميدان البترولي الصحراوي، مما دفع إلى إصدار تشريع خاص هو القانون البترولي الصحراوي الذي صدر بموجب الأمر رقم **58-1111** المؤرخ في **22 نوفمبر 1958**، كانت مهمته تسيير النشاط البترولي، فمن خلاله تستطيع فرنسا مراقبة البترول الصحراوي، وقد نص هذا القانون أساسا على:[1]

- مبدأ مناصفة الأرباح بين الدولة الفرنسية والشركة صاحبة الامتياز، أي ضريبة بترولية مباشرة تحسب على أساس **50%**.

- إتاوة نسبتها **12.5%** تفرض على حقول البترول وتدفع كتسبيق على الضريبة المباشرة البترولية، و**5%** على الحقول الغازية.

أ- الإتاوة: La Redevance

* **القانون البترولي الصحراوي** الصادر بموجب الأمر 1111/58 بتاريخ 22 نوفمبر 1958، حيث تم تعديله سنة 1959 وسنة 1961 والذي يعطي كامل الصلاحيات والتسهيلات والدور الاحتكاري للشركات الفرنسية في قطاع النفط في الصحراء الجزائرية.

[1] Hocine Malti, **Histoire secrète du pétrole algérien**, Edition découverte, Paris, 2010, P 28.

تحسب الإتاوة بمعدل **12.5%** من قيمة المحروقات السائلة، و5% على المحروقات الغازية، في نقطة الانطلاق في الحقول المستخرجة من محافظة الواحات والساورة مستحقة الدفع، لكن هذه الإتاوة سوف تخصم عند دفع الضريبة البترولية المباشرة، وتفيد المادة **65** من القانون الصحراوي أنه إذا كان مبلغ الإتاوة اقل من مبلغ الضريبة المباشرة البترولية، فالفرق بينهما خاضع لضريبة مباشرة بـ **50%**.

$$IDP = \frac{(B - R) \times 50}{100}$$

R : الإتاوة.

B : الربح الخاضع.

أما إذا كان العكس فنقوم بتقسيم الفرق على اثنين، ومجموع النصف الأول يقطع من الضريبة أو من مؤونات إعادة تكوين الحقول عند توزيعها أو التي لم توزع في أجل 5 سنوات، وفي حالة عدم كفاية الاقتطاع من الضريبة أو من المؤونات يتم تكوين قرض ضريبة على الدورات القادمة.

ب- الضريبة البترولية المباشرة:

تدفع الشركات ذات الامتياز ضريبة الدخل على الربح الصافي أو الضريبة المباشرة البترولية في جميع عمليات البحث والاستغلال لحقول المحروقات السائلة أو الغازية التي تجريها في الصحراء، وكذا عمليات النقل عبر الأنابيب بنسبة **50%** من صافي الربح بعد خصم الإتاوة، والغرض من هذا هو تسهيل عملية التمويل ذاتيا بعد بلوغ مرحلة من الإنتاج.

وقد أعلنت الحكومة الفرنسية أن الغرض من استغلال النفط الجزائري هو تمويل منطقة الفرنك من احتياجات الطاقة وحماية مواردها من العملة الصعبة.

2-1- الجباية البترولية بناء على اتفاقية الجزائر 1965

إن السيادة الجبائية للجزائر كانت كمظهر لا غير من خلال اتفاقيات ايفيان **1962/03/19**، ففي واقع الأمر كانت المؤسسات الفرنسية هي التي تطبق أسعار بيع منخفضة، والتي كانت السبب في تراجع عائدات الخزينة العمومية من الجباية البترولية، إلا ان النزاعات التي وقعت، نظرا لقلة الإيرادات الجبائية، دفعت السلطات الجزائرية للبحث عن دور فعال في الميدان، فأنشأت شركة سونطراك سنة **1963**، وبعد ذلك قامت ببعض التصحيحات تخص المصلحة الجزائرية بموجب الاتفاقية الجزائرية الفرنسية المؤرخة في **1965/07/29**، حيث تم الإبقاء على معدل الإتاوة، أما الضريبة البترولية المباشرة عرفت نسب متغيرة خلال الفترة **(1969-1965)** حيث بلغت **53 %** سنة **1965**، **54 %** سنة **1966**، **55 %** سنة **1967**، إلى ان وصلت في حدود **69% سنة 1968**.[1]

وقد تم إلغاء صندوق إعادة تكوين الحقول *FRG بموجب اتفاقية الجزائر، مما مكن الخزينة العمومية من استرجاع حقوقها المفقودة ما بين **1962-1965**، فالشركات البترولية الفرنسية العاملة في الجزائر كونت مؤونات، لم تكن بالضرورة تستعمل في إعادة تكوين الحقول.

ومن جهة أخرى كانت الجزائر مجبرة على إعطاء الأولوية للشركات الفرنسية في الحصول على رخص البحث والاستغلال لمدة **06** سنوات ابتداء من سنة 1962 **(اتفاقيات ايفيان)**[2]، وفي **19 أكتوبر 1968** أمضت الجزائر اتفاقية مع الشركة

[1] Younes Fredj, **La place de la fiscalité pétrolière dans l'économie nationale algérienne (étude économétrique à l'aide des modèles VAR),** feuille de travaille dans le séminaire vers les politiques d'utilisation des ressources énergétiques, Sétif, 07/08 avril 2015, P 5.

* قد اعتبر عنصر من عناصر الجباية البترولية في القانون البترولي الصحراوي، حيث تمنح إعفاءات جبائية من الضريبة لمدة **5 سنوات**، من أجل تكوين مئونات لإعادة تكوين الحقول في حدود **50%** من الأرباح، ألا يتجاوز **17.5 %** من رقم الأعمال.

[2] Mustapha mekideche, **L'économie algérienne à la croisée de chemins**, Edition dahlab, 2008, Alger, p 29.

الأمريكية قيتي نصت على إنشاء شراكة بين المؤسسة الوطنية سوناطراك والشركة الأمريكية قيتي، بنسب **51%** و49**%** على التوالي، وبتطبيق النظام الجبائي لاتفاقيات الجزائر **1965** وهذا لإلزام فرنسا على مراجعة بنود اتفاقية **1965**.[1]

2- <u>الإصلاحات الجبائية للجباية البترولية بعد قرار التأميم 1971</u>

تميزت هذه الفترة باتخاذ أهم القرارات التي عرفتها الدولة بعد الاستقلال وهو تأميم قطاع المحروقات يوم **24 فيفري 1971**، وكان ذلك بعد طريق طويل شقته الجزائر في استرجاع ثرواتها وذلك بعد تأميم جميع موارد الغاز الطبيعي ووسائل نقل المحروقات بنسبة **100%**، وأخيرا تأميم **51 %من** حقوق الشركات الفرنسية.

أصدرت الجزائر مجموعة من النصوص القانونية الهامة المتعلقة النظام البترولي في البلاد والخاصة بنظام التنقيب عن البترول واستثماره وبنظام الضرائب الواجبة التطبيق على النشاطات البترولية، ويمكن تقسيم مجموعة هذه النصوص إلى فئتين رئيسيتين: تتمثل الأولى في المرسوم التشريعي رقم 71-22 الصادر في 12 أفريل 1971 والذي يتضمن تحديد الإطار العام الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله، هذا ما أسفر عن واقع بترولي يتميز عن القضاء النهائي على نظام الامتيازات التقليدي الذي كان معمولا به في الجزائر بموجب قانون البترولي الصحراوي، ويتضمن مضمون هذا النص فيما يلي: [2]

- الشركة الوطنية وحدها يمكنها الحصول على السندات المنجمية أو البترولية (التنقيب والإنتاج) ولا يحق لأية شركة أجنبية أن تحوز مباشرة أيا من هذه السندات؛
- التزام الشريك الأجنبي بإنشاء شركة أجنبية جزائرية لا تقل مساهمة سونطراك فيها عن 51%؛
- تقوم الشركة الوطنية بنفسها بممارسة كافة النشاطات البترولية؛
- استثناء الغاز الطبيعي من نطاق الشراكة.

أما الفئة الثانية تتضمن مجموعة من المراسيم التشريعية والقرارات تتعلق بالنظام الجبائي وتحديد الأسعار "صيغة مماثلة للنظام الجبائي المعمول به في البلدان أعضاء منظمة الأوبك، للتماشي مع القواعد العامة للنظام الذي تسير علية منظمة الأوبك تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 71-24 الخاص بتعديل الأحكام الضريبية التي كان ينص عليها قانون البترول الصحراوي وتعديلاته والذي بموجبه أصبح:[3]

أ- **الإتاوة:** تعتبر ضريبة وليس تسبيق، حيث يخضع للإتاوة نشاط إنتاج المحروقات السائلة والغازية في حين نشاطات النقل والتمييع هي خارج مجال الإتاوة، وتدفع التسديدات من قبل سونطراك والشركاء بتقسيمات شهرية تتبع بالتسوية كل ثلاثة أشهر، في حين لا تخضع الكميات الضائعة والمحروقة والكميات المعاد صبها في الحقول للإتاوة، وتحسب على أساس الأسعار المعلنة **FOB** في ميناء الشحن أو التوزيع، وتحسب هذه الضريبة كنفقة.

- بالنسبة للمحروقات السائلة 12.5 % في الأمر 71-24، 14.5% في الأمر 74-72، 16.5% في الأمر 74-101، وبموجب القرار **74-101** المؤرخ في **15 نوفمبر 1974**، والقرار **75-13** المؤرخ في **27 فيفري 1975**، أصبحت الإتاوة **20%** للسعر المتنازل والمحدد إداريا بـ **02 دولار للبرميل** إلى غاية **1983** بالنسبة للبترول الموجه للسوق الداخلية في شكل منتجات بترولية، و**20%** من السعر المرجعي الجبائي للبترول المصدر على حاله بالنسبة للمحروقات الموجهة للسوق الخارجية.

- بالنسبة للمحروقات الغازية 5% في القانون البترولي الصحراوي،6% بعد اجتماع الأوبك في فيينا نوفمبر 1974.

---

[1] Abd-el-Kader Sid Ahmed, **<u>l'OPEP présent et perspective</u>**, OPU, 1980, P 50.

[2] المادة 1-5-7، **<u>الأمر 71-22 الصادر يوم 12 أفريل 1971 المتضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله</u>**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 13 أفريل 1971، العدد 30، ص 427.

[3] زين الدين لوصيف، **<u>دور الجباية المحلية في تنمية البلديات</u>**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة،2003, ص 139.

ب- **الضريبة البترولية المباشرة:** تفرض الضريبة البترولية المباشرة على الأرباح المحققة خلال الشهر المنصرم، وهي تمس الأنشطة التالية: البحث والإنتاج، النقل عبر الأنابيب والتمييع، حيث بلغ معدلها نفس معدل الضريبة المطبقة في بلدان منظمة الأوبك والبالغة 55%، ثم أصبحت 65% في الأمر 74-101، ثم 85% في الأمر 75-12، وحدد معدل هذه الضريبة بـ **85 %**كما يلي:

ضريبة بترولية مباشرة على الإنتاج = 85% (السعر الضريبي - الإتاوة - تكاليف الإنتاج)

حيث أن السعر الضريبي ممثل في:

- السعر الضريبي للبترول المصدر على حاله لإجمالي المحروقات السائلة الموجهة للتصدير.
- سعر التنازل للمحروقات السائلة الموجهة للسوق الداخلية (**2 دولار للبرميل**).

ضريبة بترولية مباشرة على النقل = 85 % (أسعار النقل - تكاليف النقل)

ضريبة بترولية مباشرة على التمييع = 85 % (سعر الغاز المميع - تكلفة التمييع).

وفيما يتعلق بتحديد الأحكام الخاصة بتحديد الأسعار، أصدرت الحكومة ثلاثة مراسيم حددت بها الأسعار في ثلاث فترات:

- الأسعار القياسية أو الضريبية التي يعتمد عليها لاحتساب الضرائب الواجبة الدفع خلال السنتين الماليتين 1969 - 1970 وهي 2.77 دولار للبرميل بعدما كانت 2.08 دولار للبرميل؛
- جانفي 1971 حدد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة بمقدار 2.7، وابتداء من 20 مارس 1971 حدد الأسعار بمقدار 3.2 دولار للبرميل؛
- رفع الأسعار المرجعية الجبائية من 2.08 للبرميل إلى 3.6 دولار للبرميل.

3- <u>التعديلات الجبائية لمكونات لجباية البترولية سنة 1983</u>

تم إدخال عدة إصلاحات من أجل تغطية النقائص القانونية الموجودة منذ إلغاء التشريع القديم سنة 1975 (القرار رقم 13/75 لـ 27 فيفري 1975) بهدف وضع نصوص قانونية تشكل إطارا عاما للجباية البترولية، هذه الإصلاحات مست الوعاء الضريبي الذي يحسب على أساسه كل من الإتاوة والضريبة المباشرة البترولية.

قبل الإصلاح كانت الاقتطاعات الجبائية تتم على أساس السعر المرجعي الجبائي للبترول المصدر، وهو أعلى من السعر الحقيقي، ومن مبرراته الفوائد الكبيرة للشركاء الأجانب والحصة الكبير من البترول الخام في هيكل الصادرات.

هذا ما جعل منه غير ملائم مع نهاية السبعينات، فكان التعديل على النحو التالي: [1]

- **الجباية على المكثفات:** حسب **المادة 73** من قانون المالية **1983**، تحسب الجباية على المكثفات على أساس السعر الحقيق **FOB** في ميناء التصدير.
- **الجباية على البترول الخام المسلم في معامل التكرير:** حسب **المادة 74** من نفس القانون، تم توحيد نظام حساب الجباية لمصافي البترول المسلم سواء كان للسوق الداخلية أو الموجه للتصدير، ويتكون الوعاء الضريبي الجديد من القيمة *(**Net back**) للبترول الداخل إلى المصفاة محدد انطلاقا من معدل سعر تقييم الطن من المنتوج المصفى أو المكرر في السوق الوطنية والخارجية، أما بالنسبة للبترول الخام المصدر، اختفى السعر المرجعي الجبائي وحل محله سعر البيع الحقيق في السوق البترولية العالمية.

<u>المطلب الثاني: الإطار القانوني للجباية البترولية بعد أزمة النفط الأولى سنة 1986</u>

[1] Article73 modifiant et complétant l'article 1 d'ordre 75/13 du 30 février 1975, **<u>la loi du finance 1983</u>**, journal officiel de la république algérienne, N° 63, décembre 1983.

* هي القيمة الصافية للمحروقات السائلة المسلمة في المصافي الوطنية بدون تكاليف النقل.

لقد عرفت هذه المرحلة قانونين أساسين وهما القانون رقم **86-14** والمتعلق بأنشطة البحث والاستكشاف والاستغلال والنقل عبر الأنابيب للمحروقات، والذي تزامن مع الأزمة الاقتصادية **(انهيار أسعار البترول 1986)** وعجز الدولة على مواجهة الاستثمارات الضخمة اللازمة لعملية تنمية البحث عن المحروقات في الجزائر، والقانون **91-21** المعدل والمتمم للقانون السابق الذي منح تخفيضات في الجباية البترولية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع بين الطرفين الأجنبي والجزائري.

1- <u>النظام الجبائي البترولي حسب قانون المحروقات 86-14:</u>

تعتبر إصلاحات 1986 نقطة تغيير جذري، على عكس تعديلات 1983، التي لم تمس إلا السعر والوعاء الجبائي، وتزامنت هذه الإصلاحات مع الأزمة البترولية لسنة 1986، وعدم قدرة السلطات تحقيق الاستثمارات الهامة لعملية تنمية البحث عن المحروقات، مما أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة بـ 49%، إذ جاء قانون 86-14 محاولة لتعديل الأوضاع عن طريق إدخال إصلاحات عديدة وتحفيزات هامة الهدف منها تحفيز الشركات البترولية على الاستثمار في الجزائر إثر الصدمة البترولية وقد كانت التدابير تتعلق بما يلي:

- كمية المحروقات الخاضعة للإتاوات؛
- كيفية تحديد وعاء اقتطاع الإتاوات؛
- السعر القاعدي وسعر التنازل.

1-1- تعديلات الوعاء الجبائي للجباية البترولية:

أكمل قانون **86-14** إجراءات قانون المالية لسنة **1983** المتعلقة بكيفية الجباية فيما يخص المحروقات السائلة: [1]

- بالنسبة للمحروقات السائلة المصدرة على حالها يكون السعر القاعدي مساويا عن طريق القنوات النظامية، والتي يمكن ان تكون اقل من الأسعار المطبقة من قبل المؤسسات الوصية المكلفة بالتصدير؛
- بالنسبة للمحروقات الغازية المصدرة على حالها يكون السعر القاعدي يساوي سعر البيع المطبق على هذه المحروقات، ويجب أخذ بعين الاعتبار في الحالتين المذكورتين سابقا سعر الصرف المتوسط لشراء العملات الصعبة، خاصة الدولار المعتد من خلال بنك الجزائر خلال شهر إنتاج تلك المحروقات؛
- بالنسبة للمحروقات المسلمة لمعامل التكرير الوطنية، يكون السعر القاعدي حسب الحالة التالية:

- بالنسبة للخام الذي تكون المنتجات المستخرجة منه موجهة للتصدير بالسعر net back انطلاقا من صادرات المنتجة المكررة؛
- بالنسبة للخام الذي تكون المنتجات المستخرجة منه موجهة للسوق الداخلي يتحدد عن طريق التنظيم؛
- بالنسبة للمحروقات الغازية المسلمة للسوق المحلية، يكون السعر القاعدي يساوي سعر التنازل أو التحويل والذي يحدد عن طريق مرسوم.

1-2- التعديلات الخاصة بمعدلات الجباية البترولية:

عرفت الجباية البترولية تعديلات مست الإتاوة والضريبية المباشرة البترولية (الضريبة على النتيجة) على النحو التالي:[2]

أ- الإتاوة: تخضع لها المحروقات من الآبار الأرضية والنفطية، تحسب على أساس كمية الإنتاج المستخلصة بعد عمليات المعالجة بعد استبعاد الكميات المعاد ضخها في الآبار والمستهلكة ذاتيا لأغراض الإنتاج أو المهدورة، وهي تحدد بحد مقبول تقنيا ويكون محل تبرير وتقييم هذه الكميات بالسعر الجبائي أو القاعدي المحدد من قبل الوزير

[1] عبد الله منصوري، **<u>السياسة النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات - حالة اقتصاد صغير ومفتوح</u>**- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 365.

[2] DGE, **<u>Cadre légal régissant l'activité pétrolière en Algérie</u>**, papiers presse, Algérie, 2006, p-p 3-5.

المكلف بالمحروقات، وتحدد نسبة الإتاوة التي تطبق على قيمة المحروقات المستخرجة من الحقول بـ **20%**، غير أنه يمكن أن تخفض هذه النسبة، وذلك تقديرا لأهمية الجهد المبذول في البحث والاستغلال، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقل عن **10%** ، أما نسب التخفيض حسب المناطق تكون كما يلي:[1]

%16.25 ⟵ **المنطقة A.**

% 12.50 ⟵ **المنطقة B.**

وهذه المناطق محددة عن طريق المرسوم رقم **157/87 الصادر في 21 جويلية 1987**.

وتخضع المحروقات المستخرجة من الحقول البرية والبحرية لدفع الإتاوة، والتي تقدر على أساس الكميات المحروقات المنتجة والمحسوبة بعد عمليات المعالجة في الميدان، في حين تعفى عمليات النقل والتسييل من حساب هذه الإتاوة:

- كميات المحروقات التي تستهلك في حاجات الإنتاج المباشرة؛
- كميات المحروقات المعاد حقنها في الحقل؛
- كميات المحروقات الضائعة وغير المستعملة، والتي يجب ان تحدد حسب حدود تقنية مقبولة، كما يجب تبريرها، ولا يجب أن تفوق **1** في الألف، من الكميات المستخرجة من الحقول.

إذن الإتاوة تحسب كما يلي: $\boldsymbol{R = (Q \times P).T}$

حيث: **R:** الإتاوة، **Q:** كمية المحروقات المستخرجة، P: السعر القاعدي، **T:** المعدل المطبق حسب كل منطقة.

وتسدد الإتاوة من قبل سونطراك والشريك الأجنبي كل حسب حصته في المشاركة، وفي حال أراد الشريك الحصول على حصة من إنتاج البئر وفقا لنسبة مشاركته، فانه يقوم بالتصريح وتسديد الإتاوة.

ولما تمارس سونطراك لوحدها النشاط أو تأخذ حصة من إنتاجه، تسدد الإتاوة على مجمل الإنتاج، ويعفى الشريك من كل التزاماته الضريبية.

ب- **الضريبة على النتيجة:** تقدر الضريبة على النتيجة على أساس رقم الأعمال للمبيعات المحققة على مستوى السوق الوطنية، وعمليات التصدير في السوق العالمية، وكذا تقديم الخدمات، وهي تفرض على الأنشطة التالية:[2]

- التنقيب عن حقول المحروقات والبحث عنها واستغلالها؛
- نقل المحروقات بالأنابيب؛
- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المميعة المستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها.

وتقدر الضريبة على النتيجة على أساس الربح الصافي المحقق من قبل الشركات في آخر دورة لكل الأنشطة التي تم ذكرها سابقا، فالربح الصافي هو رقم الأعمال مطروح منه الأعباء الهيكلية والإتاوة لنفس الدورة.

وتحدد الضريبة على النتيجة على أساس الكميات المسلمة للسوق الوطنية والمصدرة للخارج بالسعر القاعدي المحدد من قبل وزارة الطاقة والمناجم.

ويحسب مبلغ الضريبة لنشاط الإنتاج بالصيغة التالية:[3]

$$\boldsymbol{IDP = a[(Q_i P_i) + (Q_e P_e) - (R + CS)]}$$

حيث: $\boldsymbol{IDP}$: الضريبة على النتيجة، $\boldsymbol{a}$: معدل الضريبة، $\boldsymbol{Q_i}$:الكميات المسلمة للسوق الوطنية، $\boldsymbol{P_i}$: السعر القاعدي للكميات المسلمة للسوق الوطنية، $\boldsymbol{Q_e}$:الكميات المصدرة للسوق الخارجية، $\boldsymbol{P_e}$: السعر القاعدي للكميات المصدرة للخارج، $\boldsymbol{R}$: الإتاوة، $\boldsymbol{CS}$: التكاليف الهيكلية بما في ذلك تكاليف النقل والتمييع.

---

[1] EY Global oil & gas center, **Global oil & gas tax guide 2014**, June 2014, p 6-7.

[2] ولهي بوعلام، **النظام الضريبي الفعال في ظل دور الجديد للدولة**، مرجع سابق، ص 96.

[3] عبد الله منصوري، **مرجع سابق**، ص 367.

نسبة الضريبة على النتيجة تختلف حسب المناطق، بصفة عامة تحسب الضريبة بنسبة **85%**، غير انه يمكن أن تخفض هذه النسبة، وذلك تقديرا لأهمية الجهد المبذول في البحث والاستغلال أو الاستثمار أو الاسترجاع الصناعي، ولتشجيع البحث في النواحي أو المساحات التي تنطوي على صعوبات غير عادية، فيمكن أن تخفض النسبة إلى: **75 % للمنطقة A و65% للمنطقة B**

أما فيما يخص الضريبة على النتائج التي تخضع إليها الشركات الأجنبية في إطار عقد تقسيم الإنتاج وعقد الخدمات فهي تساوي **38 %**وعليه تحسب الضريبة على النتيجة لأنشطة نقل المحروقات على أساس رقم الأعمال وذلك بعد خصم **12/1** من المصاريف الهيكلية ونفس الأمر ينطبق على أنشطة تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة غاز البترول المميع، والمصاريف المصاريف الهيكلية هي مصاريف السنة الماضية، تعدل بنهاية السنة الموالية.[1]

الضريبة على النتيجة لأنشطة نقل المحروقات = (خدمة النقل- 12/1 من المصاريف الهيكلية)× 38 %.

الضريبة على النتيجة لأنشطة تمييع الغاز الطبيعي= (خدمة التمييع-12/1 من المصاريف الهيكلية) × 38 %

2- <u>التعديلات الجبائية حسب قانون 91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14</u>

لم يغير قانون **91-21** المعدل والمتمم لقانون **86-14** المتعلق بنشاطات البحث والاستكشاف واستغلال ونقل المحروقات في معدلات الإتاوة التي تبقى كما هي إلا أن هناك تخفيضات حتى **10%** للإتاوة بالنسبة للمناطق التي توجد بها صعوبات جغرافية أو تقنية لتشجيع الشراكة وبنفس الشيء للإتاوة تمنح تخفيضات في معدلات الضريبة على النتيجة **(IDP)** حتى **42 %** لتشجيع المتعاملين،[2] بالإضافة إلى تحفيزات ضريبية بالنسبة للنظام العادي.

مست التعديلات التي جاء بها القانون 91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14 عموما النقاط الثلاث التالية:[3]

- توسيع الشراكة مع المؤسسات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات من خلال عمليات المتعلقة بنشاطات البحث والاستكشاف واستغلال ونقل المحروقات؛
- تخفيضات جبائية خاصة معدل الإتاوة ومعدل الضريبة على النتيجة، وذلك من أجل تدعيم الجهود المبذولة في عمليات البحث والاستغلال للمحروقات في المناطق الصعبة؛
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال وقوع نزاع بين الشركة الوطنية والشركات الأجنبية.

ان تعديل القانون 86 - 14 إلى القانون رقم 91-21 كان له أثر ايجابي على جذب الشركات النفطية الأجنبية، حيث سمح هذا القانون للشركات الأجنبية بالتحكيم الدولي وكذلك بمعالجة النفط والغاز وتكريره بالإضافة إلى تحفيزات جبائية، وهذا ما سمح بزيادة عقود الاستكشاف ودعم نشاطات الاستكشاف والتطوير،[4] وذلك عكس قانون 86-14 الذي كان يستبعد الشركات الأجنبية في تطوير وتحسين مردودية الحقول المستكشفة قبل سن هذا القانون، وكذا منع المشاركة في الإنتاج بنسبة لا تتعدى 49%.

[1] DGE, **<u>op cit</u>**, p5.

[2] Article11, **<u>La loi N° 91/21 du 04 décembre 1991 modifiant et complétant la loi N° 86/14 du 09/08/1986 relative aux hydrocarbures</u>**, journal officiel de la république algérienne, N° 63, décembre 1991, P 4.

[3] Articles 02-11-12, **<u>La loi N° 91/21 du 04 décembre 1991 modifiant et complétant la loi N° 86/14 du 09/08/1986 relative aux hydrocarbures</u>**, journal officiel de la république algérienne, N° 63, décembre 1991, P 3-4.

[4] Bassam fattoh, North **<u>African oil and forging investment in changing market condition</u>**, oxford institute for energy studies, 2008, P 10.

المطلب الثالث: المكونات المحاسبية للجباية البترولية في الجزائر على ضوء قانون المحروقات الجديد 07-05 وتعديلاته

عرف الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر خلال الألفية الجديدة، وبالتحديد سنة **2005** إصدار قانون جديد لقطاع المحروقات رقم **07/05**، بهدف إعطاء اهتمام خاص بالإطار التشريعي والقانوني لأنشطة البحث والاستغلال، يليه أمر رئاسي رقم **06-10** الصادر سنة **2006**، ثم قانون **13-01** الصادر سنة **2013** بغرض استدراك بعض النقائص في القانون السابق **05-07**، وكذلك وضع المحروقات غير التقليدية (الغاز الصخري) في أطر قانونية ضمن قانون المحروقات الجديد.

1- مكونات الجباية البترولية حسب قانون المحروقات 05-07:

يتمثل النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب، وتكريرها وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية وكذا الهياكل والمنشئات التي تسمح بممارسة هذه النشاطات وذلك حسب **المادة 83** من القانون **05-07** في:[1]

أ- **الرسم المساحي:** وهو رسم سنوي يطبق على كل شركة عقدت اتفاقية مع **ALNAFT**، والتي سمحت لها هذه الأخيرة بممارسة نشاطها في البحث والاستغلال في مساحة أو رقعة معينة، هذا الرسم يعد تصاعديا حسب الزمن ويحسب **بالدينار/كلم²** حسب ثلاث معطيات: المساحة المستغلة، نوعية المنطقة والمدة الزمنية، وتهدف الدولة من خلال هذا الرسم إلى تشجيع النشاطات المذكورة في المناطق الصعبة، وتدخل حيز التحصيل ابتداء من تاريخ إمضاء عقود البحث والاستغلال وتدفع سنويا.[2]

جدول (3- 21): قيمة الرسم المساحي بالدينار الجزائري/كلم²

السنوات / المناطق	مدة البحث			مدة الاستبقاء	مدة الاستغلال
	من 1 إلى 3 سنوات	من4إلى5 سنوات	من 6 إلى 7 سنوات	المحددة في المادة 42+ مدة استثنائية المحددة في المادة 37	
المنطقة أ	4000	6000	8000	400000	16000
المنطقة ب	4800	8000	12000	560000	24000
المنطقة ج	6000	10000	14000	720000	28000
المنطقة د	8000	12000	16000	800000	32000

المصدر: المادة 84 من قانون المحروقات 05-07.

ويتم تحيين هذه المبالغ حسب متوسط سعر الصرف عند بيع دولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار للشهر لكل تسديد ينشره بنك الجزائر، ويقسم على ثمانين (80) ويضرب في مبلغ الرسم أعلاه.

ب- **الإتاوة:** هي عبارة عن نسبة من الإنتاج وتدفع من طرف الشركة لفائدة الدولة، ويحسب الوعاء الضريبي للإتاوة بالكمية المستخرجة من المحروقات مضروبة في المعدل الشهري للسعر الأساسي.[3]

---

[1] Articles 83, **Régime fiscal applicable aux activités de recherche et/ou d'exploitation**, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P24.

[2] Articles 84, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P24.

[3] Articles 85, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P 26.

بالنسبة للبترول والغاز الطبيعي المميع والبوتان والبروبان المنتجة في الجزائر تحسب بسعر **FOB** وكذلك المكثفات، أما فيما يخص المحروقات السائلة والمنتجات البترولية الموجهة للسوق الوطنية، فيحسب بالسعر المعمول به والخاص بالسنة الجارية، أما الغاز وعقود بيع الغاز للتصدير فتحسب بالسعر المتفق عليه في العقد، إذا كان هذا السعر يساوي أو أكبر من السعر المرجعي مباشرة، وتحسم الإتاوة في حساب كل من الرسم على الدخل البترولي والضريبة التكميلية على النتائج.[1]

تحسب الإتاوة بتطبيق سلم تصاعدي حسب أقساط الإنتاج المتفق عليه في العقد، كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول (3- 22): معدل الإتاوة على أساس المتوسط الشهري للإنتاج **الوحدة: ب م ب/يوميا**

المنطقة / متوسط الإنتاج		المنطقة أ	المنطقة ب	المنطقة ج	المنطقة د
من 00 إلى 20000	ب م ب/ يوميا	%5.5	%8	% 11	% 12.5
من 20001 إلى 50000	ب م ب/ يوميا	%10.5	% 13	% 16	% 20
من 50001 إلى 100000	ب م ب/ يوميا	%15.5	% 18	% 20	% 23
أكثر من 100000	ب م ب/ يوميا	%12	% 14.5	% 17	% 20

المصدر: المادة 85 من قانون المحروقات 05-07.

ويتم دفع الإتاوة شهريا للوكالة الوطنية لتثمين المحروقات قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي لشهر الإنتاج، وفي حال حدوث تأخير في الدفع تضاف على المبالغ المستحقة نسبة **1** في الألف **(1 ‰)** مقابل كل يوم تأخير.[2]

مثال:

إذا كان إنتاج يومي لشركة SONATRACH مثلا هو **45000** برميل يوميا في حقل نفطي يقع ضمن **المنطقة أ** وحسب المادة **90** من قانون المحروقات **07/05** والتي تبين الأسعار القاعدية، يتم حساب الإتاوة على النحو التالي:

نفترض أن سعر البترول هو **60** دولار للبرميل، وسعر الصرف هو **1** دولار أمريكي يساوي **75** دج.

قسط الإنتاج الأول = (20000 * 60 *75)* 5.5%= 4850000.00 دج.

قسط الإنتاج الثاني = (25000 * 60 *75) * 10.5%= 11812500.00 دج.

مجموع الإتاوة المحصلة = 4850000.00 دج + 11812500.00 دج = 16762500.00 دج.

ج- **الرسم على الدخل البترولي:** يطبق هذا الرسم على الدخل البترولي للمؤسسات البترولية، والذي يساوي قيمة الإنتاج السنوي من المحروقات بكل مساحة مستغلة تأخذ لحساب الإتاوة، وتحسم في حساب الرسم على الدخل البترولي مصاريف النقل بالأنابيب بالنسبة للغاز المباع على شكل غاز مميع والغاز البترولي المميع على شكل بوتان وبروبان، وهناك كلفة إضافية تحسم كذلك، كما تحسم مبالغ الإتاوة والأقساط السنوية المخصصة لاستثمارات التطوير حسب قواعد **UPLIFT** والمفسرة في **المادة 87** من قانون **05-07**.[3]

ويحسب الرسم على الدخل البترولي بتطبيق المعدلات التالية:[4]

[1] Articles 90, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P27

[2] Articles 92, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P28.

[3] Articles 86, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P26.

[4] Articles 87, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P26.

جدول (3- 23): معدلات تطبيق الرسم على الدخل البترولي TRP:

الاهتلاكات	المنطقة	المعدل
القيمة المتراكمة للإنتاج (PV) بـ 10^9 دج.	السقف الأول S1	70
	السقف الثاني S2	385
	السقف المتوسط	385> PV > 70
معدل الرسم على الدخل البترولي TRP	المستوى الأول	%30
	المستوى الثاني	%70
	المستوى المتوسط	$\frac{40}{(S2-S1)}(PV-S1)+30$

المصدر: المادة 87 من قانون الحروقات 05-07.

- فيما يخص الإنتاج (PV) المطبق أقل أو يساوي السقف الأول (S1) الرسم على الدخل البترولي يحسب باستعمال المعدل الخاص بالمستوى الأول أي 30%؛

- فيما يخص الإنتاج (PV) المطبق أقل أو يساوي السقف الثاني (S2) الرسم على الدخل البترولي يحسب باستعمال المعدل الخاص بالمستوى الثاني أي 70%؛

-أما فيما يخص الإنتاج (PV) المطبق أكبر من يساوي السقف الأول (S1)وأقل أو يساوي السقف الثاني (S2) يحسب الرسم على الدخل البترولي بتطبيق المعادلة الموضحة في الجدول أعلاه، والخاصة بالمستوى المتوسط.

وتحسب القيمة المتراكمة للإنتاج في الجدول أعلاه كما يلي:

$$\text{القيمة المتراكمة} = \text{قيمة السقف} \times \frac{\text{سعر الصرف المتوسط للشهر السابق}}{70}$$

إذا كانت القيمة التراكمية للإنتاج تساوي 250 مثلا، فان معدل الرسم على الدخل البترولي يكون كالآتي:

TRP= (40/385-70) * (250-70) +30 = 52.85%

TRP = 52.85 %

وتستفيد الحصص السنوية في مجال البحث والتطوير باستثناء تلك الخاصة بالاسترجاع المدعم من قاعد التقويم UPLIFT المحددة كالتالي:

جدول (3- 24): معدلات التقويـم

المناطق	النسبة	الحصص السنوية للاستثمار
A-B	%15	البحث والتطوير: 20% توافق 5 سنوات
C-D	%20	البحث والتطوير: 12.5% توافق 8 سنوات
A-B-C	%20	الاسترجاع الدعم: 20% توافق 5 سنوات

المصدر: المادة 87 من قانون المحروقات 05-07.

ويدفع الرسم على الدخل البترولي على شكل 12 دفعة تسدد مؤقتا قبل 25 من الشهر الموالي، وفي حال حدوث تأخير في الدفع تضاف إلى المبالغ المستحقة واحد في الألف (1‰)، على كل يوم تأخير.[1]

[1] Articles 94, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P28.

د- **الضريبة التكميلية على النتائج:** وهي ضريبة تمس الربح المحقق من طرف كل مشارك في عقد البحث أو التنقيب و/أو الاستغلال، محسوبة حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات **IBS** حسب الآجال والشروط المعمول بها عند الدفع[1].

وتقدر الضريبة على النتائج بـ **30%** بعدما كانت تقدر **25% (نسبة IBS)**، حيث تم رفع هذا المعدل بعد صدور أمر رقم **10-06** الصادر سنة **2006** الذي عدل قانون **05-07**.

وتدفع الضريبة التكميلية على النتائج خلال أجل أقصاه يوم انقضاء المدة المحددة لتسليم التصريح السنوي لنتائج السنة المالية، وفي حالة تأخر في الدفع، تضاف إلى المبالغ المدفوعة نسبة واحد في الألف **(1 ‰)** مقابل كل يوم تأخير.[2]

هـ- **ضرائب ورسوم أخرى:** يخضع المستثمرون في قطاع المحروقات إلى ضرائب ورسوم تتمثل في:

- **رسم على حرق الغاز:** يمنع حرق الغاز، غير أنه يمكن لـ ALNAFT أن تمنح بصفة استثنائية ولمدة محددة لا تتجاوز **90 يوما** رخصة حرق الغاز بطلب من المتعامل فيتعين عليه للاستفادة من هذا الاستثناء أن يسدد للخزينة العمومية رسما خاصا قابل للحسم قدره **8000 دج** لكل متر مكعب.[3]
- **رسم خاص بالمياه:** في حالة ما إذا كان مخطط التطوير المقترح من طرف المتعامل والمعتمد من ALNAFT ينص على استعمال المياه الصالحة للشرب أو المياه المخصصة للسقي لضمان استرجاع المدعم، فانه يتعين على المتعامل ان يسدد رسما خاصا حتى يكون مطابقا للتنظيم المعمول به، وتقدر قيمة الرسم بـ **80 دج** لكل متر مكعب ويدفع سنويا للخزينة العمومية.[4]
- **حق خاص بتحويل الحقوق والالتزامات**: يخضع كل تحويل إلى دفع حق إلى الخزينة العمومية من الشخص أو الأشخاص المتنازلين، تقدر نسبته بـ **1%** من قيمة الصفقة.[5]
- **الرسم الخاص بالحصول على قرض بخصوص الاحتباسات الحرارية:** يدفع هذا الرسم على كل استعمال أو تحويل أو تنازل عن قرض بخصوص انبعاثات الغازات الاحتباسية.[6]

كما تخضع الشركات البترولية إلى بعض الضرائب والرسوم المنصوص عليها في قوانين الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

2- الأمر 06-10: المعدل والمتمم لقانون المحروقات 05-07:

هدف الأمر 10/06 الصادر في 29 جويلية 2006 إلى تعديل وتتميم بعض أحكام قانون 07/05 المؤرخ في **28 جويلية 2005**، حيث مست التعديلات الإطار التعاقدي، حيث أصبحت نسبة المشاركة الدنيا لسوناطراك في أي عقد 51 %من جديد، كما يمارس كل من نشاط النقل بواسطة الأنابيب ونشاط التكرير من قبل سوناطراك، أو شركة تساهم فيها بـ 51% على الأقل، وذلك قبل الشروع في عملية المناقصة وفتح المنافسة وهو ما يسمح بضمان مشاركة سونطراك بالأغلبية في جميع العقود التي تبرم اثر إعلان المناقصات من طرف وكالة ALNAFT في المستقبل من جهة، وتضمن لها

[1] Articles 88, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P27.
[2] Articles 95, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P28.
[3] Articles 52, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P 17.
[4] Articles 53, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P 17.
[5] Articles 31, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P 14.
[6] Articles 67, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 50, Juillet 2005, P 21.

من جهة أخرى مرونة في اتخاذ القرار إن كانت تشارك بمفردها أو في إطار الشراكة بنسبة لا تقل عن **51%** من أجل القيام بأشغال البحث والاستغلال أو أشغال الاستغلال فقط؛[1]

كما جاء الأمر 10/06 ببعض الأحكام الجبائية حيث: يمكن تخفيض الضريبة التكميلية على الناتج من 30% إلى 15% في حالة المشاركة في نشاطات توزيع الكهرباء والغاز.[2]

ويطبق رسم جديد على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب، وذلك فيما يخص عقود الشراكة المبرمة بين سونطراك وشريك أجنبي أو أكثر في إطار قانون 14/86، وذلك عندما يكون الوسط العددي لأسعار بترول برنت يتجاوز **30 دولار** للبرميل الواحد،[3] ويطبق هذا الرسم من أول أوت 2006، تبلغ نسبة هذا الرسم على إنتاج الأجانب 5% كحد أدنى و50% كحد أقصى.[4]

3- قانون 13-01 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 05-07:

نظرا للتطورات التي تعرفها السوق النفطية في الآونة الأخيرة، خاصة التوجهات العالمية نحو استغلال الطاقات الأحفورية غير التقليدية (نفط/غاز صخري)، وبعد نشر وكالة الطاقة الأمريكية خارطة احتياطات هذا المورد في العالم، والذي أبان احتياطات الجزائر للغاز الصخري، والتي احتلت بها المرتبة الثالثة بعد الصين والأرجنتين، وبعد مد وجزر بين الحكومة والمجتمع المدني في استغلال هذه الطاقة، تم إصدار قانون محروقات جديد يعدل ويتمم القانون السابق 07/05، حيث نستطيع تبرير هذا التوجه إلى المنافسة حول تمويل السوق الأوروبية والتي تعد الوجهة الأولى للغاز الطبيعي الجزائري والتي أصبحت تهدد الجزائر بعدم كفاية احتياطاتها من الغاز الطبيعي لتمويل القارة العجوز، خاصة بعد ظهور منافس جديد في هذه السوق وهي دولة قطر والتي تمتلك إمكانيات ضخمة واحتياطات كبيرة، فقانون 13-01 عدل القانون السابق بالإضافة إلى وضع الطاقات غير التقليدية في إطار تعاقدي وإطار جبائي ومن جهة أخرى طمأنة زبائنها بتوفر احتياطات الغاز بكميات معتبرة.

1-3- تعديل معدلات الجباية البترولية

حمل قانون **13-01** مجموعة من التعديلات على قانون المحروقات **05-07**، وبما أننا نتناول في موضوع الجباية البترولية، فقد تم إلغاء الضريبة على الإرباح الاستثنائية على الشركات الأجنبية، وتعديل حساب الرسم على الدخل البترولي **TRP** كما يلي:

- حيث تم إعادة النظر في حساب أو تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي، وأصبح يعتمد أساسا على مردودية المشروع بدلا من رقم الأعمال، وحسب المادة **87** يحسب الرسم على الدخل البترولي المتعلق بمساحات الاستغلال الخاضعة لعقود البحث عن المحروقات واستغلالها المبرمة في هذا القانون: يحدد المعاملان **ر1 و ر2** كما يلي:[5]

- لكل سنة مدنية **ي** يمثل **ي** رتبة تلك السنة ابتداء من دخول العقد حيز التنفيذ ويسمى العائد الإجمالي، قيمة إنتاج المحروقات المستخرجة من المكمن أو المكامن المدرجة في مساحات الاستغلال، أو منتج كميات المحروقات الخاضعة للإتاوة ناقص تكاليف الاستغلال المستعملة والتي يجب أن توافق عليها وكالة **ALNAFT** وتحدد قائمة وطبيعة التكاليف المرخصة للحسم عن طريق التنظيم.

---

[1] Article 32, **Ordonnance N° 06/10 du 29 juillet 2006 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 48, Juillet 2006, P 7.

[2] Article 88, **Ordonnance N° 06/10 du 29 juillet 2006 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 48, Juillet 2006, P 10.

[3] Article 101 Replié, **Ordonnance N° 06/10 du 29 juillet 2006 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 48, Juillet 2006, P 10.

[4] KPMG, **Algérie guide des hydrocarbures 2007**, publication annuelle, Alger, 01 juillet 2007, P-P 78-79.

[5] Article 87, **Ordonnance N° 13/01 du 24 février 2013 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 11, février 2013, P 20.

يحدد لكل سنة مدنية **ي**:

- العائد الإجمالي المحين بنسبة **10%** التي تساوي العائد الإجمالي خلال السنة **ي** مقسوما على **1.10** (ي-1)؛
- العائد الإجمالي المحين بنسبة **20%** التي تساوي العائد الإجمالي خلال السنة **ي** مقسوما على **1.20** (ي-1)؛
- مصاريف الاستثمارات المحينة بنسبة 10% أو20% تساوي المصاريف المستحقة فعلا خلال السنة **ي** والتي يجب ان توافق عليها **ALNAFT** مقسوما على **1.10** (ي-1) أو **1.20** (ي-1).
- يساوي المعامل **ر1** لسنة مدنية ما، نسبة حاصل العائد الإجمالي المحين بـ **10 %** منذ سنة دخول العقد حيز التنفيذ إلى السنة التي تسبق تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي**TRP** على حاصل**(ي.ي)** المحين بنسبة **10%** منذ سنة دخول العقد حيز التنفيذ إلى السنة التي تسبق تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي **TRP**؛ أي:[1]

$$\mathbf{R_1} = \frac{\sum_{i=0}^{i=n-1} \mathbf{Gross\ profit\ i@\ (10\%)}}{\sum_{i=0}^{i=n-1} \mathbf{I\ i@\ (10\%)}}$$

- يساوي المعامل **ر2** لسنة مدنية ما، نسبة حاصل العائد الإجمالي المحين بـ **20 %** منذ سنة دخول العقد حيز التنفيذ إلى السنة التي تسبق تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي**TRP** على حاصل**(ي.ي)** المحين بنسبة **20%** منذ سنة دخول العقد حيز التنفيذ إلى السنة التي تسبق تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي **TRP**، أي:[2]

$$\mathbf{R_2} = \frac{\sum_{i=0}^{i=n-1} \mathbf{Gross\ profit\ i@\ (20\%)}}{\sum_{i=0}^{i=n-1} \mathbf{I\ i@\ (20\%)}}$$

ويتم حساب تطبيق النسب المحددة في الجدول الآتي تبعا لقيم المتعاملين **ر1** و **ر2**:

جدول (3- 25): معدلات حساب الرسم على الدخل البترولي حسب قانون 13-01.

		الحالة 1	الحالة 2	الحالة 3
نسبة الرسم على الدخل البترولي TRP	ر1 < 1	%20	%30	%20
	ر1 >1 و ر2 < 1	2ر+% 50+% 20	2ر+ % 40+% 30	2ر+% 50+% 20
	ر2 > 1	% 70	% 70	% 70

المصدر: المادة 87 من قانون المحروقات 13-01.

تمثل **الحالة 1** كل مساحة استغلال باستثناء المساحات في **الحالة 3**، التي يكون إنتاجها اليومي الأقصى أقل من **50000** برميل معادل للبترول، وتمثل **الحالة 2** كل مساحة استغلال باستثناء المساحات في **الحالة 3** التي يكون إنتاجها اليومي أعلى أو يساوي **50000** برميل معادل للبترول، وتشمل **الحالة 3** مساحات الاستغلال الواقعة في مناطق ضعيفة الاستكشاف، ذات جيولوجية معقدة و/أو تنقصها المنشآت الأساسية والتي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم.

3-2- الجباية البترولية المفروضة على المحروقات غير التقليدية:

يتمثل النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث واستغلال المحروقات غير التقليدية فيما يأتي:

أ- **الرسم المساحي:** يحسب الرسم المساحي المتعلق بمساحات البحث عن المحروقات غير التقليدية واستغلالها كما يلي:[3]

[1] National agency for the valorization of hydrocarbon resources **'ALNAFT'**, **fiscal regime of upstream activities**, 4th national and international bid round for **E&P** contracts awarding, P 10.
[2] Ibid, P 10.
[3] Article 84, **Ordonnance N° 13/01 du 24 février 2013 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 11, février 2013, P 19.

جدول (3- 26): الرسم المساحي لمساحات البحث عن المحروقات غير التقليدية

السنوات / المناطق	مدة البحث			مدة الاستبقاء	مدة الاستغلال
	من 1 إلى 3 سنوات	من4إلى5 سنوات	من 6 إلى 7 سنوات	المحددة في المادة 42+ مدة استثنائية المحددة في المادة 37	
	4000	6000	8000	400000	16000

المصدر: المادة 84 من قانون المحروقات 13-01.

ب- **الإتاوة:** وتحسب بنفس طريقة حساب إتاوة المحروقات التقليدية حسب قانون المحروقات 05-07، أما كميات المحروقات غير التقليدية المستخرجة من مساحات الاستغلال أو المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال من نوع الحالة 3 والمحددة في المادة 87، تكون نسبة الإتاوة المطبقة على مجموع الإنتاج هي 5%.[1]

ج- **الرسم على الدخل البترولي:** لحساب الرسم على الدخل البترولي بالنسبة للمحروقات غير التقليدية يتم حساب المعاملين ر1 و ر2 حسب المادة 87 من قانون 13-01.

ويتم حساب الرسم على الدخل البترولي TRP حسب المادة 87 مكرر كما يلي:[2]

- إذا كان المعامل ر1 أقل أو يساوي 1، تكون نسبة الرسم على الدخل البترولي تساوي 10% ؛
- إذا كان المعامل ر1 أكبر من 1 والمعامل ر2 أقل من 1، تكون نسبة TRP تساوي 10% + 30% × ر2؛
- إذا كان المعامل ر2 يساوي أو أكبر من 1، تكون نسبة TRP تساوي 40%.

وتستفيد الحصص السنوية لاستثمار البحث والاستغلال من نسبة التقويم UPFLIT بـ 20% وحصة سنوية للاستثمار بـ 20% توافق مدة 05 سنوات، ويتم حسم كلفة شراء الغاز لضمان عمليات حقن الغاز وإعادة الدورة ومصاريف تكوين الموارد البشرية الوطنية وعند الاقتضاء تكاليف التخلي، من أجل حساب الرسم على الدخل البترولي دون الاستفادة من تقويم UPFLIT.

د- **الضريبة التكميلية على الناتج:** يخضع المتعاقد إلى ضريبة تكميلية على الناتج بنسبة 19% في الحالة 1 والحالة 3 المذكورة في المادة 87، وتطبق هذه النسبة طالما كان المعامل ر2 المحدد في المادة 87 أقل من 01، وعندما يكون المعامل ر2 يساوي أو يفوق 1 تكون نسبة الضريبة التكميلية على النتائج المطبقة 80%.[3]

إذن من خلال ما تم عرضه سابقا نجد أن الجباية البترولية للمحروقات التقليدية وغير التقليدية تتكون من أربعة مكونات أساسية وهي: الرسم المساحي، الإتاوة، الرسم على الدخل البترولي، الضريبة التكميلية على النتائج، بالإضافة إلى بعض الرسوم والضرائب الأخرى، إلا ان هذه الأخيرة لا تساهم بنسبة كبيرة في إيرادات الجباية البترولية، حيث تعد المكونات الأربعة الأولى هي الأساس في تراكم الجباية البترولية لارتباطها مباشرة بكميات الإنتاج المستخرجة والأرباح التي يمثلها هذا القطاع.

$$FP = TS + R + TRP + ICR$$

[1] Article 85, **Ordonnance N° 13/01 du 24 février 2013 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 11, février 2013, P 19.

[2] Article 87 Replié, **Ordonnance N° 13/01du 24 février 2013 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 11, février 2013, P 21-22.

[3] Article 88 Replié, **Ordonnance N° 13/01 du 24 février 2013 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, journal officiel de la république algérienne, N° 11, février 2013, P 22

حيث: FP : الجباية البترولية، TS: الرسم المساحي، R: الإتاوة، TRP: الرسم على الدخل البترولي، ICR: الضريبة التكميلية على النتائج.

وبعد العرض الشامل للإطار القانوني للنظام الجبائي البترولي منذ القانون البترولي الصحراوي إلى غاية قانون **13-01** المعدل لقانون المحروقات الأساسي **05-07**، نجد أن الجباية البترولية تتكون من ضرائب ورسوم متعددة مما يجعل الوعاء الجبائي واسع وذو مردودية كبيرة وهو ما سوف نتطرق إليه من التطور التاريخي للحصيلة المالية للجباية البترولية خلال الفترة **1970-2014** في النقطة الموالية.

المبحث الثالث: الجباية البترولية بين تطور الحصيلة المالية وتحديات الحوكمة الطاقوية

منذ السبعينات من القرن الماضي وبالتحديد بعد تأميم المحروقات سنة 1971 وأزمة أسعار النفط سنة 1973، عرفت الحصيلة المالية الجباية البترولية تطورا كبيرا، الأمر الذي ساعد الدولة في تحقيق إيرادات ضخمة للميزانية، وتحقيق استثماراتها في جميع القطاعات الاقتصادية والعمل على تحسين الظروف الاجتماعية للمجتمع من خلال التحويلات الاجتماعية التي ترصد في الموازنة العامة، وفي حين عرفت أسعار البترول ارتفاعا متسارعا مع دخول الألفية الجديدة وخاصة سنوات 2004-2008 والتي تنامت فيها الجباية البترولية بشكل يواكب هذه التطورات، وهو ما ساعد على إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 من خلال فائض الجباية البترولية.

وبالرغم من تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية وكذا موارد صندوق ضبط الإيرادات، إلا ان الجزائر لم تستطع التخلص ولحد الساعة من شبح التبعية لقطاع المحروقات، حيث أصبح اقتصادنا الوطني اليوم مرهونا أكثر من سابقه بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، وهو ما يجعلنا نتساءل حول تسيير هذه الإيرادات، ومن خلال هذه النقطة سنتطرق إلى التطور التي عرفته الحصيلة المالية للجباية البترولية منذ سنة 1970 إلى غاية 2014، بالإضافة إلى تحديات الحوكمة لهذه الإيرادات حسب المؤشرات الدولية.

المطلب الأول: تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1970- 2014

كون الجباية البترولية تعد من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة بنسبة أكثر من **50%**، وسوف نتطرق في هذه النقطة إلى تحليل الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال الفترة **1970-2014** وذلك خلال ثلاث فترات مقسمة حسب التطورات التي عرفتها الجباية البترولية وكذا ارتباطها ببعض الأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية.

1- تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال الفترة 1970- 1983

عرفت الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال هذه الفترة تطورا محسوسا، ويعود ذلك إلى قرار التأميم الذي اتخذته الجزائر يوم **24 فيفري 1971**، وكذا بعض الأحداث مثل الصدمة النفطية الأولى سنة **1973**، وهو ما يوضحه الجدول والشكل أدناه.

جدول (3- 27): تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1970-1983

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
الجباية البترولية	1.325	1.648	3.188	4.416	13.402	13.462	14.240
معدل نمو ج ب %	-	24.37	93.44	38.51	203.48	0.44	0.10
السنة	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
الجباية البترولية	18.019	17.365	26.516	37.66	50.95	41.46	37.710
معدل نمو ج ب %	26.53	-3.62	52.69	42.02	35.28	-18.62	-9.04

Source : Conseil National Economique et Social, Projet de rapport sur « Regards sur la politique monétaire en Algérie », 26ème session plénière, rapport 1970-2004. P 134.

الشكل رقم (3- 23):تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1962-1983

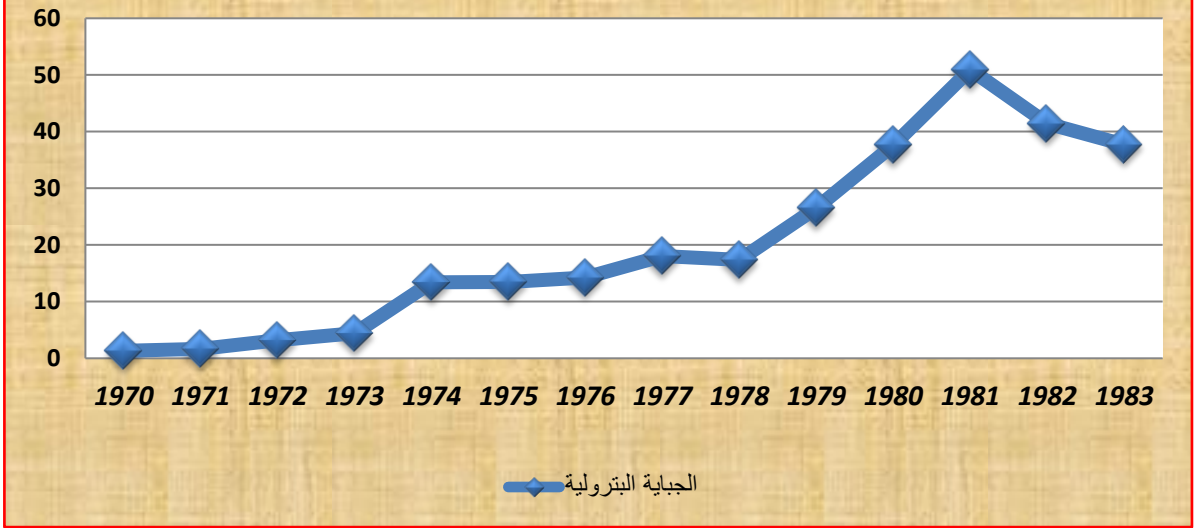

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3 -27)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه التصاعد التدريجي لإيرادات الجباية البترولية، حيث عرفت تطور بطيء خلال الفترة 1970-1973، حيث بلغت الجباية البترولية سنة 1970 مبلغ قدره 13250 مليون دج، أما سنة 1971 فبلغت 1648 مليون دج أي بزيادة قدرها 24.37% ثم توالت في الارتفاع أين بلغ معدل نمو الجباية البترولية 93.44 %سنة 1972 بمبلغ قدره 3188 مليون دج، بلغت سنة 1973 مبلغ 4416 مليون دج بمعدل نمو وصل إلى 38.51%، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى قرار التأميم التي اتخذته الحكومة الجزائرية سنة 1971، ثم شهدت الفترة (1974-1977) انتعاشا متسارعا وارتفعت الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال سنة واحدة مبلغ قدره 13402 مليون دج سنة 1974 بمعدل نمو الأعلى خلال الفترة قدر بـ 203.48% أي زيادة بمبلغ قدره 8986 مليار دج، وأهم حدث في هذه المرحلة هو الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973، حيث ارتفعت أسعار البترول بحلول ديسمبر 1973، حيث ارتفع سعر البرميل من البترول إلى 11.65 دولار للبرميل مقارنة بـ 1.79 دولار للبرميل سنة 1971، بالإضافة إلى الحرب بين العراق وإيران، وخلافا لباقي سنوات هذه الفترة التي عرفت وتيرة نمو ايجابية إلا ان هناك سنوات عرفت فيها الجباية البترولية انخفاضا في حصيلتها المالية وهذه السنوات هي 1978، 1982 و 1983 بمعدل انخفاض قدر 3.62%، 18.62% و 9.04% على التوالي، ويعود هذا السبب إلى الاستغلال الجزئي والبطيء للثروات وهذا راجع إلى نقص الإمكانيات المادية والبشرية وغياب رؤوس الأموال الخارجية.

2- تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال الفترة 1984- 1998

اتسمت هذه المرحلة بعدة تغيرات وتذبذبات في إيرادات الحصيلة المالية للجباية البترولية، حيث عرفت هذه المرحلة أزمتين حادتين سنتي 1986 و1998، الأمر الذي أدى إلى تراجع إيرادات الجباية البترولية، ولتحليل تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال الفترة 1984-1998 نستعين بالجدول أدناه.

جدول (3- 28): تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1984-1998

[1] طوني صغبيني، **الأزمة الأخيرة**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص 37.

السنة	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الجباية البترولية	43.84	46.79	21.44	20.48	24.09	45.490	76.2	161.5
معدل نمو ج ب %	16.25	6.72	-54.17	-4.47	17.62	88.83	67.5	111.94
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	
الجباية البترولية	201.3	185	222.218	336.15	496	564.77	378.56	
معدل نمو ج ب %	24.64	-8.09	20.11	51.27	47.55	13.86	-32.97	

Source : Conseil National Economique et Social, **op cit,** p 138- p 146.

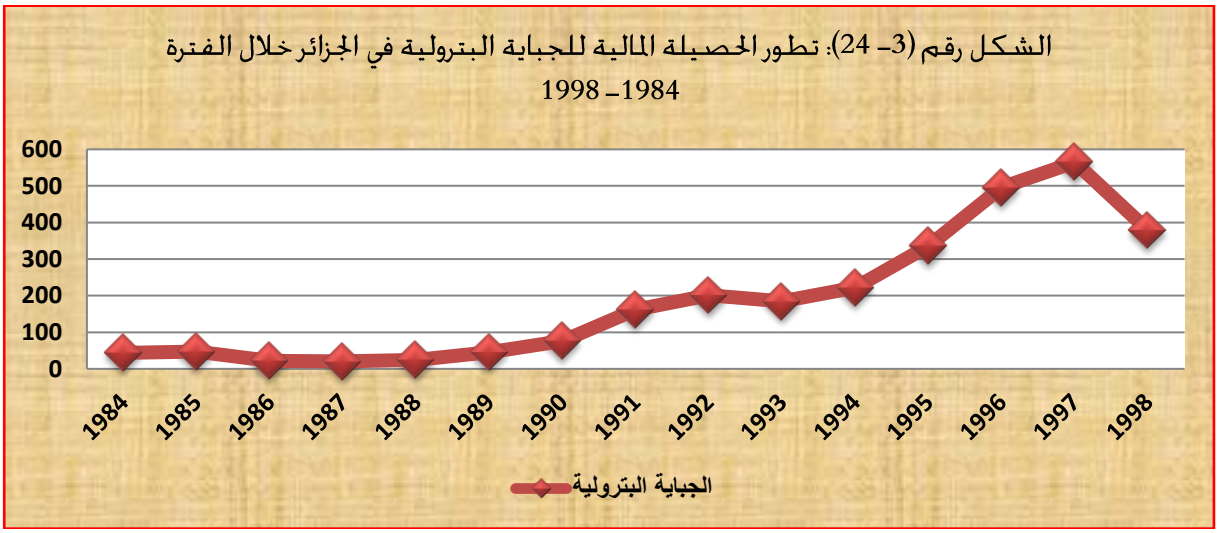

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3- 28)

شهدت بداية هذه الفترة تحسن في حصيلة الجباية البترولية، حيث بلغت سنة 1984 بـ 4384 مليون دج وسنة 2005 بـ 4679 مليون دج بمعدل نمو حدد بـ 16.25% و 6.72% على التوالي، والملفت للانتباه في هذه المرحلة الانخفاض الرهيب لإيرادات الجباية البترولية مباشرة مع حلول سنة 1986 وهذا بانخفاض قدر 54.17 % ولقد كان للازمة النفطية سنة 1986 الأثر المباشر في انخفاض إيرادات الجباية البترولية، فالصدمة النفطية العكسية في هذه السنة أدت إلى انخفاض معدلات التبادل وإيرادات صادرات المحروقات بحوالي 50% فخلال هذه السنة انخفضت صادرات الجزائر من المحروقات إلى 34.003 مليون دولار بعدما بلغت سنة 1985 62.299 مليون دولار، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية في نفس السنة أين بلغت 2144 مليون دج بينما بلغت سنة 1985 4979 مليون دج، واستمر الانخفاض في السنة الموالية 1897 بنسبة 4.47% ثم عاود الارتفاع في الفترة (1988-1992) بوتيرة نمو بطيئة، حيث بلغت أحسن معدل نمو لها سنة 1991 بنسبة 103.91% وذلك جراء ارتفاع أسعار البترول بسبب الحرب الخليجية سنة 1991، وكذا تعديل قانون المحروقات 86-14 بالقانون 91-21 الذي أولى اهتمام كبير للشراكة في استغلال المحروقات، وتميزت الفترة 1994-1997 بارتفاع إيرادات الجباية البترولية حيث عرفت نسب نمو ايجابية، إلا أنها عرفت انخفاضا سنة 1998 بنسبة 32.97 %ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط إلى 12.85دولار للبرميل بعدما كان يقارب 19.5 دولار للبرميل سنة 1997والذي سببه زيادة الكمية المعروضة من البترول في السوق البترولية الناتجة عن قرار منظمة OPEC برفع الإنتاج بنسبة 10%، سنة 1997،[1] بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي مست البرازيل والنمور الآسيوية التي أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي السنوي 2000**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2001, ص 95.

3- تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال الفترة 1999 -2014

تميزت هذه الفترة بانتعاش كبير في الحصيلة المالية للجباية البترولية وذلك لعدة أسباب لعل أهمها الأسعار القياسية التي عرفتها أسعار البترول في الأسواق الدولية خاصة سنة 2008، وهو ما أدى بالجزائر خلال هذه الفترة إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات FRR، نظرا للتدفقات الضخمة التي عرفتها الجباية البترولية، حيث تودع في هذا الصندوق فائض القيمة للجباية البترولية المحصلة عن الجباية البترولية المقدرة في قانون المالية، والشكل أدناه يوضح لنا تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية خلال الفترة 1999-2014.

جدول (3- 29): تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1999-2014

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجباية البترولية	588.3	1213.2	1001.4	1007.9	1350.0	1570.7	2352.7	2799.0
معدل نمو ج ب %	55.40	106.22	-17.45	0.64	33.94	16.34	49.78	18.96
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجباية البترولية	2796.8	4088.6	2412.7	2905.0	3979.7	4184.3	3678.1	3388.3
معدل نمو ج ب %	-0.07	46.18	-40.98	20.40	36.99	5.14	-12.09	-7.87

- Période (1999-2012) : **Banque d'Algérie, les rapports annuelles 2004, 2008,2012.**
- Période (2013-2014) : **www.dgpp-mf.dz cite consulté : 22/05/2015 13 :39.**

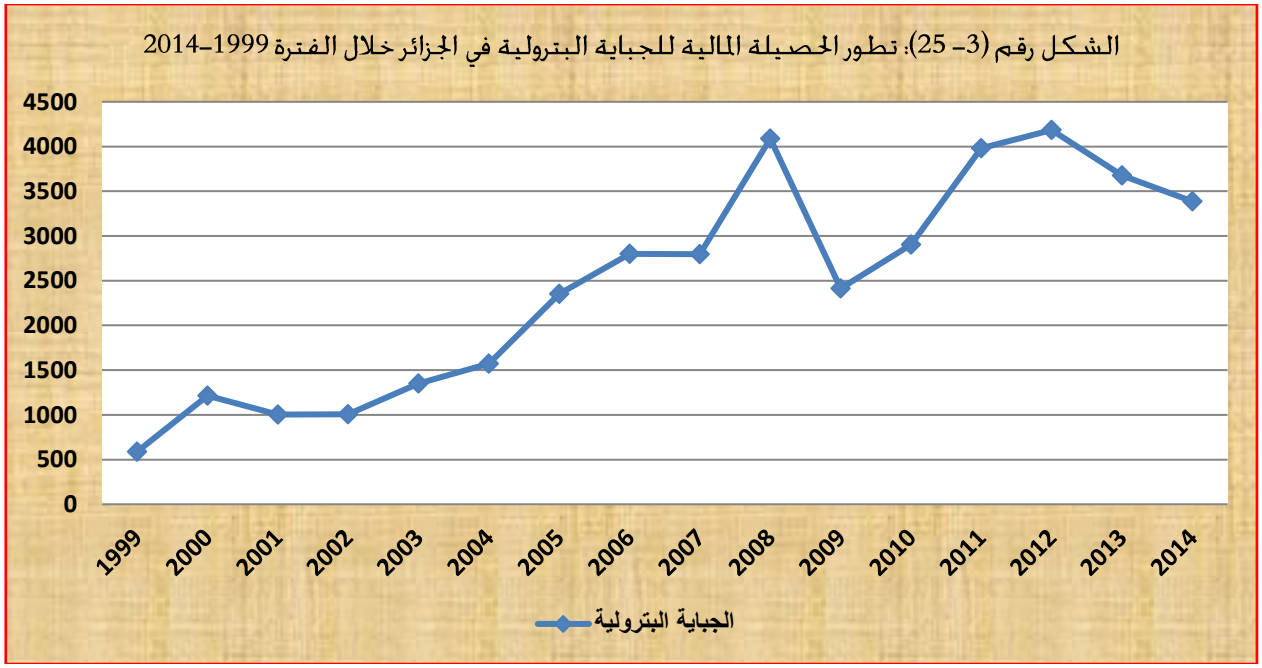

من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (3 -29)

تميزت هذه الفترة بالارتفاع المتسارع لأسعار البترول، الأمر الذي انعكس إيجابا على إيرادات الجباية البترولية، أين بلغت في بداية الفترة 1999 و 2000 مبلغ 560.12 مليار دج و 1213.2 مليار دج على التوالي، ثم انخفضت إلى 1001.4 مليار دج، بنسبة انخفاض قدرت بـ 17.45%، وشهدت الفترة (2002-2008) ارتفاعا كبيرا في إيرادات الجباية البترولية أين بلغت سنة 2002 مبلغ 1007.9 مليار دج، لتصل سنة 2008 إلى 4088.6 مليار دج، بزيادة نسبتها 305%، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة في الطلب العالمي للطاقة خاصة الدول الآسيوية ودول الاتحاد الأوروبي، وكذا رفع السقف الإنتاجي للدول الأوبك، بالإضافة إلى الظرف السياسي التي تمثل في الحرب على العراق الذي كان له أثرين: الأول يتمثل

في دخول دولة منتجة للبترول في الحرب (العراق) الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج، أما الأثر الثاني وهو زيادة الطلب على الطاقة للدول المشاركة في الحرب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا...الخ، مما زاد في ارتفاع الطلب العالمي للطاقة، الأمر الذي أدى إلى التهاب أسعار البترول في السوق الدولية، وعرفت بعد هذه المرحلة وتحديدا سنة **2009** انخفاضا في إيرادات الجباية البترولية بنسبة **40.98%**، نتيجة الأزمة المالية التي شهدها العالم بداية من سنة **2007** بالولايات المتحدة الأمريكية (أزمة الرهن العقاري)، الأمر الذي أدى بالركود الاقتصادي في العالم في السنوات التي تلت وقوع الأزمة، ثم بدأ الانتعاش مع سنة **2010** إلى نهاية **2012**، ثم تراجعت قليلا سنة **2013** بمعدل منخفض قدرت نسبته بـ **12.09%**، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض كميات الإنتاج من المحروقات بسبب قلة الاكتشافات الجيولوجية وكذا العملية الإرهابية بعين أمناس بولاية إيليزي، التي أدت بالشركات الأجنبية بالتوقف المؤقت عن الإنتاج، أما سنة **2014** عرفت هذه السنة انخفاضا متتاليا في أسعار المحروقات بداية من شهر جوان، أين تراجع سعر برميل من النفط من **109.55** دولار للبرميل سنة **2013** إلى **100.71** دولار للبرميل سنة **2014**، حيث وصلت الأسعار إلى مادون **50** دولار للبرميل مع بداية سنة **2015**، وتعود أسباب هذا التراجع إلى ظهور طاقة جديد عرفت بالغاز والبترول الصخري، وذلك بعد بداية الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاجه وباعتبارها المستهلك رقم واحد في العالم للطاقة، ضف إلى ذلك تحول العالم نحو سياسة طاقوية جديدة وهي الطاقات المتجددة أو النظيفة من طاقة شمسية وطاقة الرياح وغيرها.

وتعد هذه المرحلة أهم المراحل التي عرفت فيها الجباية البترولية انتعاشا كبيرا منذ سنة **1970**، الأمر الذي سمح للحكومة بتطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي **(2001-2014)**، وكذا إنشاء صندوق ضبط الموارد **FRR**.

المطلب الثاني: تقييم حوكمة إيرادات الجباية البترولية في الجزائر

إن إدارة الموارد الطاقوية المتاحة لا يقتصر على إدارة مخزونها فقط بما يحقق التوازن الايكولوجي، وإنما يمتد إلى إدارة عوائدها بصورة تسمح للاقتصاديات المعتمدة عليها بتمويل خطط التنمية في إطار أسلوب التنمية المستدامة والتي تضمن حقوق الأجيال القادمة دون ان ترهن حقوق الأجيال الحالية، ولهذا برزت مؤسسات ومنظمات دولية تساهم في نشر مفاهيم الحوكمة ومبادئها من الشفافية والإفصاح والمسائلة ومحاربة الفساد...الخ.

1- **أهم المؤشرات الدولية لحوكمة العوائد الطاقوية:**

1-1- مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية:

يعكس مؤشر **IRG** مدى جودة التوجيه في إدارة قطاع النفط والغاز والتعدين في **58** دولة، وتنتج هذه الدول **85%** من إجمالي البترول في العالم و90% من الماس و**80%** من النحاس، وهو ما يدر أرباحا سنوية تقدر بترليونات الدولارات، ويعتمد مستقبل هذه الدول على مدى جودة إدارة النفط والغاز والمواد المعدنية الخاصة به.

أ- **تعريف مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية IRG:** هو مؤشر خاص بتقييم إدارة الموارد للدول والحكومات التي تعتمد على الصناعات الاستخراجية مثل البترول والغاز والنحاس ومختلف المواد المعدنية، ويتبع هذا المؤشر إلى معهد رصد العائدات(REVENUE WATCH INSTUTUTE)، حيث يقوم هذا المعهد ببعض الدراسات حول هذه الدول من خلال مساعدتها من اجل تحقيق الفوائد المترتبة على تطوير ثروات الموارد الطبيعية لديها، فهو يشجع على الإدارة الفعالة والشفافية والمسئولة للنفط والغاز والموارد المعدنية من اجل تحقيق الصالح العام، ويقوم مؤشر إدارة الموارد بتقييم وترتيب الدول اعتمادا على استبيان مفصل يقوم بإكماله الباحثون من ذوي الخبرة في مجال الصناعات الاستخراجية، ولتقييم جودة الإدارة في قطاع الصناعات الاستخراجية فان مؤشر إدارة الموارد يستخدم استبيانا يتكون من **173** بندا،

وتقوم مجموعة من الباحثين بتجميع البيانات الأصلية المتعلقة بالتشريعات القضائية في 58 دولة مجتمعة وتتم دراسة النتائج بواسطة 56 مدققا كما يتم مراجعتها بواسطة فريق العمل في معهد رصد العائدات.[1]

ب- مكونات مؤشر IRG: تقوم مكونات مؤشر إدارة الموارد بتقييم تعامل الدول مع التحديات العملية الأربعة، ويمكن للتغيرات في أحد المكونات ان يؤثر على الإدارة بوجه ما، وباعتبارها مجالات للتحليل وإصلاح السياسات فانه يمنح دراستها بشكل مفصل كما يلي:

الشكل رقم (3- 26): مكونات مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية IRG

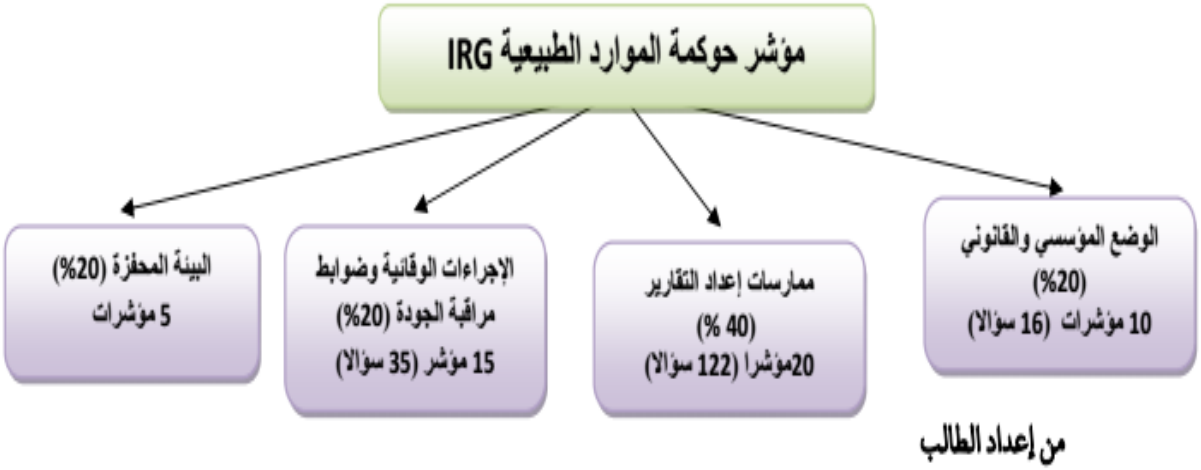

من إعداد الطالب

من خلال الشكل أعلاه نجد:[2]

- **الوضع المؤسساتي والقانوني:** ويدرس درجة تسهيل القوانين واللوائح والإجراءات المؤسسية للشفافية والمساءلة والمنافسة الحرة المفتوحة، ويتكون من 10 مؤشرات تندرج تحتها 16 سؤالا، ويرجح بنسبة 20% من مجمع المؤشر.
- **ممارسات إعداد التقارير:** ويتضمن هذا المكون على الكشف الفعلي عن المعلومات بواسطة الهيئات الحكومية، ونظرا لعمليات الكشف الفعلية تمثل أفضل مؤشر للشفافية فإن هذا المكون يستحوذ على أكبر قدر من الترجيع بنسبة 40%، حيث يتكون من 20 مؤشرا بـ 122 سؤالا.
- **الإجراءات الوقائية وضوابط مراقبة الجودة:** يتناول هذا المعيار على وجود عمليات الفحص وآليات الرقابة التي تشجع على النزاهة وتحول دون وجود تضاربات في المصالح فضلا عن جودة هذه العمليات والآليات، ويتكون هذا المكون من 15 مؤشرا بـ 35 سؤالا، وتبلغ نسبة ترجيحه للمؤشر بـ 20%.
- **البيئة المحفزة:** يتناول المعيار البيئة الإدارية للدولة بشكل عام بالاعتماد على أزيد من 30 معيار خارجيا للمساءلة وفعالية أداء الحكومة وسيادة القانون والفساد والديمقراطية، ويتكون من 5 مؤشرات، أما نسبة ترجيحه هي 20%.

ومن خلال مؤشر حوكمة الموارد نعرض تصنيف بعض الدول المصنفة ضمن هذا المؤشر لسنة 2013 من خلال الجدول التالي:

جدول (3- 30): تصنيف أهم الدول حسب تصنيف مؤشر إدارة الموارد IRG سنة 2013

[1] Revenue watch institute; **the 2013 resource governance index A Measure of Transparency and Accountability in the Oil ,Gas and Mining Sector;** over web: www.revenuewatch.org /rgi, cite consulted: 14/02/2015, 10:22.

[2] Revenue Watch institute; **the 2013 resource governance index**; COUNTRY of MENA; over web: www.revenuewatch.org /rgi, cite consulted: 14/02/2015, 10:22.

الترتيب	الدولة	المورد الخاضع للتقييم	الوضع المؤسساتي والقانوني	ممارسة إعداد التقارير	الإجراءات الوقائية وضوابط مراقبة الجودة	البيئة المحفزة	المجموع
01	النرويج	المحروقات	100	97	98	98	98
02	و م أ	المحروقات	88	97	89	90	92
25	المغرب	المواد المعدنية	48	60	56	42	53
42	الكويت	المحروقات	28	43	36	57	41
45	الجزائر	المحروقات	57	41	28	26	38
48	السعودية	المحروقات	30	35	31	38	34
54	قطر	المحروقات	15	14	20	66	26

Source: Revenue watch institute; the 2013 resource governance index A Measure of Transparency and Accountability in the Oil ,Gas and Mining Sector; over web: www.revenuewatch.org , cite consulted: 17/08/2015, 12:30.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن دولة النرويج تتميز بحوكمة عالية لمواردها الطبيعية من المحروقات وذلك حسب تصنيف مؤشر **IRG** حيث تراوحت نسبة جميع المكونات ما بين **98%-100%** وهو ما يعكس النظام الاقتصادي للبلد شأنها شأن الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة أخرى احتلت الدول العربية مراكز متأخرة في التصنيف، حيث احتلت الكويت المركز **42** والجزائر **45** والسعودية **48** أما قطر فاحتلت المركز **54** التي يتبين من خلال تفسير مكونات المؤشر إلى تدني نسب الترجيح ما عدا البيئة المحفزة **66%** أما باقي المكونات فتراوحت ما بين **15%-20%**، ويمنحنا المؤشر نظرة سلبية إلى حوكمة وإدارة الدول العربية لمواردها الطبيعية خاصة البترول والغاز الطبيعي، ولهذا يجب المزيد من العمل على ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة وخاصة محاربة الفساد وسيادة القانون.

2-1- مؤشر الموازنة المفتوحة:

أ- مفهوم مبادرة الموازنة المفتوحة:

مبادرة الموازنة المفتوحة التابعة لمنظمة الشراكة الدولية للموازنات هي برنامج بحثي ترويجي دولي يدعم تبني أنظمة مالية عامة تتسم بالشفافية والقابلية للمساءلة والمشاركة، حيث تتيح الموازنات المفتوحة للمواطنين الحكم فيما إذا كان المسئولين عن إدارة المال العام وكلاء حافظون وأمناء اتجاه المال العام، بالإضافة إلى إن الموازنات التي تتميز بالشفافية والمشاركة تقلل فرص الإهدار أو الفساد في الإنفاق، وبالتالي يمكن أن تزيد الموارد المتاحة لممارسة الفقر.[1]

وتعمل المبادرة في أكثر من 100 بلد حول العالم وتسعى لتحقيق أهدافها من خلال:

- ✓ إجراء تقسيمات بشأن الشفافية والمشاركة في الموازنة على المستويات الوطنية؛
- ✓ توفير المعلومات حول المالية العامة وذلك بإعداد أدلة عن شفافية الموازنة، وتسرد دراسات بحثية حول شفافية الموازنة وأثرها.
- ✓ إنشاء تحالفات ودعم تبني الممارسات والمعايير الدولية في إعداد الموازنة التي تتميز بالشفافية والمشاركة.

ب- **مؤشرات مبادرة الموازنة المفتوحة:** تتكون مؤشرات مبادرة الموازنة المفتوحة من:[2]

الشفافية: ويستخدم مسح الموازنة المفتوحة 109 مؤشرات لقياس شفافية الموازنة، ويتم استخدام هذه المؤشرات لتقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية قد وفرت للجمهور وثائق الموازنة الرئيسية الثمانية في الأوقات المناسبة،

[1]International budget partnership, **open budget initiative 2010**, Washington, sir cites www.internationalbudget.org , cite consulted: 10/10/2015 à 16:44.
[2]International budget partnership, open **budget initiative 2015**, Washington, 2015, sir cit www.openbudgetsurvey , cit consulted: 10/10/2015 à 16:44.

وما إذا كانت البيانات التي وردت في هذه الوثائق شاملة ومناسبة، وما إذا كانت البيانات التي وردت في هذه الوثائق شاملة ومفيدة أم لا، ويتم منح كل دولة درجة من أصل 100 درجة، تحدد ترتيبها في مؤشر الموازنة المفتوحة وهو المقياس الوحيد في العالم الذي يتميز الاستقلالية والنسبية الشفافية الموازنة.

جدول (3- 31) ترتيب الفئات حسب درجات الشفافية لمؤشر OBI.

الفئة	A	B	C	D	E
الدرجة	81-100	61-80	41-60	21-40	0-20

Source: OBI, internationalbudget.org/wpcontent/uploads/Government_Transparency_Guide1, Washington, 2010, cite consulted: 10/10/2015 à 16:44.

ويتألف مؤشر الموازنة المفتوحة من النقاط الفرعية لكل من وثائق الميزانية الثمانية الرئيسية المقررة في المسح، هذه النقاط الفرعية تمثل متوسط درجات التي تم تحصيلها من مجموعة من الأسئلة في المسح التي تقيس توفرها للجمهور وكم المعلومات وتلك الوثائق المدرجة في المسح هي:

جدول (3- 32): وثائق الميزانية الثمانية الرئيسية لمؤشر الموازنة المفتوحة

الرقم	المستند	وصف المستند
01	**بيان الموازنة الأولى**	يوفر معلومات عن الروابط بين سياسات الحكومة والموازنات وعادة ما يحدد الموضوعات العامة التي ستحدد الميزانية المقترحة التي يتم عرضها على المجلس التشريعي.
02	**الموازنة التنفيذية المقترحة**	تعرض مخططات الحكومة التي ترفع الإيرادات من الضرائب وغيرها من المصادر وتصرف الأموال لدعم أولوياتها، وبالتالي تحول أهداف السياسات إلى أفعال
03	**الميزانية المعتمدة**	هي أداة قانونية تجيز للحكومة التنفيذية رفع الإيرادات وصرف النفقات وتحمل الديون.
04	**موازنة المواطنين**	هي عرض غير فني لتمكين الجمهور العام من فهم خطط الحكومة لزيادة الإيرادات وصرف المال العام من أجل تحقيق أهداف السياسة.
05	**تقارير العام**	توفر قياسات دورية(شهرية أو فصلية) للاتجاهات الفعلية في الإيرادات والنفقات والديون، وتسمح بالمقارنات مع أرقام الميزانية وتعديلاتها.
06	**المراجعة نصف السنوية**	توفر لمحة عامة عن المؤثرات في الميزانية في منتصف عام الميزانية و تتداول أي تغييرات في الافتراضات الاقتصادية التي تؤثر على سياسات الميزانية المعتمدة.
07	**تقرير نهاية العام**	يحتوي على معلومات تقارن التنفيذ الفعلي للميزانية نسبة إلى الميزانية المعتمدة.
08	**تقرير المراجعة (المحاسبة العامة)**	هو تقييم مستقل للحسابات الحكومية من هيئة البلاد العليا للمحاسبة، عادة يتم تقييم إذا ما حققته الحكومة التنفيذية من إيرادات وإنفاق الأموال بما يتماشى مع الموازنة المعتمدة، إذا كانت حسابات الحكومة من الإيرادات والنفقات دقيقة وتعطي صورة موثوق بها للوضع المالي.

Source : www.openbudgetindex.org , cite consulté 10/10/2015 à 14 :48.

- **المشاركة العامة**: تشير النتائج إلى إن الشفافية وحدها لا تعد كافية لتحسين الإدارة، وأن مشاركة الجمهور في إعداد الموازنة يمكن إن يزيد من النتائج الايجابية المرتبطة بمزيد من الشفافية للموازنة.

ولقياس مشاركة الجمهور، يقيم مسح الموازنة المفتوحة الدرجة التي تمنح عندها الحكومة الفرصة للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة، ويجب توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز المراقبة الأعلى.

- **مراقبة الموازنة**: يفحص مسح الموازنة المفتوحة مدى قدرة السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا على توفير المراقبة الفعالة للموازنة، وتلعب هذه الأجهزة دورا هاما في تخطيط الموازنات والإشراف عليها، ويقيم مسح الموازنة المفتوحة إذا كانت المجالس التشريعية تقيم الرقابة فعالة على الميزانية بقياس الأداء فيما يلي:

- إجراء المشاورات مع السلطة التنفيذية قبل إيداع مشروع الموازنة في المجلس التشريعي، والقدرة على البحث والمناقشة الرسمية لسياسة الميزانية العامة، إتاحة الوقت لمناقشة وإقرار الميزانية، السلطة القانونية لتعديل الميزانية المقترحة والموافقة على التحويلات في ميزانية النفقات والإيرادات الزائدة التي تم جمعها، السلطة التكميلية للموازنة، سلطة الموافقة على استخدام أموال الطوارئ، والتدقيق في تقارير مراجعة الحسابات.

- يقيم مسح الموازنة المفتوحة إذا كانت للهيئات العليا لمراجعة الحسابات السلطة اللازمة لتوفير الرقابة الفعالة على الميزانية باستخدام المؤشرات الأربعة التالية: سلطة إزالة رئيس الهيئة العليا لمراجعة الحسابات، السلطة القانونية للمراجعة في الأموال العامة، والموارد المالية المتاحة وتوافر موظفي التدقيق.

3-1- مؤشر ترومان:

أ- تعريف مؤشر ترومان:

هو مؤشر تم إعداده من قبل الباحث أدوين ترومان **Edwin Truman** في سنة **2008** يهدف إلى قياس أداء صناديق الثروة السيادية باستخدام أربعة معايير رئيسية تتمثل في الهيكلة، الحوكمة، الشفافية، المساءلة والسلوك، تتكون هذه المعايير من **33** سؤال موزعة على النحو التالي: **08** أسئلة لمعيار الهيكلة، **07** أسئلة لمعيار الحوكمة، **14** سؤال لمعيار الشفافية والمساءلة، **04** أسئلة لمعيار السلوك، يتألف سلم التنقيط الخاص بالمؤشر من **33** نقطة بمعنى ان الإجابة عن كل سؤال تقيم بنقطة من نقاط المؤشر.[1]

ب- مكونات مؤشر ترومان: يتكون مؤشر ترومان من أربعة معايير هي:[2]

- ✓ **المعيار الأول هيكلة الصندوق:** يقيس مدى وضوح مصادر تمويل الصندوق، واستخدامات أصوله وعوائده وعلاقته بالميزانية العامة للدولة والإستراتيجية الاستثمارية المتبعة ومدى انفصال تلك الصناديق عن احتياطات الصرف؛
- ✓ **المعيار الثاني حوكمة الصندوق** يقيس مدى وضوح دور الحوكمة في إستراتيجية الاستثمار للصناديق محل الدراسة وصلاحيات مديري تلك الصناديق، ومدى وجود مؤشرات تحكم نزاهة ومهنية القائمين على الاستثمار؛
- ✓ **المعيار الثالث " المساءلة والشفافية":** يقيس توفر المعلومات الفصلية والسنوية عن الاستثمارات وعوائدها، التوزيع الجغرافي للاستثمارات، الرقابة المالية الداخلية والخارجية على الصناديق؛
- ✓ **المعيار الرابع: سلوك الصناديق:** يبين هذا المعيار كيفية إدارة الصناديق لمحافظها الاستثمارية واستخدام تقنية الرفع المالي والمشتقات المالية.

قام ترومان سنة **2009** بتصنيف **34** صندوق ثروة سيادي، كما استخدم نفس المؤشر لتصنيف **10** صناديق غير سيادية علما ان نتائج التصنيف معبر عنها بنسب مئوية خاصة بكل معيار من معايير المؤشر والنتيجة الإجمالية عبارة عن المتوسط الترجيحي لنسب معايير المؤشر.

جدول (3- 33): تصنيف أهم صناديق الثروة السيادية حسب مؤشر ترومان سنة 2008

[1] Peterson institute for international economics, **Accountability and Transparency: The Sovereign Wealth Fund Scoreboard**, Washington, 2010.

[2] نبيل بوفليح، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية- الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 128-129.

صندوق الثروة السيادي	البلد	الهيكلة	الحوكمة	المساءلة والشفافية	السلوك	المجموع	الرتبة
صندوق ألاسكا الدائم	و م أ	100	80	100	83	94	01
صندوق المعاشات الحكومي	النرويج	94	100	100	67	92	02
صندوق الثروة الحكومي	روسيا	72	40	50	33	51	14
هيئة الاستثمار الكويتية	الكويت	75	80	41	0	48	16
صندوق temesek	سنغافورة	50	50	61	0	45	18
شركة الاستثمار الصينية	الصين	50	50	14	17	29	21
صندوق ضبط الموارد	الجزائر	56	40	11	37	27	23
صندوق الاستقرار النفطي	إيران	50	20	18	0	23	25
شركة المبادلة للتنمية	الإمارات	44	10	7	0	15	31
هيئة الاستثمار القطرية	قطر	34	0	2	0	9	33
هيئة الاستثمار أبو ظبي	الإمارات	25	0	4	8	9	34

المصدر: نبيل بوفليح، **مرجع سابق**، ص 130.

يبين الجدول رقم **(3 -33)** بأن الصندوق السيادي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج يصنفان ضمن الصناديق الأحسن أداء في العالم، حيث تقدر نسبة الأداء لصندوق ألاسكا ب **94%** وهي أعلى نسبة يليها صندوق النرويج بنسبة تعادل **92%** علما ان أعلى نسبة لهذين الصندوقين قد سجلت في معيار المساءلة والشفافية بـ **100%** وهو أمر يعكس طبيعة المعاملات الاقتصادية ونوعية النظام الاقتصادي السائد في البلدين.

بينما يصنف صندوق الثروة السيادي الكويتي في المرتبة **16** بنسبة **48%** وهي رتبة حسنة تعكس مختلف الجهود المبذولة من طرف السلطات لتحسين أداء الصندوق إلا أنه يلاحظ انخفاض في معدل المساءلة و الشفافية **41%** مما يعني ان الحكومة مطالبة ببذل مجهود أكبر في هذا المجال، في حين تصنف هيئة الاستثمار القطرية المرتبة ما قبل الأخيرة ب **9%** علما أنها سجلت نسبة **0%** في كل من معياري الحوكمة والسلوك، ونفس الأمر ينطبق على هيئة أبو ظبي للاستثمار التي احتلت المرتبة الأخيرة في مؤشر ترومان وبمعدل لا يتجاوز **9%** كما أن أدنى نسبة سجلت في معيار الحوكمة **0%** وهي نتيجة لا تعكس وزن وحجم الصندوق الذي يعتبر أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم بقيمة أصول تعادل **627** مليار دولار أمريكي وبالتالي فان السلطات مطالبة بتغيير سياسات إدارة صندوقها السيادي وبذل مجهود اكبر لتحسين ورفع مستوى أداء الصندوق.

4-1- مؤشر الشفافية لينبرغ – مادول:

أ- تعريف مؤشر لينبرغ - مادول:

مؤشر **لينبرغ - مادول** للشفافية هو عبارة عن مؤشر مطور في معهد صناديق الثروة السيادية من قبل الباحثين كارل لينبرغ وميشال مادول، وهو مؤشر يهدف إلى قياس مستوى شفافية صناديق الثروة السيادية مع العلم ان تصنيف صناديق الثروة السيادية وفقا لهذا المؤشر يتم كل ثلاثة أشهر وفق سلم مكون من عشر درجات، كما ان صندوق الثروة السيادي يصنف كصندوق شفاف عندما يحقق درجة تعادل ثمانية **+08** فما فوق على سلم المؤشر.[1]

ب- **مكونات المؤشر:** يتركب المؤشر من عشرة **10** معايير أساسية كل معيار يعادل درجة من درجات المؤشر، ويمكن توضيح هذه المؤشرات وفقا للجدول التالي:

جدول (3- 34): مكونات مؤشر الشفافية "لينبرغ-مادول"

[1] Sovereign Wealth Fund Institute, **principles of the Luneburg-Maduell Transparency Index**, www.swfinstitut.org, Cite consulted on: 14/02/2015 - 10:57.

المعيـــار	الدرجة
توفر المعلومات حول هدف الصندوق، موارد الصندوق، هيكل الصندوق	1+
توفر تقارير دورية وسنوية مستقلة حول أداء الصندوق	1+
توفر معلومات حول أماكن استثمار أصول الصندوق ونسب المساهمة في الشركات	1+
توفر معلومات حول القيمة الإجمالية لمحفظة الصندوق، العوائد المحققة والتعويضات الممنوحة للإطارات المشرفة على الصندوق	1+
توفر معلومات حول المبادئ والمراجع المعتمدة من قبل الصندوق	1+
توفر الصندوق على استراتيجيات استثمار وأهداف واضحة	1+
توفر معلومات حول فروع الصندوق والاتصالات الخارجية للصندوق	1+
توفر معلومات حول الهيئات الأجنبية المكلفة بإدارة استثمارات الصندوق	1+
توفر الصندوق على موقع الكتروني	1+
توفر الصندوق على وسائل الاتصال البريدية والالكترونية.	1+

Source: principles of the Luneburg-Maduell Transparency Index _ Sovereign Wealth Fund Institute.htm, www.swfinstitut.org , Cite consulted: 14/02/2015 - 10:57.

ومن خلال معايير المؤشر السابق ذكرها يصنف المؤشر صناديق الثروة السيادية في كل ثلاثي من كل سنة، ومن خلال الجدول الموالي الذي نبين من خلاله تصنيف بعض الصناديق خلال الثلاثي الثالث **2008** والثلاثي الأول **2010** والثلاثي الأخير **2014**:

جدول (3- 35): تصنيف بعض صناديق الثروة السيادية حسب مؤشر الشفافية لينبرغ-مادول

الصندوق	البلد	الثلاثي الثالث 2008	الثلاثي الأول 2010	الثلاثي الرابع 2014
صندوق المعاشات الحكومي	النرويج	10+	10+	10+
شركة مبادلة للتنمية	الإمارات	7+	10+	10+
صندوق temesek	سنغافورة	8+	10+	10+
هيئة الاستثمار الصينية	الصين	6+	7+	8+
هيئة الاستثمار الكويتية	الكويت	6+	6+	6+
صندوق الاستقرار النفطي	إيران	1+	1+	5+
هيئة الاستثمار الليبية	ليبيا	2+	2+	4+
مجمع SAMA السعودي	السعودية	3+	4+	4+
صندوق ضبط الموارد	الجزائر	1+	1+	1+

Source: Luneburg-Maduell Transparency Index _ Sovereign Wealth Fund Institute.htm, www.swfinstitut.org/fundranting . **Cite consulted: 14/02/2015 - 10:57.**

من خلال الجدول أعلاه نميز بين أربع حالات كالآتي:

- **المحافظة على المستوى العالي من الشفافية:** وهو ما يظهره صندوق المعاشات النرويجي، حيث حافظ على النقطة المحصلة سنة **2008** وهي **+10** إلى غاية الثلاثي الأخير من سنة **2014** وهو أمر يؤكد على ان مستوى أداء وشفافية صندوق الثروة السيادي يرتبط بدرجة كبيرة بمستوى الأداء الاقتصادي للبلد المالك للصندوق؛

- **تحسن الأداء والمزيد من الشفافية:** من خلال الجدول يشير المؤشر على أن هناك بعض الصناديق تحسنت درجة شفافيتها خلال مرحلة الدراسة، فشركة مبادلة للتنمية الإماراتية تحصلت على+7 نقطة سنة **2008** ثم+10سنة **2010**

والبقاء على نفس المستوى، وبالتالي أصبحت تصنف ضمن الصناديق الأكثر شفافية في العالم مما يدل على إمكانية تحسين أداء الصناديق في البلدان التي تصنف ضمن الدول النامية؛

- **تحسن نسبي في الأداء والشفافية:** سجلت بعض الصناديق التابعة للدول النامية تحسن نسبي في الأداء على غرار السعودية، إيران، إلا ان هذا الارتفاع غير كاف، الأمر الذي يتطلب من هذه الدول بذل المزيد من الجهود لرفع مستويات أداء صناديقها السيادية؛

- **عدم وجود أي تحسن:** يبين المؤشر عدم وجود أي تحسن في أداء صناديق الثروة السيادية كالجزائر، موريتانيا وفنزويلا، حيث تصنف ضمن الصناديق السيادية الأقل الشفافية في العالم مما يدل على أن الجهود التي نبذلها هذه الدول غير كافية لتحسين ورفع مستويات شفافية صناديقها.

2- تقييم وضعية إدارة حوكمة العوائد الطاقوية في الجزائر حسب المؤشرات الدولية

إن تقييم المؤسسات والمنظمات الدولية لحوكمة العوائد الطاقوية في الجزائر، يجعلنا نعيد النظر إلى السياسات المطبقة في إدارة هذه العوائد خاصة ان الاقتصاد الوطني يمتاز بالهشاشة نظرا لكونه يعتمد على قطاع واحد ووحيد في مجال تنميته وتطويره هو قطاع المحروقات، والذي يتميز بالتقلبات الدورية حسب النشاط والنمو الاقتصادي العالمي بمعنى ان قطاع المحروقات تحكمه متغيرات اقتصادية خارجية لا داخلية يمكن التحكم فيها، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني في وضع صعب، ولهذا يجب أن تتمتع إدارة العوائد الطاقوية بالكفاءة والفعالية للاستخدام الأمثل والمستدام لهذه العوائد وجعلها في خدمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي ذات السياق تعد المؤشرات الدولية لحوكمة العوائد الطاقوية السابق ذكرها قد أدرجت الجزائر في خانة الدول(ماعدا **EITI** باعتبار الجزائر غير منظمة لهذه المبادرة) التي تتميز بعدم الالتزام بمبادئ الحوكمة(**الشفافية، الإفصاح، المساءلة**) وهو ما سندرجه في المؤشرات التالية:

2-1 أداء الجزائر في حوكمة مواردها الطاقوية حسب مؤشر إدارة الموارد IRGاسنة 2013:

حققت الجزائر تقييم **مقصر** بتسجيل **38** نقطة من **100** وجاءت في المرتبة **58/45** دولة ويرجع سبب هذه النتيجة إلى الحصول على علامات منخفضة للغاية في الإجراءات الوقائية وضوابط مراقبة الجودة والبيئة المحفزة وتقييم ضعيف في ممارسة تقديم التقارير، وسوف نقوم بتحليل أداء المؤشر حسب مكونات المؤشر كما يلي:[1]

أ. الوضع المؤسساتي والقانوني:(الترتيب:58/37، التقييم:100/57): حققت الجزائر التقييم **جزئي** بالدرجة **57** وهو أقوى أداء لها في أي مكون، حيث تتفادى عائدات ضخمة للموارد المرور بخزانة الدولة ولا يتم إخطار الهيئات التشريعية بها، وكذا تمنح وزارة الطاقة التراخيص بعد المفاوضات مباشرة وليس بناءا على إجراءات تنافسية، وهناك حاجة لإجراء علامات التأثر البيئي، كما تتوافر معلومات حول إطار العمل القانوني لقطاع الصناعات الاستخراجية على الانترنت إلا أن الجزائر ليس لديها قانون لحرية المعلومات، كما أنها لا تشارك في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية **EITI**.

ب. ممارسة إعداد التقارير:(الترتيب 58/38، التقييم:100/41): ان التقييم **الضعيف** للجزائر بدرجة **41** إنما نتج عن عمليات الكشف المحدودة عن التراخيص والتعاقدات والعلامات البيئية وعائدات الموارد، حيث تنشر وزارة المالية معلومات محدودة عن أسعار النفط وقيمة صادرات الموارد، وتنشر وزارة الطاقة والتعدين بيانات منذ عام **2005** عن

[1] Revenue Watch institute, **the 2013 resource governance index, data base of Algeria,** over web: http://www.resourcegovernance.org/countries/Algeria, site consulted on: 25/10/2014- 14:58.

الاحتياطي من مواد المحروقات وأحجام الإنتاج والصادرات والشركات التي تمارس أعمالها في الدولة فضلا عن بيانات الإنتاج وفقا للشركة والمنطقة ولكنها لا تنشر أية معلومات عن التدفقات التفصيلية للعائدات.

ج. **الإجراءات الوقائية وضوابط مراقبة الجودة:(الترتيب:58/51، التقييم:100/28):** يعد تقييم **مقصر** للأداء الجزائري نتيجة للمستويات المرتفعة من المحاباة التي تمتعت بها شركة سونطراك SONATRCH المملوكة للدولة في منح التراخيص وفي غياب عملية مناسبة لاتخاذ قرارات مقبولة لمنح التراخيص، تقوم هيئة وطنية ALNAFT للتدقيق ومراجعة عائدات النفط وتقدم تقاريرها للهيئات القانونية، إلا ان هذه التقارير لا تتوافر إلى بناءا على الطلب ولا يتم تدقيق تقارير وزارة الطاقة إلا بشكل داخلي أما المسئولين الحكوميون المكلفون بأدوار المراقبة، فليس مطلوبا منهم الكشف عن مصالحهم المالية في أعمال الصناعات الاستخراجية.

د. **البيئة المحفزة (الترتيب 58/39، التقييم:100/26):** تكشف الجزائر عن معلومات طفيفة عن عمليات الميزانية الوطنية، كما أنها تواجه تحديات متعلقة بجودة سيادة القانون، كما ان مستويات المساءلة الديمقراطية منخفضة على وجه التحديد.

هـ. **الشركات المملوكة للدولة (الترتيب 45/22، التقييم:100/49):** تعود ملكية SONATRACH إلى الحكومة وهي تستحوذ على غالبية الأسهم في الصفقات مع كل شركات الطاقة الأخرى ولا تترك أنظمة الشفافية والإدارة بالشركة أية فرصة للتحسين، تقدم الشركة تقارير سنوية ولكنها تحتوي على ثغرات مثل آليات التقارير الضعيفة حول الأنشطة المالية، ولا تتبع البيانات المالية المدققة لشركة SONATRACH المعايير القياسية العالمية للمحاسبة ولا تتوفر إلا بناءا على الطلب.

و. **الصناديق المالية للموارد الطبيعية (الترتيب 23/20، التقييم:100/6):** أنشأ صندوق ضبط الموارد(FRR) في عام 2000 نتيجة تحسن أسعار النفط، ويخضع لإدارة وزارة المالية والبنك المركزي ووفقا لمؤشر إدارة الموارد فان هذا الصندوق يقدم أداء ضعيفا، ويتم نشر تقارير مفصلة حول أصول الصندوق والاستثمارات، كما أن إجراءات عمليات السحب ليست واضحة وقرارات الإنفاق لا تتقيد بالقواعد، كما انه لا يخضع لمراقبة السلطة التشريعية.

ز. **التحويلات المالية المحلية (الترتيب 30/14، التقييم:100/64):** تقوم الحكومة المركزية بتحويل عائدات الموارد للسلطات المحلية ولكن لا يتم ذلك إلا بعد دمجها مع عائدات أخرى في صندوق مالي مشترك للسلطات المحلية، ويتم نشر معلومات عن عمليات توزيع الأموال من الصندوق المالي المشترك في الميزانيات الحكومية المحلية، وتتوافر هذه المعلومات حسب الطلب من الحكومات المحلية أو وزارة الداخلية إلا انه ليست هناك أية قواعد تتحكم في قواعد عمليات التخصيص.

2-2- تقييم حوكمة موارد صندوق ضبط الموارد حسب مؤشر ترومان ومادول لصناديق الثروة السيادية:

أ- تقييم مؤشر الشفافية لينبرغ- مادول لصندوق ضبط الموارد: يصنف مؤشر الشفافية لينبرغ - مادول الصادر عن معهد صناديق الثروة السيادية الذي مقره في سيول عاصمة كوريا صندوق ضبط الموارد للدولة الجزائرية في المرتبة الأخيرة، وذلك بتحصله على نقطة واحدة من مجموع ثمان نقاط (10/01)،[1] ورغم ان المؤشر يقوم بالتصنيف كل ثلاثة أشهر، إلا ان ترتيب الجزائر لم يتغير منذ أن بدأ التصنيف إلى يومنا هذا وهي المرتبة الأخيرة من مجموع الصناديق السيادية في العالم، ويبين الجدول أدناه معايير تصنيف مؤشر الشفافية لينبرغ-مادول كما يلي:

جدول (3- 36): تصنيف FRR من خلال مؤشر الشفافية لينبرغ-مادول خلال الثلاثي الرابع 2014

[1] Luneburg -Maduell Transparency Index _ Sovereign Wealth Fund Institute, www.swfinstitut.org/w.p-content/uploads/2010/05/Q3-2014_transpancy, Cite consulted: 14/02/2015 - 10:57.

المعيـــار	الدرجة
توفر المعلومات حول هدف الصندوق، موارد الصندوق، هيكل الصندوق	+01
توفر تقارير دورية وسنوية مستقلة حول أداء الصندوق	+00
توفر معلومات حول أماكن استثمار أصول الصندوق ونسب المساهمة في الشركات	+00
توفر معلومات حول القيمة الإجمالية لمحفظة الصندوق، العوائد المحققة والتعويضات الممنوحة للإطارات المشرفة على الصندوق	+00
توفر معلومات حول المبادئ والمراجع المعتمدة من قبل الصندوق	+00
توفر الصندوق على استراتيجيات استثمار وأهداف واضحة	+00
توفر معلومات حول فروع الصندوق والاتصالات الخارجية للصندوق	+00
توفر معلومات حول الهيئات الأجنبية المكلفة بإدارة استثمارات الصندوق	+00
توفر الصندوق على موقع الكتروني	+00
توفر الصندوق على وسائل الاتصال البريدية والالكترونية.	+00

Source: Luneburg-Maduell Transparency Index _ Sovereign Wealth Fund Institute.htm, www.swfinstitut.org/fundranting.
Cite consulted: 14/02/2015 - 10:57.

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ ان مؤشر الشفافية لينبرغ-مادول يمنح نقطة واحدة +01 فقط للصندوق وذلك من خلال المعيار الأول الذي يتناول هدف الصندوق وموارده وهيكله، وفعلا فهدف الصندوق هو تمويل النفقات العامة وعجز الخزينة وتخفيض الدين العمومي، أما موارده فتتمثل في فائض القيمة عن الجباية البترولية المقدرة في إيرادات الميزانية، أما باقي المعايير فيشير المؤشر إليها بالعلامة 00 حيث ان الصندوق مثلا لا يتوفر على موقع الكتروني ولا تتوفر تقارير دورية عن وضعيته بالإضافة إلى ان الصندوق لا يقوم بعمليات استثمار خارجية فمجال عمله يتم فقط في الجزائر، وهو ما يجعل من رصيد النقاط يتقلص للصندوق من خلال هذا المؤشر.

ب- **تقييم مؤشر ترومان لصندوق ضبط الموارد:** يعد مؤشر ترومان من مؤشرات قياس أداء الصناديق الثروة السيادية، وتعمل بهذا المؤشر أغلب الدول خاصة الدول المستقبلة لاستثمارات أصول هذه الصناديق، وبما ان الجزائر تتوفر على صندوق سيادي أنشأ سنة 2000 بغرض امتصاص فوائض الجباية البترولية، بالإضافة إلى أن مجال عمل الصندوق يكمن في الداخل فقط أي في حدود الدولة الجزائرية، بالرغم من ذلك إلى انه يتوجب علينا النظر إلى تصنيف هذا المؤشر للصندوق، حيث احتل صندوق ضبط الموارد حسب مؤشر ترومان سنة 2010 المرتبة 41 من أصل 53 صندوق سيادي تمتلكه 37 دولة،[1] وذلك بعدما صنف في المرتبة 23 من أصل 34 صندوق سيادي سنة 2008، والجدول التالي يبين تصنيف صندوق ضبط الموارد FRR كما يلي:

جدول (3- 37): تصنيف مؤشر ترومان لصندوق ضبط الموارد سنة 2010.

الرقم	المعيار	تنقيط FRR	نقاط المعيار
01	هيكلة الصندوق	05.5	08
02	حوكمة الصندوق	02	07
03	المساءلة والشفافية تجاه الصندوق	02	14
04	سلوك الصندوق	00	04
المجمـــوع		9.5	33

Source :Peterson institute for international economics, **Accountability and Transparency: The Sovereign Wealth Fund Scoreboard**, p109, 112,116,118. **(www.piie.com).**

[1] Peterson institute for international economics, **Accountability and Transparency: The Sovereign Wealth Fund Scoreboard,** Washington, 2010, p108.

من خلال الجدول رقم 05 يتبين لنا:

- **معيار الهيكلة (08/05.5):** حسب مؤشر ترومان نرى ان معيار هيكلة صندوق ضبط الموارد يساهم في تنقيط الصندوق من مجموع النقاط بنسبة **57.89%**، فهدف الصندوق معروف وهو تمويل عجز الخزينة العمومية دون ان يقل عن **740** مليار دج، بالإضافة إلى ذلك يحكمه إطار قانوني واضح وموارده تتمثل في فوائض الجباية البترولية، كما ان موارد الصندوق منفصلة عن احتياطات الصرف الأجنبي التي من مهام بنك الجزائر، كما ان صندوق ضبط الموارد عرف تعديلات حسب الظروف الاقتصادية وكان ذلك سنتي **2004** و**2006**.

- **معيار حوكمة الصندوق(07/02):** تحصل **FRR** على نقطتين فقط من أصل **07** نقاط من خلال معيار الحوكمة، حيث يعد صندوق ضبط الموارد في شكله الحالي عبارة من حسابات الخزينة العمومية وبالتالي فهو غير مستقل عن الميزانية العامة، مما يؤدي إلى حدوث تداخل بين وظائف الصندوق والموازنة العامة، الأمر الذي يقلل من فعالية الصندوق في ضبط الموازنة خلال فترات ارتفاع الجباية البترولية، كما ان انفراد وزارة المالية بحق إدارة وتسيير الصندوق يعني سيطرة الحكومة على الصندوق، مما يؤدي إلى تدني كفاءة استغلال بالنظر لهيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية في تسيير الصندوق.

- **معيار الشفافية والمساءلة (14/02):** يتكون هذا المعيار من مكونات تخص التدقيق، ممارسة التقارير، نشاطات الاستثمار وتطبيق إستراتيجية الاستثمار، حيث تحصل الصندوق على **00** نقطة في ما يخص التدقيق وممارسة التقارير وذلك باعتبار صندوق ضبط الموارد حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية يؤدي إلى عدم خضوعه لرقابة البرلمان بالنظر إلى ان العمليات الخاصة بحسابات الخزينة تتم خارج الموازنة العامة للدولة، مما يعني عدم وجود رقابة مستقلة على الصندوق وبالتالي التقليل من فرص خضوع الحكومة للمساءلة، بالإضافة إلى أن عدم نشر تقارير ومعلومات دورية تفصيلية عن الصندوق يقلل من شفافية التسيير ويؤدي إلى حرمان الرأي العام من الاطلاع على تطور وضعية الصندوق.

- **معيار السلوك (04/00):** يعتمد هذا المعيار على سلوك الصندوق من خلال سلوك العمليات التي يقوم بها عموما في الأسواق والبورصات من خلال المحفظة المالية والمشتقات المالية وإدارة المخاطر وغيرها، وبما أن عمل الصندوق داخلي فقط واقتصار عمله على سداد الدين العمومي الخارجي، لهذا السبب نقط مؤشر ترومان صندوق ضبط الموارد من خلال هذا المعيار بـ **00** نقطة، من جهة أخرى فان مجال تركيز عمل الصندوق داخلي يؤدي إلى وجود سيولة معطلة في الصندوق، وبالتالي حرمان البلد من عوائد معتبرة في حالة استثمار أصول الصندوق خارج البلد، كما أن اقتصار موارد الصندوق على فائض الجباية البترولية يعرضه لصدمات خطيرة في حالة انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية لفترات طويلة، مما يعني أن الصندوق غير مستقل عن تقلبات أسعار النفط، كما ان استمراره في النشاط مستقبلا غير مؤكد.[1]

3-2- تقييم الجزائر حسب مؤشر الموازنة المفتوحة OBI

حسب تقرير 2015 احتلت الجزائر حسب مؤشر OBI الصادر عن الشراكة الدولية للموازنة مراتب متدنية، حيث صنفت ضمن الفئة الأخيرة (E)، أي بين الدول التي لا تقدم أي معلومات عن ميزانيتها، بحيث لم تغادر الجزائر هذه الفئة منذ إدراجها سنة 2008،[2] والجدول التالي يبين تصنيف الجزائر حسب مؤشر OBI:

[1] نبيل بوفليح، **مرجع سابق**، ص 237.

[2] International budget partnership, **open budget initiative 2015**, Washington, 2015, p1.

جدول (3- 38): تصنيف الجزائر حسب مؤشر الموازنة المفتوحة لسنوات 2008-2015

السنة	2008	2009	2012	2015
الدرجة /100	02	01	13	19

المصدر: مبادرة الموازنة المفتوحة، **مسح الموازنة المفتوحة 2015 (الجزائر)**، واشنطن، 2015، ص 1.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ تحسن درجة الجزائر حسب مؤشر OBI حيث تحصلت على 19 درجة من أصل 100 درجة، بعدما تحصلت سنة 2012 على 13 درجة على 100درجة، ولكن بالرغم من هذا تبقى الجزائر ضمن الفئة الأخيرة التي لا تقدم أي معلومة حول نظم ميزانيتها، وهذا ما يثبت غياب الضافية في استغلال إيرادات الميزانية ولعل أبرزها إيرادات الجباية البترولية التي تحتل النسبة الأعظم في الإيرادات العامة للميزانية.

أما فيما يخص المشاركة العامة، فتحصلت الجزائر على 0 درجة من أصل 100درجة، حيث انه لم يتم تقديم أي فرص للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة، ومن جانب مراقبة الموازنة من قبل السلطة التشريعية فهي توفر مراقبة محدودة أثناء مرحلة التخطيط في دورة الموازنة ومراقبة **ضعيفة** أثناء مرحلة التنفيذ في دورة الموازنة، أما جهاز الرقابة الأعلى فهو يوفر رقابة **ضعيفة** للموازنة بالرغم من امتلاكه سلطة تقديرية ضخمة لإجراء عمليات المراجعة حسب مسايراه مناسبا وقد تم تزويد جهاز الرقابة الأعلى بالموارد الكافية للوفاء بمسؤولياته، إلا انه لاستخدم أي نظام لضمان الجودة، وقد تحصلت مراقبة الموازنة في الجزائر على 36 درجة من أصل 100 درجة بالنسبة للسلطة التشريعية وهي درجة **ضعيفة جدا**، أما الدرجة التي تحصل عليها جهاز الرقابة الأعلى هي **34** درجة من أصل 100 درجة، وهي الأخرى درجة ضعيفة في مراقبة الموازنة العامة.[1]

[1] مبادرة الموازنة المفتوحة، **مسح الموازنة المفتوحة 2015 (الجزائر)**، واشنطن، 2015، ص 1.

خلاصة الفصل:

يستهلك العالم اليوم أزيد من **12980** مليون **TPE**، **90.74%** منها من الطاقات الأحفورية، أما الطاقات المتجددة فقد بلغ استهلاكها لسنة **2014** ما يعادل **1195.9** مليون **TPE** أي بنسبة **9.23%**، وهو ما يوحي بداية التوجه العالمي في استهلاك هذه الطاقات والتي كانت تساهم سنة **2004** بـ **6.73%** أي بمعدل زيادة قدره **37%**.

وبالنسبة للجزائر يعتبر قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، حيث تساهم الجزائر في قطاع الطاقة العالمي بـ احتياطي نفطي يقدر بـ **0.7%** وإنتاج بـ **1.62%** وتصدير بـ **1.81%**، أما الغاز الطبيعي بـ احتياطي **2.4%** وإنتاج بـ **2.4%** وتصدير **4.26%**، كما يساهم قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني بـ **96%** من الصادرات الإجمالية، **32%** من القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام وأزيد من **60%** من إيرادات الموازنة العامة للدولة، وهو ما يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني في حالة الصدمات النفطية، الأمر الذي يقتضي وضع إستراتيجية وطنية تعمل على فك هذه التبعية والعمل على تنويع مصادر الدخل الوطني، ولعل من أبرزها الطاقات المتجددة وهو ما توجهت إليه الجزائر لتبني فكرة التحول الطاقوي وعزما منها مسايرة تطورات تكنولوجيا الطاقة وكذا تحقيق الأمن الطاقوي من خلال برنامج وطني للطاقات المتجددة **2011-2030** الذي يهدف إلى إنتاج قدره **12000** ميغا واط و **10000** ميغا واط موجهة للتصدير، كما شرعت الجزائر في عمليات البحث والاستكشاف للمحروقات غير التقليدية، حيث تمتلك الجزائر ثالث احتياطي للغاز الصخري في العالم بكمية **707** تريليون $م^3$ و **5.7** مليار برميل من النفط الصخري.

تميز الإطار القانوني للجباية البترولية بالتغير والتعديل وذلك بما يتلاءم مع التطورات التي تشهدها السوق النفطية من جهة، وتوسيع الوعاء الجبائي لزيادة التحصيل لصاح الميزانية العامة للدولة من جهة أخرى، وفي هذا عرف النظام الجبائي البترولي في الجزائر مرحلتين : الأولى خلال الفترة **1986 - 2005** والتي ساد فيها قانون المحروقات **86-14** الصادر سنة **1986** والمعدل بالقانون **91-21** والذي ساهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، أما المرحلة الثانية فكانت خلال الفترة **2005-2014** والتي تم فيها إصدار قانون المحروقات **07/05** الصادر في جويلية **2005**، أين عرف هذا القانون ضرائب جديدة في مجال الجباية البترولية والتي كانت محصورة في السابق على الإتاوة والضريبة المباشرة البترولية فقط، وجاءت تعديلات **2006** لإضافة رسم جديد وهو الرسم على الأرباح الاستثنائية، وسعيا منها لمواكبة التطورات التي تشهدها الساحة العالمية في هذا المجال صدر قانون **01/13** المعدل والمتمم للقانون **07/05** في يناير **2013**، والذي يمنح تحفيزات لاستغلال المحروقات غير التقليدية وزيادة موارد مالية إضافية لحصيلة الجباية البترولية.

وفي ظل تطور إيرادات الجباية البترولية، انعكس قرار التأميم سنة **1971** وأزمة النفط سنة **1973** بالارتفاع في حصيلة الجباية البترولية، حيث عرف متوسط النمو معدل **48.43%**، لكن سرعان ما انخفض المعدل إلى **12%** في عقد الثمانينيات بسبب أزمة نفطية عكسية حادة سنة **1986**، أما فترة التسعينيات فقد عرفت الجباية البترولية تقلبات من سنة لأخرى، وبهذا فقد بلغ معدل متوسط النمو لنفس الفترة **35.12%**، ومع دخول الألفية الجديدة عرفت الحصيلة المالية للجباية النفطية ارتفاعا سريعا خاصة سنة **2008** والتي زادت فيها الحصيلة المالية عن أزيد من **4000** مليار دج، وتعد هذه الفترة أهم الفترات التي عرفت فيها الجباية البترولية انتعاشا كبيرا منذ سنة **1970**، الأمر الذي سمح للحكومة بتطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي **(2001- 2014)**، وكذا إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

وبالرغم من جميع هذه الإيرادات المحصلة، فان الجباية البترولية أمام تحديات صعبة أبرزها عدم قدرة الدولة على تطبيق معايير الحوكمة والشفافية لتسيير جميع هذه الإيرادات، وهو ما تؤكده أغلب المؤشرات الدولية لحوكمة إيرادات الطاقة، أين سجلت الجزائر نقاطا سلبية في حوكمة إيراداتها من الجباية البترولية، والذي سيكون له انعكاسات سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني نظرا للارتباط الوثيق بين إيرادات الجباية النفطية ومتغيرات التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

الفصل الرابــع

دراسة تحليلية للآثار المباشرة وغير المباشرة لإيرادات الجباية البترولية على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

تمهيد:

إن النظر إلى مراحل تطور الاقتصاد الوطني، نجد أن هذا الأخير مر تقريبا بثلاث مراحل، كل مرحلة لها مميزاتها عن مرحلة سبقتها، وكل مرحلة لعبت فيها الإيرادات النفطية والجباية البترولية خصوصا دورا محوريا، فبعد مرور 132 سنة من الاستعمار، بدأت المرحلة الأولى وهي مرحلة المخططات الرباعية والخماسية، والتي كانت تهدف الجزائر من خلالها استعادة توازناتها الداخلية والخارجية في إطار الخيار الاشتراكي، كما تميزت هذه الفترة بتحسن كبيرة في الإيرادات النفطية بعد قرار التأميم سنة 1971 واستعادة أسعار النفط انتعاشها مع نهاية 1973، أما المرحلة الثانية وهي أصعب مرحلة مر بها الاقتصاد الوطني والدولة الجزائرية بصفة عامة، وذلك منذ الأزمة النفطية والاقتصادية 1986 إلى نهاية عقد التسعين، والتي أبدى الاقتصاد الوطني هشاشة كبيرة أمام تهاوي أسعار النفط وتراجع الإيرادات النفطية والجباية البترولية، ودخوله في نفق المديونية الخارجية، كما تعتبر هذه الفترة مرحلة انتقالية للاقتصاد الوطني من خلال انتقال نظامه الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، كل هذا أدى بالعديد من الاختلالات وعدم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، أما المرحلة الثالثة فحدودها الزمنية بدأت من سنة 2000، والتي تميزت بطفرة مالية كبيرة، حازت الجباية البترولية حصة الأسد منها، وبهدف استعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وبما أن الدولة هي المسيطر على النشاط الاقتصادي وفي نفس الوقت المحرك الأساسي لعمليات التنمية وتحقيق التوازنات الاقتصادية، ساهمت الجباية البترولية إسهاما وافرا في خضم هذه العملية التنموية واستعادة التوازنات الاقتصادية للاقتصاد الوطني.

وبعدما تطرقنا في نقطة سابقة حول تطور الحصيلة المالية للجباية البترولية والتي تميزت بالتقلبات وعدم الاستقرار خلال الفترة 1980-1999، إلا أنها وبعد سنة 2000 عرفت انتعاشا لا مثيل له على خلاف الفترات السابقة، حيث أصبحت هذه الأخيرة أداة فعالة بيد الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق زيادة وضغط الإنفاق العام في إطار سياسة مالية توسعية.

ومن خلال هذا المنطلق سوف نحاول في هذا الفصل من خلال دراسة إحصائية تحليلية لأثر الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني وتأثيرها على التوازنات الاقتصادية خلال الفترة 1980-2014، وعليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول أثر الجباية البترولية على التوازن المالي للموازنة العامة وكذا الاستقرار النقدي من خلال معدل التضخم، أما المبحث الثاني فقد خصص لأثر الجباية البترولية على التوازن الداخلي من خلال دعم النمو الاقتصادي ومجهودات الدولة في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، وتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحقيق رفاهية اجتماعية ومحاربة الفقر في إطار مؤشرات التنمية البشرية، أما المبحث الأخير فقد خصص للتوازن الخارجي ودراسة العلاقة بين العجز الداخلي (عجز الموازنة العامة) والعجز الخارجي (الميزان التجاري) وربط ذلك بالجباية البترولية، في ظل المقاربة الكينزية والتي مفادها أن العجز الداخلي يسبب العجز الخارجي.

المبحث الأول: دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن المالي والاستقرار النقدي

إن المتابع لأوضاع المالية العامة في الجزائر يجد أن السير الحسن للموازنة العامة من استقرار معدلات الدين العمومي والتحكم في عجز الموازنة العامة، كان مرهونا إلى حد بعيد بالإيرادات العامة والتي تعد الوجه الثاني للنفقات العامة، وباعتبار أن الإيرادات العامة في الجزائر تتمثل في أن جزء كبير منها يتأتى عن طريق الجباية البترولية، حيث لعبت هذه الأخيرة دور الممول الرئيسي للميزانية، ونتيجة للفوائض المالية الضخمة للجباية البترولية بعد سنة 2000، قامت الحكومة بإنشاء صندوق سيادي سمي بصندوق ضبط الإيرادات، حيث يهدف هذا الأخير إلى تحقيق التوازن المالي للموازنة عند تراجع إيرادات الجباية البترولية وكذا تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تعقيم إيرادات الجباية البترولية فوق السعر المرجعي للميزانية العامة للدولة.

ومن هذا المنطلق سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهمية ودور الجباية البترولية في تحقيق التوازن المالي للميزانية الدولة من خلال تعبئة وتمويل الإيرادات العامة من أجل تغطية النفقات العمومية، وكذا تمويل صندوق ضبط الإيرادات وتحقيق الاستقرار النقدي.

المطلب الأول: دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن المالي للموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

تعد الجباية البترولية في الجزائر أهم إيراد تعتمد عليه الجزائر في إيراداتها العامة وذلك لتمويل نفقاتها العامة، فالجزائر تمتلك ثروات باطنية ضخمة ومتنوعة بين البترول والغاز الطبيعي مما جعل أغلب الاستثمارات الأجنبية تنحني لقطاع المحروقات، بالإضافة إلى التطورات التي عرفتها أسعار البترول في السنوات الأخيرة، وعرفت الجباية البترولية في الجزائر العديد من التطورات فارتفعت في سنوات السبعينيات وانخفضت في سنوات الثمانينيات و تذبذبات خلال سنوات التسعينيات وتطور سريع بعد سنة 2000، وانهيار خطير مع منتصف سنة 2014 أين تهاوت الأسعار من 109 دولار للبرميل سنة 2013 إلى أن وصلت ما دون 50 دولار في جانفي 2015، وهو ما يجعل إيراداتنا العامة في مرحلة خطر نظرا لأهمية الجباية البترولية في هيكل الإيرادات العامة.

1- الجباية البترولية وتمويل الإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة خلال الفترة 1980- 2014

تتكون الإيرادات العامة للدولة من إيرادات جبائية وإيرادات غير جبائية، حيث تتمثل الأولى في إيرادات الجباية البترولية وإيرادات الجباية العادية، أما باقي الإيرادات العامة هي إيرادات غير جبائية مثل الحقوق، وبما أن الإيرادات الجبائية هي الممول الرئيسي للإيرادات العامة لأنها تساهم في الإيرادات العامة بنسب تفوق 96%، وبما أن الاقتصاد الجزائري يعد اقتصادا ريعيا يعتمد في مجمله على صادرات المحروقات، الأمر الذي ينعكس إيجابا على تراكم عوائد الجباية البترولية، ولهذا سوف نقوم بتحليل مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الجبائية باعتبارها المكون الثاني بعد الجباية العادية وكذا مدى مساهمتها في مجمل الإيرادات العامة سواء الجبائية كانت أو غير الجبائية.

1-1- دور الجباية البترولية في تمويل الإيرادات العامة خلال الفترة 1980-1989

إن النظام الاقتصادي الذي ساد في الجزائر خلال الثمانينات هو النظام الاشتراكي، حيث شهد الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة أول أزمة نفطية عكسية سنة 1986، والتي كانت لها تأثير كبير على المستوى الاقتصادي وبالأخص التأثير على المخططات الخماسية التي برمجت في ذات الفترة، وكذا على المستوى الاجتماعي وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية وهو ما جسد في أحداث أكتوبر 1988، وكان تأثير هذه الأزمة كذلك على إيرادات الجباية البترولية ومدى قدرتها على المساهمة في الإيرادات العامة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4 -1): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 1980-1989 **الوحدة: مليار دج**

السنة	إجمالي إيرادات الجباية البترولية (1)	إجمالي الإيرادات الجبائية (2)	إجمالي الإيرادات العامة (3)	مساهمة (2)/(1)%	مساهمة (3)/(1)%
1980	37.66	59.9	61.58	62.87	61.15
1981	50.95	79.04	81.71	64.46	62.35
1982	41.46	72.78	77.57	56.96	53.44
1983	37.71	78.51	84.51	48.03	44.62
1984	43.84	88.19	99.08	49.71	44.24
1985	46.79	96.26	108.54	48.65	42.82
1986	21.44	75.91	92.38	28.24	23.20
1987	20.48	78.45	92.96	26.10	22.03
1988	24.09	82.17	93.45	29.31	25.77
1989	45.49	110.05	116.41	41.33	39.07
متوسـط الفترة 1980-1989				45.6	41.89

Source : Conseil National Economique et Social, **Projet de rapport sur « Regards sur la politique monétaire en Algérie »**, 26ème session plénière, rapport 1970-2004. p 134.

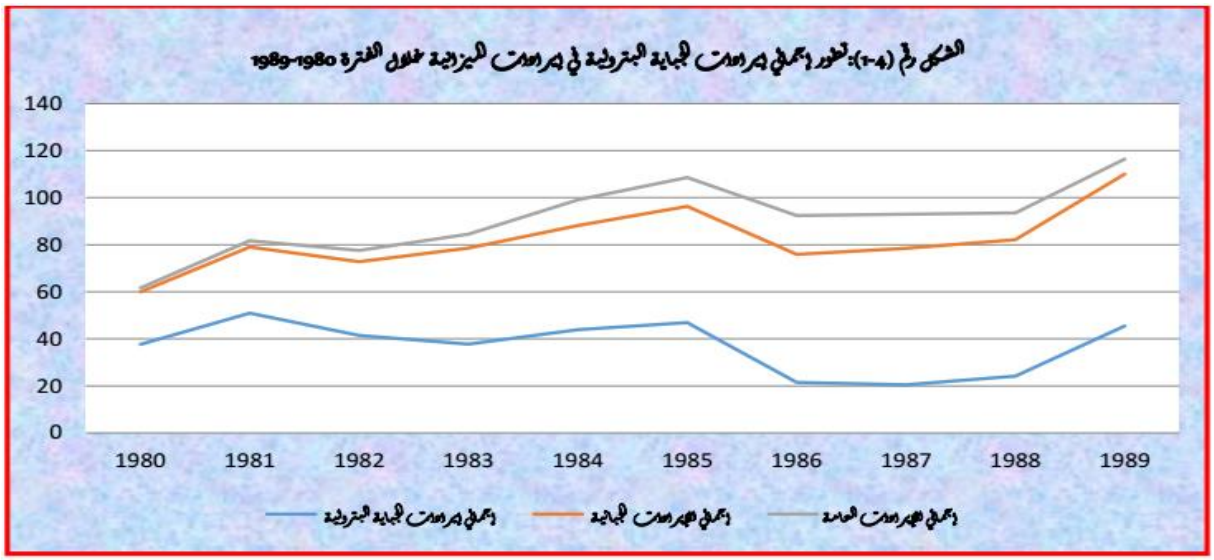

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4 -1)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن التطورات التي تعرفها الإيرادات الجبائية أو العامة تواكب التغيرات التي تطرأ على إيرادات الجباية البترولية، وهو ما يدل على وزن الجباية البترولية في تركيب الإيرادات العامة للميزانية، وسوف نقوم بتحليل كل منهما على حدا:

أ- الجباية البترولية ومدى مساهمتها في الإيرادات الجبائية:

تساهم الجباية البترولية والجباية العادية في تكوين الإيرادات الجبائية للجزائر، ونظرا لتعقيد النظام الجبائي للجباية العادية في سنوات الثمانينات وكذا قلة ومحدودية الوعاء الجبائي (أنظر الفصل الأول)، الأمر الذي انعكس سلبا على الجباية العادية ومدى قدرتها على المساهمة في الإيرادات الجبائية، ولهذا نجد أن الجباية البترولية المساهم الأول في تكوين هذه الإيرادات، حيث بلغت مساهمتها في بداية الفترة 62.87% (1980)، 64.46% (1981)، 56.96% (1982)،

وبما أن الجباية البترولية تتأثر مباشرة بالتغيرات التي تطرأ على السوق الدولية للنفط، الشيء الذي انعكس سلبا على إيراداتها بداية من سنة 1986 على اثر الصدمة النفطية العكسية سنة 1986، أين بلغت مساهمتها بـ 28.24% (1986)، 26.1%(1987)، 29.31% (1988)، وبعد انتعاش الجباية البترولية سنة 1989 ارتفعت مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الجبائية إلى 44.33%، كما بلغ متوسط نسبة المساهمة للجباية البترولية خلال الفترة 1980- 1989 في الإيرادات الجبائية بـ 45.6%، علما أن التقلبات التي عرفتها الجباية البترولية في النصف الثاني للثمانينيات كان السبب الرئيسي في إصلاحات النظام الجبائي سنة 1991، والعمل على تصحيح مكونات الإيرادات الجبائية و إحلال الجباية العادية للجباية البترولية ، ومن خلال التحليل للفترات القادمة سوف نحاول تقييم هذا الإصلاح من خلال نسب المساهمة في الإيرادات الجبائية.

ب- مساهمة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة

عرفت الجباية البترولية في بداية الفترة ارتفاعا كبيرا بسبب أحداث سبقت الفترة وهما قرار التأميم سنة 1971 و الحرب العراقية الإيرانية سنة 1979، وهو ما انعكس إيجابا على مساهمتها في الإيرادات العامة للميزانية في بداية الفترة، حيث بلغت نسبة المساهمة 62.35% سنة 1981، إلا أنها تراجعت قليلا سنتي 1982 و1983 إلى 53.44%، 44.64% على التوالي، وهو ما يوضحه الرسم البياني أعلاه.

وبسبب الأزمة الاقتصادية و الأزمة النفطية سنة 1986 والتي أدت إلى تراجع رهيب لأسعار البترول، والتي انعكست على تراجع إيرادات الجباية البترولية، والتي انخفضت مساهمتها إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق في جميع فترات الدراسة، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات العامة 23.20% (1986)، 22.03%(1987)، 25.73% (1988)، ويوضح لنا الرسم البياني أن الانخفاض التي عرفته الجباية البترولية في هذه السنوات أدى إلى تراجع الإيرادات العامة للدولة، وهو ما يثبت الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في تغذية الخزينة العمومية بالإيرادات المتأتية من هذه الأخيرة، ومع نهاية الفترة سنة 1989، انتعشت إيرادات الجباية البترولية والتي بلغت معدل نموها 88.83% في نفس السنة، الأمر الذي انعكس إيجابا على نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة بـ 39.07%، وبالرغم من الأزمة النفطية التي كان لها تأثير كبير على تراجع إيرادات الجباية البترولية، إلا أنها مازالت تحتفظ بنسبة معتبرة في الحصيلة المالية الإجمالية للإيرادات العامة خلال هذه الفترة، والتي بلغ متوسط نسبة مساهمتها 41.9%.

2-1- دور الجباية البترولية في تمويل الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-1999

عرفت الجباية البترولية في هذه المرحلة ارتفاعا محسوسا، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الجبائية بـ 59.66% و 56.71% في الإيرادات العامة (متوسط الفترة)، ومن خلال الجدول الموالي الذي يوضح دور الجباية البترولية في تمويل الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-1999.

الجدول رقم (4 -2): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 1990- 1999 الوحدة: مليار د ج

السنة	إجمالي إيرادات الجباية البترولية (1)	إجمالي الإيرادات الجبائية (2)	إجمالي الإيرادات العامة (3)	مساهمة (1)/(2)	مساهمة (1)/(3)
1990	76.2	155.00	160.20	49.16	47.56
1991	161.5	267.7	272.40	60.32	59.28
1992	201.3	310.4	316.80	64.85	63.54
1993	185	311.1	320.10	59.46	57.79
1994	222.18	398.14	434.20	55.81	51.17
1995	336.15	569.3	600.85	59.04	55.94

60.11	63.05	825.16	786.6	496	1996
60.94	64.26	926.67	878.78	564.77	1997
48.87	53.43	774.52	708.39	378.56	1998
61.89	67.24	950.50	874.89	560.12	1999
56.71	59.66	متوسط الفترة 1990 -1999			

Source : Conseil National Economique et Social, op cit, p 146.

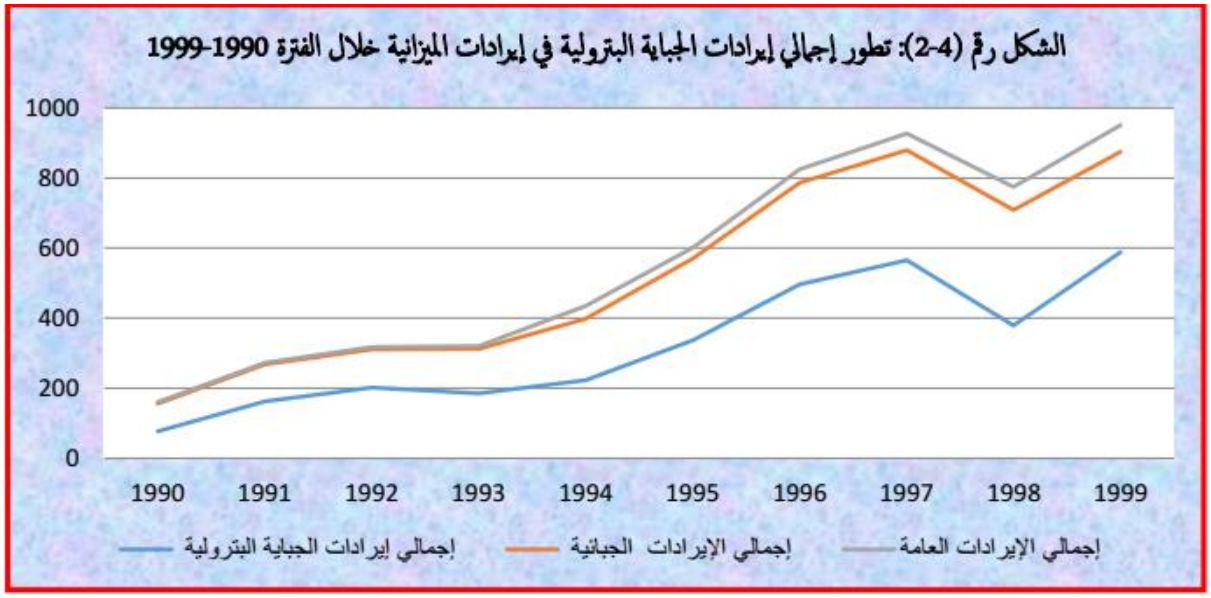

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4 -2)

من خلال الجدول رقم والشكل أعلاه نجد:

أ- الجباية البترولية ومدى مساهمتها في الإيرادات الجبائية:

بدأت مساهمة الجباية البترولية في هذه المرحلة بنسبة 49.16%سنة 1990، ثم بدأت بالارتفاع في سنتي 1991و 1992 بـ 60.32%، 64.85% على التوالي، حيث شهدت سنة 1990 الحرب الخليجية الأولى التي أدت بأسعار البترول إلى الارتفاع، مما أثر إيجابا على الحصيلة المالية للجباية البترولية، أما في الجزائر فقد عرفت سنة 1991 صدور الأمر 91-21 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 86-14 والذي أولى اهتمام كبير بالمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات، خاصة بعد دخول الحقول الغازية حيز الشراكة، كما عرفت الفترة 1993-1997 نسب معتبرة لمساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الجبائية بنسب تتراوح بين 55.81% و 64.26%، وتبقى سنة 1998 الاستثناء الوحيد خلال هذه الفترة، أين عرفت الجباية البترولية انخفاض قدر 32.97% بسبب تراجع أسعار النفط إلى ما يقارب 12.85 دولار للبرميل (انخفاض بـ7 دولارات تقريبا)، وبهذا الانخفاض الذي انعكس على مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الجبائية بـ 53.53% أي بانخفاض قدره 16.85% عن السنة السابقة، ولكن عند نهاية الفترة (1999) انتعشت الجباية البترولية واستطاعت المساهمة في الإيرادات الجبائية بـ 64.02%.

وشكلت نسبة 59.66% كمتوسط نسبة المساهمة للجباية البترولية في الإيرادات الجبائية، والملاحظ أن نسبة المساهمة ارتفعت بما يقارب 17% مقارنة بالفترة السابقة، وهو ما يجعلنا نتساءل حول الإصلاحات الجبائية للجباية العادية مع مطلع التسعينيات (1991).

ب- مساهمة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة:

ساهمت الجباية البترولية في تمويل الإيرادات العامة بنسب فاقت 50% معظم سنوات الفترة، حيث بلغت النسبة 47.56% سنة 1990، ثم بدأت بالارتفاع إلى 59.28% و 63.54% سنتي 1991، 1992 على التوالي، وبالرغم من الانخفاض النسبي سنتي 1993 و1994 إلى 57.79%، 51.17% إلا أنها عرفت ارتفاعا منذ سنة 1995، أين بلغت 55.94% سنة 1995 و 60.11% سنة 1996، ووصلت إلى 60.94% سنة 1997، وكما تم \كره سابقا تبقى سنة 1998 الاستثناء في الفترة، والتي شهدت فيها انخفاض إيرادات الجباية البترولية بسبب تراجع أسعار النفط (زيادة المعروض النفطي للأوبك سنة 1997 بنسبة 10%) بالإضافة إلى أزمتي البرازيل وجنوب شرق آسيا، حيث بلغت نسبة مساهمة الجباية البترولية 48.87%، أما مع نهاية الفترة عرفت نسبة المساهمة ارتفاع بـ 20.56%، أي بنسبة مساهمة قدرت بـ 58.90% من إجمالي الإيرادات العامة.

ومن خلال نسبة متوسط الفترة لمساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة والتي قدرت بـ 56.71%، ومن خلال هذه النسبة تبقى الجباية البترولية الممول الأول والرئيسي للإيرادات في الجزائر خلال الفترة 1999-1999 رغم التقلبات التي عرفتها من حين لآخر في بعض سنوات الفترة محل الدراسة.

3-1- دور الجباية البترولية في تمويل الإيرادات العامة خلال الفترة 2000 -2014

إن انتعاش أسعار البترول مع بداية الألفية الجديدة كان لها أثر بالغ على الاقتصاد الجزائري، حيث عرفت جميع المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية تحسنا كبيرا، ومن بين هذه المؤشرات الجباية البترولية التي عرفت تطورا كبيرا، الأمر الذي انعكس إيجابا على مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة، وهو ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (4 -3): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2000- 2014 الوحدة: مليار دج

السنة	إجمالي إيرادات الجباية البترولية (1)	إجمالي الإيرادات الجبائية (2)	إجمالي الإيرادات العامة (3)	مساهمة %(2)/(1)	مساهمة %(3)/(1)
2000	1173.237	1522.739	1578.1	77.04	74.34
2001	964.464	1362.702	1505.5	70.77	64.06
2002	942.904	1425.8	1603.3	66.13	58.81
2003	1284.974	1809.899	1966.6	70.99	65.33
2004	1485.699	2066.11	2229.7	71.90	66.63
2005	2267.836	2908.308	3082.5	77.97	73.57
2006	2714.0	3434.884	3639.8	79.01	74.56
2007	2411.848	3178.598	3687.8	75.87	65.40
2008	4003.559	4968.848	5190.5	80.57	77.13
2009	2327.675	3474.285	3676.0	66.99	63.32
2010	2820.010	4118.01	4392.9	68.47	64.19
2011	3829.720	5356.82	5790.1	71.49	66.14
2012	4054.349	5962.949	6339.3	67.99	63.95
2013	3678.131	5709.15	5957.546	64.42	61.73
2014	3390.421	5468.998	5721.048	61.99	59.26
متوسط الفترة 2000 -2014				71.44	66.56

Source : (1): ministre de finance, direction de politiques et prévisions, sur web : www.dgpp-mf.dz cite consulté : 22/05/2015 13 :39.
(2) (3) : banque d'Algérie, les rapportes annuelles 2004-2008-2012-2014.

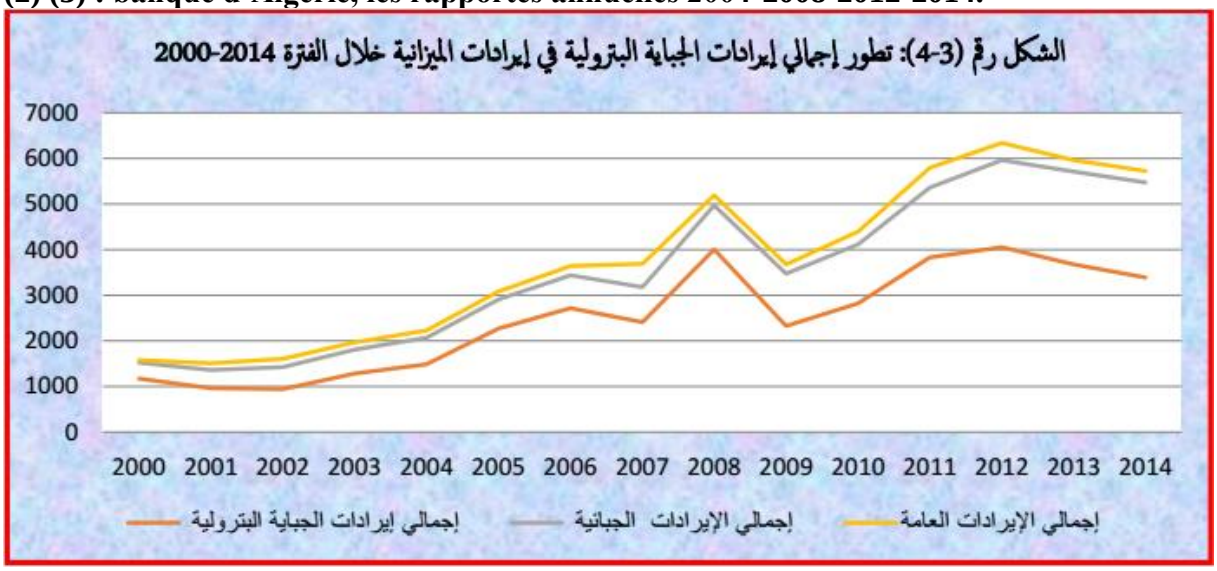

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4 -3)

من خلال الجدول أعلاه نقوم بتحليل مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الجبائية والإيرادات العامة كل حدا كما يلي:

أ- الجباية البترولية ومدى مساهمتها في الإيرادات الجبائية:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجباية البترولية تستحوذ على النسبة الأعظم في تمويل هذه الإيرادات، حيث بلغت نسبة المساهمة 77.04% سنة 2000 إلى أنها انخفضت سنتي 2001 و 2002 أين وصلت إلى 70.77% و 66.13% على التوالي، ويرجع هذا السبب إلى تراجع أسعار البترول (أحداث أكتوبر 2001)، خلال هذه الفترة الأمر الذي أدى إلى تراجع إيرادات الجباية البترولية، ثم تداركت حصيلة الجباية البترولية نسبة مساهمتها في الإيرادات الجبائية منذ سنة 2003 حيث بلغت خلال هذه السنة 70.99% ثم 79.01% سنة 2006، وعرفت سنة 2008 نسبة المساهمة الأكبر منذ السبعينيات بـ 80.57%، حيث وصلت إيرادات الجباية البترولية لهذه السنة 4003.599 مليار دج في حين بلغت الإيرادات الجبائية 4191.1 مليار دج أي بفارق 965.249 مليون دج فقط، كما عرفت هذه النسبة انخفاضا سنة 2009 أين عرف النمو الاقتصادي العالمي تدهورا من جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على الطاقة مما انعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية التي عرفت انخفاضا في تلك السنة وبلغت نسبة مساهمتها بـ **66.99%** أي انخفضت نسبة المساهمة بنسبة 13.58%، ثم عاود هذا الارتفاع في نسب مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الجبائية في السنوات الأخيرة بسبب عودة الانتعاش الاقتصادي العالمي، وعموما تراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الجبائية ما بين 64.42%-80.57%، بمتوسط قدره 71.72% خلال الفترة (2000-2014).

من خلال هذا التحليل نستنتج نقطتين هامتين هما:

- التناسب في الارتفاع والانخفاض بين الجباية البترولية وإجمالي الإيرادات الجبائية، الأمر الذي يفسر لنا أهمية الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الجبائية ومدى وزنها في الموازنة العامة؛

- نسب مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات الجبائية والتي تعد ضعيفة جدا رغم الإصلاحات الجبائية التي اتخذت منذ سنة 1991 وكان آخرها سنة 2007 إلى أنها لم تتجاوز 30% عموما، الأمر الذي يجعل الإيرادات الجبائية رهن التقلبات التي يمكن أن تحدث لعوائد الجباية البترولية.

ب- مساهمة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجباية البترولية تساهم في الإيرادات العامة بنسب تفوق 60% على العموم، حيث بلغت نسبة المساهمة 74.34% سنة 2000، كما انخفضت سنتي 2001 و2002 إلى **64.06 % و 58.81%**على التوالي، وذلك بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية خلال هذه الفترة، ثم عاودت نسب المساهمة في الارتفاع خلال الفترة (2003-2008) حيث بلغت مساهمتها بـ 77.13% سنة 2008، أين عرفت إيرادات الجباية البترولية انتعاشا كبيرا خلال هذه السنة حيث بلغت إيراداتها 4003.599 مليار دج، أما خلال الفترة (2009-2014) شهدت نسب المساهمة في الإيرادات العامة بالنسبة للجباية البترولية تراجعا حيث تراوحت النسبة ما بين **61.73% و 64.14%**، وسبب هذا التراجع هو التطور الحاصل في إيرادات الجباية العادية والإيرادات غير الجبائية، كما شهدت هذه الفترة تزايد القوة العاملة الأمر الذي أدى إلى تزايد الاقتطاعات من خلال الضريبة على الدخل الإجمالي **IRG**(الضريبة على المرتبات والأجور) هذا من جهة، بالإضافة إلى ما شهدته هذه الفترة من نمو في فاتورة الواردات التي انعكست إيجابا على الحصيلة المالية للرسم على القيمة المضافة بالنسبة للواردات من جهة ثانية، حيث تساهم هاتين الضريبتين بأكبر من 50 %من إيرادات الجباية العادية، ناهيك عن تطور نوعا ما في حصيلة الضريبة على أرباح الشركات **IBS** بعد التخفيضات على معدل هذه الأخيرة الذي وصل إلى 25% و 23% في بعض الأنشطة بعدما كان يقدر 40% سنة 1992، كل هذه التغيرات أدت إلى تزايد الحصيلة المالية للجباية العادية مما سمح لها بمشاركة الجباية البترولية بالمساهمة في الإيرادات العامة للدولة.

2- <u>دور الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980- 2014</u>

تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير والتي تتعلق عموما بالنشاط الطبيعي والعادي للدولة، وتمكن هذه النفقات الدولة من تسيير وأداء مهامها الجارية، أما القسم الثاني فيتمثل في نفقات التجهيز وهي تلك النفقات المخصصة للاستثمارات المنتجة مثل بناء المصانع وغيرها، وكذلك الاستثمارات الاجتماعية مثل المدارس، المستشفيات...الخ، وكذا استثمارات أخرى، ومن زاوية تطور النفقات في ميزانية الجزائر، عرفت النفقات العمومية تطورا حسب المرحلة التي تمر بها الدولة سواء من ضائقة مالية كسنوات الثمانينيات أو طفرة مالية مع بداية الألفية الجديدة، وعلى العموم عرفت النفقات العمومية تطورا في جميع فترة الدراسة إلا سنة 1987 والتي انخفضت فيها إجمالي النفقات بـ 1.42%، والأمر كذلك يتعلق بنفقات التسيير والتي شهدت نموا متسارعا خاصة بعد سنة 2000 وانخفضت مرة واحدة سنة 2013 بـ 13.61%، أما باقي النفقات أي نفقات التجهيز فقد شهدت العديد من التقلبات خلال فترة الدراسة وهو ما يوحي ارتباط هذه النفقات بإيرادات الجباية البترولية والتي تخضع بدورها إلى العديد من المتغيرات الخارجية، وعليه انخفضت نفقات التجهيز في كل من السنوات التالية: 1986(8.07%)، 1987(7.93%)، 1999(11.79%)، 2010(7.11%)، 2013(16.82%).

وبما أن الجباية البترولية عرفت تقلبات عدة والتي تم التطرق إليها سابقا، سوف نحاول تحليل الدور الذي ستقوم به في تغطية نفقات الميزانية، خاصة أن الجزائر عرفت العديد من البرامج والمخططات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصا منذ سنة 2000 والتي عرفت إيرادات الجباية البترولية تطورا بسبب تحسن أسعار البترول الأمر الذي سمح للجزائر في تبنى سياسة الطلب الفعال من خلال السياسة الإنفاقية التوسعية وذلك لزيادة وتيرة النمو الاقتصادي وهو ما جسد

على ارض الواقع من خلال برامج الإنعاش الخماسية 2001-2004 و البرنامج التكميلي 2005-2009 والبرنامج 2010-2014، والآن هي بصدد برنامج خماسي رابع 2015-2019 خصص له أزيد من 282 مليار دولار.

ومن خلال هذا التحليل سوف نحاول تغطية النفقات الجارية (نفقات التسيير) بالإيرادات الضريبة (الجباية العادية) وذلك لتميزها بالاستقرار النسبي على باقي الإيرادات، في حين تخصص الإيرادات الأخرى لتمويل النفقات الرأسمالية، وفي حالتنا هذه سوف نخصص الجباية العادية لتغطية نفقات التسييروالجباية البترولية لنفقات التجهيز، وبما أن الجباية العادية عرفت عدة إصلاحات إلا أنها لم تقوم بتغطية جميع النفقات الجارية، وعلى عكس الجباية البترولية التي كانت تغطي جميع نفقات التجهيز، وتغطية نفقات التسيير بالموارد المتبقية، ومن خلال الجدول أدناه سوف نقوم بحساب جميع نسب التغطية التي تستطيع الجباية البترولية تغطيتها لجميع النفقات العامة للموازنة العامة للدولة.

2-1- دور الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980- 1989

شهدت هذه الفترة بتجسيد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الأمر الذي يفسر ارتفاع النفقات العامة خاصة النفقات الاستثمارية، لكن ومع انفجار أزمة النفط 1986 والتي خلفت آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني والموازنة العامة خصوصا، وذلك بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية مما أضعف مساهمتها في إجمالي الإيرادات وتراجع نسبة تغطيتها للنفقات العامة، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-4) : الجباية البترولية وتغطية النفقات العامة للميزانية خلال الفترة 1980- 1989 **الوحدة:** مليار دينار جزائري

السنة	إجمالي الجباية البترولية (1)	الجباية العادية (2)	إجمالي النفقات العامة (3)	نفقات التسيير (4)	نفقات التجهيز (5)	نسبة تغطية (3)/(1)	نسبة تغطية (4)/(1)	نسبة تغطية (5)/(1)	(6) =(1) - (5)	(7) =(2) - (4)	نسبة تغطية (7)/(6)
1980	37.66	22,34	45.52	27.59	17.93	82.73	136.49	210.03	19.73	- 5.25	375.8
1981	50.95	28,09	55.60	32.82	22.78	91.93	155.24	223.66	28.17	- 4.73	595.56
1982	41.46	31,32	74.76	41.09	33.67	55.45	100.9	123.13	7.79	- 9.77	79.73
1983	37.71	40,8	88.10	45.03	43.07	42.8	83.74	87.55	- 5.36	- 4.23	/
1984	43.84	44,35	96.99	52.34	44.65	45.2	83.76	98.18	- 0.81	- 7.99	/
1985	46.79	49,47	97.53	52.31	45.22	47.97	89.44	103.47	2.14	- 2.87	74.56
1986	21.44	54,47	105.24	63.67	41.57	20.37	33.67	51.57	- 20.13	- 9.2	/
1987	20.48	59,97	103.75	65.48	38.27	19.73	31.27	53.51	- 17.79	- 5.51	/
1988	24.09	58,08	119.65	76.21	43.44	20.13	31.61	55.46	- 19.35	- 18.13	/
1989	45.49	64,56	123.56	81.0	42.50	36.81	56.16	106.09	2.99	- 16.44	18.18
متوسـط الفتـرة 1980- 1989						46.315	80.14	111.249	/	/	114.383

من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS .

الشكل رقم (4-4): الإيرادات الجبائية وتغطية مكونات الإنفاق العام خلال الفترة 1980-1989

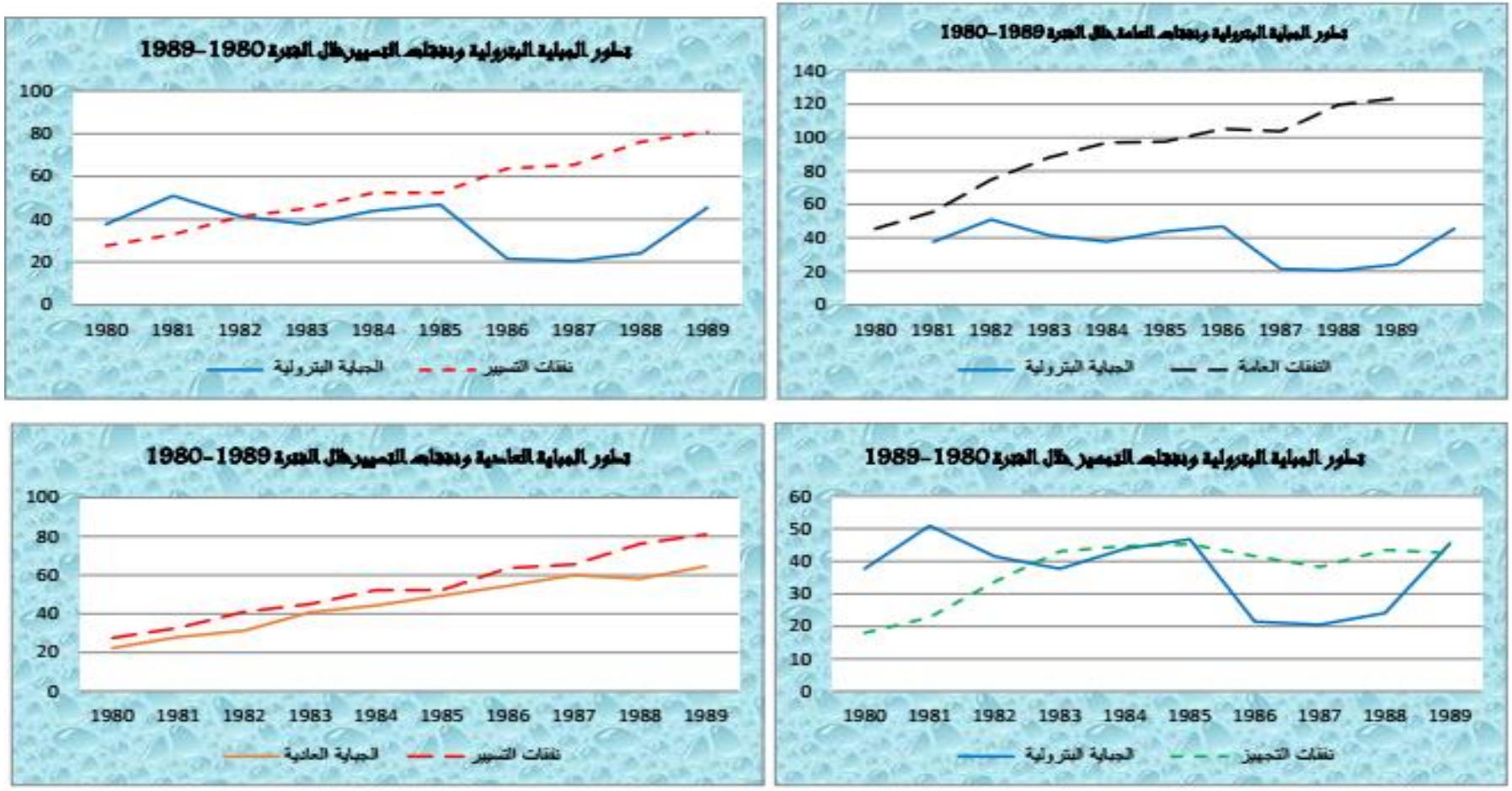

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-4)

أ- إجمالي النفقات العامة: بالرغم من النمو البطيء التي شهدته النفقات العامة خلال هذه الفترة، إلا أن الجباية البترولية لم تقم بتغطية النفقات وتواكب التغيرات التي تطرأ في نموها، حيث وبخلاف سنتي 1980 و1981 والتي عرفت نسبة تغطية 82.73%، 91.93% على التوالي، عرفت باقي سنوات الفترة نسب تغطية متدنية خاصة بعد سنة 1982 والتي انخفضت فيها نسبة التغطية إلى اقل من 50%، وازداد تدهور النسبة بعد الأزمة النفطية 1986، أين بلغت النسبة 20.37% (1986)، 19.73%(1987)، 20.13%(1988)، 36.81%(1989)، وبلغ متوسط نسبة التغطية للفترة 46.15%، حيث انعكس انخفاض إيرادات الجباية البترولية في ذات الفترة على تغطية إجمالي النفقات العامة للدولة، خاصة أن هذه الفترة عرفت مخططين خماسيين (1980-1989).

ب- نفقات التسيير: تمثل نفقات التسيير في الجزائر النسبة الغالبة في إجمالي النفقات العامة منذ الاستقلال، حيث تعرف هذه النفقات ارتفاعا كل سنة، وعادة توكل مهمة تغطية هذه النفقات إلى الجباية العادية، ولكن من وجهة نظرنا أردنا تحليل الدور الذي ستلعبه الجباية البترولية في حال تغطيتها لنفقات التسيير، ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن الجباية البترولية قامت بتغطية نفقات التسيير إلا في بداية الفترة بنسب 136.49%سنة 1980، 155.24% سنة 1981، 100.9% سنة 1982، ثم تراجعت النسبة إلى 80% خلال الفترة 1983-1985، وبعد انخفاض إيرادات الجباية البترولية منذ سنة 1986 تراجعت نسبة التغطية إلى 30%، أما متوسط الفترة لنسبة التغطية فقد بلغت 80.14% ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة إلى بداية الفترة.

أما في حالة الاعتماد على الجباية البترولية (بعد تغطية نفقات التجهيز) في تغطية نفقات التسيير غير المغطاة من قبل الجباية العادية، فإن الجباية البترولية استطاعت تغطية هذه النفقات إلا في سنتين فقط تغطية كاملة بنسبة 375.8% سنة 1980 و 1981 بنسبة 595.56%، أما باقي سنوات إما لم تستطع التغطية كاملا أو تغطية جزئية فقط كما تم في السنوات 1982، 1985، 1989.

ج- نفقات التجهيز: تعد نفقات التجهيز الاستثمارات التي تقوم بها الدولة والتي دور ايجابي ومهم في العملية الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد، وتكملة للاستثمارات الدولة من خلال المخططات الخماسية التي بدأت تجسد من خلال المخطط الثلاثي الأول سنة 1967 والمخططات الرباعية في السبعينات، وعرفت هذه الفترة مخططين هما المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، وبما أن جل إيرادات الجباية البترولية كانت توجه لهذه النفقات في السبعينات، وهو ما تم الاعتماد عليه في باقي السنوات حيث عرف معدل التغطية نسب تفوق 100% في معظم سنوات الفترة، وعرفت سنة 1981 النسبة الأكبر بـ 223.33% ، وتبقى السنوات 1986-1988 الحلقة الأضعف خلال هذه الفترة بسبب التراجع الذي عرفته الجباية البترولية والتي بلغت معدل تغطيتها لنفقات التجهيز ما بين 51% و 55% فقط، وهو ما أثر على عملية التنمية في الجزائر في تلك الفترة، أما معدل التغطية لمتوسط الفترة فقط بلغ 111.49% وتبقى بداية الفترة دائما المساهم في رفع هذه النسبة.

2-1- دور الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

خلفت أزمة النفط سنة 1986 وكذا التوجه نحو اقتصاد السوق مرحلة صعبة على الاقتصاد الوطني والوضع الاجتماعي، فتراجع إيرادات الجباية البترولية بداية من النصف الثاني لفترة الثمانينيات أدى بالحكومة إلى اللجوء إلى المؤسسات الدولية (**Fmi-bm**)، حيث كانت من أهم شروط هذه المؤسسات إن لم نقل وصايا يجب أن تطبق هو التحكم في الإنفاق العام وعجز الموازنة عموما، وهو ما تم فعلا حيث انخفضت النفقات العامة خلال ذات الفترة وبالخصوص نفقات التجهيز، الأمر الذي ساعد على عملية تغطية هذه النفقات من خلال إيرادات الجباية البترولية، والجدول رقم (4-5) يوضح مدى تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (4 -5): الجباية البترولية وتغطية النفقات العامة للميزانية خلال الفترة 1990- 1999 **الوحدة:** مليار دينار جزائري

السنة	إجمالي الجباية البترولية (1)	الجباية العادية (2)	إجمالي النفقات العامة (3)	نفقات التسيير (4)	نفقات التجهيز (5)	نسبة تغطية (1)/(3)%	نسبة تغطية (1)/(4)%	نسبة تغطية (5)/(1)%	(6) (5) - (1)=	(7) (4) - (2)=	نسبة تغطية (7)/(6)%
1990	76.2	78,8	142.50	96.9	45.60	53.47	78.63	167.1	30.6	- 18.1	169.06
1991	161.5	106,2	235.30	183.3	52.0	68.63	88.1	310.57	109.5	- 77.1	142.02
1992	201.3	109,1	308.70	236.10	72.60	65.2	85.26	277.27	128.7	- 127	101.33
1993	185	126,1	390.50	288.90	101.60	47.37	64.03	182.08	83.4	- 162.8	51.22
1994	222.218	175,96	461.90	344.20	117.70	48.10	64.56	188.8	104.518	- 168.24	62.12
1995	336.15	233,15	589.09	444.43	144.66	57.06	75.63	232.37	191.49	- 211.28	90.63
1996	496	290,6	724.61	550.60	174.01	68.45	90.08	285.04	321.99	- 260	123.84
1997	564.77	314,01	845.20	643.56	201.64	66.82	87.75	280.08	363.13	- 329.55	110.18
1998	378.56	329,83	875.74	663.86	211.88	43.22	57.02	178.66	166.68	- 334.03	49.9
1999	560.12	314.77	961.68	774.70	186.98	58.24	72.3	299.56	373.14	- 459.9	81.13
متوسـط الفتـرة 1990- 1999						57.65	76.33	240.153	//	//	.98143

من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS .

الشكل رقم (4-5): الإيرادات الجبائية وتغطية مكونات الإنفاق العام خلال الفترة 1990-1999

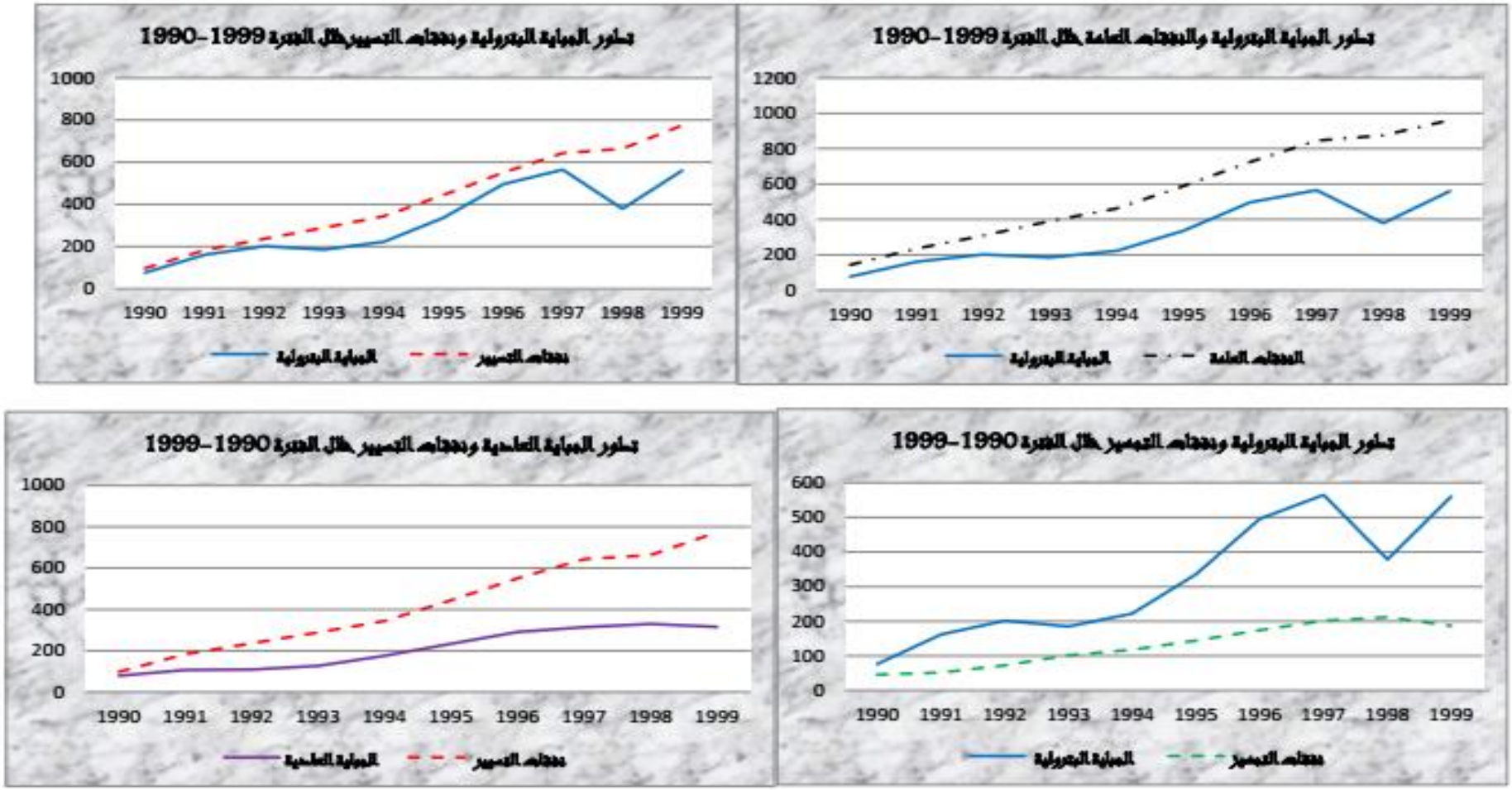

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4 -5)

أ- النفقات العامة: مع بداية التسعينات زادت وتيرة نمو النفقات العامة في الجزائر، الأمر الذي لم تواكبه الجباية البترولية، بالرغم من الانتعاش التي عرفته الحصيلة المالية لهذه الأخيرة، حيث بلغ متوسط معدل التغطية 57.65%، حيث تراوح معدل التغطية 68.63% سنة 1991 وهي أعلى نسبة و 43.22% وهي أدنى نسبة سنة 1998.

ب- نفقات التجهيز: استطاعت الجباية البترولية في هذه الفترة تغطية جميع نفقات التجهيز بنسب مرتفعة جدا وصلت إلى حد 310.57% سنة 1991، وبالرغم من النمو البطيء لنفقات التجهيز في هذه الفترة بسبب التغير الحاصل في النظام الاقتصادي والذي بدأ التوجه نحو اقتصاد السوق في بداية التسعينات، حيث تعتبر هذه الفترة مرحلة انتقالية للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية بالخصوص التي مرت بها البلاد خلال ذات الفترة، مما انعكس على تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال وضع برامج تنموية ذات بعد اقتصادي واجتماعي، ومن جهة أخرى انتعشت الجباية البترولية خلال هذه المرحلة وتحسن الأوضاع في السوق الدولية للنفط بعد الصدمة النفطية لسنة 1986، الأمر الذي ساعد على تغطية جميع نفقات التجهيز من خلال إيرادات الجباية البترولية، وبالرغم من أزمة النفط سنة 1998 استطاعت الجباية البترولية تغطية هذه النفقات، لكن هذه الأزمة جعلت من الحكومة تخفيض هذه النفقات سنة 1999 بمعدل 11.79% خوفا من سيناريو أزمة 1986 ومواصلة تدهور إيرادات الجباية البترولية ولكن حدث العكس وتحسنت أسعار النفط ومعها الجباية البترولية التي غطت نفقات التجهيز لسنة 1999 بنسبة 299.56%، وعلى العموم بلغ متوسط معدل التغطية بالنسبة للجباية البترولية لنفقات التجهيز للدولة بنسبة 240.153%، وهو ما يوحي قدرة الجباية البترولية على التكفل بتغطية جميع استثمارات الدولة.

ج- نفقات التسيير: وبخلاف نفقات التجهيز عرفت نفقات التسيير نموا كبيرا، حيث تضاعفت خلال الفترة 1990-1999 بست (6) مرات، مما شكل صعوبة في تغطية هذه النفقات كاملة من قبل الجباية البترولية، وبالرغم من ذلك تراوحت نسبة التغطية ما بين 65% و90%، إلا سنة 1998 التي بلغ معدل تغطية فيها 57.02% بسبب التراجع الذي عرفته الجباية البترولية لذات السنة لأسباب تم ذكرها سابقا، وبلغ متوسط الفترة لمعدل التغطية 76.33%.

والملاحظ للجدول أعلاه، نجد أن الجباية البترولية ارتفعت نسبة تغطيتها لنفقات التسيير غير المغطاة بالجباية العادية في معظم سنوات هذه الفترة، باستثناء سنوات 1993 (51.22%) وسنة 1994 (62.13%) وأخيرا سنة 1998(49.9%)، وبلغ معدل التغطية لباقي نفقات التسيير من قبل الجباية البترولية 98.143%، وهي نسبة نستطيع من خلالها الحكم على قدرة الجباية البترولية بعد تغطيتها لنفقات التجهيز في مساعدة الجباية العادية في تغطية نفقات التسيير في الجزائر.

2-1- دور الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014

نتيجة للانفراج المالي للاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع الإيرادات البترولية وخاصة الجباية البترولية بفضل انتعاش أسعار النفط في السوق الدولية، شرعت الجزائر في انتهاج سياسة مالية توسعية ترتكز بالأساس على الإنفاق العام، حيث تجسدت على وجه الخصوص في برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، والجدول الموالي يبرز لنا تطور الإنفاق العام في الجزائر ومدى تغطية الجباية البترولية للنفقات العمومية خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (4 -6): الجباية البترولية وتغطية النفقات العامة للميزانية خلال الفترة 2000-2014

السنة	إجمالي الجباية البترولية (1)	الجباية العادية (2)	إجمالي النفقات العامة (3)	نفقات التسيير (4)	نفقات التجهيز (5)	نسبة تغطية (3)/(1)	نسبة تغطية (4)/(1)	نسبة تغطية (5)/(1)	(6) =(1) - (5)	(7) =(2) - (4)	نسبة تغطية (7)/(6)
2000	1173.237	349.502	1178.1	856.2	321.9	99.58	137.02	364.47	851.337	- 506.698	168.01
2001	964.464	398.238	1321.0	963.6	357.4	73.01	100.08	269.85	607.064	-565.362	107.37
2002	942.904	482.896	1550.6	1097.7	452.9	60.80	85.89	208.19	490.004	-614.804	79.70
2003	1284.974	524.925	1690.2	1122.8	567.4	76.02	114.44	226.46	717.5	-597.875	120.008
2004	1485.699	580.411	1891.8	1251.1	640.7	78.53	118.75	231.88	844.999	-670.689	125.98
2005	2267.836	640.472	2052.0	1245.1	806.9	110.5	182.14	281.05	1460.93	-604.628	241.62
2006	2714.0	720.884	2453.0	1437.9	1015.1	110.6	188.74	267.36	1698.9	-717.016	236.94
2007	2411.848	766.750	3108.6	1673.9	1434.6	77.58	144.08	168.11	977.248	-907.15	107.75
2008	4003.559	965.289	4191.1	2217.8	1973.3	95.52	180.52	202.88	2030.25	-1252.511	162.09
2009	2327.675	1146.61	4246.3	2300.0	1946.3	54.81	101.2	119.59	381.375	-1153.39	33.06
2010	2820.010	1298.0	4466.9	2659.1	1807.9	63.13	106.05	155.98	1012.11	-1361.1	74.35
2011	3829.720	1527.1	5853.6	3879.1	1974.4	65.42	78.72	193.96	1855.32	-2352	78.88
2012	4054.349	1908.6	7058.2	4782.6	2275.5	57.44	84.58	177.77	1769.84	-2874	61.58
2013	3678.131	2031.091	6024.131	4131.536	1892.595	61.05	89.02	194.34	1785.53	-2100.517	85.05
2014	3390.421	2078.577	6980.253	4486.313	2493.940	48.57	75.57	135.94	896.481	-2407.736	37.23

من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الشكل رقم (4-6): الإيرادات الجبائية وتغطية مكونات الإنفاق العام خلال الفترة 2000-2014

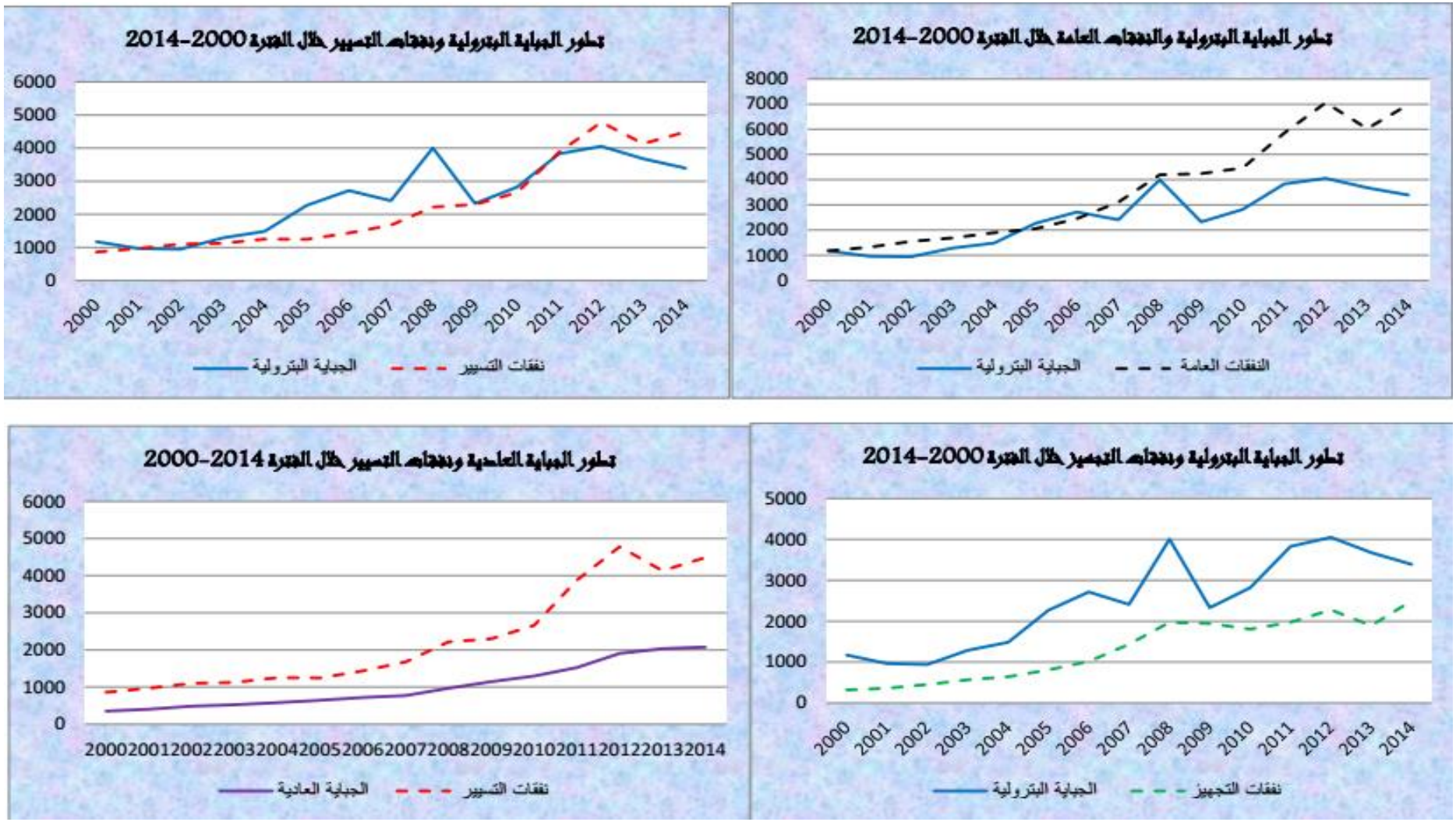

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4 -6)

أ- **إجمالي النفقات العامة:** من خلال نسب التغطية لإجمالي الجباية البترولية على الإنفاق العام، نجد أن الجباية البترولية قد قامت بتغطية كاملة تفوق 100% في سنتين فقط وهما **2005** و **2006** بنسب **100.51%، 110.68%**، أما باقي السنوات فقط كانت تتراوح النسبة بين **54.81%**وذلك سنة **2009** وذلك بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية من جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية و **99.58%** سنة **2000**.

وفي ذات السياق عرفت النفقات العامة خلال الفترة **(2000-2014)** زيادات متتالية ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو منذ سنة **2001** إلى غاية **2014**، مما أدى إلى نمو النفقات العامة، وعلى عكس ذلك عرفت الجباية البترولية أثناء هذه الفترة بعض التقلبات خاصة سنة **2001**، **2009** و **2013**، حيث انخفضت بنسب **17.45%، 40.98%،12.09%** على التوالي، ويعود سبب هذه الانخفاضات إلى التغيرات في أسعار البترول في السوق الدولية مثلما حدث سنة **2001و2009**، أو تراجع الإنتاج في كميات المحروقات المستخرجة كما حدث سنة **2013**.

ب- **نفقات التسيير:** تمثل نفقات التسيير الحصة الأكبر في إجمالي النفقات العامة في الجزائر، حيث تمثل تقريبا ثلثي النفقات العامة، ومع بداية الألفية الجديدة وبهدف تحسين الوضعية الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع ضمن السياسة الاقتصادية العامة، الأمر الذي أدى إلى تزايد النفقات الجارية سنة تلو الأخرى، حيث بلغت نفقات التسيير سنة **2000** مبلغ **856.2** مليار دج و **1245.1** مليار دج سنة **2005** أي بزيادة قدرها **45.42%**، وواصلت الارتفاع إلى أن بلغت **2659.1** مليار دج سنة **2010** ومبلغ **4714.5** مليار دج سنة **2014**.

ومن خلال هذا التزايد التي عرفته نفقات التسيير إلا أن الجباية البترولية استطاعت تغطية هذه النفقات معظم سنوات فترة الدراسة، حيث بلغ معدل التغطية **137.02% و 100.08%** سنتي **2000** و **2001** على التوالي، إلا أن هذه النسبة عرفت انخفاضا سنة **2002** بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية الناتج عن تغيرات أسعار البترول، حيث بلغت هذه النسبة **85.80%**، أما الفترة **(2003-2008)** تمكنت الجباية البترولية من تغطية نفقات التسيير بنسبة تفوق **100%** وهذا راجع إلى تزامن الزيادة في نفقات التسيير زيادات مماثلة في إيرادات الجباية البترولية، أما السنوات الأخيرة كانت زيادة نفقات التسيير أكبر من الزيادة التي عرفتها الجباية البترولية، كما بلغت نسبة التغطية **78.72%، 84.58%، 89.02%و 75.57%** لسنوات **2011، 2012، 2013، 2014** على التوالي.

ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ أن الجباية البترولية قامت بتغطية باقي نفقات التسيير التي لم تتم تغطيتها بالجباية العادية خلال فترة الدراسة بمتوسط 114.64% وذلك بعد تغطية جميع نفقات التجهيز 100%، حيث بلغت نسبة التغطية 168.01% و 107.37% سنتي 2000 و 2001، ثم انخفضت إلى 79.7% سنة 2002 بسبب تراجع عوائد الجباية البترولية، إلا أن النسبة ارتفعت خلال الفترة (2003-2008) وهي الفترة التي شهدت فيها الجباية البترولية انتعاشا كبيرا، خاصة سنة 2008 فخلال هذه السنة بلغت نفقات التسيير غير المغطاة مبلغ **1252.511** مليار دج إلا أن هذه الموارد تمت تغطيتها بعوائد الجباية البترولية بنسبة **162.09**%، لكن بعد هذه السنة عرفت فيها نفقات التسيير نموا مضطردا، في حين شهدت الجباية البترولية تقلبات في عوائدها وبالخصوص سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي، حيث لم تغطي الجباية البترولية سوى 33.06 % من نفقات التسيير المتبقية بعد الجباية العادية، إلا أن النسبة ارتفعت بعد هذه السنة بعد التعافي والانتعاش الطفيف الذي عرفه الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية، حيث بلغت نسبة التغطية 74.35% و 78.88%، سنتي 2010 و 2011 إلا أنها انخفضت النسبة إلى 61.58% بسبب تزايد نفقات التسيير خلال هذه السنة بنسبة 23.29% وهي نسبة تفوق نسبة نمو الجباية البترولية خلال نفس السنة حيث بلغ معدل النمو للجباية البترولية سنة 2012 معدل 5.86%، أما سنة 2013 فبلغت نسبة التغطية 85.05%، إلا أنها شهدت تراجع كبير سنة 2014 حيث بلغت نسبة التغطية 37.23% وهذا

بسبب تراجع عائدات الجباية البترولية خلال هذه السنة، حيث شهد السداسي الثاني من سنة 2014 تراجع سريع لأسعار البترول والتي وصلت في نهاية سنة 2015 إلى ما دون 50 دولار للبرميل.

ج- نفقات التجهيز: تعتبر نفقات التجهيز نفقات ذات طابع استثماري الذي يتولد عنه ارتفاع الناتج الوطني، وبالتالي زيادة ثروة البلاد، ومنذ فترة السبعينات كانت توكل مهمة تغطية هذه النفقات للجباية البترولية، نظرا لتميز هذه الإيرادات بالتقلبات الدورية الناتجة عن متغيرات خارجية (أسعار النفط...) والتي يصعب التحكم فيها.

وبالرغم من الأهمية البالغة لنفقات التجهيز في زيادة الناتج الوطني من خلال جميع القطاعات الاقتصادية، إلا أن نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة لم تتجاوز **40%** خلال فترة الدراسة، حيث بلغت سنة **2000** مبلغ **321.9** مليار دج، ثم ارتفعت إلى **806.9** مليار دج سنة **2005** بزيادة نسبتها **150.6%**، وترجع هذه الزيادة في نفقات التجهيز إلى بداية تطبيق البرنامج الخماسي الأول للإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي خصص له أزيد من 07 مليار دولار، ثم ارتفعت هذه النفقات إلى 1946.3 مليار دج سنة 2009 أي بزيادة قدرها 141.2% منذ سنة 2005، حيث خصص للبرنامج التكميلي (2005-2009) مبلغ قدر بـ 130 مليار دولار مع نهاية سنة 2009، ومع بداية سنة 2010 قامت الحكومة بضخ أموال ضخمة في إطار البرنامج الخماسي (2010-2014) والذي خصص له مبلغ كبير قدر بـ 286 مليار دولار، الأمر الذي يفسر تزايد نفقات التجهيز خلال هذه الفترة أين بلغت هاته النفقات سنة 2012 مبلغ قدره 2275.5 مليار دج بعدما بلغت مبلغ 1807.9 مليار دج أي بزيادة نسبتها 25%، وبلغت هذه النفقات مع نهاية سنة 2014 مبلغ قدره 2493.940 مليار دج.

وعليه فمن خلال فترة الدراسة (2000-2014) قامت الجباية البترولية بتغطية جميع نفقات التجهيز بنسب كبيرة تفوق 200%، خاصة خلال الفترة (2000-2008) نظرا لتزايد عوائد الجباية البترولية الراجع إلى ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، كما تضاعفت نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة بـ 486% ويعود هذا الارتفاع في نفقات التجهيز إلى انتعاش الجباية البترولية الأمر الذي سمح للحكومة الجزائرية بتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001-2014) ، والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية خاصة القطاعات خارج قطاع المحروقات مثل الزراعة، الصناعة والسياحة...الخ، وذلك بهدف التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

إن التحليلات السابقة حول تغطية الجباية البترولية لنفقات التجهيز يبرز لنا أهمية الجباية البترولية في تنمية القطاعات الاقتصادية التي تساهم في التنمية، لكن عند مراجعة مساهمة هاته القطاعات في الناتج المحلي الإجماليPIB نلاحظ قصورها من جهة القيمة المضافة في الناتج الداخلي الخام خاصة قطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة التي تمثل القطاعات الرئيسية التي يجب الاعتماد عليها(سوف يتم التطرق إليها في المبحث الثاني)، وهذا ما يفسر لنا عدم ضبط ميزانية التجهيز أو التلاعب بالمشاريع الاقتصادية خاصة الكبرى منها يؤدي إلى سوء التحكم في توزيع عوائد الجباية البترولية، وهنا يجب العمل على المزيد من حوكمة هذه العوائد بالإضافة إلى الرقابة الصارمة لموارد الجباية البترولية وجعلها أكثر فعالية خاصة في ما يخص نفقات التجهيز والتي تناقش في جلسات البرلمان (السلطة التشريعية).

3- الجباية البترولية و رصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1980-2014

يبقى رصيد الموازنة العامة للدولة هو أحسن مؤشر لدراسة التوازن المالي، وذلك لتحديد العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وكما تطرقنا إليه سابقا حول مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة، والتي فاقت على العموم نسبة 60% وخاصة في ظل الألفية الجديدة، ومن خلال الشكل أدناه الذي نبرز من خلاله دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن المالي للميزانية العامة للدولة.

الجدول رقم (4 -7): تطور نسب الجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-2014

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
FP/PIB %	23.17	26.61	19.97	16.13	16.61	16.04	7.22	6.54	6.92	10.77
SB/PIB %	9.88	13.63	1.35	-1.53	0.79	3.77	-4.33	-3.45	-7.53	-1.69
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
FP/PIB %	13.74	18.73	18.73	15.54	14.93	16.76	19.29	20.31	13.37	17.29
SB/PIB %	3.19	4.3	0.33	0.68	-1.86	0.58	3.91	2.93	-3.57	-0.34
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
FP/PIB %	28.45	22.81	20.84	24.46	24.16	29.98	31.92	25.78	36.25	23.35
SB/PIB %	9.7	4.36	1.16	3.81	5.49	12.96	13.95	6.19	9.05	-5.72
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015				
FP/PIB %	23.51	26.25	28.53	22.09	19.7					
SB/PIB %	-0.61	-0.43	-5.05	-0.4	-7.33					

من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني لإحصائيات

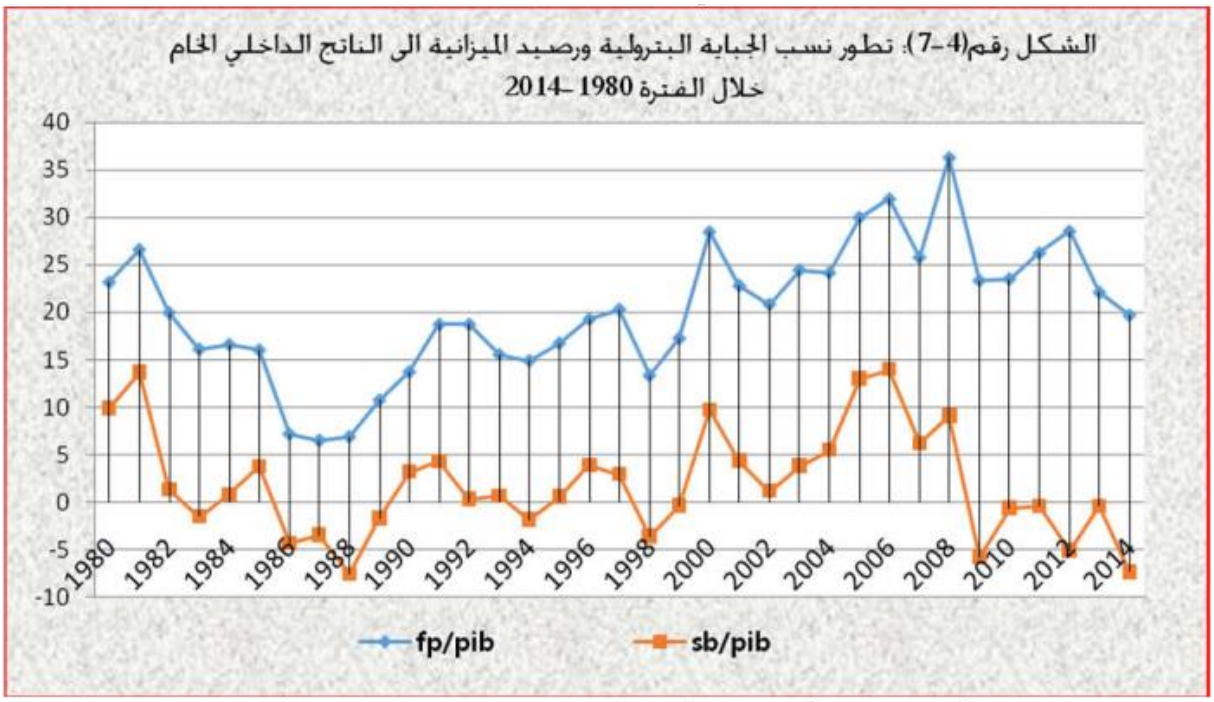

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4- 7)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن التغيرات التي تطرأ على الجباية البترولية يتبعها تغير مماثل من قبل رصيد الميزانية العامة، حيث شهدت هذه الأخيرة أول عجز لها سنة 1983 بنسبة من الناتج تقدر بـ 1.53%، ويعود سبب هذا التراجع لانخفاض في الإيرادات العامة وبالأخص الجباية البترولية التي انخفضت بـ 9.04%، وبسبب الأزمة النفطية والاقتصادية سنة 1986 والتي شهدت انخفاضا كبيرا في أسعار البترول، عرفت الجباية البترولية انخفاضات متتالية في إيراداتها حيث وصلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام 7.86% كمتوسط للفترة 1986-1989، وفي ذات الفترة شهد رصيد الميزانية عجز دائم وصل سنة 1987 نسبة 7.53% إلى الناتج الداخلي الخام، ومع بداية التسعينات وارتفاع أسعار النفط وبدأت التخفيضات تمس قيمة الدينار الجزائري بطريقة متتالية انتعشت إيرادات الجباية البترولية وقدرت نسبتها إلى الناتج الداخلي 18.73% و 15.54 % سنتي 1992 و 1993 على التوالي، وهو ما كان له أثر على رصيد الموازنة العامة حيث عرف

هذا الأخير أرصدة موجبة طيلة الفترة 1990-1997، ماعدا سنة 1994 التي حققت فيها الميزانية عجزا قدر بـ 27.7 مليار دج و نسبة 1.86% إلى الناتج الداخلي الخام، ومع نهاية فترة التسعينات (1999-1998) وبسبب الأزمة النفطية تراجعت إيرادات الجباية البترولية سنة 1998 بنسبة 32.97% ونسبة 13.37% إلى الناتج الداخلي الخام، فهذا الانخفاض كان له الأثر على رصيد الميزانية، حيث بلغ عجز الميزانية سنة 1998 ما يقدر بـ 101.22 مليار دج وهو أعلى عجز عرفته الميزانية خلال العقدين الماضيين، والذي بلغ كذلك نسبة 3.57% إلى الناتج الداخلي الخام، ومع دخول الألفية الثالثة وبداية ما يعرف بثورة أسعار النفط، والتي كان لها الأثر الايجابي على إيرادات الجباية البترولية، حيث عرفت هذه الإيرادات مستويات قياسية، الأمر الذي أدى بالحكومة بإنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000 لامتصاص فوائض الجباية البترولية، وحسب الجدول أعلاه نلاحظ أن الفترة 2000-2008 عرفت نسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام نسبا مرتفعة وصلت إلى 36.25% سنة 2008، ومن الجانب الآخر أدت التطورات التي عرفتها الجباية البترولية إلى تحقيق فوائض مالية مهمة للميزانية العامة للدولة، حيث تراوحت نسبها إلى الناتج الداخلي الخام من 1.16% سنة 2002 إلى 13.95% سنة 2006، أما في سنة 2009 وبسبب الأزمة المالية العالمية وأثرها على السوق النفطية التي أدت إلى تراجع أسعار النفط بنسبة 40% تقريبا كان لها اثر بليغ على إيرادات الجباية البترولية ورصيد الميزانية، حيث تراجعت إيرادات الجباية البترولية بنسبة 40.98% وحققت الميزانية عجزا قدر بـ 570.3 مليار دج وبنسبة 5.72 % إلى الناتج الداخلي الخام، وشهدت الجباية البترولية خلال الفترة 2010-2013 معدلات نمو ايجابية مع تراجع طفيف سنة 2013 والذي مرده إلى انخفاض إنتاج المحروقات لأسباب تم ذكرها سابقا، أما التراجع الذي عرفته إيرادات الجباية البترولية سنة 2014 بنسبة 7.87% بسبب الأزمة النفطية التي بدت بوادرها منذ شهر جوان 2014، أما بالنسبة لرصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2009-2014 فقد شهدت هذه الأخيرة عجز دائم، حيث بلغ العجز سنة 2014 مبلغ قدره 1261.2 مليار دج وهو اكبر عجز عرفته ميزانية الدولة منذ الاستقلال، وبالرغم من انتعاش الإيرادات العامة عموما و الجباية البترولية خصوصا (2012-2010) إلى أن العجز تواصل، ويمكن تفسير هذا إلى الزيادات الكبيرة التي عرفتها معدلات الإنفاق العام وخاصة نفقات التسيير، وبالتالي فهذا العجز مرده إلى العجز من جانب النفقات العامة وليس انخفاض أو تقاعس الإيرادات العامة.

المطلب الثاني: الجباية البترولية وتمويل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

إن الارتباط الشديد على الإيرادات النفطية ذات الصفة المتقلبة قد يؤدي إلى زيادة التعقيدات والتأثير على السياسات المالية والاقتصاد ككل، ولمعالجة هذه المشكلات قامت الكثير من البلدان المنتجة للنفط من بينها الجزائر، بإنشاء صناديق سيادية بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية حيث سمي في الجزائر **صندوق ضبط الإيرادات،** وقد تختلف التسميات لكن الهدف واحد:

- معالجة الاختلالات الناشئة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية من آثارها على الاقتصاديات الوطنية؛
- ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال القادمة، فهي ذات طابع ادخاري؛
- معالجة نقص الإيرادات العامة وعجز الخزينة العمومية.

وقد جاء إنشاء صندوق ضبط الموارد في سنة 2000 وهي فترة ميزها الارتفاع الكبير لأسعار البترول، التي أثرت تأثيرا إيجابيا بالزيادة في إيرادات الميزانية العامة و التي تمثل إيرادات الجباية البترولية فيها الجزء الأكبر و قد ساهم الارتفاع الذي شهده السوق النفطي العالمي في أسعار أهم الموارد الطاقوية و هو النفط في الانتقال من حالة العجز في الميزانية قدر سنتي 1998و1999 بـ 101.3 مليار دج و 11.2 مليار دج على التوالي إلى فائض سنة 2000 وصل إلى 400 مليار دج، بذلك اتخذت الحكومة إجراءات و معايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة التي اعتمدت سعر مرجعي متوقع

لأسعار المحروقات تحدد وفقه إيرادات الميزانية العامة، و حدد هذا السعر بـ 19 دولار للبرميل، و أمام فارق وصل إلى 9.5 $ للبرميل بين السعر المرجعي و السعر السوقي، توجهت الحكومة الجزائرية إلى فكرة امتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام، و إتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد و الأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004و سنة 2006 .

1- ماهية صندوق ضبط الإيرادات

1-1- تعريف الصندوق: هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص رقم 103-302، وهو عبارة عن حساب حكومي لدى بنك الجزائر بالدينار الجزائري بعنوان صندوق ضبط الموارد[1]، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة، أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية "البرلمان".

ويقيد في باب إيرادات صندوق ضبط الإيرادات فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة في قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات المتعلقة بسير الصندوق.

و ينص قانون المالية على أن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.

1-2- **مجال عمل الصندوق:** إن مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات، يتركز أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات أي ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع بنك الجزائر في سداد وتخفيض المديونية الخارجية.[2]

1-3- **تعديلات الصندوق:** تم تعديل بعض القواعد والأسس المتعلقة بصندوق ضبط الموارد، وذلك من خلال قانون المالية 2004، 2006 على النحو التالي:

أ- **سنة 2004:** إتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد و الأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون 03-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 التي نصت على أن تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000 -02 المؤرخ في 27 جوان 2000، وتحرر كما يلي:[3]

يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 وعنوانه صندوق ضبط الإيرادات، ويقيد في هذا الحساب:

في باب الإيرادات:

- فائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق تقديرات قانون المالية؛
- تسبيقات بنك الجزائر للتسيير النشط للمديونية ؛
- أية إيرادات أخرى مرتبطة بسير الصندوق.

في باب النفقات:

- تعويض ناقص القيمة الناتج عن مستوى إيرادات الجباية البترولية والذي يقل عن تقديرات قانون المالية؛

---

[1] Articles 10, **Loi N° 2000/02 du 27/06/2000 comprendre la loi de finance complémentaire 2000**, journal officiel de la république algérienne, 28 juin 2000, N° 37, P 7.

[2] المواد 1-2-3-4-5-6.**المرسوم التنفيذي رقم 02-67 الموافق لـ 6 فيفري 2002 الذي يحدد كيفيات سير حسابات التخصيص الخاص رقم 103-302 الذي عنوانه صندوق ضبط الموارد**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، 13 فيفري 2002، ص 36.

[3] Articles 66, **Loi N° 02/22 du 28/12/2003 portant la loi de finance pour 2004**, journal officiel de la république algérienne, N° 83, 29 décembre 2003, P 24-25.

- الحد من المديونية العمومية؛

- وزير المالية هو الآمر بالصرف الرئيسي بصرف هذا الحساب.

ومن خلال تحليل نص المادة 66 لقانون المالية التكميلي لسنة 2004 فقد تم إضافة حساب جديد لإيرادات الصندوق وهو تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية، ويعود ذلك تحسن الوضع المالي لبنك الجزائر نتيجة ارتفاع احتياطاته من العملة الصعبة، حيث بلغت نهاية ديسمبر 2003 مبلغ قدره 32.92 مليار دولار[1]، وكذا إتباع بنك الجزائر إستراتيجية جديدة للتسيير النشط للمديونية تتمثل في الدفع المسبق للديون الخارجية، أي قبل حلول آجالها استحقاقها.

ب- **سنة 2006:** تم تعديل الهدف الرئيسي للصندوق على النحو التالي: **"تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري"**،[2] وهذا التعديل يمكن تقسيمه إلى قسمين:

- **القسم الأول**: إن تمويل عجز الموازنة العامة قد توسع ليشمل عجز الخزينة العمومية، إضافة إلى عدم تحديد سبب العجز، باعتبار أن السبب السابق، يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وبالتالي الموازنة العامة ومهما كان سبب العجز.

- **القسم الثاني:** إن رصيد الصندوق يجب ألا يقل عن 740 مليار دينار، مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه، وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الإيرادات أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد.

ويمكن إرجاع أهم الأسباب الواقعة وراء تعديل 2006 إلى الفوائض المالية التي حققتها الجزائر مع بداية الألفية الجديدة، والتي شجعت الحكومة على تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة سميت **بالإنعاش الاقتصادي** (نموذج كنزي)، ويمكن اعتبار هذه السياسة كسياسة تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري، وذلك من خلال :

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)** والذي خصص له 7 ملايير دولار؛

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)** حيث تم تخصيص مبلغ قدره 130 مليار دولار.

إن تنفيذ هذه السياسة أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة العامة للدولة(دون فائض الجباية البترولية) خلال الفترة الممتدة 2001-2007، بسب ارتفاع حجم الإنفاق الكلي من جهة، و تحديد قوانين المالية للإيرادات النفطية على أساس سعر 19 دولار للبرميل، مما يعني ضرورة تعديل القواعد العامة المحددة لأهداف الصندوق لتتماشى مع السياسة الاقتصادية المنفذة من قبل الحكومة من جهة أخرى.

2- **<u>دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات:</u>**

معلوم أن صندوق ضبط الإيرادات قد تم إنشائه شهر جوان 2000 والتي ميزها تقلبات حادة في أسعار النفط مقارنة بالسنوات السابقة لها، وبما أن الاقتصاد الوطني مفتوح على العالم الخارجي، فانه يمكن إرجاع الدوافع الكامنة وراء إنشاء الصندوق إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية.

2-1- الدوافع الداخلية: يعاني الاقتصاد الوطني من إختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع المحروقات الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد الوطني وفق ثلاث مستويات:

[1]Banque d'Algérie, **<u>rapport annuelle 2004 (évolution économique et monétaire en Algérie)</u>**, Alger, juillet 2005, p 54.

[2] Articles 25, **<u>Loi N° 06/04 du 15/07/2006 portant la loi de finance complémentaire pour 2006</u>**, journal officiel de la république algérienne, N° 47, 19 juillet 2006, P 7.

الجدول رقم (4- 8): مؤشرات اقتصادية تبين مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات خلال الفترة(1995-2000)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
PIB_H/PIB %	28.99	33.25	37.39	26.1	31.53	39.4
FP/RB %	55.94	60.11	60.94	48.87	58.92	74.34
EX_X/EX %	94.90	92.08	96.32	96.21	96.51	97.27

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاءات.

من خلال الجدول أعلاه نحلل ما يلي:

المستوى الأول: تأثير قطاع المحروقات على معدل نمو الناتج الداخلي الخام

يساهم قطاع المحروقات في الجزائر بنسب معتبرة في الناتج الداخلي الخام، حيث بلغ متوسط الفترة (1995-2000)32.77 % ومع العلم أن سنة 2000 بلغت نسبة المساهمة 39.4%، وهو ما يؤكد الأهمية المتزايدة التي سجلها هذا القطاع من سنة لأخرى، مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بنسب كبيرة بمعدل نمو قطاع المحروقات.

المستوى الثاني: تأثير قطاع المحروقات على الميزانية العامة للدولة:

تعد الجباية البترولية المساهم الأول في الإيرادات العامة للدولة، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة 59.85 % خلال الفترة (1995-2000)، وبلغت نسبة مساهمتها 74.34% سنة 2000، وهو ما يؤدي إلى تأثر موازنة الدولة بشكل مباشر بالتطورات التي تشهدها السوق الدولية للنفط وخاصة أسعار النفط، وباعتبار أن السياسات الاقتصادية والبرامج الاستثمارية العامة تمول بواسطة الميزانية العامة للدولة، فانه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يعد المحدد الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر.

المستوى الثالث: تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات:

تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر باعتبار أن صادرات هذا القطاع بلغت نسبة 95.54 % كمتوسط للفترة (1995-2000)وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات في الجزائر.

إن ارتباط الاقتصاد الوطني بأداء قطاع المحروقات يؤدي إلى تعرضه لأزمات وصدمات خارجية، وهو ما تعرض إليه اقتصادنا خلال أزمة 1986 وكذا أزمة 1998، والتي يرجع سببها إلى تراجع أداء قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط، ومن هذا المنطلق فان الدوافع الداخلية التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات تتمثل أساسا رغبة الحكومة في استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة، الأمر الذي يساعدها في تنفيذ مختلف برامجها التنموية، ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية.

2-2- الدوافع الخارجية: لا يمكن فصل الدوافع الداخلية عن الدوافع الخارجية نظرا لارتباط أداء قطاع المحروقات أساسا بمستويات أسعار النفط التي تحدد في الأسواق العالمية، إضافة إلى أن الجزائر باعتبارها بلد نفطي، حيث لا يمكن تجاهل مختلف السياسات التي تنفذها البلدان النفطية والهادفة إلى الاستغلال الأمثل لمداخيل النفط ويمكن أن تحدد الدوافع الخارجية في:

أ- **تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية:**

تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية(الطلب والعرض على الطاقة) والسياسية (الحروب) والمناخية(أعاصير، الاحتباس الحراري) وهو ما قد يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمات ايجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في السوق الدولية للنفط.

الجدول رقم (4- 9): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأسعار البترول خلال الفترة 1995-2000

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
أسعار البترول د أ/ب	17.6	21.7	19.49	12.94	17.91	28.5
رصيد الميزان التجاري م/دولار	+0.16	+4.13	+5.96	+1.51	+3.36	+12.30
رصيد الموازنة العامة م/دينار جزائري	+11.76	+100.55	+81.47	-101.22	11.18-	+400

Source : Banque d'Algérie, **bulletin statistique de la Banque d'Algérie, série rétrospective**, édition juan 2006, p 72.

من خلال الجدول أعلاه عرفت أسعار النفط تقلبا من سنة لأخرى، حيث عرفت هذه الأسعار انخفاضا سنة 1998 بنسبة 33.60% ثم ارتفعت سنة 1999 إلى 17.91 دولار للبرميل أي بارتفاع قدره 38.40% ثم ارتفاع كبير سنة 2000 بنسبة 59.12 %، إن هذه التذبذبات أدت إلى تعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمتين:

- **الصدمة الأولى:** وهي صدمة سلبية سنة 1998، وهو ما يتضح من خلال تراجع رصيد الميزان التجاري والذي انخفض بنسبة 74.76%، كما عرف رصيد الموازنة عجزا قدره 101.22 مليار دينار جزائري، أي بنسبة انخفاض قدرها 124%.
- **الصدمة الثانية:** وهي صدمة ايجابية سنة 2000، وهو ما يبرزه تطور رصيد الميزان التجاري، حيث ارتفع بنسبة266.07 %، كما شهدت الموازنة العامة في ذات السنة فائضا كبيرا قدر بت 400 مليار دينار جزائري.

وأما هذا الواقع وفي ظل عدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والطويل قررت الحكومة استحداث صندوق خاص يستعمل كأداة لامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الايجابية والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني والناتجة عن انهيار قد يحدث في أسعار النفط مستقبلا.

ب- رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية.

تعد تجربة الجزائر الأحدث في هذا المجال مقارنة ببعض الدول النفطية، حيث نجد أن بعض الدول قد قامت بتأسيس صناديق سيادية خلال فترات الستينات والسبعينات من القرن العشرين مثل صندوق الاحتياطات العامة الكويتي(1960)، هيئة أبو ظبي للاستثمار (1976)،**Gouvernement Pensions fond** لدولة النرويج (1990)، **Khazanat national** لدولة ماليزيا(1993)، وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء هذه الصناديق بين الدول النفطية خصوصا، كما أن تعدد تجارب هذه الدول يسمح للحكومة بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال غرار الكويت والإمارات العربية، النرويج، ماليزيا.

إن تأسيس الدول النفطية لصناديق الثروة السيادية لا يعني بالضرورة وجود نموذج موحد لهذه الصناديق، إذ يلاحظ اختلافات بين تجارب الدول، تشمل على وجه الخصوص أهداف وهيكل وآليات عمل وحتى التسميات الرسمية المعتمدة لهذه الصناديق، إلا أن العامل المشترك بينهما هو مصدر تمويلها والذي يتمثل أساسا في الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط أو المبادلات التجارية على المستوى العالمي، وعموما يمكن تقسيم صناديق النفط حاليا إلى صناديق احتياط، صناديق ادخار، صناديق استثمار، كما يمكن تقسيم هذه الصناديق حسب مجال عملها إلى صناديق محلية تعمل داخل البلد أو صناديق خارجية يمتد عملها خارج حدود البلد.[1]

[1] بوفليح نبيل، **فعالية الصناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، مجلة الأكاديمية الاجتماعية والإنسانية،دورية سداسية، جامعة الشلف، العدد4، 2010، ص 85.

3- موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2014

إن الهدف الرئيسي لإنشاء صندوق ضبط الإيرادات هو تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية عن السعر المرجعي، إضافة إلى تخفيض الدين العمومي، وبعد سنة 2006 أصبح الهدف الرئيسي للصندوق هو تمويل عجز الخزينة، ومن هذا المنطلق سنقوم في العنصر بالتركيز على دور الجباية البترولية في تمويل مدخرات صندوق ضبط الإيرادات وكذا تقييم مسار الصندوق في تحقيق أهداف إنشائه.

3-1- دور الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات 2000-2014

إن ارتفاع أسعار النفط بعد أزمة 1998 إلى ما يفوق 22 دولار للبرميل، وفي ظل اعتماد سعر مرجعي للميزانية بـ 19 دولار للبرميل، الأمر الذي انعكس إيجابا على تراكم إيرادات صندوق ضبط الإيرادات، وبالرغم من ارتفاع السعر المرجعي للميزانية إلى 37 دولار للبرميل، إلا أن أسعار النفط عرفت هي الأخرى ارتفاعا إلى أزيد من 100 دولار للبرميل، وفي ظل هذه المعادلة والتي كانت دائما تصب في صالح الصندوق إلا أن تقلبات أسعار النفط تؤدي إلى استنزاف هذه المدخرات وهو ما نعيشه اليوم في ظل أزمة النفط الأخيرة 2015، والجدول أدناه يوضح مساهمة الجباية البترولية في تمويل إيرادات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2014.

الجدول رقم (4 -10): مساهمة الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000- 2014 الوحدة: مليار دج

السنة	إجمالي إيرادات الجباية البترولية المحققة (1)	الجباية البترولية حسب قانون المالية (2)	فائض الجباية البترولية (3) =(2)-(1)	نسبة %(1)/(2)	نسبة %(1)/(3)	سعر برميل النفط	السعر المرجعي للبرميل في موازنة الدولة
2000	1173.237	720.0	453.237	61.37	38.63	28.77	19
2001	964.464	840.6	123.864	87.15	12.85	24.74	19
2002	942.904	916.4	26.504	97.18	2.81	24.91	22
2003	1284.974	836.06	448.914	65.06	34.93	28.73	19
2004	1485.699	862.2	623.499	58.03	41.96	38.35	19
2005	2267.836	899	1368.836	39.64	60.35	54.64	19
2006	2714.0	916	1798.0	33.75	66.24	66.05	19
2007	2711.848	973	1738.848	35.88	64.12	74.66	19
2008	4003.559	1715.4	2288.159	42.84	57.15	98.96	19
2009	2327.675	1927	400.675	82.78	17.21	62.35	37
2010	2820.010	1501.7	1318.310	53.25	46.74	80.35	37
2011	3829.720	1529.4	2300.320	39.93	60.06	112.92	37
2012	4054.349	1519.04	2535.309	37.46	62.53	111.49	37
2013	3678.131	1615.9	2062.231	43.93	56.06	109.38	37
2014	3390.421	1577.7	1812.691	46.53	53.46	99.68	37
متوسط الفترة 2000 -2014				54.985	45.006	67.732	/

من إعداد الطالب بالاعتماد على: وزارة المالية، مديرية السياسات والتوقعات.

الشكل رقم (4-8): دور الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الايرادات خلال الفترة 2000-2014

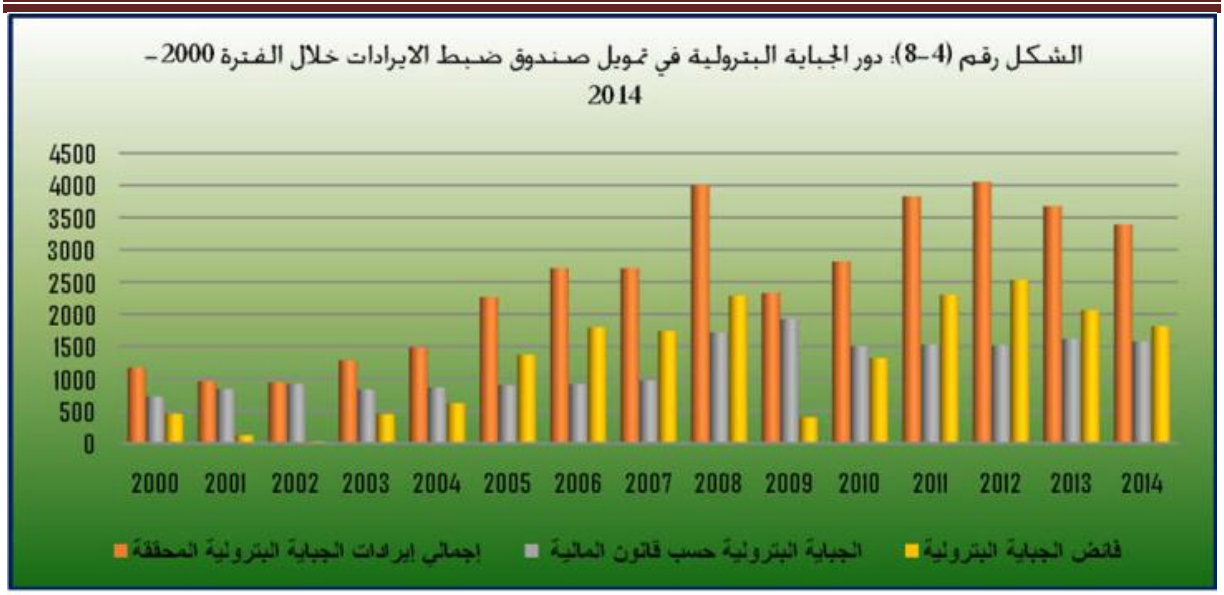

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-10)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجباية البترولية عرفت انتعاشا كبيرا خلال فترة الدراسة (2000- 2014) الأمر الذي أدى إلى زيادة تراكم موارد صندوق ضبط الموارد، حيث تمول هذا الصندوق منذ إنشائه سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 بمبلغ قدره 18675.928 مليار دج، حيث بلغ فائض الجباية البترولية في بداية الفترة 453.237 مليار دج ثم انخفض الفائض إلى 123.864 مليار دج و 26.504 مليار دج سنتي 2001 و 2002 بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية سنة 2001 من جراء تراجع أسعار النفط في السوق الدولية واعتماد سعر مرجعي للموازنة العامة سنة 2002 قدر بـ 22 دولار للبرميل بعدما كان 19 دولار للبرميل، ولكن عرفت الفترة (2003-2008) تزايد الموارد الموجهة للصندوق من خلال ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، حيث بلغت سنة 2003 مبلغ 448.914 مليار دج، أما سنة 2008 وصل فائض القيمة للجباية البترولية الموجه للصندوق 2288.159 مليار دج، وبسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2009 التي أدت إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية الأمر الذي انعكس على فائض القيمة المرصود للصندوق الذي بلغ 400.675 مليار دج، أما الفترة 2010-2014 فقد عرفت تراكمات كبيرة للصندوق من جراء فوائض الجباية البترولية حيث وصل المبلغ إلى 2535.309 مليار دج سنة 2012 وهو مبلغ كبير جدا عندما نقارنه مع الجباية البترولية المرصدة للميزانية والمقدرة بـ 1519.04 مليار دج نجد أن الفارق أزيد من 1000 مليار دج، وللعلم عرفت الفترة (2005-2014) ما عدا سنة 2009 أن الموارد التي تحول لصندوق ضبط الموارد أكبر من الجباية البترولية المقدرة في الموازنة العامة.

إن أهم ما نستنتجه من هذا التحليل هو الموارد الكبيرة والضخمة التي تمول صندوق ضبط الموارد، وحسب الجدول أعلاه نلاحظ أن موارد صندوق ضبط الإيرادات تفوق إيرادات الجباية البترولية المدرجة ضمن ميزانية الدولة، حيث وصل الفارق أحيانا إلى أكثر من 1000 مليار مثلما حدث سنة 2012، وهنا يطرح التساؤل: كيف لا يتم إخضاع هذه المبالغ والتي تقدر نصف المبالغ الإجمالية للجباية البترولية للرقابة؟ حيث نجد في المقابل القيمة الأقل من الجباية البترولية هي التي تخضع للرقابة البرلمانية فقط، لهذا يجب إعادة النظر في طرق تسيير موارد هذا الصندوق وكذا يجب إخضاعه لرقابة السلطة التشريعية على الأقل لفهم طرق وقنوات صرف هذه الموارد، كما أن استخدام موارد هذا الصندوق في استثمارات إنتاجية تعطي للاقتصاد الجزائري قفزة نوعية أفضل لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي بدل البقاء في تمويل عجز الخزينة، بالإضافة إلى أن بقاء الأصول المالية رهن الصندوق قد يجعلنا نتحمل عدة سليبات أهمها تكلفة الفرصة البديلة وكذا تآكل احتياطات هذا الصندوق من جراء تغيرات سعر الصرف ومعدل التضخم.

3-2- تقييم استخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2014

تقوم الجباية البترولية بتمويل عجز الخزينة العمومية وتخفيض الدين العمومي من خلال فائض القيمة المدرج في صندوق ضبط الموارد، فجل موارد هذا الصندوق تعود إلى الجباية البترولية فقط، ولهذا تقوم هذه الأخيرة بهذه المهام بطريقة غير مباشرة عن طريق صندوق ضبط الإيرادات، وسنقوم من خلال هذه النقطة تقييم استخدامات صندوق ضبط الإيرادات مع الأهداف المسطرة لهذا الأخير.

الجدول رقم (4 -11): تطور موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	00	232137	171.534	27.978	320.892	721688	1.842.686	2.931.045
الجباية البترولية حسب قانون المالية	72.000	840.600	916.400	836.060	862.200	899.000	916.000	973.000
الجباية البترولية الفعلية	1.173.237	964.464	942.904	1.284.974	1.485.699	2,267.836	2.714.000	2.711.848
فائض قيمة الجباية البترولية	453.237	123.864	26.504	448.914	623.499	1.368.836	1.798.000	1.738.848
تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00	00	00
مجموع الموارد	453.237	356.001	198.038	476.892	944.391	2.090.524	3.640.686	4.669.893
سداد أصل الدين العمومي	221.100	184.467	170.060	156.000	222.703	247.838	618.111	314.455
سداد تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00	00	607.956
تمويل عجز الخزينة العمومية	00	00	00	00	00	00	91.530	531.952
مجموع الاستخدامات	221.100	184.467	170.060	156.000	222.703	247.838	709.641	1.454.363
رصيد الصندوق في نهاية السنة	232.137	171.534	27.978	320.892	721688	1.842.686	2.931.045	3.215.530
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	3.215.531	4.280.072	4.316.465	4.842.837	5.381.703	5.633.752	5.563.512	
الجباية البترولية حسب قانون المالية	1.715.400	1.927.000	1.501.700	1.529.400	1.519.040	1.615.300	1.577.730	
الجباية البترولية الفعلية	4.003.559	2,327.675	2.820.010	3.829.720	4.054.349	3.678.131	3.388.355	
فائض قيمة الجباية البترولية	2.288.159	400.675	1.318.310	2.300.320	2.535.309	2.062.231	1.810.625	
تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00	00	
مجموع الموارد	5.503.690	4.680.747	5634.775	7.143.157	7.917.012	7.695.983	7.374.137	
سداد أصل الدين العمومي	465.437	00	00	00	00	00	00	
سداد تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00	00	
تمويل عجز الخزينة العمومية	758.180	364.282	791.938	1.761.455	2.283.260	2.132.471	2.965.672	
مجموع الاستخدامات	1.223.617	364.282	791938	1.761.455	2.283.260	2.132.471	2.965.672	
رصيد الصندوق في نهاية السنة	4.280.073	4.316.465	4.842.837	5.381.703	5.633.752	5.563.512	4.408.465	

المصدر: وزارة المالية، مديرية السياسات والتوقعات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جل موارد صندوق ضبط الإيرادات متأتية من فوائض الجباية البترولية، أما الإيرادات المتأتية من طرف بنك الجزائر ك تسبيقات فقد حصلت إلا في سنة واحدة (2007)، وقد تم استخدام موارد الصندوق كما هو موضح أعلاه في تسديد المديونية العمومية و عجز الخزينة العمومية (تعديلات 2006)، وسوف نحاول تحليل وتقييم استخدامات الصندوق من خلال:

أ- **صندوق ضبط الموارد و تخفيض الدين العمومي:** من المهام المدرجة لصندوق ضبط الموارد هي تخفيض الدين العمومي سواء الداخلي أو الخارجي، وهو ما تم فعلا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2008، أين عرفت الديون الخارجية انخفاضا كبيرا وذلك من خلال الدفع المسبق للديون ما بين سنتي 2004-2006، والشكل الموالي يوضح دور الصندوق في تخفيض الدين العمومي خلال الفترة 2000-2008.

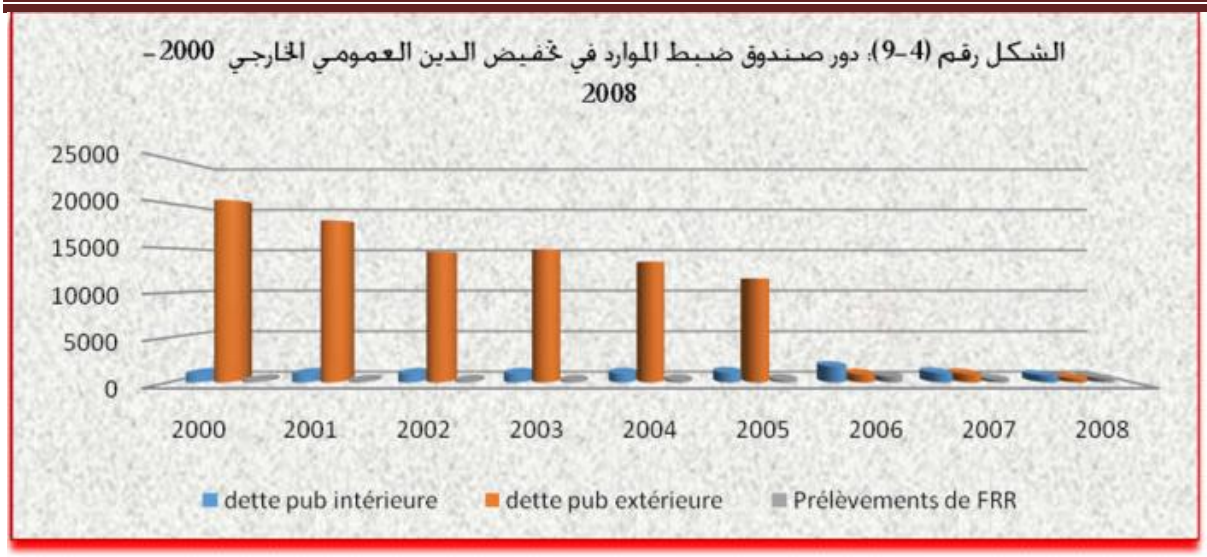

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-11)

من الوظائف التي يقوم بها **صندوق ضبط الإيرادات** تخفيض الدين العمومي ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الاقتطاعات من الصندوق طالته خلال الفترة 2000-2008، حيث قدر الدين العام الداخلي سنة 2000 قيمة 1022.9 مليار دج في حين بلغ الدين الخارجي 20.39 مليار دولار، ولتحليل معمق لتحويلات الصندوق لتخفيض الدين العمومي نقسم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات:الأولى هي مرحلة الانخفاض من 2000-2003 حيث انخفض الدين العمومي الداخلي من 1022.9 مليار دج سنة 2000 إلى 982.2 مليار دج سنة 2003، أما الثانية هي مرحلة الارتفاع 2003-2005 حيث نلاحظ ارتفاع الدين العمومي الداخلي من 982.2 سنة 2003 إلى 1094.3 سنة 2005 وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بلجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة بدلا من تحويلات الصندوق، من جهة ثانية نلاحظ تراجع كبير في الدين الخارجي خلال الفترة 2000-2005 بانتقاله من 20.39 مليار دولار إلى 11.57 مليار دولار ما يعادل نسبة انخفاض تساوي 43.25%، فهذا التراجع في الدين الخارجي يرجع سببه إلى لجوء الحكومة إلى التسديد المسبق للدين الخارجي من خلال الفوائض المالية التي عرفتها الدولة منذ سنة 2000، وفي نفس السياق بلغت مجموع تحويلات الصندوق الموجهة لسداد الدين العمومي خلال نفس الفترة 1202.28 مليار دج، أما الفترة الثالثة تمتد من سنة 2006-2008 عرف الدين الداخلي العمومي في هذه الفترة تراجعا كبيرا قدر بـ 58.76%أي انتقلت قيمته من 1779.7 مليار دج سنة 2006 إلى 734 مليار دج سنة 2008، ويعود سبب هذا إلى التعديل الذي ادخل على استخدامات صندوق ضبط الموارد سنة 2006 من جهة، ومن جهة ثانية النجاح في تخفيض الدين الخارجي خلال الفترة السابقة أين وصلت قيمة الدين الخارجي 878 مليون دولار سنة 2006، وللعلم بلغت تحويلات الصندوق خلال هذه الفترة لتسديد الدين العمومي 1397.99 مليار دج.

في الأخير يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2008 نجح بنسبة كبيرة في تخفيض الدين العمومي الداخلي والخارجي إلى ادني المستويات، وبلغ جميع اقتطاعاته خلال هذه الفترة لهذا الغرض مبلغ 2600.171 مليار دج.

ب- **صندوق ضبط الموارد وتمويل عجز الخزينة العمومية:**بعد التعديلات التي أدخلت على استخدامات الصندوق سنة 2006 وهي تمويل عجز الخزينة العمومية، ومنذ سنة 2006 عرف صندوق ضبط الموارد تدخلات سنوية لتمويل هذا العجز، والشكل الموالي يبين مدى تدخل الصندوق في تمويل عجز الخزينة خلال الفترة 2006-2013.

الشكل رقم (4-10): اقتطاعات صندوق ضبط الموارد لتمويل عجز الخزينة العمومية 2006-2013

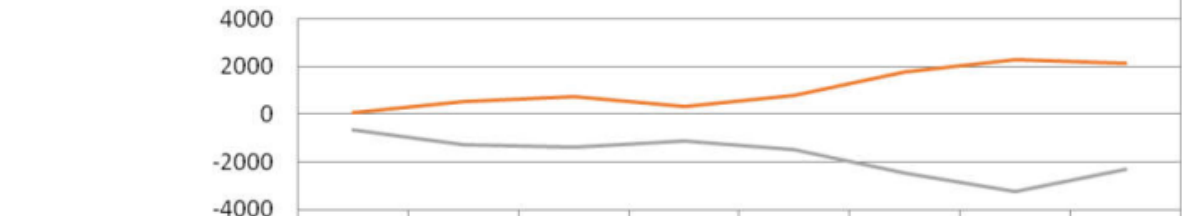

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Prélèvements de FRR	91,53	531,952	758,18	364,282	791,938	1761,455	2283,26	2132,471
Déficit du trésor	-647	-1282	-1381,2	-1113,7	-1496,6	-2468,8	-3246,2	-2310,4

من إعداد الطالب بالاعتماد على مديرية التوقعات والسياسات (وزارة المالية)

عند تحليلنا لتطور رصيد الخزينة خلال الفترة **2000-2013**، نجد أن الخزينة حققت فائضا مرة واحدة قدر بـ **55.2** مليار دج سنة **2001** على خلاف باقي السنوات أين عرفت فيها الخزينة العجز الدائم، و نفس الأمر ينطبق على الميزانية العامة أين حققت الميزانية العامة خلال نفس الفترة فائضا مرتين فقط (دون فائض الجباية البترولية) سنة **2001** قدر بـ **68.7** مليار دج وسنة **2002** قدر بـ **26** مليار دج، أما التحويلات التي عرفها **FRR** في هذه الفترة قدرت ما بين **156** مليار دج سنة **2003** و **2283.2** مليار دج سنة **2012**.

أما تحليلنا من خلال الشكل رقم **(4- 11)** نلاحظ أن الاقتطاعات من **FRR** لتمويل عجز الخزينة بدأت سنة **2006** نظرا للتعديلات التي أدخلت على استخدامات موارده سنة **2006**، حيث اقتطع مبلغ **91.5** مليار دج لتمويل عجز الخزينة سنة **2006** والمقدر بـ **647.3** مليار دج، أما سنة **2007** بلغت قيمة الاقتطاعات **1454.3**مليار دج، ففي نفس السنة عرف الصندوق تحويلات إلى ثلاث جهات أولا تمويل عجز الخزينة بقيمة **531.9** مليار دج، ثانيا تسديد تسبيقات بنك الجزائر والتي قدرت بـ **607.9** مليار دج أما أخيرا تخفيض الدين العمومي بقيمة **314.4** مليار دج، وخلال نفس الفترة عرف اكبر اقتطاع من الصندوق ما قيمته **2283.260** مليار دج سنة **2012** وذلك نظرا للعجز الكبير الذي عرفته الخزينة والمقدر بـ **3264.2** مليار دج بسبب الزيادات في كتلة الأجور خاصة وأنها بأثر رجعي منذ سنة 2008، وفي نفس السياق بلغ مجمل الاقتطاعات من الصندوق لتمويل عجز الخزينة قيمة **8715.068** مليار دج أي اقتطاع سنوي بقيمة **1089.38** مليار دج، فهذه الاقتطاعات عرفت نسبة نمو منذ سنة **2006** إلى غاية **2013** نسبة **42.87%**، وبالرغم من جميع هذه الاقتطاعات بقي الصندوق يحتوي على أصول مالية قدرها **5563.5** مليار دج سنة 2013.

المطلب الثالث: الجباية البترولية وتحقيق الاستقرار النقدي

إن تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر توكل مهمته عموما للسلطات النقدية والمتمثلة أساسا في بنك الجزائر، وقد عرفت السياسة النقدية في الجزائر توجها جديدا منذ قانون النقد والقرض 10/90، أين عرفت هذه المرحلة عدة إصلاحات اقتصادية وهيكلية بهدف المحافظة على التوازنات الاقتصادية العامة، وفي هذا الإطار اعتمدت السلطات النقدية سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي بما يتناسب مع متطلبات حركة النشاط الاقتصادي وتوفير التمويل اللازم للأنشطة الاستثمارية لمختلف قطاعات الاقتصاد.

ويتطلب الاستقرار النقدي في أي دولة كانت سواء نفطية أو غير نفطية تضافر جهود كل الأطراف الفاعلة في الاقتصاد بغية تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي الأمثل، ومن بين هذه الإطراف هي الخزينة العمومية(السياسة المالية) والتي هي

الأخرى تهدف إلي تحقيق هذا النوع من التوازن في إطار تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، ولعل من ابرز أدواتها الجباية البترولية المنطوية تحت غطاء الميزانية العامة للدولة.

ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول في هذه النقطة التعريج على اثر الجباية البترولية على الاستقرار النقدي من خلال أثرها على تطور الكتلة النقدية وكذا نشاط التعقيم النقدي الذي يقوم به صندوق ضبط الإيرادات، وما لهما من أثر على معدلات التضخم خلال الفترة 1980-2014.

1- مكانة الجباية البترولية في العملية النقدية في الجزائر

تعتبر العملية النقدية في اقتصاد نفطي مثل الجزائر ذات خصوصيات معينة لا توجد في اقتصاديات أخرى متنوعة، ولشرح هذه العملية يتعين علينا فهم وتحليل تركيبة الاقتصاد الوطني عبر عملياته مع العالم الخارجي وذلك من زاوية تواجه أربعة أعوان اقتصاديين هم: **شركة سونطراك، الدولة، بنك الجزائر و بقية الاقتصاد الوطني.**[1]ومن خلال الشكل أدناه الذي يوضح العملية النقدية في الجزائر.

الشكل رقم (4 -11): العملية النقدية في الجزائر

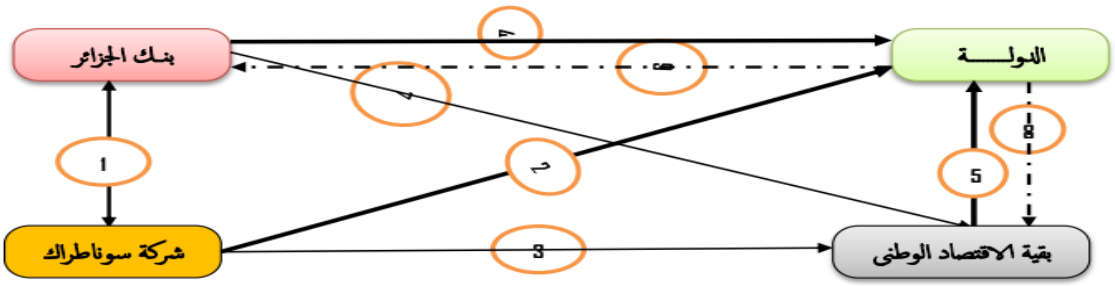

من إعداد الطالب

من خلال الشكل أعلاه نحلل ما يلي: [2]

يقوم العون الاقتصادي **شركة سونطراك** بترحيل العملات الصعبة الناجمة عن صادرات المحروقات ويتنازل عنها لبنك الجزائر وفي مقابل العملات الصعبة المتنازل عنها يستلم هذا العون من بنك الجزائر في حسابه لدى البنوك التجارية بالعملة المحلية، وانطلاقا من هذا الإنشاء الأولي للنقد.

أولا: يقوم العون الاقتصادي شركة سونطراك بـ:

- تحويل حصة شركائه إلى الخارج؛
- تسديد **الجباية البترولية** المفروضة عليه لصالح الدولة؛
- تسديد وارداته من السلع والخدمات، وكذا أصول وفوائد دينه الخارجي؛
- تسديد الفارق إن وجد بين نفقاته على المستوى الوطني(الرواتب، المواد الأولية، الخدمات...) وإيراداته في السوق المحلية المستلمة بالعملة المحلية.

كما انه يودع الجزء من إيرادات العون الاقتصادي سوناطراك المرحلة وإيراداته الداخلية التي لم تنفق في حساباته المفتوحة لدى البنوك التجارية في الجزائر، وتعد هذه الودائع جزءا من **الكتلة النقدية.**

ثانيا: يستلم العون الاقتصادي **الدولة** ما يلي :

-**الجباية البترولية** من العون الاقتصادي شركة سونطراك؛

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي اكتوبر 2007**، الجزائر، 2008، ص 183.

[2] رايس فضيل، **التغيرات في الحسابات الخارجية واثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 238، 2013، بتصرف.

-جزء من نتائج السنة المحققة من طرف العون الاقتصادي **بنك الجزائر**؛

-الضريبة العادية التي يدفعها العون الاقتصادي **بقية الاقتصاد الوطني** وللنواتج الأخرى غير الضريبية.

كما تسمح هذه الإيرادات للدولة القيام بما يلي :

-تغطية النفقات العامة.

-تسديد خدمات الدين الداخلي و الخارجي.

وإذا لم تنفق الدولة هذه الإيرادات تحمل مباشرة إلى حساب الخزينة المفتوح لدى بنك الجزائر، وتكون **الجباية البترولية** قد عقمت، وبالتالي لا يتم إعدادها كعنصر من عناصر **الكتلة النقدية**.

ثالثا: يستلم العون الاقتصادي **بنك الجزائر** ما يلي :

يستلم **بنك الجزائر** العملات الصعبة من العونين الاقتصاديين **شركة سونطراك** مقابل صادرات المحروقات **وبقية الاقتصاد الوطني** مقابل صادرات خارج قطاع المحروقات، والتي تمثل دينا على بقية العالم الخارجي، بالإضافة إلى العملات الصعبة المقابلة لنواتج توظيف احتياطات الصرف الأجنبي بالخارج، وتمثل هذه الإيرادات المدر الأساسي لبنك الجزائر في ظل عدم لجوء البنوك التجارية إلى إعادة التمويل بسبب فائض السيولة، ويدفع العون الاقتصادي **بنك الجزائر** :

-قيمة الاستيراد من السلع والخدمات للعالم الخارجي؛

-مصاريف الاستغلال بالعملة المحلية التي تعتبر إيرادات بالنسبة لباقي الاقتصاد الوطني؛

-كما يدفع لحائزي حسابات بالعملة الصعبة فوائد على الودائع والتي تسير لصالحه؛

-كما يدفع للدولة جزءا من أرباحه ويسير ادخاراتها المسجلة في دفاتره.

رابعا: يستلم العون الاقتصادي بقية **الاقتصاد الوطني** ما يلي:

يستلم هذا العون نفقات الأعوان الاقتصاديين **الدولة وشركة سونطراك وبنك الجزائر**، العملات الصعبة المقابلة للصادرات خارج المحروقات (50% العملة المحلية أي بالدينار الجزائري، و50% بالعملة الصعبة والمسيرة من قبل البنوك التجارية) كما يستلم بالإضافة إلى ذلك تحويلات العاملين في الخارج والمعاشات ونواتج أخرى من الخارج.

ويقوم هذا العون بدفع الرصيد الصافي للخدمات المستوردة (الفرق بين الخدمات المصدرة والخدمات المستوردة) وكذا قيمة وارداته من السلع وخدمات الدين الخارجي.

2- الجباية البترولية وتطور الكتلة النقدية في الجزائر

تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات والإيرادات العامة فهي تمثل الصندوق المالي للدولة، وتسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسيرها، ولكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتعاظم دورها وزيادة التكاليف عنها كثيرا، أخذت الدولة على عاتقها القيام بوظائف أخرى وليس الإبقاء على توازن الميزانية فقط، فلهذا عندما يحدث اختلال في توازن ميزانيتها وبالأخص تراجع إيرادات الجباية البترولية، تلجأ الدولة إلى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لسد هذا العجز ومواجهة هذا الاختلال، فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى أذون الخزينة، ويقوم البنك المركزي بتقديم مقابل ذلك نقودا قانونية لصالح الخزينة، وتستخدم الخزينة هذه النقود في تغطية تكاليف الإنفاق العام، وبهذا ترتفع كمية النقود المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات، كما أن نشاط الدولة امتد ليشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية فأصبحت موارد الدولة غير كافية لها في تمويل عملياتها، وبالتالي فهي تتقدم إلى السوق النقدية وإلى الجمهور لجلب الموارد النقدية اللازمة، وتحصل هذه المؤسسات المصرفية والمالية والجمهور على السندات الحكومية وأذون الخزينة مقابل حصولها على نقود الودائع،

وبما أن هذه السندات لها سيولة عالية ومضمونة، فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية، وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية وهو ما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية بالزيادة، وقد يكون التأثير بالنقصان عند إتباع سياسة تقشفية(انكماشية).[1]

2-1- الجباية البترولية والقروض المقدمة للدولة

تلجأ الحكومة إلى الجهاز المصرفي من اجل الاقتراض في حالة تراجع إيراداتها أو تعاظم نفقاتها نظرا للدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وباعتبار إيرادات الجباية البترولية الممول الرئيسي للإيرادات العامة إلا أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، فأي اختلال تشهده هذه الأخيرة يكون وقعها بليغ على الجباية البترولية والموازنة العامة ككل، ولسد هذه الاحتياجات (الإنفاق العام) خاصة في ظل تراجع إيرادات الجباية البترولية تلجأ الحكومة إلى تسبيقات بنك الجزائر وكذا تسليفات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مقابل سندات تصدرها الحكومة تسمى أذونات الخزينة العمومية، ومن هذا المنطلق سوف نبين تطور هذه القروض على مرحلتين: الأولى في ظل عدم استقرار إيرادات الجباية البترولية، والثانية في ظل انتعاش إيرادات الجباية البترولية وتحقيق إيرادات مالية ضخمة وهامة.

أ- مرحلة انخفاض وتذبذب إيرادات الجباية البترولية 1980-1999

إن عدم الاستقرار التي عرفته الجباية البترولية في هذه المرحلة خاصة بعد أزمة النفط 1986، ثم دخول الاقتصاد الوطني مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ومع أزمة الدفع الخارجي واللجوء إلى المؤسسات الدولية وتطبيق مجموعة من السياسات أهمها تخفيض قيمة العملة وضبط نشاط الموازنة العامة (سياسة مالية انكماشية)، كل هذا دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي (بنك الجزائر، البنوك التجارية)، والجدول الموالي يوضح تطور كل من الجباية البترولية والقروض المقدمة للدولة من طرف الجهاز المصرفي.

الجدول رقم (4 -12): تطور الجباية البترولية والقروض المقدمة للدولة خلال الفترة 1980-1999

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
ج ب	37.66	50.95	41.46	37.71	43.84	46.79	21.44	20.48	24.09	45.49
ق م د	33,009	25.147	36.153	52.691	67.741	76.633	101.087	123,188	147,246	157,205
السنة	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
ج ب	76.2	161.5	201.3	185	222.18	336.15	496	564.77	378.56	560.12
ق م د	167,043	158,97	226,933	527,835	468,537	401,587	280,548	423,65	723,181	847.899

Source : banque d'Algérie, **bulletin statistique de la banque d'Algérie – séries rétrospectives (statistiques monétaires 1964-2011 / statistiques de balance de paiements 1992-2011)**, juin 2012.

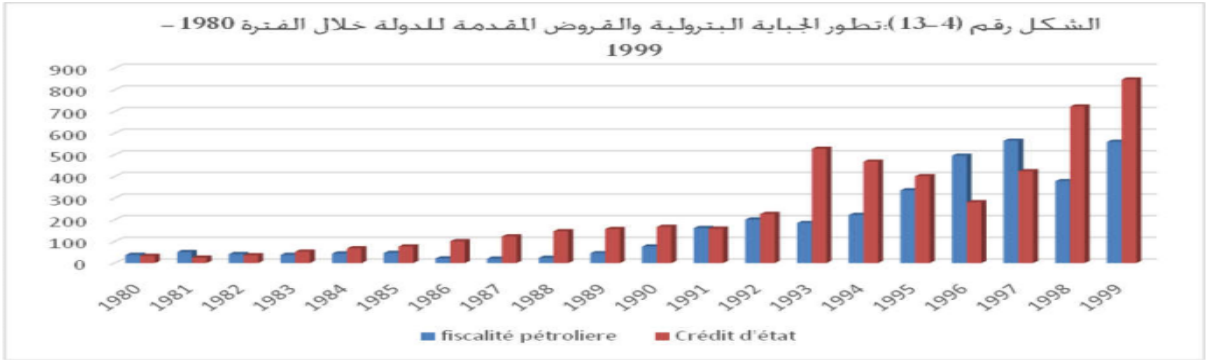

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-12)

[1] مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 55.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجباية البترولية عرفت خلال هذه الفترة تذبذبات وعدم استقرار في حصيلتها المالية، مما جعل الدولة تقترض من النظام المصرفي (بنك الجزائر، البنوك التجارية) لتمويل مشاريعها وبرامجها التنموية، حيث ارتفعت قيمة القروض المقدمة للدولة في جل سنوات هذه المرحلة، ومع تراجع إيرادات الجباية البترولية سنة 1986 إثر أزمة النفط ارتفعت القروض المقدمة للدولة بنسبة 30.91% وبنسبة 21.86%سنة 1987، وفي سنة 1993 تراجعت الجباية البترولية بنسبة 8.09% في وقت ارتفعت فيه القروض المقدمة للدولة بنسبة 132.59%، ونفس الأمر سنة 1998، أين تراجعت الجباية البترولية بنسبة 33.63% في المقابل ارتفعت القروض المقدمة للدولة بنسبة 70.70%، كما أن انتعاش الجباية البترولية في بعض الفترات كبح قليلا اللجوء الاقتراض من الجهاز المصرفي، فارتفاع الجباية البترولية سنة 1981 بنسبة 35.28% انخفضت قيمة القروض المقدمة للدولة بنسبة 23.86%، كما تراجعت هذه القروض سنة 1991 بنسبة 4.83% وبنسبة 11.23% سنة 1994، وبنسبة 14.28% سنة 1995 وبنسبة 30.14% سنة 1996، ويعود سبب تراجع هذه المعدلات إلى التطورات ومعدلات النمو الايجابية التي شهدتها الحصيلة المالية للجباية البترولية، حيث ارتفعت بنسب 111.94% (1991)، 20.09%(1994)، 51.29% (1995)، 47.55% (1996).

ب- مرحلة انتعاش إيرادات الجباية البترولية 2000-2014

إن ارتفاع إيرادات الجباية البترولية خلال هذه الفترة والذي قدر بنسبة 188.98 % نتيجة ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي ساعد على دعم الإيرادات الكلية للموازنة العامة والتقليل من اعتماد الخزينة العمومية على تسبيقات بنك الجزائر والقروض المقدمة من طرف الجهاز المصرفي ككل.

الجدول رقم (4 -13): تطور الجباية البترولية والقروض المقدمة للدولة خلال الفترة 2000-2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ج ب	1173.237	964.464	942.904	1284.974	1485.699	2267.836	2714	2411.848
ق م د	677,477	569,723	578,69	423,406	-20,596	-933.184	-1304,05	-2193,18
ق ب ج	-156.413	-276.292	-304.773	-464.106	-915.800	-1986.499	-2510.747	-3294.890
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ج ب	4003.559	2327.675	2820.010	3829.720	4054.349	3678.131	3390.421	
ق م د	-3627,35	-3488,92	-3392,95	-3406,6	-3334	-3235,4	-2015,2	
ق ب ج	-4365.788	-4402.028	-4919.288	-5458.389	-5712.2	-5646.7	-4487.9	

Source : période (2000-2010) : banque d'Algérie, **bulletin statistique de la banque d'Algérie – séries rétrospectives (statistiques monétaires 1964-2011 / statistiques de balance de paiements 1992-2011)**, op cit.

- période (2011-2014) **:** banque d'Algérie, **rapport annuelle 2014**, Alger, p 159.

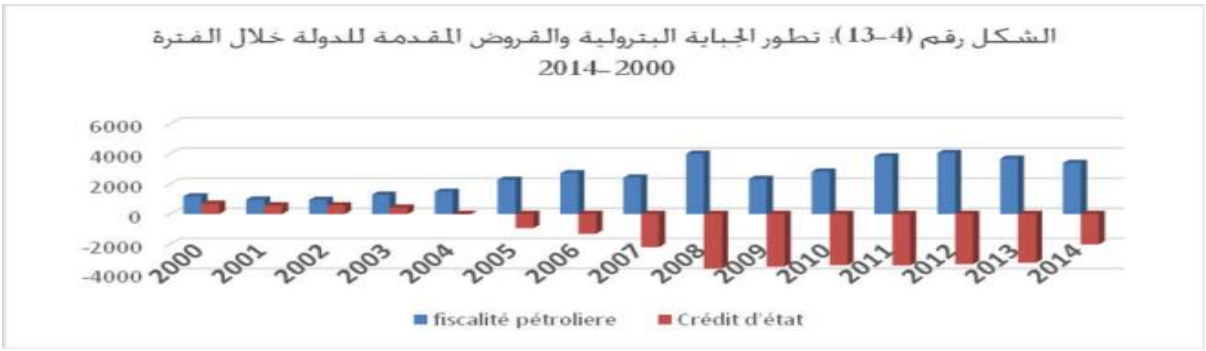

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-13)

إن التحسن الكبير الذي عرفته الجباية البترولية بداية من سنة 2000 كان له أثر كبير على الدين الداخلي للدولة نحو الجهاز المصرفي، فالفائض الذي عرفته الموازنة العامة بداية من سنة 2000 كان مرده إلى ارتفاع إيرادات الجباية

البترولية، مما أدى إلى تراجع القروض المقدمة للدولة، بدءا من بنك الجزائر، حيث تشير الإشارة السالبة إلى تراجع اعتماد الخزينة على تسبيقات بنك الجزائر، والى تسديد هذه الأخيرة لكامل قروضها اتجاه بنك الجزائر منذ سنة 2000، عموما تراجعت القروض المقدمة للدولة سنة 2000 بنسبة 20.09% وسنة 2001 بنسبة 15.90%، وبنسبة 26.83% سنة 2003، وبدءا من سنة 2004 أصبحت الخزينة العمومية دائنا صافيا لمجمل النظام المصرفي، علما أن هذه الفترة 2004-2008 شهدت ارتفاعا كبيرا لأسعار النفط، الأمر الذي انعكس إيجابا على إيرادات الجباية البترولية، وتحقيق فائض كبير في ميزانية الدولة وصل سنة 2006 إلى حدود 1186.8 مليار دج، وهنا يمكن القول أن ارتفاع إيرادات الجباية البترولية قلل اعتماد الخزينة العمومية على القروض المقدمة له من قبل الجهاز المصرفي.

2-2- القروض المقدمة للدولة ومساهمتها في مقابلات الكتلة النقدية:

من خلال تعرضنا للنقطة السابقة التي تناولت العلاقة بين الجباية البترولية والقروض المقدمة للدولة، والتي استنتجنا من خلالها أن تراجع إيرادات الجباية البترولية يؤدي بالدولة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي، والعكس في حالة انتعاش إيرادات الجباية البترولية، وباعتبار القروض المقدمة للدولة تعتبر عنصرا من مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر إضافة إلى الأصول الأجنبية الصافية والقروض المقدمة للاقتصاد، سنحاول في هذه النقطة إلى مساهمة القروض المقدمة للدولة في إجمالي مقالات الكتلة النقدية.

الجدول رقم (4 -14): تطور مساهمة القروض المقدمة للدولة في إجمالي مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1980-2003

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
ق م د	33,009	25,147	36,153	52,691	67,741	76,633	101,087	123,188
ك ن	93.538	109.154	137.889	165.926	194.718	223.860	227.017	257.896
%ق/ك	**35.28**	**23.03**	**26.21**	**31.75**	**34.78**	**34.23**	**44.52**	**47.76**
التضخم	**9.54**	**14.59**	**6.69**	**6**	**8.11**	**10.47**	**12.32**	**7.45**
السنة	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**
ق م د	147,246	157,205	167,043	158,97	226,933	527,835	468,537	401,587
ك ن	292.963	308.146	343.005	415.27	515.902	627.427	723.514	799.562
%ق/ك	**50.26**	**51.01**	**48.69**	**38.28**	**43.98**	**84.12**	**64.75**	**50.22**
التضخم	**5.91**	**9.31**	**16.6**	**25.9**	**31.7**	**20.5**	**29**	**29.8**
السنة	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
ق م د	280,548	423,65	723,181	847.899	677,477	569,723	578,69	423,406
ك ن	915.058	1081.518	1592.46	1789.35	2022.53	2473.51	2901.532	3354.422
%ق/ك	**30.65**	**39.17**	**45.41**	**47.38**	**33.49**	**23.03**	**19.94**	**12.62**
معدل	**18.7**	**5.7**	**5**	**2.6**	**0.3**	**4.2**	**1.4**	**2.6**

Source : banque d'Algérie, **bulletin statistique de la banque d'Algérie – séries rétrospectives (statistiques monétaires 1964-2011 / statistiques de balance de paiements 1992-2011)**, op cit.

الشكل رقم (4-14): مساهمة القروض المقدمة للدولة في مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 1980-2003

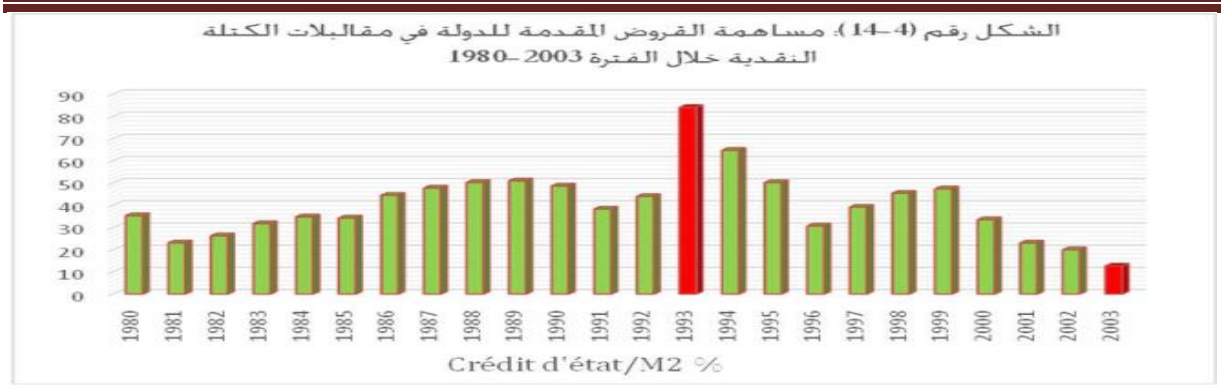

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-14)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الأصول الداخلية الصافية وبالأخص القروض المقدمة للدولة عرفت نموا معتبرا خلال فترة الدراسة، ويرجع سبب هذا النمو إلى تذبذب في الأصول الخارجية الصافية والمتمثلة في احتياطات الصرف، حيث نلاحظ أن القروض المقدمة للدولة كانت المقابل الرئيسي للكتلة النقدية، أين ارتفعت هذه النسبة من 35.28% سنة 1980 إلى 47.76% سنة 1987، ومع تراجع إيرادات الجباية البترولية واعتماد الدولة على الاقتراض من الجهاز المصرفي في ظل أزمة النفط 1986، ارتفعت نسبة القروض المقدمة للدولة من إجمالي مقابلات الكتلة النقدية إلى 51.01% مع نهاية سنة 1989، ووصلت هذه النسبة إلى حدود 84.12% سنة 1993، وكانت النسبة الكبيرة من هذه القروض يقدمها بنك الجزائر، أين ارتفعت هذه النسبة بين سنتي 1991-1993 إلى 45.4%، وفي سنة 1994 تراجعت هذه القروض إلى نسبة 64.75% وذلك راجع إلى تطبيق سياسات انكماشية، أما الفترة 1994-1998 والتي تزامنت مع تطبيق سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي والتي تهدف إلى تقليص عجز الموازنة العامة إلى أدنى حد ممكن عبر تخفيض بعض النفقات كتجميد الأجور، تخفيض قيمة العملة، بالإضافة إلى تقليص تمويل الاستثمارات العمومية، ومن خلال هذه الإجراءات والتي حققت تراجع في قيمة القروض المقدمة للدولة، حيث تقلصت إلى أكثر من النصف، ففي سنة 1996 بلغت نسبة القروض المقدمة للدولة 30.65% من إجمالي مقابلات الكتلة النقدية، ومن حيث تقسيم هذه القروض، فقد تراجعت القروض المقدمة من قبل بنك الجزائر إلى نسبة 81.52% خلال الفترة 1994-1998، في حين عرفت القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية للدولة تذبذبا بين الانخفاض سنتي 1994-1996 إلى نسبة 94.62% وبين الارتفاع سنتين 1997-1999 إلى نسبة 34.80%، وابتداء من سنة 2000 تراجعت نسبة القروض المقدمة للدولة إلى 33.49% ثم إلى 23.03% سنة 2001 إلى أن وصلت إلى حدود 12.62%، ويعود هذا التراجع إلى تحقيق فوائض مالية هامة للميزانية العامة، بالإضافة إلى تكوين احتياطات صرف كبيرة لدى بنك الجزائر وصلت إلى 32.94 مليار دولار سنة 2003، والتي أصبحت المقابل الرئيسي للكتلة النقدية في الجزائر.

ومن خلال الجدول أعلاه كذلك نلاحظ أن معدلات التضخم عرفت ارتفاعا كبيرا خاصة منذ النصف الثاني لعقد الثمانينيات، فقد بلغ معدل التضخم 12.32% سنة 1986 بعدما كان المعدل في حدود 6% سنة 1983، وذلك بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية التي كان لها تأثير واضح على رصيد الموازنة العامة، أين تم تمويل هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي، ومع تفاقم عجز الميزانية في سنوات التسعينيات عرف التضخم معدلات مرتفعة، حيث انتقل من 16.6 % سنة 1990 إلى 31.7 % سنة 1991 ثم إلى 29.8% سنة 1995، إلا انه ومع تطبيق البرنامج الهيكلي 1995-1998 تراجعت معدلات التضخم إلى مستويات قياسية حيث بلغت سنة 1999 معدل 2.6% بعدما بلغ سنة 1995 معدل 29.8%، ويرجع سبب هذا الانخفاض في التحكم في العجز الموازناتي والصرامة في إدارة الطلب الكلي، ومع سنة 2000 عرفت الموازنة العامة رصيدا موجبا بفعل انتعاش إيرادات الجباية البترولية الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب

على القروض من الجهاز المصرفي وبداية النشاط التعقيمي لفوائض الجباية البترولية من قبل صندوق ضبط الإيرادات، كل هذا أدى إلى انخفاض معدل التضخم إلى 0.3% سنة 2000 ووصل في نهاية الفترة 2.6% (2003).

وعليه يمكن القول أن تراجع إيرادات الجباية البترولية يؤدي إلى عجز الموازنة العامة، الأمر الذي يقتضي اللجوء إلى الإصدار النقدي كبديل لتمويل عمليات الإنفاق العام، فالزيادة في العرض النقدي أو الكتلة النقدية في الاقتصاد يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار، فتمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي يؤدي إلى ضغوط تضخمية وهو ما حدث في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1986-1996.

3- الجباية البترولية وسياسة التعقيم النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

3-1-تعريف سياسة التعقيم النقدي

تعرف سياسة التعقيم بأنها "عملية نقدية والتي من خلالها يعدل الارتفاع في صافي الأصول الأجنبية عن طريق التخفيض في صافي الأصول المحلية، وبذلك تبقى القاعدة النقدية (الأساس النقدي) ثابتة، ويتحقق ذلك عبر تدخل البنك المركزي والعمل على تحييد أثر الزيادة في صافي الصول الأجنبية بعدة وسائل منها عمليات السوق المفتوحة، الزيادة في الاحتياطي الإجباري، تثبيط المضاعف النقدي".[1]

كما تعرف على أنها: " سياسة صُممت لعزل الوضع النقدي المحلي عن آثار التقلبات الحاصلة في ميزان المدفوعات"؛[2] أي تحييد فائض (عجز) ميزان المدفوعات الناتج عن دخول (خروج) رؤوس الأموال المتسبب في توسع (انكماش) الأساس النقدي، ويمكن **قياس درجة التعقيم النقدي** بالاعتماد على المعادلة التالية:[3]

$$\Delta NDA = \propto \Delta NFA$$

حيث أن:

ΔNFAوΔNDA يمثلان التغير في صافي الأصول المحلية والأجنبية للبنك المركزي على التوالي، $\propto$ معامل التعقيم النقدي.

- إذا كان معامل: $\propto = -1$ فاننا أمام حالة التعقيم التام، والتغير في NFA ليس له أدنى تأثير على الأساس النقدي BM.

- أما إذا كان: $0 > \propto > -1$ فان ممارسة السياسة تكون بشكل جزئي، أي أنها تسمح بتغيرات في الاساس النقدي ناتجة عن الجزء غير المعقم من NFA.

- أما إذا كان معامل: $\propto = 0$ فلا وجود لممارسة سياسة التعقيم النقدي، وأدنى تغيير في NFA ينعكس بشكل كلي ومباشر على الأساس النقدي.

كما تجدر الإشارة إلى أن تقييم سياسة التعقيم النقدي لا تتم إلا اعتمادا على قيم المبينة سابقا، ومن خلالها يستدل بتوجهات السياسة النقدية أيضا، ومثال ذلك أن التعقيم الجزئي في حالة دخول رؤوس الأموال يوافق تطبيق سياسة نقدية توسعية، أما في حالة خروجها فيوافق تطبيق سياسة نقدية انكماشية.

إن ديناميكية السوق النقدية خلال الفترة الحالية، أرغمت بنك الجزائر على عكس وظيفته من عارض للسيولة إلى طالب لها، بغية التحكم في عرض النقود، لأجل هذا قام بنك الجزائر بتعقيم الأثر البارز لصافي الأصول الأجنبية على

---

[1]. ROBERTO, C., et al, **Capital Inflow: Macroeconomic Implication and Policy Responses,** IMF Working Paper, WP/09/40, (Asia and Pacific Department and Research Department),2009, P 17.

[2].RICHARD, C.M, **Cross Country Effects of Sterilization, Reserve Currencies and Foreign Exchange Intervention**, NBER Working Paper No. 391, 1979, P: 05.

[3] جمام محمود، عيسى جديات، **سياسة تعقيم أثر تنقيد ريع النفط على الأساس النقدي في الجزائر خلال الفترة 1999-2012**، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، كلية العلوم الاقتصادية واللعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، العدد 02، ديسمبر 2014، ص 168.

الأساس النقدي، مستعينا بترسانة من الأدوات النقدية، وذلك من اجل تفعيل عملية التعقيم وتجنب مخاطر تراكم احتياطات الصرف الرسمية على الوضع النقدي، بالإضافة إلى أدوات بنك الجزائر* يساهم صندوق ضبط الإيرادات في عملية التعقيم النقدي ولكن بطريقة آلية، وعليه وبغض النظر عن سياسة التعقيم النقدي التي يمارسها بنك الجزائر، سوف نحاول في هذه النقطة إبراز الدور الذي يلعبه صندوق ضبط الإيرادات في عملية تعقيم إيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

2-3- صندوق ضبط الإيرادات وسياسة التعقيم النقدي:

يودع في صندوق ضبط الإيرادات إيرادات الجباية البترولية المحصلة والتي تفوق السعر المرجعي للميزانية العامة للدولة، ولا يزال صندوق ضبط الإيرادات عبارة عن حساب للخزينة العمومية لدي بنك الجزائر، فوجود هذا الصندوق يعبر عن وعي السلطات بتكاليف عدم اليقين التي تكتنف تطور أسعار المحروقات، وعن تبني نظرة طويلة المدى قادت مبدئيا إلى تعقيم الأثر السلبي للصدمة البترولية عبر السياسة الجبائية والى تحديد النفقات العامة وتجنب تعديلها باستمرار وخاصة عندما تتغير أسعار المحروقات، وبالتالي هنا تبرز الحاجة إلى التنسيق بين البنك المركزي والخزينة العمومية في تسيير فائض السيولة.

الجدول رقم (4 -15): تطور النشاط التعقيمي لصندوق ضبط الإيرادات لإيرادات الجباية البترولية خلال الفترة 2000-2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
FP	1173.23	964.464	942.904	1284.97	1485.699	2267.836	2714	2411.848
FRR	453.237	123.864	26.504	448.914	623.499	1368.836	1798.0	1738.848
FRR/PIB	10.99	2.9	0.58	8.52	10.13	18.09	21.11	18.56
FRR/FP	38.63	12.85	2.81	34.93	41.96	60.35	66.24	64.12
inflation	0.3	4.2	1.4	2.6	3.54	1.63	2.63	3.51
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
FP	4003.55	2327.67	2820.010	3829.72	4054.349	3678.131	3390.421	
FRR	2288.15	400.675	1318.31	2300.32	2535.309	2062.231	1812.691	
FRR/PIB	20.63	4.01	10.99	15.76	15.64	12.39	10.53	
FRR/FP	57.15	17.21	46.74	60.06	62.53	56.06	53.46	
inflation	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4- 11)

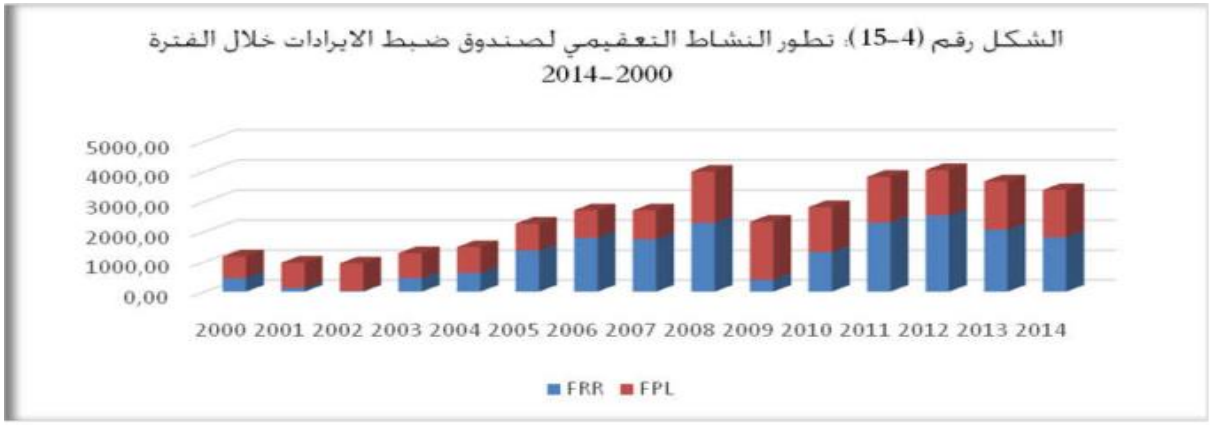

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-15)

* تتمثل الأدوات النقدية لبنك الجزائر للقيام بعملية التعقيم النقدي في: **وسيلة لاسترجاع السيولة لـ 7 أيام وثلاثة اشهر(Reprise de liquidité à 7 jour et 3 mois)، التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلةلسعر الفائدة (La facilité de Dépôts rémunérés)، الاحتياطي الالزامي (Le réserve obligatoire).**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن صندوق ضبط الإيرادات لعب دورا هاما في النشاط التعقيمي، وذلك بعزله لمبالغ جد معتبرة عن الوضعية النقدية والمتمثلة في الاقتطاعات السنوية له من فائض الجباية البترولية، حيث تراوحت النسبة المقتطعة 45.1% (متوسط الفترة)، حيث بلغت النسبة 38.63 % مع بداية الفترة(2000) والتي أدت بدورها إلى تخفيض معدل التضخم إلى 0.3%، لكن تراجعت النسبة المقتطعة سنتي 2001 و2002 إلى حدود 12.85% و 2.81% على التوالي، وذلك بسبب تراجع إجمالي الجباية البترولية في هذه الفترة بنسبة 17.97% (2001) و2.23% (2002)، ضف إلى ذلك تقلص الفجوة بين أسعار البترول والسعر المرجعي للميزانية، كما تم رفع هذا الأخير إلى 22 دولار للبرميل في قانون المالية 2002 (حالة استثنائية)[1]، في حين عرف معدل التضخم ارتفاع سنة 2001 إلى 4.2%، ومع ثورة أسعار النفط خلال الفترة 2003-2008 انتعشت إيرادات الجباية البترولية، الأمر الذي انعكس إيجابا على موارد الصندوق الذي قام بتحييد مبالغ هامة بنسب تراوحت ما بين 34.93% سنة 2003 و 66.24% سنة 2006، وبلغت النسبة 57.15 % سنة 2008، في حين عرفت هذه الفترة معدلات تضخم تتراوح ما بين 1% و 3% وهو هدف الذي يصبوا إليه بنك الجزائر من خلال سياسة استهداف التضخم، وفي سنة 2009 تراجعت نسبة اقتطاعات الصندوق إلى مستوى 17.21% وذلك بسبب تراجع أسعار النفط بفعل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من جهة، وارتفاع السعر المرجعي للميزانية بنسبة 94% والذي حدد حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2008 بـ 37 دولار للبرميل[2] من جهة ثانية، حيث أدت هذه الزيادة في الإيرادات إلى التوسع في الإنفاق العام الذي عمل على رفع معدل التضخم سنة 2009 إلى 5.74%، وعاودت النسبة في الارتفاع بدءا من سنة 2010 أين بلغت 46.74% وصولا إلى 62.53% سنة 2012، وبالرغم من عزل هذه المبالغ الكبيرة إلى أن معدل تضخم ارتفع بنسبة كبيرة سنة 2012 أين وصل المعدل إلى 8.89% ويعود سبب هذا الارتفاع إلى التخفيضات المستمرة في سعر الصرف الذي يعمل على رفع الأسعار المحلية، كما لعبت الواردات دور كبير في رفع هذا المعدل، وعرفت الجباية البترولية سنتي 2013 و 2014 انخفاضا قدر بـ 9.27%، 7.82% على التوالي، فهذا الانخفاض أدى إلى تراجع نسبة الاقتطاعات للصندوق والتي قدرت بـ 56.06% (2013)، 53.46% (2014)، وعرف التضخم كذلك في السنتين الأخيرتين تراجع إلى 3.26% و2.92% على التوالي.

ومن المهم الإشارة إليه هو أن المبالغ المحولة للصندوق لا تدخل في هيكل الكتلة النقدية M2، وبهذا نقول أن صندوق ضبط الإيرادات قد وفر على بنك الجزائر الجهد الإضافي من أجل التعامل مع هذه المبالغ على المستوى المحلي الذي كان سيزيد الأمر تعقيدا خاصة في ظل الفوائض الهيكلية التي تشهدها الساحة النقدية، وبذلك كان لصندوق ضبط الموارد وظيفة تحييد جزء هام من المبالغ المنقدة ومنعها من الولوج إلى الساحة النقدية، الأمر الذي ساعد على التحكم النسبي في ظاهرة التضخم خصوصا من ناحية عرض النقود.

وفي الأخير يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات لعب دورا بارزا في تفعيل سياسة التعقيم النقدي بالنظر إلى مساهمته في تخفيض صافي الأصول المحلية* لبنك الجزائر في ظل التزايد المستمر لصافي الأصول الأجنبية منذ استحداثه، وبهذه الكيفية يكون قد عمل على استقرار الأساس النقدي بشكل مباشر (هدف سياسة التعقيم) وأثره على استقرار الأسعار، هذا وبالإضافة إلى مهامه المسطرة في قانون المالية من تمويل عجز الخزينة العمومية وتسديد الدين الداخلي والخارجي.

---

[1]Ministère des finances**, Rapport de présentation du projet de la loi de finance 2002**, 18 septembre 2001, P 9.

[2]Ministère des finances,**Note de présentation du projet d'ordonnance portant la loi de finance complémentaire pour 2008**,15 JUILLET 2008, P 8.

*إن رصيد صندوق ضبط الموارد يوضع في حساب لدى بنك الجزائر وبهذا الشكل أصبحت الخزينة في وضعية دائن بالنسبة له، وعليه أصبح بند قروض للدولة يسجل بالقيمة السالبة وهو ما تم التطرق اليه في علاقة الجباية البترولية وقروض المقدمة للدولة، هذا الأخير ساهم في تسجيل صافي الأصول المحلية في وضعية بنك الجزائر بالقيمة السالبة كذلك منذ نفس السنة (2000)، بهذه الطريقة كانت مساهمة صندوق ضبط الموارد في تخفيض صافي الأصول المحلية ككل.

المبحث الثاني: دور الجباية البترولية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الداخلية للاقتصاد الوطني

إن تنامي الموارد المالية النفطية كان لها دورا بارزا في حسم خيارات الدولة الاقتصادية، وذلك بتبني الخيار القائم على التدخل الحكومي في الاقتصاد من خلال النظام الاشتراكي، وذلك من خلال التوسع في الإنفاق العام وخاصة الاستثماري لإنشاء قاعدة إنتاجية قوامها القطاع العمومي، هدفت من خلالها إقامة تنمية شاملة، حيث عرفت الاستثمارات العمومية تضاعف بـ 15 مرة خلال الفترة 1967-1979، وبالرغم من القطيعة التي حدثت في الاقتصاد الوطني منذ أزمة النفط 1986 إلى غاية 1999، وبعد هذه السنوات العجاف إن صح القول انتعشت إيرادات الجباية البترولية بداية من سنة 2000 بسبب الارتفاع الشديد في أسعار النفط، مما جعل الحكومة تزيد من ضغط الإنفاق العام وبالأخص النفقات الاستثمارية في الاقتصاد من خلال القطاعات الاقتصادية الراكدة أهمها الفلاحة، وخلال الفترة الأخيرة خصوصا مع تنامي الإيرادات النفطية في الميزانية العامة أصبحت هذه الأخيرة وسيلة بيد الحكومة لتمرير مشاريعها الاستثمارية منتجة كانت أو غير منتجة وذلك لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية النهائية من دعم للنمو الاقتصادي، تخفيض معدلات البطالة وتحقيق استقرار الأسعار مع مراعاة التوازن الخارجي، ومن خلال الشكل أدناه والذي أردنا به توضيح دور الجباية البترولية في التأثير على التوازنات الداخلية(دعم النمو الاقتصادي، تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي) من خلال قناة الإنفاق العام، لأن هذه الأخير تعتبر الوجه الثاني للإيرادات العامة والجباية البترولية خصوصا.

الشكل رقم (4 -16): دور الجباية البترولية في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الاجتماعي

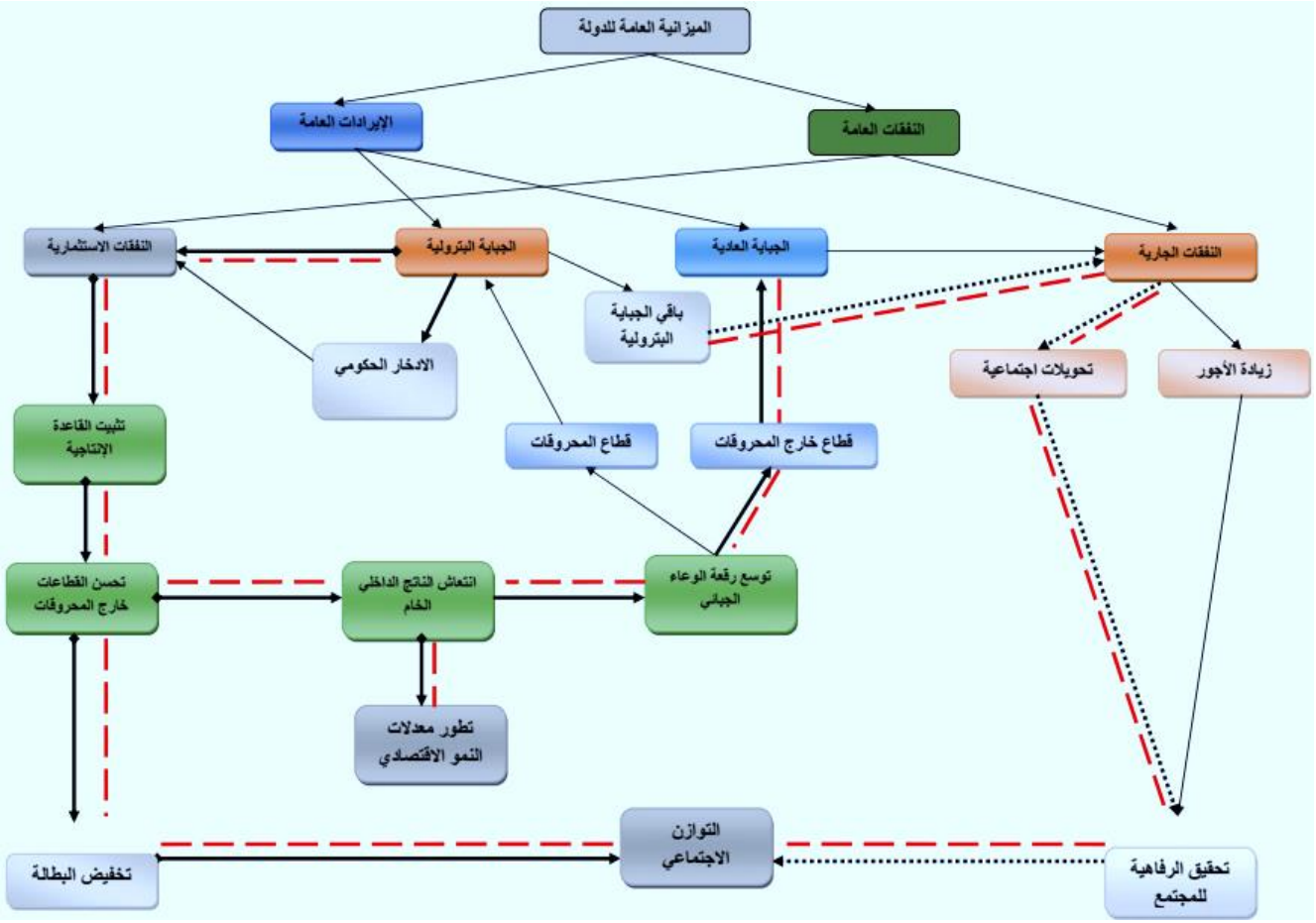

من إعداد الطالب بتصرف

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الجباية البترولية لها دور هام في تغطية النفقات الاستثمارية الحكومية وتعبئة المدخرات الحكومية، حيث أن جانب مهم من الاستثمارات العمومية تعمل على تثبيت القاعدة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات على غرار الفلاحة والصناعة والسياحة، والتي بدورها تستقطب عدد مهم من اليد العاملة، مما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة في المجتمع، كما أن تحسن هذه القطاعات وارتفاع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي ينعكس إيجابا على تطور معدلات النمو الاقتصادي، ومن زاوية أخرى فالتحسن الذي يمس هذه القطاعات وتوسعها من ناحية القدرة الإنتاجية وتوظيف اليد العاملة، سينعكس هذا بطبيعة الحال على نمو الوعاء الجبائي للجباية العادية (IRG,IBS, TVA) ويرفع من حصيلتها المالية مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة والقدرة على تغطية النفقات الجارية، وللعلم فإن الإعفاءات والتخفيضات المتكررة في المعدلات الجبائية والتي أثبتت عدم نجاعتها في اقتصادنا في ظل وجود عدة عراقيل أهمها المناخ الاستثماري والاقتصاد غير الرسمي، وكما قلنا أن هذه الإعفاءات والتخفيضات تعود إلى ضخامة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة، التي نستطيع أن نقول على حد معرفتنا أنها بعثت نوعا من الطمأنينة والراحة لدى صناع القرار على مستوى السلطة، مما جعلهم يبذرون ويسرفون في الإنفاق وخاصة الجاري منه، ومنح العديد من الإعفاءات الجبائية في ظل آليات تمويل ضعيفة الرؤى والنظرة الإستراتيجية وضعف التقييم الاستثماري ونقص الرقابة والمتابعة، وربما خير دليل على ما نقول هو عند تراجع إيرادات الجباية البترولية والتي لها دور مهم في الموازنة العامة، حيث نستشهد بقانون المالية الأخير 2016، في ظل تراجع الجباية البترولية بنسبة 34% (بلغت 2061.886 مليار دج في نوفمبر 2015، في حين بلغت في نفس الفترة من سنة 2014 قيمة 3124.103 مليار دج) ونظرا لارتباطها بالاستثمارات العمومية، تراجعت الاستثمارات العمومية بـ 18% مقارنة بسنة 2015، كما بدأ مع بداية السنة الجارية تحرير دعم بعض المواد على غرار مواد الوقود، وفرض نوع من الصرامة في تحصيل الإيرادات الجبائية للجباية العادية، كما أن تصريح البعض وراحتهم في نفس الوقت من خلال المدة القادمة (سنتين على الأقل) بالرغم من تراجع الجباية النفطية والإيرادات البترولية بصفة عامة، فهم مستندين إلى ما تم ادخاره من فوائض الجباية البترولية خلال السنوات السابقة في صندوق ضبط الإيرادات والتي وصلت مدخراته مع نهاية سنة 2014 إلى 4408.465 مليار دج.

وبما أن الجباية البترولية لها قدرة كبيرة في تمويل الاستثمارات العمومية فاقت أحيانا نسبة 200% في السنوات الأخيرة، مما يصرف باقي هذه الإيرادات على النفقات الجارية خاصة في ظل تباطؤ نمو الجباية العادية وعدم قدرتها على تغطية جميع النفقات الجارية، أين تعرف هذه الأخيرة نموا مضطردا خاصة في السنوات الأخيرة، فالتقسيم الاقتصادي للنفقات الجارية في الجزائر عموما يتمثل في الأجور والمرتبات والمدفوعات التحويلية كالدعم والإعانات بالإضافة إلى الإنفاق على السلع والخدمات وفوائد الديون، وحسب رأينا نرى أن النفقات الخاصة بالمرتبات والأجور يجب أن تمول عن طريق موارد مستقرة والمتمثلة عموما في الجزائر بالجباية العادية، ولعدم كفاية موارد الجباية العادية في تغطية جميع النفقات الجارية تبقى قناة تمويل الإعانات والدعم أمام الباقي من إيرادات الجباية البترولية، وعليه فتمويل الجباية البترولية لهذه النفقات التي تؤدي إلى تحقيق نوعا من الرفاهية للمجتمع من خلال تحسين المستوى المعيشي والحد من معدلات الفقر وتوفير المواد والسلع الاستهلاكية للفئة المحدودة الدخل أو التي لا تملك دخل أصلا، كما لا ننسى أن الاستثمارات العمومية ليست كلها إنتاجية فهناك استثمارات غير منتجة مثل المستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها، الأمر الذي ينعكس على مؤشرات التنمية البشرية بالإيجاب على غرار الرعاية الصحية والتعليم.

إذن من خلال تحليلنا السابق للشكل أعلاه والذي يبرز دور الجباية البترولية في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي، وذلك بطبيعة الحال عبر عدة مراحل كانت

النفقات العامة وبالأخص الاستثمارية منها القناة الرئيسية لتوجيه هذه الإيرادات، وسوف سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل افتراضات الشكل أعلاه من خلال تتبع تطور قيم كل من الادخار الحكومي والاستثمارات العمومية، الناتج المحلي الإجمالي وبعض مؤشرات التوازن الاجتماعي خلال الفترة 1980-2014 وعلاقتها بتطورات الجباية البترولية في الجزائر.

المطلب الأول: مساهمة الجباية البترولية في الادخار الحكومي وتمويل الاستثمارات العمومية

للادخار دور مهم في توفير الموارد المالية اللازمة للتمويل الاستثماري، وحسب النظرية الاقتصادية فان الادخار عموما يتكون من المتبقي من الدخل بعد إشباع الحاجات الاستهلاكية **(Y= C+S)**، وعادة ما يتحول هذا الادخار إلى استثمار **(S=I)**، وفي هذه الحالة سوف نتكلم عن الادخار الحكومي والاستثمار العمومي، فالأول عبارة عن الإيرادات العامة ناقص النفقات الجارية (نفقات التسيير)[1]، أما الثاني فهي الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة حسب القطاعات الاقتصادية المبرمجة في الجدول "ج" في قانون المالية.

1- الجباية البترولية وتكوين الادخار الحكومي خلال الفترة 1980-2014

يعتبر الادخار الحكومي في الجزائر من بين العناصر المهمة التي لعبت دورا بارزا في التنمية، حيث ساهم بقسط كبير في تغطية برامج التنمية الاقتصادية رغم ضخامتها وأحيانا نجد أن معدل الادخار الحكومي أكبر من النفقات العمومية، وهذا لا يعني أن الميزانية العامة لم تشهد عجزا ماليا، بل في بعض السنوات حققت الميزانية عجزا ولم تحقق فائضا، هذا ما يدفعنا إلى التفرقة بين فائض الميزانية والادخار الحكومي، حيث يقصد بفائض الميزانية العامة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة، أما الادخار الحكومي فيقصد به الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية، وبالتالي فان تحقق الادخار الحكومي لا يعني وجود فائض في الميزانية العامة.

1-1- تطور الادخار الحكومي خلال الفترة 1980-1989

تميزت هذه الفترة بتجسيد مخططين خماسيين (1980-1989) مما استوجب معدلات ادخار كبيرة لتمويل هذه الاستثمارات، وبما أن الادخار الحكومي يتكون بعد تسديد النفقات الجارية، إلا انه عرف العديد من التقلبات خاصة من جانب الإيرادات العامة (الجباية البترولية)، وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4 -16): تطور الادخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980- 1989

السنة	الإيرادات العامة	نفقات التسيير	الادخار الحكومي	الجباية العادية - نفقات التسيير	الجباية البترولية - باقي نفقات التسيير	الإيرادات غير الجبائية	مساهمة باقي الجباية البترولية في الادخار الحكومي %	مساهمة الإيرادات غير الجبائية في الادخار الحكومي%
1980	61.58	27.59	33.99	- 5.25	32.41	1.58	95.35	4.64
1981	81.71	32.82	48.89	- 4.73	46.22	2.67	94.53	5.46
1982	77.57	41.09	36.48	- 9.77	31.69	4.79	86.86	13.13
1983	84.51	45.03	39.48	- 4.23	33.48	6	84.80	15.19
1984	99.08	52.34	46.74	- 7.99	35.85	10.89	76.7	23.29
1985	108.54	52.31	56.23	-2.84	43.95	12.28	78.16	21.83
1986	92.38	63.67	28.71	- 9.2	12.24	16.47	42.63	57.36
1987	92.96	65.48	27.48	- 5.51	14.97	12.51	54.47	45.52
1988	93.45	76.21	17.24	- 18.13	5.96	11.28	34.57	65.42
1989	116.41	81.0	35.41	- 16.44	29.05	6.36	82.03	17.96

[1] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2008، الجزائر، سبتمبر 2009، ص 111.

متوسـط الفتـرة 1980- 1989	73.01	26.98

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين (4 -1) و (4-4)

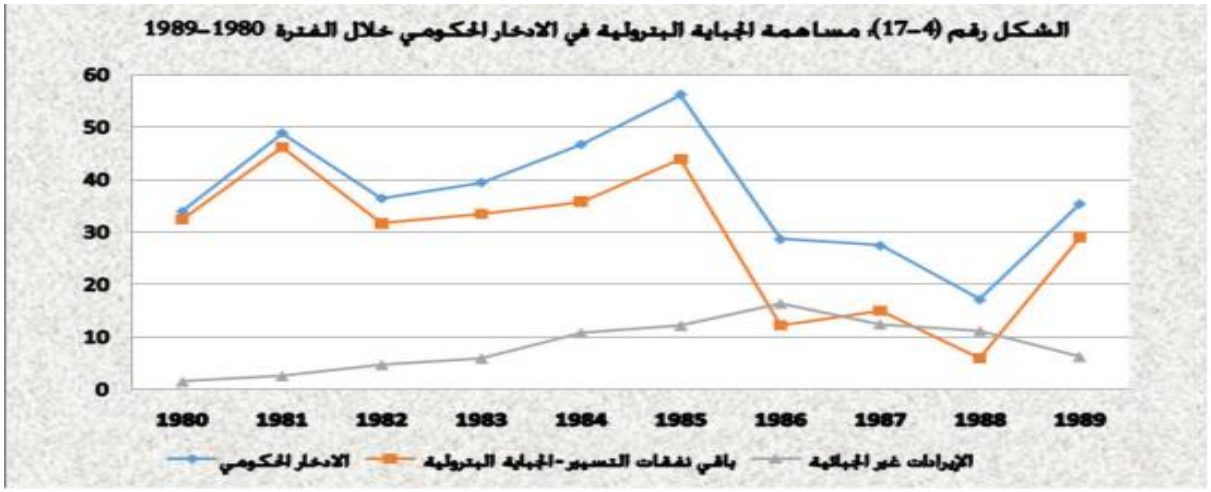

الشكل رقم (4-17): مساهمة الجباية البترولية في الادخار الحكومي خلال الفترة 1980-1989

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-16)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الادخار الحكومي عرف العديد من التقلبات خلال هذه الفترة، حيث بلغ 33.99 مليار دج سنة 1980 ثم ارتفع إلى 48.89 مليار دج بنسبة 43.83%، ومع تراجع الإيرادات العامة سنة 1982 تراجع الادخار الحكومي بنسبة 25.38 %، أما الفترة 1983-1985 فقد عرف ارتفاعا ولكن بنسب متدنية، ومع بداية الأزمة النفطية والاقتصادية سنة 1986 وتراجع الإيرادات العامة للدولة، والتي كان لها تأثير جلي على المبالغ المدخرة، حيث تراجع الادخار سنة 1986 بنسبة 48.94% ونسبة 51.12% سنة 1987 مقارنة بسنة 1985، وبلغ الادخار الحكومي سنة 1988 مبلغ قدره 17.24 مليار دج، وهي أقل مبلغ مدخر خلال هذه الفترة، حيث تراجع بنسبة 37.26%، ويعود سب هذا التراجع إلى النمو البطيء للإيرادات العامة (0.52%) مقارنة بنمو النفقات الجارية (16.38%)، ومع نهاية الفترة سنة 1989 ارتفع الادخار الحكومي بنسبة 105.39% أين بلغ مبلغ 35.41 مليار دج.

وأما عن الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في تكوين المدخرات الحكومية، وبصفتها المساهم الأول في الإيرادات العامة، هو ما يحتم أن تكون الجباية البترولية هي المكون الأساسي كذلك للمدخرات الحكومية، وبما أن النفقات الجارية عادة ما تمول عن طريق الجباية العادية، فقد قمنا بعملية حساب تمويل النفقات الجارية غير المغطاة بالجباية العادية بواسطة الجباية البترولية، أما باقي الموارد التي تكون الادخار الحكومي تصبح مكونة من باقي إيرادات الجباية البترولية بعد تغطية باقي النفقات الجارية غير المغطاة بالجباية العادية، بالإضافة إلى الإيرادات غير الجبائية، وبما أن هذه الأخيرة ليس لها وزن كبير في الإيرادات العامة، مما يبين لنا الدور الكبير الذي تلعبه الجباية البترولية في تكوين الادخار الحكومي، حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم(17-4) أن التقلبات التي تحدث من جانب الادخار مردها إلى تقلبات الجباية البترولية، وخاصة الفترة التي عرفت فيها الجباية البترولية انخفاضات متتالية خلال الفترة 1986-1988 بسبب الأزمة النفطية سنة 1986، والتي أدت إلى تراجع نسبة مساهمتها في تكوين المدخرات الحكومية إلى 42.63 %سنة 1986 و 34.57 % سنة 1988، بعدما كانت تساهم بنسب تفوق 80% خاصة خلال الفترة 1980-1983، وعلى العموم ساهمت الجباية البترولية في تمويل الادخارات الحكومية خلال هذه الفترة بنسبة 73.01% (متوسط الفترة)، أما باقي النسبة 26.98 % فهي عبارة عن إيرادات غير جبائية.

1-2- تطور الادخار الحكومي الفترة 1990- 1999

إن التحسن الذي عرفته الإيرادات العامة وخاصة بعد خروج الجباية البترولية من نفق أزمة 1986، ومع استقرار النفقات الجارية وبالخصوص مع تطبيق إصلاحات التعديل الهيكلي وكذا شبه تحسن الذي عرفته الجباية العادية بعد تطبيق إصلاح النظام الجبائي سنة 1992، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع إلى حد ما الادخار الحكومي خلال هذه الفترة، وهو ما نوضحه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4 -17): تطور الادخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990- 1999

السنة	الإيرادات العامة	نفقات التسيير	الادخار الحكومي	الجباية العادية - نفقات التسيير	الجباية البترولية - باقي نفقات التسيير	الإيرادات غير الجبائية	مساهمة باقي الجباية البترولية في الادخار الحكومي %	مساهمة الإيرادات غير الجبائية في الادخار الحكومي%
1990	160.20	96.9	63.3	-18.1	58.1	5.2	91.78	8.21
1991	272.40	183.3	89.1	- 77.1	84.4	4.7	94.72	5.27
1992	316.80	236.10	80.7	- 127	74.3	6.4	92.06	7.93
1993	320.10	288.90	31.2	- 162.8	22.2	9	71.15	28.84
1994	434.20	344.20	90	- 168.24	53.94	36.06	59.93	40.06
1995	600.85	444.43	156.42	- 211.28	124.87	31.55	79.82	20.17
1996	825.16	550.60	274.56	- 260	236	38.56	85.95	14.04
1997	926.67	643.56	283.11	- 329.55	235.22	47.89	83.08	16.91
1998	774.52	663.86	110.66	- 334.03	44.53	66.13	40.24	59.75
1999	950.50	774.70	175.8	- 459.93	100.19	75.61	56.99	43.009
متوسط الفترة1990- 1999							75.572	24.419

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين (4 -2) و (4 -5)

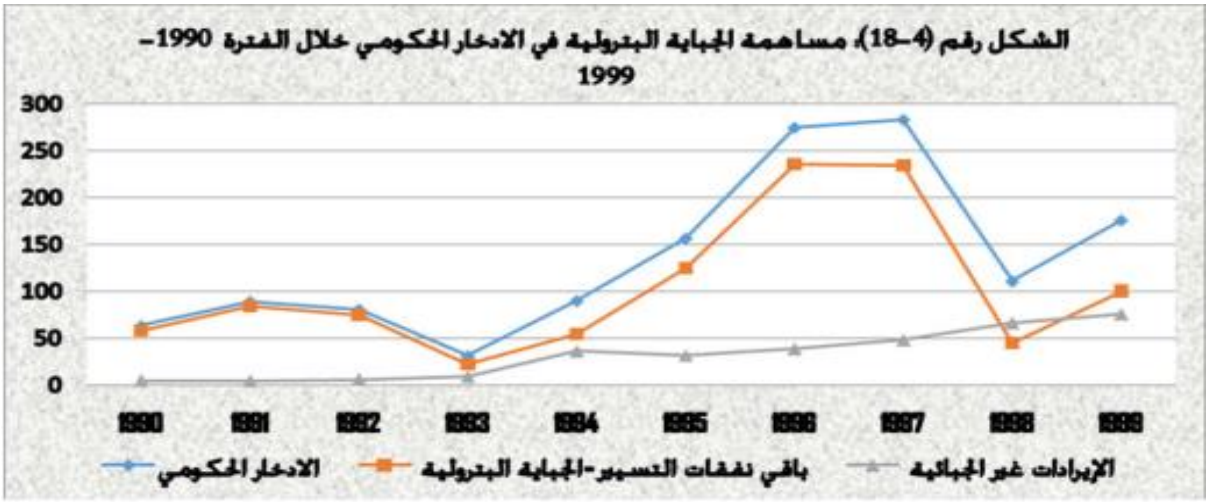

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-17)

من خلال البيانات أعلاه نلاحظ أن الادخار الحكومي خلال هذه الفترة قد عرف تحسنا مقارنة بالفترة السابقة، أين عرف تراجع خلال عقد التسعينيات في سنتين فقط، وذلك سنة 1993 بانخفاض نسبته 61.33% وسنة 1998 بانخفاض نسبته 60.9%، ويعود هذا التراجع إلى انخفاض في الإيرادات العامة والتي بدورها تتبع تغيرات الجباية البترولية، حيث تراجعت الإيرادات العمومية خلال سنة 1998 بنسبة 16.41%، أما انخفاض الادخار سنة 1993 فانه سببه يعود إلى النمو الكبير في النفقات الجارية (22.36%) مقارنة بنمو الإيرادات العامة (1.04%)، وعرف الادخار

الحكومي أعلى قيمة له سنة 1997 بـ 283.11 مليار دج، بارتفاع قدره 347% مقارنة ببداية الفترة، ومع نهاية الفترة سنة 1999 ومع تحسن الإيرادات العامة ارتفع الادخار الحكومي بنسبة 58.86%.

وبما أن الجباية البترولية قد عرفت نوعا من الاستقرار خلال هذه الفترة، فقد كان لها دور مهم في تمويل الادخار الحكومي، وهو ما يوضحه الشكل رقم (17-4)، حيث بلغ متوسط تمويل الجباية البترولية للادخار الحكومي خلال الفترة 1990-1992 نسبة 92.85%، أما الفترة (1994-1997)، فقد تراجع متوسط نسبة التمويل إلى 77.19%، وعرفت الجباية البترولية أقل نسبة تمويل سنة 1998 وذلك بنسبة 40.24% بنسب تراجع إيراداتها بسبب الأزمة النفطية (1998) مما أثر على تراجع الإيرادات العامة والذي بدوره انعكس على انخفاض المدخرات الحكومية، وبلغ متوسط مساهمة الجباية البترولية في تكوين الادخارات الحكومية خلال هذه الفترة نسبة 75.57%، بينما تم تمويل باقي الادخارات بواسطة الإيرادات غير الجبائية وذلك بنسبة 24.41%.

3-1- تطور الادخار الحكومي الفترة 2000-2014

إن ارتفاع أسعار النفط مع بداية سنة 2000 والذي انعكس إيجابا على إيرادات الجباية البترولية والإيرادات العامة عموما، الأمر الذي ساعد على تكوين مدخرات مهمة على للحكومة من أجل تنفيذ برامجها التنموية، إلا انه ومن زاوية أخرى عرفت هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في النفقات الجارية مما يثبط من عملية تكوين المدخرات الحكومية، والجدول الموالي يوضح تطور الادخار الحكومي خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (4 -18): تطور الادخار الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014

السنة	الإيرادات العامة	نفقات التسيير	الادخار الحكومي	الجباية العادية - نفقات التسيير	الجباية البترولية - باقي نفقات التسيير	الإيرادات غير الجبائية	مساهمة باقي الجباية البترولية في الادخار الحكومي %	مساهمة الإيرادات غير الجبائية في الادخار الحكومي%
2000	1578.1	856.2	721.9	- 506.698	666.539	55.361	92.33	7.66
2001	1505.5	963.6	541.9	-565.362	399.102	142.798	73.64	26.35
2002	1603.3	1097.7	505.6	-614.804	328.1	177.5	64.89	35.10
2003	1966.6	1122.8	843.8	-597.875	687.099	156.701	81.42	18.57
2004	2229.7	1251.1	978.6	-670.689	815.01	163.59	83.28	16.71
2005	3082.5	1245.1	1837.4	-604.628	1663.208	174.192	90.51	9.48
2006	3639.8	1437.9	2201.9	-717.016	1996.984	204.916	90.69	9.3
2007	3687.8	1673.9	2013.9	-907.15	1504.698	509.202	74.71	25.28
2008	5190.5	2217.8	2972.7	-1252.511	2751.048	221.652	92.54	7.45
2009	3676.0	2300.0	1376	-1153.39	1174.485	201.715	85.35	14.65
2010	4392.9	2659.1	1733.8	-1361.1	1458.91	274.89	84.14	15.85
2011	5790.1	3879.1	1911	-2352	1477.72	433.28	77.32	22.67
2012	6339.3	4782.6	1556.7	-2874	1180.349	376.351	75.82	24.17
2013	5957.546	4131.536	1826.01	-2100.517	1577.614	248.396	86.39	13.6
2014	5721.048	4486.313	1234.735	-2407.736	982.685	252.02	79.58	20.41
متوسـط الفترة 2000- 2014							82.174	17.816

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين (4 -3) و (4- 6)

الشكل رقم (4-19): مساهمة الجباية البترولية في الادخار الحكومي خلال الفترة 1990-1999

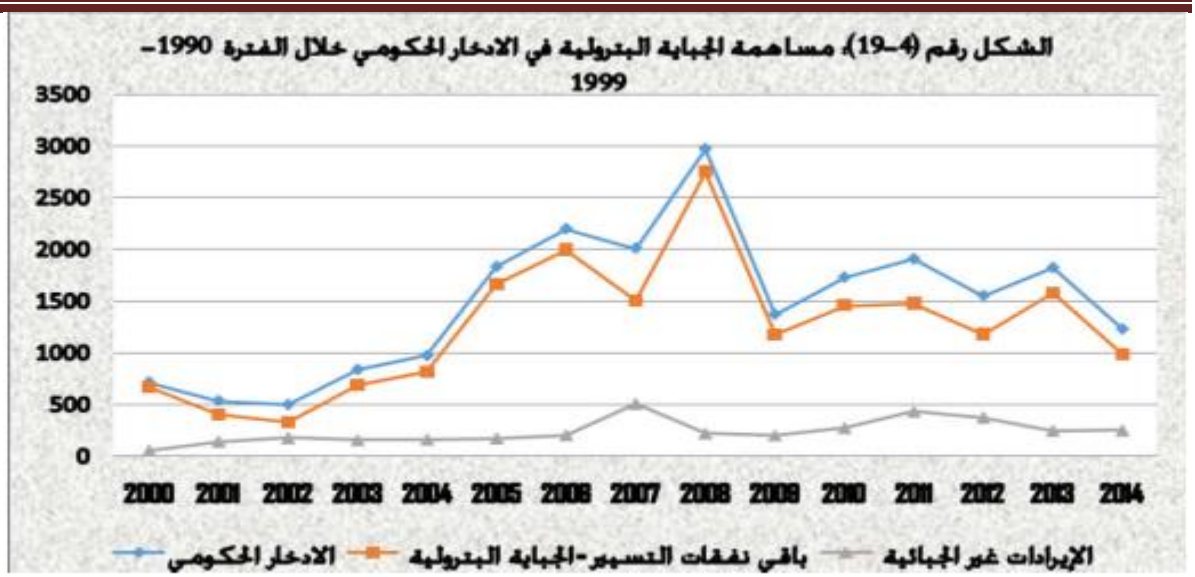

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-18)

تميزت هذه الفترة عن باقي فترات الدراسة بانتعاش الاقتصاد الوطني من خلال تحسن جميع مؤشراته الداخلية والخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول والتي عرفت ارتفاعا محسوسا منذ بداية سنة 2000، ومن بين هذه المؤشرات التي عرفت انتعاشا الادخار الحكومية، ويرجع ارتفاع معدلات الادخار الحكومي إلى انتعاش الإيرادات الحكومية (خاصة الجباية البترولية) وبنسبة أقل انخفاض النفقات الجارية وهو أمر مستبعد نوعا في بلادنا، أما الانخفاض فقد يكون سببه تراجع الإيرادات العامة أو نمو النفقات الجارية أكبر من نمو الإيرادات العامة، وهو ما حدث سنة 2007 و2012، حيث تراجع الادخار الحكومي سنة 2007 بنسبة 8.53% ويعود سبب الانخفاض إلى نمو النفقات الجارية (16.41%) أكبر من الإيرادات العامة (1.31%)، أما سنة 2012 تراجع الادخار الحكومي بنسبة 18.54%، حيث بلغ نمو الإيرادات العامة نسبة 9.48% وهو أقل من نمو النفقات الجارية والتي بلغ معدل نموها 23.29%، أما التراجع من جهة الإيرادات العامة والذي سببه تراجع إيرادات الجباية البترولية (انخفاض أسعار النفط)، وذلك لسنوات 2001، 2009، 2014، حيث تراجعت الإيرادات العامة بنسبة 4.6% سنة 2001، 29.17% سنة 2009، 3.96% سنة 2014، الأمر الذي أدى إلى تراجع المدخرات الحكومية بنسب 24.93% (2001)، 53.71% (2009)، 32.38% (2014)، وبالرغم من تراجع الإيرادات العامة سنة 2013بنسبة 6.02% إلى أن الادخار الحكومي ارتفع بنسبة 17.3% وذلك بسبب تقليص النفقات الجارية في ذات السنة بنسبة 13.61% وهو انخفاض أقل من انخفاض الإيرادات العامة للدولة.

وعرفت هذه الفترة انتعاش كبير للجباية البترولية مما جعلها تساهم بنسبة كبيرة في تكوين المدخرات الحكومية، حيث بلغت نسبة مساهمتها 92.33% سنة 2000، وبالرغم من التراجع سنتي 2001 و2002 إلى نسب 73.64%، 64.89% على التوالي، إلا أنها عرفت قفزة كبيرة خلال باقي الفترة، حيث تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 74.71% كحد أدنى سنة 2007 ونسبة 92.54% سنة 20087، حيث تعد هذه النسبة الأعلى خلال هذه الفترة، أين شهدت الجباية البترولية كبيرا بسبب ارتفاع أسعار النفط، وعموما بلغ متوسط تمويل الجباية البترولية للادخار الحكومي خلال هذه الفترة نسبة 82.174%، وهي نسبة عالية جدا ما يوحى بأهمية الجباية البترولية في تعبئة الادخارات الحكومية، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ 17.816% فهي عبارة عن إيرادات غير جبائية.

ومن خلال ما سبق يتبن لنا أهمية ومكانة الجباية البترولية في تعبئة الادخارات الحكومية خلال الفترة 1980-2014 وبالرغم من التقلبات التي عرفتها الجباية البترولية خاصة أثناء الأزمات النفطية (1986- 1998- 2009- 2014)إلا أنها

ما زالت تحافظ على نسب مساهمتها حيث بلغ متوسط الفترة 1980-2014 نسبة 76.91% وهي نسبة مرتفعة، الأمر الذي ساعد الحكومة على تنفيذ مخططاتها وبرامجها التنموية من خلال الاستثمارات العمومية والتي ترصد لها مبالغ هامة كل سنة.

2- دور الجباية البترولية في تغطية الاستثمارات العمومية:

تدخل الاستثمارات العمومية في إطار تنفيذ الحكومة لبرامجها وسياستها الاقتصادية، حيث يهدف من خلالها إلى الزيادة في حجم الإنتاج والناتج الوطني، وترصد أموال هذه الاستثمارات عن طريق مخططات تنموية كما تمت خلال الفترة 1967 -1989 أو عن طريق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو خلال الفترة 2000-2014.

2-1- الاستثمارات العمومية في ظل مرحلة التخطيط (1980- 1989)

بعد وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين -رحمه الله- **(1978/12/28)** انتهت فترة المخطط السابق (1967-1979)، حيث لم تتم برمجة أي مخطط جديد في هذه الفترة **(فترة الاستراحة 1979)**، حيث تم إعادة التفكير في التجربة التنموية السابقة عن طريق التقييم والمراجعة وتصحيح الاختلالات الاقتصادية التي نتجت عن التوسع الاقتصادي للفترة السابقة، والتي حكم عليها بأنها مكلفة، قليلة الفعالية ومولدة التبذير، ومنه يجب تخلي الدولة عن تسيير الاقتصاد أصبح ضروريا، وعليه تضمنت هذه المرحلة مخططين خماسيين، الأول خلال الفترة (1980-1984) والذي خصص له غلاف مالي قدر بـ 561.5 مليار دج، والثاني خلال الفترة (1985-1989) بمبلغ قدر بـ 828.38 مليار دج، ويتميز هاذين المخططين -حسب واضعيه- بالتوازن والتنظيم بدرجة اكبر من المخططات السابقة، حيث يركز على ضرورة تحسين الإنتاج والإنتاجية، ويسعى إلى تحقيق التوازن القطاعي بين الفلاحة والري والصناعة والنشاطات المنتجة والمنشآت القاعدية من جهة، و المردودية الاقتصادية وتلبية الحاجات الاجتماعية من جهة ثانية.[1]

بالرغم من تطبيق المخطط الأول إلى أنه ومع منتصف هذه الفترة اصطدم الاقتصاد الوطني بأزمة نفطية اقتصادية سنة 1986 ، أدت إلى تهاوي أسعار النفط إلى مستويات متدنية وتراجع إيرادات الجباية البترولية وصادرات المحروقات إلى أكثر من النصف، مما خلف انهيار شبه كلي للاقتصاد الوطني وأصبح عرضة لكل المخاطر لأكثر من عقد ونصف وخاصة المديونية العمومية، وأصبح المخطط الخماسي الثاني في خبر كان، خاصة مع الانفجار الاجتماعي سنة 1988 ونهاية مرحلة التخطيط الاشتراكي سنة 1989، ومن خلال الجدول أدناه نبرز تطور الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (4 -19): تغطية الجباية البترولية للاستثمارات العمومية خلال الفترة 1980-1989

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الجباية البترولية	37.66	50.95	41.56	37.71	43.84	46.79	21.44	20.48	24.09	45.49
الاستثمار العمومي	17.93	22.78	33.67	43.07	44.65	45.22	41.57	38.27	43.44	42.50
نسبة التغطية	210.03	223.66	123.13	87.55	98.18	103.47	51.57	53.51	56.16	106.09

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين (4 -1) و (4-4)

[1] سعدون بوكابوس، **الاقتصاد الجزائري(محاولتان من اجل التنمية -1962_1989- 1990_2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2013.

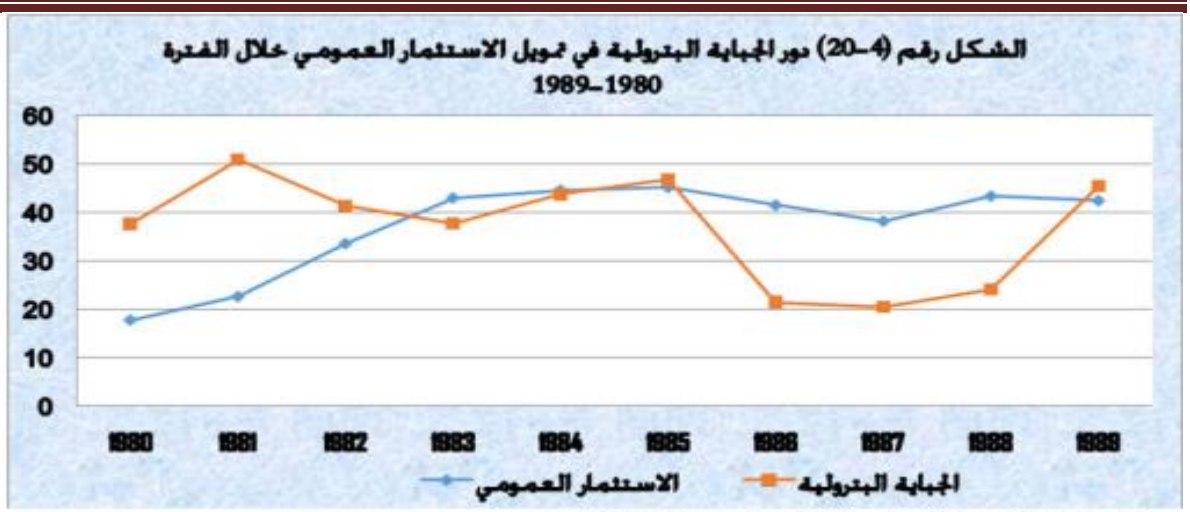

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-19)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات العمومية عرفت معدلات نمو سنوي خلال الفترة 1980-1985، حيث ارتفعت خلال هذه الفترة بنسبة 152.2%، وذلك راجع إلى تجسيد المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، وفي ذات الفترة شهدت الجباية البترولية ارتفاعا قدر بـ 24.32% (1980-1985)، الأمر الذي انعكس على نسبة تغطيتها لهذه الاستثمارات، حيث بلغ متوسط التغطية لهذه الفترة (1980-1985) نسبة 109.47%، أما النصف الثاني لهذه الفترة (1986-1989) والتي تزامنت مع تطبيق الدولة للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) فقد شهدت الاستثمارات العمومية تراجع بـ 15.36% بسبب انفجار أزمة النفط سنة 1986 والتي أدت إلى تراجع إيرادات الجباية البترولية بنسبة تفوق 50%، أما مع نهاية الفترة ارتفعت الاستثمارات العمومية إلى 42.5 مليار دج سنة 1989 والذي تزامن مع انتعاش طفيف في إيرادات الجباية البترولية، وبلغ متوسط معدل التغطية لسنوات (1986-1989) نسبة 66.83%، والملاحظ أن نسبة التغطية بين النصف الأول والثاني لذات الفترة تراجعت بـ 42.64% وهو ما يوحي إلى تأثر الجباية البترولية والاقتصاد الوطني عموما بتغيرات السوق الدولية للنفط.

2-2- الاستثمارات العمومية في ظل اتفاق مع المؤسسات الدولية خلال الفترة 1990-1999

خلفت أزمة النفط 1986 العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية على الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى اللجوء إلى الهيئات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي، البنك الدولي)، وقد عقدت الجزائر في هذا الإطار اتفاقيتين للاستقرار الاقتصادي في ماي 1989 (standby 1)، جوان 1991 (standby 2)، ثم برنامج التثبيت لمدة سنة عقد في أفريل 1994 إلى غاية ماي 1995، ونظرا لحساسية الاقتصاد الوطني للتغيرات الخارجية (أسعار النفط) والتي تثبت الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني، تم عقد اتفاق آخر في ماي 1995 (1995-1998)، علما أن جميع هذه الاتفاقيات كانت مؤسسات بريتين وودز هي التي تشرف على إعدادها وتمويلها ورقابتها وتقييمها، وما على الجزائر إلا الانصياع لما تمليه هذه المؤسسات.

وخلال هذه الفترة وبالرغم من الأوضاع الصعبة التي مرت بها البلاد (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية) عرفت ميزانية الدولة تحسنا في رصيدها المالي خاصة مع بداية هذه المرحلة (1990-1993) ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية خلال هذه الفترة باستثناء (1993،1998)، ونظرا للظروف السابق ذكرها عن اتفاق الجزائر مع المؤسسات الدولية والتي كانت من شروطها تخفيض قيمة العملة، الخوصصة، تقليص الإنفاق العام والتحكم أكثر في العجز الموازناتي، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ في نمو الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (4- 20): تغطية الجباية البترولية للاستثمارات العمومية خلال الفترة 1990- 1999

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الجباية البترولية	76.2	161.5	201.3	185	222.18	336.15	496	564.77	378.56	560.12
الاستثمار العمومي	45.6	52	72.6	101.6	117.7	144.66	174.01	201.64	211.88	186.98
نسبة التغطية	167.1	310.5	277.2	182.1	188.8	232.37	285.04	280.08	178.66	293.56

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين (4 -2) و (4- 5)

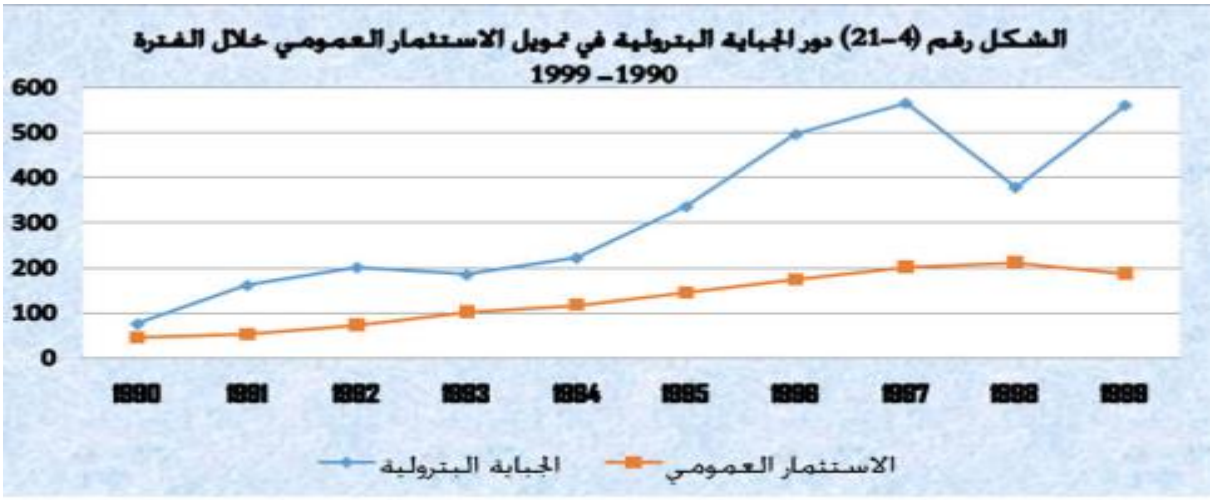

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-20)

استطاعت الجباية البترولية في هذه الفترة تغطية جميع الاستثمارات العمومية بنسب مرتفعة جدا وصلت إلى حد 310.57% سنة 1991، وبالرغم من النمو البطيء لهذه الاستثمارات في هذه الفترة بسبب التغير الحاصل في النظام الاقتصادي والذي بدأ التوجه نحو اقتصاد السوق في بداية التسعينات، حيث تعتبر هذه الفترة مرحلة انتقالية للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية بالخصوص التي مرت بها البلاد خلال ذات الفترة، مما انعكس على تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال وضع برامج تنموية ذات بعد اقتصادي واجتماعي، ومن جهة أخرى انتعشت الجباية البترولية خلال هذه المرحلة وتحسن الأوضاع في السوق الدولية للنفط بعد الصدمة النفطية لسنة 1986، الأمر الذي ساعد على تغطية جميع نفقات الاستثمار من خلال إيرادات الجباية البترولية، وبالرغم من أزمة النفط سنة 1998 استطاعت الجباية البترولية تغطية هذه النفقات، لكن هذه الأزمة جعلت من الحكومة تخفيض هذه الاستثمارات سنة 1999 بمعدل 11.79% خوفا من سيناريو أزمة 1986 ومواصلة تدهور إيرادات الجباية البترولية ولكن حدث العكس وتحسنت أسعار النفط ومعها الجباية البترولية التي غطت تكلفة هذه الاستثمارات العمومية لسنة 1999 بنسبة 299.56%، وعلى العموم بلغ متوسط معدل التغطية بالنسبة للجباية البترولية لنفقات التجهيز للدولة بنسبة 240.153%، وهو ما يوحي قدرة الجباية البترولية على التكفل بتغطية جميع استثمارات الدولة.

2-3- الجباية البترولية وتمويل البرامج الاستثمارية للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2014

بعد حدوث نوع من القطيعة خلال عقد التسعينات ونتيجة لظروف أملتها سنتي 2000/1999 كان أبرزها ارتفاع أسعار البترول، الأمر الذي أدى إلى تحسن رصيد الموازنة العامة، إنشاء صندوق ضبط الموارد، فائض في الميزان التجاري، وغيرها من مؤشرات ايجابية، وفي خطوة جديدة لإعادة بعث التنمية الوطنية، بفضل الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة، اختارت السلطات العمومية الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية على النمط الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، ولوضع الاقتصاد الوطني

عموما على سكة الدول السائرة في طريق النمو، تم وضع أربعة مخططات أو مجموعة من البرامج الاستثمارية العمومية تم تنفيذ ثلاثة منها، وتمثلت هذه البرامج أساسا في:[1]

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):** خصص له غلاف مالي قدره 7 مليار دولار، كانت الفلاحة من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA المستفيد الرئيسي منه، وكان يشمل أيضا قطاعات النقل والسكن والري، بالإضافة إلى الهياكل القاعدية والتنمية المحلية؛
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):** وقد خصصت له اعتمادات بمبلغ 150 مليار دولار، ويشمل جميع القطاعات وخاصة السكن والصحة والهياكل القاعدية؛
- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):** خصص له غلاف مالي بما يعادل 286 مليار دولار، منها 130 مليار دولار موجهة لتكملة المشاريع المتبقية من البرنامج السابق، أما المبلغ المتبقي والمقدر بحوالي 155 مليار دولار للبرنامج الجديد.

كما وضعت الجزائر في الفترة الحالية برنامجا خماسيا للفترة 2015-2019 بمبلغ قدره 282 مليار دولار، والذي تصبوا الحكومة من خلاله استهداف معدل نمو 7%، تتحسن عنده الظروف المعيشية للمواطنين وتخفيض معدلات البطالة، وذلك من خلال تنويع الاقتصاد الوطني وتفعيل المنظومة المصرفية والمالية.[2]

إن هذا الحجم المعتبر من الاعتمادات المالية المرصودة لتنفيذ هذه البرامج كان من أجل تحقيق الأهداف التالية:[3]

- ✓ تفعيل الطلب لاحتواء آثار السياسة الانكماشية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو؛
- ✓ تخفيض معدلات البطالة ودعم الأنشطة المستحدثة لمناصب الشغل وتوفير فرص العمل؛
- ✓ محاربة الفقر والمشكلات المرتبطة به، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف الاجتماعية؛
- ✓ تحقيق التوازنات الجهوية والتنمية الإقليمية والمحلية وتحسين الخدمات العامة؛

الجدول رقم (21-4): تغطية الجباية البترولية للاستثمارات العمومية خلال الفترة 2000- 2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجباية البترولية	1173.237	964.464	942.904	1284.974	1485.699	2267.836	2714.0	2411.848
الاستثمار العام	321.9	357.4	452.9	567.4	640.7	806.9	1015.1	1434.6
معدل التغطية	**364.47**	**269.85**	**208.19**	**226.46**	**231.88**	**281.05**	**267.36**	**168.11**
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الجباية البترولية	4003.6	2327.675	2820.010	3829.720	4054.349	3678.131	3390.421	
الاستثمار العام	1973.3	1946.3	1807.9	1974.4	2275.5	1892.595	2493.94	
معدل التغطية	**202.88**	**119.59**	**155.98**	**193.96**	**177.77**	**194.34**	**135.94**	

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين (3-4) و (6-4)

[1] عبد الحق لعميري، **عشرية الفرصة الأخيرة – الاقتصاد الجزائري الازدهار أو الانهيار**، منشورات الشهاب، باتنة، الجزائر، 2015، ص 81-82.

[2] بوابة الوزير الاول، **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الحكومة**، ماي 2014، ص 11.

[3] صالحي صالح، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة (2001-2014)**،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 13، 2013، ص ص:11-12.

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-21)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الجباية البترولية قامت بتغطية جميع الاستثمارات العمومية خلال فترة الدراسة، بالرغم من نمو الاستثمارات العمومية بنسبة 486%، حيث بلغت سنة **2000** مبلغ **321.9** مليار دج، ثم ارتفعت إلى **806.9** مليار دج سنة **2005** بزيادة نسبتها **150.6%**، وترجع هذه الزيادة إلى بداية تطبيق البرنامج الخماسي الأول للإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي خصص له أزيد من 07 مليار دولار، ثم ارتفعت إلى 1946.3 مليار دج سنة 2009 أي بزيادة قدرها 141.2% منذ سنة 2005، حيث خصص للبرنامج التكميلي (2005-2009) مبلغ قدر بـ 130 مليار دولار مع نهاية سنة 2009، ومع بداية سنة 2010 قامت الحكومة بضخ أموال ضخمة في إطار البرنامج الخماسي (2010-2014) والذي خصص له مبلغ كبير قدر بـ 286 مليار دولار، الأمر الذي يفسر تزايد هذه الاستثمارات خلال هذه الفترة أين بلغت سنة 2012 مبلغ قدره 2275.5 مليار دج بعدما بلغت مبلغ 1807.9 مليار دج أي بزيادة نسبتها 25%، كما بلغت مع نهاية سنة 2014 مبلغ قدره 2493.940 مليار دج.

وعليه فمن خلال فترة الدراسة (2000-2014) قامت الجباية البترولية بتغطية جميع الاستثمارات العمومية بنسب كبيرة تفوق 200%، خاصة خلال الفترة (2000-2008) نظرا لتزايد إيرادات الجباية البترولية الراجع إلى ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، وتضاعفت الجباية البترولية خلال هذه الفترة بنسبة 188.98% الأمر الذي سمح بتضاعف الاستثمارات العمومية بـ 486% وتجسيد الحكومة الجزائرية لبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2001-2014)، والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية خاصة القطاعات خارج قطاع المحروقات مثل الزراعة، الصناعة والسياحة...الخ، وذلك بهدف التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

ومن زاوية أخرى أدى ارتفاع حجم نفقات الاستثمار العام في السنوات الأخيرة وعدم كفاية الادخار العام على التغطية إلى الحاجة للتمويل، الأمر الذي أدى بالخزينة العمومية تغطية هذا العجز من خلال حسابها الجاري لدى بنك الجزائر، والجدول الموالي يوضح تطور الحاجة للتمويل خلال الفترة 2000-2014.

الجدول رقم (4 -22): تطور الحاجة للتمويل خلال الفترة 1997-2014

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الادخار العام	283.11	110.66	175.8	721.9	541.9	505.9	843.8	978.6	1837.4
الاستثمار العام	201.64	211.88	186.98	321.9	357.4	452.9	567.4	640.7	806.9
معدل التغطية	**140.4**	**52.22**	**94.02**	**224.26**	**151.62**	**111.63**	**148.71**	**152.73**	**227.71**
الحاجة للتمويل	00	108.2	16.5	00	00	00	00	00	00

القدرة على التمويل*	13.306	68.110	139.3	317.379	414.078	430.607	591.514	1029.276	2082.242
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الادخار العام	2201.9	2013.9	2972.7	1376	1733.8	1911	1556.7	1826.01	1234.735
الاستثمار العام	1015.1	1434.6	1973.3	1946.3	1807.9	1974.4	2275.5	1892.595	2493.94
معدل التغطية	216.91	140.38	150.64	70.69	95.9	96.78	68.41	96.48	49.5
الحاجة للتمويل**	00	00	00	713.1	178.2	168.6	710.9	143.7	1223.6
القدرة على التمويل	3222.551	3295.242	4359.783	4396.176	4922.548	5461.413	5713.5	5643.2	4488.2

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين (4 -18)، (4 -21)

*- **période (1997-2011) :** banque d'Algérie, (juin 2012), **bulletin statistique de la banque d'Algérie – séries rétrospectives (statistiques monétaires 1964-2011 / statistiques de balance de paiements 1992-2011)**, p50, p52, p64, p66.

*- **الفترة (2012 -2014): بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 30، جوان 2015، ص 7.**

- **بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي 2013-2014، تقارير سنوية، ص 93، ص 70.

الشكل رقم (4-23): تطور الادخار العام والاستثمار العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

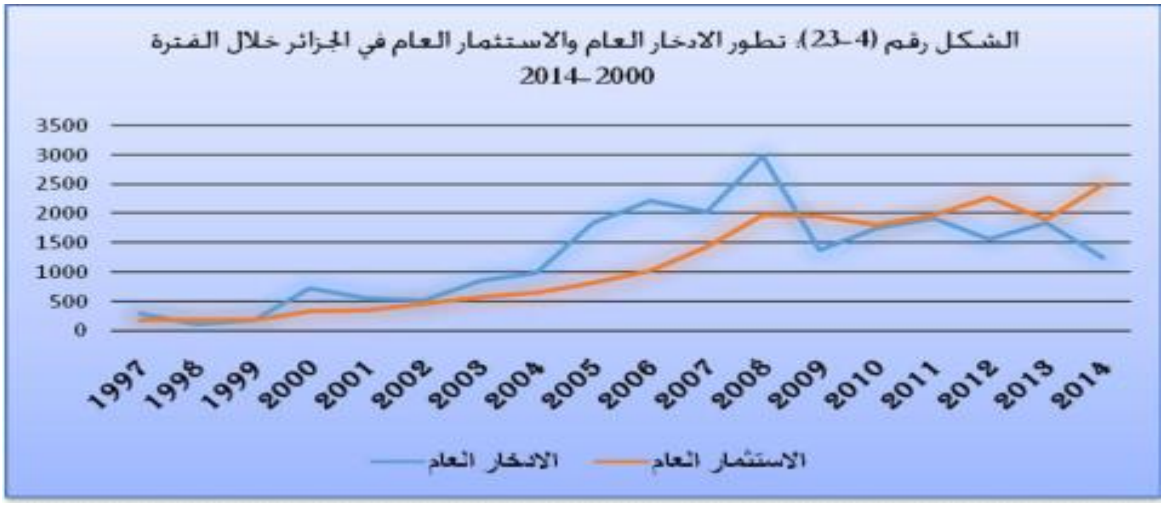

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4 -22)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفترة 1997-1999 لم يكن للادخار إمكانية تغطية الاستثمارات العمومية إلا في سنة 1997، أما تراجعه سنة 1998 خلق حاجة للتمويل بقيمة 108.2 مليار دج، وبالرغم من تحسن الادخار العام وتراجع الاستثمار سنة 1999 إلا أن نسبة التغطية بلغت 94.02%، مما برزت حاجة للتمويل بقيمة 16.5 مليار دج، وبالرغم من هذا العجز لم تستطع الخزينة العمومية القدرة على التمويل إلا بداية من سنة 1999 نظرا لقلة تراكم مدخراتها في الحساب الجاري، وبداية من سنة 2000 نلاحظ أن الادخار العام استطاع خلال الفترة 2000-2008 بتغطية جميع الاستثمارات العمومية بنسب تفوق 100%، ويرجع سبب ارتفاع هذه النسبة إلى انتعاش إيرادات الجباية البترولية خاصة خلال الفترة 2000-2008، إلا انه ومنذ سنة 2009 تراجعت نسبة التغطية إلى 70.69% مما خلق حاجة للتمويل بقيمة 713.1 مليار دج، لترتفع بعد ذلك نسبة التغطية إلى 95.9% سنة 2010 الأمر الذي أدى إلى تقلص قيمة الحاجة للتمويل إلى 178.2 مليار دج، ونفس الأمر ينطبق على سنة 2011، أين استطاع الادخار العام من تغطية الاستثمارات العمومية بنسبة 96.78%، بالرغم من ذلك برزت الحاجة للتمويل بقيمة 168.6 مليار دج، ومع تراجع الادخار العام سنة 2012 وارتفاع الاستثمار العام في الجهة المقابلة انخفضت نسبة التغطية إلى 68.41% مما خلق

حاجة للتمويل بقيمة 710.9 مليار دج، أما سنة 2013 فقد شهد الادخار العام ارتفاعا بنسبة 17.3% وسبب هذا الارتفاع ليس مرتبط بالإيرادات العامة كما سبق وإنما إلى تراجع نفقات التسيير بنسبة 13.61% في ذات السنة، في حين عرفت الاستثمارات العمومية تراجعا بنسبة 16.82%، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة التغطية إلى 96.48%، ومع ارتفاع هذه النسبة تراجعت قيمة الحاجة للتمويل إلى 143.7 مليار دج، أما سنة 2014 والتي شهدت فيها إيرادات الجباية البترولية انخفاضا أثر على الادخار العام الذي تراجع بنسبة 32.38%، في حين عرف الاستثمار العام ارتفاعا قدر بـ 31.77%، فهذا الاختلاف أدى إلى انخفاض شديد في نسبة التغطية والتي بلغت 49.5%، مما خلق حاجة للتمويل بقيمة 1323.6 مليار دج أي 8 أضعاف مقارنة بالسنة السابقة.

وعلى الرغم من العجز في رصيد الموازنة العامة في السنوات الأخيرة (2009-2014) تظل للخزينة العمومية قدرة كبيرة على التمويل، وذلك لحوزتها على مدخرات هامة في حسابها الجاري لدى بنك الجزائر والتي بلغت نهاية سنة 2014 مبلغ قدره 4488.2 مليار دج، حيث تمثل هذه المدخرات نسبة 25.6% من الناتج المحلي الإجمالي، 77.1 % من الإيرادات العامة و 63.2 % من النفقات العامة.[1]

المطلب الثاني: دور الجباية البترولية في دعم النمو الاقتصادي

إن أول ترتيب للمعاملات الاقتصادية يتضمن التمييز بين المعاملات التي تتعلق بالسلع والخدمات المنتجة خلال فترة، وبين تلك التي تتعلق بالسلع المصنوعة داخليا، بحيث انه لمعرفة قيمة الإنتاج الاقتصادي لفترة ما يكون من الضروري إضافة المعاملات المستلزمة للإنتاج الجديد فقط، أما تلك المتعلقة بالسلع الموجودة فلا تمثل إنتاجا جديدا، ما عدا الأفراد الذين ينفذون هذه المعاملات مثل السماسرة، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياسا للنشاطات الاقتصادية التي تقوم على أرض دولة معينة، إذا يعتبر النمو للناتج المحلي مقياسا للنمو الاقتصادي في تلك الدولة.

ومن خلال الشكل رقم (17-4) الذي حاولنا من خلاله إبراز دور الجباية البترولية في إنعاش الناتج المحلي الإجمالي ومنه دعم النمو الاقتصادي، وعليه سوف نتطرق في هذه النقطة إلى مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية وخاصة خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام، وكذا دور النفقات الاستثمارية في دعم هذه القطاعات، حيث تعد هذه الأخيرة القناة الرئيسية في توزيع إيرادات الجباية البترولية في الاقتصاد.

1- أهمية الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني

تعتمد الجزائر في سياستها الانفاقية على الإيرادات العامة لتنفيذ مخططاتها التنموية التي تسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة وخاصة التوازنات الداخلية مثل دعم النمو الاقتصادي و محاربة البطالة والتضخم، وهو ما جعل الإيرادات العامة والجباية البترولية خصوصا تمثل محورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

1-1- مكانة الإيرادات العامة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1980-2014

يبقى أبسط وأهم مؤشر وأكثر لدلالة على حجم ومكانة الإيرادات العامة في الاقتصاد القومي، ومن ثم جهد الحكومة في حشد وتوظيف الموارد المالية، هو قياس نسبة هذه الإيرادات إلى الناتج المحلي الخام، غير أن اشتقاق هذا المؤشر بالنسبة لبلد مثل الجزائر لا يخلو من بعض العيوب والنقائص، فهو فعلا يمنح فكرة عن حجم الموارد المتاحة للموازنة العامة، لكنه بالمقابل لا يمكننا من معرفة الكيفية التي تتصرف بها الحكومة بهذه الإيرادات، كونه يركز على جانب التحصيل، وكما هو معلوم فالنظام الجبائي في البلاد النامية تميزه عدم المرونة الكافية (الجمود)، ويحتاج باستمرار إلى

[1] Banque d'Algérie, **Rapport annuelle 2014**, Alger, Edition 2015, p 70.

إجراءات إدارية كبيرة من اجل أن يحافظ على مستوياته، وهكذا ففي الجزائر ارتفاع أسعار النفط لم تؤدي إلى ارتفاع الجباية البترولية فحسب، بل أيضا إلى ارتفاع الدخل القومي.

الجدول رقم (4 -23): تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-2014.

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الإيرادات العامة/الناتج الداخلي الخام %	37.89	42.67	37.37	36.15	37.55	37.22	31.15	29.72	26.87
السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الإيرادات العامة/الناتج الداخلي الخام %	27.58	28.89	31.59	30.23	26.90	29.19	29.96	32.10	33.33
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات العامة/الناتج الداخلي الخام %	27.36	29.26	38.27	35.33	35.29	37.33	36.25	40.75	42.74
السنة	2007	2008	2009	2010	2012	2011	2013	2014	2015
الإيرادات العامة/الناتج الداخلي الخام %	39.37	46.8	36.87	36.63	39.68	39.11	35.79	33.24	

من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

إن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (24-4) وهو أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام قدر عرفت ارتفاعا هاما مع مطلع الثمانينيات حيث تراوحت النسبة ما بين 42.67% سنة 1981 و 36.15% سنة 1983، كما بلغت سنة 1985 نسبة 37.22%، غير أن هذه النسبة عرفت تراجعا واضحا بداية من النصف الثاني من الثمانينيات، أي بالتزامن مع الأزمة النفطية وتراجع أسعار النفط سنة 1986، أين بلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج 31.15 %ثم إلى 29.72% سنة 1987 و 26.87% سنة 1988، أي بتراجع قدره 27.8 %، أما الفترة 1989-1999 فقد تميزت باستقرار نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج، وتراوحت ما بين 27.5% و 33.3%، باستثناء تراجع سنتي 1993 و 1998 بنسبة 11.01% و 17.19% على التوالي، أما الفترة 2000-2014 فقد عرفت نسبة الإيرادات إلى الناتج ارتفاعا ملحوظا، أين بلغ متوسط النسبة إلى حدود 38.23%، حيث بلغت هذه النسبة 38.27%سنة 2000 ثم ارتفعت إلى 42.74% سنة 2006 وصولا إلى حدود 46.8% سنة 2008، وهي أعلى نسبة عرفتها خلال فترة الدراسة، أما سنة 2009 فقد تراجعت هذه النسبة إلى 36.87%، ثم عاود الارتفاع بعد السنة وبلغ حدود 39.11% سنة 2012، كما تراجعت النسبة مع نهاية الفترة 2014 إلى 33.24%، وبلغ متوسط النسبة الإجمالية للإيرادات العامة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-2014 معدل 34.75% وبهذا تصنف الجزائر ضمن الدول التي تنتمي إلى الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط حسب تصنيف صندوق النقد الدولي.

2-1- علاقة الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي

في العادة يعتبر حجم الناتج المحلي المحدد الرئيسي للإيرادات العامة، كونه يمثل الوعاء الجبائي، كما أن الضرائب تمثل في أغلب الدول المساهم الأول، أما فيما يخص البلدان النفطية ومنها الجزائر، فان الجزء الأعظم والرئيسي في تمويل الإيرادات العامة هي الجباية البترولية، فالتقلبات والتذبذبات التي تعرفها هذه الأخيرة تجعل قيمة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام غير مستقرة، ومن خلال الجدول أدناه نبين تطور نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام مع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم (4 -24): تطور نسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
معدل النمو*	0.79	2.99	6.4	5.4	5.59	3.69	0.4	0.69-	1-
ج ب/الناتج	23.17	26.61	19.97	15.13	16.61	16.04	7.22	6.54	6.92
السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل النمو	4.4	0.8	1.2-	1.8	2.1-	0.89-	3.79	4.09	1.09
ج ب/الناتج	10.77	13.74	18.73	18.92	15.54	14.93	16.76	19.29	20.31
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو	5.1	3.2	2.2	4.61	5.61	7.2	4.3	5.9	1.69
ج ب/الناتج	13.37	17.29	28.44	22.81	20.84	24.46	24.16	29.98	31.92
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو	3.39	2	1.59	3.6	2.8	3.29	2.8	**3.8	
ج ب/الناتج	25.78	36.25	23.35	23.51	26.25	28.53	22.09	19.7	

من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

***- البنك الدولي على الموقع الالكتروني: www.worldbank.org، تاريخ الاطلاع: 2015/03/01 على الساعة: 14:37.**

****- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014، ص 151.**

الشكل رقم (4-24): تطور نسبة الجباية البترولية الى الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

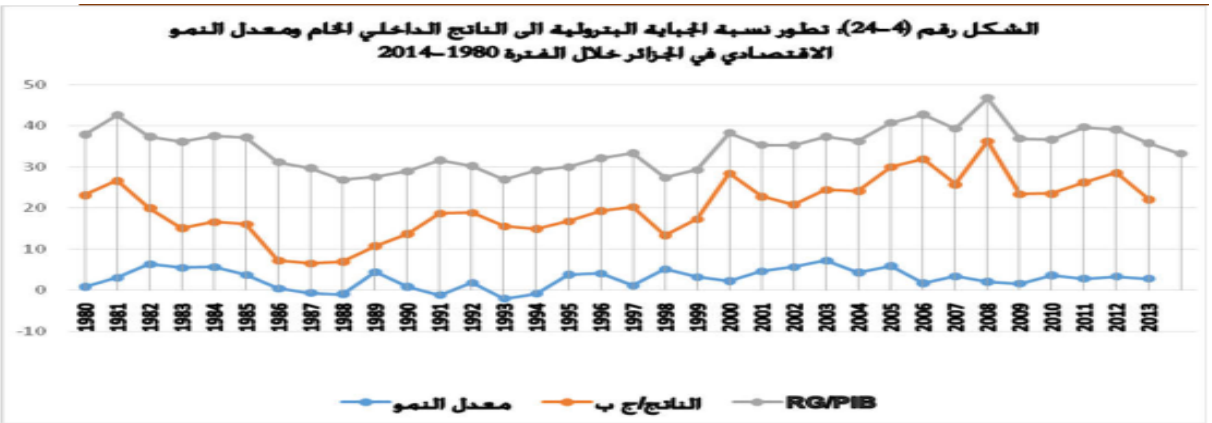

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-24)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الجباية البترولية إلى الناتج قدر عرفت ارتفاعا مع بداية الفترة، حيث بلغت نسبة 23.17% سنة 1980 وارتفعت إلى حدود 26.61% سنة 1981، وتراوحت ما بين 19.5% و 16.4% خلال الفترة 1983-1985، وهو مازامنه ارتفاع في معدلات النمو التي بلغت 6.4% سنة 1982 بعدما بلغت 0.79 % سنة 1980، كما تراوحت النسبة ما بين 3-5% خلال فترة 1983-1985، ولعب الجباية البترولية دورا هاما في هذه الفترة من خلال تمويل الاستثمارات العمومية في إطار المخطط الخماسي الأول،إلا أن النسبة عرفت انخفاضا كبيرا بداية من النصف الثاني والمتزامن مع أزمة النفط 1986، أين انخفضت النسبة إلى 7.22% سنة 1986 ثم إلى 6.54 %سنة 1987 و 6.9% سنة 1988، وهو ما أدى إلى تراجع الاستثمارات العمومية المبرمجة في المخطط الخماسي الثاني والذي انعكس سلبا على معدل النمو، الذي بلغ سنة 1986 معدل0.4 % و 0.69-% سنة 1987 ومعدل -1% سنة 1988، أما الفترة 1989-1999 فقد عرفت نسبة إيرادات الجباية البترولية شبه استقرار إلا أنها لم تتجاوز نسبة 20% من الناتج الداخلي الخام، حيث ارتفعت النسبة من 10.77% سنة 1989 إلى 18.92% سنة 1992، إلا أنها تراجعت سنتي 1993 و 1994 إلى حدود 15.54% و 14.93% على التوالي، حيث شاركت هذه الأخيرة التغيرات التي شهدها معدل النمو أين تراجع إلى -2.1% و 0.89-% سنتي 1993-1994، في حين عاودت نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو

الاقتصادي إلى الارتفاع خلال سنوات 1995-1999، أين ارتفعت نسبة الجباية البترولية إلى الناتج من 16.76% سنة 1995 إلى 20.31% سنة 1997، مع تراجع سنة 1998 إلى 13.37% بسبب أزمة النفط سنة 1998، في حين بلغت سنة 1999 نسبة 17.29%، أي بارتفاع قدره 29.31%، أما معدل النمو فقد ارتفع من 3.79% سنة 1995 إلى 4.09% سنة 1996 ثم إلى 5.1%، في حين تراجع سنة 1999 إلى معدل 3.2% وذلك بسبب تراجع الاستثمارات العمومية بنسبة 11.79%، وبالرغم من التحسن الذي عرفته إيرادات الجباية البترولية خلال هذه الفترة، ارتفع متوسط نسبة الجباية البترولية إلى الناتج من 14.89% خلال الفترة 1980-1989 إلى 16.88% للفترة 1990-1999، وهو ما ساعد على تحسن معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

أما الفترة 2000-2014 فقد عرفت من خلالها الجباية البترولية انتعاشا كبيرا، الأمر الذي انعكس على ارتفاع نسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام، حيث بلغت سنة 2000 نسبة 28.44% ثم ارتفعت إلى 29.98 % سنة 2005 و 31.92 % سنة 2006، ومن خلال هذه الإيرادات التي ضخت في الاقتصاد كان لها دور هام في رفع معدلات النمو الاقتصادي من 2.2% سنة 2000 إلى 7.2% سنة 2003، وبلغ 5.9% سنة 2005 إلا أنه عرفت تراجع سنة 2006 إلى 1.69%، بينما تبقى سنة 2008 تحوز على النسبة الأكبر بـ 36.25%، حيث بلغت إيرادات الجباية البترولية في ذات السنة أزيد من 4000 مليار دينار جزائري، في حين تراجعت النسبة إلى 23.35% سنة 2009 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثرت هي الأخرى على معدل النمو الاقتصادي الذي تراجع إلى معدل 1.59%، إلا أن نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو بدئوا بالارتفاع ابتداء من سنة 2010، أين بلغت نسبة الجباية البترولية إلى الناتج 23.51% (2010)، 26.25% (2011) و 28.53% (2012)، في حين تراجعت إلى 22.09% سنة 2013 (تراجع كميات الإنتاج النفطي)، أما معدل النمو فقد ارتفع إلى 3.6% سنة 2010 ثم تراجع إلى 2.8% سنة 2011 إلا أنه ارتفع سنة 2012 إلى 3.29%، أما سنة 2014 فقد تراجعت نسبة الجباية البترولية إلى الناتج إلى 19.7% نتيجة تراجع أسعار النفط منذ شهر جوان 2014، في حين بلغ معدل النمو في ذات السنة 3.8%.

وعموما بلغت نسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي كمتوسط خلال الفترة 2000-2014 نسبة 25.37%، أي بارتفاع قدره 53.25% بالنسبة للفترة (1990-1999) وبنسبة 73.74% للفترة (1980-1989)، وبارتفاع قدره 2.32% للفترة (1980-1999)، أما المتوسط الإجمالي للفترة 1980-2014 فقد بلغ نسبة 19.21%.

من خلال ما سبق نلاحظ أن تذبذبات نسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام هو سبب عدم استقرار نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام، وهو ما قد ينقل الجزائر من فئة الشريحة العليا للدول ذات الدخل المتوسط إلى فئة الشريحة الدنيا من ذات الدول نفسها.

2- الجباية البترولية ضمن مجهودات الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2014

بذلت الدولة جهودا معتبرة في سعيها لتنويع مصادر الدخل والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك منذ فترة التخطيط إلى يومنا هذا، حيث تعتمد الدولة في كل فترة على ايرادتها من المحروقات بغية الوصول إلى هدفها المنشود وهو تنويع الاقتصاد الوطني، وبهدف تقييم والوقوف على مدى نجاح هذه المجهودات ومدى تحقيق أهدافها، سوف نقتصر على الفترة 2000-2014 وذلك لسببين: الأول هو انتعاش إيرادات الجباية البترولية وتطور كبير في حصيلتها المالية مما ساعد الحكومة على تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، والثاني هو توفر جميع الإحصائيات لجميع القطاعات الاقتصادية خلال هذه الفترة وهو ما يساعدنا على التقييم الجيد.

2-1- تطور نسب القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المقاييس الاقتصادية التي تعكس صورة النشاط الاقتصادي للدولة، ومن خلال هذه النقطة سوف نعرج على القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي والحكم على مدى نجاعة الاستثمارات العمومية الموجهة لهذه القطاعات لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي.

الجدول رقم (4 -25): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2014

القطاع / السنة	الجباية البترولية /الناتج المحلي الإجمالي	نفقات الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي	الفلاحة		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		الخدمات		المحروقات
			PIB %	PIB_{HH} %	PIB %	PIB_{HH} %	PIB %	PIB_{HH} %	PIB %	PIB_{HH} %	PIB %
2000	28.45	8,22	9	15.5	7.5	13	8.7	15	32.9	56.5	41.9
2001	22.81	12,35	10.5	16.6	8	12.7	9.1	14.5	35.5	56.2	36.7
2002	20.84	12,71	10.1	15.6	8.1	12.7	9.9	15.4	36.2	56.1	35.7
2003	24.26	11,95	10.6	17.3	7.3	11.9	9.2	14.9	34.3	55.9	38.6
2004	24.16	10,41	10.2	17.2	6.8	11.5	8.9	15	33.5	56.3	40.7
2005	29.98	10,67	8.2	15.7	5.9	11.3	8	15.2	30.4	57.9	47.4
2006	31.92	11,94	8	15.5	5.6	10.9	8.4	16.3	29.5	57.2	48.5
2007	25.78	15,33	8	15	5.4	10.1	9.4	17.4	30.9	57.5	46.4
2008	36.25	17,86	7	13.5	5	9.6	9.2	17.7	30.6	59.1	48.1
2009	23.35	19,52	10.1	15.2	6.2	9.3	11.8	17.8	38.3	57.7	33.6
2010	23.51	15,07	9	14.4	5.5	8.8	11.2	17.8	37.1	59	37.2
2011	26.25	13,53	8.6	14	4.8	7.8	9.7	15.7	38.7	62.5	38.2
2012	28.53	16,01	9.4	14.8	4.8	7.6	9.9	15.6	39.3	62	36.6
2013	22.09	11,37	10.7	15.7	5	7.3	10.6	15.6	41.5	61.3	32.3
2014	19.7	14,49	11.1	15.7	5.2	7.4	11.2	15.9	43.2	61	29.2

Source : Office national de statistiques, **les comptes économiques de 2000 à 2014**, publication N° :709, juillet 2015, p26.

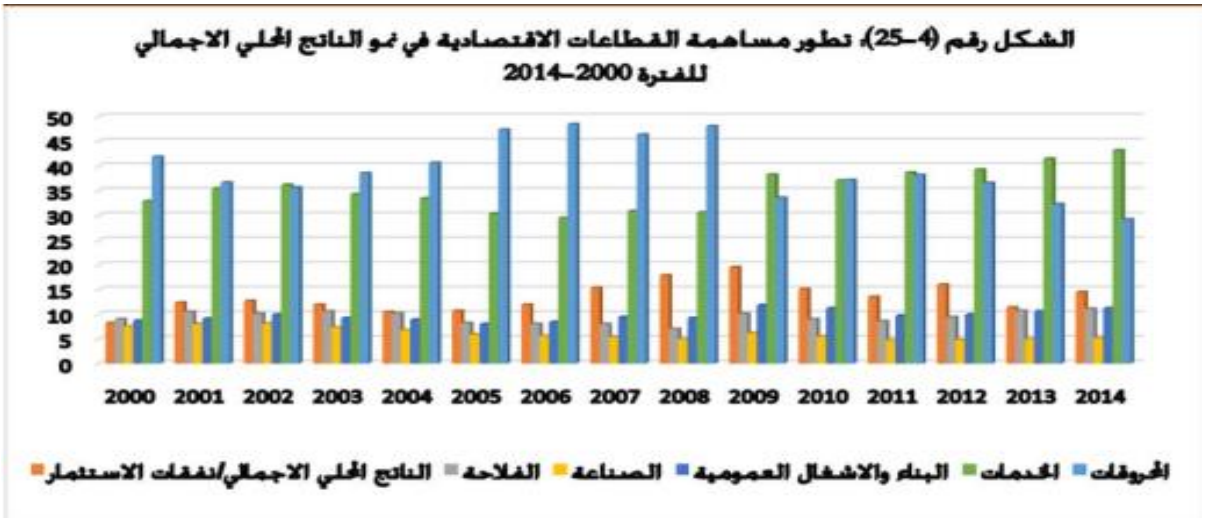

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (25-4)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان قطاع المحروقات هو المساهم الاول في الناتج المحلي الاجمالي بنسب تفوق 30%، وعليه سوف نحاول من خلال هذه النقطة تحليل نسب المساهمة لكل قطاع على حدى في الناتج المحلي الاجمالي:

- **المحروقات:** تعتبر الفترة 2000-2008 من أهم فترات انتعاش السوق النفطية التي أدت الى ارتفاع أسعار النفط بأسعار مرتفعة وقياسية، الامر الذي انعكس ايجابا على قطاع المحروقات في الجزائر، الذي تراوحت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ما بين 29.2% و 48.5%، أما تطور النسبة سنويا فقد بلغت نسبة 41.9% سنة 2000 ثم ارتفعت الى حدود 47.4 % سنة 2005، ثم الى 48.5% سنة 2006، كما تواصلت النسبة على نفس الوتيرة الى غاية سنة 2008 أين بلغت النسبة 48.1%، ونتيجة الازمة المالية العالمية سنة 2009 والتي أدت الى تباطؤ النمو العالمي والقى هذا الأخير بظلاله على السوق النفطية، حيث تراجعت أسعار النفط بنسبة 36%، كما تم تخفيض الانتاج النفطي للجزائر في ذات السنة (قرارات الأوبك)، كل هذه الأسباب ادت الى تراجع مساهمة قطاع المحروقات في الجزائر، أين بلغت نسبة المساهمة في ذات السنة 33.6%، بينما عاود الارتفاع بداية من سنة 2010 حيث بلغت نسبة المساهمة 37.2% ثم ارتفعت الى 38.2% سنة 2011، أما مع نهاية الفترة تراجعت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي الى 29.2%، وهي أقل نسبة يشهدها هذا القطاع خلال هذه الفترة، ويعود سبب هذا التراجع الى التقلبات التي تشهدها السوق النفطية من تراجع رهيب في أسعار النفط وكذا الاستثمارات في ذات القطاع.

- **الفلاحة:** يعتبر قطاع الفلاحة من أهم القطاعات الاقتصادية التي بإمكانها توجيه معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات مرتفعة، إلا أن هذا القطاع في الجزائر بقي راكدا إلى يومنا هذا، وتعتبر نسب مساهمته المتدنية في الناتج المحلي الإجمالي خير دليل على ذلك، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 11%، وبالرغم من أنه عرف معدلات نموه الايجابية خلال الفترة 2000-2004 والتي بلغ متوسطها 10.08% ، ويعوز هذه النسبة إلى تطبيق برنامج المخطط الوطني لدعم الفلاحة PNDA خلال الفترة 2000-2004، بالإضافة إلى المبالغ التي خصصت لهذا القطاع والتي قدرت بـ 110 مليار دينار جزائري في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، وفي ذات السياق خصص لهذا القطاع أزيد من 6312 مشروع،من جهة أخرى نفسر هذا النمو في هذه الفترة إلى تقهقر مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لسنوات (2001، 2002، 2003)، بينما عرفت الفترة 2005-2009 تراجع في مساهمة هذا القطاع، أين بلغ متوسط الفترة نسبة 8.26% أي بتراجع قدره 18.05%، وبالرغم من تخصيص ما يقارب 300 مليار دينار جزائري في إطار برنامجنسبة 9لي لدعم النمو 2005-2009 إلا أن القطاع لم يحقق الأهداف المرجوة منه، وبالرغم من تحسن النسبة والعودة إلى النسب الأولي لهذه الفترة حيث خصص لهذا القطاع نحو 1000 مليار دج في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014، حيث نجد ارتفاع قدره 18.15% بالنسبة لمتوسط الفترة السابقة، والتي بلغ متوسط الفترة 2010-2014 نسبة 9.76%، حيث بلغت النسبة 11.1% سنة 2014، إلا أن هذه النسبة قد تكون مظللة في ظل تراجع مساهمة قطاع المحروقات في هذه السنة، وعليه نقوم بتحليل نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

بلغ متوسط نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات 15.44%، وهي نسب ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات الفلاحية المتوفرة والمبالغ المالية التي صرفت في هذا القطاع، فبالرغم من التحسن في إطار البرنامج الخماسي الأول والمخطط الوطني لدعم الفلاحة والتي بلغت أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع بـ 17.3% سنة 2003، إلا أن النسبة تراجعت خلال الفترة 2005-2012، في حين عرفت تحسن سنة 2013 بنسبة 15.7% إلى أنها بقيت ثابتة سنة 2014، والتي تفسر لنا عدم ارتفاع هذه النسبة في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 والتي كما قلنا من قبل أن مردها تراجع قطاع المحروقات، كما أنه لا يخفى على أحد أن هذا القطاع له علاقة كبيرة بالتقلبات الجوية والمناخية بصفة، وخاصة في الجزائر في ظل تراجع تكنولوجيا الري وغيرها وهو ما يؤثر على مردودية هذا القطاع.

- **الصناعة:** يعتبر قطاع الصناعة الحلقة الأضعف ما بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر، حيث عرف هذا القطاع معدلات نمو سلبية تقريبا طيلة الفترة، حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 7.5 % سنة 2000، ثم

ارتفعت سنتي 2001 و2002 بنسبة 8 % و 8.1% على التوالي، إلا أنها بدأت بالتراجع خلال الفترة 2003-2008، أين بلغت سنة 2003 نسبة 7.3% ثم تراجعت إلى 6.8% سنة 2004 إلى أنها وصلت إلى حدود 5 % سنة 2008، وبالرغم من ارتفاعها سنة 2009 إلى نسبة 6.2% (تراجع قطاع المحروقات) إلا أنها تراجعت خلال الفترة 2010-2012 حيث بلغت 4.8 % سنة 2012، وبلغت نسبة 5.2 % مع نهاية الفترة (2014).

أما نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، فقد عرفت تراجع سنوي بداية من سنة 2002، حيث بلغت هذه النسبة 12.7% وبدأت في التراجع إلى حدود 11.3 % سنة 2005 و10.9% سنة 2006، ثم إلى أن وصلت إلى نسبة 7.4 % سنة 2014 أي بتراجع يقدر بـ 41.73% منذ سنة 2002، وترجع أسباب تدهور مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى:[1]

- الفارق الكبير في معدلات نمو الصناعة البترولية وقطاع المحروقات مقارنة بأنشطة القطاعات الصناعية الأخرى؛
- إن قطاع الصناعة كان محميا من المنافسة الأجنبية بسبب القيود والرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الأجنبية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، وباعتماد الجزائر سياسة تحرير الاقتصاد وتحرير التجارة الخارجية أدت إلى تعرض القطاع الصناعي لمنافسة أجنبية قوية؛
- ارتباطه الكبير بواردات المواد الأولية والتجهيزات، غير انه مع بداية التسعينيات واجه القطاع الصناعي الجزائري مشكلة انخفاض إيرادات الدولة وتقلص حجم الواردات، ما أدى إلى انخفاض مدخلات القطاع الصناعي المحلي؛
- العامل التقني والتأثيرات على قائمة المنتجات التي انتهت لكونها قديمة وغير تنافسية مما اعتبر عائقا ليس فقط لتنمية الصناعة ولكن أيضا لوجود المؤسسات حيث اضطرت الجزائر إلى حل مؤسساتها العمومية الصناعية تحت وطأ الأزمة وتفاقم مشكلة الدفع الخارجي.

- **<u>البناء والأشغال العمومية:</u>** عرفت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي استقرار نسبي خلال هذه الفترة، حيث تراوحت نسبة مساهمته 8% كحد أدنى سنة 2005 و 11.8% كحد أقصى سنة 2009، فهذا الاستقرار الذي تميز به هذا القطاع راجع إلى تحسن إيرادات الجباية البترولية ومدى تغطيتها للاستثمارات العمومية التي برمجت من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي خلال هذه الفترة، والتي تهدف إلى القضاء على أزمة السكن، تطوير شبكات الطرقات (الطريق السيار شرق-غرب)، بناء المدارس والمستشفيات وغيرها، وبما أن النسبة قد تؤول إلى التراجع نظرا للأزمة المالية التي تعيشها الميزانية العامة من تراجع إيرادات الجباية البترولية بفعل أزمة النفط 2015.

كما تميزت نسبة مساهمة هذا القطاع كذلك في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بالاستقرار، حيث تراوحت النسبة ما بين 14.5 % و17.8%، وبلغ متوسط نسبة مساهمته بـ 15.98 % خلال هذه الفترة.

- **<u>قطاع الخدمات:</u>** يشمل هذا القطاع خدمات التجارة والنقل والهيئات العمومية والبنكية وغيرها، حيث يعد هذا القطاع المساهم الثاني بعد قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بنسبة 35.46% (متوسط الفترة)، حيث تراوحت نسب مساهمته ما بين 29.5 % و 43.2%، حيث بلغت نسبة مساهمته مع بداية الفترة 32.9% و 35.5% ثم تراجعت النسبة إلى 33.5 %، 30.4%، 29.5% سنوات 2005، 2006 و2007 على التوالي، أما ارتفاع النسبة إلى 38.5 % سنة 2009 ناتجة عن تقهقر قطاع المحروقات، ونفس الأمر ينطبق على سنتي 2013 و 2014، أين بلغت النسبة 41.5% و43.2% على التوالي.

[1] بلقلة ابراهيم، **<u>سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر</u>**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2015/2014، ص 177.

أما عن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، فيعتبر قطاع الخدمات المساهم الأول بمتوسط قدر بـ 58.41% وهي نسبة مرتفعة جدا، حيث تراوحت نسبة مساهمته خلال فترة الدراسة ما بين 55.9 % كحد أدنى سنة 2003، و62.5% كحد أعلى سنة 2011.

من ثنايا هذا التحليل الذي بيّن لنا مدى ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي بقطاع المحروقات، الذي يعد بدوره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، و يعد هذا القطاع ذو مظهرين أولهما ايجابي وثانيهما سلبي فالأول يعني تغطية العجز و تجسيد برامج التنمية، أما الثاني والمتمثل في معامل التبعية البترولية وشح الموارد العادية، ومن زاوية أخرى يعكس تراجع مساهمة القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي مقابل نمو قطاع الخدمات إلى تعرض الاقتصاد الوطني لأعراض المرض الهولندي* والذي يتمثل في تراجع مساهمة قطاعات التبادل التجاري في الناتج المحلي الإجمالي (فلاحة وصناعة) مقارنة بزيادة وتوسع قطاعات خارج التبادل التجاري(خدمات).

2-2- مساهمة القطاع العمومي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014

منح القطاع الاقتصادي العمومي منذ الاستقلال الدور الرئيسي في قيادة قاطرة التنمية، باعتبارها مرحلة إقامة وبناء القاعدة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد، لكن مع تراجع الإيرادات النفطية منذ أزمة النفط سنة 1986، ودخول الاقتصاد الوطني في أزمة الدفع الخارجي، والتي مهدت الطريق إلى إصلاحات اقتصادية عميقة بمساعدة المؤسسات الدولية، والتي أدت إلى منح مكانة أكبر للقطاع الخاص وتشجيع اكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومع بداية الألفية الثالثة وتحسن المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، بالأخص إيرادات الجباية البترولية والتي تعد من ابرز أدوات الدولة (السياسة المالية) للتدخل في الاقتصاد الوطني، وعليه سوف نحاول في هذه النقطة تتبع تدخل القطاع العمومي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014.

الجدول رقم (4 -26): مساهمة القطاعات القانونية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014

القطاع / السنة	القطاع العمومي		القطاع الخاص	
	PIB %	PIB_{HH} %	PIB %	PIB_{HH} %
2000	58.3	25.2	41.7	74.8
2001	52.4	21.3	47.6	78.7
2002	50.7	22.1	49.3	77.9
2003	52.5	22.1	47.5	77.9
2004	53.5	21.5	46.5	78.5
2005	57.3	21.1	42.7	78.9
2006	57.3	19.6	42.7	80.4
2007	57.3	19.1	42.7	80.9
2008	58.8	17.6	41.2	82.4
2009	45.4	16.4	54.6	83.6
2010	48.8	15.8	51.2	84.2
2011	51.7	15.4	48.3	84.6

*__المرض الهولندي:__ هو ظاهرة اقتصادية تعاني منها الدول التي تعتمد في صادراتها على مورد وحيد من مصدر طبيعي، وينجر عن ذلك تفاوت في القطاعات الاقتصادية للدولة من جراء التدفق الكبير للعملة الصعبة خاصة عند ارتفاع سعر هذه المواد في السوق الدولية وهذا ما سيؤثر على سعر الصرف الحقيقي، وتعد دراسة (Cordon & Neary) من أبرز الدراسات التي أفرزت التشخيص الاقتصادي للعلة الهولندية حيث قسمت الاقتصاد الذي يعاني من لعنة الموارد إلى ثلاث قطاعات وهي: القطاع المزدهر (booming sector)، القطاع المتأخر (slow sector)، قطاع السلع غير قابل للاتجار (non-traded sector)، للمزيد أنظر المرجع: بن رمضان انيسة، __دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي__، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 102.

85.3	51.5	14.7	48.5	2012
86.4	56.6	13.6	43.4	2013
85.4	59.5	14.6	40.5	2014

Source : Office national de statistiques, (juillet 2015) **les comptes économiques de 2000 à 2014**, publication N° :709, p27.

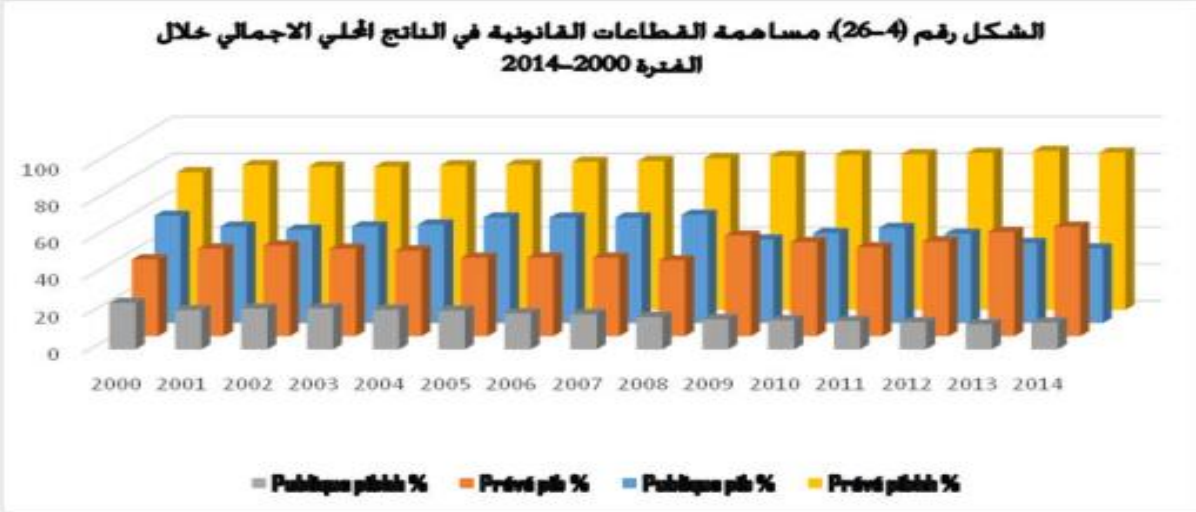

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4 -26)

من خلال الجدول والرسم أعلاه نحلل نسب مساهمة كل من القطاع العمومي والقطاع الخاص على حدا في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات:

- **القطاع العمومي:**

إن تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني بواسطة مؤسساتها العمومية لازال يلعب دورا محوريا خلال هذه الفترة، بالرغم من توجه الدولة نحو اقتصاد السوق منذ سنة 1989، حيث تمثل نسبة مساهمة القطاع العمومي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014 بمتوسط يقدر51.76%، حيث بلغت النسبة 58.3% سنة 2000 ثم تراجعت سنتي 2001 و 2002 إلى 52.4% و 50.7% على التوالي، ويعود سبب هذا التراجع إلى تراجع أداء قطاع المحروقات، ومن خلال الفترة 2003 -2008 ارتفعت هذه النسبة إلى حدود 57.3% سنة 2005 و 58.8% سنة 2008، في حين عرفت تراجع سنة 2009 إلى 45.4%ن ثم ارتفعت هذه النسبة سنة 2010 و2011 إلى 48.8% و 51.7% على التوالي، بينما عرفت السنوات الأخيرة تراجع وصل إلى 40.5% سنة 2014، ونلاحظ من خلال ما سبق أن مساهمة القطاع العمومي في الناتج المحلي الإجمالي عرفت العديد من التقلبات وعدم الاستقرار وهذا راجع إلى التقلبات التي يشهدها قطاع المحروقات والذي يمثل فيه القطاع العمومي بأزيد من 90%.

أما فيما يخص تدخل الدولة في القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، فيساهم القطاع العام بـ 18.67% فقط، فبعدما كانت تتراوح نسبة مساهمته خلال الفترة 2000-2005 في حدود 22.21%، تراجعت النسبة خلال الفترة 2006-2014 إلى 16.31% أي بتراجع قدره 26.56% ، وتتمثل القطاعات التي ينشط فيها القطاع العمومي خارج المحروقات بنسب تفوق 50% في قطاع المناجم والمقالع، الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية (ISMMEE)، مواد البناء، كما يساهم في قطاعات الصناعات الغذائية، الأشغال العمومية، خدمات النقل والتجارة وغيرها بنسب أقل.

وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS لسنة 2014، يساهم القطاع العمومي في القطاعات الاقتصادية بـ: الفلاحة والصيد البحري 0.8%، الماء والطاقة 100%، المحروقات 88.3%، الأشغال البترولية العمومية 100%، المناجم والمقالع 91.4%، الصناعات الحديدية والميكانيكية 92.6%، مواد البناء 47%، البناء والأشغال العمومية 16.9%، كيمياء والمطاط والبلاستيك 21.8%، الصناعات الغذائية 12.6%، الصناعات النسيجية 12%، صناعة الجلود 10.8%، صناعة الخشب والورق 53.1%، صناعات أخرى 94.9%، خدمات النقل والاتصالات 16.5%، تجارة 5.5%، الفندقة والمطاعم 17.7%، خدمات المقدمة للمؤسسات 27.4%، خدمات مقدمة للأسر 8%.[1]

- **القطاع الخاص:**

نتيجة فشل النموذج التنموي المعتمد خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات وأمام تفاقم المشاكل، قررت الجزائر منذ بداية تسعينات القرن المنصرم ، ترك المجال لآليات السوق والاقتصاد الليبرالي، ومن ثم تحول فيه نشاطات ووسائل الإنتاج المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، والبداية كانت بقانون المالية التكميلي لعام 1994 الذي سمح من خلاله ولأول مرة ببيع المؤسسات العمومية، والتنازل عن تسييرها لفائدة مسيرين خواص، بمساهمة القطاع الخاص في رأسمالها بنسبة لا تتعدى 49%، ليتم فيما بعد تجاوز حدود هذه النسبة إلى الخوصصة الكلية من خلال الأمر رقم 95-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، وبحلول منتصف عام 1998 كانت عملية الخوصصة قد شملت أزيد من 800 مؤسسة محلية،[2] كل هذه التطورات انعكست إيجابا على تنامي القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، ومن خلال الفترة 2000-2014 أصبح يساهم القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 48.24%، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي بدأت في التنامي بداية من سنة 2009، حيث بلغت نسبة المساهمة مع بداية الفترة 41.7% ثم ارتفعت إلى 47.6% سنة 2001 ثم 49.3% سنة 2002، وبالرغم من التراجع خلال الفترة 2003-2008 إلى حدود 41.2% سنة 2008، إلا أن هذه النسبة ارتفعت سنة 2009 إلى 54.6% ثم إلى 56.6% سنة 2013 و 59.5% سنة 2014، ومن خلال الفترة 2009-2014 بلغ متوسط النسبة 53.61% أي بارتفاع قدره 20.06%، عن الفترة (2000-2008) التي بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي 44.65%.

أما بالنسبة للناتج المحلي خارج المحروقات فيعد القطاع الخاص المساهم الأول بنسبة 81.32% (متوسط الفترة)، وهو ما يوحي بأن القطاع العمومي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة إلا من خلال قطاع الطاقة، وقد عرفت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي خارج المحروقات معدلات نمو ايجابية خلال الفترة، حيث ارتفعت النسبة من 74.8% سنة 2000 إلى 78.7% سنة 2001، ومع تراجع طفيف سنتي 2002 و 2003 إلا أنها عاود الارتفاع وبلغت النسبة 78.9% سنة 2005 ثم إلى 80.41% سنة 2006، وواصلت هذه النسبة في الارتفاع خلال الفترة 2007 - 2013 حيث بلغت 84.6% سنة 2011 ثم 86.4% سنة 2013، إلا أنها عرفت تراجع بنسبة 1.15% سنة 2014، أين بلغت النسبة في ذات السنة 85.4%، ويعود سبب هذا التراجع إلى انخفاض نسب المساهمة في البناء والأشغال العمومية (3.48%) وفي قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات (9.92%)، وتعد قطاعات الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، تجارة، الصناعات الغذائية، خدمات النقل والاتصالات والخدمات المقدمة للمؤسسات والأسر من ابرز النشاطات التي يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة كبيرة.

[1] Office national de statistiques, **les comptes économiques de 2000 à 2014**, publication N° :709, juillet 2015, p-p : 29-31.

[2] أولاد العيد سعد، **ترشيد سياسة الانفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة – حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2013، ص 172.

وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS لسنة 2014، يساهم القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية بـ: الفلاحة والصيد البحري 99.2%، المحروقات 11.7%، المناجم والمقالع 8.6%، الصناعات الحديدية والميكانيكية 7.4%، مواد البناء 53%، البناء والأشغال العمومية83.1 %، كيمياء والمطاط والبلاستيك 78.2%، الصناعات الغذائية 87.4%، الصناعات النسيجية 88%، صناعة الجلود 89.2%، صناعة الخشب والورق 46.9%، صناعات أخرى5.1 %، خدمات النقل والاتصالات 83.5%، تجارة 94.5%، الفندقة والمطاعم 82.3%، خدمات المقدمة للمؤسسات 72.6%، خدمات مقدمة للأسر 92%.[1]

بشكل عام فانه يمكننا القول أن القطاع العمومي مازال يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني من خلال تكوين أزيد من 50% في الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من أن النسبة كانت أكبر خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات، إلا أن الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ أزمة النفط 1986 أدت إلى مشاركة القطاع الخاص في أخذ مكانة هو الآخر في الاقتصاد الوطني من خلال تبني سياسة الخوصصة والتحول نحو اقتصاد السوق.

المطلب الثالث: الجباية البترولية وتحقيق التوازن الاجتماعي

إن من أهم الوظائف التي تقوم بها الدولة هي وظيفة إعادة توزيع الدخل (العدالة)، وباعتبار الاقتصاد الوطني اقتصادا ريعيا حتم على الدولة المزيد من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك لإعادة توزيع الريع البترولي، وتتجسد هذه الوظيفة عموما في وظيفة الإنفاق العام، وذلك لما تدره الجباية البترولية من إيرادات ضخمة في الموازنة العامة للدولة، ومن هذا المنطق وبفعل الانتعاش الكبير الذي عرفته الموازنة العامة بداية من سنة 2000 بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية، سوف نتتبع وظيفة الإنفاق العام على بعض القطاعات التي لها علاقة بالمستوى المعيشي والرفاهية الاجتماعية وظاهرة الفقر والبطالة.

1- دور إيرادات الجباية البترولية في محاربة ظاهرة الفقر – خيارات التنمية البشرية الثلاث-

يعد الفقر من أهم نتائج المستعمر التي مارسها ضد الشعب الجزائري، ومن ابرز المعضلات التي واجهت الدولة بعد الاستقلال، وقد تجلى ذلك في ارتفاع معدلات البطالة، انتشار الأمية، نقص الرعاية الصحية وسوء التغذية وانتشار الأمراض، بالإضافة إلى تدني وتدهور المستوى المعيشي للمواطن، فمن خلال هذه الأوضاع دفعت الدولة إلى تبني سياسات اقتصادية شاملة بمشاركة جميع أفراد المجتمع تعمل على رفاهية السكان، وكان الخيار الاشتراكي آنذاك الحل الذي ذهبت إليه الدولة، إلا أن أزمة النفط سنة 1986 التي تعرض لها الاقتصاد الوطني ومع تفاقم أزمة المديونية الخارجية و سياسات التعديل الهيكلي في عقد التسعينيات، أدت إلى تدهور المستوى المعيشي وارتفاع البطالة وتفاقم ظاهرة الفقر، وبالموازاة مع الطفرة المالية التي شهدتها الجباية البترولية بداية من سنة 2000 والتي ساهمت بنسبة كبيرة في تعزيز الوضعية المالية للموازنة العامة، فمن خلال برامج الإنعاش الاقتصادي التي طبقت خلال الفترة 2000-2014 وبعض السياسات والبرامج الاجتماعية الأخرى استطاعت الجزائر من كسب نتائج ايجابية على مستوى الجبهة الاجتماعية، ولإبراز دور إيرادات الجباية البترولية في محاربة ظاهرة الفقر، سوف نتطرق إلى خيارات التنمية البشرية الثلاث والتي تساهم بنسبة كبيرة في الحد من ظاهرة الفقر وهي الرعاية الصحية، التحصيل العلمي والمستوى المعيشي اللائق.

1-1- الرعاية الصحة:

إن من بين الأهداف الاجتماعية التي تصبوا إليها الدولة هي الاهتمام والتكفل الجيد واللائق بالوضعية الصحية لأفراد المجتمع، وعليه كرست الحكومة سياسات صحية تقوم على مبدأ تمكين جميع فئات المجتمع من الخدمات الصحية

[1]Office national de statistiques, **les comptes économiques de 2000 à 2014**, op cit, p-p : 29-31.

وخاصة الفئات الفقيرة والمعوزة، بالإضافة إلى مجانية العلاج الذي كرس منذ سنة 1974، وقد عملت الدولة على إنشاء المرافق الصحية وتزويدها بمختلف التجهيزات المادية والبشرية، وهو ما انعكس إيجابا على الوضعية الصحية لأفراد المجتمع، ومن خلال البرامج الاقتصادية المبرمجة في الآونة الأخيرة كان لقطاع الصحة حيزا هاما من المشاريع والهياكل الصحية وكذا تكوين إطارات في ذات القطاع، وعليه تعرف المنظومة الصحية حاليا تطورا ملحوظا في المرافق الصحية، الإطارات...الخ، وهو ما تبينه المؤشرات التالية:

أ- المنشآت القاعدية الصحية:

إن الوضعية المالية للجزائر غالبا ما تفرضها الجباية البترولية على موازنة الدولة، فهذه الأخيرة لها دور هام في تجسيد المنشآت العمومية وخاصة الصحية منها، ومن خلال الطفرة المالية التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة انعكست إيجابا على إنشاء العديد من الهياكل الصحية وهو ما يبينه الجدول رقم (28-4).

الجدول رقم (4 -27): تطور المنشآت القاعدية لقطاع الصحة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

السنة	2000	2004	2006	2008	2010
المستشفيات	268	276	280	265	276
عيادات متعددة الخدمات + مراكز صحية	1749	1778	1768	1419	1491
قاعات العلاج	3964	4545	4684	5077	5350
صيدليات	5576	6911	7708	8477	9264

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل الصحة،** ص 112.

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-27)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع متزايد للهياكل والمنشئات الصحية لمواجهة الطلب على العلاج الذي يترافق مع النمو السكاني من جهة، ومجانية العلاج من جهة ثانية، مما يسمح للفئات الفقيرة من الاستفادة من خدمات هذه المرافق.

ب- الأطر الصحية:

إن زيادة الاهتمام في السنوات الأخيرة بنوعية التعليم والتكوين، أدى إلى زيادة الأطباء والأطر الصحية بنسبة كبيرة، فبعدما كان عدد الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان 8512، 1105، 1691 سنة 1980 على التوالي، أصبح العدد سنة 2010: 56209 طبيب، 9081 صيدلي، 116333 جراح أسنان، والجدول الموالي يوضح تطور الأطر الصحية في الجزائر:

الجدول رقم (4- 28): تطور عدد الأطر الصحية في الجزائر خلال الفترة 1980-2010 الوحدة: 1 إطار/عدد السكان

السنة	1980	1990	2000	2004	2008	2010
طبيب	2193	1063	941	858	721	640
صيدلي	16892	11725	6318	5321	4314	3962
جراح أسنان	11038	3476	3711	3660	3248	3093

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011**، مرجع سابق، ص-ص: 8-10.

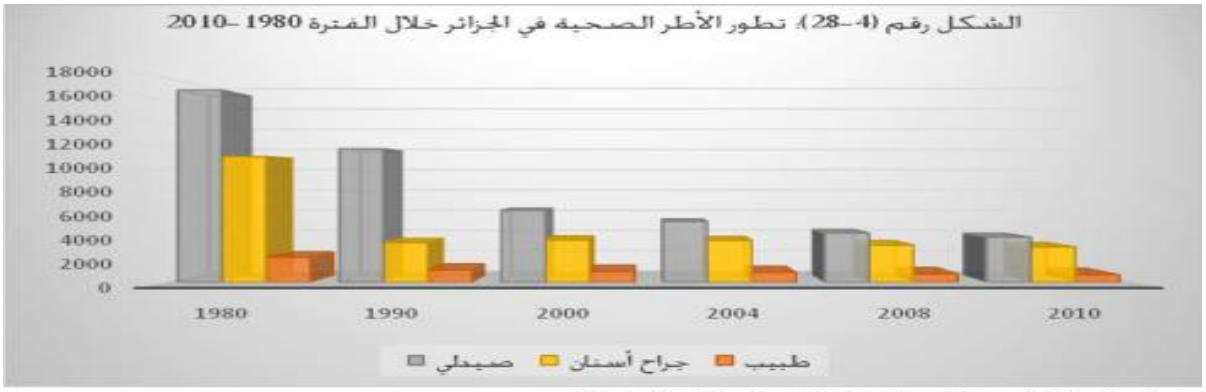

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-28)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور التغطية الطبيعية التي تعرف تحسنا من سنة لأخرى لمواجهة الطلب والنمو الديموغرافي من جهة وتحسين التنمية البشرية من جهة أخرى.

ت- الإنفاق على الرعاية الصحية:

إن ما تم التطرق إليه في النقطتين السابقتين يدل على إن قطاع الصحة في الجزائر له نصيب وافر من الإنفاق العام لميزانية الدولة، ومن خلال الجدول أدناه نبين تطور نسب الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر.

الجدول رقم (4 -29): تطور الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
% من DG	8.79	8.53	8.37	8.5	8.48	8.19	7.8	8.14	8.07	8.57	8.85	8.97	9.75
% من PIB	2.55	2.97	2.85	2.8	2.56	2.28	2.33	2.7	3.06	3.65	3.3	3.61	4.41

Source : www.worldbank.org

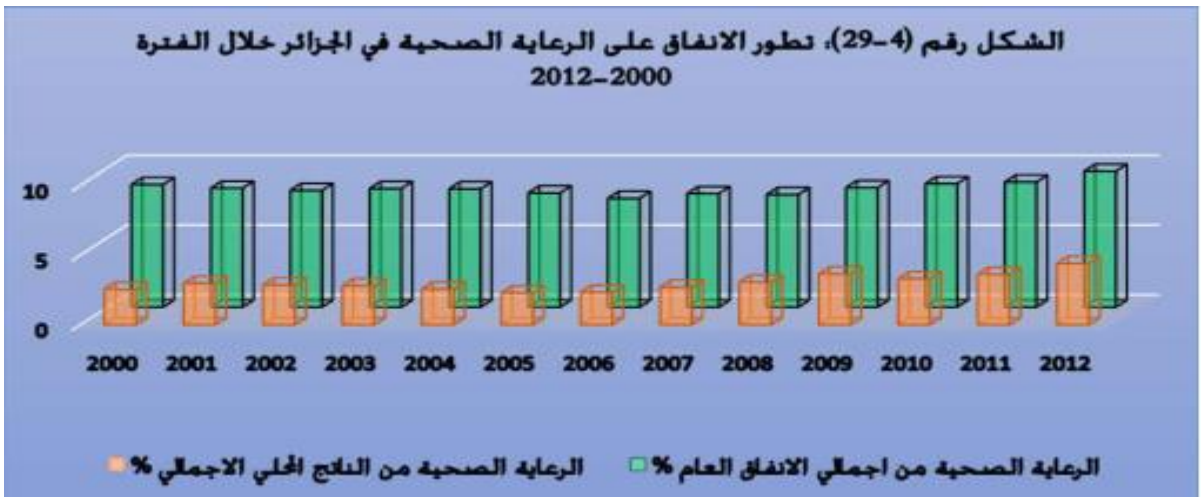

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4 -29)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إن نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر من إجمالي الإنفاق العام نسبة ثابتة تقريبا في حدود 8.5%، وعدم انخفاض هذه النسبة دليل على الاهتمام الدائم بهذا القطاع لما له علاقة مباشرة بالمجتمع وتحسين ظروف المعيشة للسكان في إطار تحقيق التوازن الاجتماعي.

2-1- التحصيل العلمي:

يعتبر التحصيل العلمي الخيار الثاني للتنمية البشرية، ويعد قطاع التعليم أحسن قطاع للاستثمار في الرأسمال البشري ومعالجة الفقر، وباعتبار الحق في التعليم هدفا رئيسيا بذلت الدولة من خلاله جهودا كبيرا لتكريسه، وذلك من خلال تهيئة الهياكل البيذاغوجية وتوفير الإطارات اللازمة وتكوينها، بالإضافة إلى كل هذا تضمن الجزائر التعليم المجاني والإجباري لجميع أفراد المجتمع بداية من السنة السادسة، وهو خيار قلما نجده في الدول الأخرى،وهذا دليل على اهتمام الدولة بهذا القطاع وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، وللوقوف على المجهودات المبذولة من قبل الدولة لصالح المنظومة التربوية نستشف بالمؤشرات التالية:

أ- الهياكل البيذاغوجية:

عرفت المنظومة التربوية من خلال بنيتها التحتية تطورا كبيرا خاصة الآونة الأخيرة، حيث سخرت العديد من المشاريع في هذا الإطار، كما اعتمدت في نفس الوقت على التوزيع الجغرافي لهذه الهياكل، والجدول أدناه يوضح تطور البنية التحتية لقطاع التربية في الجزائر.

الجدول رقم (4 -30): تطور البنية التحتية لقطاع التعليم في الجزائر خلال الفترة 1980-2011

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2011
مؤسسات الابتدائي	9034	10588	12694	14836	15729	17163	17790
مؤسسات المتوسط	1073	1659	2355	2801	3319	3958	4901
مؤسسات الثانوي + متقنة	203	353	705	968	1218	1473	1813

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التعليم،** 2012، ص 122.

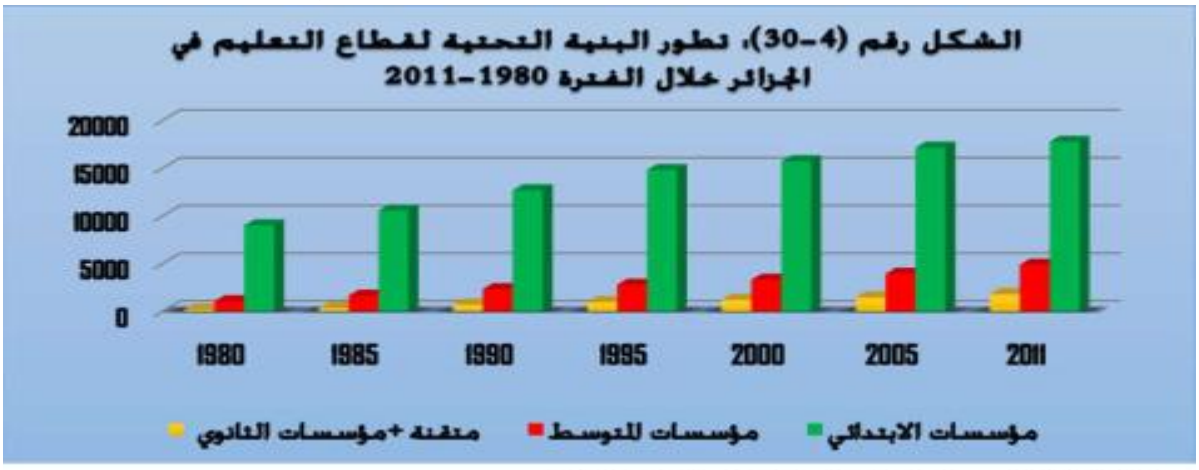

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-30).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ارتفاع في عدد مؤسسات التعليم خلال هذه الفترة، حيث انتقل عدد مؤسسات الابتدائي من 9034 ابتدائية سنة 1980 إلى 15729 ابتدائية سنة 2000 ثم إلى 17790 ابتدائية سنة 2011، أي بارتفاع قدره 74%، بينما انتقل عدد مؤسسات المتوسط من 1073 متوسطة سنة 1980 إلى 3319 متوسطة سنة 2000 و 4901 متوسطة سنة 2011، أي بارتفاع نسبته 356%، وبنسبة 47.66 % خلال الفترة (2000-2011)، في حين

ارتفاع كذلك عدد مؤسسات الثانوي من 203 ثانوية سنة 1980 إلى 1218 ثانوية سنة 2000 ثم إلى 1813 ثانوية سنة 2011، أي تزايد بـ 8 أضعاف تقريبا، ونسبة نمو قدرها 48.80% خلال الفترة 2000-2011.

ومن زاوية أخرى اهتمت الجزائر كذلك بتطوير البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي ومراكز التكوين المهني، حيث تبين البيانات أدناه انجازات الدولة في هذا القطاع.

الجدول رقم (4- 31): تطور البنية التحتية لقطاع التعليم العالي والتكوين المهني

الفترة		2003-1999	2008-2004	2011	المجموع
التعليم العالي	مقاعد بيذاغوجية	263.000	338.778	59.300	**661.078**
	أماكن الإيواء	108.700	190.521	47.300	**346.521**
	مطاعم جامعية	-	143	05	**148**
التكوين المهني	معاهد ت م	10	09	05	**24**
	مراكز ت م	58	76	25	**159**
	ملحقات ت م	115	128	22	**265**
	داخليات	-	138	33	**436**

المصدر: بوابة الوزير الأول، **حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008- حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2011**، ص 10، متوفر على الموقع الالكتروني: www.premie-ministre.gov.dz، أطلع عليه يوم: 2015/10/09 على الساعة: 23:17.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور البنية التحتية لقطاع التعليم العالي، ففي سنة 2013 بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي 92 مؤسسة، وهو ما يبرز تطور البنية التحتية لهذا القطاع، فخلال الفترة 1999-2011 تم إنشاء 661.078 مقعد بيذاغوجي جديد، 346.512 إقامة جامعية و 148 مطعم جامعي، فهذا التزايد السنوي راجع إلى ارتفاع عدد الطلبة كل موسم جامعي، ومن جهة أخرى تولي الحكومة اهتمام كذلك بالفئات التي لم تستطع مزاولة الدراسة لأسباب معينة، وذلك بفتح مراكز التكوين المهني والتي لها دور هام في تكوين اليد العاملة في جميع القطاعات، وتغطية النقص الحاصل في سوق الشغل لبعض القطاعات، وعليه وصلت مؤسسات التكوين المهني خلال الفترة 1999-2011 ما يلي: 24 معهد للتكوين المهني، 159 مركز للتكوين المهني، 265 ملحقة للتكوين المهني و أزيد من 436 داخلية.

ب- نسبة التمدرس:

إن تهيئة الظروف اللازمة والأساسية للجانب التعليمي من قبل الدولة، أدى بارتفاع نسبة التمدرس من 57.3% سنة 1970 إلى 88.5 % سنة 2000، إلى أن وصلت في حدود 95.39% سنة 2008، فارتفاع هذه النسبة يعوز إلى مجهودات الدولة المبذولة خاصة من خلال توفير الخدمات الاجتماعية المدرسية والتي تشمل المنح ، الكتب، الأدوات المدرسية، التغذية والصحة المدرسية.

الجدول رقم (4- 32): تطور نسبة التمدرس في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 **الوحدة: %**

السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2008
نسبة التمدرس	57.3	68.5	77.3	81.7	85.8	87.3	88.5	93.65	95.39

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011**، مرجع سابق، ص 116.

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4 -32)

ت- الإنفاق على التعليم:

إن عملية الإنفاق على قطاع التعليم في الجزائر تتم سنويا من خلال قوانين المالية السنوية، فالاهتمام المتزايد بهذا القطاع يولد تنامي كبير في مخصصات التجهيز والتسيير، والجدول أدناه يوضح تطور هذه المخصصات خلال الفترة 1980-2011

الجدول رقم (4 -33): تطور مخصصات التجهيز والتسيير لقطاع التعليم خلال الفترة 1980-2011 الوحدة: مليار دج

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2011
مخصصات التسيير	4.955.227	11.026.75	24.953.5	86.880	132.753.16	214.402.12	581.612
مخصصات التجهيز	231.5	6.520	4.551.364	12.200	22.005	38.700	171.797.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة إحصائية 1962-2011**، مرجع سابق، ص 122.

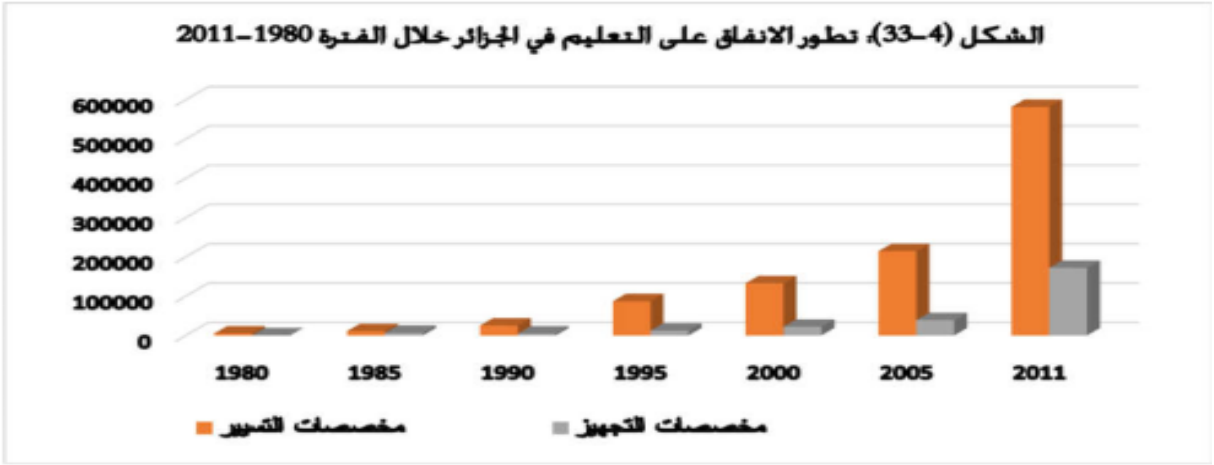

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-34)

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن كل من نفقات التسيير والتجهيز عرفت تطورا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة، فنفقات التسيير الموجهة عموما لتغطية أجور الأطر التعليمية والوسائل المادية عرفت ارتفاعا مضطردا، حيث ارتفعت من 4.955.227 مليار دج سنة 1980 إلى 132.753.16 مليار دج سنة 2000، إلى أن وصلت في حدود 581.612 مليار دج سنة 2011، أما نفقات التجهيز والتي توجه لبناء المنشآت القاعدية التعليمية، فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا من 231.5 مليار دج سنة 1980 إلى 2.2005 مليار دج سنة 2000 إلى أن بلغت 17.179.5 مليار دج.

3-1-تحسين المستوى المعيشي:

يبرز دور الدولة في تحسين المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري في العديد من المظاهر أبرزها التحويلات الاجتماعية، رفع الأجور، عمليات الإسكان، ربط المساكن بالشبكة الكهربائية والغاز و الماء وغيرها من وجوه التي تبرز تدخلات الدولة من هذا الجانب، ومن خلال هذه النقطة سوف نتطرق إلى بعض الجوانب التي لها علاقة بالمستوى المعيشي للفرد في الجزائر.

أ- السكن:

رغم ارتفاع الحظيرة الوطنية للسكن والتي تجاوزت 8.34 مليون وحدة سكنية في سنة 2014، إلا أن العجز في السكن مازال هاجسا أمام الدولة، والسبب يكمن في النمو السريع لعدد السكان (2.16 % سنة 2013)، وبالتالي ارتفاع الطلب على السكن من سنة لأخرى، ورغم ذلك مازالت الدولة تبذل جهودا كبيرة في سبيل هذا المطلب الاجتماعي، حيث تم الإقرار بانجاز 2 مليون وحدة سكنية في ظل البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 (تم انجاز 1059.516 فقط)، وحسب البرنامج الخماسي الأخير 2015-2019 تعتزم الحكومة بانجاز 1.6 مليون وحدة سكنية، إلا أن انهيار أسعار البترول في الآونة الأخيرة، قد يؤثر على هذا البرنامج، وعليه نبرز أهم الانجازات التي قامت بها الدولة في إطار عملية الإسكان.

الجدول رقم (4 -34): تطور السكنات المنجزة في الجزائر خلال الفترة 1999-2011 الوحدة: وحدة سكنية

الفترة	2003-1999	2008-2004	2011	المجموع
سكن عمومي إيجاري LPL	234.594	195.765	74.317	**504.676**
سكن اجتماعي تساهمي LSP	246.722	113.343	28.114	**388.179**
السكن الريفي HR	-	336.596	66.521	**403.117**
البيع بالإيجار LV (AADL+CNEP)	-	35.681	6.816	**42.497**
مساكن أخرى ترقوية	53.791	34.836	8.446	**97.073**
بناءات أخرى	158.692	111.314	30.836	**300.842**
المجموع	**693.849**	**827.535**	**215.050**	**1736.384**

Source: www.premie-ministre.gov.dz

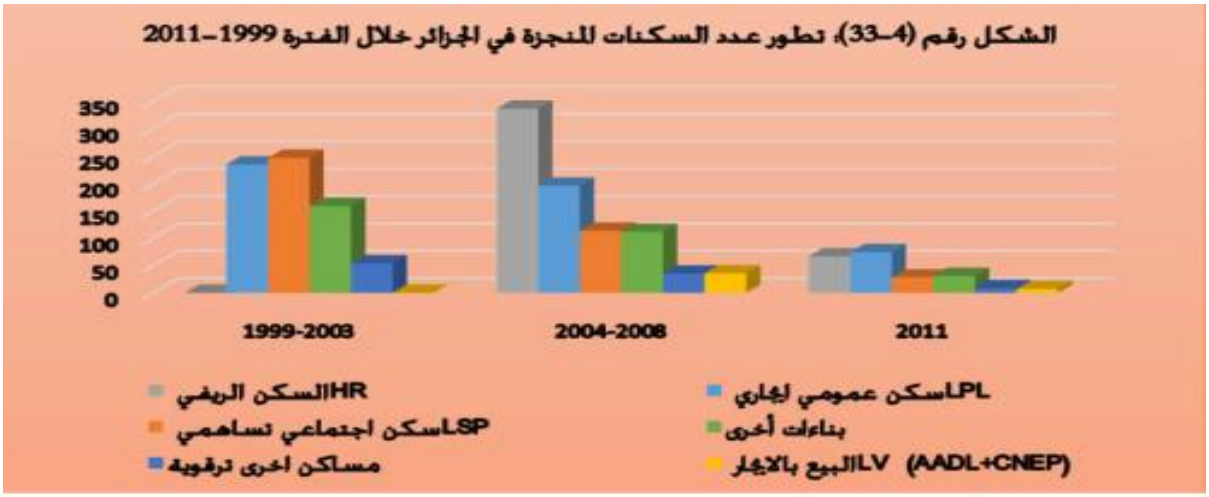

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-34)

عرفت عدد السكنات المنجزة خلال الفترة 1999-2011 ارتفاعا مهما، أين بلغ إجمالي السكنات 1736.384 وحدة سكنية سنة 2011، حيث تم انجاز حوالي 700 ألف وحدة سكنية خلال الفترة 1999-2003، وانجاز 827.535 وحدة

سكنية خلال الفترة 2004-2008، ومن حيث تقسيمات هذه السكنات يعتبر السكن العمومي LPL أكثر عددا بـ 504.676 وحدة سكنية أي بنسبة 29.06%، ثم يليها السكن الريفي بنسبة 23.21% أي 403.117 وحدة سكنية وتعد هذه السكنات موجهة عموما للفلاحين القاطنين خارج النسيج العمراني، أما السكن الاجتماعي التساهمي LSP فقد تم انجاز 388.179 وحدة سكنية في ذات الفترة، أي بنسبة 22.35% من إجمالي السكنات المنجزة، أما النسبة الباقية والمتمثلة في 25.38% فهي موزعة على باقي أصناف السكنات بـ 440.412 وحدة سكنية.

أما فيما يخص جهود الدولة في تحسين حياة المواطن من خلال ربط السكنات بالغاز والكهرباء والماء، فقد ارتفعت نسبة الربط بالكهرباء من 84.6 % سنة 1999 إلى 99% سنة 2013، وذلك بربط حوالي 7.978.226 مسكن، أما الغاز فقد ارتفعت النسبة من 30.2 % سنة 1999 إلى 51% سنة 2013، أي بحوالي 3.966.039 مسكن، أما بالنسبة للربط بشبكة المياه الشروب فقد بلغت النسبة 95 % سنة 2013، أما الربط بشبكة التطهير فبنسبة 88% في ذات السنة.[1]

ب- **الأجور والإنفاق الاستهلاكي:**

إن ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وتدني المداخيل(دخل، معاشات وتحويلات اجتماعية) تنعكس سلبا على الإنفاق الاستهلاكي للأسر، ففي الفترة السابقة (قبل سنة 2000) كانت الجزائر تمر بمرحلة صعبة أملتها عليها الأزمة النفطية سنة 1986 ودخول سنوات التسعينيات في نفق المديونية الخارجية واللجوء إلى المؤسسات الدولية، كل هذه الظروف أدت إلى تراجع دخول الأفراد وارتفاع الأسعار (سياسة تحرير الأسعار) مما كان له الأثر الوجيه على المستوى المعيشي في هذه الفترة، إلا انه ومع دخول الألفية الجديدة والتي تميزت بالوفرة المالية للجزائر، الأمر الذي ساعد هذه الأخيرة على مراجعة سياستها الاجتماعية، وهو ما تجلى في العديد من المظاهر أبرزها رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون (SMIG) من 1000 سنة 1990 إلى 10000 دج سنة 2004 إلى أن وصل إلى 18000 دج بداية من سنة 2012، كما عرفت التحويلات الاجتماعية ارتفاعا هي الأخرى، بالإضافة إلى وضع العديد من البرامج الاجتماعية، ومازالت الجزائر تقوم بسياسات الدعم للمواد الأكثر استهلاكا مثل الحليب والحبوب والمواد الطاقوية(تم رفعها قليلا سنة 2016)، فهذه الإجراءات لها دور مهم في زيادة الاستهلاك النهائي للأفراد، والجدول الموالي يوضح تطور الاستهلاك النهائي للعائلات خلال الفترة 2000-2014.

الجدول رقم (4 -35): تطور الاستهلاك النهائي للأسر ومعدل التضخم خلال الفترة 2000-2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاستهلاك النهائي للاسر	1684862.8	1817277.4	1955242.0	2090638.0	2333218.5	2510479.4	2647007.4	2908907.0
معدل النمو %	2.58	7.85	7.59	6.92	11.6	7.59	5.43	9.89
معدل التضخم %	0.3	4.2	1.4	2.6	3.54	1.63	2.53	3.51
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الاستهلاك النهائي للأسر	3274309.9	3677560.6	4043142.1	4470710.1	5123908.5	5674376.5	6162718.6	
معدل النمو %	12.56	12.31	9.94	10.57	14.61	10.74	8.6	
معدل التضخم %	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	

Source : Office national de statistiques, **les comptes économiques de 2000 à 2014**, publication N° :709, juillet 2015, p18-24.

[1] بوابة الوزير الاول، **خطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الحكومة**، ماي 2014، ص 54-55.

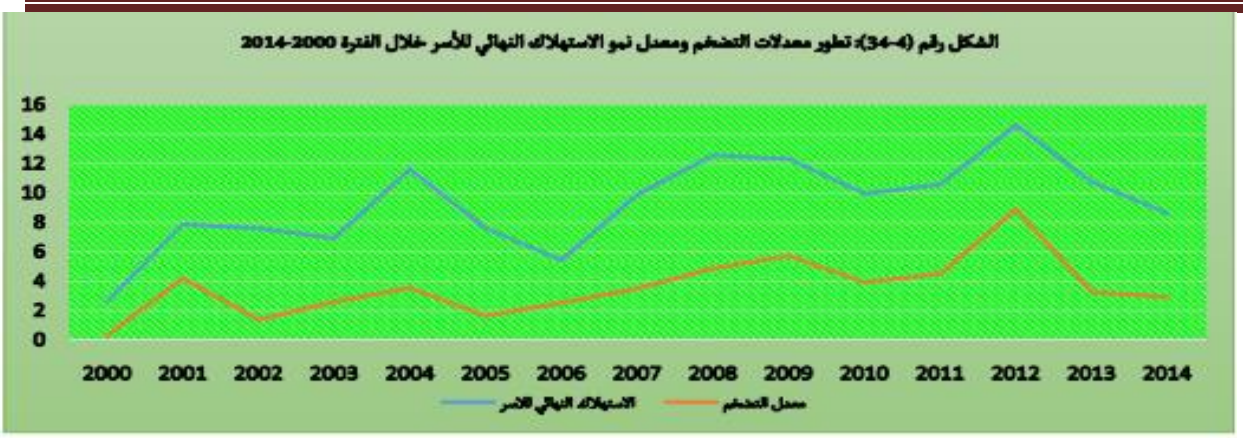

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-35).

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الاستهلاك النهائي للأسر عرف معدلات نمو سنوية، حيث لعبت الحكومة دورا مهما في زيادة هذه المعدلات وذلك من خلال التحويلات الاجتماعية ودعم بعض المواد الاستهلاكية أو رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون الذي تضاعف 3 مرات منذ سنة 2000 إلى 2014 ، حيث بلغ 6000 دج سنة 2000 إلى انه ارتفع منذ سنة 2012 إلى 18000 دج، بالإضافة إلى الزيادات المتتالية في كتلة الأجور للوظيف العمومي والتي كانت آخرها سنة 2012 بأثر رجعي من سنة 2008، إن هذه الإجراءات لها أهمية بالغة لمساعدة العائلات على المحافظة على استهلاكهم في ظل التغيرات التي يعرفها معدل التضخم، فمن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات نمو الاستهلاك الأسري يتوافق تماما مع معدلات التضخم، فارتفاع أسعار المواد خاصة الاستهلاكية منها يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الإنفاق، فارتفاع معدل التضخم سنة 2001 إلى 4.2% صاحبته زيادة في الاستهلاك الأسري بنسبة 7.8%، أما انخفاض التضخم سنة 2003 إلى 1.4% أدى إلى تراجع الاستهلاك الأسري إلى 6.7%، ونفس الأمر ينطبق على باقي السنوات، ونتيجة للازمة المالية العالمية سنة 2009 والتي أدت ارتفاع الأسعار(تضخم مستورد) في الجزائر إلى 5.74%، الأمر الذي انعكس كذلك على نمو الاستهلاك النهائي للعائلات والذي ارتفع إلى 12.31%، ويبقى أعلى معدل تضخم عرفته الجزائر خلال الفترة 2000-2014 كان سنة 2012 بنسبة 8.89%، في ذات السنة كذلك عرف معدل نمو الاستهلاك النهائي للأسر أعلى معدل نمو بـ 14.61%.

2- الجباية البترولية وتطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

عرفت البطالة في الجزائر عدة مراحل والتي ترتبط بالوضع الاقتصادي السائد لكل مرحلة، فقد ارتفعت في الستينات نظرا لتدمير مصادر الشغل من طرف المستعمر، ضف إلى ذلك غياب نظام اقتصادي حقيقي وعدم وجود استقرار سياسي، إلا أنها عرفت انخفاضا في سنوات السبعينيات وذلك راجع إلى تطبيق المخططات الرباعية (1970-1979) والتي أدت إلى تزايد الاستثمارات العمومية نتيجة تحسن الإيرادات النفطية جراء ارتفاع أسعار النفط بداية من سنة 1974، ومع حلول فترة الثمانينيات، شهد الاقتصاد الوطني توجها جديدا اعتمد على إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة وإعطاء الأولوية لانجاز ما تبقى من المشاريع التنموية، مما ساعد على امتصاص جزئي للفئة العاطلة والتي أدت إلى تراجع في معدلات البطالة، إلا أنه ومع خلال الفترة 1986 - 1999 عرفت معدلات البطالة ارتفاعا كبيرا بلغ حدود 30%، وذلك بسبب تراجع مداخيل النفط وإيرادات الجباية البترولية خصوصا، الأمر الذي أدى إلى تعطل الجهاز الإنتاجي وتسريح العمال، حيث وصل العاطلون عن العمل سنة 1998 إلى ما يعادل 2.3 مليون عاطل، إلا انه ومع دخول الألفية الثالثة انتعشت إيرادات الجباية البترولية التي انعكست إيجابا على ميزانية الدولة وتجسيد برامج الإنعاش الاقتصادي، الأمر

الذي ساهم في تقليص معدلات البطالة التي انخفضت إلى حدود 10.6 % سنة 2014 بعدما بلغت 29.5% سنة 2000 أي ما يعادل 2.6 مليون عاطل.

1-2- دور الجباية البترولية في تخفيض معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-1989

تميز النصف الأول لهذه الفترة بتراجع معدلات البطالة نتيجة استمرار تدفق إيرادات الجباية البترولية وتنفيذ العديد من الاستثمارات العمومية، إلا انه وفي النصف الثاني انخفضت إيرادات الجباية البترولية جراء أزمة النفط سنة 1986 والتي كان لها أثر جلي على تراجع الاستثمارات العمومية، والتي بدورها خلفت ارتفاعا في معدلات البطالة، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (4 -36): تطور معدل البطالة ونسب الجباية البترولية والاستثمار العمومي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-1989

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
FP/PIB %	23.17	26.61	19.97	16.13	16.61	16.04	7.22	6.54	6.92	10.77
Inv. pub/PIB %	11.03	11.89	16.22	18.42	16.92	15.5	14.01	12.23	12.49	10.07
T. CHom %	22	22	20	19	19	20	20	21	21	17

من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2004.

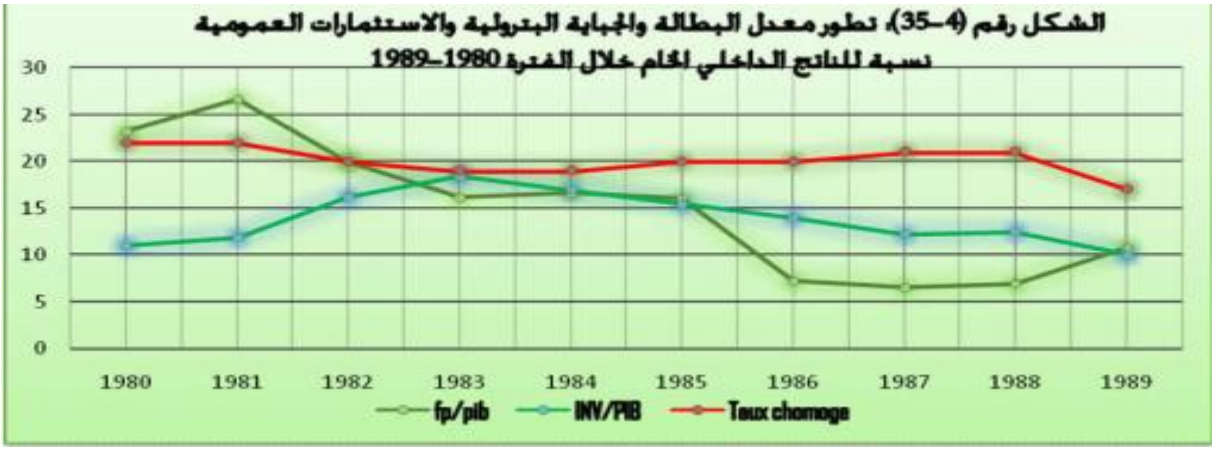

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4 -36)

تميزت هذه المرحلة بارتفاع لمعدلات البطالة في الجزائر خاصة في ظل تزامن هذه الفترة مع انفجار الأزمة النفطية سنة 1986، وبما أن الفترة السابقة للمخططات الخماسية (1967-1979) كانت لها أهداف اجتماعية من خلال زيادة العمالة، مما أدى إلى ظهور فائض في العمالة مع مطلع الثمانينيات، حيث كان يهدف واضعوا المخطط الخماسي الأول (1980-1984) إلى رفع اليد العاملة غير الفلاحية من حوالي 1.2 مليون عامل إلى 3.8 مليون عامل سنة 1984 أي بزيادة 8.7% سنويا، وحسب تقديرات المخطط لمتوسط معدل الزيادة السنوي في القطاعات غير الفلاحية (8% للتجارة والخدمات، 11.8% للبناء، 7.7% الإدارة، 6.8% للصناعة، 12.2% للنقل) إلا أنه ومع نهاية المخطط سنة 1984 لم يبلغ سوى 1.910 مليون عامل فقط، حيث تم استحداث خلال الفترة(1980-1984) سوى 725.000 منصب عمل، أما قطاع الفلاحة فقد بلغ عدد المشتغلين فيه سنة 1984 حوالي 960.000 عامل، أي ما يمثل 33.4% من إجمالي العمالة، وبالرغم من ذلك فقد تراجع معدل البطالة من 22 % سنة 1980 إلى 19% سنة 1984، أما النصف الثاني لهذه الفترة والتي تزامنت مع المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) وكذا الأزمة النفطية سنة 1986، والذي أدت إلى تراجع إيرادات الجباية البترولية التي تمثل بدورها الممول الرئيسي للاستثمارات العمومية، حيث تراجعت نسبة الجباية البترولية للناتج إلى حدود 7% و6% فيما كانت في حدود 23.17% و 26.61% مع بداية الفترة، الأمر الذي انعكس سلبا

على الاستثمارات العمومية التي تراجعت إلى 12.49% و 10.07% كنسبة من الناتج سنتي 1988 و1989 على التوالي، وعليه ارتفعت البطالة إلى حدود 21% بعدما انخفضت قليلا في المخطط الخماسي الأول.

2-2- دور الجباية البترولية في تخفيض معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

عرفت هذه المرحلة ارتفاعا شديدا لمعدلات البطالة بسبب تراجع تدخل الدولة عن طريق الاستثمارات العمومية نتيجة لتراجع المداخيل البترولية وتفاقم أزمة المديونية الخارجية التي كانت أزمة النفط سنة 1986 السبب الرئيسي لها، بالإضافة إلى الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي في هذه المرحلة والذي سبب في ارتفاع معدل البطالة خاصة في قطاع الفلاحة نتيجة النزوح الريفي، ومن خلال الجدول أدناه والذي نبين فيه تطور كل من البطالة والاستثمارات العمومية والجباية البترولية.

الجدول رقم (37-4): تطور معدل البطالة ونسب الجباية البترولية والاستثمار العمومي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-1999.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
FP/PIB %	13.74	18.73	18.73	15.54	14.93	16.76	19.29	20.31	13.37	17.29
Inv pub/PIB %	8.22	6.03	6.75	8.53	7.91	7.21	6.77	7.25	7.48	5.77
T. CHom %	19.8	20.6	23	23.2	24.4	27.9	28	28.3	28	29

من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2004.

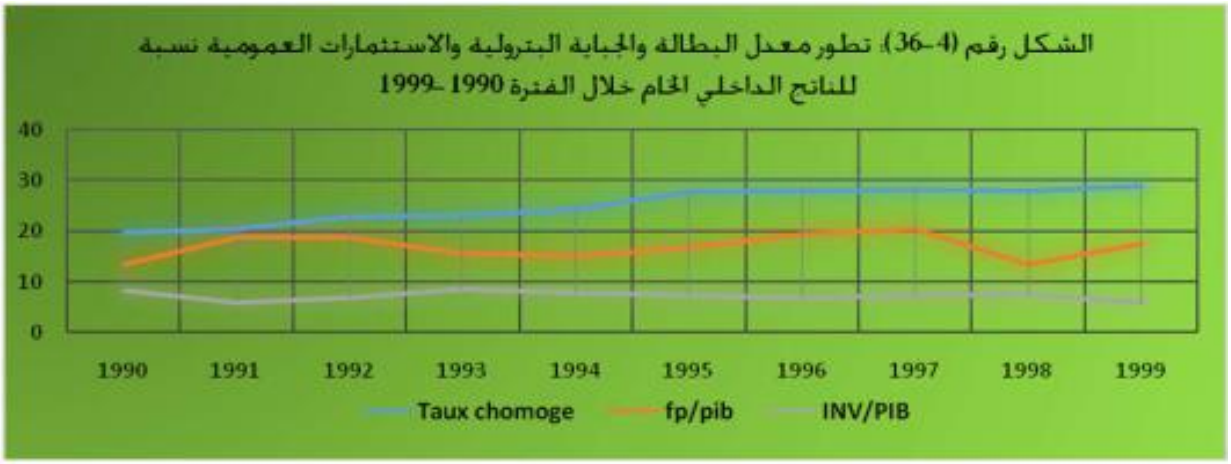

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-37)

لقد أدت عملية الإصلاحات الهيكلية إلى تغيير واضح لسوق العمل في الجزائر، فعمليات الحل والتصفية التي طالت المؤسسات الاقتصادية العمومية أدت إلى تزايد معدلات البطالة في هذه الفترة، كما أن السياسات المنتهجة من طرف الحكومة في التقليل من النفقات العمومية وخاصة نفقات التجهيز، والتي أدت إلى كبح عمليات التشغيل بالوظيفة العمومية، فالإجراءات التي تم توصية الجزائر بها من قبل المؤسسات الدولية من سياسة التقشف في الميزانية العامة (تخفيض معدلات الإنفاق العام) وتقليص الاستثمارات، أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى نسبة 30% مع نهاية سنة 1999، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات العمومية تراجعت بنسبة 42.70% مقارنة مع نهاية الفترة السابقة، وهو ما يفسر ارتفاع معدل البطالة في هذه الفترة، وبالرغم من تحسن إيرادات الجباية البترولية وقدرتها على تغطية الاستثمارات العمومية إلى أن السياسة المالية المنتهجة في الجزائر في ذات الفترة والتي تهدف إلى التحكم في عجز الموازنة العامة حال دون ذلك.

2-3- دور الجباية البترولية في تخفيض معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

بعد عودة انتعاش أسعار النفط بداية من سنة 2000 والتي أدت إلى تراكم المداخيل البترولية، الأمر الذي أدى عودة تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق المزيد من الاستثمارات العمومية والتي من شأنها تخفيض معدلات البطالة، والجدول أدنه يوضح تطور معدلات البطالة والاستثمار والجباية البترولية خلال الفترة 2000-2014.

الجدول رقم (38-4): تطور معدل البطالة ونسب الجباية البترولية والاستثمار العمومي للنتاج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
FP/PIB %	28.45	22.81	20.84	24.46	24.16	29.98	31.92	25.78
Inv pub/PIB %	8.22	12.35	12.71	11.95	10.41	10.67	11.94	15.33
T. CHom %	29.5	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
FP/PIB %	36.25	23.35	23.51	26.25	28.53	22.09	19.7	
Inv pub/PIB %	17.86	19.52	15.07	13.53	16.01	11.37	14.49	
T. CHom %	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	

من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر ومديرية السياسات والتوقعات لوزارة المالية.

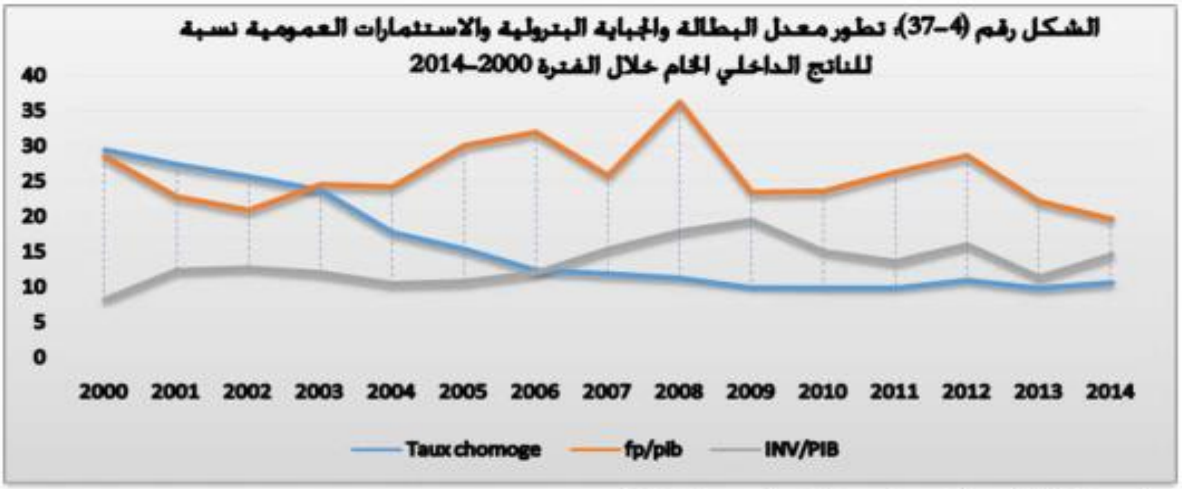

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-38)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات البطالة بدأت بالتراجع منذ سنة 2000، حيث بلغ معدلها في هذه السنة 29.5%، ثم انخفض إلى 15.3% سنة 2005 إلى أن قدر بـ 10.6% سنة 2014، أي بانخفاض قدره 64.06%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى التحسن والارتفاع في الحصيلة المالية للجباية البترولية بداية من سنة 2000 جراء ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي ساعد الحكومة في تطبيق برامجها الاستثمارية خلال الفترة 2001-2014، حيث نلاحظ أن الاستثمارات العمومية ارتفعت بنسبة 238.3% خلال عشر سنوات (2009/1999)، ففي سنة 2000 بلغت نسبة الاستثمارات إلى الناتج 8.22% ثم ارتفعت النسبة إلى 10.67% سنة 2005 إلى أن وصلت إلى نسبة 19.52% سنة 2009، ثم تراجعت إلى 14.49% سنة 2014، ويعود سبب هذا التراجع إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية في ذات السنة إلى 19.7% بعدما كانت تقدر بـ 22.09% سنة 2013، والملاحظ من خلال المنحنى أن انتعاش الجباية البترولية أدى إلى تزايد الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة، الأمر الذي من شأنه تخفيض معدلات البطالة وهو ما تم استنتاجه خلال هذه الفترة خاصة.

لقد تميزت سياسة التشغيل في الجزائر في العقد الأخير بالتطور والانتشار الكبير، وتمثل ذلك من خلال البرامج المختلفة في التوظيف وتدعيم تشغيل الشباب بصيغ متعددة، حيث ساهمت هذه البرامج في تخفيض معدلات البطالة من 29.5% سنة 2000 إلى 10.6% سنة 2014، الأمر كان له دور مهم في تقليص معدل الفقر في الجزائر.

إن ما تطرقنا إليه سابقا من خلال إحصائيات وأرقام حول خيارات التنمية البشرية الثلاث ومعدلات البطالة في الجزائر من أجل تقليص معدل الفقر، نجد أن الجزائر خاضت شوطا مهما في هذا المسعى خاصة في السنوات الأخيرة، فالتطورات التي عرفتها الصحة والتعليم والمستوى المعيشي اللائق من هياكل وإطارات، وكذا سياسة التشغيل بالإضافة إلى مؤسسات الحماية الاجتماعية التي كان لها دور كبير في حماية طبقة كبيرة من المجتمع بدءا من التشغيل إلى التقاعد والحماية من البطالة، كل هذا أدى إلى تخفيض معدلات الفقر إلى مستويات متدنية، والشكل أدناه يبرز تطور معدل الفقر في الجزائر.

الشكل رقم (4-38): تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1970-2013

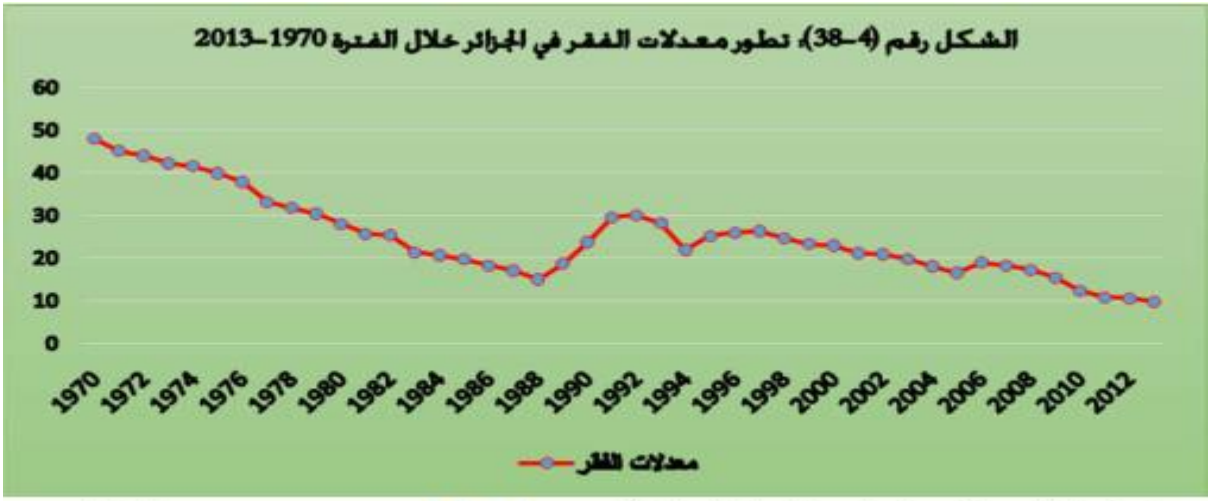

من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي: www.worldbank.org، سبتمبر 2013.

من خل الشكل رقم (4-38) يتبين لنا أن معدلات الفقر عرفت انخفاضا كبيرا خاصة خلال الفترة 2000-2014، فمن الملاحظ أن معدلات الفقر عرفت تراجعا بداية من سنة 1970، أين تراجع هذا المعدل من 48% سنة 1970 إلى 30.4% سنة 1979 وهي الفترة التي طبقت فيها الدولة المخططات الرباعية (1970-1979) والتي كان لها دور مهم في تخفيض معدلات البطالة وكذا تحسين الظروف المعيشية من خلال توفير الهياكل القاعدية للصحة والتعليم، علما أن هذه الفترة عرفت فيها الإيرادات البترولية والجباية البترولية خصوصا ارتفاعا كبيرا نظرا لارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 1974، وبالموازاة مع تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والذي كان له الفضل في تخفيض معدلات الفقر هو كذلك من 28% سنة 1980 إلى 19.7%، إلا أن النصف الثاني عرفت فيه الجزائر تراجعا في إيراداتها من الجباية البترولية نتيجة الأزمة النفطية سنة 1986، الأمر الذي انعكس سلبا على معدلات الفقر أين ارتفع معدل هذا الأخير من 18.2% سنة 1986 إلى 30.1% سنة 1992، ونظرا للاختناق المالي في هذه الفترة وتفاقم أزمة المديونية الخارجية، بالإضافة أن الجزائر عرفت سلسلة من الاضطرابات السياسية والأمنية خلال سنوات التسعينيات، الأمر الذي صعب الأمر على الدولة في محاربة الفقر، الذي بلغ معدل 23.35% مع نهاية سنة 1999، ومع دخول الألفية الثالثة ومع انتعاش إيرادات الجباية البترولية، الأمر الذي ساعد الحكومة على تطبيق العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية والتي لها دور مهم في محاربة ظاهرة الفقر، ولهذا انخفض معدل الفقر في الجزائر من 22.98% سنة 2000 إلى 16.6% سنة 2005 إلى أن بلغ حدود 9.8% سنة 2013، فمن خلال هذا التطور الذي عرفه معدل الفقر في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة، نجد أن الجباية البترولية لعبت دورا محوريا في تحقيق هذا المسعى وتحقيق التوازن

الاجتماعي من خلال تغذية الخزينة العمومية بالإيرادات الكافية لتمويل عملية الإنفاق العام سواء الجاري منه أو الاستثماري.

المبحث الثالث: دراسة وتحليل علاقة الجباية البترولية بالتوازن الخارجي

إن التطرق إلى علاقة الجباية البترولية بالتوازن الخارجي في الاقتصاد الوطني يدفعنا إلى التركيز على متغيرين أساسيين لهما درجة كبيرة من الأهمية وهما رصيد الميزانية ورصيد الميزان التجاري، بالإضافة إلى متغير سعر صرف الدينار الجزائري، **ولتوضيح آلية الارتباط بين الموازنة العامة والميزان التجاري** وربط ذلك بمراحل التطور الاقتصادي في الجزائر، فإننا نشير إلى أن ارتفاع أسعار البترول بصورة كبيرة وأحيانا متواصلة جعل الجزائر تحوز موارد مالية ضخمة (الجباية البترولية)، وبما أن هذه الموارد قد حصلت إما في مرحلة بناء الدولة والاقتصاد بعد تحقيق الاقتصاد السياسي (مرحلة المخططات الاقتصادية 1967-1989)، وأما في مرحلة جاءت بعد أزمة اقتصادية وتأخر شمل جميع القطاعات(الألفية الثالثة)، فقد كان من البديهي أن يوجه جزءا كبيرا من هذه الموارد إلى دفع عجلة التنمية، وما ينتج عن ذلك من زيادة مضطردة في الإنفاق العام على وجه الخصوص وزيادة الطلب المحلي، وبما أن الجهاز الإنتاجي في كلتا المرحلتين كان على درجة كبيرة من الضعف، فان تلبية هذا الطلب كانت تتم من خلال اللجوء إلى الاستيراد، ونلخص الآلية السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4 -39): العلاقة بين مكونات الموازنة العامة و بنود الميزان التجاري

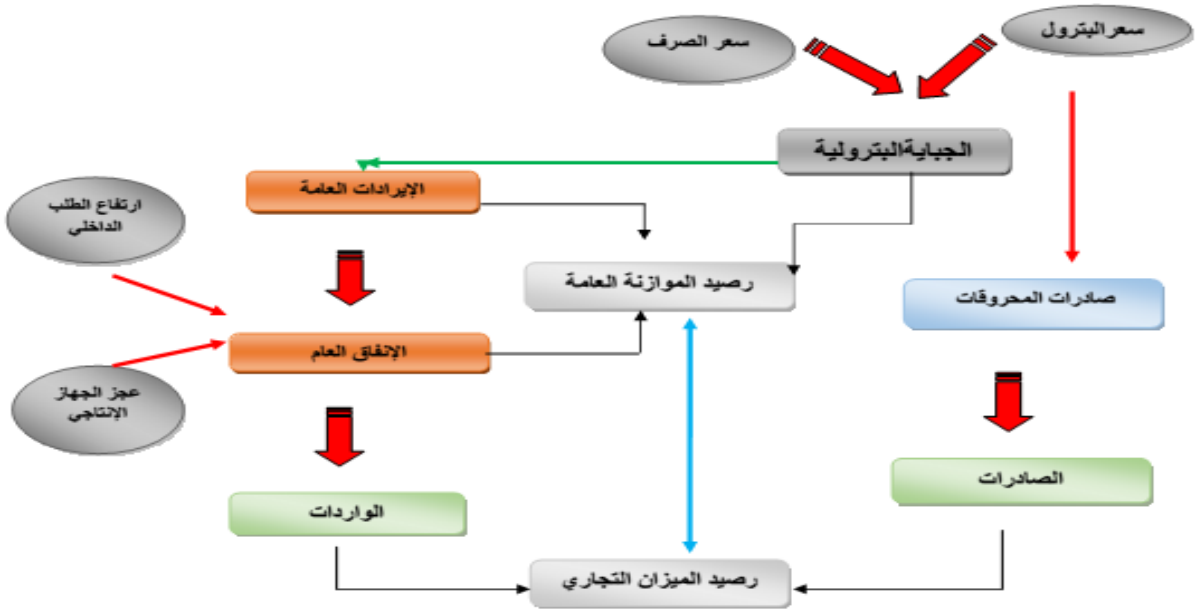

من إعداد الطالب

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن ارتفاع أسعار البترول وتخفيضات سعر الصرف يؤديان إلى ارتفاع الحصيلة المالية للجباية البترولية مما يؤدي إلى زيادة مساهمتها في الإيرادات العامة والتأثير على رصيد الموازنة العامة (أنظر المبحث الأول)، وفي ظل ارتفاع الطلب الداخلي وتجسيد بعض المخططات والبرامج التنموية الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق العام (ارتفاع إيرادات الجباية البترولية) والذي بدوره تلجأ الحكومة إلى الاستيراد في ظل عجز الجهاز الإنتاجي المحلي، وهذا ما قد يؤدي إلى عجز الميزان التجاري في حال تأثر صادرات المحروقات، وعليه وبما أن أسعار البترول وسعر الصرف

لهما دور كبير في تعبئة إيرادات الجباية البترولية، فلزاما علينا دراسة أثرهما على إيرادات الجباية البترولية، ثم نتطرق إلى دراسة العلاقة بين مكونات الميزانية وبنود الميزان التجاري.

المطلب الأول: أثر أسعار البترول على إيرادات الجباية البترولية.

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني، وباعتبارها متغير تتحكم فيه متغيرات خارجية ليست بيد الدولة حيث تعرف الجباية البترولية من حين لآخر تقلبات وتغيرات في إيراداتها، وتعد أسعار البترول من أهم المتغيرات المحددة لإيرادات الجباية البترولية، وسوف نحاول تحديد هذه العلاقة من خلال هذا المطلب.

1- تطور أسعار النفط والأزمات النفطية

يعبر السعر عموما قيمة الشيء، وقد يكون السعر أقل أو أكبر من القيمة لذلك الشيء المنتج، فسعر البترول يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية ويعبر عنها بالنقد.[1]

ويعبر السعر الاسمي للنفط عن القيمة النقدية بالدولار التي تعطي لوحدة واحدة من النفط (عادة برميل) خلال لحظة زمنية معينة، ويتحدد بناء على قانون العرض والطلب وعوامل أخرى، أما السعر الحقيقي للنفط أو سعر النفط بالدولار الثابت فهو يعبر عن تطور السعر خلال تلك الفترة من تضخم أو تغير في سعر صرف الدولار الذي يسعر به النفط وينسب السعر الحقيقي إلى سنة الأساس.[2]

1-1- أنواع السعر البترولي:

إن المتتبع لتاريخ أسعار النفط وتطوراته يوقن أن سعر النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة، إنما كان متأثرا بطبيعة السوق النفطية السائدة في كل فترة ومنه يكمن أن نميز أسعار النفط كالآتي:

أ- **السعر المعلن Posted Price:** هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، وقد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880، أين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وسيطرة شركة واحدة هي **Standard oil of new jersey** على عمليات إنتاج النفط، إذن فالسعر المعلن هو السعر الذي كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية ومصالح الدول التي تنتمي إليها.[3]

فإذا كان السعر المعلن في عام 1958 في حدود 1.80 دولار للبرميل وكانت تكاليف التشغيل 0.1 دولار والإتاوة 0.25 دولار للبرميل، فان الضرائب المدفوعة وعائد الحكومة يحسب بالطريقة التالية:

جدول رقم (4 -39): حساب الإتاوة والضرائب من السعر المعلن

السعر المعلن	**1.80**
يخصم منه: 1- تكاليف التشغيل	0.1
2- الإتاوة	0.25
الباقي (الربح)	1.450
مقدار الضريبة لكل وحدة	%50
وعاء الضريبة	0.725
عائد الحكومة (الإتاوة + الضريبة)	**0.975**

المصدر: سالم عين الحسن رسن، مرجع سابق، ص 191.

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سابق**، ص 194.

[2] حسين عبدالله، **مرجع سابق**، ص 247.

[3] الخولي سيد فتحي احمد، **إقتصاد النفط**، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، ط 8، جدة، السعودية، 2015، ص 345.

ب- **سعر السوق (الحقيقي) Actual Price:** يمثل السعر الفعلي الذي يباع به النفط في السوق الحرة، وهذا السعر يتحقق بالنسبة للكميات المباعة خارج الكارتل النفطي أي بين الشركات النفطية، ويقل سعر السوق عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع، ونظرا لهذا الانخفاض فان الشركات النفطية تستخدمه أساسا في احتساب ما يترتب عليها من ضريبة أو إتاوة.[1]

ج- **سعر التحويل:** وهو سعر تبادل النفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات التابعة للشركة الأم، أو انتقال النفط من نشاط إلى نشاط آخر ضمن نفس الشركة كالإنتاج والنقل والتكرير في نفس الشركة، في مثل هذه الحالة يتفق على سعر صوري أو حسابي يراعى في تقديره محاولة جعل الضرائب على أرباحها النفطية لدى الدول المسجلة فيها حد أدنى.[2]

د- **سعر الإشارة أو المعول عليه (السعر المرجعي) Référence Price:**ظهر هذا النوع في فترة الستينات، وهو عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق أو الفعلي، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر الحقيقي.

واحتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة وتحديد متوسط معدل السعر المعلن والحقيقي لعدة سنوات، وقد أخذت به العديد من البلدان البترولية، وهو ما تم الاتفاق عليه بين الجزائر وفرنسا من خلال **اتفاقية الجزائر سنة 1965.**

هـ- **سعر الكلفة الضريبية :Tax cost price** يمثل التكلفة التي تدفعها الشركات لقاء حصولها على برميل من النفط الخام ويساوي كلفة الإنتاج مضافا إليها عائد الحكومة المتمثلة في الضريبة والريع، ويمثل السعر في هذه الحالة الكلفة الحقيقية التي تدفعا الشركات نظير حصولها على النفط الخام، ومن جهة أخرى يعد سعر الكلفة الضريبية الحد الأدنى لأسعار بيع البترول الخام في السوق النفطية.[3]

و- **السعر الفوري (الآني) Spot Price:**وهو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا وفوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر معبرا أو مجسد لقيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة فورية وآنية.[4]

وقد يكون مقدار السعر الفوري أقل أو أكبر من السعر المعلن للبترول أو مقارب للسعر الرسمي في السوق الدولية، خاصة إذا كان هناك اختلال في التوازن بين العرض والطلب.

وبرز السعر الفوري بصورة كبيرة في فترة أواخر السبعينات خاصة في عامي 1978-1979 للاختلال الذي حدث في العرض العالمي للنفط الخام في السوق الدولية نتيجة لعدة أسباب أبرزها الحرب العراقية - الإيرانية والتي حرمت السوق النفطية من 3 ملايين برميل يوميا.[5]

ز- الأسعار الآجلة أو المستقبلية(future Price): وهي أسعار التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها عادة بين شهر وخمس سنوات وأحيانا ثمن سنوات، حيث يلتزم المشتري بشراء النفط في تاريخ مستقبلي وبسعر محدد سلفا، ويتحدد في العقود الآجلة تفصيل نوعية وكمية النفط المتعاقد عليه.[6]

2-1- التطور التاريخي لأسعار البترول والأزمات النفطية خلال الفترة 1970-2015.

[1] محمد أحمد الدوري، **مرجع سابق**، ص 195.

[2] سالم عين الحسن رسن، **مرجع سابق**، ص 192.

[3] نفس المرجع، ص 193.

[4] الخولي سيد فتحي احمد، **مرجع سابق**، ص 345.

[5] طوني صبغيني، **مرجع سابق**، ص 37.

[6] بلقلة ابراهيم، **مرجع سابق**، ص 24.

شهد السوق العالمي للنفط عبر العقود الأربعة الماضية عدة تغيرات هامة في الأسعار العالمية للنفط تميزت بالضخامة من الأثر الذي أحدثته تلك التغيرات، فأشهرها ما أطلق عليها بالأزمات النفطية، فالأزمتين الأولى والثانية 1974/1973 و 1980/1979، عرفت فيها الأسعار تصاعدا هاما، أما الثالثة فعلى عكس الأزمتين السابقتين فقد شهد هبوطا حادا في الأسعار سنة 1986، وشهدت سنوات التسعينات ما عرف بأزمة النفط الرابعة سنة 1998، حيث انخفضت الأسعار إلى مادون 9 دولار للبرميل، وتعد ما بلغته أسعار النفط من أرقام قياسية والتي بلغت مستويات مرتفعة منذ سنة 2004 إلى غاية خريف (أكتوبر) من سنة 2008، بمثابة صدمة نفطية (ايجابية)، وعرفت أسعار النفط سنة 2009 انخفاضا بأكثر من 50%، بينما استقرت الأسعار خلال الفترة خلال الفترة 2010-2014(جوان) في حدود 100 دولار للبرميل، أما الفترة الحالية تشهد فيها أسعار النفط انخفاضات متتالية وسريعة ورهيبة في نفس الوقت، كان لها تأثير جد بليغ ومازال على الدول المنتجة للنفط، أين انخفضت إلى أقل من 30 دولار للبرميل (جانفي 2016) أي بانخفاض قدر بأكثر من 70% والجدول الموالي يبين تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-2015

الجدول رقم (4 -40): تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-2015.

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
سعر النفط	1.67	2.03	2.29	3.05	10.73	10.73	11.51	12.39	12.70	17.25
السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
سعر النفط	28.64	32.51	32.38	29.04	28.2	27.01	13.53	17.73	14.24	17.31
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر النفط	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.28	17.47
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر النفط	27.6	23.12	24.36	28.1	36.05	50.64	61.08	69.08	94.45	61.06
السنة	2010	2011	2012	2013	2014					
سعر النفط	77.45	107.46	109.45	105.87	96.29					

Source : OPEC, **rapports annuelles 2000-2010-2015**, Vienna, p119- 82.

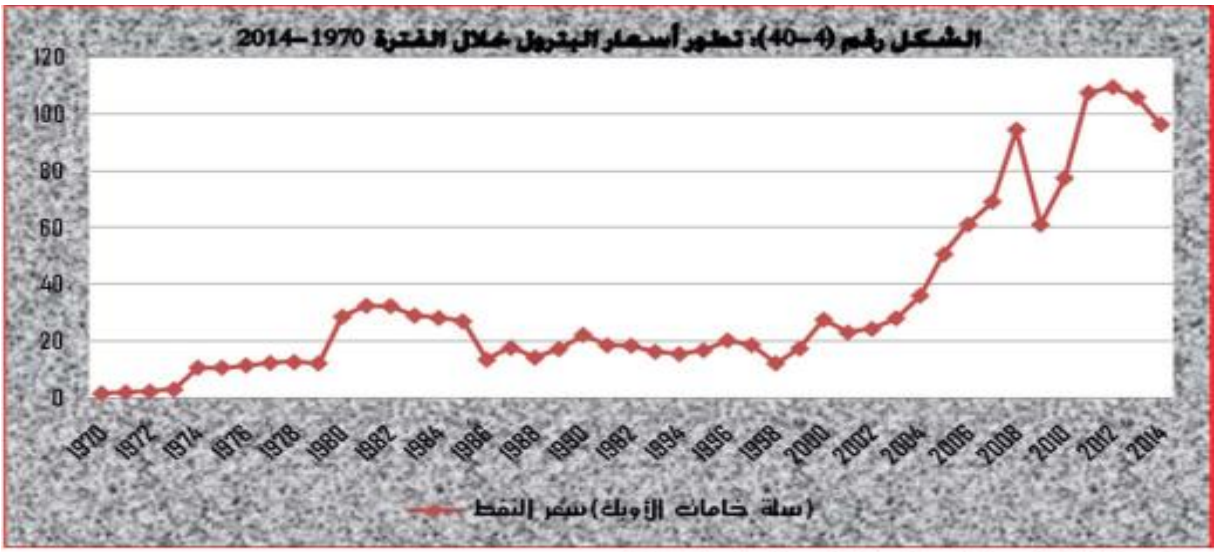

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-40).

ومن خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن أسعار النفط عرفت العديد من التقلبات والتغيرات ولتحليل أفضل لتطورات أسعار البترول والأزمات النفطية، نقسم الفترة إلى 5 مراحل كالآتي:

أ- 1970- 1980: نهاية عصر النفط الرخيص

لقد حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ عام 1970، وتجلت في ظهور بوادر اختلال ما هو معروض من النفط في الأسواق العالمية وما هو مطلوب من قبل مستهلكيه، وسعت الأقطار المصدرة للنفط (**OPEC 1960**) على المطالبة بزيادة في الأسعار المعلنة وزيادة الحصة الضريبة، وقد أدت هذه التطورات إلى أن يتقرر سعر النفط الخام في السوق الدولية من قبل منظمة الأوبك بدلا من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى.

ونظرا لظروف حرب أكتوبر 1973 وبالضبط في 1973/6/16 اجتمعت أقطار الخليج العربي الست الأعضاء في منظمة الأوبك بالكويت وقرروا زيادة في أسعار النفط من جانب واحد بـ 70%، حيث تضمن هذا المؤتمر قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية للدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا)، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه شهريا بنسبة 5% ابتداء من ديسمبر 1973، وعليه ارتفعت الأسعار من 2.9 دولار للبرميل في أكتوبر 1973 إلى 11.6 دولار للبرميل في ديسمبر 1974، وقد أدى تضاعف أسعار النفط بين شهر نوفمبر 1973 وبداية سنة 1974 تأثيرا شديدا على الاقتصاد العالمي،[1] رغم اعتبار البعض أن الأزمة مجرد حدث عابر، إلا أنها شكلت تحولا هيكليا للنظام السائد في مجال الطاقة، حيث انخفض معدل النمو في بلدان **OCDE** بنحو 2% وحدث ارتفاع في معدلات التضخم والبطالة وعجز في الميزانية والحساب الجاري، واستمرت هذه الأزمة لأكثر من 5 سنوات، وبمجرد استرجاع تلك الاقتصاديات عافيتها وقعت الصدمة النفطية الثانية 1980/1979، حيث لم تختلف عن سابقتها وارتفعت الأسعار مرة أخرى بأكثر من ثلاث أضعاف عن الصدمة الأولى، أين ارتفع سعر النفط الخام عام 1979 إلى 29 دولار للبرميل وفي عام 1980 وصل إلى 36 دولار للبرميل، ويعد السبب الرئيسي لهذه الصدمة إلى الأحداث الواقعة بدولة إيران والتي أعقبت بحرب مع الدولة العراقية سنة 1980، بالإضافة إلى تدهور قيمة الدولار الأمريكي.[2]

ومن ناحية أخرى ارتفعت فاتورة النفط في بلدان **OCDE** من 35 مليار دولار عام 1973 إلى 100 مليار دولار سنة 1974 ثم 291 مليار سنة 1980،[3] وتراكمت لدى بلدان **OPEC** فوائض ضخمة في الحسابات الخارجية التي وجدت طريقها إلى الودائع المصرفية والاستثمارات المباشرة وغيرها.

ب- 1981-1989: الاستفادة من الدرس

لم يكن في استعداد الولايات المتحدة ولا حلفائها من الدول الصناعية تحمل أي أزمة نفطية ولا بمقدورها التعايش مع آثارها، وكانت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط متوقفة على نظام الشاه في إيران، لكن عند سقوط هذا النظام في 1979 وانتشار الصورة المعادية للغرب ومع تمدد السوفيات في المنطقة وكذا الصراع العربي الإسرائيلي، قد يؤثر هذا كله على تدفق الإمدادات النفطية إلى الولايات المتحدة والدول الصناعية.

وللتعامل مع إمدادات النفط في المستقبل قام أعضاء **OCDE** باستثناء فرنسا، بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة **AEI** (1974) واتفق أعضائها على بناء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي بما يكفي 90 يوما من استهلاك النفط، وأنشأت في أواخر السبعينات أيضا وبمبادرة من القطاع الخاص سوق نايمكس ***NAYMEX**، ليسمح لمنتجي ومستهلكي النفط بنقل المخاطر المتعلقة بتغيرات أسعار النفط إلى التبادل في أسواق البورصة، وبفضل الاحتياطي الاستراتيجي وسوق نايمكس وكذا سوق لندن، تم تعزيز أمن الإمدادات النفطية وتوفير أول خط دفاع اتجاه تعطل الإمدادات النفطية في المستقبل، فتمكنت الدول الصناعية مدعومة بالسياسات الوطنية والدولية لوكالة الطاقة الدولية من إحداث تغييرات كبيرة في

---

[1] حسين عبدالله، **مرجع سابق**، ص 240.

[2] طوني صبغيني، **مرجع سابق**، ص 39.

[3] هيرمان فرنسان، **أسواق النفط العالمية وآلياتها**، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، الكويت، المجلد 33، العدد 122، صيف 2007، ص 167.

* **NYMEX: New York Market Exchange.**

الطريقة التي يتم بها استخدام الطاقة في السنوات 25 الماضية، فقد كان لأسعار الطاقة والضرائب والسياسات التوجيهية الدور المهم في تحسين كفاءة استخدام الطاقة بشكل ملفت، وسرعان ما كان التحول من النفط إلى مصادر أخرى للطاقة لدول OCDE إلى جانب استعمال التكنولوجيات الجديدة، مما خفض من التكاليف مع التوسع في استغلال مناطق جديدة في جميع أنحاء العالم،[1] ولم تعد مسألة أمن إمدادات النفط على رأس قائمة قضايا الطاقة مع منتصف سنة 1980، ولهذا كان من السهل إدارة الأزمات خلال الفترة 1980-1990 والفضل يرجع كذلك إلى السعودية التي تدخلت لتزويد السوق باحتياجاته من الطاقة الإنتاجية الاحتياطية المتوفرة لديها كلما كان هناك انقطاع في الإمدادات من المناطق الأخرى.[2]

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أسعار النفط بدأت بالتراجع ففي سنة 1982 وصلت إلى 31.7 دولار للبرميل ثم إلى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 وبداية من سنة 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى فوصل سعر النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل، مما خلق أزمة عكسية للدول المنتجة وخصوصا دول الأوبك، نتيجة الحملة المعادية من قبل وكالة الطاقة الدولية بالتعاون مع الشركات النفطية، وتعتبر أزمة 1986 سببا رئيسا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري للدول الأوبك خسارة قدرت بـ 127 مليار دولار للفترة 1982-1985، كما تراجعت العائدات البترولية لفترة 1982-1986 إلى 134 مليار دولار، وعلى العكس عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا لانخفاض في أسعار النفط، حيث زادت من استهلاكها للنفط، كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي.

أما الفترة 1987-1989 فقد عرفت ارتفاعا سنة 1987 وصل حينها سعر البترول إلى 17.7 دولار للبرميل بعد فرض OPEC سقف إنتاجي محدد مع نهاية سنة 1986، وعندما بدأت بعض الدول في الأوبك بتجاوز الحصص انهارت الأسعار سنة 1988 إلى 14.2 دولار للبرميل، ثم عاودت في الارتفاع سنة 1989 نحو 17.3 دولار للبرميل.[3]

ج- 1990-1999: مرحلة تكافؤ الفرص

لم تكن أسعار النفط الخام طوال عقد التسعينات على وتيرة واحدة بل تذبذبت بين التحسن المؤقت تارة والاستقرار تارة أخرى والتدهور الشديد في أواخر الفترة (1998)، حيث كان عدوان العراق على الكويت (حرب الخليج 1990) أثر على أسعار البترول أين ارتفعت الأسعار إلى 22.2 دولار للبرميل سنة 1990، ولكي لا تفقد OPEC حصتها في السوق أعلنت السعودية رفع إنتاجها من 6.4 مليون برميل يوميا إلى 8.2 مليون برميل يوميا، ضف إلى ذلك استخدام الوكالة الدولية للطاقة للمخزون الاستراتيجي للتأثير على الأسعار، فقد أخرجت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 33.75 مليون برميل بمعدل 1.125 مليون برميل يوميا،[4] مما أثر ذلك على الأسعار، حيث انخفضت الأسعار إلى 18.62 دولار للبرميل سنة 1991 و 16.33 دولار للبرميل سنة 1993 إلى أن وصلت في حدود 15.5 دولار للبرميل سنة 1994، ثم ارتفعت الأسعار وعرفت استقرارا نوعا ما خلال الفترة 1995-1997، بعد هذا الاستقرار بدأت أسعار النفط تتراجع حتى وصلت في سبتمبر 1998 إلى أدنى مستوى لها وهو 9.47 دولار للبرميل،[5] وبمتوسط سنوي بلغ سعر النفط الخام سنة 1998 12.3 دولار للبرميل، ويعود سبب هذا التراجع إلى حدوث اختلال في قوى العرض والطلب، حيث انخفض الطلب بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي عرفتها دول جنوب شرق آسيا والأزمة الروسية، أما من جانب العرض فقد ارتفع إنتاج الأوبك

[1] رضا عبد الجبار الشمري، **الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 346.

[2] عبد القادر بلخضر، **مرجع سابق**، ص 40.

[3] حسين عبدالله، **مرجع سابق**، ص 243.

[4] علي حسين باكير، **ديبلوماسية الصين النفطية (الأبعاد والانعكسات)**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص 167.

[5] هندي احمد حلمي خليل، **عقود الامتياز البترولي وأسلوب حل منازعاتها**. دار الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2013، ص 98.

من 25 مليون برميل يوميا إلى 27.5 مليون برميل يوميا، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج من دول خارج الأوبك مثل الصين، النرويج وروسيا، وفي نهاية الفترة (1999) بدأت أسعار النفط تنتعش، حيث وصل سعر النفط 15.36 دولار للبرميل في مارس 1999 بعدما كان 9.82 دولار للبرميل في أفريل 1998، ويعود بداية هذا الانتعاش إلى ارتفاع الطلب العالمي خاصة بعد تعافي دول شرق آسيا وعودة الصين كمستهلك قوي للنفط، مع تخفيض الإنتاج من قبل دول **OPEC** وكذا عمان، روسيا، النرويج والمكسيك.[1]

د- 2000-2008: ثورة أسعار النفط

شهدت أسعار النفط خلال هذه الفترة ارتفاعات متتالية ما عدا سنة 2001، حيث تراجع سعر النفط خلال هذه السنة إلى 23.12 دولار للبرميل بعدما بلغ 27.6 دولار للبرميل سنة 2000، بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت الأوبك في مارس 2000 بوضع آلية لضبط الأسعار التي من مقتضاها تحريك الإنتاج بالزيادة أو بالتخفيض بما يحافظ على أسعار النفط بين حد أدنى 22 دولار للبرميل وحد أعلى 28 دولار للبرميل،[2] وارتفع سعر النفط في ظل هذه الآلية إلى نحو 25 دولار للبرميل في المتوسط خلال الفترة 2001-2003، وبداية من سنة 2004 بدأت الأسعار في الارتفاع بشكل متسارع حيث وصلت أسعار البرنت إلى 39.49 دولار للبرميل سنة 2005 والى 57.3 دولار للبرميل سنة 2006، وتواصل هذا الارتفاع إلى غاية النصف الثاني من سنة 2008 عندما تخطى سعر النفط الخام عتبة 100 دولار للبرميل، ومن أهم أسباب ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة نذكر:[43]

- **إعلان العراق وقف صادراته النفطية**: بعد تراجع أسعار النفط بعد أحداث سبتمبر 2001 وبعد حوالي 6 أشهر قررت العراق وقف صادراتها شهر مارس/ أفريل 2002، احتجاجا على الاجتياح الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، ومع هذا القرار ارتفعت الأسعار لتصل 22.6 دولار للبرميل شهر مارس 2002 ثم إلى 24.7 دولار للبرميل شهر أفريل 2002؛

- **توتر العلاقات الأمريكية- الفنزويلية:** أدى توتر العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة فنزويلا إلى ارتفاع الأسعار في النصف الثاني من سنة 2002 وعام 2003، بسبب تراجع العرض النفطي، حيث تراجع إنتاج فنزويلا بحوالي 1 مليون برميل يوميا؛

- **الاضطرابات السياسية في البلدان المنتجة:** بعد اضطرابات فنزويلا، شهدت نيجيريا اضطرابا سياسيا واستهداف عما النفط، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإنتاج بـ 10% سنة 2004، وعرفت روسيا خلاف بين الحكومة الروسية وشركة يوكوس YOKOS النفطية، بسبب حجم الضرائب المفروض عليها، ما ساهم في توقف الإنتاج وارتفاع الأسعار بنسبة 23%، كما عرفت سنة 2003 (مارس) الحرب على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، الأمر الذي أدى إلى صدمة في جانب العرض النفطي؛

- **الاضطرابات المناخية:** حيث عرفت هذه الفترة اضطرابات مناخية وتمثلت في إعصار كاترينا بالولايات المتحدة الأمريكية وإعصار ايفان في خليج المكسيك؛

- **التحسن في النمو الاقتصادي العالمي:** بدأ النمو الاقتصادي العالمي في التحسن بقوة مما ترتب عنه ارتفاع الطلب على النفط الذي شكل عاملا ضاغطا في اتجاه ارتفاع الأسعار، حيث ارتفع معدل النمو العالمي من 2.6% سنة 2001 إلى

[1] OUCHENE ABDERRAZAK, **Mutations économiques et stratégies de valorisation des hydrocarbures en Algérie (1986-2007)- essai d'une approche global**, thèse de doctorat d'état, université d'Alger, 2008, p 36.

[2] خالد بن منصور العقيل، **رحلة في عالم البترول (قضايا بترولية دولية)**، دون دار نشر، 2005، ص 26.

[3] ضياء الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 17-21.

[4] هشام الخطيب وآخرون، **العرب والمرحلة الاقتصادية الجديدة**، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2009، ص 22-23.

3.1% سنة 2002 إلى 4.1% سنة 2003ثم إلى 5.3 عام 2004 وهو أعلى مستوى على مدى 30 سنة الماضية، واستمر عند مستوى مرتفع أين بلغ 4.8%و 4.9% سنتي 2005 و2006 على التوالي؛[1]

- **زيادة نشاط المضاربة في البورصات النفطية:** حيث أصبح المتداول من العقود النفطية بما يعرف بالبراميل الورقية أكبر من المعروض من الشحنات النفطية الحقيقية.

ومن خلال ما سبق ونتيجة لتضافر عوامل عديدة ومتنوعة ذات الطبيعة المناخية والجيو-سياسية، ارتفعت أسعار النفط في هذه الفترة إلى مستويات قياسية، أين وصلت في جويلية 2008 سعر 147 دولار للبرميل وهذا بعدما تخطت ولأول مرة عتبة 100 دولار للبرميل شهر مارس 2008، كما أصبح البعض يتوقع إلى 200 دولار للبرميل أو ربما 250 دولار للبرميل وحتى 300 دولار للبرميل قبل نهاية سنة 2008.[2]

هـ- الفترة 2009-2015: البداية بأزمة والنهاية بأزمة

شهد العالم في الربع الأخير من سنة 2008، أزمة مالية عالمي سميت بأزمة الرهن العقاري 2007، التي انفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم ألقت بضلالها على باقي دول العالم مع نهاية سنة 2008 وسنة 2009، كما أنه لم تسلم السوق النفطية من هذه الأزمة، فبعدما كانت أسعار النفط تواصل في ارتفاعها إلى غاية جويلية 2008، فما لبث هذا الارتفاع طويلا بعدما تأثرت أسعار أسهم الشركات النفطية في البورصات وانعكس ذلك على أسعار النفط الخام التي خسرت في ثلاث أشهر 70 دولار، حيث بلغ سعر النفط مع بداية أكتوبر 2008 سعر 80 دولار للبرميل ووصل إلى 61 دولار للبرميل مع نهاية أكتوبر 2008، إلى أن وصل إلى 40.12 دولار للبرميل يوم 5 ديسمبر 2008، وواصل انخفاض أسعار النفط لسنة 2009 حيث بلغ المتوسط السنوي لأسعار النفط في ذات السنة 61 دولار للبرميل، بنسبة انخفاض تقدر بـ 35.4% مقارنة بسنة 2008،وبالتالي فان أسعار النفط تأثرت سلبا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والتي أدت إلى انفجار الفقاعة في صيف 2008، ومن هنا يمكن القول أن السوق النفطية احتاجت إلى 3 سنوات للارتفاع من 40 دولار إلى 147 دولار للبرميل، إلا أن الانخفاض إلى ما يقارب 40 دولار للبرميل حدث خلال 5 أشهر فقط.

بعد عودة التعافي العالمي نوع ما وارتفاع الطلب العالمي للنفط خاصة من طرف الصين ودول شرق آسيا، انتعشت أسعار النفط سنة 2010 أين بلغت 77.45 دولار للبرميل، ثم عرفت سنة 2011 ارتفاع أسعار النفط وتجاوز عتبة 100 دولار للبرميل، حيث بلغ المتوسط السنوي 107.46 دولار للبرميل أي بارتفاع بحوالي 28% تقريبا، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع الطلب العالمي للنفط من قبل الاقتصادية الآسيوية وخاصة اليابان التي شهدت اضطرابات مناخية (زلزال توهوكو، تسو نامي) وحادثة انفجار 10 مفاعلات نووية (حادثة فوكوشيما) وتوقف 5 مصافي للمنتجات البترولية التي تنتج أزيد من 1.2 مليون برميل، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية (الربيع العربي) وخاصة بعد توقف الصادرات النفطية الليبية.[3]

وشهدت سنوات 2012 و2013 و2014 استقرار في أسعار النفط الخام، حيث بلغ متوسط الأسعار لهذه السنوات 111.49، 109.4، 99.68 دولار للبرميل على التوالي، ونلاحظ أن أسعار النفط لسنة 2014 تراجعت بمعدل 9% تقريبا يعود هذا التراجع إلى الانخفاض في أسعار النفط صيف 2014 (جوان)، أين بدأت أسعار النفط تنخفض بوتيرة متسارعة

[1] سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2013، ص-ص 79-81.

[2] إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، **التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية**، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، الكويت، المجلد 35، العدد 128، شتاء 2009، ص 96.

[3] بوالشعور شريفة وقمري زينة، **تقدير الأثر القصير والطويل المدى لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري- دراسة قياسية باستخدام ESM**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، يومي 08/07 أفريل 2015، جامعة سطيف، 2015، ص 9.

حيث لامس سعر النفط الخام 59.46 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 2014،[1] واستمر هذا الانخفاض في سنة 2015 (**أنظر الشكل رقم 4-41**)، حيث بلغ أعلى سعر في هذه السنة 65 دولار للبرميل شهر ماي 2015 و 36 دولار للبرميل مع نهاية شهر ديسمبر 2015، وكان وقع هذه الأزمة كبيرا على الاقتصاديات المنتجة خصوصا، وترجع أسباب هذه الأزمة إلى:

- تباطؤ معدلات النمو العالمي وخاصة الدول المستهلكة الأولى للبترول على غرار الولايات المتحدة والصين ودول البريكس **brics**؛

- الاستراتيجيات الموضوعة من طرف الدول الصناعية غير النفطية (OCDE) لتحقيق الأمن الطاقوي من خلال التوجه نحو الطاقات المتجددة؛

- النزاعات الجيو إستراتيجية وبؤر التوتر في العالم، لاسيما تلك التي لها علاقة مع الدول المنتجة(ليبيا، العراق، إيران..)، أو تلك التي لها علاقة بطرق النقل (أوكرانيا، أفغانستان، سوريا...)؛[2]

- التغير في الموازين الهيكلية للخارطة الطاقوية في العالم، ومعادلة العرض والطلب التي تتصادم فيها الدول المنتجة (OPEP) ودول خارج المنظمة، وظهور الطاقات الأحفورية غير التقليدية (pétrole/gaz de schiste)؛[3]

- الأسواق الموازية لمادة النفط والتي أدت إلى فوضى في تصدير واستيراد هذه المادة، وذلك من خلال المناطق التي تعرف توترات أمنية وسياسية على غرار العراق وليبيا.

الشكل رقم (4 -41): تطور أسعار سلة خامات الأوبك خلال الفترة 2005-2015

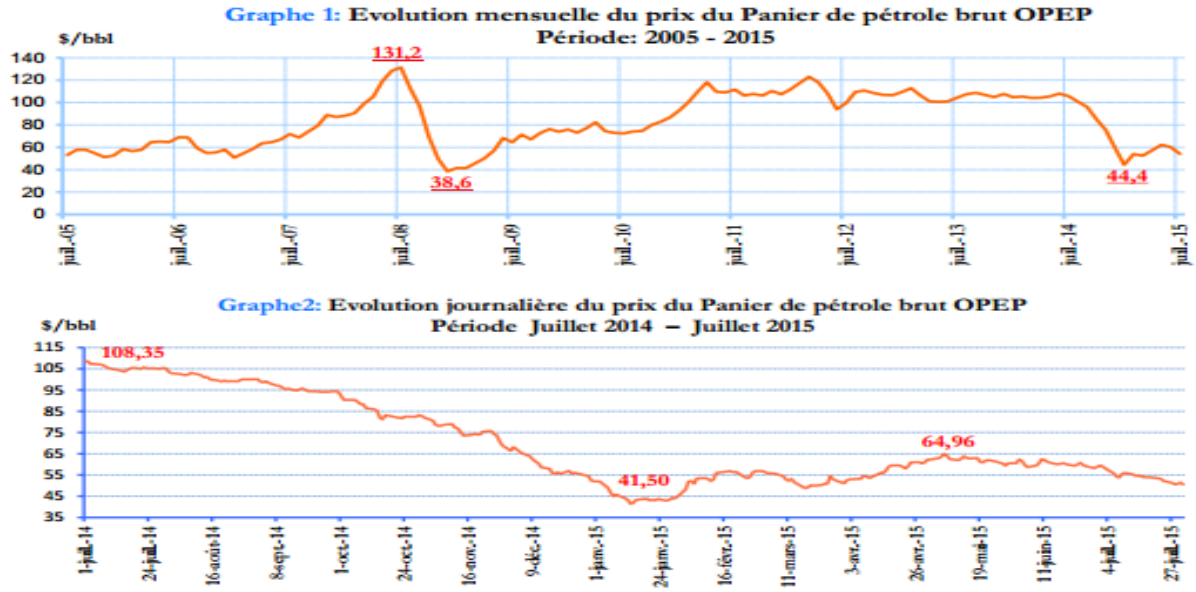

Source: OPEC, Rapport monthly, Vienna.

من خلال ما سبق نلاحظ أن أسعار النفط وبعد 5 عقود من الزمن قد ابتعدت اليوم عن تكلفة الإنتاج(المصاريف التشغيلية و الرأسمالية) فأصبح تسعيره يتخذ أشكالا وصورا متعدد ومتميزة، فكل صورة كانت تعبر عن مرحلة تاريخية

[1]OPEC, **monthly oil market report, feature article: monetary policies and their impact on the oil market**, Vienna, 15 January 2015, P7.

[2]عيساوي نصر الدين، **متطلبات النهوض بالاقتصاديات الريعية في ظل تقلبات أسعار المحروقات - حالة الجزائر**- مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، جامعة المدية، 2015/08/07، ص 5.

[3] خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أوت 2015، ص 5.

معينة خاصة بعد ظهور الأوبك والوكالة الدولية للطاقة، فالعوامل الرئيسية اليوم المتحكمة في أسعار النفط أصبحت بعيدة كل البعد عن عوامل الطلب والعرض أو بالأحرى أن الطلب والعرض على النفط أصبح يخضعان للعوامل الجيو-إستراتيجية وقرارات سياسية وبعض أنواع الغش و التواطؤ من مصدري النفط لدول الأوبك.

2- **أثر أسعار البترول على إيرادات الجباية البترولية:**

إن ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي وبالخصوص الإيرادات العامة للميزانية (الجباية النفطية) عن طريق قطاع المحروقات، والذي أصبح تحكمه اليوم أكثر من أي وقت مضى متغيرات خارجية متعلقة بالسوق النفطية لعل أهمها أسعار النفط، وهو ما سنوضحه من خلال تطور معدلات نمو أسعار النفط وإيرادات الجباية البترولية خلال الفترة 1980-2014.

الشكل رقم (4-42): أثر تقلبات أسعار النفط على تطور ايرادات الجباية البترولية خلال الفترة 1980-2014

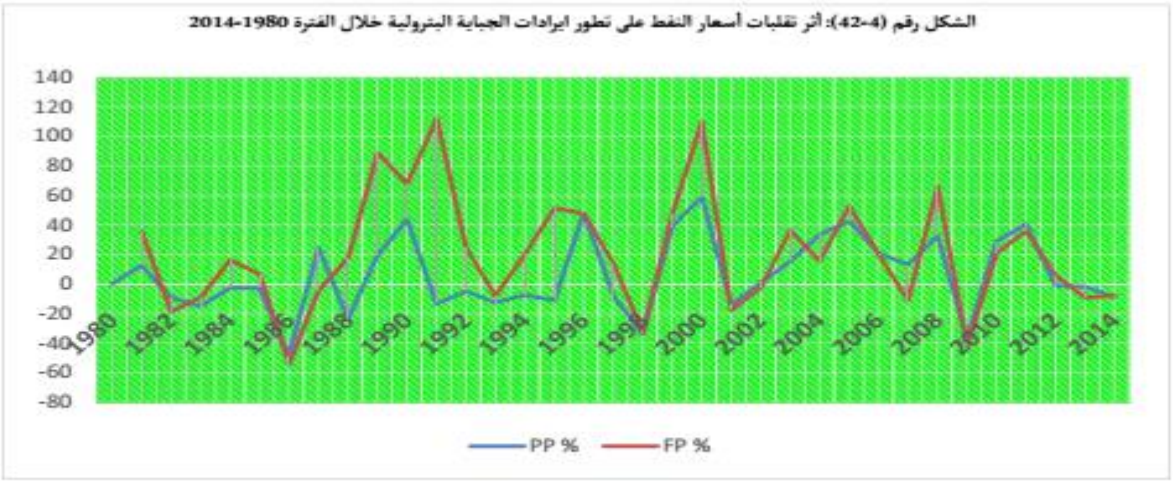

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (4-41)، (4-42)، (4-43).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تغيرات إيرادات الجباية البترولية تتزامن مع تقلبات أسعار النفط، حيث نلاحظ انخفاض إيرادات الجباية البترولية خاصة في ظل الأزمات النفطية التي حدثت خلال هذه الفترة ولعل سنوات 1986، 1998، 2009 و الأزمة النفطية الأخيرة 2014، كما أنها استجابت لارتفاع أسعار النفط خاصة مع مطلع التسعينيات و بداية الألفية الجديدة، وعليه فانه ومن أجل تحليل أفضل نقوم بدراسة تغيرات وآثار تقلبات أسعار النفط على إيرادات الجباية البترولية كل فترة على حدا.

2-1- أثر تقلبات أسعار النفط على إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة 1980-1989.

تميزت هذه الفترة بالعديد من التقلبات في أسعار النفط، خاصة بعد الصدمة النفطية العكسية سنة 1986، وهو ما أدى إلى تذبذبات عدة في الحصيلة المالية للجباية البترولية في هذه الفترة، والجدول الموالي يوضع تطور كل من أسعار النفط والجباية البترولية ومعدلات نموهما خلال الفترة 1980-1989.

الجدول رقم (4- 41): تطور معدلات نمو أسعار النفط والجباية البترولية خلال الفترة 1980-1989.

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
ج ب م/دج	37.66	50.95	41.46	37.71	43.84	46.79	21.44	20.48	24.09	45.49
معدل نمو%	---	35.28	18.62-	0.04-	16.25	6.72	-54.17	-4.47	17.62	88.83
سعر البترول د/ أ	35.1	39.5	35.9	30.5	29.7	28.9	14.9	18.6	14.2	16.9
معدل نمو%	-	12.53	9.11-	15.04-	2.62-	2.69-	48.44-	24.83	23.65-	19.01

من إعداد الطالب.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ظاهرة تغيرات معدلات نمو الجباية البترولية تكاد ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، حيث نجد أن معظم سنوات الفترة تتغير الجباية البترولية طرديا مع تغيرات أسعار النفط، فارتفاع أسعار النفط إلى 39.5 د/للبرميل سنة 1981 ارتفعت الجباية البترولية هي الأخرى بنسبة 35.38%، وعرفت أسعار النفط انخفاضات متتالية خلال السنوات 1982-1986، ومن بين هذه الانخفاضات تبقى سنة 1986 الحدث الأبرز بعد تراجع أسعار النفط بنسبة 48.44%، الأمر الذي انعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية التي تراجعت هي الأخرى بنسبة 54.17%، والتي خلفت آثارا كبيرة على الميزانية العامة للدولة، ومع تحسن أسعار النفط مع نهاية الفترة 1989 التي ارتفعت بنسبة 19.01% قابلها ارتفاع في معدل نمو الجباية البترولية بنسبة 88.83 %.

2-2- أثر تقلبات أسعار النفط على إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة 1990-1999

لم تكن أسعار النفط الجزائري طوال عقد التسعينات على وتيرة واحدة بل تذبذبت بين التحسن المؤقت تارة والاستقرار تارة أخرى والتدهور الشديد في أواخر الفترة (1998)، وهو ما انعكس على إيرادات الجباية البترولية خاصة بعدما خلفته أزمة النفط سنة 1986، والجدول الموالي الذي يوضح مدى ارتباط الجباية البترولية بأسعار النفط خلال الفترة 1990-1999.

الجدول رقم (4 -42): تطور معدلات نمو أسعار النفط والجباية البترولية خلال الفترة 1990-1999

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ج ب م/دج	76.2	161.5	201.3	185	222.18	336.15	496	564.77	378.56	560.12
معدل نمو%	67.5	111.94	24.64	8.09-	20.09	51.29	47.55	13.86	32.97-	47.96
سعر البترول د/ أ	24.34	21.04	20.03	17.5	16.19	17.14	21.33	19.62	13.02	18.12
معدل نمو%	44.02	13.55-	4.8-	12.63-	7.48-	5.86	48.12	8.01-	33.63-	39.17

من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أسعار النفط عرفت تذبذبات بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، حيث تعد أزمة النفط سنة 1998 الحدث الأبرز في هذه الفترة، وبخلاف سنتي 1993 و1998 شهدت الجباية البترولية معدلات نمو ايجابية، فمع ارتفاع أسعار النفط سنة 1990 بنسبة 44.02% ارتفعت إيرادات الجباية البترولية بمعدل 67.5%، ومع تراجع أسعار النفط سنة 1993 إلى 17.5 دولار للبرميل بانخفاض قدره 12.63 % قابلها انخفاض في إيرادات الجباية البترولية بـ 8.09 %، ومع انتعاش أسعار النفط خلال سنوات 1995، 1996 و1997 قابله ارتفاع في إيرادات الجباية البترولية بنسب 51.29% (1995)، 47.55% (1996)، 13.86 % (1997)، إلا انه ومع تراجع أسعار النفط سنة 1998 بنسبة 33.63% انخفضت الجباية البترولية هي الأخرى بنسبة 32.97%، أما سنة 1999 ارتفعت أسعار النفط إلى 18.12 دولار للبرميل بارتفاع قدره 39.17 %، زامنه ارتفاع في إيرادات الجباية البترولية بنسبة 47.96%.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك بعض السنوات عرفت فيها أسعار النفط انخفاضات حتى ولو كانت بمعدلات صغيرة، إلا أن كان تأثيرها نسبي على الجباية البترولية، وذلك من خلال تباطؤ في معدلات نمو هذه الأخيرة، ضف إلى ذلك يتبين لنا أن هناك متغيرات تؤثر هي على إيرادات الجباية البترولية خاصة في هذه الفترة وهي سعر الصرف وكذا كميات الإنتاج، حيث أصدرت الجزائر في هذه الفترة القانون 21/91 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 14/86 والذي سمح بالشراكة الأجنبية في الحقول الغازية والبترولية التي تم استكشافها قبل قانون 14/86.

2-3- أثر تقلبات أسعار النفط على إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة 2000-2014

ارتبطت إيرادات الجباية البترولية في هذه الفترة أكثر من ذي قبل بأسعار النفط، حيث عرفت هذه المرحلة انتعاشا كبيرا لأسعار النفط، حيث ارتفعت هذه الأخيرة خلال 14 سنة بنسبة 246.47 %، الأمر الذي انعكس إيجابا على

إيرادات الجباية البترولية التي ارتفعت في ذات الفترة بنسبة 188.98%، والجدول التالي يوضح تطور كل من أسعار النفط والجباية البترولية خلال الفترة 2000-2014.

الجدول رقم (4 -43): تطور معدلات نمو أسعار النفط والجباية البترولية خلال الفترة 2000-2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ج ب م/دج	1173.237	964.464	942.904	1284.97	1485.69	2267.83	2714	2411.848
معدل نمو%	109.46	17.79-	2.23-	36.27	15.62	52.64	19.67	11.13-
سعر البترول د/ أ	28.77	24.74	24.91	28.73	38.35	54.64	66.05	74.66
معدل نمو%	58.77	14.007-	0.68	15.33	33.48	42.47	20.88	13.03
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
ج ب م/دج	4003.559	2327.675	2820.01	3829.72	4054.34	3678.13	3390.42	
معدل نمو%	65.99	41.85-	21.15	35.8	43.77	9.27-	7.82-	
سعر البترول د/ أ	98.96	62.35	80.35	112.92	111.49	10938	99.68	
معدل نمو%	32.54	36.99-	28.86	40.53	1.26-	1.89-	8.86-	

من إعداد الطالب.

شهدت أسعار النفط في هذه الفترة ارتفاعا كبيرا، حيث بلغ معدل نموها 58.77 % سنة 2000، حيث قابله ارتفاع في إيرادات الجباية البترولية بنسبة 109.46%، وتزامنا مع أحداث 11 سبتمبر 2001 تراجعت أسعار النفط في ذات السنة بنسبة 14.007%، أما الجباية البترولية فقد تراجعت بنسبة 17.79%، ومع ارتفاع أسعار النفط للفترة 2004-2008 لأسباب تم ذكرها سابقا، والتي بلغت 54.64 دولار للبرميل سنة 2005 بمعدل نمو 42.47%، ومعدل نمو 20.88 % سنة 2006، 13.03 % سنة 2007 و 32.54% سنة 2008، ومع هذا الارتفاع في أسعار النفط الذي قابله معدلات نمو ايجابية للجباية البترولية حيث بلغ معدل نموها 52.64% (2005)، 66.05% (2006)، 65.99% (2008)، ومع إلقاء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بضلالها على السوق النفطية، تراجعت أسعار النفط إلى 62.35 دولار للبرميل بانخفاض نسبته 36.99 %، ضف إلى ذلك تراجع إنتاج النفط بنسبة 21.74% سنة 2009 في ظل نظام الحصص لمنظمة الأوبك (القمة المنعقدة في وهران – الجزائر)، الأمر الذي انعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية التي تراجعت بنسبة 41.85%، ومع عودة تعافي السوق النفطية سنتي 2010 و 2011 ارتفعت أسعار النفط بنسبة 28.86% (2010)، 40.53% (2011)، في حين ارتفعت الجباية البترولية بنسبة 21.15 % (2010)، 35.80% (2011)، أما سنتي 2012 و2013 تراجعت أسعار النفط بنسبة 1.26%، 1.89% على التوالي، أما الجباية البترولية فقد انخفض معدل نموها سنة 2012 إلى 5.86% وتراجعت سنة 2013 بنسبة 9.27%(للعلم أن هذه السنة تراجع الإنتاج من الغاز الطبيعي بنسبة 1.70%).[1]

وفيما يخص الأزمة النفطية الأخيرة (2015) والتي بدت بوادرها منذ شهر جوان 2014، أين عرفت أسعار النفط انخفاضات متتالية، وبلغ حينها سعر البترول الجزائري 99.68 دولار للبرميل سنة 2014 (متوسط سنوي) بتراجع 8.86%، في حين تراجعت الجباية البترولية بمقدار 7.82%، وسيكون التراجع كبيرا جدا سنة 2015 نظرا للتراجع الرهيب الذي شهدته أسعار البترول في ذات السنة، والذي بلغ حدود 36 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 2015.[2]

إن تراجع أسعار البترول اليوم خاصة إذا ما قلنا أنها تحت عتبة السعر المرجعي للميزانية (**37دولار للبرميل**)، الأمر الذي سيكون له الأثر جد سلبي على الإيرادات العامة وإيرادات الجباية البترولية خاصة والسياسة المالية عموما، وهو

[1]OPEC,**Annual Statistical bulletin 2015**, Vienna, 2015, P 96.
[2]OPEC, **monthly oil market report, feature article: review 2015-outlook for 2016**, Vienna, 10 December 2015, P7.

ما تم استنتاجه من خلال قانون المالية 2016،[1] أين عرفت فيها نفقات التجهيز انخفاضا قدر بـ 18%، وهي نفقات استثمارية لها أثر مهم على الناتج الداخلي الخام، ضف إلى ذلك الضرائب والرسوم المفروضة على غرار مواد الوقود والغاز والكهرباء، والتي تهدف من خلالها الدولة تغطية انخفاض إيراداتها من الجباية البترولية، الأمر الذي سينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد في ظل عدم وجود نظرة استشرافية وإستراتيجية طويلة المدى كانت تجنب الدولة من هذه الصدمات وبالأخص الصدمات النفطية نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.

وفي ذات السياق سيعرف صندوق ضبط الإيرادات العديد من التدخلات بسبب عجز الميزانية وتمويل عمليات الخزينة العمومية، وهو ما قد ينجر عنه العديد من السلبيات لعل أهمها: الاستنزاف المفاجئ والسريع لمدخرات الصندوق، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم، حيث سيتم ضخ أموال كبيرة لتمويل العجز الموازناتي، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد، وهذا الارتفاع السريع والمفاجئ للكتلة النقدية يؤدي بدوره إلى التضخم المكبوت.

ومما سبق يمكن القول أن سبب ارتباط إيرادات الجباية البترولية بأسعار البترول هو كونها مؤسسة على القاعدة الجبائية، فكلما توسعت هذه القاعدة ارتفعت إيرادات الجباية البترولية والعكس صحيح، فهي تعتمد في حساباتها على المعدلات المطبقة والكميات المستخرجة والمنتجة من النفط وعلى سعر البترول، وهذا حسب نوعية الضريبة المفروضة على غرار الإتاوة والضريبة على النتائج.

المطلب الثاني: أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على إيرادات الجباية البترولية في الجزائر.

يكتسي سعر الصرف أهمية بالغة لصانعي السياسات الاقتصادية للدول باعتباره حلقة الوصل بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي، فهو يلعب دورا بارزا في التأثير على المتغيرات الاقتصادية للدول سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن جهة أخرى عرف سعر صرف الدينار العديد من التغيرات وذلك حسب كل مرحلة مر بها الاقتصاد الوطني، وسوف نحاول في هذه النقطة أن نعرج على تطور نظام الصرف في الجزائر وأثره على إيرادات الجباية البترولية.

1- تطور نظام الصرف في الجزائر

لقد ارتبط نظام الصرف في الجزائر ارتباطا وثيقا بمراحل التنمية، فبعد الاستقلال مباشرة انتهج النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي، مما تطلب تحقيق الاستقرار لسعر الصرف، من خلال التسيير الإداري لسعر صرف الدينار مرفوقا بالرقابة على الصرف بعيدا عن الواقع الاقتصادي، ونتيجة للأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني، اضطرت الجزائر إلى التحرير التدريجي للدينار ورفع الرقابة على سعر الصرف، والاتجاه نحو التعويم الموجه في مطلع سنة 1996، ومر سعر الصرف الدينار بعدة مراحل خلال الفترة 1962-2014.

1-1- مرحلة التسيير الإداري للفترة (1962-1987).

تم تحديد قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية بقيمة إدارية بحتة ليس لها علاقة بالواقع الاقتصادي، وكان الهدف هو تسخير كل الأدوات الاقتصادية لتحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة، بمعنى أن سعر

[1]Articles 76, **Loi N° 15/18 du 30/12/2015 comprendre la loi de finance 2016**, journal officiel de la république algérienne, N° 2, 31 Décembre 2015, P 28.

العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أي علاقة بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، ونتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة (العملة الصعبة)، وأعطى هذا الأسلوب لسعر صرف الدينار قيمتين الأولى تحددها السلطات النقدية إداريا، والثانية تحدد في السوق الموازية[1]، وهنا نميز بين ثلاث مراحل هي:

أ- نظام الربط بعملة واحدة للفترة (1962– 1973):

ارتبط الدينار الجزائري بعد الاستقلال مباشرة بمنطقة الفرنك الفرنسي، حيث كان قابلا للتحويل داخل هذه المنطقة ، وكان النظام الاقتصادي متدهورا، ونظرا لقلة الكفاءات المسيرة والمنتجة[2]، أدى كل هذا إلى تعطيل سير الاقتصاد والإدارة، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، فقامت السلطات النقدية بإنشاء الرقابة على الصرف لكافة العمليات، ومع مختلف الدول وذلك في أكتوبر 1963، وتم اتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وقد اعتمدت في ذلك على عدة أدوات أهمها نظام الحصص، الاحتكار، إبرام الاتفاقيات الثنائية[3]، وقد تبعت هذه الإجراءات إصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية في: 10 أفريل 1964 على أساس غطاء ذهبي 0.18 غرام من الذهب، وهو الوزن الذي تتقيد به الدولة الجزائرية بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي، وتجدر الإشارة إلى أن الدينار كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي وذلك إلى غاية 1969 في حدود يتقلب فيها الدينار± 1%، وهو تاريخ تخفيض قيمة الفرنك مقابل الدولار، بعد تعرضه لأحداث 1968، وكذا تعرضه لهجمات مضاربة حادة، وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت من سنة 1969 من 4.9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنكا لكل دولار أمريكي؛ في الوقت الذي تم تطبيق المخطط التنموي الثلاثي الأول (1967-1969) الذي خص تشجيع القطاع الإنتاجي وقطاعي الخدمات المنتجة والغير منتجة التي تطلب استقرار سعر الصرف، هذا ما جعل الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي عند تخفيضه، على الرغم من استمرارية العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي، أي أن: (1FRF= 0.888 DA) بين أوت 1969 وديسمبر 1973،[4]وعليه فقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار مقابل عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970 -1973).

وأمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عن اتفاقيات بروتن وودز، وعن تعميم أسعار الصرف المعومة، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، وقد سعى هذا النظام للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج[5] :

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبئ تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

ب- نظام الربط بسلة عملات للفترة (1974-1986):

---

[1] بلعزوز بن علي، **انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن الاقتصادي في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 30-31، 2003، ص ص 35-36.

[2] HENNI Ahmed, **Economie De L'Algérie Indépendante**, Algérie, ENAG, 1991, P:26.

[3] شعيب بونوة، رحيمة خياط، **سياسة سعر الصرف بالجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، دورية سداسية، جامعة الشلف، العدد 12، جوان 2014، ص -ص 122-123.

[4] محمد أمين بربري، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في العولمة الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص 222.

[5] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ، ص 156.

مع انهيار نظام بروتن وودز سنة 1971 وإلغاء نظام الصرف الثابت واستبداله بنظام تعويم الصرف على المستوى الدولي من جهة، وأمام الأزمة التي يتخبط فيها الفرنك الفرنسي أواخر سنوات 1960 وبداية 1970 من جهة أخرى، قامت الجزائر ابتداء من جانفي 1974 بتثبيت عملتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة* مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني (مما سمح للجزائر بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك)[1]، ويقوم البنك المركزي بمراجعة هذه السلة دوريا، وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر صرف الدينار[2].

ج- الفترة الممتدة بين (سبتمبر1986- مارس1987):

أدخل خلال هذه الفترة تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974)، ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع بها انطلاقا من مارس1987[3].

2-1- مرحلة التسيير الديناميكي لسعر صرف الدينار (منذ 1987).

نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986، دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، مما أستوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، تهدف إلى الانتقال التدريجي من الاقتصاد المخطط والمسير مركزيا إلى اقتصاد السوق، وقد كان الهدف من الإصلاح النقدي والمالي هو استعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار، مع بقاء الهدف النهائي ممثلا في تحقيق قابلية الدينار الجزائري للتحويل، وهذا ما استهدفته السلطات النقدية منذ منتصف التسعينات، أي أن تتوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للعملات الجارية بعد ثلاثة سنوات أو بداية من 1994 على أقصى تقدير، على أن تتم العملية بشكل تدريجي واحترازي[4]، وقد تمت العملية وفقا المراحل الآتية:

أ- **الانزلاق التدريجي:** هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة، تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية بداية 1991[5]،وخلال هذه المرحلة بالذات انتقل معدل سعر الصرف الدينار من 4.936دج/للدولار الواحد نهاية 1987 إلى 10.476دج/للدولار نهاية ديسمبر 1990 ف 15.889دج/للدولار نهاية جانفي1991 ثم 16.595دج/للدولار نهاية فيفري من نفس السنة، ليستقر في حوالي 17.8دج/للدولار نهاية مارس 1991، أي أن قيمة الدينار انخفضت في مدة ثلاث أشهر ب**70%** دون تصريح رسمي من السلطات النقدية، إلا أنه بدأ التخفيض الصريح بداية سبتمبر 1991، بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار ليصل إلى 22.5دج/ للدولار، وذلك بموجب الاتفاق الثاني (ستاند باي) المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991.

استمر هذا الوضع (22.5دج مقابل1 دولار أمريكي) إلى غاية الاتفاق الذي أبرم مع الصندوق في أفريل1994، والذي نتج عنه تخفيض قدر ب 40.17% اقره مجلس النقد والقرض في 10أفريل1994، حيث وصل عدد الوحدات المقابلة

*** العملات هي: الدولار الأمريكي، الشيلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدنماركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، المارك الالماني، الليرة الايطالية، الفلوران الهولندي، الجنيه الاسترليني، البزيتا الاسبانية، الفرنك السويسري والدولار الكندي.**

[1] سمير آيت يحي، **مرجع سابق**، ص 150.

[2] لحلو موسى بوخاري،**سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010 ، ص:292.

[3] محمود حميدات، **مرجع سابق**، ص 159.

[4] موسى لحلو بوخاري، **المرجع السابق**، ص 296.

[5] نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي الدولي**، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 239.

للدولار الأمريكي الواحد 36دج، كما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تقنية جديدة لتحديد سعر صرف الدينار، بأن يسمح مجلس النقد والقرض بانزلاق الدينار إلى 40 دينار/ للدولار، وتم الاعتماد على هذه الطريقة في بداية الثلث الأخير من سنة 1994 إلى أواخر سنة 1995، وتمثل هذه العملية مرحلة انتقالية وتجريبية لتطبيق نظام الصرف العائم وتمرينا للبنوك التجارية وبنك الجزائر، ومهلة لإعداد القوانين و الإجراءات لمواجهة متطلبات سوق الصرف[1].

ب- نظام جلسات التثبيت:

في أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي على نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية 01 أكتوبر1994، وتضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر، والتي كانت تنظم أسبوعيا لكن سرعان ما أصبحت يومية[2]، وذلك من أجل تحديد سعر صرف الدينار وهي مرحلة انتقائية بغية الوصول في النهاية إلى وضع سوق صرف بينية (بين البنوك)، وتتم طريقة عمل هذا النظام من خلال عرض البنك المركزي المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بعرض المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها، ولهذا يتحدد سعر صرف الدينار عند أقل عرض.

ج- سوق الصرف البينية وانتقال الدينار إلى التعويم المدار:

في إطار برنامج التصحيح الهيكلي الذي غطى الفترة الممتدة من أفريل1995 إلى غاية مارس1998، وإيمانا بأهمية سوق الصرف الأجنبي، في تحديد أسعار الصرف، تم تأسيس سوق الصرف ما بين البنوك من طرف بنك الجزائر بموجب اللائحة رقم 95-08 المؤرخة في 23 ديسمبر1995، وقد انطلق نشاط السوق رسميا في: 1996/01/02، والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار، الذي أصبح بموجبه تتحدد قيمة الدينار وفق العرض والطلب الذي تمارسه البنوك التجارية والمؤسسات المالية والبنك المركزي، بحيث تعالج في هذه السوق كل عمليات الصرف (بيع وشراء) العاجلة و الآجلة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

طبقا للمادة (03) من التعليمة رقم:95-79 المؤرخة في: 1995/12/27، المتضمنة تنظيم وتسيير سوق الصرف ما بين البنوك، تنقسم السوق البينية للصرف إلى قسمين هما: سوق الصرف الفورية وسوق الصرف الآجلة، ويكون تدخل البنك الجزائري في هذا السوق في إطار تسيير احتياطاته من العملات الأجنبية والذهب بواسطة مداخيل صادرات المحروقات و المنتجات المنجمية، كما يشتغل هذا السوق بصفة مستمرة وينجز المتدخلون فيه عملياتهم كل أيام الافتتاح وتعالج العمليات بواسطة الهاتف، التيلكس..الخ[3].

3-1- مرحلة تجاذب سعر الصرف الاسمي والموازي.

إن سياسة الصرف المتبعة بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل، أدت إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازية، كما أن إتاحة الصرف للمؤسسات المختلفة بما فيها الخاصة عن طريق السوق النظامي لتمكينها من استيراد حاجياتها وفق ضوابط محددة، وإعادة المنحة السياحية السنوية للأشخاص الطبيعيين وذوي المهمات المحددة، أدى إلى تقلص الطلب على الصرف من السوق الموازية بجزء معتبر وهذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق الموازية واقترابه من السعر الرسمي، خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي قبل سنة 2002، باعتباره العملة الأكثر طلبا آنذاك، وقد كان متوسط سعر الصرف في السوق الموازي

[1] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص –ص 245-246.

[2] محمد أمين بربري، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، دورية سداسية، جامعة الشلف، العدد 07، السداسي الثاني 2009، ص 36.

[3] سمير آيت يحي، **مرجع سابق**، ص 166.

وصل حدود 16دج للفرنك الفرنسي الواحد، خاصة خلال فترة وسط التسعينات، أي ما يقارب ضعف السعر الرسمي وهذا ما أدى إلى:[1]

- كتلة نقدية كبيرة من العملات الصعبة بحوزة الأشخاص وخاصة المهاجرين الجزائريين تدور في فلك السوق الموازي، دون أن تتمكن البنوك الجزائرية من استيعابها في حسابات جارية بالعملة الصعبة أو بتحويلها إلى الدينار، لكون أسعار الصرف في البنوك منخفضة مقارنة بالسوق الموازي؛
- هروب حجم كبير غير معروف من الأموال الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي، بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملة الصعبة التي تستفيد منه بعض مؤسسات القطاع الخاص والأشخاص الطبيعيين، وإعادة بيعها في السوق الموازية وتحصيل الفارق بين سعر الاستلام وسعر البيع؛
- تفضيل الأجانب القادمين إلى الجزائر من صرف عملاتهم في السوق الموازي بدل السوق الرسمي بسبب فارق السعر؛
- عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازية للضريبة، وبالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر لميزانية الدولة، ويعني هذا الخسارة تكون مزدوجة بالنسبة للجهاز المصرفي وبالنسبة لخزينة الدولة.

غير أن سياسة سعر الصرف المنتهجة، حتى وإن كانت آثارها السلبية كبيرة ولم تؤدي إلى خدمة الهدف المتوخى منها وهو تشجيع الصادرات وتقليص الواردات وفقا لأسلوب المرونات، فإن آثارها على حركة الأموال كبيرة لتقلص الفارق بين السعر الرسمي والموازي، فقد وصل الفارق إلى حدود 1.5دج فقط، وهو فرق مشجع للمتعاملين على الإقبال على تحويل أموالهم عبر قنوات البنوك لتميزها بالأمان والضمان، وبالرغم من دخول اليورو حيز المعاملات التجارية منذ جانفي2002، كان يمكن أن يضر باتجاه التقارب بين السعرين، إلا أن جمهور المتعاملين كان سريع التعامل به، إذ أن عملية التحويل سمحت بتشغيل ملايين الحسابات الجارية بالعملة الصعبة، وسمحت هذه العملية بدخول كمية هائلة من الأموال بالعملات الصعبة إلى الدائرة المصرفية لغرض تحويلها إلى اليورو، وهو ما عزز الاحتياطي الرسمي، غير أن هذا قد لا يدوم طويلا بسبب احتمال قيام نسبة كبيرة من هؤلاء لطلب أموالهم باليورو لاستخدامها في أغراض معينة، وهذا ما جعل السوق السوداء لم تتأثر تأثيرا بعملية الانتقال من نظام العملات الأوربية إلى نظام اليورو، كما أن الاستمرار في تخفيض الدينار خلال شهري ديسمبر2002 و جانفي2003 ساهم في الإبقاء على التقارب النسبي للسعرين.

والجدول الموالي يلخص تغيرات سعر صرف الدينار خلال مقابل الدولار الأمريكي (متوسط الفترة) منذ بداية الإصلاحات وسياسة التخفيضات التي قامت بها السلطات تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم(4- 44): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2014)الوحدة: دج/للدولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
USD/DA	8.95	18.47	21.83	32.34	35.05	47.74	54.75	57.71	58.74	66.64	75.31	77.26	79.68
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
USD/DA	77.37	72.06	73.36	72.64	69.36	64.56	72.64	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56	—

- **المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (1990-1994)**
- **النشرات الإحصائية الثلاثية رقم 01، 18، 28، بنك الجزائر، سبتمبر2007، جوان2012، سبتمبر2014، ص 15- ص 20.**
- **سنة 2014 على الموقع الإلكتروني** .www.bank_of_algeria.dz / html/indicateur

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن عملية تخفيض الدينار قد شهدت تسارعا خلال عقد التسعينات، إذ انتقلت قيمته من 8.95دج/للدولار في سنة 1990 إلى 18.47دج/للدولار أي انخفضت قيمته بأكثر من 70% في العام الموالي،

[1] محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- الواقع والتحديات، يومي: 14- 15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف، ص - ص 348-349.

ليتواصل الانزلاق التدريجي في قيمة الدينار ليصل إلى 35.05دج للدولار في سنة 1994 أي انخفاض بنسبة 40% بعد إبرام السلطات النقدية اتفاق مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج التعديل الهيكلي ابتداء من 1 أفريل من نفس السنة ويمتد إلى غاية أفريل من سنة 1998، ليصل الانخفاض في سنة 2002 إلى 79.68دج/للدولار، وابتداء من سنة 2004 نلاحظ الاستقرار النسبي لقيمة الدينار مقابل الدولار إلى غاية سنة 2008 حيث ارتفعت قيمة الدينار والسبب يعود إلى الأزمة المالية العالمية، لتقوم السلطات النقدية بتخفيض قيمة الدينار مجددا في نهاية 2008 لينخفض من 64.56دج/للدولار في سنة 2008 إلى 72.64دج/للدولار في سنة 2009، وهذا الإجراء تهدف من ورائه السلطات الحد من الطلب المحلي على الواردات بعد انخفاض أسعار المواد الأولية والمنتجات الغذائية في الأسواق العالمية، وهو ما أدى إلى زيادة قيمة الواردات مما سمح بتقليص الطلب عليها، لينخفض مجددا في سنة 2012 ليصل إلى 77.55دج/للدولار، ليستقر نسبيا في السنوات الأخيرة، ورغم التقلبات في أسعار صرف العملات الدولية وحالة اللا يقين السائدة خاصة في منطقة اليورو نتيجة أزمة الديون السيادية، إلا أن التسيير المرن لسعر صرف الدينار من طرف بنك الجزائر وتدخلاته غير معلنة الأهداف في السوق البينية للصرف ساهمت في تحقيق الاستقرار المالي الخارجي، وكذا المحافظة على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي عند مستواه التوازني على المدى المتوسط.

2- أثر تغيرات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على إيرادات الجباية البترولية

إن إدراج الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة بالدينار الجزائري ليس بالضرورة أنها تحصل بالدينار، بل معظم الإيرادات تحصل بالدولار الأمريكي ثم تتم عملية التحويل، ونستدل بذلك من خلال عنصرين هما: تسعير المادة أو السلعة النفطية بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى أن المكونات الأساسية للجباية البترولية (الإتاوة، الرسم على الدخل البترولي، الضريبة على النتائج) والتي تحسب على أساس سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة معينة، ومن خلال هذه النقطة سنقوم بتحليل العلاقة بين سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والجباية البترولية في الجزائر.

2-1- أثر تغيرات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على إيرادات الجباية البترولية الفترة 1980-1989:

تعتبر سنوات الثمانينيات آخر محطة للنظام الاشتراكي في الجزائر، حيث عرفت هذه السنوات العديد من الأحداث لعل أبرزها الأزمة النفطية سنة 1986 وأثرها على الاقتصاد الوطني، وكذا العجز الكبير الذي عرفته ميزانية الدولة خاصة في ظل تراجع الجباية النفطية، في ظل هذه الفترة عرف سعر الصرف الدينار الجزائري عدة تغيرات، فقبل سنة 1986 قامت الجزائر ابتداء من جانفي 1974 بتثبيت عملتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، ومنذ سنة 1987 عرف سعر الصرف مرحلة جديدة وهي التسيير الديناميكي للدينار، وذلك عن طريق الانزلاق التدريجي أولا، تم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى غاية بداية 1991، فهذه التغيرات كان لها أثر مهم على إيرادات الجباية البترولية في الجزائر.

الجدول رقم (4 -45): أثر تغيرات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على إيرادات الجباية البترولية الفترة 1980-1989

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الجباية البترولية م/دج	37.66	50.95	41.46	37.71	43.84	46.79	21.44	20.48	24.09	45.49
معدل نمو%	----	35.28	18.62-	0.04-	16.25	6.72	-54.17	-4.47	17.62	88.83
سعر الصرف دج/دأ	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.7	4.85	5.91	7.61
الجباية البترولية م/دأ	9.807	11.79	9.03	7.87	8.803	9.31	4.56	4.22	4.07	5.97
معدل نمو%	----	20.22	23.4-	12.84-	11.85	5.75	-51.02	7.45-	3.55-	46.68

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3 -27)، وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2004.

الشكل رقم (4-43): النمو السنوي لايرادات الجباية البترولية بالدينار والدولار الأمريكي خلال الفترة 19980-1989

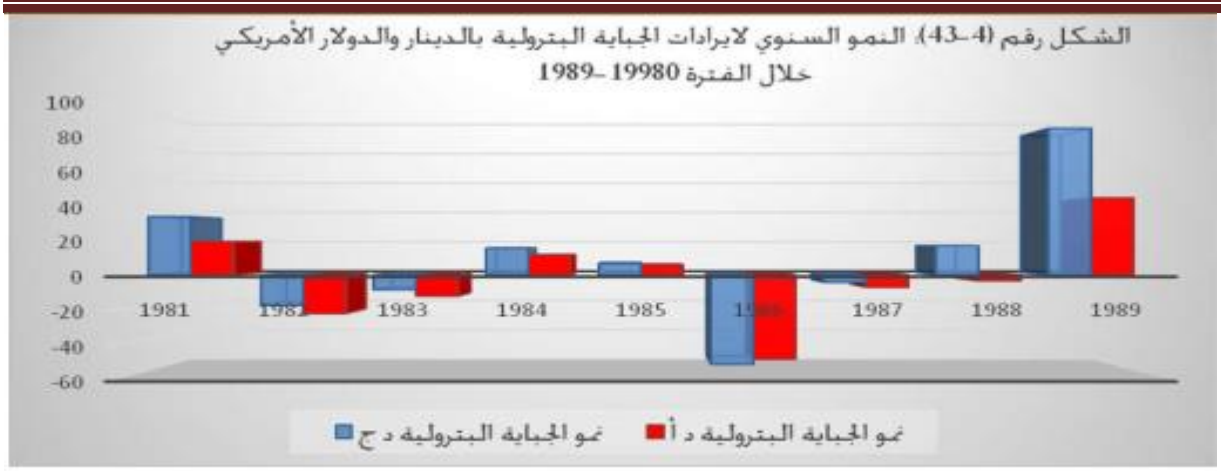

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-45)

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات نمو الجباية البترولية (1)* تفوق معدلات نمو الجباية البترولية (2)** بنسب ذات فارق كبير، حيث نجد سنة 1981 مثلا بلوغ معدل نمو الجباية البترولية (1) 35.28% وهو اكبر من معدل نمو الجباية البترولية (2) والذي قدر بـ 20.22%، أما سنة 1984 بلغ معدل نمو الجباية البترولية (1) 16.25 % في حين بلغت الجباية البترولية (2) معدل نمو 11.85 %، نفس الشيء كذلك سنة 1989 أين فاق معدل نمو الجباية البترولية (1) بأكثر من 90% معدل نمو الجباية البترولية (2) حيث بلغ معدل هذه الأخيرة 46.68% في حين بلغ معدل نمو الجباية البترولية (1) 88.83%، أما في حالة الانخفاض نجد أن الجباية ال، حيثلية (1) تكون أقل من الجباية البترولية رقم (2)،حيث نجد سنة 1982 أن الجباية البترولية (1) انخفضت بمعدل 18.26% في حين بلغ معدل انخفاض الجباية البترولية (2) معدل 23.4% ، وسنة 1983 بلغ معدل الانخفاض للجباية البترولية (1) 9.04% في وقت بلغ معدل الانخفاض 12.84% بالنسبة للجباية البترولية (2)، وفي سنة 1987 قدر انخفاض الجباية البترولية (1) بنسبة 4.47% في حين بلغ معدل انخفاض الجباية البترولية (2) نسبة 7.45%.

2-2- أثر تغيرات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على إيرادات الجباية البترولية الفترة 1990-1999:

تعد هذه الفترة بداية دخول الاقتصاد الجزائري في مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، والتي أبدى فيها الاقتصاد الوطني ضعفا أدى به للاستدانة من الخارج، ففي ظل برنامج التعديل الهيكلي (1994) أصبح نظام الصرف في الجزائر نظاما سعر صرف مرن **(نظام جلسات التسعير)**، وشهد الدينار الجزائري تخفيض قدره 40% وتحديدا سنة 1994، ومن خلال هذه التخفيضات والتي كان لها أثر هي الأخرى على الجباية البترولية كما نوضحه في الجدول الآتي.

الجدول رقم (4 -46): أثر تغيرات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على إيرادات الجباية البترولية الفترة 1990-1999

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الجباية البترولية م/دج	76.2	161.5	201.3	185	222.18	336.15	496	564.77	378.56	560.12
معدل نمو %	67.5	111.94	24.64	8.09-	20.09	51.29	47.55	13.86	32.97-	47.96
سعر الصرف دج/دأ	8.96	18.47	21.82	23.36	35.09	47.68	54.77	57.73	58.74	66.64
الجباية البترولية م/دأ	8.5	8.74	9.22	7.91	6.33	7.05	9.05	9.78	6.44	8.82
معدل نمو %	42.37	2.47	8.47	14.2-	19.97-	11.37	28.36	8.06	34.15	36.95

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم بالاعتماد على الجدول رقم (3 -28)، (4 -44).

*__الجباية البترولية (1):__ هي إيرادات الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري والمحصلة فعلا.

**__الجباية البترولية (2):__ وهي إيرادات الجباية البترولية المقومة بالدولار الأمريكي، وذلك عند احتساب سعر صرف الدينار/ الدولار الأمريكي في نهاية الفترة.

الشكل رقم (4-44): النمو السنوي لايرادات الجباية البترولية بالدينار والدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-1999

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4 -46)

مع الانخفاضات المتتالية لسعر الصرف مع بداية هذه الفترة، والتي أظهرت أثرها على الجباية البترولية، ففي سنة 1990 نمت الجباية البترولية (1) بمعدل 67.5% في حين نمت الجباية البترولية (2) بمعدل 42.37%، نفس الشيء لسنتي 1991 و 1992 أين ارتفعت نسبة الجباية البترولية (1) بمعدل 111.94% و 24.64% على التوالي، في حين بلغ معدل نمو الجباية البترولية (2) في ذات السنتين معدل 2.47% و 5.49%، وفي سنة 1995 نمت الجباية البترولية (1) بنسبة 51.29%، في حين بلغت الجباية البترولية(2) معدل نمو قدره 12% فقط، وعرف سعر الصرف تغيرا سنة 1996 قدره 35.87% الأمر الذي انعكس على إيرادات الجباية البترولية (2) والتي بلغت معدل نمو 47.96% في حين شهدت الجباية البترولية (2) معدل نمو 28.36%، وشهدت سنة 1999 نفس التغيرات، أما في حالة الانخفاض فنجد أن انخفاض الجباية البترولية (2) أكبر من انخفاض الجباية البترولية(1)، ففي سنة 1993 بلغ معدل الانخفاض 8.09% بالنسبة للجباية البترولية (1)، في حين بلغ معدل الانخفاض 14.20% بالنسبة للجباية البترولية(2)، ونجد نفس الظاهرة سنة 1998، والتي بلغ معدل الانخفاض الجباية البترولية (1) 32.97%، في وقت بلغ معدل انخفاض الجباية البترولية(2) 34.15%.

2-3- <u>أثر تغيرات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على إيرادات الجباية البترولية الفترة 2000- 2014:</u>

في ظل المنافسة التي يواجهها الدولار الأمريكي مع العملة الجديدة للاتحاد الأوروبي (الأورو)، والأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) وكذا الأزمات النفطية 2001، 2009، 2015 (العلاقة العكسية بين أسعار النفط والدولار الأمريكي)، عرف سعر الصرف الدينار الجزائري تباينا بين الانخفاض والتخفيض والاستقرار النسبي أحيانا، وضمن هذه التغيرات التي كان تأثيرها على الجباية البترولية واضحا، ومن خلال الجدول أدناه نوضح أثر تغيرات سعر الصرف على إيرادات الجباية البترولية.

الجدول رقم (4- 47): أثر تغيرات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على إيرادات الجباية البترولية الفترة 2000-2014

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجباية البترولية م/دج	1173.237	964.464	942.904	1284.974	1485.699	2267.836	2714	2411.848
معدل نمو %	109.46	17.79-	2.23-	36.27	15.62	52.64	19.67	11.13-
سعر الصرف دج/دأ	75.29	77.26	79.69	77.37	72.06	73.36	72.64	69.36
الجباية البترولية م/دأ	16.11	12.96	12.64	17.44	21.79	32.07	38.53	40.32
معدل نمو %	82.65	19.55-	-2.46	37.97	24.94	47.17	20.14	4.64

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الجباية البترولية م/دج	4003.559	2327.675	2820.010	3829.720	4054.349	3678.131	3390.421	
معدل نمو %	65.99	41.85-	21.15	35.8	43.77	9.27-	7.82-	
سعر الصرف دج/دأ	64.56	72.85	73.94	76.05	78.10	78.15	87.9	
الجباية البترولية م/دأ	63.33	33.11	39.28	52.33	53.57	47.06	38.54	
معدل نمو %	57.06	47.71-	18.63	33.22	2.36	12.15-	18.1-	

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم بالاعتماد على الجدول رقم (29-3)، (44-4).

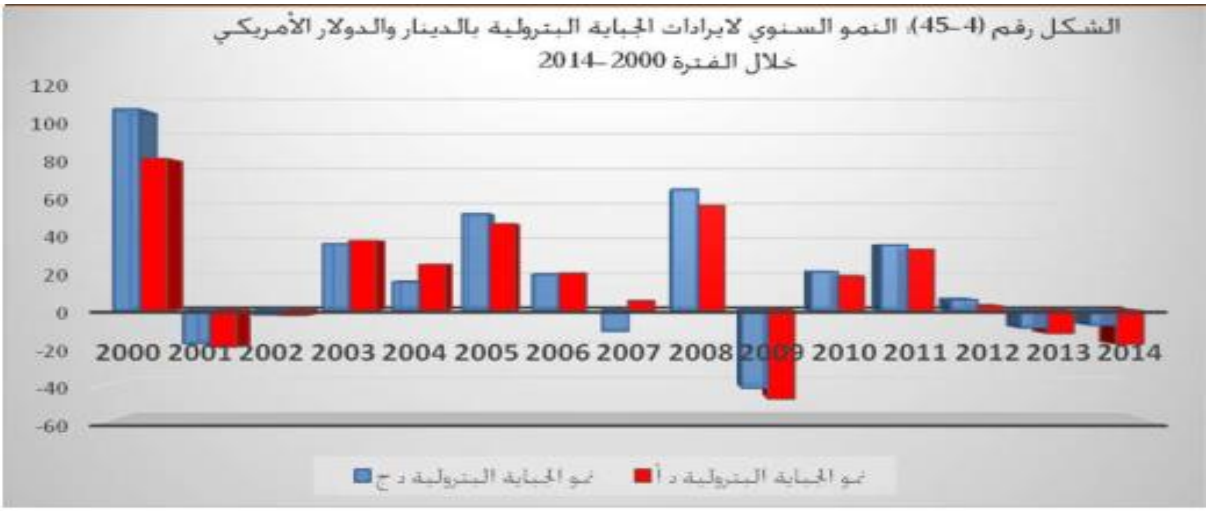

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-47)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات نمو الجباية البترولية (1) في حالات الارتفاع تفوق الجباية البترولية (2)، فمع بداية الفترة (2000) نجد أن معدل نمو الجباية البترولية (1) قد بلغ 109.46% في حين بلغ معدل نمو الجباية البترولية (2) 82.65% فقط، وفي سنة 2005 بلغ معدل نمو الجباية البترولية (1) 52.64% بينما بلغ معدل نمو الجباية البترولية (2) في ذات السنة معدل 47.17%، ونفس الأمر ينطبق على سنوات 2008، 2010، 2011، 2012 حيث بلغ معدل نمو الجباية البترولية(1) 65.99%، 21.15%، 35.80%، 5.86% على التوالي، في حين بلغ معدل نمو الجباية البترولية (2) في ذات السنوات 57.06%، 18.63%، 33.22%، 2.36% على التوالي، أما في حالات تراجع إيرادات الجباية البترولية، نجد أن انخفاض الجباية البترولية (1) أقل من انخفاض الجباية البترولية (2)، فقد بلغ ان(1) 17جباية البترولية (1) 17.79% سنة 2001، في حين بلغ معدل انخفاض الجباية البترولية (2) 19.55%، أما سنة 2009 فقد بلغ معدل انخفاض الجباية البترولية (1)41.85%، أما انخفاض الجباية البترولية (2) فقد بلغ 47.71%، ومع السنوات الأخيرة بلغ معدل انخفاض الجباية البترولية (1) 9.27%، 7.82% سنتي 2013 و 2014 على التوالي، في حين بلغ ذات المعدل بالنسبة للجباية البترولية (2) 12.15%، 18.1% على التوالي، أما الحالة الشاذة في هذه الفترة هي سنة 2007 أين انخفضت الجباية البترولية (1)بنسبة 11.13% في حين عرفت الجباية البترولية(2) نموا قدره 4.64%، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي نتيجة الأزمة المالية سنة 2007 (أزمة الرهن العقاري).

مما سبق نستنتج أن التدهور في قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي يعمل على تضخيم حجم الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري أكثر من قيمتها الحقيقية، بالأخص في حال تراجع إيرادات الجباية البترولية وذلك لتعويض خسارة الميزانية.

المطلب الثالث: العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري

يهدف تحليل كل من رصيد الموازنة العامة للدولة ورصيد الميزان التجاري بالدرجة الأولى إلى إدراك العلاقة بين الجباية البترولية و رصيد الميزان التجاري، وكما تمت الإشارة إليه في الشكل رقم (4-40) فارتفاع إيرادات الجباية البترولية بطبيعة الحال بفعل ارتفاع أسعار النفط وتدهور أو انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار بشكل أقل، الأمر الذي يولد الرغبة في زيادة معدلات الإنفاق العام، خاصة أن هذا الأخير يشكل جزءا هاما من الطلب الكلي والذي يتم تلبية جزء كبير منه عن طريق الاستيراد، ومن خلال هذه النقطة سوف نبين العلاقة الموجودة بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري من خلال مكونات وبنود كل منهما.

1- دراسة وتحليل العلاقة بين الإيرادات العامة والصادرات

إن الشيء المشترك بين الإيرادات العامة والصادرات الإجمالية هو أسعار النفط، وذلك باعتبار أن الإيرادات العامة ترتكز أساسا على إيرادات الجباية البترولية، ونفس الأمر بالنسبة للصادرات الإجمالية حيث تمثل صادرات المحروقات النسبة الغالبة على إجمالي الصادرات بنسبة تفوق 96%، بينما تمثل الجباية البترولية أزيد من 60% من إيرادات الجباية البترولية، وعليه فأي أن أي تغير في الصادرات الإجمالية يتبعه تغير مماثل في الإيرادات العامة.

الشكل رقم (4-46): تطور الايرادات العامة والصادرات الاجمالية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

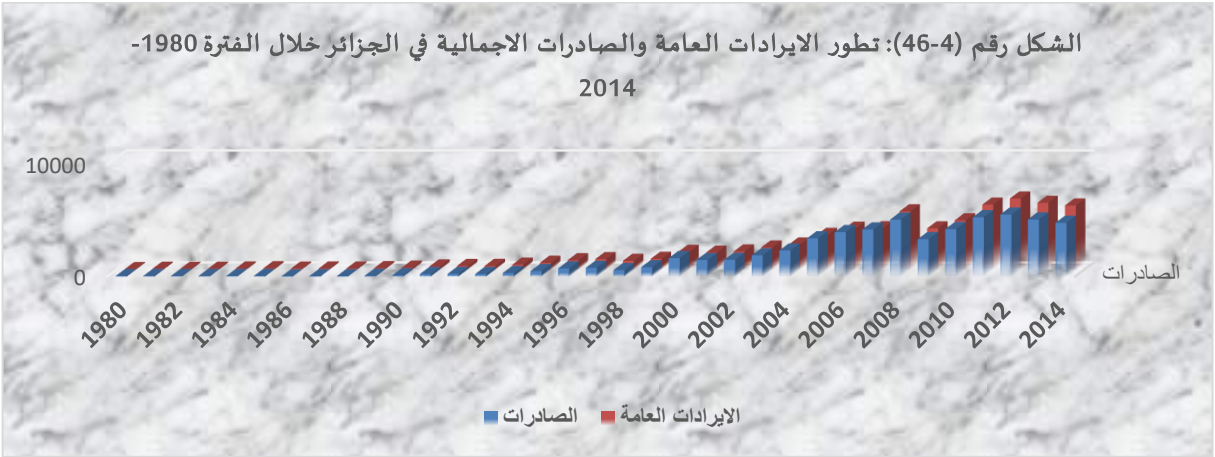

من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تناسق واضح بين تطور كل من الإيرادات العامة والصادرات الإجمالية في الجزائر، حيث ترتفعان معا خاصة خلال الفترة 2004-2008 والتي عرفت فيها هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في أسعار النفط، كما تنخفضان معا كما حدث خلال الأزمة النفطية والاقتصادية سنة 1986 أو 1998 و 2009، وهو ما يدل على أثر أسعار النفط عليهما، ولتحليل أكثر سوف نتابع تطور كل من الجباية البترولية وصادرات المحروقات في الجزائر،وترتبط الصادرات النفطية بالجباية البترولية من خلال ضرائب هذه الأخيرة خاصة الإتاوة، الرسم على الدخل البترولي والضريبة التكميلية على النتائج، ومن خلال الشكل الموالي نوضح العلاقة بين الصادرات النفطية والجباية البترولية.

من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للاحصائيات وبنك الجزائر

تشهد صادرات المحروقات الجزائرية من حين لآخر تقلبات وتغيرات، وذلك لارتباطها ببعض المحددات يعد السعر النفطي الأبرز فيها، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي في عمليات الصناعة النفطية من استكشاف وتنقيب وتكرير، وكذا التشريعات القانونية التي تحكم قطاع المحروقات وبالأخص موضوع الشراكة الأجنبية، باعتبار أن قطاع النفط في الجزائر هو الركيزة التي تجلب العملة الصعبة للدولة، ومنذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا شهد قطاع المحروقات قانونين فقط (بغض النظر عن القانون البترولي الصحراوي، والأوامر التي طبقت بعد التأميم)، وهما قانون 86-14 الصادر سنة 1986 والمعدل سنة 1991، والقانون 07/05 الصادر سنة 2005 والمعدل سنة 2006 و 2013، فتأثير هذه التشريعات القانونية يكون على مستوى عقود الشراكة أو النظام الجبائي المطبق على الصناعة النفطية (الجباية البترولية)، حيث نلاحظ أن سنة 1991 ارتفع صادرات المحروقات في الجزائر بنسبة 91.23%، ويرجع سبب ارتفاع هذه النسبة إلى قانون المحروقات 91-21 المعدل لقانون 86-14 وذلك بفتح مجال الشراكة في الحقول الغازية التي كانت تنفرد بها سوناطراك لوحدها ضف إلى التخفيضات الجبائية والتي وصلت إلى 10% بالنسبة للإتاوة و42% للضريبة البترولية المباشرة، ففي ذات السنة انتعشت الجباية البترولية وقدر معدل نموها بـ 111.94%، كما شهدت صادرات المحروقات مع بداية الألفية الجديدة ارتفاعا متتاليا بسبب تحسن أسعار النفط، والتي انعكست على قيمتها حيث بلغ نموها بـ 98.69% سنة 2000، في حين عرفت الجباية البترولية هي الأخرى انتعاشا كبيرا والتي بلغ معدل نموها 106.22% سنة 2000، وقد عرفت هذه الفترة قانون جديد للمحروقات تحت رقم 07/05 الصادر في جويلية 2005 والمعدل سنة 2006، والذي أضاف تركيبة جديدة للجباية البترولية، وذلك بتوسعة الوعاء الجبائي عن طريق إضافة رسوم وضرائب جديدة على غرار الرسم المساحي والرسم على الدخل البترولي، وهو الأمر الذي زاد من نمو إيرادات الجباية البترولية لتتناسب مع زيادة أسعار البترول وإنتاج وتصدير المحروقات، فمثلا سنة 2006 ارتفعت صادرات المحروقات بنسبة 16.11% والتي قابلها ارتفاع في إيرادات الجباية البترولية بنسبة 19.67%، إلا انه في سنة 2007 انتعشت الصادرات قليلا فقط حيث بلغ نموها بـ 5.8% في حين شهدت الجباية البترولية في ذات السنة انخفاضا بـ 11.13% وذلك بسبب عدم إمضاء عقود جديدة في مجال التنقيب والاستكشاف في إطار القانون الجديد إلى في جويلية 2008 أين تمت أول مناقصة وإمضاء 4 عقود للاستكشاف والتنقيب[1]، أما فيما يخص الانخفاضات التي شهدتها الصادرات الجزائرية للمحروقات فلها هي الأخرى نفس الأسباب السابقة، حيث شهدت هذه الأخيرة انخفاضا سنة 1986 بنسبة 46.28% بسبب تراجع أسعار النفط في تلك السنة، وعدم توفر سوناطراك آنذاك على التقنيات وتكنولوجيا الصناعة النفطية في ظل عدم وجود شركاء أجانب، حيث بدأت الشراكة في مجال التنقيب على النفط (عقود تقاسم الإنتاج) بعد قانون 86-14 والذي صدر في أوت 1986 أي بعد الأزمة النفطية العكسية، حيث قابل هذا التراجع في الصادرات انخفاضا في

[1] وزارة الطاقة، **حصيلة انجازات قطاع الطاقة 2000-2008**، طبعة 2009، ص 12.

إيرادات الجباية البترولية بنسبة 54.17%، وكذلك انخفضت صادرات المحروقات بنسبة 3.96% و 25.71% سنتي 1993 و1998 على التوالي ، وفي ذات السنتين انخفضت الجباية البترولية بنسبة 8.09% و32.37%، كما شهدت سنة 2009 انخفاضا في قيمة الصادرات بنسبة 34.20% بسبب الأزمة المالية العالمية وكذا قرار التخفيض في حصة الإنتاج من قبل منظمة الأوبك بسبب تدني أسعار البترول،[1] والتي كان تأثيرها على إيرادات الجباية البترولية بالانخفاض قدر بـ 41.86%، أما انخفاض قيمة الصادرات من المحروقات سنة 2013 والذي مرده إلى توقف الإنتاج وتسويقه خاصة من طرف الشركاء الأجانب لشركة سوناطراك بسبب العملية الإرهابية على قاعدة الحياة(**La base de vie**) بمنطقة تنقوتورين بـ عين أمناس بولاية إيليزي، والتي كان لها أثر كذلك على بعض الحقول البترولية الأخرى، حيث عرفت صادرات المحروقات في ذات السنة انخفاضا بـ 28.2 مليون برميل من النفط الخام، 1.8 مليون برميل من غاز البترول المميع، 1.2 مليون م^3 من الغاز الطبيعي،[2] حيث انخفضت أرباح الشركاء التجاريين في القطاع بنسبة 6.79%، الأمر الذي انعكس هو الآخر على إيرادات الجباية البترولية والتي قدر انخفاضها بـ 9.27%.

من خلال ما سبق نلاحظ أن هناك اثر متبادل لكل من الجباية البترولية وصادرات المحروقات، فالتطور الذي عرفته صادرات المحروقات في الجزائر كان له أثر على إيرادات الجباية البترولية وخاصة في ظل تطور الشراكة الأجنبية بعد قانون 91-21، كون زيادة الكميات المصدرة تؤدي إلى توسع الوعاء الجبائي للجباية البترولية، وبالأخص الرسم على الدخل البترولي والرسوم على الأرباح الاستثنائية و رسم التحويلات المالية للأجانب، في حين تؤثر الجباية البترولية على صادرات المحروقات من خلال المعدلات المطبقة، فالتخفيضات التي مست الجباية البترولية من خلال قانون 91-21 كان له أثر على زيادة عقود الشراكة، و نلاحظ أنه خلال تعديل 2006 وإضافة رسم جديد (TPE) كان له اثر على عقود الشراكة، حيث تم إمضاء عقود جديدة في إطار قانون 07/05 بعد مرور 3 سنوات (2008).

2- دراسة وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

من خلال العلاقة السابقة والتي تربط بين الإيرادات العامة وخاصة الجباية النفطية والإنفاق العمومي في الجزائر، حيث نجد كل زيادة في الإيرادات تؤدي إلى زيادة معدلات الإنفاق العام، وفي ظل تزايد الطلب الداخلي الكلي وضعف الجهاز الإنتاجي المحلي، يتم اللجوء إلى الاستيراد كبديل لتغطية هذا العجز، وسوف نحاول في هذه النقطة دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والواردات.

الشكل رقم (4-48): تطور النفقات العامة والواردات في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

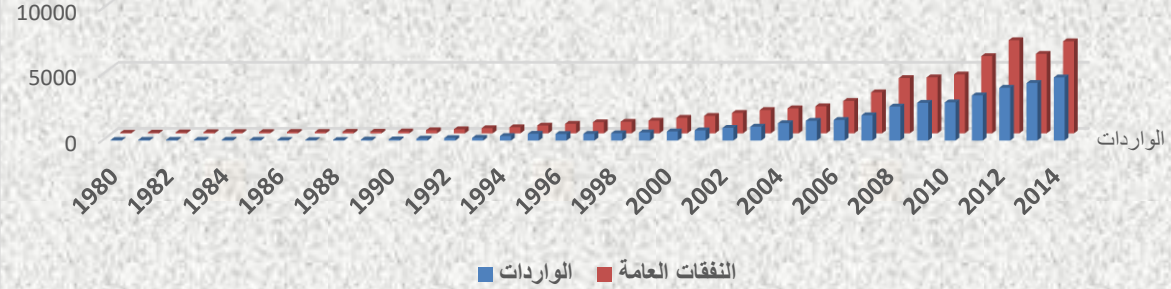

من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر

[1] وزارة الطاقة والمناجم، **مجلة الطاقة والمناجم**، العدد 10، مارس 2009، ص 71.

[2] Banque d'Algérie, **rapport annuelle 2014**, Alger, édition 2015, p 167.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن منحنى كل من النفقات العامة والواردات يتجهان في اتجاه واحد، حيث عرف المتغيرين معدلات نمو متزايدة على طول الفترة باستثناء بعض السنوات، وبما أن الدولة تبنت مع بداية الثمانينيات مخططين خماسيين لإكمال عملية التنمية التي بدت بوادرها مع نهاية فترة الستينات، حيث عرفت نفقات التجهيز نموا خلال بداية الفترة (1980-1985) حيث كانت تمثل نفقات التجهيز نصف النفقات العامة، حيث كانت تمول هذه الاستثمارات عن طريق الاستيراد، أين بلغت سلع التجهيز المستوردة حوالي 25.2% من الواردات، ومع انهيار أسعار البترول وتراجع إيرادات الجباية البترولية والتي أدت بدورها إلى انخفاض معدلات الإنفاق العام خاصة من جانب نفقات التجهيز، وفي ذات الفترة عرفت الواردات هي الأخرى انخفاضا قدر بـ 12.13% سنة 1986 و 21.29% سنة 1987، أما السنوات التسعينات عاودت كل من النفقات العامة والواردات بالارتفاع في ظل انتعاش أسعار البترول وإيرادات الجباية البترولية، ومع بداية سنة 2000 والارتفاع الذي حققته الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار البترول من جهة وتوالي انخفاض سعر صرف الدينار من جهة أخرى، ومع ارتفاع هذه الموارد أخذت الجزائر بتبني نموذج اقتصادي مبني على النظرية الكينزية (زيادة الطلب الكلي)، سميت ببرامج الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة 2001 إلى غاية 2019 مقسمة على أربعة فترات، والتي خصصت لها أزيد من 700 مليار دولار، حيث أدت هذه البرامج (2001-2014) إلى تزايد معدلات الإنفاق العام، حيث عادت نفقات التجهيز إلى الارتفاع مقارنة بالعقد الماضي، أين أصبحت تقارب 45% من إجمالي الإنفاق العام، ويرجع هذا التوسع في نفقات هذه الأخيرة إلى مشاريع البنية التحتية والبرامج الاستثمارية في القطاعات الراكدة على غرار قطاع الفلاحة، كما شهدت الواردات في ذات الفترة ارتفاعا مستمرا خاصة مع بداية تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث تصدرت سلع التجهيز الصناعي والمواد نصف مصنعة قائمة الواردات بنسبة تفوق 60%، كما أخذت المواد الغذائية هي الأخرى مكانة هامة في قيمة الواردات نظرا لسياسة الدعم التي تولها الحكومة اهتماما كبيرا خاصة لبعض المواد على غرار القمح والحليب والمواد الصيدلانية، ومع بداية سنة 2009 وانخفاض إيرادات الجباية البترولية تراجعت نفقات التجهيز وأصبحت نفقات التسيير تساهم بـ 63% تقريبا من نفقات الميزانية، ويعود السبب الرئيسي في ارتفاع نفقات التسيير هو الزيادات في أجور ومرتبات موظفي القطاع العمومي والتي أقرتها الحكومة بأثر رجعي منذ سنة 2008، أما الواردات بقيت في حالة ارتفاع إلى غاية نهاية فترة الدراسة بالرغم من انخفاض النفقات سنة 2013 وذلك بسبب التسهيلات الجمركية و نقص الرقابة على المواد المستوردة.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن النفقات العامة تتناسب طردا مع الواردات، وخاصة النفقات الرأسمالية، وبما أن هذه الأخيرة تتأثر مباشرة بإيرادات الجباية البترولية، ومن خلال علاقة التعدي نجد أن هناك علاقة تأثير غير مباشرة بين الجباية البترولية والواردات عن طريق الإنفاق الرأسمالي خاصة.

3- تحليل العلاقة بين مكونات رصيد الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري

من خلال العلاقات السابقة التي تم التعرض إليها لكل من مكونات الميزانية وبنود الميزان التجاري (الجباية البترولية- الصادرات) (النفقات العامة- الواردات)، والتي أثبتنا من خلالها وجود علاقة ترتبط بين هذه المتغيرات، ولهذا سوف نحاول تعميق التحليل من خلال دراسة رصيد الموازنة (الإيرادات- النفقات) ورصيد الميزان التجاري (الصادرات- الواردات) وذلك كنسبة للناتج الداخلي الخام، ولإدخال الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري)، وذلك من خلال العلاقة التي تناولناها سابقا بين رصيد الموازنة والجباية البترولية و التي أثبتت دور هذه الأخيرة في تفسير العجز أو الفائض الذي مس الموازنة العامة، ولذلك سوف نحاول إضافة متغير الجباية البترولية كنسبة إلى الناتج الداخلي الخام ونقوم بتحليل العلاقة بين الجباية البترولية ورصيد الميزان التجاري.

الجدول رقم (4 -48): تطور نسب الجباية البترولية ورصيد الموازنة ورصيد الميزان التجاري إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1980-2014

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
FP/PIB %	23.17	26.61	19.97	16.13	16.61	16.04	7.22	6.54	6.92	10.77
SB/PIB %	9.88	13.63	1.35	-1.53	0.79	3.77	-4.33	-3.45	-7.53	-1.69
BC/PIB %	7.46	7,34	5,34	4,68	4,73	5,16	-2,85	2,42	5,73	4,41
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
FP/PIB %	13.74	18.73	18.73	15.54	14.93	16.76	19.29	20.31	13.37	17.29
SB/PIB %	3.19	4.3	0.33	0.68	-1.86	0.58	3.91	2.93	-3.57	-0.34
BC/PIB %	6,36	10,94	5,62	2,9	-1,06	-0,73	9,43	10,43	1,29	7,09
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
FP/PIB %	28.45	22.81	20.84	24.46	24.16	29.98	31.92	25.78	36.25	23.35
SB/PIB %	9.7	4.36	1.16	3.81	5.49	12.96	13.95	6.19	9.05	-5.72
BC/PIB %	23,44	16,92	12,03	16,27	16,63	25,49	28,47	24,56	22,84	4,64
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
FP/PIB %	23.51	26.25	28.53	22.09	19.7					
SB/PIB %	-0.61	-0.43	-5.05	-0.4	-7.33					
BC/PIB %	11,29	13,3	10,9	4,47	0,19					

من إعداد الطالب

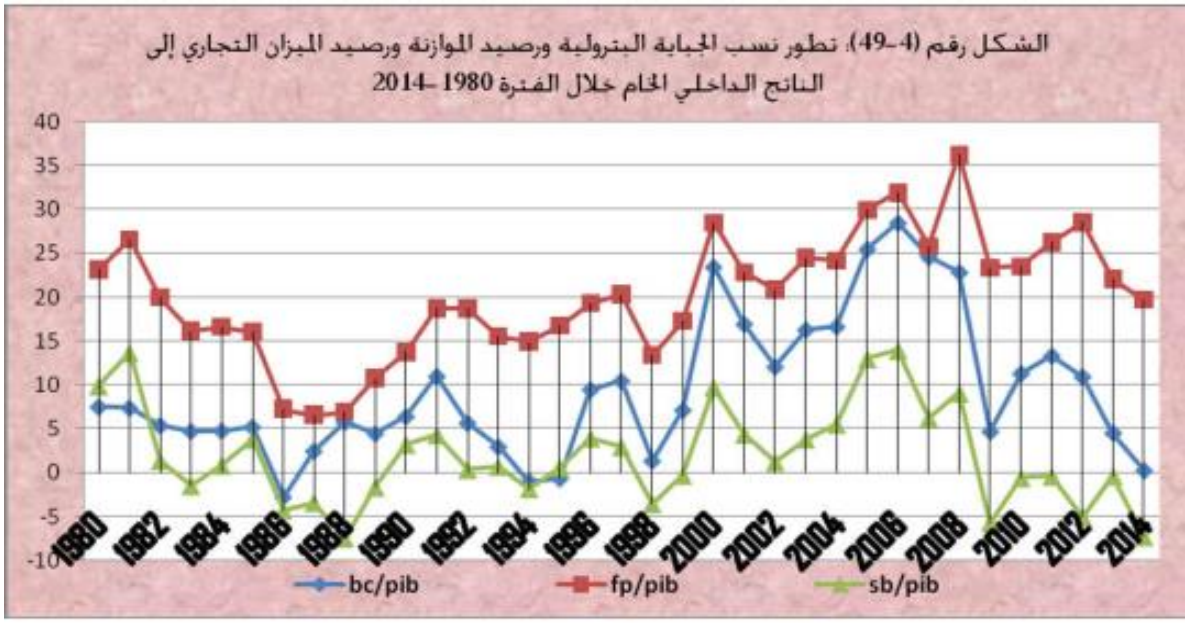

من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4 -49)

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه التناسق بين كل من رصيد الميزانية ورصيد الميزان التجاري وخاصة بين هذا الأخير و الجباية البترولية، وهو ما يؤكد صحة العلاقات التي تم التطرق إليها سابقا من خلال علاقة الجباية البترولية وصادرات المحروقات وعلاقة الإنفاق العام والواردات، وندرك من خلال الشكل كذلك شدة ارتباط الاقتصاد الوطني بتقلبات أسعار النفط، خاصة رصيد كل من الموازنة والميزان التجاري، حيث نجد أنه خلال الأزمة النفطية والاقتصادية

سنة 1986 عرف كل من رصيد الموازنة ورصيد الميزان التجاري نسبة إلى الناتج الداخلي الخام تراجعا كبيرا حيث قدر الانخفاض بـ 114% و 55% على التوالي، في حين تراجعت نسبة الجباية البترولية بـ 54%، أما الانخفاض سنة 1998 فقدر الانخفاض بـ 121% لرصيد الميزانية و 87% بالنسبة لرصيد الميزان التجاري و 34.17% بالنسبة لنسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام، أما الأزمة النفطية لسنة 2009 والتي أثرت هي الأخرى على تراجع رصيد الميزان التجاري بـ 79.68% و عرفت الموازنة عجزا بـ 5.72% نسبة إلى الناتج الداخلي الخام أي بتراجع قدر بـ 136% مقارنة بسنة 2008، أما نسبة تراجع الجباية البترولية فقد بلغت 35.58%، وكان أثر النفطية الأخيرة 2014 أثر بليغ على جميع المستويات بتأثر رصيد الميزان التجاري وعرف تراجع قدر بـ 95.74% وتراجع رصيد الموازنة بـ 94.54% أما نسبة الجباية البترولية فقد تراجعت بـ 10.81%، ويعود التراجع الكبير لكل من رصيد الموازنة ورصيد الميزان التجاري خلال الأزمة الأخيرة إلى ارتفاع النفقات العامة من جانب الموازنة وارتفاع الواردات من جانب حساب الميزان التجاري، أما فيما يخص الفترات التي عرفت فيها أسعار النفط انتعاشا والتي كان لها تأثير واضح على كل من رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري وكذلك الجباية البترولية، حيث نجد أنه عندما ارتفعت أسعار النفط سنة 1990(أثناء بداية العدوان العراقي على الكويت) بنسبة 28.3% أدت إلى تحسن نسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام بمعدل نمو 27.57%، والتي أدت بدورها إلى تحسن رصيد الموازنة العامة من عجز سنة 1989 إلى فائض سنة 1990 وقدر معدل نمو رصيد الموازنة بـ 188%، كما تحسن رصيد الميزان التجاري بمعدل نمو قدر بـ 44.2%، ومع بداية انتعاش أسعار النفط سنة 2000 ارتفعت حصيلة الجباية البترولية وبلغت نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام بـ 28.45% بمعدل نمو قدر 64.5%، الأمر الذي انعكس على رصيد الموازنة وتضاعفت نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام بـ 28 مرة، أما رصيد الميزان التجاري فقد ارتفعت نسبته إلى الناتج الداخلي الخام إلى 23.44% بمعدل نمو 230.6%، ومع استمرار انتعاش أسعار النفط خلال هذه الفترة والتي أدت إلى تحسن جميع معدلات متغيرات الدراسة، ففي سنة 2006 بلغ معدل نمو نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج الداخلي الخام بـ 7.63 % وكذا رصيد الميزان التجاري بـ 11.69% كما ارتفعت نسبة الجباية البترولية بمعدل نمو قدر بـ 6.47%.

إن ما يتم ملاحظته من خلال ربط المتغيرات السابقة أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، فإيرادات الجباية البترولية مرتبطة بأسعار النفط وبالتالي التأثير على رصيد الميزانية، ومن زاوية أخرى ترتبط صادرات المحروقات هي الأخرى بأسعار النفط وهو ما قد يؤثر على الميزان التجاري، بالإضافة إلى وزن كل من الجباية البترولية في الميزانية العامة وصادرات المحروقات من إجمالي الصادرات، ويبقى الاستثناء في السنوات الأخيرة خاصة سنتي 2012 و 2013 وبالرغم من تحسن أسعار النفط إلى إن أرصدة الموازنة والميزان التجاري عرفت انخفاضا وذلك بسبب زيادة معدلات الإنفاق العام من جهة الموازنة العامة والواردات من جانب الميزان التجاري.

خلاصة الفصل:

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل، هو الدور المتنامي لتدخل الدولة في الاقتصاد الوطني من خلال إيرادات الجباية البترولية لتحقيق التوازنات الاقتصادية المرغوبة، وبما أن إيرادات الجباية البترولية قد عرفت العديد من التقلبات خلال الفترة 1986-1999 والتي أدت بتحجيم التدخل الحكومي في الاقتصاد وتصحيح الاختلالات الاقتصادية، إلا أنه وفي الآونة الأخيرة ومع انتعاش إيرادات الجباية البترولية أدى بالدولة إلى المزيد من التدخل في النشاط الاقتصادي واستعادة التوازنات الاقتصادية والاجتماعية وهو ما ترجم في برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو خلال الفترة 2001-2014، وعليه ومن ثنايا هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- تساهم الجباية البترولية في الإيرادات العامة بنسبة كبيرة تفوق 60%، وتغطية معظم نفقات الموازنة العامة وجميع النفقات الاستثمارية، وهو ما أدى بالتوازن المالي للموازنة من خلال رصيد الميزانية يتحدد بصفة شبه كلية بتغيرات إيرادات الجباية البترولية؛
- على خلاف الفترة 1980-1999 والتي عرفت الجباية البترولية خلالها عدم الاستقرار في ايرادتها، الأمر الذي أدى بالدولة إلى اللجوء إلى الجهاز المصرفي وبالأخص بنك الجزائر لتمويل عجز الموازنة العامة، فهذا التمويل كانت له ضغوط تضخمية على الاقتصاد، إلا انه ومع انتعاش إيرادات الجباية البترولية وتحقيق فوائض في رصيد الموازنة العامة ومع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000، انخفضت معدلات التضخم من خلال عدم اللجوء إلى التمويل من الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى النشاط التعقيمي لصندوق ضبط الإيرادات والذي عزل موارد كبيرة عن الكتلة النقدية وكبح عملية التوسع النقدي؛
- تساهم الجباية البترولية بنسب تفوق 90% في الادخار الحكومي، الأمر الذي انعكس إيجابا على تمويل الاستثمارات العمومية؛
- إن تعبئة الموارد المالية للدولة من خلال تراكم إيرادات الجباية البترولية، الأمر الذي ساعد الدولة في تنفيذ برامجها الاستثمارية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحسين خيارات التنمية البشرية من رعاية صحية وتعليم، وهو ما أدى إلى تراجع معدلات الفقر إلى أقل من 10%؛
- إن انتعاش إيرادات الجباية البترولية يؤدي إلى نمو النفقات العامة والتي تولد بدورها طلب محلي إضافي، وفي ظل عجز الجهاز الإنتاجي لتلبية هذا الطلب، تم اللجوء إلى الاستيراد لتلبية هذا الطلب الناجم عن تزايد الإنفاق العام، وما لهذا من تأثير على التوازن الخارجي.

إن ما تم التوصل إليه من خلال النتائج أعلاه تبقى في حاجة إلى تأكيد أو نفي من خلال استعمال طرق و أدوات إحصائية وقياسية أكثر دقة ومصداقية، وهذا ما سنسعى إليه في الفصل الخامس.

الفصل الخامس

الدراسة القياسية لأثر الجباية البترولية
على التوازنات الاقتصادية
في الجزائر
خلال الفترة 1980-2014

تمهيد للفصل:

يهدف هذا الفصل إلى دراسة أثر الجباية البترولية على التوازنات الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال اختبار هذه الآثار على التوازن المالي والنقدي وتأكيد أهمية الجباية البترولية في الموازنة العامة من جهة وتأثيرها على الكتلة النقدية من جهة ثانية، كما نختبر كذلك آثار الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في إطار العلاقة بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي خاصة في ظل اعتماد الدولة على تطبيق العديد من البرامج الاستثمارية كان آخرها البرنامج الخماسي 2015-2019، وبما أن الجباية البترولية تساهم بنسبة تفوق 65% في الإيرادات العامة، الأمر الذي يزيد من تدخل الدولة في الحياة الاجتماعية من خلال القضاء على الفقر وتخفيض معدلات البطالة، وعلى هذا الأساس سوف نقوم بقياس أثر مساهمة الجباية البترولية في الموازنة العامة على معدلات الفقر والبطالة ومدى نجاح أو فشل الدولة في تحقيق هدفها الاجتماعي، وباعتبار أن الاقتصاد الوطني يتميز بالانفتاح التجاري على بقية العالم وبالأخص فيما يخص تصدير المحروقات،الأمر الذي يجعل رصيد الميزان التجاري غير مستقر، وعليه سوف نحاول في هذه النقطة تقييم واختبار العلاقة المفترضة بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري، حيث يشترك الرصيدان في عنصر مشترك وهو النفط، ومن خلال ما تم التطرق إليه سابقا حول عدم استقرار الحصيلة المالية للجباية البترولية، سوف نحاول في هذه النقطة تحديد أهم المتغيرات المحددة والتي لها آثار مباشرة على الجباية البترولية في الجزائر، وبهدف تقدير المعادلات والنماذج التي ربما تفسر العلاقات المفترضة بين مختلف متغيرات الدراسة، لنصل في الأخير إلى اختبار مدى صحة الفرضيات التي تمت صياغتها في مراحل سابقة من ثنايا هذا البحث، وعليه سيتم الاستعانة ببعض أدوات القياس الاقتصادي التي تقوم في الأساس على تحليل السلاسل الزمنية، وذلك بتطبيق اختبارات الاستقرارية **tests de stationnarité** ، اختبارات التكامل المشترك **Co-intégration**، نموذج تصحيح الخطأ **Erreur Correction Modèle**، نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي **Vector Erreur Correction Modèle** ونموذج الانحدار الذاتي المتجه **Vector Autorégressive Modèle**، بالإضافة إلى اختبارات السببية**tests de Causalité** قصد تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين مختلف متغيرات الدراسة، بالإضافة كذلك تحليل دوال الاستجابة الدفعية وتجزئة التباين، وذلك بما تقتضيه كل حالة حسب النظرية الاقتصادية وأيضا حسب النتائج القياسية المتوصل إليها.

وبناء على ذلك، يتضمن الفصل أربعة مباحث تعالج بالتفصيل تلك النقاط التي تخص أثر الجباية البترولية على التوازنات الاقتصادية المرغوبة من قبل الدولة، حيث يتم تخصيص المبحث الأول للتعريف ببعض الطرق والأساليب القياسية، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة أثر الجباية البترولية على التوازن المالي والنقدي، في حين خصص المبحث الثالث لقياس أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، أما المبحث الأخير فقد تناول العلاقة بين الجباية البترولية والتوازن الخارجي، كما تم التطرق إلى المتغيرات المحددة للحصيلة المالية للجباية البترولية وسبب تقلباتها من حين لآخر.

المبحث الأول: الأدوات والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة

إن اهتمام الباحثين في مجال القياس الاقتصادي الذي من شأنه دراسة وتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية، لذلك يلزم الإلمام الكبير والواسع بالجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى استعمال الأدوات القياسية من أجل تسهيل الوصول إلى النتائج الدقيقة في هذا المجال.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي

يعتبر الاقتصاد القياسي من بين أدوات التحليل الاقتصادي والذي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء، للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية.[1]

وعموما فإن الاقتصاد القياسي ينقسم إلى قسمين أساسيين هما الاقتصاد القياسي النظري (Econometrics Theoretical) والذي يهتم بتطوير الطرق الملائمة لقياس العلاقات الاقتصادية المحددة بواسطة نماذج الاقتصاد القياسي، وفي هذا الاعتبار فان الاقتصاد القياسي يعتمد بنحو كبير على الإحصاء الرياضي (Mathematical Statistic)، بينما القسم الثاني والذي يتمثل في الاقتصاد القياسي التطبيقي (Applied Econometrics) وفيه نستعمل أدوات الاقتصاد القياسي النظري لدراسة حقول خاصة في الاقتصاد مثل دالة الإنتاج، دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار ودوال الطلب والعرض وغيرها.[2]

وعليه يعرف الاقتصاد القياسي بأنه أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم أساسا بقياس وتحليل الظواهر الاقتصادية مستعينا بالنظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية، ويهدف تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة ثم الاعتماد عليها في رسم السياسات الاقتصادية الملائمة[3]، ويعتبر المرجع الأساسي للاقتصاد القياسي هي تلك الافتراضات التي تقدمها النظرية الاقتصادية.

1- أهداف الاقتصاد القياسي:

يمكن أن نميز بين ثلاث أهداف رئيسية للاقتصاد القياسي:[4]

أ- **الاختبار للنظرية الاقتصادية:** حيث قام الاقتصاديون ببناء النظرية الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات وتم استخدام السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادي المدروسة، وبدون محاولة اختبار صحة تلك النظريات الاقتصادية واتساقها، بينما هدف الاقتصاد القياسي هو التقييم والتحليل ومحاولة الحصول على قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع.

ب- **اتخاذ القرار:** ويقصد به الحصول على تقييم عددي لمعلمات العلاقات الاقتصادية لتساعد في اتخاذ القرار، حيث يلجأ الاقتصاد القياسي وباستخدام طرق وأساليب مختلفة لإيجاد قيم لمعلمات العلاقات الاقتصادية، والتي تساعد في عملية المقارنات واتخاذ القرار المناسب.

ج- **التنبؤ:** يمكن استخدام الطرق القياسية وفي ضوء التقديرات المتحصل عليها لمعالم العلاقات الاقتصادية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية في المستقبل بالاعتماد على البيانات الواقعية المجمعة عن هذه المتغيرات،ويساعد كذلك في رسم السياسة الاقتصادية وانتهاج الخطط الملائمة واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الانحرافات المحتملة.

---

[1] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، ط2، 2011، ص 1.

[2] محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2004، ص 38.

[3] حسام علي داود، خالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2003، ص13.

[4] كامل علاوي كاظم، حسن لطيف الزبيدي، **القياس الاقتصادي – النظرية والتحليل**- دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 22.

2- مراحل بناء النموذج الاقتصاد القياسي:

يمر البحث القياسي التطبيقي بأربعة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

أ- **مرحلة صياغة النموذج:** يتم تحديد الظاهرة المراد دراستها ومن ثم تحديد المتغيرات أو العوامل التي تساعد على تفسير سلوك هذه الظاهرة ليتم وضع الافتراضات التبسيطية تمهيدا لصياغة الفرض المفسر، ويتم التعبير عن المتغيرات والعلاقات في صورة رياضية، لذا نجد هذه المرحلة تنطوي على الخطوات التالية:[2]

- تحديد متغيرات النموذج سواء المتغير التابع أو المتغيرات المستقلة من واقع النظرية الاقتصادية وأي معلومات عن الظاهرة.
- تحديد عدد العلاقات الداخلة في النموذج
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج فيما إذا كانت العلاقة خطية أو غير خطية
- تحديد الإشارات والقيم المتوقعة للمعلمات(تدلنا النظرية الاقتصادية على إشارات المعلمات)
- تحويل النموذج الرياضي إلى نموذج إحصائي بإدخال المتغير العشوائي

ب- **تقدير معلمات النموذج:** ويتم في هذه المرحلة معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضيا وإحصائيا لاستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي، والتي تتفق منطقيا مع الفروض الاقتصادية، ومنها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدة تقنيات بحيث مناسبة للنموذج باستخدام عدة تقنيات بحيث تكون مناسبة للنموذج وتكون هذه المرحلة على الخطوات التالية:

- تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج (سلاسل زمنية، بيانات مقطعية..)
- اختيار طريقة القياس المناسبة (طريقة المربعات الصغرى العادية،...)

ج- **مرحلة تقييم المقدرات:** وهي تقييم المعلمات ونقصد بها تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية، وهناك ثلاث معايير أساسية التي تأخذ كأساس لعملية التقييم، وهي:[3]

- **معايير اقتصادية**: تتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، فالنظرية الاقتصادية تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات وهي تعتمد على منطق معين
- **معايير إحصائية:** تهدف هذه المعايير إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية بالتقديرات الخاصة بمعلمات النموذج ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية (اختبارات من الدرجة الأولى)
- **معايير قياسية:** وتهدف إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، لهذا سميت باختبارات من الدرجة الثانية ومنها نذكر معايير الارتباط الذاتي،....الخ.

د- **مرحلة اختبار القدرة التنبؤية للنموذج:** وهي المرحلة الأخيرة التي توضح الهدف الذي من أجله استخدم هذا الأسلوب، وعادة يتم تقييم قابلية المؤشرات في عملية التنبؤ، وبمساعدة متخذي القرار الاقتصادي، فقد يكون الهدف من النموذج تقدير قيم عددية لمؤشرات المتغيرات الاقتصادية بهدف الوصول إلى التنبؤ بسياسة اقتصادية أو تقويمها وتحليل هيكل اقتصادي معين.[4]

---

[1] كامل علاوي كاظم، حسن لطيف الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 22.

[2] حسام داود، خالد محمد السواعي، **مرجع سابق**، 20.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، 2005، ص 44.

[4] وليد إسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل، **الاقتصاد القياسي التحليلي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2003، ص 28.

المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك

يعد موضوع تحليل السلاسل الزمنية من المواضيع الإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر حقب محددة، يمكن إجمال أهداف تحليل السلاسل الزمنية بالحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة للعملي التي تتولد منها السلسلة الزمنية، وبناء نموذج لتفسير سلوك السلسلة الزمنية واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوك السلسلة في المستقبل، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية للسلاسل الزمنية بالاعتماد على أساليب الاقتصاد القياسي والإحصاء.

1- استقرارية السلاسل الزمنية

1-1- السلاسل الزمنية غير المستقرة:

تعرف السلسلة الزمنية على أنه عبارة عن بيانات مرصودة عبر الزمن، أي أنها عبارة عن مجموعة بيانات ذات بعد زمنين إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فان مستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان، وتفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستعمل بيانات السلاسل الزمنية أنها مستقرة أو ساكنة وغياب صفة الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار الزائف والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مظللة، ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتغير في نفس الاتجاه العام بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينهما، ويحدث هذا غالبا في موجات الرواج، الكساد أو الركود التي تجتاح المجتمعات.

وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا ما توفرت فيها الخصائص التالية:[1]

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن بحيث يكون المتوسط $E(y_t)$ مستقل عن الزمن: $E(y_t) = \mu$
- ثبات التباين عبر الزمن أي أن $var(y_t)$ مستقل عن الزمن $var(y_t) = E(y_t - \mu)^2 = \delta^2$
- يعتمد التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير $cov(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu)] = y_k$

ويوجد نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة وهما:[2]

- **السلاسل الزمنية من النوع TS:(Tendance Stationnaire)** هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديدية وهي غير مستقرة، كون الوسط الحسابي مرتبط بالزمن وتأخذ الدالة شكل

$$y_t = f(t) + \varepsilon_t$$

حيث أن f(t) كثير حدود في الزمن و ε_t خطأ أبيض، وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى كما يلي: $y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \varepsilon_t$ ولجعله مستقرا نستعين بالطريقة الانحدارية فنقوم بتقدير المعالم α_0 و α_1 بطريقة المربعات الصغرى العادية ونطرح القيمة $\alpha_0 + \alpha_1 t$ من y_t وتكون بذلك سلسلة البواقي ε_t سلسلة خالية من الاتجاه العام، كما أنه في حالة تعرض لصدمة عشوائية في لحظة زمنية معينة يكون مفعولها عابرا أي أنه يختفي بمرور الزمن وتسمى هذه الميزة بعدم اصرار الصدمات Propriété de non persistance des chocs وهذا يعني بأن المسار طويل المدى للسلسلة لا يتأثر بالتحولات الظرفية.

---

[1] Damodar .N, Guajarati, **Basic Econometrics**, 5 edition, the McGraw-Hill companies, 2004, p797.

[2] بن رمضان أنيسة، **مرجع سابق**، ص 337-338.

- **السلاسل الزمنية من نوع *DS* *(Différences stationnaire)***: هذه النماذج أيضا غير مستقرة، وتبرز عدم استقرار عشوائي وتسمى كذلك بسلاسل السير العشوائي إذ تكون علاقة الاتجاه العام غير واضحة وذلك لعدم ثبات التباين عبر الزمن، وتكتب بالصيغة التالية: $y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ ولارجاع السلسلة مستقرة نستعمل طريقة الفروق كما يلي:

$$(1-D)^d y_t = \beta + \varepsilon_t$$

حيث أن *D* تمثل معامل التأخر و*d* تعبر عن رتبة الفروق، ونستعمل طريقة الفروق من الرتبة الأولى كما يلي: *(d=1)*

$$y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

حيث أن *D* تمثل معامل التأخر و*d* تعبر عن رتبة الفروق، ونستعمل طريقة الفروق من الرتبة الأولى كما يلي: *(d=1)*

$$(1-D)y_t = \beta + \varepsilon_t \rightarrow y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

- إذا كان *B=0* يسمى نموذج *DS* بدون مشتقة $y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$ وهذا النموذج كثير الاستعمال في دراسة كفاءة الأسواق المالية ويسمى بنموذج المشي العشوائي *Random walk model* ولإرجاعه مستقرا يكفي تطبيق الفرق من الدرجة الأولى.
- إذا كان $\beta \neq 0$ يسمى نموذج *DS* مع مشتقة ويكتب وفق الشكل: $y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ ولإرجاعه مستقرا يكفي تطبيق الفرق من الدرجة الأولى، وفي هذه النماذج فان صدمة في وقت معين تؤثر في مسار الاتجاه المستقبلي للسلسة الزمنية وتسمى هذه الخاصية بخاصية إصرار الصدمات وتعني أن المسار لا يعود لحالته الأولى بسبب الصدمة، كما أن أغلبية سلاسل الاقتصاد الكلي هي من نوع *DS*.

2-1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المشترك لأن غيابها يتسبب في العديد من المشاكل القياسية، وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية بالإضافة إلى معرفة نوع عدم الاستقرار، وتعد اختبارات جذر الوحدة كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية، وهناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار استقرارية السلسلة الزمنية نذكر منها:[1]

أ- **اختبار ديكي فولر المبسط:** يرمز له بالرمز *DF* ، قدم هذا الاختبار لأول مرة من قبل *Fuller* سنة 1976 وقد تم مواصلة البحث من قبل *Dickey and Fuller* سنة 1979، ويسمح هذا الاختبار بمعرفة أن السلسلة الزمنية مستقرة أم لا وكذلك بتحديد نوع السلسلة الزمنية غير المستقرة *TS* أو *DS*، ويركز هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين لاختبار النتائج الثلاث:

$$H_0: \emptyset_1 = 1 \quad \text{الفرضية العدمية}$$

$$H_1: |\emptyset_1| < 1 \quad \text{الفرضية البديلة}$$

إذا تحققت الفرضية العدمية يعني أن السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وبالتالي هي غير مستقرة، أما إذا تحققت الفرضية البديلة فيعني ذلك عدم وجود الجذر الأحادي وبالتالي تكون السلسلة الزمنية مستقرة، ونقوم بتطبيق الفرضيتين على النماذج الثلاثة التالية:

[1] Régis bourbonnais**, économétrie – cours et exercices**- Edition Dunod, 9eme édition, paris, 2015, p-p : 249-252.

$$(1)\ y_t = \emptyset_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$(2)\ y_t = \emptyset_1 y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$
$$(3)\ y_t = \emptyset_1 y_{t-1} + \beta t + c + \varepsilon_t$$

بحيث أن: (1): نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى

(2): نموذج انحدار ذاتي مع ثابت

(3): نموذج انحدار ذاتي مع اتجاه عام وثابت

- في النموذج الثالث إذا قبلنا بالفرضية البديلة H_1 وإذا كان المعامل b يختلف جوهريا عن الصفر، فنقول أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من النوع TS ونستطيع جعله مستقرا بحساب البواقي بالنسبة للاتجاه العام المقدر باستعمال طريقة المربعات الصغرى، أما إذا قبلنا الفرضية العدمية H_0 وكان $\beta \neq 0$ فتكون السيرورة من النوع DS
- أما النموذج الثاني إذا قبلنا بالفرضية العدمية وكان B يختلف جوهريا عن الصفر فان السلسلة الزمنية غير مستقرة ومن النوع DS، أما إذا قبلنا بالفرضية البديلة فان السلسلة الزمنية تكون مستقرة.
- أما بالنسبة للنموذج الأول فإذا قبلنا بالفرضية البديلة فتكون السلسلة الزمنية مستقرة، أما إذا رفضنا الفرضية البديلة فتكون السلسلة غير مستقرة ومن النوع DS.

أذا كانت $T_{\emptyset 1} \geq T_{tab}$ نقبل بالفرضية العدمية وهذا يعني وجود جذر وحدوي بالتالي تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة وتأخذ قيم T_{tab} من جدول أعده كل من ديكي وفولر.

ب- اختبار ديكي فولر الموسع Augmentation Dickey Fuller: ويرمز له بالرمز ADF، جاء هذا الاختبار عام 1981 ليأخذ بعين الاعتبار فرضية الخطأ الأبيض أي عدم وجود ارتباط في الأخطاء وهذا من بين النقائص التي ظهرت في اختبار DF، ويقوم اختبار ADF على أساس فرضيتين هم:

$H_0: \emptyset_1 = 1$ الفرضية العدمية

$H_1: |\emptyset_1| < 1$ الفرضية البديلة

وتقدير النماذج الثلاثة التالية بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$(4)\ \Delta y_t = p y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$
$$(5)\ \Delta y_t = p y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$
$$(6)\ \Delta y_t = p y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j y_{t-j+1} + c + \beta t + \varepsilon_t$$

وتشير p إلى رقم التأخر الذي يتم تحديده عن طريق تدنية معياري Akaike et schwarz ، والمبادئ العامة لهذا الاختبار مماثلة لاختبار DF.

ج- **اختبار فيليب بيرسون : Phillips Person** يرمز له بالرمز PP من النقائص التي ظهرت في اختبار ADF هي مشكلة عدم ثبات التباين للحد العشوائي وهذا ما أدى إلى ظهور اختبار PP سنة 1988 والذي يعالج هذه المشكلة وتتمثل خطوات هذا الاختبار فيما يلي:

- تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج الثلاث لـ DF وذلك من أجل تقدير البواقي e_t.
- تقدير التباين في المدى القصير $\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{d=1}^{n} e_t^2$
- تقدير التباين في المدى الطويل.

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{t=1}^{i}(1 - \frac{i}{t+1})\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-1}$$

ومن أجل تقدير هذا التباين في المدى الطويل من المهم تحديد رقم التأخر L ويساوي بالتقريب $L = 4\left(\frac{n}{100}\right)^{2/9}$

بحيث n تمثل عدد المشاهدات.

- حساب الإحصائية: $PP: t^*_{\hat{\emptyset}_1} = \sqrt{k}\frac{(\hat{\emptyset}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\emptyset_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\emptyset_1}}{\sqrt{k}}$

حيث: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_t^2}$ وتقارن هذه الاحصائية مع القيمة الجدولية من جدول Mackinnon المعروف بـ Réponse Surface Analyses.

د- **اختبار KPSS:** قدم هذا الاختبار Kiwatkowski وPhilips و Schmidt و Shin عام 1992، يأخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار الحالة التي يكون فيها تباين البواقي غير ثابت عبر الزمن وكذلك في حالة تواجد أكثر من جذر وحدوي، ويرتكز على استعمال مضاعف لاغرو نج بعدما يتم تقدير النموذج (1) و(2)، ونقوم بحساب المجموع الجزئي للبواقي باستعمال الصيغة $S_t = \sum_{i=1}^{t} e_t$ ثم نقوم بتقدير التباين في المدى الطويل بنفس الصيغة المعطاة في اختبار PP كما يلي:

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{t=1}^{i}(1 - \frac{i}{t+1})\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-1}$$

وتكون إحصائية معامل لاغرو نج كما يلي:

$$LM = \frac{1}{S_t^2}\frac{\sum_{t=1}^{n} S_t^2}{n^2}$$

ويكون الاختبار كالآتي: إذا كانت إحصائية LM أكبر من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

2- اختبار التكامل المشترك (المتزامن) ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM

2-1- اختبار التكامل المشترك:

يعتبر الأخذ بشرط الاستقرار عامل أساسي في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية، بينما إذا غابت صفة الاستقرار، فإن علاقة الانحدار تكون زائفة، ويحدث هذا حتى وإن كان معامل التحديد R^2 للعلاقة المقدرة عالية نسبيا وقيم t

المحسوبة كبيرة، وذلك راجع لأسباب محددة من بينها احتواء البيانات الزمنية على عامل الاتجاه الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة.

لكن لا يجب أن يفهم على انه في كل الحالات التي تكون فيها السلسلة الزمنية غير مستقرة يكون الانحدار المقدر بينهما زائفا، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات المختلفة إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة فإنها متساوية التكامل، فإذا كانت سلسلتين متساويتا التكامل فان العلاقة المقدرة بينهما لا تكون زائفة بالرغم من كون السلسلتين الأصليتين غير مستقرتين، ولاختبار ما إذا كان الانحدار المقدر من بيانات سلسلة زمنية زائفا أم لا تستعمل نظرية أو اختبار التكامل المشترك "المتزامن"**Co-intégration**

ويعرف التكامل المتزامن أيضا بأنه" ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة.[1]

أ- اختبار التكامل المشترك لعدة متغيرات لـ (1988) Johansen:

من خلال هذا التوجه لـ (1988) **Johansen** يتم استخدام اختبار للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك للأسباب التالية:[2]

- ✓ عند تقدير علاقة بين أكثر من متغيرين والسلاسل الأصلية غير الساكنة ولها نفس رتبة التكامل؛
- ✓ التأكيد على صحة نتائج اختبار جرانجر، بمعنى تقوية النتائج المراد الحصول عليها.

وبالمقابل يعتمد اختبار (1988) **Johansen** إلى حد كبير على العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها المميزة، وإن هذه المقاربة ليست أكثر من تعميم متعدد المتغيرات لاختبار DF.

بينما يتفوق هذا الاختبار على اختبار **granger and Engel** للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين متغيرات تظل محل للشك والتساؤل.

وتقترح طريقة جوهانسون إحصائيتين لاختبار فرضية التكامل المشترك وهما الأول اختبار الأثر test de Trac، حيث تختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد أشعة التكامل المشترك الوحيدة kأقل أو يساوي العدد r (k<r) مقابل الفرضية البديلة (r=k)، وإحصائية الاختبار تعطى بالعلاقة التالية: [3]

$$TR = -n\sum_{i=r+1}^{k}\log(1-\gamma i) \dots \dots (5.6)$$

أما الاختبار الثاني هو اختبار القيمة الذاتية العظمى **test de la valeur propre max** وإحصائية هذا الاختبار تعطى بالصيغة التالية: [4]

$$VP_{max} = -n\ LOG\ (1-\gamma_{r+1}) \dots\dots (5.7)$$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سابق**، ص 670.

[2] نفس المرجع، ص 248.

[3] Katarina Juselius, **The COINTEGRAED VAR MODEL – methodology and applications**, OXFORD university press, 2006, p135.

[4] Ibid, p 135.

واختبار فرضية العدم يكون (r=k) مقابل الفرضية البديلة (k=r+1).

وفي حالة إعطاء الاختبارين نتائج مختلفة فتأخذ بعين الاعتبار نتائج اختبار الأثر لأنه أكثر دقة من اختبار القيمة الذاتية العظمى، ويتم مقارنة الإحصائيات المحسوبة بالإحصائيات المجدولة التي أعدها **Johansen**.[1]

ب- اختبار التكامل المشترك ذو المتغيرين لـ granger and Engel(1987):

العنصر الأساسي الذي يجب توفره للتكامل المشترك هو أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، إذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين، لذلك فمن الضروري التحقق من رتبة التكامل المشترك لكل سلسلة بواسطة اختبار ADF أو غيرها من الاختبارات الأخرى.

حيث أثبت كل من **granger and Engel** (1987) بطريقة اختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرين وذلك وفق مرحلتين، الأولى تعتمد على تقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى $y_t = \alpha + \beta x_t + \varepsilon_t$ بينما الطريقة الثانية تعتمد على اختبار مدى استقرارية حد الخطأ العشوائي ε_t لمعادلة الانحدار السابقة، فإذا كانت هذه الاخيرة مستقرة عند المستوى، فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين X و Y.[2]

وعليه فإن المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يعرف بوضع التوازن، ولكن قد يحدث أن تنحرف عن مسارها لأسباب مؤقتة فلا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة نحو التوازن في الأجل الطويل، ولذلك نستخدم نموذج تصحيح الخطأ ECM من أجل التوفيق بين السلوكيين القصير والطويل الأجل للعلاقات الاقتصادية وبعد التأكد من وجود التكامل المشترك فان النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بين المتغيرين هو نموذج تصحيح الخطأ ECM، ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل.[3]

فإذا كانت لدينا سلسلتين زمنيتين غير مستقرتين ومتكاملتين يمكننا تقدير العلاقة بينهما انطلاقا من نموذج تصحيح الخطأ، ولقد بين كل من أنجل- غرانجر أن كل السلاسل الزمنية المتكاملة يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ، ويتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM وفق الخطوتين التاليتين:[4]

- **الخطوة الأولى:** تقدير علاقة المدى الطويل بواسطة المربعات الصغرى MCO:

$$Y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x_t + \varepsilon_t$$

- **الخطوة الثانية:** تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة MCO:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 \Delta \varepsilon_{t-1} + \mu_t$$

[1] Régis bourbonnais, **op cit**, p 313.

[2] بن عزة محمد، **مرجع سابق**، ص 247.

[3] بن رمضان أنيسة، **مرجع سابق**، ص 353.

[4] شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات-**،دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1،2012، ص 292.

حيث يشترط في حد معامل الخطأ α_2 ، والذي يعبر عن سرعة التكيف أن يكون سالبا ومعنوي احصائيا، حتى يتفق مع أسلوب نموذج تصحيح الخطأ، ولذلك يسمى بتصحيح الخطأ، حيث يأخذ بعين الاعتبار التفاعل الديناميكي في الأجل القصير والطويل، بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

في الكثير من الأحيان تكون هناك عدة أشعة للتكامل المشترك، وبالتالي فان طريق أنجل- غرانجر تعتبر غير ملائمة في هذه الحالة، إضافة إلى ذلك، مقدرات طريقة المربعات الصغرى العادية OLS غير ثابتة مهما كان شعاع التكامل المشترك، لذلك وفي هذه الحالة ينبغي اللجوء إلى التمثيل الشعاعي لنموذج تصحيح الخطأ VECM.[1]

2-2- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي Vector Error Correction Model :

نفترض مجموعة من المعادلات والتي يتم تمثيلها على شكل نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه من الدرجة p يرمز له بالرمز VAR(p)مع k متغير في شكل مصفوفة:[2]

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \cdots + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

مع:

y_t: شعاع ذو بعد $(k \times 1)$ يضم k متغير $y_{1t}, y_{2t}, \ldots\ldots y_{kt}$

A_0: شعاع ذو بعد $(k \times 1)$

A_i: مصفوفة ذات بعد $(k \times k)^2$

ε_t: شعاع الأخطاء العشوائية ذو بعد $(k \times 1)$ يمثل سيرورة خطأ أبيض ذات وسط حسابي يساوي صفر، مع مصفوفة التباين المشترك $E(\varepsilon_t \varepsilon_t') = \sum \varepsilon$، أي: $\varepsilon_t \sim i.i.d.(0.\sum \varepsilon)$

وتجدر الإشارة إلى أن نموذج VAR(p) يمكن إعادة كتابته على شكل نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM وهذا عندما يكون شرط الاستقرارية غير محقق، حيث يجب أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة.

إذا كانت جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى I(0)، فإنه يمكن بسهولة استخدام طريقة VAR، أما إذا لم تكن مستقرة أي متكاملة من الدرجة d، I(d) حيث $d \geq 1$ فإنه يمكن القيام بأمرين:[3]

- إذا لم تكن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، فإنه يجب حساب الفروق (إجراء التفاضل) d مرة واحدة من أجل الحصول على نموذج VAR؛
- إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، فإنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM.

يمكن تعريف نموذج VECM من الدرجة p كما يلي:[4]

$$\Delta Y_t = A_0 + \Gamma_1 \Delta Y_{t-1} + \Gamma_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + \Gamma_{P-1} \Delta y_{t-p+1} + \Pi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

$$\Pi = \sum_{i=1}^{p} A_i - 1$$

[1] Régis bourbonnais, **op cit**, p 308.
[2] Helmut. L and Markus. K, **APPLIED TIME SERIES ECONOMETRICS**, Cambridge university press, UK, 2004, p 88.
[3] Ibid, p 89.
[4] Régis bourbonnais, **op cit**, p 309.

$$\Gamma_i = -\sum_{j=i+1}^{p} A_j \quad , \ i = 1,2,\dots\dots,p-1$$ و:

تم التوصل إلى نموذج VECM انطلاقا من مستويات نموذج VAR من خلال طرح y_{t-1} من كلا الطرفين وإعادة ترتيب الحدود.

تشير Π إلى مصفوفة المعامل طويل الأجل.

إن الحد ΠY_{t-1} يطلق عليه عادة اسم الحد الطويل الأجل أو حد تصحيح الخطأ للنموذج.

من جهة أخرى، يتم تحديد الحركات القصيرة الأجل بواسطة حيث (i= 1, 2.....p-1) ، والتي تسمى أحيانا المعلمات قصيرة الأجل.

يمكن كتابة المصفوفة Π على الشكل $\Pi = \alpha\beta'$، حيث أن الشعاع α يمثل قوة استعادة التوازن أو سرعة التعديل للعودة إلى التوازن، أما β فهو عبارة عن شعاع تمثل عناصره معاملات العلاقات طويلة الأجل للمتغيرات، وكل توفيقة خطية تمثل علاقة تكامل مشترك.

- إذا كانت جميع عناصر Π معدومة أي رتبة المصفوفة Π تساوي صفر وبالتالي$I = (A_1 + A_2 \dots + A_{p-1})$، فإنه لا يمكن المرور إلى انجاز نموذج تصحيح الخطأ، حيث يتم في هذه الحالة تقدير نموذج VAR التقليدي باستخدام المتغيرات ذات الفروق الأولى من أجل حذف الاتجاهات الزمنية؛

- إذا كانت رتبة المصفوفة Π تساوي K، فهذا يعني أن كل المتغيرات مستقرة أي I(0) وبالتالي في هذه الحالة لا يطرح مشكل التكامل المشترك، حيث يتم تقدير نموذج VAR عند المستوى أي باستخدام البيانات الأصلية؛

- إذا كانت رتبة المصفوفة Π (يرمز لها بالرمز r) محصورة بين 1 و (k-1) أي $(1 \leq r \leq k-1)$، فإنه يوجد إذن r علاقة تكامل مشترك ويكون التمثيل بواسطة نموذج تصحيح الخطأ ECM صحيحا، ويكتب بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + \Gamma_1 \Delta Y_{t-1} + \Gamma_2 \Delta Y_{t-2} + \cdots + \Gamma_{P-1} \Delta y_{t-p+1} + \alpha e_{t-1} + \varepsilon_t$$

مع: $e_t = \beta' Y_t$

في هذا النوع من النماذج لا يمكن تطبيق المربعات الصغرى العادية OLS بسبب وجود مشاكل التحديد، لهذا ينبغي استخدام طريقة الإمكان الأعظم Maximum Likelihood.[1]

المطلب الثالث: نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه (Vector Auto Regressive) VAR

يعتبر Christopher Sims أو من اقترح نماذج الانحدار الذاتي VAR في عام 1980، من خلال مقاله المعنون بـ Macroeconomics and Reality في مجلة economica فكان Sims يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية التي تعتمد على وجهة النظر التفسيرية إذ تتضمن كثيرا من الفرضيات غير المختبرة مثل استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختبار المتغيرات الخارجية وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني، وبالتالي يرى Sims أن هناك قصور في نماذج الاقتصاد الكلي ذات التوجه الكينزي للأسباب سالفة الذكر، وقد نال Sims وزميله thomas Sargent سنة 2011 جائزة نوبل لقاء أبحاثهم التجريبية حول الأسباب والآثار التي تحدث في الاقتصاد الكلي، ويقترح Sims في نموذجه معاملة المتغيرات

[1] Régis bourbonnais, **op cit**, p 309.

جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أو عدّها خارجية)، وإدخالها جميعا في المعادلات بعدد مدة الإبطاء الزمني نفسها.[1]

1- النموذج العام لـ VAR: نموذج الانحدار الذاتي VAR الذي اقترحه سيمس، يستخدم هذا الأسلوب في التنبؤ في حالة النماذج الآنية التي يوجد في ظلها علاقات بين المتغيرات.

يتم إنشاء مجموعة من المتغيرات العشوائية الزمنية عن طريق نموذج VAR، إذا كان كل من هذه المتغيرات وفق علاقة خطية من قيمها الماضية وكذلك القيم الماضية للمتغيرات الأخرى من المجموعة، مثال على ذلك متغيرين زمنيين عشوائيين X_{1t} و Y_{2t} يتم نمذجتهم عن طريق نموذج VAR وفق الصيغة التالية:[2]

$$X_{1t} = \mu_1 + \rho_{11}X_{1t-1} + \rho_{12}X_{1t-2} + \rho_{21}X_{2t-1} + \rho_{22}X_{2t-2} + u_{1t}$$
$$X_{2t} = \mu_2 + \gamma_{11}X_{1t-1} + \gamma_{12}X_{1t-2} + \gamma_{21}X_{2t-1} + \gamma_{22}X_{2t-2} + u_{2t}$$

ويمكن تمثيل الصيغ أعلاه وفق نظام المصفوفات كما يلي:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \mu_1 \\ \mu_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{11} & \rho_{12} \\ \gamma_{11} & \gamma_{12} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{21} & \rho_{22} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \end{pmatrix}$$

ثم بعد ذلك يتم تحديد عدد التأخرات أو فترات الإبطاء وتصبح العلاقة كما يلي:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \mu_1 \\ \mu_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{11} & \rho_{12} \\ \gamma_{11} & \gamma_{12} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} LX_{1t} \\ LX_{2t} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \rho_{21} & \rho_{22} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} L^2X_{1t} \\ L^2X_{2t} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \end{pmatrix}$$

وفي الأخير يمكن إعطاء مفهوم عام وشامل لنموذج VAR، على انه عمليات عشوائية متعددة المتغيرات X ذات المكونات n، والتي يتم إنشاؤها بنموذج VAR، ذو الدرجة p، إذا كان هناك متجه لـ u، مصفوفات $\emptyset_t$ من نوع n x n وعملية عشوائية متعددة المتغيرات u_1، إذن كل مكون يمثل ضوضاء بيضاء كما يلي:

$$X_t = \mu + \sum_{i=1}^{p} \Phi_i X_{t-i} + u_t$$

وتصبح العلاقة كما يلي:

$$\left(I_n - \sum_{i=1}^{p} \Phi_i L^i\right) X_t = \mu + u_t$$

وأيضا:

$$\Phi(L) X_t = \mu + u_t$$

[1] بن عزة محمد، **مرجع سابق**، ص 248.

[2] Éric Dor, **économétrie cours et exercices adaptés aux besoins des économistes et des gestionnaire**, direction de collection : Roland Gillet, Paris, 2004, p 208.

ووفق الصيغة العامة يظهر لنا جليا أن كل معادلة هي عبارة عن معادلة انحدار لعنصر من الشعاع y_t على ماضيه وماضي العناصر الأخرى من الشعاع، نرى في هذه المعادلات نوعا من الانتظام الإحصائي في إدخال المتغيرات، وبشكل خاص أخذ التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين هذه المتغيرات بالحسبان.

إن تقدير النموذج السابق يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى المطبقة على كل معادلة على حدا، والخصائص التقاربية للمقدرات التي يمكن الحصول عليها هي الخصائص المعتادة، إذا كان السياق العشوائي Y_t مستقرا من الرتبة الثانية.

2- ديناميكية نماذج VAR: تمكن هذه النماذج الباحث من تحليل آثار السياسة الاقتصادية من خلال تحليل الصدمات العشوائية، تحليل تباين الخطأ مع افتراض ثبات المحيط الاقتصادي

أ- **تحليل الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية:** تمثل تحليل دوال الاستجابة الدفعية أهم استخدامات نماذج var وتعرف على أنها تأثير أي صدمة أو تغير الحاصلة في أحد البواقي على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة، حيث تفسر دوال الاستجابة الدفعية تأثير صدمة في أحد البواقي ε_t لمتغير ما يمكن أن يؤثر مباشرة في قيمة هذا المتغير، غير أن هذا التأثير سينتقل إلى المتغيرات الأخرى عن طريق هيكل ديناميكية VAR، فإذا افترضنا نموذج VAR التالي:[1]

$$X_t = \alpha_x + \sum_{i=1}^{p} \beta_{x,i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \phi_{x,i} Y_{t-i} + \varepsilon_{x,t}$$

$$Y_t = \alpha_y + \sum_{i=1}^{p} \beta_{y,i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \phi_{y,i} Y_{t-i} + \varepsilon_{y,t}$$

إن حدوث صدمة في حد الخطأ ε_x سيؤثر حتما في القيمة الحالية لـ x_t ، كما أنه سيؤثر في القيم المستقبلية لكل من Y و X نظرا لاحتواء المعادلتين على القيم السابقة لـ X، فإذا افترضنا أن هذه الصدمة في ε_t مقدرة بـ 1% فسينتج عن ذلك التأثير ما يلي: [2]

الفترة t $$\begin{bmatrix} \Delta X_t \\ \Delta Y_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix}$$

الفترة t+1 $$\begin{bmatrix} \Delta X_{t+1} \\ \Delta Y_{t+1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{x,i} & \dots & \phi_{x,i} \\ \beta_{y;i} & \dots & \phi_{y,i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a \\ b \end{bmatrix}$$

الفترة t+2 $$\begin{bmatrix} \Delta X_{t+2} \\ \Delta Y_{t+2} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{x,i} & \dots & \phi_{x,i} \\ \beta_{y;i} & \dots & \phi_{y,i} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a \\ b \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} c \\ d \end{bmatrix}$$

وبالتالي فمختلف القيم المحصل عليها (a,b,c,d,...) سوف تشكل لنا دالة الاستجابة الدفعية، كما يمكننا تمييز استجابات مختلف السلاسل الزمنية x_{it}لمختلف الأخطاء ε_{js} حيث أن: i=1.....n و $s \leq t$ انطلاقا من المضاعفات الديناميكية المعبر عنها بالصيغة التالية:

$$\theta_{it,t-s} = \frac{\partial x_{it}}{\partial \varepsilon_{js}}$$

[1] بن رمضان أنيسة، **مرجع سابق**، ص 357.

[2] نفس المرجع، ص 357.

ويمثل المضاعف $\theta_{it,t-s}$ أثر الصدمة j على المتغير i خلال h فترة زمنية بعد هذه الصدمة.

ثم إن التحليل يفترض استقلالية الأخطاء فغالبا ما نجد ارتباطا بين الأخطاء ε_x و ε_y ويتم قياسه بالاستعانة بأخطاء التقدير وفق القانون التالي: [1]

$$P_{exey} = \frac{cov(e_x, e_y)}{\sigma_{ex}\sigma_{ey}}$$

ب- **تحليل التباين:** يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب وتحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ رياضيا، نستطيع كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا، ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطأ التباين الكلي، بعدما تصبح الصدمات طبيعية وشاقولية، يتم تحليل الاستجابة بواسطة النموذج: [2]

$$y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i v_{t-i}$$

خطأ التنبؤ في الأفق h يعطي بالعلاقة التالية:

$$y_{t+1}E_t(Y_{t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} M_i v_{t+h-i}$$

نقوم بتقسيم خطأ التنبؤ من أجل كل مركبة لـ y_t التي نرمز اليها بـ y_{ji} ، لدينا:

$$y_{j,t+h}E_t(Y_{j,t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} m_{j1,i}v_{1,t+h-i} + m_{j2,i}v_{2,t+h-i} + \cdots \ldots m_{jm,i}v_{m,t+h-i}$$

حيث $m_{j1,i}$ يعبر عن العنصر (j,1) الخاص بالمصفوفة M_i ، يمكن التعبير عنه بطريقة مختلفة:

$$y_{j,t+h}E_t(Y_{j,t+h}) = \sum_{k=0}^{n} (m_{jk,1}v_{k,t+h} + \cdots \ldots m_{jk,h-1}v_{k,t+i}$$

بما أن الأخطاء v لا تشكل أي ارتباط وذات تباين يساوي 1، يسهل علينا حساب تباين خطأ التنبؤ:

$$E\left(y_{j,t+h} - E_t(Y_{j,t+h})\right)^2 = \sum_{k=1}^{n} (m^2{}_{jk,1} + \cdots \ldots m^2{}_{jk,h-1})$$

$$m^2{}_{jk,1} + \cdots \ldots m^2{}_{jk,h-1} = \sum_{i=0}^{h-1} (e_j' M_j e_k)^2$$

[1] Régis bourbonnais, **op cit**, p285.

[2] شيخي محمد، **مرجع سابق**، ص 283.

حيث e_i يمثل العمود رقم i للمصفوفة الأحادية والتي تعبر عن مساهمة خطأ المتغير k في تباين خطأ التنبؤ في الأفق h للمتغير j للحصول على التحليل بالنسبة المئوية، نجعل العبارة على الشكل التالي:

$$\sum_{k=1}^{n}\sum_{i=0}^{h-1} {m^2}_{jk,i}$$

3- اختبار السببية لـ غرانجر: granger causality

إن تحديد العلاقات السببية ما بين المتغيرات الاقتصادية يسمح في العديد من الأحيان بتحديد نوع العلاقة ما بين هذه المتغيرات في المدى القصير، وهذا ما يتيح لنا معلومات تمكننا من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية، وبالتالي أصبحت معرفة علاقة واتجاه السببية شرطا ضروريا عند تأسيس السياسة الاقتصادية، وقد قدم غرانجر هذا الاختبار سنة 1969، والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر على الآخر، فعموما يمكن القول أن المتغير x يسبب في المتغير y إذا كان التنبؤ بـ y الذي يعتمد بشكل كبير عل معرفة ماضي المتغيرين x و y أحسن من التنبؤ بالذي يعتمد فقد على ماضي y، ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا كما يلي:[1]

$$(1)E[y_t/y_{t-1},x_{t-1}] \neq E[y_t/y_{t-1}]$$
$$(2)E[y_t/y_{t-1},x_t] \neq E[y_t/y_{t-1},x_{t-1}]$$
$$(3)v_\varepsilon[y_t/y_{t-1},x_{t-1}] = v_\varepsilon[y_t/y_{t-1}]$$

حيث أن: x يتسبب في y في الفترة t إذا تحققت المعادلة رقم (1)؛

X يتسبب فوريا في y في الفترة t إذا تحققت المعادلة رقم (2) ؛

X لا يتسبب فوريا في y في الفترة t إذا تحققت المعادلة رقم (3).

حيث أن v_ε تمثل مصفوفة تباين التغاير لأخطاء التنبؤ.

ليكن لدينا نموذج شعاع الانحدار الذاتي من الدرجة VAR(p) للمتغيرين y_{2t} و y_{1t} المستقرين كما يلي:[2]

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 b_1^1 \\ a_1^2 b_1^2 \end{bmatrix}\begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 b_2^1 \\ a_2^2 b_2^2 \end{bmatrix}\begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{bmatrix} + \ldots\ldots + \begin{bmatrix} a_p^1 b_p^1 \\ a_p^2 b_p^2 \end{bmatrix}\begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

وعليه لتكن لدينا الفرضيتين التاليتين:

- إذا تم قبول الفرضية الصفرية H_0 حيث: $b_1^1 = b_2^1 \ldots b_p^1 = 0$ فإن هذا يعني أن y_{2t} لا تسبب في y_{1t}.
- إذا تم قبول الفرضية الصفرية H_0 حيث: $a_1^2 = a_2^2 \ldots a_p^2 = 0$ فإن هذا يعني أن y_{1t} لا تسبب في y_{2t}.

إذا لم نستطع رفض أي من هاتين الفرضيتين فإن المتغيرين المدروسين y_{1t} و y_{2t} مستقلين عن بعضهما البعض، أما إذا تم رفضهما معا فهناك علاقة سببية في الاتجاهين.

[1] بن رمضان أنيسة، **مرجع سابق**، ص 355.

[2] Régis bourbonnais, **op cit**, p292.

ولاختبار هذه الفرضية نستخدم إحصائية فيشر المحسوبة والجدولية، فإذا كانت F المحسوبة أكبر من الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية أي وجود علاقة سببية وإذا كانت أصغر فنقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقة سببية بين y_{1t} و y_{2t}، حيث احصائية فيشر المحسوبة تقدر وفق القانون التالي:

$$F^* = \frac{(SCRR - SCRU)/C}{SCRU/(N - K - 1)}$$

حيث: **C:** عدد المعاملات المختزلة والتي يتم على أساسها وضع الفرضيات العدمية، **SCRR:** مجموع بواقي المربعات في المعادلة المختزلة، **SCRU:** مجموع بواقي المربعات في المعادلة غير المختزلة، **K:** عدد المتغيرات الأصلية في المعادلة، **N:** عدد المشاهدات.

المبحث الثاني: أثر الجباية البترولية على التوازن المالي والنقدي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

نهدف من خلال هذا المبحث دراسة العلاقة السببية بين الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي في الموازنة العامة، ومن جهة أخرى مكانة الجباية البترولية ضمن هذه العلاقة، فهذه الأخيرة تمثل أزيد من 60% من إجمالي الإيرادات العامة، فالعلاقة بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي موضوع هام في الاقتصاد خاصة للسيطرة على عجز الموازنة العامة وتحقيق التوازن المالي، فهذه العلاقة كانت محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، حيث أدت هذه العلاقة إلى استنباط أربع فرضيات، فالأولى هي أن الإيرادات الحكومية تسبب في النفقات العامة أي أولوية الإيراد على الإنفاق **(Friedman 1978)** أما الثانية والتي دعا إليها **(Buchanan and Wagner 1978)** فهي أن النفقات العامة تسبب الإيرادات الحكومية (أولوية الإنفاق)، و الفرضية الثالثة افترضها **Peacock and Wiseman (1979)** هي المالية المتزامنة (اتجاه ثنائي السببية)، حيث يعتقد أن الإيرادات الحكومية وقرارات النفقات العامة يتم تحديدهما معا، وأخيرا فرضية المؤسسية والتي افترضها كل من **Wildavsky (1988) , Baghestani and McNown (1994)** (قرارات حكومية)، أي أنه لا توجد أي علاقة بينهما (مستقلين عن بعضهما)، كما نختبر في المطلب الثاني في هذا المبحث صحة فرضية ريكاردو على تغطية نفقات الدولة بين الموارد المستقرة وغير المستقرة، فافتراض ريكاردو يقول بأن النفقات الجارية تغطى بالموارد العادية لتميزها بالاستقرارية في تحصيل مواردها (الجباية العادية)، أما النفقات الاستثمارية فتغطى بالموارد غير العادية وغير المستقرة (الجباية البترولية)، أما المطلب الثالث والأخير فقد خصص لدراسة العلاقة بين الجباية البترولية ونمو الكتلة النقدية في الجزائر.

المطلب الأول: اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة

من خلال الدراسات السابقة أدناه،سوف نحاول في دراستنا هذه تحديد الفرضية التي تدعمها مكونات الموازنة العامة، وكذا اتجاه العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، وعليه سوف نقدر نموذجين قياسيين نحدد من خلالها هذه العلاقة، فالنموذج الأول يقدر العلاقة بين الإيرادات الجبائية (الجباية البترولية والجباية العادية) والتي تمثل أكثر من 97% من الإيرادات العامة والنفقات العامة، أما النموذج الثاني يقدر العلاقة بين الإيرادات العامة ومكونات النفقات العامة (نفقات التسيير ونفقات التجهيز).

1- المتغيرات المستخدمة ومصادر بياناتها:

في هذه الدراسة تم استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة 1980-2014، وتتمثل المعطيات المستخدمة فيما يلي:

أ. **الجباية البترولية (Fiscalité pétrolière):** وتمثل جميع إيرادات الضرائب المفروضة على نشاطات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج وغيرها من الأعمال التي تخص قطاع المحروقات في الجزائر مثل الإتاوة، الرسم على الدخل البترولي والرسم المساحي، حيث تم التعبير عنها بالأسعار المحلية الجارية (مليار دج)، ونرمز لها بالرمز **FP**، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

ب. **الجباية العادية (Fiscalité ordinaire):** وتتمثل في إيرادات جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تقنن في قوانين المالية، والتي تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطهم خارج قطاع المحروقات مثل الضرائب على الدخل الإجمالي،ضرائب على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، حيث تم التعبير عنها بالأسعار المحلية الجارية (مليار دج)، ونرمز لها بالرمز **FO** ، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz ، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

ج. **الإيرادات العامة (Recette Budgétaire):** وهي مجموع الإيرادات الجبائية (الجباية البترولية والجباية العادية) والإيرادات غير الجبائية، والتي لها دور هام في تغطية النفقات العامة في الموازنة العامة خلال سنة معينة، حيث تم التعبير عنها بالأسعار المحلية الجارية (مليار دج)، ونرمز لها بالرمز RG ، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz ، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

د. **نفقات التسيير (Dépenses Fonctionnements):** تتعلق هذه النفقات عموما بالنشاط الطبيعي والعادي للدولة، وتمكن هذه النفقات الدولة من تسيير وأداء مهامها الجارية وتتمثل في أجور الموظفين، التحويلات الاجتماعية ..الخ، حيث تم التعبير عنها بالأسعار المحلية الجارية (مليار دج)، ونرمز لها بالرمز DF ، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz ، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

هـ. **نفقات التجهيز:(Dépenses Équipements)** وتتمثل في النفقات المخصصة للاستثمارات المنتجة مثل بناء المصانع وغيرها، وكذلك الاستثمارات الاجتماعية مثل المدارس، المستشفيات...الخ، وكذا استثمارات أخرى،حيث تم التعبير عنها بالأسعار المحلية الجارية (مليار دج)، ونرمز لها بالرمز **DE** ، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz ، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

و. **النفقات العامة (Dépenses Budgétaire):** وتتمثل في مجموع نفقات التسيير ونفقات التجهيز والمشرعة في قوانين المالية للموازنة العامة في الجزائر، حيث تم التعبير عنها بالأسعار المحلية الجارية (مليار دج)، ونرمز لها بالرمز DG ، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz ، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

والشكل الموالي يمثل التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة، للعلم قد أدخلنا اللوغاريتم لكل المتغيرات، فالهدف من إدخال اللوغاريتم النيبيري على المتغيرات هو تقليص تباين السلاسل الزمنية وتخفيض أثر المتغيرات الشاذة.

الشكل رقم (5 -1): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

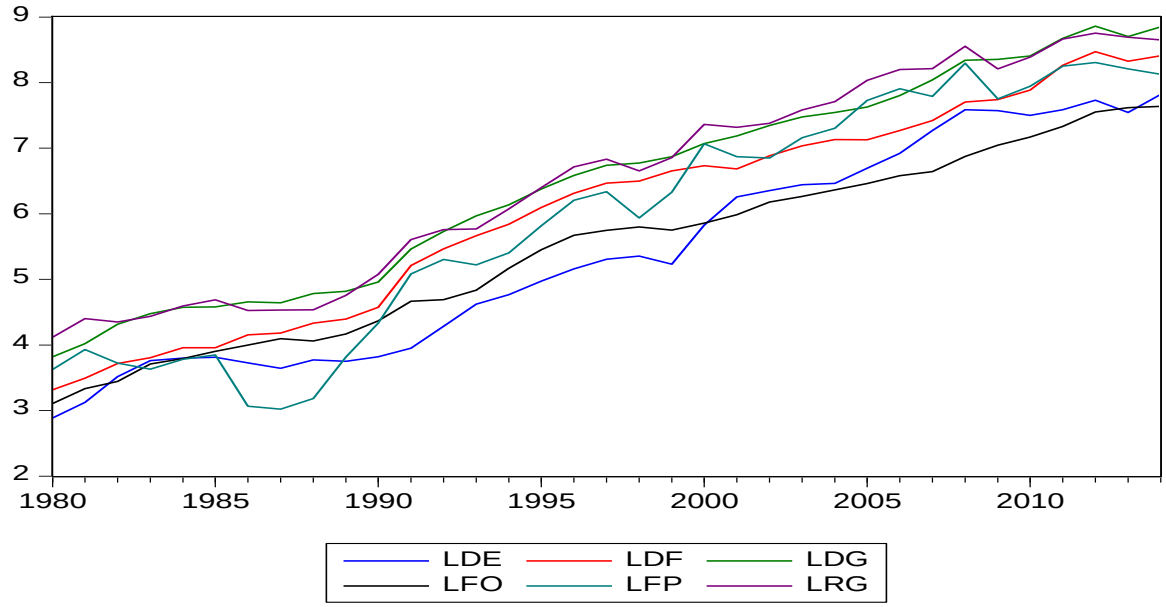

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9

2- الدراسات السابقة:

حاولت دراسات عديدة فحص العلاقة السببية بين الإنفاق العام والإيرادات العامة، وأي دراسة تدعم فرضية معينة من أصل أربع فرضيات والمذكورة سابقا، وعليه اخترنا بعض الدراسات نذكر منها:

في دراسة قام بها (**Fazel Husain 2009**)[1] على دولة باكستان خلال الفترة 1978-2008، باستخدام نموذج Toda/yamodo، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة السببية هي أحادية الاتجاه من النفقات إلى الإيرادات، ونفس النتيجة توصل إليها (**Christian Richter 2013**)[2] في دراسة قياسية قام بها لدولة اليونان خلال الفترة 1833-2009، والتي وجد الباحث من خلالها علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات والنفقات الحكومية (**Johnson**) في حين أن سببية غرانجر أكدت على وجود سببية أحادية الاتجاه من النفقات إلى الإيرادات.

[1] Fazel Husain and al, **the relationship between federal government revenues and expenditures in Pakistan**, the Pakistan development review, Vol 49 (4), 2010, p-p 641-649.

[2] Christian Richter, **Tax and spend, spend and tax, fiscal synchronization on institutional separation? Examining the case of Greece**, Romania journal of fiscal policy, Vol 4, issue 2(7), December 2013, p-p 1-17.

وقام كل من [1](Alfonso, Christophe R 2009) بدراسة قياسية لاتجاه العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1960-2006 بواسطة **Panel Granger Analyze**، واستنتجت الدراسة أن اتجاه العلاقة يختلف بين الدول، وقد قام الباحثان بدراسة هذه الدول في ظل U15 وU25، فالدول التي تدعم فرضية الإيرادات/الإنفاق هي ألمانيا (1960-2006)، بلجيكا، ألمانيا، اسبانيا، السويد، لوكسمبورغ والمملكة المتحدة (1960-1985)، النمسا، فنلندا والبرتغال (1986-2006)، جمهورية التشيك (1960-2006)، ليتوانيا، استونيا بولندا، سلوفاكيا، ألمانيا، لكسمبورغ (1998-2006)، أما المجموعة الثانية التي تدعم فرضية الإنفاق/الإيراد فهي كل من النمسا، ايطاليا، فرنسا، اسبانيا، اليونان، السويد (1960-2006)، اليونان، ايطاليا، البرتغال (1960-1985)، فرنسا وايرلندا (1986-2006)، سلوفاكيا، النمسا، فرنسا، اليونان، ايرلندا، ايطاليا، اسبانيا (1986-2006).

في ماليزيا قام (Loganathan and al 2011)[2] بدراسة العلاقة بين الإنفاق والإيرادات الضريبية خلال الفترة 1970-2009، وقد استخدم الباحثون نموذج ADLM-TODA-YAMOTO، وأظهرت الدراسة أن العلاقة السببية بين المتغيرين هي أحادية الاتجاه من عائدات الضرائب إلى الإنفاق، وقدر معامل التصحيح بـ 28% على المدى القصير لإعادة التوازن في الأجل الطويل، وفي دراسة أخرى لدولة ماليزيا قام بها (TAHA. R 2008)[3] عن طريق نموذج VAR للفترة 1970-2006 والتي أكدت أن العلاقة السببية أحادية الاتجاه من الضرائب المباشرة وغير المباشرة نحو الإنفاق، وفي دراسة تحليلية أخرى لدولة ماليزيا قام بها (NASUM ULLAH 2016)[4] خلال الفترة 2002-2013 لدراسة العلاقة بين الإنفاق والإيرادات لمعرفة سبب العجز المتواصل لموازنة دولة ماليزيا منذ سنة 1998، حيث تدعم هذه الدراسة فرضية إنفاق –إيراد ، حيث تقوم ماليزيا بإنفاق الأموال أولا ثم تقوم بجمع الضرائب لتغطية عملية الإنفاق السابقة، وعليه استنتج الباحث أن هذه العلاقة هي سبب تطور واستمرار العجز في دولة ماليزيا.

دراسة (Victoria 2014)[5] حيث قامت الباحثة بدراسة العلاقة بين الإيرادات والنفقات الحكومية لدولة زيمبابوي خلال الفترة 2010-2012 (بيانات ربع سنوية) بواسطة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك والسببية لـ غرانجر، حيث استنتجت الباحثة أنه لا وجود لأي علاقة بين المتغيرين، يعني استقلالية النفقات والإيرادات الحكومية عن بعضهما، وهنا نجد أن هذه الدراسة قد دعمت فرضية الحياد أو الفصل المالي بين الإيرادات والنفقات الحكومية.

دراسة (Mohsen 2014)[6] تناولت هذه الدراسة العلاقة بين النفقات والإيرادات خلال الفترة 2011/1978 لدولة إيران، وباستخدام الطرق القياسية خلصت إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النفقات والإيرادات الحكومية في إيران، حيث أكدت الدراسة أن حالة إيران تتوافق مع فرضية تزامن المالية، ونفس النتائج توصلت إليها دراسة

[1] A. Alfonso, Christophe R, **bootstrap panel granger causality between government spending and revenue in the UE**, working paper N°944, William Davidson Institute, January 2009, p-p 4-10.

[2] Loganathan. N and al, **Tax revenue and government spending constrains: empirical evidence from Malaysia**, china-USA Business Review, Vol 10, N°9, September 2011, p-p 779-784.

[3] TAHA. R and Loganathan. N, **causality between tax revenue and government spending in Malaysia,** the International journal of Business and finance research, Vol 2, N°2, 2008, p-p 63- 73.

[4] NASUM ULLAH, **the relationship of government revenue and government expenditure: a case study of Malaysia,** Munich personal RePEc Archive, paper N° 69123, February 2016, p-p 1-17.

[5] Victoria. S and kaja P**, an Investigation of the relationship between government expenditure and revenue in a multicurrency economy: a case of Zimbabwe**, journal of economics and sustainable development, Vol 4, N°14, 2014, p-p 104-110.

[6] Mohsen M and Abbas Ali R, **The relationship between government revenue and government expenditure in Iran**, International journal of academic research in business and social science, Vol 4, N°3, March 2014, p-p 171-182.

(الزبود 2014)[1] في الأردن، حيث اختبر الباحث العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات العامة في الأردن خلال الفترة 1980-2011 باستخدام نموذج VECM وسببية لـ غرانجر، وخلصت نتائج الدراسة القياسية بوجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النفقات والإيرادات الحكومية، كما تدعم هذه النتيجة فرضية تزامن المالية، فحسب الباحث أن الحكومة الأردنية تجعل قرارات إيراداتها ونفقاتها في وقت واحد، ونفس الشيء ينطبق على دراسة **Andrew Phiri (2016)**[2] والتي تناولت قياس العلاقة بين النفقات والإيرادات لدولة جنوب إفريقيا خلال الفترة 1960-2016 (بيانات ربع سنوية) باستخدام نموذج MTAR، واستنتجت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإيرادات والنفقات العامة، حيث دعمت هذه الدراسة فرضية تزامن المالية العامة، وأشار الباحث أن السلطات المالية تقوم بتعديل الاختلالات المالية من خلال زيادة توحيد بين تحصيل الضرائب وتخصيص النفقات، كما توصل **خالد حمد القدير (2005)**[3] في دراسة تناولت البحث حول وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق والإيرادات الحكومية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1964-2001 باستخدام نموذج ECM وسببية غرانجر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق والإيرادات، كما بينت نتائج اختبار السببية لـ غرانجر على وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الإنفاق والإيرادات، وهو ما يدعم فرضية تزامن المالية في المملكة العربية السعودية.

دراسة الخليفي (2012) [4]، تناولت الدراسة العلاقة بين الإيرادات الحكومية ونفقاتها في دولة قطر، حيث استخدم الباحث سلاسل زمنية للفترة 1980-2011 وباستخدام نموذج ECM واختبار السببية لـ غرانجر خلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين وسببية أحادية الاتجاه من الإيرادات إلى النفقات، وهو ما تدعم فرضية فريدمان إيراد-إنفاق.

ووجد (**محسن ميهارا وآخرون 2012**)[5] في دراستهم للعلاقة بين النفقات العامة والإيرادات غير النفطية لـ 11 دولة مصدرة للنفط*، خلال الفترة 1980-2009، باستخدام نماذج PANEL، وقد أضاف الباحثون للنموذج متغير الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، وكانت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية من الإيرادات الضريبية غير النفطية إلى الناتج المحلي خارج المحروقات والإنفاق العام، في حين لا توجد علاقة من الإنفاق العام تجاه الإيرادات الضريبية غير النفطية في الأجلين القصير والطويل المدى، وعليه دعمت هذه الدراسة فرضية فريدمان ضرائب-إنفاق (1978).

[1] Hussein al-Zeaud, **the causal relationship between government revenue and expenditure in Jordan**, global journal of management and business research, Vol 14, issue 6, 2014, p-p 49-58.

[2] Andrew Phiri, **asymmetries in the revenue-expenditure nexus: new evidence from South Africa**, Munich personal RePEc Archive, paper N° 75224, November 2016, p-p 1-17.

[3] Al-Qudair k. H, **the relationship between government expenditure and revenue in the Kingdom Saudi Arabia: testing for co-integration and causality**, journal of king Abdul-Aziz University, 19(1), 2005, p-p 31.43.

[4] AL-KHULAIFI A. S, **The relationship between government revenue and expenditure in the Qatar: A co-integration and causality investigation,** International journal of economics and finance, Published by Canadian Centre of science and education, Vol 4, N° 9, July 2012, p-p 142-149.

[5] Mohsen Mehrara and al, **The relationship between revenue expenditure in oil exporting countries**, International journal of business and behavioral science, Vol 2, N°6, June 2012, p-p 1-7.

* **Algeria, Iran, KSA, Kuwait, UAE, Bahrain, Oman, Mexico, Venezuela, equator, Nigeria**.

وفي ورقة بحثية صادرة عن صندوق النقد الدولي للباحثين (Ugo F and Qing Wang 2002)[1] والتي تناولت العلاقة السببية بين الإنفاق و الإيرادات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1980-2000، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، بالإضافة إلى اختبار السببية لـ غرانجر وتحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية لدراسة العلاقة الديناميكية لهذا النموذج، وخلصت الدراسة على وجود علاقة تكامل مشترك لجميع الدول محل الدراسة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات والنفقات الحكومية مع وجود اختلافات في درجة الارتباط من دولة لأخرى، وأثبت النتائج للدراسة القياسية أن هذه الدول تدعم فرضية إيرادات-إنفاق أي أن الإيرادات تسبب في النفقات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، وحسب الدراسة فان الإيرادات النفطية (الجباية البترولية) والتي هي أكبر عنصر في إيرادات الموازنة العامة هي سبب هذا الاتجاه، كما نوهت الدراسة بأهمية الصناديق السيادية ودورها في الاستقرار المالي لموازنات هذه الدول.

3- تقدير نموذج أولوية الإيرادات العامة على النفقات العامة: (النموذج رقم 1)

لدراسة العلاقة بين الإيرادات العامة (الإيرادات الجبائية) والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، سيتم استخدام النموذج التالي:

$$LDG_t = \beta_0 + \beta_1 LFO_t + \beta_2 LFP_t + \varepsilon_t \dots\dots (5.1)$$

وعليه ومن أجل اختبار العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة واختبار فرضية التكامل المشترك، نتبع الخطوات التالية:

أ- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

يعد اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF دقيق في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية لها، من حيث درجة تكاملها وطبيعة استقراريتها، وعليه نختبر السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فور الموسع ADF:

الجدول رقم (5- 1): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج رقم 01 باستخدام اختبار ADF

Test ADF	Type de Model	LDG	LFP	LFO	I(d)
Value de Prob	None	1.000	0.98	0.99	I (0)
	With C	0.77	0.86	0.80	
	With C+T	0.77	0.56	0.23	
Value de Prob	None	0.1604	0.0000	0.0211	I (1)
	With C	0.0025	0.0002	0.0016	
	With C+T	0.0144	0.0112	0.0089	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تبين نتائج الجدول أعلاه لاختبار جذر الوحدة ADF أن كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 1 %، 5 % ، 10 % و بالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بوجود جذور وحدوية و بالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية عند المستوى، وعند تطبيق الاختبار عند الفروق الأولى نلاحظ أن كل القيم المحسوبة ADF_C أكبر من القيم الحرجة الجدولية ADF_t عند مستوى معنوية 5 %، و بالتالي نقبل الفرضية البديلة و نعتبر أن الفروق الأولى للمتغيرات هي سلاسل زمنية مستقرة، و منه فإن كلا من النفقات العامة والإيرادات الجبائية متكاملان من الدرجة الأولى، وباعتبارهما متكاملين من نفس الدرجة فإنه يمكن إجراء التكامل المشترك.

[1] Ugo. F and Qing W, **Testing the relationship between government spending and revenue: evidence from GCC countries,** IMF working paper, policy and development review department, N°02/201, 2002, p-p 3-25.

ب- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون:

يكشف اختبار جوهانسون عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا وحيدا أو أكثر، أي أن التكامل المشترك يتحقق فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا الأمر له أهمية في نظرية التكامل المشترك، حيث أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك وحيد، فإن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل محل شك وتساؤل.

وقد تم اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين النفقات العامة والإيرادات الجبائية، باستعمال اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى والنتائج المتوصل إليها جاءت على النحو التالي:

الجدول رقم (5- 2): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين النفقات العامة والإيرادات الجبائية

فرضية العدم	القيمة الذاتية	الأثر trace	القيمة الحرجة لاختبار الأثر %5	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية %5
r=0	0.55	45.31	42.91	26.81	25.82
$r \leq 1$	0.32	18.50	25.87	13.13	19.38
$r \leq 2$	0.15	5.36	12.51	5.36	12.51

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه تبين نتائج الاختبار ما يلي:

- اختبار الأثر:

تبين نتائج اختبار الأثر إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trac} عند هذه الفرضية تساوي 45.31 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 42.91 عند مستوى معنوية 5%، في حين أنه يتم قبول الفرضية العدمية الموالية والتي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك $r \leq 1$ ،نظرا لكون قيمة احصائية الأثر والتي تساوي18.5 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 25.87 عند مستوى معنوية 5%، على التوالي، وبالتالي يظهر اختبار الأثر بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

- اختبار القيمة الذاتية العظمى:

تم التوصل إلى نفس النتيجة من خلال القيمة الذاتية العظمى إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية للقيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 26.81 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 25.82 عند مستوى معنوية 5%، فيواحدة للتكاملبول الفرضية العدمية الموالية والتي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك $r \leq 1$ ، نظرا لكون قيمة احصائية القيمة الذاتية العظمى والتي تساوي 13.13 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 19.38 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يظهر اختبار القيمة الذاتية العظمى بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج، أي وجود شعاع وحيد للتكامل المشترك.

ج- اختبار السببية لـ غرانجر:

بعدما اكتشفنا وجود علاقة التكامل المشترك بين النفقات العامة والجباية البترولية والجباية العادية عن طريق اختبار جوهانسون، سنقوم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية وذلك باستخدام اختبار السببية لـ **granger**، وعليه جاءت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم (5 -3): نتائج اختبار السببية لـ غرانجر بين النفقات العامة والإيرادات الجبائية

احتمالية فيشر (F-Prob)	قيمة فيشر (F)	نتيجة اختبار السببية لـ غرانجر	اتجاه السببية
$0.02 < 0.05$	5.81	نرفض H_0: الجباية البترولية لا تسبب في النفقات العامة.	سببية أحادية الاتجاه
$0.17 > 0.05$	1.94	نقبل H_0: النفقات العامة لا تسبب في الجباية البترولية.	
$0.74 > 0.05$	0.10	نقبل H_0: الجباية العادية لا تسبب في النفقات العامة.	سببية أحادية الاتجاه
$0.009 < 0.05$	7.59	نرفض H_0: النفقات العامة لا تسبب في الجباية العادية.	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تظهر نتائج اختبار السببية لـ غرانجر أن هناك سببية أحادية الاتجاه من الجباية البترولية إلى النفقات العامة، حيث نجد أن احتمال فيشر المحسوبة والذي يساوي 0.02 أقل من 0.05، وعليه نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي مفاده أن الجباية البترولية تسبب في النفقات العامة، كما نجد أن هناك سببية أحادية الاتجاه بين الجباية العادية و النفقات العامة، حيث نلاحظ أن قيمة احتمال فيشر المحسوبة والذي يساوي 0.17 أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرض العدم والذي يشير إلى أن الجباية العادية لا تسبب في النفقات العامة في حين نجد أن قيمة احتمال فيشر أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرض البديل، أي أن النفقات العامة تسبب في الجباية العادية.

د- تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج الإيرادات الجبائية والنفقات العامة

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية للنفقات العامة، الجباية البترولية والجباية العادية، هم سلاسل زمنية غير مستقرة عند المستوى وساكنتين عند الفرق الأول، ويمكن اختبار نموذج تصحيح الخطأ ECM للتكامل المشترك بين النفقات العامة والإيرادات الجبائية، ولبلوغ هذا الهدف يتم تطبيق منهج أنجل – غرانجر ذي الخطوتين، ففي الخطوة الأولى سنقدر انحدار التكامل المشترك بطريقة المربعات الصغرى العادية واستخراج معادلة انحدار التكامل المشترك في الأجل الطويل، وفي الخطوة الثانية سيتم إدخال حد الخطأ المبطئ كمتغير تفسيري في نموذج تصحيح الخطأ وتقدير معادلة النموذج في الأجل القصير، وبذلك فان الخطوة الأولى تتلخص في تقدير معادلة الانحدار التالية:

$$LDG_t = \beta_0 + \beta_1 LFO_t + \beta_2 LFP_t + \varepsilon_t$$

$$LDG_t = 0.33 + 0.91 LFO_t + 0.18\ LFP_t + \varepsilon_t$$

t (4.21) (19.40) (5.3)

$$\boldsymbol{R^2 = 99\%} \qquad \boldsymbol{\overline{R^2} = 99\ \%} \qquad \boldsymbol{N = 35}$$

$$\boldsymbol{F = 4654} \qquad \boldsymbol{F - Prob = 0.0000} \qquad \boldsymbol{DW = 1.42}$$

يعتبر النموذج مقبولا من الناحية الاقتصادية كون جميع إشارات المعلمات موجبة، حيث ترتفع النفقات العامة بنسبة 0.91 % كلما ارتفعت الجباية العادية بنسبة 1 %، بينما ترتفع النفقات العامة بنسبة 0.18 % كلما ارتفعت الجباية البترولية بنسبة 1 %، وبالتالي يعني وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والإيرادات الجبائية في المدى الطويل، كما أن النموذج يتميز بقوة إحصائية جيدة، فجميع معالمه معنوية عند مستوى 5%، بالإضافة إلى أن جودة النموذج الكلية والمعبر عنها بمعامل التحديد والذي قدر بـ 99%، وقيمة فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية.

وتتمثل الخطوة الثانية في منهج أنجل – غرانجر في إدخال حد الخطأ كمتغير مستقل مبطئ بفترة واحدة، ولكن قبل ذلك يجب أن تكون سلسلة بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى، وعليه كانت نتائج اختبار جذر الوحدة ADF على سلسلة بواقي الانحدار كما يلي:

الجدول رقم (5- 4): اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار للنموذج رقم 01

دراسة استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
e_t	ثابت فقط	5.31	2.63	1.95	1.61	**مستقرة**
	ثابت وقاطع	5.26	3.65	2.95	2.61	**مستقرة**
	ثابت واتجاه وقاطع	3.81	4.27	3.55	3.21	**مستقرة**

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تبين النتائج أعلاه في الجدول أن سلسلة بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى أي أنها من الدرجة صفر I (0) ، حيث تبين القيم المحسوبة لـ ADF_c أنها أكبر من القيم الحرجة الجدولية ADF_T عند مستوى معنوية 1%، 5 %، 10 % وعليه نقبل الفرضية البديلة، و بالتالي توجد علاقة تكامل مشترك.

بعد تحقق فرضية استقرارية بواقي الانحدار، نمر إلى الخطوة الثانية في منهجية أنجل – غرانجر والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ أو ما يعرف بتقدير العلاقة في الأجل القصير، لأن حسب أنجل – غرانجر فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل، وعليه ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ، الذي ينطوي على إمكانية اختبار العلاقة في الأجل الطويل (انحدار التكامل المشترك)، وفي الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ)، بإدراج البواقي المقدرة من معادلة الانحدار المشترك e_t في النموذج، وقد تم تقدير نموذج علاقة الأجل الطويل كما في المعادلة (5.1) ثم إدراج البواقي المقدرة في نموذج تصحيح الخطأ (نموذج الأجل القصير) كما في العلاقة (5.2) ثم تقدير النموذج والنتائج المتوصل إليها جاءت على النحو التالي:

الجدول رقم (5-5): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين النفقات العامة والإيرادات الجبائية

$$\Delta(LDG_t) = 0.04 + 0.67\Delta\,(LFO_t) + 0.09\,\Delta(LFP_t) - \mathbf{0.64}\,\boldsymbol{U_{t-1}} + \varepsilon_t$$

Variables	Coefficients	Std-Error	t-statistic	Prob
C	0.04	0.02	1.7	0.0992
$\Delta\,(LFP_t)$	0.09	0.04	2.2	0.0353
$\Delta\,(LFO_t)$	0.67	0.17	3.81	0.0006
$\boldsymbol{U_{t-1}}$	0.64-	0.16	3.97	0.0004
R^2	0.52	F	11.13	0.0000
$\bar{R}^2$	0.47	D-W	1.69	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test		F (Prob):	2.01 (0.15)	
Jarque- Bira test		j-b (Prob):	0.6 (0.73)	
Heteroscedasticity Test: White		F (Prob):	0.64 (0.75)	
Chow Breakpoint Test: 2000		F (Prob):	1.21 (0.32)	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

ويتضح من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية، فالمعنوية الكلية للنموذج محققة وهو ما تؤكده الإحصائية فيشر التي تساوي 11.13 وهي أكبر من فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5%، كما أن كل معلمات النموذج معنوية عند مستوى 5%، بالإضافة إلى قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير تغيرات المتغير التابع بـ 52 % والمعبر عنها بمعامل التحديد R^2، كما تشير الاختبارات التشخيصية للنموذج إلى السلوك الجيد

للبواقي (كل الاحتمالات أكبر من 0.05)، حيث أثبت اختبار LM test على نفي وجود لأي ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما بين اختبار J-B test أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما اختبار White test يؤكد على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، في حين يؤكد اختبار Chow test أن معلمات النموذج مستقرة.

ومن جهة أخرى وعلى ضوء نتائج التقدير أعلاه نلاحظ أن معلمة حد الخطأ قيمة معنوية كما أن قيمتها سالبة (-0.64)، وهذا تأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، وتدل على هذه القيمة أن النفقات العامة تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية t بنسبة من اختلال التوازن المتبقي في الفترة السابقة t-1 تساوي 64%، أي أنه عندما تنحرف النفقات العامة في الأجل القصير للفترة t عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما نسبته 64 % من هذا الانحراف خلال الفترة t+1، وبالنسبة إلى نسبة التكيف أو التصحيح هذه تعكس سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن النفقات العامة تستغرق سنة ونصف (1/0.64) باتجاه قيمتها التوازنية بعد أثر كل صدمة في النموذج ناجمة عن التغير في قيم المتغيرات المستقلة (الجباية البترولية والجباية العادية).

4- اختبار فرضية أولوية النفقات العامة على الإيرادات العامة (النموذج رقم 02)

لدراسة العلاقة بين النفقات العامة (نفقات التسيير ونفقات التجهيز) والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، سيتم استخدام النموذج التالي:

$$LRG_t = \beta_0 + \beta_1 LDF_t + \beta_2 LDE_t + \varepsilon_t$$

ومن أجل اختبار علاقة الأولوية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة واختبار فرضية التكامل المشترك، نتبع الخطوات التالية:

أ- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

يعد اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF دقيق في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية لها، من حيث درجة تكاملها وطبيعة استقراريتها، وعليه نختبر السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فور الموسع ADF:

الجدول رقم (5- 6): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج رقم 02 باستخدام اختبار ADF

Test ADF	Type de Model	LRG	LDE	LDF	I(d)
Value de Prob	None	0.99	1.000	1.000	I (0)
	With C	0.82	0.88	0.75	
	With C+T	0.70	0.30	0.83	
Value de Prob	None	0.0002	0.0038	0.0062	I (1)
	With C	0.0001	0.0019	0.0004	
	With C+T	0.0047	0.0115	0.0022	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تبين نتائج الجدول أعلاه لاختبار جذر الوحدة ADF أن كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 1 %، 5 % ، 10 % و بالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بوجود جذور وحدوية و بالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية عند المستوى، وعند تطبيق الاختبار عند الفروق الأولى نلاحظ أن كل القيم المحسوبة ADF_C أكبر من القيم الحرجة الجدولية ADF_t عند مستوى معنوية 1 % ، 5 %، 10 % و بالتالي نقبل الفرضية البديلة و نعتبر أن الفروق الأولى للمتغيرات هي سلاسل زمنية مستقرة، و منه فإن كل من نفقات التسيير

ونفقات التجهيز والإيرادات العامة متكاملون من الدرجة الأولى، وباعتبارهم متكاملين من نفس الدرجة فإنه يمكن إجراء التكامل المشترك.

ب- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون:

تم اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز والإيرادات العامة، باستعمال اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (5 -7): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين الإيرادات العامة ومكونات الإنفاق العام

فرضية العدم	القيمة الذاتية	الأثر trace	القيمة الحرجة لاختبار الأثر 5%	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية 5%
r=0	0.40	27.89	42.91	17.40	25.82
$r \leq 1$	0.15	10.49	25.87	5.45	19.38
$r \leq 2$	0.14	5.03	12.51	5.03	12.51

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تبين نتائج اختبار الأثر إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trac} عند هذه الفرضية تساوي 27.89 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 42.91 عند مستوى معنوية 5%، كما تم التوصل إلى نفس النتيجة من خلال القيمة الذاتية العظمى إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية للقيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 17.40 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 25.82 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يظهر اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى بعدم وجود أي شعاع للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ج- اختبار السببية لـ غرانجر:

يقوم اختبار السببية لـ granger بتحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية، وعليه جاءت نتائج الاختبار في تحديد اتجاه العلاقة بين مكونات الإنفاق العام والإيرادات العامة على النحو التالي:

الجدول رقم (5- 8): نتائج اختبار السببية لـ غرانجر بين الإيرادات العامة ومكونات الإنفاق العام

احتمالية فيشر (F-Prob)	قيمة فيشر (F)	نتيجة اختبار السببية لـ غرانجر	اتجاه السببية
$0.32 < 0.05$	1.15	نقبل H_0: نفقات التجهيز لا تسبب في الإيرادات العامة.	سببية أحادية الاتجاه
$0.002 > 0.05$	7.62	نرفض H_0: الإيرادات العامة لا تسبب في نفقات التجهيز.	
$0.14 > 0.05$	2.09	نقبل H_0: نفقات التسيير لا تسبب في الإيرادات العامة.	لا توجد سببية في الاتجاهين
$0.77 < 0.05$	0.12	نقبل H_0: الإيرادات العامة لا تسبب في نفقات التسيير.	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تظهر نتائج اختبار السببية لـ غرانجر أن هناك سببية أحادية الاتجاه بين الإيرادات العامة و نفقات التجهيز، حيث نجد أن احتمال فيشر المحسوبة والذي يساوي 0.32 أكبر من 0.05، وعليه نقبل الفرض العدم الذي مفاده أن نفقات التجهيز لا تسبب في الإيرادات العامة، ومن جهة أخرى نرفض الفرض الصفري الثاني ونقبل الفرض البديل والذي مفاده أن الإيرادات العامة تسبب في نفقات التجهيز، في حين نجد أن ليس هناك أي علاقة سببية بين الإيرادات العامة ونفقات التسيير،حيث نلاحظ أن قيمة احتمال فيشر المحسوبة والذي يساوي 0.14 أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرض العدم والذي يشير إلى أن نفقات التسيير لا تسبب في الإيرادات العامة، في حين نقبل الفرض

الصفري الثاني، أي أن الإيرادات العامة لا تسبب في نفقات التسيير، وهو ما تدل عليه قيمة الاحتمال لفيشر والتي هي أكبر من 0.05.

تبين من خلال اختبار جوهانسون واختبار السببية ل غرانجر أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين الايرادات العامة ومكونات الانفاق العام، وعليه نرفض الطرح الذي مفاده أن الإيرادات العامة تتبع النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

من خلال اختبار العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر، وجدنا أن هذه العلاقة تدعم فرضية فريدمان **Friedman** أي أولوية الإيرادات على النفقات، وهو ما أثبته اختبار السببية لـ **Granger**، والذي أكد اتجاه السببية من الإيرادات الجبائية(الجباية البترولية والجباية العادية) نحو النفقات العامة، في حين أكد اختبار جوهانسون **Johnson** على وجود علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات الجبائية والنفقات العامة، أما نموذج تصحيح الخطأ **ECM** فأكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وبلغت نسبة التصحيح للنفقات العامة في الأجل القصير **64%**، وعليه تؤكد هذه العلاقة أهمية الجباية البترولية كأحد مكونات الإيرادات العامة، حيث تساهم الجباية البترولية في الإيرادات العامة بنسبة كبيرة تفوق **60%**.

المطلب الثاني: دراسة العلاقة السببية واختبار التكامل المشترك بين مكونات الموازنة العامة

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل السابق حول دور الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة، والذي استنتجنا من خلاله أن الجباية البترولية لها قدرة كبيرة في تغطية النفقات الاستثمارية، حيث تستجيب هذه الأخيرة إلى إيرادات الجباية البترولية بين الارتفاع والانخفاض وهو ما جعلنا نستنتج من التحليل السابق أن الجباية البترولية تسبب في النفقات الاستثمارية، في حين أن نفقات التسيير في الموازنة العامة تكون تغطيتها بالجباية العادية وباقي الجباية البترولية، وعليه ولتأكيد أو نفي ما تم استنتاجه من التحليل السابق وفي نفس الوقت اختبار فرضية ريكاردو نقوم بدراسة التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ للجباية البترولية والجباية العادية على مكونات الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1980-2014.

1- مدى تغطية الإيرادات الجبائية للنفقات الجارية (نفقات التسيير)

سنحاول في هذه النقطة في اختبار فرضية التكامل المشترك بواسطة نموذج تصحيح الخطأ ECM بين النفقات الجارية (نفقات التسيير) والموارد الجبائية المستقرة (الجباية العادية) وغير المستقرة (الجباية البترولية).

1-1- تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين الجباية العادية ونفقات التسيير:(النموذج رقم 03)

لدراسة العلاقة بين نفقات التسيير و الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 سيتم استخدام النموذج التالي:

$$LDF_t = \beta_0 + \beta_1 LFO_t + \varepsilon_t$$

وعليه كما تطرقنا سابقا لتقدير النماذج ندرس استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة.

أ- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

لتحديد درجة تكامل المتغيرات التي تظهر في النموذج، نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع ADF، ومن خلال الجدولين رقم (1-5) و(6-5) نجد أن السلسلتين LFO LDF غير مستقرتين عند المستوى، في حين نجد أن السلسلتين تستقران

عند تطبيق الفروق الأول، وعليه فإن كل من نفقات التسيير و الجباية العادية متكاملان من الدرجة الأولى و باعتبارهما متكاملين من نفس الدرجة فإن يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك.

ب- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون:

تشير نتائج اختباري اختبار الأثر و اختبار القيمة الذاتية العظمى الملخصة في الجدول أدناه إلى إمكانية رفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5 %.

الجدول رقم (5- 9): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين نفقات التسيير والجباية العادية.

فرضية العدم	القيمة الذاتية	الأثر trace	القيمة الحرجة لاختبار الأثر 5%	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية 5%
r=0	0.75	41.87	25.87	29.47	19.38
$r \leq 1$	0.44	12.39	12.51	12.39	12.51

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه تبين نتائج الاختبار ما يلي:

- اختبار الأثر:

تبين نتائج اختبار الأثر إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trac} عند هذه الفرضية تساوي 41.87 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 25.87 عند مستوى معنوية 5%، في حين أنه يتم قبول الفرضية العدمية الموالية والتي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك $r \leq 1$ ،نظرا لكون قيمة إحصائية الأثر والتي تساوي 12.39 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 12.51 عند مستوى معنوية 5%، على التوالي، وبالتالي يظهر اختبار الأثر بوجود شعاع وحيد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

- اختبار القيمة الذاتية العظمى:

تم التوصل إلى نفس النتيجة من خلال القيمة الذاتية العظمى إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية للقيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 29.47 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 19.38 عند مستوى معنوية 5%، في حين أنه يتم قبول الفرضية العدمية الموالية والتي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك $r \leq 1$ ، نظرا لكون قيمة احصائية القيمة الذاتية العظمى والتي تساوي 12.39 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 12.51 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يظهر اختبار القيمة الذاتية العظمى بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج، أي وجود شعاع وحيد للتكامل المشترك.

ج- اختبار السببية لـ غرانجر:

لاكتشاف اتجاه السببية بين نفقات التسيير والجباية العادية، نستعين باختبار السببية لـ غرانجر، وعليه جاءت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم (5 -10): نتائج اختبار السببية لـ غرانجر بين نفقات التسيير والجباية العادية

احتمالية فيشر (F-Prob)	قيمة فيشر (F)	نتيجة اختبار السببية لـ غرانجر	اتجاه السببية
$0.05 < 0.05$	3.37	نقبل H_0: الجباية العادية لا تسبب في نفقات التسيير.	**لا يوجد اتجاه**

$0.25 > 0.05$	1.49	نقبل H_0: نفقات التسيير لا تسبب في الجباية العادية.	**للسببية**

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تظهر نتائج اختبار سببية غرانجر أنه لا توجد سببية بين الجباية العادية و نفقات التسيير، حيث نجد أن احتمال فيشر المحسوبة أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرض العدم والقائل بان الجباية العادية لا تسبب في نفقات التسيير، كما نقبل العدمي الثاني والقائل بأن نفقات التسيير لا تسبب في الجباية العادية، حيث نجد أن احتمال فيشر المحسوبة أكبر من 0.05.

د- تقدير نموذج تصحيح الخطأ :

بما أن السلسلتين الجباية العادية ونفقات التسيير متكاملان من نفس الدرجة، أي الدرجة الأولى، ولاختبار التكامل المشترك حسب منهجية أنجل غرانجر ذي الخطوتين ، والتي تتمثل في الخطوتين التاليتين :

- **الخطوة الأولى :** تتمثل الخطوة الأولى لمنهجية أنجل غرانجر في تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك للمتغير التابع لنفقات التسيير على المتغير المستقل الجباية العادية، للعلم أنه تم الأخذ بالسلسلة الزمنية للفترة 1994-2014 حيث عرفت هذه الفترة إصلاح النظام الجبائي 1991، و منه كانت نتائج التقدير:

$$LDF_t = \beta_0 + \beta_2 LFO_t + \varepsilon_t \dots\dots (5.5)$$

$$LDF_t = 0.46 + 1.04\, LFO_t + \varepsilon_t$$

t (2.78) (40.52)

$$R^2 = 98.8\% \qquad \overline{R^2} = 98.8\,\% \qquad N = 21$$

$$F = 1642.57 \qquad F - Prob = 0.0000 \qquad DW = 1.57$$

تظهر نتائج معادلة انحدار التكامل المشترك على أن النموذج ذو دلالة اقتصادية، حيث تشير الإشارة الموجبة لمتغير الجباية العادية في العلاقة الطردية بين الجباية العادية و نفقات التسيير،بنسبة 98%ن كلما ارتفعت الجباية العادية بنسبة 1% ترتفع نفقات التسيير بـ 1.04%، كما يتمتع النموذج بدلالة إحصائية قوية حيث نجد أن جميع المعلمات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% كما يشير معامل التحديد على أن الجباية العادية مفسر جيد لنفقات التسيير بنسبة 98%، أما النسبة المتبقية 2% فيتضمنها المتغير العشوائي.

وعليه قبل تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ نختبر استقرارية بواقي انحدار تكامل المشترك و كانت نتائج اختبار ADF على استقرارية بواقي الانحدار كما يلي :

الجدول رقم (5-11): اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار للنموذج رقم 03 باستخدام اختبار ADF

دراسة استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك عند المستوى						
المتغيرات	**النموذج**	ADF_C	ADF_T			**القرار**
			% 1	**%5**	**%10**	
e_t	ثابت فقط	4.91	2.69	1.96	1.60	**مستقرة**
	ثابت وقاطع	4.81	3.83	3.02	2.65	**مستقرة**
	ثابت واتجاه وقاطع	4.62	4.53	3.67	3.27	**مستقرة**

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

توضح نتائج اختبار ADF في الجدول أعلاه، أن سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك لنموذج نفقات التسيير والجباية العادية مستقرة عند المستوى، حيث نجد أن جميع القيم المحسوبة ADFc أكبر من القيم الجدولية ADF_t عند مستوى معنوية 1% 5% 10% ، وعليه نقبل الفرض البديل، وبالتالي توجد علاقة تكامل مشترك.

وتتمثل الخطوة الثانية في منهجية أنجل غرانجر في تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتحديد العلاقة في الأجل القصير، وعليه جاءت معادلة نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

الجدول رقم (5 -12): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين الجباية العادية ونفقات التسيير

$$\Delta(LDF_t) = 0.02 + 0.82\ \Delta LFO_t - 0.76U_{t-1} + \varepsilon_t$$

Variables	Coefficients	Std-Error	t-statistic	Prob
C	0.02	0.03	0.77	0.4507
$\Delta(LFO_t)$	0.82	0.25	3.26	0.0045
U_{t-1}	-0.76	0.23	3.27	0.0045
R^2	0.52	F	9.46	0.0001
$\bar{R}^2$	0.47	D-W	1.89	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test		F (Prob):	0.43 (0.52)	
Jarque- Bira test		j-b (Prob):	1.15 (0.56)	
Heteroscedasticity Test: White		F (Prob):	0.75 (0.59)	
Chow Breakpoint Test: 2000		F (Prob):	1.49 (0.25)	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تشير الإحصائيات المصاحبة لعملية تقدير نموذج تصحيح الخطأ صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية، فالمعنوية الكلية محققة وهو ما يؤكده معامل التحديد R^2 بنسبة 52 %، وكذا إحصائية فيشر F التي تساوي 9.46 وهي أكبر من فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5 %، كما أن المعالم كلها معنوية جزئية عند مستوى معنوية 5 % ما عدا الثابت، كما تشير الاختبارات التشخيصية للنموذج إلى السلوك الجيد للبواقي (كل الاحتمالات أكبر من 0.05)، حيث أثبت اختبار LM test على نفي وجود لأي ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما بين اختبار J-B test أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما اختبار White test يؤكد على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، في حين يؤكد اختبار Chow test أن معلمات النموذج مستقرة.

وعلى ضوء نتائج التقدير أعلاه نلاحظ أن معلمة حد الخطأ قيمته معنوية وسالبة (-0.76)، وهذا تأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتدل هذه القيمة أن نفقات التسيير تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية t بنسبة من اختلال التوازن المتبقي في الفترة السابقة t-1 تساوي 76%، أي أنه عندما تنحرف نفقات التسيير في الأجل القصير للفترة t عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما نسبته 76 % من هذا الانحراف خلال الفترة t+1، كما تعكس نسبة التكيف أو التصحيح هذه تعكس سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن نفقات التسيير تستغرق سنة وثلاثة أشهر (1/0.76) باتجاه قيمتها التوازنية بعد أثر كل صدمة في النموذج ناجمة عن التغير في الجباية العادية.

2-1- تقدير نموذج العلاقة بين الجباية البترولية ونفقات التسيير: (النموذج رقم 04)

لدراسة العلاقة بين نفقات التسيير و الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 سيتم استخدام النموذج التالي:

$$LDF_t = \beta_0 + \beta_1 LFP_t + \varepsilon_t$$

أ- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لنفقات التسيير و الجباية البترولية :

لتحديد درجة تكامل المتغيرات التي تظهر في النموذج، نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع ADF، ومن خلال الجدولين رقم (1-5) و(6-5) نجد أن السلسلتين LFP LDF غير مستقرتين عند المستوى، في حين نجد أن السلسلتين تستقران عند تطبيق الفروق الأول، وعليه فإن كل من نفقات التسيير و الجباية البترولية متكاملان من الدرجة الأولى و باعتبارهما متكاملين من نفس الدرجة فإن يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك.

ب- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون:

تشير نتائج اختباري اختبار الأثر و اختبار القيمة الذاتية العظمى الملخصة في الجدول أدناه إلى إمكانية قبول الفرض الصفري القائل بعدم وجود متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5 %.

الجدول رقم (5- 13): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين نفقات التسيير والجباية البترولية.

فرضية العدم	القيمة الذاتية	الأثر trace	القيمة الحرجة لاختبار الأثر 5%	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية 5%
r=0	0.27	14.29	25.87	10.69	19.38
$r \leq 1$	0.10	3.60	12.51	3.60	12.51

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تبين نتائج اختبار الأثر إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trac} عند هذه الفرضية تساوي 14.29 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 25.87 عند مستوى معنوية 5%، كما تم التوصل إلى نفس النتيجة من خلال القيمة الذاتية العظمى إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية للقيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 10.69 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 19.38 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يظهر اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى بعدم وجود أي شعاع للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ج- اختبار السببية لـ غرانجر:

لاكتشاف اتجاه السببية بين نفقات التسيير والجباية البترولية، استعنا باختبار السببية لـ غرانجر، والذي أكد عدم وجود أي اتجاه للسببية وهو ما يؤكد اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، وعليه جاءت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم (5 -14): نتائج اختبار السببية لـ غرانجر بين نفقات التسيير والجباية البترولية

احتمالية فيشر (F-Prob)	قيمة فيشر (F)	نتيجة اختبار السببية لـ غرانجر	اتجاه السببية
$0.569 < 0.05$	0.33	نقبل H_0: الجباية البترولية لا تسبب في نفقات التسيير.	لا توجد سببية في الاتجاهين
$0.058 > 0.05$	3.87	نقبل H_0: نفقات التسيير لا تسبب في الجباية البترولية.	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تظهر نتائج اختبار سببية غرانجر أنه لا توجد سببية بين الجباية البترولية و نفقات التسيير، حيث نجد أن احتمال فيشر المحسوبة أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرض العدم والقائل بان الجباية البترولية لا تسبب في نفقات

التسيير، ونفس النتيجة فرضت في الفرضية الثانية حيث يوضح احتمال فيشر المحسوبة الذي هو أكبر من 0.05 أنه لا توجد علاقة سببية من نفقات التسيير إلى الجباية البترولية.

تبين من خلال اختبار جوهانسون واختبار السببية ل غرانجر أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين الجباية البترولية ونفقات التسيير في الجزائر، وعليه نقبل الجزء الأول من الطرح الريكاردي الذي مفاده أن النفقات الجارية (نفقات التسيير) يتم تغطيتها بالموارد المستقرة (الجباية العادية).

2- مدى تغطية الإيرادات الجبائية للنفقات الاستثمارية (نفقات التجهيز)

في هذه النقطة سوف نختبر فرضية التكامل المشترك بواسطة نموذج تصحيح الخطأ ECM بين النفقات الاستثمارية (نفقات التجهيز) والموارد الجبائية غير المستقرة (الجباية البترولية) والمستقرة (الجباية العادية).

2-1- تقدير نموذج العلاقة بين الجباية البترولية ونفقات التجهيز:(النموذج رقم 05)

لدراسة العلاقة بين نفقات التجهيز و الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 سيتم استخدام النموذج التالي:

$$LDE_t = \beta_0 + \beta_1 LFP_t + \varepsilon_t$$

وعليه كما تطرقنا سابقا لتقدير العلاقة بين الجباية البترولية ونفقات التجهيز، ندرس استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة.

أ- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

لتحديد درجة تكامل المتغيرات التي تظهر في النموذج، نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع ADF، ومن خلال الجدولين رقم (5-1) و(5-6) نجد أن السلسلتين LFP LDE غير مستقرتين عند المستوى، في حين نجد أن السلسلتين تستقران عند تطبيق الفروق الأول، وعليه فإن كل من نفقات التجهيز و الجباية البترولية متكاملان من الدرجة الأولى و باعتبارهما متكاملين من نفس الدرجة فإن يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك.

ب- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون:

تشير نتائج اختباري اختبار الأثر و اختبار القيمة الذاتية العظمى الملخصة في الجدول أدناه إلى إمكانية رفض العدم القائل بعدم وجود متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5 %.

الجدول رقم (5-15): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين نفقات التجهيز والجباية البترولية.

فرضية العدم	القيمة الذاتية	الأثر trace	القيمة الحرجة لاختبار الأثر 5%	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية 5%
r=0	0.52	30.09	25.87	24.31	19.38
$r \leq 1$	0.16	5.78	12.51	5.78	12.51

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه تبين نتائج الاختبار ما يلي:

- اختبار الأثر:

تبين نتائج اختبار الأثر إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trac} عند هذه الفرضية تساوي 30.09 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي

تساوي 25.87 عند مستوى معنوية 5%، في حين أنه يتم قبول الفرضية العدمية الموالية والتي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك $r \leq 1$ ،نظرا لكون قيمة احصائية الأثر والتي تساوي 5.78 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 12.51 عند مستوى معنوية 5%، على التوالي، وبالتالي يظهر اختبار الأثر بوجود شعاع وحيد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

- اختبار القيمة الذاتية العظمى:

تم التوصل إلى نفس النتيجة من خلال القيمة الذاتية العظمى إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية للقيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 24.31 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 19.38 عند مستوى معنوية 5%، فيواحدة للتكاملبول الفرضية العدمية الموالية والتي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك $r \leq 1$ ، نظرا لكون قيمة احصائية القيمة الذاتية العظمى والتي تساوي 5.78 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 12.51 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يظهر اختبار القيمة الذاتية العظمى بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج، أي وجود شعاع وحيد للتكامل المشترك.

ج- اختبار السببية لـ غرانجر:

لاكتشاف اتجاه السببية بين نفقات التجهيز والجباية البترولية، نستعين باختبار السببية لـ غرانجر، وعليه جاءت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم (5-16): نتائج اختبار السببية لـ غرانجر بين نفقات التجهيز والجباية البترولية

احتمالية فيشر (F-Prob)	قيمة فيشر (F)	نتيجة اختبار السببية لـ غرانجر	اتجاه السببية
$0.001 < 0.05$	8.45	نرفض H_0: الجباية البترولية لا تسبب في نفقات التجهيز.	سببية أحادية الاتجاه
$0.29 > 0.05$	1.28	نقبل H_0: نفقات التجهيز لا تسبب في الجباية البترولية.	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تظهر نتائج اختبار سببية غرانجر أن هناك سببية أحادية الاتجاه من الجباية البترولية إلى نفقات التجهيز، حيث نجد أن احتمال فيشر المحسوبة أصغر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرض البديل والقائل بان الجباية البترولية تسبب في النفقات الاستثمارية، في حين نقبل الفرض الصفري الثاني والذي مفاده أن نفقات التجهيز لا تسبب في الجباية البترولية، حيث نجد احتمال فيشر المحسوبة أكبر من 0.05.

د- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بما أن السلسلتين LDE LFP متكاملان من نفس الدرجة، أي الدرجة الأولى، ولاختبار التكامل المشترك حسب منهجية أنجل غرانجر ذي الخطوتين ، وعليه تتمثل هذه المنهجية في الخطوتين التاليتين :

- **الخطوة الأولى :** تتمثل الخطوة الأولى لمنهجية أنجل غرانجر في تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك للمتغير التابع لنفقات التجهيز على المتغير المستقل الجباية البترولية، و منه كانت نتائج التقدير:

$$LDE_t = \beta_0 + \beta_2 LFP_t + \varepsilon_t \dots\dots (5.8)$$

$$LDE_t = -1.15 + 1.06\ LFP_t + \varepsilon_t$$

t (3.59) (22.9)

$$R^2 = 95.7\% \qquad \overline{R^2} = 95.6\ \% \qquad N = 25$$

$$F = 524.6 \qquad F - Prob = 0.0000 \qquad DW = 1.60$$

تظهر نتائج معادلة انحدار التكامل المشترك على أن النموذج ذو دلالة اقتصادية، حيث تشير الإشارة الموجبة لمتغير الجباية البترولية في العلاقة الطردية بين الجباية البترولية و نفقات التجهيبنسبة 95% أن كلما ارتفعت الجباية البترولية بنسبة 1% ترتفع نفقات التجهيز بـ 06.1%، كما يتمتع النموذج بدلالة إحصائية قوية حيث نجد أن جميع المعلمات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% كما يشير معامل التحديد على أن الجباية البترولية مفسر جيد لنفقات التجهيز بنسبة 95%، أما النسبة المتبقية 5% فيتضمنها المتغير العشوائي.

وعليه قبل تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ نختبر استقرارية بواقي انحدار تكامل المشترك و كانت نتائج اختبار ADF على استقرارية بواقي الانحدار كما يلي :

الجدول رقم (5- 17): اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار باستخدام للنموذج رقم 05

دراسة استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
e_t	ثابت فقط	4.24	2.66	1.95	1.60	مستقرة
	ثابت وقاطع	4.16	.373	.299	2.63	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	4.43	.439	.361	3.24	مستقرة

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

توضح نتائج اختبار ADF في الجدول أعلاه، أن سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك لنموذج نفقات التجهيز والجباية البترولية مستقرة عند المستوى،حيث نجد أن جميع القيم المحسوبة ADFc أكبر من القيم الجدولية ADF_t عند مستوى معنوية 1% 5% 10% ، وعليه نقبل الفرض البديل، وبالتالي توجد علاقة تكامل مشترك.

تتمثل الخطوة الثانية في منهجية أنجل غرانجر في تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتحديد العلاقة في الأجل القصير، وعليه جاءت معادلة نموذج تصحيح الخطأ كما في الجدول أدناه:

الجدول رقم (5 -18): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين نفقات التجهيز والجباية البترولية

$$\Delta(LDE_t) = 0.11 + 0.29\ \Delta LFP_t - 0.53 U_{t-1} + \varepsilon_t$$

Variables	Coefficients	Std-Error	t-statistic	Prob
C	0.11	0.02	3.96	0.0007
$\Delta(LFP_t)$	0.29	0.08	3.43	0.0025
U_{t-1}	-0.53	0.10	5.17	0.0000
R^2	0.58	F	14.82	0.0000
$\bar{R}^2$	0.54	D-W	1.67	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test		F (Prob):	0.86 (0.85)	
Jarque- Bira test		j-b (Prob):	1.24 (0.53)	
Heteroscedasticity Test: White		F (Prob):	0.38 (0.85)	
Chow Breakpoint Test: 2000		F (Prob):	0.28 (0.83)	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تشير الإحصائيات المصاحبة لعملية تقدير نموذج تصحيح الخطأ صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية، فالمعنوية الكلية محققة وهو ما يؤكده معامل التحديد R^2 بنسبة 58 %، وكذا إحصائية فيشر F التي تساوي 14.82 وهي أكبر من فيشر الجدولية، عند مستوى معنوية 5 %، كما أن المعالم كلها معنوية جزئية عند مستوى معنوية 5 %، كما تشير الاختبارات التشخيصية للنموذج إلى السلوك الجيد للبواقي (كل الاحتمالات أكبر من 0.05)، حيث أثبت اختبار LM test على نفي وجود لأي ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما بين اختبار J-B test أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما اختبار White test يؤكد على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، في حين يؤكد اختبار Chow test أن معلمات النموذج مستقرة.

وعلى ضوء نتائج التقدير أعلاه نلاحظ أن معلمة حد الخطأ قيمته معنوية وسالبة (-0.53)، وهذا تأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتدل هذه القيمة أن نفقات التجهيز تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية t بنسبة من اختلال التوازن المتبقي في الفترة السابقة t-1 تساوي 53%، أي أنه عندما تنحرف نفقات التجهيز في الأجل القصير للفترة t عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما نسبته 53 % من هذا الانحراف خلال الفترة t+1.

كما تعكس نسبة التكيف أو التصحيح هذه تعكس سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن نفقات التجهيز تستغرق سنة وثمانية أشهر (1/0.53) باتجاه قيمتها التوازنية بعد أثر كل صدمة في النموذج ناجمة عن التغير في الجباية البترولية.

2-2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين الجباية العادية ونفقات التجهيز: (النموذج رقم 06)

لدراسة العلاقة بين نفقات التجهيز و الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 سيتم استخدام النموذج التالي:

$$LDE_t = \beta_0 + \beta_1 LFO_t + \varepsilon_t$$

وعليه كما تطرقنا سابقا لتقدير النماذج ندرس استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة.

أ- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

لتحديد درجة تكامل المتغيرات التي تظهر في النموذج، نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع ADF، ومن خلال الجدولين رقم (5 -1) و(5 -6) نجد أن السلسلتين LFO LDE غير مستقرتين عند المستوى، في حين نجد أن السلسلتين تستقران عند تطبيق الفروق الأول، وعليه فإن كل من نفقات التجهيز و الجباية العادية متكاملان من الدرجة الأولى و باعتبارهما متكاملين من نفس الدرجة فإن يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك.

ب- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون:

تشير نتائج اختباري اختبار الأثر و اختبار القيمة الذاتية العظمى الملخصة في الجدول أدناه إلى إمكانية قبول فرض العدم القائل بعدم وجود متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5 %.

الجدول رقم (5 -19): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين نفقات التجهيز والجباية العادية.

فرضية العدم	القيمة الذاتية	الأثر trace	القيمة الحرجة لاختبار الأثر 5%	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية 5%
r=0	0.55	21.43	25.87	17.07	19.38
$r \leq 1$	0.18	4.35	12.51	4.35	12.51

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تبين نتائج اختبار الأثر إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trac} عند هذه الفرضية تساوي 21.43 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 25.87 عند مستوى معنوية 5%، كما تم التوصل إلى نفس النتيجة من خلال القيمة الذاتية العظمى إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية للقيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 17.07 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 19.38 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يظهر اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى بعدم وجود أي شعاع للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ج- اختبار السببية لـ غرانجر:

لاكتشاف اتجاه السببية بين نفقات التجهيز والجباية العادية، نستعين باختبار السببية لـ غرانجر، وعليه جاءت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم (5-20): نتائج اختبار السببية لـ غرانجر بين نفقات التجهيز والجباية العادية

احتمالية فيشر (F-Prob)	قيمة فيشر (F)	نتيجة اختبار السببية لـ غرانجر	اتجاه السببية
$0.17 < 0.05$	1.93	نقبل H_0: الجباية العادية لا تسبب في نفقات التجهيز.	**لا يوجد اتجاه للسببية**
$0.10 > 0.05$	2.58	نقبل H_0: نفقات التجهيز لا تسبب في الجباية العادية.	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تظهر نتائج اختبار سببية غرانجر أنه لا توجد سببية بين الجباية العادية و نفقات التجهيز، حيث نجد أن احتمال فيشر المحسوبة أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرض العدم والقائل بان الجباية العادية لا تسبب في نفقات التسيير، كما نقبل الفرض العدمي الثاني والقائل بأن نفقات التجهيز لا تسبب في الجباية العادية، حيث نجد أن احتمال فيشر المحسوبة أكبر من 0.05.

تبين من خلال اختبار جوهانسون واختبار السببية ل غرانجر أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين الجباية البترولية ونفقات التسيير في الجزائر، وعليه نقبل الجزء الثاني من الطرح الريكاردي الذي مفاده أن النفقات الاستثمارية (نفقات التجهيز) يتم تغطيتها بالموارد غير المستقرة (الجباية البترولية).

من خلال الدراسة القياسية السابقة تأكدنا من تحقق فرضية ريكاردو، والتي تخصص تغطية النفقات الجارية بالموارد العادية والتي تتميز بالاستقرار، والنفقات الاستثمارية بالموارد غير مستقرة، فنفقات التسيير في الجزائر يتم تغطيتها بإيرادات الجباية العادية، والعلاقة الطردية بين الجباية العادية ونفقات التسيير يجعل هذه الأخير ترتفع بنسبة 1.04 % كلما ارتفعت الجباية العادية 1 %، في حين تصحح نفقات التسيير مسارها في حالة الاختلال بنسبة 76 % خلال الفترة t+1 وهو ما تم تأكيده في نموذج تصحيح الخطأ ECM، في حين يتم تغطية نفقات التجهيز (النفقات الاستثمارية) بإيرادات الجباية البترولية خاصة أن هذه الأخيرة تتميز بعدم الاستقرار نظرا لحساسيتها لمتغير سعر النفط، وقد أكدت العلاقة الطردية بين الجباية البترولية ونفقات التجهيز، حيث أنه كلما ارتفعت الجباية البترولية بـ 1 % ترتفع نفقات التجهيز بنسبة 0.18 %، أما في حالة اختلال التوازن لهذه الأخيرة فإنها تصحح مسارها خلال الفترة t+1 بنسبة 53 % وهذا حسب نموذج تصحيح الخطأ ECM، بالإضافة إلى ذلك أكد اختبار السببية لـ

Granger أن الجباية البترولية تسبب في نفقات التجهيز، كما أكد اختبار Johnson على علاقة واحدة للتكامل المشترك بين الجباية البترولية ونفقات التجهيز في الجزائر.

المطلب الثالث: أثر الجباية البترولية على التوازن النقدي

إن الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في الموازنة العامة يجعلها محل تأثير على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة في ظل اعتماد الدولة على تحقيق أهدافها بالارتكاز على السياسة المالية، فارتفاع إيرادات الجباية البترولية يؤدي بالزيادة الحتمية في الإنفاق العام، وهو ما تأكيده في النماذج القياسية السابقة، وبما أن التوازن والاستقرار النقدي من مهام بنك الجزائر (السلطة النقدية في الجزائر)، إلا أن تعاظم دور الدولة في الاقتصاد الأمر الذي يجعلها تزيد من ضغط الإنفاق العام، وما لهذا الأخير أثر على الكتلة النقدية في الاقتصاد فارتفاع الجباية البترولية في الموازنة العامة يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، كما يؤدي هذا الأخير إلى نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد، وعليه سوف نحاول نمذجة ومعرفة العلاقة السببية بين الجباية البترولية ونمو الكتلة النقدية في الجزائر.

1- المتغيرات المستخدمة ومصادر بياناتها:

أ. **الجباية البترولية (Fiscalité pétrolière):** وتتمثل في إيرادات الجباية البترولية المدمجة في قانون المالية، أي فصل إيرادات الجباية البترولية الموجهة نحو الميزانية العامة وفائض القيمة لإيرادات الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الإيرادات بعد سنة 2000، لأن إيرادات هذا الأخير لا تدخل ضمن الكتلة النقدية (عملية التعقيم النقدي)، حيث تم التعبير عنها بالأسعار المحلية الجارية (مليار دج)، ونرمز لها بالرمز FPLF، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

ب. **الكتلة النقدية (Masse Monétaire):** وتمثل عرض النقود في سوق النقد، حيث تم التعبير عنها بالأسعار المحلية الجارية (مليار دج)، ونرمز له بالرمز M2، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014،ومعبر عنه بالدينار الجزائري، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من خلال تقارير بنك الجزائر، والمتاحة على الموقع الالكتروني: www.bank-of-algeria.dz.

والشكل الموالي يمثل التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة، للعلم قد أدخلنا اللوغاريتم لكل المتغيرات وذلك لأسباب تم ذكرها سابقا.

الشكل رقم (5 -2): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الجباية البترولية والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

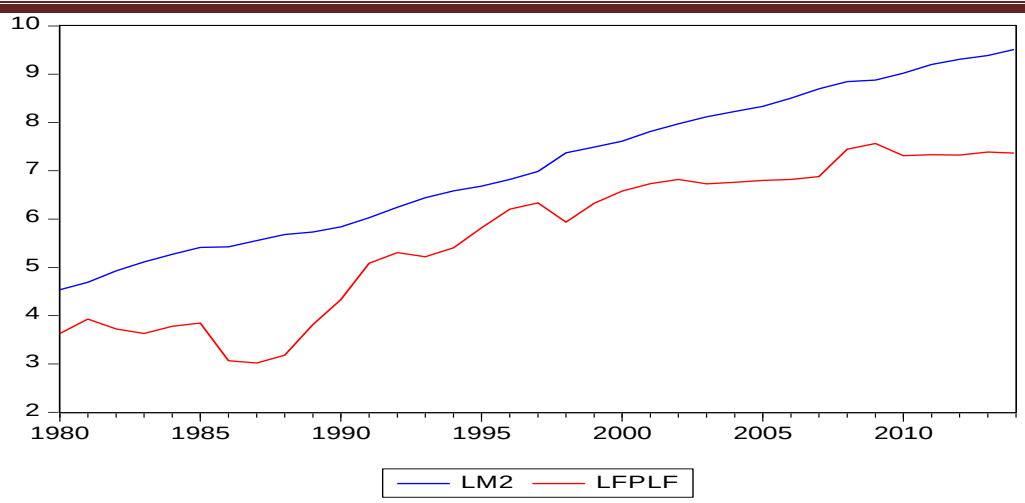

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

2- تقدير النموذج للعلاقة بين الجباية البترولية والكتلة النقدية (النموذج رقم 07)

لدراسة العلاقة بين الجباية البترولية والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، نستعين بالنموذج التالي:

$$LM2_t = \beta_0 + \beta_1 LFPLF_t + \varepsilon_t$$

أ- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

لتحديد درجة تكامل المتغيرات التي تظهر في النموذج، نستخدم اختبار ديكي فولر الموسع ADF، وعليه كانت نتائج الاختبار كما في الجدول أدناه:

الجدول رقم (5-21): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج رقم 07 باستخدام اختبار ADF

Test ADF	Type de Model	LM2	LFPLF	I(d)
Value de Prop	None	1.000	0.92	I (0)
	With C	0.83	0.81	
	With C+T	0.75	0.80	
Value de Prop	None	0.1042	0.0002	I (1)
	With C	0.0005	0.0022	
	With C+T	0.0054	0.0246	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

توضح نتائج اختبار ADF على أن السلسلتين LM2 LFP غير مستقرتين عند المستوى، حيث نجد أن جميع القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية ADF_t عند مستوى معنوية 1% 5% 10% في حين نجد أن السلسلتين تستقران عند تطبيق الفروق الأولى حيث تبين جميع القيم المحسوبة ADF_c أكبر من القيم الجدولية ADF_t عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، وعليه فإن كل من الكتلة النقدية و الجباية البترولية متكاملان من الدرجة الأولى و باعتبارهما متكاملين من نفس الدرجة فإن يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك.

ب- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون- جولسيس:

تشير نتائج اختباري اختبار الأثر و اختبار القيمة الذاتية العظمى الملخصة في الجدول أدناه إلى إمكانية رفض العدم القائل بعدم وجود متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5 %.

الجدول رقم (5- 22): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين الكتلة النقدية والجباية البترولية.

فرضية العدم	القيمة الذاتية	الأثر trace	القيمة الحرجة لاختبار الأثر 5%	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية 5%
r=0	0.44	27.37	25.87	19.71	19.38
$r \leq 1$	0.20	7.65	12.51	7.65	12.51

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه تبين نتائج الاختبار ما يلي:

- اختبار الأثر:

تبين نتائج اختبار الأثر إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trac} عند هذه الفرضية تساوي 27.37 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 25.87 عند مستوى معنوية 5%، في حين أنه يتم قبول الفرضية العدمية الموالية في حين أنه يتم قبول الفرضية العدمية الموالية والتي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك $r \leq 1$ ،نظرا لكون قيمة احصائية الأثر والتي تساوي 7.65 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 12.51 عند مستوى معنوية 5%، على التوالي، وبالتالي يظهر اختبار الأثر بوجود شعاع وحيد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

- اختبار القيمة الذاتية العظمى:

تم التوصل إلى نفس النتيجة من خلال القيمة الذاتية العظمى إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية للقيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 19.71 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 19.38 عند مستوى معنوية 5%، في حين أنه يتم قبول الفرضية العدمية الموالية والتي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك $r \leq 1$ ، نظرا لكون قيمة احصائية القيمة الذاتية العظمى والتي تساوي 7.65 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 12.51 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يظهر اختبار القيمة الذاتية العظمى بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج، أي وجود شعاع وحيد للتكامل المشترك.

ج- اختبار السببية لـ غرانجر:

لاكتشاف اتجاه السببية بين الكتلة النقدية والجباية البترولية، نستعين باختبار السببية لـ غرانجر، وعليه جاءت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم (5- 23): نتائج اختبار السببية لـ غرانجر بين الكتلة النقدية والجباية البترولية

احتمالية فيشر (F-Prob)	قيمة فيشر (F)	نتيجة اختبار السببية لـ غرانجر	اتجاه السببية
$0.002 < 0.05$	10.54	نرفض H_0: الجباية البترولية لا تسبب في الكتلة النقدية.	**سببية أحادية الاتجاه**
$0.32 > 0.05$	1.01	نقبل H_0: الكتلة النقدية لا تسبب في الجباية البترولية.	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تظهر نتائج اختبار سببية غرانجر أن هناك سببية أحادية الاتجاه من الجباية البترولية إلى الكتلة النقدية، حيث نجد أن احتمال فيشر المحسوبة أصغر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرض البديل والقائل بان الجباية البترولية تسبب في الكتلة النقدية، في حين نقبل الفرض العدمي والذي يشير أن الكتلة النقدية لا تسبب في الجباية البترولية، لأن احتمال فيشر المحسوبة أكبر من 0.05.

3- نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين الجباية البترولية وتطور الكتلة النقدية في الجزائر بواسطة نموذج ARDL:

لدراسة العلاقة بين الجباية البترولية والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، نستعين بالنموذج ARDL التالي:

$$\Delta LM2_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LM2_{t-1} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta FP_{t-1} + \alpha_1 LM2_{t-1} + \alpha_2 LFP_{t-1} \varepsilon_t$$

حيث: Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p.q: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

$\beta_0, \beta_1, \beta_2$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

α_1, α_2: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

بما أن نموذج ARDL لا نستطيع نمذجته بالسلاسل الزمنية المستقرة عند الفرق الثاني I(2)، وعليه فالجدول رقم (5-25) الذي يتضمن استقرارية السلسلتين الزمنيتين لمتغيرات النموذج(الكتلة النقدية والجباية البترولية)، يثبت حسب اختبار ADF أن كلا السلسلتين تستقران في الفرق الأول، وعليه نستطيع نمذجة العلاقة بين الجباية البترولية والكتلة النقدية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

أ- اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات في نموذج ARDL:

نقوم بتحديد عدد فترات الإبطاء الأمثل بناء على أقل قيمة لمعيار اكاييك وهذا في إطار النموذج العام لـ ARDL، ومن خلال الجدول أدناه نجد أن النموذج الأمثل الذي يعطي أقل قيمة لمعيار أكاييك هو ARDL(1,7).

الجدول رقم (5- 24) اختبار فترات الإبطاء المثلى (p,q) لنموذج ARDL

Specification	R^2ADJ	HQ	BIC	AIC*	Log L	Model
ARDL(1,7)	**0.9984**	**-2.71**	**-2.38**	**-2.85**	**50.02**	**9**
ARDL(1,6)	0.9982	-2.66	-2.36	-2.79	48.09	10
ARDL (2.7)	0.9983	-2.63	-2.26	-2.79	50.06	1
ARDL (1.1)	0.9980	-2.71	-2.58	-2.77	42.85	15
ARDL (1.2)	0.9980	-2.68	-2.52	-2.75	43.61	14
ARDL (2.6)	0.9982	-2.57	-2.24	-2.72	48.11	2

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

ب- تقدير نموذج ARDL وكشف وجود مشكلة الارتباط بين بواقي التقدير:

في هذا الصدد من المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، إذا لم يحدث ذلك فان تقديرات المعلمة تكون متسقة (بسبب القيم المختلفة للمتغير التابع التي تظهر كانحدار في النموذج)، ولهذا قمنا باستخدام الاختبارين التاليين: **(الملحق رقم 08)**

- **اختبار مضاعف لاغرو نج للارتباط التسلسلي:** Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

تظهر نتائج الاختبار أن قيمة الاحتمال **(P. Value)** لإحصائية فيشر **(Fisher)** 0.29 أكبر من 0.05، وكذا احتمال **(P. Value)** لإحصائية كاي مربع **(X^2)** والتي تساوي 0.18 أي أكبر من 0.05، وعليه نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

- **اختبار ثبات التباين:** Heteroscedasticity Test: Breusch- Pagan- Godfrey

تظهر نتائج الاختبار أن قيمة الاحتمال **(P. Value)** لإحصائية فيشر **(Fisher)** 0.12 أكبر من 0.05، وكذا احتمال **(P. Value)** لإحصائية كاي مربع **(X^2)** والتي تساوي 0.13 أي أكبر من 0.05، وعليه نقبل الفرض الصفري والذي يؤكد ثبات التباين.

ج- **اختبار الحدود "Bounds test" لنموذج ARDL:**

يهدف هذا الاختبار إلى رؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم وهي أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات، وجاءت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (5- 25): اختبار الحدود "Bounds test" لنموذج ARDL

ARDL Bounds Test
Date: 01/06/17 Time: 11:53
Sample: 1987 2014
Included observations: 28
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.422594	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائية فيشر لاختبار الحدود Bouns test هي 5.42، وهي بذلك تتجاوز القيم الحرجة للحد الأعلى 10%، ووفقا لذلك يتم رفض الفرضية العدمية والتي تفيد بعدم وجود علاقة طويلة الأجل أو تكامل مشترك بين الجباية البترولية والكتلة النقدية في الجزائر.

كما تشير الإحصائيات المصاحبة لعملية تقدير نموذج ARDL صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية، فالمعنوية الكلية محققة وهو ما يؤكده معامل التحديد R^2 بنسبة 59 %، وكذا إحصائية فيشر F التي تساوي 2.9 وهي أكبر من فيشر الجدولية عند مستوى معنوية 5 %، كما أن معظم معالم التقدير لها معنوية جزئية عند مستوى معنوية 5 %، كما تشير إحصائية داربن واتسون إلى عدم وجو ارتباط ذاتي بين البواقي.

د- نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL:

جاءت نتائج تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل في النموذج على النحو التالي:

الجدول رقم (5- 26): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LM2
Selected Model: ARDL(1, 7)
Date: 01/06/17 Time: 11:40
Sample: 1980 2014
Included observations: 28

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFP)	0.008270	0.037218	0.222201	0.8267
D(LFP(-1))	-0.049133	0.041747	-1.176934	0.2546
D(LFP(-2))	-0.034157	0.042278	-0.807917	0.4297
D(LFP(-3))	0.026678	0.042186	0.632386	0.5351
D(LFP(-4))	0.025583	0.041841	0.611435	0.5486
D(LFP(-5))	-0.033995	0.041900	-0.811354	0.4278
D(LFP(-6))	-0.059485	0.036470	-1.631076	0.1202
CointEq(-1)	-0.269738	0.083862	-3.216432	0.0048

Cointeq = LM2 - (0.7856*LFP + 3.3067)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFP	0.785614	0.025117	31.278601	0.0000
C	3.306703	0.245726	13.456880	0.0000

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال النتائج أعلاه نحلل ما يلي:

- **العلاقة طويلة الأجل:**

نلاحظ من خلال الجزء السفلي من جدول نتائج التقدير لعلاقة التكامل المشترك بين الجباية البترولية والكتلة النقدية المعادلة التالية:

$$LM2_t = 3.3 + 0.78\, LFP_t$$

(31.27) (13.45)

تدل الإشارة الموجبة لمعامل متغير الجباية البترولية α_2 على العلاقة الطردية بين الجباية البترولية والكتلة النقدية، حيث نجد أنه كلما ارتفعت الجباية البترولية بـ 1 % ترتفع الكتلة النقدية بـ 0.78 %، وهذا راجع إلى أن جميع إيرادات الجباية البترولية المدمجة في الموازنة العامة كلها تدخل في الكتلة النقدية والتي يتم ضخها في الاقتصاد عن طريق قناة الإنفاق العام، كما يتمتع النموذج بدلالة إحصائية قوية حيث نجد أن جميع المعلمات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

- **العلاقة قصيرة الأجل:**

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، حيث تبلغ قيمة هذا المعامل **((cointEq(-1)** والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ -0.269، أي أن 26.9 %من الانحرافات عن توازن الكتلة النقدية في السنة السابقة يتم تصحيحه في السنة الحالية، وهذا يعني أن الوصول إلى التوازن بعد ثلاث سنوات ونصف تقريبا (1/0.26) وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج أو سرعة التصحيح كان بطيء نسبيا.

هـ- اختبار استقرارية النموذج:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum)، والمجموع التراكمي لمربعات الواقي المعاودة (cusum of square)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين هما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأجل، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية ARDL، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات cusum و cusum of square داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 % يعني أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين $(\mp 2S)$ فاننا نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5 % وهذا يعني أن المعلمات مستقرة طول فترة الدراسة، ولكي نختبر استقرارية النموذج نحلل الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (5 -3): اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي

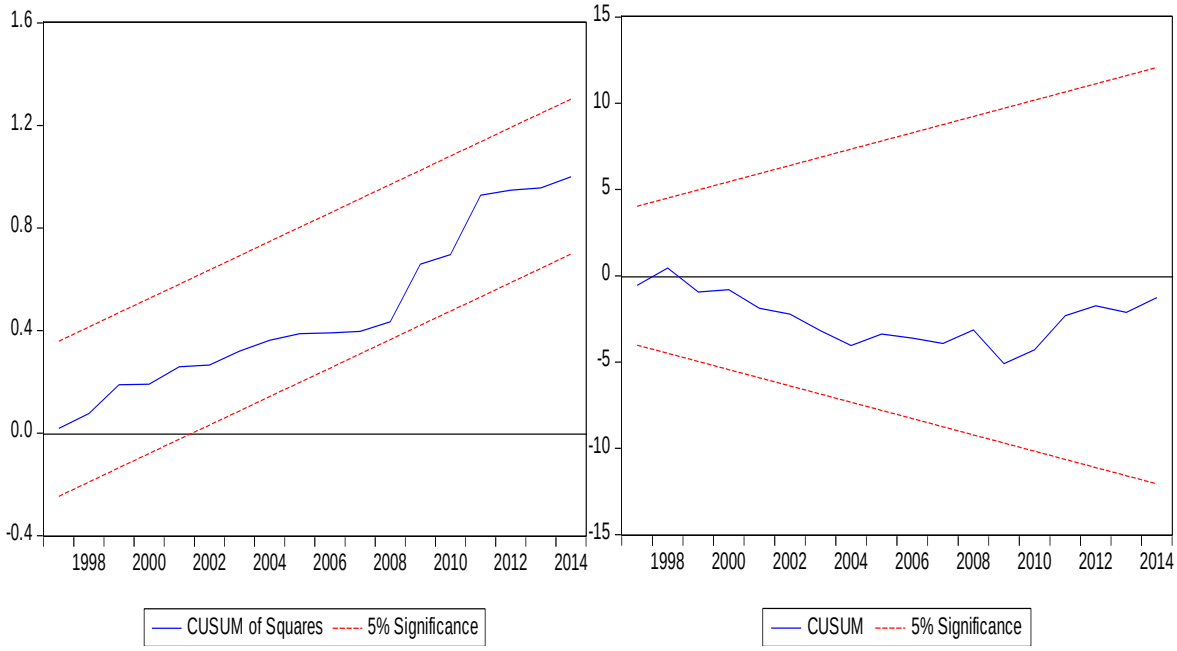

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الرسم البياني الموضح في الشكل أعلاه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) بالنسبة لهذا النموذج هو عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (cusum of square) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

المبحث الثاني: قياس أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي والتوازن الاجتماعي

نسعى من خلال هذا المبحث إلى إيجاد وتقدير نموذج نفسر من خلاله العلاقة بين الجباية البترولية ومعدل النمو الاقتصادي في ظل فرضية دور الإيرادات العامة في دعم النمو الاقتصادي، ومن زاوية أخرى تعد وظيفة إعادة توزيع الدخل (Mus grave 1959) من أهم الوظائف التي تقوم بها الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية، فالريع البترولي الذي تملكه الجزائر والذي تعد الجباية البترولية جزء هاما منه يحتم على الدولة إعادة توزيعه من خلال تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية للمجتمع وتقليل الفوارق بين طبقات هذا المجتمع، وفي هذا الصدد نجد أن التحويلات الاجتماعية في موازنة الدولة غالبا ما تتأثر بإيرادات الجباية البترولية، وبناء على تحليلاتنا في الفصل السابق سوف نحاول دراسة العلاقة بين نسب مساهمة الجباية البترولية في الموازنة العامة ومعدلات البطالة والفقر كمؤشرين يدلان عن مدى تحقيق الدولة لهدفها الاجتماعي.

المطلب الأول: أثر الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي

من أجل تحديد العلاقة واتجاه السببية لأثر الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، سيتم اختبار هذا الأثر في ظل نموذج علاقة الإيرادات العامة بالنمو الاقتصادي، حيث تحتل الإيرادات العامة مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، أين تتراوح نسبتها للناتج المحلي الإجمالي ما بين 30% - 46% وهو ما يدل على جهد الحكومة في حشد وتوظيف الموارد المالية لرفع معدل النمو الاقتصادي.

1- المتغيرات المستخدمة ومصادر بياناتها:

في هذه الدراسة تم استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة 1980-2014، وتتمثل المعطيات المستخدمة فيما يلي:

أ. **معدل النمو الاقتصادي (Taux de croissance):** ويمثل نمو الناتج المحلي الإجمالي،ويعد المتغير التابع للنموذج، ونرمز له بالرمز **CROI** ، حيث تم التعبير عنه بالنسب المئوية، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، وموقع البنك الدولي: www.worldbank.org.

أ. **الجباية البترولية (Fiscalité pétrolière):** وتمثل نسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة، حيث تم التعبير عنها بالنسب المئوية، ونرمز لها بالرمز **FPBUD**، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم حساب هذه النسب بناء على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

ب. **الجباية العادية (Fiscalité ordinaire):** وتمثل نسبة الجباية العادية في الإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة، حيث تم التعبير عنها بالنسب المئوية، ونرمز لها بالرمز **FOBUD**، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم حساب هذه النسب بناء على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

ب. **الإيرادات غير الجبائية (Recette non fiscale):** وهي عبارة عن مجموع الإيرادات غير الجبائية والتي تمثل إيرادات أخرى للميزانية (إيرادات أملاك الدولة، إيرادات الوزارات، مساعدات خارجية، إيرادات مختلفة للميزانية) حيث تم التعبير عنها بالنسب المئوية (نسبة المساهمة في الإيرادات العامة)، ونرمز لها بالرمز **RNF** ، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم حساب هذه النسب بناء على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz ، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

ج. **معدل التضخم (L'inflation):** والذي يقاس بواسطة معدل تغير أسعار الاستهلاك، حيث تم التعبير عنه بالنسب المئوية، ونرمز له بالرمز **INF**، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع البنك الدولي: **www.worldbank.org**.

والشكل الموالي يمثل التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة، للعلم قد أدخلنا اللوغاريتم لكل المتغيرات.

الشكل رقم (4-5): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

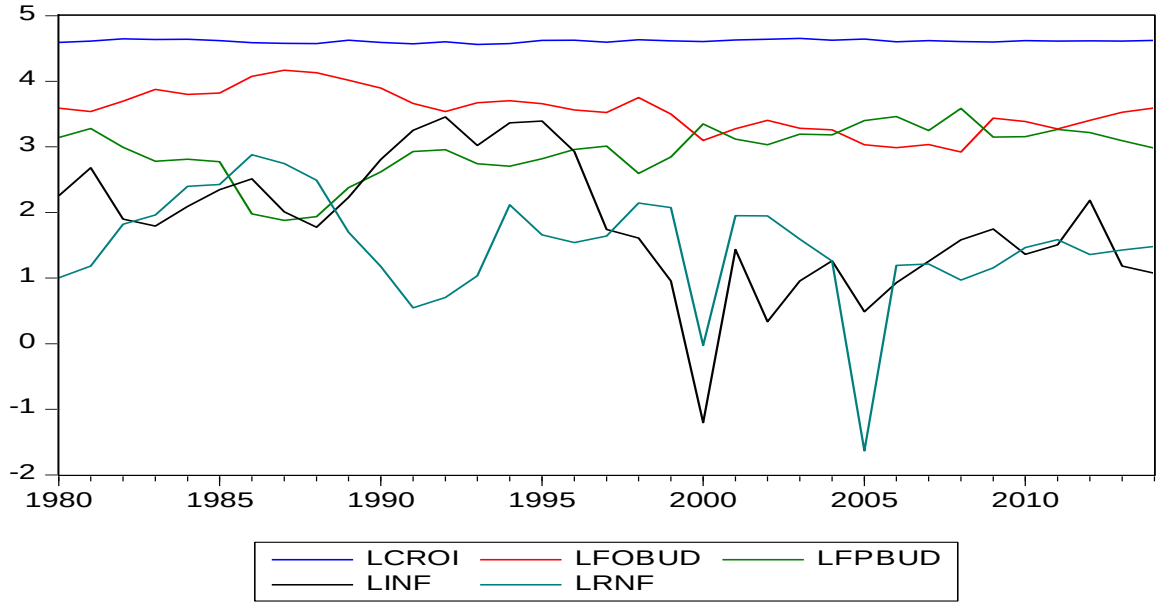

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

2- الدراسات السابقة:

- دراسة **(IBEH 2015)**[1] حيث تناولت الدراسة أثر الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1980-2010، وخلصت النتائج لهذه الدراسة إلى وجود أثر ايجابي وعلاقة طردية بين الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي، ونفس النتائج توصلت إليها دراسة **(KHELID H 2015)**[2] أين تناولت الدراسة أثر الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي للسودان خلال الفترة 2000-2012، أين توصل الباحث إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين (Johnson) والى علاقة ايجابية في تقديره للعلاقة بواسطة طريقة OLS.

[1] IBEH Francesca Ujonwa, **the impact of oil revenue on the economic growth in Nigeria (1980-2010),** research project in Department of economics, university of ENUGU- Nigeria-, august 2013, p-p 34-41.

[2] Khalid Hasen and Azrai Abdullah, **Effect of oil revenue and the Sudan economy: econometric model for service sector GDP,** Procedia Social and behavioral Sciences, ELSEVIER, 172(2015), 2015, p-p 223-229.

دراسة (AHMED 2015)[1] حيث تناولت الدراسة العلاقة بين الإنفاق وعائدات النفط في الموازنة والناتج المحلي الإجمالي في دولة عمان خلال الفترة 1971-2013، باستخدام نموذج ECM/VAR، واستنتجت الدراسة أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ووجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل (ECM)، كما دل اختبار السببية لـ غرانجر على اتجاه واحد للسببية من إيرادات النفط في الموازنة نحو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن تحليل التباين أظهر قدرة كبيرة لإيرادات النفط في الموازنة في تفسير تباين خطأ التنبؤ للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 51.7% خلال السنة العاشرة المستقبلية.

-وبينت دراسة (OMO 2015)[2] أهمية الإيرادات النفطية في دعم النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1980-2012 باستخدام نموذج VECM، ودلت اختبارات السببية على وجود اتجاه أحادي من الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ معامل التصحيح (-0.83) في نموذج VECM المقدر، كما توصل (JONES 2015)[3] في دراسة قياسية لأثر الإيرادات الجبائية (النفطية وغير النفطية) على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج ECM في نيجيريا خلال الفترة 1986-2012، إلى وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل، في حين بلغ معامل التعديل نسبة 56.3% وهي النسبة التي يتعدل فيها معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة t+1.

-وأخيرا دراسة (Mohsen. M and al 2012)[4] حيث قام الباحثون في دراسة للعلاقة بين النفقات العامة والإيرادات غير النفطية لـ 11 دولة مصدرة للنفط، خلال الفترة 1980-2009، باستخدام نماذج PANEL، وقد أضاف الباحثون للنموذج متغير الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، وكانت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية من الإيرادات الضريبية غير النفطية إلى الناتج المحلي خارج المحروقات والإنفاق العام، في حين لا توجد علاقة من الإنفاق العام تجاه الإيرادات الضريبية غير النفطية في الأجلين القصير والطويل المدى.

3- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

يعد اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF دقيق في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية لها، من حيث درجة تكاملها وطبيعة استقراريتها، وعليه نختبر السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فور الموسع ADF:

الجدول رقم (5-27): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج رقم 08 باستخدام اختبار ADF

Test ADF	Type de Model	LCROI	LFPBUD	LFOBUD	LRNF	LINF	I(d)
Value de Prob	None	0.62	0.54	0.62	0.11	0.22	I (0)
	With C	0.01	0.31	0.49	0.005	0.15	
	With C+T	0.04	0.27	0.53	0.009	0.19	
Value de Prob	None	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	I (1)
	With C	0.0000	0.0001	0.0001	0.0000	0.0000	
	With C+T	0.0001	0.0060	0.0014	0.0000	0.0000	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

[1] AHMED. H and SALEH. M, **Dynamic relationship between oil revenue, government spending and economic growth in Oman**, International journal of business and economic development, Vol 3, N°2, July 2015, p-p 93-115.

[2] OMO. A and Bashir O, **Oil revenue, Public Spending and economic growth relationship in Nigeria**, International journal of economics and finance, Published by Canadian Centre of science and education, Vol 8, N° 3, may 2015, p-p 113-123.

[3] Jones. E and al, **Total Revenue and Economic growth in Nigeria: empirical evidence,** Journal of emerging Trends in economics and Management Science, Vol 6, N°1, 2015, p-p 40-46.

[4] Mohsen Mehrara and al, op cit, p-p 1-7.

تبين نتائج الجدول أعلاه لاختبار جذر الوحدة ADF أن كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 1 %، 5 % ، 10 % و بالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بوجود جذور وحدوية و بالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية عند المستوى، وعند تطبيق الاختبار عند الفروق الأولى نلاحظ أن كل القيم المحسوبة ADF_C أكبر من القيم الحرجة الجدولية ADF_t عند مستوى معنوية 1 % ، 5 %، 10 % و بالتالي نقبل الفرضية البديلة و نعتبر أن الفروق الأولى للمتغيرات هي سلاسل زمنية مستقرة، و منه فإن كل من معدل النمو والإيرادات الجبائية ومعدل التضخم متكاملان من الدرجة الأولى.

4- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون:

تشير نتائج اختباري اختبار الأثر و اختبار القيمة الذاتية العظمى الملخصة في الجدول أدناه إلى إمكانية رفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5 %.

الجدول رقم (5-28): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين متغيرات الدراسة.

فرضية العدم	القيمة الذاتية	الأثر trace	القيمة الحرجة لاختبار الأثر 5%	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية 5%
$r = 0$	0.64	82.11	88.8	33.81	38.33
$r \leq 1$	0.50	48.3	63.87	23.09	32.11
$r \leq 2$	0.37	25.2	42.91	15.66	25.82
$r \leq 3$	0.19	9.54	25.87	7.08	19.38
$r \leq 4$	0.07	2.45	12.51	2.45	12.51

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تبين نتائج اختبار الأثر إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trac} عند هذه الفرضية تساوي 82.11 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 88.8 عند مستوى معنوية 5%، كما تم التوصل إلى نفس النتيجة من خلال القيمة الذاتية العظمى إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية للقيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 33.81 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 38.33 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يظهر اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى بعدم وجود أي شعاع للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

5- تقدير نموذج VAR لمتغيرات الدراسة:

بعدما اكتشفنا أنه لا يوجد تكامل مشترك بين معدل النمو الاقتصادي والإيرادات الجبائية وغير الجبائية ومعدل التضخم، ارتأينا أن نختبر العلاقة الديناميكية للآثار المتوقعة للإيرادات العامة على معدل النمو الاقتصادي عن طريق نموذج الانحدار الذاتي المتجه Vector Auto Regressive.

أ- اختيار درجة التأخر (طول فترة التأخر):

يتم اختيار عدد فترات التأخر الملائمة والتي تقوم بتدنية معايير (HQ) ,(SIC), (AIC)، وذلك باستخدام معايير تحديد درجة التأخر لنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (VAR)، ويمكن ملاحظة أن جميع المعايير اقترحت أن درجة التأخر الملائمة هي الدرجة الأولى باعتبارها المثلى لاستخدامها في هذا النموذج.

الجدول رقم (5-29): نتائج اختبار تحديد فترات التأخر لنموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	18.14917	NA	3.03e-07	-0.821823	-0.592802	-0.745909
1	72.92923	89.01760*	4.81e-08*	-2.683077*	-1.308949*	-2.227592*
2	85.06382	15.92666	1.22e-07	-1.878989	0.640245	-1.043934
3	116.9314	31.86756	1.12e-07	-2.308211	1.356128	-1.093586
* indicates lag order selected by the criterion						

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

ب- **تقدير نموذج الدراسة:** سوف نعتمد على دراستنا هذه على تقنية (VAR) في تحديد النموذج، ونظرا لتحديد درجة التأخير في ما سبق (الجدول رقم 3) والتي كانت الدرجة الأولى، وبالتالي سيتم تقدير النموذج VAR (1)، وعليه كانت نتائج التقدير كالآتي:

الجدول رقم (5-30): نتائج تقدير نموذج رقم 08 بواسطة VAR

	LCROI	LFP	LFO	LRNF	LINF
LCROI (-1)	0.072228 (0.16719) [0.43200]	2.253913 (2.26933) [0.99320]	-1.863430 (1.54587) [-1.20542]	-1.751220 (7.29138) [-0.24018]	-10.80661 (6.13884) [-1.76037]
LFP (-1)	0.062882 (0.02265) [2.77648]	0.285628 (0.30741) [0.92916]	0.309703 (0.20941) [1.47897]	0.722263 (0.98769) [0.73126]	0.851328 (0.83157) [1.02376]
LFO (-1)	0.052580 (0.02926) [1.79689]	-0.510802 (0.39718) [-1.28609]	1.083099 (0.27056) [4.00323]	1.713791 (1.27613) [1.34296]	1.877691 (1.07441) [1.74765]
LRNF (-1)	0.012091 (0.00518) [2.33226]	-0.075348 (0.07037) [-1.07077]	0.053203 (0.04794) [1.10990]	0.219524 (0.22609) [0.97094]	-0.354243 (0.19036) [-1.86095]
LINF (-1)	-0.011640 (0.00448) [-2.60028]	0.007784 (0.06076) [0.12811]	0.003892 (0.04139) [0.09404]	-0.168361 (0.19522) [-0.86244]	0.466546 (0.16436) [2.83860]
c	3.912495 (0.72941) [5.36392]	-6.397813 (9.90039) [0.64622-]	7.305192 (6.74416) [1.08319]	1.376460 (31.8100) [0.04327]	42.17185 (26.7818) [1.57464]
R^2	46.9				
$\bar{R}^2$	37.5				
F	4.96				
N	34				

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

- **استقرارية نموذج:** للتأكد من مدى استقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والجدول أدنه يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (5-31): نتائج اختبار استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي

Root	Modulus
0.887679	0.887679
0.687481 - 0.086115i	0.692853
0.687481 + 0.086115i	0.692853
-0.067808 - 0.020540i	0.070851
i0.020540 + 0.067808-	0.070851

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يتبين أن جميع الجذور أقل من الواحد، أي تقع داخل الدائرة الأحادية، وعليه يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR (1) مستقر.

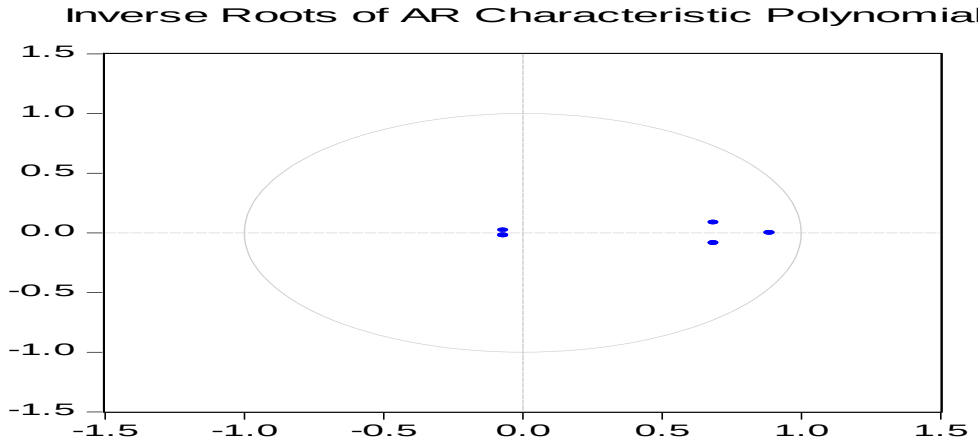

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

- التحليل الاقتصادي والإحصائي للنموذج:

من أجل تحليل اقتصادي وإحصائي مفصل، قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR (1) الذي يظهر في الجدول أعلاه بطريقة OLS، وعليه سوف نقوم بتحليل النموذج أدناه:

الجدول رقم (5-32): نتائج تقدير نموذج رقم 08 لشعاع الانحدار الذاتي بواسطة OLS

$$lcroi_t = \beta_0 + \beta_1 lcroi_{t-1} + \beta_2 FP_{t-1} + \beta_3 FO_{t-1} + \beta_4 LRNF_{t-1} + \beta_5 linf_{t-1} + \varepsilon_t$$

Variables	Coefficients	Std-Error	t-statistic	Prob
C	3.91	0.72	5.36	0.0000
LCROI (-1)	0.07	0.16	0.43	0.66
LFP (-1)	0.06	0.02	2.77	0.009
LFO (-1)	0.05	0.02	1.79	0.08
LRNF (-1)	0.01	0.005	2.33	0.02
LINF (-1)	0.01-	0.004	2.6	0.01
R^2	46.9	F	4.96	0.002
$\overline{R}^2$	37.5	D-W	1.90	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test		F (Prob):	0.26 (0.76)	
Jarque- Bira test		j-b (Prob):	0.94 (0.62)	
Heteroscedasticity Test:		F (Prob):	1.38(0.26)	
Chow Breakpoint Test: 2000		F (Prob):	0.51 (0.78)	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال النتائج أعلاه نحلل ما يلي:

- التحليل الاقتصادي للنموذج:

إن الإشارة الموجبة لمعلمات الجباية البترولية β_2 والجباية العادية β_3 والإيرادات غير الجبائية β_4 مقبولة من الناحية الاقتصادية، إذ أن زيادة الجباية البترولية المبطئة بسنة واحدة بـ 1 % ستؤدي بارتفاع معدل النمو الاقتصادي في السنة المقبلة بنسبة 0.06 %، في حين يرتفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.05% كلما ارتفعت الجباية العادية المبطئة بسنة واحدة بنسبة 1% ،كما يؤدي ارتفاع الإيرادات غير الجبائية المبطئة بسنة واحدة بـ 1% إلى رفع معدل النمو الاقتصادي بـ 0.01 %، وعليه تلعب الإيرادات العامة في الموازنة العامة دور هام في رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تمثل قناة الإنفاق العام الوجه المقابل أو الثاني لصرف هذه الإيرادات في الاقتصاد وعلى النمو الاقتصادي، كما تعتبر الإشارة السلبية لمعدل التضخم β_5 مقبولة من الناحية الاقتصادية، حيث كلما ينخفض معدل التضخم بـ 1% يرتفع معدل النمو الاقتصادي بـ 0.01%.

- التحليل الإحصائي للنموذج:

من خلال اختبار ستيودنت نجد أن المعنوية الجزئية للنموذج محققة لجميع معلمات النموذج عند معنوية عند مستوى 5 % و 10%، كما نجد أن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من الجدولية مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، في حين قدر معامل التحديد بـ 0.469 والذي يدل على أن 46.9% من التغيرات التي تطرأ على معدل النمو الاقتصادي مفسرة من قبل متغيرات الإيرادات العامة ومعدل التضخم، وهي نسبة متوسطة مقارنة بالموارد المالية التي تم ضخها في الموازنة العامة للدولة من قبل الإيرادات الجبائية التي تمثل أزيد من 96% من الإيرادات العامة للموازنة، وبالنسبة للارتباط الذاتي للأخطاء فان قيمة داربن واتسون (1.90) تدل على أنه لا وجود لارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما تشير الاختبارات التشخيصية للنموذج إلى السلوك الجيد للبواقي (كل الاحتمالات أكبر من 0.05)، حيث أثبت اختبار LM test على نفي وجود لأي ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما بين اختبار J-B test أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما اختبار White test يؤكد على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، في حين يؤكد اختبار Chow test أن معلمات النموذج مستقرة.

ج- <u>الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي</u>

اختبار السببية: سنقوم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية وذلك باستخدام اختبار السببية لـ VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests في نموذج الانحدار الذاتي VAR وعليه جاءت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم (5- 33): اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات العامة والتضخم ومعدل النمو الاقتصادي

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Dependent variable: LCROI			
Excluded	Chi-sq.	df	Prob.
LFP	7.70	1	0.005
LFO	3.22	1	0.07
LRNF	5.43	1	0.01
LINF	6.76	1	0.009
ALL	14.72	4	0.005

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يلاحظ من خلال نتائج اختبار السببية لـ غرانجر في إطار نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests) الموضحة في الجدول أعلاه، أن المتغيرات المستقلة في النموذج مجتمعة تسبب في معدل النمو الاقتصادي، حيث نجد أن احتمال الرفض يساوي 0.005 وهو أقل من 0.05، وهو ما يؤكد صحة تمثيل النموذج في معادلة واحدة.

تحليل دوال الاستجابة الدفعية: تفيد تحليل دوال الاستجابة في الكشف عن مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين المتغيرات المعنية بالدراسة، سوف نحاول في هذه الدراسة تحليل نتائج صدمات متغيرات الإيرادات العامة ومعدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى استجابتها لهذه الصدمات خلال فترة تنبؤية لعشر سنوات والتي توضحها الأشكال التالية:

الشكل رقم (5-5): شكل استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمات تنبؤية لمتغيرات الإيرادات العامة ومعدل التضخم خلال عشر سنوات مقبلة

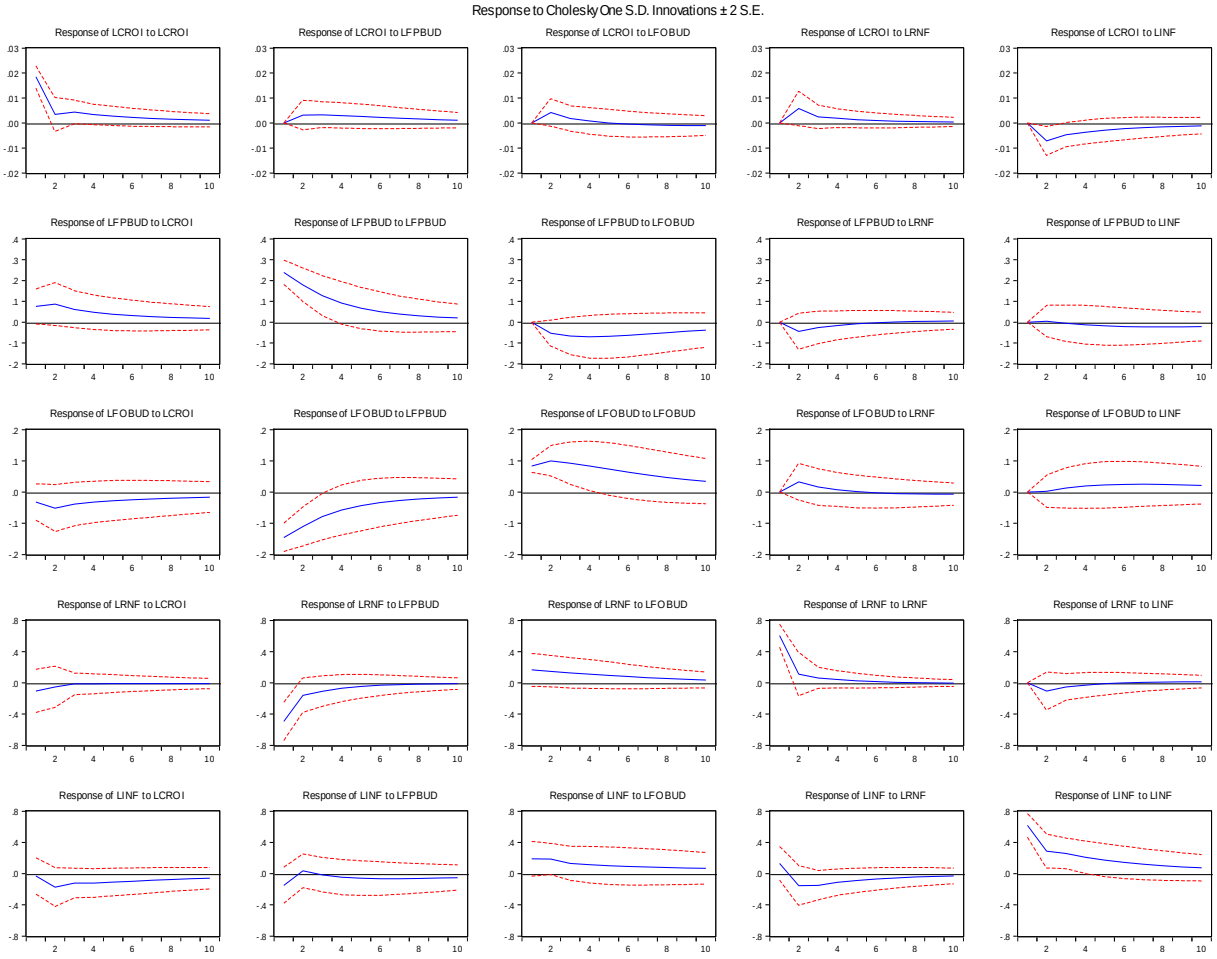

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه نحلل ما يلي:

- **آثار صدمة في الجباية البترولية:** استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة في الجباية البترولية سيكون له آثار ايجابية في المدى القصير والمتوسط وحتى الطويل، لكنها استجابة ضعيفة جدا، فخلال السنة الثانية سجلت نسبة الاستجابة للصدمة (0.003%) ثم تنخفض هذه النسبة إلى أن تصل نسبة (0.002%) خلال السنة الخامسة، ثم تواصل نسبة الاستجابة بالانخفاض في المدى الطويل إلى أن تصل نسبة 0.001% خلال السنة العاشرة.

- **آثار صدمة في الجباية العادية:** أن استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة في الجباية العادية ستكون استجابة فورية وايجابية خلال المدى القصير، حيث سجلت نسبة الاستجابة 0.004 %خلال السنة الثانية، لكنها تبدأ بالانخفاض إلى أن تصل إلى نسبة 0.0008 %خلال السنة الرابعة، أما في المدى المتوسط فتكون نسبة الاستجابة للصدمة سلبية حيث قدرت خلال السنة السادسة بـ 0.0004-%، ثم تبدأ نسبة الاستجابة السلبية في الارتفاع ابتداء من السنة السادسة حيث ينخفض معدل النمو في السنة السابعة بنسبة 0.0007- % ثم إلى نسبة 0.001- % خلال السنة التاسعة، في حين تثبت نسبة الصدمة السلبية خلال السنة العاشرة في 0.001-%.

- **آثار صدمة في الإيرادات غير الجبائية:** استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة في الإيرادات غير الجبائية سيكون له آثار ايجابية في المدى القصير والمتوسط وحتى الطويل، لكنها استجابة ضعيفة جدا، فخلال السنة الثانية سجلت نسبة الاستجابة للصدمة (0.005%) ثم تنخفض هذه النسبة إلى أن تصل نسبة (0.001%) خلال السنة الخامسة، ثم تواصل نسبة الاستجابة بالانخفاض في المدى الطويل إلى أن تصل نسبة 0.0003% خلال السنة العاشرة.

- **آثار صدمة في معدل التضخم:** إن حدوث صدمة ايجابية في معدل التضخم سوف يكون لها آثار معنوية سلبية على معدل النمو الاقتصادي ابتداء من السنة الثانية التي تلي الصدمة، حيث تؤدي إلى انخفاض معدل النمو بنسبة 0.007- %، وتتوالى استجابة معدل النمو في الانخفاض خلال المدى المتوسط، حيث ينخفض معدل النمو بنسبة 0.004-% خلال السنة الثالثة، ثم إلى 0.003-% خلال السنة الرابعة، ثم إلى 0.002-% خلال السنة الخامسة، إلى أن تصل نسبة الاستجابة إلى 0.001- % خلال السنة الثامنة، أما في السنة العاشرة فان نسبة الاستجابة تثبت عند نسبة 0.001-%.

تحليل تجزئة التباين: يشير تحليل التباين إلى التحركات في سلسلة معينة الناجمة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام.

الجدول رقم (5- 34): نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير معدل النمو الاقتصادي.

Variance Decomposition of LCROI:						
Period	S E	LCROI	LFP	LFO	LRNF	LINF
1	0.018455	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.021569	75.75771	2.141697	3.789967	7.161266	11.14936
3	0.022955	70.55231	3.971616	3.964480	7.457627	14.05397
4	0.023770	67.84684	5.280585	3.811027	7.595198	15.46635
5	0.024280	66.32853	6.236819	3.652700	7.585541	16.19641
6	0.024620	65.35282	6.913206	3.588525	7.539000	16.60645
7	0.024857	64.66383	7.381040	3.617949	7.486370	16.85081
8	0.025030	64.14594	7.699406	3.712109	7.438265	17.00428
9	0.025160	63.74252	7.913978	3.840432	7.397563	17.10551
10	0.025260	63.42267	8.058051	3.979430	7.364369	17.17548

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يوضح الجدول أعلاه نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو الاقتصادي والمفسر من قبل صدماته الخاصة والصدمات في المتغيرات المفسرة والممثلة في الإيرادات العامة ومعدل التضخم، إن تحليل تجزئة التباين أعلاه يغطي فترة 10 سنوات من أجل التأكد من الآثار عندما يسمح للمتغيرات المفسرة(الإيرادات العامة والتضخم) بأن تؤثر على معدل النمو الاقتصادي لفترة أطول نسبيا.

في المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية) فأن 75.75 % من تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو الاقتصادي ترجع إلى صدماته الخاصة، في حين أن تساهم الجباية البترولية بحوالي 2.14% والجباية العادية بـ 3.78 %، في حين تساهم الإيرادات غير الجبائية في تباين خطأ التنبؤ بـ 7.16 % أما معدل التضخم بـ 11.14% في تفسير تباين خطأ التنبؤ، وترتفع نسبة تفسير تباين الخطأ بالنسبة للجباية البترولية إلى 5.28 % ومعدل التضخم إلى 15.46 % والإيرادات غير الجبائية بـ 7.59% والجباية العادية إلى 3.8 % خلال السنة الرابعة، أما في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية) فإن معدل النمو الاقتصادي يساهم بحوالي 66.32% في تفسير التنبؤ الخاص به، في حين تساهم الجباية البترولية بـ 6.23 % في تفسير خطأ التنبؤ للنمو أما الجباية العادية فتنخفض إلى نسبة 3.65% وكذا الإيرادات غير الجبائية إلى 7.58% في حين ترتفع نسبة التفسير لمعدل التضخم إلى 16.19%، كما ترتفع هذه النسب خلال السنوات المقبلة، فخلال السنة التاسعة تساهم الجباية البترولية بـ 7.91 % في تفسير تباين الخطأ، أما الجباية العادية فتساهم بنسبة 3.84% ومعدل التضخم بـ 17.10% أما الإيرادات غير الجبائية فتنخفض إلى 7.39%، بينما في المدى الطويل (السنة العاشرة المستقبلية) يمثل معدل النمو الاقتصادي في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به بحوالي 63.42 % في حين تمثل نسبة 8.05 % إلى تفسير تباين خطأ التنبؤ للمتغير المستقل الجباية البترولية، أما الجباية العادية فتساهم في تفسير تباين خطأ التنبؤ بنسبة 3.37%، في حين يمثل معدل التضخم أعلى نسبة تفسير بنسبة 17.17%، أما الإيرادات غير الجبائية فتعرف انخفاض في نسبة المساهمة في تفسير تباين خطأ التنبؤ بـ 7.36%.

إن نتائج تحليل تجزئة التباين متوافقة تقريبا مع الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في الاقتصاد الوطني، حيث يظهر ارتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة، الأمر الذي زاد من توسع في عملية الإنفاق العام في إطار السياسة المالية التوسعية التي تبنتها الدولة خاصة بعد سنة 2000 والتي تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنوع الاقتصادي، أما الجباية العادية نستنتج من خلال أن النظام الجبائي في الجزائر مازال يواصل عرقلته لمسار التنمية في الاقتصاد، في حين يعد معدل التضخم أهم متغير مفسر لخطأ التنبؤ لمعدل النمو الاقتصادي من بين متغيرات الدراسة، ولهذا تبنى بنك الجزائر سياسة استهداف التضخم في السنوات الأخيرة من أجل التحكم في هذا المعدل عند مستوى مقبول لتطور معدل النمو الاقتصادي، فمن خلال الجدول أعلاه نجد أن متغيرات الجباية البترولية ومعدل التضخم والإيرادات غير الجبائية واصلت تفسير نسبة مهمة من تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو الاقتصادي، وهو ما يتفق مع نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية.

المطلب الثاني: قياس أثر الجباية البترولية على تخفيض معدلات البطالة

إن من بين أهداف السياسة المالية النهائية هو تخفيض معدلات البطالة إلى نسب متدنية، حيث أثبت العديد من الاقتصاديين فعالية النفقات العامة في تحقيق هذا الهدف خاصة النفقات الاستثمارية، وعليه وبناء على ما تم استنتاجه من النماذج السابقة وعلاقة الجباية البترولية بالنفقات العامة ونفقات التجهيز خصوصا، يوحي لنا أن هناك علاقة غير مباشرة بين الجباية البترولية وتغيرات معدلات البطالة، وعليه سوف نحاول في هذا الطلب نمذجة هذه العلاقة لمعرفة أثر مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة على تخفيض معدلات البطالة.

1- المتغيرات المستخدمة ومصادر بياناتها:

في هذه الدراسة تم استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة 1980-2014، وتتمثل المعطيات المستخدمة فيما يلي:

أ. **معدل البطالة (Taux de chômage):** ويعد المتغير التابع للنموذج، ونرمز له بالرمز **Chom** ، ومعبر عنها بالنسبة المئوية، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة **1980-2014**، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz ، وكذا التقارير السنوية لـ بنك الجزائر على الموقع الالكتروني: www.bank-of-algeria.dz.

ب. **الجباية البترولية(Fiscalité pétrolière) :** وهي المتغير المستقل والمفسر للنموذج، ونرمز لها بالرمز **FPBUD**، وتم التعبير عنها بالنسب المئوية وهي نسب مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة **1980-2014**، وقد قمنا بحساب هذه النسب بالاعتماد على قاعدة البيانات من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

والشكل الموالي يمثل التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة، للعلم أننا قمنا بإدخال اللوغاريتم النيبري على متغيرات الدراسة.

الشكل رقم (6-5): التمثيل البياني للسلسلتين الزمنيتين الجباية البترولية ومعدل البطالة.

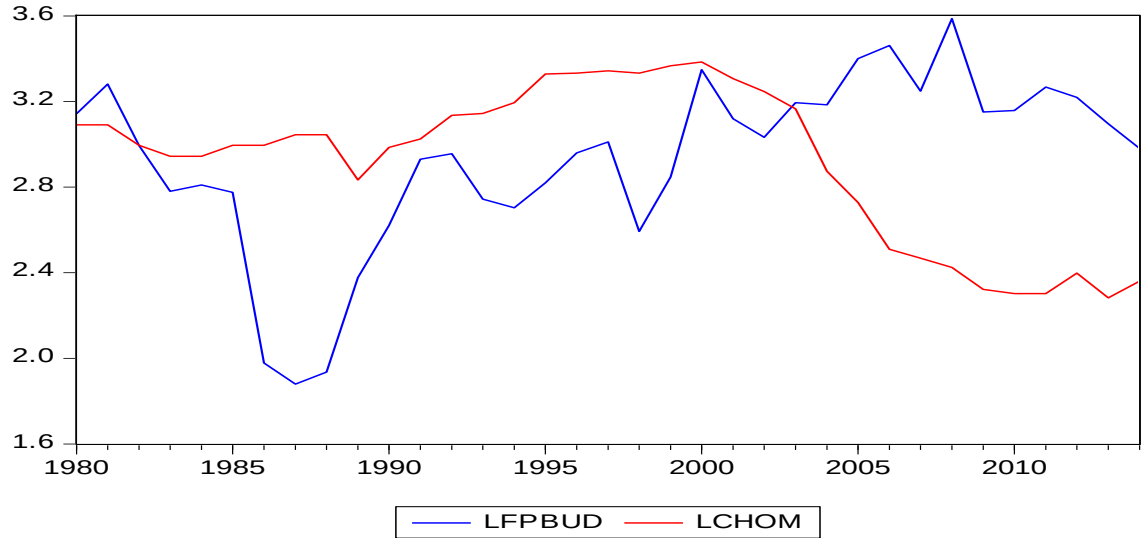

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن السلسلتين غير مستقرتين، وعليه فإن تقدير العلاقة بين معدل البطالة ونسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة، يجب العمل على سلسلتين مستقرتين، ولاختبار استقرارية السلسلتين نستعمل اختبارات جدر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF، و عليه جاءت نتائج هذا الاختبار ما يلي :

الجدول رقم (5- 35): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج رقم 09 باستخدام اختبار ADF

Test ADF	Type de Model	LCHOM	LFPBUD	I(d)
Value de Prob	None	0.18	0.54	I (0)
	With C	0.94	0.31	
	With C+T	0.94	0.27	
Value de Prob	None	0.02	0.0000	I (1)
	With C	0.16	0.0001	
	With C+T	0.33	0.0060	
Value de Prob	None	0.0000	/	I (2)
	With C	0.0000	/	
	With C+T	0.0000	/	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من خلال جدول نتائج اختبار جذر الوحدة ADF أن كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 1 %، 5 % ، 10 % و بالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بوجود جذور وحدوية و بالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية وعند تطبيق الاختبار عند الفروق الأولى نلاحظ أن كل القيم المحسوبة ADF_C أكبر من القيم الحرجة الجدولية ADF_t عند مستوى معنوية 1 % ، 5 %، 10 % بالنسبة لسلسلة الجباية البترولية، لكن سلسلة الزمنية للبطالة مستقرة فقط عند الفرق الثاني وهو ما أظهره اختبار ADF في الجدول أعلاه، و بالتالي نقبل الفرضية البديلة و نعتبر أن الفروق الثانية والأولى للمتغيرات هي سلاسل زمنية مستقرة، و منه فإن كلا من معدل البطالة ونسبة الجباية البترولية سلسلتين مستقرتين.

2- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون:

تشير نتائج اختباري اختبار الأثر و اختبار القيمة الذاتية العظمى الملخصة في الجدول أدناه إلى إمكانية رفض العدم القائل بعدم وجود متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5 %.

الجدول رقم (5- 36): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين معدل البطالة والجباية البترولية.

فرضية العدم	القيمة الذاتية	الأثر trace	القيمة الحرجة لاختبار الأثر 5%	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية 5%
r=0	0.32	16.02	25.87	13.14	19.38
$r \leq 1$	0.08	2.88	12.51	2.88	12.51

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تبين نتائج اختبار الأثر إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trac} عند هذه الفرضية تساوي 16.02 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 25.87 عند مستوى معنوية 5%، كما تم التوصل إلى نفس النتيجة من خلال القيمة الذاتية العظمى إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية للقيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 5.72 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 13.14 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يظهر اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى بعدم وجود أي شعاع للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

3- تقدير نموذج VAR لمتغيرات الدراسة:

بعدما اكتشفنا أنه لا يوجد تكامل مشترك بين معدل البطالة ونسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة بالإضافة إلى عدم تكامل السلسلتين أي معدل البطالة ونسبة الجباية البترولية، ارتأينا أن نختبر العلاقة الديناميكية للآثار المتوقعة لنسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة على معدل البطالة عن طريق نموذج الانحدار الذاتي المتجه **Vector Auto Regressive**.

د- <u>اختيار درجة التأخر (طول فترة التأخر):</u>

يتم اختيار عدد فترات التأخر الملائمة والتي تقوم بتدنية معايير **(AIC), (SIC), (HQ)**، وذلك باستخدام معايير تحديد درجة التأخر لنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه **(VAR)**، ويمكن ملاحظة أن جميع المعايير اقترحت أن درجة التأخر الملائمة هي **الدرجة الأولى** باعتبارها المثلى لاستخدامها في هذا النموذج.

الجدول رقم (5- 37): نتائج اختبار تحديد فترات التأخر لنموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-10.55603	NA	0.009361	1.004483	1.101993	1.031528
1	38.09119	85.61912*	0.000264*	-2.567295*	-2.274765*	-2.486160*
2	39.13714	1.673513	0.000337	-2.330971	-1.843421	-2.195745
* indicates lag order selected by the criterion						

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

هـ- <u>تقدير نموذج الدراسة:</u> سوف نعتمد على دراستنا هذه على تقنية (VAR) في تحديد النموذج، ونظرا لتحديد درجة التأخير في ما سبق **(الجدول رقم 3)** والتي كانت الدرجة الأولى، وبالتالي سيتم تقدير النموذج **VAR (1)**، وعليه كانت نتائج التقدير كالآتي:

الجدول رقم (5-38): نتائج تقدير نموذج VAR بين معدل البطالة ونسبة الجباية البترولية

	LCHOM	LFPBUD
LCHOM (-1)	0.903 (0.043) [20.84]	-0.070 (0.112) [0.627-]
LFPBUD (-1)	-0.29 (0.06) [4.76 -]	0.536 (0.159) [3.371]
c	1.149 (0.270) [4.241]	1.639 (0.703) [2.331]
R^2	0.97	
$\overline{R}^2$	0.96	
F	357.96	
N	25	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

دراسة صلاحية نموذج الانحدار الذاتي:

- استقرارية نموذج: للتأكد من مدى استقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والجدول أدنه يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (5-39): نتائج اختبار استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي

Root	Modulus
0.953374	0.953374
0.486873	0.486873

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يتبين أن جميع الجذور أقل من الواحد، أي تقع داخل الدائرة الأحادية، وعليه يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR (1) مستقر.

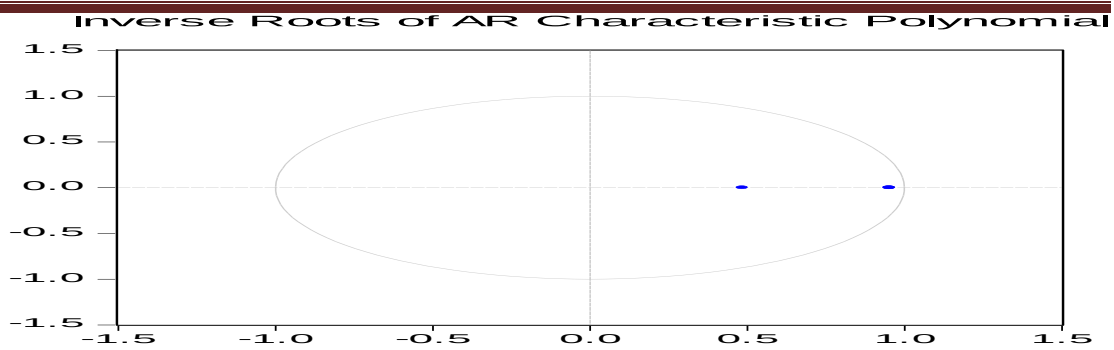

- **دراسة الارتباط الذاتي للبواقي :** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي نلجأ إلى اختبار **lm test**، وعليه جاءت نتائج الاختبار كما في الجدول أدناه:

الجدول رقم (5-40): اختبار LM test للارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج VAR

Lags	1	2	3	4
Lm stat	2.73	4.09	2.83	1.37
Prob	0.60	0.39	0.58	0.84

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يشير الجدول أعلاه إلى قبول فرضية العدم أي غياب الارتباط الذاتي بين البواقي، لأن القيمة الاحتمالية (**Prob**) أكبر من مستوى معنوية 5 %.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:** يستخدم اختبار **Jarque- Bira** (الفرضية الصفرية: سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي) للكشف عن طبيعة السلاسل الزمنية (**la normalité**)، والجدول أدناه يظهر نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (5-41): اختبار Jarque- Bira للتوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج VAR

Component	1	2	joint
Jarque- Bira	2.85	0.91	3.77
df	2	2	4
Prob	0.24	0.63	0.437

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه يستنتج أن إحصائية **Jarque- Bira** لجميع البواقي أقل من القيمة المجدولة الإحصائية: $X^2_{0.05}(4) = 9.49$ ، ومنه نقبل الفرض العدم أي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

- **اختبار عدم ثبات التباين:** يستخدم اختبار **WHITE** (الفرضية الصفرية: يوجد تجانس في تباين الأخطاء) للكشف على وجود تجانس التباين في الأخطاء، والجدول أدناه يظهر نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (5-42): اختبار White test لثبات التباين في الأخطاء لنموذج VAR

Dependent	R^2	F (4.20)	Prob	Chi-sq.	Prob
res1*res1	0.17	1.05	0.40	4.35	0.36
res2*res2	0.04	0.26	0.90	1.23	0.87
res2*res1	0.37	2.98	0.04	9.34	0.05

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يشير الجدول أعلاه إلى قبول فرضية العدم أي وجود تجانس في تباين الأخطاء، لأن القيمة الاحتمالية لفيشر (Prob) أكبر من مستوى معنوية 5 %.

انطلاقا من الاختبارات السابقة لكل من اختبار الاستقرارية والارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي للبواقي، يمكن القول أن النموذج VAR(1) المقدر ذو جودة إحصائية مقبولة وبالتالي يمكن الإقرار بصلاحيته.

التحليل الاقتصادي والإحصائي للنموذج:

من أجل تحليل اقتصادي وإحصائي مفصل، قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR(1) الذي يظهر في الجدول أعلاه بطريقة المربعات الصغرى العادية، وعليه سوف نقوم بتحليل النموذج أدناه:

الجدول رقم(5- 43): تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي بين معدل البطالة ونسبة الجباية البترولية بطريقة OLS

$$lchom_t = 1.14 + 0.90\, lchom_{t-1} - 0.29 FPBUD_{t-1} + \varepsilon_t$$

Variables	Coefficients	Std-Error	t-statistic	Prob
C	1.14	0.27	4.24	0.0003
$lchom_{t-1}$	0.90	0.04	20.84	0.0000
$FPBUD_{t-1}$	0.29-	0.06	4.76	0.0001
R^2	0.97	F	357.96	0.0000
$\overline{R}^2$	0.96	D-W	1.81	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test		F (Prob):	0.32 (0.72)	
Jarque- Bira test		j-b (Prob):	2.85 (0.24)	
Heteroscedasticity Test: White		F (Prob):	0.86 (0.43)	
Chow Breakpoint Test: 2000		F (Prob):	1.15 (0.35)	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال النتائج أعلاه نحلل ما يلي:

- **<u>التحليل الاقتصادي للنموذج:</u>**

إن الإشارة السالبة لمعلمة الجباية البترولية β_2 مقبولة من الناحية الاقتصادية، إذ أن زيادة الجباية البترولية بـ 1 % سينخفض معدل البطالة بنسبة 0.29 %، وبالتالي للجباية البترولية دور هام في تخفيض معدلات البطالة، حيث تمثل قناة الإنفاق في الموازنة العامة الوسيلة المباشرة لأثر الجباية البترولية على رفع نسبة التشغيل في الجزائر.

- **<u>التحليل الإحصائي للنموذج:</u>**

ويتضح من خلال نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية، فالمعنوية الكلية للنموذج محققة وهو ما تؤكده الإحصائية فيشر التي تساوي 357.96 وهي أكبر من فيشر الجدولية عند 5%، كما أن كل معلمات النموذج معنوية عند مستوى 5%، بالإضافة إلى قدرة المتغير المستقل نسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة في تفسير تغيرات المتغير التابع معدل البطالة بـ 97 % والمعبر عنها بمعامل التحديد R^2 وتعتبر نسبة جيدة والتي تدل على أن هناك ارتباط قوي بين متغيرات النموذج، أما بالنسبة للقيمة المتبقية 3 % فيمكن نسبها للعوامل الأخرى غير المدرجة في النموذج التي تتضمن الحد العشوائي ε، وحسب قيمة D-W المحسوبة والتي تساوي 1.81 نجد أنها تقع في منطقة عدم وجود الارتباط الذاتي، وهذا ما يدل على انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما تشير الاختبارات التشخيصية للنموذج إلى السلوك الجيد للبواقي (كل الاحتمالات أكبر من 0.05)، حيث أثبت

اختبار LM test على نفي وجود لأي ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما بين اختبار J-B test أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما اختبار White test يؤكد على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، في حين يؤكد اختبار Chow test أن معلمات النموذج مستقرة.

و- الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي

اختبار السببية: سنقوم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية وذلك باستخدام اختبار السببية لـ Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests VAR في نموذج الانحدار الذاتي VAR وعليه جاءت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم (5-44): اختبار العلاقة السببية بين نسبة الجباية البترولية ومعدلات البطالة

Dependent variable: LCHOM			
Excluded	Chi-sq.	df	Prob.
LFPBUD	22.71	1	0.0000
ALL	22.71	1	0.0000
Dependent variable: LFPBUD			
Excluded	Chi-sq.	df	Prob.
LCHOM	0.39	1	0.53
ALL	0.39	1	0.53

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تظهر نتائج اختبار السببية لـ غرانجر أن هناك سببية أحادية الاتجاه من نسبة الجباية البترولية إلى معدل البطالة، حيث نجد أن احتمال كاي مربع المحسوبة والذي يساوي 0.0000 أقل من 0.05، وعليه نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي مفاده أن نسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة تسبب في معدلات البطالة، في حين نجد أنه لا يوجد اتجاه للعلاقة السببية من معدل البطالة إلى نسبة الجباية البترولية، حيث نجد أن قيمة احتمال كاي مربع أكبر من 0.05 والتي تساوي 0.53 وبالتالي نقبل الفرض العدم، أي أن معدل البطالة لا تسبب في نسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة.

تحليل دوال الاستجابة الدفعية: سوف نحاول في هذه الدراسة تحليل نتائج صدمات متغير نسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة على معدلات البطالة في الجزائر ومدى استجابة هذه الأخيرة لهذه الصدمات خلال فترة تنبؤية لعشر سنوات والتي توضحها الأشكال التالية:

الشكل رقم (5-7): شكل استجابة معدل البطالة لصدمات تنبؤية لمتغير الجباية البترولية خلال عشر سنوات مقبلة

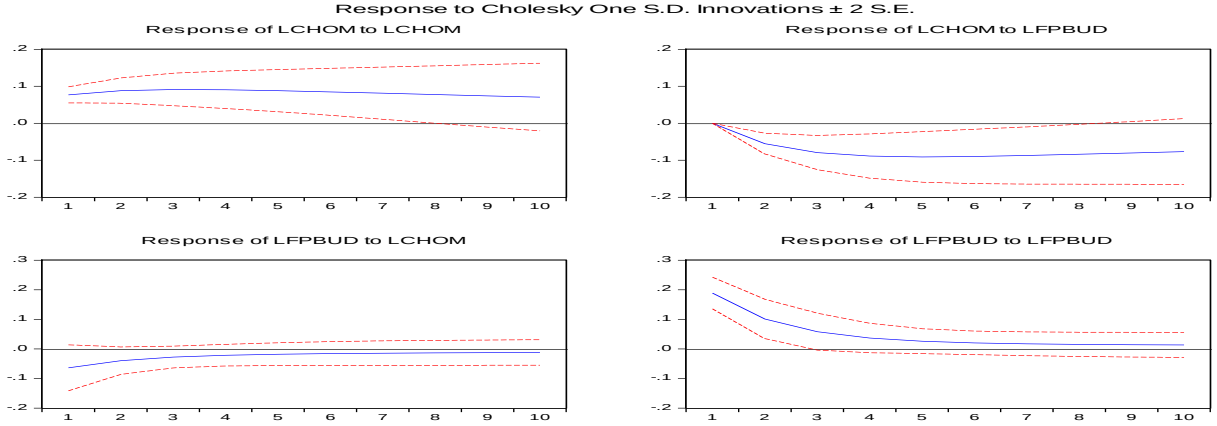

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

إن حدوث صدمة ايجابية في نسب الجباية البترولية في الإيرادات العامة سوف يكون لها آثار معنوية ايجابية ابتداء من السنة الثانية التي تلي الصدمة، حيث تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.05 %، وتتوالى استجابة معدلات البطالة في المدى المتوسط، حيث ينخفض معدل البطالة بنسبة 0.079 %خلال السنة الثالثة، ثم إلى 0.088 %خلال السنة الرابعة، ثم إلى 0.091 %خلال السنة الخامسة، في حين تبدأ نسبة الاستجابة بالانخفاض ابتداء من السنة السادسة حيث ينخفض معدل البطالة في ذات السنة بنسبة 0.089 % ثم إلى نسبة 0.083 % خلال السنة الثامنة، إلى أن تصل نسبة الاستجابة إلى 0.079 % خلال السنة العاشرة.

وعليه فإن معدل البطالة له استجابة فورية للصدمات الايجابية التي تحدث في نسب مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة خاصة في المدى القصير والمتوسط، وبالرغم من انخفاض نسبي ضئيل لردة الفعل في المدى الطويل بالنسبة لانخفاض معدلات البطالة، إلا أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة لها دور هام وفعال في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر.

تحليل تجزئة التباين: يشير تحليل التباين إلى التحركات في سلسلة معينة الناجمة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام.

الجدول رقم (5- 45): نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير معدل البطالة.

Variance Decomposition of LCHOM:			
Period	S E	LCHOM	LFPBUD
1	0.076796	100.0000	0.000000
2	0.129237	81.79199	18.20801
3	0.177025	70.16576	29.83424
4	0.217757	63.65570	36.34430
5	0.251895	59.78329	40.21671
6	0.280558	57.31935	42.68065
7	0.304814	55.65935	44.34065
8	0.325530	54.48708	45.51292
9	0.343382	53.62653	46.37347
10	0.358884	52.97426	47.02574

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يوضح الجدول أعلاه نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدلات البطالة والمفسر من قبل صدماته الخاصة والصدمات في المتغير المفسر والممثل بنسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة، أن تحليل تجزئة التباين أعلاه يغطي فترة 10 سنوات من أجل التأكد من الآثار عندما يسمح للمتغيرات المفسرة(الجباية البترولية) بأن تؤثر على معدلات البطالة لفترة أطول نسبيا.

- **في المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية)** فإن 81.79 % من تباين خطأ التنبؤ لمعدل البطالة ترجع إلى صدماته الخاصة، في حين أن المتغير المفسر الوحيد نسبة الجباية البترولية تساهم بحوالي 18.2% في تفسير تباين خطأ التنبؤ.
- **أما في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية)** فإن معدل البطالة يساهم بحوالي 59.78 % في تفسير التنبؤ الخاص به، في حين تفسر نسبة الجباية البترولية في تفسير خطأ التنبؤ بـ 40.21%.

• **بينما في المدى الطويل (السنة العاشرة المستقبلية)** يمثل معدل البطالة في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به بحوالي 52.97% في حين تمثل نسبة 47.02 % إلى تفسير تباين خطأ التنبؤ للمتغير المستقل والممثل في نسبة الجباية البترولية.

إن نتائج تحليل تجزئة التباين متوافقة تقريبا مع الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاجتماعي، حيث يظهر ارتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة، الأمر الذي ساعد على تجسيد العديد الوكالات التي تولي اهتماما كبيرا بمعضلة البطالة في الجزائر، كما أن توسع الإنفاق العام في إطار السياسة المالية التوسعية التي تبنتها الدولة خاصة بعد سنة 2000 كان لها دور هام في تقليص معدلات البطالة من 29 % سنة 1999 إلى أقل من 10 % سنة 2014 وهذا كله يرجع إلى ارتفاع الحصيلة المالية للجباية البترولية ومدى تغطيتها لعملية الإنفاق العام خاصة بعد سنة 2000، فمن خلال الجدول أعلاه نجد أن الجباية البترولية واصلت تفسير نسبة مهمة من تباين خطأ التنبؤ لمعدلات البطالة وهو ما يتفق مع نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية.

المطلب الثالث: أثر الجباية البترولية على تقليص معدلات الفقر

نحاول في هذا المطلب قياس أثر نسبة مساهمة الجباية البترولية في الموازنة العامة على تخفيض معدلات الفقر في الجزائر، ولاختبار العلاقة بين المتغيرين تم استخدام سلاسل زمنية للفترة 1980-2014، وقد تم تقدير العلاقة بين المتغيرين عن طريق نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

1- المتغيرات المستخدمة ومصادر بياناتها:

في هذه الدراسة تم استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة 1980-2014، وتتمثل المعطيات المستخدمة في :

أ. **معدل الفقر (Taux de pauvre):** ويعد المتغير التابع للنموذج، ونرمز له بالرمز **Tpov** ، ومعبر عنها بالنسبة المئوية، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير **34** مشاهدة، وذلك خلال الفترة **1980-2013**، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من البنك الدولي على الموقع الالكتروني: www.worldbank.org .

ب. **الجباية البترولية (Fiscalité pétrolière):** وهي المتغير المستقل والمفسر للنموذج، ونرمز لها بالرمز **FPBUD**، وتم التعبير عنها بالنسب المئوية وهي نسب مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة **1980-2013**، وقد قمنا بحساب هذه النسب بالاعتماد على قاعدة البيانات من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

والشكل الموالي يمثل التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة، للعلم قد أدخلنا اللوغاريتم لكلا المتغيرين.

الشكل رقم (5-8): التمثيل البياني للسلسلتين الزمنيتين الجباية البترولية ومعدل الفقر.

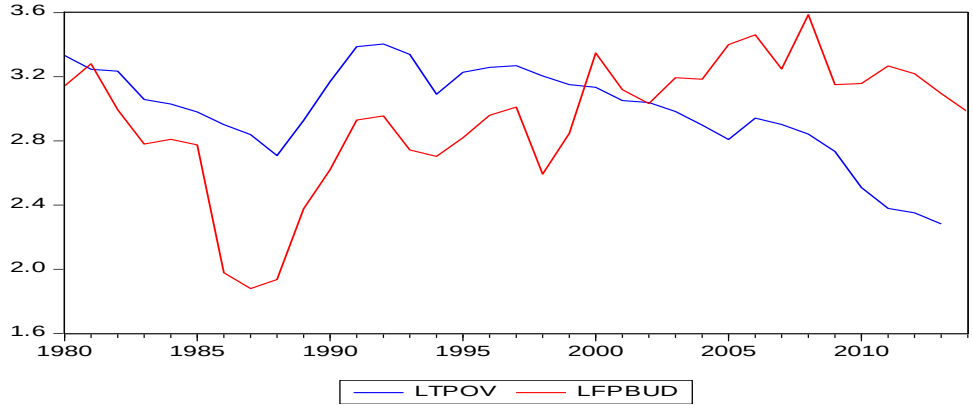

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن السلسلتين غير مستقرتين، وعليه فإن تقدير العلاقة بين معدل الفقر ونسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة، يجب العمل على سلسلتين مستقرتين، ولاختبار استقرارية السلسلتين نستعمل اختبارات جدر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF و عليه جاءت نتائج هذا الاختبار ما يلي :

الجدول رقم (5- 46): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج رقم 10 باستخدام اختبار ADF

Test ADF	Type de Model	LTPOV	LFPBUD	I(d)
Value de Prob	None	0.10	0.54	I (0)
	With C	0.81	0.31	
	With C+T	0.95	0.27	
Value de Prob	None	0.0004	0.0000	I (1)
	With C	0.0050	0.0001	
	With C+T	0.0176	0.0060	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تبين نتائج الجدول أعلاه لاختبار جذر الوحدة ADF أن كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 1 %، 5 % ، 10 % و بالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بوجود جذور وحدوية و بالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية عند المستوى، وعند تطبيق الاختبار عند الفروق الأولى نلاحظ أن كل القيم المحسوبة ADF_C أكبر من القيم الحرجة الجدولية ADF_t عند مستوى معنوية 1 % ، 5 %، 10 % و بالتالي نقبل الفرضية البديلة و نعتبر أن الفروق الأولى للمتغيرات هي سلاسل زمنية مستقرة، و منه فإن كلا من معدل الفقر ونسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة سلسلتين مستقرتين.

2- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون:

تشير نتائج اختباري اختبار الأثر و اختبار القيمة الذاتية العظمى الملخصة في الجدول أدناه إلى إمكانية قبول الفرض العدم القائل بعدم وجود متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5 %.

الجدول رقم (5 -47): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين معدل الفقر والجباية البترولية.

فرضية العدم	القيمة الذاتية	الأثر trace	القيمة الحرجة لاختبار الأثر 5%	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية 5%
r=0	0.34	21.63	25.87	13.39	19.38
$r \leq 1$	0.22	8.23	12.51	8.23	12.51

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تبين نتائج اختبار الأثر إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trac} عند هذه الفرضية تساوي 21.63 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 25.87 عند مستوى معنوية 5%، كما تم التوصل إلى نفس النتيجة من خلال القيمة الذاتية العظمى إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية للقيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 13.39 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 19.38 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يظهر اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى بعدم وجود أي شعاع للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

3- تقدير نموذج VAR لمتغيرات الدراسة:

لاختبار العلاقة الديناميكية والسببية للآثار المتوقعة لنسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة على معدل الفقر قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه **Vector Auto Regressive**.

أ- <u>اختيار درجة التأخر (طول فترة التأخر):</u>

يتم اختيار عدد فترات التأخر الملائمة والتي تقوم بتدنية معايير **(AIC), (SIC), (HQ)**، وذلك باستخدام معايير تحديد درجة التأخر لنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه **(VAR)**، ويمكن ملاحظة أن كل من معياري **SC, HQ** اقترحوا الدرجة الأولى بينما **AIC** اقترح الدرجة الثانية، وعليه نجد أن درجة التأخر الملائمة هي **الدرجة الثانية** باعتبارها المثلى لاستخدامها في هذا النموذج.

الجدول رقم (5 -48): نتائج اختبار تحديد فترات التأخر لنموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	4.288526-	NA	0.005790	0.524044	0.622215	0.550089
1	27.67201	55.93095	0.000565	1.806001-	1.511488-	1.727867-
2	**34.15448**	**10.26391**	**0.000464***	**2.012874*-**	**1.522018*-**	**1.882649*-**
* indicates lag order selected by the criterion						

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

ب- <u>تقدير نموذج الدراسة:</u> سوف نعتمد على دراستنا هذه على تقنية (VAR) في تحديد النموذج، ونظرا لتحديد درجة التأخير في ما سبق **(الجدول رقم 5-53)** والتي كانت الدرجة الثانية أحسن، وبالتالي سيتم تقدير النموذج VAR (2)، وعليه كانت نتائج التقدير كالآتي:

الجدول رقم (5 -49): نتائج تقدير نموذج VAR بين معدل الفقر ونسبة الجباية البترولية

	LTPOV	LFPBUD
LTPOV (-1)	1.061408 (0.18096) [5.86550]	-0.261056 (0.41407) [-0.63046]
LTPOV (-2)	-0.163921 (0.18731) [-0.87512]	0.052517 (0.42862) [0.12253]
LFPBUD (-1)	0.016128 (0.10187) [0.15832]	0.446545 (0.23310) [1.91567]
LFPBUD (-2)	-0.226335 (0.08881) [-2.54857]	0.038498 (0.20321) [0.18945]
c	0.909819 (0.37889) [2.40127]	2.221880 (0.86699) [2.56275]
R^2	0.93	
$\overline{R}^2$	0.92	
F	71.43	
N	25	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

دراسة صلاحية نموذج الانحدار الذاتي:

- **استقرارية نموذج:** للتأكد من مدى استقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والجدول أدنه يبين نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (5 -50): نتائج اختبار استقرارية نموذج شعاع الانحدار الذاتي

Root	Modulus
0.983965	0.983965
0.284837	0.284837
0.119575 - 0.074808i	0.141048
0.119575 + 0.074808i	0.141048

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يتبين أن كل الجذور أقل من الواحد، وعليه يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR (1) مستقر.

- **دراسة الارتباط الذاتي للبواقي :** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي نلجأ إلى اختبار **lm test**، وعليه جاءت نتائج الاختبار كما في الجدول أدناه:

الجدول رقم (5 -51): اختبار LM test للارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج VAR

Lags	1	2	3	4	5
Lm stat	2.94	5.20	4.69	1.97	3.52
Prob	0.56	0.26	0.31	0.74	0.47

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يشير الجدول أعلاه إلى قبول فرضية العدم أي غياب الارتباط الذاتي بين البواقي، لأن القيمة الاحتمالية (**Prob**) أكبر من مستوى معنوية 5 %.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:** يستخدم اختبار **Jarque- Bira** (الفرضية الصفرية: سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي) للكشف عن طبيعة السلاسل الزمنية (**la normalité**)، والجدول أدناه يظهر نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (5 -52): اختبار Jarque- Bira للتوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج VAR

Component	1	2	joint
Jarque- Bira	1.30	1.001	2.30
df	2	2	4
Prob	0.52	0.60	0.68

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه يستنتج أن إحصائية **Jarque- Bira** لجميع البواقي أقل من القيمة المجدولة الإحصائية: $X^2_{0.05}(4) = 9.49$ ، ومنه نقبل الفرض العدم أي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

- **اختبار عدم ثبات التباين:** يستخدم اختبار **WHITE** (الفرضية الصفرية: يوجد تجانس في تباين الأخطاء) للكشف على وجود تجانس التباين في الأخطاء، والجدول أدناه يظهر نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (5 -53): اختبار White test لثبات التباين في الأخطاء لنموذج VAR

Dependent	R^2	F (4.19)	Prob	Chi-sq.	Prob
res1*res1	0.24	0.62	0.74	5.98	0.64
res2*res2	0.13	0.28	0.95	3.20	0.92
res2*res1	0.20	0.49	0.84	4.99	0.75

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.

يشير الجدول أعلاه إلى قبول فرضية العدم أي وجود تجانس في تباين الأخطاء، لأن القيمة الاحتمالية لفيشر (Prob) أكبر من مستوى معنوية 5 %.

انطلاقا من الاختبارات السابقة لكل من اختبار والارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي للبواقي وتجانس التباين، يمكن القول أن النموذج VAR(1) المقدر ذو جودة إحصائية مقبولة وبالتالي يمكن الإقرار بصلاحيته، وعلى الرغم من مصداقية الاختبارات السابقة إلى أنه ومن أجل تحليل اقتصادي وإحصائي مفصل، قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR(1) الذي يظهر في الجدول أعلاه بطريقة المربعات الصغرى العادية، وعليه سوف نقوم بتحليل النموذج أدناه:

الجدول رقم(5 -54): تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي بين معدل البطالة والجباية البترولية بطريقة OLS

$$LTpov_t = 0.90 + 1.06\ Ltpov_{t-1} - 0.16\ Ltpov_{t-2} + 0.01 LFPBUD_{t-1} - 0.22\ LFPBUD_{t-2} + \varepsilon_t$$

Variables	Coefficients	Std-Error	t-statistic	Prob
C	0.90	0.37	2.40	0.0267
$Ltpov_{t-1}$	1.06	0.18	5.86	0.0000
$Ltpov_{t-2}$	-0.16	0.18	-0.87	0.3924
$LFPBUD_{t-1}$	0.01	0.10	0.15	0.8759
$LFPBUD_{t-2}$	-0.22	0.08	-2.54	0.0196
R^2	0.93	F	71.43	0.0000
$\overline{R}^2$	0.92	D-W	2.24	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	F (Prob):	0.42 (0.65)		
Jarque- Bira test	j-b (Prob):	1.30 (0.52)		
Heteroscedasticity Test: White	F (Prob):	1.14 (0.36)		
Chow Breakpoint Test: 2000	F (Prob):	1.05 (0.42)		

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال النتائج أعلاه نحلل ما يلي:

- **<u>التحليل الاقتصادي للنموذج:</u>**

إن الإشارة السالبة لمعلمة الجباية البترولية β_2 مقبولة من الناحية الاقتصادية، إذ أن زيادة نسبة الجباية البترولية بـ 1 % في الإيرادات العامة خلال الفترة t سيؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بنسبة 0.24 % خلال السنة t+1، وبالتالي للجباية البترولية دور هام في تخفيض معدلات الفقر، حيث تمثل قناة الإنفاق في الموازنة العامة الوسيلة المباشرة لأثر الجباية البترولية على مؤشرات التنمية البشرية (الصحة، التعليم، السكن).

- **التحليل الإحصائي للنموذج:**

ويتضح من خلال نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية، فالمعنوية الكلية للنموذج محققة وهو ما تؤكده الإحصائية فيشر التي تساوي 150.24 وهي أكبر من فيشر الجدولية عند 5%، كما أن كل معلمات النموذج معنوية عند مستوى 5% ، بالإضافة إلى قدرة المتغير المستقل نسبة الجباية البترولية في الموازنة العامة في تفسير تغيرات المتغير التابع معدل البطالة بـ 93 % والمعبر عنها بمعامل التحديد R^2 وتعتبر نسبة جيدة والتي تدل على أن هناك ارتباط قوي بين متغيرات النموذج، أما بالنسبة للقيمة المتبقية 7 % فيمكن نسبها للعوامل الأخرى غير المدرجة في النموذج التي تتضمن الحد العشوائي ε، وحسب قيمة D-W المحسوبة والتي تساوي 1.88 نجد أنها تقع في منطقة عدم وجود الارتباط الذاتي، وهذا ما يدل على انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما تشير الاختبارات التشخيصية للنموذج إلى السلوك الجيد للبواقي (كل الاحتمالات أكبر من 0.05)، حيث أثبت اختبار LM test على نفي وجود لأي ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما بين اختبار J-B test أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما اختبار White test يؤكد على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، في حين يؤكد اختبار Chow test أن معلمات النموذج مستقرة.

ج- الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي

- **اختبار السببية:** سنقوم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية وذلك باستخدام اختبار السببية لـ VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests في نموذج الانحدار الذاتي VAR وعليه جاءت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم (5 -55): اختبار العلاقة السببية بين نسبة الجباية البترولية ومعدلات الفقر

Dependent variable: LTPOV			
Excluded	Chi-sq.	df	Prob.
LFPBUD	11.78	1	0.0028
ALL	11.78	1	0.0028
Dependent variable: LFPBUD			
Excluded	Chi-sq.	df	Prob.
LTPOV	1.64	1	0.4403
ALL	1.64	1	0.4403

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تظهر نتائج اختبار السببية لـ غرانجر أن هناك سببية أحادية الاتجاه من نسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة إلى معدل البطالة، حيث نجد أن احتمال كاي مربع المحسوبة والذي يساوي 0.0028 أقل من 0.05، وعليه نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي مفاده أن نسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة تسبب في معدلات الفقر، في حين نجد أنه لا يوجد اتجاه للعلاقة السببية من معدل الفقر إلى نسبة الجباية البترولية، حيث نجد أن قيمة احتمال كاي مربع أكبر من 0.05 والتي تساوي 0.44 وبالتالي نقبل الفرض العدم، أي أن معدل الفقر لا تسبب في نسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة.

- **تحليل دوال الاستجابة الدفعية:** سوف نحاول في هذه الدراسة تحليل نتائج صدمات متغير نسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة على معدلات الفقر في الجزائر ومدى استجابتها لهذه الصدمات خلال فترة تنبؤية لعشر سنوات والتي توضحها الأشكال التالية:

الشكل رقم (5 -9): شكل استجابة معدل الفقر لصدمات تنبؤية لمتغير الجباية البترولية خلال عشر سنوات مقبلة

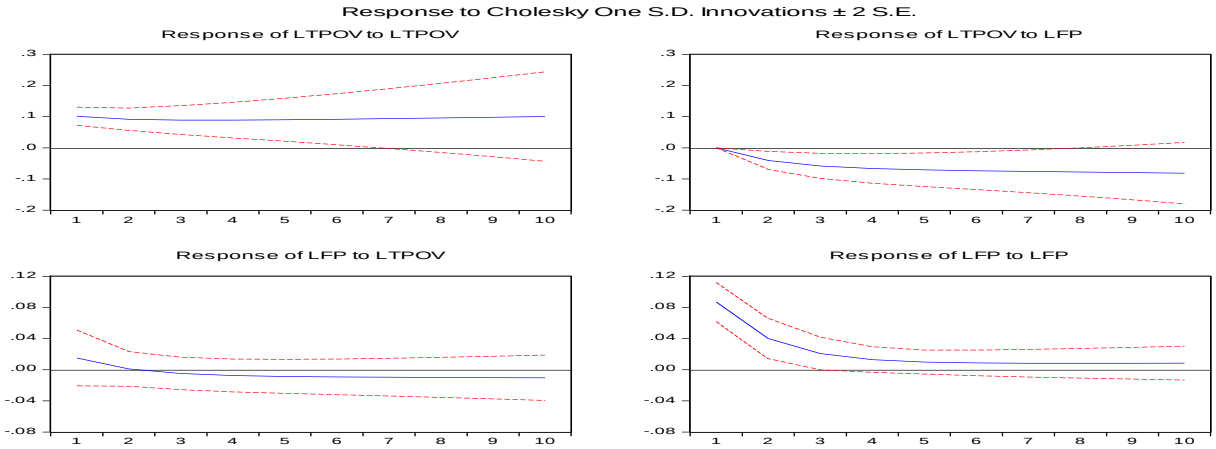

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

إن حدوث صدمة ايجابية في نسب الجباية البترولية في الإيرادات العامة سوف يكون لها آثار معنوية سلبية ابتداء من السنة الثانية التي تلي الصدمة، حيث تؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر بنسبة 0.04 %، في حين يبدأ معدل الفقر بالانخفاض حيث تتوالى استجابة معدلات الفقر في المدى المتوسط والطويل، حيث ينخفض معدل الفقر بنسبة 0.04 %خلال السنة الثالثة، ثم إلى 0.062 %خلال السنة الرابعة، ثم إلى 0.69 %خلال السنة الخامسة، وتواصل الاستجابة لانخفاض معدلات الفقر في الطويل حيث ينخفض معدل الفقر في السنة السادسة بنسبة 0.071 % ثم إلى نسبة 0.0.69% خلال السنة الثامنة، إلى أن تصل نسبة الاستجابة إلى 0.068 % و 0.067 % خلال السنة التاسعة والعاشرة على التوالي.

نستنتج من خلال دوال الاستجابة الدفعية أن معدل الفقر له استجابة فورية للصدمات الايجابية التي تحدث في نسب مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة خاصة في المدى المتوسط والطويل، ما يوحي أهمية الجباية البترولية في الموازنة العامة للدولة.

تحليل تجزئة التباين:

يشير تحليل التباين إلى التحركات في سلسلة معينة الناجمة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام.

الجدول رقم (5 -56): نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير معدل الفقر.

Variance Decomposition of LTPOV:			
Period	S E	LTPOV	LFPBUD
1	0.089559	100.0000	0.000000
2	0.131217	99.94018	0.059817
3	0.156847	93.38952	6.610482
4	0.180913	83.07532	16.92468
5	0.203094	74.76856	25.23144
6	0.222984	68.87964	31.12036
7	0.240822	64.68344	35.31656
8	0.256952	61.59033	38.40967
9	0.271668	59.22893	40.77107
10	0.285195	57.37105	42.62895

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يوضح الجدول أعلاه نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدلات الفقر والمفسر من قبل صدماته الخاصة والصدمات في المتغير المفسر والممثل بنسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة، إن تحليل تجزئة التباين أعلاه يغطي فترة 10 سنوات من أجل التأكد من الآثار عندما يسمح للمتغيرات المفسرة(الجباية البترولية) بأن تؤثر على معدلات الفقر لفترة أطول نسبيا.

ففي المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية) فإن 99.94 % من تباين خطأ التنبؤ لمعدلات الفقر ترجع إلى صدماته الخاصة، في حين أن المتغير المفسر الوحيد نسبة الجباية البترولية تساهم بحوالي 0.05% في تفسير تباين خطأ التنبؤ، وتتواصل ارتفاع نسبة تفسير خطأ التباين خلال المدى القصير إلى 16.92% لمتغير الجباية البترولية خلال السنة الرابعة، **أما في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية)** فإن معدل الفقر يساهم بحوالي 74.76 % في تفسير التنبؤ الخاص به، في حين تفسر نسبة الجباية البترولية في تفسير خطأ التنبؤ بـ 25.23 %، إلى أن تصل هذه النسبة لمتغير الجباية البترولية نسبة 40.77% خلال السنة التاسعة، **بينما في المدى الطويل (السنة العاشرة المستقبلية)** يمثل معدل الفقر في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به بحوالي 57.37 % في حين تمثل نسبة 42.62 % إلى تفسير تباين خطأ التنبؤ للمتغير المستقل والممثل في نسبة الجباية البترولية.

إن نتائج تحليل تجزئة التباين متوافقة تقريبا مع الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في تحسين مؤشرات التنمية البشرية وتقليص معدلات الفقر،حيث يؤدي ارتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة إلى زيادة مخصصات نفقات التجهيز لقطاعات الصحة والتعليم والسكن والتي لها دور هام في تحسين مؤشرا التنمية البشرية وتقليص معدل الفقر، فمن خلال الجدول أعلاه نجد أن الجباية البترولية واصلت تفسير نسبة مهمة من تباين خطأ التنبؤ لمعدلات الفقر وهو ما يتفق مع نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية.

المبحث الرابع: علاقة الجباية البترولية بالتوازن الخارجي

يهدف هذا المبحث إلى اختبار العلاقة بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري لميزان المدفوعات في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1980-2014، وتحديد اتجاه العلاقة السببية ما بين الرصيدين، وهل هذه العلاقة تؤكد الطرح الريكاردي أو تدعم المقاربة الكينزية، أم نكون أمام علاقة ثالثة وذلك للطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني، وقبل ذلك ولمعرفة مكانة الجباية البترولية في خضم هذه العلاقة، سوف نتطرق في المطلب الأول إلى العلاقة ما بين مكونات الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري كل على حدا باستخدام اختبارات السببية لـ Granger ونموذج تصحيح الخطأ ECM، أما المطلب الثاني سنختبر العلاقة مباشرة ما بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري، أما المطلب الأخير سنتطرق فيه إلى تقدير نموذج مقترح يوضح ويحدد لنا أهم المتغيرات التي تؤثر على الجباية البترولية، وذلك لمعرفة أسباب التقلبات وعدم الاستقرار في حصيلتها المالية التي تعرفها هذه الأخيرة من حين لآخر.

المطلب الأول: العلاقة بين مكونات الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري

سنحاول في هذا المطلب القيام بالعديد من الاختبارات ما بين مكونات الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري وذلك لمعرفة العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات، وعليه سوف نقوم باستخدام اختبارات السببية لـ Granger واختبار التكامل المشترك عن طريق نموذج تصحيح الخطأ ECM، وذلك قبل التطرق إلى اختبار العلاقة المباشرة ما بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري.

1- البيانات المستخدمة ومصادر بياناتها:

أ. **الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي :FPPIB** وتتمثل في نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم حساب هذه النسبة بالاعتماد على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

ب. **الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي :FOPIB** وتتمثل في نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم حساب هذه النسبة بالاعتماد على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz ، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

ج. **الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي :RGPIB** وتتمثل في نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم حساب هذه النسبة بالاعتماد على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz ، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

د. **نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي :DFPIB** وتتمثل في نسبة نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم حساب هذه النسبة بالاعتماد على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz ، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

هـ. **نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي :DEPIB** وتتمثل في نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم حساب هذه النسبة بالاعتماد على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz ، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

و. **النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي :RGPIB** وتتمثل في نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم حساب هذه النسبة بالاعتماد على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz ، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

ز. **الواردات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي IMPIB:** ويتمثل هذا المتغير في نسبة الواردات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم حساب هذه النسبة بالاعتماد على قاعدة البيانات على قاعدة البيانات المتغير من خلال التقارير السنوية لبنك الجزائر، والمتاحة على الموقع الالكتروني: www.bank-of–algeria.dz، وموقع الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz .

ح. **الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي EXHPIB:** ويتمثل هذا المتغير في نسبة الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم حساب هذه النسبة بالاعتماد لهذا المتغير من قاعدة البيانات منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) والمتوفرة في التقارير السنوية، والمتاحة على الموقع الالكتروني : www.opec.org.

ط. **الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي EXHPIB:** ويتمثل هذا المتغير في نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم حساب هذه النسبة بالاعتماد لهذا المتغير من قاعدة البيانات منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) والمتوفرة في التقارير السنوية، والمتاحة على الموقع الالكتروني : www.opec.org.

ي. **الصادرات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي EXPIB:** هي مجموع الصادرات النفطية وغير النفطية التي تقوم الجزائر بتصديرها، ويتمثل هذا المتغير في نسبة الصادرات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم حساب هذه النسبة بالاعتماد على قاعدة البيانات المتغير من خلال التقارير السنوية لبنك الجزائر، والمتاحة على الموقع الالكتروني: www.bank-of–algeria.dz، وموقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz .

والشكل الموالي يمثل التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة، للعلم قد أدخلنا اللوغاريتم لكل المتغيرات.

الشكل رقم (5- 10): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

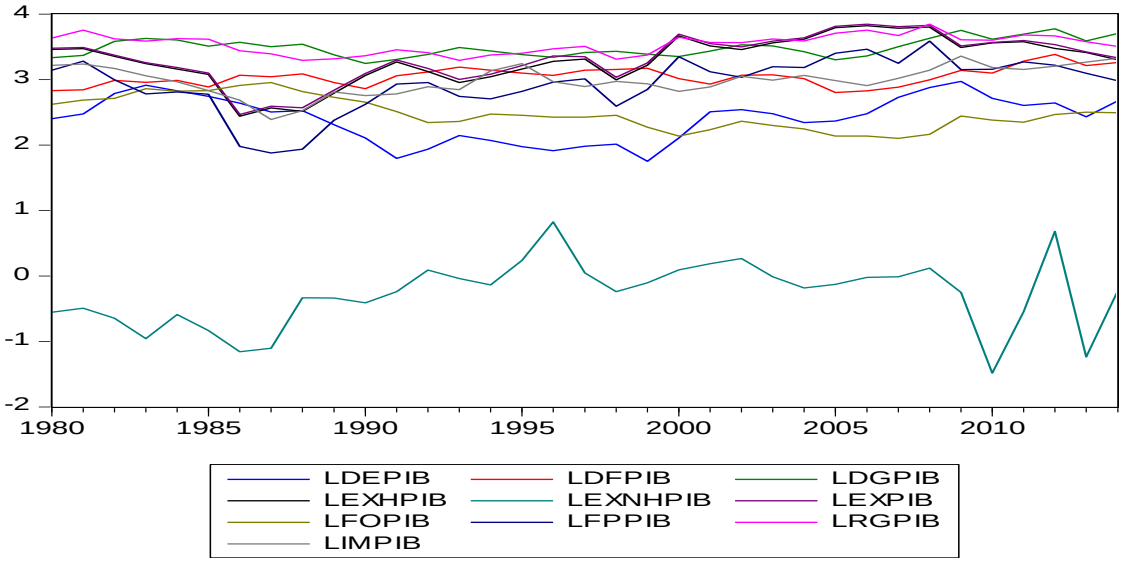

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

2- استقرارية السلاسل الزمنية:

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية أعلاه نستعمل اختبارات جدر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF والتي جاءت نتائجه كما يلي:

الجدول رقم (5 -57): نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلاسل الزمنية لمكونات الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري

Test ADF	Type de Model	LRGPIB	LFPPIB	LDGPIB	LEXPIB	LEXHPIB	LIMPIB	I(d)
Value de Prob	None	0.56	0.54	0.83	0.57	0.56	0.70	I (0)
	With C	0.19	0.31	0.26	0.44	0.44	0.41	
	With C+T	0.34	0.27	0.31	0.40	0.40	0.31	
Value de Prob	None	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0001	0.0000	I (1)
	With C	0.0001	0.0001	0.0003	0.0022	0.0029	0.0005	
	With C+T	0.0004	0.0060	0.0082	0.0130	0.0164	0.0012	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تبين نتائج الجدول اعلاه لاختبار جذر الوحدة ADF أن كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 1 %، 5 % ، 10 % و بالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بوجود جذور وحدوية و

بالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية عند المستوى، وعند تطبيق الاختبار عند الفروق الأولى نلاحظ أن كل القيم المحسوبة ADF_C أكبر من القيم الحرجة الجدولية ADF_t عند مستوى معنوية 1 % ، 5 %، 10 % و بالتالي نقبل الفرضية البديلة و نعتبر أن الفروق الأولى للمتغيرات هي سلاسل زمنية مستقرة، و منه فإن كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، وباعتبارهم متكاملون من نفس الدرجة فإنه يمكن إجراء التكامل المشترك.

3- اختبار التكامل المشترك والعلاقة السببية بين مكونات الإيرادات العامة ومكونات الصادرات الإجمالية

3-1- اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات العامة والصادرات: Granger Causalité

لاكتشاف اتجاه السببية بين مكونات الإيرادات العامة ومكونات الصادرات الإجمالية، نستعين باختبار السببية لـ غرانجر، وعليه جاءت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم (5 -58):اختبار السببية لـ غرانجر بين مكونات الإيرادات العامة و مكونات الصادرات الإجمالية

احتمالية فيشر (F-Prob)	قيمة فيشر (F)	نتيجة اختبار السببية لـ غرانجر	اتجاه السببية
0.10 < 0.05	2.49	نقبل H_0: الجباية البترولية لا تسبب في الصادرات الإجمالية.	سببية أحادية
0.006 > 0.05	5.97	نرفض H_0: الصادرات الإجمالية تسبب في الجباية البترولية.	الاتجاه
0.04 > 0.05	3.59	نرفض H_0: الجباية العادية تسبب في الصادرات الإجمالية.	سببية أحادية
0.24 < 0.05	1.50	نقبل H_0: الصادرات الإجمالية لا تسبب في الجباية العادية.	الاتجاه
0.004 < 0.05	6.53	نرفض H_0: الإيرادات العامة تسبب في الصادرات الإجمالية	سببية ثنائية
0.005 > 0.05	6.37	نرفض H_0: الصادرات الإجمالية تسبب في الإيرادات العامة.	الاتجاه
0.04 > 0.05	3.41	نرفض H_0: الجباية العادية تسبب في الصادرات النفطية.	سببية أحادية
0.23 < 0.05	1.54	نقبل H_0: الصادرات النفطية لا تسبب في الجباية العادية.	الاتجاه
0.20 < 0.05	1.68	نقبل H_0: الجباية البترولية لا تسبب في الصادرات النفطية.	سببية أحادية
0.01 > 0.05	4.61	نرفض H_0: الصادرات النفطية تسبب في الجباية البترولية.	الاتجاه
0.005 > 0.05	6.33	نرفض H_0: الإيرادات العامة تسبب في الصادرات النفطية.	سببية ثنائية
0.005 < 0.05	6.23	نرفض H_0: الصادرات النفطية تسبب في الإيرادات العامة.	الاتجاه
0.13 < 0.05	2.11	نقبل H_0: الجباية البترولية لا تسبب في الصادرات غير النفطية.	لا يوجد اتجاه
0.58 > 0.05	0.54	نقبل H_0: الصادرات غير النفطية لا تسبب في الجباية البترولية.	للسببية
0.004 > 0.05	6.69	نرفض H_0: الجباية العادية تسبب في الصادرات غير النفطية.	سببية أحادية
0.49 < 0.05	0.72	نقبل H_0: الصادرات غير النفطية لا تسبب في الجباية العادية.	الاتجاه
0.01 < 0.05	5.005	نرفض H_0: الإيرادات العامة تسبب في الصادرات غير النفطية.	سببية أحادية
0.67 > 0.05	0.13	نقبل H_0: الصادرات غير النفطية لا تسبب في الإيرادات العامة.	الاتجاه

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك اتجاهات متعددة للسببية بين المتغيرات، حيث يظهر اختبار السببية لـ غرانجر سببية ثنائية الاتجاه بين الإيرادات العامة والصادرات الإجمالية، حيث نجد أن احتمال فيشر المحسوبة أصغر من 0.05 في كلا الاتجاهين، وبالتالي نقبل الفرضين البديلين والقائلين بان هناك سببية ثنائية الاتجاه بين الإيرادات العامة والصادرات الإجمالية، كما يظهر كذلك اختبار السببية لـ غرانجر سببية ثنائية الاتجاه بين الجباية البترولية والصادرات الإجمالية، حيث نجد أن احتمال فيشر المحسوبة أصغر من 0.05 في كلا الاتجاهين، وبالتالي نقبل الفرضين البديلين والقائلين بان هناك سببية ثنائية الاتجاه بين الجباية البترولية والصادرات الإجمالية، في حين يظهر اختبار السببية اتجاه واحد للسببية من الصادرات النفطية إلى الجباية البترولية، حيث يظهر احتمال فيشر المحسوبة أصغر من 0.05،وعليه نقول أن الصادرات النفطية تسبب في الجباية البترولية، أما الجباية العادية

فيظهر اختبار السببية على أن هناك اتجاه وحيد للسببية من الجباية العادية إلى الصادرات غير النفطية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وعليه ومن خلال جل هذه العلاقات سوف نحاول اختبار العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ للعلاقات السببية التي أدرجها اختبار السببية لـ غرانجر في الجدول أعلاه.

2-3- اختبار التكامل المشترك بين الإيرادات العامة والصادرات الإجمالية

بما أن السلسلتين LRGPIB، LEXPIB لهما نفس درجة التكامل ووجود سببية في كلا الاتجاهين، فإنه يمكن اختبار قبول فرضية التكامل المشترك بالاعتماد على منهجية أنجل – غرانجر ذات الخطوتين، وبما أننا ندرس اتجاه العلاقة بين الإيرادات العامة والصادرات الإجمالية نضع المعادلتين :

$$LRGPIB_t = \beta_0 + \beta_1 LEXPIB_t + \varepsilon_t \ldots\ldots \textbf{11} \text{ النموذج رقم}$$

$$LEXPIB_t = \beta_0 + \beta_1 LRGPIB_t + \varepsilon_t \ldots\ldots \textbf{12} \text{ النموذج رقم}$$

وبعد إدخال البيانات كانت نتائج التقدير لمعادلتي انحدار التكامل المشترك على النحو التالي:

$$LRGPIB_t = 1.68 + 0.54 LEXPIB_t + \varepsilon_t$$

t (14.81) (16.44)

$$\boldsymbol{R^2 = 92\%} \quad \boldsymbol{\overline{R^2} = 91\ \%} \quad \boldsymbol{N = 25}$$

$$\boldsymbol{F = 270.5} \quad \boldsymbol{F - Prob = 0.0000} \quad \boldsymbol{DW = 1.49}$$

$$LEXPIB_t = -2.59 + 1.70\, LRGPIB_t + \varepsilon_t$$

t (7.06) (16.44)

$$\boldsymbol{R^2 = 92\%} \quad \boldsymbol{\overline{R^2} = 91\ \%} \quad \boldsymbol{N = 25}$$

$$\boldsymbol{F = 270.5} \quad \boldsymbol{F - Prob = 0.0000} \quad \boldsymbol{DW = 1.33}$$

تظهر نتائج معادلتي الانحدار للتكامل المشترك على أن النموذجين ذو دلالة اقتصادية، حيث تشير الإشارة الموجبة وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة والصادرات الإجمالية، حيث يشير معامل الانحدار إلى أنه في حالة تغير الإيرادات العامة بـ 1 %سيؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه للصادرات الإجمالية بقيمة قدرها 1.7 % أما تغير الصادرات الإجمالية بـ 1 % يتسبب في تغير الإيرادات العامة ب 0.54 % كما يفسر هذا التغير بنسبة 92 % داخل النموذج و الباقي أي 8 % فيفسر من قبل المتغير العشوائي الذي يشمل متغيرات خارج النموذج، كما يتمتع النموذج بدلالة إحصائية قوية حيث نجد أن جميع المعلمات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% وهو ما تعبر عنه كل إحصائية ستيودنت وفيشر.

وقبل التطرق إلى الخطوة الثانية في تقدير نموذج تصحيح الخطأ، يجب أن تكون سلسلة بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى، وعليه كانت نتائج اختبار جذر الوحدة ADF على سلسلة بواقي الانحدار كما يلي:

الجدول رقم (5- 59): اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار باستخدام اختبار ADF

دراسة استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
R بواقي النموذج رقم 11	ثابت فقط	3.71	2.66	1.95	1.60	مستقرة
	ثابت وقاطع	3.62	3.73	2.99	2.63	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	4.08	4.39	3.61	3.24	مستقرة
دراسة استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار

		% 1	%5	%10		
U	ثابت فقط	3.44	2.66	1.95	1.60	مستقرة
بواقي النموذج رقم 12	ثابت وقاطع	3.36	3.73	2.99	2.63	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	3.40	4.39	3.61	3.24	مستقرة

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

تبين النتائج أعلاه في الجدول أن كل من السلسلتين R، U مستقرتين عند المستوى أي أنها متكاملة من الدرجة I (0) صفر، حيث تبين القيم المحسوبة لـ ADF_c أنهما أكبر من القيم الحرجة الجدولية ADF_T عند مستوى معنوية 1%، 5 %، 10 % وعليه نقبل الفرضية البديلة، و بالتالي توجد علاقة تكامل مشترك و أيضا مؤشرا على اتجاه العلاقة السببية في علاقة الأجل الطويل هو اتجاه مزدوج.

وعليه تشمل الخطوة الثانية في اختبار أنجل – غرانجر تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يعطي بالعلاقة التالية :

$$D(LRGPIB_t) = 0.0002 + 0.48D(LEXPIB_t) - 0.88R_{t-1}$$

t (0.03) (8.10) (3.61)

$$R^2 = 87\% \quad \overline{R^2} = 86\ \% \quad N = 25$$

$$F = 76.19 \quad F - Prob = 0.0000 \quad DW = 2.08$$

$$J - B = 2.55 \quad LM = 0.19 \quad White = 1.39 \quad chow = 0.34$$

$$Prob = 0.27 \quad Prob = 0.82 \quad Prob = 0.27 \quad Prob = 0.79$$

$$D(LEXPIB_t) = 0.001 + 1.57\,D(LRGPIB_t) - 0.55U_{t-1}$$

t (0.12) (9.4) (2.15)

$$R^2 = 83\% \quad \overline{R^2} = 82\ \% \quad N = 25$$

$$F = 54.72 \quad F - Prob = 0.0000 \quad DW = 1.96$$

$$J - B = 0.71 \quad LM = 0.14 \quad White = 1.37 \quad chow = 0.92$$

$$Prob = 0.69 \quad Prob = 0.86 \quad Prob = 0.28 \quad Prob = 0.44$$

يتضح من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ صلاحية النموذجين من الناحية الإحصائية و الاقتصادية، فالمعنوية الكلية للنموذج الأول محققة وهو ما تؤكده الإحصائية فيشر التي تساوي 76.19 وهي أكبر من فيشر الجدولية عند 5%، ونفس الشيء بالنسبة لقيمة فيشر للنموذج الثاني والتي تساوي 54.72 وهي أكبر من فيشر الجدولية عند مستوى 5 %، كما أن كل معلمات النموذجين معنوية عند مستوى 5% ما عدا الثابت، بالإضافة إلى قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير تغيرات المتغير التابع بـ 87 % و83 % والمعبر عنها بمعامل التحديد R^2 على التوالي بالنسبة للنموذج الأول والثاني.

ويتضح كذلك من خلال المعادلتين أن معلمتي حد الخطأ u , R لها معنوية إحصائية بمستوى معنوية 1 %و سالبة الإشارة وذلك ما يتفق مع نموذج تصحيح الخطأ و تعتبر هذه المعاملات عن سرعة التكيف حيث تشير قيمة حد الخطأ R (-0.88) إلى أن الإيرادات العامة تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل سنة بنسبة 88 % من اختلال التوازن المتبقي من السنة الماضية، أي أنه عندما تنحرف الإيرادات العامة خلال الأجل القصير في السنة t عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما نسبته 88 % من هذا الاختلال في السنة t+1 نتيجة التغير الحاصل في قيمة الصادرات الإجمالية.

في حين يشير معامل حد الخطأ U (0.55-) إلى أن الصادرات الإجمالية تتعدل نحو قيمته التوازنية في كل سنة بنسبة 55 % من اختلال السنة السابقة أي انحراف الصادرات الإجمالية خلال الأجل القصير في السنة t عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما نسبته 55 % من هذا الاختلال في السنة t+1 نتيجة التغير الحاصل في قيمة الإيرادات العامة.

كما تشير الاختبارات التشخيصية للنموذجين إلى السلوك الجيد للبواقي (كل الاحتمالات أكبر من 0.05)، حيث أثبت اختبار LM test على نفي وجود لأي ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما بين اختبار J-B test أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما اختبار White test يؤكد على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، في حين يؤكد اختبار Chow test أن معلمات النموذج مستقرة.

3-3- اختبار التكامل المشترك بين الجباية البترولية والصادرات الإجمالية

بما أن السلسلتين LFPPIB، LEXPIB لهما نفس درجة التكامل ووجود سببية في كلا الاتجاهين، فإنه يمكن اختبار قبول فرضية التكامل المشترك بالاعتماد على منهجية أنجل – غرانجر ذات الخطوتين، وبما أننا ندرس اتجاه العلاقة بين الجباية البترولية والصادرات الإجمالية نضع المعادلتين :

$$LFPPIB_t = \beta_0 + \beta_1 LEXPIB_t + \varepsilon_t \quad \text{... النموذج رقم } 13$$

$$LEXPIB_t = \beta_0 + \beta_1 LFPPIB_t + \varepsilon_t \quad \text{... النموذج رقم } 14$$

وبعد إدخال البيانات كانت نتائج التقدير لمعادلتي انحدار التكامل المشترك على النحو التالي:

$$\boldsymbol{LFPPIB_t = -0.81 + 1.12\ LEXPIB_t + \varepsilon_t}$$

t (5.24) (24.12)

$$\boldsymbol{R^2 = 94\%} \quad \boldsymbol{\overline{R^2} = 94\ \%} \quad \boldsymbol{N = 35}$$

$$\boldsymbol{F = 582.22} \quad \boldsymbol{F - Prob = 0.0000} \quad \boldsymbol{DW = 1.26}$$

$$\boldsymbol{LEXPIB_t = 0.86 + 0.83\ LFPPIB_t + \varepsilon_t}$$

t (8.42) (24.12)

$$\boldsymbol{R^2 = 94\%} \quad \boldsymbol{\overline{R^2} = 94\ \%} \quad \boldsymbol{N = 35}$$

$$\boldsymbol{F = 582.22} \quad \boldsymbol{F - Prob = 0.0000} \quad \boldsymbol{DW = 1.16}$$

تظهر نتائج معادلتي الانحدار للتكامل المشترك على أن النموذجين ذو دلالة اقتصادية، حيث تشير الإشارة الموجبة وجود علاقة طردية بين الجباية البترولية والصادرات الإجمالية، حيث يشير معامل الانحدار إلى أنه في حالة تغير الجباية البترولية بـ 1 %سيؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه للصادرات الإجمالية بقيمة قدرها 0.83 % أما تغير الصادرات الإجمالية بـ 1 % يتسبب في تغير الجباية البترولية بـ 1.12 % كما يفسر هذا التغير بنسبة 94 % داخل النموذجين و الباقي أي 6 % فيفسر من قبل المتغير العشوائي الذي يشمل متغيرات خارج النموذج، كما يتمتع النموذج بدلالة إحصائية قوية، حيث نجد أن جميع المعلمات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% وهو ما تعبر عنه كل إحصائية ستيودنت وفيشر.

وقبل التطرق إلى الخطوة الثانية في تقدير نموذج تصحيح الخطأ، يجب أن تكون سلسلة بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى، وعليه كانت نتائج اختبار جذر الوحدة ADF على سلسلة بواقي الانحدار كما يلي:

الجدول رقم (5 -60): اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار باستخدام اختبار ADF

دراسة استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
W	ثابت فقط	3.91	2.63	1.95	1.61	مستقرة
بواقي النموذج	ثابت وقاطع	3.85	3.63	2.95	2.61	مستقرة
رقم 13	ثابت واتجاه وقاطع	3.80	4.25	3.54	3.20	مستقرة
دراسة استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
O	ثابت فقط	3.68	2.63	1.95	1.61	مستقرة
بواقي النموذج رقم	ثابت وقاطع	3.62	3.63	2.95	2.61	مستقرة
14	ثابت واتجاه وقاطع	3.69	4.25	3.54	3.20	مستقرة

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

تبين النتائج أعلاه في الجدول أن كل من السلسلتين e_1، e_2 مستقرتين عند المستوى أي أنها متكاملة من الدرجة I (0) صفر، حيث تبين القيم المحسوبة لـ ADF_c أنهما أكبر من القيم الحرجة الجدولية ADF_T عند مستوى معنوية 1%، 5 %، 10 % وعليه نقبل الفرضية البديلة، و بالتالي توجد علاقة تكامل مشترك و أيضا مؤشرا على اتجاه العلاقة السببية في علاقة الأجل الطويل هو اتجاه مزدوج.

وعليه تشمل الخطوة الثانية في اختبار أنجل – غرانجر تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يعطي بالعلاقة التالية :

$$D(LFPPIB_t) = -0.0008 + 1.10\,D(LEXPIB_t) - 0.65\,O_{t-1}$$

t (0.05) (12.58) (3.62)

$$R^2 = 88\% \quad \overline{R^2} = 87\ \% \quad N = 35$$

$$F = 119.89 \quad F - Prob = 0.0000 \quad DW = 1.83$$

$$J - B = 1.13 \quad LM = 0.81 \quad White = 0.38 \quad chow = 0.47$$

$$Prob = 0.56 \quad Prob = 0.45 \quad Prob = 0.85 \quad Prob = 0.69$$

$$D(LEXPIB_t) = -0.0002 + 0.75\,D(LFPPIB_t) - 0.44\,W_{t-1}$$

t (0.01) (13.28) (2.48)

$$R^2 = 86\% \quad \overline{R^2} = 85\ \% \quad N = 35$$

$$F = 98.60 \quad F - Prob = 0.0000 \quad DW = 1.92$$

$$J - B = 0.18 \quad LM = 1.30 \quad White = 0.26 \quad chow = 0.72$$

$$Prob = 0.91 \quad Prob = 0.28 \quad Prob = 0.92 \quad Prob = 0.54$$

يتضح من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ صلاحية النموذجين من الناحية الإحصائية والاقتصادية، فالمعنوية الكلية للنموذج الأول محققة وهو ما تؤكده الإحصائية فيشر التي تساوي 119.89 وهي أكبر من فيشر الجدولية عند 5%، ونفس الشيء بالنسبة لقيمة فيشر للنموذج الثاني والتي تساوي 98.6 وهي أكبر من فيشر الجدولية عند مستوى 5 %، كما أن كل معلمات النموذجين معنوية عند مستوى 5% ما عدا الثابت، بالإضافة إلى قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير تغيرات المتغير التابع بـ 88 % و86 % والمعبر عنها بمعامل التحديد R^2 على التوالي بالنسبة للنموذج الأول والثاني.

ويتضح كذلك من خلال المعادلتين أن معلمتي حد الخطأ O , W لها معنوية إحصائية بمستوى معنوية 1 %و سالبة الإشارة وذلك ما يتفق مع نموذج تصحيح الخطأ و تعتبر هذه المعاملات عن سرعة التكيف حيث تشير قيمة حد الخطأ O (0.65-) إلى أن الجباية البترولية تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل سنة بنسبة 65 % من اختلال التوازن المتبقي من السنة الماضية، أي أنه عندما تنحرف الجباية البترولية خلال الأجل القصير في السنة t عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما نسبته 65 % من هذا الاختلال في السنة t+1 نتيجة التغير الحاصل في قيمة الصادرات الإجمالية.

في حين يشير معامل حد الخطأ W (0.44-) إلى أن الصادرات تتعدل نحو قيمته التوازنية في كل سنة بنسبة 44 % من اختلال السنة السابقة أي انحراف الصادرات الإجمالية خلال الأجل القصير في السنة t عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما نسبته 44 % من هذا الاختلال في السنة t+1 نتيجة التغير الحاصل في الجباية البترولية.

كما تشير الاختبارات التشخيصية للنموذجين إلى السلوك الجيد للبواقي (كل الاحتمالات أكبر من 0.05)، حيث أثبت اختبار LM test على نفي وجود لأي ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما بين اختبار J-B test أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما اختبار White test يؤكد على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، في حين يؤكد اختبار Chow test أن معلمات النموذج مستقرة.

4-3- اختبار التكامل المشترك بين الجباية البترولية والصادرات النفطية

بما أن السلسلتين LFPPIB، LEXNHPIB لهما نفس درجة التكامل فإنه يمكن اختبار قبول فرضية التكامل المشترك بالاعتماد على منهجية أنجل – غرانجر ذات الخطوتين، وبما أننا ندرس اتجاه العلاقة بين الجباية البترولية والصادرات النفطية نضع المعادلتين :

النموذج رقم 15 ... $LFPPIB_t = \beta_0 + \beta_1 LEXHPIB_t + \varepsilon_t$

النموذج رقم 16 ... $LEXHPIB_t = \beta_0 + \beta_1 LFPPIB_t + \varepsilon_t$

وبعد إدخال البيانات كانت نتائج التقدير لمعادلتي انحدار التكامل المشترك على النحو التالي:

$$\boldsymbol{LFPPIB_t = -0.72 + 1.10\ LEXHPIB_t + \varepsilon_t}$$

t (4.58) (23.28)

$$\boldsymbol{R^2 = 94\%} \quad \boldsymbol{\overline{R^2} = 94\ \%} \quad \boldsymbol{N = 35}$$

$$\boldsymbol{F = 542.36} \quad \boldsymbol{F - Prob = 0.0000} \quad \boldsymbol{DW = 1.26}$$

$$\boldsymbol{LEXHPIB_t = 0.80 + 0.85\ LFPPIB_t + \varepsilon_t}$$

t (7.44) (23.28)

$$\boldsymbol{R^2 = 94\%} \quad \boldsymbol{\overline{R^2} = 94\ \%} \quad \boldsymbol{N = 35}$$

$$\boldsymbol{F = 542.36.22} \quad \boldsymbol{F - Prob = 0.0000} \quad \boldsymbol{DW = 1.16}$$

تظهر نتائج معادلتي الانحدار للتكامل المشترك على أن النموذجين ذو دلالة اقتصادية، حيث تشير الإشارة الموجبة وجود علاقة طردية بين الجباية البترولية والصادرات النفطية، حيث يشير معامل الانحدار إلى أنه في حالة تغير الجباية البترولية بـ 1 %سيؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه للصادرات النفطية بقيمة قدرها 0.85 % أما تغير الصادرات النفطية بـ 1 % يتسبب في تغير الجباية البترولية بـ 1.10 % كما يفسر هذا التغير بنسبة 94 % داخل النموذجين و الباقي أي 6 % فيفسر من قبل المتغير العشوائي الذي يشمل متغيرات خارج النموذج، كما يتمتع

النموذج بدلالة إحصائية قوية حيث نجد أن جميع المعلمات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% وهو ما تعبر عنه كل إحصائية ستيودنت وفيشر.

وقبل التطرق إلى الخطوة الثانية في تقدير نموذج تصحيح الخطأ، يجب أن تكون سلسلة بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى، وعليه كانت نتائج اختبار جذر الوحدة ADF على سلسلة بواقي الانحدار كما يلي:

الجدول رقم (5 -61): اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار باستخدام اختبار ADF

دراسة استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
T بواقي النموذج 15	ثابت فقط	3.90	2.63	1.95	1.61	مستقرة
	ثابت وقاطع	3.84	3.63	2.95	2.61	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	3.78	4.25	3.54	3.20	مستقرة
دراسة استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
Y بواقي النموذج 16	ثابت فقط	3.60	2.63	1.95	1.61	مستقرة
	ثابت وقاطع	3.54	3.63	2.95	2.61	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	3.61	4.25	3.54	3.20	مستقرة

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

تبين النتائج أعلاه في الجدول أن كل من السلسلتين T، Y مستقرتين عند المستوى أي أنها متكاملة من الدرجة I (0) صفر، حيث تبين القيم المحسوبة لـ ADF_c أنهما أكبر من القيم الحرجة الجدولية ADF_T عند مستوى معنوية 5 %، 10 % وعليه نقبل الفرضية البديلة، و بالتالي توجد علاقة تكامل مشترك و أيضا مؤشرا على اتجاه العلاقة السببية في علاقة الأجل الطويل هو اتجاه مزدوج.

وعليه تشمل الخطوة الثانية في اختبار أنجل – غرانجر تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يعطي بالعلاقة التالية :

$$D(LFPPIB_t) = -0.0004 + 1.09\,D(LEXHPIB_t) - 0.64\,T_{t-1}$$

t (0.02) (12.52) (3.64)

$$R^2 = 87\% \quad \overline{R^2} = 86\,\% \quad N = 35$$

$$F = 110.71 \quad F - Prob = 0.0000 \quad DW = 1.83$$

$$J - B = 1.35 \quad LM = 1.28 \quad White = 0.32 \quad chow = 0.57$$

$$Prob = 0.50 \quad Prob = 0.29 \quad Prob = 0.89 \quad Prob = 0.63$$

$$D(LEXHPIB_t) = -0.0005 + 0.75\,D(LFPPIB_t) - 0.45\,Y_{t-1}$$

t (0.04) (13.12) (2.61)

$$R^2 = 85\% \quad \overline{R^2} = 84\,\% \quad N = 35$$

$$F = 92.32 \quad F - Prob = 0.0000 \quad DW = 1.96$$

$$J - B = 0.24 \quad LM = 1.80 \quad White = 0.17 \quad chow = 0.74$$

$$Prob = 0.88 \quad Prob = 0.18 \quad Prob = 0.96 \quad Prob = 0.53$$

يتضح من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ صلاحية النموذجين من الناحية الإحصائية والاقتصادية، فالمعنوية الكلية للنموذج الأول محققة وهو ما تؤكده الإحصائية فيشر التي تساوي 110.71 وهي أكبر من فيشر

الجدولية عند 5%، ونفس الشيء بالنسبة لقيمة فيشر للنموذج الثاني والتي تساوي 92.32 وهي أكبر من فيشر الجدولية عند مستوى 5 %، كما أن كل معلمات النموذجين معنوية عند مستوى 5% ما عدا الثابت، بالإضافة إلى قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير تغيرات المتغير التابع بـ 87 % و85 % والمعبر عنها بمعامل التحديد R^2 على التوالي بالنسبة للنموذج الأول والثاني.

ويتضح كذلك من خلال المعادلتين أن معلمتي حد الخطأ Y , T لها معنوية إحصائية بمستوى معنوية 1 %و سالبة الإشارة وذلك ما يتفق مع نموذج تصحيح الخطأ و تعتبر هذه المعاملات عن سرعة التكيف حيث تشير قيمة حد الخطأ T (0.64-) إلى أن الجباية البترولية تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل سنة بنسبة 64 % من اختلال التوازن المتبقي من السنة الماضية، أي أنه عندما تنحرف الجباية البترولية خلال الأجل القصير في السنة t عن قيمته التوازنية أي قيمته في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما نسبته 65 % من هذا الاختلال في السنة t+1 نتيجة التغير الحاصل في قيمة الصادرات النفطية .

في حين يشير معامل حد الخطأ Y (0.45-) إلى أن الصادرات النفطية تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل سنة بنسبة 45 % من اختلال السنة السابقة أي انحراف الصادرات النفطية خلال الأجل القصير في السنة t عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما نسبته 45 % من هذا الاختلال في السنة t+1 نتيجة التغير الحاصل في نسبة الجباية البترولية.

كما تشير الاختبارات التشخيصية للنموذجين إلى السلوك الجيد للبواقي (كل الاحتمالات أكبر من 0.05)، حيث أثبت اختبار LM test على نفي وجود لأي ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما بين اختبار J-B test أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما اختبار White test يؤكد على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، في حين يؤكد اختبار Chow test أن معلمات النموذج مستقرة.

4- اختبار التكامل المشترك والعلاقة السببية بين النفقات العامة والواردات الإجمالية

4-1- اختبار العلاقة السببية بين النفقات العامة والواردات الإجمالية: Granger Causalité

لاكتشاف اتجاه السببية بين مكونات الإنفاق العام والواردات الإجمالية، نستعين باختبار السببية لـ غرانجر، وعليه جاءت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم (5 -62):اختبار السببية لـ غرانجر بين مكونات النفقات العامة والواردات الإجمالية

احتمالية فيشر (F-Prob)	قيمة فيشر (F)	نتيجة اختبار السببية لـ غرانجر	اتجاه السببية
$0.14 < 0.05$	1.48	نقبل H_0: نفقات التجهيز لا تسبب في الواردات الإجمالية.	لا يوجد أي اتجاه للسببية
$0.24 > 0.05$	2.09	نقبل H_0: الواردات الإجمالية لا تسبب في نفقات التجهيز.	
$0.68 > 0.05$	0.38	نقبل H_0: نفقات التسيير لا تسبب في الواردات الإجمالية.	لا يوجد أي اتجاه للسببية
$0.26 < 0.05$	1.37	نقبل H_0: الواردات الإجمالية لا تسبب في نفقات التسيير.	
$0.44 < 0.05$	0.83	نرفض H_0: النفقات العامة لا تسبب في الواردات الإجمالية	سببية أحادية الاتجاه
$0.02 > 0.05$	4.47	نرفض H_0: الواردات الإجمالية لا تسبب في النفقات العامة.	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك اتجاه واحد فقط للسببية بين المتغيرات، حيث يظهر اختبار السببية لـ غرانجر سببية أحادية الاتجاه من الواردات الإجمالية إلى النفقات العامة، حيث نجد أن احتمال فيشر المحسوبة أصغر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرض البديل والقائل بان هناك سببية أحادية الاتجاه من الواردات الإجمالية إلى

النفقات العامة، وبخلاف هذه العلاقة فإننا نقبل الفرض الصفري لجميع علاقات السببية في الجدول أعلاه لأنه ليس هناك أي اتجاه للسببية، حيث نجد جميع احتمالات فيشر المحسوبة أكبر من 0.05.

1-4- اختبار التكامل المشترك بين النفقات العامة والواردات الإجمالية

بما أن السلسلتين LDGPIB، LIMPIB لهما نفس درجة التكامل ، فإنه يمكن اختبار قبول فرضية التكامل المشترك بالاعتماد على منهجية أنجل – غرانجر ذات الخطوتين، وبما أننا ندرس اتجاه العلاقة بين النفقات العامة والواردات الإجمالية نضع المعادلتين :

$$LDGPIB_t = \beta_0 + \beta_1 LIMPIB_t + \varepsilon_t \quad \text{النموذج رقم } 17 \ldots.$$

$$LIMPIB_t = \beta_0 + \beta_1 LDGPIB_t + \varepsilon_t \quad \text{النموذج رقم } 18 \ldots$$

وبعد إدخال البيانات كانت نتائج التقدير لمعادلتي انحدار التكامل المشترك على النحو التالي:

$$LDGPIB_t = 1.42 + 0.67 LIMPIB_t + \varepsilon_t$$

t (4.2) (6.07)

$$R^2 = 61\% \qquad \overline{R^2} = 59\ \% \qquad N = 25$$

$$F = 36.93 \qquad F - Prob = 0.0000 \qquad DW = 1.25$$

$$LIMPIB_t = -0.13 + 0.90\ LDGPIB_t + \varepsilon_t$$

t (0.25) (6.07)

$$R^2 = 61\% \qquad \overline{R^2} = 59\ \% \qquad N = 25$$

$$F = 36.93 \qquad F - Prob = 0.0000 \qquad DW = 1.39$$

تظهر نتائج معادلتي الانحدار للتكامل المشترك على أن النموذجين ذو دلالة اقتصادية، حيث تشير الإشارة الموجبة وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والواردات الإجمالية، حيث يشير معامل الانحدار إلى أنه في حالة تغير النفقات العامة بـ 1 %سيؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه للواردات الإجمالية بقيمة قدرها 0.90 % أما تغير الواردات الإجمالية بـ 1 % يتسبب في تغير النفقات العامة ب 0.67 % كما يفسر هذا التغير بنسبة 61 % داخل النموذجين و الباقي أي 39 % فيفسر من قبل المتغير العشوائي الذي يشمل متغيرات خارج النموذج، كما يتمتع النموذجين بدلالة إحصائية قوية حيث نجد أن جميع المعلمات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% وهو ما تعبر عنه كل إحصائية ستيودنت وفيشر ودربن واتسون.

وقبل التطرق إلى الخطوة الثانية في تقدير نموذج تصحيح الخطأ، يجب أن تكون سلسلة بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى، وعليه كانت نتائج اختبار جذر الوحدة ADF على سلسلة بواقي الانحدار كما يلي:

الجدول رقم (5- 63): اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار باستخدام اختبار ADF

دراسة استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
U بواقي النموذج 17	ثابت فقط	3.28	2.66	1.95	1.60	مستقرة
	ثابت وقاطع	3.21	3.73	2.99	2.63	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	4.30	4.39	3.61	3.24	مستقرة
دراسة استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار

			% 1	%5	%10	
E	ثابت فقط	4.57	2.66	1.95	1.60	مستقرة
بواقي النموذج 18	ثابت وقاطع	4.44	3.73	2.99	2.63	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	4.35	4.39	3.61	3.24	مستقرة

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

تبين النتائج أعلاه في الجدول أن كل من السلسلتين e_1، e_2 مستقرتين عند المستوى، حيث تبين القيم المحسوبة لـ ADF_c أنهما أكبر من القيم الحرجة الجدولية ADF_T عند مستوى معنوية 5 %، وعليه نقبل الفرضية البديلة، و بالتالي توجد علاقة تكامل مشترك ومؤشر على اتجاه مزدوج للعلاقة بين الواردات الإجمالية والنفقات العامة.

وعليه تشمل الخطوة الثانية في اختبار أنجل – غرانجر تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يعطي بالعلاقة التالية :

$$D(LDGPIB_t) = 0.008 + 0.42\,D(LIMPIB_t) - 0.43u_{t-1}$$

t (0.47) (2.42) (1.86)

$$R^2 = 22\% \quad \overline{R^2} = 15\ \% \quad N = 25$$

$$F = 3.10 \quad F - Prob = 0.0000 \quad DW = 1.78$$

$$J - B = 1.92 \quad LM = 1.64 \quad White = 2.06 \quad chow = 2.77$$

$$Prob = 0.38 \quad Prob = 0.21 \quad Prob = 0.11 \quad Prob = 0.07$$

$$D(LIMPIB_t) = 0.01 + 0.32\,D(LDGPIB_t) - 0.76e_{t-1}$$

t (0.76) (1.6) (4.24)

$$R^2 = 51\% \quad \overline{R^2} = 46\ \% \quad N = 25$$

$$F = 11.15 \quad F - Prob = 0.0000 \quad DW = 1.75$$

$$J - B = 2.37 \quad LM = 0.94 \quad White = 0.21 \quad chow = 2.88$$

$$Prob = 0.30 \quad Prob = 0.40 \quad Prob = 0.95 \quad Prob = 0.06$$

يتضح من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن النموذج رقم 17 ليس ذو دلالة إحصائية، حيث نجد أن معامل التحديد R^2 ضعيف جدا والذي قدر بـ 22%، كما نجد أن جميع معلمات النموذج غير معنوية وخاصة حد تصحيح الخطأ، وعليه نرفض النموذج الأول بسبب عدم صلاحيته من الناحية الإحصائية.

أما نموذج تصحيح الخطأ الثاني فله صلاحية من الناحية الإحصائية والاقتصادية، فالمعنوية الكلية للنموذج محققة وهو ما تؤكده الإحصائية فيشر التي تساوي 11.15 وهي أكبر من فيشر الجدولية عند 5%، كما أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 5%، بالإضافة إلى قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير تغيرات المتغير التابع بـ 51 % والمعبر عنها بمعامل التحديد R^2، أما قيمة داربن واتسون (1.75) فتشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما تشير الاختبارات التشخيصية للنموذج إلى السلوك الجيد للبواقي (كل الاحتمالات أكبر من 0.05)، حيث أثبت اختبار LM test على نفي وجود لأي ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما بين اختبار J-B test أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما اختبار White test يؤكد على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، في حين يؤكد اختبار Chow test أن معلمات النموذج مستقرة.

ويشير معامل حد الخطأ E (0.76-) إلى أن الواردات الإجمالية تتعدل نحو قيمته التوازنية في كل سنة بنسبة 76 % من اختلال السنة السابقة، أي انحراف الواردات الإجمالية خلال الأجل القصير في السنة t عن قيمته التوازنية في

الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما نسبته 76 % من هذا الاختلال في السنة t+1 نتيجة التغير الحاصل في قيمة النفقات العامة.

من خلال ما سبق نجد أن الدراسة القياسية أثبتت وجود علاقات تكامل مشترك بين مكونات الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري، حيث تم الوصول إلى وجود علاقات تكامل مزدوجة وسببية ثنائية ما بين الإيرادات العامة والجباية البترولية من جهة والصادرات الإجمالية والصادرات النفطية من جهة أخرى، فارتباط هذه المتغيرات مع بعضها البعض سببها أسعار النفط، فالجباية البترولية التي تساهم بأزيد من 60% من إجمالي الإيرادات العامة والصادرات النفطية التي تمثل أزيد من 96% من إجمالي الصادرات لهما ارتباط وثيق بأسعار النفط، وهو ما يؤدي إلى تأثير هذه المتغيرات على أرصدة الموازنة العامة والميزان التجاري على التوالي، ومن زاوية أخرى أثبتت الدراسة القياسية على وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام والواردات، فمن خلال نموذج تصحيح الخطأ ECM أن الواردات تصحح اختلالها بنسبة 76% نتيجة التغيرات الحاصلة في الإنفاق العام، فتزايد النفقات العامة خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي نتيجة ارتفاع الإيرادات العامة وبالخصوص الجباية البترولية، أدى إلى ارتفاع الطلب الداخلي الذي تم تلبيته عن طريق الاستيراد وذلك في ظل عجز الجهاز الإنتاجي في الجزائر.

إن جميع نتائج هذه الاختبارات أكدت توافقها مع ما تم تحليله في الفصل السابق حول العلاقة بين مكونات الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري، وعليه سوف نتطرق في النقطة الموالية إلى اختبار العلاقة بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري.

المطلب الثاني: اختبار العلاقة بين العجز الداخلي و العجز الخارجي

نهدف من خلال هذا المطلب اختبار العلاقة المفترضة بين رصيد الموازنة العامة للدولة و رصيد الميزان التجاري للاقتصاد الوطني خلال الفترة 1980-2014 ، و تحديد اتجاه العلاقة السببية بين العجزين، وذلك باستخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك والسببية لـ غرانجر، وكذا تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM.

1- المتغيرات المستخدمة ومصادر بياناتها:

في هذه الدراسة تم استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة 1980-2014، وتتمثل المعطيات المستخدمة فيما يلي:

أ- **رصيد الموازنة العامة (solde budgétaire générale):** وهو عبارة عن حساب مدته سنة واحدة عادة لنفقات مخطط لها، وإيرادات متوقعة، وتقوم بإنشائها الدولة لتحدد أهدافها المالية خلال عام، تعتبر الموازنة في حالة عجز عندما تزيد نفقات الحكومة عن إيراداتها، ويحدث فائض الموازنة عندما تزيد إيرادات الحكومة عن نفقاتها، وتدعى الموازنة بالمتوازنة عندما تتساوى النفقات مع الإيرادات، ونرمز لها بالرمز **Sb**، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، والتقارير السنوية لبنك الجزائر على الموقع الالكتروني: www.bank-of-algeria.dz.

ب- **رصيد الميزان التجاري (solde balance commerciale):** هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية ويمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات، ويتمتع الميزان التجاري بفائض عندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات، وعندما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات يعاني الميزان التجاري من عجز وفي حال تساوي الواردات مع الصادرات يكون الميزان التجاري في حالة توازن، ونرمز لها بالرمز **bc** ، ويبلغ عدد

المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz ، المنشورات والتقارير السنوية لبنك الجزائر على الموقع الالكتروني: www.bank-of-algeria.dz.

والشكل الموالي يمثل التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة، للعلم قد أدخلنا اللوغاريتم لكل المتغيرات.

الشكل رقم (5- 11): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لرصيد الموازنة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

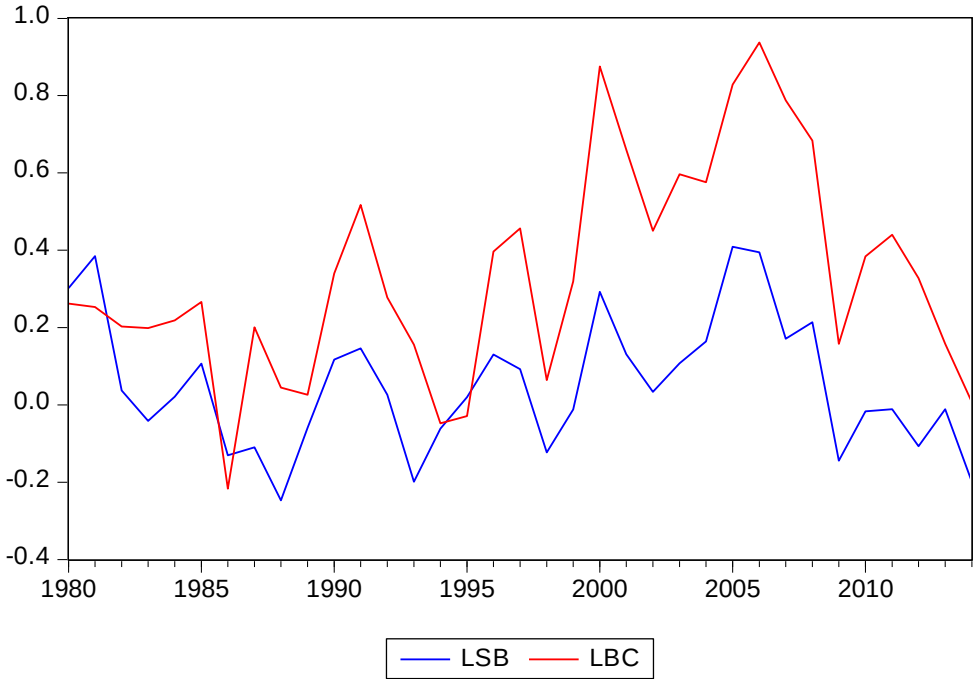

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

2- النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة:

ظهر مصطلح العجز التوأم أو ما يعرف بالعجز الثنائي خلال الثمانينات من القرن الماضي عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزا في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري، فالعلاقة ما بين الاثنين تعد من المواضيع البالغة الأهمية، كما أن العلاقة بينهما تظهر الأثر المتبادل ما بين السياسة المالية والسياسة التجارية، بمعنى أن أي تغيير في محصلة أحدهما تؤثر بالآخر وبالاتجاه نفسه، مما يعني أن أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الإيرادات العامة والإنفاق العام تؤثر على الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والواردات والعكس صحيح، ففي الدول المتقدمة استهدفت دراسة هذين العجزين تحديد فعالية وآثار السياسات المالية والنقدية والتجارية الخارجية التي تتبناها الحكومات المتعاقبة في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا لضمان استمرار النمو الاقتصادي، وفي الدول النامية بدأ الاهتمام بهذين العجزين وبالعلاقات المفترضة بينهما نتيجة استمرار هذين العجزين لفترات طويلة في العديد من الدول النامية ومعاناة اقتصادياتها من مشاكل مزمنة أعاقت مسيرة التنمية وأدت إلى اختلالات هيكلية في أداء تلك الاقتصاديات.

وفي هذا الإطار تعددت وجهات النظر التي حاولت تفسير وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، فهناك فرضية ريكاردو للتكافؤ والمدرسة الكينزية التي تبنت فكرة انعكاس العجز في الموازنة العامة على شكل زيادة العجز في الميزان التجاري، وعليه جاء تحليل المقاربتين على النحو التالي:[1]

أ- فرضية ريكاردو: (مقاربة التكافؤ الريكاردي)

[1] أولاد العيد سعد، **مرجع سابق**، ص 139.

تزعم هذه المقاربة عن عدم وجود علاقة سببية بين عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات والعجز الموازني، فحسب هذه النظرية سيكون تحت شروط معينة، تكافؤ أو تساوي بين ارتفاع الدين العام في الحاضر و ارتفاع الضرائب في المستقبل لتسديد أقساط هذا الدين والفوائد المترتبة عنه، ولهذا فإن سياسة العجز المقصود و التي من ضمن متطلباتها خفض الضرائب، ذات أثر مؤقت سيتلاشى بعودة الضرائب إلى مستوياتها الأصلية، و بهذا المنطلق فإن انخفاض المدخرات الحكومية سيترافق مع زيادة مكافئة في المدخرات الخاصة، لكون الأفراد و الذين يفترض أن تحكمهم تصرفاتهم الرشادة الاقتصادية سيتوقعون مع انخفاض المدخرات الحكومية أنهم سيتحملون ضرائب أكبر في المستقبل، و أن عليهم من الآن التصرف بوضع بعض المدخرات جانبا قصد مجابهة الزيادة المتوقعة من معدلات الضرائب، أي أن تخفيض الضرائب لا يعد أن يكون عملية تأجيل لها لتدفع في المستقبل ، و عليه فإن حجم الادخار المحلي لن يؤثر بانخفاض الادخار الحكومي طالما أن الادخار الخاص سيعوض لهذا الانخفاض.

إذن تحاول هذه المقاربة التدليل على عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة و عجز الحساب الجاري ، ذلك لأن تخفيض الضرائب و العجز الموازني ليس إلا مجرد إجراءات مؤقتة ثم يعود الأفراد إلى دفع الضرائب التي أعفوا من دفعها من الماضي، و الأمر لا يعدو كونه تأجيلا و ليس إلغاء نهائي للضرائب، و عجزا مؤقتا في الموازنة العامة و انخفاض الادخار الحكومي يقابله ارتفاع للادخار الخاص و بالتالي لا تأثير على الادخار الكلي و لا على رصيد الحساب الجاري.

ب- المقاربة الكينزية :

تدعي المقاربة الكينزية عكس المقاربة السابقة، وجود علاقة مباشرة و موجبة بين العجز الموازني وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والعلاقة السببية من العجز ألموازناتي اتجاه عجز الحساب الجاري، وهذا الأمر يجد تفسيره في أي زيادة العجز الموازني و استمراره يأتي نتيجة الارتفاع المستمر في الإنفاق العام الذي يؤدي إلى انخفاض الادخار الحكومي والادخار القومي ككل، وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يسبب زيادة طلب غير المقيمين على العملة المحلية فيرتفع سعر صرف هذه العملة مما ينجر عنه انتعاش الواردات و انكماش الصادرات ومن ثم تولد عجز في الحساب الجاري، وبذلك نصل إلى نتيجة مفادها أن العجز في الموازنة العامة يسبب عجزا في الحساب الجاري ثم يتعايشا معا، وأن العجز الخارجي هو انعكاس للعجز الداخلي ، و أن هذا الأخير سبب الأول ، و هو ما يعرف بتوأمة العجزين، و عليه فالمقاربة الكينزية تؤكد وجود علاقة سببية مباشرة و موجبة بين العجزين .

ولهذا استحوذت العلاقة بين عجز الوازنة و عجز الحساب الجاري على اهتمام كثير من الاقتصاديين، حيث تم تناول هذه العلاقة نظريا باستخدام أساسيات النظرية الاقتصادية، و تطبيقيا باختيارها على الدول الصناعية و النامية على حد سواء، وأبرزت الدراسات التطبيقية للعلاقة بين هذين العجزين نتائج متضاربة حيث: [1]

- تمثل دراسات كل من (Evans 1988)،(Enders and Lee 1990)، (miller and Russek 1989)، (Dewald and Ulan 1990) و (Kim 1995) دراسات دعمت وأكدت المقترح الريكاردي القائل بأن العجز الموازني ليس بذي تأثير على عجز الحساب الجاري.
- في حين أكدت دراسات كل من(Darrat 1988)، (Abell 1990)، (Zietz and Pemberton 1990)،[2] (Bachman 1992)،(Rosenzweig and Tallman 1993) (Bahmani oskooee 1992-1995) ، (Vamvoukas 1999) مقاربة كينز القائل

[1] Mamdouh Alkhatib elkswani, **the twin deficits phenomenon in petroleum economy: evidence from Saudi Arabia**, seventh annual conference Economic research forum, Amman, Jordan, 26-29 October 2000, p2.

[2] Bachman, D. D, **Why is the US current account deficit so large? Evidence from vector auto regressions**, Southern Economic Journal 59(2):1992, p-p: 232-240.

بارتباط عجز الموازنة بعجز الحساب الجاري، و بأن اتجاه العلاقة السببية ينطلق من عجز الموازنة باتجاه الحساب الجاري.

- وفي دراسة العلاقة بين العجزين في خمس دول (الهند، أندونسيا، كوريا، ماليزيا والفلبين) (Anoruo and Ramchander, 1998)[1] أوضحت النتائج على وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الميزان التجاري إلى الموازنة العامة باستثناء ماليزيا حيث كانت العلاقة بالاتجاهين، في حين بينت دراسة[2] (Chen,2006) أن عجز الموازنة العامة ذو تأثير موجب ومعنوي على عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي في الولايات المتحدة، وذلك في الفترة 1975-2004 واستنتجت أن عجز الموازنة العامة يؤثر على عجز الميزان التجاري من خلال الإنفاق والدخل وليس من خلال سعر الفائدة وسعر الصرف.
- وفي دراسة حديثة قام كل من قاسم محمد جديتاوي ومحمد سلمان طراونة على الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1980-2010 والتي أوضحت وجود علاقة سببية أحادية الجانب تتجه من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري في الفترة الجزئية الأولى (1980-1994) وتأتي هذه النتائج منسجمة مع المقاربة الكينزية، أما النتائج خلال الفترة الكلية والجزئية الثانية (1995-2010) فكانت العلاقة السببية باتجاه واحد من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة العامة، كما أكد الباحثين أن هذه النتائج حالة استثنائية للاقتصاد الأردني مع المقاربتين، كما بينا كذلك وجود ظاهرة العجز التوأم التي قد تعود حسب نظرهما إلى خصائص وطبيعة الاقتصاد الأردني والمتمثلة أساسا في صغر حجمه من ناحية وشح الموارد الطبيعية والمالية من ناحية أخرى.[3]
- وفي دراسة أخرى في أمريكا اللاتينية وبالتحديد دولة البيرو، قام [4] (César R. Sobrino 2013) بدراسة العلاقة بين العجزين لدولة البيرو خلال الفترة 1980-2012، حيث كانت نتائج الدراسة ترفض العجز التوأم، بل وجدت اتجاه السببية من عجز الحساب الجاري إلى عجز الموازنة العامة، وفي دراسة أخرى في الهند قام بها Dakhabandhu) Sahoo 2012)[5]، يختبر فيها العلاقة بين العجز الداخلي والعجز الخارجي خلال الفترة 1971-2010 باستخدام نموذج ARDL MODEL للتكامل المشترك، حيث أبانت نتائج الدراسة دعمها للمقاربة الكينزية، حيث وجدت علاقة قوية بين عجز الموازنة العامة و عجز الحساب الجاري، كما أظهر اختبار السببية إلى أحادية الاتجاه كذلك من عجز الموازنة إلى عجز الحساب الجاري، وعليه خلصت الدراسة إلى أن أي تدابير تخص الحد من عجز الموازنة يمكن أن يساعد في الحد من العجز في الحساب الجاري للهند.

ونظرا لطبيعة الاقتصاديات النفطية و منها الجزائر اختلفت الدراسات حول اتجاه هذه العلاقة ، أين أكدت بعض الدراسات التطبيقية على وجود علاقة سببية ذات اتجاه تنائي مزدوج و متبادل، وهناك دراسات وجدت علاقة واحدة من اتجاه واحد سواء من عجز الموازنة إلى عجز الحساب الجاري أو العكس، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

---

[1] Anoruo, E. & Sanjay, R, **Current account and fiscal deficit: Evidence from five developing economies of Asia,** Journal of Asian Economics 9(3), 1998, p-p: 487-501.

[2] Chen, D, **Effects of monetary policy on the twin deficits**, Quarterly Review of Economics and Finance12, 2006, p-p: 1-14.

[3] قاسم محمد جديتاوي و محمد سليمان طراونة، **العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة 1980-2010**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1.2015، ص 15.

[4] César R. Sobrino, **the twin deficits hypothesis and reverse causality: A short-run analysis of Peru**, journal of economics. Finance and administrative science, el Sevier Doyma, 18(34), 2013, p 9-15.

[5] Dakhabandhu Sahoo and Atal Bihari das, **ARDL co-integration approach to the external and internal sector equilibrium of India,** Procedia –social and behavioral science, 62, 2012, p 812-816.

- ✓ دراسة ممدوح الخطيب الكسواني و التي تناولت العلاقة بين **عجز الموازنة العامة و عجز الحساب الجاري في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1999/1980** و التي أكدت خصوصية الاقتصاديات النفطية في دراسة هذه العلاقة ، نظرا لتأثر كل الموازنة العامة و الحساب الجاري بالإيرادات النفطية، و نظرا لوزن هذه الأخيرة في مركبتي الموازنة العامة الحساب الجاري تتوطد العلاقة الطردية بينهما، فقد خلصت إلى أن كلا المقترحين: الكينزي ، والريكاردي غير قابلين للتطبيق في الحالة السعودية كونه اقتصاد نفطي يعتمد على مصدر واحد.[1]
- ✓ دراسة bagheri 2012 والتي فحصت العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في الاقتصاد الإيراني من خلال العجز التوأم ولغز فليدشتاين – هوريوكا باستخدام منهجية أنجل غرانجر خلال الفترة 1971-2007، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة توازن طويل المدى بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من عجز الموازنة العامة نحو العجز في الحساب الجاري، وأشار اختبار لغز فيلدشتاين- هوريوكا إلى انخفاض مستوى حركة رأس المال الدولي لإيران.[2]
- ✓ دراسة Merza 2012 حول فرضية العجز التوأم للكويت خلال الفترة (1993-2010) لتحليل العلاقة بين المتغيرين، ودل اختبار السببية على أن اتجاه السببية يتجه من الحساب الجاري إلى الموازنة، ولم يتأكد الاتجاه الآخر لهذه الدراسة، وبينت نتائج هذه الدراسة علاقة سلبية بين الحساب الجاري والموازنة العامة في الأمد الطويل، وهذا يعني أن أي زيادة في الحساب الجاري تؤدي إلى انخفاض فائض الموازنة العامة أو زيادة في عجز الموازنة، واستنتجت عدم انطباق فرضية العجز التوأم للحالة الكويتية.[3]
- ✓ **دراسة أولاد العيد سعد**، حيث تناولت الدراسة العلاقة **بين عجز الموازنة العامة و عجز الميزان التجاري للاقتصاد الوطني خلال الفترة 1970- 2010** و التي أكدت هي الأخيرة على وجود علاقة سببية ذات اتجاه ثنائي مزدوج متبادل بين عجز الموازنة العامة و عجز الميزان التجاري في الجزائر.

وعليه من خلال المقاربتين السابقتين، سوف نحاول اختبار هذه العلاقة في الاقتصاد الوطني، وهل الاقتصاد الوطني يدعم المقاربة الكينزية أم فرضية ريكاردو ؟ أم نكون في حالة ثالثة هي أن تكون العلاقة السببية في الاتجاهين، أي علاقة مزدوجة أو متداخلة، حيث يؤثر عجز الحساب الجاري في عجز الموازنة عبر العنصر المشترك بينهما و هما الصادرات النفطية التي تشكل أزيد من 96 % من إجمالي الصادرات و الجباية البترولية التي تساهم في الإيرادات العامة بأزيد من 60% بالمقابل تؤثر موازنة الدولة في ميزان الحساب الجاري عبر تغير الإنفاق العام و ما له من أثر على الواردات، أو لا نجد علاقة أصلا بينهما، نظرا لطبيعة الاقتصاد الوطني الذي يتميز بكونه اقتصاد ريعي نفطي أحادي التصدير، وعليه نحاول في هذه الدراسة الكشف عن طبيعة العلاقة بين العجزين في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2014 وأي فرضية تنطبق عليه.

3- **تقدير العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري**:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات السنوية لكلا المتغيرين، وأخذنا الشكل اللوغاريتمي الطبيعي لجميع المتغيرات، وبما أن الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات وكذا رصيد الموازنة الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة قد يأخذا قيما سالبة لا تقبل تحويلها للشكل اللوغاريتمي، ولضروريات القياس الاقتصادي ولأخذ

[1] ممدوح الخطيب الكسواني، **العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية**، مجلة دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثالث، العدد 6، الرياض،1999، ص 25.

[2] Farazane Baghiri and other, **twin deficits and Feldstein-Horioka, Puzzle in the case Iran**, Journal of Social and development Science, Vol 3, N° 5, 2012, p-p 167-171.

[3] Ibrahim Merza and others, **the relationship between current account and government budget balance: the case of Kuwait**, International journal of Humanities and Social Science, Vol 2, N°7, April 2012, p-p 168-177.

شكل اللوغاريتم للميزان التجاري ورصيد الموازنة العامة في هذه الدراسة بأخذ لوغاريتم الميزان التجاري (قسمة الصادرات على الواردات) ولوغاريتم رصيد الموازنة (قسمة الإيرادات العامة على النفقات العامة)، وقد قام العديد من الباحثين في استخدام هذه الصيغة مثل (Korey and Macmillan 19999)، (Singh 2002) و (السواعي 2015)، وعليه أخذنا في هذه الدراسة صيغة اللوغاريتم بالنسبة للميزان التجاري (الصادرات/الواردات) وكذا رصيد الموازنة (الإيرادات/النفقات) خلال الفترة 1980-2014.[1]

كما سبق في النقاط السابقة فإن تقدير العلاقة بين عجز الوازنة العامة و عجز الميزان التجاري ، يجب العمل على سلسلتين مستقرتين، ولاختبار استقرارية السلسلتين نستعمل اختبارات جدر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF و عليه جاءت نتائج هذا الاختبار ما يلي :

الجدول رقم (5 -64): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيري رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري باستخدام اختبار ADF

Test ADF	Type de Model	LSB	LBC	I(d)
Value de Prob	None	0.002	0.08	I (0)
	With C	0.02	0.09	
	With C+T	0.11	0.25	
Value de Prob	None	0.0000	0.0000	I (1)
	With C	0.0000	0.0000	
	With C+T	0.0051	0.0001	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من خلال جدول نتائج اختبار جذر الوحدة ADF أن كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 1 %، 5 % ، 10 % و بالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بوجود جذور وحدوية و بالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية وعند تطبيق الاختبار عند الفروق الأولى نلاحظ أن كل القيم المحسوبة ADF_C أكبر من القيم الحرجة الجدولية ADF_t عند مستوى معنوية 1 % ، 5 %، 10 % و بالتالي نقبل الفرضية البديلة و نعتبر أن الفروق الأولى للمتغيرات هي سلاسل زمنية مستقرة، و منه فإن كلا من رصيد الموازنة و رصيد الميزان التجاري متكاملان من الدرجة الأولى، وباعتبارهما متكاملين من نفس الدرجة فإنه يمكن إجراء التكامل المشترك.

4- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون :

تشير نتائج اختباري الأثر و القيمة الذاتية العظمى الملخصة في الجدول أدناه إلى إمكانية رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن هيكل متغيرات نموذج العجزين متكامل.

الجدول رقم (5 -65): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين رصيد الموازنة ورصيد الميزان التجاري

فرضية العدم	القيمة الذاتية	الأثر Trace	القيمة الحرجة لاختبار الأثر 5%	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية 5%
r=0	0.61	38.68	25.87	31.65	19.38
$r \leq 1$	0.19	7.02	12.51	7.02	12.51

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه تبين نتائج الاختبار ما يلي:

[1] خالد محمد السواعي، أحمد أنور العزام، **العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري – دراسة حالة الأردن-**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية المجلد 2، العدد 2،2015، ص 103.

- اختبار الأثر:

تبين نتائج اختيار الأثر إلى رفض الفرضية العدم القائلة بعدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك و ذلك لأن قيمة إحصائية الأثر Trace عند هذه الفرضية تساوي 38.68 و هي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار و التي تساوي 25.87 عند مستوى معنونة 5% في حين يتم قبول الفرضية العدمية الموالية و التي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك نظرا لكون قيمة إحصائية الأثر Trace و التي تساوي 7.02 أكبر من القيمة الحرجة للاختبار و التي تساوي 12.51 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يظهر اختبار الأثر بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

- اختبار القيمة الذاتية العظمى:

وتبين نفس النتائج من خلال القيمة الذاتية العظمى إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص بعدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، و ذلك لأن قيمة إحصائية القيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 31.65 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار و البالغة 19.38 عند مستوى معنوية 5% في حين يتم قبول الفرضية العدمية الثانية و التي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك نظرا للقيمة الإحصائية لاختبار القيمة العظمى و التي تساوي 7.02 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار التي تساوي 12.51 عند مستوى معنونة 5% و بالتالي يظهر اختبار القيمة الذاتية العظمى بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك

5- اختبار العلاقة السببية بين عجز الموازنة و عجز الحساب الجاري:

أكد تحليل التكامل المشترك جوهانسون وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة و عجز الميزان التجاري ، و لكن طريقة جوهانسون لا تبين أي من العجزين يسبب العجز للأخرى لذلك فإن اختبار السببية يسمح بتحديد العلاقة السببية بين هذين العجزين بمعنى، هل يسبب عجز الموازنة العامة عجز الميزان التجاري؟ أم أن عجز الحساب الجاري هو الذي يسبب عجز الموازنة؟ ولاكتشاف اتجاه السببية بين عجز الموازنة و عجز الميزان التجاري، استعنا باختبار السببية لـ غرانجر، والذي جاءت نتائجه على النحو التالي:

الجدول رقم (5 -66): نتائج اختبار السببية لـ غرانجر بين عجز الموازنة و عجز الميزان التجاري

احتمالية فيشر (F-Prob)	قيمة فيشر (F)	نتيجة اختبار السببية لـ غرانجر	اتجاه السببية
$0.82 < 0.05$	0.18	نقبل H_0:عجز الموازنة لا تسبب في عجز الميزان التجاري.	لا توجد سببية في الاتجاهين
$0.63 > 0.05$	0.46	نقبل H_0: عجز الميزان التجاري لا تسبب في عجز الموازنة	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تظهر نتائج اختبار سببية غرانجر أنه لا توجد سببية بين عجز الموازنة و عجز الميزان التجاري، حيث نجد أن احتمال فيشر المحسوبة أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرض العدم والقائل بان عجز الموازنة لا تسبب في عجز الميزان التجاري، كما نقبل الفرضية العدمية الموالية والتي مفادها أن عجز الميزان التجاري لا يسبب في عجز الموازنة العامة، حيث نجد أن احتمال فيشر أكبر من 0.05 وبالتالي لا توجد سببية في هذا الاتجاه أي من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة العامة، وعليه ومن خلال اختبار السببية لـ غرانجر والذي استنتجنا من خلاله أنه لا توجد أي علاقة سببية بين العجزين.

6- تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين العجز الداخلي (الموازنة العامة) والعجز الخارجي(الميزان التجاري)

بما أن السلسلتين BC، SB لهما نفس درجة التكامل فإنه يمكن اختبار قبول فرضية التكامل المشترك بالاعتماد على منهجية أنجل – غرانجر ذات الخطوتين حيث تقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل باستعمال طريقة

المربعات الصغرى العادية MCO ولكي تتحقق علاقة التكامل المشترك يجب أن تكون لبواقي الانحدار مستقرة عند المستوى، وبما أننا ندرس اتجاه العلاقة بين عجز الموازنة و عجز الميزان التجاري نضع المعادلتين :

$$LSB_t = \beta_0 + \beta_1 LBC_t + \varepsilon_t \dots \textbf{19}$$ النموذج رقم

$$LBC_t = \beta_0 + \beta_1 LSB_t + \varepsilon_t \dots . \textbf{20}$$ النموذج رقم

وقد تم إدخال اللوغاريتم النيبري على المتغيرات لغرض تقليص تباين السلاسل الزمنية و تخفيض أثر المتغيرات الشاذة من جهة أخرى و عليه كانت نتائج التقدير لمعادلتي انحدار التكامل المشترك على النحو التالي:

$$LSB_t = -0.12 + 0.47 LBC_t + \varepsilon_t$$

t (5.54) (9.17)

$$\boldsymbol{R^2 = 73\%} \quad \boldsymbol{\overline{R^2} = 72\ \%} \quad \boldsymbol{N = 33}$$

$$\boldsymbol{F = 84.22} \quad \boldsymbol{F - Prob = 0.0000} \quad \boldsymbol{DW = 1.44}$$

$$LBC_t = 0.28 + 1.55\, LSB_t + \varepsilon_t$$

t (10.63) (9.17)

$$\boldsymbol{R^2 = 73\%} \quad \boldsymbol{\overline{R^2} = 72\ \%} \quad \boldsymbol{N = 33}$$

$$\boldsymbol{F = 84.22} \quad \boldsymbol{F - Prob = 0.0000} \quad \boldsymbol{DW = 1.24}$$

تظهر نتائج معادلتي الانحدار للتكامل المشترك على أن النموذجين ذو دلالة اقتصادية، حيث تشير الإشارة الموجبة وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة و عجز الميزان التجاري ، حيث يشير معامل الانحدار إلى أنه في حالة تغير رصيد الميزان التجاري بـ 1 %سيؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لرصيد الموازنة العامة بقيمة قدرها 0.47 % أما تغير رصيد الموازنة العامة بـ 1 % يتسبب في تغير رصيد الميزان التجاري ب 1.55 % كما يفسر هذا التغير بنسبة 73 % داخل النموذج و الباقي أي 26% فيفسر من قبل المتغير العشوائي الذي يشمل متغيرات خارج النموذج، كما يتمتع النموذج بدلالة إحصائية قوية حيث نجد أن جميع المعلمات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% وهو ما تعبر عنه كل إحصائية ستيودنت وفيشر ودربن واتسون.

وقبل التطرق إلى الخطوة الثانية في تقدير نموذج تصحيح الخطأ، يجب أن تكون سلسلة بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى، وعليه كانت نتائج اختبار جذر الوحدة ADF على سلسلة بواقي الانحدار كما يلي:

الجدول رقم (5- 67): اختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة بواقي الانحدار باستخدام اختبار ADF

دراسة استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
E بواقي النموذج 19	ثابت فقط	4.26	2.63	1.95	1.61	مستقرة
	ثابت وقاطع	4.18	3.65	2.95	2.61	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	4.47	4.27	3.55	3.21	مستقرة
دراسة استقرارية سلسلة بواقي انحدار التكامل المشترك عند المستوى						
المتغيرات	النموذج	ADF_C	ADF_T			القرار
			% 1	%5	%10	
U بواقي النموذج 20	ثابت فقط	3.87	2.63	1.95	1.61	مستقرة
	ثابت وقاطع	3.81	3.65	2.95	2.61	مستقرة
	ثابت واتجاه وقاطع	4.49	4.27	3.55	3.21	مستقرة

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

تبين النتائج أعلاه في الجدول أن كل من السلسلتين E، U مستقرتين عند المستوى أي أنها متكاملة من الدرجة I (0) صفر، حيث تبين القيم المحسوبة لـ ADF_c أنهما أكبر من القيم الحرجة الجدولية ADF_T عند مستوى معنوية 1%، 5 %، 10 % وعليه نقبل الفرضية البديلة، و بالتالي توجد علاقة تكامل مشترك و أيضا مؤشرا على اتجاه العلاقة السببية في علاقة الأجل الطويل هو اتجاه مزدوج.

وعليه تشمل الخطوة الثانية في اختبار أنجل – غرانجر تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يعطي بالعلاقة التالية :

$$D(Lbc_t) = 0.002 + 1.25D(Lsb_t) - 0.63U_{t-1}$$

t (0.10) (8.13) (3.95)

$$R^2 = 73\% \qquad \overline{R^2} = 71\ \% \qquad N = 33$$

$$F = 40.40 \qquad F - Prob = 0.0000 \qquad DW = 1.90$$

$$D(Lsb_t) = -0.002 + 0.52D(Lbc_t) - 0.76E_{t-1}$$

t (0.16) (8.92) (4.25)

$$R^2 = 75\% \qquad \overline{R^2} = 73\ \% \qquad N = 33$$

$$F = 43.51 \qquad F - Prob = 0.0000 \qquad DW = 1.85$$

يتضح من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ صلاحية النموذجين من الناحية الإحصائية وذو دلالة اقتصادية، فالمعنوية الكلية للنموذج الأول محققة وهو ما تؤكده الإحصائية فيشر التي تساوي 40.40 وهي أكبر من فيشر الجدولية عند 5%، ونفس الشيء بالنسبة لقيمة فيشر للنموذج الثاني والتي تساوي 43.51 وهي أكبر من فيشر الجدولية عند مستوى 5 %، كما أن كل معلمات النموذجين معنوية عند مستوى 5% ما عدا الثابت، بالإضافة إلى قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير تغيرات المتغير التابع بـ 73 % و 75% والمعبر عنها بمعامل التحديد R^2 على التوالي بالنسبة للنموذج الأول والثاني.

ويتضح كذلك من خلال المعادلتين أن معلمتي حد الخطأ U , E لها معنوية إحصائية بمستوى معنوية 1 %و سالبة الإشارة وذلك ما يتفق مع نموذج تصحيح الخطأ و تعتبر هذه المعاملات عن سرعة التكيف حيث تشير قيمة حد الخطأ U (0.63) إلى أن عجز الميزان التجاري يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل سنة بنسبة 63 % من اختلال التوازن المتبقي من السنة الماضية، أي أنه عندما ينحرف عجز الميزان التجاري خلال الأجل القصير في السنة t عن قيمته التوازنية أي قيمته في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما نسبته 63 % من هذا الاختلال في السنة t+1 نتيجة التغير الحاصل في قيمة عجز الموازنة العامة .

في حين يشير معامل حد الخطأ E (0.76) إلى أن عجز الموازنة العامة يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل سنة بنسبة 76 % من اختلال السنة السابقة أي انحراف عجز الموازنة خلال الأجل القصير في السنة t عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، فإنه يتم تصحيح ما نسبته 76 % من هذا الاختلال في السنة t+1 نتيجة التغير الحاصل في قيمة عجز الميزان التجاري.

7- الاختبارات التشخيصية للنموذجين:

لاختبار جودة نموذج تصحيح الخطأ لكلا النموذجين سيتم الاستعانة بالاختبارات التالية:

الجدول رقم (5 -68): الاختبارات التشخيصية لمعادلة نموذج تصحيح الخطأ للنموذجين

النموذج رقم 20: $D(Lbc_t) = 0.002 + 1.25D(Lsb_t) - 0.63u_{t-1}$		
نوع الاختبار	**حساب الاختبار**	**تقييم الاختبار**
اختبار مضاعف لاغرو نج للارتباط التسلسلي لـ Breutsch - godfry:	$F_t = 3.36 , F_C = 1.23$ إذن: $F_c < F_t$	$Prob\ F = 0.30 > 0.05$	يثبت اختبار LM أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء
اختبار عدم ثبات التباين الخطأ لـ white	$F_t = 2.59 , F_C = 3.94$ إذن: $F_c > F_t$	$Prob\ F = 0.008 > 0.05$	يثبت اختبار white أن لا يوجد تجانس في تباين الأخطاء
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب jarque-Bira	$J - B = 2.27 < \chi^2_{0.05} = 3.84$	$Prob\ J - B = 0.32 > 0.05$	يؤكد اختبار **jarque-Bira** أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي
اختبار استقرارية معلمات النموذج لـ Chow	$F_t = 2.98 , F_C = 2.23$ إذن: $F_c < F_t$	$Prob\ F = 0.10 > 0.05$	يثبت اختبار Chow أن معلمات النموذج مستقرة
النموذج رقم 19: $D(Lsb_t) = -0.002 + 0.52D(Lbc_t) - 0.76e_{t-1}$		
نوع الاختبار	**حساب الاختبار**	**تقييم الاختبار**
اختبار مضاعف لاغرو نج للارتباط التسلسلي لـ Breutsch - godfry:	$F_t = 3.36 , F_C = 1.009$ إذن: $F_c < F_t$	$Prob\ F = 0.37 > 0.05$	يثبت اختبار LM أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء
اختبار عدم ثبات التباين الخطأ لـ white	$F_t = 2.59 , F_C = 0.28$ إذن: $F_c < F_t$	$Prob\ F = 0.91 > 0.05$	يثبت اختبار white أن هناك تجانس في تباين الأخطاء
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب jarque-Bira	$J - B = 1.22 < \chi^2_{0.05} = 3.84$	$Prob\ J - B = 0.54 > 0.05$	يؤكد اختبار **jarque-Bira** أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي
اختبار استقرارية معلمات النموذج لـ Chow	$F_t = 2.98 , F_C = 0.95$ إذن: $F_c < F_t$	$Prob\ F = 0.43 > 0.05$	يثبت اختبار Chow أن معلمات النموذج مستقرة

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تظهر جميع الاختبارات المدرجة في الجدول أعلاه قوة ومعنوية نموذج تصحيح الخطأ المقدر من خلال النموذجين، حيث تعد جميع الاختبارات جيدة ومقبولة.

بعد الاختبارات التي أجريت على النموذجين، والتي أثبتت تحقق فرضية التكامل المشترك بواسطة منهج أنجل – غرانجر واختبار جوهانسون، إلا أن اختبار السببية لـ غرانجر لم يمنحنا اتجاه السببية بين المتغيرين، وبما أن النموذجين لهما علاقة تكامل مشترك يجب اختيار أفضل نموذج من بينهما والذي يعطي أكثر تفسير عن الآخر، وعليه اقترحنا اختيار النموذج الأفضل من خلال المعايير الإحصائية والقياسية التي تطرقنا إليها سابقا، ويبين الجدول أدناه ترتيب النموذجين:

الجدول رقم (5- 69): المقارنة بين النموذجين 19 و 20

	R^2	AKAIKE	SCHWARZ	SSR	LOG	معامل تصحيح الخطأ
النموذج 19	% 75	-2.09	-1.95	0.19	36.44	0.76-
النموذج 20	% 73	-1.07	-0.93	0.52	20.20	0.63-

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه تبين أن النموذج الأول يعد النموذج الأفضل، حيث يمثل معامل التحديد R^2 الأكبر بنسبة 75 % وأقل قيمة لمعياري Akaike وschwarz بـ -2.09 و-1.95 على التوالي، كما أن له اقل مقدار في مجموع مربعات البواقي SRR بـ 0.19، وأكبر قيمة للوغاريتم المعقولية العظمى بـ 36.44، كما أن معامل تصحيح الخطأ للعجز الداخلي يحتاج لسنة وثلاثة أشهر لاستعادة قيمتها التوازنية (0.76)، أما النموذج الثاني فيعد هو الآخر نموذج جيد، حيث بلغ معامل التحديد في هذا النموذج بـ 73%، كما أن قيمة معياري Akaike وschwarz بلغت -1.07 و-0.93 على التوالي وهي أكبر من النموذج السابق، أما مقدار مجموع مربعات البواقي SRR فقد بلغ 0.52، وقيمة للوغاريتم المعقولية العظمى بـ 20.20 وهي أقل من النموذج الأول، كما أن معامل تصحيح الخطأ للعجز الخارجي يحتاج لسنة ونصف لاستعادة قيمتها التوازنية (0.63)، وعليه يعتبر تأثير العجز الخارجي أكثر على العجز الداخلي، وكنتيجة لما سبق يبقى ارتباط العجزين بالإيرادات النفطية والتي تتميز بشدة التقلبات من حين لآخر سبب غموض اتجاه العلاقة السببية بين العجزين، وهذه طبيعة الاقتصاديات النفطية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالسوق الدولية للنفط.

المطلب الثالث: محددات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

نسعى من خلال هذا المطلب إلى إيجاد وتقدير نموذج مقترح من قبل الطالب نفسر به التغيرات الحاصلة في إيرادات الجباية البترولية في الجزائر، وعليه سوف نقدر هذا النموذج بدلالة متغيرات مستقلة مقترحة، تم تحديدها من خلال الجانب التحليلي الذي تم التطرق إليه في الفصلين الثالث والرابع، وتتمثل هذه المتغيرات في سعر النفط الذي يعد حسب اعتقادنا المحدد الرئيسي لإيرادات الجباية البترولية، متغير سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، أين وجدنا في نقطة سابقة أن تخفيض سعر الصرف عامل مضخم لإيرادات الجباية البترولية، متغير الإنتاج النفطي والذي يرتبط بالجباية البترولية من خلال معدل الإتاوة والتي تفرض على الكميات المستخرجة من النفط، متغير الصادرات النفطية ويرتبط هذا الأخير بالجباية البترولية من خلال معدلات الرسم على الدخل البترولي والرسم على الأرباح الاستثنائية وبعض الرسوم الأخرى.

1- المتغيرات المستخدمة ومصادر بياناتها:

في هذه الدراسة تم استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة 1980-2014، وتتمثل المعطيات المستخدمة في:

أ. **الجباية البترولية (Fiscalité pétrolière):** وتمثل نسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة، حيث تم التعبير عنها بالنسب المئوية، ونرمز لها بالرمز **FPBUD**، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم حساب هذه النسب بناء على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ووزارة المالية من خلال مديرية السياسات والتوقعات على الموقع الالكتروني: www.dgpp-mf.dz.

ب. **سعر البترول (Prix de Pétrole):** ويتمثل في سعر البترول الجزائري(صحاري بلاند)، ونرمز لها بالرمز **PP**، ومعبر عنه بالدولار للبرميل، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد جمعت بيانات هذا المتغير من قاعدة بيانات منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) والمتوفرة في التقارير السنوية، والمتاحة على الموقع الالكتروني: www.opec.org.

ج. **سعر الصرف (Taux de Change):** ويتمثل في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، ونرمز له بالرمز **TCH**، ومعبر عنه بالدينار الجزائري، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من خلال تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2004 وذلك للفترة (1980-1999)، أما الفترة 2000-2014 فقد تم تجميع بيانات المتغير من خلال النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، والمتاحة على الموقع الالكتروني: www.bank-of–algeria.dz.

د. **الإنتاج النفطي (Production de Pétrole):** ويتمثل في الكميات التي تنتجها الجزائر من خلال شركة سوناطراك وشركائها الأجانب من النفط الخام، ونرمز له بالرمز **oilprod**، ومعبر عنها بألف برميل يومي، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد جمعت بيانات هذا المتغير من قاعدة بيانات منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) والمتوفرة في التقارير السنوية، والمتاحة على الموقع الالكتروني: www.opec.org.

هـ. **الصادرات النفطية (Exportation de Carburant):** ويتمثل في الكميات المصدرة من النفط الخام لدولة الجزائر، ونرمز له بالرمز **oilexp**، ومعبر عنها بألف برميل يومي، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد جمعت بيانات هذا المتغير من قاعدة بيانات منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) والمتوفرة في التقارير السنوية، والمتاحة على الموقع الالكتروني: www.opec.org.

و. **معدل التضخم (Taux D'inflation):** والذي يقاس بواسطة معدل تغير أسعار الاستهلاك، حيث تم التعبير عنه بالنسب المئوية، ونرمز له بالرمز **INF**، ويبلغ عدد المشاهدات للمتغير 35 مشاهدة، وذلك خلال الفترة 1980-2014، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من موقع البنك الدولي: www.worldbank.org.

والشكل الموالي يمثل التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة، للعلم قد أدخلنا اللوغاريتم لكل المتغيرات.

الشكل رقم (5- 12): التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج رقم 21 خلال الفترة 1980-2014

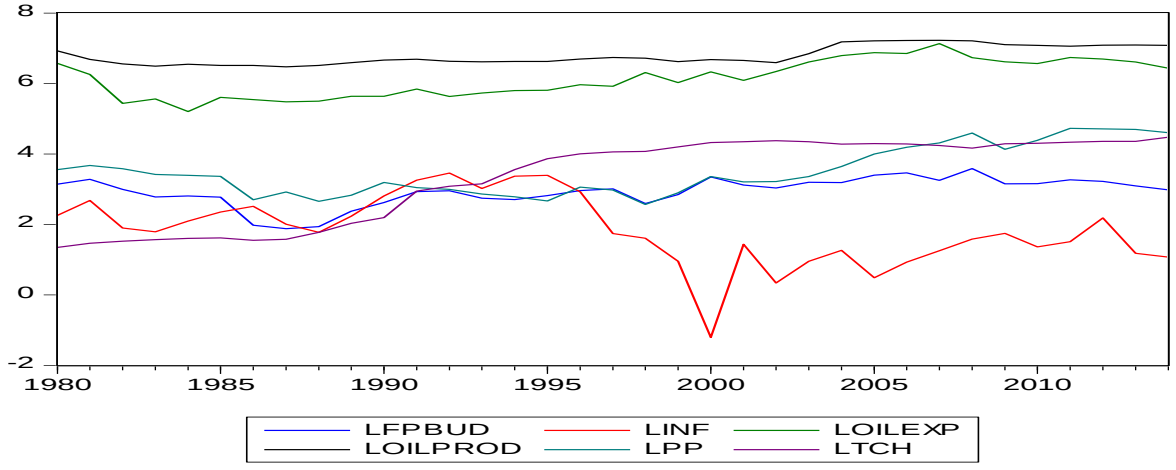

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

لمعرفة محددات الجباية البترولية ومدى تقلب نسب مساهمتها في الإيرادات العامة، ندرج النموذج المقترح أدناه، والمفسر من قبل متغيرات سعر البترول، سعر الصرف، معدل التضخم، إنتاج المحروقات والصادرات النفطية، وذلك

خلال الفترة 1990-2014 وذلك لعدم صلاحية النموذج خلال هذه الفترة، وربما يعود السبب في سنوات الثمانينيات إلى عدة مشاهد التي عرفتها المتغيرات النفطية خاصة الأزمة النفطية 1986 وقانون المحروقات 14/86، وعليه سيتم استخدام النموذج التالي:

$$LFPBUD_t = \beta_0 + \beta_1 LPP_t + \beta_2 LTCH_t + \beta_3 LINF_t + \beta_4 LOILPROD_t + \beta_5 LOILEXP_t + \varepsilon_t$$

2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

يعد اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF دقيق في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية لها، من حيث درجة تكاملها وطبيعة استقراريتها، وعليه نختبر السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فور الموسع ADF:

الجدول رقم (5- 70): نتائج اختبار ADF لمتغيرات النموذج رقم 21.

Test ADF	Type de Model	LFPBUD	LPP	LTCH	LOILEXP	LOILPROD	LINF	I(d)
Value de Prob	None	0.54	0.83	0.94	0.68	0.85	0.22	I (0)
	With C	0.31	0.88	0.46	0.72	0.56	0.15	
	With C+T	0.27	0.63	0.98	0.01	0.18	0.19	
Value de Prob	None	0.0000	0.0000	0.17	0.0000	0.0001	0.0000	I (1)
	With C	0.0001	0.0007	0.0062	0.0000	0.0020	0.0000	
	With C+T	0.0060	0.0006	0.0190	0.0000	0.0153	0.0000	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

تبين نتائج الجدول اعلاه لاختبار جذر الوحدة ADF أن كل القيم المحسوبة ADF_c أقل من القيم الجدولية الحرجة ADF_T عند مستوى معنوية 1 %، 5 % ، 10 % و بالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بوجود جذور وحدوية و بالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية عند المستوى، وعند تطبيق الاختبار عند الفروق الأولى نلاحظ أن كل القيم المحسوبة ADF_C أكبر من القيم الحرجة الجدولية ADF_t عند مستوى معنوية 1 % ، 5 %، 10 % و بالتالي نقبل الفرضية البديلة و نعتبر أن الفروق الأولى للمتغيرات هي سلاسل زمنية مستقرة، و منه فإن كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، وباعتبارهم متكاملون من نفس الدرجة فإنه يمكن إجراء التكامل المشترك.

3- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون:

تشير نتائج اختباري اختبار الأثر و اختبار القيمة الذاتية العظمى الملخصة في الجدول أدناه إلى إمكانية رفض العدم القائل بعدم وجود متجهات للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5 %.

الجدول رقم (5 -71): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين متغيرات النموذج رقم 21 .

فرضية العدم	القيمة الذاتية	الأثر trace	القيمة الحرجة لاختبار الأثر 5%	القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة الذاتية 5%
r=0	0.78	145.61	117.70	50.52	44.49
$r \leq 1$	0.63	95.09	88.8	33.3	38.33
$r \leq 2$	0.51	61.78	63.87	23.62	32.11
$r \leq 3$	0.39	38.16	42.91	16.6	25.82
$r \leq 4$	0.33	21.55	25.87	13.22	19.38
$r \leq 5$	0.22	8.33	12.51	8.33	12.51

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه تبين نتائج الاختبار ما يلي:

- اختبار الأثر:

تبين نتائج اختبار الأثر إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trac} عند هذه الفرضية تساوي 145.61وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 117.7 عند مستوى معنوية 5%، كما أنه يتم رفض الفرضية العدمية الموالية والتي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك $r \leq 1$ ،نظرا لكون قيمة احصائية الأثر والتي تساوي 95.09 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 88.8 عند مستوى معنوية 5%، في حين أنه يتم قبول الفرضية العدمية الموالية والتي تفيد بوجود علاقتين على الأكثر للتكامل المشترك $r \leq 3$ ، نظرا لكون قيمة احصائية الأثر والتي تساوي 61.78 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 63.87 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يظهر اختبار الأثر بوجود شعاعين للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

- اختبار القيمة الذاتية العظمى:

تم التوصل من خلال القيمة الذاتية العظمى إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك (r=0) وذلك لأن قيمة إحصائية للقيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 50.52 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 44.49 عند مستوى معنوية 5%، فيواحدة للتكاملبول الفرضية العدمية الموالية والتي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك $r \leq 1$ ، نظرا لكون قيمة احصائية القيمة الذاتية العظمى والتي تساوي 33.3 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 38.33 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يظهر اختبار القيمة الذاتية العظمى بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج، أي وجود شعاع وحيد للتكامل المشترك.

إذن نلاحظ أن كلا الاختبارين (اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى) يشيران إلى وجود علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، أي أن هذه المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها، وفي ذات السياق أبان اختبار الأثر على وجود علاقتين على الأكثر للتكامل المشترك في حين أكد اختبار القيمة الذاتية العظمى على وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك، وهنا أشار العديد من الدارسين في حال وجود نتائج مختلفة بين الاختبارين فتأخذ بعين الاعتبار نتائج اختبار الأثر لأنه أكثر دقة من اختبار القيمة الذاتية العظمى، وعليه يشير اختبار جوهانسون في نموذج الدراسة على وجود علاقتين للتكامل المشترك، مما يستدعى اختبار هذه العلاقة بنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM).

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM):

بعدما تأكدنا من وجود أكثر من علاقة للتكامل المشترك لنموذج الدراسة، ويعد نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) أحسن نموذج في تقدير هذه العلاقة، وعليه وقبل تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي، نقوم باختيار عدد فترات التأخر الملائمة والتي تقوم بتدنية معايير (HQ) ,(SIC), (AIC)، وذلك باستخدام معايير تحديد درجة التأخر لنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (VAR)، ويمكن ملاحظة أن جميع المعايير اقترحت أن درجة التأخر الملائمة هي الدرجة الأولى باعتبارها المثلى لاستخدامها في هذا النموذج.

الجدول رقم (5 -72): نتائج اختبار تحديد فترات التأخر لنموذج VECM

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-69.92	NA	4.64e-06	4.74	5.02	4.83
1	82.70	238.48*	3.30e-09*	-2.54	-0.62*	-1.90*
2	118.44	42.44	4.33e-09	-2.52	1.04	-1.34
3	158.06	32.18	7.53e-09	-2.75*	2.46	-1.02
* indicates lag order selected by the criterion						

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

نظرا لتحديد درجة التأخير في ما سبق (الجدول رقم 5- 77) والتي كانت الدرجة الأولى، وبالتالي سيتم تقدير النموذج VECM (1)، وعليه كانت نتائج التقدير كالآتي:

D(LFPBUD) = -0.757551482009*(LFPBUD(-1) + 0.144098241933*LPP(-1) + 0.335183862364*LTCH(-1) - 0.118724974613*LINF(-1) - 2.4532727814*LOILEXP(-1) + 2.59553863745*LOILPROD(-1) - 7.01422343026) - 0.887162476311*D(LFPBUD(-1)) + 0.948307162128*D(LPP(-1)) + 0.971079844753*D(LTCH(-1)) - 0.0752348575511*D(LINF(-1)) - 0.97869035806*D(LOILEXP(-1)) + 0.556373760915*D(LOILPROD(-1)) - 0.0835050631068

من أجل تحليل اقتصادي وإحصائي مفصل، قمنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM (1) الذي يظهر في المعادلة أعلاه بطريقة OLS، وعليه كانت نتائج التحليل للنموذج كما يلي:

الجدول رقم (5 -73): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM بواسطة OLS

D(LFPBUD) = -0.757551482009*(LFPBUD(-1) + 0.144098241933*LPP(-1) + 0.335183862364*LTCH(-1) - 0.118724974613*LINF(-1) - 2.4532727814*LOILEXP(-1) + 2.59553863745*LOILPROD(-1) - 7.01422343026) - 0.887162476311*D(LFPBUD(-1)) + 0.948307162128*D(LPP(-1)) + 0.971079844753*D(LTCH(-1)) - 0.0752348575511*D(LINF(-1)) - 0.97869035806*D(LOILEXP(-1)) + 0.556373760915*D(LOILPROD(-1)) - 0.0835050631068

Variables	Coefficients	Std-Error	t-statistic	Prob
C	-0.08	0.03	2.75	0.0134
D (LPP (-1))	0.94	0.18	4.67	0.0002
D (LTCH (-1))	0.97	0.16	5.66	0.0000
D (LINF (-1))	-0.07	0.03	2.4	0.0276
D (LOILEXP (-1))	-0.97	0.21	4.58	0.0003
D (LOILPROD (-1))	0.55	0.30	1.8	0.0889
ECT (-1)	-0.75	0.09	8.19	0.0000
R^2	0.865	F	15.58	0.0003
$\overline{R}^2$	0.809	D-W	2.18	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test		F (Prob):	0.94 (0.40)	
Jarque- Bira test		j-b (Prob):	0.11 (0.94)	
Heteroscedasticity Test: Breusch- Pagan-Godfrey		F (Prob):	0.62 (0.78)	
Chow Breakpoint Test: 2000		F (Prob):	1.26 (0.36)	

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال النتائج أعلاه نحلل ما يلي:

تظهر نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM(1) على أن النموذج ذو دلالة اقتصادية وإحصائية جيدة، حيث يشير معامل التحديد R^2 إلى أن المتغيرات المستقلة سعر النفط، سعر الصرف، إنتاج المحروقات، الصادرات

النفطية ومعدل التضخم تفسر نسبة 86.5% من تغيرات نسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة، أما النسبة المتبقية 13.5% فيتضمنها المتغير العشوائي، وبالنسبة للارتباط الذاتي بين الأخطاء فإن قيمة داربن واتسون D-W (2.18) تدل على أنه لا وجود لارتباط ذاتي بين الأخطاء، أما بالنسبة للمعنوية الكلية للنموذج فإن قيمة فيشر المحسوبة (15.58) أكبر من الجدولية، مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5 %، كما تشير الاختبارات التشخيصية للنموذج إلى السلوك الجيد للبواقي (كل الاحتمالات أكبر من 0.05)، حيث أثبت اختبار LM test على نفي وجود لأي ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما بين اختبار J-B test أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما اختبار Heteroscedasticity Test يؤكد على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، في حين يؤكد اختبار Chow test أن معلمات النموذج مستقرة، ولتأكيد على استقرارية النموذج نحلل الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (5-13): اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي لنموذج VECM

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الرسم البياني الموضح في الشكل أعلاه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (cusum of square) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

- **السببية طويلة الأجل:**

يظهر معامل تصحيح الخطأ ECT(-1) بإشارة سالبة، كما أن الاحتمال المرافق له (0.000) أقل من 0.05، أي أن هذا المعامل سالب ومعنوي، وهذا يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع LFPBUD والمتغيرات المفسرة LPP، LINF،LTCH ، LOILEXP،LOILPROD ، حيث تدل قيمة المعامل ECT(-1) (-0.75) أن نسبة الجباية البترولية تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة t بنسبة 75% من اختلال التوازن في الفترة السابقة t-1، وبالنسبة إلى نسبة التكيف أو التصحيح هذه فهي تعكس سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن الجباية البترولية تستغرق سنة و ثلاثة أشهر (1/0.75) باتجاه قيمتها التوازنية بعد أثر كل صدمة في النموذج ناجمة عن التغيير في قيم المتغيرات المستقلة،

وهذا يشير إلى أن سرعة التكيف في النموذج كان سريعا، مما يؤكد أن المتغيرات المفسرة لها أثر كبير على المتغير التابع (الجباية البترولية).

- **السببية قصيرة الأجل:**

سنقوم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية وذلك باستخدام اختبار السببية لـ VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests في نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM وعليه جاءت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم (5- 74): اختبار العلاقة السببية بين الجباية البترولية والمتغيرات المفسرة في النموذج VECM

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Dependent variable: D(LFPBUD)			
Excluded	Chi-sq.	df	Prob.
D(LPP)	32.13	1	0.0000
D(LTCH)	27.11	1	0.0000
D(LINF)	5.8	1	0.0160
D(LOILEXP)	20.90	1	0.0000
D(LOILPROD)	3.25	1	0.0711
ALL	45.36	5	0.0000

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يلاحظ من خلال نتائج اختبار السببية لـ غرانجر في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests) الموضحة في الجدول أعلاه، أن المتغيرات المستقلة في النموذج مجتمعة تسبب في نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة، حيث نجد أن احتمال الرفض يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، وهو ما يؤكد صحة تمثيل النموذج في معادلة واحدة.

يلاحظ أن أسعار البترول LPPتسبب في الجباية البترولية في المدى القصير حيث أن الاحتمال المرافق له 0.000 وهو أقل من 0.05، كما يظهر أن معامل لوغاريتم أسعار النفط (C2) له إشارة موجبة ومعنوي عند مستوى 5%، وهذا يعني أن أسعار البترول لها أثر ايجابي ومعنوي على الجباية البترولية، فارتفاع أسعار النفط بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع نسبة الجباية البترولية إلى 0.94%، مما يعني أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول ونسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة، فارتفاع أسعار النفط خاصة بعد سنة 2000 مثلا شهدت فيها الجباية البترولية هي الأخرى تطورا ملحوظا، حيث بلغت سنة 2008 نسبة 77.13% من إجمالي الإيرادات العامة في وقت وصل سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل (سعر متوسط السنة)، ونفس الشيء يحدث في حال انخفاض أسعار النفط، وتعد أزمة النفط 1986، 2009 وآخرها سنة 2015 دليل على تراجع إيرادات الجباية البترولية.

يلاحظ أن سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي LTCH تسبب في نسبة الجباية البترولية في المدى القصير وهما يظهره الاحتمال المرافق 0.00 وهو أقل من 0.05، كما يظهر أن معامل لوغاريتم سعر الصرف (C3) له إشارة موجبة ومعنويي عند مستوى 5%، وهذا يعني أن سعر الصرف له اثر ايجابي ومعنوي عل الجباية البترولية، فارتفاع سعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي بـ 1% سيؤدي بارتفاع نسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة بنسبة 0.97%، وبالتالي هناك علاقة طردية بين المتغيرين، فعملية التخفيض أو الانخفاض التي تحدث لسعر صرف الدينار لها اثر كبير وواضح عل إيرادات الجباية البترولية فهي تعمل على تضخيم حجم الإيرادات المتأتية من الجباية

البترولية المقومة بالدينار الجزائري أكثر من قيمتها الحقيقية، وخاصة في حال تراجع إيرادات الجباية البترولية وذلك لتعويض خسارة الموازنة العامة، فتخفيض الدينار مثلا مقابل الدولار الأمريكي سنة 1995/1994 بنسبة 40% كان له أثر على إيرادات الجباية البترولية، حيث ارتفعت هذه الأخيرة بقيمة الدينار بنسبة 51.29% في حين ارتفعت إيرادات الجباية البترولية بالدولار بنسبة 11.37%، كما نجد هذا التأثير كذلك في حال تراجع إيرادات الجباية البترولية سنة 2009، حيث انخفضت إيرادات الجباية البترولية بالدينار بنسبة 41.85% بينما انخفضت هذه الإيرادات بالدولار الأمريكي بنسبة 47.71%، وهذا راجع إلى الإجراء التي اتخاذه من قبل السلطات النقدية وهو تخفيض قيمة الدينار بحوالي 20%سنة 2008.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (78-5) أن الاحتمال المرافق لمتغير لوغاريتم معدل التضخمLINF (0.01) وهو أقل من 0.05، يؤكد على أن معدل التضخم يسبب في الجباية البترولية، حيث يظهر معامل لوغاريتم معدل التضخم (C4) الإشارة السالبة ومعنوية عند مستوى 5 %، حيث تنخفض نسبة الجباية البترولية بـ 0.07% كلما ارتفع معدل التضخم بـ 1%، أي توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم والجباية البترولية وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية.

إن الاحتمال المرافق (0.00) لمتغير لوغاريتم صادرات المحروقات LOILEXP أقل من 0.05 والذي يؤكد أن الصادرات النفطية تسبب في الجباية البترولية، أما في الجدول رقم (78-5) يظهر معامل لوغاريتم الصادرات النفطية (C5) (-0.97) سالب ومعنوي، وهو يعكس بذلك العلاقة بينه وبين الجباية البترولية، أي وجود علاقة عكسية بين الصادرات النفطية والجباية البترولية، وهو ما يتنافى مع المنطق، حيث أن ارتفاع الصادرات النفطية له أثر ايجابي في رفع إيرادات الجباية البترولية من خلال الرسوم والضرائب المفروضة مثل الرسم على الدخل البترولي والرسوم على الأرباح الاستثنائية.

نلاحظ من خلال الاحتمال المرافق لمتغير لوغاريتم إنتاج المحروقات LOILPROD(0.07) أقل من 0.10، والذي يؤكد أن إنتاج المحروقات تسبب في الجباية البترولية عند مستوى 10 %، كما يظهر معامل لوغاريتم إنتاج المحروقات (C6) أن له إشارة موجبة ومعنوي عند مستوى معنوية 10%، وهذا يعني أن إنتاج النفط في الجزائر له أثر ايجابي ومعنوي على إيرادات الجباية البترولية، فارتفاع كمية إنتاج المحروقات بنسبة 1% ترتفع نسبة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات العامة بنسبة 0.55 %، وهذا ما يتناسب مع الواقع الاقتصادي، حيث ارتفاع إنتاج المحروقات عند مستويات معينة تفرض عليه حسب قانون المحروقات في الجزائر ضريبة تسمى الإتاوة (أنظر الجدول 3-22 من الفصل الثالث)، حيث تعد الإتاوة من أهم مداخيل إجمالي إيرادات الجباية البترولية، وعليه يعد إنتاج المحروقات من أهم محددات الحصيلة المالية للجباية البترولية في الجزائر.

5- **الدراسة الديناميكية لنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM:**

تحليل دوال الاستجابة الدفعية: سوف نحاول في هذه الدراسة تحليل نتائج صدمات متغيرات سعر النفط، سعر الصرف، الصادرات النفطية ، الإنتاج النفطي ومعدل التضخم على نسبة مساهمة الجباية البترولية على الإيرادات العامة في الجزائر ومدى استجابتها لهذه الصدمات خلال فترة تنبؤية لعشر سنوات والتي توضحها الأشكال التالية:

الشكل رقم (5 -14): شكل استجابة نسبة الجباية البترولية لصدمات تنبؤية لمتغيرات الدراسة خلال عشر سنوات مقبلة

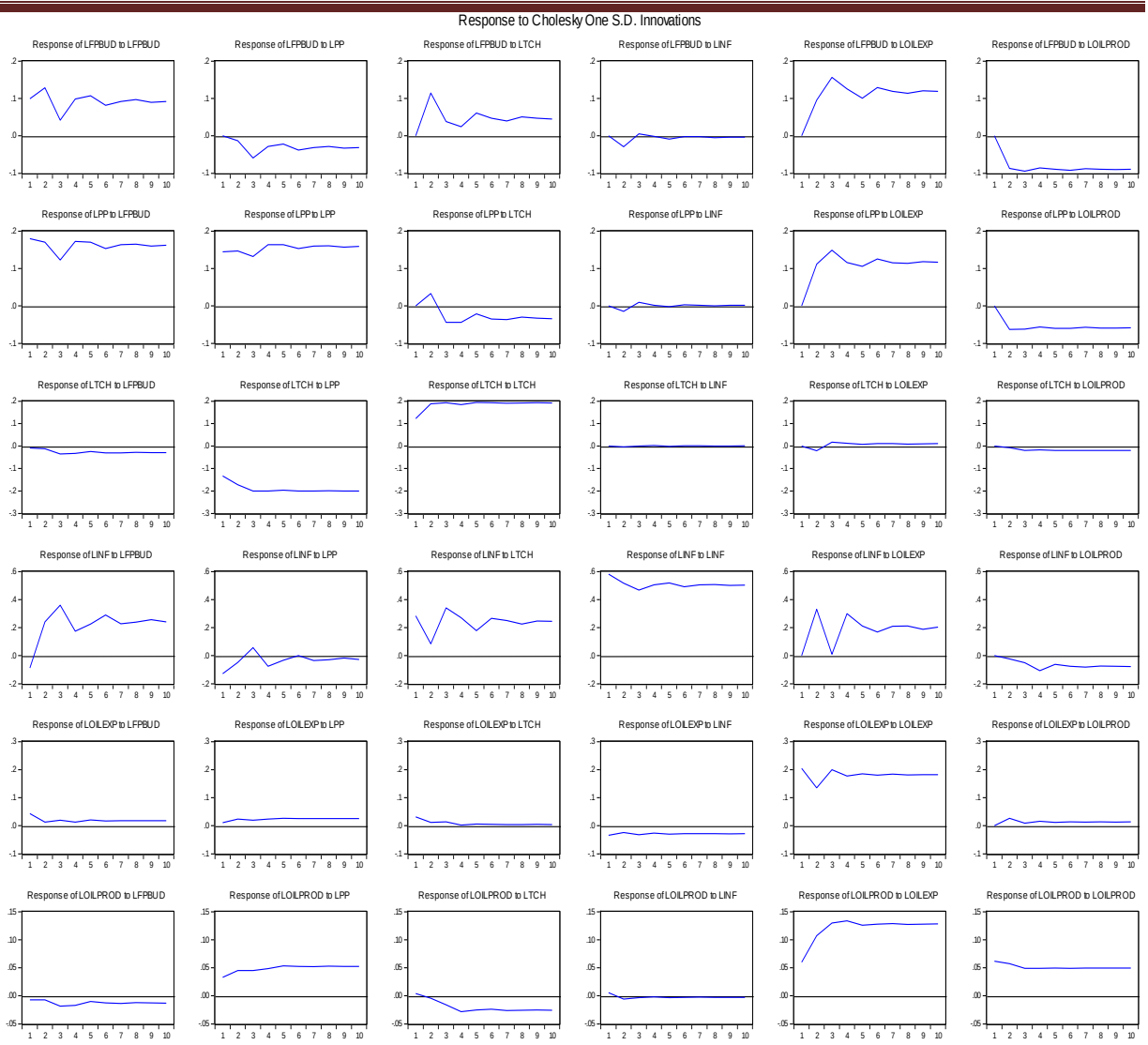

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه نحلل ما يلي:

- **آثار صدمة في سعر النفط:** استجابة نسبة الجباية البترولية لصدمة ايجابية في سعر النفط سيكون له آثار سلبية في المدى القصير والمتوسط وحتى الطويل، فخلال السنة الثانية سجلت نسبة الاستجابة للصدمة (0.01- %) ثم ارتفعت هذه النسبة إلى أن تصل نسبة (0.02%) خلال السنة الخامسة، ثم تواصل نسبة الاستجابة بالارتفاع في السنة السادسة بنسبة (0.037%)، ثم تبدأ هذه الاستجابة بالانخفاض في المدى الطويل إلى أن تصل نسبة 0.031% خلال السنة العاشرة.

- **آثار صدمة في سعر الصرف:** أن استجابة نسبة الجباية البترولية لصدمة في سعر الصرف ستكون استجابة فورية وايجابية خلال المدى القصير، حيث سجلت نسبة الاستجابة 0.1 %خلال السنة الثانية، لكنها تبدأ بالانخفاض إلى أن تصل إلى نسبة 0.06 %خلال السنة الخامسة أي في المدى المتوسط، ثم تبدأ نسبة الاستجابة في الانخفاض في السنة الثامنة حيث تنخفض استجابة نسبة الجباية البترولية إلى 0.05% ثم إلى نسبة 0.047% خلال السنة التاسعة، في حين تصل خلال السنة العاشرة إلى 0.044%.

- **آثار صدمة في الصادرات النفطية:** تسجل استجابة نسبة الجباية البترولية لصدمة في الصادرات النفطية سيكون له آثار ايجابية وفورية في المدى القصير والمتوسط وحتى الطويل، فخلال السنة الثانية سجلت نسبة الاستجابة

للصدمة (0.09%) ثم ترتفع هذه النسبة إلى أن تصل نسبة (0.15%) خلال السنة الثالثة، ثم تواصل نسبة الاستجابة بالإيجاب لكن تنخفض قليلا في المدى المتوسط حيث تصل النسبة إلى 0.10% خلال السنة الخامسة،في حين تعرف نسبة استجابة نسبة الجباية البترولية في المدى الطويل لصدمة في الصادرات النفطية بالتقلب بين الارتفاع والانخفاض لكن بنسب ايجابية، حيث تصل نسبة الاستجابة خلال السنة التاسعة (0.12 %) في حين تنخفض قليلا خلال السنة العاشرة، أين تصل النسبة إلى (0.11 %)، وتعد صدمات الصادرات النفطية تظهر أحسن نسبة استجابة لنسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة.

- **آثار صدمة في معدل التضخم:** إن حدوث صدمة ايجابية في معدل التضخم سوف يكون لها آثار معنوية سلبية على نسبة الجباية البترولية ابتداء من السنة الثانية التي تلي الصدمة، حيث تؤدي إلى انخفاض نسبة الجباية البترولية بنسبة -0.02 %، وتتوالى استجابة نسبة الجباية البترولية في الانخفاض خلال المدى المتوسط، حيث تنخفض الجباية البترولية بنسبة -0.001% خلال السنة الرابعة، ثم إلى -0.008% خلال السنة الخامسة، إلى أن تنخفض نسبة الاستجابة إلى -0.005 %خلال السنة الثامنة، أما في السنة العاشرة فان نسبة الاستجابة تثبت عند نسبة -0.003%.

- **آثار صدمة في إنتاج المحروقات:** إن حدوث صدمة ايجابية في إنتاج المحروقات سوف يكون لها آثار معنوية سلبية على نسبة الجباية البترولية ابتداء من السنة الثانية، حيث عرفت نسبة استجابة الجباية البترولية لصدمات إنتاج المحروقات التقلب بين نسب -0.085 % و -0.094%، أي نسبة الاستجابة ستكون سالبة وثابتة تقريبا في نفس الوقت خلال المدى القصير والمتوسط والطويل، حيث بلغت نسبة استجابة الجباية البترولية خلال المدى القصير (السنة الثانية) نسبة -0.086 %، أما في المدى المتوسط فتصل استجابة نسبة الجباية البترولية إلى -0.089% خلال السنة الخامسة، أما في السنة العاشرة(المدى الطويل) فان نسبة الاستجابة تثبت عند نسبة -0.089%.

تحليل تجزئة التباين:

يشير تحليل التباين إلى التحركات في سلسلة معينة الناجمة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام.

الجدول رقم (5 -75): نتائج تحليل خطأ التنبؤ لمتغير نسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة.

Variance Decomposition of LFPBUD:							
Period	S E	LFPBUD	LPP	LTCH	LINF	LOILEXP	LOILPROD
1	0.099243	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.239185	46.07045	0.288335	22.99743	1.491656	15.94190	13.21023
3	0.311933	28.87359	3.776332	15.01729	0.905560	34.49538	16.93184
4	0.362644	28.73479	3.399655	11.56424	0.671454	37.55328	18.07659
5	0.406619	29.78022	2.987574	11.43577	0.576574	35.97545	19.24441
6	0.448178	27.82607	3.176867	10.52088	0.476967	37.92052	20.07870
7	0.483450	27.53586	3.146462	9.725108	0.412242	38.63657	20.54376
8	0.517257	27.56742	3.053420	9.448572	0.370153	38.62045	20.93998
9	0.549137	27.10523	3.070825	9.125987	0.332076	39.09058	21.27529
10	0.578930	26.90102	3.060420	8.809001	0.301971	39.41619	21.51140

من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

يوضح الجدول أعلاه نسبة تباين خطأ التنبؤ لنسبة الجباية البترولية والمفسر من قبل صدماته الخاصة والصدمات في المتغيرات المفسرة والممثلة في سعر النفط، سعر الصرف، الصادرات النفطية، إنتاج المحروقات ومعدل التضخم،

إن تحليل تجزئة التباين أعلاه يغطي فترة 10 سنوات من أجل التأكد من الآثار عندما يسمح للمتغيرات المفسرة بأن تؤثر على نسبة الجباية البترولية لفترة أطول نسبيا.

في المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية) فإن 46.07 % من تباين خطأ التنبؤ لنسبة الجباية البترولية ترجع إلى صدماتها الخاصة، في حين أن مجموع المتغيرات المفسرة تساهم بحوالي 53.28% ومعدلير تباين خطأ التنبؤ،حيث يساهم سعر النفط LPP بحوالي 0.28% ومعدل التضخم LINF بـ 1.49 %، في حين تساهم الصادرات النفطية LOILEXP في تباين خطأ التنبؤ بـ 15.94 % أما إنتاج المحروقات LOILPROD بـ 13.21% في تفسير تباين خطأ التنبؤ، ويعد سعر الصرف LTCH أحسن مفسر خلال المدى القصير بنسبة تصل إلى 22.99 %.

أما في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية) فإن 29.78 % من خطأ التنبؤ لنسبة الجباية البترولية LFPBUD ترجع إلى صدماتها الخاصة بها، في حين يقدر مجموع مساهمات المتغيرات المفسرة بحوالي 70.01 %في تفسير تباين خطأ التنبؤ، حيث ترتفع نسبة مساهمة سعر النفط LPP إلى 2.98%، كما ترتفع نسبة مساهمة إنتاج المحروقات LOILPROD إلى 19.24%، أما الصادرات النفطية LOILEXP فترتفع بنسبة كبيرة جدا، حيث تصل نسبة المساهمة إلى 35.97% وبهذه النسبة تعد الصادرات النفطية LOILEXP المتغير الأول في تفسير تباين خطأ التنبؤ في المدى المتوسط، في حين تنخفض نسبة مساهمة كل من سعر الصرف LTCH إلى 11.43 %ومعدل التضخم LINF إلى 0.57%.

بينما في المدى الطويل (السنة العاشرة المستقبلية) تقدر مساهمة نسبة الجباية البترولية LFPBUD في تفسير خطأ التنبؤ الخاص بها حوالي 26.9%، في حين يبلغ مجموع مساهمات المتغيرات المفسرة حوالي 73.1%، حيث ترتفع نسبة مساهمة المتغيرات المفسرة LPP،LOILPROD ،LOILEXP بحوالي 3.06 %، 21.51%، 39.41% على التوالي، في حين تنخفض نسبة مساهمة LTCH و LINF إلى 8.08 % و 0.3% على التوالي.

تشير نتائج تحليل تجزئة التباين متوافقة مع النتائج التي تم التوصل إليها سابقا، حيث الصدمات في المتغيرات المفسرة واصلت تفسير نسبة مهمة من تباين خطأ التنبؤ لنسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة، أين تفوق 70% في المدى المتوسط والطويل، وهو ما يتوافق مع دوال الاستجابة الدفعية.

خلاصة الفصل:

تضمن هذا الفصل إجراء دراسة قياسية لأثر الجباية البترولية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لإحداث بعض التوازنات الاقتصادية المرغوبة خلال الفترة 1980-2014، وباستخدام أساليب وطرق القياس الاقتصادي المختلفة توصلنا إلى النتائج التالية:

- توصلنا من خلال دراستنا القياسية إلى تأكيد فرضية أولوية الإيرادات على النفقات العامة في الجزائر (**Freidman**)، وعليه تؤكد هذه العلاقة مكانة وأهمية الجباية البترولية في الإيرادات العامة، أين تساهم هاته الأخيرة بنسبة تفوق 60%، وفي ذات السياق أكدت الدراسة القياسية الطرح الريكاردي في تصنيف مكونات الجباية في تغطية النفقات العامة، حيث تم التوصل إلى أن الجباية البترولية(الموارد غير المستقرة) تقوم بتغطية النفقات الاستثمارية (نفقات التجهيز)، في حين تساهم الجباية العادية (الموارد المستقرة) في تغطية النفقات الجارية (نفقات التسيير).

- أكدت الدراسة القياسية أثر الجباية البترولية على سوق النقد من خلال جانب العرض النقدي، حيث نجد أن تواصل ارتفاع الجباية البترولية في الموازنة العامة أدى إلى تزايد نمو الكتلة النقدية، فإيرادات الجباية البترولية المدرجة في قانون المالية تدخل ضمن هيكل الكتلة النقدية إلا أن إيرادات الجباية البترولية المدرجة في صندوق ضبط الإيرادات تكون غير ذلك.

- أشارت الدراسة القياسية أن الإيرادات العامة مجتمعة لها أثر ايجابي ومعنوي على رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR نجد أن الجباية البترولية لهم وزن مهم في التأثير على النمو الاقتصادي وهو ما أكدته اختبارات السببية ودوال الاستجابة وتحليل تجزئة التباين.

- تمثل الجباية البترولية إيراد جد مهم في الموازنة العامة، الأمر الذي ساعد الدولة في تنفيذ وظيفتها الاجتماعية من خلال الإنفاق العام على تطوير البنية التحتية والمرافق الصحية والتعليمية وكذا توفير مناصب شغل معتبرة وذلك لتحقيق توازن اجتماعي بين أفراد المجتمع، وتحسين الرفاهية الاجتماعية للمواطن، وهذا ما توصلت إليه الدراسة القياسية من خلال تخفيض معدلات الفقر والبطالة في البطالة في المجتمع والدور اللا متناهي التي تلعبه الجباية البترولية في الموازنة العامة.

- أكدت اختبارات التكامل المشترك جوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ ECM على أن اتجاه العلاقة في الأجل الطويل هو اتجاه مزدوج، إلا أن اختبار السببية لـ Granger لم تحدد لنا اتجاه السببية بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري، وعليه يبقى ارتباط العجزين بالإيرادات النفطية (الجباية البترولية والصادرات النفطية) سببا في غموض اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين.

- أثبتت الدراسة القياسية بواسطة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM أن متغيرات سعر النفط، سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، معدل التضخم، الصادرات النفطية وإنتاج المحروقات محددات رئيسية لتطور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر، كما أثبت اختبار السببية VEC granger على أن هذه المتغيرات هي المسببة في إيرادات الجباية البترولية، في حين ساهمت هذه المتغيرات في تفسير نسبة مهمة في تحليل تباين خطأ التنبؤ بنسبة تفوق 70 %.

الخاتمة

إن الهدف الأسمى لدراستنا هو إبراز وقياس الآثار المباشرة وغير المباشرة للجباية البترولية على الاقتصاد الوطني من خلال الوصول إلى مستوى التوازنات الاقتصادية المرغوبة من قبل السلطات العامة، وللوصول إلى هدفنا هذا طرحنا العديد من الأسئلة التي تخول لنا البحث في هذا الموضوع مثل ما مكانة الجباية العادية في تمويل الموازنة؟ ما هي العلاقة التي تربط الجباية بالتوازن الاقتصادي؟ كيف وصلت الجباية البترولية إلى هذا المستوى من الأهمية في الاقتصاد الوطني؟ وما علاقات الترابط بين الجباية البترولية والتوازنات الاقتصادية في الجزائر؟ هذه الأسئلة وغيرها حتمت علينا التطرق إلى جميع هذه النقاط وربط هذه المفاهيم بشكل جيد ومتسلسل وذلك للإجابة على أسئلتنا واشكاليتنا المطروحة سالفا.

وعليه تم التطرق أولا إلى مفهوم السياسة الجبائية والنظام الجبائي وذلك لغرض أن موضوع الدراسة يهتم بالجانب الجبائي بالدرجة الأولى، فالسياسة الجبائية هي الشق الثاني من السياسة المالية وتستخدم الدولة من خلالها كافة الأدوات الجبائية لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى غير مرغوبة وذلك تماشيا مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة، ويعد استخدام أدوات السياسة الجبائية في إطار نظام جبائي تتحدد من خلاله فعالية السياسة الجبائية باعتباره المرتكز الأساسي لتنظيمها، تنفيذها وتحقيق أهدافها.

وعادة ما نجد في الاقتصاد أن لكل سياسة اقتصادية تريد الدولة تنفيذها إلا وتصطدم أمامها صعوبات وعراقيل، وتتمثل صعوبات السياسة الجبائية عادة في ارتفاع معدلات الضغط الجبائي، الازدواج الجبائي والتهرب الجبائي، حيث يعد هذا الأخير أهم عائق أمام فعالية النظام الجبائي وتحقيق أهداف السياسة الجبائية عامة.

وقبل أن نتطرق إلى مفهوم التوازن الاقتصادي وعلاقته بالجباية، ارتأينا أن نتطرق إلى فعالية النظام الجبائي الجزائري خاصة بعد إصلاح 1991 نظرا للظروف التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني بعد أزمة النفط 1986 وتراجع إيرادات الجباية البترولية.

ويعتبر الإصلاح الجبائي لسنة 1991 إعادة لهيكلة الضرائب والرسوم في إطار نظام جبائي فعال وهو ما تبرزه الضرائب المستحدثة على غرار الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، ومن بين الأهداف التي كان يسعى إليها هذا الإصلاح هو توفير الموارد المالية الكافية للموازنة العامة للقيام بوظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، وعند تضييق وحصر هذا الهدف نجد أن السعي وراء هذا الإصلاح هو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الموازنة العامة للدولة.

وفي هذا الإطار وللإجابة على الأسئلة المطروحة آنفا قمنا بدراسة تحليلية إحصائية لإيرادات الجباية العادية ودورها في تمويل الموازنة العامة، ووجدنا أنه خلال الفترة 1992 -2014 أن نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة لا تتجاوز 31 % فقط، كما تبين من خلال هذه الدراسة أن الجباية العادية لا ترتكز إيراداتها على جميع مكوناتها الضريبية، حيث نجد أن الضريبة على الأجور والرسم على القيمة المضافة تساهم تقريبا بـ 60 % من إجمالي إيرادات الجباية العادية، الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول جدوى الضرائب الأخرى وخاصة الضريبة على أرباح الشركات.

وفي ذات السياق نجد أن مردودية وفعالية النظام الجبائي في الجزائر لا تزال ضعيفة، فمن خلال إسقاط المؤشرات الجبائية لقياس الفعالية والمردودية على هذا النظام الجبائي وجدنا أن الحصيلة المالية للجباية العادية لا تغطي سوى 50 % غالبا من نفقات التسيير، كما بلغ مؤشر المرونة الجبائية 0.9%، أما مؤشر التنفيذ أو التحصيل فقد اتسم بالضعف خلال الفترة 1992-2002، إلا أنه عرف التحسن فيما بعد خاصة بعد هيكلة الإدارة الجبائية واستحداث مديرية كبريات الشركات **DGE**.

إن الملاحظ اليوم للسياسة الجبائية في الجزائر وهيكل الجباية العادية في الموازنة العامة يدرك أهمية الجباية البترولية في تمويل الإيرادات العامة، فالتراجع التي تشهده إيرادات الجباية البترولية خلال السنتين الأخيرتين من جراء أزمة النفط (2015) يدرك عدم جدية السلطات في إصلاحات النظام الجبائي، وهو ما نشهده اليوم من خلال رفع المعدلات الضريبية واستحداث ضرائب جديدة في قوانين المالية الأخيرة وهو ما يوحي إلى عدم وجود رؤية واضحة المعالم واستراتيجية متوسطة وطويلة الأجل في مصادر تمويل الإيرادات العامة.

وبالعودة إلى علاقة الجباية بالتوازن الاقتصادي، نجد أن للسياسة الجبائية دور مهم في تحريك نقاط التوازن الاقتصادي سواء على المستوى الجزئي من خلال التأثير على المنتج والمستهلك أو على المستوى الكلي من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية على غرار الاستثمار والادخار وغيرهما، كما تعد السياسة الجبائية أداة مهمة بيد الدولة في تنفيذ وظائفها الثلاث الأساسية والتي حددها **Musgrave** والمتمثلة في التخصيص الأمثل للموارد، إعادة التوزيع الدخل ووظيفة التثبيت.

حيث تؤثر السياسة الجبائية على وظيفة التخصيص الأمثل الموارد من خلال الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للوحدات الاقتصادية(**أمثلية باريتو Pareto**) من خلال الاقتطاعات الجبائية المباشرة وغير المباشرة حيث يرتبط الأثر الجبائي لهذه الاقتطاعات من خلال المرونات للطلب والعرض، أما وظيفة إعادة توزيع الدخول فتؤثر السياسة الجبائية مثلا من خلال الضرائب التصاعدية للحد من التفاوت في طبقات المجتمع لتحقيق مبدأ العدالة، أما وظيفة التثبيت فتعتمد الدولة على عدة سياسات من بينها السياسة الجبائية وذلك لمواجهة التغيرات الظرفية للاقتصاد وحماية السوق وضمان العمل الأحسن لآلياته، وللسياسة الجبائية أثر على تثبيت الاقتصاد، فاستخدام الضرائب مثل الضرائب التصاعدية حسب الظروف الاقتصادية السائدة حيث ترتفع في مرحلة الانتعاش وتنخفض في مرحلة الركود.

ومن جانب آخر تعد الجباية البترولية مجموعة من الضرائب والرسوم التي تفرض على مختلف النشاطات البترولية، وباعتبار الجزائر دولة تمتلك إمكانيات طاقوية هائلة، الأمر الذي انعكس إيجابا على إيرادات الجباية البترولية وخاصة في ظل تحيين إطارها القانوني مع التطورات العالمية التي تشهدها السوق الدولية للنفط، وكان آخرها قانون 01/13 المعدل والمتمم للقانون 07/05 لوضع الطاقات غير التقليدية في إطارها القانوني، وتتمثل المكونات الرئيسية للجباية البترولية في الرسم المساحي، الإتاوة البترولية، الرسم على الدخل البترولي والضريبة على النتيجة، وفيما يخص نمو إيرادات الجباية البترولية خلال العقود الماضية، فقد بلغ معدل نمو الجباية البترولية خلال السبعينيات 48.43%، في حين انخفض هذا المعدل خلال الثمانينيات إلى 12% بسبب الأزمة النفطية سنة 1986، أما عقد التسعين فقد بلغ معدل نمو الجباية البترولية بـ 35.12%، ومع التحسن الذي شهدته أسواق النفط بعد سنة 2000، ارتفعت إيرادات الجباية البترولية إلى مستويات قياسية كانت سببا في إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000، والذي تدرج في إيراداته الجباية البترولية ما فوق السعر المرجعي للموازنة العامة والذي كان مقدرا بـ 19 دولار للبرميل ثم انتقل إلى 37 دولار للبرميل سنة 2008 وصولا إلى 50 دولار للبرميل سنة 2017.

إن ما تم ذكره سابقا كان الغاية منه الوصول للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي كانت على النحو التالي:

ما مدى أثر الجباية البترولية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لإحداث التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980- 2014 ؟

لقد حاولنا من خلال دراستنا التحليلية والقياسية في الفصلين الرابع والخامس الإجابة على اشكاليتنا الرئيسية وذلك من خلال إبراز أثر الجباية البترولية على التوازنات الاقتصادية، وبعد التوازن المالي أولى خطواتنا، حيث بينت الدراسة هيمنة إيرادات الجباية البترولية على الإيرادات العامة وكانت سببا رئيسيا في توسع الإنفاق العام من خلال

البرامج الاستثمارية المبرمجة من قبل السلطات العامة، وهو الأمر الذي وضحته الدراسة القياسية من خلال فرضية أولوية الإيرادات العامة على النفقات العامة، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الجباية البترولية في تغطية النفقات الاستثمارية، كما أن التغيرات الحاصلة في رصيد الموازنة العامة راجع إلى التغيرات التي تطرأ على إيرادات الجباية البترولية إلا السنوات الأخيرة أين عرفت نفقات التسيير نموا مضطردا الأمر الذي أدى بتواصل عجز الموازنة العامة.

وبالنسبة للجانب النقدي، فللجباية البترولية مكانة هامة ضمن العملية النقدية في الجزائر، حيث أثبتت الدراسة القياسية على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الجباية البترولية ونمو الكتلة النقدية، ومن زاوية أخرى وللحفاظ على الاستقرار النقدي تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لعزل جزء مهم من إيرادات الجباية البترولية عن الكتلة النقدية تفاديا لحدوث ضغوط تضخمية، وهو ما يسمى بعملية التعقيم النقدي لصندوق ضبط الإيرادات.

إن أهم ما يمكن استخلاصه في إطار دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الاجتماعي هو الزخم الكبير للنفقات العامة التي لها دور مهم في الوصول إلى هذا الهدف، إلا أن ارتباط الإنفاق العام في الموازنة العامة بإيرادات الجباية البترولية، جعل من هذه الأخيرة سببا في تحقيق هذه الأهداف، فحشد موارد الجباية البترولية وتوظيفها في الاقتصاد الوطني تطور من مرحلة لأخرى حسب تطور إيرادات الجباية البترولية، حيث بلغ متوسط نسبة الجباية البترولية للناتج المحلي الإجمالي 14.89 % خلال الفترة 1980-1989، ثم ارتفعت النسبة إلى 16.88 % خلال الفترة 1990-1999، أما الفترة 2000-2014 فقد ارتفع متوسط النسبة إلى 25.37% وهذا راجع بطبيعة الحال إلى انتعاش إيرادات الجباية البترولية خلال هذه الفترة والتي تزامنت مع تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي، والتي كانت تهدف أساسا إلى دعم النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، حيث شهدت النفقات الاستثمارية ارتفاع كبير خلال هذه المرحلة والتي كانت سببا رئيسيا في دعم القطاعات خارج المحروقات على غرار الفلاحة والسكن والتربية والتعليم وكذا الصحة، والتي سمحت بتراجع نسب مهمة في معدلات الفقر والبطالة وتحسين المستوى المعيشي للفرد، وبالنسبة للعلاقة بين الجباية البترولية والنمو الاقتصادي فقد أكدت الدراسة القياسية أن الصدمات الايجابية في نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة لها دور ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي ودور ايجابي كذلك على تخفيض معدلات البطالة والفقر.

ومن جانب آخر تبقى علاقة الجباية البترولية بالتوازن الخارجي غامضة، وذلك بسبب تأثير أسعار النفط على المتغيرين، فتأثير الجباية البترولية على رصيد الموازنة العامة مرهون بأسعار النفط، وتأثير الصادرات النفطية على الميزان التجاري هو الآخر مرهون بأسعار النفط، وعليه وبالرغم من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري إلا أن أسعار النفط تعد سببا في غموض اتجاه العلاقة بينهما.

أ- اختبار الفرضيات:

لقد تمت هذه الدراسة على أساس جملة من الفرضيات، وقد توصلنا من خلال معالجة دراستنا إلى ما يلي:

الفرضية الأولى:

"يقضي تطور مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة بدعم نظرية فريدمان حول أولوية الإيرادات على النفقات في الموازنة العامة للدولة"

إن تزايد نسب مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة من فترة لأخرى وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات من خلال اعتماد سعر مرجعي للبترول في الموازنة العامة وضعف مردودية الجباية العادية نظرا لخصوصية الجهاز الاقتصادي الداخلي وتطور الاقتصاد الموازي، جعل من إيرادات الجباية البترولية تقضي بدعم نظرية فريدمان في أولوية الإيرادات على النفقات، أي أن النفقات العامة في الموازنة تتبع الإيرادات العامة في الجزائر، كما أكدت

الدراسة القياسية من خلال اختبار السببية والتكامل المشترك **صحة الفرضية الأولى** الذي تفيد بأولوية الإيرادات على النفقات في الميزانية العامة للدولة.

الفرضية الثانية:

"تؤدي تقلبات إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات العامة إلى إحداث اختلال في سوق النقد مما يؤدي إلى عدم استقرار معدل التضخم"

نظرا للوزن الذي تحتفي به الجباية البترولية في الموازنة العامة، فأي تقلب أو عدم استقرار هذه الأخيرة سيؤدي إلى عجز الموازنة العامة، ولتغطية هذا العجز يتم اللجوء إلى الإصدار النقدي كبديل لتمويل عمليات الإنفاق العام، مما ينجر عنه ضغوط تضخمية وهو ما حدث خلال الفترة 1986-1996، ومن زاوية أخرى أدى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية بعد سنة 2000 إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي لعب دور مهم في عزل أو تحييد جزء مهم من الجباية البترولية، الأمر الذي ساعد على التحكم النسبي في ظاهرة التضخم خصوصا من ناحية عرض النقود، في حين أكدت الدراسة القياسية على وجود علاقة سببية وتوازنية طويلة الأجل بين الجباية البترولية المدرجة في الموازنة العامة للدولة ونمو الكتلة النقدية، وعليه نقبل **صحة الفرضية الثانية**.

الفرضية الثالثة:

"الجباية البترولية لها أثر ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى المتوسط والطويل"

أثبتت الدراسة القياسية **صحة الفرضية الثالثة**، حيث نجد أن حدوث صدمات ايجابية للجباية البترولية لها أثر ايجابي ومعنوي في المدى القصير، المتوسط والطويل على معدل النمو الاقتصادي، لكن استجابة هذا الأخير لهذه الصدمة يكون بوتيرة بطيئة وهو ما أشارت إليه دول الاستجابة الدفعية وتحليل تجزئة التباين، في حين دل اختبار السببية لـ غرانجر على وجود اتجاه للسببية من إيرادات الجباية البترولية إلى النمو الاقتصادي، وهو ما يفسر أن حدوث صدمة ايجابية في إيرادات الجباية البترولية يؤدي إلى زيادة إيرادات الموازنة العامة، الأمر الذي أقتضى زيادة ضغط عملية الإنفاق العام وخاصة النفقات الاستثمارية على البنى التحتية وغيرها، وهو ما حدث بعد سنة 2000 وتجسيد برامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001-2014، وهي المرحلة التي شهدت فيها الجباية البترولية انتعاشا سابقا من نوعه خلافا للفترات السابقة.

الفرضية الرابعة:

"تساهم الجباية البترولية بقسط كبير في تسهيل وظيفة الدولة لإعادة توزيع الدخل وتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مؤشرات التنمية البشرية"

تبين من خلال الدراسة التحليلية والقياسية على وجود علاقة عكسية بين نسب مساهمة الجباية البترولية في الموازنة العامة للدولة ومعدلات الفقر والبطالة، حيث لعبت الجباية البترولية دور مهم في تغذية الخزينة العمومية بالإيرادات الكافية لتمويل عملية الإنفاق العام التي قامت الدولة من خلالها توفير مناصب شغل والقيام بالعديد من البرامج في قطاعات الصحة والتربية والسكن، مما يؤدي إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، بالإضافة إلى ثبات نسبة التحويلات الاجتماعية في الموازنة العامة لدعم بعض المواد الضرورية وخاصة الاستهلاكية منها، وذلك في إطار وظيفة إعادة توزيع الدخل أو الريع البترولي، كما أن ارتفاع الجباية البترولية في السنوات الأخيرة كان سببا في تخفيض بعض المعدلات الضريبية وذلك لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الحفاظ على قيمة الأجور الحقيقية للموظفين وكذا القدرة الشرائية للمواطن، وعلى هذا الأساس نقبل **بصحة الفرضية الرابعة**.

الفرضية الخامسة:

" العلاقة بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري في الجزائر يدعم المقاربة الكينزية، أي العجز الداخلي يسبب العجز الخارجي"

تبين من خلال الدراسة القياسية على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري، وهذا تأكيد على ما تم إثباته من خلال العلاقات ما بين مكونات الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري، حيث أثبتت الدراسة على وجود علاقة سببية وتوازنية ما بين الإيرادات العامة والصادرات الإجمالية وكذا النفقات العامة والواردات الإجمالية، إلا أن اختبار السببية ما بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري لم تحدد أي اتجاه بينهما نظرا لارتباطهما بالإيرادات النفطية وهو ما أدى إلى غموض اتجاه العلاقة السببية وعليه **نرفض الفرضية الخامسة** والتي افترضنا من خلالها أن العجز الداخلي يسبب في العجز الخارجي.

الفرضية السادسة:

"تعد تقلبات أسعار البترول وسعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من أهم محددات عدم استقرار عائدات الجباية البترولية"

توصلت دراستنا التحليلية إلى أن أسعار النفط تعد من أهم محددات الجباية البترولية، فسبب ارتباط إيرادات الجباية البترولية بأسعار البترول هو كونها مؤسسة على القاعدة الجبائية، فكلما توسعت هذه القاعدة ارتفعت إيرادات الجباية البترولية والعكس صحيح، فهي تعتمد في حساباتها على المعدلات المطبقة والكميات المستخرجة والمنتجة من النفط وعلى سعر البترول، وهذا حسب نوعية الضريبة المفروضة على غرار الإتاوة والضريبة على النتائج، كما أكدت الدراسة التحليلية أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي يعمل على تضخيم حجم الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري أكثر من قيمتها الحقيقية، بالأخص في حال تراجع إيرادات الجباية البترولية وذلك لتعويض خسارة الميزانية، ومن زاوية أخرى توافقت نتائج التحليل مع نتائج اختبار النموذج في الجانب التطبيقي، وعليه نؤكد **صحة الفرضية السادسة.**

ب- النتائج المتوصل إليها:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب البحث ومن خلال دراستنا لمختلف فصوله، توصلنا إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية تمثلت في:

نتائج الجانب النظري:

1- تعرف السياسة الجبائية على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة انطلاقا من المذهب الاقتصادي المتبع وفي إطار النظام الاقتصادي المطبق، وفي مرحلة من مراحل التطور المجتمعي التي تعكس أوضاعا داخلية وظروفا دولية من اجل ضبط وتحصيل وتنمية مواردها المالية بكفاءة وحسن تخصيصها في المجالات المتعددة التي تحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية وسياسية أحيانا وثقافية؛

2- يعتبر النظام الجبائي ترجمة تقنية للسياسة الجبائية على أرض الواقع فهو مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة تتلاءم مع خصائص البيئة التي تعمل في نطاقها، وتتمثل في مجموعة برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية المصدرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية ومذكرات تفسيرية تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الجبائية؛

3- لضمان نظام جبائي فعال يجب أن يتميز بأربعة خصائص هامة وهي: خاصية المرونة، خاصية المردودية، خاصية البساطة، خاصية الاستقرار، أما لتقدير فعالية النظام الجبائي فهناك العديد من المؤشرات التي تقيس هذه الفعالية لعل أهمها: مؤشر التركز، مؤشر التآكل، مؤشر التشتت، مؤشر تأخرات التحصيل.... الخ.

4- تتمثل أهم معوقات السياسة الجبائية في ثلاث صور هي: الضغط الجبائي، الازدواج الضريبي، التهرب الضريبي ولهذا الأخير شقين هما التجنب الضريبي (التهرب المشروع) أما الثاني فهو الغش الضريبي (التهرب غير المشروع)، ويعد الغش الضريبي (صعوبة القياس ومكافحته) من أصعب العراقيل التي تعيق عمل الإدارة الجبائية خاصة وعدم الوصول إلى الأهداف المسطرة للسياسة الجبائية عامة.

5- إن التوازن الاقتصادي العام يتحقق عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها للاقتصاد معادلة على الأقل للمنفعة التي تحجب عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع هذه الأموال، فالتوازن الاقتصادي العام غرضه أن تصل مردودية النظام الاقتصادي إلى أعلى حد لها، ويسهم ذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي العام المتمثل بتوازن العرض والطلب، توازن الإنتاج والاستهلاك، توازن الادخار، الاستثمار والتوازن الخارجي.

6- إن العلاقة بين السياسة الجبائية والتوازن الاقتصادي، جعلت السياسة الجبائية تساهم في تحقيق الوفر المالي للدولة من خلال درجة التحكم في الاقتطاعات الجبائية، فتزداد في فترة الرخاء والانتعاش وتقل وقت الكساد والانكماش بهدف تنشيط وزيادة حركة المتغيرات الاقتصادية الغاية منها تحقيق أو إعادة التوازن الاقتصادي الذي يعرف في حقيقته عن ذلك التعادل بين طلب وعرض تلك المتغيرات الاقتصادية في ظل ظروف راهنة بحيث لا يوجد أي حافز أو أية فرصة لتغيير هذا الموقف، والذي يتحقق عند مستويين جزئي وكلي، فيركز الأول على سلوك الوحدات الاقتصادية الجزئية التي تتوازن عند كميات من سلع وخدمات تحقق إشباعا بأسعار تلقى قبولا عاما في فترة زمنية معينة، أما الثاني فيتحقق عند تحقق التوازنات الكلية.

7- تعد السياسة الجبائية إحدى أهم الأدوات والسياسات التي تطبقها الدولة في تنفيذ وظائفها الأساسية والتي حددها **Musgrave** بثلاث وظائف والمتمثلة في التخصيص الأمثل للموارد، إعادة التوزيع الدخل ووظيفة التثبيت.

<u>نتائج الجانب التطبيقي:</u>

1- شهد النظام الجبائي الجزائري إصلاحات جذرية سنة **1991**، حيث تم استحداث ضرائب ورسوم جديدة لتتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك المرحلة، ومن بين هذه الضرائب نذكر: **IRG,IBS, TVA**.

2- عرفت الحصيلة المالية للجباية العادية تطورا بطيئا منذ إصلاحات **1991**، حيث يغلب على تكوين هذه الإيرادات الضرائب على المرتبات والأجور والرسم على القيمة المضافة، في حين تبقى مساهمة الضرائب على أرباح الشركات والضرائب على الدخل الإجمالي محدودة وضئيلة.

3- لا يزال النظام الجبائي الجزائري يعاني من نقص في الفعالية الجبائية، حيث نجد أن الجباية العادية تغطي 50% فقط من نفقات التسيير، عدم مرونة هيكل الضرائب مع الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، أين بلغ معدل المرونة أقل من الواحد 1، عدم الوصول إلى معدل الاقتطاع الجبائي الأمثل، حيث يتراوح معدل الضغط الجبائي ما بين 17% و19%.

4- يعتبر قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، حيث تساهم الجزائر في قطاع الطاقة العالمي بـ احتياطي نفطي يقدر بـ **0.7%** وإنتاج بـ **1.62%** وتصدير بـ **1.81%**، أما الغاز الطبيعي بـ احتياطي **2.4%** وإنتاج بـ **2.4%** وتصدير **4.26%**، بالإضافة إلى احتياطات الغاز الصخري باحتياطات **707** تريليون م^3 و **5.7** مليار برميل من النفط الصخري، ضف إلى ذلك يساهم قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني بـ **96%** من الصادرات الإجمالية، **32%** من القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام، أزيد من **60%** من إيرادات الموازنة العامة للدولة، وهو ما يشكل خطرا على

الاقتصاد الوطني في حالة الصدمات النفطية، الأمر الذي يقتضي وضع استراتيجية وطنية تعمل على فك هذه التبعية والعمل على تنويع مصادر الدخل الوطني،

5- تعد الطاقات المتجددة من أبرز الحلول التي تساهم في تنويع مصادر الدخل، وهو ما توجهت إليه الجزائر لتبني فكرة التحول الطاقوي وعزما منها مسايرة تطورات تكنولوجيا الطاقة وكذا تحقيق الأمن الطاقوي من خلال برنامج وطني للطاقات المتجددة **2011-2030** الذي يهدف إلى إنتاج قدره **12000** ميغا واط و **10000** ميغا واط موجهة للتصدير، ومن أهم المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج مشروع المحطة الهجينة **SPP1** بـ حاسي رمل ذو قدرة **150** ميغا واط منها **25** ميغا واط من أصل شمسي وحظيرة الرياح بـ أدرار ذات قدرة **10** ميغا واط، إلا أن هذا القطاع يواجه عدة مشاكل في الجزائر خاصة الجانب التمويلي من جهة والتحكم في التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال من جهة أخرى، ضف إلى ذلك ظهور ما يسمى بالطاقات الأحفورية غير التقليدية (الغاز الصخري)،حيث تمتلك الجزائر ثالث احتياطي للغاز الصخري في العالم بكمية **707** تريليون م^3 ، أين باشرت الجزائر في عمليات البحث والاستكشاف عنها، الأمر الذي سيؤدي ببطء البرنامج الوطني للطاقات المتجددة.

6- تميز الإطار القانوني للجباية البترولية المنطوي تحت قانون المحروقات بالتغير والتعديل وذلك بما يتلاءم مع التطورات التي تشهدها السوق النفطية من جهة، وتوسيع الوعاء الجبائي لزيادة التحصيل لصاح الميزانية العامة للدولة من جهة أخرى، وفي هذا عرف النظام الجبائي البترولي في الجزائر مرحلتين : الأولى خلال الفترة **1986 - 2005** والتي ساد فيها قانون المحروقات **86-14** الصادر سنة **1986** والمعدل بالقانون **91-21** والذي ساهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، أما المرحلة الثانية فكانت خلال الفترة 2005-2014 والتي تم فيها إصدار قانون المحروقات **07/05** الصادر في جويلية **2005**، أين عرف هذا القانون ضرائب جديدة في مجال الجباية البترولية والتي كانت محصورة في السابق على الإتاوة والضريبة المباشرة البترولية فقط، وجاءت تعديلات **2006** لإضافة رسم جديد وهو الرسم على الأرباح الاستثنائية، وسعيا منها لمواكبة التطورات التي تشهدها الساحة العالمية في هذا المجال صدر قانون **01/13** المعدل والمتمم للقانون **07/05** في يناير **2013**، والذي يمنح تحفيزات لاستغلال المحروقات غير التقليدية وزيادة موارد مالية إضافية لحصيلة الجباية البترولية.

7- في ظل تطور إيرادات الجباية البترولية، انعكس قرار التأميم سنة **1971** وأزمة النفط سنة **1973** بالارتفاع في الحصيلة المالية للجباية البترولية، حيث عرف متوسط النمو خلال فترة السبعينيات معدل **48.43%**، لكن سرعان ما انخفض المعدل إلى **12%** في عقد الثمانينيات والتي شهدت فيها هذه الفترة أزمة نفطية عكسية حادة سنة **1986**، أما فترة التسعينيات فقد عرفت الجباية البترولية تقلبات من سنة لأخرى، أين عرفت هذه الفترة أزمة نفطية سنة **1998**، وبهذا فقد بلغ معدل متوسط النمو لنفس الفترة **35.12%**، ومع دخول الألفية الجديدة عرفت الحصيلة المالية للجباية النفطية ارتفاعا سريعا خاصة سنة **2008** والتي زادت فيها الحصيلة المالية عن أزيد من **4000** مليار دج، وتعد هذه الفترة أهم الفترات التي عرفت فيها الجباية البترولية انتعاشا كبيرا منذ سنة **1970**، الأمر الذي سمح للحكومة بتطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي **(2001-2014)**، وكذا إنشاء صندوق ضبط الإيرادات **FRR**.

8- تواجه الجباية البترولية في الجزائر تحديات صعبة أبرزها عدم قدرة الدولة على تطبيق معايير الحوكمة والشفافية لتسيير جميع هذه الإيرادات، وهو ما تؤكده أغلب المؤشرات الدولية لحوكمة إيرادات الطاقة، أين سجلت الجزائر نقاطا سلبية في حوكمة إيراداتها من الجباية البترولية، والذي سيكون له انعكاسات سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني نظرا للارتباط الوثيق بين إيرادات الجباية النفطية ومتغيرات التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

9- تساهم الجباية البترولية في الإيرادات العامة بنسبة كبيرة تفوق 60%، وتغطية معظم نفقات الموازنة العامة وجميع النفقات الاستثمارية، وهو ما أدى بالتوازن المالي للموازنة من خلال رصيد الميزانية الذي يتحدد بصفة شبه كلية بتغيرات إيرادات الجباية البترولية؛

10- على خلاف الفترة 1980-1999 والتي عرفت الجباية البترولية خلالها عدم الاستقرار في إيراداتها، الأمر الذي أدى بالدولة إلى اللجوء إلى الجهاز المصرفي وبالأخص بنك الجزائر لتمويل عجز الموازنة العامة، فهذا التمويل كانت له ضغوط تضخمية على الاقتصاد، إلا أنه ومع انتعاش إيرادات الجباية البترولية وتحقيق فوائض في رصيد الموازنة العامة ومع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000، انخفضت معدلات التضخم من خلال عدم اللجوء إلى التمويل من الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى النشاط التعقيمي لصندوق ضبط الإيرادات والذي عزل موارد كبيرة عن الكتلة النقدية وكبح عملية التوسع النقدي؛

11- تساهم الجباية البترولية بنسب تفوق 90% في الادخار الحكومي، الأمر الذي انعكس إيجابا على تمويل الاستثمارات العمومية، حيث تعد تعبئة الموارد المالية للدولة من خلال تراكم إيرادات الجباية البترولية، من أهم الركائز التي تساعد الدولة على تنفيذ برامجها الاستثمارية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحسين خيارات التنمية البشرية من رعاية صحية وتعليم، وهو ما أدى إلى تراجع معدلات الفقر إلى أقل من 10%؛

12- إن انتعاش إيرادات الجباية البترولية يؤدي إلى نمو النفقات العامة والتي تولد بدورها طلب محلي إضافي، وفي ظل عجز الجهاز الإنتاجي لتلبية هذا الطلب، تم اللجوء إلى الاستيراد لتلبية هذا الطلب الناجم عن تزايد الإنفاق العام، وما لهذا من تأثير على التوازن الخارجي.

13- توصلنا من خلال دراستنا القياسية إلى تأكيد فرضية أولوية الإيرادات على النفقات العامة في الجزائر (**Freidman**)، وعليه تؤكد هذه العلاقة مكانة وأهمية الجباية البترولية في الإيرادات العامة، أين تساهم هاته الأخيرة بنسبة تفوق 60%، وفي ذات السياق أكدت الدراسة القياسية الطرح الريكاردي في تصنيف مكونات الجباية في تغطية النفقات العامة، حيث تم التوصل إلى أن الجباية البترولية(الموارد غير المستقرة) تقوم بتغطية النفقات الاستثمارية (نفقات التجهيز)، في حين تساهم الجباية العادية (الموارد المستقرة) في تغطية النفقات الجارية (نفقات التسيير).

14- أكدت الدراسة القياسية أثر الجباية البترولية على سوق النقد من خلال جانب العرض النقدي، حيث نجد أن تواصل ارتفاع الجباية البترولية في الموازنة العامة أدى إلى تزايد نمو الكتلة النقدية، فإيرادات الجباية البترولية المدرجة في قانون المالية تدخل ضمن هيكل الكتلة النقدية إلا أن إيرادات الجباية البترولية المدرجة في صندوق ضبط الإيرادات تكون غير ذلك.

15- أشارت الدراسة القياسية أن الإيرادات العامة مجتمعة لها أثر ايجابي ومعنوي على رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR نجد أن الجباية البترولية لهم وزن مهم في التأثير على النمو الاقتصادي وهو ما أكدته اختبارات السببية ودوال الاستجابة وتحليل تجزئة التباين.

16- تمثل الجباية البترولية إيراد جد مهم في الموازنة العامة، الأمر الذي ساعد الدولة في تنفيذ وظيفتها الاجتماعية من خلال الإنفاق العام على تطوير البنية التحتية والمرافق الصحية والتعليمية وكذا توفير مناصب شغل معتبرة وذلك لتحقيق توازن اجتماعي بين أفراد المجتمع، وتحسين الرفاهية الاجتماعية للمواطن، وهذا ما توصلت إليه الدراسة القياسية من خلال أثر الجباية البترولية في تخفيض معدلات الفقر والبطالة في المجتمع، وهذا راجع إلى الدور اللا متناهي التي تلعبه الجباية البترولية في الموازنة العامة.

17- أكدت اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ ECM على أن اتجاه العلاقة في الأجل الطويل هو اتجاه مزدوج، إلا أن اختبار السببية لـ Granger لم تحدد لنا اتجاه السببية بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري، وعليه يبقى ارتباط العجزين بالإيرادات النفطية (الجباية البترولية والصادرات النفطية) سببا في غموض اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين.

18- أثبتت الدراسة القياسية بواسطة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM أن متغيرات سعر النفط، سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، معدل التضخم، الصادرات النفطية وإنتاج المحروقات محددات رئيسية لتطور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر، كما أثبت اختبار السببية VEC granger على أن هذه المتغيرات هي المسببة في إيرادات الجباية البترولية، في حين ساهمت هذه المتغيرات في تفسير نسبة مهمة في تحليل تباين خطأ التنبؤ بنسبة تفوق 70 %.

ج- التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال ثنايا هذه الدراسة، فإنه يقتضي بنا تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تفعيل دور الجباية البترولية في الاقتصاد من خلال تثمير مواردها وجعلها موارد مستدامة، وعليه يمكن حصر هذه التوصيات والاقتراحات في النقاط التالية:

1- ضرورة تحقيق الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، كما ينبغي على الدولة العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات إنتاجية كالزراعة والسياحة، وذلك لتقليل تأثير العوامل الخارجية المتمثلة في تذبذبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الكلي؛

2- بإمكان الإيرادات النفطية والجباية النفطية بالخصوص تحقيق هدف التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال وضع استراتيجية ورؤية استشرافية طويلة الأمد تمتد إلى غاية 2030 أو 2050 تهدف من خلالها المزج بين الرؤية متعددة الأجيال والقدرات الاستثمارية النشطة؛

3- العمل على التسيير الشفاف لصندوق ضبط الإيرادات، وذلك من خلال إدخال إصلاحات تشمل الإطار القانوني ومجال عمل الصندوق وفك ارتباطه بالموازنة العامة؛

4- التوجه نحو استغلال أمثل لموارد صندوق ضبط الإيرادات في قطاعات ذات مردودية وإنتاجية داخل الوطن وذلك ضمن استراتيجية طويلة الأجل تحاول من خلالها بلورة نهج التنويع الاقتصادي،

5- بذل المزيد من الجهود لتحسين إدارة وتحصيل الضرائب وخدمات الإدارة الجبائية لرفع حصة الجباية العادية في الموازنة العامة؛ وعدم التركيز في الاقتطاع الضريبي على فئة الأجراء وتوسيعه إلى الفئات الأخرى لأن ذلك يعد تشجيعا للتهرب الضريبي؛

6- إن محاربة الاقتصاد غير الرسمي له دور مهم في رفع الحصيلة المالية للجباية العادية، فإجراء الحكومة القاضي بفرض ضريبة تقدر بـ 7 % على الأموال الخارجة عن الدائرة الرسمية أتى بثماره، ولهذا يجب الإسراع في وضع حلول جذرية لهذا المشكل، لأن الاقتصاد غير الرسمي يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني؛

7- إعادة النظر في معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة وتحسين مناخ الاستثمار للعمل على تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات؛ كما يجب عقلنة التحفيزات والإعفاءات الضريبية أو ما يعرف بالجاذبية الضريبية؛

8- مراجعة الشريحة العليا من الضريبة على الدخل الإجمالي (رفع المعدل الخاص بهذه الشريحة) حتى تتناسب قيمة الضريبة المدفوعة مع الأجور الضخمة لبعض الإطارات السامين في الدولة (النواب والوزراء...)، وحتى يساهم

هؤلاء في تحمل آثار الأزمة تماما مثل المواطن البسيط، بالإضافة إلى الجدية في فرض الضريبة العقارية على الممتلكات المبنية ورفع قيمتها، لكل الأحياء الراقية في كل ولايات الوطن؛

9- ضرورة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام وذلك لتجنب العجز في الموازنة العامة، ومشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية الذي يعد بمثابة قوة دافعة للنمو الاقتصادي؛

10- يجب على الدولة أن تقوم بتخصيص إيراداتها لغرض تمويل النفقات المنتجة التي تساهم في تحسين مرافق الصحة، التعليم والبنية التحتية، وهذا ما سيشجع الخواص على زيادة الاستثمار وبالتالي سيرتفع مستوى العمالة والنمو الاقتصادي في نهاية الأمر.

11- التخلي عن سياسة الدعم المعمم واعتماد أسلوب البطاقات الذكية لترشيد الاستهلاك وضمان وصول المساعدات لمستحقيها، وهذا الاقتراح يستوجب استحداث نظام معلوماتي شامل مبني على إحصائيات دقيقة تساعد على تحقيق هذا الهدف الخاص بسياسة الدعم؛

12- إعادة بعث هيئات الاستشراف واستغلال أساليب التنبؤ والمحاكاة لإعداد استراتيجية طويلة المدى تتساير في ظلها جميع السياسات الاقتصادية (المالية، النقدية، التجارية ...) بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والوصول إلى فك مشكل الارتباط بالتبعية لقطاع المحروقات؛

13- على الجزائر الدعم الفعلي لبرنامجها الخاص بتطوير الطاقات المتجددة وفتح باب الاستثمار الأجنبي في هذه الطاقات، وكذا تفعيل التعاون المشترك مع الدول ذات الخبرة في هذا المجال.

د- آفاق الدراسة:

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة، تثار أمامنا تساؤلات أخرى وثيقة بالموضوع، غير أن إطار الدراسة لم يسمح لنا بتناولها بإسهاب والتي قد تكون بمثابة مفاتيح لبحوث مستقبلية:

- الحوكمة كآلية لتحسين الاستغلال الأمثل لإيرادات الجباية البترولية؛
- إشكالية الموازنة العامة في الجزائر بين ترشيد الإنفاق العام وفك الارتباط بالجباية البترولية -الحلول والنتائج-؛
- سبل تعزيز الاستدامة المالية للموازنة العامة في ظل تقلبات إيرادات الجباية البترولية؛
- عصرنة أنظمة الموازنة العامة – تحديات وآفاق-؛
- أهمية ودور استثمار صندوق ضبط الإيرادات خارج الموازنة العامة – نموذج صندوق مبادلة لأبو ظبي-؛
- سبل محاربة الاقتصاد غير الرسمي ودورها في فعالية النظام الجبائي الجزائري.

قائمة
المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I-الكتب:

1-أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1983.

2-احمد رمضان نعمة الله وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.

3-بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطوير الاقتصاد**، دار الراية، عمان، الأردن، 2008.

4-بشير مصيطفى، **نهاية الريع – الأزمة والحل-** ، دار الجسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2015.

5-جيمس جوارتيني وريكارد ستروب، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999.

6-حسام علي داود وخالد محمد السواعي، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

7-حسن أحمد شحاتة، **التلوث البيئي ومخاطر الطاقة**، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر، 2002.

8-حسني خربوش وحسن اليحي، **المالية العامة**، الشركة العربية للتسويقات والتوريدات، القاهرة، 2013.

9-حسين حريم، **إدارة المنظمات منظور كلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

10-حسين رحيم، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

11-حسين عبد الله، **البترول العربي -دراسة اقتصادية سياسية-** دار النهضة العربية، مصر، 2003.

12-حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، دار العبيكان للنشر، الرياض، السعودية، 2007.

13-حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2005.

14-خالد بن منصور العقيل، **رحلة في عالم البترول (قضايا بترولية دولية)**، دون دار نشر، 2005.

15-خالد شحادة وأحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2012.

16-خالد واصف الوزاني واحمد حسين الرفاعي، مبادئ **الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2006.

17-خليل عواد أبو حشيش، **المحاسبة الضريبية**، الأردن، 2008.

18-الخولي سيد فتحي احمد، **اقتصاد النفط**. خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، ط 8، جدة، السعودية، 2015.

19-دانيال أرلوند، **تحليل الأزمات الاقتصادية**، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1992.

20-رضا عبد الجبار الشمري، **الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2014.

21-رمضان محمد مقلد وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

22-زينب حسن عوض الله، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، بيروت، لبنان، 2006.

23-_____، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1998.

24-سالم عبد الحسن رسم، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1999.

25-سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2013.

26-سعدون بوكابوس، **الاقتصاد الجزائري (محاولتان من اجل التنمية -1962_1989- 1990_2005)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013.

27-سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارن)**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000.

28-سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **النظم الضريبية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2000.

29-سيد المرسي الحجازي، **النظم الضريبة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1998.

30-شريف إسماعيل، **أساسيات حول النظام الجبائي الجزائري بين المفهوم القانوني والتطبيقي**، دار طليطلة، المحمدية، الجزائر، 2015.

31-شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي–محاضرات وتطبيقات-**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

32-صالح تومي، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2009.

33-_____، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2011.

34-صالح صالحي، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الوفاء، مصر، 2001.

35-ضياء الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2005.

36-طارق الحاج، **المالية العامة**، مطابع الأرز، الأردن، 1999.

37-طوني صغبيني، **الأزمة الأخيرة**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2011.

38-عادل أحمد حشيش، **أصول الاقتصاد السياسي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992.

39-_____، **الاقتصاد السياسي**، منشورات حبلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

40-عادل فليح، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار حامد للنشر، الأردن، 2003.

41-عالية خلف وأخوا رشيدة، **المساءلة والفاعلية في الإدارة التربوية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

42-عباس كاظم، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار الصفاء لنشر والتوزيع، الأردن، **2010.**

43-عبد الحق لعميري، **عشرية الفرصة الأخيرة – الاقتصاد الجزائري -الازدهار أو الانهيار**، منشورات الشهاب، باتنة، الجزائر، 2015.

44-عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، 2003.

45-عبد الرحمان يسري، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية، مصر، 2004.

46-عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.

47-عبد العظيم حمدي، **السياسات المالية والنقدية (دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي)**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.

48-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

49-عبد الله الصعدي، **دور الضرائب في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، 2006.

50-عبد الله خبابة، **الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية والتنمية المستديمة**، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 2009.

51-عبد المجيد دراز حامد، **السياسات المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000.

52-_____، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1999.

53-عبد المجيد دراز حامد، سميرة إبراهيم أيوب، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002.

54-عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971.

55-_____، **المالية العامة والسياسات المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983.

56-عبد الناصر نور وآخرون، **الضرائب ومحاسبتها**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2008.

57-عبد الواحد عطية، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.

58-عقيل جاسم، **مدخل إلى التخطيط الاقتصادي- منهج نظري وأساليب تخطيطية**. بدون دار نشر، 1997.

59-علي حسين باكير، **دبلوماسية الصين النفطية (الأبعاد والانعكاسات)**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.

60-علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

61-عمار السيد عبد الباسط، **الإصلاح الضريبي ودوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم**، دار الوفاء القانونية، مصر، 2013.

62-عيسى خليفي، **هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

63-غازي عناية، **أصول الإيرادات المالية في الفكر المالي الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2006.

64-فؤاد توفيق ياسين، **المحاسبة الضريبية**، دار اليازوري، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

65-فوزي عطوي، **المالية العامة**، منشورات الحبلي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

66-قدي عبد المجيد وآخرون، **الاقتصاد البيئي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

67-قدي عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

68-_____، **مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية وتقييميه**- ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2003.

69-كامل علاوي كاظم، حسن لطيف الزبيدي، **القياس الاقتصادي – النظرية والتحليل**- دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

70-لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.

71-مايكل أبد جمان، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999.

72-مجدي محمود شهاب، **أصول الاقتصاد العام (المالية العامة)**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.

73-محمد بوخاري، **الاقتصاد الكلي المعمق**، دار هومة للنشر، الجزائر، **2014**

74-محمد جمال ذنيبات، **المالية العامة والتشريع المالي**، الدار العلمية الدولية، عمان، الجزائر، 2003.

75-محمد حمو ومنور أوسرير، **محاضرات في جباية المؤسسات**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.

76-محمد دويدار، **دراسات في الاقتصاد المالي (النظرية العامة في مالية الدولة، السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي)**، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، مصر، 1996.

77-محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

78-محمد طاقة وهدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 2، 2010.

79-محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2003.

80-محمود الجعفري وآخرون، **الإدارة والاقتصاد**، مركز المناهج، رام الله، فلسطين، 2006.

81-محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

82-محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

83-مداني بن شهرة، **النظرية الاقتصادية الجزئية (الجزء الأول والجزء الثاني)**، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2012.

84-مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

85-المرسي السيد حجازي، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

86-_____، **مبادئ الاقتصاد العام (الموازنة العامة- الإيرادات العامة – القروض)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

87-_____، **مبادئ الاقتصاد العام (الضرائب والموازنة العامة)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

88-مصلح الطراونة، **المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة الدول المصدرة للبترول- دراسة قانونية-** دار وائل للنشر، الأردن، 2013.

89-منصور بن أعمارة، **الرسم على الرسم القيمة المضافة**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011.

90-_____، **أعمال موجهة في تقنيات الجباية –الضرائب مصلحتك أولا ج1**، دار هومة للنشر الجزائر، 2008.

91-موسى حربي عريقات، **مبادئ الاقتصاد -التحليل الكلي-**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

92-ناشد سوزي عدلي، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحبلي الحقوقية، لبنان، 2008.

93-ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، **مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، دون سنة النشر.

94-ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

95-نزار سعد الدين عيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

96-نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي الدولي**، دار بلقيس، الجزائر، 2011.

97-نعمة الله نجيب إبراهيم وآخرون، **مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

98-هشام الخطيب وآخرون، **العرب والمرحلة الاقتصادية الجديدة**، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2009.

99-هندي احمد حلمي خليل، **عقود الامتياز البترولي وأسلوب حل منازعاتها**. دار الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2013.

100-هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2006.

101-وليد إسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، **الاقتصاد القياسي التحليلي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

102-يحياوي نصيرة، **الضرائب الوطنية والدولية**، دار الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.

103-يونس أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**، الدار الجامعية الإسكندرية، ط 2، 1986.

104-_____، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001.

II-رسائل الماجستير:

1-سمير بن عمور، **إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال، جامعة البليدة، 2006.

2-قنادزة جميلة، **الجباية البترولية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2011/2010.

3-مختار عصماني، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال والتنمية المستديمة، جامعة سطيف، 2013/2012.

4-معط الله آمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2015/2014.

5-هندي كريم، **الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2009/2008.

III-أطروحات الدكتوراه:

1-إبراهيم بلقلة، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحةدوكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015/2014.

2-أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسات حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2012.

3-أولاد العيد سعد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة –حالة الجزائر**- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013/2012.

4-آيت يحي سمير، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014.

5-حميد بوزيدة، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

6-دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 1990-2004-** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

7-رابح حمدي باشا، **أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

8-عاشور كتوش، **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني**، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.

9-عبد القادر بلخضر، **أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة -حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع: إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2013.

10-عبد الله منصوري، **السياسة النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات – حالة اقتصاد صغير ومفتوح**-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

11-عبد المالك مباني، **الجزائر في ظل التحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات -دراسة تحليلية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2014.

12-عبد الوحيد صرارمة، **تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق مداه وحدوده**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007.

13-عمر شريف، **استخدام الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة" دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007.

14-فضيل رايس، **التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.

15-محمد أمين بربري، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في العولمة الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

16-محمد فلاح، **السياسة الجبائية الأدوات والأهداف بالرجوع إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

17-محمود جمام، **النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر**- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010.

18-ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب –حالة الجزائر**-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

19-نبيل بوفليح، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية- الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010.

20- ولهي بوعلام، **النظام الضريبي الفعال في ظل دور الجديد للدولة**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة سطيف، 2012.

21- يحياوي عبد الحفيظ، **إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري دراسة حالة للفترة 1980-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، جامعة الجزائر 3، 2016/2015.

IV-المجلات والدوريات:

1-إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، **التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية**، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، الكويت، المجلد 35، العدد 128، شتاء 2009.

2-ايمانويل بالداتشي، **سياسات التوسع المالي**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2009.

3-بشار حميض، **قطاع الطاقة المتجددة نموذجا للإدارة الإماراتية**، مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 11، الإمارات، 2011.

4-بلعزوز بن علي، **انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن الاقتصادي في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 30-31، 2003.

5-جون جالبيرت، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، مجلة عالم المعرفة، العدد 261، الكويت، 2000.

6-خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أوت 2015.

7-خالد محمد السواعي وأحمد أنور العزام، **العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري – دراسة حالة الأردن-**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية المجلد 2، العدد 2، 2015.

8-رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1997.

9-رومات مابرو، **مقارنة بين نقل الغاز بواسطة الأنابيب وناقلات الغاز المسيل الطبيعي**، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلة 21، العدد 75، الأوابك، الكويت، 1995.

10-شعيب بونوة ورحيمة خياط، **سياسة سعر الصرف بالجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، دورية سداسية، جامعة الشلف، العدد 12، جوان 2014.

11-صالح صالحي، **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة (2001-2014)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 13، 2013.

12-طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس، 2008.

13-عبد الحق بوقفة وبغداد بنين، **الحوافز الجبائية وشبه جبائية وأثرها على تصدير التمور في الجزائر- دراسة حالة ولاية الوادي**- مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد الرابع، جوان 2013.

14-عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الفعالية والكفاءة – مفهوم وتقييم**- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الأول، 2001.

15-علي سنوسي، **تقييم مستوى الفعالية التنظيمية للمستشفيات في الجزائر – دراسة تطبيقية للمستشفيات العمومية**- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد السابع، 2007.

16-فرحان الجوراني، **الإصلاح الضريبي -المفهوم والأسباب والأهداف**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3580، العراق، 2011.

17-فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستديمة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012.

18-قاسم محمد جديتاوي ومحمد سليمان طراونة، **العجز التوأم دراسة حالة الأردن للفترة 1980-2010**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2015.

19-محمد أمين بربري، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، دورية سداسية، جامعة الشلف، العدد 10، السداسي الثاني، 2009.

20-محمد فرحي، **سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الإطار والمقومات**، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة ورقلة، 2003.

21-محمود جمام، عيسى جديات، **سياسة تعقيم أثر تنقيد ريع النفط على الأساس النقدي في الجزائر خلال الفترة 1999-2012**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، العدد 02، ديسمبر 2014.

22-مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **مستقبل الغاز الطبيعي في السوق الطاقة العالمية**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

23-ممدوح الخطيب الكسواني، **العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية**، مجلة دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثالث، العدد 6، الرياض، 1999.

24-نادية خريف، **أساليب قياس الأداء والفعالية بالمؤسسة الصحية وسبل تطويرهما**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد الثالث، ديسمبر 2012.

25-ناصر مراد، **الإصلاحات الجبائية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة ورقلة، 2005.

26-نبيل بوفليح، **فعالية الصناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، مجلة الأكاديمية الاجتماعية والإنسانية، دورية سداسية، جامعة الشلف، العدد 4، 2010.

27-هيرمان فرنسان، **أسواق النفط العالمية وآلياتها**، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، الكويت، المجلد 33، العدد 122، صيف 2007.

28-وزارة الطاقة والمناجم، **مجلة الطاقة والمناجم**، العدد 08، جانفي 2008.

29-_____، **مجلة الطاقة والمناجم**، العدد 10، مارس 2009.

30-_____، **البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية**، مارس 2011.

31-_____، **حصيلة انجازات قطاع الطاقة 2000-2008**، طبعة 2009.

32-ولهي بوعلام، **نحو تفعيل أدوات السياسة الضريبية لمواجهة الأزمة المالية العالمية –حالة الجزائر- الجزء الرابع**، مكتبة المجتمع الغربي، الأردن، 2011.

33-يونس علي، **تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 83، 2010.

V-القوانين والمراسيم:

1-الأمر 1111/58، **القانون البترولي الصحراوي**، 22 نوفمبر 1958.

2-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **الأمر 71-22 الصادر يوم 12 أفريل 1971 المتضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله**، 13 أفريل 1971، العدد 30.

3-_____، **المرسوم التنفيذي رقم 02-67 الموافق لـ 6 فيفري 2002 الذي يحدد كيفيات سير حسابات التخصيص الخاص رقم 103-302 الذي عنوانه صندوق ضبط الموارد**، العدد 13،11 فيفري 2002.

4-المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، الجزائر، 2015.

VI-الملتقيات والدوريات

1-جمال سالمي، **السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، 29/30-12-2004، جامعة تلمسان.

2-خويلدات صالح، **الطاقة النظيفة مدخل لتحقيق التطور المستدام للبيئة - مؤشرات دولية وعربية-** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول **الطاقات البديلة خيارات التحول وتحديات الانتقال**، يومي: 19/18- نوفمبر-2014، أم البواقي.

3-زين الدين لوصيف، **دور الجباية المحلية في تنمية البلديات**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2003.

4-شريفة بوالشعور وقمري زينة، **تقدير الأثر القصير والطويل المدى لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري- دراسة قياسية باستخدام ESM**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، يومي 08/07 أفريل 2015، جامعة سطيف.

5-عبد الكريم البشير، **الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، 29/30-12-2004، جامعة تلمسان.

6-علي عليوة، **دراسة وتحليل مقومات الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر كبديل للاستثمار خارج المحروقات**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول **الطاقات البديلة خيارات التحول وتحديات الانتقال**، يومي: 19/18- نوفمبر-2014، أم البواقي.

7-فاتح بن نونة، **كفاءة الوقود الحيوي كتثمين لطاقة الكتلة الحيوية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول **الطاقات البديلة خيارات التحول وتحديات الانتقال**، يومي: 19/18- نوفمبر-2014، أم البواقي.

8-فارس مسدور، **التجربة المغربية في الإصلاح الجبائي وأثرها على الاقتصاد المغربي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، 12-2014/05/13، جامعة البليدة.

9-فوزي شوق وصراع توفيق، **الطاقات البديلة وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول **الطاقات البديلة خيارات التحول وتحديات الانتقال**، يومي: 19/18- نوفمبر-2014، أم البواقي.

10-كمال رزيق، فارس مسدور، **تقييم إصلاح النظام الجبائي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 2003.

11-محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- الواقع والتحديات، يومي: 14-15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف.

12-محمد شايب، **جدلية واقعية الأخطار بخصوص تقنية التصديع الهيدروليكي وإمكانية البدائل المتاحة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، يومي 8/7 أفريل 2015، سطيف.

13-محمد مصطفي الخياط وماجد كرم الدين محمود، "**الطاقة المتجددة.. الحاضر ومسارات المستقبل"**، ورشة عمل عن أنواع الطاقة المتجددة، برعاية مؤسسة هانس زاي دال الألمانية، القاهرة-مصر، 2007.

14-نصر الدين عيساوي، **متطلبات النهوض بالاقتصاديات الريعية في ظل تقلبات أسعار المحروقات - حالة الجزائر-** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، 2015/08/07، جامعة المدية.

15-هاجر بريطل، **دور الشراكة الأجنبية في نشر استغلال الطاقات المتجددة عبر العالم- مع الإشارة إلى تجربة الجزائر-** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول **الطاقات البديلة خيارات التحول وتحديات الانتقال**، يومي: 19/18- نوفمبر-2014، أم البواقي.

16-هاجر سعيدي وتيمجغدين عمر، **الطاقات المتجددة الواقع والمأمول وثروة ما بعد البترول في الجزائر - القدرات والاستغلال-**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني حول **الطاقات المتجددة وتحدي التنمية المستدامة - الواقع، الآفاق، التحديات-**، يومي: 24/23- نوفمبر-2015، الطارف.

VII-التقارير والنشرات الإحصائية:

1-الأوابك، **التقرير الإحصائي السنوي 2014**، الكويت، 2015.

2-الأوبك، **التقارير السنوية لسنوات الفترة 1999-2015.**

3-بنك الجزائر، **التقارير السنوية لسنوات الفترة 2002-2014.**

4-صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي السنوي 2000**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2001.

5-مبادرة الموازنة المفتوحة، **مسح الموازنة المفتوحة 2015 (الجزائر)**، واشنطن، 2015.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

I-LES OUVRAGES :

1-Abd-el-Kader Sid Ahmed, **l'OPEP présent et perspective**, OPU, 1980.

2-Annie vallée, **les systèmes fiscaux**, Editions du seuil, France, 2000.

3-Chams Eddine Chittoor, **pétrole et politique ou va le monde ?** André, 2002.

4-_____, **l'énergie : Les enjeux de l'an 2000**, OPU, Alger, 1994.

5-_____, **pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030**, OPU, Alger, 2003.

6-_____, Quelles **Energies Pour Demain – les changements climatiques et le développement durable**, édition ENAG, Alger, 2007.

7-Damodar. N, Guajarati, **Basic Econometrics**, 5 editions, the McGraw-Hill companies, 2004.

8-Éric Dor, **économétrie cours et exercices adaptés aux besoins des économistes et des gestionnaire**, direction de collection : Roland Gillet, Paris, 2004.

9- Hania Amar dgiaadnani, **Algérie « énergie solaire et hydrogène » développement durable**, OPU, Alger, 2007.

10-HENNI Ahmed, **Economie De L'Algérie Indépendante**, Algérie, ENAG, 1991.

11-Hocine Malti, **Histoire secrète du pétrole algérien**, Edition découverte, Paris, 2010.

12-IBEH Francesca Ujonwa, **the impact of oil revenue on the economic growth in Nigeria (1980-2010),** research project in Department of economics, university of ENUGU- Nigeria-, august 2013.

13-Jean François Goux, **Macroéconomie monétaire financière**, Economisa, 6eme édition, paris, 2011.

14-Jean Pier Damon, **l'équilibre macroéconomique**, Octobre 1985.

15-Jean-Marie harribey, **le développement soutenable**, Economica, paris, 1998.

16-Katarina Juselius, **The COINTEGRAED VAR MODEL – methodology and applications**, OXFORD University press, 2006.

17-Luc Weber, **L'état acteur économie**, 3eme édition, economica, paris, 1997.

18-Michael Rockinger, **macroéconomie**, ellipses, paris, 2000.

19-Michel Dévoluy, **Théorie Macroéconomique**, Armande colin, 2eme édition, paris, 1998.

20-Mustapha mekideche, **L'économie algérienne à la croisée de chemins**, Edition dahlab, Alger, 2008.

21-Philipe Guillot, **La pensée économique et sociologique par les textes**, France, 1999.

22-Régis bourbonnais, **économétrie – cours et exercices**- Edition Dunod, 9eme édition, paris, 2015.

23-Semedo Gervasio et autres, **économie des finance publique**, mame tour, paris, 2001.

24-Thierry Tacheix, **L'essentiel de la Macro-économie**, gualino édition, 6éme édition, paris, 2012.

II-LES THESES :

1-OUCHENE ABDERRAZAK, **Mutations économiques et stratégies de valorisation des hydrocarbures en Algérie (1986-2007) - essai d'une approche global**, thèse de doctorat d'état, université d'Alger, 2008.

III-Les articles :

1-A. Alfonso, Christophe R, **bootstrap panel granger causality between government spending and revenue in the UE**, working paper N°944, William Davidson Institute, January 2009.

2-AHMED. H and SALEH. M, **Dynamic relationship between oil revenue, government spending and economic growth in Oman**, International journal of business and economic development, Vol 3, N°, July 2015.

3-AL-KHULAIFI A. S, **the relationship between government revenue and expenditure in the Qatar: A co-integration and causality investigation,** International journal of economics and finance, Published by Canadian Centre of science and education, Vol 4, N° 9, July 2012.

4-Al-Qudair k. H, **the relationship between government expenditure and revenue in the Kingdom Saudi Arabia: testing for co-integration and causality**, journal of king Abdul-Aziz University, Vol 19, 2005.

5-Andrew Phiri, **asymmetries in the revenue-expenditure nexus: new evidence from South Africa**, Munich personal RePEc Archive, paper N° 75224, November 2016.

6-Anoruo, E. & Sanjay, R, **Current account and fiscal deficit: Evidence from five developing economies of Asia,** Journal of Asian Economics 9(3), 1998.

7-Bachman, D. D, **why is the US current account deficit so large? Evidence from vector auto regressions**, Southern Economic Journal 59(2), 1992.

8-Bassam fattoh, **North African oil and forging investment in changing market condition**, oxford institute for energy studies, 2008.

9-Boudries khellaf, **Estimation de la production de l'hydrogène solaire au sud algérien**, revue des énergies renouvelables, CDER, Alger, décembre 2003.

10-César R. Sobrino, **the twin deficits hypothesis and reverse causality: A short-run analysis of Peru**, journal of economics. Finance and administrative science, el Sevier Doyma, 18(34), 2013.

11-Chen, D, **Effects of monetary policy on the twin deficits**, Quarterly Review of Economics and Finance12, 2006.

12-Christian Richter, **Tax and spend, spend and tax, fiscal synchronization on institutional separation? Examining the case of Greece**, Romania journal of fiscal policy, Vol 4, issue 2(7), December 2013.

13-Dakha bandhu Sahoo and Atal Bihari das, **ARDL co-integration approach to the external and internal sector equilibrium of India,** Procedia –social and behavioral science, 62, 2012.

14-Daniel. B. Klein, **"ideological profiles of the john hick's economics lameates"**, Eco Journal Watch, Vol N°10, September 2013.

15-Farazane Baghiri and other, **twin deficits and Feldstein-Horoeka, Puzzle in the case Iran**, Journal of Social and development Science, Vol 3, N° 5, 2012.

16-Fazel Husain and al, **the relationship between federal government revenues and expenditures in Pakistan**, the Pakistan development review, Vol 49 (4), 2010.

17-Hussein al-Zeaud, **the causal relationship between government revenue and expenditure in Jordan**, global journal of management and business research, Vol 14, issue 6, 2014.

18-Ibrahim Merza and others, **the relationship between current account and government budget balance: the case of Kuwait**, International journal of Humanities and Social Science, Vol 2, N°7, April 2012.

19-Jones. E and al, **Total Revenue and Economic growth in Nigeria: empirical evidence,** Journal of emerging Trends in economics and Management Science, Vol 6, N°1, 2015.

20-Khalid Hassen and Azrai Abdullah, **Effect of oil revenue and the Sudan economy: econometric model for service sector GDP,** Procedia Social and behavioral Sciences, ELSEVIER, 172(2015), 2015.

21-Loga Nathan. N and al, **Tax revenue and government spending constrains: empirical evidence from Malaysia**, china-USA Business Review, Vol 10, N°9, September 2011.

22-Mamdouh AL khatib elkswani, **the twin deficits phenomenon in petroleum economy: evidence from Saudi Arabia**, seventh annual conference Economic research forum, Amman, Jordan, 26-29 October 2000.

23-Mohsen M and Abbas Ali R, **The relationship between government revenue and government expenditure in Iran**, International journal of academic research in business and social science, Vol 4, N°3, March 2014.

24-Mohsen Mehrara and al, **The relationship between revenue expenditure in oil exporting countries**, International journal of business and behavioral science, Vol 2, N°6, June 2012.

25-NASUM ULLAH, **the relationship of government revenue and government expenditure: a case study of Malaysia,** Munich personal RePEc Archive, paper N° 69123, February 2016

26-OMO. A and Bashir O, **Oil revenue, Public Spending and economic growth relationship in Nigeria**, International journal of economics and finance, Published by Canadian Centre of science and education, Vol 8, N° 3, may 2015.

27-RICHARD, C.M, **Cross Country Effects of Sterilization, Reserve Currencies and Foreign Exchange Intervention**, NBER Working Paper No. 391, 1979.

28-ROBERTO, C., et al, **Capital Inflow: Macroeconomic Implication and Policy Responses,** IMF Working Paper, WP/09/40, (Asia and Pacific Department and Research Department) 2009.

29-S. Ouali, **les sources thermales en Algérie**, bulletin des énergies renouvelables, CDER, N13, Alger.

30-TAHA. R and Loga Nathan. N, **causality between tax revenue and government spending in Malaysia,** the International journal of Business and finance research, Vol 2, N°2, 2008.

31-Ugo. F and Qing W, **Testing the relationship between government spending and revenue: evidence from GCC countries,** IMF working paper, policy and development review department, N°02/201, 2002.

32-Victoria. S and kaja P, **an Investigation of the relationship between government expenditure and revenue in a multicurrency economy: a case of Zimbabwe**, journal of economics and sustainable development, Vol 4, N°14, 2014.

33-Younes Fredj, **La place de la fiscalité pétrolière dans l'économie nationale algérienne (étude économétrique à l'aide des modèles VAR),** feuille de travaille dans le séminaire vers les politiques d'utilisation des ressources énergétiques, Sétif, 07/08 avril 2015.

IV-LES RAPPORTS ET LES BULLETINS :

1-ALNAFT, **Les hydrocarbures non conventionnels en Algérie - Environnement législatif**-, conférence internationale sur l'industrie du gaz en Algérie, 12/13 octobre 2014, Oran, 2014.

2-Banque d'Algérie, **rapport annuelle 2004 (évolution économique et monétaire en Algérie)**, Alger, 2005.

3-_____, **Rapport annuelle 2014**, Alger, Edition 2015.

4-BP, **statistical review of world energy**, London, 2015.

5-DGE, **Cadre légal régissant l'activité pétrolière en Algérie**, papiers presse, Algérie, 2006.

6-DGI, **dispositif d'évaluation des performances des services extérieurs**, Instruction générale n° 2, MF /D, avril 2003.

7-EY Global oil & gas center, **Global oil & gas tax guide 2014**, June 2014.

8-Harvard devold, **oil and gas production handbook**, ABB ATPA oil and gas, 2006.

9-IEA, **Energy statistics manual**, IEA publications, France, September 2004.

10-International budget partnership, **open budget initiative 2010**, Washington, 2010.

11-_____, **open budget initiative 2015**, Washington, 2015.

12-International Energy Agency, **Energy statistic manual**, publication 2005.

13-KPMG, **Algérie guide des hydrocarbures 2007**, publication annuelle, Alger, 01 juillet 2007.

14-National agency for the valorization of hydrocarbon resources **'ALNAFT', fiscal regime of upstream activities**, 4th national and international bid round for **E&P** contracts awarding.

15-Office national de statistiques, **les comptes économiques de 2000 à 2014**, publication N° :709, juillet 2015.

16-OPEC, **Annual Statistical bulletin 2015**, Vienna, 2016.

17-_____, **Annual Statistical bulletin 2016**, Vienna, 2017.

18-_____, **monthly oil market report, feature article: monetary policies and their impact on the oil market**, Vienna, 15 January 2015.

19-_____, **monthly oil market report, feature article: review 2015-outlook for 2016**, Vienna, 10 December 2015.

20-Peterson institute for international economics, **Accountability and Transparency: The Sovereign Wealth Fund Scoreboard,** Washington, 2010.

21-Renewable Energy Policy Network for the 21st century, **Renewable 2015 - global status report**, France, 2015

22-Revenue Watch institute, **the 2013 resource governance index, data base of Algeria.**

23-Vello. A. kuuskraa, **EIA/ARI world shale gas and shale oil - Resource Assessment,** EIA, Washington, 17 June 2013.

24-World Energy council, **survey of energy resources ELSELVIER**, 2010.

V-Les lois et décrets :

1-Journal officiel de la république algérienne, **La loi N° 91/21 du 04 décembre 1991 modifiant et complétant la loi N° 86/14 du 09/08/1986 relative aux hydrocarbures**, N° 63, décembre 1991.

2-_____, **la loi du finance 1983**, N° 63, décembre 1983.

3-_____, **Loi N° 15/18 du 30/12/2015 comprendre la loi de finance 2016**, 31 Décembre 2015.

4-_____, **Régime fiscal applicable aux activités de recherche et/ou d'exploitation**, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, N° 50, Juillet 2005.

5-_____, **Loi N° 2000/02 du 27/06/2000 comprendre la loi de finance complémentaire 2000**, N° 37, 28 juin 2000.

6-_____, **Ordonnance N° 13/01 du 24 février 2013 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, N° 11, février 2013.

7-_____, **Ordonnance N° 13/01 du 24 février 2013 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, N° 11, février 2013.

8-_____, **Loi N° 02/22 du 28/12/2003 portant la loi de finance pour 2004**, N° 83, 29 décembre 2003

9-_____, **Loi N° 06/04 du 15/07/2006 portant la loi de finance complémentaire pour 2006**, N° 47, 19 juillet 2006

10-_____, **Loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, N° 50, Juillet 2005.

11-_____, **Ordonnance N° 06/10 du 29 juillet 2006 modifiant et complétant la loi N° 05/07 du 28/07/2005 relative aux hydrocarbures**, N° 48, Juillet 2006.

12-Ministère des finances, **Note de présentation du projet d'ordonnance portant la loi de finance complémentaire pour 2008**, 15 JUILLET 2008

13-_____, **Rapport de présentation du projet de la loi de finance 2002**, 18 septembre 2001.

14-_____, **code des impôts directs et taxes assimilées**, publication DGI, Alger, 2015.

15-_____, **code des impôts directs et taxes assimilées**, publication DGI, Alger, 1997.

16-_____, **code des Taxes sur chiffres d'affaire**, publication DGI, Alger, 2015

17-Ministre de l'énergie et mines, **bilan de réalisation de secteur de l'énergie et mines 1962-2010**, Edition 2011.

18-Ministre de l'énergie, **Algérie énergie**, revue algérienne de l'énergie, N°3, mars 2015.

VI-LES CITES WEB :

1- www.banque-of-algeria.dz

2- www.bp.org.

3- www.dgpp.dz.

4- www.imf.org

5- www.internationalbudget.org

6- www.mf.gov.dz

7- www.oapec.org

8- www.ons.dz

9- www.opec.org

10- www.openbudgetsurvey.org

11- www.premier-ministre.gov.dz

12- www.resourcegovernance.org

13- www.revenuewatch.org

14- www.swfinstitut.org

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لـ ديكي فولر الموسع ADF على جميع السلاسل الزمنية في الدراسة.

1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمكونات الموازنة العامة

أ- لوغاريتم الايرادات العامة LRG

Null Hypothesis: LRG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.671883	0.9998
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LRG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.714721	0.8297
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LRG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.759709	0.7018
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LRG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.080279	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LRG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.453618	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LRG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.582051	0.0047
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

ب- لوغاريتم الجباية البترولية LFP:

Null Hypothesis: LFP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.964246	0.9864
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LFP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.586665	0.8607
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LFP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.030912	0.5641
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LFP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.642689	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LFP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.102617	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LFP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.225496	0.0112
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

ج- لوغاريتم الجباية العادية LFO:

Null Hypothesis: LFO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.839328	0.9983
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: LFO has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.819099	0.8008
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LFO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.733376	0.2307
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LFO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.332716	0.0211
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LFO) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.367335	0.0016
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LFO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.309525	0.0089
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

د- لوغاريتم النفقات العامة: LDG:

Null Hypothesis: LDG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		6.389071	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LDG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.893716	0.7780
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LDG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.601882	0.7712
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LDG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.350034	0.1604
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

Null Hypothesis: D(LDG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.193925	0.0025
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(LDG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.118503	0.0144
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

هـ- لوغاريتم نفقات التجهيز LDE:

Null Hypothesis: LDE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.348943	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LDE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.447416	0.8894
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LDE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.537225	0.3095
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LDE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.005606	0.0038
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LDE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.292060	0.0019
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LDE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.205880	0.0115
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

و- لوغاريتم نفقات التسيير LDF:

Null Hypothesis: LDF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		5.591387	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LDF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.974128	0.7513
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LDF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.437955	0.8309
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LDF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.822610	0.0062
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LDF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.875569	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LDF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.874613	0.0022
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لـ (الكتلة النقدية، الجباية البترولية المدرجة في الموازنة العامة)

أ- لوغاريتم الكتلة النقدية (LM2):

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		10.98642	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.692643	0.8354
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.631501	0.7590
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.589310	0.1042
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.789074	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.531732	0.0054
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

ب- لوغاريتم الجباية البترولية (LFPLF):

Null Hypothesis: LFPLF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.072973	0.9225
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: LFPLF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.768610	0.8152
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LFPLF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.505642	0.8079
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LFPLF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.970002	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LFPLF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.234375	0.0022
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LFPLF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.884833	0.0246
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

3- دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية (معدل النمو الاقتصادي، نسب الجباية البترولية، الجباية العادية، والايرادات غير الجبائية المكونة للإيرادات العامة، معدل التضخم، معدل البطالة، معدل الفقر)

أ- لوغاريتم معدل النمو الاقتصادي:

Null Hypothesis: LCROI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.160403	0.6204
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

Null Hypothesis: LCROI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.593685	0.0112
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LCROI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.570958	0.0477
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LCROI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.159762	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

Null Hypothesis: D(LCROI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.053220	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(LCROI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.965995	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

ب- لوغاريتم نسبة الجباية البترولية في الايرادات العامة lfpbud:

Null Hypothesis: LFPBUD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.360758	0.5473
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LFPBUD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.935002	0.3130
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LFPBUD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.615649	0.2762
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LFPBUD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.580742	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LFPBUD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.497197	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LFPBUD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.484866	0.0060
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

ج- لوغاريتم نسبة الجباية العادية في الايرادات العامة lfobud:

Null Hypothesis: LFOBUD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.136570	0.6293
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LFOBUD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.559266	0.4920
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LFOBUD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.085522	0.5351
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LFOBUD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.593698	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LFOBUD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.504952	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LFOBUD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.082438	0.0014
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

د- لوغاريتم نسبة الايرادات غير الجبائية في الايرادات العامة lrnf:

Null Hypothesis: LRNF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.552479	0.1117
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LRNF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.896316	0.0052
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LRNF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.292788	0.0091
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LRNF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.072231	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LRNF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.946436	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LRNF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.823096	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

هـ- لوغاريتم معدل التضخم linf:

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.150025	0.2227
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.389457	0.1521
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.832266	0.1963
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.405129	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.314232	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.177520	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

و- لوغاريتم معدل البطالة lchom:

Null Hypothesis: LCHOM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.273199	0.1830
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LCHOM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.060725	0.9459
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LCHOM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.907427	0.9435
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LCHOM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.320538	0.0218
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

Null Hypothesis: D(LCHOM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.332518	0.1685
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(LCHOM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.471258	0.3391
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

الفروق الثانية:

Null Hypothesis: D(LCHOM,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.48455	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

Null Hypothesis: D(LCHOM,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.30919	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(LCHOM,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.13214	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

ز- لوغاريتم معدل الفقر ltpov:

Null Hypothesis: LTPOV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.602278	0.1016
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: LTPOV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.755709	0.8180
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: LTPOV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.778209	0.9576
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LTPOV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.806493	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

Null Hypothesis: D(LTPOV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.934550	0.0050
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(LTPOV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.051199	0.0176
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

4- دراسة استقرارية مكونات الموازنة العامة وبنود الميزان التجاري نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي:

أ- لوغاريتم الايرادات العامة نسبة للناتج المحلي الاجمالي lrgpib:

Null Hypothesis: LRGPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.309706	0.5661
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

Null Hypothesis: LRGPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.233129	0.1989
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LRGPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.450001	0.3492
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LRGPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.675973	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

Null Hypothesis: D(LRGPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.592431	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(LRGPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.538565	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

ب- لوغاريتم الجباية البترولية نسبة للناتج المحلي الاجمالي lfppib:

Null Hypothesis: LFPPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.360758	0.5473
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LFPPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.935002	0.3130
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LFPPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.615649	0.2762
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LFPPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.580742	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LFPPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.497197	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LFPPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.484866	0.0060
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

ج- لوغاريتم النفقات العامة نسبة للناتج المحلي الاجمالي ldgpib:

Null Hypothesis: LDGPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.572656	0.8351
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LDGPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.061904	0.2605
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LDGPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.526605	0.3142
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LDGPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.210151	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LDGPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.030884	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(LDGPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.429768	0.0082
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

د- لوغاريتم الصادرات الاجمالية نسبة للناتج المحلي الاجمالي lexpib:

Null Hypothesis: LEXPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.296740	0.5714
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LEXPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.651883	0.4459
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LEXPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.329053	0.4080
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LEXPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.319017	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

Null Hypothesis: D(LEXPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.246484	0.0022
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(LEXPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.161655	0.0130
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

هـ- لوغاريتم الصادرات النفطية نسبة للناتج المحلي الاجمالي lexhpib:

Null Hypothesis: LEXHPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.308992	0.5668
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LEXHPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.659418	0.4422
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LEXHPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.339166	0.4029
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LEXHPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.215449	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

Null Hypothesis: D(LEXHPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.144844	0.0029
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(LEXHPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.062490	0.0164
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

و- سلسلة رصيد الموازنة العامة lsb:

Null Hypothesis: LSB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.237944	0.0020
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LSB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.191685	0.0293
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LSB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.145931	0.1124
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LSB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.328333	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LSB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.298641	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LSB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.582566	0.0051
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

ز- سلسلة رصيد الميزان التجاري lbc:

Null Hypothesis: LBC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.706677	0.0829
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LBC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.619315	0.0990
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LBC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.681231	0.2501
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LBC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.073647	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

Null Hypothesis: D(LBC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.973905	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(LBC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.965357	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

5- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمحددات الجباية البترولية (أسعار النفط، سعر الصرف، انتاج المحروقات، الصادرات النفطية)

أ- لوغاريتم أسعار البترول LPP:

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.581877	0.8371
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.490289	0.8811
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.891922	0.6367
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.118451	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.662608	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.425879	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

ب- لوغاريتم سعر الصرف ltch:

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.281672	0.9461
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.609763	0.4668
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.348759	0.9856
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LTCH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.301631	0.1741
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

Null Hypothesis: D(LTCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.835124	0.0062
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LTCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.989651	0.0190
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

ج- لوغاريتم الصادرات النفطية loilexp:

Null Hypothesis: LOILEXP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.040799	0.6888
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: LOILEXP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.058110	0.7203
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: LOILEXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.181512	0.0119
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LOILEXP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.976018	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LOILEXP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.868501	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LOILEXP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.840993	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

د- لوغاريتم انتاج المحروقات loilprod:

Null Hypothesis: LOILPROD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.670938	0.8559
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: LOILPROD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.415552	0.5628
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: LOILPROD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.880553	0.1813
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(LOILPROD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.269819	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: D(LOILPROD) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.269209	0.0020
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: D(LOILPROD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.083265	0.0153
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

الملحق رقم 02: النموذج رقم 01

اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسون:

Date: 01/17/17 Time: 20:13
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LDG LFO LFP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.556260	45.31923	42.91525	0.0282
At most 1	0.328445	18.50621	25.87211	0.3109
At most 2	0.150099	5.366969	12.51798	0.5445

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.556260	26.81301	25.82321	0.0369
At most 1	0.328445	13.13924	19.38704	0.3169
At most 2	0.150099	5.366969	12.51798	0.5445

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

اختبار السببية لـ غرانجر:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/17/17 Time: 20:14
Sample: 1980 2014
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LFO does not Granger Cause LDG	34	0.10588	0.7471
LDG does not Granger Cause LFO		7.59025	0.0097
LFP does not Granger Cause LDG	34	5.81560	0.0220
LDG does not Granger Cause LFP		1.94722	0.1728
LFP does not Granger Cause LFO	34	3.52013	0.0701
LFO does not Granger Cause LFP		2.15458	0.1522

معادلة انحدار التكامل المشترك:

Dependent Variable: LDG
Method: Least Squares
Date: 05/12/16 Time: 13:00
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.330625	0.078488	4.212400	0.0002
LFP	0.189626	0.035623	5.323174	0.0000
LFO	0.918445	0.047326	19.40661	0.0000

R-squared	0.996574	Mean dependent var	6.473594
Adjusted R-squared	0.996360	S.D. dependent var	1.599761
S.E. of regression	0.096519	Akaike info criterion	-1.756344
Sum squared resid	0.298107	Schwarz criterion	-1.623028
Log likelihood	33.73601	Hannan-Quinn criter.	-1.710323
F-statistic	4654.210	Durbin-Watson stat	1.425023
Prob(F-statistic)	0.000000		

استقرارية سلسلة بواقي الانحدار:

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.313866	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.267896	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.816759	0.0300
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: D(LDG)
Method: Least Squares
Date: 05/12/16 Time: 13:06
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.046011	0.027039	1.701670	0.0992
D(LFP)	0.098225	0.044557	2.204453	0.0353
D(LFO)	0.672988	0.176302	3.817239	0.0006
U(-1)	-0.648956	0.163216	-3.976066	0.0004

R-squared	0.526772	Mean dependent var	0.148020
Adjusted R-squared	0.479450	S.D. dependent var	0.117333
S.E. of regression	0.084655	Akaike info criterion	-1.990343
Sum squared resid	0.214992	Schwarz criterion	-1.810771
Log likelihood	37.83583	Hannan-Quinn criter.	-1.929104
F-statistic	11.13148	Durbin-Watson stat	1.697607
Prob(F-statistic)	0.000045		

الاختبارات التشخيصية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.017188	Prob. F(2,28)	0.1519
Obs*R-squared	4.281925	Prob. Chi-Square(2)	0.1175

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.641762	Prob. F(9,24)	0.7507
Obs*R-squared	6.595247	Prob. Chi-Square(9)	0.6792
Scaled explained SS	6.172557	Prob. Chi-Square(9)	0.7225

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1981 2014

F-statistic	1.215447	Prob. F(4,26)	0.3282
Log likelihood ratio	5.828358	Prob. Chi-Square(4)	0.2123
Wald Statistic	4.861790	Prob. Chi-Square(4)	0.3018

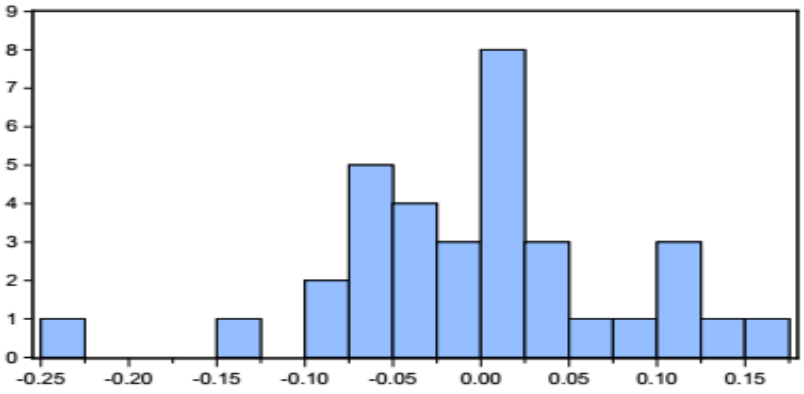

Series: Residuals
Sample 1981 2014
Observations 34

Mean	-3.98e-18
Median	0.006698
Maximum	0.155848
Minimum	-0.225065
Std. Dev.	0.080715
Skewness	-0.259420
Kurtosis	3.404248
Jarque-Bera	0.612865
Probability	0.736068

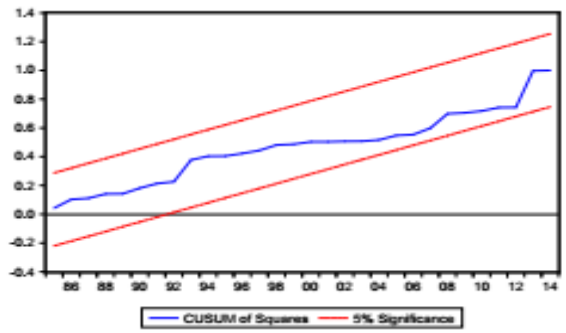

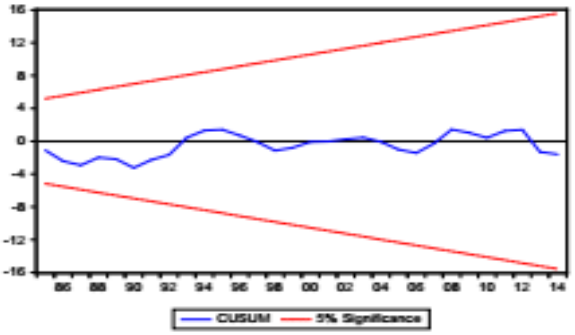

الملحق رقم 03: النموذج رقم 02:

اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسون:

Date: 01/17/17 Time: 20:56
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LRG LDF LDE
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.409877	27.89528	42.91525	0.6283
At most 1	0.152406	10.49026	25.87211	0.9024
At most 2	0.141470	5.033605	12.51798	0.5916

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.409877	17.40502	25.82321	0.4242
At most 1	0.152406	5.456656	19.38704	0.9750
At most 2	0.141470	5.033605	12.51798	0.5916

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

اختبار السببية لـ غرانجر:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/17/17 Time: 20:56
Sample: 1980 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LDF does not Granger Cause LRG	33	2.09649	0.1418
LRG does not Granger Cause LDF		0.26204	0.7713
LDE does not Granger Cause LRG	33	1.15446	0.3298
LRG does not Granger Cause LDE		7.62078	0.0023
LDE does not Granger Cause LDF	33	0.12015	0.8872
LDF does not Granger Cause LDE		2.15333	0.1349

الملحق رقم 04: النموذج رقم 03:

اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسون:

Date: 01/20/17 Time: 23:22
Sample (adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LDF LFO
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.754329	41.87814	25.87211	0.0002
At most 1	0.445913	12.39911	12.51798	0.0523

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.754329	29.47903	19.38704	0.0012
At most 1	0.445913	12.39911	12.51798	0.0523

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

اختبار السببية لـ غرانجر:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/20/17 Time: 23:24
Sample: 1992 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LFO does not Granger Cause LDF	21	3.37337	0.0599
LDF does not Granger Cause LFO		1.49030	0.2550

معادلة انحدار التكامل المشترك:

Dependent Variable: LDF
Method: Least Squares
Date: 01/20/17 Time: 23:25
Sample: 1994 2014
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.464967	0.166957	2.784960	0.0118
LFO	1.044669	0.025776	40.52874	0.0000

R-squared	0.988565	Mean dependent var	7.188391
Adjusted R-squared	0.987963	S.D. dependent var	0.786002
S.E. of regression	0.086234	Akaike info criterion	-1.973114
Sum squared resid	0.141289	Schwarz criterion	-1.873636
Log likelihood	22.71770	Hannan-Quinn criter.	-1.951525
F-statistic	1642.578	Durbin-Watson stat	1.578211
Prob(F-statistic)	0.000000		

سلسلة بواقي الانحدار:

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.916599	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.819510	0.0013
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.626113	0.0084
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: D(LDF)
Method: Least Squares
Date: 01/20/17 Time: 23:26
Sample (adjusted): 1995 2014
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.028268	0.036616	0.772023	0.4507
D(LFO)	0.822334	0.251634	3.267978	0.0045
E(-1)	-0.767655	0.234713	-3.270608	0.0045

R-squared	0.526945	Mean dependent var	0.128378
Adjusted R-squared	0.471292	S.D. dependent var	0.119712
S.E. of regression	0.087045	Akaike info criterion	-1.907293
Sum squared resid	0.128807	Schwarz criterion	-1.757933
Log likelihood	22.07293	Hannan-Quinn criter.	-1.878137
F-statistic	9.468324	Durbin-Watson stat	1.896915
Prob(F-statistic)	0.001725		

الاختبارات التشخيصية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.431170	Prob. F(1,16)	0.5207
Obs*R-squared	0.524820	Prob. Chi-Square(1)	0.4688

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.757707	Prob. F(5,14)	0.5946
Obs*R-squared	4.259524	Prob. Chi-Square(5)	0.5127
Scaled explained SS	2.147283	Prob. Chi-Square(5)	0.8284

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1995 2014

F-statistic	1.498590	Prob. F(3,14)	0.2582
Log likelihood ratio	5.569696	Prob. Chi-Square(3)	0.1345
Wald Statistic	4.495771	Prob. Chi-Square(3)	0.2127

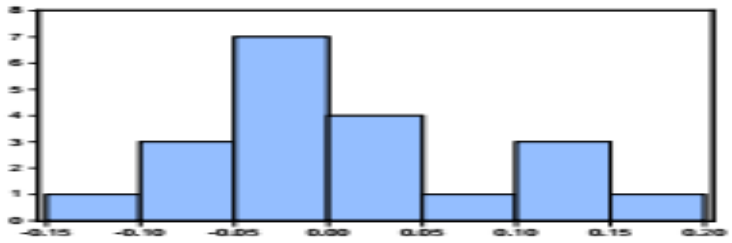

Series: Residuals
Sample 1995 2014
Observations 20

Mean	2.43e-17
Median	-0.018978
Maximum	0.163503
Minimum	-0.136520
Std. Dev.	0.082337
Skewness	0.504220
Kurtosis	2.395470
Jarque-Bera	1.152008
Probability	0.562140

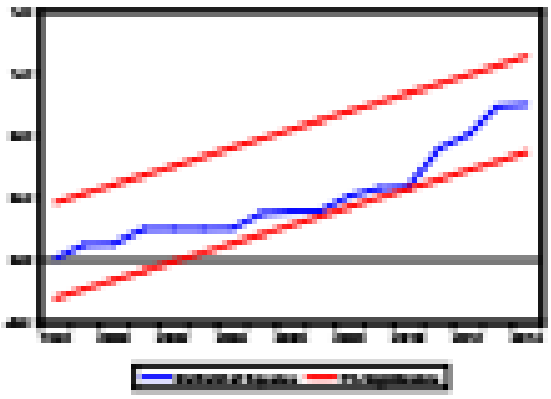

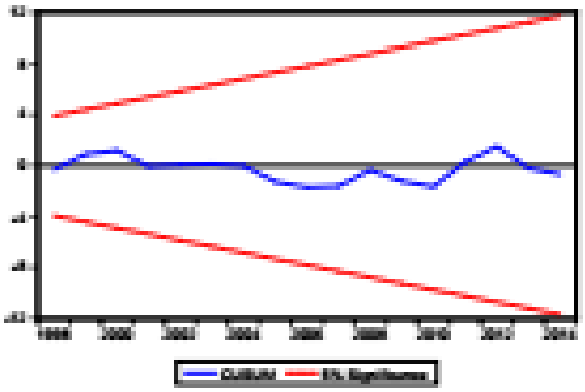

الملحق رقم 05: النموذج رقم 04:

اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسون:

Date: 01/20/17 Time: 22:50
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LDF LFP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.276841	14.29677	25.87211	0.6331
At most 1	0.103367	3.600596	12.51798	0.7988

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.276841	10.69617	19.38704	0.5449
At most 1	0.103367	3.600596	12.51798	0.7988

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

اختبار السببية لـ غرانجر:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/20/17 Time: 22:51
Sample: 1980 2014
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LFP does not Granger Cause LDF	34	0.33058	0.5695
LDF does not Granger Cause LFP		3.87488	0.0580

الملحق رقم 06: النموذج رقم 05:

اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسون:

Date: 01/20/17 Time: 22:54
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: DE FP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.521323	30.09622	25.87211	0.0140
At most 1	0.160776	5.784144	12.51798	0.4882

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.521323	24.31208	19.38704	0.0088
At most 1	0.160776	5.784144	12.51798	0.4882

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

اختبار السببية لـ غرانجر:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/20/17 Time: 22:55
Sample: 1980 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LFP does not Granger Cause LDE	33	8.45865	0.0013
LDE does not Granger Cause LFP		1.28156	0.2934

معادلة انحدار التكامل المشترك:

Dependent Variable: LDE
Method: Least Squares
Date: 01/20/17 Time: 22:55
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.159531	0.322497	-3.595483	0.0015
LFP	1.061239	0.046334	22.90423	0.0000

R-squared	0.957999	Mean dependent var	6.121916
Adjusted R-squared	0.956173	S.D. dependent var	1.294654
S.E. of regression	0.271035	Akaike info criterion	0.303484
Sum squared resid	1.689584	Schwarz criterion	0.400994
Log likelihood	-1.793544	Hannan-Quinn criter.	0.330529
F-statistic	524.6039	Durbin-Watson stat	1.602552
Prob(F-statistic)	0.000000		

سلسلة بواقي الانحدار:

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.242515	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.435283	0.0092
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.163850	0.0038
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: D(LDE)
Method: Least Squares
Date: 05/12/16 Time: 17:53
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.112744	0.028413	3.968015	0.0007
D(LFP)	0.291213	0.084832	3.432812	0.0025
E(-1)	-0.537428	0.103827	-5.176179	0.0000

R-squared	0.585405	Mean dependent var	0.166737
Adjusted R-squared	0.545919	S.D. dependent var	0.179593
S.E. of regression	0.121020	Akaike info criterion	-1.269261
Sum squared resid	0.307560	Schwarz criterion	-1.122004
Log likelihood	18.23113	Hannan-Quinn criter.	-1.230194
F-statistic	14.82589	Durbin-Watson stat	1.679377
Prob(F-statistic)	0.000097		

الاختبارات التشخيصية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.161938	Prob. F(2,19)	0.8517
Obs*R-squared	0.402249	Prob. Chi-Square(2)	0.8178

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.383026	Prob. F(5,18)	0.8539
Obs*R-squared	2.307947	Prob. Chi-Square(5)	0.8051
Scaled explained SS	1.244653	Prob. Chi-Square(5)	0.9405

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1991 2014

F-statistic	0.281147	Prob. F(3,18)	0.8383
Log likelihood ratio	1.099036	Prob. Chi-Square(3)	0.7773
Wald Statistic	0.843442	Prob. Chi-Square(3)	0.8391

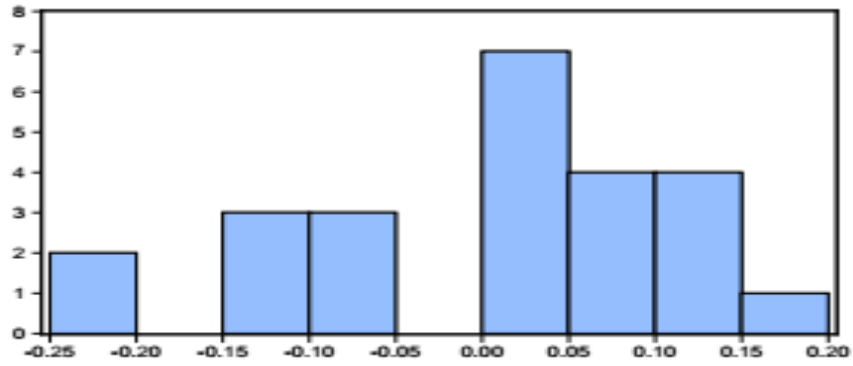

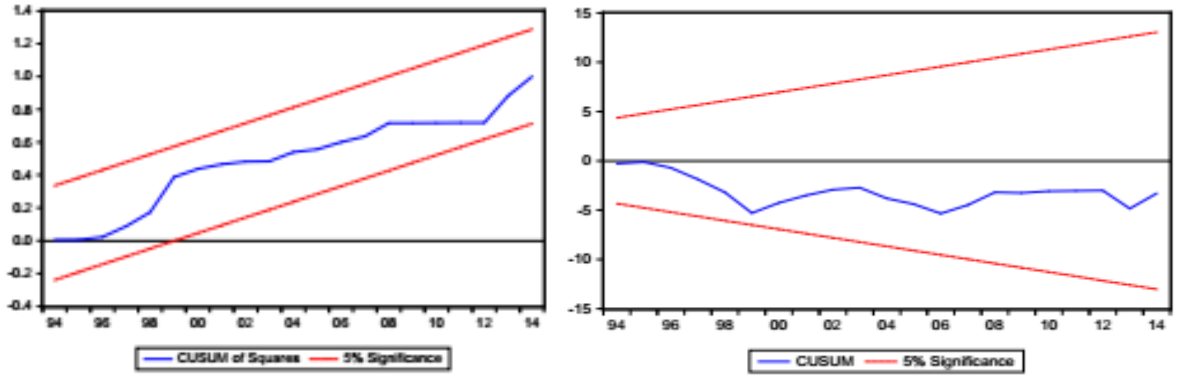

الملحق رقم 07: النموذج رقم 06:

اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسون:

Date: 01/20/17 Time: 23:31
Sample (adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LDE LFO
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.556600	21.43479	25.87211	0.1617
At most 1	0.187322	4.355829	12.51798	0.6902

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.556600	17.07896	19.38704	0.1049
At most 1	0.187322	4.355829	12.51798	0.6902

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

اختبار السببية لـ غرانجر:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/20/17 Time: 23:32
Sample: 1992 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LFO does not Granger Cause LDE	21	1.93510	0.1767
LDE does not Granger Cause LFO		2.58198	0.1067

الملحق رقم 08: النموذج رقم 07:

اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسون:

Date: 01/20/17 Time: 19:58
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LM2 LFPLF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.449781	27.37275	25.87211	0.0323
At most 1	0.207084	7.657248	12.51798	0.2810

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.449781	19.71550	19.38704	0.0448
At most 1	0.207084	7.657248	12.51798	0.2810

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

اختبار السببية لـ غرانجر:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/20/17 Time: 19:59
Sample: 1980 2014
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LFPLF does not Granger Cause LM2	34	10.5499	0.0028
LM2 does not Granger Cause LFPLF		1.01966	0.3204

الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.303558	Prob. F(2,21)	0.2927
Obs*R-squared	3.423570	Prob. Chi-Square(2)	0.1805

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 01/20/17 Time: 20:08
Sample: 1984 2014
Included observations: 31
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.858138	Prob. F(7,23)	0.1239
Obs*R-squared	11.19828	Prob. Chi-Square(7)	0.1302
Scaled explained SS	9.562521	Prob. Chi-Square(7)	0.2147

الملحق رقم 09: النموذج رقم 08:

اختبار التكامل المشترك

Date: 01/20/17 Time: 18:01
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LCROI LINF LFPBUD LFOBUD
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.564131	51.16628	63.87610	0.3634
At most 1	0.381314	23.76265	42.91525	0.8472
At most 2	0.157161	7.917453	25.87211	0.9836
At most 3	0.066620	2.275129	12.51798	0.9493

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.564131	27.40364	32.11832	0.1691
At most 1	0.381314	15.84520	25.82321	0.5585
At most 2	0.157161	5.642324	19.38704	0.9692
At most 3	0.066620	2.275129	12.51798	0.9493

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

فترات التباطؤ لنموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LCROI LFPBUD LFOBUD LRNF LINF
Exogenous variables: C
Date: 01/20/17 Time: 18:01
Sample: 1980 2014
Included observations: 32

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	18.14917	NA	3.03e-07	-0.821823	-0.592802	-0.745909
1	72.92923	89.01760*	4.81e-08*	-2.683077*	-1.308949*	-2.227592*
2	85.06382	15.92666	1.22e-07	-1.878989	0.640245	-1.043934
3	116.9314	31.86756	1.12e-07	-2.308211	1.356128	-1.093586

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 01/20/17 Time: 18:02
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LCROI	LFPBUD	LFOBUD	LRNF	LINF
LCROI(-1)	0.072228	2.253913	-1.863430	-1.751220	-10.80661
	(0.16719)	(2.26933)	(1.54587)	(7.29138)	(6.13884)
	[0.43200]	[0.99320]	[-1.20542]	[-0.24018]	[-1.76037]
LFPBUD(-1)	0.062882	0.285628	0.309703	0.722263	0.851328
	(0.02265)	(0.30741)	(0.20941)	(0.98769)	(0.83157)
	[2.77648]	[0.92916]	[1.47897]	[0.73126]	[1.02376]
LFOBUD(-1)	0.052580	-0.510802	1.083099	1.713791	1.877691
	(0.02926)	(0.39718)	(0.27056)	(1.27613)	(1.07441)
	[1.79689]	[-1.28609]	[4.00323]	[1.34296]	[1.74765]
LRNF(-1)	0.012091	-0.075348	0.053203	0.219524	-0.354243
	(0.00518)	(0.07037)	(0.04794)	(0.22609)	(0.19036)
	[2.33226]	[-1.07077]	[1.10990]	[0.97094]	[-1.86095]
LINF(-1)	-0.011640	0.007784	0.003892	-0.168361	0.466546
	(0.00448)	(0.06076)	(0.04139)	(0.19522)	(0.16436)
	[-2.60028]	[0.12811]	[0.09404]	[-0.86244]	[2.83860]
C	3.912495	-6.397813	7.305192	1.376460	42.17185
	(0.72941)	(9.90039)	(6.74416)	(31.8100)	(26.7818)
	[5.36392]	[-0.64622]	[1.08319]	[0.04327]	[1.57464]
R-squared	0.469911	0.682516	0.769734	0.205346	0.607361
Adj. R-squared	0.375252	0.625822	0.728616	0.063443	0.537247
Sum sq. resids	0.009537	1.756929	0.815278	18.13749	12.85673
S.E. equation	0.018455	0.250494	0.170637	0.804840	0.677620
F-statistic	4.964259	12.03866	18.71975	1.447091	8.662476
Log likelihood	90.79878	2.123575	15.17605	-37.56146	-31.71153
Akaike AIC	-4.988164	0.228025	-0.539768	2.562439	2.218325
Schwarz SC	-4.718806	0.497383	-0.270410	2.831796	2.487683
Mean dependent	4.612594	2.924945	3.544543	1.505518	1.822825
S.D. dependent	0.023349	0.409505	0.327553	0.831654	0.996120
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.90E-08			
Determinant resid covariance		7.20E-09			
Log likelihood		77.51486			
Akaike information criterion		-2.794992			
Schwarz criterion		-1.448203			

تقدير نموذج VAR بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

Dependent Variable: LCROI
Method: Least Squares (Marquardt - EViews legacy)
Date: 12/29/16 Time: 21:48
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments
LCROI = C(1)*LCROI(-1) + C(2)*LFPBUD(-1) + C(3)*LFOBUD(-1) + C(4)*LRNF(-1) + C(5)*LINF(-1) + C(6)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.072228	0.167193	0.432002	0.6690
C(2)	0.062882	0.022648	2.776478	0.0097
C(3)	0.052580	0.029262	1.796887	0.0831
C(4)	0.012091	0.005184	2.332264	0.0271
C(5)	-0.011640	0.004476	-2.600276	0.0147
C(6)	3.912495	0.729409	5.363925	0.0000

R-squared	0.469911	Mean dependent var	4.612594
Adjusted R-squared	0.375252	S.D. dependent var	0.023349
S.E. of regression	0.018455	Akaike info criterion	-4.988164
Sum squared resid	0.009537	Schwarz criterion	-4.718806
Log likelihood	90.79878	Hannan-Quinn criter.	-4.896305
F-statistic	4.964259	Durbin-Watson stat	1.906339
Prob(F-statistic)	0.002228		

الاختبارات التشخيصية للنموذج:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.269486	Prob. F(2,26)	0.7659
Obs*R-squared	0.690496	Prob. Chi-Square(2)	0.7080

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.381693	Prob. F(5,28)	0.2612
Obs*R-squared	6.728680	Prob. Chi-Square(5)	0.2416
Scaled explained SS	3.432922	Prob. Chi-Square(5)	0.6336

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints

Equation Sample: 1981 2014

F-statistic	0.517832	Prob. F(6,22)	0.7885
Log likelihood ratio	4.491534	Prob. Chi-Square(6)	0.6105
Wald Statistic	3.106993	Prob. Chi-Square(6)	0.7953

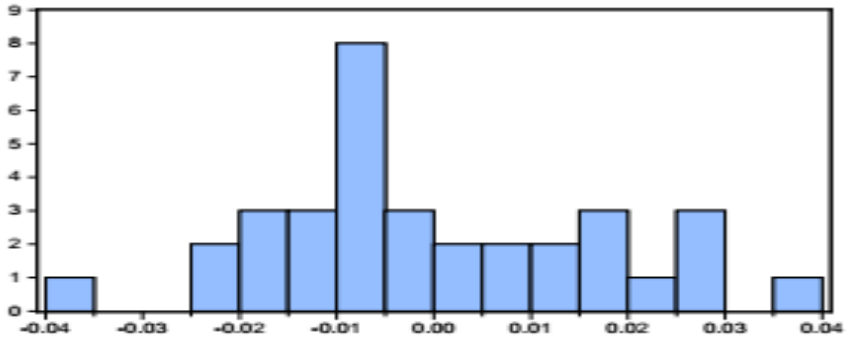

Series: Residuals
Sample 1981 2014
Observations 34

Mean	-6.54e-16
Median	-0.004305
Maximum	0.036786
Minimum	-0.035580
Std. Dev.	0.017000
Skewness	0.323744
Kurtosis	2.504547
Jarque-Bera	0.941678
Probability	0.624478

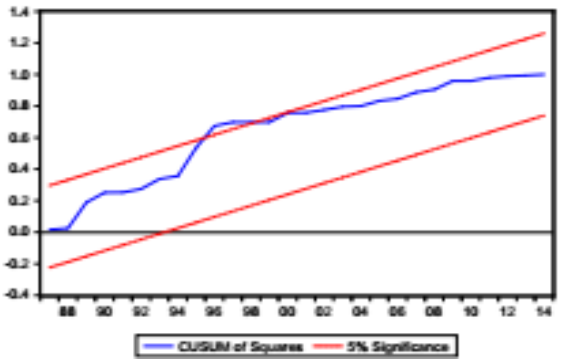

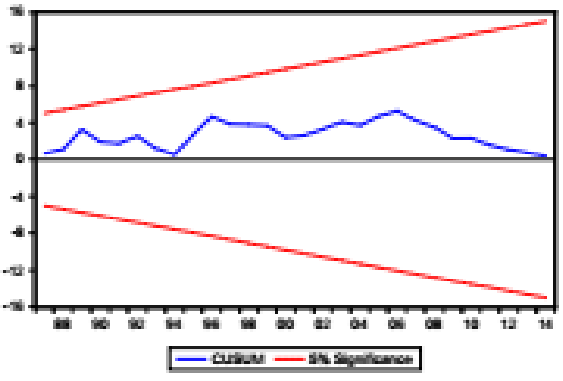

اختبارات السببية :

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 01/20/17 Time: 18:02
Sample: 1980 2014
Included observations: 34

Dependent variable: LCROI

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LFPBUD	7.708830	1	0.0055
LFOBUD	3.228805	1	0.0724
LRNF	5.439456	1	0.0197
LINF	6.761436	1	0.0093
All	14.72409	4	0.0053

تحليل تجزئة التباين:

Variance Decomposition of LCROI:

Period	S.E.	LCROI	LFPBUD	LFOBUD	LRNF	LINF
1	0.018455	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.021569	75.75771	2.141697	3.789967	7.161266	11.14936
3	0.022955	70.55231	3.971616	3.964480	7.457627	14.05397
4	0.023770	67.84684	5.280585	3.811027	7.595198	15.46635
5	0.024280	66.32853	6.236819	3.652700	7.585541	16.19641
6	0.024620	65.35282	6.913206	3.588525	7.539000	16.60645
7	0.024857	64.66383	7.381040	3.617949	7.486370	16.85081
8	0.025030	64.14594	7.699406	3.712109	7.438265	17.00428
9	0.025160	63.74252	7.913978	3.840432	7.397563	17.10551
10	0.025260	63.42267	8.058051	3.979430	7.364369	17.17548

الملحق رقم 10: النموذج رقم 09

اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسون:

Date: 01/20/17 Time: 18:12
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LCHOM LFPBUD
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.328530	16.02889	25.87211	0.4903
At most 1	0.083725	2.885470	12.51798	0.8899

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.328530	13.14342	19.38704	0.3166
At most 1	0.083725	2.885470	12.51798	0.8899

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

فترات التباطؤ لنموذج VAR:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LCHOM LFPBUD
Exogenous variables: C
Date: 01/20/17 Time: 18:13
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-10.55603	NA	0.009361	1.004483	1.101993	1.031528
1	38.09119	85.61912*	0.000264*	-2.567295*	-2.274765*	-2.486160*
2	39.13714	1.673513	0.000337	-2.330971	-1.843421	-2.195745

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

تقدير نموذج VAR:

Vector Autoregression Estimates
Date: 01/20/17 Time: 18:14
Sample: 1990 2014
Included observations: 25
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LCHOM	LFPBUD
LCHOM(-1)	0.903888	-0.070649
	(0.04337)	(0.11258)
	[20.8413]	[-0.62753]
LFPBUD(-1)	-0.292096	0.536359
	(0.06129)	(0.15909)
	[-4.76605]	[3.37139]
C	1.149079	1.639742
	(0.27092)	(0.70328)
	[4.24132]	[2.33156]
R-squared	0.970187	0.448264
Adj. R-squared	0.967476	0.398106
Sum sq. resids	0.129747	0.874295
S.E. equation	0.076796	0.199351
F-statistic	357.9616	8.937060
Log likelihood	30.28956	6.441706
Akaike AIC	-2.183165	-0.275336
Schwarz SC	-2.036900	-0.129071
Mean dependent	2.890570	3.065401
S.D. dependent	0.425832	0.256955
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.000210
Determinant resid covariance		0.000163
Log likelihood		38.09119
Akaike information criterion		-2.567295
Schwarz criterion		-2.274765

تقدير نموذج VAR بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

Dependent Variable: LCHOM
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 01/20/17 Time: 18:15
Sample: 1990 2014
Included observations: 25
LCHOM = C(1)*LCHOM(-1) + C(2)*LFPBUD(-1) + C(3)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.903888	0.043370	20.84129	0.0000
C(2)	-0.292096	0.061287	-4.766049	0.0001
C(3)	1.149079	0.270925	4.241323	0.0003

R-squared	0.970187	Mean dependent var	2.890570
Adjusted R-squared	0.967476	S.D. dependent var	0.425832
S.E. of regression	0.076796	Akaike info criterion	-2.183165
Sum squared resid	0.129747	Schwarz criterion	-2.036900
Log likelihood	30.28956	Hannan-Quinn criter.	-2.142597
F-statistic	357.9616	Durbin-Watson stat	1.817852
Prob(F-statistic)	0.000000		

الاختبارات التشخيصية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.324654	Prob. F(2,20)	0.7265
Obs*R-squared	0.786114	Prob. Chi-Square(2)	0.6750

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.867253	Prob. F(2,22)	0.4340
Obs*R-squared	1.826987	Prob. Chi-Square(2)	0.4011
Scaled explained SS	1.916119	Prob. Chi-Square(2)	0.3836

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints

Equation Sample: 1990 2014

F-statistic	1.158351	Prob. F(3,19)	0.3515
Log likelihood ratio	4.199173	Prob. Chi-Square(3)	0.2407
Wald Statistic	3.475052	Prob. Chi-Square(3)	0.3240

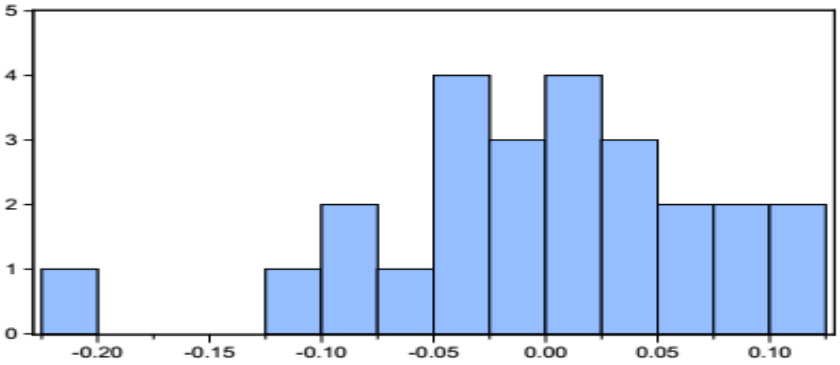

Series: Residuals
Sample 1990 2014
Observations 25

Mean	-7.10e-14
Median	0.005072
Maximum	0.122023
Minimum	-0.203656
Std. Dev.	0.073526
Skewness	-0.747623
Kurtosis	3.708642
Jarque-Bera	2.852015
Probability	0.240266

اختبارات السببية:

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 01/20/17 Time: 18:14
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Dependent variable: LCHOM

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LFPBUD	22.71523	1	0.0000
All	22.71523	1	0.0000

Dependent variable: LFPBUD

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LCHOM	0.393799	1	0.5303
All	0.393799	1	0.5303

تحليل تجزئة التباين:

Variance Decomposition of LCHOM:

Period	S.E.	LCHOM	LFPBUD
1	0.076796	100.0000	0.000000
2	0.129237	81.79199	18.20801
3	0.177025	70.16576	29.83424
4	0.217757	63.65570	36.34430
5	0.251895	59.78329	40.21671
6	0.280558	57.31935	42.68065
7	0.304814	55.65935	44.34065
8	0.325530	54.48708	45.51292
9	0.343382	53.62653	46.37347
10	0.358884	52.97426	47.02574

الملحق رقم 11: النموذج رقم 10:

اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسون:

Date: 01/20/17 Time: 18:23
Sample (adjusted): 1982 2013
Included observations: 32 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LTPOV LFPBUD
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.342111	21.63344	25.87211	0.1541
At most 1	0.226884	8.234443	12.51798	0.2331

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.342111	13.39900	19.38704	0.2969
At most 1	0.226884	8.234443	12.51798	0.2331

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

فترات التباطؤ:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LTPOV LFPBUD
Exogenous variables: C
Date: 01/20/17 Time: 18:20
Sample: 1990 2014
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-4.288526	NA	0.005790	0.524044	0.622215	0.550089
1	27.67201	55.93095	0.000565	-1.806001	-1.511488	-1.727867
2	34.15448	10.26391*	0.000464*	-2.012874*	-1.522018*	-1.882649*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

Vector Autoregression Estimates
Date: 01/20/17 Time: 18:21
Sample (adjusted): 1990 2013
Included observations: 24 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LTPOV	LFPBUD
LTPOV(-1)	1.061408	-0.261056
	(0.18096)	(0.41407)
	[5.86550]	[-0.63046]
LTPOV(-2)	-0.163921	0.052517
	(0.18731)	(0.42862)
	[-0.87512]	[0.12253]
LFPBUD(-1)	0.016128	0.446545
	(0.10187)	(0.23310)
	[0.15832]	[1.91567]
LFPBUD(-2)	-0.226335	0.038498
	(0.08881)	(0.20321)
	[-2.54857]	[0.18945]
C	0.909819	2.221880
	(0.37889)	(0.86699)
	[2.40127]	[2.56275]
R-squared	0.937652	0.494080
Adj. R-squared	0.924526	0.387570
Sum sq. resids	0.152394	0.797932
S.E. equation	0.089559	0.204930
F-statistic	71.43528	4.638829
Log likelihood	26.65756	6.790898
Akaike AIC	-1.804796	-0.149241
Schwarz SC	-1.559369	0.096186
Mean dependent	2.973613	3.068921
S.D. dependent	0.325993	0.261865
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.000318
Determinant resid covariance		0.000199
Log likelihood		34.15448
Akaike information criterion		-2.012874
Schwarz criterion		-1.522018

تقدير نموذج VAR بواسطة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: LTPOV
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 01/20/17 Time: 19:07
Sample: 1990 2013
Included observations: 24
LTPOV = C(1)*LTPOV(-1) + C(2)*LTPOV(-2) + C(3)*LFPBUD(-1) + C(4)*LFPBUD(-2) + C(5)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.061408	0.180958	5.865495	0.0000
C(2)	-0.163921	0.187313	-0.875116	0.3924
C(3)	0.016128	0.101870	0.158317	0.8759
C(4)	-0.226335	0.088808	-2.548573	0.0196
C(5)	0.909819	0.378892	2.401266	0.0267

R-squared	0.937652	Mean dependent var	2.973613
Adjusted R-squared	0.924526	S.D. dependent var	0.325993
S.E. of regression	0.089559	Akaike info criterion	-1.804796
Sum squared resid	0.152394	Schwarz criterion	-1.559369
Log likelihood	26.65756	Hannan-Quinn criter.	-1.739684
F-statistic	71.43528	Durbin-Watson stat	2.240305
Prob(F-statistic)	0.000000		

الاختبارات التشخيصية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.428300	Prob. F(2,17)	0.6585
Obs*R-squared	1.151306	Prob. Chi-Square(2)	0.5623

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.140521	Prob. F(4,19)	0.3676
Obs*R-squared	4.646873	Prob. Chi-Square(4)	0.3255
Scaled explained SS	3.766324	Prob. Chi-Square(4)	0.4386

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints

Equation Sample: 1990 2013

F-statistic	1.051909	Prob. F(5,14)	0.4266
Log likelihood ratio	7.654785	Prob. Chi-Square(5)	0.1763
Wald Statistic	5.259543	Prob. Chi-Square(5)	0.3850

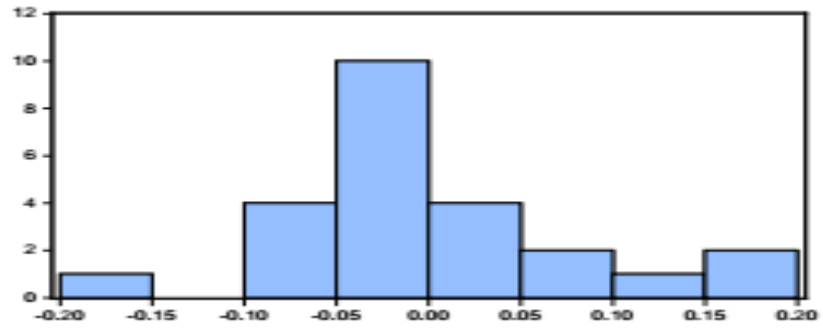

Series: Residuals
Sample 1990 2013
Observations 24

Mean	-3.43e-15
Median	-0.011970
Maximum	0.191141
Minimum	-0.180385
Std. Dev.	0.081399
Skewness	0.489122
Kurtosis	3.586438
Jarque-Bera	1.300873
Probability	0.521818

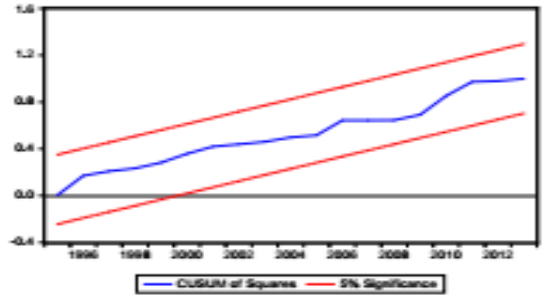

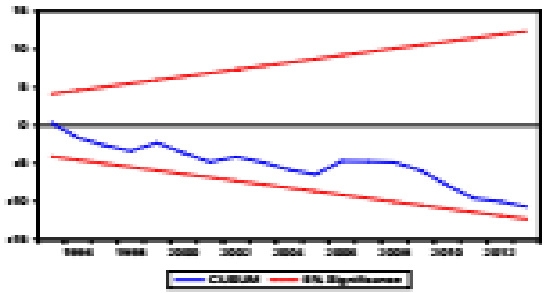

اختبارات السببية:

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 01/20/17 Time: 18:22
Sample: 1990 2014
Included observations: 24

Dependent variable: LTPOV

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LFPBUD	11.78782	2	0.0028
All	11.78782	2	0.0028

Dependent variable: LFPBUD

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LTPOV	1.640806	2	0.4403
All	1.640806	2	0.4403

تحليل تجزئة التباين:

Variance Decomposition of LTPOV:

Period	S.E.	LTPOV	LFPBUD
1	0.089559	100.0000	0.000000
2	0.131217	99.94018	0.059817
3	0.156847	93.38952	6.610482
4	0.180913	83.07532	16.92468
5	0.203094	74.76856	25.23144
6	0.222984	68.87964	31.12036
7	0.240822	64.68344	35.31656
8	0.256952	61.59033	38.40967
9	0.271668	59.22893	40.77107
10	0.285195	57.37105	42.62895

الملحق رقم 12: النموذج رقم 11:

معادلة الانحدار:

Dependent Variable: LRGPIB
Method: Least Squares
Date: 01/08/17 Time: 17:00
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.680979	0.113468	14.81460	0.0000
LEXPIB	0.540596	0.032868	16.44765	0.0000

R-squared	0.921642	Mean dependent var	3.542270
Adjusted R-squared	0.918235	S.D. dependent var	0.144928
S.E. of regression	0.041442	Akaike info criterion	-3.452447
Sum squared resid	0.039500	Schwarz criterion	-3.354937
Log likelihood	45.15559	Hannan-Quinn criter.	-3.425402
F-statistic	270.5252	Durbin-Watson stat	1.498242
Prob(F-statistic)	0.000000		

سلسلة البواقي:

Null Hypothesis: R has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.710187	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: R has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.628318	0.0128
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: R has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.089853	0.0190
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: D(LRGPIB)
Method: Least Squares
Date: 01/21/17 Time: 23:08
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000267	0.008386	0.031848	0.9749
D(LEXPIB)	0.480771	0.059309	8.106145	0.0000
R(-1)	-0.884174	0.244651	-3.614016	0.0016

R-squared	0.878884	Mean dependent var	0.005835
Adjusted R-squared	0.867349	S.D. dependent var	0.112587
S.E. of regression	0.041006	Akaike info criterion	-3.433739
Sum squared resid	0.035311	Schwarz criterion	-3.286482
Log likelihood	44.20487	Hannan-Quinn criter.	-3.394672
F-statistic	76.19366	Durbin-Watson stat	2.080878
Prob(F-statistic)	0.000000		

الاختبارات التشخيصية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.193153	Prob. F(2,19)	0.8260
Obs*R-squared	0.478242	Prob. Chi-Square(2)	0.7873

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.394462	Prob. F(5,18)	0.2731
Obs*R-squared	6.700838	Prob. Chi-Square(5)	0.2439
Scaled explained SS	6.880711	Prob. Chi-Square(5)	0.2297

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1991 2014

F-statistic	0.343040	Prob. F(3,18)	0.7945
Log likelihood ratio	1.334367	Prob. Chi-Square(3)	0.7210
Wald Statistic	1.029119	Prob. Chi-Square(3)	0.7942

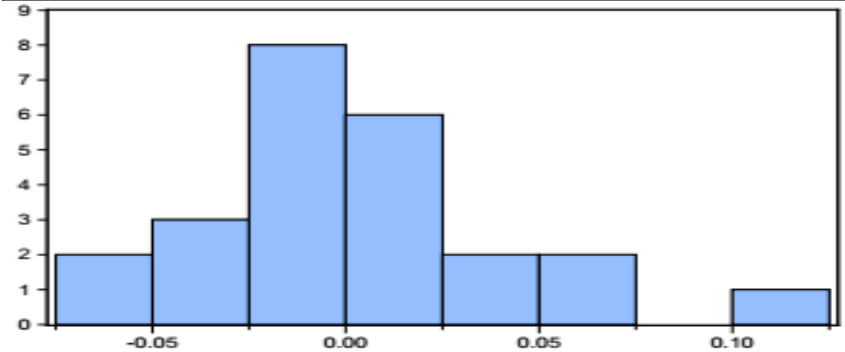

Series: Residuals
Sample 1991 2014
Observations 24

Mean	-2.60e-18
Median	-0.001923
Maximum	0.104500
Minimum	-0.067769
Std. Dev.	0.039182
Skewness	0.722529
Kurtosis	3.682366
Jarque-Bera	2.553814
Probability	0.278899

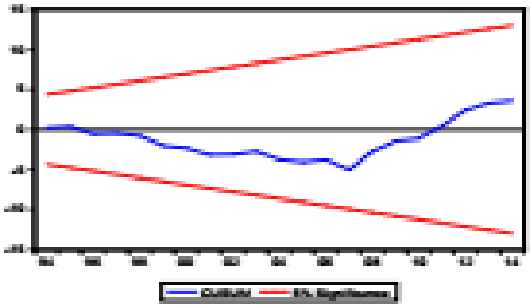

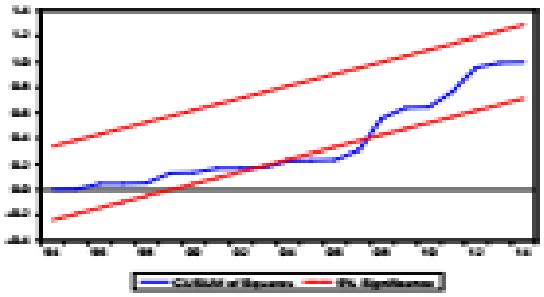

الملحق رقم 13: النموذج رقم 12:

معادلة الانحدار:

Dependent Variable: LEXPIB
Method: Least Squares
Date: 01/08/17 Time: 17:02
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.596052	0.367465	-7.064754	0.0000
LRGPIB	1.704864	0.103654	16.44765	0.0000

R-squared	0.921642	Mean dependent var	3.443038
Adjusted R-squared	0.918235	S.D. dependent var	0.257372
S.E. of regression	0.073594	Akaike info criterion	-2.303878
Sum squared resid	0.124571	Schwarz criterion	-2.206368
Log likelihood	30.79848	Hannan-Quinn criter.	-2.276833
F-statistic	270.5252	Durbin-Watson stat	1.337213
Prob(F-statistic)	0.000000		

استقرارية بواقي الانحدار:

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.440001	0.0014
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.366110	0.0228
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.424331	0.0716
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: D(LEXPIB)
Method: Least Squares
Date: 01/21/17 Time: 23:01
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001790	0.014580	0.122783	0.9034
D(LRGPIB)	1.573750	0.167417	9.400176	0.0000
U(-1)	-0.555931	0.258416	-2.151302	0.0432

R-squared	0.839030	Mean dependent var	0.009908
Adjusted R-squared	0.823700	S.D. dependent var	0.169868
S.E. of regression	0.071324	Akaike info criterion	-2.326694
Sum squared resid	0.106830	Schwarz criterion	-2.179437
Log likelihood	30.92032	Hannan-Quinn criter.	-2.287626
F-statistic	54.72963	Durbin-Watson stat	1.969718
Prob(F-statistic)	0.000000		

الاختبارات التشخيصية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.147036	Prob. F(2,19)	0.8642
Obs*R-squared	0.365798	Prob. Chi-Square(2)	0.8329

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.370215	Prob. F(5,18)	0.2816
Obs*R-squared	6.616447	Prob. Chi-Square(5)	0.2508
Scaled explained SS	5.491536	Prob. Chi-Square(5)	0.3589

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1991 2014

F-statistic	0.925951	Prob. F(3,18)	0.4483
Log likelihood ratio	3.444381	Prob. Chi-Square(3)	0.3280
Wald Statistic	2.777852	Prob. Chi-Square(3)	0.4272

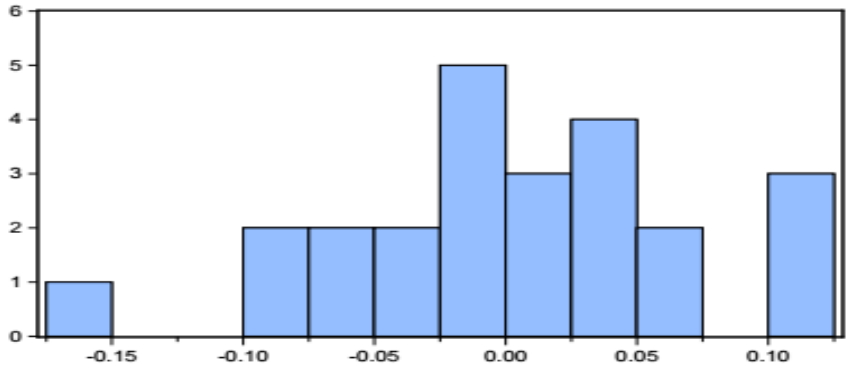

Series: Residuals
Sample 1991 2014
Observations 24

Mean	-6.51e-18
Median	-0.003197
Maximum	0.110943
Minimum	-0.174890
Std. Dev.	0.068153
Skewness	-0.414787
Kurtosis	3.168118
Jarque-Bera	0.716455
Probability	0.698914

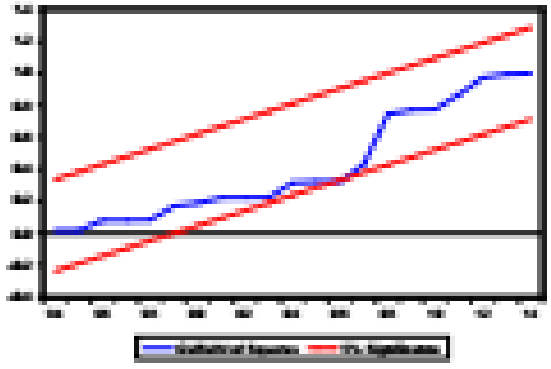

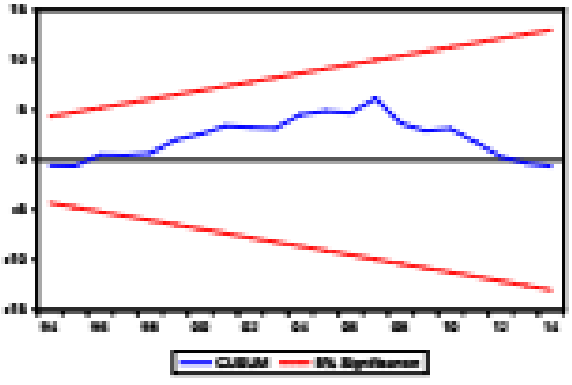

الملحق رقم 14: النموذج رقم 13:

معادلة الانحدار:

Dependent Variable: LFPPIB
Method: Least Squares
Date: 01/21/17 Time: 23:44
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.819947	0.156291	-5.246298	0.0000
LEXPIB	1.127722	0.046737	24.12929	0.0000

R-squared	0.946361	Mean dependent var	2.931176
Adjusted R-squared	0.944735	S.D. dependent var	0.405118
S.E. of regression	0.095237	Akaike info criterion	-1.809454
Sum squared resid	0.299312	Schwarz criterion	-1.720577
Log likelihood	33.66545	Hannan-Quinn criter.	-1.778774
F-statistic	582.2226	Durbin-Watson stat	1.263147
Prob(F-statistic)	0.000000		

استقرارية سلسلة بواقي الانحدار:

Null Hypothesis: O has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.916968	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: O has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.857579	0.0058
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: O has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.805317	0.0285
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: D(LFPPIB)
Method: Least Squares
Date: 01/21/17 Time: 23:47
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000851	0.015637	-0.054442	0.9569
D(LEXPIB)	1.103972	0.087727	12.58417	0.0000
O(-1)	-0.653701	0.180395	-3.623714	0.0010

R-squared	0.885516	Mean dependent var	-0.004768
Adjusted R-squared	0.878130	S.D. dependent var	0.261050
S.E. of regression	0.091132	Akaike info criterion	-1.868913
Sum squared resid	0.257458	Schwarz criterion	-1.734234
Log likelihood	34.77152	Hannan-Quinn criter.	-1.822983
F-statistic	119.8903	Durbin-Watson stat	1.831536
Prob(F-statistic)	0.000000		

الاختبارات التشخيصية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.819337	Prob. F(2,29)	0.4507
Obs*R-squared	1.818450	Prob. Chi-Square(2)	0.4028

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	0.383515	Prob. F(5,28)	0.8558
Obs*R-squared	2.179241	Prob. Chi-Square(5)	0.8238
Scaled explained SS	2.534989	Prob. Chi-Square(5)	0.7712

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1981 2014

F-statistic	0.478458	Prob. F(3,28)	0.6998
Log likelihood ratio	1.699751	Prob. Chi-Square(3)	0.6370
Wald Statistic	1.435375	Prob. Chi-Square(3)	0.6973

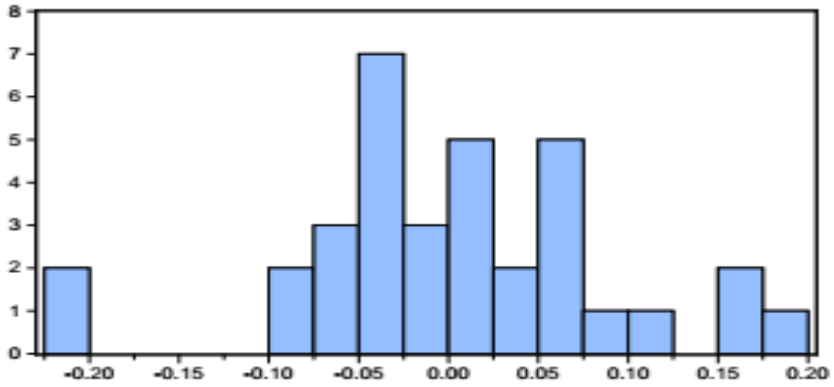

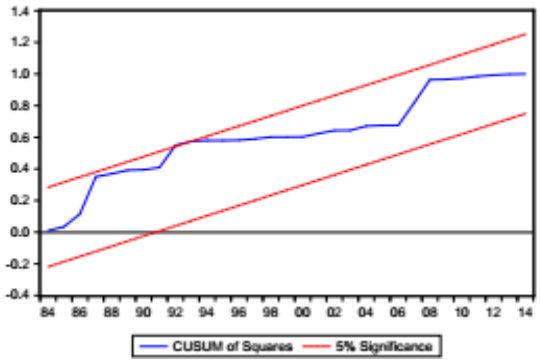

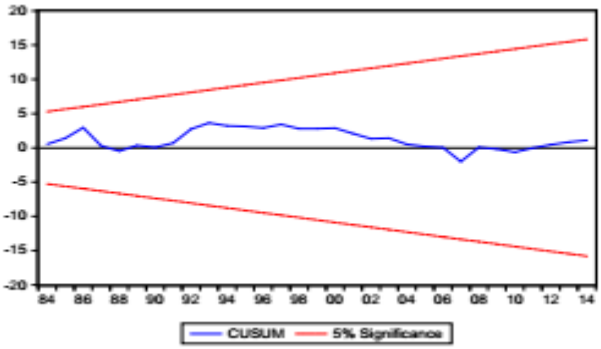

الملحق رقم 15: النموذج 14:

معادلة الانحدار:

Dependent Variable: LEXPIB
Method: Least Squares
Date: 01/08/17 Time: 17:45
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.866501	0.102883	8.422182	0.0000
LFPPIB	0.839179	0.034778	24.12929	0.0000

R-squared	0.946361	Mean dependent var	3.326283
Adjusted R-squared	0.944735	S.D. dependent var	0.349469
S.E. of regression	0.082155	Akaike info criterion	-2.104985
Sum squared resid	0.222729	Schwarz criterion	-2.016108
Log likelihood	38.83724	Hannan-Quinn criter.	-2.074305
F-statistic	582.2226	Durbin-Watson stat	1.162919
Prob(F-statistic)	0.000000		

سلسلة بواقي الانحدار:

Null Hypothesis: W has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.680192	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: W has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.624038	0.0104
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: W has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.696490	0.0363
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: D(LEXPIB)
Method: Least Squares
Date: 01/21/17 Time: 23:39
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000241	0.012735	-0.018935	0.9850
D(LFPPIB)	0.752609	0.056641	13.28737	0.0000
W(-1)	-0.449353	0.180540	-2.488937	0.0184

R-squared	0.864166	Mean dependent var	-0.004314
Adjusted R-squared	0.855403	S.D. dependent var	0.195186
S.E. of regression	0.074221	Akaike info criterion	-2.279435
Sum squared resid	0.170773	Schwarz criterion	-2.144756
Log likelihood	41.75040	Hannan-Quinn criter.	-2.233506
F-statistic	98.60988	Durbin-Watson stat	1.926042
Prob(F-statistic)	0.000000		

الاختبارات التشخيصية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.307040	Prob. F(2,29)	0.2861
Obs*R-squared	2.811366	Prob. Chi-Square(2)	0.2452

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.265205	Prob. F(5,28)	0.9283
Obs*R-squared	1.537366	Prob. Chi-Square(5)	0.9087
Scaled explained SS	1.499444	Prob. Chi-Square(5)	0.9131

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1981 2014

F-statistic	0.720085	Prob. F(3,28)	0.5484
Log likelihood ratio	2.526897	Prob. Chi-Square(3)	0.4704
Wald Statistic	2.160255	Prob. Chi-Square(3)	0.5398

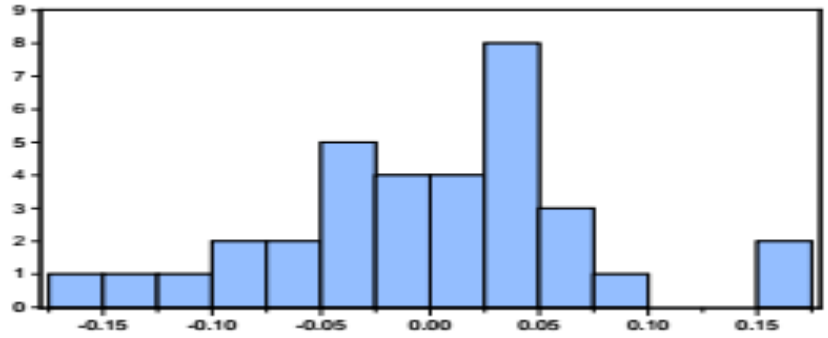

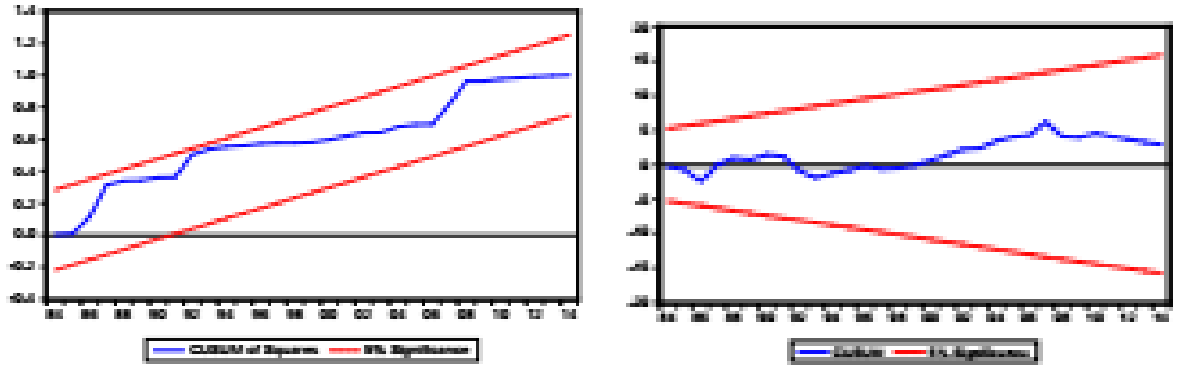

الملحق رقم 16: النموذج رقم 15:

معادلة الانحدار:

Dependent Variable: LFPPIB
Method: Least Squares
Date: 01/21/17 Time: 23:30
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.722838	0.157781	-4.581270	0.0001
LEXHPIB	1.108927	0.047616	23.28872	0.0000

R-squared	0.942645	Mean dependent var	2.931176
Adjusted R-squared	0.940907	S.D. dependent var	0.405118
S.E. of regression	0.098480	Akaike info criterion	-1.742473
Sum squared resid	0.320047	Schwarz criterion	-1.653596
Log likelihood	32.49328	Hannan-Quinn criter.	-1.711793
F-statistic	542.3644	Durbin-Watson stat	1.262910
Prob(F-statistic)	0.000000		

استقرارية سلسلة بواقي الانحدار:

Null Hypothesis: T has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.904823	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: T has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.845250	0.0059
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: T has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.787873	0.0296
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: D(LFPPIB)
Method: Least Squares
Date: 01/21/17 Time: 23:31
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000480	0.016196	-0.029640	0.9765
D(LEXHPIB)	1.093838	0.087314	12.52759	0.0000
T(-1)	-0.643183	0.176402	-3.646112	0.0010

R-squared	0.877190	Mean dependent var	-0.004768
Adjusted R-squared	0.869266	S.D. dependent var	0.261050
S.E. of regression	0.094388	Akaike info criterion	-1.798704
Sum squared resid	0.276183	Schwarz criterion	-1.664026
Log likelihood	33.57798	Hannan-Quinn criter.	-1.752775
F-statistic	110.7108	Durbin-Watson stat	1.834423
Prob(F-statistic)	0.000000		

الاختبارات التشخيصية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.283986	Prob. F(2,29)	0.2922
Obs*R-squared	2.765812	Prob. Chi-Square(2)	0.2508

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.320539	Prob. F(5,28)	0.8964
Obs*R-squared	1.840764	Prob. Chi-Square(5)	0.8707
Scaled explained SS	2.204440	Prob. Chi-Square(5)	0.8202

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1981 2014

F-statistic	0.573708	Prob. F(3,28)	0.6370
Log likelihood ratio	2.028220	Prob. Chi-Square(3)	0.5666
Wald Statistic	1.721124	Prob. Chi-Square(3)	0.6322

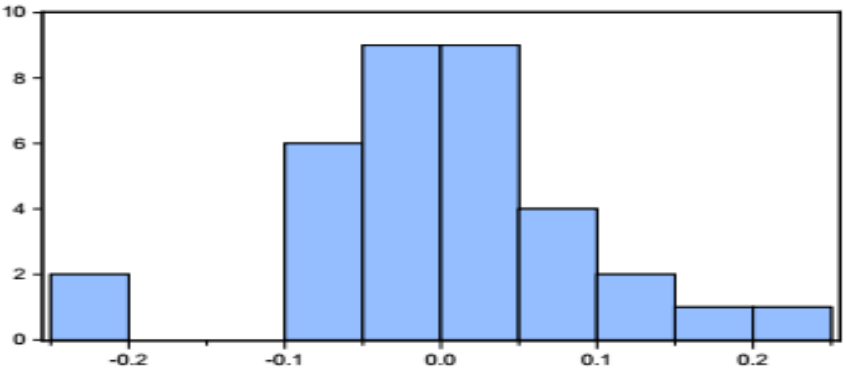

Series: Residuals	
Sample 1981 2014	
Observations 34	
Mean	4.69e-18
Median	0.000288
Maximum	0.205865
Minimum	-0.239620
Std. Dev.	0.091483
Skewness	-0.211756
Kurtosis	3.881141
Jarque-Bera	1.354009
Probability	0.508137

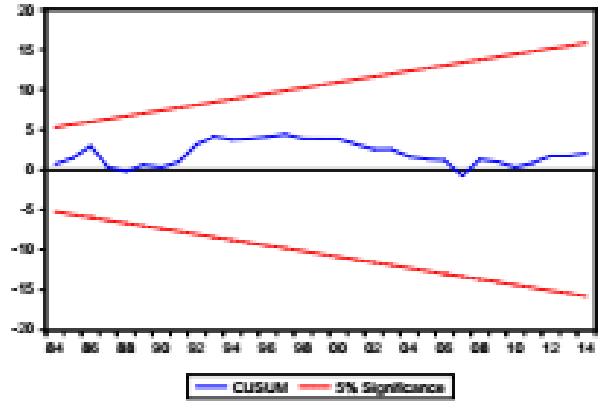

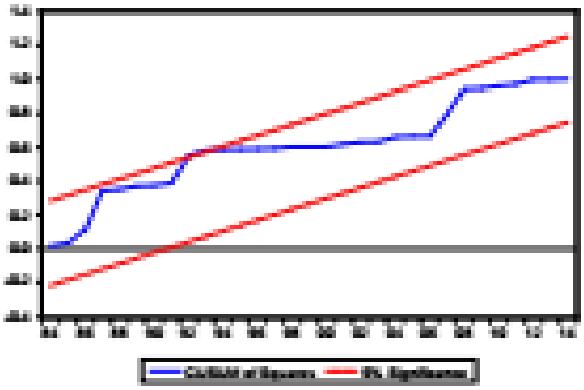

الملحق رقم 17: النموذج رقم 16:

معادلة الانحدار:

Dependent Variable: LEXHPIB
Method: Least Squares
Date: 01/08/17 Time: 21:23
Sample: 1980 2014
Included observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.803440	0.107978	7.440790	0.0000
LFPPIB	0.850051	0.036501	23.28872	0.0000

R-squared	0.942645	Mean dependent var	3.295090
Adjusted R-squared	0.940907	S.D. dependent var	0.354693
S.E. of regression	0.086223	Akaike info criterion	-2.008325
Sum squared resid	0.245333	Schwarz criterion	-1.919448
Log likelihood	37.14568	Hannan-Quinn criter.	-1.977644
F-statistic	542.3644	Durbin-Watson stat	1.163627
Prob(F-statistic)	0.000000		

استقرارية بواقي الانحدار:

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.674263	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.672476	0.0383
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.617909	0.0106
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: D(LEXHPIB)
Method: Least Squares
Date: 01/21/17 Time: 23:24
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000562	0.013317	-0.042201	0.9666
D(LFPPIB)	0.756543	0.057649	13.12329	0.0000
Y(-1)	-0.457674	0.174988	-2.615455	0.0136

R-squared	0.856245	Mean dependent var	-0.004639
Adjusted R-squared	0.846970	S.D. dependent var	0.198407
S.E. of regression	0.077615	Akaike info criterion	-2.190020
Sum squared resid	0.186746	Schwarz criterion	-2.055342
Log likelihood	40.23035	Hannan-Quinn criter.	-2.144091
F-statistic	92.32228	Durbin-Watson stat	1.962726
Prob(F-statistic)	0.000000		

الاختبارات التشخيصية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.803640	Prob. F(2,29)	0.1827
Obs*R-squared	3.761353	Prob. Chi-Square(2)	0.1525

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.179519	Prob. F(5,28)	0.9680
Obs*R-squared	1.056080	Prob. Chi-Square(5)	0.9579
Scaled explained SS	1.058914	Prob. Chi-Square(5)	0.9577

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1981 2014

F-statistic	0.746910	Prob. F(3,28)	0.5333
Log likelihood ratio	2.617496	Prob. Chi-Square(3)	0.4544
Wald Statistic	2.240730	Prob. Chi-Square(3)	0.5240

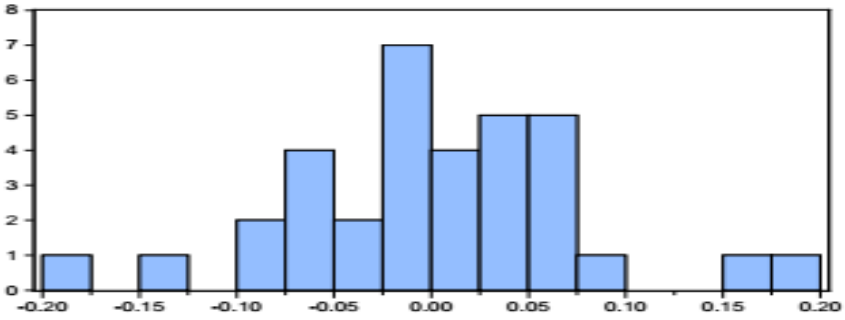

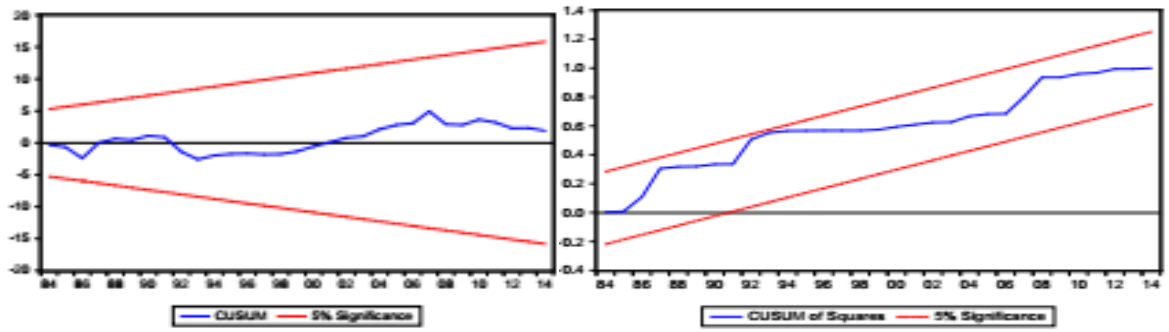

العلاقة بين مكونات الانفاق العام والواردات الاجمالية:

اختبار السببية لـ غرانجر:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/09/17 Time: 09:49
Sample: 1980 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LDFPIB does not Granger Cause LDEPIB	33	0.67129	0.5191
LDEPIB does not Granger Cause LDFPIB		0.07162	0.9311
LDGPIB does not Granger Cause LDEPIB	33	0.46556	0.6326
LDEPIB does not Granger Cause LDGPIB		1.61911	0.2161
LIMPIB does not Granger Cause LDEPIB	33	2.09474	0.1420
LDEPIB does not Granger Cause LIMPIB		1.48158	0.2446
LDGPIB does not Granger Cause LDFPIB	33	0.08586	0.9180
LDFPIB does not Granger Cause LDGPIB		1.81948	0.1808
LIMPIB does not Granger Cause LDFPIB	33	1.37370	0.2697
LDFPIB does not Granger Cause LIMPIB		0.38649	0.6830
LIMPIB does not Granger Cause LDGPIB	33	4.47194	0.0206
LDGPIB does not Granger Cause LIMPIB		0.83265	0.4454

الملحق رقم 18: النموذج رقم 17:

معادلة الانحدار:

Dependent Variable: LDGPIB
Method: Least Squares
Date: 01/09/17 Time: 10:12
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.425114	0.338616	4.208639	0.0003
LIMPIB	0.678082	0.111578	6.077198	0.0000

R-squared	0.616234	Mean dependent var	3.479828
Adjusted R-squared	0.599548	S.D. dependent var	0.147392
S.E. of regression	0.093271	Akaike info criterion	-1.829990
Sum squared resid	0.200089	Schwarz criterion	-1.732480
Log likelihood	24.87488	Hannan-Quinn criter.	-1.802945
F-statistic	36.93233	Durbin-Watson stat	1.259772
Prob(F-statistic)	0.000003		

سلسلة بواقي الانحدار:

Null Hypothesis: RESID19 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.287084	0.0021
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: RESID19 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.214433	0.0315
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: RESID19 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.304877	0.0126
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: D(LDGPIB)
Method: Least Squares
Date: 01/09/17 Time: 10:09
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.008550	0.018073	0.473075	0.6410
D(LIMPIB)	0.421764	0.174280	2.420038	0.0247
RESID19(-1)	-0.438248	0.234552	-1.868449	0.0757

R-squared	0.228177	Mean dependent var	0.019017
Adjusted R-squared	0.154670	S.D. dependent var	0.093555
S.E. of regression	0.086016	Akaike info criterion	-1.952098
Sum squared resid	0.155374	Schwarz criterion	-1.804841
Log likelihood	26.42518	Hannan-Quinn criter.	-1.913031
F-statistic	3.104148	Durbin-Watson stat	1.783013
Prob(F-statistic)	0.065908		

الملحق رقم 19: النموذج رقم 18:

معادلة الانحدار:

Dependent Variable: LIMPIB
Method: Least Squares
Date: 01/21/17 Time: 22:44
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.132247	0.520824	-0.253918	0.8018
LDGPIB	0.908789	0.149541	6.077198	0.0000

R-squared	0.616234	Mean dependent var	3.030184
Adjusted R-squared	0.599548	S.D. dependent var	0.170633
S.E. of regression	0.107979	Akaike info criterion	-1.537146
Sum squared resid	0.268167	Schwarz criterion	-1.439636
Log likelihood	21.21432	Hannan-Quinn criter.	-1.510101
F-statistic	36.93233	Durbin-Watson stat	1.393589
Prob(F-statistic)	0.000003		

استقرارية سلسلة بواقي الانحدار:

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.574701	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.446724	0.0021
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.350920	0.0115
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: D(LIMPIB)
Method: Least Squares
Date: 01/21/17 Time: 22:51
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.014613	0.019043	0.767388	0.4514
D(LDGPIB)	0.329499	0.204765	1.609155	0.1225
E(-1)	-0.765037	0.180362	-4.241682	0.0004

R-squared	0.515212	Mean dependent var	0.023793
Adjusted R-squared	0.469041	S.D. dependent var	0.125344
S.E. of regression	0.091334	Akaike info criterion	-1.832115
Sum squared resid	0.175181	Schwarz criterion	-1.684858
Log likelihood	24.98537	Hannan-Quinn criter.	-1.793047
F-statistic	11.15893	Durbin-Watson stat	1.757402
Prob(F-statistic)	0.000499		

الاختبارات التشخيصية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.943982	Prob. F(2,19)	0.4066
Obs*R-squared	2.169246	Prob. Chi-Square(2)	0.3380

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	0.218141	Prob. F(5,18)	0.9501
Obs*R-squared	1.371185	Prob. Chi-Square(5)	0.9274
Scaled explained SS	1.170729	Prob. Chi-Square(5)	0.9477

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1991 2014

F-statistic	2.887598	Prob. F(3,18)	0.0641
Log likelihood ratio	9.429537	Prob. Chi-Square(3)	0.0241
Wald Statistic	8.662794	Prob. Chi-Square(3)	0.0341

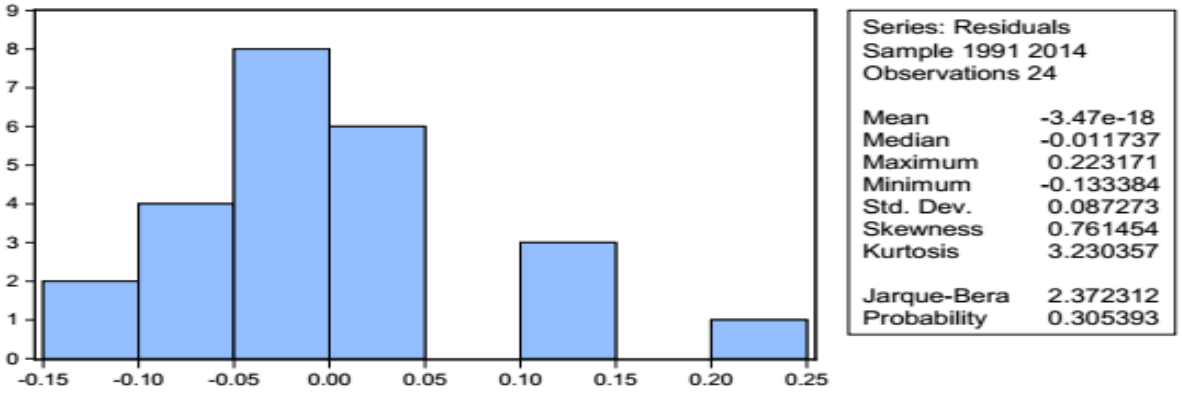

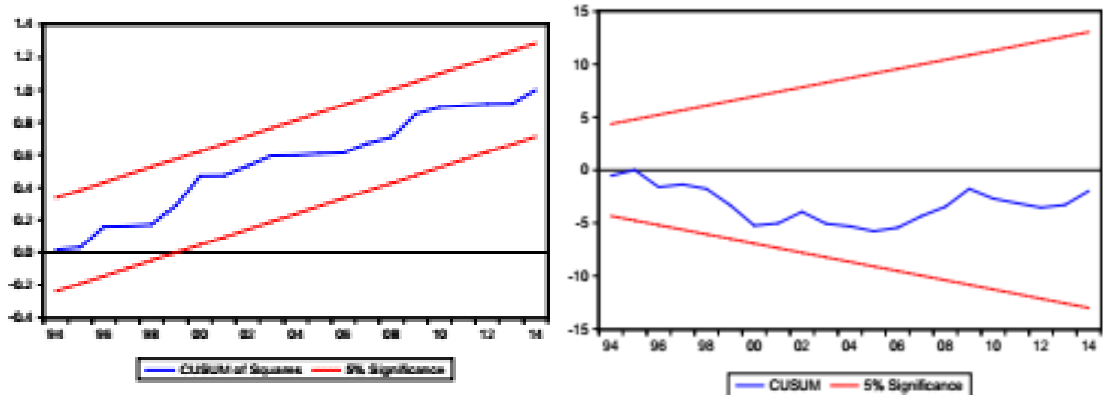

العلاقة بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري:

اختبار التكامل المشترك لـ جوهانسون:

Date: 01/20/17 Time: 17:39
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LSB LBC
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.616872	38.68302	25.87211	0.0008
At most 1	0.191705	7.023321	12.51798	0.3421

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.616872	31.65970	19.38704	0.0005
At most 1	0.191705	7.023321	12.51798	0.3421

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

اختبار السببية لـ غرانجر:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/20/17 Time: 17:39
Sample: 1980 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LBC does not Granger Cause LSB	33	0.46487	0.6330
LSB does not Granger Cause LBC		0.18871	0.8291

الملحق رقم 20: النموذج رقم 19:

معادلة الانحدار:

Dependent Variable: LSB
Method: Least Squares
Date: 12/15/16 Time: 16:30
Sample: 1982 2014
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.125987	0.022734	-5.541681	0.0000
LBC	0.470380	0.051253	9.177690	0.0000

R-squared	0.730973	Mean dependent var	0.034536
Adjusted R-squared	0.722295	S.D. dependent var	0.158321
S.E. of regression	0.083432	Akaike info criterion	-2.070885
Sum squared resid	0.215786	Schwarz criterion	-1.980187
Log likelihood	36.16960	Hannan-Quinn criter.	-2.040368
F-statistic	84.22999	Durbin-Watson stat	1.449786
Prob(F-statistic)	0.000000		

استقرارية بواقي الانحدار:

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.472162	0.0062
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.187918	0.0026
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.262150	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: D(LSB)
Method: Least Squares
Date: 12/15/16 Time: 23:21
Sample (adjusted): 1983 2014
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.002355	0.014398	-0.163548	0.8712
D(LBC)	0.521006	0.058379	8.924551	0.0000
E(-1)	-0.768874	0.180559	-4.258300	0.0002

R-squared	0.750049	Mean dependent var	-0.007381
Adjusted R-squared	0.732811	S.D. dependent var	0.157428
S.E. of regression	0.081375	Akaike info criterion	-2.090435
Sum squared resid	0.192035	Schwarz criterion	-1.953022
Log likelihood	36.44696	Hannan-Quinn criter.	-2.044886
F-statistic	43.51133	Durbin-Watson stat	1.851695
Prob(F-statistic)	0.000000		

الاختبارات التشخيصية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.009184	Prob. F(2,27)	0.3779
Obs*R-squared	2.225756	Prob. Chi-Square(2)	0.3286

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.286694	Prob. F(5,26)	0.9161
Obs*R-squared	1.672082	Prob. Chi-Square(5)	0.8924
Scaled explained SS	0.733573	Prob. Chi-Square(5)	0.9811

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1983 2014

F-statistic	0.951029	Prob. F(3,26)	0.4305
Log likelihood ratio	3.331855	Prob. Chi-Square(3)	0.3432
Wald Statistic	2.853087	Prob. Chi-Square(3)	0.4148

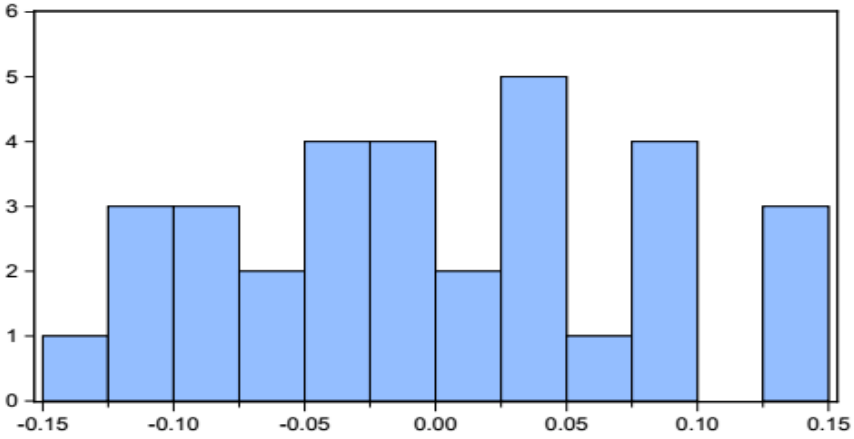

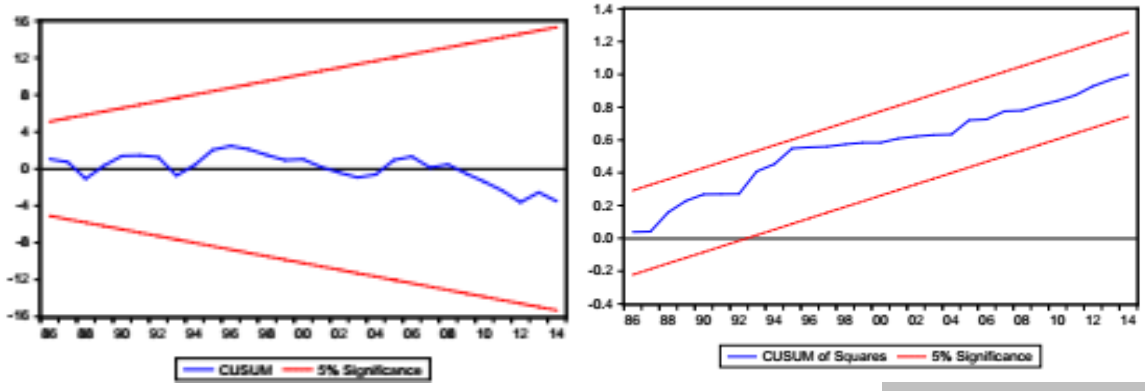

الملحق رقم 21: النموذج رقم 20:

معادلة انحدار:

Dependent Variable: LBC
Method: Least Squares
Date: 12/15/16 Time: 16:32
Sample: 1982 2014
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.287592	0.027038	10.63650	0.0000
LSB	1.554005	0.169324	9.177690	0.0000

R-squared	0.730973	Mean dependent var	0.341261
Adjusted R-squared	0.722295	S.D. dependent var	0.287767
S.E. of regression	0.151647	Akaike info criterion	-0.875834
Sum squared resid	0.712899	Schwarz criterion	-0.785137
Log likelihood	16.45127	Hannan-Quinn criter.	-0.845317
F-statistic	84.22999	Durbin-Watson stat	1.247345
Prob(F-statistic)	0.000000		

سلسلة بواقي الانحدار:

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.872006	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.810128	0.0068
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.496545	0.0058
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

نموذج تصحيح الخطأ:

Dependent Variable: D(LBC)
Method: Least Squares
Date: 12/15/16 Time: 16:33
Sample (adjusted): 1983 2014
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002571	0.023922	0.107470	0.9152
D(LSB)	1.254751	0.154229	8.135630	0.0000
U(-1)	-0.632974	0.160207	-3.950977	0.0005

R-squared	0.735913	Mean dependent var	-0.006115
Adjusted R-squared	0.717700	S.D. dependent var	0.254402
S.E. of regression	0.135169	Akaike info criterion	-1.075526
Sum squared resid	0.529847	Schwarz criterion	-0.938113
Log likelihood	20.20842	Hannan-Quinn criter.	-1.029978
F-statistic	40.40615	Durbin-Watson stat	1.907999
Prob(F-statistic)	0.000000		

الاختبارات التشخيصية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.237042	Prob. F(2,27)	0.3062
Obs*R-squared	2.686111	Prob. Chi-Square(2)	0.2610

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	3.947136	Prob. F(5,26)	0.0085
Obs*R-squared	13.80851	Prob. Chi-Square(5)	0.0169
Scaled explained SS	9.859012	Prob. Chi-Square(5)	0.0793

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 1983 2014

F-statistic	2.238696	Prob. F(3,26)	0.1076
Log likelihood ratio	7.352654	Prob. Chi-Square(3)	0.0615
Wald Statistic	6.716089	Prob. Chi-Square(3)	0.0815

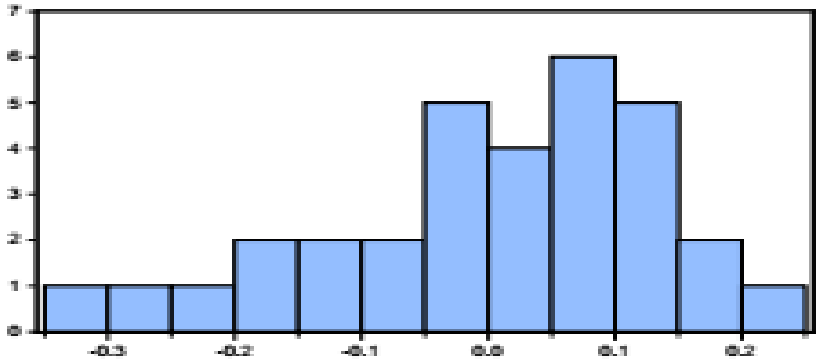

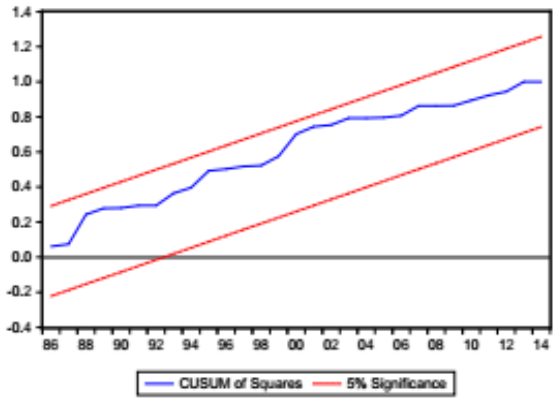

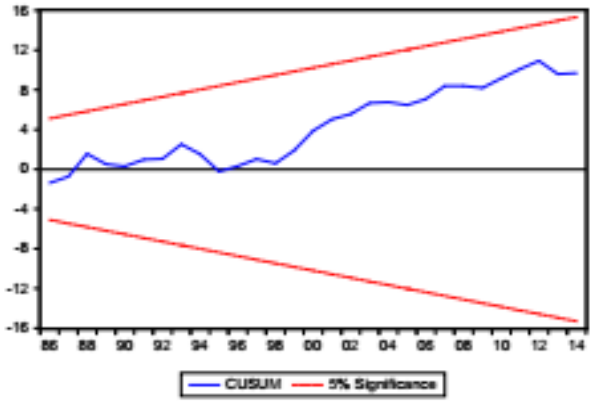

الملحق رقم 22: النموذج رقم 21:

اختبارات التكامل المشترك لـ جوهانسون:

Date: 01/20/17 Time: 17:24
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LFPBUD LINF LOILEXP LOILPROD LPP LTCH
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.783682	145.6188	117.7082	0.0003
At most 1 *	0.635538	95.09556	88.80380	0.0163
At most 2	0.511260	61.78758	63.87610	0.0740
At most 3	0.395392	38.16204	42.91525	0.1379
At most 4	0.330147	21.55728	25.87211	0.1570
At most 5	0.223186	8.334280	12.51798	0.2256

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.783682	50.52326	44.49720	0.0099
At most 1	0.635538	33.30799	38.33101	0.1688
At most 2	0.511260	23.62553	32.11832	0.3739
At most 3	0.395392	16.60476	25.82321	0.4915
At most 4	0.330147	13.22300	19.38704	0.3104
At most 5	0.223186	8.334280	12.51798	0.2256

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

فترات التأخير:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LFPBUD LPP LTCH LINF LOILEXP LOILPROD
Exogenous variables:
Date: 01/20/17 Time: 17:26
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	76.12895	NA	1.72e-09	-3.210316	-1.455135	-2.723504
2	122.4451	48.16875	1.19e-09	-4.035605	-0.525242	-3.061979
3	210.5735	49.35194	1.05e-10*	-8.205882*	-2.940339*	-6.745444*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي:

Vector Error Correction Estimates
Date: 01/20/17 Time: 17:27
Sample: 1990 2014
Included observations: 25
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LFPBUD(-1)	1.000000
LPP(-1)	0.144098 (0.05583) [2.58102]
LTCH(-1)	0.335184 (0.06516) [5.14425]
LINF(-1)	-0.118725 (0.03370) [-3.52337]
LOILEXP(-1)	-2.453273 (0.28053) [-8.74500]
LOILPROD(-1)	2.595539 (0.38504) [6.74094]
C	-7.014223

Error Correction:	D(LFPBUD)	D(LPP)	D(LTCH)	D(LINF)	D(LOILEXP)	D(LOILPROD)
CointEq1	-0.757551 (0.09245) [-8.19452]	-0.565341 (0.21498) [-2.62972]	-0.204516 (0.16910) [-1.20944]	1.539025 (0.61930) [2.48509]	-0.071754 (0.19955) [-0.35958]	-0.151555 (0.08607) [-1.76090]
D(LFPBUD(-1))	-0.887162 (0.18971) [-4.67652]	-0.346214 (0.44116) [-0.78479]	-0.306605 (0.34700) [-0.88358]	3.322967 (1.27085) [2.61475]	-0.017139 (0.40949) [-0.04186]	0.083254 (0.17662) [0.47139]
D(LPP(-1))	0.948307 (0.16728) [5.66906]	0.303469 (0.38900) [0.78013]	0.318669 (0.30598) [1.04147]	-1.605389 (1.12061) [-1.43261]	0.008396 (0.36108) [0.02325]	-0.013238 (0.15574) [-0.08500]
D(LTCH(-1))	0.971080 (0.18649) [5.20712]	0.196410 (0.43368) [0.45289]	0.643930 (0.34112) [1.88767]	-2.558130 (1.24932) [-2.04762]	0.005794 (0.40255) [0.01439]	-0.070633 (0.17362) [-0.40682]
D(LINF(-1))	-0.075235 (0.03123) [-2.40899]	-0.032936 (0.07263) [-0.45350]	-0.033990 (0.05713) [-0.59500]	0.176406 (0.20922) [0.84317]	-0.022565 (0.06741) [-0.33472]	-0.021584 (0.02908) [-0.74234]
D(LOILEXP(-1))	-0.978690 (0.21357) [-4.58257]	-0.541627 (0.49665) [-1.09057]	-0.568587 (0.39065) [-1.45548]	5.505719 (1.43071) [3.84825]	-0.637366 (0.46100) [-1.38257]	-0.117247 (0.19883) [-0.58968]
D(LOILPROD(-1))	0.556374 (0.30832) [1.80455]	0.446943 (0.71698) [0.62337]	0.409743 (0.56396) [0.72654]	-4.375483 (2.06544) [-2.11843]	0.611440 (0.66552) [0.91874]	0.322146 (0.28704) [1.12229]
C	-0.083505 (0.03028) [-2.75773]	0.054972 (0.07042) [0.78067]	0.034598 (0.05539) [0.62465]	0.055037 (0.20285) [0.27132]	0.045115 (0.06536) [0.69023]	0.021535 (0.02819) [0.76389]
R-squared	0.865201	0.398853	0.236842	0.602374	0.205860	0.325614
Adj. R-squared	0.809695	0.151322	-0.077400	0.438645	-0.121139	0.047925

Sum sq. resids	0.167434	0.905456	0.560212	7.514059	0.780146	0.145125
S.E. equation	0.099243	0.230786	0.181531	0.664833	0.214222	0.092395
F-statistic	15.58761	1.611327	0.753694	3.679101	0.629543	1.172585
Log likelihood	27.10203	6.003945	12.00548	-20.44721	7.865917	28.88945
Akaike AIC	-1.528162	0.159684	-0.320439	2.275777	0.010727	-1.671156
Schwarz SC	-1.138122	0.549725	0.069602	2.665817	0.400767	-1.281116
Mean dependent	0.024134	0.070986	0.097869	-0.046380	0.031919	0.019789
S.D. dependent	0.227495	0.250517	0.174889	0.887348	0.202318	0.094692

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.66E-10
Determinant resid covariance	1.64E-11
Log likelihood	97.55446
Akaike information criterion	-3.484357
Schwarz criterion	-0.851585

تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

Dependent Variable: D(LFPBUD)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 01/06/17 Time: 23:07
Sample: 1990 2014
Included observations: 25
D(LFPBUD) = C(1)*(LFPBUD(-1) + 0.144098241933*LPP(-1) + 0.335183862364*LTCH(-1) - 0.118724974613*LINF(-1) - 2.4532727814*LOILEXP(-1) + 2.59553863745*LOILPROD(-1) - 7.01422343026) + C(2)*D(LFPBUD(-1)) + C(3)*D(LPP(-1)) + C(4) *D(LTCH(-1)) + C(5)*D(LINF(-1)) + C(6)*D(LOILEXP(-1)) + C(7) *D(LOILPROD(-1)) + C(8)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.757551	0.092446	-8.194516	0.0000
C(2)	-0.887162	0.189706	-4.676517	0.0002
C(3)	0.948307	0.167278	5.669058	0.0000
C(4)	0.971080	0.186491	5.207118	0.0001
C(5)	-0.075235	0.031231	-2.408986	0.0276
C(6)	-0.978690	0.213568	-4.582574	0.0003
C(7)	0.556374	0.308316	1.804554	0.0889
C(8)	-0.083505	0.030280	-2.757729	0.0134

R-squared	0.865201	Mean dependent var	0.024134
Adjusted R-squared	0.809695	S.D. dependent var	0.227495
S.E. of regression	0.099243	Akaike info criterion	-1.528162
Sum squared resid	0.167434	Schwarz criterion	-1.138122
Log likelihood	27.10203	Hannan-Quinn criter.	-1.419982
F-statistic	15.58761	Durbin-Watson stat	2.184497
Prob(F-statistic)	0.000003		

الاختبارات التشخيصية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.949778	Prob. F(2,15)	0.4089
Obs*R-squared	2.810067	Prob. Chi-Square(2)	0.2454

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.625860	Prob. F(12,12)	0.7857
Obs*R-squared	9.623519	Prob. Chi-Square(12)	0.6490
Scaled explained SS	3.890410	Prob. Chi-Square(12)	0.9853

Chow Breakpoint Test: 2000
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints

Equation Sample: 1990 2014

F-statistic	1.264726	Prob. F(8,9)	0.3647
Log likelihood ratio	18.83490	Prob. Chi-Square(8)	0.0158
Wald Statistic	10.11781	Prob. Chi-Square(8)	0.2569

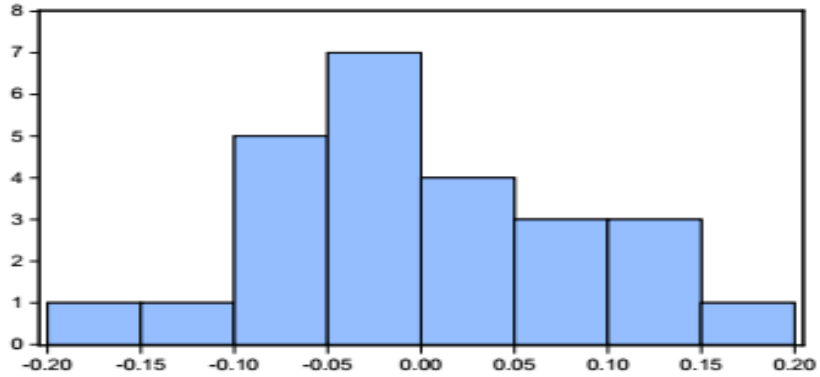

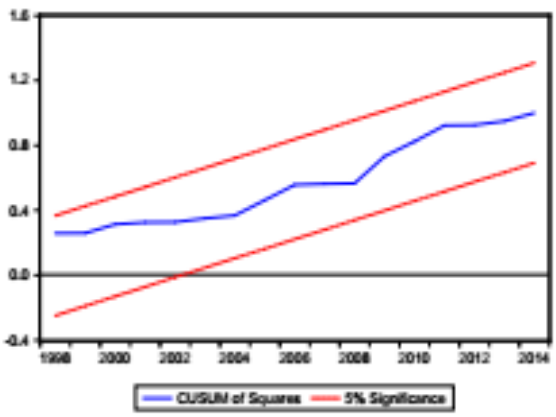

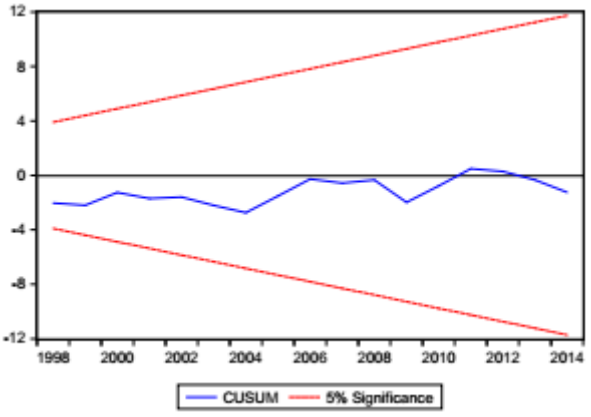

اختبارات السببية:

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 01/20/17 Time: 17:27
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Dependent variable: D(LFPBUD)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LPP)	32.13822	1	0.0000
D(LTCH)	27.11408	1	0.0000
D(LINF)	5.803215	1	0.0160
D(LOILEXP)	20.99998	1	0.0000
D(LOILPROD)	3.256417	1	0.0711
All	45.36403	5	0.0000

تحليل تجزئة التباين:

Variance Decomposition of LFPBUD:

Period	S.E.	LFPBUD	LPP	LTCH	LINF	LOILEXP	LOILPROD
1	0.099243	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.239185	46.07045	0.288335	22.99743	1.491656	15.94190	13.21023
3	0.311933	28.87359	3.776332	15.01729	0.905560	34.49538	16.93184
4	0.362644	28.73479	3.399655	11.56424	0.671454	37.55328	18.07659
5	0.406619	29.78022	2.987574	11.43577	0.576574	35.97545	19.24441
6	0.448178	27.82607	3.176867	10.52088	0.476967	37.92052	20.07870
7	0.483450	27.53586	3.146462	9.725108	0.412242	38.63657	20.54376
8	0.517257	27.56742	3.053420	9.448572	0.370153	38.62045	20.93998
9	0.549137	27.10523	3.070825	9.125987	0.332076	39.09058	21.27529
10	0.578930	26.90102	3.060420	8.809001	0.301971	39.41619	21.51140

ملخص:

يبرز التدخل الحكومي في الاقتصاد الوطني من خلال السياسة المالية وسياسة الإنفاق العام بالخصوص، حيث لعبت هذه الأخيرة دورا حاسما في رسم المعالم الأساسية للاقتصاد الوطني وتحديد اتجاهاته العامة في إطار تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة وذلك على امتداد أزيد من نصف القرن السابق، ويرجع سبب اعتماد السلطات العامة على السياسات الانفاقية التوسعية في كل مرة سواء أثناء المخططات التنموية أو برامج الإنعاش الاقتصادي إلى الموارد المالية التي تحصلت عليها الدولة من خلال استخراج وتصدير الثروة النفطية، خاصة بعد تأميم هذه الثروة سنة 1971 وارتفاع أسعار النفط بعد سنة 1973 و سنة 2000، وعليه يمكن القول أن إيرادات الجباية البترولية لعبت دورا حاسما في كل مرحلة شهدها الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تمويل الإيرادات العامة وتغطية عمليات الإنفاق العام والتي كان الغرض منها تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الجباية البترولية على التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، وهذا بعد التطرق إلى مفاهيم عامة حول السياسة الجبائية والتوازن الاقتصادي، وكذا الإطار القانوني والمحاسبي للجباية البترولية، حيث يبرز لنا تطور موارد الميزانية العامة للدولة الأهمية المتزايدة للجباية البترولية وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، ولهذا تعتبر الجباية البترولية المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، ونقطة انطلاق لكل برنامج حكومي، فميزانية الدولة يتم إعدادها بعد تحديد قيمة إيراداتها البترولية للسنة الموالية، بالإضافة إلى أهمية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عمليات الخزينة العمومية.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الجباية البترولية لها دور كبير وفعال في الاقتصاد الوطني نظرا لنسبة مساهمتها في الإيرادات العامة للموازنة بنسب تفوق 60 %وتكوين الادخارات الحكومية بنسب تصل الى 90%، الأمر الذي ساعد الحكومة في تنفيذ برامجها التنموية في كل مرحلة مفصلية مر بها الاقتصاد الوطني، حيث تقوم الجباية البترولية بتغطية معظم النفقات العامة وخاصة النفقات الاستثمارية والتي لها دور جد مهم في دعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تقليص معدلات البطالة والفقر من خلال تحسين خيارات التنمية البشرية الثلاث.

كما خلصت الدراسة التحليلية والقياسية أن المحددات الرئيسية لعدم استقرار إيرادات الجباية البترولية تمثلت أساسا في سعر البترول وسعر الصرف، والتي نوصي من خلالها ضرورة تحقيق الإدارة الجيدة والكفؤة في تسيير هذه الإيرادات على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض للصدمات النفطية، كما أن وضع استراتيجية ورؤية استشرافية طويلة الأمد تمتد إلى غاية 2030 أو 2050 تهدف من خلالها المزج بين الرؤية متعددة الأجيال والقدرات الاستثمارية النشطة يسمح للجزائر بتوظيف كفؤ لإيراداتها النفطية.

الكلمات المفتاحية: الجباية البترولية، التوازن المالي، النمو الاقتصادي، التوازن الاجتماعي، التوازن الخارجي.